

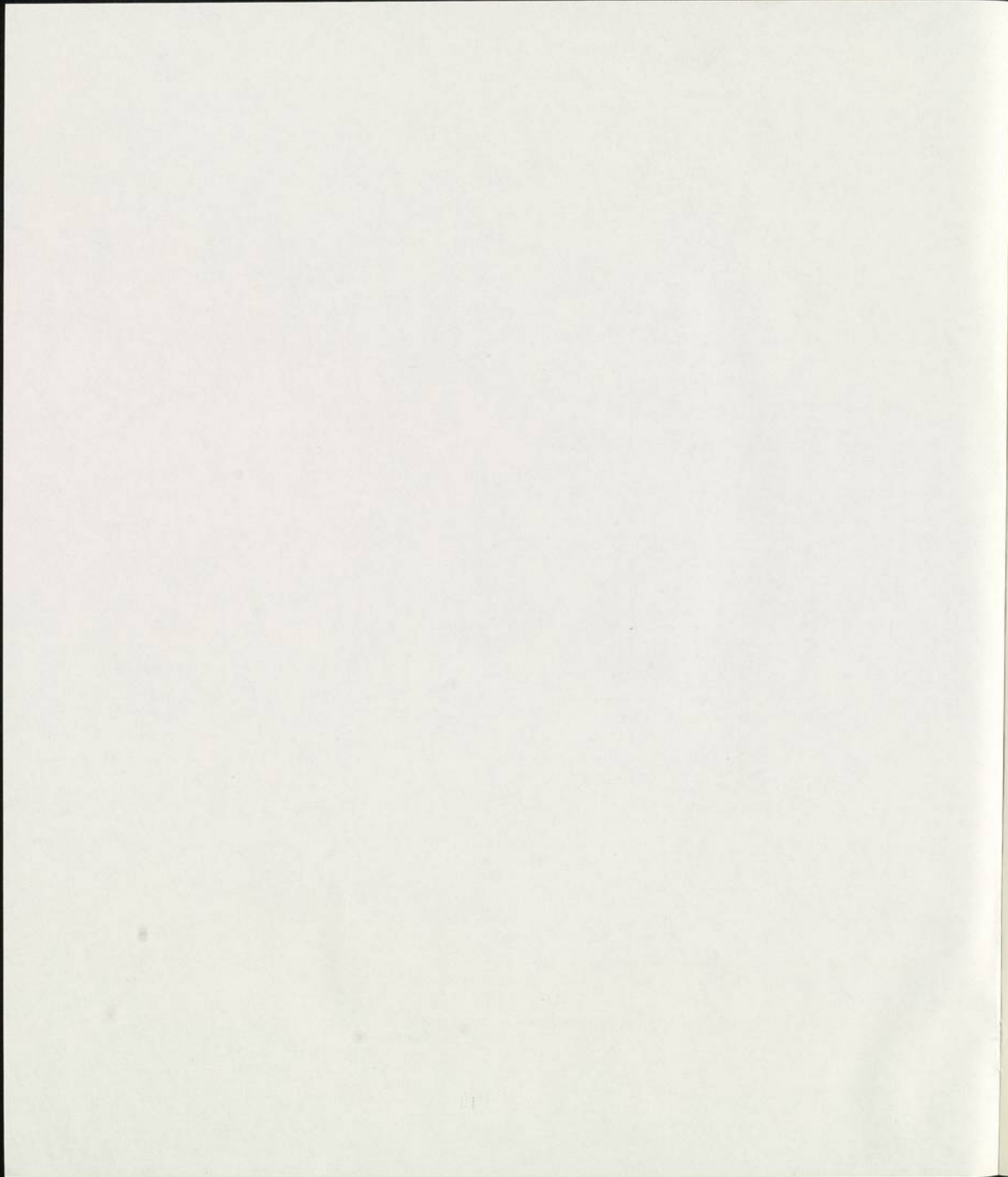
Olin
+
PJ
6101
.D23
1887a
ju2'2

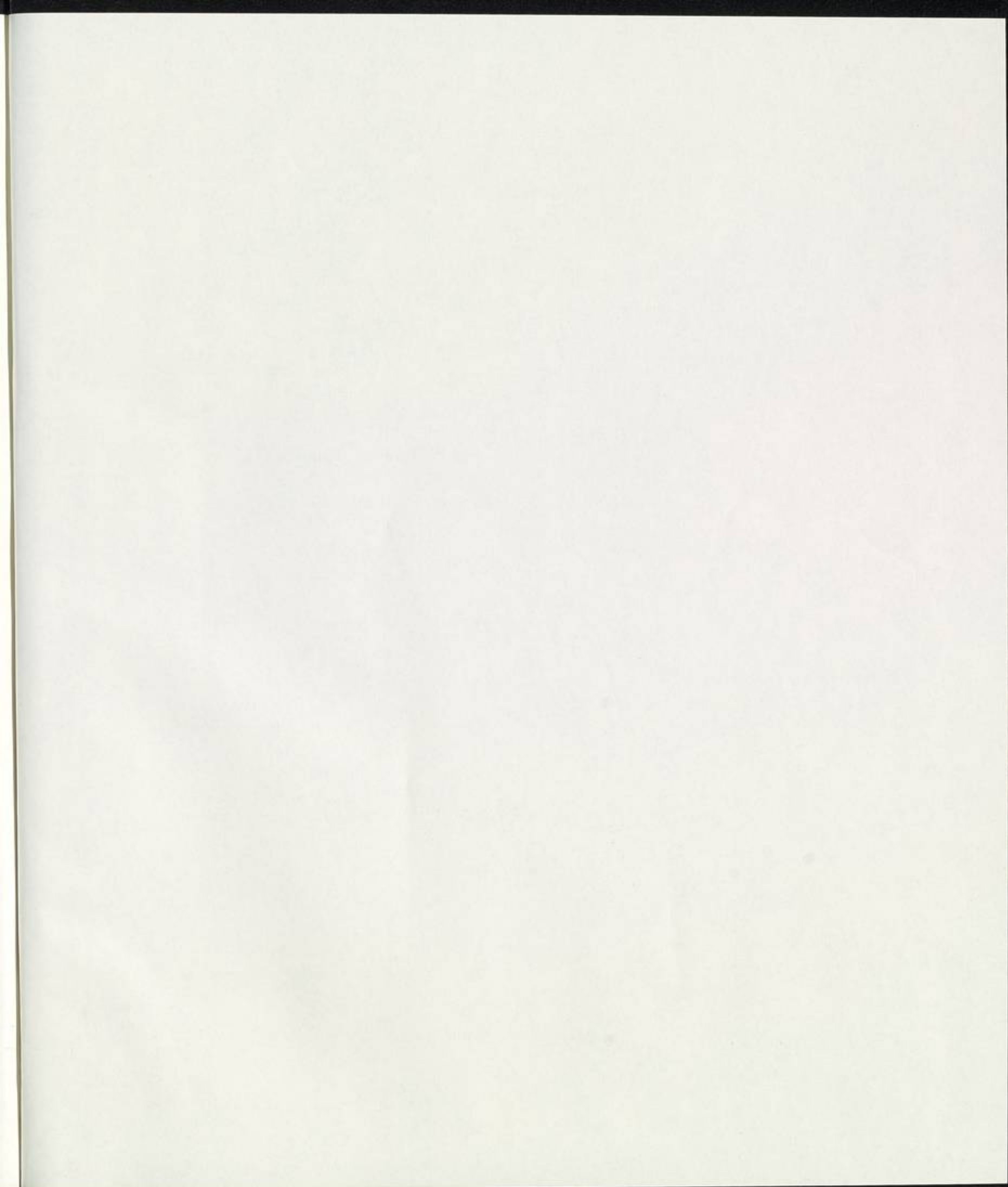
CORNELL UNIVERSITY LIBRARY

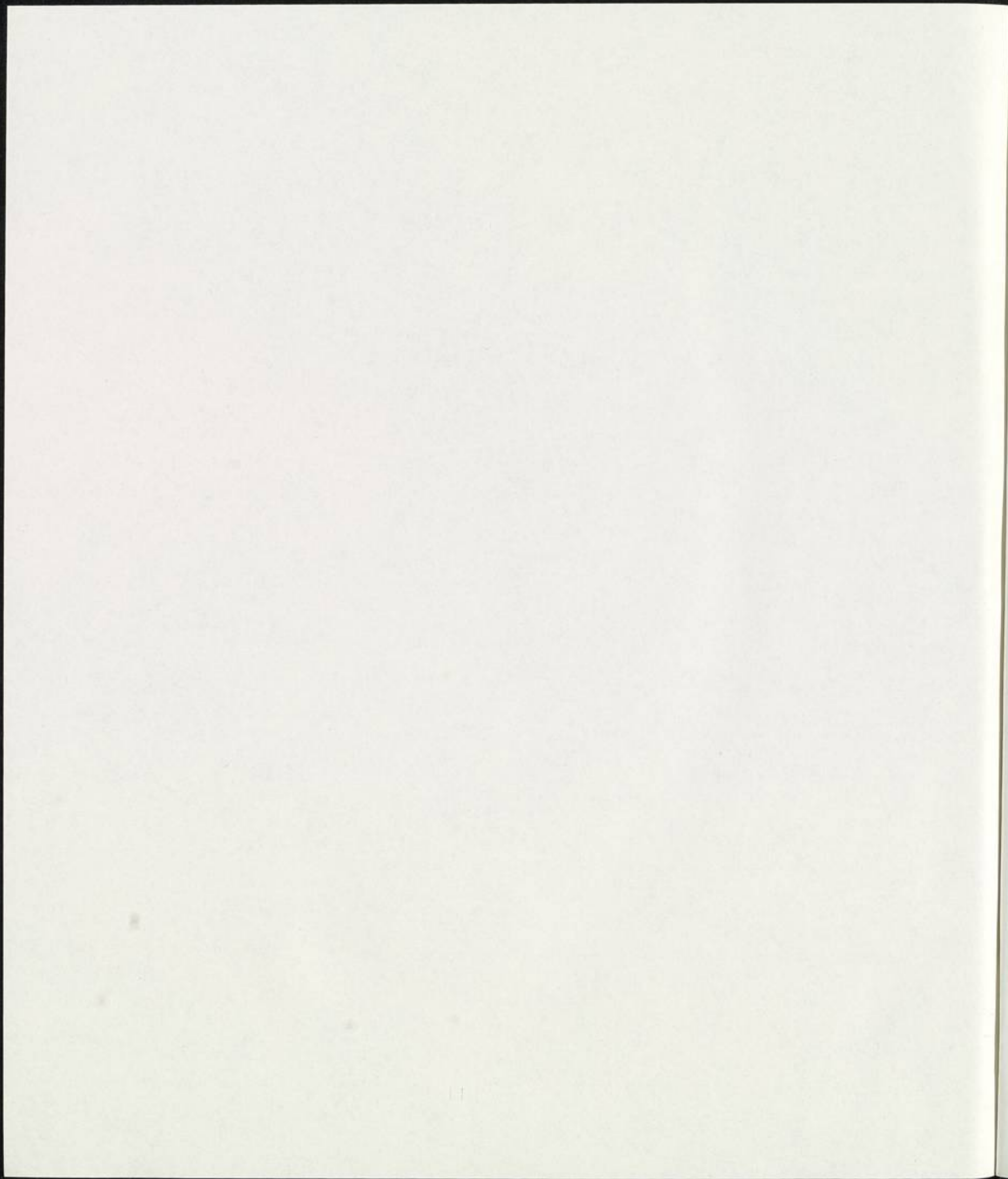


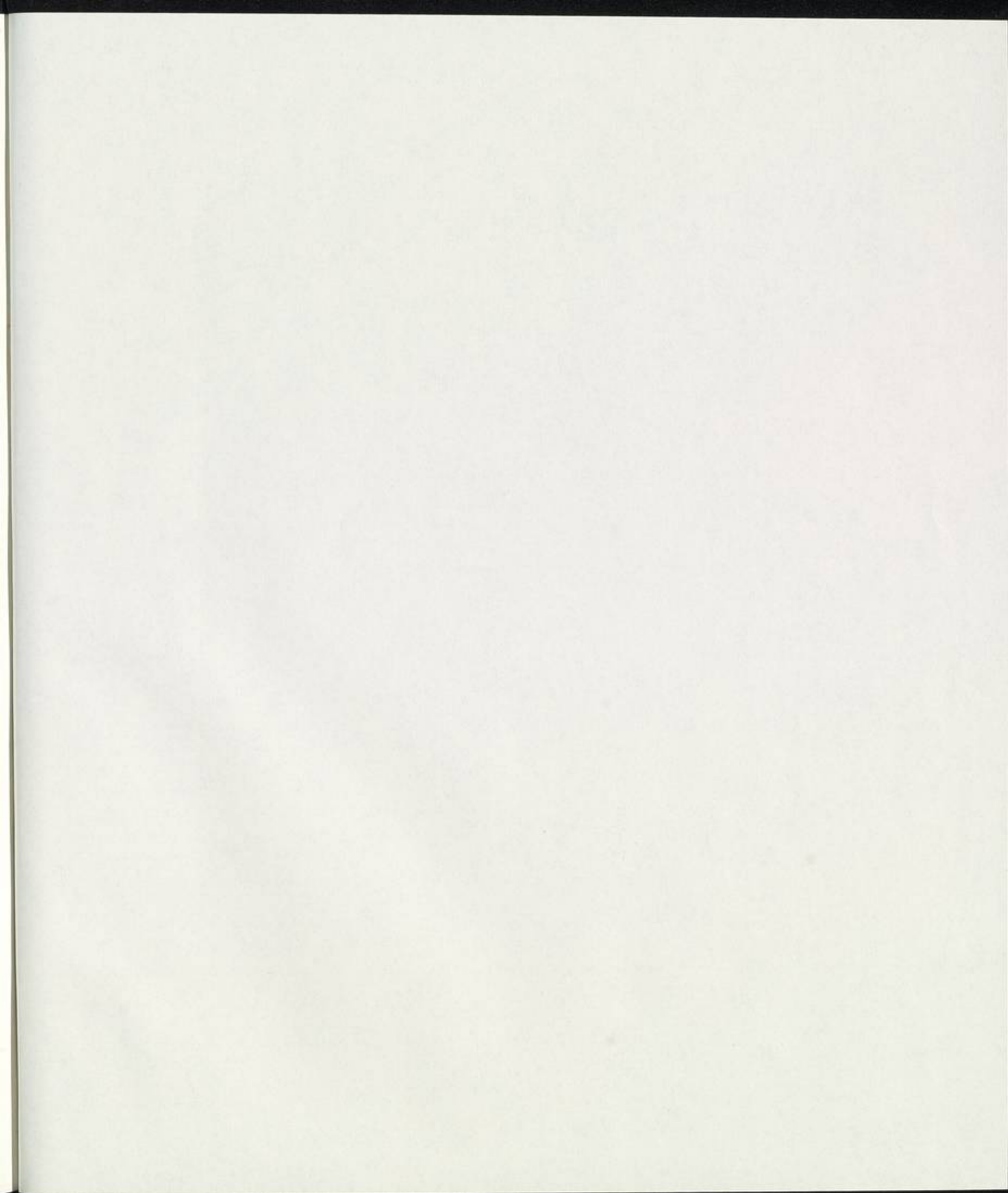
3 1924 074 417 027











المكتبة الكلية
لجامعة القاهرة
بازمة ١٩٠١

* فهرسة الجزء الثاني من حاشية الشيخ السوقي على معنى اليب لابن هشام الانصاري *

صحيفة	صحيفة
الجملة السابعة التابعة للماحل له	٢ (حرف النون * النون المفردة)
الجملة التي لها محل من الاعراب	٨ نعم بفتح العين
الجملة الاولى الواقعة خبرا	١١ (حرف الهاء * الهاء المفردة)
الجملة الثانية الواقعة حالا	١٢ ها
الجملة الثالثة الواقعة مفعولا	١٢ هل
الجملة الرابعة المضاف اليها	١٦ هو وفروعه
الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو اذا	١٧ (حرف الواو * الواو المفردة)
الجملة السادسة التابعة لمفرد	٢٩ وا
الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل	٣٠ (حرف الالف)
حكم الجمل بعد المعارف و بعد النكرات	٣٢ (حرف الياء * الياء المفردة)
* (الباب الثالث من الكتاب) * في ذكر	٣٢ يا
أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار	٣٣ (الباب الثاني من الكتاب) في تفسير الجملة و ذكر
والمجرور	اقسامها واحكامها
ذكر حكمهما في التعلق	٣٣ شرح الجملة و بيان أن الكلام أخص منها لا
هل يتعلقان بالفعل الناقص	مرادفها
هل يتعلقان بالفعل الجامد	٣٥ انقسام الجملة الى اسمية و فعلية و ظرفية
هل يتعلقان بحرف المعاني	٣٦ باب ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه الخ
ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر	٣٩ انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى
حكمهما بعد المعارف والنكرات	٤٠ انقسام الكبرى الى ذات وجهه والى ذات وجهين
حكم المرفوع بعدهما	٤١ الجمل السقي لاصح لها من الاعراب فالاولى
ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف	الابتدائية
هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف	٤٥ الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام
كيفية تقديره باعتبار المعنى	تقوية وتسيديدا وتحسينا
* (الباب الرابع من الكتاب) * في ذكر	٥٢ مسألة كثر ما انشبهه المعترضة بالحالية
أحكام يكثر دورها الخ	٥٦ الجملة الثالثة التفسيرية
فن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر	٥٨ مسألة قولنا ان الجملة المفردة لا محل لها خالف فيه
ما يعرف به الاسم من الخبر	الشلوبين
ما يعرف به الفاعل من المفعول	٦٠ الجملة الرابعة الجواب عن القسم
ما افترق فيه عطف البيان والبدل	٦١ مسألة قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبر الخ
ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة	٦٤ مسألة زعم الاخفش في قوله الخ
ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتماعيه	٦٤ الجملة الخامسة الواقعة جوابا بالشرط غير جازم
اقسام الحال	الخ
اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها	٦٥ الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف

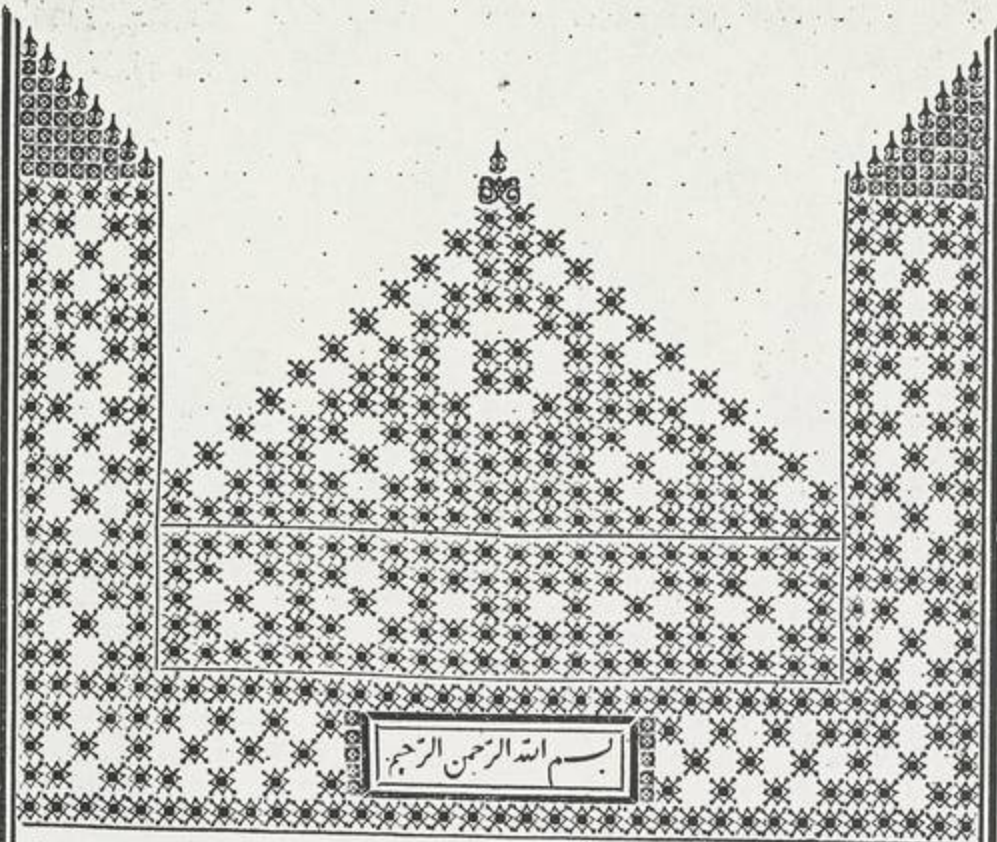


صحيفة	صحيفة
١١٥	مسوغات الابتداء بالنكرة
١١٩	أقسام العطف
١٢٨	عطف الخبر على الانشاء وبالعكس
١٣٠	عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
١٣١	العطف على معمولي عاملين
١٣٣	المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة
١٣٧	شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا
١٤١	روابط الجملة بما هي خبر عنه
١٤٥	الاشياء التي تحتاج الى رابط
١٥٣	الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
١٦٠	الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا
١٦٢	الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر
١٦٦	* (الباب الخامس من الكتاب) * في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها
١٦٦	الجهة الاولى ان يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة
١٧٦	الجهة الثانية ان يراعى العرب معنى صحيحا ولا ينظر الخ
١٨١	الجهة الثالثة ان يخرج على ما لم يثبت في العربية الخ
١٨٣	الجهة الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة الخ
١٩٠	الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمل له اللفظ الخ وفيها مسائل مرتبة على الابواب
١٩٠	باب المبتدا
١٩٣	باب كان وما جرى مجراها
١٩٥	باب المنصوبات المتشابهة
١٩٥	ما يحتمل المصدرية والمفعولية
١٩٥	ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية
١٩٥	ما يحتمل المصدرية والحالية
١٩٦	ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله
١٩٦	ما يحتمل المفعول به والمفعول معه
١٩٧	باب الاستثناء
١٩٨	ما يحتمل الحالية والتمييز
١٩٨	من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول
١٩٨	من الحال ما يحتمل باعتباره عاملا وجهين
١٩٩	من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل
١٩٩	باب اعراب الفعل
٢٠٠	باب الموصول
٢٠٢	باب التوابع
٢٠٣	باب حروف الجر
٢٠٣	باب في مسائل مفردة
٢٠٤	الجهة السادسة ان لا يراعى الشروط المختلفة الخ
٢٢٦	الجهة السابعة ان يحتمل كلاما على شئ الخ
٢٢٩	الجهة الثامنة ان يحتمل العرب على شئ الخ
٢٣٢	الجهة التاسعة ان لا يتأمل عند وجود المشتبهات
٢٣٣	الجهة العاشرة ان يخرج على خلاف الاصل الخ
٢٣٦	خاتمة واذا قد انجز بنا القول الى ذكر الحذف الخ
٢٤٤	بيان انه قد يظن ان الشئ من باب الحذف و ليس منه
٢٤٥	بيان مكان المقدر
٢٤٧	بيان مقدار المقدر
٢٤٨	بيان كيفية التقدير
٢٤٩	ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
٢٥٠	اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ او كونه خبرا فاولى
٢٥٠	اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى
٢٥١	اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا وثانيا فكونه ثانيا اولى
٢٥٤	ذكر اما كن من الحذف يفرق بها العرب
٢٥٤	حذف الاسم المضاف
٢٥٥	حذف المضاف اليه
٢٥٥	حذف اسمين مضافين
٢٥٥	حذف ثلاث متضاديات
٢٥٦	حذف الموصول الاسمي

صحيفة	صحيفة
حذف نوني التنوين والجمع ٢٧٠	حذف الصلة ٢٥٦
حذف التنوين ٢٧٠	حذف الموصوف ٢٥٦
حذف أل ٢٧٢	حذف الصفة ٢٥٧
حذف لام الجواب ٢٧٢	حذف المعطوف ٢٥٧
حذف جملة القسم ٢٧٢	حذف المعطوف عليه ٢٥٩
حذف جواب القسم ٢٧٢	حذف المبدل منه ٢٥٩
حذف جملة الشرط ٢٧٣	حذف المؤكد وبقاء توكيده ٢٦٠
حذف جملة جواب الشرط ٢٧٣	حذف المتبدا ٢٦٠
حذف الكلام بحملته ٢٧٤	حذف الخبر ٢٦٠
حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر ٢٧٥	حذف الفعل وحده أو مع مضمير مرفوع أو منصوب أو معهما ٢٦٢
* (الباب السادس من الكتاب) * في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ٢٧٦	حذف المفعول ٢٦٣
خاتمة ٢٨٨	حذف الحال ٢٦٤
* (الباب السابع من الكتاب) * في كيفية الاعراب ٢٨٩	حذف التمييز ٢٦٤
حذف أول ما يحترز منه المبتدئ الخ ٢٩٢	حذف الاستثناء ٢٦٤
* (الباب الثامن من الكتاب) * في ذكر أمور كناية الخ ٢٩٦	حذف حرف العطف ٢٦٤
القاعدة الاولى ٢٩٦	حذف فاء الجواب ٢٦٥
القاعدة الثانية ٣٠٣	حذف واو الحال ٢٦٥
القاعدة الثالثة ٣٠٥	حذف قد ٢٦٥
القاعدة الرابعة ٣٠٧	حذف لا التبرئة ٢٦٥
القاعدة الخامسة ٣٠٩	حذف لا النافية في غيرها ٢٦٥
القاعدة السادسة ٣١٠	حذف ما النافية ٢٦٦
القاعدة السابعة ٣١١	حذف ما المصدرية ٢٦٦
القاعدة الثامنة ٣١٢	حذف كي المصدرية ٢٦٦
القاعدة التاسعة ٣١٣	حذف اداة الاستثناء ٢٦٧
القاعدة العاشرة ٣١٥	حذف لام التوطئة ٢٦٧
القاعدة الحادية عشر ٣١٧	حذف الجار ٢٦٨
(تمت)	حذف أن الناصبة ٢٦٨
	حذف لام الطلب ٢٦٨
	حذف حرف النداء ٢٦٩
	حذف همزة الاستفهام ٢٦٩

* (الجزء الثاني) *
من حاشية العالم العلامة المحقق الفهامة الشيخ
مصطفى محمد عرفة الدسوقي علي مرتين
مغني اللبيب للإمام القدوة ابن
هشام الانصاري تفهما
الله رحنه وأسكنهما
فسيح جنته
آمين

(وبها مشه من مغني اللبيب المذكور)



* (حرف النون) *

(قوله النون المفردة) اعترض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة وحينئذ فهو من تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وأجيب بأن المراد بالنون المفردة ما لم ينضم اليها شيء من غير جنسها وحينئذ فيصدق بنون التوكيد الثقيلة لانها لا ينضم اليها شيء من غير جنسها بل من جنسها أو يقال أراد بالمفردة المفردة في الخط (قوله الإثنية أصل) أي والخفيفة فرغ عنها بالحذف وقوله الإثنية أصل أي ولا مانع من عكسه (قوله أبلغ) أي لان زيادة الحروف تبدل على زيادة المعنى (قوله ويختصان الخ) أي فلا يدخلان الاسم وأما قوله الخ (قوله ويختصان بالفعل) أي بجنس الفعل لان الماضي لا يدخلانه أصلاً وأما الأمر فيدخلانه مطلقاً إلا أن فعل في النجيب على أنه فعل أمر وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل (قوله أفانان الخ) قال الدماميني يمكن أنه غير مؤكد بل أصله أفانل أنا حذف الهمز تخفيفاً وأدغم التنوين في النون على حذف كهاه والله رب فيه أن معنى التكلم غير مراد في البيت وإنما هو خطاب لمن جاهد حليلته في مولود وقوله
 أ رأيت ان جاءت به أملودا * مر جلا ويليس البرودا
 المر جل حسن الشعر والاملود يضم الهـ مزة الناعم والشهود من يشهد أنه ولده وفي الشواهد أحضرى ببناء الخطابية ثم ان التخرج الذي قاله الدماميني لا يتأتى في قوله
 ياليت شعري عنكم حنيفا * أشاهرن بعدنا السموفا
 وحينئذ مرخم حنيقة قبيلة وحرف النداء محذوف ثم ان اسم الفاعل معرب مع نون التوكيد لمرارة الاسماء في الاعراب (قوله شبه الوصف) أي اسم الفاعل وقوله بالفعل أي الفعل المضارع (قوله مطلقاً) أي من غير تقييد بشرط ولا فعل (قوله كقوله) أي قول النبي عليه السلام وهو ليس بنظم وقيل انه من كلام عبد الله بن رواحة اه تقرير رديري (قوله الأفعال) الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة وهذا الاستثناء بناء على

* (حرف النون) *
 * (النون المفردة) *
 تأتي على أربعة أوجه
 * أحدها نون التوكيد وهي حنيقة وثقيلة وقد اجتمعتا في ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة أصل ومعناها التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله
 أفانان أحضروا والشهودا
 فضرورة وسوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكدهم ما صيغ الامر مطلقاً ولو كان دعائياً كقوله فانن سكينه علينا الأفعال في النجيب لان

معناه كعنى الفعل الماضى وشذوقه * فأحر به بطول فقر وأحربا * ولا يؤكدهما الماضى مطلقا ٣ وشذوقه دامن سهدل لورجت متيما *

على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماضى جمع على صيغة الامر فلا معنى للاستثناء الآن يقال الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة (قوله فأحر به) صدره * ومستبدل من بعد عضي صريمة * العضي المائنة من الإبل وهى معرفة لاتنون ولا تدخلها أل والصرمة تصغير صريمة بكسر فسكون نحو الثلاثين (قوله وأحربا) بالخاء وقف عليها بالالف والشاهد فيه أن الأصل وأحربن وأيدلت فون التوكيد ألفا لوقوعها بعد فتحة في حالة الوقف قال ابن مالك وأيدلتها لفتح الفاء ووقفا (قوله متيما) المتيم هو الذى ذله الحب وعبد له محبوبه والصبابة رقة الشوق وحرارته وجانحاما ئلا (قوله بمعنى افعال) أى بمعنى الطالب لانه دعاء والمعنى دم يأسعدها وقال الدمامي لوقال بمعنى ليفعل كان أولى لان فاعل دام فى البيت اسم ظاهر وهو سعدك ولا ير فعه افعال فلا يحل دم هنا يحل دام بخلاف ليدم وقد يقال أراد بافعال ما يدل عليه وهو الامر لخصوصية الصيغة فكانه قال بمعنى الامر فيصدق على مثل ليدم (قوله فان كان حالا) نحو قوله تعالى لا قسم بيوم القيامة على قراءة بعض بالاثبات (قوله في نحو قوله تعالى وتعالى والمراد به كل فعل مضارع مثبت واقع جوا بالقسمة ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل فلو كان منفي لم يجوز توكيده نحو تالله تفتؤ اذا المعنى لا تفتؤ وقوله ولم يفصل احترازاً عما اذا فصل بينهما وبين اللام فاصل فلا يجب التأكيد نحو لالى الله تحشرون (قوله وقر بيامن الوجوب) أراد بالقر يرب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا ويريد بنحو واما تخافن أن يكون المضارع شرطاً لان المؤكدة بما الزائدة (قوله ولا تحسبن الله الخ) أى فهو طالب لوقوعه بعد لا الناهية (قوله وقليلافى مواضع كقولهم الخ) أى من كل مضارع وقع بعد ما الزائدة الغير المؤكدة لان وغير الواقعة بعد رب ومثلهما الزائدة ما النافية أما لو وقعت بعد ان الشرطية فهو قريب من الوجوب وبعد رب فلا يجوز زفلا تقول ر بما تضربن زيداً وشذوقهم

ومن عصما يثبتن شكيرها * (الثانى التنوين) وهو نون زائدة ساكنة تلحق الاصح لغير توكيد فخرج نون حسن لانها أصل ونون ضيفن اللطيفى لانها مفعولة ونون منكسر وانكسر لانها غير آخر ونون لانسف لانها للتوكيد وأقسامه خمسة تنوين التمكين وهو الاصح للاسم العرب المنصرف اعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفاعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنة أيضاً وتنوين الصرف وذلك كز يدور جل ورجل وتنوين التنكير وهو الاصح لبعض الاسماء المنبذة فرقا بين معرفتها

ربما أوفيت فى علم * ترفعن نوبى شمالات (قوله ومن عصمة الخ) العصمة شجرة والشكير ما يثبت حول الشجر من أصله (قوله نخرج) أى بزائدة وأما قوله نون فهو كالجنس لم يخرج به شئ (قوله ونون ضيفن) أى النون الاولى التى قبل التنوين فهى زائدة للحاق ضيف بجعفر (قوله لانها مفعولة) أى وان كانت زائدة لان أصله ضيف (قوله لانها غير آخر) الانسب أن يقول لانها غير لاحقة للأصل لان القيد المخرج به تلحق الاصح (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال للمدلول أى التنوين الدال على تمكن الاسم من الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وفى هذه التسمية نظار لاقتضاءها أن الممنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن الا أنه غير ممكن (قوله ويسمى تنوين الامكنة) أى الدال على زيادة تمكن الاسم من الاسمية قبل هذه التسمية أولى لان الممنوع من الصرف متمكن غير ممكن (قوله وتنوين الصرف) اضافة تنوين للصرف من قبيل اضافة العام للخاص فالإضافة بيان لانه لا يصرف هو التنوين وأما قولهم تنوين التمكين أو الامكنة فهو من اضافة الدال للمدلول (قوله فرقا بين معرفتها ونكرتها) أى فسا نون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة فاذا قلت صه بالسكون فالمعنى اسكت عن هذا الكلام بخصوصه وأما لوقات صه بالتنوين كان المعنى كلف عن كل كلام لانه حينئذ نكرة واذا قلت ايه بالتنوين كان المعنى زدنى من أى حديث كان واياه بلام تنوين بمعناه زدنى من حديث خاص (قوله كما قد يتوهم بعض الطلبة) نظار الكون ذلك المنون نكرة فالتنوين الذى فيه يكون للتنكير ورد ذلك بان الذى للتنكير هو الدال على التنكير كلفى صه وهذا بخلاف رجل فان التنكير حاصل بدون التنوين قال الرضى وأنا لأرى تنفيبا بين كون التنوين للتمكين وكونه للتنكير وقد تدل الكامة على معنيين فرجل تنوينه للتمكين والتنكير معا وبعد العملية ينحصر للتمكين (قوله معز والالتنكير) لا يقال ان

ونكرتها ويقع فى باب اسم الفعل بالسماع كصومه واياه وفى العلم المختوم بويه بقياس نحو جاء فى سيبويه وآخروا أما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة وهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه معز والالتنكير

* وتنوين المقابلة وهو اللاحق نحو مسلمات ٤ جعل في مقابلة النون في مسلمين وقيل هو عوض عن الفتحمة نصبوا لو كان كذلك لم يوجد في

الرفع والجر ثم الفتحمة قد عوض عنها الكسرة فها هذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تسمى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين وهذا الواسي بمسألة أو عرفه زال تنوينهما وزعم الزنجشري أن عرفات مصر وف أي عند التسمية به وحينئذ فتنوينه تنوين تمكين وانما لم يزل عند العلمية لانهم لم يوحدها في العلتان لان التاء ليست للتأنيث (قوله أن عرفات) أي مسمى به مصر وف أي فتنوينه للتمكين (قوله ليست للتأنيث) أي ولو كانت للتأنيث لم يمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وانما هي والالف للجمع) لكن هي مع ذلك ليست للتأنيث كما ذكر ابن مالك (قوله تأني ذلك) أي تأني تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث للدلالة على تأنيث شيء واحد كالجمع هنا (قوله كما لا تقدر التاء الخ) هذا لتقدير وحاصله أن التاء في بنت مختصة بالموث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على الموث لانه لا يجتمع تان ذلك الان على موث وقوله مع أن التاء الخ أي لان أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك الخ) هذا زاد الكلام الزنجشري أي اننا نسلم أن التاء ليست للتأنيث بل هي للتأنيث اللفظي وهو كاف وحينئذ فعرفات ومسلمات مسمى بهما ممنوعان من الصرف وحينئذ تنوينهما ليس للتمكين بل للمقابلة (قوله نحو معرفة) لان معرفة توجد في العلمية والتأنيث وأما عرفات علما ففيه تأنيث وعلمية وجمعية والجمعية لها دخل في منع الصرف في صيغ منتهى الجوع فلها دخل في منع الصرف في الجملة (قوله ولانها اعلامة لم تتغير في وصل) أي لان التاء في عرفات علمية لا تتغير وصلها ولا وقعها بخلاف تاء معرفة ومسلمة فانها تتغير في الوقف وتصير هاء واذ لم تتغير تاء عرفات فهي أقوى من الذي يتغير في منع الصرف (قوله فالاول) وهو ما كان عوضا عن حرف أصلي (قوله فانه عوض من الياء) أي بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف فاصلة جوارى وغواشي على صيغة منتهى الجوع أعني مفاعل استقلت الضمة على الياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى فحذف التنوين لانه ممنوع من الصرف لانه على رتبة مفاعل تقديرا اذ الحذف له لعله كالتأنيث فصار جوارى فأتى بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة مخافة ورودها في اللفظ لزال الموجب لحذفها وهو التنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد فيقول ان منع الصرف مقدم على الاعلال فالاصل عنده جوارى ومررت بجوارى بتقديم منع الصرف فيقول استقلت الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة على الياء فحذفت وأما الفتحمة الاصلية فهي خفيفة فهي ظاهرة وحينئذ فصار جوارى ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعني الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة فصار جوارى فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار (قوله وفتحها النابتة عن الكسرة) هذا الإشارة لبواب من استشهد كال بعضهم استقال الفتحمة على الياء مع انها في نفسها خفيفة وذلك لانها نابتة عن الكسرة التي حق هذه الكسرة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقلية بلاشك فاعلى نابتها وهو الفتحمة حكما في الاستئصال فحذفت (قوله اذ لو صح) أي اذ لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبلي بحيث يقال حبلان أصله حبلي بل قد يقال ان التعويض في حبلي أولى لان حركة حبلي متعذرة لا يمكن النطاق بها بخلاف حركات جوار فان حركاتها هي ثقلية يمكن النطاق بها او التاء: رخوف الثقل (قوله ولا هو) أي وايس التنوين في جوار للتمكين (قوله خلافا للاخفش) أي فالاصل عنده جوارى بالمنع من الصرف

التنوين أو لاقبل العلمية كان للتنكير والاسن صار للتمكين لان الاصل ابقاعا كان على ما كان حتى يقوم الدليل على التغير (قوله جعل في مقابلة النون في مسلمين) أي لان جمع الموث فرع عن جمع المذكر والاصل قد وجد فيه النون متمكنا لاجلها ولم توجد في جمع الموث الذي هو فرع بل وجد متمكنا لانه نفسه فقد وجدت في الفرع مزية عن أصله فعوض عنها التنوين لمعادلة الفرع لاصله (قوله ثم الفتحمة) ردنان (قوله لا يجامع العلتين) أي العلمية والتأنيث لان تنوين التمكين انما يكون في الاسماء المعربة المنصرفة الحالية عن العلتين (قوله لا يجامع العلتين) أي المانعتين من الصرف فان وجد التنوين معهما كان لغير التمكين (قوله واهذا) أي لكون تنوين التمكين لا يجامع العلتين (قوله لو سمي بمسألة وعرفة) أي ونحوهما من كل ما كان تنوينه للتمكين وقوله زال الخ أي لوجود العلمية والتأنيث فهاتان العلتان مقتضيتان لعدم التنوين (قوله وزعم الزنجشري أن عرفات مصر وف) أي عند التسمية به وحينئذ فتنوينه تنوين تمكين وانما لم يزل عند العلمية لانهم لم يوحدها في العلتان لان التاء ليست للتأنيث (قوله أن عرفات) أي مسمى به مصر وف أي فتنوينه للتمكين (قوله ليست للتأنيث) أي ولو كانت للتأنيث لم يمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وانما هي والالف للجمع) لكن هي مع ذلك ليست للتأنيث كما ذكر ابن مالك (قوله تأني ذلك) أي تأني تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث للدلالة على تأنيث شيء واحد كالجمع هنا (قوله كما لا تقدر التاء الخ) هذا لتقدير وحاصله أن التاء في بنت مختصة بالموث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على الموث لانه لا يجتمع تان ذلك الان على موث وقوله مع أن التاء الخ أي لان أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك الخ) هذا زاد الكلام الزنجشري أي اننا نسلم أن التاء ليست للتأنيث بل هي للتأنيث اللفظي وهو كاف وحينئذ فعرفات ومسلمات مسمى بهما ممنوعان من الصرف وحينئذ تنوينهما ليس للتمكين بل للمقابلة (قوله نحو معرفة) لان معرفة توجد في العلمية والتأنيث وأما عرفات علما ففيه تأنيث وعلمية وجمعية والجمعية لها دخل في منع الصرف في صيغ منتهى الجوع فلها دخل في منع الصرف في الجملة (قوله ولانها اعلامة لم تتغير في وصل) أي لان التاء في عرفات علمية لا تتغير وصلها ولا وقعها بخلاف تاء معرفة ومسلمة فانها تتغير في الوقف وتصير هاء واذ لم تتغير تاء عرفات فهي أقوى من الذي يتغير في منع الصرف (قوله فالاول) وهو ما كان عوضا عن حرف أصلي (قوله فانه عوض من الياء) أي بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف فاصلة جوارى وغواشي على صيغة منتهى الجوع أعني مفاعل استقلت الضمة على الياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى فحذف التنوين لانه ممنوع من الصرف لانه على رتبة مفاعل تقديرا اذ الحذف له لعله كالتأنيث فصار جوارى فأتى بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة مخافة ورودها في اللفظ لزال الموجب لحذفها وهو التنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد فيقول ان منع الصرف مقدم على الاعلال فالاصل عنده جوارى ومررت بجوارى بتقديم منع الصرف فيقول استقلت الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة على الياء فحذفت وأما الفتحمة الاصلية فهي خفيفة فهي ظاهرة وحينئذ فصار جوارى ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعني الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة فصار جوارى فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار (قوله وفتحها النابتة عن الكسرة) هذا الإشارة لبواب من استشهد كال بعضهم استقال الفتحمة على الياء مع انها في نفسها خفيفة وذلك لانها نابتة عن الكسرة التي حق هذه الكسرة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقلية بلاشك فاعلى نابتها وهو الفتحمة حكما في الاستئصال فحذفت (قوله اذ لو صح) أي اذ لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبلي بحيث يقال حبلان أصله حبلي بل قد يقال ان التعويض في حبلي أولى لان حركة حبلي متعذرة لا يمكن النطاق بها بخلاف حركات جوار فان حركاتها هي ثقلية يمكن النطاق بها او التاء: رخوف الثقل (قوله ولا هو) أي وايس التنوين في جوار للتمكين (قوله خلافا للاخفش) أي فالاصل عنده جوارى بالمنع من الصرف

خلافا للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق

الجمع بأوزان الاحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل ان الحرف الذي بقي اخبير البحر كبحسب
العوامل وقد وافق على انه لوسمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز في هندوانه ه اذ قيل في جبال علم الرجل جبل بالنقل لم
ينصرف انصرف قدم علما

لرجل لان حركة تاء كتف
وهزة جبل منو بالثبوت
ولهذا لم تقلب ياء جبل ألفا
لتحريكها وانفتاح ما قبلها
والثاني كجندل فان تنوينه
عوض من ألف جنادل فانه
ابن مالك والذي يظهر خلافة
وأنه تنوين الصرف ولهذا
يجر بالكسرة وليس ذهاب
الالف التي هي علم الجمعية
كذهاب الياء من نحو جوار
وغواش والثالث تنوين
كل وبعض اذا قطعنا عن
الاضافة نحو وكلا ضربا
الامثال فضلا بعضهم على
بعض وقيل هو تنوين
التمكين رجوع لزال الضافة
التي كانت تعارضه والرابع
اللاحق لاذ في مثل وانسقت
السماء فهي يومئذ واهية
والاصل فهي يوم اذا نسقت
واهية ثم حذف الجملة المضاف

اليها اللهم اوجي بالتنوين
عوضا عنها وكسرت الذال
للساكنين وقال الاخفش
التنوين تنوين التمكين
والكسرة اعراب المضاف
اليه * وتنوين الترنم وهو
اللاحق للقوافي المطلقة بدلا
من حرف الاطلاق وهو
الالف والواو والياء وذلك
في انشاد بني تميم وظاهر قولهم

لصبيغة منتهى الجوع فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء للتخفيف فالتحق الجمع بأوزان
الاحاد فنون للتمكين (قوله عارض) أي والعارض لا يعتد به (قوله وهي) أي الياء منوية أي فكأنها
موجودة وقوله بدليل ان الحرف الذي بقي آخر لم يحرك المراد بالحرف الاخير الراء من جوار والشين من
غواش وعدم تحريكه لكونه غير آخر بنية الياء بعده وحيث كانت الياء منوية لم يلتحق الجمع بأوزان
الاحاد (قوله وقد وافق) أي الاخفش (قوله لم يجز صرفه) أي بل يمنع من الصرف لانه محرك الوسط اصالة
وقوله كما جاز في هند أي الثلاثي الساكن الوسط اصالة فيجوز فيه الصرف وعدمه والحاصل ان المؤنث اذا كان
رباعيا امتنع صرفه واما اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جاز فيه الامر لان كان محركا لان تحرك الوسط
منزل منزلة حرف رابع (قوله لم يجز صرفه) أي نظرا الى ان الحركة مقدرة وهذا السكون عارض للتخفيف
والعارض لا يعتد به (قوله جبال) هو اسم لمؤنث الضبيع وأما ذكره فيقال له ضبعان كسرحان (قوله
بالنقل) أي نقل حركة الهمزة للياء وحذف الهمزة (قوله انصرف قدم) أي لانه ثلاثي مسمى به مذكر
بخلاف زينب وسعاد وجبال اذا سمي به مذكر لانه رباعي فممتنع للتأنيث الاصل (قوله ولهذا لم تقلب) أي
ولا جعل كون همزة جبل منوية بالثبوت لم تقلب الخ (قوله لتحركها) أي بحركة عارضة (قوله من ألف جنادل)
أي فهو ممنوع من الصرف لوجود صيغة منتهى الجوع فالالف فيه زائدة لاجل الجمع ثم انة حذف منه الالف
فصار جندل ثم انه نون عوضا عن الالف فصار جندل فالمراد من جندل الجمع لا المفرد لانه لم يوجد مفرد على هذه
الصيغة (قوله وليس ذهاب الالف الخ) هذا جواب عما يقال أي فرق بين جوار وجندل حيث جعل تنوين
جوار تنوين عوض وجعل تنوين جندل تنوين صرف مع أن كلاهما صيغته في الاصل صيغة منتهى
الجموع وحاصل الجواب ان الالف في جنادل علامة للجمعية فحذفها انحطت بها خصوصا وحذفها اعتبارا
والحذف اعتبارا كالمقدم فاختلقت الصيغة فصرف بخلاف حذف الياء في جوار فانها ليست علامة للجمعية
على أنها محذوفة لعل الصيغة لم تختلف فكان التنوين لغير الصرف (قوله وكلا ضربا الخ) أي كل طائفة
وقوله على بعض أي على بعضهم (قوله اللاحق لاذ) المراد منها جنس الجملة ولو تعددت كما في سورة الزلزلة
(قوله للساكنين) لان اذ مبنية على السكون والتنوين نون ساكنة (قوله المضاف اليه) أعني اذ فاذا عنده معرفة
لامبنية وقد تقدم رده بقوله

نميتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحیح

فليس قبلها ما تضاف اليه (قوله المطلقة) أي الذي آخرها حرف اطلاق أي مدوهي الحروف الثلاثة (قوله
وذلك) أي لحوق التنوين للقوافي المطلقة بدلا من حروف الاطلاق في انشاد أي تغني بني تميم (قوله للترنم) أي
التغني (قوله والذي صرح به سيبويه) أي فقد وقع خلاف في تسميته قبل لانه محصل للترنم وقيل لان به يحصل
قطع الترنم (قوله انه جى به لقطع الترنم) أي فقوله تنوين الترنم على حذف مضاف أو على حذف قولهم
قدرية للذين ينفون القدر ويقولون ان الله لم يقدر الاشياء في الازل وقد انقضوا وصار القدرية الاثن
لقبال معتزلة لاسنادهم أفعال العبد لنفسه واثباتهم تأثير القدرة الحادثة (قوله ولا يختص الخ) أي بخلاف
الاقسام الثلاثة قبله فانها مختصة بالاسم (قوله وقول ان أصبت الخ) صدره * أقلى اللوم عادل والعتابن *
وعادل مرخم وهو بلج يرومن أبيات القصيدة

اذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضايا

انه تنوين محصل لترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جى به لقطع الترنم وهو
التغني يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت فيها فاذا أنشدوا ولم يترغوا جازا بالتنوين في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله
وقول ان أصبت لقد أصابن

وقوله * لما نزل برحنا وكان قد نزلنا * وزاد الاخفش والعروضون تنويننا هو سادسا وهو الغالي وهو اللاحق لاسخا والقوافي المقيدة كقول
وؤبة * وقام الاخفاق حاوي المخترق ٦ وسمى غالب التجاوز حد الوزن ويسمى الاخفش الحركة التي قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف

(قوله لقد أصابن) أي فقد لحق الفعل وقوله قدن لحق التنوين فيه الحرف (قوله لما نزل الخ) هذا مجزئ بيت
للتباغة صدره * أفدا الترحل غير أن ركابنا (قوله القوافي المقيدة) أي التي آخرها حرف ليس من حروف
الاطلاق (قوله وقام الاخفاق) تمامه مشتبه الاعلام لماع الحقيق * القاسم شديد السواد والاعماق جمع
عميق يفتح الفين المهملة وضمها وهو ما بعد من أطراف المغازاة أي مغبر النواحي والحاوي بالخاء المعجمة الخالي
والخترق بالخاء المعجمة وفتح التاء المثناة والراء الطريق الواسع والاعلام جمع علم الجبيل وما يستدل به على
الطريق والخفق يفتح الغاء وأصله السكون مصدر خفق البرق اضطررب (قوله لتجاوز حد الوزن) أي
فهو من الغلو بمعنى الزيادة لأن هذا زاد على الوزن (قوله الحركة التي قبله) هي كسرة القاف لأنه مضاف
اليه وجرى على الالسن فتحها كأنه اتباع للراء (قوله الفرق بين الوقف والوصل) أي فإذا أتى به الشاعر علم
أنه وقف ولم يوصل البيت بما بعده بخلاف لو لم يأت به فيجتمه أنه وصل ويحتمل أنه واقف وان كانت القاف
ساكنة لاجل توافق الروي مطلقا والحاصل أن اسكان القاف لاجل توافق الروي لا يمنع تردد السامع من
كون المنشد واصل أو واقفا لأتري أنك تنشدا لآيات الساكنة الآخر ووصول بعضها ببعض من غير وقف
مع المحافظة على سكون الآخر من كل بيت فعلم أن ذلك السكون لاجل الوزن لاجل الوقف (قوله وجعله
ابن يعيش) هذا والذي بعده فيما سبق فتبين الترخم عنده لا يختص بالقوافي المطلقة (قوله أعثن)
أي خارج من الخيشوم الذي هو مخرج الغنة التي هي صوت يخرج من الخيشوم (قوله لأنه يغن صوته) ومنه
الروضنة الغناء المورقة المثمرة لتغني الطير عليها (قوله والاصل) أي أصل مغن (قوله فأبدلت الاخيرة بياء)
أي وحذفت الياء (قوله وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين) أي اللاحق للقوافي المقيدة
(قوله عوض من المسدة) الظاهر أنه ثبت تنوين الغالي لأنه ليس عوضا عن شيء (قوله وليس بتنوين)
أي لأن التنوين نون زائدة لغير تو كيدوما كان بدلا عن حرف أصلي فليس بزائد (قوله وزعم ابن مالك)
هذا غير اختياره لمذهب السيرافي والزجاج فله قولان (قوله ويثبت في الوقف) فيه ان الزخشي كلامه
يفيد أنه لا يثبت في الوقف وهبارة حيث أشار إلى تنوين الترخم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان
حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يعف فهذا نص في أنه لم يثبت في الوقف (قوله وهو اللاحق لما لا ينصرف)
أي فتنوينه تنوين ضرورة لا تنوين تمكين لوجود العاتين في الممنوع من الصرف وتنوين التمكين
لا يجامعهما ما وجد في قولهم ان الممنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة معناه أنه يجوز أن يؤتى فيه
بتنوين مشابه في الصورة للتنوين من الصرف وان كان ليس تنوين تمكين لوجود العاتين (قوله ويوم دخلت
القدر الخ) تمامه * فقالت لك الويلات انك مرجلي * الخدر هو الهودج ويستعار للستر ومنه قولهم جارية
مخدرة أي معصورة في خدرها لا تبرز منه وعنيزة بعين مهملة مضمومة فنون فياء تصغير فزاي فهاء تأنيث
اسم محبوبته وهي ابنة عم الشاعر امرئ القيس وقيل هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة وفاطمة
غيرها والويلات جمع ويلت والويلت والويل شدة العذاب وزعم بعضهم ان هذا منه في معرض الدعاء عليه
والعرب تفعل ذلك صرف العين الكمال عن المدح وعليه ومنه قولهم قاتله الله ما أفصحه وقوله انك مرجلي أي
مصري في راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري (قوله عنيزة) أي فقدنونا ما فيه العليمة والتأنيث (قوله
وللمنادي المضموم) أي المبنى على الضم (قوله ويقوله) أي وهو كون التنوين اللاحق لما لا ينصرف وللمنادي
المبني على الضم تنوين ضرورة (قوله بأباحت الصرف) أي لما لا ينصرف أي وأباحت بجماعة العلتين
لتنوين التمكين (قوله لان الاسم مبني على الضم) أي وتنوين التمكين انما يكون في الاسماء المعربة

والوصل وجعله ابن يعيش
من نوع تنوين الترخم زاعما
أن الترخم يحصل بالنون
فنهالانها حرف أعثن قال
وانما سمي المغني مغنيا لأنه
يغني صوته أي يجعل فيه غنة
والاصل عنده مغن بثلاث
نونات فأبدلت الاخيرة بياء
تخفيفا وانكر الزجاج
والسيرافي ثبوت هذا التنوين
البتة لأنه يكسر الوزن وقال
لعل الشاعر كان يريد ان في
آخر كل بيت تضعف صوته
بالمهززة فتوهم السامع ان
النون تنوين واختار هذا
القول ابن مالك وزعم أبو
الجراح بن معز وزان ظاهر
كلام سيبويه في المنهجي
تنوين الترخم أنه نون عوض
من المدة وليس بتنوين وزعم
ابن مالك في التحفة ان تسمية
اللاحق للقوافي المطلقة
والقوافي المقيدة تنويننا مجاز
وانما هو نون أخرى زائدة
ولهذا لا يختص بالاسم
ويجاء مع الالف واللام
ويثبت في الوقف * وزاد
بعضهم تنوينا سابعاهو
تنوين الضرور وهو
اللاحق لما لا ينصرف
كقوله
ويوم دخلت الخدر عنيزة
وللمنادي المضموم كقوله
سلام الله يامطر عليها

وبقوله أقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة أباحت الصرف وأما الثاني
فليس تنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم * وثامنا

(قوله)

وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد فأنشدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعثري وقال ابن مالك الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيه ما قاله نظران الذي حكاه سمانه تنوينا ٧ فهذا دليل منه على أنه سمع في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست

كذلك وقد كثر من الخباز في شرح الجز ولية أن أقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسمين برأسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكى اللفظ المسمى به وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف لأن الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها (الثالث نون الأناث) وهي اسم في نحو النسوة يذهبن خلافا للمازني وحرف في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال أكلوني البراغيث خلافا لمن زعم أنها اسم وما بعدها يدل منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره (الرابع نون الوقاية) وتسمى نون العماد أيضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة * أحدها الفعل متصرفا كان نحواً كرمي أو جامدا نحو عساني وقاموا ما خلا في وما عداني وحاشاني ان قدرت فعلا وأما قوله

(قوله وهو التنوين الشاذ) أي ولا يكون إلا في الأسماء المبنية (قوله كما قيل في الف قبعثري) فالالف ليس المقصود منها التأنيت بل مجرد التكثير (قوله سمانه تنوينا) أي ولم يعد بذلك إلا لكونه سمع في الوصل أي ويحذف في الوقف ومن المعلوم أنه لا يثبت في الوصل إلا إذا كان تنوينا حقيقيا ولو كان نونا لثبت فيه ووصلا ووقفا (قوله ونون ضيفن) أي النون الأولى أما الثانية فهي تنوين وقوله ليست كذلك أي بل تثبت وصلها ووقفا (قوله وهـذا) أي قوله فانك تحكى اللفظ المسمى به وقوله بأنه أي التنوين المحكى تنوين الصرف أي تنوين التمكن وقوله لأن الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها أي والذي قبل التسمية تنوين تمكن فيكون الحاصل بالحكاية بعد التسمية تنوين تمكن وحينئذ فلا وجه لجعل تنوين الحكاية زائدا وقد يقال لا نسلم أن تنوين الحكاية تنوين تمكن لأنك إذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة اجتمع العليبة والتأنيت وتنوين التمكن لا يجامعهما فالحق أن تنوين الحكاية ليس للتمكن وإن كان المحكى للتمكن ونظير هذا قولك من زيد في الحكاية من قال ضربت زيدا فالفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة اعراب وأما في لفظك فليست حركة اعراب والألزم نصب خبر المبتدأ بلا ناصح وانما هي حركة حكيت بصورة الحركة الاعرابية والحاصل أن حكاية الصرف ليست صرفا كما أن حكاية الأعراب ليست اعرابا (قوله خلافا للمازني) أي القائل أنها حرف فالتفاعل عنده ضمير (قوله خلافا لمن زعم الخ) هذا مقابل قوله في لغة وذلك أن كون قوم يلتزمون الإبدال أو تاخير المبتدأ بعيدا عما التأو بل اذا وقعت فلتتم في غيرهم (قوله خلافا لمن زعم الخ) أي لأن هـذا التخريج انما يكون لوجاء هذا الكلام في غير لغة هؤلاء القوم وأما في لغتهم فلا تخريج أصلا (قوله وتلحق قبل ياء المتكلم) أي وجوبها وجوازها فالوجوب في الفعل واسم الفعل ومنى وعنى وما عداها فهو جائز هذا ظاهر المصنف (قوله المنتصبة) أي الكائنة في محل نصب وفي نسخة المتصلة (قوله أوجامد نحو عساني الخ) فلا يعترض هذا بان نون الوقاية انما تدخل في الفعل لتقي آخره من الكسر وذلك لا يتأق في الفعل الذي آخره ألف فهلا قالوا عساي وما خلا في مثلا بغير نون والجواب انهم فعلوا ذلك اجزاء لباب الفعل على وتيرة واحدة أو جلا للرفع على الأصل لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام وهو اذا لم تجلب له نون الوقاية دخله الكسر فجعل عليه ما لم يدخله الكسر مع عدم النون (قوله اذ ذهب القوم الكرام الخ) صدره * عـددت قومي كعديد الطيس * والطييس هو الكثير من الرمل (قوله ليسى) أي فهو فعل جامد ولم تلحقه نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله يجوز فيه الفك والادغام) أي وعلمه ما فتأمر من فعل مضارع مزفوع بثبوت النون والواو فاعل والنون الثانية للوقاية والياء مفعول (قوله فقيل النون الباقية نون الرفع) * هذا قول الجزولي ووجهه أن الثقل جاء من نون الوقاية لأم نون الاعراب لانها واقعة أولا فيحذف ما حدث فيه الثقل (قوله وقيل نون الوقاية) هو قول سيبويه (قوله وهو الصحيح) أي لأن نون الرفع وإن سبقت عـددت في الجمله عند الناصب والجازم فحذفها ما لوف بخلاف نون الوقاية وما عـددت في أول الحذف من غيره (قوله اسم الفعل) ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من نون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضى على خلافه فقال ويجوز الحاقها باسماء الأفعال لادائها معنى الفاعل ويجوز تركها أيضا لانها ليست أفعالا أصلا في الأصل اهـ دامـسى (قوله الحرف) المرادان وأخواتها (قوله وغالبه الحذف مع لعل) نحو لعلى أبلغ الأسباب لعلى آتيكم منها يعقبس ومن ثبوتها قوله

فقلت أميراني القدوم لعاني * أخطبها قبر الأبيض ماجد

(قوله وقيلته مع لبت) أي وقيلته الحذف وظاهره أن الحذف مع لبت جائز بقلة نظما ونثرا وهو قول الفراء

نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح * الثاني اسم الفعل نحو درأ كنى وترأ كنى وعليك نى بمعنى أدركنى واتركنى والرمنى * الثالث الحرف نحو اننى وهي جائزة الحذف مع ان وأن ولكن وكأن وغالبه الحذف مع لعل وقيلته مع لبت

وتلحق أيضا قبل الياء المحفوضة

بمن وعن الا في الضرورة وقبل
المضاف اليها لادن وقد أوقط
الا في قليل من الكلام وقد
تلحق في غير ذلك شذوذا
كقولهم بجاني بمعنى حسبي
وقوله

أمسلى الى قومي شراحي
يريد شراحي وزعم هشام
أن الذي في مسلي ونحوه
تنوين لانون وبني ذلك على
قوله في ضار بنى ان الياء
منصوبة ويرده قول الشاعر
وليس الموافيني لير فدخا ثنا
وفي الحديث غير الدجال
أخوفني عليكم والتنوين
لا يجامع الالف واللام ولا
اسم التفضيل لكونه غير
منصرف ومالا ينصرف
لاتنوين فيه وفي الصحاح انه
يقال بجلى ولا يقال بجاني
وليس كذلك * (نعم) * بفتح
العين وكنانة تكسر هاء وجها
قرأ الكسائي وبعضهم بدلها
حاء وجم قرأ ابن مسعود
وبعضهم يكسر النون اتباعا
لكسرة العين تنزيلا لها منزلة
الفعل في قولك نعم وشهد
بكسرتين كاتزات بلى منزلة
الفعل في الامالة والفارسي لم
يطلع على هذه القراءة
وأجازها بالقياس وهي حرف
تصديق ووعدا وعلام فالاول
بعد الخبر كقام زيد وما قام
زيد والثاني بعد الفعل ولا
تفعل وما في معناها نحو
هلا تفعل وهلام تفعل

ونص سيبويه على أن الحذف مع لب ضرورة وهو ظاهر كفي الفصل ومثال الحذف قول زيد الخليل

مكتبة جابر اذ قال لبي * أصادفه وأفقه بهض مالي

(قوله وتلحق أيضا) أي وتلحق وجوباً بنون الوقاية ياء المتكلم المحفوضة (قوله الا في الضرورة) مثال عدم
الاعاق فيها للضرورة قول الشاعر

أبها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس مني

وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل (قوله وقبل المضاف اليها لادن) يعني قد تلحق نون الوقاية قبل الياء
المضاف اليها لادن نحو قد بلغت من لدني عذوا بالشديد ككثر الأكثر ون قرأ نافع وأبو بكر لذي بالتخفيف قال
ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم لحاق نون الوقاية لادن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة
في السبع وأما قد وقط المضافان الى الياء فقدنى وقطنى بالنون فهما أعرف من قدنى وقطنى بتر كما كذا قال
ابن مالك وظاهره وظاهر المصنف جواز الوجهين في الاختيار وقد نص قوم على أن الحذف فيهما ضرورة
(قوله أمسلى) الهمزة للاستفهام ومسلى اسم فاعل مبتدأ والنون للوقاية والياء في محل جر بالإضافة لمسلم
وشراحي فاعل أغنى عن الخبر ونون الوقاية لا تمنع من الإضافة وهذا الاعراب المشهور وقال هشام الهمزة
للاستفهام ومسلم مبتدأ والياء مفعول مسلم وليست مضافة لمسلم لان التنوين يمنع من الإضافة والاصل عنده
أمسلى ثم حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء وليس فيه نون وقاية (قوله وبني ذلك الخ) أي ان مذهبه
أن الياء في ضار بنى في محل نصب وليست هناك اضافة فهو بمنزلة زيد ضارب عمرا واذ لم يكن اضافة فالذي قبل
البناء تنوين لانون وقاية لانها تتجمع الاضافة والغرض الفرار منها (قوله أن الياء منصوبة) أي لان الجر
انما يكون بالإضافة والتنوين مانع منها وانما حرك التنوين عنده بالكسر لمناسبة الياء (قوله ويرده قول
الشاعر * وليس الموافيني لير فدخا ثنا) * أي فانه لو كان ذلك تنوين لانون وقاية لزم عليه الجمع بين أل
والتنوين فنعين أن النون للوقاية والياء في محل جر بالإضافة (قوله الموافيني) أي الجاني الى وقوله لير فد
أي ليعطى ويعان والخائب الذي لم ينل مطالبه (قوله غير الدجال الخ) الاصل خوف غير الدجاج أخوف
أخوافي أي أشدها فظاهر كون أفعال بعض ماضيف اليه غايته أنه أسند للمصدر مجازاً فاندفع ما يقال ان
الحديث يقتضى أن غير الدجال خائف مع أن المراد أن غير الدجال مخوف منه وان أفعال التفضيل انما يضاف
لبعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله لكونه غير منصرف) أي للوصفية والوزن (قوله وليس كذلك) أي
بل يقال وان كان شاذاً * (نعم) * (قوله بفتح العين) المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كقديتوهم
لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك وقوله بفتح العين أي وبفتح النون
أيضا (قوله وكنانة تكسر هاء) كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية واللامية وأثر وأشرف اللغزين
بأخف الحركتين فقالوا نعم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال

دعاني عبيد الله نفسى فداؤه * فيالك من ذاع دعاني نعم نعم

الرواية بفتح عين الاولى وكسر الثانية اه دمايني (قوله وبعضهم) أي بعض كنانة وقوله وبعضهم
أي بعض كنانة أيضا (قوله تنزيلا لها منزلة الفعل) أي لان الفعل الثلاثي اذا كانت عينه مكسورة يجوز
اتباع فائه لها وقوله كاتزات بلى منزلة الفعل في الامالة أي لان الاصل في الامالة أن تكون في الفعل (قوله لم
يطلع على هذه القراءة) أي قراءة ابن مسعود (قوله وأجازها بالقياس) فقال مقتضى القياس جواز قراءة
ابن مسعود لكن لم اسمعها (قوله وهي حرف تصديق) أي للخبر بكسر الباء وقوله ووعداى للطلاب
وقوله وعلام أي للمستخبر (قوله بعد الفعل) أي بعد الامر والنهي (قوله وما في معناها) أي وهو
التخصيص لانه في الحقيقة طلب فعل أو ترك (قوله في نحو هل تعطيني) أي فتقول نعم سأعطيك فهو وعد

و يحتمل أن تفسر في هذا بالاعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعدكم بحقكم حقاً أن لنا اجرا و قول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قبل قيل وتأتى للتوكيد اذا وقعت q صدران نحو نعم هذه اطلالهم والحق أنهم في ذلك

حرف اعلام وانها جواب لسؤال مقدر ولم يذكر سيدو به معنى الاعلام البتة بل قال وأمانهم فعدة وتصديق وأما بلى في وجوبها بعد النفي وكأنه رأى أنه اذا قيل هل قام زيد فقبيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه من أنها للاعلام اذا ليصح أن تقول لعاقل ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر * واعلم أنه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قلوبى وربى ويمتنع دخول لانها النفي الاثبات لان النفي والنفي واذا قيل قام زيد فهو مثل قام زيد أعنى انك تقول ان أثبت القيام نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل ألم يهزم زيد فهو مثل لم يهزم زيد فتقول ان أثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال الله تعالى ألم يأتكم نذير قالوا بلى ألسنت بر بكم قالوا بلى أولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم في جواب ألسنت بر بكم لكان كفراً * والحاصل أن بلى لا تأتي الا

منك له وقوله في نحو هل الخ أى من كل استفهام عن مطلوب فعله وأما بعد نحو هل قام زيد فهو حينئذ اعلام فقط (قوله ان تفسر) أى نعم (قوله في هذا) أى في هذا المثال نحو هل تعطى منى من كل استفهام عن مطلوب فعله فتكون للاعلام به (قوله أن لنا اجرا) الظاهر أن هذا من باب هل تعطى فهى محتملة لان تكون للوعد والاعلام (قوله وقول صاحب المقرب) هو ابن عصفور (قوله غير مطرد) أى لانها بعد الاستفهام قد تكون للاعلام اذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله وقد تكون للوعد اذا كان المستفهم عنه مطلوباً حصوله (قوله وتأتى للتوكيد) أى تقوية الكلام (قوله نعم هذه اطلالهم) أى هذه اطلالهم قطعاً ولا بد (قوله جواب اسؤال مقدر) أى فكان فائلاً قال له هل هذه اطلالهم فقال نعم هذه اطلالهم وحينئذ فيخرج على هذا ما اذا قيل لك يا فلان فقلت نعم فهى من هذا القبيل فكانه قال لك يا فلان أنت صاغى فأجبت بقولك نعم أى صاغى لك وكذا اذا طرقت عليك انسان الدار فقلت نعم فهى واقعة في جواب سؤال فكانه حينئذ قال أ أنت حاضر فأجبت نعم أنا حاضر ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض نعم يصح لو كان الامر كذا فهو وجواب سؤال كأنه قيل هل لهذا صحة يمكن التماسها وما يقوله الشيخان يقرأ بين يديه نعم فكان القارئ يسأل الشيخ هل ما قرأته صحيح (قوله معنى الاعلام) الاضافة للبيان (قوله وأما بلى الخ) من كلام سيديويه (قوله من ان الملام) أى لان المتكلم بها يعلم المخاطب بجواب استفهامه (قوله قام زيد) أى ونحوه من كل كلام موجب (قوله لانه انشاء) أى ولو كانت في ذلك لتصديق لصح ذلك (قوله لعدم النفي) أى لان بلى لا تكون الاجواب للنفي (قوله فتصديقه نعم وتكذيبه بلى) علم منه أن نعم يجاب بها كل من الايجاب والنفي فتقرره وأما بلى فانما يجاب بها النفي تكذيباً له فيكون الجواب بها مثبتاً (قوله ومنه) أى من تكذيب النفي بلى زعم الذين كفروا الخ (قوله أ قام زيد) ما تقدم كان الكلام المجاب خبراً أى مجرداً عن الاستفهام سواء كان موجباً أو منفيًا والكلام الاثبات اذا كان الكلام المجاب استفهاماً موجباً أو منفيًا (قوله ويمتنع) أى لعدم النفي لانها الانتقال الى جوابه (قوله واذا قيل ألم) أى والحال ان مرادك الاستفهام عن النفي لا تقرير النفي (قوله ويمتنع دخول لا) أى لانها النفي الاثبات لان النفي (قوله قالوا بلى) أى جاءنا النذير وقوله قالوا بلى أى أنت ربنا وقوله قال بلى أى آمنت (قوله لكان كفراً) أى لان نعم تقر ما قبلها سواء كان ايجاباً أو نفيًا فلو قالوا نعم كان المعنى نعم است ربنا (قوله بعد نفي) أى فتفيد الايجاب وقوله الابد ايجاب أى وتصيره منفيًا وقوله بعدهما أى فتقررهما (قوله يدل الخ) أى لان لولا امتناع والامتناع منسفي (قوله أى قد أرسدتك) أى فعنى قوله بلى قد جاءتك آياتى بلى قد هديتك أى بلى قد أرسدتك وليس المراد بالهداية التوصل كما هو أصل معانيها والهداية الارشاد لا التوصل (قوله وبذلك) أى بمعنى الآيات (قوله وأما نود فهديناهم) فالمراد بالهداية الارشاد لا التوصل (قوله وقال سيديويه) النص من ذكر كلام سيديويه المعارضة به لما سبق لان حاصله ان نعم تقر ما قبلها فاذا كان اثباتاً يصيرته اثباتاً وان كان نفيًا يصيرته نفيًا وكلام سيديويه الذى حكاه يقتضى أن نعم بعد النفي تفيد الايجاب (قوله فيقال) هذا مقول القول فقوله فيقال الفائل هو سيديويه وقوله أى لذلك الخصم المناظر وقوله فانه لا يجسد أى ذلك الخصم مفران أن يقول نعم والحاصل ان سيديويه حكى واقعة حصلت له و ذكر فيها نعم بعد النفي والقصد منها الاثبات لان قول الخصم نعم معناه قاتل مع ان مقتضى ما سبق ان معنى قوله نعم أنى است قاتله (قوله أفلسنت تعجل) أى تقول ذلك فهو بمعنى ما قبله (قوله فانه قاتل نعم) أى فعله (قوله

(٣ - دسوقى نى) بعد نفي وأن لا تأتي الابد ايجاب وان نعم تأتي بعدهما وانما جاز بلى قد جاءتك آياتى مع انه لم يتقدم أدان نفي لان لو أن الله هدانى يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمعنى الآيات أى قد أرسدتك بذلك مثل وأما نود فهديناهم وقال سيديويه في باب النعت في مناظره جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له ألسنت تقول كذا فانه لا يجسد بدمان أن يقول نعم فيقال له أفلسنت تعجل كذا فانه قاتل نعم

فزعهم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشاويين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرود ان كان مراد به التقرير ١٠ فالأكثر ان يجاب بما يجاب به النفي رعي اللفظه ويجوز عند أمن اللبس ان يجاب بما يجاب به

فزعهم ابن الطراوة ان ذلك لحن) اي زعم ان قول سيديويه نعم في حكايته لحن منه وكان الاولى له ان يقول بل بدل نعم وقد شدد على ابن الطراوة في كلامه هذا (قوله فان كان على حقيقته) اي فان كان الاستفهام على حقيقته بان كان الاستفهام عن النفي (قوله بجوابه كجواب النفي) اي فتدخله نعم وبلى لكن تدخله نعم لتقرر النفي وتدخله بلى لتكذيب النفي وافادة الاثبات (قوله وان كان مراد به التقرير) اي التقرير لما بعد النفي اي جعل المخاطب على الاقرار بدخول النفي فهو في الحقيقة ايجاب (قوله فلا اكثر ان يجاب بما يجاب به النفي) اي وحيثما فيجب بلى لان نعم ليحصل الاقرار بما بعد النفي (قوله ان يجاب بما يجاب به ايجاب) اي وحيثما فيجب بنعم لا يبلى (قوله انه لا يجوز بعده دخول أحد الخ) اي ولو كان معناه نفياً لجاز دخول أحد والاستثناء المفرغ بعده لان احدا والاستثناء المفرغ لا يتبعان الا بعد النفي (قوله أستم ترون) اي تعرفون (قوله نعم) اي فامن اللبس جاء من علمهم ان النبي عليه السلام يعلم ان مرادهم بقولهم نعم ان ترى لهم ذلك فقد اجابوا النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الايجاب وهو نعم نظر المسمى لعدم اللبس (قوله جدر) بوزن جعفر (قوله فذلك) اي جمع الليل له ولا ميم وتدان وتقرير لانها (قوله نعم الخ) اي فالمعنى الليل بجمعه نعم ام عمرو (قوله وعلى ذلك) اي على ما ذكر من جواز اجابة النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الايجاب اذا امن اللبس مراعاة للمعنى جرى الخ والحاصل ان ما تقدم من ان نعم بعد النفي تقرر محمول على ما اذا كان النفي غير مسبق باستفهام تقرريري بان لم يسبق باستفهام اصلاً أو سبق باستفهام حقيقي وكلام سيديويه فيما اذا وقع قبل النفي استفهام تقرريري فهو ايجاب معنى فلام عارضة (قوله جرى كلام سيديويه) اي فقول سيديويه للخصم استتعمل كذا معناه أنت تفعل كذا او قول الخصم له نعم معناه افعل كذا (قوله وقال ابن عصفور) كلام ابن عصفور توضيح لما سبق وليس زائدا عليه (قوله التقرير) اي الاستفهام التقريري المسبوق بالنفي (قوله في الجواب) اي من حيث الجواب وقوله بجرى النفي المحض اي في جواز اجابته بنعم وبلى (قوله في تصديقه نعم) اي لم تعطني (قوله وفي تكذيبه) اي تصييره ايجاباً لانه لنقض نفيه فقوله بلى اي أعطيتني (قوله وذلك) اي ويبان كونهم اجروه بجرى النفي المحض وان كان ايجاباً في المعنى (قوله فيما تصديه) اي من الاعطاء (قوله وقد يخالفك) اي بان يكون معترفاً بعدم الاعطاء (قوله هل اراد نعم) اي فيكون مخالفاً (قوله او نعم أعطيتني) اي فيكون موافقاً لما تصديه (قوله) فلذلك اي لاجل الاحتمال اجابوه على اللفظ اي اناطوا الجواب بمراعاة اللفظ ولم ياتفتوا المرعاة المعنى بحيث يكون معنى نعم الايجاب (قوله على اللفظ) اي مراعاة اللفظ السؤال (قوله ولم ياتفتوا للمعنى) اعنى الايجاب (قوله واما نعم في بيت جدر الخ) هذا جواب عما يقال حيث اناطوا الجواب بمراعاة اللفظ فقتضاه ان يكون معنى نعم في بيت جدر ان الليل لم يجتمع مع ام عمرو ومع ان المراد انه يجتمع معهما فلم يكن الجواب منوطاً بمراعاة اللفظ بل بمراعاة المعنى وحاصل الجواب ان نعم ليست جواباً للسؤال المتقدم حتى يكون مراعى فيه المعنى بل جواب لغدر (قوله جواب لغدر كور) اي فهو جواب لقوله في نفسه الليل يجتمع معنا وام عمرو فاجاب بقوله نعم فقوله نعم ليس جواباً لقوله المذكور ليس الليل الخ ومن هذا يعلم ان قول المجيب للطارق للباب نعم جواب لسؤال مقدر فكان الطارق حين طرق قال أنت حاضر فاجابه بقوله نعم انا حاضر (قوله في اعتقاده) اي في نفسه (قوله واز ذلك) اي اجابه غير المذكور (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي حيان فاعل المصنف لم يطلع عليه (قوله اول قوله) اي جواب لقوله (قوله قال) اي ابن عصفور (قوله واما قول الانصار الخ) هذا جواب عما يقال ان قول الانصار قد اناطوا فيه الجواب بمراعاة المعنى لا باللفظ وحاصل الجواب

الايجاب رعي المعناه الا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار الا يزيد وعلى ذلك قول الانصار رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم أستم ترون لهم ذلك نعم وقول جدر أليس الليل بجمع أم عمرو وايانا فاذك بنا تداني نعم وأرى الهلال كآزاه وبعلاها النهار كما علفي وعلى ذلك جرى كلام سيديويه والمخاطب مخطئ وقال ابن عصفور أجزت العرب التقرير في الجواب بجرى النفي المحض وان كان ايجاباً في المعنى فاذا قيل ألم أعطك درهما قبل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقر قد يوافقك فيما تصديه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم يعلم هل اراد نعم لم تعطني على اللفظ او نعم أعطيتني على المعنى فلذلك اجابوه على اللفظ ولم ياتفتوا الى المعنى واما نعم في بيت جدر فجواب لغدر كور وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجتمع و ام عمرو و اجاز ذلك لامن اللبس لعلمه ان كل احد يعلم ان الليل يجتمع

وام عمرو وهو جواب لقوله وأرى الهلال البيت وقد مر عليه (قلت) اول قوله فذلك بنا تداني وهو أحسن قال واما قول الانصار فجاز زال اللبس

لانه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيويه لها بعد ١١ التقرير اه ويشرح على هذا انه لو اجيب

الست بر بكم بنعم لم يكف في الاقرار لان الله سبحانه وتعالى اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تشمل غير المعنى المراد من المقر ولها هذا يدل في الاسلام بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة فقط ولعل ابن عباس رضي الله عنهما انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيًا وجوز الشلو بين ان يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جو ابا للملفوظ به على ما هو الاصح لكان كفاً الاصل تطابق الجواب والسؤل لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال

أن محل اناطة الجواب باللفظ وعدم مراعاة المعنى اذ الم يؤمن باللس فان أمن جازم اعانه كفاي كلام الانصار (قوله لانه) اي النبي صلى الله عليه وسلم وقوله انهم يريدون أي بقولهم نعم (قوله وعلى هذا يحمل الخ) اي على مراعاة المعنى في الجواب لان اللبس يحمل استعمال سيويه لان فيه قرينة مزيله لللس وكون القصد الزام الخصم (قوله لان الله سبحانه وتعالى الخ) قد يقال ان الله عالم بالقصد من قولهم نعم اي أنتربنا فينبذ يكون ذلك كافيًا كما أن لاله الا الله يكون كافيًا بالنسبة لما عند الله حيث كان قصده نفي الجنس الا ان يقال ان وجوب العبارة الصريحة من حيث انها قاطعة لبعض الاحتمالات التي يعتقد هابعض الكفرة تأمل (قوله غير المعنى المراد) أي ونعم جوابا بالأست بر بكم تحتتمل احتمالين تحتتمل أن يكون المعنى لست ربنا نظرا لكون الجواب منوطا باللفظ ويحتتمل أن المعنى أنت ربنا نظرا لكون الجواب منوطا بالمعنى (قوله لنفي الوحدة) أي بخلاف لاله فانها لنفي الجنس وقوله لنفي الوحدة أي فيحتتمل انه انما نفي الاله الواحد في الله ولم ينف الهين فاكثر (قوله ولعل ابن عباس الخ) جواب عما يقال قد علم من كلامك انهم لو قالوا نعم كان اللفظ غير كاف في الاقرار لكون اللفظ محتتملا للكفر وعدمه ومن المعلوم ان المحتتمل لا يوجب الردة والكفر فكيف يقول ابن عباس لو قالوا نعم الكفر وا (قوله انما قال الخ) أي ولم يصدر منه أنهم لو قالوا نعم كفروا لكان رد على المصنف بانه بمجرد الاحتمال العقلي كيف يرد به على العلماء الناقلين ذلك عنه (قوله مراده) أي مراد ابن عباس أي على تسليم انه قال لو قالوا نعم لكفروا (قوله جوابا للملفوظ) أي قاصدين اجابة اللفظ (قوله اذ الاصل) اهله لكون اجابة اللفظ أفصح (قوله لا يكون بالاحتمال) اي لانهم اذا قالوا نعم تحتتمل أن يكونوا اناطوا بالجواب باللفظ ويحتتمل ان يكونوا اناطوه بالمعنى وفيه أن الموضوع أنهم أجابوا بنعم قاصدين اجابة اللفظ فتأمل

(حرف الهاء)

(خوف الهاء)
الهاء المفردة على خمسة أوجه أحدها أن تكون ضميرا للغائب وتستعمل في موضع الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والثاني أن تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في اياه فالتحقيق انها حرف لجر بمعنى الغيبة وان الضمير ايا واحد والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو ما هي ونحوها هاهنا ووازيده واصلها أن يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله

(قوله الهاء مفردة) اي التي لم يتصل بها ألف ولا واو ونحوه وبه وفيه واياه (قوله أن تكون ضميرا) أي فالضمير الهاء والواو مقوية للحركة وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وهذه الواو انما تكون اذا وقعت الهاء بعد متحرك نحو قال له صاحبه اما ان وقعت بعد ساكن معتدل فالتحريك فيه اختلاس الحركته نحو فيه وعليه وكذا ان كان صحيحا على الاصح نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بالاشباع فيه ما وكذا حفص في قوله تعالى فيهم هانا (قوله للغائب) اي دالا على ذات الغائب (قوله قال له صاحبه وهو يحاوره) أي فالاول مجرور باللام والثاني بالاضافة والثالث مفعول (قوله للغيبة) أي حرف يوثق به ليدل على غيبة مرجع الضمير الذي هو ايا وهذا بناء على أن الضمير ايا وحدها (قوله واصلها) اي هاء السكت اي الغالب ان يوقف عليها (قوله لبيان حركة) اي لانه لو وقف بدون الهاء لحذفت الحركة وأما الحرف فاعل المراد بيانه امتداده لسكون الهاء والمراد بيان حاله من أنه ألف الندية فلربما توهم مع حذفها ان الالف مبدلة من تنوين مثلا (قوله نحو ما هيته) اراد بنحوها ما كان محركا بغير حركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لارجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة بالاعراب من حيث العروض وكذا المبني لفظه عند الاضافة كقبول وبعد (قوله وربما وصلت بنية الوقف) اي يوثق بها في الوصل كالهاء في الوقف اي بان ينطق بها ساكنا لكن توصل الكلام بعبءه ببعض ولا تقف في السكون انما هو بنية الوقف عليها (قوله واتى صوابها الخ) يحتتمل ان يكون صوابها امر فوعا على انه فاعل يأتي ويحتتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه هذه القصة ومنع اعطى ونضارعه يهضو ويهض بالفتح والكسر والمودة مفعول ثان قدم لان ذكره اهم وغير نام مفعول اول وجعانا هجرنا وترك مودتنا (قوله هذا الذي) أي فلاصل أذا الذي (قوله أن لاتعد هذه) أي الهاء الموجودة ههنا من أقسام الهاء المفردة لانها ليست باصل بل مبدلة والكلام في المفردة اصاله وقد يقال ان المصنف قد ذكر في

واتى صوابها فاقان هذا الذي منع المودة غير نارجفانا والتحقيق أن لاتعد هذه

لانهم ليست باصل على ان بعضهم زعم ان الاصل هذا فحذفت الالف والخامس هاء التانيث نحو رجة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انها
 الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك ١٢ البصريون والتحقيق ان لا تعدوا لوقولنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلمة * (ها) *

حرف الالف مجيء آل للاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه اه دمايني (قوله لانها ليست
 باصل) اي بل هي مبدلة من الهمزة التي للاستفهام (قوله ان الاصل هذا) اي فالهاء للتنبيه داخلية على اسم
 الاشارة وقوله فحذفت الالف اي الواقعة بعد الهاء وقبل اسم الاشارة (قوله زعموا انها) اي الهاء (قوله وعكس
 ذلك البصريون) اي لان الاصل في الكلام عدم الوقف فابدلت التاء في الوقف هاء فالتاء اصل والهاء فرع
 لان الوصل اصل بالنسبة للوقف (قوله ان لا تعد) اي هاء التانيث من أقسام الهاء المفردة (قوله لانها جزء كلمة)
 نص الرضي على ان هاء التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصارا اشدة الامتزاج كلمة واحدة ومثلها باء النسب
 * (ها) *

(قوله ويجوز مد ألفها) اي مدا متصلا كما ان فيما ان مكأ كم فيه منفصل وقوله ويجوز اي يجوز ذلك
 كما يجوز القصر فتقول ها وها زيدا وقوله ويستعملان اي المقصورة والممدودة فتقول هاك وهاك فهذه
 اربع لغات (قوله وهاؤما) اي للمثنى مذكرا ومؤنثا (قوله وهاؤم) اي لجمع المذكور فهاء اسم فعل وم حرف
 دال على جماعة الذكور وكذا يقال في الباقي (قوله وهاؤن) اي بتشديد نون النسوة العلامة كضربكن (قوله
 فتدخل على اربعة) حتى الرخشري في المفصل انه يقال هاء ان زيدامطلق وها فعل كذا وهذا ليس شيامن
 الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم اعتبر ذلك على شاهد وهو عجيب فان الرخشري انشده في
 المفصل قول النابتة

ها ان تاعذرة ان لم تكن قبالت * فان صاحبها قد تاه في البلد

وهذا شاهد على دخولها على الجملة اللاحقة مثل ها ان زيدامطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة فلعل
 الرضي يقول ان هذا لا يصلح شاهد لدخولها على اللاحقة الخالية من اسم الاشارة تأمله والعذرة بكسر العين
 المهملة نوع من الاعتزاز وتاه ذهب متخيلا اه دمايني (قوله بخلاف ثم وهنا) المدار على التشديد في النون
 واما الهاء فيجوز فتحها وضمها (قوله بالتشديد) اي فلا يقول ها ثم ولاها هنا ولاها هنا لانها كلها للبعيد (قوله
 فرد بنحوها اتم) اي فانه لو كانت ها الداخلة على الضمير المرفوع داخلية في الاصل على اسم الاشارة للزوم ان
 اسم الاشارة تدخل عليه ها ان وهو لا يصح (قوله نعت اي في النداء) اي فاي منادى مبني على الضم والهاء للتنبيه
 والرجل نعت اي وقوله واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء اي فالتصويرة بالنداء انما هو النعت لا اي ولكن
 لما كان لا يمكن مناداة له لما فيه من الجمع بين يا و ال اي فاي توصل لندائه (قوله يا أيها الرجل) قال الاخفش
 الرجل ليس نعتا لا يبل هو خبر محذوف واي موصولة والجملة صلة ووجب حذف هذا المبتدأ المناسبة التحقير
 للمنادى كذا في الرضي ونقله ملا على قارى والاشموني عنه وزاد الشموني وعن ابن كيسان والكوفيين ان
 اسم الاشارة مقدر بفسد الهاء (قوله قيل وللتعويض) اي ان الهاء تدخل على نعت اي في النداء للتنبيه
 وللتعويض فهي للامر من (قوله وان تضم هاؤها) هذا هو محط الجواز واما حذف الالف فهو واجب اتفاقا
 للساكنين وقوله اتباعا اي لضمية اي (قوله يضم الهاء في الوصل) اي واما في الوقف فتسكن الهاء ولا تضم
 (قوله عند حذف الحرف) اي حرف القسم اعني الواو والباء والتاء فاذا حذف الحرف اتيت بالهاء وظاهر
 كلام الشيخ خالد في شرح الاحرورية ان الهاء هنا حرف قسم وانما يبدل من التاء وهو اولي لسلامته من حذف
 الجار وابقاء عمله وان كان ما ذكره المصنف اولي لان الاليق بالجر وف عدم التصرف (قوله بقطع الهمزة)
 اي بان تقول ها الله اوها الله وقوله ووصلها اي بان تقول ها الله او تقول ها الله هذه هي الاربعة احوال

* (هل) *

على ثلاثة اوجه أحدها
 ان تكون اسما للفعل وهو
 نحذ ويجوز مد ألفها
 ويستعملان بكاف الخطاب
 وبدون او يجوز في الممدودة
 ان يستغنى عن الكاف
 بتصرف همزتها تصاريف
 الكاف فيقال هاء للمذكر
 بالفتح وها للمؤنث بالكسر
 وهاؤم وهاؤن وهاؤم ومنه
 هاؤم اقروا كتابيه والثاني
 ان تكون ضميرا للمؤنث
 فتستعمل مجرورة الموضع
 ومنصوبته نحو فاهمها
 فجورها وتوها والثالث
 ان تكون للتنبيه فتدخل
 على اربعة أحدها الاشارة
 غير المختصة بالبعيد نحو هذا
 بخلاف ثم وهنا بالتشديد
 وهنالك والثاني ضمير الرفع
 المخبر عنه باسم اشارة نحو
 ها اتم ولا عوقيل انما كانت
 داخلية على الاشارة فقد تمت
 فرد بنحوها اتم هو لا فاجيب
 بانها اعيدين توكيدا والثالث
 نعت اي في النداء نحو يا أيها
 الرجل وهي في هذا واجبة
 للتنبيه على انه المقصود
 بالنداء قيل وللتعويض عما
 تضاف اليه اي ويجوز في
 هذه في لغة بني اسد ان تحذف
 ألفها وان تضم هاؤها اتباعا
 وعائيه قراءة ابن عامر آيه
 المؤمنون ايه الثقلان بضم

(قوله)

الهاء في الوصل والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال هاء الله بقطع الهمزة وصلها وكلاهما مع اثبات
 الف ها وحذفها * (هل) * حرف موضوع

اطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيد اضربت ١٣ لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق

(قوله التصديق الايجابي) اي طلب ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله ودون التصديق السلبي) يعني انها لا تدخل على ساب فلا ينافي أنها عند دخولها على الايجاب لطلب التصديق مطلقا اذ يصح جوابها بالنفي بلا مثلا تدبر فان هنا وهما ناه عليه المحلى في شرح جمع الجوامع (قوله يشعر بحصول التصديق) أي فهو عالم بأنه حصل مثل ضرب ولكن لم يعلم وقوعه على من من الأشخاص وقوله يشعر بحصول الخ أي وهل لا يطلب بها التخصيص وانما يطلب بها حصول النسبة فهو من طلب تحصيل الحاصل وهذا المنوع والذي فاه في متن التلخيص ان هذا قبيح لا ممنوع قال بعض شراحه ولذا لم يمنع لاحتمال ان زيدا مفعول المحذوف هو المستفهم عنه تصديقا وان الاصل هل ضربت زيد اضربت ولكنه لما كان احتمالا امر جوا حالم فيه من حذف عامل المفعول الاول وحذف مفعول العامل الثاني كان ذلك قبيحا وقيل انما لم يمتنع لا مكان أن التقديم مجرد الاهتمام ورد السعد بأنه لا وجه للقيح حيث نذوا لزم قبح وجه الحبيب انتهى على أن التقديم مجرد الاهتمام ولا فائله (قوله اذا أريد بام المتصلة) أي لانها الطلب تعيين أحد الامرين وذلك انما يكون بعد التصديق بالنسبة وحيث نذوا فلا يصح معادلتها الهل التي يطلب بها التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة وانما تعادل الهمة التي لطلب التصور (قوله اذا أريد بام المتصلة) أي وذلك لان أم المتصلة لتعيين أحد الامرين فهي خاصة بالتصور بمنزلة أي وذلك لا يكون الا بعد تصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شيء من الاجزاء فيجب أن تكون معادلتها الهمة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة ويصح مقابلة هل بام المتصلة لانها اضراب عن حكم وطلب الحكم آخر فلا تنافيا هل الطالبة للتصديق وعلى هذا اذا أردت المنقطعة في المثال وقدرت ما بعدها جملته جاز وهذا كله مبني على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في الكلام على الالف المفردة أن ابن مالك قال ان هل تأتي بمعنى الهمة لطلب التصديق والتصور وحيث نذ فتعادلها أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا اه دما ميني (قوله أم المنقطعة) أي فهي من أدوات الاستفهام التي انما احرف اضراب وانما ان أفادت استفهاما حقيقيا فهو اما من الادوات الموجودة أو المقدرة وليست أداة استفهام أصلا (قوله لا غير) قد سبق له أن لا غير لحن ولكن قد وقع له ذلك كثيرا (قوله وأعم من الجميع الهمة) خرجت الهمة لانها احرف وسمايت أنها مشتركة (قوله اختصاصها بالايجاب) أي بخلاف الهمة فانها تدخل على الايجاب والسلب (قوله بخلاف الهمة) أي فلا يمنع دخولها على المنفي (قوله الاطمان الافرسان الخ) تمامه * الاتجشؤ كم حول التنايز * (قوله بخلاف الهمة) أي فانها ليست بلازم أن تخصه للاستقبال (قوله نحو أظننه قائما) أي في الحال لان الظن حالي ولا يصح أن تقول هل تظننه لان هل للاستقبال والظن حالي للاستقبال (قوله بالاستقبال) كأنه توهم ان الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول وأما الماضي والحال فقد وقعوا ولما وفيه انه لا يلزم أن يعلمها كل أحد (قوله فسهو) أي لان المستفهم عنه قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا نحو أظن زيد قائما (قوله الاحلاف) جمع حلف وهو المعاهد أي الذي يعاهدك على التناصر والتناصر وذيان بذال مجمة مضمومة وقد تكسر أبو قبيلة من قيس وقسم يضم الميم أي كل اقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي وهو أقسم يقول أبلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها هل حلفتم على ابرام حبل الصلح والتناصر كل حلف ففخر جوامن الحنث وبعده هذا البيت
فلا تكتمن الله ما في صدوركم * ليخفي ومهما يكتم الله يعلم
يريد ان الله عالم بالخفيات والسرائر ولا يخفي عليه شيء من ضمائر العباد فلا تخفروا والعدو وتفض العهدة فانكم ان أضرتموه علمه الله وفي هذا البيت تعدية كتم للمفعول الثاني بنفسه (قوله ولا على اسم الخ) أي فلا تقول هل زيد اضربت وان كان على تقدير الفعل لانها اذا رأت الفعل في حيزها لم ترض الا بما نقتضيه في صريح اللفظ عند سيبويه (قوله أثن ذكرتهم) كبر والمثال اشارة الى أنه لا فرق بين عدم فصلها من الشرط وفصلها

بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم ام - و اذا أريد بام المتصلة وهل لم يقم زيد وتظيرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسها أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فأن من الجيع الهمة فانها مشتركة بين الطالبين وتفرق هل من الهمة من عشرة أوجه أحدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب وتقول هل زيد قائم ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمة نحو ألم تشرح أن يكتمكم اليس الله بكاف عبده وقال * الاطمان الافرسان غادية * والثالث تخصيصه المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمة نحو أظننه قائما وأما قول ابن سيده في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم منه الاستقبالا فسهو وقال الله سبحانه وتعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقال زهير فن مبلغ الاحلاف عن رسالة وذيان هل أقسمتموه كل مقسم * الرابع والخامس والسادس أنها لا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمة بدليل أفئن مت فهم الخالدون أثن ذكرتهم

وفي الحديث وهل ترك لنا
عقيل من رباع وقال
ليت شعري هل تم هل آتينهم
أو يحولن دون ذلك حجام
وقال تعالى قل هل يستوي
الاعمى والبصير أم هل تستوي
الظلمات والنور * التاسع
انما يراد بالاستفهام النفي
ولذلك دخلت على الخبر
بعدها الا في نحو هل جزاء
الاحسان الا الاحسان والباء
في قوله

الاهل أخوعيش لنيديتاهم
وصح العطف في قوله
* وان شفائي عبرة مهراقة *
وهل عند رسم دارس من
معول اذ لا يعطف الانشاء
على الخبر (فان قلت) قدم
لك في صدر الكتاب ان الهمزة
تأتي لمنهـل ذلك مثل
أفصفاكم ربكم بالبنيين
الآتري أن الواقع انه سبحانه
لم يصفهم بذلك (قلت) انما
مر انما الانكار على مدعي
ذلك ويلزم من ذلك الانفاء
لانها للنفي ابتداء ولهذا
لا يجوز تأم الاز يدك يجوز هل
قام الازيد فهل على الرسل الا
البلاغ هل ينظرون الا الساعة
وقد يكون الانكار مقتضيا
لوقوع الفعل على العكس
من هذا وذلك اذا كان بمعنى ما
كان ينبغي لك أن تفعل نحو
أضرب زيدا وهو أخوك
ويتلخص أن الانكار على

منه بالفاء مثلا (قوله أنتك لانت يوسف) دخلت هنا على ان واما فيما قبلها من المتاليين فقد دخلت على
الشرط (قوله انها) أي هل تقع بعد العاطف أي بخلاف الهمزة فليست مثلها بل تقع قبل العاطف نحو
أفصفاكم ربكم وقبل أم (قوله وفي الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم وهو متوجه لكمة عام الحديبية
وقيل له أين المنزل (قوله وهل ترك لنا عقيل) هو أخوسيدنا على شقيقه وكذلك طالب وجعفر الطيار واكبر
الاربعة طالب ثم عقيل ثم جعفر ثم على وكلهم صحابة الا طالب فقد مات كافرا (قوله ليت شعري) أي ليتني
أشعر وأعلم هل آتينهم ثم هل آتينهم وهذا تو كيد للاول (قوله انها يراد بالاستفهام بها) الباء في الاستفهام
للبدل اي انها تارة للنسفي بدل ما وضعت له أعني الاستفهام فاستعملها في النفي حينئذ يجوز لانه استعمال في غير
ما وضع له وسيأتي ما يخالفه (قوله ولذلك دخلت على الخبر) أي خبر المبتدا أي لان الالواء لا يدخلان على
الخبر الا في خبر النفي (قوله والباء في قوله) ظاهره هذا انه لولا أن النفي يراد به لم تزد الباء في الخبر وعلى هذا
فلا تزد في نحو قولك هل زيد قائم اذ أردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظير فقد قال المصنف في حرف الباء ان
زيادتها في الخبر الغير الموجب ينقص والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب اه دما ميني قال الشمني
ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع وانما هو من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك
ولم يصرحوا منها هنا بشئ فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله الاهل اخوعيش الخ) هو لفرزدق يرمي حريرا
وقومه بانيان الا ان صدره * يقول اذا اقلولي عاها واقرئت * اقلولي ارتفع واقرئت سكنت وقبل البيت

وايس كليبي اذا جن لي له * اذ لم يذق طعام الا نان بنائم
(قوله اذ لا يعطف الخ) علة للمعمل مع علة أو صلة المحذوف أي وانما قلنا بصحة العطف حينئذ (قوله اذ لا
لا يعطف الانشاء على الخبر) أي فلما جعلت هل للنفي كان ذلك من عطف الخبر على الخبر (قوله لمثل ذلك) أي
المعنى فيراد بالاستفهام النفي (قوله لم يصفهم) أي لم يصفهم بالبنيين أي فهو نفي (قوله على مدعي ذلك) أي
اصفاهم بالبنيين (قوله لانها للنفي ابتداء) أي وانما للنفي لزوم بخلاف هل فانها تستعمل للنفي ابتداء وهذا
يخالف قولهم سابقا استعمال هل في النفي مجازا ويجوز بانها لا منافاة أصلا لان هل موضوعه الاستفهام ثم
فصلت واستعملت في النفي ابتداء من غير واسطة انكار بخلاف الهمزة فانها جعلت أولا لانكارا ويلزم
ذلك النفي والحاصل أن الهمزة تستعمل في الانكار ويلزمها النفي فدلالته على النفي بواسطة استعمالها في
الانكار بخلاف هل فانها تستعمل في النفي ابتداء بدل الاستفهام فدلالته على النفي بلا واسطة وهذا لا يقتضي
ان هل موضوعه للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراد بالاستفهام بها النفي المفيد أن دلالتها على النفي ليس ابتداء
بل بواسطة لما علمت ان الباء للبدل كذا أجاب الشمني عن اعتراض الدماميني بالمنافاة وعلل الاظهار حمله على
ظاهره هنا وان الاصل فيها الاستفهام وقد يراد بالنفي الاستفهام مجازا أي ان النفي متفرع على الاستفهام
وهذا كقولهم المراد بالاستفهام الانكار ولا ينافي قوله لانها للنفي ابتداء لان معناه بقرينة المقابل من غير واسطة
الانكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافي التفرع على الاستفهام (قوله ولهذا) أي لكون الهمزة للانكار
لالنفي وانما هو لزوم لا يجوز الخ أي لان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد النفي (قوله مقتضيا لوقوع الفعل)
أي بخلاف ما سبق فانه مقتض لقدم وقوع الفعل (قوله على العكس) أي بان كان الاستفهام للتوبيخ وذلك لانه
لا يوجب الاعلى ما حصل وقوله من هذا أي المذكور سابقا وقوله من هذا أي الانكار على دعوى الثبوت (قوله
انكار على من ادعى وقوع الشئ) أي كالانكار على من ادعى ان الله خصهم بالبنيين (قوله انكار على من ادعى
الخ) أي كقوله تعالى أفصفاكم ربكم (قوله وانكار على من أوقع الشئ) أي كالانكار على من ضرب أخاه أو شتم
اباه ويلزم من هذا ثبوت الفعل (قوله وانكار) أي نفي لوقوع الشئ أي نفي ذلك الشئ كقوله هل جزاء

ثلاثة أوجه انكار على من ادعى وقوع الشئ ويلزم من هذا النفي وانكار على من أوقع الشئ ويختص بالهمزة وانكار
لوقوع الشئ وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفر به هل عن الهمزة

الاحسان

العاشر انها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس رضي الله عنهما
والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضيه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الانسان اه وبالغ
الزخشي فزعم أنها ابدا بمعنى قد وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدره معها ونقله ١٥ في الفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه

ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا
الالف قبلها لانها لا تقع الا في
الاستفهام وقد جاء دخولها
عليها في قوله

سائل فوارس يروع بشدتنا
أهل رأونا بسفح القاع ذى
الاكم * اه ولو كان كجزء
لم تدخل الالف على الفعل كقد
وثبت في كتاب سيبويه ما نقله
عنه ذكره في باب أم المتصلة
ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه
فانه قال في باب عدة ما يكون
عليه السكام مانصه وهـ
وهي للاستفهام لم يزد على
ذلك وقال الزخشي في
كشافه هل أتى أي أقد أتى
على معنى التقرير والتقريب
جميعا أي أتى على الانسان
قبل زمان قريب طائفة من
الزمان الطويل الممتد لم يكن
فيه شيئا مذكورا بل شيئا
منسباً ناطقة في الاصلاب والمراد
بالانسان الجنس بدليل انا
خلقتما الانسان من نطفة اه
وفسرها غيره بقدر خاصة ولم
يحم لواذ على معنى التقريب
بل على معنى التحقيق وقال
بعضهم معناها التوقع وكأنه
قبل لقوم يتوقعون الخبر عما
أتى على الانسان وهو آدم
عليه الصلاة والسلام قال
والحين زمن كونه طينا وفي

الاحسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان شي الا احسان (قوله انما أتى بمعنى قد) اي بخلاف الهمزة
فلا تأتي لذلك (قوله هل أتى على الانسان) اي قد أتى فلا يصح جعلها للاستفهام الحقيقي لان الله تعالى عالم
بكون الانسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور (قوله قال) اي المبرد (قوله انما أبدا) اي
سواء دخلت على فعل أو دخلت على اسم (قوله ونقله) اي نقل الزخشي كونها بمعنى قد دائما وحاصل كلامه
أن هل بمعنى قد دائما وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدره وانما حذف تلك الهمزة لان هل
لا تدخل الالف على شي مستفهم منه فثبت تسويح في الهمزة وحذف القرينة عليها هل (قوله لانها) اي هل
لا تدخل الالف على شي مستفهم عنه (قوله لانها لا تقع الا في الاستفهام) اي في الكلام الذي فيه الاستفهام بهمزة
لاهل كما يتوهم (قوله سائل) اي أسأل والباء في قوله بشدتنا بمعنى عن والشدة بالفتح الجملة الواحدة في
الحرب (١) وسفح الجبل أعلاه حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والاكم جمع أكمة وهي
التل من حجارة واحدة (قوله ولو كان الخ) اي ولو كان الواقع كما ذكره الزخشي (قوله وثبت الخ) كذا
في نسخة وفي نسخة أخرى ولم أرف في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عدة الخ قال الدماميني وأظن أن
الصحيفة من النسختين الثانية بدليل قوله في الدليل الثاني الا أتى وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك اه
لكن الواقع هو النسخة الاولى فان سيبويه ذكر في باب أم المتصلة ما نصه وكذلك هل انما تكون بمنزلة قد الا
أنهم تركوا الالف اذا كانت لا تقع الا في الاستفهام فكانت المصنف رأى الصواب فبدل النسخة الثانية بالاولى
وغفل عما أتى في الدليل الثاني (قوله ما نقله عنه) أي ما نقله الزخشي عن سيبويه (قوله ولكن فيه
أيضا) اي ولكن ثبت في كتاب سيبويه (قوله فانه قال في باب عدة) اي فانه قال في باب عدة ما يتركب منه
الكلم من الكلمات (قوله ولم يزد على ذلك) اي بحيث يقول وهي للاستفهام وبمعنى قد (قوله ولم يزد
أي سيبويه على ذلك اي وهذا ايضا فاما ذكره في باب أم المتصلة الذي نقله عنه الزخشي وقد يقال معنى قوله
وهي للاستفهام أي ان الكلام معها على الاستفهام وذلك لتقدير الالف فلا تنافي (قوله اي أقد أتى) أي
بالمهمزة إشارة للاستفهام التقريري فقوله على معنى التقرير اي المستفاد من الهمزة المقدره دائما على كلام
الزخشي وقوله والتقريب المستفاد من قد (قوله التقرير) اي جعل الخطاب على الاقرار بما بعد الاداة
ولما كان التقرير ظاهرا في الآية والتقريب فيها مخفي تعرض لبيان بقوله اي أتى على الانسان الخ ولو أريد
بيان الامرين اقبل قروا اعترف بانه أتى الخ (قوله قبل زمان قريب) اي أتى عليه قبل وجوده بزمن قريب طائفة
الخ (قوله من الزمان الطويل الممتد) اي في الماضي والحاصل أن وجوده بولادته والمراد بالزمان القريب زمن
جملة وزمان كونه نطفة في اصلاب الاباء طائفة من الزمان الممتد في الماضي (قوله والمراد الجنس) اي والمراد
بالانسان الجنس الممتد في الافراد اي في بعضها الخروج آدم فانه ليس من نطفة (قوله بدليل الخ) اي فان الخلق
من النطفة بعض افراد الانسان لا كلها الا ترى آدم عليه الصلاة والسلام (قوله وفسرها غيره بقدر) اي وهذا
بوافق ما مشى عليه المصنف اولا في قوله العاشر ولما ذكر المبرد في المقتضب من أن هل تارة تكون للاستفهام
وتارة تكون بمعنى قد (قوله بل على معنى التحقيق) اي فاما معنى قد أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن فيه
شيئا مذكورا وتحقيقه هذا أقرب في الجمل مما قاله الكشاف (قوله وقال بعضهم معناها) اي هل في هذه
الآية (قوله يتوقعون) أي ينتظرون (قوله لا تتعين لذلك) أي لم اذ قد تدل قد تكون مرادفة لها وقد

تسهيل ابن مالك انه يقين مرادفة هل لعمد اذا دخلت عليها الهمزة يعني كافي البيت ومفهومه أنها لا تتعين لذلك اذ لم تدخل عليها بل قد تأتي
لذلك كافي الآية وقد لا تأتي له
(١) قوله سفح الجبل المناسب سفح القاع وفي الصحاح سفح الجبل أسفله لأعلاه فاضافته للقاع لادنى ملاسة اه

وقد عكس قوم ما قاله الزنجشري فزعموا ان هل لاتأني بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب هندي اذ لامته ساكن ان ثبت ذلك الا احد ثلاثة امور
احدها نفس برابن عباس رضى الله عنهم وانه انما أراد ان الاستفهام في الالية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من
المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريرى والمكروبه من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قدمضى دهر طويل لانسان فيه
فيقال لهم فالذى أحدث الناس بعد أن لم ١٦ يكونوا كيف يمنع عليه احياءهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمت النشأة الاولى

لا تكون (قوله وقد عكس قوم) هذا رابع الاقوال في هل وحاصلها ان هل نارة تكون بمعنى قد ونارة لامن غير
تعيين أن تكون داخله عليها الهمزة ولا الثانية انها تكون بمعنى قد دائما الثالث انها تعين كونها بمعنى قد ان
دخلت عليها الهمزة والافلاية تعين كونها بمعنى اهل نارة تكون ونارة لا تكون الرابع انها لا تكون بمعنى قد
أصلا (قوله ولعله الخ) حاصله أن تفسير برابن عباس هل بقلا يدل على أن قد بمعنى هل لانه يمكن انه انما فسر هل
بقلا لانه أراد ان هل للاستفهام التقريرى والتقرير بمعناه الحقيقي وهو معنى قد فقد طرق الدليل الاحتمال
فستعطل الاستدلال به (قوله والمقرر به) أى والمأمور بالاقرار به (قوله من أنكر البعث) أى حيث قالوا أنما
متنا وكذا رابا أثنا لى خاق جديدهم عالمون بانه قدمضى على الانسان دهر لم يكن شيئا مذكورا فقال لهم هل
أنى على الانسان الخ فيقولون نعم ثم تنقلهم من تقريرهم ذلك الى أن يقال لهم ان الذى أحدث الناس بعد ان لم
يكونوا كيف يمنع عليه احياءهم بعد موتهم فقد علمت أن فائدة تقريرهم بما هم عالمون به الانتقال الى
اقرارهم بالبعث (قوله فيقال لهم) أى فى الجواب (قوله مثل ذلك) أى ان هل للتقرير والمقرر من أنكر البعث
(قوله الا أنه فسر الحسين بزمن التصور الخ) أى لا يزمن كونه نطفة فى أصلاب الآباء (قوله وكذا قال الزجاج)
أى قال انها للاستفهام التقريرى الا انه حمل الانسان على آدم كما ان الاول حمل على غيره كما علمت وفسر الزجاج
الحسين بزمن السكون ترابا بخلاف الاول فانه فسر بزمن التصور فى الرحم (قوله وقال بعضهم الخ) القصد من
نقل ذلك الكلام الرد على من قال من المفسرين ان هل للاستفهام التقريرى (قوله وذكر الخ) الاولى تأخيره
آخر الباب اذ لا مدخل له فى الدليل (قوله هل فى ذلك) أى ان فى ذلك (قوله جوابا بالقسم) هو قوله والفجر (قوله
وهو بعيد) أى لفظا لانه لم يعد هل بمعنى ان ومعنى لانه لا يصلح ان يكون جوابا اذ لا تتم به الفائدة لان المعنى
اقسم بالفجر ان فى ذلك القسم قسما الذى عقل فالخ ان هذه الجملة معترضة لتقوية القسم بانه كاف لكل ذى
عقل أو جواب القسم محذوف دل عليه سياق الكلام أى والفجر الخ انكم لتعذبون يا أهل مكة بدليل ألم تر
كيف فعل ربك بعاد الخ (قوله لم يقل ذلك) أى لم يقل ان هل بمعنى قد وفيه ان هذا يخالف ما ذكره سابقا من أن
ما نقله الزنجشري فى الفصل عن سيبويه من ان هل بمعنى قد الا انها لم تر كوا الالف قبلها الخ قد ثبت فى كتاب
سيبويه ذكره فى بابام المتصلة (قوله لم يقل ذلك) أى دائما هذا على نسخة وثبت فيما تقدم وأما على نسخة
ولم أرفى كتاب سيبويه الخ فيرد عليه انه لا يلزم من عدم الرواية ان لم يقل ذلك فهذه النسخة ترد علم هذا الايراد
وان وافقها قوله وقدمضى الخ (قوله والحرف لا يدخل على مثله) أى بان يكون حرف الاستفهام دخل على حرف
الاستفهام (قوله فى المعنى) أى فوجب حملها على معنى قد (قوله بمعنى بل) أى وهى ليست للاستفهام وهذا القول
هو الحق خلا لما سبق له من أن أم المنقطعة تكون للاستفهام (قوله فلا دليل) أى فى البيت على ان هل
بمعنى قد (قوله فيمكن تخريج) الاولى ان يقول فالبيت شاذ لما فيه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد نظير قوله
وللا ما بهم أبادوا وظاهر قوله ويمكن تخريج أى تأويله أى فيكون ليس شاذ مع انه حينئذ شاذ (قوله بل
الذى فى البيت) أى بل الجمع بين الحرفين اللذين بمعنى فى البيت السابق أسهل منه فى هذا البيت (قوله
لاختلاف اللفظين) أى وهما الهمزة وهل (قوله عن مجابه) أى فالباء بمعنى عن وهى مؤكدة لعن (قوله وأحرفا)

فلولا تذكرة ون أى فهلا
تذكر ون فتعلمون انه من
أنشأ شيئا بعد أن لم يكن قادر
على اعادة به بعد موته اه
وقال آخر مثل ذلك الا انه
فسر الحسين بزمن التصوير
فى الرحم فقال المعنى ألم يات
على الناس حين من الدهر
كانوا فيه نطفة لم يلقوا مضغا
الى ان صاروا شيئا مذكورا
وكذا قال الزجاج الا انه حمل
الانسان على آدم عليه الصلاة
والسلام فقال المعنى ألم
يأت على الانسان حين من
الدهر كان فيه ترابا وطينا الى
ان نفخ فيه الروح اه وقال
بعضهم لا تكون هل للاستفهام
التقريرى وانما ذلك من
خصائص الهمزة وليس كما
قال وذكر جماعة من
النحويين أن هل تكون بمنزلة
ان فى اعادة التوكيد والحقيق
وجوابا على ذلك هل فى ذلك
قسم لذى حجر وقد روه
جوابا بالقسم وهو بعيد
والدليل الثانى قول سيبويه
الذى شافه العرب وفهم
مقاصدهم وقدمضى أن
سيبويه لم يقل ذلك والثالث
دخول الهمزة عليها فى البيت

والحرف لا يدخل على مثله فى المعنى وقد رأيت عن السيرافى أن الرواية الصحيحة أم هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبتقدير أى
تبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريج على أنه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله * وللا ما بهم أبادوا * بل
الذى فى ذلك البيت أسهل لاختلاف اللفظين وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فاصبح لا يسألن عن مجابه * أصعدنى هواهوى أم تصوبا
* (هو وفروعه) * تكون اسماء وهو الغالب وأحرفا فى نحو يدهو القاضل اذا أحرب فصلا وقتلنا لا موضع له من الاعراب وقيل

* (حرف الواو) *

الواو المفردة انتهى مجموع
ما ذكر من اقسامها الى احد
عشر الاول العاطفة ومعناها
مطلق الجمع فتعطف الشيء
على مصاحبه نحو فانجيئنا
واصحاب السفينة وعلى سابقه
نحو وقد ارسنا نوحا و ابراهيم
وعلى لاحقه نحو كذلك يوحى
اليك والى الذين من قبلك
وقد اجتمع هذان في ومنك
ومن نوح و ابراهيم وموسى
وعيسى فعلى هذا اذا قبل قام
زيد وعمر واحتمل ثلاثة معان
قال ابن مالك وكونها للمعية
راجع للترتيب كثير ولعكسه
قليل اه ويجوز ان يكون
بين متعاطفها تقارب أو تراخ
نحو وان اقره اليك وجاءه
من المرسلين فان الرد بعيد
القائه في اليم والارسال على
راس ار بعين سنة وقول
بعضهم ان معناها الجمع المطلق
غير سديد لتقييد الجمع
بقيد الاطلاق وانما هي للجمع
لا بقيد وقول السيرافي ان
النحو بين والاعراب اجعوا
على انها لتقييد الترتيب
مردود بسبب قال بافادتها اياه
قطرب والرعي والقراء
ونعاب وأبو عمرو والزاهد
وهشام والشافعي ونقل
الامام في البرهان عن بعض
الخفية انها للمعية وتفرد
عن سائر احرف العطف

أى وتسميته ضمير ايجاز للصورة كما يأتي بيانه (قوله هي مع القول بذلك) أى كونه ضمير فصل لا محل له من
الاعراب (قوله في نحو صفة) قيل هي مبتدأ سد فروعها مسد الخبر وقيل مفعول مطلق كما أنه قيل لضمير الفصل
محل باعتبار ما قبله أو ما بعده (قوله اذا قدرناهما) أى الالف واللام وقوله اسمها أى اسم موصول أى فلا منافاة
بين كونه لا محل له من الاعراب وكونه اسماء

* (حرف الواو) * الواو المفردة *

(قوله الواو المفردة) هي التي لم يقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله أحد عشر) قال اللماميني ان أراد بجموع
ما ذكر ما ذكره هنا فبها أنه ذكر هنا خمسة عشر وان أراد بجموع ما ذكر صوابا فبها أنه ثمانية لأنه أبطل من
الجمعة عشر سبعة وهي واو الصرف التي ينصب المضارع بعدها واو رب وواو التمانية والواو الداخلة على جملة
النعوت وواو الانكار وواو التذكري والواو المبدلة من همزة الاستفهام فواجه قوله أحد عشر وأجاب الشنبي
بان غرض المصنف عد غير الواو التي ينصب المضارع بعدها لأنه قال فيها الحق انها للعطف والواو التي للانكار
والواو التي للتذكري والواو المبدلة من همزة الاستفهام لأنه قال الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة من أقسام الواو
وما عد هذه الاربعة فهو أحد عشر فلا اشكال (قوله مطلق الجمع) أى للجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقة
(قوله وأصحاب السفينة) أى فهم مصاحبون لنوح وعطفهم عليه (قوله و ابراهيم) أى فقد عطف ابراهيم
الذي هو لاحق على السابق الذي هو نوح (قوله والى الذين من قبلك) هو عطف على الضمير في اليك مع
أن الذين من قبله اعنى الانبياء سابقون على نبينا (قوله وقد اجتمع هذان) أى عطف السابق على اللاحق
والعكس وهذا بناء على أن كل واحد عطف على ما قبله وقيل الجميع عطف على الاول وعليه فليس في الآية
الاعطف السابق على اللاحق وتظهر فائدة الخلاف في إعادة الخلاف في زيد مرتبه وبعمرو و بكر و لبعض
اذا كان العاطف مرتبا فكل على ما قبله فاعلم (قوله فعلى هذا) أى فعلى ما ذكر من انها تعطف الشيء على
مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه (قوله ثلاثة معان) أى المعية والترتيب وعكسه (قوله راجع) أى أكثر
فهو فوق الكثير (قوله تقارب) نحو جاء زيد طالع الشمس وعمر وغدوة فيبينها تقارب (قوله نحو وان
رادوه اليك) هذا مثال لقوله أو تراخ (قوله وانما هي للجمع لا بقيد) والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع
في اللغة شئ واحد وانما عبارة عن المساهبة لا بقيد شئ لاهى بقيد شئى وأما قول الفقهاء فرق بين المساء المطلق
ومطلق المساء فهو اصطلاح طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم أى قوله غير سديد فالحق ان كلام هذا
البعض سديد (قوله لا لتقييد الترتيب) بل هي لمطلق الجمع فهي محتملة للترتيب وعكسه والمعية (قوله على انها
لا لتقييد الترتيب) أى فقط أى انها غير موضوع لذلك (قوله والشافعي) أى فقال ان ترتيب أعضاء الوضوء
واجب أى فرض وأخذ ذلك من كون الواو للترتيب (قوله ونقل الامام في البرهان) أى امام الحرمين لان
البرهان كتاب له وامام الحرمين هو أبو المعالي عبد الملك الجويني ضياء الدين (قوله أنها للمعية) أى لا للترتيب
ولا لمطلق الجمع فهو قول ثالث فيها (قوله للمعاني الثلاثة السابقة) أى الترتيب وعكسه والمعية وأورد على هذا
حتى فانها على كلام الجمهور وتحتل المعاني الثلاثة فاذا قلت قدم الجماع حتى المشاة احتمل المعية والسببية
والترتيب وحينئذ فلا يصح الانفراد وأجيب بان كلامهم وان احتمل معطوفه للمعاني الثلاثة لكن الترتيب
في الواو ذهني وخارجي بخلاف حتى فان الترتيب فيها ذهني (قوله ولم تقصد المعية) أى ولم يقصد نفي الحكم
عنها على سبيل المعية أما اذا قصد ذلك فلا يصح الاتيان بل لانها توهم نفي الحكم مطلقا والغرض نفيه على
سبيل المعية اه دمايني (قوله لتقييد) أى الواو وحدها لانها توهم نفي الحكم مطلقا ولا ما بعدها انما هي
لتوكيد النفي (قوله ومنه) أى ومن اقتران الواو بلا عدم قصد نفي الحكم عن المتعاطفين على سبيل المعية (قوله

(٣ - دسوقى نى) بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفه للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها بالمتعاطف واما اشراكها واما كفو
والثالث اقترانها بالان سبقت بنفى ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد وعمر ولا تقيدان الفعل من نفي منها في اجتماع والافتراق

من عطف المفردات وإذا
فقد احسد الشرطين امتنع
دخولها فلا يجوز نحو قام
زيد ولا عمر وإنما جاز ولا
الضالين لان في غير معنى النفي
وإنما جاز قوله
فاذهب فأى فيتي الناس
أحرزه * من حذفه ظلم دعج
ولا حيل * لان المعنى لا فيتي
أحرزه مثل فهل يملك الا
القوم الفاسقون ولا يجوز
ما اختصم زيد ولا عمر ولانه
للمعية لا غير وأما ما استوى
الاعشى والبصير ولا الظلمات
ولا النور ولا الظل ولا الحرور
وما يستوى الاحياء ولا
الاموات فلا الثانية والرابعة
والخامسة وثاندا من الابس
والرابع اقتراهم بالمكن نحو
ولكن رسول الله والخامس
عطف المفرد السببي على
الأجنبي عند الاحتياج الى
الربط كمررت برجل قائم
زيد وأخوه ونحو زيد قائم
عمر وغلامه وقولك في
باب الاشتغال زيدا ضربت
عمر وأخاه والسادس عطف
العقد على النيف نحو واحد
وعشرون والسابع عطف
الصقات المفرقة مع اجتماع
منعوتها كقوله
بكيت وما بكر رجل حزين
على ريعين مسلوب وبالي
والثامن عطف ما حقه التنبيه
أو الجمع نحو قول الفرزدق
ان الرزية لارزية مثلها

ومنهم وما أموا السكم ولا أولادكم بالتي تشر بكم أي فالمعنى انتقي تقر بيكم عندنا في الحالتين أي اجتماع الاموال والاولاد
عندكم واقتراها قوله والعطف حينئذ من عطف الجمل أي فيقدر للثاني عامل فتقول في ما قام زيد ولا عمر ولا
قام عمر وكذا تقول ما أموا السكم ولا أولادكم ما أموا السكم تشر بكم ولا تقر بكم أولادكم (قوله الشرطين)
وهما سبق النفي على الواو وعدم قصد النفي على سبيل المعية (قوله دخولها) أي دخول (قوله فلا يجوز) أي
لغقد الشرط الاول ووجه منعه ظاهر وهو ان الواو تقتضى تشر بكم ما بعد ما قبلها في الايجاب وذلك لا يقتضى
نفي ما بعدها فيكون ما بعدها موجبا منفيًا وهو تناقض (قوله لان في غير) أي في غير العيوب (قوله
أحرزه) أي جملة في حرز يمنع من الوصول اليه (قوله من حذفه) أي من مونه وقوله دعج أي شديدة
السواد (قوله حيل) يصح أن يكون المراد جمع حيلة ويصح أن يكون المراد جبل بالجيم والباء (قوله ولا
حيل) أي فهو عطف على ظلم أي أي تقي أحرزه من الموت ظلم الليالي ولا حيل فقد عطف بالابعد اثبات (قوله
لان المعنى لا فيتي الخ) أي فالاستفهام بمعنى النفي لانه لا ينكار (قوله فهل يملك الخ) أي لانه لا يملك الخ (قوله
ولا يجوز ما اختصم زيد الخ) أي لان الواو ولا تفيدي نفي الاختصاص عنها ما يجتمعين ومنفردين فيفيد أن
الاختصاص يصح أن يكون متعلقا بشخص واحد حتى انه يصح النفي عنه مع أنه لا يعقل الا بين شخصين (قوله
زوائد) يؤخذ منه أنه لو قيل ما اختصم زيد ولا عمر وعلى أن لازائده كان جائزا وأن محل المنع اذا قصد نفي
الفعل عنها ما طاق في حال الاجتماع والانفراد لان نفي الشيء يفيد صحته ثبوته والفعل لا يثبت حال الانفراد
(قوله زوائد) أي لجرى التوكيد واما الاولى والثالثة فهما زائدان لكن لجرى التوكيد بل لافادة في التسوية
في كل اثنين اجتماعا وانفرادا (قوله لان من اللبس) أي لان من المعلوم أن الاستواء انما يكون بين اثنين
ولو جعلت لا ليست زائدة لا تقتضى أن الاستواء من نفي عنها ما يجتمعين ومنفردين فيكون الاستواء يصح تعلقه
بكل واحد حتى انه ينسب مع أن الاستواء أي المساواة في الامور لا تعقل الا بين أمرين (قوله المفرد) أي وأما في
الجمل فذلك من خصوصيات الغناء الذي قام زيد فبكره معمر وأخوك (قوله عطف العقد على النيف) أي
عند تركبها ووجهها عدد واحد تقول ثلاثة وعشرون أو قبة من ثلاثة وعشرون أو ثم عشرون أما
عند كونها عدد من مستقلين فيعطفان بكل عطف تقول ماضى ثلاثة بل عشرون أو لکن عشرون
وتقول مضى ثلاثة عشرون أو ثم عشرون بحسب ما تريد من مهلة أو تعقيب (قوله النيف) هو واوى
العين كسيد من ناف ينوف اذا زاد وهو ما زاد من الاحد على عقد حتى يبلغ العقد الاثنى والعقد عشرات
أو مئات أو آلاف (قوله المفرقة) أي التي كل واحدة منها الواحد بانفراده كجاء زيد موصوفا بالشعر
وعمر وبالكتابة فتقول رأيت رجلين شاعر وكاتب (قوله بكارجل) بضم الباء وبالضمر وبالاضافة (قوله
مسلوب وبالي) أي فهما صفتان للربيعين فأحدهما موصوف بكونه مسلوبا والثاني موصوف بكونه بالياء
وليس المراد ان كلام من الربيعين مسلوب وبال للتناسق (قوله ما حقه التنبيه والجمع) أي فالاصل والغالب
والكثير فيسه ذلك فلا ينافى ان التفريق ايضا فصيح الا انه خلاف الكثير الغالب (قوله الرزية) بالهمزة
وبدونه وقوله فقد ان بكسر اوله كالوجدان وقوله مثل محمد المراد به ابن الحجاج ومحمد الثاني اخو الحجاج
فالاصل الغالب ان يقول محمد بن (قوله اقمناهما) أي بدار كسرى (قوله يوما يوما) أي فالاصل الغالب ان
يقول اقمناهما يوما ولا يفرق (قوله وقد وصف الخ) أي فهذا اليوم الموصوف بحسوب من الخمسة التي بعد
الثلاثة المذكورة والاولان المبدأ للشيء بحسوب من ذلك الشيء (قوله فيكون يوم الترحل هو ثامن الخ) فيسه
ان هذا يفيد ان ايام الاقامة تسبعة لا ثمانية وهذا يخالف قوله والجواب ثمانية الا ان يقال سمي يوم الرحيل يوم
اقامة نظرا لاقامة بعضه ولكن الذي يذكر ونه في الحكاية ان الاقامة كانت اربعة ايام ورحلوا في الخامس

فقدان مثل محمد ومحمد وقول أبي نواس اقمناهما يوما يوما وثالثا ويوماه يوم الترحل خامس وهذا البيت يتساءل عنه والحكاية
أهل الادب فيقولون كم أياما والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامن

بالنسبة الى اول يوم التاسع عطف مالا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمر وواشترك زيد وعمر و ١٩ وهذا من أقوى الادلة على عدم افادتها

الترتيب ومن ذلك جلست
بين زيد وعمر وولهاذا كان
الاصحى يقول الصواب بين
الدخول وحومل لا حومل
وأجيب بأن التقدير بين
فواحي الدخول فهو كقولك
جلست بين الزيد بن فالحمرين
أو بان الدخول مشتعل على
أما كن ويشاركها في هذا
الحكم ام المتصلة في نحو سواء
على أقت أم قعدت فانها
عاطفة مالا يستغنى عنه
والعاشر والحادي عشر
عطف العام على الخاص
وبالعكس فالاول نحو ورب
اغفر لي ولوالدي ولمن دخل
بيتي مؤمنا ولله مؤمنين
والمؤمنات والثاني نحو واذا
أخذنا من النبيين ميثاقهم
ومنسك ومن نوح الآية
ويشاركها في هذا الحكم
الاخير حتى كانت الناس حتى
الانبياء وقد دم الحجاج حتى
المشاة فانها عاطفة خاصة على
عام والثاني عشر عطف عامل
حذف وبقى معموله على
عامل آخر كقولك يجمعها
معنى واحد كقوله
وزجعت الحواجب والعيونا
أى وكلن العيون والجامع
بينهما التخصيص ولولا هذا
التقدير لردا شتر يته بدرهم
فصاعدا اذ التقدير فذهب
الثنى صاعدا والثالث عشر
عطف الشيء على مرادفه نحو

والحكايبة ان جماعة من جلهم ابونواس مروا بمداثر كسرى فرأوا في اوانه مجلاظر يفاخركوا فيه اربعة ايام
يا كاون ويشربون ثم رحلوا في الخامس فقال بهض الناس منهم لابي نواس اذ كر هذه الواقعة في قصيدة ففعل
ذلك فقوله و يومه يوم الترحل خامس معناه يوم ما موصوفان يوم الترحل خامس منسوب لهذا اليوم
من حيث انه بصلته ثم انه قد ينازع في اختصاص الواو بهذا اذ لا مانع من نحو أقت يوما فيوما (قوله على عدم
افادتها الترتيب) أى لانه لا يعقل الفعل هنا الامعا وفيه أن القائل بأن موضوعه للترتيب له أن يقول انها
تفيد الترتيب ما لم تقدم قرينة على خلافه كما هنا (قوله جلست بين زيد وعمر) أى لان البنية لا تعقل الابن
شئين (قوله ولهذا) أى لاجل كون الواو اختصت بعطف مالا يستغنى عنه (قوله لا حومل) أى لان
العاطف هنا عطف مالا يستغنى عنه والعامل بين والبنية لا تعقل الابن منه ودو عطف مالا يستغنى عنه من
خواص الواو (قوله بين فواحي الدخول) أى أطرافه القريبة وقوله أو بان الدخول الخ الاولى تقديمه
على قوله فهو كقولك جلست لانه صحيح أيضا في قولك جلست بين الزيد بن فالحمرين (قوله فهو كقولك جلست
بين الزيد بن فالحمرين) أى فالمعنى جلست بين أما كن الزيد بن فالحمرين (قوله أو بان الدخول مشتعل)
أى من غير تقدير مضاف فغير ما قبله (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم الخ) فيه أن الموضوع في الكلام
على انفراد الواو ومع هذا الاشتراك لا يعقل الانفراد وأجاب الشمني بان قوله التاسع الخ على مذهب الجمهور
وقوله ويشاركه الخ اعتراض منه عليهم وهو بعيد اذ لو كان قصده الاعتراض عليهم لقال وفيه نظر لان أم الخ
وهذا السؤال والجواب بعينه يتأتى في قوله قريبا ويشاركها في هذا الخ (قوله ويشاركها الخ) أى فعده
من المختصة بالواو اما بالنسبة لغير أم نظير الحصر الاضافى أو انه تسع غيره ثم بين ما فيه وهذا ان الجوابان يأتيان
في مشاركة حتى لا تم في عطف الخاص على العام كما يأتي (قوله رب اغفر لي ولوالدي) المثال باعتبار غير
الوالدين وكل واحد عطف على ما قبله (قوله ولمن دخل بيتي مؤمنا) أى فهذا أعم من والديه وكذلك المؤمنين
والمؤمنات أعم من دخل بيته (قوله ومنك ومن نوح) هذا محل الشاهد أعنى قوله ومنك وكذا ما بعده بنسأه
على ان الكل عطف على الاول (قوله ويشاركها في هذا الحكم) أعنى العكس وهو عطف الخاص على
العام (قوله حذف) أى ذلك العامل (قوله وكلن العيون) أى فالعامل المحذوف المعطوف هو كلن
ومعموله الثاني هو العيون وانما احتجنا التقدير عامل معطوف ولم نجعل المعطوف العيون لانه يكون الكلام
فاسدا لان المعنى حيثئذ وزجعت العيون مع أن العيون لا تزجج أى لان الترجيح هو التديق مع الاستطالة
ولا يقال يقدر مضاف أى هذب العيون لانا نقول لا يصح أيضا لان هذب العيون اذ انتف كان ذلك تقييها للعين
مع أن المراد تحسينها (قوله ولولا هذا التقييد) أى بقولنا يجعهما معنى واحد لورد الخ وحاصله أن الغاء في
هذا المثال عطف عام لا حذف وهو ذهب وبقى معموله وهو صاعدا على العامل الاخير وهو اشتريت لكن
لما قيد الاول بان العاملين يجعهما معنى واحد خرج هذا المثال اذ اشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجعهما
معنى واحد بخلاف الترجيح والتكميل فانه يجعهما أمر واحد وهو التحسين (قوله فذهب الثمن) أى فقد
عطف بالغاء عامل حذف وبقى معموله على عامل مذكور لكن له معنى يجعهما وقوله صاعدا حال معموله
للمحذوف عامل صاحبها (قوله وخزني الى الله) أى فالخزن هو البث (قوله صلوات من ربهم ورحمة) أى
فالصلوات والرحمة بمعنى (قوله ليليني) أى في الصلاة (قوله ذوو الاحلام) جمع حلم بضمين أى العقل وقوله
النهى هو جمع نهيته وهو العقل لانه ينهى عما لا يليق (قوله وأنى) أى جذية الارش أى وجد وضمير
قوله الزباء والبيت لعدى بن الارش وصدرة * وقدت الاديم لراشيه * (قوله وزعم بعضهم أن الرواية
الخ) قال الشيخ ساء الدين بن السبكي وهو الاوثق بقية القصة لان آياتها كلها مكسورة فيها ما قبل الباء

انما أشكروني وخزني الى الله ونحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحوه جارا أمنا وقوله عليه الصلاة والسلام ليليني منكم
ذو الاحلام والنهى وقول الشاعر * والني قولها كذا يومئذ * وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مينا فلا عطف ولا تاكيد لانه

تقدير الاحلام في الحديث جمع حلم بضمين فالعق ليليني البالفون العقلاء وزعم ابن مالك ان ذلك قدياني في أو وان منه ومن يكسب خطيئة أو
انما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه ٢٠ للضرورة كقوله لا ياتخذه من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والخامس عشر عطف

المخفوض على الجوار كقوله
تعالى وامسحوا برؤسكم
وأرجلكم فبين خفض
الارجل وفيه بحث سيأتي
(تنبيه) زعم قوم ان الواو قد
تخرج عن افادة مطلق الجمع
فنتعمل على أوجه احدها
أن تستعمل بمعنى أو وذلك
على أوجه ثلاثة احدها ان
تكون بمعنى في التقسيم
كقولك الكرامة اسم وفعل
وحرف وقوله كذا الناس
يجرهم عليه وجرهم ومن
ذكر ذلك ابن مالك في التبعة
والصواب انها في ذلك على
معناها الاصلى اذا انواع
مجتمعة في الدخول تحت
الجنس ولو كانت أوهى
الاصل في التقسيم لكان
استعمالها فيه أكثر من
استعمال الواو والثاني أن
تكون بمعنى في الاباحة
قاله الزمخشري وزعم انه
يقال جالس الحسن وابن
سبير من اى احدهما وان
لهذا قيل تلك عشرة كلمة
بعدها ثلاثة وسبعة لثلاث
يتوهم ارادة الاباحة
والمعروف من كلام الخويين
انه لو قيل جالس الحسن وابن
سبير من كان امر الجملة
كل منهما وجهوا ذلك فرقا
بين العطف بالواو والعطف

بخلاف ما رواه الجمهور فالظاهر انه وهم (قوله بضمين) أى والمراد بالحلم البلوغ لا العقل كما يقول الاول
(قوله أن ذلك) أى عطف الشئ على مرادفه وقوله قدياني في أو أى فليس من خصوصيات الواو (قوله عطف
المقدم) أى التابع المتقدم على متبوعه (قوله نخلة) كناية عن المرأة أو بعده
سألت الناس عنك فخبروني * هنامن ذلك يكرهه الكرام
وايس بما أحل الله بأس * اذا هو لم يخاطبه الحرام
ولا يعلم قائله ونسبه بعضهم للاحوص وفي التفات زانى على المفتاح ان هذا غير خاص بالواو قال تقديم للعطوف
جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والغاء وثم وأو ولا وجه عمل بعضهم العطف على الضمير
في متعلق عليك بالافصل (قوله ورحمة الله السلام) أى فلا صل عليك السلام ورحمة الله (قوله وأرجلكم)
بالجر أى فهو معطوف على وجوهكم لانها هى التى تغسل وجوهه لجاورته للحجر ورفاع ارب رجلكم من صوب
وعلاصة انصبه فتمهدة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار أى الحركة الناشئة عن
الجوار (قوله وفيه بحث) حاصله أن الجر على الجوار انما يكون في النهى كجر واو في التوكيد فليسلا وأما في
النسق فلا يكون فيه ذلك لان العاطف يمنع من الجاورة فالاولى جعل قراءة الجر على مسج الخلف أو أن المسج
بالنسبة للارجل الغسل الخفيف دفعه للسرف لانها مظنته (قوله سيأتى) أى في القاعدة الثانية من البان
الثاني (قوله على أوجه) أى ثلاثة ما يعنى أو أو باء الجر أو لام التعليل (قوله على أوجه ثلاثة) الاباحة
والختيار والتقسيم (قوله اسم وفعل وحرف) أى فالواو بمعنى أو التى للتقسيم (قوله جرم عليه وجرهم)
أى اما جرم عليه وجرهم فانما قسمان فالواو هنا بمعنى أو التى للتقسيم (قوله على معناها الاصلى) أى
وهو مطلق الجمع (قوله تحت الجنس) الحاصل انك اذا ذكرت جنسا وعددت أنواعه فان لاحظت ان تلك
الانواع مجتمعة تحت ذلك الجنس أتيت بالواو كفى الكرامة اسم وفعل وحرف والحال انك تصدت دخولها
تحت الكرامة وان لاحظت انها أنواع متباينة أتيت بأو فنقول اسم أو فعل أو حرف وهذا في تقسيم الكل
وأما تقسيم الكل فتعين فيه الواو (قوله لكان استعمالها فيه أكثر) أى مع انه ليس كذلك (قوله بمعنى
في الاباحة) أى التى يجوز فيها الجمع بين الطرفين (قوله اى احدهما) أى فالأمر وره بحالسة احدهما
وان كان الجمع بين مجالسهما جائزا (قوله لهذا) جملة مقدمة على المعلول وهو قوله قيل أى لأجل اتيان الواو
للاباحة (قوله ارادة الاباحة) أى فيتوهم ان المراد صيام ثلاثة أيام في الحج فان لم تصوموها فاصوموا سبعة
اذا رجعت مع انه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة (قوله ارادة الاباحة) اى والا كان
لا حاجة لذكر قوله فتلك عشرة كلمة لان ذلك معلوم (قوله بحالسة كل منهما) اى الا لفرينة تدل على ان
القصدان لا يخرج عنهما (قوله وجعلوا ذلك) اى الامر بحالسة كل (قوله والعطف بأو) اى فان القصد
الامر بحالسة واحد منهما لا يعينيه (قوله وقالونات) اى المحبوبة من الوصال وقوله فانحترلها اى لاجلها
(قوله اذا يجتمع الخ) اى لان الصابر لا يئس والباكي ليس بصابر (قوله ونه قول يحتمل الخ) اى ويحتمل ان
المعنى اختر الصبر ساعة والبكا اخرى على اتباعها وطلمها ويحتمل ان يكون البكاء مفعولا للفعل محذوف والتقدير
واترك البكا يدل عليه السباق والسباق فان الامر باختيار الصبر امر في المعنى بترك البكا وقوله فقالت البكا
اشقى اذا الغليل يشير لذلك والغليل حرارة العاش واستعمله هنا في مطلق الحرارة مجازا (قوله اى احدهما)
اى فالاصل اختر من الصبر والبكا احدهما فيكون حذف من والمفعول فقوله ثم حذف من اى والمفعول (قوله
رواه بن) اى بدل لها (قوله المراد التخيير) اى لانه لا يتأتى الجمع بين الوصل والسكوت ولما كان المتبادر

بار والثالث ان تكون بمعنى في التخيير قاله بعضهم في قوله وقالونات فانحترلها الصبر والبكا فقالت البكا اشقى اذا الغليل
قال معناها او البكا اذا تجتمع مع الضمير وتقول يحتمل ان الاصل فانحتر من الصبر والبكا اى احدهما ثم حذف من كفى واختار موسى قومه
ويؤيده ان ابا على القتلى رواه بن وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسمة وصل واسمك فقال شارب كلامه المراد التخيير

ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة أن المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت ٢١ قال أبو شامة وزعم بعضهم أن الواو تأتي

للتخيير مجازا والثاني أن تكون بمعنى بقاء الجر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعث الشاة ودرهما فإله جماعة وهو ظاهر والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل فإله الخار زنجي وحمل عليه الواو الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى أو يوقهين بما كسبو أو يعف عن كثير ويعل الذين آمن حسبتهم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين باليتنازروا ولا تنكذب بأيات ربنا ونكون والصواب أن الواو فمن للمعية كما سأتى في الثاني والثالث من أقسام الواو وأوان يرتفع ما بعدهما أحدهما أو الاستئناف نحو ونسب لکم ونقر في الارحام بإنشاء ونحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو من يضل الله فلا هادي له ويذره من فيمن رفع أيضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله إذ لو كانت أو العطف لا تنصب نقر ولا تنصب أو المنجزم تشرب ولجزم يذركم قرأ الآخرون وللزم عطف الخبر على الأمر وقال الشاعر على الحكم المأني يوما إذا قضى قضيتة أن لا يجوز ويقصد وهذا متعين للاستئناف لأن العطف يجعله شريكاً في الشيء فيلزم التناقض وكذلك قوله

من هذا الكلام ان التخيير مستفاد من الواو مع انها لم تطلق الجمع أي بكلام المحققين من الشرح وأني بكلام أبي شامة إشارة إلى جواز ان يكون التخيير من الواو لانه قد تستعمل فيه مجازا (قوله ثم قال محققوهم) القصد من نقل كلام المحققين وكلام أبي شامة الرد على من قال ان الواو تستعمل للتخيير كما هو (قوله أن المعنى) أي فالتخيير من فحوى الكلام (قوله قال أبو شامة) هو من شرح الشاطبية وكلامه مقابل لكلام المحققين كما أنه مقابل للقائل بانها للتخيير (قوله والثاني) أي من الأوجه الثلاثة التي تخرج الواو عن معناها الأصلي وتستعمل فيها (قوله أنت أعلم ومالك) أي فالواو حرف عطف ومال عطف على أنت لسكن ليس العطف هنا للتشريك بل الواو في الحقيقة بمعنى بقاء الجر متعلقة بما علم ورد هذا بأنه يحتمل أن الأصل أنت أعلم بمالك فإنت ومالك أي مقترنان فإنت ومالك بمنزلة كل رجل وضعته وعلى هذا ففي الكلام حذف متعلق أعلم وحذف المبتدأ والخبر معا (قوله الشاة) اسم جنس وقوله شاة أي كل شاة بدل مما قبله وقوله ودرهما أي بدرهم أي بعث الشاة كل شاة بدرهم وفيه ان النكرة لا تبدل من المعرفة الا اذا كانت موصوفة نحو بالناسية ناصية كاذبة الخ ونحوه الدما ميني على تقدير العامل أي دفعت شاة واخذت درهما (قوله وهو ظاهر) أي لعدم الحذف بخلاف ما ذكر من التخريج في كل من المثالين فإنه محجوج لارتكاب الحذف وهو خلاف الأصل (قوله والثالث) أي من الأوجه الثلاثة التي تخرج الواو عن معناها وهو مطلق الجمع وتستعمل فيه (قوله الخار زنجي) بجاء مجبة فالج فإله مفتوحة فزاي مجبة مفتوحة وسكون النون وكسر الجيم نسبة لخار زنجي باده قاله الدما ميني (قوله للمعية) أي والنصب بان مضرة بعد واو المعية في الأوجه الثمانية (قوله أحدهما أو الاستئناف) فديقال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل في الواو لافان معنى اضافته للواو بل ربما أوهمت هي العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق (قوله ونقر في الارحام) أي فقراءته بالرفع على ان الفعل قبله منصوب بان تقتضي الاستئناف (قوله فيمن رفع أيضا) أي وأما على قراءته بالجزم فالعطف على الجزء باعتبار محله (قوله لا تنصب نقر) أي عطف على نسبين وقال الدما ميني يمكن ان الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على ما يتعلق به لنسبين أي يفعل ذلك لنسبين لكم القذرة الباهرة ونقر ولك ان تجعل نسبين متعلقا بخقناكم المذكور ونقر عطف على جملة الخبر (قوله ولا تنصب) أي اذا اريد النهي عن الجمع والعطف بين المصدر المؤولة (قوله أو المنجزم) أي اذا اريد النهي عن كل واحد (قوله ولجزم يذركم) أي عطف على الجزء وقد يقال الواو عاطفة والرفع صحيح عطف على الجملة الشرطية بتنامها الأعلى الجزم وحده حتى يجب الجزم (قوله وللزم الخ) يعني لو كانت الواو في هذه الآية عاطفة للزم ما ذكر لسكن اللازم باطل فكذلك الملزوم فتعين انها للاستئناف (قوله وللزم عطف الخبر) اعني قوله ويعلمكم الله على الأمر اعني اتقوا الله (قوله المأني) صفة للحكم وقضيتة مفعول قضي وقوله ويقصد الواو للاستئناف لانها للعطف والا كان عطف على يجوز وحيث أن يكون المعنى على الحكم أن لا يجوز وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجوز و يعدل (قوله فيلزم التناقض) لان نفي الجور يقتضي ثبوت العدل وقد نفاها ثانيا قال الدما ميني يمكن أن الواو عاطفة وان الأصل وان يقصد فالواو عاطفة على أن لا يجوز ثم حذف أن فارتفع الفعل على حد ومن آياته بركم البرق وتسمع بالمعدي خير من أن تراه وتقدم أن ابن مالك حتى خلافا في كون هذا مقبوسا أولا ولا أن تجعل جملة ويقصد عطف على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاوة يركي (قوله وكذلك قولهم) أي قول من كان موثوقا عنده وأراد تأديبه (قوله دهني) أي أترك عقوبتي (قوله لانه لو نصب) أي بان مضرة بعد واو المعية التي هي عاطفة (قوله كان المعنى ليجمع الخ) أي لان الواو حينئذ للمعية عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها على المصدر المتصيد من الكلام قبلها فالاجتماع مأخوذ من كون الواو للمعية (قوله فاذا تعيد الخ) أي لانه اذا جمعت للعطف كان ترك المنهى عنه أيضا مقيدا بالحال ولا يحصل قولهم دهني ولا أعود لانه لو نصب كان المعنى ليجمع تركا لعقوبتي وترك ما انتهاني عنه وهو باطل لان طلبه لترك العقوبة التماهوف في الحال فاذا تعيد

ترك المنهى عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب ولو حزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازم أو بلا على أن تقدر ناهية وورده أن المقتضى لترك التأديب
 انما هو الخبر عن نفي العود لانها بنفسه ٢٢ عن العود اذ لا تناقض بين النهى عن العود وبين العود بخلاف العود والاختبار بعدمه وبوضعه

أنت تقول أنا أنتم وهو يفعل
 ولا تقول أنا أفعال وأنا
 أفعل معا والثانية واو الحال
 الداخلة على الجملة الاسمية
 نحو جاء زيد والشمس طالعة
 وتسمى واو الابتداء ويعبرها
 سيويه والاقدمون باذولا
 يريدون انها معناها اذ
 لا يرادف الحرف الاسم بل
 انها وما بعدها قيد للفعل
 السابق كما أن اذ كذلك ولم
 يقدر وها باذال انما لا تدخل
 على الجملة الاسمية وهم ابو
 البقاء في قوله في وطائفة قد
 آهتهم أنفسهم الواو الحال
 وقيل بمعنى اذ وسبقه الى ذلك
 وبى وزاد عليه فقال الواو
 للابتداء وقيل للحال وقيل
 بمعنى اذ والثلاثة بمعنى
 واحد فان اراد بالابتداء
 الاستئناف فقولها مسوء
 ومن أمثلة ما دخل على
 الجملة الفعلية قوله

غرض المؤدب من ترك ما نهى عنه في المستقبل واعتراض باناسلم ان طلب ترك العقوبة حتى لا يمكن لانسلم أن
 متعاقبة المطالب وهو ترك العقوبة حتى بل هو مستقبل فيمكن أن يقيد به ترك المنهى عنه وان يحتمل فيحصل
 غرض المؤدب والمعنى أطلب منك في الحال أن تترك دقوتى في المستقبل فيحصل فيه تركي لما نهى عنه (قوله
 لم يحصل غرض المؤدب) اى وهو ترك المنهى عنه مطلقا (قوله اذ لا تناقض بين النهى عن العود) فيمكن
 أن تنهيه عن العود ويعود العود مقتض لتأديبه (قوله بخلاف الخ) أى فان ذلك متناقض (قوله وبوضعه)
 اى ويوضح التناقض وعدمه (قوله وبوضعه) أى ما تقدم من أنه لا تناقض بين العود والمنهى عنه بخلاف
 العود والاختبار بعدمه (قوله والثانية) أى من الواو من التي يرتفع ما بعدها (قوله وتسمى واو الابتداء)
 أى لدخولها على مبتدا (قوله والاقدمون باذ) فيقولون في تقدير المثال السابق أى اذ طلعت الشمس (قوله
 ولا يريدون أنها) أى واو الحال بمعنى اذ (قوله كان اذ كذلك) اى قيد للفعل قبلها (قوله لانه لا تدخل
 على الجملة الاسمية) اى بخلاف اذ فلذا اختار واذا دون اذ (قوله لانه لا تدخل الخ) اى لان اذ لا تدخل
 على الجملة الاسمية التي تدخل عليها واو الحال (قوله في قوله في وطائفة قد آهتهم) قبلها ثم أنزل
 عليكم من بعد التعمية نعتا يساغى طائفة منكم (قوله وقيل بمعنى اذ) اى فظاهره ان كونها بمعنى اذ غير
 كونها بمعنى واو الحال مع انها نفسها (قوله وزاد عليه) اى وزاد معنى على أبى البقاء في الخطا (قوله الواو
 الخ) هذام قول قول بى (قوله والثلاثة) الخ حلة لغلط مبي (قوله فان اراد الخ) اى وظاهره انها متغيرة
 (قوله فان اراد الخ) اى انه ان اراد واو الابتداء والاستئناف التي تبدأ بعدها الجمل ولم يرد بها واو الحال
 كان قولها مسوء (قوله فقولها مسوء) اى في الخطا أى من حيث كون كل ذكر أمرين بمعنى واحد ولم
 يرد أحدهما على الآخر في الغلط (قوله ومن أمثلتها الخ) أى من أمثلة الواو التي للحال وفيه أن الكلام
 في الواو التي رفع الاسم بعدها وهذا خروج عن الموضوع أى كونها داخلة على الفعل والموضوع دخوله على
 الاسم المرفوع وأما كونها تدخل على الجملة الفعلية أو لا تدخل فشيء آخر (قوله ومن أمثلتها) أى واو الحال
 مطابقا بقيد الداخلة على الاسمية السابقة (قوله لم يشيوا) أى لم يعمدوا سيوفهم اى لم يدخلوها في أعينهم
 حال عدم كثرة القتلى اى اتنى الادخال حال عدم كثرة القتلى بها فان ثبت لهم ادخالها في الأعداء حال كثرة القتلى
 بها هذا على جعل الواو للحال وأما على جعلها عاطفة فالمعنى اتنى اشامتهم اى ادخالهم السيوف في الأعداء واتنى
 كثرة القتلى منهم بها وهذا يشعر بدمهم حينهم وخوفهم وأجاب بعض بان المعنى ولم يكتر الخ أى بحيث يقتلون
 أرادل الناس بل انما يقتلون أكتفاءهم وهم قليلون فعدم الكثرة لكونهم لا يقتلون الا الكفاء (قوله لم
 يشيوا) يقال شمت السيف بالكسر فذنه ويطاق على السل ايضا فهو من أسماء الأضداد كذا في ملاء على
 فارى (قوله واذا سبقت) أى الواو (قوله عند من يجير تعدد الحال) أى وأما عند من يمنعه فقول انه
 يتمين الابتدائية بقولا يصح العطف كذا قرر (قوله تعدد الحال العاطفة) اى فتكون الجملة بعدها حالا (قوله
 والابتدائية) أى كونها للاستئناف كذا قرر (قوله والابتدائية) الأشهر حملها على الحالية الداخلة على
 الجملة الاسمية ليكون من تعدد الحال بلا عطف وامان منع تعدد الحال فيتمين العطف والخلاف في تعدد الحال
 من غير عطف امامه فلا خلاف في جوارزه (قوله اهلوا بضعكم الخ) الجملة الحالية (قوله وليس نصب بها)
 اى بل بالعامل السابق بواسطتها من فعل أو شبهه (قوله خلافا للعرجاني) مما رده عليه انها لو كانت عاملة
 لاتصل بها الضمير في نحو سرت وياك كما يتصل بحرف الجر (قوله ولم تأت) اى واو المعية (قوله فتحتمل الواو
 فيه ذلك) اى المعية (قوله وموجب التقدير) اى في وجه العطف وقوله وموجب التقدير اى تقدير المضاف

ما بعدها وهما واو المفعول معه كسرت والنيل وليس نصبها خلافا للعرجاني ولم تأت في التنزيل بيقين فلما قوله تعالى فاجعوا
 أمركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجعوا يقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردة على مفرد بتقدير
 مضاف أى وأمر شركاءكم أو جملة بتقدير فعل أى واجعوا شركاءكم بوصول الهمزة وموجب التقدير

في الوجهين أن أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك أجمعوا على قول كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كبده الذي جمع مالا ويقرأ فاجعوا بالوصل فلا اشكال ويرى رفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فالاول كقوله وليس عبادة وتقرعيني * أحب الى من لبس الشفوف والثاني ٢٣ شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف

والصواب من وقوله
لا تنه عن خلق وتأتي مثله
والحق أن هذه واو العطف
كسبأتي * السادس والسابع
واو ان يجسر ما بعدهما
احدهما واو القسم ولا
تدخل الاعلى مظهر ولا تتعلق
الابمخروف نحو والقرآن
الحكيم فان تلتها واو أخرى
نحو والتين والزيتون
فالتالية واو العطف والا
لاحتجاج كل من الاسمين الى
جواب الثانية واو رب كقوله
وليس موج البحر أرخى
سدوله * ولا تدخل الاعلى
منكر ولا تتعلق الابمخرف
والصحيح انها واو العطف
وان الجر برب محذوفة خلافا
للكوفيين والمبرد وجهتهم
افتتاح القصائدها كقول
رؤية * وقام الاعماق حاوى
المخترق * وأجيب بجواز
تقدير العطف على شئ في
نفس المتكلم ووضع كونها
عاطفة أن واو العطف لا تدخل
عليها كما تدخل على واو القسم
قال * والله لولا تمره ما حبيته
* والثامن واو دخولها

في الاول والفعل في الثاني وقوله في الوجهين اي عطفا المفردات وعطف الجملة (قوله لا يتعلق بالذوات) نقل
الدماميني عن ابن سيده ان الاجماع كالجمع يتعلق بالذوات والمعاني وحينئذ فيصح جعل الواو للعطف من غير
تقدير ثم قال لكن يلزم استعمال المشترك في معنييه وفيه خلاف والابمخرف أن هذا من المشترك اللفظي (قوله
لجمع كبده) اي فالكيد معنى بخلاف المسال (قوله ويقرأ) هي قراءة ورس من العشرة (قوله فلا اشكال)
اي في جعلها عاطفة أو لا معية لان كلاهما لا يجوز لتقدير (قوله ويرى رفع الشركاء) وهي قراءة وروح
من العشرة (قوله عطفا على الواو) اي في أجمعوا وقوله للفصل أي وانما صح العطف على ضمير الرفع المنصوب
للفصل وصرح رفع فعل الامر للظاهر لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله لعطفه على اسم صريح
الح) قدسرى على المصنف التحقيق والافهسى عندهما مستقلة بجملة غير عاطفة (قوله لعطفه على اسم
صريح الح) قال الدماميني حزمه هنا بانها للعطف مع قوله بعد والحق انها واو العطف فيه تنافر لان قوله والحق
ان هذه واو العطف يشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد حزم أولا بانها للعطف نعم لو قال اولها وانها واو
الصرف لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف لان تمام الكلام وانساق النظام (قوله أو مؤول) عنى به المصدر
المتصدم من الكلام السابق اذ لا سابق قبل بل متوهم (قوله كقوله) اي القائل اعنى ميسون زوجة معاوية
(قوله واو الصرف) اي لانها صرفت المضارع من الرفع الذي كان يستحقه الى النصب ارشادا بصرفه عن سنن
الكلام الى انها غير عاطفة (قوله والحق أن هذه واو العطف) اي الواو الداخلة على المضارع المنصوب للعطف
الا انها في الاول عطفت مصدر اعلى مصدر صريح وفي الثاني عطفت مصدر اقدر اعلى مصدر متوهم واضمارا ان
في الاول جائز وفي الثاني واجب (قوله كسبأتي) اي في الباب الرابع في مجتث العطف على المعنى (قوله
ولا تتعلق الابمخروف) أي وجوب بتقديره أقسم ولا تجب بانشاء ما سبق أن القسم الاستعاطفي من خواص
البناء نحو بالله افعل كذا (قوله والاحتجاج) أي والابان كانت للقسم أي كالقسم الاول في كونه مستقلا
بخلاف ما اذا جعلت للعطف فانه وان كان المعطوف قسما الا انه غير مستقل (قوله لا احتجاج كل من الاسمين
الى جواب) أي مع انهم انما يذكرون جوابا واحدا ويمكن ان يقال انهما القسم وحذف جواب أحدهما
لدلالة جواب الآخر عليه على انه لا مانع من توارد قسمين على مقسم به واحد (قوله ولا تتعلق) اي على القول
بانها تتعلق والحق ان رب حرف جر شبه بالزائد لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه وقوله الابمخرف أي في البيت المذكور
(قوله افتتاح القصائد) اي فلم يتقدم عليها ما تعطف عليه (قوله في نفس المتكلم) اي وحينئذ يكون الاصل
ورب هول افهمته ووقام الاعماق الح واما احتمال كون الراوى حذف من اول القصيدة شيئا كفى الشمى
فبعيد (قوله لا تدخل عليها) اي لان حرف العطف لا يدخل على مثله (قوله كما تدخل على واو القسم) اي
لانه لا يمنع دخول حرف على آخر مخالفا له في المعنى وان اتحد القطار واما الواو اتحد القطار معنى فانه يمنع (قوله
وفتحت أبوابها) اي فهمى زائدة في جواب اذا وقوله والزائدة اي في الجواب وقوله والجواب أي جواب اذا (قوله
كبت وكبت) كناية عما يناسب المقام أي رأوا نفعها منهن أو سلمت عليهم الملائكة أو حياهم الله (قوله وكذا
البحث) أي القول (قوله وتله للعبين) أي قيل ان هذه الواو زائدة في جواب لما قبل ما بعدها (قوله على
القول الاول) أي القائل بالزيادة وان كان القائل بالزيادة تخلفا لان بعضهم يقول الاولى هي الزائدة وبعضهم
يقول الزائدة الثانية فالمراد بالقول بالزيادة ما عدم من يقول انها عاطفة (قوله لا جبر عظامه) جبر العظم اصلاحه

كخر وجهها وهي الزائدة أثبتتها الكوفيون والاعفش وجماعة وجل على ذلك حتى اذا جازها وفتحت أبوابها بدليل الآية الاخرى وقيل هي عاطفة
والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كبت وكبت وكذا البحث في فلما أسلمت له للعبين ونادى به الاولى
أو الثانية زائدة على القول الاول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني والزائدة ظاهرة في قوله فما بال من أسعى لأجبر عظامه *

بجاءة من الابداء كالحزري
ومن الخويين الضعفاء
كان خالويه ومن المفسرين
كالعجمي وزعموا أن العرب
اذا عدوا قالوا سبعة سبعة
وثمانية ايدانان السبعة
عدد تام وان ما بعده عدد
مستأنف واستدلوا على ذلك
بآيات احدها سيقولون
ثلاثة رابعهم كلهم الى قوله
سبحانه وثامنهم كلهم وقيل
هي في ذلك لعطف جملة على
جملة اذ التقدير هم سبعة ثم
قيل الجميع كلامهم وقيل
العطف من كلام الله تعالى
والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم
كلهم وان هذا تصديق لهذه
المقالة كما أن زجا بالغيب
تكذيب لتلك المقالة ويؤيده
قول ابن عباس رضي الله
عنهما حين جاءت الواو
انقطعت العدة أي لم تبق
عدة عاد يلتفت اليها فان
قلت اذا كان المراد التصديق
فما وجه محبي قل ربي أعلم
بعدهم ما يعلمهم الاقليل
قلت وجه الجملة الاولى
توكيد صحة التصديق باثبات
علم المصدق ووجه الثانية
الاشارة الى أن القائلين تلك
المقالة الصادقة قليل أو أن
الذي قالها منهم عن يقين
قابل أو لما كان التصديق
في الآية خفيلا يستخرجه
الامثل ابن عباس قيل ذلك
ولهذا كان يقول آمن ذلك

وحفظا مفعول لاجله والحفاظ المراقبة اه ادميني (قوله وينوي) الواو زائدة لان المضارع الواقع
حالا اذا كان مبتدئا لا يربط بالواقعة قوله ينوي حال اي ما بال الخ في حال كونه ناول الخ قال الدماميني ويحسب
العطف على محذوف أي بهل حق وينوي الخ (قوله ولقد رمتك) الزيادة فيه ظاهرة (قوله وانت)
الواو زائدة والمعنى فاذا أنت فاذا غائبة وانت مبتدأ وجملة تعين خبر وقوله يعينني اي يقصدي بسوء أو يعظمني
وقوله رمتك اي نظرت اليك (قوله واو الثمانية) هي الداخلة على لفظ الثمانية حالة سرد العدد فتى أي لفظ
ثمانية حال سرد العدد أي هؤلاء القوم بواو (قوله وزعموا أن العرب الخ) في الدماميني ان هذه لغة نصيحة
لبعض العرب (قوله اذاهوا) اي من الواحد (قوله عدد تام) يقال كذلك غير السبعة فلا خصوصية
لها وفي الدماميني توجيه تمام السبعة بان العدد اما فردا ومركب من فردين وهو الزوج او من زوج وفردا ومن
زوجين والثلاثة الاول من الثلاثة فان في ضمنها الواحد والاثنين والاخيرين من الاربعة ومجموع الثلاثة والاربعة
سبعة فتمت بها الاحوال وما يأتي تكرر الثمانية زوج وزوج وقدم ضي والتسعة زوج وفرد وهكذا (قوله
وان ما بعده عدد مستأنف) اي فهذه تشبهها واو الاستئناف من حيث ان ما بعدها مستأنف لكن لما كانت
لا تدخل الاعلى لفظ ثمانية ويصح سقوطها لم تجعل واو الاستئناف (قوله لعطف جملة الخ) اي فقوله وثامنهم
كلهم جملة عطف على جملة وسبعة (قوله الجميع) اي جميع الجملة التي فيها الواو والتي ليست فيها (قوله
وقيل العطف) اي بالواو وقوله وان هذا اي قوله وثامنهم كلهم وقوله لهذه المقالة اي اعنى هم سبعة (قوله
لتلك المقالة) اعنى سيقولون ثلاثة رابعهم كلهم ويقولون خمسة سادسهم كلهم (قوله ويؤيده) اي يؤيد
كون العطف أي الكلام العطف من كلام الله (قوله انقطعت العدة الخ) هو مفعول لقول ابن عباس (قوله
يلتفت اليها) أي فيكون قوله وثامنهم كلهم من مفعول الله تعالى (قوله اذا كان المراد) اي من جملة وثامنهم
كلهم (قوله الجملة الاولى) أي قوله قل ربي أعلم بعدهم وحاصله أنه لما كان يتوهم أن هذا التصديق
اعنى قوله وثامنهم كلهم ليس بصحيح وان الذي صدقهم وقال لهم صدقتم ليس عالما بالواقع قال الله تعالى قل ربي
أعلم أي أن المصدق بذلك هو العالم بكل شيء واذا كان المصدق بذلك عالما بكل شيء تأكد التصديق (قوله توكيد
صحة التصديق) الاولى حذف صحة أو أنه من اضافة الصفة للموصوف (قوله باثبات علم المصدق) اي وهو
الله (قوله ووجه الثانية) اعنى قوله ما يعلمهم الاقليل الاشارة الخ فكان المولى قال انهم صدقوا في هذه
المقالة ولكن هذه المقالة الصادقة لم يقلها الاقليل لقلية العالمين بالعدد (قوله تلك المقالة) اي وهي سبعة
(قوله أو لما كان الخ) أي أو يقال في وجه الجملة الثانية انه لما كان التصديق أي من الله لهم وقوله لا يستخرجه
الابن عباس أي وأمثاله (١) من الراسخين في العلم الذين يعلمون مواقع الكلام بان يقولوا هذه الواو
لا بد لها من نكتة والنكتة فيها أنها داخلة على محذوف تصديق لهم أي نعم هم سبعة وثامنهم الخ (قوله خفييا)
أي لانه يتوهم أن قوله وثامنهم الخ من كلامهم لان قبلها كل من أثبت عددا ذكر الكسب سادسا أو رابعا
واعلم أن قوله ما يعلمهم الاقليل معناه على هذا الجواب ما يعلمهم الاثنان وأما على الجوابين الاولين فالمتى ما يعلمهم
فبما ضي الاقليل (قوله قيل ذلك) لان العالم بالتصديق لما كان قليلا لزم أن يكون العالم بهم وهو العالم
بالتصديق قليلا (قوله واو الحال) أي وسبعة خبر مبتدأ محذوف (قوله اسم اشارة) اي وتكون الاشارة
لهم لجر يان ذكرهم (قوله ليكون الخ) هذا وجه تقديره اسم اشارة (قوله ما يعمل في الحال) أي وهو
اسم الاشارة لان فيه معنى الفعل وهو أشير والحال يكفي في العمل فيها راحة الفعل (قوله ويرد ذلك) قد
يقال ان قدره اسم اشارة ولكن نجعل العامل غير معنوي بل اسم مفعول والاصل هو لا عمه عدودون والحال
أن ثامنهم كلهم ولا منع ولا شيء لكن هذا وان كان جائزا الا أنه بعيد من الكلام كأن تقدير اسم الاشارة
كذلك (قوله اذا كان معنويا) المراد به ما فيه معنى الفعل دون حرفه كاسم الاشارة والجار والمجرور

القليل هم سبعة وثامنهم كلهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم اشارة أي هو لا سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في وليت
الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا (١) قوله الابن عباس اي وأمثاله هكذا في خطه ونسخ المتن التي بايدنا الامثل ابن عباس اه

ممتنع وله ذاردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذما مثلهم بشران مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أي واذما في الوجود بشر مماثل لهم الثانية
آية الزمر اذ قيل ففتحت في آية النار لان أبوابها سبعة وفتحت في آية الجنة اذ أبوابها ثمانية وأقول ٢٥ لو كان لواء الثمانية حقيقة لم تكن الآية

منها اذ ليس فيها ذكر عدد
البتة وانما فيها ذكر الابواب
وهي جمع لا يدل على عدد
خاص ثم الواو ليست داخله
عليه بل على جملة هو فيها وقد
مر أن الواو في وفتحت مفعلة
عند قوم وعاطفة عند آخرين
وقيل هي واو الحال اي جاؤها
مفتحة أبوابها كما صرح
بمفتحة حال من جنات عدن
مفتحة لهم الابواب وهو
قول المبرد والفارسي وجماعة
قيل وانما فتحت لهم قبل
مجيئهم اكرام لهم عن أن
يقفوا حتى تنفتح لهم الثالثة
والناهون عن المنكر فانه
الوصف الثامن والظاهر أن
العطف في هذا الوصف
بخصوصيته انما كان من جهة
ان الامر والنهي من حيث
هما أمر ونهي متقابلان
بخلاف بقية الصفات أولان
الامر بالمعروف ونهيه
المنكر وهو ترك المعروف
والناهي عن المنكر أمر
بالمعروف فاشير الى الاعتداد
بكل من الوصفين وأنه لا يكتفي
فيه بما يحصل في ضمن الآخر
وذهب أبو البقاء على امامته
في هذه الآية مذهب الضعفاء
وقال انما دخلت في الصفة
الثامنة ايدان بان السبعة
عندهم عدد تام ولذلك قالوا

وليت ولعل وكان لان فيها معنى الفعل دون حروفه (قوله واذما في الوجود) خبر مقدم وبشر مبتدأ ومماثلا
لهم حال (قوله لو كان لواء الثمانية حقيقة) أي لان سلم أن لها حقيقة ولو سلمنا ذلك فلا آية ليست من ذلك
القبيل (قوله اذ ليس فيها ذكر عدد) أي واو الثمانية عند هؤلاء الجماعة القائلين بها هي الداخلة على لفظ
ثمانية حال سرد العدد (قوله لا يدل على عدد خاص) أي لا على سبعة ولا على ثمانية ولا على أقل ولا على أكثر
(قوله ثم الواو الخ) هو تزق في الاعتراض أي سلمنا أنه دال على عدد خاص وأن المراد بالجميع عدد خاص فالواو
ليست داخله على ذلك الجمع الذي أريد منه العدد الخاص على التسليم (قوله وقيل هي واو الحال) أي
بجملة الاقوال في هذه الواو ثلاثة غير القول بانها واو الثمانية (قوله حال من جنات عدن) أي حال كون مفتحة
حالا (قوله وانما فتحت الخ) هذا الكلام انما هو على جعلها للمعال (قوله ففتحة أبوابها) أي على جعلها للمعال (قوله
اكراما) أي بخلاف النار فانها سجن لا تفتح الا عند الادخال كما هو عادة السجن لا يفتح الا داخل فيه أو الخارج
منه (قوله الثالثة) أي من الآيات التي استدل بها على وجود واو الثمانية (قوله فانه الوصف الثامن)
أي من الاوصاف المذكورة في المجاهد في سبيل الله (قوله من حيث هما أمر ونهي) احترزه عن حبيبة
تعلق الامر بالمعروف وتعلق النهي بالمنكر فانهما من هذه الحبيبة منة لا زمان لا متقابلان كما قال بعد (قوله
متقابلان) أي متضادان فقدمت ازا عن الصفات السابقة بالتضاد فناسب أن يمتاز في الظاهر بواو وليست
تلك الواو شرط في صحة العطف ولا في حسنه (قوله وهو) أي المنكر وقوله ناه عن المنكر أي لان الامر بالشئ
نهي عن ضده (قوله فاشير) أي بالواو وقوله الى الاعتداد الخ أي انه أشار بالواو الى ان كل واحد منهما مامعته
في ذاته وأنه لا بد من وجود كل منهما ولا يكتفي في الوجود الضمني وذلك لان شأن العطف المغايرة فلو ترك الواو
لتوهم أن أحدهما يغني عن الآخر لان كل واحد منهما يستلزم الآخر (قوله على امامته) أي مع كماله
فكانه استعمل على الامامة وملكها (قوله انما دخلت) أي الواو (قوله عدد تام) أي وأن ما بعده عدد
مستأنف (قوله ولذلك) أي لسكون السبعة عددا تاما صح ضربهم السبعة في الثمانية وجعلوا الثمانية طرفا
السبعة وما ذلك الا لسكون السبعة عددا تاما وفيه ان كل عدد يضرب في غيره سواء كان تاما أو غير تام الا ترى
أن الثلاثة وغيرها تضرب في الثمانية وفي غيرها فهذه العلة لا تقيد شيئا تأمله ويمكن أن يقال ان قولهم سبعة
في ثمانية اشهر منهم على انه مثل أو شبه مثل ولما اختار وهما ضرورة كان ذلك دليلا على أن تلك السبعة
عدد تام تأمل ذلك (قوله وانما دخلت الخ) هذا من كلام المصنف ردس كلام أبي البقاء بانها واو الثمانية
(قوله على ذلك) أي الوصف الثامن (قوله لان وضعها) أي الاتيان بها أي بالواو وقوله على مغايرة أي لاجل
مغايرة ما بعدهما قبلها فلما امتاز عن نعت الصفات بالتضاد تناسب امتيازهما في الظاهر بالعطف (قوله
ذكرها القاضي الفاضل) أي فقال انها دخلت على الوصف الثامن فهى واو الثمانية وقوله القاضي الفاضل
اشهر بذلك عبد الرحيم بن علي بن الحسين العسقلاني مولد المصطفى موتا (قوله وتبجح) أي فرح وافترق
بافتقارها اي لانها زائدة مما استقر به غيره من الآيات الثلاثة المشهورة وهي آية براءة وآية الكهف
وآية تنزيل (قوله وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي) أي ولم يطلع القاضي على ما قاله الثعلبي والامتناع
بافتقارها زيادة على ما استقر به النحاة من الآيات (قوله الصفات السابقة) أي لان النساء اللاتي تزوج
بهن عليه السلام المسلمات القانتات الثابتات العابدات الساتحات لا يخلوا ما أن يكن ثيبات أو أبكارا (قوله
فلا يصح اسقاطها) أي فلو اسقط الواو لتوهم اجتماع الامرين (قوله صالحة للسقوط) أي لانها التامجة

(٤ - دسوقي ن) سبع في ثمانية أي سبع اذ ع في ثمانية اشبار وانما دخلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدهما قبلها
الرابعة وابكارا في آية التبريم ذكرها القاضي الفاضل وتبجح باستقرا حها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والصور ان هذه الواو وقعت بين صفتين
هما تيسر لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها الا لاجتماع الثبوتية والبكارية والتمانية عند القائل بها صالحة للسقوط

واما قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام حسونا فمفسه وبين وانما هذه واو العطف وهي واجبة الذكركم ثم ان ابا كارا
صفة تاسعة لثامنة اذ اول الصفات خير امنين ٢٦ لامسلمات فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخير امنين فلهذا لم تعد قسمة لها قلنا

بها مجرد الايدان بان السبعة عدد تام (قوله فمفسه) اي لانه لا يتأني اسقاط الواو هنالان الايام الحسومات
ثمانية ايام بل يابها السبعة (قوله ثم ان ابا كارا الخ) هذا زيادة في الاعتراض على القول بانها واو الثمانية
(قوله تفصيل للصفات) اي فالصفات السابقة ستة وهذا الامر ان تفصيل فيها اي ان ما يترجمه النبي اما
ثبات او ابكارا (قوله لتأ كيد لصوقها بموصوفها) اي لتفيدان الصفة التصقت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى
انما ثبتت له ثبوتاً مؤكداً فالمراد بالاصوق بالاصوق المعنوي لا اللفظي والافتقار وجد الفصل بين الصفة
والموصوف بالواو وايضاح المقام ان تقول ان الجملة اذا كانت صفة فلا بد من ضمير يربطها وقد وجد زيادة
عليه الواو التي عهد الربط بها كفي الحال لان من معانيها الجمع والجمع من ناحية الضم والاصوق فقد افادت
زيادة الاصوق وتأ كيد (قوله أثبتنا الزخشي) الحامل له على ذلك انه لما نظر لقاعدة الجملة بعد المعارف
احوال وبعد النكرات صفات قال ان هذه الجملة صفات وقد وجد رابط زائد على الرابط الاصل اعني
الضمير فليكن ذلك الرابط انما هو لتأ كيد لصوقها بالموصوف لان الصفة ملصوقة بالاسم والواو مفيضة لزيادة
ذلك الاصوق فالزخشي لم ينظر لقولهم انه لا يفصل بين الصفة والموصوف ولو نظر لذلك لم يقل بها (قوله الواو
فيها كها واو الحال) اي بناء على المشهور ومن ان الواو في تلك الآيات واو الحال واما عند الزخشي ومن
قلده فالواو في ذلك واو الاصوق وكان الانسب ان يذف قوله الواو فيها كها واو الحال من هنا ويذكرها بعد
قوله الاولها كتاب معلوم تأمل (قوله وهو خير لكم) اي جملة خبر لكم صفة لشئ على ما قاله
الزخشي ومن قلده وكذلك وثامتهم كاهم صفة لسبعة وكذلك قوله وهي خاوية صفة لقرية وكذلك
قوله الاولها كتاب معلوم (قوله والموسوع لجميء الحال) اي اذا جعلت الجملة حالاً بناء على القول المشهور
من انما حال (قوله ولسها اجاعت) اي الحال منها عند تقدمها اي الحال عليها اي لانه اذا تقدمت عليها
لم يصح جعلها صفة (قوله وعند وجودها) اي الحال (قوله هذا خاتم حديد) اي في حديد جامدة فلا يصح
كونه صفة فتعين كونه حالاً (قوله قعدة رجل) في ضبط بفتح القاف وفي آخر بالكسر وقوله قعدة رجل اي
قعدة جامدة والمراد ان الماء قد رما يجاس فيه الرجل (قوله في هذه الآية) وهي وما اهلككم من قرية الاولها
كتاب معلوم (قوله اذ لا يجوز التفريغ الخ) اي خلافاً لما في السعد على المفتاح (قوله اذ لا يجوز التفريغ
اي ولو جعلت الاولها كتاب صفة لزم التفريغ في الصفات فتعين جعلها حالاً (قوله وهو اقترانها بالواو) اي
فالتحقيق كما قال ابن مالك وغيره ان الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافاً للزخشي (قوله حرف) اي دال
على جمية الفاعل (قوله والفاعل مستمر) تقديره هم (قوله وذلك) اي وبيان ذلك اي التنزيل في الآية
(قوله لتوجيه الخطاب اليهم) اي في قوله يا ايها النمل فان النداء خطاب وهو لا يتوجه الا للعقلاء فاتي بالواو
لذلك التنزيل (قوله وشذ الخ) اي لانه لم يوجد فيه خطاب حتى ينزل منزلة العقلاء وقد يكتفي في ذلك باسناد
الدين والتصويب قال الدماميني ويروي عن زهراء والديك والتزمت خص الشراب قليلاً قليلاً وبنات نعش
سبع نجوم اربع نعش وثلاث بنات وبنات نعش ثنتان كبرى وصغرى القطب من جلاتها والتصويب النزول
والمراد هنا النزول الى جهة الغروب (قوله جراه) اي جملة على ذلك اي على جميع الواو في قوله فتصوبوا الغير
العقلاء وقوله بنو اي لانه لا يستعمل الا للعقلاء فعبر بالواو لاجل المشاكلة وقوله لانيات اي مع انه المشهور
فيها والسائق (قوله سوغ ذلك) اي سوغ الاثبات بين دون بنات (قوله ان ما فيه) خبر الذي والضمير عائد
على بنو وقوله من تغيير بيان لما (قوله شبه الخ) حاصله ان جمع السلامة هو ما سلم فيه بناء الواحد وهو مختص

وكذلك ثبات ابكارا تفصيل
للصفات السابقة فلان عددهما
معهن (العاشر) الواو الداخلة
على الجملة الموصوف بها
لتأ كيد لصوقها بموصوفها
وافادتها ان تصافه بها امر
ثابت وهذه الواو اثبتنا
الزخشي ومن قلده وحملوا
على ذلك مواضع الواو فيها
كلها واو الحال نحو وعسى
ان تكرر هو اشياء وهو خير
لكم الآية سبعة وثامتهم
كلهم او كذا في مر على قرية
وهي خاوية على عروشها وما
اهلككم من قرية الاولها كتاب
معلوم والموسوع لجميء الحال
من النكرة في هذه الآية
امر ان احدهما خاص بها
وهو تقدم النفي والثاني عام
في بقية الآيات وهو امتناع
الوصفية اذ الحال متى امتنع
كونها صفة جاز مجيئها من
النكرة ولهذا اجاعت منها عند
تقدمها على النحو في الدار قائماً
رجل وعند وجودها نحو هذا
خاتم حديد او مررت بماء
قعدة رجل وامنع الوصفية في
هذه الآية امر ان احدهما
خاص بها وهو اقتران الجملة
بالا اذ لا يجوز التفريغ في
الصفات لا تقول ما مررت
باحد الا قائم نص على ذلك
او على وغيره والثاني عام في
بقية الآيات وهو اقترانها

بالواو (الحادي عشر) واو ضمير الذي كور نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الانخفش والمآزني حرف والفاعل مستمر وقد استعمل لغيره بالعاقل
العقلاء اذ انزلوا منزلاتهم نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله شربت بها والديك يد وهو صباحه
* اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا والذي جراه على ذلك قوله بنو لانيات والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فيقبل

محبته لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو والوال الذي آمننت به بنواسر ائيل مع امتناع قامت ٢٧ الزيدون (الثاني عشر) واو علامة المذكر من

في لغة طي أو ازدشنوا أو
بالحارث ومنه الحديث
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار وقوله
يلوموني في اشتراي النخب
- ال اهل فيكاهم أوم
وهي عند سيمويه حرف دال
على الجماعة كما ان التاء في
قالت حرف دال على التانيث
وقيل هي اسم مرفوع على
الفاعلية ثم قيل ان ما بعدها
بدل منها وقيل مبتدأ والجملة
خبر مقدم وكذا الخلاف في
نحو قائلما الخواك وقت نسوتك
وقد تستعمل لغير العقلاء
اذا نزلوا منزلاتهم قال ابو سعيد
نحو اكلوني السراغيت اذ
وصفت بالا كل لا بالقرص
وهذا سهو منه لان الاكل
من صفات الحيوانات عاقلة
وغير عاقلة وقال ابن السجري
عندي ان الاكل هنا بمعنى
العدوان والظلم كقوله

بالعاقل بخلاف جمع التكسير فإنه لا يختص به وبنو جمع سلامة سكنه تغير فيه بناء الواحد فأشبهه جمع التكسير
فلما ألحق بجمع التكسير سهل محي بنو لغير العاقل فلما أتى بنو ساغله الاتيان بالواو التي للعاقل في قوله
تصوبوا للمساكاة (قوله ولهذا) اي لاجل شبهه بجمع التكسير وقوله جاز تأنيث فعله أي كما يجوز تأنيث
الفعل لجمع التكسير (قوله مع امتناع الخ) اي لان الزيدون جمع سلامة لم يشبهه جمع التكسير فهو باق
على أصله (قوله بالحارث) أي بنى الحارث وأشار بالواو الى أنهار وابات ثلاثة (قوله يتعاقبون) أي فهو فعل
مضارع مرفوع تجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجمع وملائكة فاعل والاولى تخريج على غير
هذه اللغة لانها ضعيفة بان تجعل الواو فاعلا وملائكة بدلا ومبتدأ مؤخر والجملة خبر (قوله يلوموني الخ) جعل
هذان هذه اللغة ظاهرا لانه من كلامهم وشعار البيت الباعث من النخيل لانه من بحر المتقارب فهو مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجماعة وأهلي فاعل (قوله في اشتراي النخيل) يروي البيت
بإضافة الاشتراء للفاعل الذي هو ياء المنكح كما أنشدناه ويروي بترك الياء والإضافة للمفعول الذي هو
النخيل وأوم أفعال مأخوذة من المبني للمفعول أي وكاهم أكثر ما لومية (قوله وقيل الخ) هذا كلام ضعيف لان
تواطؤ أهل هذه اللغة على الاتيان بالواو والالف يبعد جعلهم لها فاعلات بل الغرض انما أرادوا العلامات ولو
أرادوا غير العلامات لم يمانطقوا بدون الالف أو الواو مع أنهم لم ينطقوا أصلا بدونها والحاصل أن الذي
يحسن تخريج على هذا القليل انما هو نحو آية أو حديث أو كلام شاعر فصيح وأما كلام قوم التزموا ذلك
في لغتهم فلا يخرج على هذا القليل بل هو في هذه اللغة قطعاً خالفاً للتخريج لكل كلام على اللغة الجيدة (قوله
وقد تستعمل) أي الواو والعلامة (قوله وهذا) أي قول أبي سعيدان التزييل اذا وصفت بالا كل لا بالقرص
سهو منه (قوله بمعنى العدوان والظلم) تفسير أي والظلم من صفات العقلاء (قوله بمعنى العدوان والظلم) أي
فالكلام اعني اكلوني السراغيت فيه استعارة بعبارة حيث شبه الظلم والعدوان بالاكل واستعارة الاكل للظلم
واشتق من أكل أكلوا بمعنى ظلموا والقرينة الواو في أكلوني لانها لا تستعمل الا في العقلاء (قوله أكلت
بنيك) استعارة الاكل للظلم البنين أو لاثم استعار لهم الكلام من حيث كان المظالم بمنزلة الماء كقول في الاستهلاك
والاستئصال ثم لما كان ذلك مستقبها ونخيم العاقبة جعله ويلا وشبه ما ينشأ منه من الفساد الذي تنفر منه
الطبايع السلمية بمرارة العشب المر الذي يرى اه دما بني وقوله أكلت بنيك الخ بعده

ولو كان الاولي غابوا شهودا منعفت فناء بينك من يجيل

أكلت بنيك أكل الضب حتى
وجدت مرارة الكلال الويل
أي ظلمتهم وشبهه الاكل
المعنوي بالحقيقي والاحسن
في الضب في البيت ان لا يكون
في موضع نصب على حذف
الفاعل أي مثل اكل الضب
بل في موضع رفع على حذف
المفعول أي مثل اكل الضب
أولاده لان ذلك ادخل في
التشبيه وعلى هذا فيجتمعت
الاكل الثاني ان يكون معنويا

وهذه الايات في رجل طرد بنيه فخطم رجل يقال له يجيل بيوتنه بما شيدته فأقبل بعض أولاده من الشام فنصره
واحتقر الباغي عليه ثم رجع للشام ولم يأكل لانيه طعاما (قوله السكالا) بالقصر العشب وقوله الويل أي
الوخيم المر الذي لا يوافق المزاج (قوله وشبهه الاكل المعنوي) أي وهو الظالم المعبر عنه بالاكل مجازا (قوله
والاحسن الخ) هذا تحقيق للكلام وتورك على ابن السجري لانه قال شبه الاكل المعنوي بالحقيقي وهو اكل
الضب وأولاده اكل للضب ولا يجوز ان يشبهه الاكل المعنوي بالمعنوي (قوله أي مثل اكل الضب) بيان
للحقيق (قوله ادخل في التشبيه) اي لانه قد شبهه كل الرجل اولاده باكل الضب اولاده فالمشبه به والمشبه كل
منهما أكل اولاده بخلاف المعنى الاول فانهم ليسوا متحدين (قوله الثاني) اي كان الاول اكل معنوي فقد شبه
اكل معنوي باكل معنوي (قوله ظالم اولاده) اي لان اكل الاصل لا اولاده ظلم منه لهم (قوله على هذه اللغة)
أي لغة طي التي تلحق الفعل علامة تثنية الفاعل وجمعه (قوله ثم عواصموا كثيرا الخ) اي فقد جعل ذلك
البعض ان الواو في الفعلين علامة جمع وكثير فاعل الثاني عند البصريين وفاعل الاول محذوف اي هم وقوله
واسر والتجوي الذين اي فاسر وفاعل مضارع والواو علامة والذين فاعل (قوله ان يكون بدلا من الواو

لان الضب ظالم اولاده باكله اياهم في المثل اعق من ضب وقد جعل بعضهم على هذه اللغة ثم عواصموا كثير منهم واسر والتجوي الذين ظلموا
وجعلها على غير هذه اللغة أولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو

في وا سراً أو مبتدأ خبره ما و اسراً أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام أي يقولون هل هذا وإن يكون خبر المحذوف أي هم الذين أو فاعلاً
 بأسر أو الواو علامة كإفعل ما أو يقول ٢٨ محذوف أو بدلا من واو استمعوه وان يكون منصوباً على البدل من مفعول يأتيهم أو على ضمائر

أذم أو اعني وان يكون مجروراً
 على البدل من الناس في
 اقترب للناس حسابهم أو من
 الهاء والميم في لاهية فلو بهم
 فهذه احد عشر وجهاً واما
 الآية الاولى فاذا قدرت فيها
 الواو ان علامتين فالاعلان
 قد تنازعا الظاهر فيجب
 حينئذ ان تقدر في احدهما
 ضميراً مستتراً راجعاً اليه
 وهذا من غرائب العربية
 اعني وجوب استتار الضمير
 في فعل الغائبين ويجوز كون
 كثير مبتدأ وماقبله خبراً
 وكونه بدلا من الواو الاولى
 مثل اللهم صل عليه الرؤف
 الرحيم فالواو الثانية حينئذ
 عائدة على متقدم مرتبة ولا
 يجوز العكس لان الواو
 حينئذ لا مفسر لها ومنع ابو
 حيان أن يقال على هذه
 اللفظة في من جاءك لانها لم
 تسمع الامع مالفظة جمع
 واقول اذا كان سبب دخولها
 بيان ان الفاعل الآتي جمع
 كان لحاقها هنا اولي لان
 الجمعية خفية وقد اوجب
 الجميع علامة التانيث في
 قامت هند كما وجبوه في
 قامت امرأة وأجازوه في
 غلت القدر وانكسرت
 القوس كما أجازوه في طلعت
 الشمس ونفعت الموعظة

الجملة اي وعلى جميع الوجة فالواو فاعل اسر والاعلى جعل الذين ظلوا فاعلاً (قوله او مبتدأ خبره ما و اسراً
 الخ) اشار بذلك الى ما قيل فيها من الاعراب سواء كان على هذه اللغة او غيرها (قوله او يقول محذوفاً اي
 يقول الذين (قوله من مفعول يأتيهم) اي من قوله قبل ما يأتيهم من ذكر من ربهم محذوف الاستمعوه وهم
 يلعبون (قوله فهذه احد عشر وجهاً) حاصلها ان الذين ظلوا اما في محل رفع او في محل نصب او في محل حرفان
 كان في محل رفع فهو اما بدل من واو اسر او من واو استمعوه واما مبتدأ خبره اما جملة واسر او قول محذوف
 واما فاعل بأسر او الواو علامة او بقول محذوف واما خبر المحذوف فهذه سبعة أوجه على ان الذين ظلوا في
 محل رفع واما على انه في محل نصب ففيه وجهان وكذا اذا كان في محل جر (قوله واما الآية الاولى) اي وهي ثم
 عموا وصموا الخ وحاصل ما ذكره فيها ثلاثة أوجه (قوله في فعل الغائبين) اي لانه انما يستتر وجوباً في فعل
 المخاطب وفعل المتكلم وكذا في فعل الغائب المفرد كفي فعل التعجب والاستثناء (قوله مثل اللهم صل عليه)
 هذا تنظير في كون الاسم الظاهر بدلا من ضمير الغائب وقوله الرؤف بدل من ضمير عليه (قوله فالواو الثانية
 حينئذ عائدة الخ) اي فهمي على هذا الاعراب اسم بخلافها على الاعراب الاولى (قوله على متقدم مرتبة) اي وان
 كان متأخر اللفظاً (قوله ولا يجوز العكس) اي جعل كثير بدلا من الواو الثانية (قوله لا مفسر لها) اي لم تقدم
 لها مرجع لالفاظها ولا معنى ولا رتبة وليس هذا من باب التنازع حتى يغتفر عوده على المتأخر لفظاً
 ورتبة (قوله لانها) اي الواو الثانية علامة للجمع (قوله الامع مالفظة جمع) اي واما اذا كان الفاعل جمعاً
 في المعنى كما في قوله تعالى سمع الايتان بها (قوله واقول) اي في الرد على أبي حيان (قوله اذا كان سبب دخولها) اي في
 الواقع وفيه ان هذا الورد عليه لانه استند السماع والقياس لا يردوه أيضاً لفظ الجمع يشا كل بالعلامة (قوله
 لان الجمعية خفية) اي لانه لا يعلم الجمعية الا من الواو (قوله في قامت هند) اي مع أن لفظها مذكور وانما
 اوجبوها نظراً لكونها مؤنثة في المعنى (قوله في قامت امرأة) اي التي هو مؤنث لفظاً والحاصل أنهم قاسوا على
 قامت امرأة قامت هند لكونه مؤنثاً في المعنى فقد نظروا للمعنى وقاسوا وحينئذ فقطضاه أن يجوز قياس
 جاؤني من جاءك على قام والرجال وأجيب بان الكثير الغالب مراعاة لفظ من لامعناها حتى انه يصح القياس
 والرد عليه (قوله غلت القدر) في نسخة القدر وقوله وانكسرت القوس وفي نسخة النفوس (قوله وأجازوها
 في غلت القدر وانكسرت القوس) اي فهذا ان لم يسمع الكسب أجازوه ما قيسا على طلعت الشمس ونفعت
 الموعظة لتانيث الفاعل في كل وان كان التانيث في الالف معنواً يوافق الاخيرين لفظياً اما في الموعظة فظاهر
 واما في الشمس فلانه يقال في تصغيرها شمسية برد التاء (قوله وجوز الزمخشري الخ) هذا استند الرد على أبي
 حيان وفيه ان هذا لم يفده لان المصنف يرى ان هذه اللفظة ضعيفة لا يتخرج عنها التنزيل واذا وجد تخريج على
 هذه اللغة فهو غير مقبول كذا قيل والحق أنه يفيد لان كلام الزمخشري في الرد على أبي حيان وان كان بعد
 ذلك يبحث في كلام الزمخشري (قوله لم يجوز الخ) اي فيتعين جعل الواو فاعلاً ولا يبدل أو مبتدأ (قوله لم يجوز
 عند ابن هشام) اي الخضر اوى أي وأجازوه غيره (قوله لم يجوز عند ابن هشام) اي لان الفاعل مفرد وهو زيد
 وما بعده عطف عليه وحينئذ لا يصح الإتيان بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل لفظاً هو زيد
 فقط واما غير ما نظر الى أن الفاعل في المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه صح الجمع عنده فغيره راعى المعنى
 فأجاز وهو نظر للفظ فنع (قوله بيان المعنى) اي بيان كون الفاعل جمعاً أو مؤنثاً في المعنى والفاعل في المعنى متعدد
 لان المعطوف على الفاعل فاعل في المعنى (قوله وقد أسلمها الخ) صدره قول قتال المارقين بنفسه وهو بعد البيت

وجوز الزمخشري في لا يمكن كون الشفاعة الامن اتخذ عند الرحمن وهذا كون من فاعلاً الواو علامة واذا قيل جاؤا زيد وعمر
 و بكر لم يجوز عند ابن هشام ان يكون من هذه اللفظة وكذا تقول في جاؤا زيد وعمر وقول غيره أولى لما بينا من أن المراد بيان المعنى وقد رد عليه
 بقوله وهو قد أسلمها بعد وجيم وليس بشئ

لانه انما يمنع التخرج لا الترميم ويحب القطع بامتناعها في نحو قام زيد أو عسر ولان القائم واحد بخلاف قام أخواله أو غلاما لك لانه اثنتان وكذلك تمنع في قام أخواله أو زيد واما قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فنزعم أنه من ذلك فهو غلط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا وأحدهما أو كلاهما بتقدير يباغعه أحدهما أو كلاهما ٢٩ أو أحدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل

الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول أعجبتني زيد وجهه وأخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على المحص فان قلت قام أخواله وزيد جاز قاموا بالواو ان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لاتأخذ سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذ نوم * (الثالث عشر) واو الانكار نحو آل رجله بعد قول القائل قام الرجل والصواب ان لاتأخذ سنة لانها اشباع للحركة بدليل آل رجلاه في النصب وآل رجليه في الجسر ونظيرها الواو في منون في الحكاية وفي أنظور من قوله من حوثما سلكوا أدنونا فنظور وواو القوي في كقوله سقيت الغيث أيتها الخيامو (الرابع عشر) واو التذكير كقول من أراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيد فاذا مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقوم والصواب ان هذه كالتى قبلها (الخامس عشر) الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضوم ما قبلها

لقد أورت المصريين خزنا وذلة * قتيل بدير الجائلق مقيم
والايات لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام والمبارقين الخارجين والمبعد بفتح العين الاجنبي والجيم القريب الذي يهيم بامرته يعني أنه تبرأ منه القريب والبعيد وأسماها لما يراده منه والمصريين البصر والكوفة ودبر الجائلق بجيم ومثله مفتوحة ولا م مكسورة وتختبئة وقاف موضع بالعراق قتل به مصعب (قوله لانه) أي ابن هشام الخضر اوى انما يمنع التخرج أي على هذه اللغة ولا يمنع الترميم في ذاته وذلك يجعل الواو فعلا والاسم الظاهر بدلا ومبتدأ والجملة قبله خبر ولا يتأتى الرد عليه الا لو كان يمنع الترميم في ذاته (قوله في قام أخواله أو زيد) أي لان الفاعل واحد لان اولاً حد الشينين (قوله فنزعم أنه من ذلك) أي مما جاءت فيه الالف علامة على تثنية الفاعل (قوله ضمير الوالدين) أي فهو الفاعل (قوله بتقدير يباغعه أحدهما الخ) أي فهو فاعل لفعل محذوف (قوله أو أحدهما بدل بعض) أي من الالف وقوله وما بعده أي وهو أو كلاهما (قوله لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض) أي وأما عكسه فالظاهر جوازه (قوله على ان الاخ هو زيد) أي وأما قولك أعجبتني زيداً أخوك وجهه فانه يجوز (قوله لانك لا تعطف المبين الخ) أي لان هاتين الشئ على الشئ يقتضى أنه شاركة من كل وجه أي في الحكم وان اقتضى أن ذات هذا غير هذا فعطفك على الخبر يكون المعطوف خبرا وكذلك العطف على الفاعل فاعل وعلى الحال حال وهكذا فاذا عطف بدل الكل على بدل البعض اقتضى أن بدل الكل مخصص كما أن المعطوف عليه كذلك مع انه في الواقع مبين لا مخصص (قوله ان قدرته من عطف الجمل) أي وان زيد فاعل محذوف أي وقام زيد واما ان قدرته من عطف المفردات فلا يصح لان قاما بالالف لا يصح تسامعه على زيد لا فراده (قوله كما قال السهيلي) هذا تنظير في قوله في عطف الجمل فقد جعل السهيلي قوله ولا نوم فاعلا محذوف والجملة عطف على جملة لاتأخذ سنة ولم يحمله عطف على قوله سنة ويكون من عطف المفردات لان نوم لا يصح تسلط تأخذه بالتاء عليه بل انما يدخل عليه يأخذه بالتاء لا بالتاء كالموجود في الكلام (قوله واو الانكار) في الحقيقة الواو انما آفادت زيادة الانكار لان أصل الانكار استفهام من همزة الاستفهام (قوله آل رجلاه) أي فقد أنكرت عليه كون القائم رجلا بل القائم انما هو امرأة (قوله لانها اشباع) أي فليست كلمة موضوعة لمعنى بل جزء كلمة وهذا الباب انما هو معقول كالكلمات المستقلة الموضوعات لعان (قوله لانها اشباع) أي لتثمة الحرف الذي قبلها (قوله ونظيرها) أي في كونها اشباعا (قوله حوثما) لغة في حيث وصدر هذا البيت * وانني جيتما ينبي الهوى بصري * من حوثما وقبل البيت الله يعلم أناني تلفتنا * يوم الفراق الى أحبنا بنصور (قوله فانظور الخ) أي فالاصل فانظر فهو فعل مضارع وأشعبت ضمة الظاء فتولدت الواو منها (قوله سقيت الغيث الخ) هذا عجز بيت صدره * متى كان الخيام بدى طلوح * والطلوح جمع طلحة وهو شجر عظيم له شوك أي متى كان الخيام بمكان ذي طلوح (قوله كالتى قبلها) أي للاشباع لانها موضوعة لمعنى وحيثما فلا تعد (قوله مبدلة) أي وليست الواو موضوعة للاستفهام فقد علم ان هذه المعاني الثلاثة الاخيرة باطلة ٢ فلم يبق الا أحد عشر معنى * (وا) * (قوله بيباب الندبة) أي وهى نداء المتعجب عليه لفقد حقيقة أو حكما أو متوجع منه (قوله وازيداه) أي فالواو حرف ندبة وزيدان نادى مندوب مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة

كقراءة قبل واليه النشور وأنتم قال فرعون وأنتم به والصواب ان لاتأخذ هذه أيضا لانها مبدلة ولو صح عدوها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام * (وا) * على وجهين أحدهما أن يكون حرف نداء مختصا بيباب الندبة نحو وازيداه قوله فلم يبق الا أحد عشر الخ أي مع اسقاط الواو التي نصب المضارع بعدها كما تقدم للشئى اه

وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي ٣٠ (والثاني) أن يكون اسماً لا يعجب كقوله وإبني أنت وفوك الأشنب كما نماذرعليه الزرنب

أوزنجبيل وهو عندي أطيب
وقد يقال واها كقوله
* واها السلي ثم واها واها *
ووى كقوله
وى كان من يكن له نسب يحسب
بب ومن يقتقر يعش عيش
ضمر * وقد تلحق هذه كاف
الخطاب كقوله

ألف الندية في محل نصب والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وإجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) أي
فيجوز أن تقول إن رأيتته وأردت نداءه وازيد فوا حرف نداء و زيد منادى مبني على الضم في محل نصب (قوله
اسماً لا يعجب) أي اسم فعل مضارع معناه أعجب (قوله وإبني) التعجب هنا للاستحسان أي أعجب من
حسنك (قوله وإبني) أي أنتعجب وقوله إبني متعلق بمحذوف أي أفديك وأنت مبتدأ وإبني خبره قدم
عليه وفوك مبتدأ والاشنب صفة من الشنب بفحوتين وهو وحدة الاسنان وقيل برود عذوبة وقوله كما نماذرعليه
وذر بالمجزة من ذريت الحب فرقته والزرنب نبت طيب الرائحة (قوله وقد يقال) أي في والتي هي اسم
فعل لا يعجب (قوله واها السلي) في الصحاح إذا تعجبت من طيب الشيء قلت واها له ما أطيبه قال أبو العجم
واها لربنا ثم واها واها * ياليت عينها الناوفاها * بثمن نرضى به أباهما

(قوله ووى) أي ويقال في والتي هي اسم فعل لا يعجب ووى وهذا أي ما ذكره المصنف من أن ووى اسم فعل
بمعنى أعجب هو المشهور وقيل إن ووى حرف تنبيه للردع والزجر على وقوع في محذور ومكره كما إذا وجد رجل
يسب أحداً أو يوقعه في مكره أو يتلفه أو يأخذ ماله أو يعرض له بشئ من ذلك فيقال لذلك الرجل ووى ومعناه
تنبيهه واتزجر عن فعلك (قوله كقوله) هو من الخفيف (قوله ووى كأن الخ) هذا البيت مدرج من بحر
الخفيف فاعلان متفعلان فعلان آخر صدره الخاء من يعجب والنسب المال وبعد البيت
ويجب سسر النجني ولكن أنما المال محضر كل سر

(قوله هذه) أي وهي ووى بمعنى أعجب (قوله قيل الفوارس الخ) أي قول الفوارس يا عنزة أقدم فيتعجب
لك في تأخرك وعدم قدمك على الحرب (قوله قيل الفوارس الخ) يريد أن تعويل أعجابه عليه والتجاء بهم
في هذا المقام الصعب إليه قد شفي نفسه ونفي سقمه والقيل القول وعنتر منادى مرخم أي يا عنزة (قوله وقال
الكسائي) هذا مقابل لمن يقول إن الكاف فيه حرف خطاب (قوله حرف خطاب) قد يتكاف أي أن
الكاف جارة للتعليل على حدوا ذكره وكما هذا كم (قوله فكان للتحقيق) أي لا للتشبيه أي فالكاف على هذا
مفصلة من ووى بخلافها على القول الأول (قوله كما قال) أي عمر بن أبيدق ببيعة وقيل يزيد بن الحكم (قوله
كأنني الخ) ليس غرضه أن يشبه نفسه بمتيم موصوف بما ذكر وانما غرضه أن يخبر بأنه في حال أمسانته غير
مكامة له متيم يشتمى أمر غيره وجود وهو كالمهاجن ثم جعلت كأن للتحقيق لا للتشبيه (قوله لا تسكاهني)
أي المحبوبة وقوله متيم خير كان فالقصد التحقيق لا التشبيه أي أنه إذا أمسى ولم تسكاه متيم لأن المراد أنه متيم
(قوله ما ليس موجوداً) أي وهو الكلام منها (قوله على هذه الحالة) أي غير مكامة له متيم
(حرف الالف)

(قوله والمراد به هنا) أي وأما في غير ما هنا كقوله في أول الكتاب حرف الالف فالمراد به الهمزة (قوله
الحرف الهاوي) في نسخة الهوائى أي الصوت الممتد في الهواء المعدود من حروف العلة كالف موسى
(قوله فأما الذي) أي الالف الذي يراد به الهمزة أي بدلوله الهمزة والحاصل أن الالف على هذا مشتركة بين
الحرف الهاوي وبين اسم الهمزة فإذا قيل على هذا تسج قام أي قطع حروفها قلت قاف وألف وميم وهذا
مذهب الجمهور وأما ابن جني فيقول إن الالف الهاوي إنما يعبر عنه بلافاذا قيل تسج قام قلت قاف ولا ميم
فالحرف الهاوي عنده لا يعبر عنه إلا بالكونه لا يعبر به في أول اسمه لعدم تأني ذلك (قوله أن يتلفظ به) أي
بالالف الهاوي وقوله كما توصل إلى اللفظ أي التلغظ (قوله كما فعل في أخواته) أي فصاد اسم أصه وجيم
اسم لجه فقد نطق بكل حرف في أول اسمه (قوله ليتقارضا) أي فلام التعريف توصل لها بالالف والالف توصل
لها باللام فكل منها فرض الآخر وفيه أن الذي توصل به للام التعريف بالياء بمعنى الهمزة لا الالف اللينة
بمعنى الحرف الهاوي فهذه الالف المتوصل بها للام غير الالف المتوصل باللام لها لأنها الالف اللينة فلا

واقدم شفي نفسي وأبرأ سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر
أقدم وقال الكسائي أصل
ويك ويالك فالكاف ضمير
محذوف ورواها ويك أن الله
فقال أبو الحسن ووى اسم
فعل والكاف حرف خطاب
وأن على اضمار اللام والمعنى
أعجب لأن الله وقال الخليل
وى وحدها كما قال ووى كان
من يكن البيت فكان
للتحقيق كما قال

كأنني حين أمسى لا تسكاهني
متيم يشتمى ما ليس موجوداً
أي انني حين أمسى على هذه
الحالة * (حرف الالف) *
والمراد به هنا الحرف الهاوي
المتنع الابتداء به لكونه
لا يقبل الحركة فأما الذي
يراد به الهمزة فقد مر في صدر
الكتاب وابن جني يرى أن
هذا الحرف الهمزة لا وأنه
الحرف الذي يذكر قبل الياء
عند حروف وأنما
لم يمكن أن يتلفظ به في أول
اسمه كما فعل في أخواته اذ قيل
صاد جيم توصل إليه باللام كما
توصل إلى اللفظ بالام التعريف

بالالف حين قيل في الابتداء التعليل ليتقارضا وأن قول المعلمين

لام ألف خطأ الان كلام من اللام والالف قدمضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم أقبلت من عندز ياد كالحرف * تخطر جلاى بخط مختلف ٣١ * تكتبان فى الطارىق لام الالف * وأجاب بأنه

لعله تلقاه من أفواه العامة لان الخطا ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر الالف تسعة أوجه (أحدها) أن تكون لانكار نحو أعمره لمن قال لعيت عمرا (الثانى) أن تكون لانذ كر كرايت الرجل وقد مضى أن التحقيق أن لا بعد هذان (الثالث) أن تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان فاما وقال المازنى هي حرف والضمير مستتر (الرابع) أن تكون علامة الاثنين كقوله

* ألفتنا عينك عند الغفا * وقوله

* وقد أسلماه بعد وجميم * وعليه قول المتنبي

ورحى ومار متايداه فصابتى سهم يعذب والسهم تريح

(الخامس) الالف الكافة كقوله

فبيننا سوس الناس والامر أمرنا

اذ نحن فيهم سوقة لبس نصف * وقيل الالف بعض

مال الكافة وقيل اشباع وبين مضافة الى الجملة ويؤيده

أنهم أقد أضيفت الى المفرد في قوله

بيننا تعاقبه الكافة وروعة يوما أتيج له جرى سلفع

(السادس) أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو أنذرتهم

وذكرها جازلا واجب ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محقة (السابع) أن تكون فاصلة بين نون النسوة و نون التوكيد في نحو اضربننا وهذه واجبة (الثامن) أن تكون امد الصوت بالمنادى المستغاث او المتجب منه او المنذوب

تعارض الا أن يقال اكتفى باتحاد الاسم واطلاق الالف (قوله لام ألف خطأ) أى وانما الصواب أن يقولوا لان الالف الهاوى انما يلحق بالابماذ كروه ولان كلالخ (قوله قدمضى ذكره) فيه ان الذى مضى ذكره انما هو الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام والالف اللينة أى الهاوى ولم يبرز كره هذا نعم يرد أن المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة اللهم الا أن يكون أهل الخط اصطلاحوا على أن لام ألف اسم للالف اللينة فقط ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله بيان كيفية تركيب الحروف) أى لان كيفية تركيب الحروف غير هذه الطريقة وهى باب الف بى بويه اب وهكذا (قوله أسماء الحروف) أى بان يقال اب تشج الخ (قوله بقول أبي النجم) الاوضح أن يعترض بالحديث الذى ذكره النبي حين عد الحروف وقال لام ألف الا أن يقال ان الحديث لم يبالغه (قوله كالحرف) بفتح الخاء وكسر الراء وذلك لان أبا النجم قدم على زياد بعد حه ويطلب منه الجائزة فأراد زياد قتله ففرهار يابن شد ذلك (قوله وأجاب الخ) اعترض هذا الجواب السامنى بأنه كيف ان العربى الفصحى التى تناقى الالف عن يخطى فى الالف تبع العامة وقوله لان الخطا فيه أن أبا النجم انما صدر منه لفظ لاخط فاعلم مراد ابي النجم لام والالف اللذان هم احرفان لحذف العاطف وهمزة القطع للضرورة فليس مراده لام ألف الذى هو اسم واحد مركب ومراده انه يمشى تارة مستقيما فتخطى جلاى خطا شبيها بالالف وتارة يمشى معوجا فتخطى جلاى خطاه معوجا شبيها باللام أو قد يقال القاهر ان ما ذكره السامنى لا يرد وذلك لان العرب معصومون عن الخطا فى اللغة العربية كركات الكاهم ونحوها ونطقهم بلام الف تبعاً للعامة لا يمنع اذ تسمية العامة لهذا الحرف بلام الف بمنزلة ما لوسمى انسان ابنه بديرمة بلوب زيد وظاهر ان العرب تدايه فى ذلك الحال بالمهمل واجاب الشمنى بان أبا النجم لما دخل الحاضرة فوجد العامة يقولون ذلك كثيرا شاعرا ساغله تلقيه وجعل قوله لان الخطا الجوابا عما يقال كيف يسوغ للعربى الفصحى أن يتلقى ذلك الخطا عن العامة وجاوب الجواب أن الذى صدر من العامة انما هو متعلق بالخطا لا بالفصاحة ولكن هذا كلام بعيد فالحق أن كلام ابن جنى مشكل تأمل (قوله وقد ذكر الالف) أى الحرف الهاوى (قوله أعمره) الالف لانها لا تستفهم الانكارى (قوله لتذكر) أى اذا نطقت بالكافة ولم تدر شيئا بعد هابل نسيت فتأتى بالالف حتى تتذكر ما بعده (قوله وقد مضى) أى فى نظيره فى مجت الواو (قوله أن لا بعد هذان) أى من الأوجه التى تاتى لها الالف لان الباب معقود للحروف الاصلية الموضوعه لعان والالف فى هذين الوجهين غير أصلية بل حاصلة من اشباع النخبة (قوله هى حرف) أى دال على التنبيه (قوله عينك) فاعل ألفتنا والالف حرف علامة التنبيه (قوله وعليه الخ) انما لم يقل وقال المتنبي اشارة الى أنه ليس من العرب العرباء المعتد بكلامهم بل هو مولد (قوله ورعى الخ) يعنى أنه نظر اليه فرعى بطرفه سهمها أصاب فؤاده ولم ترم يدها على أن هذا السهم الصائب لم يجز على عادة السهام التى ترمى باليدى لانها تقتل فترجى من تعب الحياة وأما هذا السهم الصائب فانه يعذب دائما التهيجه لوعة الغرام اه دماينى (قوله يدها) فاعل رمتا والالف علامة التنبيه (قوله ورعى) أى بلطفه سهامها وقوله فصابتى سهم أى من لحاظه وقوله والسهم أى التى ترمى باليد (قوله الكافة) أى عن الاضافة ومن هذا القبيل قوله بيننا نحن جلوس عند رسول الله (قوله قد اضيفت الى المفرد) أى وظهر أثرها فى الاضافة للمفرد (قوله تعاقبه) مضاف لبينا (قوله مسهله) أى كفى قراءة قالون وأبى عمرو وقوله ومحققة أى كفى قراءة هشام (قوله وهذه واجبة) أى لانك لو لم تات سهم التوالى الامثال (قوله أو المتجب منه) ظاهره أو المنادى المتجب منه مع أن المنادى فى البيت نفس المتجب فالاولى أن يقول

كقوله * يابز يدالامل نيل عز * وغنى بعد فاقة وهو ان ٣٢ وقوله * يا عجب الهذه الفليحة * هل تذهبن القوباء الريشه وقوله

جملت امر اعظيما فاصطبرته
وقت فيه بامر الله يا عبرا
* (التاسع) ان تكون بدلا
من نون ساكنة وهي امانون
التوكيد اوتنوين المنصوب
فالاول نحو لنعفوا وليكونا
وقوله

ولا تبعد الشيطان والله
فاعبدا * ويحتمل ان يكون
هذان باب ياحرى اضربا
عنه والثاني كرايت زيدا
في لغة غير زبيعة ولا يجوز
ان تعد الالف المبدلة من
نون اذن ولا ألف التنكير
كقبحى ولا ألف التانيث
كالف حبلى ولا الف الاطلاق
كالف ارمى ولا الف
الاطلاق كالالف في قوله
من طال كالا تعجى انها
والالف التثنية كالزيدان
والألف الاشباع الواقعة في
الحكاية نحو منا وفي غيرها
في الضرورة كقوله

* أعوذ بالله من العراب *
والا التي تبين بها الحركة في
الوقف وهي ألف انا عند
البصريين ولا ألف التصغير
نحو ذبا والسذبا لما قدمنا
* (حرف الياء) *

(الياء المفردة) تأتي على
ثلاثة أوجه وذلك انهم اسكنون
ضمير اللجوء ثمة نحو وتومين
وتسوي وقال الاخفش
والمازني هي حرف تانيث
والفاعل مستتر وحرف انكار

او الما تبه للتعجب لالحقيقة النداء (قوله كقوله الخ) أو رد الاييات الممثل بها على ترتيب الاقسام الممثل
لها فاقوله يابز يدامثال للمنادى المستعاث والامل الراجي اسم فاعل من امل بامل بفتح العين في الماضي وضمها
في المضارع (قوله يابز يدا) الاصل يابز يدلان المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله يا عجبما) مثال للمنادى
المتعجب منه (قوله الفليحة) بالفاء والقاف اي الداهية والمنسكرك (قوله القوباء) بضم القاف وفتح الواو وقد
تسكن وبالمداء يعالج بالريق وهي في البيت بناء الوحدة فاعل مؤخر (قوله القوباء) هي القوبة المعروفة أي
القوبة التي تداوى بالريق وسبب ذلك ان اعرايا اصابه قوبة فيقبل له كل يوم ضع عليها الريق فوضع عليها
فصحت فقال ذلك (قوله وقوله) مثال للمندوب (قوله جملت امر اعظيما) هو جري في عرين عبد العزيز وقوله
الشمس طالعة ليست بكاسفة * تبني عليك نجوم الليل والقمر

وزوى الشمس كاسفة ليست بطالعة جوز ان يكون نصب نجوم على الظرفية أي مدة نجوم الخ أي الشهر
والدهر فعبر عن الشهر بالقمر وعن الدهر بالنجوم وقيل المعنى تقبلها في البكاء او تجعلها باكية او نجوم فاعل
والقمر مفعول معه أو أن نجوم مفعول كاسفة (قوله يا عبرا) أصله يا عبرا فزيدت الالف للتدنية (قوله لنعفوا
وليكونا) أي فتقول لنعفوا ليكونا (قوله من باب الخ) أي فيكون خاطب المفرد بخطاب المنق (قوله والثاني)
أي المبدلة من تنوين المنصوب (قوله في لغة غير زبيعة) أي وأما هم فيقفون على المنون المنصوب بالسكون
(قوله ولا ألف التنكير) أي وهي الزائدة في السكامة لجردها كثير حروفها (قوله ولا ألف الاطلاق) هي التي تزداد
في كلمة لاجل الحاقها بكلمة أخرى لتثني وتنيتها وتجمع جمعها فاعلى ملحقة بجمعها (قوله ولا ألف الاطلاق)
هي الالف اللاحقة للقواف المطابقة نحو * أقلى اللوم عادل والعتابا * الخ (قوله كالا تعجى) بفتح الهمزة
وسكون المثناة فوق وفتح الحاء المهملة وشدة الياء نوع من البرد وانهمج بلى فصار كاطر بوق وصدرة * ماهاج
أشواقا وشجوا قد شجا * وهو للجماع ومنها * فاحما ومر سنام سرجا * (قوله أوفى غيرها في الضرورة) أي
أو الواقعة في غير الحكاية (قوله أعوذ بالله الخ) تمامه * السائلات عقد الاذنان * وانما وصف العقرب
وهي مفرد بالجمع لان الالف واللام للاستغراق فالافراد مرادة فيجوز رعاية المعنى فيجمع الوصف (قوله عند
البصريين) أي فالالف عندهم زائدة لاجل بيان حركة ان وأما الكوفيون فيقولون انها من جملة الضمير لانها
زائدة فالضمير عندهم انا بنسبها (قوله لما قدمنا) أي في حرف الهاء من قوله والتحقين ان لاتعداه التانيث
من نحو حمة من ذلك لانها جزء كلمة والاولى ان يقول لما ياتي قريبا لانه على مثل ذلك التعليل قريبا (قوله لما
قدمنا) أي في هاء التانيث من أنها جزء كلمة ويأتي بعد أسطر في الياء ومما لا ينبغي عدمه أيضا الالف المبدلة من همزة
أل عند دخول همزة الاستفهام نحو آ لآن

* (حرف الياء * الياء المفردة) *

(قوله هي حرف تانيث) أي فهي مثل فاء قامت هند وقوله والفاعل مستتر أي تقديره أنت (قوله أزيدنيه)
يصح بكسر الدال وفتحها وضمها لانه يقال في الاحوال الثلاثة وهذا بخلاف الرجل فإنه يقال في حالة الرفع
أل رجلوه وفي حالة النصب أل رجلوه وفي حالة الجر أل رجلوه وذلك لان زيد محمولا فننو بنه بالكسر لاجل
التقائه ساكنام الياء فهذا انكاره في احواله الثلاث بخلاف ما لا تنون له كالرجل فانكاره تابع لمركبه
فقال الرفع بالواو وحال النصب بالالف وحال الجر بالياء (قوله وقد تقدم البحث فيها) أي في الواو (قوله وياه
الاطلاق) أي كافي وكان قدي وقوله وياه الاشباع أي اذا أشبعت الحرف المكسور طسكايه كنى أو غيرها
وقوله ونحوه أي كالتثنية والجمع المذكور السالم في حالة الجر والنصب (قوله لا كلمات) أي والباب انما هو
معقود لبيان احوال السكامة المستقلة * (يا) * (قوله أو حكا) أي كما اذا ناديت بها الساهي أو النسائم

نحو أزيدنيه وحرف تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيها والصواب ان لا يعدا كالاتعد ياء التصغير وياه المضارعة وياه الاطلاق او
ياه الاشباع ونحوه لانهم اجزاء للسكامة لا كلمات * (يا) * حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكا وقد ينادى بها القريب

توكيد وقيل مشتركة بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر أحرف النداء ٣٣ استعمالها هذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا

ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيم أو أيها الأيم أو الال مندوب الأيم أو بوا وليس نصب المندوب الأيم أو بوا باخواتها أحرفا ولا يهن أسماء لادعو ومحملة لضمير الفاعل خلافاً لعمى ذلك بل بادعو محذوفاً وزوماً وقول ابن العاروة النداء إنشاء وأدعو خبر سهو بل أدعو المقدر إنشاء كعبت وأقسمت وإذا ولي يام ليس ينادى كالفاعل في الأيا يسجدوا وقوله الأيا يسجدوا في بعد غارة تسجدوا وقيل من بابا عادات وأوجال والحرف في نحو ياليتني كنت معهم فافوز يارب كاسية في الدنيا عار بة يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله يالجنة الله والأقوام كلهم والصلحين على سميعان من جار فقبيل هي للنداء والمندوب محذوف وقيل هي لجرد التنبيه لئلا يلزم الاحتجاج بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان ولها دعاء كهذا البيت او امر نحو الأيا يسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلها نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض عينار بك والافهى للتنبيه والله سبحانه وتعالى اعلم

(الباب الثاني من الكتاب)

أو والغافل القريب (قوله توكيدا) المراد بالتوكيد الإشارة الى أن ما يلي للمخاطب أمر عظيم شأنه أن يعتنى به حتى نزل القريب وان كان منتهى ذلك منزلة الغافل لكونه لم يأت بالأكمل المناسب (قوله وقيل مشتركة) أي اشتراك معنوياً لانها موضوعة للامر السكبي وهو طلب الاقبال سواء كان المطلوب بعيداً أو قريباً (قوله أو بوا) أي فلما لم يشاركها إلا البعض في بعض الاحوال ضمت الكثرة لها (قوله أحرفاً) أي حال كونها أحرفاً كما قال بعض ان أحرف والنصب للمنادى هي (قوله أسماء) أي أسماء أفعال لا تدعو فيا فنداه اسم فعل مضارع (قوله بل بادعو محذوفاً) أي لقيام حرف النداء مقامه (قوله وأدعو واخبر) أي وكيف يقوم الانشاء مقام الخبر (قوله المقدر) أي المحذوف الذي قام حرف النداء مقامه (قوله غارة) مضافة لبعيد (قوله سجدوا) اسم موضع باذر بيجان أي اسقياني بعد غارة هذا الموضع أي بعد الوقعة الحاصلة فيه قبل أن يحصل لي الموت وينقض أجلي فالشاعر كان مطلعاً وناوفاً لذلك حال ضعفه (قوله وقيل من بابا عادات) في نسخة وقيل صروف عادات وهي نواب الدهر وأوجال أي خوف وفي نسخة وأجال (قوله كاسية) أي ذات مكسوة (قوله يالجنة الله) لعنة مبتدأ وقوله على سميعان خبر وقوله من جار تمييز بجرور بمن (قوله والصلحين) يروي والصلحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على المحل اذ الجبر ووقوله لفظاً مرفوع محلا على أنه فاعل المصدر (قوله سميعان) بكسر السين وفتحها وكأنه رجل نصراني (قوله محذوف) أي والاصل ياهولاء اسجدوا الخ (قوله لئلا يلزم الاحتجاج) أي لو جعلت بالنداء لان أدعو محذوف وكذلك المندوب لان فضلات الجملة منها كلها والقول فيما يلي للمصنف (قوله والا) أي بان لم يلها الادعاء ولا فعل أمر بل فعل غير أمر نحو

ياحبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا

وخرف نحو باليتنارد

(الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة) *

(قوله الباب) مبتدأ والثاني نعت وقوله في تفسير خبر وقوله من الكتاب صفة ثانية او حال من المبتدأ على مذهب سيبويه او من الخبر لكن يرد عليه أنه قد تقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله وذ كر أقسامها) أي من كونها اسمية أو فعلية صغرى أو كبرى أو ذات وجهين (قوله وأحكامها) أي من كونها انشائية أو وقعت جواب القسم استعاطي أو خبرية أو وقعت صفة او صلة او حالاً ومثله عرض الاعراب لها بحسب المحل رفعاً ونصباً وجراً وجرماً (قوله شرح الجملة) أي هذا باب شرح الجملة فحذف المبتدأ والخبر اعني المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله هو القول) انما لم يقل اللفظ لان القول جنس قريب لانه عبارة عن اللفظ المستعمل بخلاف اللفظ فانه جنس بعيد لصدقه على المهمل والمستعمل وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى لاجل أن يصيره تاماً بخلاف البعيد فانه يصيره ناقصاً فان قلت ان القول كما يطلق على اللفظ يطلق على الاعتقاد وعلى الرأي فهو مشترك او كالمشترك وأخذ المشترك في التعريف ممنوع فلنا محمل ذلك اذا لم توجد قرينة على أن المراد واحد من أفراد ذلك المشترك وهنا وجدت قرينة على ارادة اللفظ وهو الوصف بالافادة اذا المقيد انما هو اللفظ المستعمل لا الرأي والاعتقاد (قوله المقيد) خرج الجملة الاستثنائية وجملة الشرط وقوله المقيد بالقصد الخ اعتبر ضبان المقيد يعنى عن القصد لان النائم اذا أخبر بخبر فانه لا يفيد شيئاً وكذلك الجنون اذ هو كالهذيان وأصوات الحيوانات ولو فرض افادته كما لو قال قام زيد ووافق ذلك قيامه فالغائبة لم تحصل من اخباره بل انما حصلت من خارج كالمشاهدة ورد بان المستفاد من المشاهدة صدق الخبر اي مطابقته للواقع وأما الفائدة فالسكلام متصف بها غاية أنه غير مقصود بالافادة والحاصل أن كلام النائم والجنون في حد ذاته مفيد أي دال على معنى

في تفسير الجملة وذ كر أقسامها واحكامها * شرح الجملة وبيان ان السكلام اخص منها لمرادف لها * السكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى

يحسن السكوت عليه وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لانه غير مقصود بالافادة وحيث فلا يسمى كلاما عند النخاة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد (قوله يحسن السكوت عليه) اي من المتكلم بمعنى قطع كلامه او من السامع بان لا يطالب زائدا على ما سيج والاول اولى لان الكلام صفة له فيكون منعه وهو السكوت صفة وفي الحقيقة هما متلازمان لانه متى ذكرر كتنا الاستناد حسن السكوت من كل منهما والا فلا (قوله يحسن السكوت عليه) خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كز يد على الذات وان قام زيد على تعليق شيء مما على القيام فهو ليس بمفيد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما) أي منزلة الفعل مع فاعله أو منزلة المبتدأ مع خبره (قوله ضرب اللص) أي فهو منزل بمنزلة الفعل مع الفاعل لان اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلة (قوله وأقام الزيدان) أي فهو أيضا بمنزلة الفعل مع الفاعل لان الزيدان فاعل بقائم الذي هو اسم فاعل لأنه فعل ويحتمل انه منزل بمنزلة المبتدأ مع الخبر وذلك لان قائم وان كان مبتدأ لأن الزيدان كالخبر لأنه خبر (قوله وكان زيد قائما) يحتمل انه منزل بمنزلة الفعل مع الفاعل لان زيد كالفاعل لانه اسم كان لانه فاعل ويحتمل انه منزل بمنزلة المبتدأ والخبر نظرا إلى أن أصل معمولي كان المبتدأ والخبر والآن لا يطابق عليهما ذلك لكن الظاهر قصره على الاول لان الجملة كان مع معولها وأمامه ولاها فلا يقال لهما الآن جملة في قواعد النحو (قوله وظننته قائما) اي راده فيما ينزل بمنزلة أحدهما مشكلا لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح وليس مما ينزل بمنزلة الفعل والفاعل ولا بمنزلة المبتدأ والخبر (قوله انهما أعم) اي بل الجملة أعم (قوله انهما ليسا مترادفين) اي لانه لا يشترط في الجملة الافادة (قوله كجاءتوهما الخ) فيه ان النخاة قرنان احدهما اصطلاحا على الترادف والاخرى اصطلاحا على عموم الجملة فهو هي المصنف للقائلين بالترادف نظرا للاصطلاح لا يصح والاول كان للغيران بوجهه وايضا نظرا للاصطلاحهم اذ ليس توهيمه لهم اولى من توهيمهم له واجاب الشنخي بالانسان لم انهم اختلفوا في الاصطلاح بل اختلفوا في نقل الاصطلاح فالمصنف وجماعة نقولوا عموم الجملة وغيره نقل الترادف وعلى هذا فالتوهيم ظاهر (قوله وهو) اي الترادف قول صاحب المفصل هو الزخشي (قوله ويسمى جملة) وفي نسخة بالجملة وفي نسخة بالجملة اي فهو ظاهر في الترادف ووجه ظهوره ان الشيء لا يسمى باسم شيء الا اذا كان مرادف له وانما قال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح الخ لاحتمال ان معنى قوله ويسمى جملة اي من حيث انه من افرادها وان الجملة تنفرد عنه الا انه خلاف الظاهر (قوله انها اعم منه) اي لانه أخذ في مفهوم الكلام قيد ليس مأخوذا في حد الجملة (قوله اذ شرطه الافادة) اي المقصودة وقوله بخلافها اي فلا يشترط فيها الافادة قصدا (قوله ولهذا) اي لاجل عدم اشتراط قصد الافادة (قوله وكل ذلك ليس مفيدا) اي ليس مقصودا بالافادة لان المقصود من قولك جاء الذي قام الانخبار بالجمي الا بالقيام وانما ذكرت قام لتعيين الموصول (قوله صحة قول الخ) في نسخة ووجه قول ابن مالك وهي أحسن لما يأتي ان كلام ابن مالك ليس صحيحا وان كان له وجه في نفسه (قوله ثم بدلنا) اي اعطيناهم مكان السبئية العذاب الحسنة اي الصحة حتى عفا اي كفر واقتلوا كفر النعمة (قوله ان الزخشي الخ) ظاهره ان هذا كلام ابن مالك وليس كذلك بل كلامه قال الزخشي ان قوله وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ثم انه زاد وقال فلا اعتراض هنا بسبع جل ثم ان بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول ان الاعتراض بسبع جل مع ان الاعتراض هنا باربع جل وحاصل الجواب عن ابن مالك ان كلامه مبني على ان الجملة اعم من الكلام والمعتراض راعي القول بالترادف فكلام ابن مالك ووجه ولا اعتراض عليه (قوله بسبع جل) الاولى وهم لا يشعرون والثانية ولو ان اهل القرى آمنوا والثالثة واتقوا والرابعة لفتننا عليهم بركات من السماء والارض والخامسة ولكن كذبوا فخذناهم بما كانوا يكسبون أفان اهل القرى ان ياتهم باستنابياتا وهم نائمون ان الزخشي حكم بجواز الاعتراض بسبع جل اذ زعم ان أفان

يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وجمدا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كجاءتوهما كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها والى ذاتهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وهذا التقرير يوضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السبئية الحسنة حتى عفا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فاحذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتننا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فخذناهم بما كانوا يكسبون أفان اهل القرى ان ياتهم باستنابياتا وهم نائمون ان الزخشي حكم بجواز الاعتراض بسبع جل اذ زعم ان أفان

معطوف على فآخذناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والسكلام مترادفان فقال انما اعترض ٣٥ باربع جعل وزعم ان من عند اولان اهل

القري الى والارض جملة لان الفائدة انما تتم بمجموعه وبعد في القولين نظرا بما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثانيا جعل احدها وهم لا يشعرون واربعة في خبر ولو هي آمنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدر او مع ثابت مقدر اعلى الخلاف في انها اسمية او فعلية والسادسة وليكن كذبوا والسابعة فآخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون فان قلت له بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتها مبتدأ لا خبر له وذلك لطوله وجران الاسناد في ضمنه قلت انما مراده ان يبين ما لزم على اعراب الزخشرى والزخشرى يرى ان وصلتها هنا فاعل ثبت واما قول المعارض فلانه كان من حقه ان يعدها ثلاث جعل وذلك لانه لا يعدهم ولا يشعرون جعله لانها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها وعلو ما في خبرها جملة واحدة ما فعلية ان قدر ولو ثبت ان اهل القري آمنوا واتقوا واسمية ان قدر ولو ان ايمانهم وتقوا هم ثابتان وبعد وليكن كذبوا جملة وفآخذناهم بما كانوا يكسبون كجملة وهذا

معطوف على فآخذناهم اي آخذناهم الاولى اعنى قوله فآخذناهم بغنة وفي هذا العطف شئ وذلك لان آخذناهم خبر وقوله افا من انشاء مع انه لا يصح عطف الانشاء على الخبر الا ان يقال انه يجوز ذلك تأمله واجيب بان الاسمية فهم انكارى بمعنى النفي اي لا يامن فهو نحو بر معطوف على خبره قوله معطوف على فآخذناهم ضمير آخذناهم عائد على اهل القرية المكذبين لنبيهم والهزة في افا من للاستفهام الانكارى بمعنى النفي اي لا يامن اي آخذنا المكذبون لانبيائهم بغنة وهم لا يشعرون فتسبب عن ذلك عدم امان اهل القري من العذاب والمراد بالقرى قرية مكة الساكن فيها العرب (قوله معطوف الخ) اي وامن العطف على مقدر بعد الهزة اي يقولون فامن الخ لان هذا مذهب سيبويه والزخشرى يخالف في ذلك (قوله انما اعترض) اي في الآية باربع لا يسبح كقوات يامن مالك (قوله وبعد) اي وبعد ان عرفت كلام ابن مالك وكلام المعارض وان كلام ابن مالك وجهه فاقول الخ (قوله اما قول ابن مالك) اي اما الاعتراض على قول ابن مالك (قوله على الخلاف الخ) فيه ان السكلام حينئذ في كلام الزخشرى وهو يقدرها ثبت فيئتذلا يتأني هذا الخلاف (قوله على الخلاف الخ) ينبغى الجزم بان المقدر ثبت لان المصنف بصدد ما لزم كلام الزخشرى وهو يرى ان الجملة الواقعة بعد ولو فعلية وحينئذ فان وصلتها فاعل لفعل محذوف بعد ولو (قوله فان قلت) اي جوابا عن ابن مالك في عده الجملة سبعة ولم يعدها ثمانية (قوله ونقله عن سيبويه الخ) حاصله ان سيبويه يقول ان المعنى ولو ان ايمانهم فقيل له ان الخبر فقال انه لما طال السكلام وجرى الاسناد في ضمنه لم يحتج للخبر (قوله وذلك) اي الاستغناء المفهوم من المقام (قوله فاعل يثبت) اي فيلزمه ان يكون ان وصلتها مع ثبت جملة ثانية وقد يجب بان ابن مالك والزخشرى لم يعدها قوله وهم لا يشعرون معترض لانها جملة حالية فهي مرتبطة بالسكلام قبلها وصرح بان مبتدأ الاعتراض قوله ولو ان اهل القري الى قوله يكسبون وحيث صرح بذلك فيعلم ان مقصودهما بالجملة المعطوف عليهما مجموع قوله فآخذناهم بغنة وهم لا يشعرون وغير انهما متر كايضا الجملة اعتمادا على فهم المقصود من مبتدأ الاعتراض ونهايتها وحيث كان وهم لا يشعرون لم يعدها من الاعتراض صح ما قاله من ان الاعتراض بسبع جعل وقد يقال بل هي ثمانية غير انها والثامنة جملة يكسبون وهي غير كان مع خبرها الا ترى انهما معا آمنوا التي هي خبر ان جملة غير جملة ان مع خبرها (قوله واما قول المعارض) اي واما التنظير الوارد على قول المعارض (قوله وهذا هو التحقيق) يعنى عدم عده جملة وهم لا يشعرون وعده جعل الاعتراض في هذه الاية ثلاثة وفي الدماميني وهذا التحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو ان اهل القري آمنوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والسكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض واما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فآخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقتضائه بالعاطف المفيد للمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره واقول لان سلم ان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما لسيأتي في الاعتراضية ان وان شطت نواها من قوله * لعلى وان شطت نواها أزورها * جملة معترضة اه شمنى (قوله لان السكلام هنا ليس في مطلق الجملة) فيه نظر لانه يقتضى ان من قال الاعتراض بسبع جعل مراده من اجل المعارضة وهو ممنوع وانما مراده مطلق الجملة * (انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية) *

(قوله الى اسمية وفعلية وظرفية) هذا تقسيم أصلى للجملة ولكن في الحقيقة ان القرية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لانك اما ان تقدر عامل الطرف كائن أو استقر فعلى الاول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية (قوله التي صدرها اسم) اي غير ظرف بدليل ما يأتي (قوله وقائم الزايدان) اي بدون اعتماد وانما مثل ذلك بدون قائم الزايدان لان كلامه في الجملة التي صدرها اسم لم يسبقه حرف واما ما سبقه حرف فسيأتي في

هو التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لان السكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونه ساجلة اعتراض وتلك لا تكون الا كلاما تاما (انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية) فالاسمية هي التي صدرها اسم كز يد قائم وهيها العتيق وقائم الزايدان

فمنه من جوزه وهو الاجفش والكوفيون والفعلية هي التي صدرها فعل تقام زيد وضرب الاض وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد
وقم والظرفية لمصدره بطرف او حجر ونحو ٣٦ أعندل زيد وفي الدار زيد اذا قدرت زيد افعالا بطرف والحجر والمجرور بالاستقرار

المحذوف ولا مبتدأ خبر عنه
التنبيه (قوله عند من جوزه) اي جوزه الابتداع بالوصف من غير اعتماد (قوله التي صدرها فعل كقام زيد
الح) المثال الاول للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول والثالث لما فعلها
فأصح يختلف الاثر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الاثر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها أمر
وكلام المصنف يقتضي ان كان مسندة لاسمها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور ان له دلالة على الحدث
والزمان وأما قول البيهقيين انه قيد للغير فمبني كان زيد قائما يدمتص بالقيام المنتصف بالحصول في الزمن
الماضي وحينئذ فالاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها فهو مبني على أنه لا دلالة لها على الحدث وهو
مشكل اذ لم يعهد فعل يقع في التركيب غير زائد ولا مؤكود ولا مسند (قوله فعل) اي لانه جملة فيصح أن
النائب عنه جملة والا كان مقردا (قوله لا بالاستقرار) اي والا كانت فعلية ان قدرت فعلا واسمية ان قدرت
اسما (قوله ولا مبتدأ) اي والا كانت اسمية (قوله ومثل الزنجشري لذلك) اي لما ذكر من الظرفية
(قوله زيد في الدار) اي فالجملة الواقعة خبرا عن زيد ظرفية وأما جملة زيد في الدار فهي اسمية (قوله بعد أن
عمل) اي الظرف وقوله فيه اي في ذلك الضمير لان الضمير لا يتصل الابعام له فلا بد من ملاحظة العمل بعد
الاستقرار وتوضيحه أنك اذا قلت زيد استقر في الدار كان في استقراره مستمرا مع موله فلما حذف الفعل وهو
استقر صار الضمير خاليا عن عامل فعله فيه الظرف فانتقل الضمير اليه واستمر فيه لانه لا يتصل الابعام له وقرر
الشمي أن قوله بعد أن عمل اي الاستقرار فيه اي أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملا فيه فلما حذف
الاستقرار انتقل للظرف واستمر فيه بعد حذف الاستقرار وجد العمل فيه للظرف بعد أن كان الاستقرار
(قوله الجملة الشرطية) اي الواقعة فعل الشرط فجعلوا أقسام الجملة أربعة (قوله مرادنا بصدر الجملة) اي
في قولنا ان صدرت باسم فهي اسمية وان صدرت بفعل فهي فعلية (قوله المسند) الاول ان يقول مرادنا بصدر
الجملة المسند والمسند اليه سواء كان ملفوظا أو مقدر افتخرت الفضلات المصدر بها كما خرجت الحروف
وهو ظاهر ودخل نحو يا عبد الله الخ فلو قال هكذا أعناه عن قوله وأيضا ما هو صدر في الاصل الخ لانه يفيد
حينئذ أنه غير ما سبق مع أنه ليس كذلك لان قولنا المسند اليه أو المسند يخرج هذه الاشياء لانها فضلات
(قوله اسمية) اي لانها مصدرية باسم وهو المسند اليه (قوله في نية التأخير) اي لانها فضلات (قوله وان أحد
الح) اي أن ان داخلية على فعل محذوف لان أدوات الشرط لا تدخل الاعلى فعل (قوله أدعوز يدا) صوابه
أدعو عبد الله (قوله وأقسم والليل) في نسخة بالليل والمناسب الموجود هنا لان نسخة الباء حل معنى فقط
* (باب ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه) *

(قوله باب) كذا في نسخة وفي نسخة حذفه (قوله باب) خبر المحذوف وهو مضاف لما ويجب فعل مضارع
وقوله ان يفصل فاعل والجملة صلة ما أي هذا باب ما يجب على المسؤل التفصيل فيه اي التفصيل في جوابه (قوله
ما يجب) ما واقعة على الكلام اي باب الكلام الذي يجب على الشخص المسؤل التفصيل في جوابه وقوله في
المسؤل عنه اي حال كون وجوب التفصيل على الشخص المسؤل في حال القاء المسؤل عنه (قوله لاحتماله)
اي وانما وجب على المسؤل التفصيل في الجواب اذا أتى له المسؤل عنه لاحتماله اي المسؤل عنه الخ (قوله
ولذلك) اي المسؤل عنه المحتمل للاحتتمالات المذكورة أمثلة (قوله أحدها) اي احدا امثلة مصدر
الكلام الخ فاذا سئل انسان وقيل له هل صدر قولنا اذا قام زيد قائما كرمه جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغي له أن
يقصر في الجواب على قوله اسمية ولا على قوله فعلية بل يجب عليه التفصيل بان يقول ان كان اذا معه ولا للجواب
فالصدر جملة اسمية وان كان معه ولا للشرط فالصدر جملة فعلية (قوله وهذا) اي واحتمال صدر هذا

بهما ومثل الزنجشري لذلك
في الدار من قولك زيد في
الدار وهو مبني على أن
الاستقرار المقدر فعل لاسم
وعلى أنه حذف وحده
وانتقل الضمير الى الظرف
بعد أن عمل فيه وزاد
الزنجشري وغيره الجملة
الشرطية والصواب أنها
من قبيل الفعلية لاسميائي
* (تنبيه) * مرادنا بصدر
الجملة المسند والمسند اليه
فلا عبرة بما تقدم عليهم من
الحروف فالجملة من نحو
أقام زيدان وأزيد أحولك
ولعل أباك منطلق وما زيد
قائما اسمية ومن نحو أقام
زيدان قام زيد وقد قام زيد
وهلاقت فعلية والمعتبر أيضا
ما هو صدر في الاصل فالجملة
من نحو كيف جاء زيد ومن نحو
فأي آيات الله تنكرون ومن
نحو فسر يقا كذبتم وقرينا
تقتلون وخاصعاً ابصارهم
يخرجون فعليه لان هذه
الاسماء في نية التأخير وكذا
الجملة في نحو يا عبد الله
ونحو وان أحد من المشركين
استجارك والانعام خاقها
والليل اذا غشى فعليه لان
صدرها في الاصل أفعال
والتقدير أدعوز يدا وان
استجارك احد وحق الانعام

وأقسم والليل * (باب ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه) ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير
أولاً لاختلاف النحويين * ولذلك أمثلة أحدها صار الكلام من نحو اذا قام زيد قائما كرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا

فان قلنا جواها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تأخير وما بعد اذامتهم له الالة مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد انا مسافر
وعكسه قوله * فبيننا نحن نرقبه انا * اذا قدرت ألف بيننا زائدتين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف
الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة ٣٧ فعلية تقدم طرفها كما في قولك متى تقم فانا اقوم الثاني

نحو افي الدار زيد وا عندك
عرو فانان قدرنا المرفوع
مبتدأ او مرفوعا مبتدأ
مخذوف تقديره كاش او
مستقر فالجملة اسمية ذات
خبر في الاولى وذات فاعل
مغن عن الخبر في الثانية وان
قدرناه فاعلا باستقر ففعلية او
بالظرف فظرفية (الثالث)
نحو لومان في نحو ما رأيت
مذ لومان فان تقديره عند
الانخس والزجاج بيني وبين
لقائه لومان وعند ابي بكر
وابي على امد انتفاء الرؤية
لومان وعليه فالجملة اسمية
لا محل لها ومنذ خبر على
الاول ومبتدأ على الثاني
وقال الكسائي وجاعة المعنى
منذ كان لومان في نظرف
لمقابلها وما بعد حاجلة فعلية
فعلها ماض حذف فعلها وهي
في محل خفض وقال آخرون
المعنى من الزمن الذي هو
لومان ومنذ مكية من حرف
الابتداء وذو الطائفة واقعة
على الزمن وما بعد حاجلة
اسمية حذف مبتدؤها ولا
محل لها الا ناصلة * الرابع
ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين
احدهما ما الذي صنعته
فالجملة اسمية تقدم خبرها عند

الكلام للاحتتمالات المذكورة بنى الخ (قوله فان قلنا جواها) اي فالمعنى انا اكرم زيدا وقت مجيئه
(قوله جواها) اي ما في خبر جواها من فعل أو شبهه كأننا اكرمه أو انا مكرمه وهذا أي كون العامل ما في خبر
الجواب هو التحقيق عند غير المصنف والتحقيق عند المصنف أن العامل شرطها وعلى كلام غير المصنف يلزم
عليه أن ما بعد الفاء عمل فيما قبلها مع أنه ممنوع فالمناسب أن يقدر اكرمه مقديما يفسره اكرمه المذكور
وحينئذ فالجملة فعلية ولو قلنا العامل ما في خبر الجواب وقولهم لا يعمل لا يفسر عاملا لخصوص باب الاشتغال
كذا بحث الدماميني وأجاب الشمني بان عمل ما بعد الفاء فيما قبلها غير ممنوع عند ذلك القائل (قوله ونظير ذلك)
أي في كون الظرف مضافا للجملة فعلية ومقدما من تأخير و صدر الكلام جملة اسمية (قوله يوم) ظرف منصوب
بقوله انا مسافر (قوله وعكسه) اي من حيث ان الظرف مضاف للجملة اسمية والسكلام جملة فعلية (قوله اذا
قدرت الخ) يبان للعكس (قوله العامل في اذا فعل الشرط) أي وان المعنى اذا جاء زيد في الزمان المستقبل فانا
اكرمه (قوله مبتدأ) أي والخبر في الدار وقوله او مرفوعا مبتدأ محذوف أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر (قوله
وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية) جرى على ما يقول كثيرون من أن الفاعل مغن عن الخبر في مثل اقام
الزيدان والتحقيق ان هذا المبتدأ لا خبر له أصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند الى
ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظن ان كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك اه دماميني
(قوله نحو لومان) فيه أن لومان في الاعراب الالية ما مبتدأ أو فاعل أو خبر وعلى كل فهو مفرد لا جملة وكان
الاولى ان يقول الثالث مذ لومان في نحو الخ لانه هو الذي يتأخر فيه الجملة الاسمية أو الفعلية والجواب ان
المراد لومان مع ما ينضم لها بحيث يصير جملة وانما لم يقل من لومان لانه لا يصح لان لومان تارة ينضم لها من
فيكون جملة اسمية وهذا على القولين الاولين وعلى القول الثالث أن الذي يضم لها كان وعليه فهي جملة فعلية
والقول الرابع المنضم لها هو الجملة اسمية صلة الموصول (قوله بنى الخ) أي في خبر مقدم و لومان مبتدأ
مؤخر (قوله امد انتفاء الرؤية لومان) أي فامد مبتدأ وقوله انتفاء الرؤية أخذ من قوله ما رأيت (قوله
وعليهما فالجملة اسمية) قد يقال هي على الاول تحتل الفعلية ان جعلت المرفوع فاعل استقر محذوف وانم
لا تكون ظرفية لان الظرف اذا لم يتبعه عمل لا يعمل (قوله فالجملة) أي جملة من لومان وهي جملة ثانية وأما
الجملة الاولى فهي ما رأيت (قوله ومنذ خبر) اي عن لومان على الاول وقوله ومبتدأ على الثاني أي لانها
مؤولة بامد فهي مبتدأ (قوله منذ كان) أي وجد (قوله لمقابلها) أي كعدم الرؤية في المثال (قوله
في محل خفض) أي بالاضافة للظرف وهو منذ (قوله واقعة على الزمن) اي فالذي صفة للزمن (قوله قدم
خبرها) اي وهو الاستفهامية (قوله اي شيء) أي وعلى هذا فاسم كبة مع ذابوعلا اسمها واحد الاستفهام
بخلاف الوجه الاول فان ذابوعلا موصولة وعاندها محذوف (قوله فعلى التقدير الاول) أي من ان ما اسم
استفهام خبر مقدم او مبتدأ او اسم موصول خبر او مبتدأ مؤخر وقوله بحالها اي من كونها اسمية (قوله
وعلى الثاني) اي من ان ما اسم كبة مع ذابوعلا اسمها واحد الاستفهام (قوله ماذا مبتدأ) اي والمعنى اي
شيء صنعته (قوله له الصدر) والتقدير اي شيء صنعت صنعتها هذا وقد ذكر بعضهم ان ماذا من بين ادوات
الاستفهام تخرج عن الصدرية اه دماميني (قوله فالارجح الخ) اي لان الاصل في الاستفهام ان يدخل على

الانخس ومبتدؤها عند سبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية تقدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى
الثاني تحتل الاسمية بان تقدر ماذا مبتدأ وصنعته الخبر والفعلية بان تقدر مفعولا للفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد
ماذ الان الاستفهام له الصدر * الخامس نحو ابشر بهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بهدي محذوف والجملة فعلية

ويجوز تقديره مبتدأ أو تقدير الاسمية في أنتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله
* فقلت أهي مرتام عاذني حلم * أكثر جنانا من تقديرها في ابشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية * السادس نحو قاما الخوال فان الالف ان قدرت
حرف تنبيه كان التاء حرف ثابت في قامت ٣٨ هنداوا اسمها واخوالا بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسمها وما بعد ما مبتدأ فالجملة اسمية

الافعال (قوله ويجوز تقديره مبتدأ) اي ويهدوننا خبر اي فالجملة حينئذ اسمية (قوله أنتم تخلقونه)
اي فالهمزة للاستفهام وأنتم مبتدأ وتخلقونه خبر (قوله ارجح) اعلم انه قد وجد في هذه الآية لسلك من
الاسمية والفعلية مرجح فقد رجحت الفعلية بغلبة ايلاء الفعل للهمزة والاسمية بمعادلة الاسمية لها وحينئذ فهمما
متساويان وهذا لا يعارض ما ذكره من ترجيح الاسمية لان الارجحية بالنسبة الى شئ خاص وهو قوله ابشر
يهدوننا فلا تعارض (قوله لمعادلتها الخ) اي فقد رجحت الاسمية فيها بالمعادلة المذكورة بخلاف الاسمية في
ابشر يهدوننا فان الم ترجح وانما رجحت الفعلية فيها بغلبة ايلاء الفعل للهمزة (قوله اكثر جنانا الخ) اي
واما جعل الجملة في هذا اسمية فهو ضعيف جدا لوجود أمرين يقتضيان الفعلية الهمزة والتعادل بخلاف
الاسمية (قوله لمعادلتها الفعلية) اي فقد وجد للفعلية في هذا البيت مرجحان غلبة ايلاء الفعل للهمزة والمعادلة
للفعلية بخلاف الفعلية في ابشر يهدوننا فانها لم ترجح واحد وهو الاول في الايتين المذكورتين
(قوله فعلية واسمية) اي وكذا ان قدر مبتدأ خبره محذوف وتركه لضعفه وقوله فعملتان اي جملة نعم الرجل
وجملة هو زيد (قوله مؤخر) اي لاجل افاذة الحصر وقوله الا انه اي الا ان الاولى انه اي الحال والشان
يقدر الخ (قوله ومناسب الخ) انما كان تقديره مناسبا لاول لانه اوفى بتأديته المطلوب بالدلالة ذلك المقدر حينئذ
على تابس الفعل كله بالسمة على وجه التبرك والاستعانة (قوله ربي) في نسخة اللهم (قوله التاسع الخ)
فيه انه في حالة الرفع لا يحتمل الأوجهما واحدا وهو الفعلية وكذا في حالة النصب لا يحتمل الأوجهما واحدا وهو
الاسمية وحينئذ فعد هذا المثال مائينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال مشكل اه دما يني
(قوله بمعنى صار) اي فهو من اخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر (قوله واسمها) اي اسم جاء اي
وخبرها الحاجة (قوله على معنى ما) اي لان ما واقعة على حاجة ولوراعى اللفظ لذك (قوله لان الرفع
على الابتدائية) اي وانت خبر (قوله على خلاف سيمويه) اي فسيمويه يقول انها مبتدأ والاختفش
يقول انها خبر مقدم وحينئذ يكون انت خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وموسى عطف على انت (قوله
وذلك) اي ما ذكره من الرفع بقوليه (قوله والنصب) اي نصب ما على الخبرية اي لتكون او المفعولية
اي لتضع (قوله اذا قدرته) اي قدرت موسى فالاعراب حينئذ ما خبر مقدم ومفعول وانت فاعل او اسم
يكون وموسى مفعول معه (قوله اذا لا بد من تقدير فعل حينئذ) اي حين اذ جعل موسى مفعولا معه لان
العامل فيه ما سبق من فعل او شبهه لا الواو (قوله في الوجهين) اي الرفع والنصب (قوله الا انها لا تكون
مبتدأ) اي لان كيف معناها على اي حاله وحينئذ فلا يصح وقوعها مبتدأ (قوله فليس للرفع الا توجيه واحد)
اي وهو الخبرية فكيف خبر مقدم وانت مبتدأ مؤخر وموسى عطف على انت (قوله واما النصب فيجوز
كونه على الخبرية او الحالية) كونه على الخبرية بتقدير ان يجعل انت اسمها لتكون محذوفة اي كيف تكون
فلما حذف تكون وحدها البرز الضمير المستكن فيها وقوله او الحالية اي بتقدير توجد موسى على وجهي
النصب مفعول معه (قوله فالارجح الفعلية) اي يجعل زيد فاعلا محذوف بفسره المذكور (قوله وبما
يرجح فيه الفعلية) هذا خارج عن المعطوف فلو جعله تسما حادي عشر كان اولي لان هذا محتمل للوجهين
(قوله موسى اكرمه) اي فاكرمه جملة طلبية لضعف كونها خبرا عن موسى فالارجح حينئذ جعل موسى

قدم خبرها * السابع نحو
نعم الرجل زيد فان قدر نعم
الرجل خبرا عن زيد فاسمية
كقبي زيد نعم الرجل وان قدر
زيد خبرا لمبتدأ محذوف
فعملتان فعلية واسمية
* الثامن جملة البسملة فان
قدر ابتدائي باسم الله فاسمية
وهو قول البصريين أو ابتدأ
باسم الله ففعلية وهو قول
الكوفيين وهو المشهور في
التفاسير والاعراب ولم
يذكر الخشري غيره الا
انه يقدر الفعل مؤخر
ومناسبا جعلت البسملة
مبتدأ فيقدر باسم الله اقرأ
باسم الله أحل باسم الله ارتحل
ويؤيده الحديث باسمك
ربي وضعت جنبي * التاسع
قواهم ما جاء حاجتك فانه
يروي برفع حاجتك فالجملة
فعلية وينصبها فالجملة اسمية
وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى
الاول ما خبرها وحاجتك
اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ
واسمها ضمير ما وانت جملة
على معنى ما وحاجتك خبرها
ونظير ما هذه ما في قولك
ما أنت وموسى فانها أيضا
تحتل الرفع والنصب الآن
الرفع على الابتدائية او

الخبرية على خلاف سيمويه والاختفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على أنت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا
معه ولا معه اذا لا بد من تقدير فعل حينئذ أي ما تكون أو ما تصنع ونظير ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف أنت
وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية * العاشر الجملة المعطوفة
من نحو قد عرروا زيد قام فالارجح الفعلية للتناسب وذلك لان عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ويمارس جمع فيه الفعلية نحو موسى اكرمه

وتحوز يدلغيم ويحز ولا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطليبية خبرا قليلا واما نحو ز يدقام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العسر يف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون ٣٩ على التقديم والتأخير فان قلت ز يدقام

وعمر وقد عدده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع
* (انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى) *

الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو ز يدقام أو يوزن بدأبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة الخبرية في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبار من نحو ز يداهو غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لسكاهو الله ربى اذ الاصل لكن أنا هو الله ربى فيها أيضا ثلاث مبتدآت اذ الم يقدر هو ضمير اله سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كجزم به ابن الحاجب بل قد رخصه ابن الشأن وهو الظاهر ثم حذف هـ مزة أنا حذفنا اعتبارا وقيل حذفنا قياسيا بأن نقات حركاتها ثم حذفنا ثم أذغت نون لكن في نون أنا * (تبيين) * الاول ما فسرته به الجملة الكبرى هو مقتضى

مفعولا لفعل محذوف (قوله ز يدلغيم) أي فليقم جملة طلبية وجملة لا يذهب طلبية فلا يجعلان خبرا فيعرب ز يدومر وفاعلان محذوف (قوله وعمر ولا يذهب) أي فالتقدير لا يذهب وعمر ولا يذهب وكذا ما قبله (قوله فالجملة اسمية) أي فز يدومر وقام خبر (قوله والكوفيون الخ) أي لانه يجوز عندهم تقدم الفاعل (قوله عند الجمهور) أي ويجري فيها خلاف الكوفيين وابن مالك ومن معه (قوله محتملة لهما) أي لان جملة وعمر وقد يحتمل جعلها فعليه ان عطف على جملة قام ويحتمل جعلها اسمية ان عطف على جملة ز يدقام (قوله الى الصغرى والكبرى) في نسخة الى صغرى وكبرى وهي المناسبة لقوله فيما يأتي وانما قلت صغرى وكبرى الخ (قوله والصغرى الخ) على هذا ز يدقام وقام ز يدايست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة (قوله المبنية) أي التي هي خبر عنه (قوله في المثالين) في المثال الاول وقعت الصغرى فعليه وفي الثاني وقعت اسمية (قوله كبرى لا غير) أي لان الخبر فيها جملة (قوله صغرى لا غير) أي لانها مبنية على المبتدأ أي خبر بها عنه (قوله باعتبار غلامه منطلق) أي باعتبار ان الخبر فيها جملة وهي غلامه منطلق (قوله صغرى باعتبار جملة الكلام) المناسب باعتبار وقوعها خبرا عن المبتدأ الذي هو زيد (قوله لكن أنا هو الله ربى) أي فلكن حرف استدراك وأنا مبتدأ أول وهو مبتدأ ثان ضمير الشأن والله مبتدأ ثالث ور بي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول وليس في الله ربى ارتباط لانه عين المبتدأ فالجملة بتسمامها كبرى لا غير والله ربى صغرى لا غير وهو الله ربى كبرى بالنظر لانه ربى صغرى فنظر المبتدأ الاول (قوله اذا لم يقدر الخ) أي فان قدر كذلك فهي جملة كبرى فقط والخبر جملة صغرى فقط ولا ياتي أن تكون محتملة للصغرى والكبرى لان ذلك لا يكون الا اذا وجد ثلاث مبتدآت (قوله اعتبارا) أي لالعله (قوله وقيل حذف الخ) قدر هذا المصنف سابقا بان ما حذف لعله كالالف هنا كالثابت فيمنع من ادغام ما قبله فيما بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتبارا طبيا فكأنه لم يوجد أصلا (قوله ما فسرته به الجملة الكبرى) أي بانها الاسمية التي خبرها جملة (قوله بالفعل) أي وحيث حذفنا الكبرى يصح أن تكون فعليه بخلاف الظاهر كلامهم (قوله بالفعل) أي الفعل الناسخ اذا كان الخبر في الاصل جملة وتلي هذا فنعرفها بانها ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الاصل او نقول هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة والفعليه التي فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الاصل جملة (قوله فعلى أفعال) أي الذي هو مؤنث فاعل وحاصل الكلام أن أفضل التفضيل ان جرد من آل والاضافة يجب افراده وتذكيره وجر المفضل عليه بمن ولا يجوز فيه المطابقة فلا يجوز أن تقول امرأة فضلى ولا امرأتان فضليتان ولا نساء فضليات ولا رجلا ن أفضلان ولا رجال أفضلون بل تقول رجل أو امرأة أو رجلا ن أو امرأتان أو رجال أو نساء أفضل من كذا فان عرف أو أضيف طابق موصوفه فتقول بالمرأة الفضلى أو فضلى النساء والمرأتان الفضليتان والنساء الفضليات وكذا الباقي اذا علمت هذا تعلم أن قولهم جملة صغرى أو كبرى مثل امرأة فضلى وهو ممنوع وأجاب المصنف عنه (قوله كأن صغرى الخ) أي حقه كان الصغرى والكبرى (قوله فواقعها) جمع فاقعة وفي نسخة فواقعها جمع فقاعة والمراد بها الفاقعة التي تكون على وجه الماء من شدة تحركه أو غيابه بالنار أي كان الفقاع الصغير والكبير على وجه الخرد زر على ارض من ذهب (قوله وقول بعضهم) أي في الجواب عنه (قوله وانهم مضافان) أي فالاصل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول لدلالة الثاني او من الثاني لدلالة الاول وانهم مضافان لله وجود كقيل بكل من ذلك (قوله لا تقم في الايجاب) أي وهنما موجب وجبرورهما معرفة (قوله ولكن الخ) جواب عن البيت وعن كل كلام مثله

كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرية بالمبتدأ تكون مصدرية بالفعل نحو ظننت ز يداهو يقوم أبوه الثاني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى فعل بال أو بالاضافة ولذلك لمن من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها * حسباء ذره على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهم مضافان على حذف قوله * بين ذراعي وجهه الاسد * يرده أن الصحيح ان من لا تقم في الايجاب ولا مع تعريف الجبرور ولكن

ر بما استعمل أفعال التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مع ما بقامع كونه مجزوا قال اذا غلب عنكم أسود العين كنتم * كرانا وأتم ما أفام الأثم
 أي لثام فعلى هذا يخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى و فاصلة كبرى وقد يحتمل الكلام الكبير وغيرها
 ولهذا النوع أمثلة أحدها نحو أنا آتيلك به ٤٠ اذ يحتمل آتيلك أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم فاعل ومضافا إليه مثل

(قوله مع كونه مجزوا) أي من أل والاضافة (قوله الأثم) الشاهد فيه انه جمع الام على غير بانه لا جمع لثيم
 وجمع مع انه مجزوم من ال مراعاة لقوله انتم لعدم قصد المفاضلة (قوله فعلى هذا يخرج البيت) أي بحيث
 يقال انه ليس مراد أبي نواس في البيت التفضيل بل مراده فقاعة صغيرة من الخمر و فقاعة كبيرة من الخمر (قوله
 وقول النحويين) أي جملة صغرى وكبرى (قوله ان يكون فعلا مضارعا) أي والاصل آتيلك ابدلت الهمزة
 الثانية انفا لوقوعها ساكنة اثر همزة قوه على هذا الاحتمال تكون جملة كبرى بخلاف الاحتمال الذي بعده
 فانها تكون جملة لا صغرى ولا كبرى (قوله مثل الخ) تنفاير في الاحتمال الثاني (قوله ويؤيده) أي يؤيد
 كون آتيلك اسم فاعل (قوله وان حمزة تيميل الالف) أي فهذا دليل على انه اسم فاعل لان عليه الالف
 تكون اصلية ولا يجوز ازالة الالف الا اذا كانت اصلية وأما على جعله فعلا لتكون الالف بدلا عن الهمزة
 والالف المبسدة لا تميل (قوله نحو زيد في الدار) أي فعلى الاحتمال الاول يكون الكلام جملة كبرى وعلى
 الثاني لا يكون جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما وكذا يقال في المثال الثالث (قوله وينبغي ان يجزى هنا)
 أي في الاولوية (قوله الخلاف الذي في المسئلة قبلها) وهو انه هل يقدر المحذوف اسم فاعل لان الالف في
 الخبر الافراد او يقدر العامل في سير افعال لانه الالف في العمل وقوله في المسئلة قبلها أي مسئلة عامل الفاعل
 الواقع خبرا وانما حال عليه ولم يتقدم له الشهرة هذا الخلاف في تلك المسئلة (قوله في المسئلة قبلها) وهي قوله
 الثالث نحو زيد في الدار (قوله ابوه مبتدأ) أي مؤخر او قائم خبره مقدم وحينئذ فيكون الكلام جملة كبرى
 (قوله فاعلا بقائم) أي وحينئذ فيكون الكلام جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما (قوله تنبيه الخ) انما أتى
 بهذا التنبيه عقب ما قبله لتوهم ان قوله الأعمر ولي الخ جملة كبرى لان عمر في الالف مبتدأ وقوله مستطاع
 رجوعه خبر في حينئذ يكون مستطاع رجوعه جملة صغرى وقوله الأعمر الخ جملة كبرى فدفع المصنف هذا
 التوهم بانهم ليست جملة كبرى أصلا (قوله الأعمر الخ) الهمزة للاستفهام ولا اصلها النافية للجنس
 ثم لما دخلت عليها همزة الاستفهام صارت للتثنية في حينئذ يكون لها اسم وليس لها خبر وعمر اسمها مبني معها
 على الفتح وقوله مستطاع رجوعه جملة في محل نصب صفة لعمر نظر اللفظ في الحالة العارضة لا صفة على المحل والا
 كانت في محل رفع (قوله والجملة في محل نصب) أي والاصل أتمنى عرام ووصفا بكونه رجوعه مستطاع (قوله
 لا في محل رفع) أي حتى تكون الجملة كبرى (قوله فاعلا) الاولى نائب فاعل لان مستطاع اسم مفعول
 (قوله صفة على المحل) أي ورجوعه نائب فاعل (قوله جملة) أي من مبتدأ وهو رجوعه وخبر وهو مستطاع
 (قوله في امتناع مراعاة محل اسمها) أي قبل دخول الناصخ وانما امتنع مراعاة المحل لسكون الناصخ هنا أزالها
 عن حالها الاصلية بالمرء من الاعراب وهو ظاهر وصير الكلام انشاء بعد ان كان خبرا فالمحل قد زال بالأو والحاصل
 أن سيبويه راعى أمور ثلاثة فراعى معنى الأوهو أتمنى فقال لا خبر لها واعتبر اصل لاوهو أنها نافية للجنس
 فجعل لها اسما ونظر لكونها في معنى ليت وان لها اسما فضع الوصف مراعاة محل اسمها (قوله في الوجهين) أي
 وجهي الوصفية على المحل (قوله وخالفه في المسئلتين الخ) أي فيوز جعل مستطاع رجوعه جملة في محل رفع خبرا
 لا والكلام حينئذ جملة كبرى ورجوعه جعل مستطاع صفة لعمر على المحل ورجوعه نائب فاعل وان الجملة في
 محل رفع صفة على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين (قوله اسمية الصدر فعلية العجز) أي فاذا نظرت لصدرها
 وجدته جملة اسمية واذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية (قوله في نحو ظننت زيدا ابوه قائم) أي وهي فعلية

وانهم آتيلك عذاب وكاهم
 آتيلك يوم القيامة فردا
 ويؤيده ان أصل الخبر الافراد
 وان حمزة تيميل الالف من
 آتيلك وذلك ممنوع على تقدير
 انقلابها من الهمزة الثاني
 نحو زيد في الدار اذ يحتمل
 تقدير استقر وتقدير مستقر
 الثالث نحو انما أنت سير اذ
 يحتمل تقدير تسير وتقدير
 سائر وينبغي أن يجزى هنا
 الخلاف الذي في المسئلة قبلها
 الرابع زيد قائم ابوه اذ يحتمل
 أن يقدر ابوه مبتدأ وان
 يقدر فاعلا بقائم * (تنبيهه) *
 يتعين في قوله
 الأعمر ولي مستطاع رجوعه
 تقدير رجوعه مبتدأ
 ومستطاع خبره والجملة في
 محل نصب على انه صفة لافي
 محل رفع على انها خبر لان
 الا التي للتثنية لا خبر لها عند
 سيبويه لالفاظ ولا تقديرا
 فاذا قيل الاماء كان ذلك
 كلاما مؤلفا من حرف واسم
 وانما يتم الكلام بذلك جلا
 على معناه وهو أتمنى ماء
 وكذلك يمنع تقدير مستطاع
 خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا
 ويمتنع أيضا تقدير مستطاع
 صفة على المحل أو تقدير
 مستطاع رجوعه جملة في

موضع رفع على انه صفة على المحل اجزاء لا يجزى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا أيضا قول سيبويه في الوجهين وخالفه الصدر
 في المسئلتين المازي والمبردين (انقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين) * ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه
 كذا قالوا وينبغي أن يراعى ذلك في نحو ظننت زيدا ابوه قائم بناء على ما قدمنا

وذات الوجه نحوز يد أبوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا يقوم أبوه * (الجملة التي لا محل لها من الاعراب) * وهي سبع وبدانها
 لانهم تتصل محل مفرد وذلك هو الاصل في الجملة * فالاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة وهو أوضح لان الجملة الابتدائية تطلق أيضا على
 الجملة المصدرية بالابتداء ولو كان لها محل ثم الجملة المستأنفة نوعان أحدهما الجملة المفتحة بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجملة المفتحة
 بها السور والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رجه الله وقوله تعالى قل سأتلوا ٤١ عليكم منه ذكرا انما مكاله في الارض

ومنه جملة العامل الملقى لتأخوه
 نحوز يد قائم أظن فاما العامل
 الملقى لتوسطه نحو زيد
 أظن قائم بجملة أيضا لا محل
 لها الا انها من باب جعل
 الاعراض وتخص البيانيون الاستئناف بما كان
 جوابا لسؤال مقدر نحو قوله
 تعالى هل أتاك حديث ضيف
 ابراهيم المكرمين اذ دخلوا
 عليه فقالوا اسلاما قال سلام
 قوم منكرون فان جملة القول
 الثانية جواب لسؤال مقدر
 تقديره فإذا قال لهم ولهذا
 فصلت عن الاولى فلم تعطف
 عليها وفي قوله تعالى سلام
 قوم منكرون جملتان
 حذف خبر الاولى ومبتدأ
 الثانية اذ التقدير سلام عليكم
 أتم قوم منكرون ومثله في
 استئناف جملة القول الثانية
 ونبتهم عن ضيف ابراهيم اذ
 دخلوا عليه فقالوا اسلاما قال
 انامنكم وجاهلون وقد
 استؤنفت جملتا القول في قوله
 تعالى ولقد جاءت رسالتنا
 ابراهيم بالبشرى قالوا اسلاما
 قال سلام ومن الاستئناف
 البياني ايضا قوله
 زعم العواذل انني في غمرة

الصدر اسمية العجز (قوله وذات الوجه) اي وهي التي كل من صدرها وعجزها اسم او فعل
 * (الجملة التي لا محل لها من الاعراب) *
 (قوله تطلق أيضا على الجملة المصدرية بالابتداء ولو كان لها محل) أي وهذا غير مراد وذلك كفي جاء زيد يده
 على رأسه فان جملة يده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل (قوله تطلق أيضا) اي كما تطلق على الجملة التي
 ابتدئ بها الكلام سواء صدرت بابتداء أو بفعل ولا محل لها من الاعراب وهذا المعنى هو المراد والحاصل أن
 الابتدائية تطلق على أمرين أحدهما مراد والثاني غير مراد فلذا كانت التسمية بالاستئنافية أوضح لانها نص
 في المعنى المراد (قوله تطلق أيضا الخ) وأيضا الابتدائية يتوهم قصرها على المفتحة النطق (قوله المفتحة بها
 النطق) وهذه تسمى مستأنفة استئنافية تاما (قوله المفتحة بها السور) نحو اناتر لنا في ليلة القدر انافتحنا لك
 (قوله المنقطعة) اي لفظا ومعنى فمثال المنقطعة لفظا ما مثل به المصنف فان رجه الله منقطعة لفظا لانه ليس هنا
 حرف يوصيها بها وأما في المعنى فان الرجعة مرتبطة بالوقت ومثال المعنى ثم يعيده من قوله أولم يروا كيف يبدأ
 الله الخلق ثم يعيده فان الاعادة منقطعة عما قبلها الغنا لان الاعادة لم تقع حتى يحسبوا على الاقرار برؤيتها وليس
 انقطاعا لفظا بل متصلة فيه لان ثم للعطف والضم (قوله المنقطعة عما قبلها) المراد بانقطاعها عما قبلها عدم
 تعلقها بما تعلقا صناعيا باتباع أو اخبارا وحالية سواء كان هناك انقطاع في المعنى أو في اللفظ فقط فلا يضر
 الارتباط معنوي بغير ذلك فيسندخل في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس وان ارتبعت من
 حيث التشبيه فالارتباط معنوي لا يستلزم تخليه الاعراب الا من جملة الصلة (قوله رجه الله) اي فجملة رجه الله
 منقطعة عما قبلها لانها انشائية (قوله الا انها من باب جعل الاعتراض) أي لان جعل الاستئناف التي كلامنا
 فيها فلا تزدادها (قوله ويخص البيانيون الاستئناف الخ) أي واما النخبة فقالوا هي المنقطعة عما قبلها
 سواء كانت جوابا عن سؤال ام لا فالاستئناف عندهم اعم (قوله فان جملة القول الثانية) وهي قال سلام
 (قوله ولهذا) اي لاجل انقطاعها (قوله فلم تعطف عليها) تفسير بقوله فصلت لما بين الجملتين من شبهة كمال
 الانقطاع واما دخولها والاستئناف على الجملة المستأنفة فلا يمنع على الاظهر نحو وما كان استغفار ابراهيم
 لا يبيد الاية بعدما كان للنبي الاية فانه جواب عما يقال كيف استغفر ابراهيم لا يبيد ومن منع دخول الواو
 مطلقا على الجملة المستأنفة قال الاستئناف البياني ما كان جوابا لسؤال عن شيء مصرح به في الجملة الاولى
 وليس هذا منه تأمل (قوله قال انامنكم وجاهلون) هذا محل الشاهد فانه جواب عما يقال ماذا قال لهم حين
 سلوا عليه (قوله قالوا اسلاما) اي ماذا قالوا له فاجاب وقال قالوا اسلاما ثم سال وقيل ماذا قال لهم فاجاب وقال
 قال سلام (قوله العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة فلذا ذكر الضمير لاجتماع عاذل لان فاعلا لا يجمع على
 فواعل (قوله رجال) فاعل محذوف اي يسبحه رجال وهو جواب عن سؤال تقديره من يسبح (قوله فيمن فتح
 باء يسبح) اي وهو شعبة وامان كسر هافر رجال فاعل يسبح المذكورة فليس قوله رجال جملة (قوله انه صفة)
 اي فتكون الجملة في محل جر وقوله احوال اي فتكون في محل نصب (قوله انه صفة) اي على فاعلة الجملة بعد
 المنكرات وقوله احوال اي لوجود المسوغ وهو الوصف بما رد (قوله من شيطان لا يسمع) أي موصوف بكونه

(٦ - دسوقي في) صدقوا ولكن غمركم لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا أم كذبوا ومثله قوله تعالى يسبحه فيها
 بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باء يسبح * (تنبيهات) * الاول من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة أحدها لا يسمعون من قوله تعالى
 وحققنا من كل شيطان ماردا لا يسمعون الى الملا الا على فان الذي يتبادر الى الذهن انه صفة لكل شيطان أو حال منه وكل منهما باطل اذ لا معنى
 للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي

لاستئناف النحوي ولا يكون استئنافا بانيا ٤٢ لفساد المعنى أيضا وقيل يحتمل أن الاصل ثلاثا يسمى واحدا ثم حذف اللام كما في حيثك أن

لا يسمع وهذا تعليل لبطان الصفة والحال أما الصفة فظاهر وأما الحال فهي وصف في المعنى (قوله من شيطان لا يسمع) قد يجب بان المراد لا يسمع حال الحفظ بسبب ذلك الحفظ وهذا كلام لا غبار عليه فالصفة حينئذ ظاهرة والاراد انما يتأتى على ان المراد موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ اه تقرير شيخنا دردير (قوله للاستئناف النحوي) أي انه ابتداء بيان حال الشياطين والمعنى أن الشياطين لا يسمعون للملا الأعلى قال الدماميني اذا كانت للاستئناف النحوي يكون قد أخبر عن الشياطين المتخفظ منهم بعدم السماع وحينئذ فيعود الاشكال بأنه كيف يتخفظ من شيطان لم يسمع في نفس الامر اذا المتخفظ منهم بسماع فان قلت ان المراد لا يسمعون بعد الحفظ قلنا قدر ذلك في الصفة ويكون المعنى لا غبار عليه فبالك قدرته في الاستئناف النحوي دون الصفة مع أن المعنى على كل عليه ظاهر فهذا تحكم وأجاب الشمني بأنه اخبار عن حال الشياطين لا يوصف كونهم محفوفين منهم وفيه أنه لا يوضح الاخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر عن الحفظ لانهم يسمعون في نفس الامر وما أتى عدم السماع الامن الحفظ والامنا كان للعطف معنى (قوله لفساد المعنى) أي لانه يكون جوابا عن سؤال وهو انه يقال لم حفظت السماء الدنيا من الشياطين فاجاب لانهم موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ واعلم انه انما يحصل الفساد اذا جعل جوابا عن سؤال عن العلة أي لم حفظت السماء من الشياطين وأما ان جعل جوابا عن السؤال عن حال الشياطين أي ما حال هؤلاء الشياطين بعد الحفظ فاجاب بان حالهم انهم لا يسمعون الى الملا الأعلى على أن الكلام مستقيما فاطلاق القول بالفساد لا يصح (قوله ان الاصل ثلاث الخ) أي فهو علة لقوله وحفظا (قوله أحضر الخ) أي فالاصل عن أن أحضر الوشى فحذف أن بعد حذف عن فرغ الفعل بعد ان كان منصوبا على حد تسمع بالمعدي الخ (قوله واستضعف الزنجشري الخ) قد يقال انه يرد عليه هذا البيت على أنه في كلام العرب كثير (قوله اجعلها حال مقدرة) هذا وارد على قوله سابقا لا يصح جعلها حالا وحاصله أن المنوع على جعلها حالا اذا جعلت حالا مقارنة فلوجب جعلها منتظرة لصح الكلام (قوله هو صاحبها) قد يقال هذا غير لازم ولو قيل في المثال مقدر على صيغة اسم المفعول لصح سواء كان المقدر ذلك الرجل أو غيره سلمنا أن المقدر هو صاحبها فلا مانع هنا من أن الشياطين يقدرون عدم سماعهم لما شاهدوا من الكواكب المتراجحة وأما الارادة بغير لازمة كما اذا قيل للمظالم ادخل السجن خالدا فيه اه دماميني (قوله مقدر) أي ذلك الرجل (قوله لا يقدر ون عدم السماع) أي وانما يقدر ون حين ارتقايتهم للسماء السماع لانهم راجعون له (قوله فلا يحزنك قولهم) هكذا بالفاء في أكثر النسخ والنسابة ولا يحزنك بالواو واعتراض عليه أن الاستئناف فيها غير خفي وانما يخفى على بليد لم يتدبر في معنى الآية لان كل أحد يعلم أن الكفار لم يصدر منهم اننا نعلم ما يسرون وما يعلنون ولا قول ان العزة لله جميعا وحينئذ فلا ينبغي أن يعد هذا من الاستئناف الخفي (قوله وهي كالتى قبلها) أي في كونها يتبادر الى الذهن انها من مقولهم (قوله وقف واجب) أي سواء كان له سبب أو لا * وأجيب بان المراد واجب صناعى والمنفى الوجوب الشرعى (قوله الرابع) أي من أمثلة الاستئناف الذى قد يخفى (قوله ثم يعيده) أي فالتبادر العطف على ما قبله وان الله يعيدهم على رؤيتهم بدء الخلق واعادته (قوله بعد) أي الى الآسن حتى انهم يقررون برؤيتها (قوله ثم الله ينشئ الخ) أي فقد غير الاسلوب ولم يقل ثم نشأه فهذا دليل على الاستئناف (قوله زعم أبو حاتم ان من ذلك) أي من الاستئناف الخفي وحق السياق الخامس تثير الارض عند أبي حاتم والمتبادر ان تثير صفة للذلول أي لا مدلة باثارة الارض أي بالعمل والحرق ولا تسقى الحرق أي الزرع فن ثم قال الحسن هي بقرة كانت وحشية لا يحترق بها ولا يسقى (قوله بأن ولا الخ) هذا كلام أبي البقاء فالمعنى ويدل على أن المصنف سبى أتى ببرد كلام أبي البقاء ولو كان هذا عين كلامه لا اعتراض المصنف عليه بأن العاطف الواو لا (قوله على النقي) أي ولو جعلت مستأنفة لمكانت

تكرهنى ثم حذف أن فارتفع الفعل كما في قوله * ألا هذا الزاجرى أحضر الوشى * فيمن رفع أحضر واستضعف الزنجشري الجمع بين الحذفين (فان قلت) اجعلها حالا مقدرة أى وحفظا من كل شيطان مارد مقدر عدم سماعه أى بعد الحفظ (قلت) الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالمرو ربه في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غذا أى مقدر حال المرو ربه أن يصيده غذا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه الثاقف اننا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر للذهن انه محشى بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم الثالث ان العزة لله جميعا بعد قوله فلا يحزنك قولهم وهي كالتى قبلها وفي جمال القسراء للسخاوى أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب الرابع ثم يعيده بعد قوله أولم ير وا كيف يسد الله الخلق لان اعادة الخلق لم تقع بعد فقرروا برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قبل سير وافي الارض فانظروا

كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ الاشجرة * الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول جيد ثم يتدنى تثير الارض على الاستئناف ورده أبو البقاء بأن ولا انما تعطف على النقي الواو

الواو من ولا عاطفة على مثبت وفيه تسمع لان العاطف الواو وحدها فالاولى الواو الداخلة على لا لاتعطف الاعلى
منقى (قوله و بانها لو اثارت الارض) أى اثارت غبارها وهي جيتا وقوله كانت ذلولا أى مذلة للحرث لانها
لا تثير الغبار من الارض الا اذا علت في الحرث ومتى علت فيه كانت مذلة وقد حكم أولا بانها ليست ذلولا
فعملها استثناء فانها تراض (قوله ولا يلتفت) أى وكذا زيد يصوم ولا يقعد والاولى أن يشتمل بهذا لظهور أن
الواو عاطفة بخلافها في المثال الذي ذكره فانها تحتل أنها للعمال (قوله والثاني الخ) أى ويرد اعتراضه الثاني
ويرد أيضا بان المعنى أنها تثير الارض من بطرها في قوة المشى (قوله وانما وجه الرد) أى على أبي حاتم وحاصل
الرد انما لا نسلم ان ذلك من عجائبها لعدم ورود ذلك في خبر أى حديث ولكن اعترض على المصنف بأنه لا يلزم
من كونه لم يبلغ خبر بان ذلك من عجائبها انه لم يرد خبر بذلك في الواقع اذ أبو حاتم ثقة في النقل فلا يفسر الا بسند
(قوله من عجائبها) أى فهمى تثير الارض وليست مذلة للحرث وهذا بخلاف غيرهما من البقر فانه لا يثير غبار
الارض الا اذا كان مذلا (قوله و بانهم انما كفوا بامر موجود الخ) حاصله انه يلزم على قوله بالاستئناف
ان البقرة التي أمرت وبذبحها متصفة بامر خارق للعادة وهو جمعها بين كونها غير ذلول وبين اثارته اغبار الارض
فيلزم عليه تكليفهم بامر خارق للعادة مع أنهم انما كفوا بامر موجود ويرد هذا الاعتراض بانهم كفوا بذيبح
بقرة موجودة الا انها متصفة بامر خارق للعادة لانهم لما شدوا واشد عليهم فالتكليف ليس بامر خارق للعادة
وهو الجمع بين الوصفين (قوله وبانه كان يجب الخ) هذا رد للاستئناف في حد ذاته وقوله في ذلول في نسخة
لا ذلول أى بعده (قوله تكرار لا في ذلول) أى تكرار الالواقعة في ذلول أى الداخلة عليه فقوله في ذلول صفة
للا متعلق بتكرار (قوله بعد الاستئناف) أى فهو كلام منقطع عما قبله وقد يقال هو جار على كلام
الكوفيين وصرح به السخاوي من أن لا قد تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرارها نحو غضبت من لاشي و جئت
بلا زاد أى قول المبرد ومن وافقه أن لا لا يجب تكرارها في الصفات (قوله الثاني) أى من التنيهات (قوله
وهو نوعان) أى واللفظ المحتمل نوعان (قوله نعم الرجل زيد) فان جعلت زيدا مبتدأ وما قبله خبرا كان زيد
لفظا غير مستأنفا وان جعلته خبرا المحذوف أى هو زيد كان مستأنفا وعبر المصنف باللفظ لان المحتمل قد لا يكون
جملة كزيد في المثال المذكور فانه على الاحتمال الاول مفرد وجملة على الثاني (قوله والثاني ما) أى لفظ أو
جملة على الاستئناف (قوله الى ذلك) أى تقدير (قوله لا تتخذوا بطانة) أى أصفياء تظهرونهم على سرهم
ومواذرتهم أى لا يتبعونكم (قوله وما تخفي صدورهم أكبر) كان عليه ان يزيد قد بيننا لكم الآيات لان
قول الزخشرى أن تكون مستأنفات أى الجملة الثلاث أعني لا يألونكم خبالا وقد بدت البغضاء من أفواههم
وقد بيننا لكم الآيات وأما قوله وما تخفي صدورهم بجملة حالية لا تعد والحاصل أن الزخشرى بعد أن ذكر
ان الجملة تين يصح أن تكونا صفتين ذكر أن الاولى أن تكون الجملة الثلاث مستأنفات وانما لم يعد واما عنتم
جملة منها لانها بيان لقوله لا يألونكم خبالا (قوله والابلاغ أن تكون مستأنفات) أى استئنافا بصحوا أو بيانيا
ووجه الابلاغ أن بيان التعليل أكثر فائدة وأيضا الوصفية توهم أن البطانة من الدون قد تتصف بهذه الصفة
وقد لامع أنها كذلك دائما (قوله على وجه التعليل) أى لانهم لا يألونكم خبالا أى لا يمنعونكم من الخيال
أى من الفساد بدليل أنهم يودون عنتم أى شدة ضرركم ولأنه قد بدت البغضاء من أفواههم لكم والحال
أن ما تخفي صدورهم من البغضاء أعظم مما أبدته أفواههم فقوله وما تخفي صدورهم أكبر جملة حالية
وقوله ودواما عنتم بيان لما قبله وأما قد بيننا لكم الآيات فيجتم على أنه استئناف كلام وانه علة للنهي أيضا
لاننا بيننا لكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا والحاصل أن الزخشرى جوز أن تكون الجملة
الاوليان صفتين وهما قوله لا يألونكم خبالا وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلها مستأنفاتين علة للنهي وأما
قوله قد بيننا لكم الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال اما علة للنهي أو منقطع عما قبله لفظا ومعنى (قوله على

وبانها لو اثارت الارض كانت
ذلولا ويرد اعتراضه الاول
صحة مررت برجل يصلى ولا
ياتفت والثاني ان بأحاطم
زعم أن ذلك من عجائب هذه
البقرة وانما وجه الرد ان الخبر
لم يأت بأن ذلك من عجائبها
وبأنهم انما كفوا بامر
موجود لا بامر خارق للعادة
وبأنه كان يجب تكرار لا في
ذلول اذ يقال مررت برجل
لا شاعر حتى تقول ولا كاتب
لا يقال قد تسكرت بقوله ولا
تسقى الحرث لان ذلك واقع
بعد الاستئناف على زعمه
* الثاني قد يحتج على اللفظ
الاستئناف وغيره وهو نوعان
احدهما اذا حمل على
الاستئناف اخرج الى تقدير
جزء يكون معه كلاما نحو زيد
من قولك نعم الرجل زيد
والثاني ما لا يحتاج فيه الى
ذلك لكونه جملة تامة وذلك
كثير جدا نحو الجملة المنفية وما
بعدها في قوله تعالى يا أيها
الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة
من دونكم لا يألونكم خبالا
ودواما عنتم قد بدت البغضاء
من أفواههم وما تخفي
صدورهم أكبر قال الزخشرى
الاحسن والابلاغ أن تكون
مستأنفات على وجه التعليل

للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين أي بطانة غير ما نعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدى هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا اتخذ صاحبيا يؤذيك أحب مفارقك والذي يظهر ان الصفة تعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان وحصل للامام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو فانه سأل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة ٤٤ وأجاب بان محط النهى هو من دونكم لا بطانة فاذا لم تقدم الالهام وليست التساوية كما ذكر

وجه التعليل للنهي) ليس المراد أن المجموع علة واحدة للنهي بل كل واحد علة مستقلة وترك العاطف تنبيهها على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله (قوله بطانة) أي أولياء وترك المصنف ودواما عنتم لما علمت أنها توكيد وبيان لما قبله (قوله من دون المسلمين) أي من غيرهم (قوله ويجوز الخ) هذا هو الذي صدر به الرخصى فقال يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفة والاحسن الخ فقد ذكر في جانب الصفة الجملتين الأولىين وذكر في الاستثناء الثلاثة (قوله أحب) أي بدون العاطف أي وانما يقال وأحب بالواو (قوله كما في الخبر) أي لان الصفة محكوم بها في المعنى (قوله كما ذكر) أي بل التلاوة تقديم البطانة على قوله من دونكم (قوله وانما هي في سورة المؤمنون) أي واما سورة الانبياء فليس فيها لفظ زبر ابل التلاوة وتقطعوا غيرهم بينهم كل اليناراجعون (قوله وترك تفسيرها الخ) أي اعتقاد أنهم انما هي في الانبياء لا في المؤمنون (قوله لخصامن تفسيره اعرابا) أي لخص كل منها اعرابا وهما السفة فاقسى وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين (قوله من نحو قولك) أي من كل تركيب وقع الفعل المضارع فيه مرفوعا بعد الشرط (قوله على اضممار الفاء) أي ومبتدا والتقدير فانما أقوم فالجملة اسمية فتربط بالفاع وليست مستأنفة لانها جواب الشرط (قوله وسيبويه يرى الخ) قال الرضى لا يحتاج لاحدهذين المذهبين اصلا بل يجعل نفس يشوم جوابا لان ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف وانما رفع الجزاء لضعف أداة الشرط بحيث لا يفعله الشرط غير معمول لفظا بينها وبين الجواب فلما لم تعمل في الشرط لفظا مع أنه باصطهالم تعمل في الجزاء اصلا بعد عنها فالاداة لم تعمل الا في فعل الشرط محلا (قوله مؤخر من تقديم) أي فهو فعل مضارع مرفوع وهو دليل الجواب لان حقه التقديم والجواب محذوف أي أنهم دل عليه أقوم المذكور فالجملة على هذا مستأنفة (قوله ويؤيده) وجه التأنييدان معنى الشرط يكثر معه حذف الجواب (قوله وينبغي على هذا) أي الخلاف من كون أقوم جواب الشرط وأنه ليس مستأنفا اوانه ليس جواب الشرط بل دليل الجواب وانه مؤخر من تقديم فهو مستأنف (قوله كما يجوز الخ) أي لان محله التقديم فهو منصوب بفعل محذوف يفهه المذكور (قوله لا يجوز الجزم) أي لان محله التقديم فهو مرفوع وليس محله التأخير على أنه جواب حتى يجزم (قوله على محل الفاء المقدرة وما بعدها) فيه تسمع حيث جعل المحل للجملة والفاء وأدخل الفاء في المحل مع أن المحل انما هو للجملة التي بعدها فقط كما يدخلون حرف الجر مع الجر ورمع ان المحل للمجرور فقط (قوله الثاني) أي من أمثلة الجملة التي اختلفت في كونها مستأنفة أو لا (قوله وليس بشئ لعدم الرابطة) أي في قولك مذ يومان لان معنى الجملة المذكورة من انتفاء الروية يومان أو بينى وبين لقائه يومان وعلى كل حال فالجملة ليس فيها رابط لا واو ولا ضمير وقول بعض ان فيه رابطا بحسب المعنى اذا اصل بينى وبين لقائه فقد وجد ضمير فالظاهر أنه لا يكتفى وأنه لا بد من الرابطة اللفظى (قوله لعدم الرابطة) بمعنى رابط جملة الحال المعهود وهو الواو والضمير فيها (قوله ما أم ذلك) أي انتفاء الروية (قوله جملة افعال الاستثناء) أي في نحو قولك قام القوم ليس زيداً أو خلاز يدا الخ (قوله ليس ولا يكون الخ) بدل من افعال الاستثناء (قوله حال) أي لان الجملة بعد المعارف كالقوم أحوال (قوله اذا المعنى) أي في الجميع (قوله

ونظير هذا ان ابا جبان فسر في سورة الانبياء كلمة زبرا بعد قوله تعالى وتقطعوا أمرهم بينهم وانما هي في سورة المؤمنون وترك تفسيرها هناك وتبعه على هذا السهو رجلا لخصامن تفسيره اعرابا (الثالث) من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا وله أمثلة أحدها أقوم من نحو قولك ان قام زيد أقوم وذلك لان المبرد يرى انه على اضممار الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل أقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وينبغي على هذا مستثنان احدهما انه هل يجوز زيد ان أتاني أكرمه بنصب زيدا فسيبويه يجيز كما يجوز زيدا أكرمه ان أتاني والقياس ان المبرد يمنع عنه لانه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عامه لافيه والثانية انه اذا جيء بعده هذا الفعل المرفوع بفعل

معطوف هل يجزم أم لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل واوجبه والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها الثاني مذومند وما بعدها في نحو ما رأيتهم مذ يومان فقال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشئ لعدم الرابطة وقال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند من قدر من مبتدأ ما أم ذلك وعند من قدرها خبرا ما بينك وبين لقائه الثالث جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلاوعدا وحاشي فقال السيرافي حال اذا المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستثناء

واوجهه ابن عصفور فان قلت جاء في رجال لسوازي فدا الجملة صفة ولا يمنع عندي أن يقال ٤٥ جاؤني ليسوازي يداعلي الحال الرابع الجملة

بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة اشكل * فقال الجمهور مستأنفة وعن الزجاج وابن درستويه انها في موضع جر بحتى وقد تقدم * (الجملة الثانية) *

المعترضة بين شيئين لفائدة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا وقد وقعت في مواضع (احدها) بين الفعل ومرفوعه كقوله

شجاك اظن ربيع الطاعنين ويرى بنصيب الربيع على انه مفعول أول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع اليه وقوله

وقد أدركتني والحوادث حجة أسنة قوم لضعاف ولا عزل وهو الظاهر في قوله ألم يأتيتك والانباء تنمى بما لاقت لبون بن زياد

على ان الباء زائدة في الفاعل ويحتمل أن يأتي وتنمى تنازعا ما فاعل الثاني وأضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الاول

أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره (الثاني) بينه وبين مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفاد بورا بالصبا والشمال (الثالث) بين المبتدأ وخبره

كقوله وفيه والأيام يعثرن بالفنى نوادب لا يمانه ونوايح

وأوجه ابن عصفور) أى لعدم الرابطة في الجملة الحالية (قوله فالجملة صفة) أى لان الجمل بعد النكرات صفات (قوله في موضع جر بحتى) أى بناء على ان حتى الابتدائية كقوله موضوع الخلاف تكون جارة خلافا للجمهور والقائلين ان حتى متى كانت ابتدائية امتنع ان تكون عاملة للجر في الجملة وعلى كلام ابن درستويه فالفرق بين حتى الجارة والابتدائية اذا علمت الجر مع كون كل عاملا للجر ان الاولى الداخلة على المفرد والثانية الداخلة على الجملة وأما على كلام الجمهور فالابتدائية لاتعمل جارا لفظا ولا محلا * (الجملة الثانية المعترضة) *

(قوله المعترضة بين شيئين) أى متلازمين لفائدة الكلام المعترضة في اثنائيه تقوية أى توكيد وقوله وتسديدا مرادف لما قبله (قوله أو تحسينا) أى فهى لجر دترين اللفظ ولا تقيد تقوية أى توكيد لما قبلها (قوله بين الفعل ومرفوعه كقوله الخ) أى بناء على أن شجاك فعل ويحتمل انه مصدر مضاف مبتدأ أو ربيع خبره (قوله شجاك) فعل ومفعول وربيع فاعل وتماهه * ولم تعبأ ببذل العاذلينا * (قوله أظن) هذه جملة معترضة بين الفعل والفاعل فأدات التقوية لانه حين يقال شجاك ربيع الطاعنين يحتمل أن ذلك مطلقون أو متوهم فأخبر انه مطلقون (قوله وشجاك مفعوله الثاني) أى هذه الجملة مفعول ثان وقوله وفيه أى في شجاك (قوله راجع اليه) أى الربيع وعلى رواية النصب هذه لا اعتراض في البيت (قوله والحوادث) الواو للاعتراض وتسمى استئنافية لان هذه الجملة منقطعة عما قبلها (قوله ولا عزل) أى ليسوا خاليين من السلاح وقوله

وقائلة ما باله لا يزورنا * وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل أسر رجل من بنى عجل رجلا من دارم فقال هذه الايات فأطلقوه وتماههما لعلهم وان مطروفي بنعمة * كإصاب ماء المزن في البلد المحل فقد ينعش الله الفتى بعد عشرة * ويصطنع الحسنى سرارة بنى عجل (قوله وهو الظاهر) أى الاعتراض بين الفعل ومرفوعه وهو الظاهر في قوله الخ (قوله ألم يأتيتك والانباء تنمى الخ) بعده

ويحسبها على القرشى تشرى * بادراع واسياف حداد وبنوز ياد الربيع بن زياد واخوته أخذوا القيس درعا فاستاق قيس ابل الربيع بمكة وباعها لعمد الله بن جدعان وهو مراده بالقرشى بدر وع وسيوف (قوله والانباء) أى الاخبار (قوله على أن) أى بناء على أن الباء زائدة في الفاعل أى فامر فوع المحل على الفاعلية ويجوز وبالباء الزائدة (قوله فاعمل الثاني) أى بدليل انه قرنه بالباء (قوله فلا اعتراض ولا زيادة) أى لان تنمى يتعدى بالباء (قوله اذ الانباء) أى الاخبار وقوله تنمى أى تخبر وقوله بهذا وبغيره أى ولو جعل بما لاقت معناه لالتفى لافادان الاخبار لان خبر الاملاقت لبون الخ مع انه أى الاخبار كما تخبر بما لاقت لبون تخبر بغيره (قوله بينه) أى بين الفعل وبين مفعوله (قوله وبدلت) نائب الفاعل ضمير يعود على الريح (قوله هيفا) أى ريح حارة (قوله بالصبا) الباء داخلة على المتروك وهو

الاشهر وقوله هيفا أى ريح هيفا وهى ريح تاتي من قيسل اليمن حارة لا تمر بشى الا يبسه وتسمى بالنكباء والصباهى ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار والشمال هى الريح التى تاتي من ناحية القطب المسماة بالطيب والباء فى الصبا داخلة على المتروك وهو الاشهر من دخولها على المأخوذ (قوله وفيه الخ) خبر مقدم أى فى البنات السابقات فى البيت السابق وقوله نوادب مبتدأ أى ملازمات للندب وقوله ونوايح أى وفيه نوايح أى نواحيات (قوله لا يمانه) أى لا يرغب عنه (قوله وفيه الخ) قبله

رأيت رجالا يكبرهون بناتهم * وفيه لان كذب نساء صوالح (قوله ومنه الاعتراض الخ) أى من الاعتراض بين المبتدأ والخبر الاعتراض الخ (قوله وبجملة الاختصاص)

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملقى في نحو زيدا ظن فأمم وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن

معاصر الانبياء لانورث وقول الشاعر * نحن بنات طارق ٤٦ غشى على النمارق وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله أو تي كان موصي

في المطول هي في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي ومعنى الحديث نحن لانورث مخصوصين من بين الناس ولعل ما ذكره المصنف أظهر (قوله وقول الشاعر الخ) أي قول الشخص الشاعر وذكرها باعتبار أنها شخص والافهولهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أم معاوية زوج أبي سفيان بن حرب تحرض به المشركين يوم أحد قبل اسلامها وأرادت بالطارق النجم شبهت أباها بالنجم في علوه وشهرة مكانه وقيل للنجم طارق لانه يطالع ليلا وكل آت ليلافه وطارق وبعد البيت

والمسك في المغارق * والدر في الخائق * ان تقبلوا نعانق * ونيسط النمارق
أوتدبر وانفارق * فراق غير وامق

والنمارق فرش والمقة الحب (قوله نحن) مبتدأ وقوله غشى خبره وقوله بنات أي أخص بنات فهو منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وقوله بنات طارق جملة اختصاصية لا محل لها من الاعراب لانها اعتراضية وذهب بعض الى ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال (قوله فالصحيح انها الخ) أي فلاتعد من هذا القبيل أي من جل الاعتراض لان الصحيح انها لا فاعل لها (قوله على تقدير أزورها خبر لعل) أي لاه على ان أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف والا كان من القسم الثاني أي الاعتراض بين الصلة والموصول (قوله وتقدير الصلة محذوفة) لانها انما تكون خبرية والترجي انشاء ويجوز ان أزورها صلة وخبر لعل محذوف وهذا هو المترزعه بقوله وذلك على تقدير الخ أي فعلى هذا الاحتمال لا تكون من الاعتراض بين ما أصلها المبتدأ والخبر (قوله الفلوس) بفتح القاف هي الشابة من الابل والبداء ما يحدث من الآراء يخاطب من بعده فلوسا فخالقه (قوله ياليت شعري الخ) شعري اسم ليت وجملة الاستفهام خبر وقوله والمنى أي التمني لا تنفع جملة معترضة بين اسم ليت وخبرها (قوله بشعوري) أي ياليت مشعوري ومعلومي جواب هذا الاستفهام (قوله وأما اذا قيل بان الخبر محذوف) أي وان المعنى ليت شعري أي على بجواب هذا الاستفهام موجود (قوله لا خبر لها هنا) أي بناء على ما ذكره بعض من ان ليت اذا دخلت على لفظ شعري كانت لا تحتاج الى الاسم وكان لا خبر لها لان المعنى ليتني أشعر كما ان التي لني الجنس اذا دخل عليها هزة الاستفهام صارت لا تحتاج لخبر وصار معناها آتني (قوله فالاعتراض بين الشعر ومعوله) أي فهو من باب الاعتراض بين العامل أي المصدر ومعوله لامن باب الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر (قوله وبلغتها) بالخطاب جملة دعائية أي اللهم بلغها ياها فهو دعاءه ببلوغه الثمانين (قوله ترجان) بفتح التاء مع ضم الجيم وبضمها وفيه لغة ثالثة كزعفران وهو من بياض الكلام بياغة أخرى والمراد هنا مطلق مبلغ (قوله ان سليمان الخ) بعده ولا أراها تزال ظالمة * تحدث لي نكبة وتنكؤها

من نكاه الجرح (قوله اني) الباء اسمها ولقائل خبرها وقوله واسطار جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله واسطار) يعني الكذب أي أقسم بالكذب التي سطار سطار بعد سطار اني لقائل الخ (قوله يا نصر) منادى مبني على الضم ونصر هذا ابن سيار أمير خراسان والخبر بمعنى المعونة فهو معمول محذوف وأما الثاني فهو اتباع على اللفظ وقيل الثاني والثالث اتباع على اللفظ والمحل (قوله وان الخ) مطلع القصيدة
خليلي هذا ربع عزة فاعقلا * فلو صيكتا ثم ابكيا حيث حلت
وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجهات القلب حتى توات
(قوله لكالمترجي) خبر ان أي اني كالمترجي أي الطالب (قوله جملة معترضة) أي فتهياي مبتدأ وبعزة متعلق بمحذوف خبر تهياي (قوله ونحو خبرها) أي لكالمترجي (قوله يجوز ان تكون الواو للقسم) أي كما يجوز الاعراب

فالصحيح انها لا فاعل لها فلا جملة (والرابع) بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله وانى لرام نظره قبل التي لعل وان شطت فواها أزورها وذلك على تقدير أزورها خبر لعل وتقدير الصلة محذوفة أي التي أقول لعل وكقوله

لعلك والموعود حتى لقاءه بدالك في تلك الفلوس بداء وقوله

ياليت شعري والمنى لا تنفع هل أعقدون يوما وأمرى جمع اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر على ناول شعري بشعوري لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط وأما اذا قيل بان الخبر محذوف أي موجود أو أن ليت لا خبر لها هنا إذ المعنى ليتني أشعر فالاعتراض بين الشعر ومعوله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الحسبي

ان الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي الى ترجان * وقول ابن هرمة ان سليمان والله يكاؤها ضنت بشي ما كان يرزوها وقول رؤبة اني وأسطار سطران سطارا لقائل يا نصر نصر نصر ا وقول كثير

الاول

وانى وتهياي بعزة بعدما تتخلى مما بيننا وتتخذ لكالمترجي ظل الغمامة كلما * ثبوأمنها للمقبل اضمعت

قال أبو علي تهياي بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال أبو الفتح يجوز ان تكون الواو للقسم كقولك اني وحبك اضنين بك فتكون الباء

منعاقبة بالتهيام لا يخبر محذوف (الخامس) بين الشرط وجوابه نحو واذا بد لنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان لم
تسمعوا وان تغفوا فأتقوا النار ونحو ان يكن غنياً وفقيراً فالله اولي بهما فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب فالله
اولي بهما ولا يرد ذلك تشبيه الضمير كما توهمه الا انه لا تنويح وحكمها حكم الواو في وجوب ٤٧ المطابقة نص عليه الابدى وهو الحق واما

قول ابن عصفور ان تشبيه
الضمير في الآية شاذة فيما
كبتلان وقوله مثل ذلك في
افراد الضمير في والله ورسوله
احق ان يرضوه وفيه ثلاثة
اوجه احدها ان احق خبر
عنهما وسهل افراد الضمير
امر ان معنوى وهو ان ارضاء
الله سبحانه ارضاء لرسوله
عليه الصلاة والسلام
وبالعكس ان الذين يبايعونك
انما يبايعون الله ولقضى
وهو تقديم افراد احق ووجه
ذلك ان اسم التفضيل المجرى
من ال والاضافة واجب
الافراد نحو ليوسف واخوه
احب قل ان كان آباؤكم
وابناؤكم واهوانكم
وازواجكم الى قوله تعالى
احب اليكم والثاني ان احق
خبر عن اسم الله سبحانه
وحذف مثله خبر عن اسمه
عليه الصلاة والسلام او
بالعكس والثالث ان ان
يرضوه ليس في موضع جر او
نصب بتقدير بان يرضوه بل
في موضع رفع بدلا عن احد
الاسمين وحذف من الاسم
مثل ذلك والمعنى وارضاه الله
وارضاه رسوله احق من
ارضاه غيرهما (والسادس)
بين القسم وجوابه كقوله

الاول فهو يجوز للامرين (قوله الواو للقسم) أي فهي جملة فعلية معترضة واماما قاله ابو علي فالاعتراض
بجملة اسمية (قوله والظاهر ان الجواب فالله اولي بهما) في الحقيقة هو دليل الجواب والجواب محذوف أي
ان يكن المشهود عليه غنياً وفقيراً فلا تسكنوا الشهادة رافعة لان الله اولي وارحم بهما (قوله ولا يرد الخ)
حاصله ان اول احد الامرين أي واذا كان كذلك فالضمير معها انما يعوم مفردا لامثنى (قوله للتنويح) أي
والضمير معها يطابق بخلاف أو التي ليست للتنويح فانه يفرد معها (قوله مثل ذلك) أي أنه قال ان افراد
الضمير في هذه الآية شاذة والقياس التشبيه وقوله وفيه أي فيما ذكر من الآية أو في تخريج الافراد في هذه
الآية ثلاثة اوجه (قوله والله ورسوله احق الخ) صدر الآية بحذفون بالله لكم ليرضوكم أي بحذف
المتناقضون بالله لكم انهم لمنكم وان ما بلغ النبي عنهم من الايذاء لم يقع منهم لاجل ان يرضوكم والحال ان الله
ورسوله احق ان يرضوهما بالطاعة (قوله وفيه) أي وفي تخريج افراد الثلاثة اوجه (قوله ان ارضاه الله الخ)
في الكشف وحواشيه ان الضمير للرسول وحده وانما ذكر اسم الله جل اسمه تقوية للرسول صلى الله عليه
وسلم على حدان الذين يؤذون الله ورسوله وهم انما يؤذون الرسول (قوله ان الذين يبايعونك) هذا دليل
للعكس أي كون ارضاء الرسول ارضاء لله وأما كون ارضاء الله ارضاء لرسوله فظاهر لا يحتاج لدليل (قوله
افراد احق) أي فلما كان مفردا سهل ذلك افراد الضمير وحاصله ان الخبر لما سبق الضمير وكان مفردا كان
لوحظ الافراد في المبتدأ فساغ افراد الضمير العائد عليه (قوله ووجه ذلك) أي وجه افراد احق الذي هو
الخبر الموجب افراده لافراد الضمير في رضوه (قوله أو بالعكس) أي فالضمير انما هو راجع لله أو لرسوله
(قوله بان يرضوه) أي على الخلاف المذكور أوائل الكتاب من ان الذي حذف منه حرف الجر هل محله نصب
أو جر (قوله وما عرى على بهين) العر بفتح العين هو بمعنى ضمها أي الحياة والذي يقع في القسم مفتوح
العين (قوله الافارع) جمع أفرع صفة رجل أي لقد نطقت الرجال القرع على باطلا (قوله لعمرى الخ)
عمر الرجل بابه فرح اذا عاش طويلا الآن مصدره مخالف القياس فاني بسكون الميم مع فتح العين وضمها
والمستعمل في القسم الاول والبطل مصدر بطل الشيء والبيت للنايعة الذي ياتي من قصيدة يعتذر فيها للنعمان
ابن المنذر منها

على حين عانت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع
أنا في آيت اللعين أنك لمتني * وتلك التي تستدعها المسامع
مقاله أن قد قلت سوف أتاله * وذلك من تلقاء مثلك رائح
فبت ككأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في انبائها السم نافع
فانك كالليل الذي هو مدركي * وان خلت أن المنتأى عنك واسع

(قوله أقسم بالحق) أي فقد أقسم المولى سبحانه باسمه والاولى أن يقول فاقسم لي بشير الى الفاء الموحدة (قوله
بعد اسقاط الخافض) أعني حرف القسم وهو الباء نحو ان على الله أن تبايعا * وقوله باقسم متعلق بان تصب
(قوله فالحق قسمي) أي فالحق مبتدأ وخبره محذوف وأما الحق الثاني فهو مبتدأ وخبره مذكور الا أنه حذف
منه العائد وعلى هذا فالاعتراض بجملة اسمية بخلاف الاول فان الاعتراض بجملة فعلية (قوله على تقدير واو
القسم) أي فالله في قال فوالحق والحق أي فاقسم بالحق وأقسم بالحق لاملان الخ وعلى هذا فالاعتراض بجملة

لعمرى وما عرى على بهين * لقد نطقت بطلا على الافارع. وقوله تعالى قال فالحق والحق أقول لاملان الاصل أقسم بالحق لاملان وأقول
الحق فان تصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوف والحق الثاني باقول واعتراض بجملة أقول الحق وقدم مفغولها للاختصاص وقرئ
برفعها بتقدير فالحق قسمي والحق أقوله ويجرهما على تقدير واو القسم في الاول

والثاني تو كيدا كقولك والله والله لا فعلن وقال الزنخشي جرتا في على أن المعنى وأقول والحق أي هذا اللفظ فاعمل القول في اللفظ واو القسم ويجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجهه ٤٨ حسن ذيق جائر في الرفع والنصب انتهى وقرئ برفع الاول ونصب الثاني قبل أي فالحق

أقول (قوله والثاني تو كيدا) أي فالاعتراض حينئذ انما هو بجملة أقول مع فاعلها أي فالحق والحق لا ملان فاعتراض بأقول فقط (قوله وقال الزنخشي) أي بعد ان ذكر ما قاله المصنف في وجه النصب والرفع وأما ما قاله المصنف من الجرف لم يذكره الزنخشي (قوله على ان المعنى وأقول والحق) الاولي حذف الواو من قوله وأقول لان الموجود انما هي واو واحدة داخل على الحق فالمعنى اقسام بالحق اقول في قسمي في هذا المقام الهائل والحق أي اقول هذا اللفظ أي لا اقول في قسمي الا هذا اللفظ بقولنا في هذا المقام اندفع ما يقال ان كثيرا ما يقسم بغير هذا اللفظ (قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ويجرورها) أي لتأويلها بهذا اللفظ (قوله على سبيل الحكاية) أي اللفظ المقسم به مع حرف القسم (قوله وهو وجه حسن) أي لا فادته الحصر وتوكيد القسم بالحق والتنويه بان ذلك القسم امر عظيم (قوله وهو وجه حسن الخ) يعني ان حكاية اللفظ وتوسيلها العامل عليه محلا وتقدير اوجه حسن وكجا في الجزر وهذه الآية كذلك يجوز في المرفوع والمنصوب فيحتمل رفعها ونصبها وتوسيلها عامل غير الرفع والنصب عليهما (قوله جائر في الرفع) أي لانه تقدم ان المعنى الحق قسمي واقول الحق فالحق مفعول اقول وحكاية الرفع فيه حصر بتقديم المفعول أي الحق قسمي ولا اقول الا هذا اللفظ وقوله والنصب أي نصبهما والمعنى اقسام بالحق والحق اقول أي لا اقول الا هذا اللفظ فتحصل ان الحق محتمل سواء رفع او نصب او جر (قوله انتهى) أي كلام الزنخشي لكن المصنف حذف من عبارته بيان الحصر وحذف بيان التوكيد وقد علمته وقد علمته وقدم قوله وجه حسن على قوله جائر في الرفع والنصب مع ان الزنخشي اخره وزاد في عبارته قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ويجرورها تامل (قوله ومن ذلك) أي من الاعتراض بين القسم وجوابه (قوله فلا اقسام الخ) أي لان الامر واضح لا يحتاج لقسم ارفاقهم ولا مزيدة للتاكيد كما في لئلا يعلم او فلا تا قسم فحذف المتبدا واشبع فحذف لام الابتداء ويبدله انه قرئ فلا قسم اولاد كلام مخالف للمقسم عليه أي ليس الامر كما تزعمون من كون القرآن شعرا وأساطير الاولين (قوله في حجة الاعتراض) أي لانه قال فيما سبق الاعتراضية هي الواقعة بين شيتين متلازمين للتوكيد وللحسين (قوله ذلك الذي الخ) تمامه والحق يد مع ترهات الباطل * ان تزيد على الخلوام حاومنا * فضلا ونجهل فوق جهل الجاهل (قوله وأبيك الخ) جملة معترضة قسمية بين الموصول وصلته أعني يعرف (قوله بين أجزاء الصلة) جمع جزء والمراد بالأجزاء أحد ركني الاسناد وليس هنا كذلك بل الاعتراض هنا بين جملتين معطوفتين فالاولى أن يقول بين جملتين غير مستقلتين لعطف احداهما على الاخرى وقد يقال ان المعطوف على الصلة صلة فمجموع الجملتين صلة وكل واحدة منهما جزء منها (قوله الآيات) الاولي الآية ولعله جعلها آيات نظرا لما فيها من الاوقاف (قوله فهي من الصلة) أي بعض منها فالصلة مجموع المتعاطفين فالعطف ملاحظ قبل الوصول فصح قول المصنف التاسع بين أجزاء الصلة وسقط ما ذكره الشنخي (قوله بين به قدر جزائهم) أي وهو ان قدر الجزاء المثل لا الاقل ولا الاكثر وحيثما تدف المعنى جزاء كل سيئة كائن بقدرها (قوله خبر) أي عن المتبدا وهو قوله والذين كسبوا (قوله لان الظاهر أن ترهقهم الخ) انما كان ذلك ظاهرا لان الشأن أن الموصول والصلة يؤولان باسم الفاعل مع صحة المعنى تقول الذي جاء أبوه زيد أي الجاني أبوه وهنا يصح أن يقال الكاسبون السيات في تعيين هؤلاء القوم ولا يقال في تعيينهم المرهقون بالذلة اذ الارهاق بالذلة انما يصيبهم جزاء على كسبهم للسيات يوم اقيامة وحيثما تدف فلا يعرفون به الا أن (قوله في عطف) بالنصب في جواب النفي أي حتى يعطف (قوله بل جي به) أي وحيثما تدف فهو عطف على جملة جزاء سيئة بمثلها الواقع اعتراضا لا على جملة الصلة حتى يكون بعضها منها (قوله أن يكون الخبر) أي وحيثما تدف قوله وترهقهم عطف على الخبر

قسمي او فالحق منى او فالحق أنا والاول اولي ومن ذلك قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم الآية (والسابع) بين الموصوف وصفته كالاتية فان فيها اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة ولو تعلمون واعتراضين اقسام بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقرآن كريم بالكلام الذي بينهم ما واما قول ابن عطية ليس فيها الاعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وانه لتسم عظيم تو كيدا الاعتراض فرود لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك في حجة الاعتراض (الثامن) بين الموصول وصلته كقوله * ذلك الذي وأبيك يعرف مال كاسب ويحتمله قوله واني لرام نظرة البيت وذلك على أن تقدر الصلة ازورها ويقدر خبر بل محذوف أي لعلي افعال ذلك (والتاسع) بين أجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآيات فان جملة وترهقهم ذلة معروفة على كسبوا السيات ففهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر

قوله ابن عصفور وهو بعد لان الظاهر أن ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين يعطف على صلته بل جي به للاعلام بما يصيبهم (قوله) جزاء على كسبهم السيات ثم انه ليس بمنعين لجواز أن يكون الخبر

جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية اعتراض ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كذا ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وأن يكون الخبر كما في
أغشيت فلا اعتراض بثلاث جمل أو أوائل أصحاب النار فالاعتراض بأربع جمل ويحتمل ٤٩ وهو الاطهر أن الذين ليس مبتدأ بل معطوف

على الذين الأولى أي للذين
أحسنوا الحسنى وزيادة
والذين كسبوا السيئات
جزاء سيئة بمثلها فمثلها هنا في
مقابلة الزيادة هناك ونظيرها
في المعنى قوله تعالى من جاء
بالحسنة فله خير منها ومن جاء
بالسيئة فلا يجزي الذين عملوا
السيئات إلا ما كانوا يعملون
وفي اللفظ قولهم في الدار زيد
والحجر عمرو وذلك من العطف
على معمولي عاملين مختلفين
عند الانخفص وعلى اضممار
الجار عند سيبويه والمحققين
ومما يرجح هذا الوجه أن
الظاهر أن الباء في بمثلها
متعلقة بالجزاء فإذا كان جزء
سيئة مبتدأ احتج إلى تقدير
الخبر أي واقع قاله أبو البقاء
أولهم قاله الحوفي وهو
أحسن لاغنيائه عن تقدير
رابط بين هذه الجملة ومبتدئها
وهو الذين وعلى ما اخترناه
يكون جزء عطف على الحسنى
فلا يحتاج إلى تقدير آخر
وأما قول أبي الحسن وابن
كيسان أن بمثلها هو الخبر
وإن الباء زيدت في الخبر كما
زيدت في المبتدأ فيجبك
درهم فرددته عند الجمهور
وقديونس قولها بقوله
وجزاء سيئة سيئة مثلها
(والعاشر) بين المتضايين

(قوله جزء سيئة بمثلها) أي جملة جزء سيئة بمثلها على أن جزء مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو أن الخبر
مثلها وزيدت الباء فيه كما يأتي ما فيه (قوله لجواز أن يكون الخبر جزء سيئة بمثلها) أي وماله من الخبر ثمان
(قوله جملة النسفي) أي وهي ماله من الله من عاصم (قوله جملتان معترضتان) أي بين المبتدأ والخبر لا بين
أجزاء الصلة (قوله أو أوائل) أي وأن يكون الخبر أوائل الخ (قوله فلا اعتراض) أي بين المبتدأ والخبر
(قوله بل معطوف على الذين) أي فهو في محل رفع خبر لأنه في محل رفع مبتدأ وقوله جزء سيئة مبتدأ عطف
على الحسنى (قوله أي للذين) هو خبر مقدم والحسنى مبتدأ وأحسنوا صلاته (قوله ونظيرها) أي نظير
هذه الآية بمعامها (قوله إلا ما كانوا يعملون) كأنه قيل ومن جاء بالسيئة فله ثمرة مثل عمله (قوله وفي
اللفظ) أي ونظير هذه الآية في اللفظ بناء على هذا الظاهر من أن الواو عطفت شيئين على شيئين (قوله
وفي اللفظ الخ) هذا استطراد لأن الكلام في الاعتراض وعدمه أي به ليبين أنه غاية ما يلزم على هذا الاطهر
الذي اخترناه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو جائز عند الانخفص أو على تقدير اللام عند سيبويه
(قوله من العطف على معمولي عاملين) أي لأن عمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والحجر عطف على
الدار والعامل فيه في وكذلك الآية فان جزء سيئة عطف على الحسنى والعامل فيه الابتداء والذين عطف على
الذين والعامل فيه اللام (قوله عند الانخفص) متعلق بمحذوف أي وهو جائز عند الانخفص (قوله وعلى
اضممار الجار) أي اللام في الآية وفي المثال (قوله عند سيبويه والمحققين) أي المانع من ذلك (قوله
ومما يرجح هذا الوجه) أي كون الذين ليس مبتدأ بل معطوف على الذين السابق (قوله متعلقة بالجزاء) أي
لأن المعنى الجزاء بالمثل (قوله وهو) أي تقدير الخبر لهم وقوله أحسن أي من تقديره واقع وإنما تظهر
الاحسنية عند جعل جملة جزء سيئة بمثلها خبرا عن الذين لا عند جعلها معترضة فأبو البقاء راعى الثاني والحوفي
راعى الأول (قوله لاغنيائه) أي وأما على تقدير واقع فلا بد من تقدير رابط أي واقع لهم (قوله فلا يحتاج
إلى تقدير) أي وما لا يجوز أولي (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أي لا للمبتدأ ولا للخبر لوجود كل منهما في
اللفظ (قوله وأما قول أبي الحسن الخ) جواب عما يقال أنه على جعل جزء سيئة مبتدأ يمكن أن يجعل خبره
مثلها ولا تقدير فيكون مساويا لما اختاره المصنف (قوله فرددت) أي لأن الباء عندهم لا تزاد في الخبر بل
في المبتدأ إذا كان الخبر منفيًا (قوله وقديونس) أي من حيث أن مثلها مجرد من الباء وهو صفة لسيئة فقوله
بمثلها أي سيئة مثلها فالباء زائدة (قوله ولا أخافا علم لزيد) أي فلا نافية وأخافا منصوب بالالف وأخافا مضاف
ولزيد مضاف إليه وقوله فاعلم اعتراض بينهما واللام لزيد زائدة والخبر محذوف أي موجود وإنما علمت لاني
المضاف لعرفه لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام (قوله هو الاسم) أي اسم لا وقوله والظرف أي
لزيد وعلى هذا فاللام أصلية وحينئذ فلا اعتراض بين اسم لا وخبرها لا بين المتضايين (قوله وإن الخ الخ) جواب
عما يقال أنه إذا كان الخ اسما للاد كان الواجب أن يقول ولا أخ (قوله جاء على لغة القصر) أي فهو مبني
على فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (قوله كقوله) أي قول القائل وهو عمرو بن العاص
يخاطب على بن أبي طالب (قوله فهو كقولهم لا عصالك) أي أنه نظيره من جهة أن اسم لا مقصور ومبني
على فتح مقدرة على الألف وخبرها ظرف (قوله بأرى) أي بأظن فالاصل اشتريته أرى أي أظن بألف درهم
فاعترض بأرى بين الجار والمجرور (قوله أنا فيها) جمع أنفية بضم الهمزة وتشديد الباء وتخفيفها بحجارة
القدر والمثول من أسماء الأضداد يطلق على المنتصبات والمنصقات بالأرض وهو لابي الغول الطاهري وقبله

(٧ - دسوق في) كقولهم هذا غلام والله زيد ولا أخافا علم لزيد وقيل الخ هو الاسم والظرف الخبر وإن الخ حينئذ جاء على لغة القصر
كقوله مكروه أخلا لابل فهو كقولهم لا عصالك (الحادي عشر) بين الجار والمجرور كقوله اشتريته بأرى ألف درهم (الثاني عشر) بين الحرف
الناضح وما دخل عليه كقوله كان وقد أتى جمل كميل * أنا فيها جملات مثول كذا قال قوم

ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت ٥٠ على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا ويا بسا *

أتسى لا هذا لك الله سلمى * وههدهبها الحسن الجميل
 (قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية) قال الدماميني منع بعضهم تقديم الجملة الخالية المقترنة بالواو
 وحيدئذ فيتعين الاعتراض عندهم (قوله على حد الحال) أي في جيبها من اسم كان بقطع النظر عن التقدم
 فان قوله رطبا حال من قلوب السابق (قوله كان قلوب الطير الخ) هذا في وصف العقاب ومشهور رأها لانتا كل
 القلوب والبيت لامرئ القيس وقد ضمن ذلك جمال الدين بن بانه وقد دنا من امرأة مخضبة البنان
 دنوت البها وهو كالفخر راقد * فيا خجاستي لمادنوت واذلالى
 نقلت أمسك به بالانامل فالتقى * لدى وكرها العناب والحشف البالى
 (قوله ليت الخ) ليت الثانية فاعل ينفع لان المراد لفظها والثالثة توكيد لاولى وجملة وهل ينفع معترضة بين
 الاولى والثالثة (قوله وما أدري) أي الآن وقوله وسوف الخ أي وأظن الآن أنى سوف أدري فى
 المستقبل (قوله وسوف اخال) الاصل واخال سوف أدري فاعتراض باخال بين سوف وأدري وليست سوف
 داخلية على اخال لان الظن واقع الآن لان المعنى وما أدري فيما مضى وأظن الآن أنى سوف أدري فى المستقبل
 جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا الاعتراض) أي الواقع بين حرف التنفيس والفعل (قوله الاعتراض بين
 ادري الخ) أي انه اعتراض بين الفعل وبين ما سدده مفعوليه (قوله وجملة الاستفهام) اعنى أقوم آل
 حصن أم نساء * (قوله اخال الخ) تمامه * وما قائل المعروف فينا يعنف * (قوله ولا اراها تزال ظالملة)
 تمامه * تجردت لي نكبة وتنكبوها * فالاصل واراها تزال ظالملة فاعتراض بجملة اراها بين لا وبين منفيها
 (قوله فلا وابي دهماء) تمامه * على قومها مادام للزند قادح (قوله بين جملتين مستقلتين) أي ليست
 احدهما معطوفة على الاخرى بحيث تكون محكوما عليها بحكمها فان المعطوفة محلى الصلة صلته وعلى الخبر
 خبر وعلى الحالية حال (قوله بين جملتين مستقلتين) أي بينهما تلازم (قوله من حيث أمر كم الله) أي
 من المكان الذي امر كم الله بالاتيان فيه (قوله تفسير الخ) ليس المراد أن اللفظ الثاني معناه معنى الاول بل
 المراد أن المحل المأمورين بالاتيان فيه هو معنى قوله من حيث أمر كم الله بحمل بينه بقوله نساؤكم
 حرت لكم أي ان المحل المأمورين بالاتيان فيه هو محل الحرت والزراعة ومن المعلوم ان محل الحرت والزراعة
 انما هو الفرج لا الدبر فيمكن بياننا له بهذا المعنى (قوله أي ان المأني) أي محل الاتيان الذي امر كم الله به أي
 بالاتيان فيه الذي هو معنى قوله من حيث أمر كم الله (قوله ودلالة أي انه
 دال على ما ذكر (قوله على أن الغرض) أي على انه ينبغي للشخص أن يكون الغرض الخ (قوله في الاتيان)
 أي من اتيان النساء (قوله بأكثر من جملة) أي بل بجملة من اعنى ان الله يحب التوابين ويجب المتطهرين
 وفيه أن قوله يجب التوابين في قوة المفرد لانه خبران وقوله ويجب المتطهرين عطف عليه وحينئذ فهو في قوة
 المفرد فليس معنا الاجلة واحدة والظاهر ان المصنف انما جعلها اجلتين نظر للصورة من كون كل واحدة
 فيها مسند ومسند اليه وأجاب بعض بأن قوله ويجب المتطهرين يحتمل انه خبر لمخذوف أي وهو يجب المتطهرين
 وهذه الجملة عطف على جملة ان الله يحب التوابين فيئتذها جملتان وهذا بعيد بل الظاهر ان قوله ويجب عطف
 على يجب لكن المثال يكفي فيه رائحة الاحتمال (قوله ومثلها في ذلك) أي في الاعتراض بأكثر من جملة
 (قوله ووصينا الانسان بوالديه) أي أمرناه بالشكر له مما فوله ان اشكر لى ولو الذيك تفسيروا وصينا و
 بدل من والديه بدل اشتمال وذكر الجملتين في البين اعتراض وفائدة الاعتراض التنويه على حق الوالدين
 (قوله جملة امه وهننا) أي فوهنت بسببه وهننا على وهن أي انها ضعفت للحمل وضعفت للطايق والولادة (قوله
 فيمن قرأ الخ) وهو ما عدا شعبا واما على قراءته بضم التاء وسكون العين فلا اعتراض بجملة واحدة (قوله

لدى وكرها العناب والحشف
 البالى * (الثالث عشر) بين
 الحرف وتوكيده كقوله
 ليت وهل ينفع شيأ ليت
 ليت شيأ يابوع فاشتريت
 (الرابع عشر) بين حرف
 التنفيس والفعل كقوله
 وما أدري وسوف اخال أدري
 أقوم آل حصن أم نساء
 وهذا الاعتراض في أثناء
 اعتراض آخر فان سوف
 وما بعدها اعتراض بين أدري
 وجملة الاستفهام (الخامس
 عشر) بين قد والفعل كقوله
 أخال قد والله أو طأت عشوة
 (السادس عشر) بين حرف
 النفي ومنفيه كقوله
 ولا أراها تزال ظالملة وقوله
 فلا وابي دهماء زالت عزيزة
 (السابع عشر) بين جملتين
 مستقلتين نحو فاتوهن من
 حيث أمركم الله ان الله
 يجب التوابين ويجب
 المتطهرين نساؤكم حرت
 لكم فان نساؤكم حرت
 لكم تفسير لقوله تعالى من
 حيث أمركم الله أي ان
 المأني الذي أمركم الله به
 هو مكان الحرت ودلالة على
 أن الغرض الاصل في الاتيان
 طلب النسل لا محض الشهوة
 وقد تضمنت هذه الآية
 الاعتراض بأكثر من جملة
 ومثلها في ذلك قوله تعالى
 ووصينا الانسان بوالديه

جملة أمه وهننا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لى ولو الذيك وقوله تعالى رب انى وضعها أنى والله أعلم
 بما وضعت وليس الذ كر كالتى وانى سميتها من فيمن قرأ بسكون تاء وضعت إذ الجملتان المصدرتان بانى

من

من قولها علمها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها وقال الزمخشري هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اه وفي التنزيل ير نظر لان الذي في الآية الثانية اعتراض ٥١ كل منهما بحملة لا اعتراض واحد بجملة من

وقد يعترض باكثر من جملتين
كقوله تعالى ألم تر الى الذين
أوتوا نصيبا من الكتاب
يشترون الضلالة ويريدون
أن تضلوا السبيل والله أعلم
باعدائكم وكفى بالله وليا
وكفى بالله نصيرا من الذين
هادوا يحرفون السكاهم ان
قدر من الذين هادوا بيانا للذين
أوتوا وتخصيصا لهم اذا كان
اللفظ عاما في اليهود والنصارى
والمراد اليهود أو بيانا
لاعدائكم والمعترض به على
هذا التقدير جملتان وعلى
التقدير الاول ثلاث جمل وهي
والله أعلم وكفى بالله مرتين
وأما يشترون ويريدون
فحملتا تفسير بقدر المعنى
ألم تر الى قصة الذين أوتوا وان
علقت من بنصير مثل ونصيرناه
من القوم أو بخبر محذوف
على أن يحرفون صفة لبدء
محذوف أي قوم يحرفون
كقولهم مناظعن ومناقام
أي مناظر يقي فلا اعتراض
البتة وقد مر أن الزمخشري
أجاز في سورة الاعراف
الاعتراض بسبع جمل على
ما ذكر ابن مالك وزعم أبو
على أنه لا يعترض باكثر من
جمله وذلك لانه قال في قول
الشاعر

أراني ولا كفران الله آية
لنفسى قد طالبت غير منبيل
ان آية وهي مصدر أو يت له اذا رجته ورفقت به لا ينصب بأو يت محذوفه لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انصاه باسم لا أى ولا كفر
الله رجعتنى لنفسى ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أجازوا لا طالع جبلا بحر وهو في ذلك بحرى المضاف

من قولها) أي قول حنة امرأ عمران (قوله والمعنى) أي معنى الجملة الثانية من أجل الاعتراض وقصد
المصنف بيانه دفع ما يقال ان مقتضى القاعدة من دخول اداة التشبيه على الاقوى ان يقال وليس الانثى
كالذكر يعني في الفضل والشرف فاجاب المصنف بأن المعنى ليس الذكر الذي طلبته لتتقرب بخدمة لبيت
المقدس كالانثى التي وهبت لها في الفضل والشرف بل تلك الانثى افضل من كثير من الذكور الا ترى لقوله تعالى
يا مريم ان الله اصطفىك الآية (قوله وفي التنزيل) أي جعل هذه الآية وهي قالت رب اني وضعتنا
الى آخرها نظير القول تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم نظرا لان مقتضى كونها نظيرة لها ان يكون الاعتراض
في الاولى كالاقتراض في الثانية من كل وجه وليس الامر كذلك لان الذي الخ (قوله اعتراضان) أي اعتراض
في اثنا اعتراض وامام نحن فيه فانه اعتراض واحد بجملة من واجب عن الزمخشري بان قصده التنظير
بالاعتراض بجملة من لكن لان كل وجه على ان الاعتراض في الاعتراض لا ينافي ان المجموع اعتراض بل
هو لازمه (قوله بيانا) أي فن بيانية مشوبة بتبعيض كما يدل عليه قوله اذا كان اللفظ الخ (قوله اذا كان
اللفظ) أي لفظ الذين أو توأصيا من الكتاب عاما في نسخة اذ كان اللفظ وعلى كل من النسختين فهو عامة
لقوله ان قدر من الذين هادوا وتخصيصا لهم (قوله أو بيانا للاعدائكم) ظاهره انه عطف على قوله بيانا من قوله ان
قدر بيانا للذين الخ وحيث نفي في غيدانه اذا كان بيانا للاعداء يكون الاعتراض باكثر من جملتين مع انه ليس كذلك
كما قال فالاولى أن يتم الكلام على جعله بيانا للذين ثم يقول ويصح أن يجعل بيانا للاعداء والمعترض الخ وقد
يجاب بان قوله أو بيانا معمول محذوف وانه من عطف الجملة أي أو يجعل بيانا (قوله فحملتا تفسير) أي والمفسرة
غير معترضة (قوله الى قصة الذين الخ) أي الى حالهم كأنه قال ألم تر الى الذين يشترون الضلالة (قوله أو بخبر
محذوف الخ) أي قوم يحرفون كأنون من الذين الخ فالخبر لم يذكر في تقديره وانما ذكر المبتدأ (قوله أي قوم
الخ) أي فقد حذف الموصوف وابق صفة والشرط فيه موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن اعنى من الذين
الخ (قوله لانه قال الخ) اشار به هذا الى انه لم يصرح بما زعمه فقوله وذلك أي وبين الزعم لانه قال الخ ومصب
الاخذ منه قوله لئلا يلزم الاعتراض أي الذي هو ممنوع كما هو ظاهر عبارته وان كان يمكن ان مراده ان ذلك
خلاف الاصل (قوله قد طالبت الخ) هذه الجملة مفعول ثان لاراني والاول هو الياء أي اراني قد طالبت شخصا
غير منبيل ومنبيل اسم فاعل من انال اذا اعطى (قوله ان آية) مفعول القول وقوله وهي مصدر جملة حالبة وقوله
لا ينصب خبران وقوله مصدر أو يت أي فاصل آية أو ية فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن
فقبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله لئلا يلزم الاعتراض بجملة من) قد يقال هذا الكلام لا يؤخذ
منه منع الاعتراض باكثر من جملة مطلقا لاحتمال أن يكون الباء في هذا البيت على منع الاعتراض بجملة من
ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا
لا يلزم منه المنع مطلقا على انه لا يلزم من تقدير آية معه ولا لا ويت الاعتراض بجملة من لاحتمال أن تكون
هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لاراني وقوله قد طالبت غير منبيل حال من فاعل أرى أو من مفعوله الاول اه
دما معنى (قوله باسم لا) أي وهو المصدر أي لا كفران (قوله ولزمه من هذا) أي من أجل هذا (قوله ترك تنوين
الاسم المطول) يعنى الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه بان كان مصدرا كما هنا واسم فاعل
او اسم مفعول أي مع ان تنوين الاسم الشبيه بالمضاف واجب اذا لم يمنع من تنوين المعرب المنصرف الأهل او
الاضافة وهنالك مضافا ولا يحلى بال (قوله وهو قول البغداديين) أي فانهم قالوا يجوز ترك تنوين اسم
المطول وخالفوا البصر بين (قوله اجر وه) أي الاسم المطول في ذلك أي في ترك التنوين والمراد بالاسم المطول

ان آية وهي مصدر أو يت له اذا رجته ورفقت به لا ينصب بأو يت محذوفه لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انصاه باسم لا أى ولا كفر
الله رجعتنى لنفسى ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أجازوا لا طالع جبلا بحر وهو في ذلك بحرى المضاف

ولكن الرواية انما جاءت
بغير تنوين وقد اعترض
ابن مالك قول أبي علي بقوله
تعالى وما أرسلنا من قبلك
الارجال الا لويحيى اليهم فاسئلوا
اهل الذكوان كتم لا تعلمون
بالبينات والزبر وبقول زهير
لعمري والخطوب غيرات
وفي طول المعاشرة التقالى
لقد باليت مظعن أم أوفى
ولكن أم أوفى لا تبالي
وقد يجاب عن الآية بأن
جملته الامر دليل الجواب عند
الاكثرين ونفسه عند قوم
فهى مع جملة الشرط كالجمله
الواحدة وبأنه يجب أن
يقدر الباء متعلق محذوف
أى أرسلناهم بالبينات لانه
لا يستثنى بأداة واحدة
شيان ولا يعمل ما قبل الا
فيما بعدها الا اذا كان
مستثنى نحو ما قام الازيد أو
مستثنى منه نحو ما قام الا
زيدا أو تابعا له نحو
ما قام احد الازيدا فاضل
* (مسئلة) * كثيرا ما تشبه
المعترضه بالحالية ويميزها
منها ورأى أحدها أنها تكون
غير خبرية كالامرية في ولا
تؤمنوا الا لمن تبع دينكم
قل ان الهدى هدى الله أن
يؤتى أحد مثل ما أوتيتم كذا
مثل ابن مالك وغيره بناء على ان
ان يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا
وأن المعنى

الشبيه بالمضاف (قوله كأجرى) أى الاسم المطول مجراه أى مجرى المضاف فى الأعراب وهو ال نصب (قوله
يخرج الحديث) أى فلا فيه نافية للجنس ومانع اسمها منصوب وترك تنوينه اجراء له مجرى المضاف وقوله
لما منعت بقوله مانع وخبر لا محذوف وكذا يقال فى ولا معطى (قوله ولكن الرواية) أى فى الحديث انما جاءت
بغير تنوين أى وهذا ما يرد على البصريين وقد يقال للبصريين أن يجعلوا مانع اسم لا مفردا مبنيا لتركيبه
معها تركيب خمسة عشر أو لتضمنه معنى من الاستغراقية والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام
للتقوية فلذلك أن تجعلها متعلقة بالخبر المحذوف وان تجعلها غير متعلقة كما سبق فى بحث اللام وكذا تقول فى ولا
معطى لما منعت وسهل الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك أن التنوين على رأى
البصريين ممنوع لا واجب فظهر لك ان الحديث يخرج عند البصريين على وجه جائز وهو التعلق بمحذوف
وهذا منافع للحصر المفاد من تقديم المعهول فى قوله وعلى قولهم يخرج الحديث (قوله قول ابى علي) انه
لا يعترض باكثر من جملة (قوله الارجال) أى لا ملائكة (قوله فاسألوا اهل الذكوان) أى عن ذلك فانهم يعلمونه
والمراد بهم العلماء باتموراة الانجيل (قوله بالبينات) أى الحجج الواضحة والزبر أى الكتب أى فان قوله بالبينات
متعلق بأرسلنا واعترض بقوله فاسألوا اهل الذكوان بقوله ان كتم لا تعلمون (قوله والخطوب) أى الامور
الصعبة الشديدة أسباب لتغير الانسان واقلابه عما يعهد منه (قوله وفى طول المعاشرة التقالى) أى التباغض
لان طولها موجب للتل المتعاشرين وسامة كل منهما من الاخر وذلك مظنة وقوع البغضاء (قوله لقد
باليت الخ) جواب القسم أعنى لعمري وقد اعترض بقوله والخطوب الى آخر البيت (قوله لقد باليت) أى
اهتمت واكثرت والمظعن مصدر ميمى أى طعنها أى سيرها وارتحالها وأم أوفى ووجهه طلقها وقوله لا تبالي
أى لم تكترث ولم تنهم بفرأى لها (قوله وقد يجاب عن الآية) أى وانما لم يجيب عن كلام زهير لان الاعتراض
فيه باكثر من جملة ظاهر (قوله بان جملة الامر) أى اسألوا اهل الذكوان (قوله دليل الجواب) أى جواب الشرط
من قوله ان كتم (قوله وبأنه) عطف على قوله بان جملة الخ فهو جواب ثان (قوله متعلق محذوف) أى
وحينئذ فقوله بالبينات مستأنف لامن جملة ما قبله فلا اعتراض حينئذ على هذا فيجوز الوقف على قوله
لا تعلمون (قوله متعلق محذوف) أى جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل بهم أرسلوا (قوله متعلق محذوف) أى
لا أرسلنا المذكور بحيث يكون داخل تحت حكم الاستثناء مع جلالاى وما أرسلنا الارجال بالبينات (قوله
لانه لا يستثنى الخ) حلة لقوله فانه يجب أى انما واجب ذلك ولم يجعل قوله بالبينات متعلقا بأرسلنا المذكور
داخل فى حيز الاستثناء لانه لا يستثنى بأداة واحدة شيان أى بدون عطف نحو ما قام الازيد ويرى والاجاز وما
ذكره من المنع فهو أحد قولين وقد أجاز الزمخشري فى لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير
ناظر من اناه (قوله ولا يعمل الخ) جواب عما يقال نحوه معه ولا أرسلنا المذكور غير داخل تحت حكم
الاستثناء (قوله ولا يعمل ما قبل الا) أى ولا يسلط العامل بنفسه على ما بعد الا فقوله الازيد فاعل قام وقوله
الازيد فاعل قام (قوله فاضل) صفة لاحد فاعل هو قام لكن يلزم عليه الفصل بين النعت والمنعوت
بالا وهو ممنوع والجواب ان انقابل بالمنع هو الاخفش وقد يدلك بكون الصفة واقعة فى مركزها الاصلى كما اذا
وقع التفریح فى النعت نحو ما مررت باحد الاقائم بالجر وأما اذا كانت الصفة من الة عن المحل الذى تستحقه
بطريق الاصلة فلا يضر لان اصاله المحل تجذبها الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل فى الحقيقة
نظر الاصل كنعن فيه فان الصفة من قولنا ما قام احد الازيد فاضل محلها أن تقع الى جانب الموصوف والفصل
عرض لغرض فلا يكثر به * (مسئلة) * (قوله بالحالية) أى بان توجد الجملة مفرونة بالواو فاصلة بين أمرين
متلازمين فلا يدرى حينئذ ان الواو للعال او للاعتراض (قوله انما) أى الاعتراضية تكون الخ أى وأما

ولا تظهر واتصديقكم بان أحد ابوتى من كتب الله مثل ما أوتيتهم بان ذلك الاحد يحاجونكم عند الله تعالى يوم القيامة بالحق فيغلبونكم
 الا لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا بخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى
 الاعتراض حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكرهم والآية محتملة لغير ذلك وهى ٥٣ أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء
 والمراد ولا تظهر والايمن

الحالية فلا تكون الاخبارية ففى وجدت جملة غير خبرية بين أمرين متلازمين نعلم انها اعتراضية لاحالية (قوله
 ولا تظهر واتصديقكم) هذا معنى قوله ولا تؤمنوا وقوله بان أحد ابوتى أشار بتقدير الباء الى ان قوله أن
 يؤتى على حذف الجار (قوله ولا تظهر واتصديقكم الخ) اعلم أن علماء اليهود يعلمون ويصدقون انه يأتى
 آخره من رسول اسمه محمد ويؤتى كتابا كما أوتيت رسالهم وانه يحاجهم يوم القيامة عندهم ويعلمهم ثم انهم
 توأصوا على أنهم لا يظهرون وتصديقهم بذلك الامن كان يهوديا مثلهم ولا يظهرونه للمسلمين لئلا يزدادوا ثباتا
 على التصديق بالنبي ولا يظهرونه للمشركين لئلا يسلموا (قوله بان أحد) أى محمدا (قوله وبان ذلك)
 أى فالمراد لا تظهرون تصديقكم بالامر من الامن كان على دينكم وفى هذا الاشارة الى ان أوفى قوله أو يحاجوكم
 بمعنى الواو (قوله لغير ذلك) أى لغير الاعتراض الذى قاله ابن مالك (قوله والمراد الخ) أى ان اليهود
 توأصوا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار ويكفروا آخر النهار لاجل ان المسلمين يرجعون عن الايمان
 ويقولون ان اليهود رجعوا لعلمهم أن هذا ليس هو النبي الموصوف عندهم فى التوراة ثم ان رؤساءهم
 أو صوهم أنهم لا يظهرون هذا الايمان الكاذب الامن كان منهم وأسلم (قوله ثم أسلم) عطف على كان
 منكم أى كان منكم ثم أسلم كعبدا لله (قوله وذلك) أى وسبب ذلك أى توأصوهم أنهم لا يظهرون هذا
 الايمان الكاذب الاعلى من كان منهم ثم أسلم أن اسلام بعضهم أغبط ورجوع من أسلم منهم عن الاسلام
 أقرب أى يحصل رجوعه بحيلة سهلة (قوله وهو متعلق بمحذوف) لعل الاولى وهو معمول لمحذوف متعلق
 بمحذوف وقوله مؤخر أى لفائدة المحصر (قوله دبرتم هذا الكيد) أى الاسلام اول النهار والكفر آخره (قوله
 أن يؤتى بهمزتين) أى ثابتهما سهلة أى فالاستفهام يقتضى ان قوله أن يؤتى ليس معه ولا سابقا لان
 الهمزة مانعة من ذلك فبؤيد الوجه الارجح (قوله قاتم ذلك) أى قاتم لا تظهر والايمنكم الكاذب الامن كان
 منكم وأسلم لاجل أن يرجع عن اسلامه (قوله مع انه ليس من المسائل الثلاث الخ) فى هذا التعليل نظر
 لان المدعى أولان الوجهين صحيحان وان الثانى منها أرجح من الاول وهذا التعليل يقتضى تعيين الثانى وبطلان
 الاول لاشتماله على المحذور الذى اشار اليه والحاصل ان هذا التعليل يفيد فساد الاول لامر جوحيته الا ان
 يقال انه لاحظ الخلاف فى ذلك (قوله ليس من المسائل) أى وهى المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى
 منه (قوله وكالدعائية) عطف على قوله كالامرية وكذا قوله بعد وكالقسمية (قوله ولهم ما يشتهون) أى
 فان لهم عطف على لله وقوله ما عطف على البنات أى وقد فصل بجملة تنزيهية اعنى سبحانه (قوله ولم يصر وا)
 أى فانه عطف على استغفر والذنوبهم وقد فصل بقوله ومن يغفر الذنوب الا لله (قوله فاما الاولى الخ) أى
 وهى ويجعلون لله البنات الآية وقوله فلا دليل فيها أى على الاعتراض (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى
 فلا اعتراض حينئذ أصلا (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى لعدم تناسبهما للاختلافهما بالاسمية والفعلية (قوله
 وقد رالكلام ثم يديدا) أى فالعنى حينئذ أجازهم على كلامهم ذلك أى جعلهم البنات لله (قوله لك عندي
 ما تختار) أى فالمراد من هذا التهديد لا اخباره بانه يعطيه شيئا يختاره (قوله ابعاده) أى ثم يديه (قوله بل
 اذا قدر) أى بل انما تكون مالا اعتراضا اذا قدر الخ (قوله وذلك ممنوع) المناسب ولكنه ممنوع الخ (قوله
 فعل الضمير المنصل) أى الفعل المسند الى الضمير المنصل (قوله الى ضميره المنصل) أى بان يكون الفعل متعديا
 الى فاعل ضمير ومفعول ضمير وهى الضمير من شئ واحد كفى طننتنى وفقدتنى وعدمتنى فلا يجوز ضمير بنى

الكاذب الذى توقعه وجه
 النهار وتنقضونه آخره الا
 لمن كان منكم كعبدا لله من
 سلام ثم أسلم وذلك لأن
 اسلامهم كان أغبط لهم
 ورجوعهم الى الكفر كان
 عندهم أقرب وعلى هذا فان
 يؤتى من كلام الله تعالى وهو
 متعلق بمحذوف مؤخر أى
 لكرهية أن يؤتى أحد دبرتم
 هذا الكيد وهذا الوجه
 أرجح لوجهين أحدهما انه
 الموافق لقراءة ابن كثير أن
 يؤتى بهمزتين أى الكراهية
 ان يؤتى قاتم ذلك والثانى ان
 فى الوجه الاول عمل ما قبل الا
 فيما بعدها مع انه ليس من
 المسائل الثلاث المذكورة
 آنفا * وكالدعائية فى قوله
 ان الثمانين وبلغتها
 فذا حوجت سمى الى ترجمان
 وقوله
 ان سلمى والله يكافوا
 ضنت بشئ ما كان يرزوها
 وكالقسمية فى قوله
 وانى واسطار البيت *
 وكالتنزيهية فى قوله تعالى
 ويجعلون لله البنات سبحانه
 ولهم ما يشتهون كذا مثل
 بعضهم وكالاستفهامية فى
 قوله تعالى فاستغفروا

لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا لله ولم يصر وا كذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها اذا قدر لهم خبرا وما ابتدأ الواو للاستئناف لا عاطفة جملة
 على جملة وقد رالكلام ثم يديدا كقولك ابدلك لك عندي ما تختار تريد بذلك ابعاده أو التمسك به بل اذا قدر لهم معطوف فاعلى لله وما معطوفة على
 البنات وذلك ممنوع فى الظاهر اذا لا يتعدى فعل الضمير المنصل الى ضميره المنصل الا فى باب

الآية العطف المذكور اذا
قدر ان الاصل ولا نفسهم
ثم حذف المضاف وذلك
تكاف ومن العجب ان
الفراء والزخسرى والحوفي
قدروا العطف المذكور ولم
يقدروا المضاف المحذوف
ولا يصح العطف الابه واما
الثانية فخص هو وغيره
على ان الاستفهام فيها بمعنى
النفي فالجمله خبرية وقد فهم
بما آوردته من ان المعترضة
تقع طلبية ان الحالية لا تقع
الا خبرية وذلك بالاجماع واما
قول بعضهم في قول القائل
اطلب ولا تضجر من مطاب
ان الواو للحال وان لانهية
نقطاً وانما هي عاطفة اما
مصدر ايسبك من ان والفعل
على مصدر متوهم من الامر
السابق اى ليكن منك طلب
وعدم تضجر او جملة على جملة
وعلى الاول ففتح تضجر
اعراب ولا نافية والعطف
مثله في قولك اتنى ولا احفلوك
بالنصب وقوله
فقلت ادعى وادعوان اندى
اصوت ان بنادى داعيان
وعلى الثانى فالفتح للتركيب
والاصل ولا تضجر بنون
التركيب والحققة فحذفت
للضرورة ولانهية والعطف
مثله في قوله تعالى واعبدوا الله
ولا تشركوا به شيئاً * الثانى
انه يجوز تصديرها بديل

على جعل مصدر الضمير من شيئاً واحداً (قوله طن) المراد ما أفاد الرحمان أو اليقين وقوله وفقد عطف
على باب طن وكذا عدم (قوله فيمن ضم الباء) أى فى قراءة من ضم الخ وأما من فتحها فالفاعل عائد على النبي
(قوله فيمن ضم الباء) أى مع بقاء الغيبة فالفاعل الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين والهاء مفعول والضمير ان
لشيء واحد (قوله زيد ضرب به) أى فالفاعل ضمير مستتر والهاء الموجودة مفعول ومصدر الضمير بن أريد
منه شئ واحد (قوله فانما يصح الخ) الفاء فاء الفصيحة أى اذا علمت أنه يمتنع فى الظاهر فاقول انما يصح الخ
(قوله ولا نفسهم) اى فينبذ فعل فاعل الضمير المنصل انما تعدى الى ظاهره لالى ضمير متصل (قوله وذلك
تكاف) أى والاولى ان لا يرتكب بل تجعل الآيه من غير الاعتراض (قوله العطف المذكور) أى
عطف المفردات وهو جعل لهم عطف على الله وما يشتهون عطف على البنات (قوله واما الثانية) أى وهى قوله
فاستغفر الذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصر والخ (قوله فخص هو) أى ابن مالك (قوله فالجمله
خبرية) أى وحينئذ نهى محتملة للحالية والاعتراضية والاستفهامية لا تخبرها عن الاحتمال لتعين الاعتراض
(قوله فالجمله خبرية) أى فى مبتدأ ويغفر فعل مضارع والذنوب مفعوله والا لله بدل من فاعل يغفر لافعال
والالزم عدم الرباط بالابتداء (قوله مما أوردته من ان المعترضة تقع طلبية) الاولى أن يقول وقد فهم مما
أوردته من ان التمييز يكون بكونه غير خبرية ان الحالية لا تقع الا خبرية والافعال كما يفيدانه قال ان
المعترضة تقع طلبية مع انه لم يقل ذلك على انه لا يلزم من كونها طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية اذ مقابل
الطلبية غير طلبية وهى قسمان انشائية كبعث واشترى وتضجيره وأجيب بان مراده جماع اعداد الطلبية الخبرية
فقط تأمل (قوله ان الحالية لا تقع الا خبرية) اى لان بقية الانشآت كالطلب اذا فارق فاندفع ما يقال
انه لا يلزم من كون الاعتراضية طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية لان مقابل الطلبية غير الطلبية وهى قسمان
خبرية وانشائية ولو قال الشارح وقد فهم مما أوردته من ان الطلبية تكون غير خبرية ان الحالية لا تكون
الا خبرية لكان اولى (قوله وذلك بالاجماع) فالطلبية لا تقع حالا الا على اضممار القول نحو * جذب الالبالى
أبطئى او اسرعى * (قوله اطلب الخ) صدر بيت تمامه * فآفة الطالب ان يضجرا *
ألم تر الحبل يتكراره * فى الصخرة الصماء قد أترا
ومراده بذلك البعض الامين المحلى العروضى (قوله من ان والفعل) اى لان الواو بعد الطلب ينصب الفعل
بعدها بان مضمره وجوبا (قوله وادعوان أندى الخ) الواو المعيبة وادعوم منصوب بان مضمره بعد الواو المعيبة
فى جواب الامر والمصدر المنسب من ان والفعل عطف على مصدر متوهم اى ليكن دعاء منك ودعاء منى (قوله
اندى لصوت) اى بعد ذهاب لصوت (قوله وعلى الثانى) اى وهو كون الواو عاطفة للجمله على جملة (قوله
لتركيب) اى انما ففتح بناء لتركيب الفعل مع النون تركيب خمسة عشر (قوله ولانهية) اى وتضجر
مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة (قوله والعطف) اى على هذا الاحتمال
الثانى فى البيت (قوله مثله فى قوله تعالى) اى من جهة انه فى كل عطف جملة طلبية على مثلها (قوله الثانى)
اى من الامور التى تميز الجملة الحالية من الاعتراضية وقوله انه يجوز الاول ان يقول الثانى تصديرها وكذا
يحذفه من الثالث وذلك لانه لا يعتبر بالجواز الا فى مقام الفرق بين امرين والسكلام فى مقام أمور يميز بها بين
أمرين (قوله يجوز تصديرها) أى الاعتراضية واما الحالية فلا يجوز لامتناع الجمع بين حال واستقبال
(قوله بديل استقبال) أى واما الحالية فلا يجوز لان الاستقبال ينافى الحال ولا يقال انه قد تكون الحال
منتظرة فيجوز فيها الانهاء بقدر وقوعها فى الحال وان كان الوقوع فى المستقبل (قوله وسوف اخال ادرى)
الشاهد فى دخول سوف على ادرى فان ذلك اعتراض بين ما ادرى ومعموله وهو جملة الاستفهام (قوله فردود)

استقبال كالتنقيس فى قوله وسوف اخال ادرى واما قول الحوفي فى انى ذاهب الى ربى سهد من ان الجملة حالية فردود وكان فى ولن اى
تفعلوا وكالشروط فى فهل عسبتم ان توليتم ان تفسدوا فى الارض فالهل عسبتم ان كتب عليكم القتال ان لا تقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم

كنتم غير مدينين ترجعونها
وانما جاز لا ضرب به ان ذهب
وان مكث لان المعنى لا ضرب به
على كل حال اذ لا يصح ان
يشترط وجود الشئ وعدمه
لشئ واحد والثالث انه
يجوز اقترانها بالفاء كقوله
واعلم فعمل المرء ينفعه
ان سوف يأتى كل ما قدرا
وكجمله قاله اوليهم ما فى قول
وقدمضى وكجمله فبأى الآء
ربكنا تكذبان الفاصلة بين
فاذا انشقت السماء فكانت
وردت وبين الجواب وهو
فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس
والفاصلة بين ومن دونهما
جنتان وبين فهن خيرات
حسان وبين صفتهم ما وهى
مدهامتان فى الأولى وحور
مقصورات فى الثانية
ويحتملان تقدير مبتدا
فتكون الجملة اما صفة واما
مستأنفة * الرابع انه يجوز
اقترانها بالواو مع تصديرها
بالمضارع المثبت كقول المنبى
ياخادبي عيرها وحسبى
أوجد ميتا قبل اقلدها
قفا قليلا لاجها على فلا
اقل من نظارة أزودها
قوله أقلدها على اضمار أن
وقوله أقلل يروى بالرفع
والنصب * (تنبيه) * للبيانين
فى الاعتراض اصطلاحات
مخالفة لاصطلاح النحويين
والزخشري يستعمل بعضها

أى لتصديرها بعلم استتبع ال (قوله وانما جاز لا ضرب به ان ذهب) أى مع انهم جمعوا او ان ذهب وان مكث
جملة حالية وهذا وارد على كون الجملة الحالية لا تقترب بعلم استتبع ال (قوله لان المعنى الخ) حاصل هذا الجواب
ان ان هنا تجردت عن الشرطية والتعاليق المقتضى ذلك للاستتبع ال اذ ليس المعنى عليها اذ لا يصح أن يكون
المعنيين المتضادان أى الذهب والمكث سببين لشئ واحد وهو الضرب فالمراد حينئذ العموم أى لا ضرب به على
كل حال فان هذه وصلية لا تمنع الحالية فقوله لان المعنى الخ فى قوة لان ان تجردت عن الشرطية والمضرب فى اقتران
الجملة الحالية بان الشرطية المقتضية للاستتبع ال لا الوصلية وقوله اذ لا يصح علة للعلة أى وانما تجردت عن
الشرطية لانه لا يصح الخ (قوله والثالث) أى من الامور التى تغير الاعتراضية من الحالية (قوله يجوز
اقترانها) أى الاعتراضية واما الحالية فلا يجوز اقترانها بالفاء (قوله واعلم) الاصل واعلم أن سوف وقوله
فعلم المرء معترضة بدليل اقترانها بالفاء وقوله فعمل المرء الخ وجه كون هذه الجملة المعترضة تفيد تأكيدها هنا
ان الانخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتنال الامر فى قوله واعلم (قوله أن سوف) أن هذه مخففة
من الثقيلة واسمها محذوف اما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر أو ضمير مخاطب للامور بالعلم
أى انك سوف يأتى كل ما قدرا كما أبجازه سيويه وجاعة فى ان ياراهم قد صدقت الرؤيا فالمراد ان المقدورات
البتة وان وقع فيه تأخر وفى هذا تسليمة وتسهيل للامور (قوله فى قول) أى والقول الثانى أن الجواب الشرط
فلا اعتراض (قوله بين ومن دونهما جنتان) أى وبين صفتها وهو قوله مدهامتان أى سوداوان من شدة
خضرتهم ما وقوله وبين فهن خيرات حسان أى وبين صفتها وهى خور فقوله وبين صفتهم ما على التوزيع
فيهما (قوله فيهن) أى الجنتين المذكورتين سابقا بقوله ولن خاف مقام به جنتان وقوله خيرات أى
أخلاقا حسان وجوها وقوله حور أى شديقات سواد العيون وبياضها (قوله ويحتملان تقدير مبتدا)
أى هن حور وهما مدهامتان وقوله صفة أى لطيرات وجنتان (قوله فتكون الجملة) أى جملة هما مدهامتان
وجمله هن حور (قوله يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها الخ) أى بخلاف الحالية فانها اذا صدرت بمضارع
مثبت امتنع اقترانها بالواو لان المضارع المثبت على زنة اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيجب أن تكون مثله
فى ربطه بذى الحال بالضمير فقط واما نحو قول بعض العرب تمت وأصل وجهه وقول الآخر
فلما خشيت أظافيرهم * تجوز وأرهنهم مالكا

فقد اعتذر واعنه بوجه أحدها أن لا نسلم ان الواو للعال بل هى للعطف والمضارع بمعنى الماضى والاصل
وصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا الحال لكن لا نسلم ان الحال جملة
فعلية بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتداى وانا أصلك وانا أرهنهم كفى لم تؤذونى وقد تعلمون اى وأنتم قد
تعلمون الخ (قوله عيرها) بكسر العين اى ابلها وليس بعونها اى حمارها اذ فيه ذم لها وقوله عيرها مجرور
بالاضافة (قوله على اضمار أن) والاحسن الرفع بعد حذفها كفى تسمع بالمعنى (قوله يروى بالرفع) أى
على ان لانتى الوحدة (قوله والنصب) أى على أن لانا فية للجنس (قوله اصطلاحات) اى ثلاثة فعرفه
بعض بانه الاتيان فى اثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فاكثر لاجل لها من الاعراب
لنكتة أهم من أن تكون لدفع الالباس أو غيره وهذا الذى مشى عليه الزخشري والاصطلاح الثانى خص
النكتة بغير دفع الالباس والاصطلاح الثالث أن يوثق فى اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة
أو غيرها لنكتة ما (قوله جالاس فاعل نعبد) اى نحن وقوله او من مفعوله اى الهالك (قوله على ضمير بهما)
اى لان ضميره لاله ونحن عائد على الفاعل (قوله ويرد عليه) هذا تعريض من المصنف بشيخه أبى حيان لانه
قرأ عليه ديوان زهير (قوله من لا يعرف) فاعل يرد وقوله هذا العلم أى علم البيان وقوله كفى حيان اى فانه قال

كقوله فى قوله تعالى ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حال من فاعل نعبد أو من مفعوله لاشتمالها على ضمير بهما وان
تكون اعتراضية وكذا أى ومن حالنا أننا نتخلصون له التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كفى حيان توهم منه انه لا اعتراض

وساذ كر لها أمثلة توضيحا
* أحدها وأسر والنجوى
الذين ظلموا هل هذا البشر
مثلكم فجعله الاستفهام
مفسرة للنجوى وهل هنا للنفى
ويجوز أن تكون بدلها منها
ان قلنا ان ما فيه معنى القول
يعمل في الجمل وهو قول
الكوفيين وان تكون معمولة
لقول محذوف هو حال مثل
والملائكة يدخلون عليهم من
كل باب سلام عليكم * الثاني
ان مثل عيسى عند الله كمثل
آدم خلقه من تراب ثم قال له
كن فيكون خلقه وما بعده
تفسير لمثل آدم لا باعتبار
ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من
كونه قدر جسدا من طين ثم
كون بل باعتبار المعنى أي ان
شأن عيسى كشأن آدم في
الخروج عن مستمر العادة
وهو التولدين أبو بن والثالث
هل أدلكم على تجارة تبيحكم
من عذاب أليم تؤمنون بالله
بجعله تؤمنون تفسير للتجارة
وقيل مستأنفة معناها الطالب
أي آمنوا بدليل يغفر بالجزم
كقولهم اتقى الله امرؤ فعل
خسيرا يشب عليه أي ليتق
وليضعل يشبوعلى الاول
فالجزم في جواب الاستفهام
تنزيلا للسبب وهو الدلالة
منزلة المسبب وهو الامتثال
* الرابع ولما ياتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم مستهم
البساء والضراء وزلوا

لا يصح ان تكون معترضة لان الاعتراض لا يقع في الآخر

* (الجملة الثالثة التفسير به) *

(قوله وهي الفصلة) أي التي لا محل لها من الاعراب كما يؤخذ من كلامه كذا قال الشنبي فاندفع كلام الشارح
المعترض به على الحد من اراد الجملة الحالية من قولك أسرت الى زيد النجوى وهي ما جزاء الاحسان الا
الاحسان جملة وهي الخ حالية لا تفسير به ولا شاك انها فضلة كاشفة لحقيقة ما قلته من النجوى فيلزم أن لا يكون
لها محل من الاعراب وهو باطل والحاصل ان الحد غير مانع لكن هذا الجواب فيه نظر لانه دورى لان غرض
المصنف تعريف الامور التي لا محل لها من الاعراب فالحسن ان يقال في الجواب ان المفسر في هذا المثال الخبير
لا الجملة الحالية كلها ان قلت ترد جملة الخبر هذه فلان المصنف تعريف الجملة المفسرة بذاتها أو بحرف
موضوع للتفسير وحيث تد فلا يرد جملة الخبر هنا لان تفسيرها بواسطة جملها على ضمير النجوى (قوله الكاشفة
لحقيقة ما تليه) خرج جملة الصلة فانها كاشفة لحال ما تليه لا لحقيقة على انها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها فهي
خارجة عن الجنس (قوله مفسرة للنجوى) أي ان الكلام الذي تناجوه وأسر وهو هل هذا الا بشر الخ
(قوله ويجوز أن تكون) أي جملة الاستفهام وقوله بدلها منها أي فلها محل على هذا كما ان لها محل على الحال
(قوله ان قلنا الخ) أي لان البدل على نية تكرار العامل فيكون العامل في جملة البدل اسرا (قوله وهو قول
الكوفيين) أي وقال البصريون لا تعمل (قوله وان تكون) أي جملة الاستفهام معمولة أي وهو اسرا
لان معناه قالوا اسرا (قوله لقول) أي قالوا او قائلين (قوله سلام عليكم) أي قائلين او قالوا سلام
عليكم (قوله ان مثل عيسى) أي صفته وحالته الغربية كمثل آدم أي صفته وحالته الغربية (قوله لا باعتبار
الخ) مرتبط بمحذوف أي وهذا التشبيه لا باعتبار الخ لان ظاهر اللفظ ان التشبيه في ان عيسى خلق من تراب
كآدم وليس مراد ابل المراد ان مثل عيسى كمثل آدم في كون كل من الخالق العادة وبهذا التقرير اندفع ما يقال
ان قوله لا باعتبار ظاهره انه متعلق بتفسير فيرد عليه اننا نسلم انه نفس لا باعتبار الخ بل هو تفسير باعتبار اللفظ
قطعا انما هذا الذي يقوله في الجامع بين مثل عيسى ومثل آدم (قوله عن مستمر العادة) أي عن العادة المستمرة
(قوله وهو التولدين أبو بن) أي وهذا قدر مشترك بينهما (قوله وقيل مستأنفة) أي وقال الزجاج انها
مستأنفة فلا محل لها وقوله معناها الطالب والاستئناف عندهم هذا القائل يعني كأنه لما قيل هل ادلكم على
تجارة تبيحكم من عذاب اليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بمعنى آمنوا كذا نقل عن سيديويه وبؤيده قراءة
ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا وعلى هذا الخي عبالامر على لفظ الخبر لا لا يذ ان بوجود الامتثال وكأنه
امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين كما يقول الداعي غفر الله لثو يغفر الله لك جعل المغفرة لقوة الرجاء
كانها موجودة (قوله بدليل يغفر بالجزم) أي فان جزم المضارع عند اسقاط الفاء انما يكون في جواب
الطلب (قوله وعلى الاول) أي وهو كون الجملة مفسرة للتجارة (قوله تنزيلا الخ) جواب عن اعتراض
الزجاج بان يغفر لا يترتب على الدلالة فكيف يكون قوله يغفر لكم جوابا للاستفهام وحاصل الجواب ان الدلالة
سبب للامتثال والغفران مسبب عن الامتثال فاقام السبب الذي هو الدلالة مقام المسبب الذي هو الامتثال
(قوله منزلة الخ) أي فكأنه قال هل تمتثلوا بغفر الخ (قوله مستهم) هذا تفسير لمثل معنى الحال والشأن اذ
هو مبهم (قوله وجوز أبو البقاء الخ) وجعلها الزخشرى مستأنفة استثناء فإني انما كأنه قيل ما حالهم وشأنهم
قبل مستهم الخ وقوله ولما ياتكم أي ولما يصيبكم ثم لا يخفى ان الذين يصيبهم مثل حالهم وشبهه لانفسه في الكلام
حذف أي ولما يصيبكم مثل الذين أي مثل حالهم (قوله كونها) أي جملة مستهم وقوله حالية أي من الذين
(قوله على اضمار قد) لان الجملة الماضية اذا وقعت جالبا يجب اقترانها بقدرتقرب الماضي من الحال (قوله
والحال) اعتراض على ابي البقاء كأنه قيل وكلامه غير مسلم لان الحال لا تأتي من المضاف اليه كالذين الا اذا كان

وجوز أبو البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال لا تأتي من المضاف اليه في مثل هذا الخ لهما من حتى اذا جازك مجادلونك المضاف

يقول الذين كفروا ان قدرت اذاغـ ير شرطية فجملة القول تفسير لجدولتك والانهى جواب اذا وعلية ما فيجدولتك حال * (تبيينه) * المفسرة
تسلاته اقسام مجزدة عن حرف النفسـ ير كافي الامثلة السابعة ومقرونة باى كقوله ٥٧ ورميني بالطرف اى انت مذنب * ومقرونة بان نحو

فاوحينا اليه ان اصنع الفلك
وقولك كتبت اليه ان افعل ان
لم تقدر الباء قبل ان السادس
ثم بداههم من بعد ما روا
الايات ليستجنته فجملة
ليستجنته قيل هي مفسرة
للضمير في بدالراجع الى البداء
المفهوم منه والتحقيق انها
جواب لقسم مقدر وان
المفسر يجمع الجملتين ولا يمنع
من ذلك كون القسم انشاء
لان المفسر هنا انما هو المعنى
المتحصل من الجواب وهو
خبري لا انشائي وذلك المعنى
هو يستجنته عليه الصلاة والسلام
فهذا هو البداء الذي بداههم
ثم اعلم انه لا يمنع كون الجملة
الانشائية مفسرة بنفسها
ويقع ذلك في موضوعين
أحدهما أن يكون المفسر
انشاء أيضا نحو أحسن الى
زيد اعطه ألف دينار والثاني
أن يكون مفردا هو ديا معني
جملة نحو وأسر والنجوى
الذين ظلموا وانما قلنا فيما
مضى ان الاستفهام مراد به
النفي تفسيريا لما اقتضاه المعنى
وأوجبته الصناعة لاجل
الاستثناء المفرغ لان التفسير
أوجب ذلك وتطوره بلغنى عن
زيد كلام والله لا فعلن كذا
ويجوز أن يكون ليستجنته
جوابا لبداء لان افعال القلوب

المضاف بعمل عمل الفعل أو كان جزأ من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة السقوط فكان عامل المضاف العامل
في الحال عامل في المضاف اليه صاحب الحال والمضاف هنا ليس كذلك وحينئذ فلا يصح جعلها حالا من المضاف
اليه (قوله تنبيه الخ) لوجه لا تبيان به في خلال الامثلة فكان الاول ان يقدمه أو يؤخوه (قوله اى انت
مذنب) بنفسه ير لقوله ورميني بالطرف وتعامه وتعلمني لكن اياك لا اقلى * (قوله ومقرونة بان) اى
النفسـ يرية التي بمعنى اى وهى الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان)
يعنى وان قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام في الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون
ان مصدرية ويلزم ان يكون ما بعدها في تأويل مفرد فله محل فلا يصح كون من قبيل ما الكلام فيه (قوله
والتحقيق) اى بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بجمع الجملتين) اى جملة القسم وجملة جوابه (قوله
ولا يمنع الخ) جواب عما يقال ان القسم لا خارج له حتى يجعل تفسيره واحصا الجواب ان جعله نفسـ ير انظرا
للمعنى المتحصل في الجواب فقط اذ هو خبره خارج هذا حاصل كلام المصنف واعتراض بانه اذا كان المفسر هو
المعنى المتحصل من الجواب فلم يكن جملة القسم وجوابه هو المفسر فكلامه فيه تناف وواجب بان قوله والمفسر
بجمع الجملتين اى بحسب الظاهر وهذا لا ينافي ان المفسر في الحقيقة جملة الجواب لانه المقصود وجملة القسم
تأكيده وحينئذ فلا تنافي (قوله واسر والنجوى) اى فالنجوى في المعنى عبارة عن كلام مسرور به فقوله
هل هذا الخ مفسر لذلك المفرد اعنى النجوى (قوله واسر والنجوى الخ) لا يتعين في هل هذا الا بشر مثلكم ان
يكون جملة مفسرة للنجوى لاجل الهامان الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى
هو النجوى فان قلت ليس هـ ذان الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة مراد به اللفظ اعلى
تقدير البدلية فهسى في حكم المفرد فكانه قبل اسر وهذا الكلام (قوله مراد به النفي) اى وهذا يفيد انه
خبري لا انشائي (قوله وأوجبته الصناعة الخ) اى اقتضته الصناعة من ان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد
النفي وهـ ذالان ينافى ان الاستفهام باق على حقيقته وأن الجملة باقية على انشائيتها في المعنى هذا كلامه وفيه أنه
لا يصح أن يكون الاستفهام هنا باقيا على حاله لانهم جازمون بأنه بشر مثلهم وحينئذ فلا استفهام مراد به النفي
قطعا فلا يصح أن يكون مثالا لما اذا كان الانشاء مفسر المفرد (قوله باغنى عن زيد كلام والله لا فعلن كذا)
يحتمل أن الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذى هو كلام وذلك لانه أر يدبها
لفظا فهى كالمفرد والمعنى باغنى عن زيد هذا اللفظ وهو والله لا فعلن فان قلت يلزم على ما ذكره حكاية الجمل
بما ليس فيه أحرف القول والبصرون يأتونه قلت يمكن أن يقدر قول مضاف للجملة وحذف وأقيمت مقامه
والاصل باغنى عن زيد قول والله لا فعلن وأما اذا قلنا بالذهب الكوفي فلا شك ولا حاجة الى التقدير (قوله
والله لا فعلن كذا) اى فهذه الجملة مفسرة للكلام (قوله لان افعال القلوب) اى التي لا تفيد التردد (قوله
لافادتها التحقيق) اى كالتسم (قوله تجاب بما يجاب به القسم) اى وهو الجواب المقرون باللام المؤكد
بالنون لان القسم يدل على التحقيق وكذلك افعال القلوب (قوله ولقد علمت الخ) تمامه * ان المنيا لا تطايش
سهامها (قوله ويجوز ذلك) اى كون الجملة فاعلا أى أو نائبه في كل جملة قال العمامي لا أظن أحدا
ينازع في أن المسند اليه لا يكون الاسما فحينئذ يجب جعل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر
فاعل غاية أنه سبب بدون سابق وله نظائر (قوله يكون المسند اليها قلبيا) اى أن يكون الفعل المسند الى الجملة
(قوله ظهر) فعل ماض مبني على الفتح وقوله أقام زيد فاعل وقوله علم فعل ماض مبني للمجهول وقوله هل قد

(٨ - دسوقى نى) لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال * ولقد علمت لتأتين منيتى * وقال الكوفيون الجملة فاعل
ثم قال هشام ونعاب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو يجيبني تقوم وقال الفراء وجماعة جواز مشروط بكون المسند اليها قلبيا وافتراها
باداة جملة نحو ظهر لي أقام زيد وعلم هل قد علم وفيه نظر لان أداة التعاليم

بان تكون مانعة أشبهه من أن تكون مجوزة وكيف تعاق الفعل عما هو منه كالجزة وبعد فعندى أن المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى أن الاسناد الى مضاف محذوف لالى الجملة الاخرى الأخرى ان المعنى ظهر لي جواب أقام زيد أى جواب قول الغائل ذلك وكذلك في علم اعد عمرو وذلك لا بد من تقدير مدفع التناقض اذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقضى للجهل به فان قلت ليس هذا مما تصح فيه الاضافة الى الجمل قلت قدمضى ٥٨ لناعن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات * السابع واذا قيل

لهم لا تنفسدوا زعم ابن صفوران البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهى مفسرة لذلك الضمير وقيل الظرف نائب الفاعل فالجملة في محل نصب ويرد بانه لاتم الفائدة بالظرف وبعدهم في واذا قيل ان وعد الله حق والصواب ان النائب الجملة لانها كانت قبيل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقابت مفسرة والمفعول به متعين للثبابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائباعنه جوابه أن التي يراد بها الفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كتر من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنالم ينجح الخبر الى رباط في نحو قول لاله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد * الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم لان وعد يتعدى لاثنتين وايس الثاني هنا لهم مغفرة لان ثاني مفعولي كسالا يكون جملة بل ومحذوف والجملة مفسرة له وتقديره خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذا الجنة مسببة من استقرار لا الغفران والاجر وتولى في الضابط الفضلة احترز به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال أو في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كسياتي وهذا القيد أهملوه ولا بد منه * (مسئلة) * قولنا ان الجملة المفسرة لا يحسن لها مخالف فيه الشلو بين فزعم أنهم بحسب ما تفسره فهسى في نحو زيد اضربه

عمر ونائب فاعل (قوله بأن تكون الخ) أى كونها مانعة من العمل أشبهه من كونها مجوزة لانه لا يمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها أى انها مانعة من العمل فكيف تكون مجوزة للعمل (قوله وكيف يعاق الفعل الخ) نظر ثان حاصله سلمنا أن التعليق يقتضى جواز كونها فاعلا لكن لان سلم تأنى التعليق هنا أى جوازه لانه كيف يعلق الفعل عن الفاعل الذى هو كالجزة منه تأمل (قوله وبعد فعندى الخ) أى وأقول بعد ما تقدم تنبه فعندى كذا ويمكن أن يكون مراد الفراء ومن ذهب الى قوله أعنى أن الاسناد فى التحقيق الى مضاف محذوف لالى الجملة لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك المضاف مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف وأما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد يقال الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد أى ظهر لي انتفاء قيام زيد لان ذلك هو مضمون تلك الجملة ووجه كلامهم على هذا خير من جعله على ما يوردى الى الخروج عن القاعدة المقررة وهو أن المسند اليه لا بد أن يكون اسما أو ما فى تأويله (قوله أن المسئلة) أى وهى وقوع الجملة مسندا اليها فى الصورة وظاهر اللفظ (قوله ان المسئلة) أى جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل (قوله خاصة) أى لانه الموجب لتقدير المضاف المسند اليه (قوله وعلى ان) أى وبناء على ان الخ أى فلا بد من وجود الامرين في جوازه والى لكن بعد هذا تجد المسئلة قد خرجت عن الموضوع وهو جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل لان الفاعل هنا مفرد (قوله الاسناد) أى اسناد الفعل الذى هو قائل (قوله الى مضاف محذوف) أى الى مضاف للجملة المحذوف (قوله لالى الجملة الاخرى) أى جملة هل قام زيد (قوله وذلك) أى المضاف (قوله ليس هذا) أى المضاف المحذوف (قوله مما يصح الخ) أى بل الذى يضاف للجهل انما هو بعض الظرف المهمة كيوم وحيث واذا (قوله يحكم لها بحكم المفردات) أى وحيث تذ ذلك المضاف المقدر انما هو مضاف لمفرد الجملة (قوله ضمير المصدر) أى العائد على القول (قوله وبعدهم) أى ويرد بعدم الظرف في قوله واذا قيل الخ فانه ليس فيها ظرف ولو كان الظرف نائب الفاعل لوجب ذكره وقوله ويرد بانه لاتم الفائدة أى لاتم الفائدة الا بالقول فلا يكون نائب الفاعل الامقول القول وقوله بانه لاتم الخ أى وشان نائب الفاعل كالفعل أن تستم به الفائدة (قوله وفي المثل الخ) في هذا اشارة لطيفة الى التعريض بابن عصفور بانه كذب في مقالته (قوله زعموا مطية الكذب) أى هذا اللفظ مطية الكذب أى انك اذا أردت التوصل الى نسبة الكذب لقوم قلت القوم زعموا كذا فالنعبير بالزعم اشارة الى نسبتهم للكذب فشبه الزعم بالاداية التي هى المطية التي يتوصل الى المطالب بها كما ان زعموا موصولة لنسبة الكذب لقائله (قوله اقامة السبب) أعنى المغفرة والاجرا العظيم مقام المسبب أعنى الجنة (قوله ولها الخ) أى فليست فضلة لان لها موضع الخ أى فيؤخذ من هذا أن المراد بالفضلة ما لا محل له من الاعراب (قوله لانها خبر في الحال) أى كفى قل هو الله أحد أو هو زيد قائم فزيد قائم خبر في الحال ومفسر لضمير الشأن (قوله أو في الاصل) أى كفى طننته زيد قائم فزيد قائم جملة مفسرة لضمير الشأن الذى هو مبتدأ فى الاصل وهى خبر عنه (قوله كسياتي) أى قريبان الشلو بين في قوله انا كل شئ خلقناه بقدر (قوله وهذا القيد) أعنى قوله الفضلة * (مسئلة) * (قوله بحسب ما تفسره) أى فان فسرت ما له محل كان لها محل والا فلا (قوله

لا الغفران والاجر وتولى في الضابط الفضلة احترز به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال أو في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كسياتي وهذا القيد أهملوه ولا بد منه * (مسئلة) * قولنا ان الجملة المفسرة لا يحسن لها مخالف فيه الشلو بين فزعم أنهم بحسب ما تفسره فهسى في نحو زيد اضربه

لا محمل لها وفي نحو انا كل شيء خلقناه بشدرو ونحو زيد الخبز يا كاه بنصب الخبز في محل ٥٩ رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اسمك وقال

فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن
فظهر الجزم وكأن الجملة
المفسرة عنده عطف بيان او
بدل ولم يثبت الجمهور وقوع
البيان والبدل جملة وقد بينت
ان جملة الاشتغال ليست من
الجملة التي تسمى في الاصطلاح
جملة مفسرة وان حصل فيها
تفسير ولم يثبت جواز حذف
المعطوف عليه عطف البيان
واختلف في المبدل منه وفي
البعثادات لاجب على أن
الجزم في ذلك باداة شرط
مقدرة فانه قال ما لمخصه ان
المفعول المحذوف والفعل
المذكور في نحو قوله
لا تجزعي ان منفسا أهلكته
مجزومان في التثنية ديروان
انجزام الثاني ليس على
البديلية اذ لم يثبت حذف
المبدل منه بل على تكرير ان
أى ان أهلكت منفسان
أهلكته وساغ اضماران
وان لم يجز اضمار لام الامر
للضرورة لا تساعدهم فيها
بدليل ايلائهم اياها الاسم
ولان تقدمها مقول للدلالة
عليها اوله اذا جازسيبويه
بمن تمرر امررو منع من تضرب
انزل لعدم دليل على المحذوف
وهو عليه حتى تقول عليه
وقال فيمن قال مررت برجل
صالح ان لا صالح فطالح
بالخفص انه أسهل من اضمار
رب بعد الواو ورب شيء يكون
ضعيفا ثم يحسن للضرورة
كفي تضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في نحو ضربتوني وضربت

لا محمل لها) أي لانها فسرت جملة ابتدائية (قوله في محل رفع) أي في الآية والمثال وذلك لان خلقناه
مفسر لخبران وهو في محل رفع اذا الاصل انا خلقنا كل شيء خلقناه وحينئذ فليكن المفسر كذلك في محل رفع
وقوله يا كاه مفسر لخبر المبتدأ الاصل زيد يا كل الخبز يا كاه والخبر في محل رفع فافسره كذلك (قوله ولهذا
يظهر الرفع) أي لاجل كون الجملة في محل يظهر لان معنى كونها في محل أنها وحل محلها مجرد كان معربا
(قوله فن نحن نؤمنه الخ) تمامه * ومن لانجره بمس منامقزعا * (قوله فظهر الجزم) أي في الجملة
المفسرة أعني نؤمنه لكون الجملة المفسرة مجزومة اذا الاصل فن نؤمنه نحن نؤمنه فحذف الفعل الاول فانفصل
الضمير وجزم المفسر لانه تابع للمفسر (قوله عطف بيان أو بدل) أي والبديل وعطف البيان تابعان
للمبدل منه والمبين فان كان له محل فيكون له محل والا فلا (قوله ولم يثبت الخ) حاصله اعتراض آخر وهو انه
يلزم على كلام الشلوبين حذف المعطوف عليه عطف البيان ولم يثبت ويلزم عليه حذف المبدل منه وهو
الجملة المفسرة وهو ممنوع (قوله ولم يثبت الجمهور) هذا رد على الشلوبين المثبت لعطف البيان والبدل
في الجملة (قوله ولم يثبت الجمهور) أي وخلافهم أثبتوه ومنه قوله

فقلت له ارحل لا تقيم عندنا * والاتكن في السر والظهر مسلما

لجعلوا جملة لا تقيم عندنا بدل اشتمال من قوله ارحل لان النهي عن الإقامة يستلزم الامر بالرحيل وكافي قوله
تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين الخ فان جملة أمدكم بانعام الخ تبدل بعض وقوله الجمهور رأى
جمهور العلماء وخلاف الجمهورهم البيانيون (قوله وقد بينت الخ) اعتراض على الشلوبين حيث جعلها
منها (قوله وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجملة التي تسمى الخ) أي واذا كانت في الاصطلاح
لا تسمى بذلك فلا يصح اعتراض الشلوبين على الجمهور وفي قولهم ان الجملة المفسرة لا محمل لها وقوله بل الجملة
المفسرة قد يكون لها محمل أي كالأشغالية اذا فسرت خبرا مثلا (قوله ان الجزم في ذلك) الاولى في نحو ذلك
لان الآتي في البعثادات انما هو في لا تجزعي ان منفسا البيت السابق وان كان كل من العلتين
الآتين في كلام أبي علي تأتيا في هذا البيت أعني فن نحن نؤمنه من كونهم اتسعوا في من بدليل ايلائها
الاسم أعني نحن ويكون تقدمها الاصل اذا علم الاصل عند أبي علي من نؤمن نؤمنه وليس نؤمنه بدلا كما يقول
الشلوبين (قوله باداة شرط مقدرة) أي لا على البديلية من الفعل المحذوف (قوله في التقدير) أي لافي
اللفظ لانهم ما فعلان ماضيان لا يجزم لفظه (قوله وساغ اضماران) أي للضرورة وقوله وان لم يجز اضمار
لام الامر أي مع أنهم ما جازمان (قوله للضرورة) أي الحاجة اليه بالضرورة والشعر وهذا نظير لما نحن فيه
بجامع الخروج عن الضعف (قوله بدليل ايلائهم اياها) أي في الظاهر بخلاف لام الامر (قوله ولان
تقدمها مقول للدلالة الخ) أي ولان ذكر ان في أول الكلام يدل على انها محذوفة ثانيا (قوله ولهذا) أي
ولاجل كون التقدم في الذكر مقول للدلالة أجازسيبويه بمن تمرر امررو في بعض النسخ بفتح الازغام ومقتضاه
أنه مجزوم ومن شرطية والشاهد في حذف متعلق الشرط أي به لتقدم الباء في الذكر (قوله ومنع من
تضرب أنزل) أي فالعنى من تضرب أنزل عليه فلا يجوز حذف عليه (قوله حتى تقول) غاية لقوله منع
وقوله تقول أي حتى تذ كذلك (قوله بالخفص) أي بحرف جر مقدرا أي مررت برجل صالح ان لا تمرر بصالح
فطالح (قوله من اضمار رب بعد الواو) أي كما لو افى * وقاتم الاعماق حاوى المخترقن * حيث قالوا ان
الاصل ورب قائم الخ وانما كان المثال أسهل من هذا لانه لم يدل على رب دليل بخلاف الباء فانه دل عليها دليل
وهو الباء المذكورة أولا (قوله ورب شيء) أي كحذف أداة الشرط في البيت فانه ضعيف في نفسه وقوله
يحسن للضرورة المراد بها الحاجة لا الواقعة في الشعر والحاجة كالاحتصار وكالمستقامة الوزن (قوله فانه
ضعيف جدا) أي لعود الضمير فيه على متأخر لفظا ورتبة (قوله وحسن في نحو الخ) أي في باب الاشتغال

كفي تضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في نحو ضربتوني وضربت

قولك واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو آرز يد اظننته فاعلم ان الثاني مفعولى ظننت المذكورة عن ثانی مفعولى ظننت
المقدرة * (الجملة الرابعة المجاب بها القسم) * ٦٠ نحو والقرآن الحكيم انك ان المرسلين ونحو وتالله لا كيدن أصنامكم ومنه لينبذن

فانهم جوزوا عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الفعل لا بد له من فاعل (قوله واستغنى الخ) مربوط
بأول الكلام وهو قوله وان انجزام الثاني ليس على البسولية بل على تكرير ان والمراد بالجواب هو قوله
لا تجزى على مذهب الكوفيين الذين يرون تقديم الجواب أو المراد الجواب ولو مقدر ابناء على مذهب
البصريين من أن لا تجزى دليل الجواب (قوله واستغنى) أى الشاعر بجواب الاولى أى بجواب أداة
الشرط الاولى وهى ان فى بيت لا تجزى الخ ومن فى بيت فن نحن نؤمنه وجواب ان فى بيت لا تجزى وجواب من
فى بيتها بيت وهو آمن (قوله كما استغنى الخ) هذا نظير وان كان فى الاول استغنى عما لثانى بما لا اول وفى
هذا الثانى بالعكس (قوله فى نحو آرز يد الخ) أى فالاصل اظننت زيد اظننته فاعلم ان حذف ثانی مفعولى ظن
المقدرة استغناء عنه بثنائى مفعولى ظن المذكورة وقد يقال ان فاعل ثانی مفعولى الاولى المحذوفة لانها مقصودة
بالذات والثانية ذكرت لضرورة التفسير

(الجملة الرابعة المجاب بها القسم)

(قوله نحو والقرآن الحكيم انك الخ) الاولى نحو وانك ان المرسلين من قوله والقرآن الحكيم انك الخ (قوله
لينبذن) جواب لقسم مقدر ويدل لذلك اللام والتوكيد بالنون (قوله وبما يحتمل جواب القسم) أى
ويحتمل الاستئناف والاولى أن يذكر هذا فى التنبيه الا ترى لانه معقود لما احتمل كونه جوابا واحتمل
عدمه (قوله أجوبة الخ) أى ومن المعلوم أن العطف على الجواب جواب فينبذ تكون تلك الجملة جوابا
فلا يحل لها (قوله أى هو جواب قسم) أى فكلام ابن عطية على حذف مضاف فقوله هو قسم أى جواب
قسم (قوله المحصلة لذلك) أى ليكون الجملة جوابا وقوله لانها عطفت أى تلك الجملة على ما هو جواب (قوله
عليه) أى من أجله أى من أجل كلامه الذى قاله وقوله على صغار الطلبة أى من صغار الطلبة أى ان أباحيان
توهم من أجل كلام ابن عطية توهمها لا يحصل من صغار الطلبة أو أنه ضمن توهم معنى تقول فعدها بعلى (قوله
وهو) أى التوهم وقوله ان الواو الخ أى ان قوله هو قسم بغيره ان الواو او قسم وجر والجر وور محذوف
والجار باق وهو غير جائز ويلزمه كون القسم محذوف والحال أن الجواب منبذ بان وهو لا يجوز لكن رد
الالزام الثانى بان جائز قال تعالى واثنى التان أمسكها فقد حذف القسم مع أن الجواب منبذ بان (قوله
أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة) أم بمعنى بل الاضرائية ولكم خبر مقدم وأيامان مبتدأ مؤخر وبالغة
صفة لايمان وقوله ان لكم جواب القسم اعنى أيمان (قوله لا تعبدون الا الله) هذه الجملة المنفية جواب
القسم اعنى اخذ الميثاق لانه فى معنى حلفناهم (قوله بمعنى الاستحلاف) أى وكأنه قال حلفناهم لا تعبدون الا الله
وأخذنا ميثاقهم وحلفناهم على أن لا يفسكوا الخ (قوله ووضحه) أى ويقويه ويدل له لان قوله ليبيئنه
ظاهر فى أنه جواب القسم اعنى اخذ الميثاق بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بان لا تعبدوا الخ) أى فهو
منصوب بان مضمرة والجملة فى تأويل مفرد معمول لا أخذنا وخرج عما نحن فيه (قوله الاصل النهى) أى
معمول للحال محذوفة أى قائلين لا تعبدوا الا الله كما هو المعنى ثم عدل الى الخبر فهى جملة خبرية لفظا انشائية
معنى فهو مثل قولك لتذهب الى فلان يعطيك كذا فامر اذ ذهب وعلى هذا الجملة ليست جوابا للقسم لانه خبر
لفظا ومعنى وانما خرجت الى الخبر مبالغة فى الحث على الامتثال حتى كأنه تحقق وأخبر عنه (قوله ثم أخرج)
أى النهى (قوله تعش الخ) قبله

فقلت له لما تكسر ضاحكا * وقام سبني من يدى بمكان

فى الخطة ولقد كانوا عاهدوا
الله من قبل يقدر لذلك ولما
أشبهه القسم وبما يحتمل
جواب القسم وان منكم
الاواردها وذلك بان تقدر
الواو عاطفة على ثم نحن أعلم
فانه وما قبله أجوبة لقوله
تعالى فور بك لتخسرنهم
والشياطين وهذا مراد ابن
عطية من قوله هو قسم والواو
تقتضيه أى هو جواب قسم
والواو هى المحصلة لذلك لانها
عاطف وتوهم أبو حيان عليه
ملايتوهم على صغار الطلبة
وهو أن الواو حرف قسم فرد
عليه بانه يلزم منه حذف
الجر ورو بقاء الجار وحذف
القسم مع كون الجواب منفيا
بان * (تنبيه) * من أمثلة
جواب القسم ما يخفى نحو
أم لكم أيمان علينا بالغة الى
يوم القيامة ان لكم ما
تحكمون واذا أخذنا ميثاق
بنى اسرائيل لا تعبدون الا
الله واذا أخذنا ميثاقكم
لا تفسكون دماءكم وذلك
لان أخذ الميثاق بمعنى
الاستحلاف قاله كسيريون
منهم الزجاج ووضحه واذا
أخذ الله ميثاق الذين أوتوا
الكتاب ليبيئنه للناس وقال
الكسائى والفراء ومن
وافقهما التقدير بان لا تعبدوا

الا لله وان لا تفسكوا ثم ان فارفع الفعل وجوز الفراء أن يكون الاصل النهى ثم أخرج مخرج الخبر ويؤيده
ان بعده وقولوا و أقبوا و آوا وما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني * نسكن مثل من ياذب يصطعبان
لجملة النفي

اماجواب لعاهدتني كما قال اري محرز اعاهدته ليوافقني * فكان بمن اغريته بخلاف ٦١ فلا يحمل لها احوال من الفاعل او المفعول

او كما بهما فعملها نصب والمعنى شاهد للحواشيه وقد يحتج للحالية بقوله ايضا الم ترني عاهدت ربي وانني لبين رناج فاشتموا مقام على حلفه لا اشتم الدهر مسلما ولا خار جامن في زور كلام وذلك انه عطف خارجا على محل جملة لا اشتم فكانه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر كما عكس في قوله تعالى ان اصبح ماؤكم غورا لان المراد انه حلف بين ياب الكعبة وبين مقام ابراهيم انه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلم بزور لانه حلف في حال اتصافهم بدين الوصفين على شئ آخر * (مسئلة) * قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقبل في تعليقه لان نحو لافعلن لا يحمل فاذا بنى على مبتدأ فقبل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشئ لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لاجلته هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احدهما عن الاخرى وجملة القسم والجواب يمكن ان يكون الهمما محمل من الاعراب كقولك قال زيد انتم لافعلن وانما المنع انتم اما كون جملة القسم لاضمير فيها اي الجملة الاولى واما جملة الجواب فان فيها ضميرا كما في زيد والله لا تنزبنه فان قلت ان الضمير في الجملة الاخيرة وهذا يكفي في الربط الا ترى ان جملة الشرط الاولى لاضمير فيها والثانية فيها ضمير وصح الاخبار بها فانظر ذلك الضمير واجاب عن هذا المصنف بقوله لان الجملة الخ فهو عنده اما كون جملة القسم لاضمير فيها فلا تكون خبرا

وأتأمرؤيا ذئب والغدر كنتما * أخين كنا أرضعنا بلبن
تعرض له ذئب في بعض الصياري (قوله اماجواب لعاهدتني) اي والمعنى ان عاهدتني على عدم الخيانة في الصبغة (قوله ليوافقني) اي فهو جواب القسم اعني عاهدت والدليل على ذلك اللام والتوكيد بالنون فاذا كان ههنا جوابا لعاهدتني فلتكن جملة النفي في البيت قبله جوابا لعاهدتني (قوله احوال من الفاعل) اي عاهدتني حال كونك غير خائن وقوله او المفعول اي والمعنى حال كونك غير منحون لك في المعاهدة (قوله او كلهما) الظاهر انه اراد ملاحظته فيهما معنى والافعال الخوية انما تكون من واحد (قوله والمعنى شاهد للحواشيه) اي شاهد لكون الجملة جوابا لذلك لان المعاهدة انما هي على ترك الخيانة نفسها بدليل البيت الذي ذكره بعد لان الحلف في حال ترك الخيانة على شئ آخر كما هو ظاهره على الحال (قوله شاهد على الجوابية) اي لان المراد كيا تأتي في البيتين بعد فان عاهدتني على نفس عدم الخيانة لا على شئ آخر في حال عدم الخيانة وهذا بناء على ان المراد لا تخونني في الصبغة فان كان المراد لا تخونني في المعاهدة فالمعنى على الحال (قوله وقد يحتج للحالية بقوله) اي بقول الفرزدق ايضا فارجع لقوله اي ان البيتين للفرزدق لما تاب عن المعجو (قوله بقوله ايضا) ايضا ارجع لقوله اي ان هذين البيتين للفرزدق ايضا لما تاب عن المعجو وخبس نفسه على القرآن قال الدماميني كيف يقال وقوع لفظ حال في تركيب بدل على وقوع آخر حال في تركيب آخر والجواب ان القصد معلق وقوع الحال بعد المعاهدة كما استدلل بالبيت الاول على اجرائه مجرى القسم فان الشئ يحتمل على نظيره (قوله لابين) خبر ان اي وانني لكائن بين رناج الكعبة ومقام الخليل وقوله فاشتماح من الضمير في الخبر المذكور وقوله على حلفه متعلق بعاهدت ربي (قوله رناج) هو الباب العظيم اي باب الكعبة وقوله ومقام اي مقام ابراهيم الخليل (قوله لا اشتم الخ) هذه الجملة يحتمل ان تكون جوابا للقسم وتحتمل الحال لكن لما عطف عليه ولا خارجا بالنصب عين ذلك كونه حال فان قلت كيف تعين الحالية في هذا البيت يدل على ارجحية الحال في البيت السابق مع انهما متركيان متغايران وجوابه انهما اشتركا في ان كلام مزارع منفي بلا ودل دليل على الحال في هذا البيت فليكن كذلك فيما سبق لان الشئ يحتمل على نظيره (قوله والذي عليه المحققون) اي واماما ذكره من توجيهه الحالية فهو كلام ظاهري اي منظور فيه للظاهر اي حيث نظر خارجا الذي هو وصف منصوب فلما عطف دل على ان ما قبله منصوب (قوله ولا يخرج خروجا) اي وجملة ولا يخرج خروجا لا محمل لها من الاعراب لفظها على لا اشتم الذي هو جواب القسم فهو لا احتجاج فيه للحالية (قوله ان اصبح ماؤكم غورا) اي فالاصل غاير الخذف الوصف واناب المصدر منابه * (مسئلة) * (قوله فقبل في تعليقه) اي فقال بعضهم في تعليقه منع ثعلب (قوله لان نحو الخ) هذا المعلل فهم ان قوله لا تقع جملة القسم اي جملة جواب القسم وسبب اني ان الشارح يرد عليه بان المراد بقوله جملة القسم الجملة القسمية وهي القسم والجواب لا الجواب فقط (قوله فاذا بنى) اي اذا حمل ذلك الجواب على مبتدأ (قوله صار له موضع) اي وهو ليس له موضع فينثني ضميره محل ولا يحمل له وهو تناقض هذا مراده (قوله لاجلته هي جواب القسم) اي حتى يتم التعليق المذكور (قوله ومراده) اي مراد ثعلب بقوله لا تقع جملة القسم خبرا وكان الاولى ان يعبر بالفاء (قوله اذ لا تنفك الخ) جملة لكون المراد الجموع اي خلافا لهذا المعلل فان كلامه يقتضي انفكاكهما (قوله يمكن ان يكون لهما محمل) اي وحينئذ اذا وقع خبرا فلا يتصل تناقض (قوله قال زيد) مقوله الجموع واما جملة القسم وحدها فهي ابتدائية في غير هذا المثال وهما يتخرج الخسلاف في جزء القول (قوله اما كون جملة القسم لاضمير فيها) اي الجملة الاولى واما جملة الجواب فان فيها ضميرا كما في زيد والله لا تنزبنه فان قلت ان الضمير في الجملة الاخيرة وهذا يكفي في الربط الا ترى ان جملة الشرط الاولى لاضمير فيها والثانية فيها ضمير وصح الاخبار بها فانظر ذلك الضمير واجاب عن هذا المصنف بقوله لان الجملة الخ فهو

لان الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشي من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صالحة واما كون الجملة افعى جملة القسم انشائية ٦٢ والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين

تعليل المحذوف حاصله وانما لم يصح الاخبار بهما نظر للضمير الموجود في الجملة الثانية كجملة الشرطية لان الجملتين الخ وحاصله انه فرق بين الجملتين ههنا وبين جملتي الشرط (قوله لان الجملتين الخ) جواب عما يقال جملة القسم وان لم تكن محتوية على عائد المبتدأ في جواب القسم محتوية عليه فهلا كتفي به كما كتفي بعائد جملة الجواب في زيدان جاء عمر واكرمه (قوله لان الجملة الثانية) افعى جملة جواب القسم ايست الخ اي بخلاف جملة جواب الشرط فانهم معمولة للاداة (قوله ولهذا) اي لعدم احتوائها على الضمير منع بعضهم وقوعها اي وقوع جملة القسم (قوله ولهذا منع الخ) اي لاجل كون الجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب منع الخ (قوله وبعد الخ) اي واقول بعدما تقدم تنبه فعندى الخ (قوله ماخي) اي باطل اي وحيث بطل كل من التعليلين بطل المعال وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدأ كما قال العلامة الرضى (قوله اما الاول) اي اما وجه بطلان التعليل الاول (قوله كجملة) اي بدليل قولهم ان جملة القسم انما ذكرت توكيد الجملة الجواب عن المعلوم ان المؤكد والمؤكد كالشيء الواحد (قوله وزعم الخ) ههنا معارضة لقوله ولهذا منع بعضهم وقوعها صالحة (قوله فها واصله) اي والاصل وان كلا والله للذي ليوفينهم (قوله والا لزم الخ) اي لان الحرف الزائدي نية الطرح (قوله وليس بشئ) اي وليس ما زعمه ابن عصفور بشئ لجواز ان تكون ما في الآية زائدة وجملة ليوفينهم خبران وامتناع الخ (قوله والفاصل) اي كما الزائدة ينيله (قوله في اذهبنان) اي على ان الفاصل هنا حرف واحد والامثال ثلاثة وما في الآية بثلاث والفاصل حرفان (قوله في آ انذرهم) اي فالجمع بينهما في قولك انذرهم فيه نقل والالف الفاصلة بينهما ماضية لذلك وان كانت زائدة (قوله ان يستدل) اي ابن عصفور على جواز وقوع الجملة القسمية صلة (قوله لمن لبيطائن) اللام لا ابتداء ومن موصولة في محل نصب اسم ان وجملة لبيطائن قسمية صلة لمن ومن لا تحتتمل الزيادة وحيثما لا بدليل لم يطرقه الاحتمال حتى يسقط به الاستدلال بخلاف ما في الآية التي استدل بها ابن عصفور فانه يطررها الاحتمال الزيادة (قوله يحتتمل من الموصوفة) اي فتساوى الدليلان لان ذلك احتتمل الزيادة وهذا احتتمل الموصوفة وكل منهما خلاف المدعى (قوله قلنا وكذا ما الخ) حاصله ان ما تحتتمل الزيادة والوصفية ومن تحتتمل الوصفية فقط وما تحتتمل شيئا واحدا اجدد مما تحتتمل شيئين ههنا على ان احتمال الوصفية مضر ولنا ان نقول هو لا يضر واليه اشار بقوله ثم انه الخ (قوله فساوجه) اي ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة والصفة اشتراطها فيهما ان يكون لهما خارج تطابقه اولا وتطابقه لانه افعى بهما للتعين فلا بد ان يكون معناه ما معهودا بدون النطاق بهما والجملة الاولى افعى جملة القسم انشائية ليس لها خارج (قوله والجملة الاولى) اي والحال ان الجملة الاولى وهي جملة القسم انشائية اي والصفة التي بهما للتعين فلا بد ان يكون معناه ما معهودا بدون النطاق بهما (قوله لانها) اي الجملة الاولى غير مقصودة اي لانها التأكيد الجواب الذي هو مقصود بالفائدة (قوله الجرد التوكيد) اي نقول ان جاء الذي والله قام اخوه مثل قولك جاء الذي قام اخوه وانما زائدة الاولى التأكيد فقط (قوله واما الثاني) اي واما بطلان التعليل الثاني (قوله للاتفاق على ان اصله) اي خبر المبتدأ الافراد اي حقه ذلك لانه منسوب للمبتدأ والاصل في المنسوب ان يكون شيئا واحدا ويحتتمل ان المراد بالاصل الغالب (قوله على ان اصله الافراد) اي ولا يقال في المفرد انه يحتتمل الصدق والكذب اي وحيثما لا كان فرع ما لا يوصف بذلك لا يشترط فيه ذلك والذي هو فرعه الجملة (قوله ان زين بن زيد وكيف عمرو) فابن وكيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا تأسيس والافادة الاستفهام مفرد لا يوصف بانشاء نعم الكلام انشائي

منهم ابن الانباري ان يقال زيد اضربه وزيد هل جاءك وبعد فعندى ان كلام من التعليلين ملغى اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتابه كجملة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور ان السماع قد جاء بوصول الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كالمسا يوفينهم قال فها موصولة لازائدة والا لزم دخول اللام على اللام اه وليس بشئ لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل ينيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفي بالالف فاصلة بين النونان في اذهبنان وبين الهمزتين في آ انذرهم وان كانت زائدة وكان الجيدان يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن لبيطائن فان قيل يحتتمل من الموصوفة اي لفريقا لبيطائن قلنا وكذا ما في الآية اي لقوم ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الاما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة (فان قيل) فساوجه والجملة الاولى انشائية (قلت) جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يوثق بجملة القسم الجرد التوكيد لا للتأسيس واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسم الانشاء (قوله لان خبر المبتدأ للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صلغات الكلام وعلى جواز ان زين بن زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك ان السماع

(قوله) لان خبر المبتدأ للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صلغات الكلام وعلى جواز ان زين بن زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك ان السماع

ورد بما نعت به ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبؤنهم والذين جاهدوا
فينا لنهدينهم وقوله * جشأت فقات الذخيشت لياتين انتهى وعندى لما استدبل به تاويل ٦٣ لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله ضمن

معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط الجبر من لام التوطئة نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليسن التقدير والله ليسن لن لم ينتهوا بحسن * (تنبيه) * وقع لمكى وأبي البقاء وهم في جملة الجواب فاعر باها اعرابا يقتضى أن لها موضعاً ما مكي فقال في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمع عنكم ان ليجمع عنكم بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم ان اللام بمعنى أن المصدرية وأن ذلك ثم بدل الهم من بعد ما رواه الآيات ليسجننه أى ان يسجنوه ولم يثبت بحجى اللام مصدرية وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب أنها لام الجواب وأنهم منقطعاً مما قبلها ان قدر قسم أو متصلة قوله أو متصلة مما قبلها ان قدر قسم أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم ان أجرى بدلى مجرى أقسم كما أجرى علم في قوله

(قوله ورد بما نعت به ثعلب) أى من بحجى الجملة القسمية خبر المبتدأ (قوله خشيت) بكسر الشين من خشى وتسامه * واذا ناك فلان حين مناص (قوله لياتين) خبر عن قوله اللذ (قوله لما استدبل به) أى ابن مالك على الجواز أى عندي تاويل يخرج من الاستدلال فنع ثعلب مسلم وقد علمت أن الحق الجواز وهذاتا ويل بعيد لا يمنع من الاستدلال (قوله أن المبتدأ في ذلك كله الخ) مثلاً والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم الخ تقديره ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فاذا قدر القسم قبل الشرط كان المعنى والله ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فلنهدينهم جواب القسم المقدر والمبتدأ المضمين معنى الشرط خبره محذوف وحينئذ فلم تقع الجملة القسمية خبر المبتدأ (قوله كان الجواب له) أى لان القاعدة انه اذا جمع شرط وقسم فالجواب للسابق ويحذف جواب المتأخر فكذا يقال في المبتدأ المنزل منزلة الشرط مع القسم (قوله المحرود) صفة للشرط (قوله لن لم ينتهوا) الصواب ان لم ينتهوا لان أداة الشرط مجسردة من اللام الآن يقال انه قدر اللام هنا مع أداة الشرط ليكون من الشرط المقرون بلام التوطئة التي تدل على القسم المحذوف قطعاً والا فلا ملجئ لها (قوله وهم) بفتح الهاء أى ضابط وأما بسكونها فهو توجه القوة الواهمة الى شئ وليس مراد هنا (قوله في جملة الجواب) أى جواب القسم (قوله بدل من الرحمة) أى التي هي مفعول كتب فبفتح ضاه ان جملة ليجمع عنكم لها محصل مع انها جواب لقسم مقدر فلا محصل لها (قوله واسكنه) أى ذلك الغير (قوله بمعنى أن المصدرية) أى فالمعنى كتب ربكم على نفسه جمعكم فالبدلية حينئذ ظاهرة الان هذا الكلام بعيد جداً من حيث ان اللام لم يثبت أنهم مصدرية (قوله وأن من ذلك) أى كون اللام بمعنى ان المصدرية وهى وصانها بدل (قوله أى ان يسجنوه) وهو بدل من ضمير بدا العائد على البداء (قوله ولم يثبت الخ) أى وان كان المعنى على كونه مصدرية تظاهر او هذارده على غير مكي (قوله وخلط مكي الخ) أى لانه يلزم على كلامه التناقض السابق أى كون الجملة لها محصل ولا محصل لها (قوله وأنهم منقطعاً مما قبلها) أى وهو الرحمة في الآية الاولى والضمير في بدلى في الآية الثانية اذ ليست الرحمة خصوصاً للجمع (قوله ان قدر قسم) أى قبلها بحيث تكون اللام وطئة للقسم والاصل ثم بدل الهم والله ليسجننه وكتب ربكم على نفسه الرحمة والله ليجمع عنكم الخ (قوله أو متصلة الخ) هذا خاص بقوله ثم بدل الهم لانه انما ياتي فيها (قوله ان أجرى الخ) أى لانه من أفعال القلوب وهى لتحقها تجاب بما يجب به القسم كما سبق (قوله لما آتيتكم الخ) حاصل معنى الآية ان الله أخذ ميثاق النبيين وقال لهم ان آتيتكم الكتاب والحكمة أى التوراة والانجيل وغيرهما من الكتب ثم جاءكم رسول في آخر الزمان بكتاب مصدق لتلك الكتب أتؤمنون به وتنصرونه قالوا نعم قال اشهدوا بذلك وأنا معكم من الشاهدين ولكن تخريج الآية على القواعد نحوية على هذا المعنى فيه أوجه منها ما ذكره أبو البقاء هنا (قوله أنهم وصوله الخ) حاصل هذا الاعراب ان ما وصله مبتدأ واللام لام الابتداء وآتيتكم صلة والعائد محذوف أى آتيتكموه وقوله ثم جاءكم عطاف على آتيتكم فهو من تمام الصلة لعطفه على الصلة والعائد محذوف أى ثم جاءكم به وقوله لتؤمنن خبراً وأن الخبر من كتاب وسياقى للمصنف ان جعل الخبر من كتاب يلزم عليه الاخبار قبل تمام الصلة وكذا أن لتؤمنن خبر هو جواب القسم أعنى قوله أخذ الله ميثاق الخ (قوله من الكتاب) أى كائن من الكتاب (قوله عطاف على آتيتكم) أى وحينئذ لجملة ثم جاءكم رسول صلة لان المعطوف على الصلة صلة (قوله ثم جاءكم به) أى بنظيره من عندنا (قوله او الاصل مصدق له) أى لما آتيتكم من الكتاب والحكمة (قوله ثم ناب الظاهر) أعنى قوله ما معكم مقام الضمير أعنى الهاء في قوله (قوله أو العائد ضمير استقر) أى والتقدير للذى استقر معكم فضمير استقر هو العائد

واقدر علمت لتاتين منبى وأما أبو البقاء فانه قال في لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام في ما وجهان أحدهما انها وصوله مبتدأ والخبر انما من كتاب أى للذى آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطاف على آتيتكم والاصل ثم جاءكم به يحذف عائد ما والاصل مصدق له ثم ناب الظاهر عن الضمير أو العائد ضمير استقر الذى تعلق به مع

والثاني انها شرطية واللام موطنه ووضوح ما نصب باسئمت والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما ننسخ من آية انتهت ملخصا
وفيه أمور * أحدها ان اجازته كون من كتاب خبر افيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاء كم عطف على الصلة * الثاني ان تجوز
كون لتؤمن خبرا مع تقديره اياه جوابا ٦٤ لآخذ الميثاق يقتضى ان له موضعا وانه لا موضع له وانما كان حقه ان يقدره جريا بالقسم محذوف

ويقدر الجملتين خبرا وقد يقال
انما أراد بقوله اللام جواب
القسم لان آخذ الميثاق قسم
ان آخذ الميثاق دال على
جمله قسم مقدر وتبجوع
الجملتين الخبر وانما سمي
لتؤمن خبرا لانه الدال على
المقصد وبالاصالة لانه وحده
هو الخبر بالحقيقة وانه لا قسم
مقدر بل آخذ الله ميثاق
النيين هو جملة القسم وقد
يقال لو أراد هذا لم يحضر
الدليل فيما ذكر للاتفاق
على أن وجود المضارع
مفتحا بالام مفتوحة محتما
بنون وكدة دليل قاطع
على القسم وان لم يذ كر معه
آخذ الميثاق أو نحو هو الثالث
ان تجوز كون العائد ضمير
استقر يقتضى عود ضمير
مفرد الى شيئين معا فانه عائد
الى الموصول * والرابع انه
جوز حذف العائد المجرور
مع أن الموصول غير مجرور
(فان قيل) اكتفى بكاهمة به
الثانية فيكون كقوله
ولو ان ما عالجته لين فؤادها
فهي استلين به لان الجندل
قلنا قد جوز على هذا الوجه
عوده المذكور الى الرسول
لالى ما والخامس انه سمي

وسمى ان ضمير استقر عائد على ما الثانية فلا يربط الاولى (قوله والثاني انها شرطية) أى والمعنى واذا أخذ
الله ميثاق النبيين والله أى شئ آتيتكم من كتاب الخ (قوله مثل من آية) أى فى كونها بيبانية (قوله عطف
على الصلة) أى والمعطوف على الصلة صلة وأجيب بان ثم جاء كم كمال الصلة لكونه تابعا ويعتبر فى التابع بال
يعتبر فى المتبوع أى ان المنوع الاخبار قبل تمام الصلة الاصلية نحو جاء الذى قام هو الفاضل أبوه على أن
المعنى الذى قام أبوه هو الفاضل لا قبل تمام الصلة من حيث ان التكميل لها بالمعطوف (قوله الثاني) هذا
الاهتزاز هو المقصود من التنبيه (قوله ان له موضعا) أى من حيث جعله خبرا وقوله وانه لا موضع له أى
من حيث انه جواب للقسم وهذا تناقض (قوله ويقدر الجملتين) أى جملة القسم وجوابه (قوله خبرا)
وعلى هذا ضمير به راجع لما آتيتكم لا للرسول لئلا يتجوز جملة الخبر عن عائد (قوله ان آخذ الميثاق) هذا
معمول لقوله أراد (قوله ويجوع الجملتين الخبر) أى والمجموع له محل (قوله وانما سمي لتؤمن خبرا)
اى مع انها جزء الخبر لما علمت أن الخبر مجموع جملة القسم وجوابه لا جوابه فقط (قوله وانه لا قسم مقدر بل
آخذ الله الخ) هذا الكلام كله حتى الاضراب فى حيز النفي أى ليس هذا مراده حتى يرد الاهتزاز (قوله لم
يحضر الدليل) أى لان الاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله لم يحضر الدليل الخ) الاولى لم يقتصر على
الدليل الذى ذكره والمراد بالدليل الذى ذكره هو قوله لان آخذ الميثاق قسم أى لو أراد هذا لم يقتصر على
الدليل الذى ذكره مع أن هناك دليل قاطع دال على القسم وهو اللام والتوكيد بالنون بخلاف ما ذكره فانه
دليل ظنى (قوله الى شيئين) أى الى موصولين وهو ما فى قوله لما آتيتكم وما فى قوله لماسمكم وقوله فانه عائد
أى مع أنه عائد الى الموصول الثاني فقط وهو ما معكم (قوله جوز حذف العائد المجرور) الاولى أن يجعل
هذا الاهتزاز ثانيا لانه المذكور فى كلامه قبل الثالث (قوله ولو ان) لشرطية وأن توكيدية وما سم
موصول اسم أن وعالجته صلة الموصول والعائد محذوف أى ما عالجته به وحذف لدلالة به الاية عليه وقوله
لين معمول عالجته فؤادها مضاف اليه وقوله استلين خبران وقوله لان جواب لولو والجندل فاعل لان أى لو ان
الذى عالجته به لين فؤادها استلين به الجندل لان الجندل (قوله ولو ان الخ) بنقل حركة الهمزة للواو
الساكنة قبلها والبيت من الكامل (قوله قد جوز على هذا الوجه) أى الاول وهو جعل ما واصله والدليل
اذا طرقة الاحتمال سقاه بالاستدلال ويمكن رده هذا بان هذا تجوز به يدلان حذف به لدلالة الثانية قرينة
(قوله لالى ما) أى بخلاف الضمير فى فى البيت فهو عائد على ما وابست الاية كالبيت فى حذف به الاولى
لدلالة الثانية (قوله وانما هو مفعول أول) أى لان الفاعل فى المعنى الاخذ له اراد الثاني عدد الارتبة
(قوله وانما هو مفعول أول) أى وما الشرطية مفعول ثان * (مسئلة) * (قوله اذا قال) أى الضيف وقوله
قدنى أى يكفى ما شرب من اللبن وقوله قال أى رب المنزل بالله لا بد أن تشرب ما فى الاناء جميعا هذا معناه وقد
سبق هذا للمصنف ولكن بلفظ اذا قلت قدنى قال الخ فعلى كل حال قال الثاني ضميره راجع للمضيف (قوله
وابس فيه ما يكون الخ) أى وحينئذ فالواو والقسم جارة لقسم به محذوف ولتصغى جواب لذلك القسم (قوله
وابس فيه ما يكون الخ) قال الدماميني يمكن انه عطف على غير ورا باعتبار المعنى أى ليغز واولتصغى الخ (قوله
واما ما استدل به) أى من انه ليس فى الكلام السابق ما يصلح لكون وتصغى عطفا عليه فلا يتبع مدعا

ضمير آتيتكم مفعولا ثانيا وانما هو مفعول أول * (مسئلة) * زهم الاخفش فى قوله اذا قال قدنى قال بالله حلقة * لان
لتغنى عنى اذا نالت أجمع ان لتغنى جواب القسم وكذا قال فى ولتصغى اليه أئدة الذين لا يؤمنون بالاخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا
الاية وليس فيه ما يكون ولتصغى معطوفا عليه والصواب خلاف قوله لان الجواب لا يكون الاجلة ولا مكي وما بعده فى تأويل المفرد واما ما استدل
به فغنى اللام فيه محذوف أى تشرب لتغنى عنى وفعلنا ذلك لتصغى * (الجملة الخامسة) * الواقعة جوابا بشرط غير جارم

مطلقاً أو جازماً ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية فالاول جواب لولو ولولنا وكيف * والثاني نحو ان ٦٥ تقم أقم وان قمت أم الاول فالظهور

الجزم في لفظ الفعل وأما
الثاني فلان المحكوم لموضعه
بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها
* (الجملة السادسة) * الواقعة
صلة لاسم او حرف فالاول نحو
جاء الذي قام أبوه فالذي في
موضع رفع والصلة لا يحل لها
و بلغني عن بعضهم أنه كان
يلقن أصحابه أن يقولوا ان
الموصول وصلته في موضع
كذا محتمل بانها ككامة
واحدة والحق ما قدمت لك
بدايل ظهور الاعراب في
نفس الموصول في نحو ليقم
أبيهم في الدار ولا لزم أبيهم
عندك وامرر بابهم هو أفضل
وفي التنزيل ربنا أرنالذين
أضلنا وقسري أبيهم أشد
بالنصب وروى فسلم على أبيهم
أفضل بالخفض وقال الطائي
فسبى من ذى عندهم
ما كفنا * وقال العقيلي
نحن اللذون صبوا الصبا
وقال الهذلي
هم اللذون فكوا الغل عنى
والثاني نحو أعجبتني أن قمت
او ما قمت اذا قلنا بحرفية ما
المصدرية وفي هذا النوع
يقال الموصول وصلته في موضع
كذا لان الموصول حرف فلا
اعراب له لالفاظا ولا محلا وما
قول ابي البقاء في بما كانوا
يكذبون ان ما مصدرية وصلتها
يكذبون وحكمه مع ذلك بان
يكذبون في موضع نصب خبرا

لان متعلق الخ (قوله مطلقاً) أى اقترن بالفاء أولاً (قوله ولم تقترن الخ) أما لو اقترنت بالفاء أو بإذا السكان
بمحلهما جزم نحو ان جاء في فانا كرمه أو فاذا زيد بكرمه والحق أن جملة جواب الشرط لا يحل لها مطلقاً كان الشرط
جازماً أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترن بإذا أو الفاء أو كان مقترنًا بأحد هما وذلك لان كل جملة لا تقع
موقع المفرد فلا يحل لها كما يأتي توضيحه في الجملة الخامسة مما له محل (قوله اما الاول) أى اما المثال الاول وهو
ان يقم أقم أى أما وجه كون جملة الجواب فيه لا يحل لها (قوله وأما الثاني) أى وأما المثال الثاني وهو ان قمت
أى وأما كون جملة الجواب فيه لا يحل لها (قوله لا الجملة بأسرها) لا مانع من هذا خصوصاً والاعراب فرع في
الفعل ويكون العطف في نحو ان قام زيد قمت ويقم بكر على محل الجملة فتأمله

* (الجملة السادسة الواقعة صلة) *

(قوله الواقعة صلة) ظاهره ولولا نحو * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ونحو * من القوم الرسول
الله منهم * فالحل لا ل وقال الدماميني ينبغي ان لها محل لوقوعها موضع المفرد وقال الشمني الظاهر انه لا يحل
لها لان المفرد ليس في مكانه الاصلى اذا وصل الصلة أن تكون جملة وعراب الصلة عارضة عن ال لكونها على
صورة الحرف فلا يظهر فيها اعراب فظاهر على ما بعده من الوصف (قوله ما قدمت لك) أى من أن الصلة لا يحل
لها والموصول له محل واما مجموعها لا يقال ان له محل أو ليس له محل (قوله وقال الطائي) أى قال الشاعر السكان
من بني طي والمراد به هنا منظور بن عبيد القعس شاعر اسلمي وقبل البيت

ولست بهاج في القرى أهل منزل * على زادهم أبى وأبى البواكبا

فاما كرامه وسرون أيتهم * فسبى الخ وبعده

واما كرام معسرون عذرهم * واما الشام فأدخوت حياثيا

وعرضى أبى ما ادخوت ذخيرة * و بطنى أطويه كطى رداثيا

يتمدح بالقناعة والسكف عن أعراض الناس (قوله وقال العقيلي) أى الشاعر السكان من عقيل والمراد
به هنا أبو حرب الاعم وقوله نحن قتلنا الملك الحجا با * دهر افهيجنا به أنوا

لا كذب اليوم ولا مزاح * نحن اللذون الخ واعلم انه على هذه اللغة يكتب اللذون بالذون والامين وأما على لغة من يلزمه
الياء فيكتب بلام واحدة والسرفية ان ال معرفة أو على صورتها ان قلنا انه معرفة بالصلة والمعرفة لا تدخل على
الحرف ولا على شبهه من المبنيات فخذت منه خطأ بخلاف المغرب (قوله اذا قلنا الخ) أى وانما يكون المثال
الثاني من القسم الثاني اذا قلنا الخ أى واما اذا قلنا باسميتها كان المثال الثاني من القسم الاول (قوله وفي هذا
النوع) أى صلة الموصول الحرفي فالموصول الحرفي لا يحل له وكذا صلته واما مجموعهم ما له محل وهو المصدر
المنسب منهما (قوله في موضع كذا) أى ولا يقال الموصول في موضع كذا لان الخ (قوله واما قول ابي البقاء)
وارد على ما قدمه من ان صلة الموصول وحدها لا يحل لها ولو كان الموصول حرفاً وحاصل اليراد ان أبا البقاء
جعل صلة الحرفي لها محل (قوله وحكمه الخ) عطف على قول أى وحكمه أبى البقاء مع ذلك أى مع قوله ان
ما موصول حرفي صلته يكذبون (قوله فظاهره متناقض) أى لان مقتضى كون يكذبون صلة انه لا يحل لها
فيما في انها في محل نصب خبر لكان (قوله ولعل مراده) أى بقوله صلته يكذبون (قوله ولعل مراده الخ)
أى أن الصلة بمجموع كانوا يكذبون فاطلق على يكذبون الذى هو جزء الصلة صلة من حيث ان سبب المصدر من
ذلك الجزء ففي عبارة أبى البقاء مجاز (قوله من ما يكذبون) أى وان كانت الصلة في الحقيقة جملة كان
لكنه اقتصر على محل الفائدة (قوله لا مصدر لها) أما على القول بان لها مصدر فالصلة منسب منها (قوله
التابعة لما لا يحل له) أى الواقعة بعدما لا يحل له اعترضه الدماميني بأنه كيف تعقل التبعية لما لا اعراب له مع

(٩ - دسوقى في) لكان فظاهره متناقض ولعل مراده ان المصدر انما ينسب من ما يكذبون لانهما ومن كان بناء على قول ابي العباس
وابى بكر وابى على وابى الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها * (الجملة السابعة) * التابعة لما لا يحل له

خبراً) * وموضعها رفع في بابي
المبتدأ وان ونصب في بابي كان
وكاد واختلاف في نحو زيد
اضر به وعمر وهل جاء ذلك في
محل الجملة التي بعد المبتدأ
رفع على الخبرية وهو الضمير
وقيل نصب بقول مضمير هو
الخبر بناء على ان الجملة
الانشائية لا تكون خبراً وقد
مرابطاً * (الجملة الثانية
الواقعة حالاً) * وموضعها
نصب نحو ولا تمن تستكثر
ونحو لا تقر بالصلاة واتم
سكارى قالوا انؤمن لك
واتبعك الارذلون ومنه ما
ياتيهم من ذكر من ربه
محدث الاستمعه وهم
يلعبون لجملة استمعه حال
من مفعول ياتيهم او من فاعله
وقرى محمدان المذكور
مختص بصفته مع انه قد سبق
بالنسبة فالحالان على الاول
وهو ان يكون استمعه حالاً
من مفعول ياتيهم مثلهما في
قولك مالتى الزيد بن عمرو
مصعد الامخدر بن وعلى
الثاني وهو ان يكون جملة
استمعه حالاً من فاعل ياتيهم
مثلهما في قولك مالتى الزيد بن
عمرو اكبوا الاضاحكوا
وهو يلعبون فاعل من فاعل
استمعه فالحالان متداخلتان
ولا هي حال من فاعل يلعبون
وهذا من التداخل ايضا
من فاعل استمعه فيكون

تعريفهم التابع بالثاني المعرب باعراب سابقة من جهة واحدة فان أريد التابع اللغوي قلنا هذا مع كونه
خروجاً عن التكامل باصطلاح الفن لا يظهر في قولهم الجملة الثانية في جاء زيد وذهب عمر ولا محل لها من
الاعراب لكونها معطوفة على ما لا محل له من الاعراب فاستعملوا العطف الذي هو خاص بالتابع الاصطلاحى
ولك ان يتجيب بانه ليس المراد بالاعراب في التعريف ما قابل البناء بل التطبيق على القواعد العربية فيشمل
جهات ثبوت الاعراب ونفيه (قوله اذا قدرت الواو عاطفة) أى ان الجملة الثانية لا محل لها اذا قدرت الواو
عاطفة لانها عطفت الثانية على الاولى والاولى لا محل لها لانها ابتداءية فتكون الثانية كذلك (قوله لا واو الحال)
أى والا كان محل الثانية نصبا

* (الجملة التي لها محل من الاعراب) *

وهي التي محل محلها المفرد بخلاف التي لا محل لها فانه لا محل للمفرد محلها (قوله الواقعة خبراً) أى عن مبتدأ
في الحال أو بحسب الاصل (قوله وموضعها رفع) أى موضع ذى رفع (قوله واختلاف في نحو زيد اضر به)
أى الجملة الانشائية الواقعة بعد المبتدأ واعلم ان الجملة الصغرى انشائية قطعاً والكبرى خبرية لان مدلولها
لا يتوقف على النطق بها من حيث هي كبرى (قوله رفع) أى محل ذى رفع أو محل اسم مرفوع على الخبرية
أى على أنها خبر (قوله وهو الصحيح) أى بناء على تجوز الاخبار بالجملة الانشائية (قوله وقيل نصب بقول مضمير
الخ) بحث فيه الدماميني بانه لا يلزم من تقدير القول النصب لجواز أن يقدر زيد مفعول فيه اضر به فيكون في
محل رفع على انه نائب الفاعل ولذلك أن تجيب بان المصنف لاحظ ان تقدير فعل المتكلم هو الدال على المراد من
انه الطالب أى أقول فيه اضر به ولبعض المتأخرين انه اذا وقع الانشاء خبراً فلا يكون الامع التأويل بخبر
فخو زيد اضر به معناه زيد مطالب اضر به (قوله وقد مرابطاً) أى لان الخبر المحتمل للصدق والكذب انما هو
المقابل للانشاء لا خبر المبتدأ على ما مر (قوله تستكثر) حال من فاعل تمن أى لا تمن في حال كونك مستكثر الما
تعاطيه (قوله وأنتم سكارى) حال من الواو (قوله من ذكر) فاعل ومن زائدة والضمير في يأتى مفعول مقدم (قوله
وقرى محمدان) أى بالنصب على الحال وقوله لان الذكرا الخ جواب عما يقال ان صاحب الحال نكرة والحال صاحبها
معرفة واجاب بانه وجد مسوق أى وانما صح محبى الحال من النكرة لوجود مسوغين (قوله فالحالان) أهنى
محمدان واستمعه (قوله مالتى الزيد بن عمرو) أى فالزيد مفعول مقدم وعمر وفاعل مؤخر ومصعد حال من عمرو
وقوله الامخدر بن حال من الزيد فهو مثل الآية في كون الحال الاولى أهنى محمدان حال من الفاعل المتأخر
أهنى الذكرا واستمعه حال من المفعول المتقدم (قوله وعلى الثاني) أى والحالان على الثاني (قوله مثلهما
الخ) أى في كون الحالين مترادفتين على شئ واحد وهو الفاعل أهنى الذكرا (قوله فالحالان) أى استمعه
وهم يلعبون وقوله متداخلتان أى للتدخل صاحب الثانية في الاولى (قوله متداخلتان) الحال المتداخلة
هى الداخل صاحبها في حال أخرى بان يكون ضميراً وأما الحال المترادفة فهى الحال الواقعة هى وغيرهما من
شئ واحد ويقال لها حال متعددة (قوله فيكون) أى لاهية مع يلعبون وقوله من التعدد أى لتعدد الحال من شئ
واحد (قوله لامن التداخل) أى اذا نظر لها والحال التي قبلها أهنى قوله وهم يلعبون وأما اذا نظر لها مع قوله
استمعه فهى متداخلة (قوله أقرب الخ) أى أشد كونه أى أحواله قرباً من ربه حاصل وهو ساجد (قوله
وهو من الخ) أى ان الحديث من أقوى الخ وبان ذلك ان أقرب أفعال تفضيل وهو بعض ما يضاف اليه وقوله
ما يكون أى أ كوان فقد أضيف أقرب له مصدر فيكون مصدراً بمنزلة ضربى وقوله وهو ساجد بمنزلة قائماً
(قوله لاهى) أنه خبر لكان محذوفة) أى كما يقوله الكوفي والاصل اذا كان اذا كان (قوله اذ لا يقترن الخبر
بالواو) حاصله انك لو أتيت بدل قائمها في المثال بجملة لقلت وهو قائم فأتيتك بالواو في الجملة يدل على انه حال

من التعدد لامن التداخل ومن مثل الحالية أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو
من أقوى الأدلة على ان انتصاب قائمها في خبر ي زيد قائمها على الحال لاهى انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو

اذ الخبر لا يقترن بالواو على الحق وفي الدماميني عن الرضي أن الافعال الناقصة يجوز اقتران خبرها بالواو قليلا
(قوله وقولك) عطف على قوله عليه الصلاة والسلام (قوله الافال خيرا) الجملة حال أي ماتكم الافال حال
كونه فائلا خيرا وقوله من احوال عامة الاولى من حال عامة لان الاستثناء انما هو من شيء عام لان اشياءه والاصل
ماتكم بكلام في حال من الاحوال الاحال كونه فائلا خيرا (قوله لم يشموا) أي لم يغمدهوا السيوف بل
أخرجوها من غدها وأطهرها وقوله ولم تكتر الخ هذه الجملة حالية أي أنهم لم يغمدها في حال عدم كثرة
القتلى بل في حالة كثرتها وقوله مفسد للمعنى أي لان المعنى ان السيوف بأيدي رجال لم يغمدها ولم تكتر
القتلى واذا اتنى الانغمادوا لكثرة كان ذلك جينا وهذا بخلاف المقصود الذي هو المدح وقد يجاب عن صحة
العطف أي أنه لم تكتر القتل لعلوهم من حيث أنهم لا يقتلون الا الشجعان ولا يقتلون رعاع الناس
(قوله لان تقدير العطف) أي وانما كانت الجملة هنا حالية لان الخ (قوله صاف الخ) صدره شجبت بندي
شيم من ماء مخنية * صاف الخ وقوله

تجاوله وارض ذى ظلم اذا ابتسمت * كانه منهل بالراح معلول

الظلم بالفتح الريق وقوله كانه أي الظلم وقوله منهل بالضم من أنمله سقاه الشراب والمعلول مكر والشرب أي
كأن ذلك الظلم يبق من سقى الراح سقيا معلول أي مكر را وقوله شجبت أي مزجت تلك الراح وقوله شيم بفتح
الياء برودة الماء أي مزجت بماء ذي برودة والمخنية منعطف النهر وقوله مشمول أي هذبته ريح الشمال
(قوله وأضحى تامة) أي وحينئذ فقوله وهو مشمول حال لأن أضحى ناقصة والجملة بعده خبرها التلايلزم
عليه اقتران خبر أضحى بالواو مع أنه لا يجوز (فان قلت) انه ورد على قلة فلم يجعل هذا منه (وأجيب) بأن
الكلام الفصح يبعد عن مثل هذا في التصريح

* (الجملة الثالثة الواقعة مفعولا)

اعترضه الدماميني بأن كلامنا في الجملة الباقية على جليتها والتي أريد لفظها في قوة المفرد ورده الشمي بان
الكلام في مطلق الجملة وفيه انه كان بعد الواقعة مبتدأ نحو لاجول ولا قوة الا بالله كتر الخ (قوله ان لم تنب عن
فاعل) أي فان نابت عن فاعل كانت في محل رفع (قوله وهذه النيابة) أي نيابة الجملة عن الفاعل (قوله
لما قدمنا الخ) علة لمحذوف أي وانما صح وقوع الجملة مفعولا به ونائب عن الفاعل مع أن كلامنا انما
يكون اسما مفردا لما قدمنا الخ (قوله قبل وتقع) هذا مر تبط بقوله الواقعة مفعولا (قوله قبل وتقع الخ)
هذا مقابله وقوله مختصة بباب القول (قوله علم أقام زيد) فجملة أقام زيد في محل رفع نائب فاعل (قوله
وأجاز هولاء) أي أصحاب هذا القول وقوع هذه أي الجملة المقر وتبعها في فاعلا أي لانها اذا وقعت نائب عن
الفاعل صح وقوعها فاعلا فجملة كيف فعلنا فاعل تبين وجملة كم أهلكما فاعل يهدو جملة ليس يجننه فاعل بدا
(قوله والصواب خلاف ذلك) أي وأن الفاعل ضمير مصدر بين وضمير مصدر يهدو وضمير مصدر أهلكما (قوله
فتراد الخ) أي فتكون الجمل حينئذ ثمانية (قوله على أن) أي بناء على ان المسند اليه مضاف محذوف
والمعنى ظهر لي جواب هذا الاستفهام وقوله لا الجملة أي وحينئذ فلا تراد على السبع (قوله قال اني عبد الله)
أي قال هذا اللفظ (قوله وهل هي) أي الجملة المحكية بالقول (قوله اذهى داله الخ) أي لان الاصل قال
قولا تبين نوع هذا القول بقوله اني عبد الله كما أن القعود محتمل لكونه تر بعا أو قرفساء أو تعدا فيبين نوعه
بقوله القرفساء (قوله الا كثرين) أي في قولهم انه مفعول به (قوله أن تعلق الخ) أي أنهم ظنوا أن
هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولا كما أن العلم اذا تعلق بأمر صار معلقا به مع لوما (قوله نفس
القول) أي لانه يطلق عليها قول (قوله انتهى) أي كلام ابن الجاحب (قوله والصواب الخ) حاصله أن

بأيدي رجال لم يشموا سيوفهم
ولم تكتر القتل بمأجين سلت
لان تقدير العطف مفسد
للمعنى وقول كعب رضى الله
عنه صاف بأطخ أضحى وهو
مشمول * وأضحى تامة
* (الجملة الثالثة الواقعة
مفعولا) * ومحلها النصب ان
لم تنب عن فاعل وهذه النيابة
مختصة بباب القول نحو ثم
يقال هذا الذي كنت يبه
تكذبون لما قدمنا ان
الجملة التي يراد بها العظما
تنزل منزلة الاسماء المفردة
قبل وتقع أيضا في الجملة
المقرونة بجملة نحو علم أقام
زيد وأجاز هولاء وقوع هذه
فاعلا وجوا عليه وتبين لكم
كيف فعلنا بهم أولم يهدوكم
كم أهلكنا ثم بداهم من بعد
مارأوا الايات ليس يجننه
والصواب خلاف ذلك وعلى
قول هولاء فيراد في الجمل
التي لها محل الجملة الواقعة
فاعلا (فان قلت) وينبغي
زيادتها على ما قدمت اختياره
من جواز ذلك مع الفاعل
القلبي المعلق بالاستفهام فقط
نحو ظهر لي أقام زيد (قلت)
انما أخرجت ذلك على أن المسند
اليه مضاف محذوف لا الجملة
وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة
أبواب أحدها باب الحكاية
بالقول أو مرادفه فالاول نحو
قال اني عبد الله وهل هي
مفعول به أو مفعول مطلق

نوعى كالقرفساء في قعد القرفساء اذهى داله على نوع خاص من القول فيسه مذهبنا فانها اختيارا من الجاحب قال والذي غر الا كثر من
أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت زيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فاقترا انتهى والصواب

قول الجملة هو راد يوضح أن تجزئ من الجملة بألم مقولة كما تجزئ من زيد من ضربت زيداً بأنه مضروب بخلاف القر فضاء في المثال فلا يضح أن يجزئ عنها بأنهم معودة لأنهم نفس القوم وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكأنهم سميتهم إياه لفظاً وإنما الحقيقة أنه مقول ومفروض * والثاني نوعان مامعه حرف التفسير كقوله وترميني بالطرف ٦٨ أي أنت مذبذب وتقلينني لكن أياك لا قلني * وقولك كتبت اليه أن افعل اذ لم تقدر بآء

الجرو الجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لسكم الدين ونحو ونادى فوح ابنه وكان في معزل يابني اركب معنوا قسراء بعضهم فدعاه اني مغلوب بكسر الهمزة وقوله

رجلان من مكة أخبرانا انارأ ينار جلاعيانا روى بكسر ان فهذه الجملة في محمل نصب اتفاقاً قال البصريون ان نصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى فوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو ان نادى ربه نداء خفياً قال رب اني وهن العظام متى وقول أبي البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم انما يصح ذلك على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى

قول ابن الحاجب هو الذي لا يسلم اذ تمسكه باطلا فم القبول على الجملة تسامح اذ الجملة مقولة وحينئذ فقد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها فكما يقال لما تعلق العلم بها معاملة يقال لما تعلق القول بها مقولة (قوله وأما تسمية النحويين الكلام) أي الجملة وقوله فكأنهم سميتهم إياه أي في كونه تجوزاً (قوله والثاني) أي وهو الحكاية بمراد القول (قوله اذ لم تقدر الخ) أي والالم تكن أن مفسرة بل مصدرية (قوله مفسرة للفعل) أي مبينة له من حيث انها تصرف لمفعول معين بعد ان كان محتملاً لا مفعولاً كثيرة (قوله فلا موضع لها) اعترض بأن هذا مناف لقوله وتقع الجملة مفعولاً في ثلاث أبواب احدها باب الحكاية بالقول أو بمراد فانه هذا يقتضي أن الجملة المحكية بالقول أو بمراد فانه المحمل وأنها مفعول والجواب أن المراد بقوله وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب معناه انه يوجد ويتحقق وقوعها مفعولاً في الابواب الثلاثة في كل فرد منها بل فيها على الاجمال ثم فصل بعد ذلك فذكر أن ما حكى بمراد القول وقدر بحرف التفسير لا محمل لها وما حكى بالقول أو بمراد فانه ولم يقدر بحرف التفسير لها محمل (قوله ووصى بها) أي بالملة وقوله ويعقوب عطف على إبراهيم أي ووصى بها يعقوب بنيه (قوله بكسر الهمزة) أي وأما بفتحها فتكون مصدرية (قوله رجلا ن) بسكون الجيم لاجل الوزن (قوله روى بالكسر الخ) اما على الفتح فالجاء محذوف أي بأننا (قوله فهذه الجملة) أي جملة يابني الخ في الايتين الاوليين وجملة اني مغلوب وانارأينا (قوله ان الجملة الثانية) أي قوله للذكر مثل حظ الخ (قوله على قول الكوفيين) أي وأما على المذهب البصري فيقدر القول (قوله وهو الظاهر) أي عند المصنف واعترض بأن هذا يجري في كل جملة وقعت محكية بما فيه معنى القول وتجردت عن حرف التفسير فتكون لا محمل لها وحينئذ فلا يكون هناك جملة محكية بمراد القول لها محمل سواء كان معها حرف التفسير أم لا فكان الاولى للمصنف اسقاط هذا القسم الثاني بنوعيه ويمكن أن يجاب بان المصنف وان كان يرى ذلك الا انه ذكر هذا القسم لاجل حكاية كلام غيره من البصريين والكوفيين وغيرهما (قوله ما قد يخفى) أي على النظر فلا يدري هل هو محكي أو لا وفي الواقع انه محكي (قوله ثم عدل) أي عن الخطاب أي فالذي اوجب خفاء الحكاية العدول (قوله لانهم تساموا بذلك) أي بقوله انالذائقون عن أنفسهم أي والشان ان المتكلم اذا حكى عن نفسه انما يذكره بالخطاب مثلاً اذا قال زيداً ضربت عمراً فيحكى عمراً وذلك ويقول زيد يقول يضربني فالاصل اضربه (قوله جو سويقة) بالواو اسم مكان وهذا مطلع قصيدة لافرزذوق وهي أول قصيدة هجاء لبحر رابعه

فقلت لها ان البكاء لراحة * به يشتهي من ظن ان لا تلاقيا
تقي ودعينا ياهنيد فانتني * أرى القوم قد ساموا العقيق اليمانيا

(قوله والاصل مالك) أي ثم لما تكلم عن نفسه عدل عن الخطاب الى التكلم (قوله ومنه) أي من الجمل المحكي حكايتها (قوله أم لكم كتاب الخ) قبله مالككم كيف تحكمون أي هذا الحكم الفاسد وقوله لما تخبرون أي تختارون (قوله أي تدرسون فيه هذا اللفظ) أي فالدراسة فيها معنى القول (قوله أي تدرسون) أي تقرؤون وتقولون هذا اللفظ فصح كسر الهمزة (قوله أو تدرسون الخ) أي فالجملة محكية بقول محذوف فهي مكسورة الهمزة (قوله أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام) هذا لا يناسب ما نحن فيه وهو الحكاية

اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة ولا محمل لها وهو الظاهر * (تنبيهات) * (الاول) من الجمل بعد المحكية ما قد يخفى فن ذلك في المحكية بعد القول فن علينا قول ربنا انالذائقون والاصل انكم لذائقون عداني ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا بذلك عن أنفسهم كما قال ألم تر أني يوم جوسويقة * بكيت فدانتني هنيد قما ليا والاصل مالك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول أم لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه ما تخبرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام

وذلك اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الاصل أن لهم لما يتخيرون ٦٩ ثم عدل الى الخطاب عند مواجعتهم وقد قيل

في قوله تعالى يدعون من ضره
أقرب من نفعه أن يدعوا في
معنى يقول مثلها في قول عنتر
يدعون عنتر والرماح كأنها
أشطان يثرف لبان الادهم
فبين رواه عنتر بالضم على
النداء وان من مبتدأ ولبس
المولى خبره وما بينهما جملة
اسمصلة وجملة من وخبرها
تحكية بيدعوا أي ان الكافر
يقول ذلك في يوم القيامة وقيل
من مبتدأ حذف خبره أي
الهمه وان ذلك حكاية لما
يقوله في الدنيا وعلى هذا
فالاصل يقول الوثن الهمه ثم
عبر عن الوثن بمن ضره أقرب
من نفعه تشبيعا على الكافر
(الثاني) فديقع بعد القول
ما يحتمل الحكاية ونحوها
نحو تقول موسى في الدار ذلك
أن تقدر موسى مفعولا أول
وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء
القول مجرى الظن وذلك ان
تقدرهما مبتدأ وخبر على
الحكاية كما في قوله تعالى أم
تقولون ان ابراهيم واسماعيل
واسحق الاية الا ترى ان
القول قد استوفى شروط
اجرائه مجرى الظن ومع هذا
جىء بالجملة بعده بحكية
(الثالث) فديقع بعد القول
جملة تحكية ولا عمل للقول فيها
وذلك نحو أول قولى انى أجد
الله اذا كسرت ان لان المعنى
اول قولى هذا اللفظا لجملة
خبر لا مفعول خلافا لابي على
معدلا للمعنى لان أول قولى

بعد ما فيه معنى القول لانه على هذا محكية بقول مقدر الا ان ير يدعوه بحكية بعد ما فيه معناه ولو بقول مقدر
فتدبر وقد يقال لا داعي لذلك بل التقدير الاول مبني على قول الكوفيين والثاني على قول البصريين من ان
المحكى بعد ما يرد بالقول اذ لم يكن معه حرف النفي بهل العامل فيه الفعل المتقدم أو قول مقدر وقوله أو
الاصل ان لهم الخ أى ان حق المنزل في الكتاب ان لهم بالغيبة ثم لما واجههم قال انكم الخ الا ترى انك اذا
كتبت ورقة فيها فرضت لزيد عشرة فاذا كتبه قلت له كتبت ورقة فيها فرضت لك عشرة (قوله وذلك) أى
ما ذكر من الحكاية على الوجهين ويحتمل أنه بيان للوجه الاول الذي يناسب ما نحن فيه (قوله اما على أن
يكونوا خوطبوا بذلك) أى بقوله ان لكم فيه لما يتخيرون (قوله أو الاصل الخ) أى واما على أن لا يراعى
خطابهم على ما يزعمون بل روى ان اصل الكلام غيبة أى أم لهم الخ ثم عدل للخطاب عند مواجعتهم وحاصله
ان جملة ان لكم فيه لما يتخيرون محكية بعد ما فيه معنى القول سواء روى ما يزعمونه من انهم خوطبوا في كتابهم
أو لم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روى ان اصل الكلام غيبة (قوله في معنى يقول) أى وقيل بمعنى يزعم
فيتعدى المفعولين وتكون اللام معاقبة عن العمل في المفعولين (قوله في معنى يقول) أى فيدعوا بمعنى يقول
أى يقول هذا اللفظ (قوله عنتر) هو منادى مرخم على لغة من لا ينتظر وأما من رواه بالفتح فيحتمل أنه
منادى على لغة من ينتظر ويحتمل ان عنتر مفعول ليدعون ولا شاهد فيه (قوله أشطان) جمع شطن وهو
الجلبل (قوله لبان) بفتح اللام هو الصدر (قوله وان من مبتدأ) أى وهى واقعة على الصنم (قوله أى الهمه)
الاصل اضافته لضمير المتكلم لكن المصنف استبشع التصريح به (قوله فالاصل) أى ان الكافر في الدنيا
يقول الوثن الهمى وبعقد ذلك (قوله بمن ضره) أى الضر المسبب عنه وافتعل على غير بابيه فلا ينافى ما لا يضره
لان معناه لا يؤثر في الضر (قوله الثاني) أى من التنبهات وكذا يقال فيما بعده من الثالث والرابع (قوله
كما في قوله تعالى أم تقولون الخ) تنظير في قوله ولك ان تقدرها فالأية يتعين فيها الحكاية (قوله استوفى
شروط) أى على قراءة تقولون بالتاء وشروطه ان يكون مضارعا مبدؤا بالخطاب وسبقه استفهام وهل القول
المحقق بالظن معناه خصوص الظن أو الاعتقاد مطلقا أو علم اقوالان (قوله ومع هذا جىء بالجملة بعده
بحكية) أى بدليل كسر ان لان الشروط انما اعتبر لجواز اجراء القول مجرى الظن لا لوجوب ذلك وقد

الغز الاخ الفاضل الشيخ أحمد السجاعي

أبها الخاذق الذي حاز فهمها * في علوم كالشمس نورا أضاء
ما حكوه من بعد قول ولم به * مل له ما الذي ينزل خفاء
وأجاب الاخ الفاضل الشيخ محمد الامير
يا عمر يباغى بنظم كدر * زاد حسنا نظم له وهما
بدع قولى انى جمد لربى * مخبر بالحكى بجلو العماء
قال هذا المحقق ابن هشام * فى كتاب يعطى اليب غناء

(قوله جملة محكية) أى بالقول معنى الحكاية بالقول ان تكون الجملة المذكورة عين المقول وان لم يكن القول
عاما فيها كما هنا اذ لا شك أن جملة انى أجد الله هو عين أول المقول ولا عمل للقول فيها أى ليس فى محمل نصب
للقول بل هو خبر عن أول والمبتدأ عين الخبر فى المعنى فلذا لم يتنجس لابطافى الجملة (قوله اذا كسرت ان) أى لان
الكسر دليل على الحكاية بالقول (قوله موجود الخ) أى فالاصل أول قولى انى أجد الله موجود (قوله
يستغنى عنه) أى لان المعنى تام بدونه يجعل الجملة خبرا عن أول (قوله لان أول قولى الخ) حاصله أنه لو قدر
الخبر ثابت أو موجود وكان الاخبار فى المعنى عن الهمزة أو ان لان أول القول باعتبار الحر رف الهمزة
وباعتبار الكلمات ان اى أول حروف هذا القول أو اول كلماته موجودا ليس هذا مراد المتكلم بل غرضه
زعم انها فى موضع نصب بالقول فبقى المبتدأ بلا خبر فقد روى وجود أو ثابت وهذا المقدر يستغنى عنه بل هو

انى أجد الله باعتبار الكمات ان وباعتبار الحروف المهمة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بأن ذلك الاول ثابت ويشتمل على مفهومه ان يشبه
الكلام غير ثابت اللهم الان يدر أول ٧٠ زائدوا البصريون لا يجيزونه وتبع الزنخسرى أباعلى في التقدير المذكور والصواب خلاف

أن يجزى بأن أول أقواله حمد الله بهذا اللفظ فالصواب ان القول عام يشمل الحمد وغيره وانحسرت بان أول ذلك
قولك انى أجد الله أى أول أقوالى هذا القول وهو انى أجد الله وعلى هذا فلا حاجة لخبر محذوف بل الخبر انى
أجد الله ووجب أن يكون جملة لانك أخبرت به عما معناه جملة اه دما ميسنى (قوله لا يجيزونه) اى
لا يجيزون زيادة أول اى لانهم لا يجيزون زيادة ثنى من الاسماء (قوله وتبع الزنخسرى) اى فى المفصل
(قوله فالعنى حمد الله الخ) اى فان وما دخلت عليه، وقيل بمفرد خبر ولا حكاية فالخاصل ان جملة ان خبر
كسرت المهمة او فحمت الا انه على الاول الجملة محكية بالقول دون الثانى (قوله تم عند قوله من ارضكم)
وفى نسخة تم عند قوله بسخره وهى النسخة المنقولة عن المصنف وهى غير صواب لان آية الاسراف التى تلاها
المصنف ليس فيها بسخره وانما هى فى آية الشعراء وليس فيها قال المساء من قوم فرعون وانما فيها قال للملا
حوله (قوله فقال فرعون) اى قال فرعون فماذا تأمرون (قوله بدليل الخ) اى لان قوله قالوا ارجه
أى أتزله واخاه جواب لفرعون حين قال لهم ماذا تأمرون (قوله وهو بعيش الخ) حال من ضميره (قوله
فذف المحكية) وهى قوله انذ كر قولك لى وقوله وانبت المحكية وهى قوله لا تكثرى لانها مقولة للمحذوف
اعنى قولك (قوله فذف) اى المتكلم ولو قال فذف اى يا متكلم القول أى مقول زيدك كان انساب
بقوله أولا كقولك وبقوله بعد التى هى من كلامك وقوله دونه اى دون زيد (قوله وغير محكية) عطف على
قوله محكية بقول آخر محذوف (قوله كقولك قال زيد الخ) اى كقولك يا أيها المتكلم حاكمه قاله زيد
اعمر وقال زيد لعمر وقى شأن حاتم ايظن حاتم بما يخيل فيظن بالياء وضميره راجع لزيد وهو انكار من المتكلم
على زيد وفى نسخة أنظن بالتاء مخاطبا لزيد كان حاضرا بالمخمس ولو تنزىلا (قوله فذف المقول) اى
مقول قال زيد وقوله من كلامك أى أيها المتكلم (قوله وليس من ذلك) اى من وقوع الجملة بعد
القول غير محكية الا انها دالة على المحكية (قوله حذفت مقالتهنم) اى وهى هذا سحر وقوله مدلولها عليها
بجملة الانكار اى وهى أسحر هذا (قوله لان جملة الانكار هنا محكية) اى فمما سبق الجملة الواقعة بعد القول
الدالة على المحكى غير محكية اصلها محكية لقول آخر وان لم تكن محكية للقول الدالة على محكيه (قوله
بالقول الاول) اى وهو قال موسى فقال موسى جاتان الاولى اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر والجملة
الثانية أسحر هذا (قوله بالقول الثانى) وهو اتقولون (قوله وغير دالة عليه) اى على المحكى (قوله
وغير دالة عليه) عطف على قوله دالة على المحكية (قوله ان العزة لله الخ) اى بجملة ان العزة ليست مقولا
لهم ولادالة على المقول (قوله قد يوصل بالمحكية غير محكى الخ) اى كقولك قال صلى الله عليه وسلم كن فى
الدنيا كأنك غريب أو غار سبيل وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وإذا أمسيت فلا تنتظر الصباح فان قولك وإذا
أصبحت الخ غير محكى لانه ليس مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابن عمر (قوله غير محكى) أى كلام
غير محكى (قوله مسدجا) اى وهو ان يأتي المحدث فى المتن بكلام من عنده فيؤهم انه ليس من عنده بل من
الحديث وهذا نوع من الادراج وهناك نوع آخر له وهو ان يذكر حديثين بسند واحد على انها حديث
واحد ويحذف سند الثانى والفرض ان لكل سند فى الواقع وهذا النوع حرام عند عدم بيان الادراج
واما اذا كان يريد كلمة فى المتن لكن هناك ما يدل على انها ليست منه فلا حرمه بل جائز وقد وقع فى البخارى
(قوله بعد حكاية قولها) اى قول بلقيس وهو ان المسالوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا أعزاهلها اذلة
فقال الله مصداقها وكذلك يفعلون وقيل ان قوله وكذلك يفعلون من جملة كلامها ارادت وهذه عادتهم

قولهما فان فحمت فالعنى حمد
الله يعنى بأى عبارة كانت
(الرابع) قد تقع الجملة
بعد القول غير محكية به وهى
نوعان محكية بقول آخر
محذوف كقوله تعالى فماذا
تأمرون به سعد قال الملامن
قوم فرعون ان هذا الساحر
عليه لان قولهم تم عند قوله
من ارضكم تم التقدير فقال
فرعون بدليل قالوا ارجه
وأخاه وقول الشاعر
قالت له وهو بعيش ضحك
لا تكثرى لومى ونحلى عنك
التقدير قالت له انذ كر قولك
لى اذا لومسك فى الاسراف فى
الانفاق لا تكثرى لومى فذف
المحكية بالمسذكور وانبت
المحكية بالمحذوف وغير
محكية وهى نوعان دالة على
المحكية كقولك قال زيد لعمر
فى حاتم ايظن حاتم بما يخيل
فذف المقول وهو حاتم بخيل
مدلولها عليه بجملة الانكار
التي هى من كلامك دونه
وليس من ذلك قوله تعالى
قال موسى اتقولون للحق لما
جاءكم أسحر هذا وان كان
الاصل والله أعلم اتقولون
للحق لما جاءكم هذا سحر ثم
حذفت مقالتهنم مدلولها عليها
بجملة الانكار لان جملة
الانكار هنا محكية بالقول

الاول وان لم تكن محكية بالقول الثانى وغير دالة عليه نحو ولا يجزى لك قولهم ان العزة لله جميعا او قد مر البحث فيها
(الخامس) قد يوصل بالمحكية غير محكى وهو الذى يسميه المحدثون مدرجا منه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنة لا يقدر
لها قول (الباب الثانى) من الابواب التى تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن وأعلم فانها تقع مفعولا لثانيا الظن وثالثا العلم

وذلك لان اصلها الخبر و وقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبري كل وان والثاني من مفعول باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب فان تزعميني كنت أجهل فيكم * فاني شريت الخبر بعدك بالجهل (الباب الثالث) ٧١ باب التعليق وذلك غير مخصص بباب ظن بل هو

جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام (أحدها) أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكر واما بصاحبهم من جنه فليمنظر أيها أركى طعما يسألون أيان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسالت عنه ونظرت فيه ولا يمكن علقته هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم ووطن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسددة المفعولين واختلاف في قوله تعالى اذ يقولون أقلامهم أيهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح أي غير مقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة (والثاني) أن تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من أبوك وذلك لانك تقول عرفت زيد او كذا علمت من ابوك اذا أردت علم بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى أي برق ههنا لان رأى

المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله وذلك) أي وبيان صحة وقوعها مفعول لان اصلها الخبر أي والخبر يقع جملة فقوله ووقوعه أي الخبر من تنمة العلة (قوله لان اصلها) أي المفعول الثاني لظن والثالث لعلم (قوله اجهل) فعل مضارع وهذه الجملة خبر كان وجملة كان وخبرها واسمها مفعول ثان لتزعم والاول الياء وقوله فاني شريت الياء اسم ان وقوله شريت أي اشريت هذه الجملة خبر ان (قوله باب التعليق) أي فكل جملة علق الفعل عن العمل في لفظها المعلق فهي في محل نصب على المفعولية (قوله فعل قلبي) أي كل فعل دل على معنى قائم بالقلب كعلم وتفكر ونظر وعرف وقوله ولهذا أي ولاجل كون التعليق فيه جائزا في كل فعل قلبي (قوله هذه الجملة) أي التي علق الفعل عن العمل فيها (قوله في موضع مفعول مقيد الخ) يعني ان الجملة حلت محل الجار والجر ورفق ثم كان معني الجار ملاحقا فيها كما سبق ولا يلاحظ ان الاصل كان جاردا دخلا عليها حتى يرد قول الدماميني يستلزم النصب بنزع الخائض وهو سماعي لا يخرج عليه هذا التركيب السائغ أو حذف حرف الجر وابقاء عمله وهو أشد واختار تقدر العلم أي يسألون ليعلموا أيان يوم الدين الخ (قوله بالجار) أي يتعدى اليه الفعل بواسطة الجار ومعلوم أن المفعول بواسطة الجار في محل نصب فتكون الجملة في محل نصب (قوله ما بصاحبهم) مانافية وبصاحبهم خبر مقدم ومن جنه مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب مفعول ليتفكر وعلى معنى في أي أولم يتفكر وافي عدم جنه صاحبهم (قوله أيها أركى الخ) أي مبتدأ وأركى خبر وطعما ما تميز والجملة في محل نصب مفعول لينظر على معنى في أي فليمنظر في جواب هذا الاستفهام (قوله لانه يقال) علة لقوله مقيد بالجار (قوله ولكن علقته) أي تلك الافعال والتعليق يمنع العامل عن العمل في اللفظ بواسطة الاداة وهذا ظاهر في قوله تعالى أيان يوم الدين وفي قوله أيها أركى وأما قوله ما بصاحبكم فالظاهر أن مانافية لاستفهامية وحينئذ في كلامه اكتفاء والاصل بالاستفهام أو بما النافية (قوله وهي) أي تلك الافعال (قوله طالبة له) أي لذلك المفعول (قوله غير علم ووطن الخ) أي وحينئذ فالافعال الثلاثة في الآيات السابقة مضممة معني علم (قوله وعلى هذا) أي ما زعم ابن عصفور وسيأتي رده بأن باب التضمن غير مقيس (قوله سادة مسددة المفعولين) أي لان الشيء محل على ما تضمنه (قوله واختلف في قوله تعالى) أي واختلف في قوله تعالى أي واختلف في العامل في أي من قوله تعالى (قوله فقيل التقدير الخ) أي فجملة أيهم يكفل مفعولة لمخوف فيتعدى الى مفعول بالجار فهي مما نحن فيه (قوله وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لانهم يقولون أينا يكفل الخ (قوله المسرح) كأنه شبه بالذات غير المقيدة (قوله والثاني) أي من الاقسام وقوله المسرح أي المطلق الغير المقيد (قوله وذلك) أي وبيان كون الجملة هنا في موضع المفعول المسرح (قوله بمعنى عرف) أي امالو كانت بمعنى علم اليقينية فالجملة سادة مسددة المفعولين (قوله ومنه) أي ومن وقوع الجملة في موضع المفعول المسرح (قوله الالسمع المعلقة) أي المرتبطة باسم عين أي المقيدة به (قوله وقيل الى واحد) هذا هو التحقيق فاصل سمعت زيدا يقرأ سمعت قراءة زيد فلما حذف المضاف جيء بالجملة الحالية مبينة للمحذوف ولا يجوز حذف هذه الحال قال السعدوي يجوز جعل الجملة مؤولة بمصدر بدل اشتمال وفيه انه يلزم عليه حذف ان الناصب وورفع الفعل أو سبك المصدر من غير سبب في غير الابواب المعروفة وهو غير مقيس عند المحققين اه دماميني لكن الذي ذكره الناصر الاقاني ان مذهب المغاربة ان حذف ان المصدرية مع رفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف بقاء النصب بعد حذف ان وحيث كان كذلك فلا بد ان يختار (قوله فان علقته) أي تلك السكامة وهي سمع (قوله وليس من الباب) أي باب التعليق الذي تكون فيه الجملة في

البصرية وسائر أفعال الحواس انما تتعدى لواحد بخلاف الالسمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعديتان لان ثنتين فانهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقته سمع فتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لنزعه من كل شبهة أيهم أشد

صلة (والثالث) أن تكون
في موضع المفعولين نحو
ولتعلن أينا أشد عذابا لنعلم
أى الحزبين احصى ومنه
وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب
ينقلبون لأن ايا مفعول
مطلق لينقلبون لامفعول به
ليعلم لان الاستفهام لا يعمل
فيه ما قبله ويجوع الجملة
الفعلية في محل نصب بفعل
العلم ومما يوهوون في انشاده
واعرابه ستعلم لى اى دين
تد ايت
وأى غير يم للتقاضى غير يها
والصواب فيه نصب اى
الاولى على حد انتصابها في
اى منقلب الانتم مفعول به
لامفعول مطلق ورفع اى
الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر
والعلم معلق عن الجملتين
المتعاطفتين الفعلية والاسمية
واختلاف في نحو عرفت
زيدا من هو فقيل جملة
الاستفهام حال ورد بان
الجملة الانشائية لا تكون
حالا وقيل مفعول ثان على
تضمين عرف بمعنى علم ورد
بان التضمين لا ينقاس وهذا
التركيب مقبس وقيل بدل
من المنصوب ثم اختلاف فقيل
بدل اشتمال وقيل بدل كل
والاصل عرفت شان زيد
وعلى القول بان عرفت بمعنى
علم فهل يقال ان الفعل معلق
أم لا قال جماعة من المغاربة
اذا نعت عمت زيدا البره قائم

موضع المفعول المسرح أو المقيد (قوله خلاف يونس) أى القائل انه من باب التعليق بناء على ان التعليق
عنده لا يختص بافعال القلوب فإى اسم استفهام مبتدأ أو أشد خبر والجملة في محل نصب واى استفهامية معلقة
(قوله بل اى موصولة) هـ ذاتقر بل مذهب الجمهور ولا رد فيه على يونس فلو قال لان نزع ليس بفعل قلاب
واى ليست استفهامية ويكون الرد بقوله ليست الخ كان أولى والافهم هذه العلة التى ذكرها لانه على يونس
لان مذهب ان التعليق ليس خاصا بافعال القلوب (قوله والثالث) اى من اقسام الجملة الواقعة مفعولا
في باب التعليق (قوله ولتعلن) الام موطنه للقسم والفعل بعدها مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى
الامثال والواو المحذوفة فاعل وجملة أينا أشد في محل نصب سدت مسد مفعول يعلما وأينا مبتدأ أو أشد خبر (قوله
أى الحزبين احصى) أى مبتدأ واحصى خبر وجملة أى الحزبين احصى في محل نصب سدت مسد مفعول
نعلم (قوله ظلموا) صلة الذين الواقعة فاعلا وقوله اى مفعول مطلق ومنقلب بمعنى انقلاب مضاف لافى
وجملة ينقلبون معلقة اى ينقلبون اى انقلاب (قوله لان ايا مفعول مطلق) علة لمحذوف اى وانما كانت
الجملة في هذه الاية في موضع المفعولين لان في موضع المفعول الثانى فقط واى مفعول أول لان ايا الخ (قوله
لا يعمل فيما قبله) اى لان له الصدارة (قوله بفعل العلم) أى سادة مسد مفعول به (قوله ومما يوهوون)
هو كى غلطون وزناومعنى وماضيه وهم كملط وانما لم تحذف واو المضارع اذ ليس أصل عينه الكسر بخلاف
يهب وانما فتحت الهاء في يهب لكونها حرف حلق (قوله في انشاده) اى برفع اى الاولى وقوله واعرابه اى
حيث جعل اى مبتدأ والجملة معلقة وعطف اعرابه عطف مسبب على سبب (قوله والصواب فيه نصب اى
الاولى) اى لان رفعها على انها مبتدأ فية قطع العامل عن العمل بعدم يمتنه له وذلك لانه لما اتى بتد ايت من
غير ضمير مفعوله كان ذلك التهيئة لعمله فى اى ورفعها قطع له عن العمل فيها (قوله الانتم مفعول) اى لان
اى مضافة لدين وهو ما يكون بالذمة فليست مضافة لمصدر بخلاف اى منقلب فإى مضافة لمصدر لان منقلب بمعنى
انقلاب فلذا كانت مفعولا مطلقا وان تقول ان الدين بمعنى التدان مصدر المحذف منه الزائد فتكون
أى مضافة لمصدر فهى مفعول مطلق (قوله ورفع) عطف على نصب ولا دخل لى الثانية فى الوهم (قوله
وما بعدها) اى وهو غير يها (قوله معلق عن الجملتين) اى بالاستفهام فهما (قوله لا ينقاس) اى بل
هو سماع والمراد بالتضمن الذى لا ينقاس نحوى وأما البياني على القول بتغييره له فهو حذف للدليل بنقاس
واعل القول بعدم قياس نحوى مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع أنه ينزى بالحقاق فى
العمل والتعدية وقيل انه حقيقة لما ح غير معناه وقيل انه جمع بينهما وقد اشتهر انه اشرب السكامة معنى
أخرى مع انه قد يتحد المعنى نحو احسن بى أى لطف بى فالاولى ان يقال فيه انه الحاق مادة باخرى لاتحاد المعنى
أو تناسبه (قوله ثم اختلف) اى ثم اختلف بان القائلين بانها بدل اختلفوا الخ (قوله بدل اشتمال) اى لان
من يسأل بها عن الشخصات وزيد مشتمل عليها فانه قيل عرفت زيد ام شخصاته (قوله والاصل عرفت
شان زيد) الاضافة للعهد والا كان بدل بعض وهذا راجع لبدل الكل واما بدل الاشتمال فلا يحتاج
لتقدير ومن يسأل بها عن الشخصات وهى شان من شؤنه فصح كونه بدل كل وقد يقال معنى عرفت زيد ان
هو عرفت زيد اجواب من هو وجواب من هو التاجرا وابن عمرو ونحو ذلك وهو نفس زيد فيتعين حينئذ
بدلية الشكل بدون حذف ولا يظهر غيرها اصلا (قوله فهل يقال ان الفعل معلق) اى وان تلك الجملة فى
موضع المفعول به المسرح (قوله عمت زيدا البره قائم) اى او نعت ما مثل هذا التركيب من كل جملة
اقتربت بمعلق واقعة بعد المفعول الاول فدخل عرفت زيد من هو على القول بان عرف بمعنى علم (قوله فالعامل
معلق عن الجملة) اى عن العمل فى لفظ الجملة (قوله وخالف فى ذلك بعضهم) اى وهو الحق وحاصله ان بعضهم
يقول الجملة اذا اقترنت بمعلق و وقعت بعد المفعول الاول لا يكون العامل معلقا عنها لان الجملة فى مثل هذا

حكما في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليليلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعلق فعل ٧٣ الباوي لما في الاختبار من معنى العلم لانه

طريق اليه فهو لا يس له كما تقول انظر ايهم أحسن وجهها واستمع ايهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع الامن جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما سدد من صوبه جميعا كعلمت ايها عمر والآخرى انه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجي عماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق * (تنبيه) * فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغيره بذلك من أموره واستدل ابن عصفور بقول كثير وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب موجعات ولك ان تدعى ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا أدري موجعات فيكون من عطف الجملة وان الواو للجمال وموجعات اسم لاى وما

تكون في محل نصب مفعولا ثانيا ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق واذا كان العامل لا يؤثر في لفظها عند عدم المعلق فلا يقال ان العامل معلق عنها عند وجود المعلق (قوله ان تكون في موضع نصب) اى على انها مفعول ثان (قوله علمت زيدا ابوه قائم) اى جملة ابوه قائم لم يعمل العامل في لفظها ولم يوجد معلق (قوله واضطرب) اى اختلج رأيه فتارة جعلها معلقة وتارة لا (قوله ليليلوكم أيكم) الكاف مفعول أول وجملة أيكم أحسن معلقة (قوله لما في الاختبار) بالباء الموحدة اى الذى هو الباوي (قوله طريق اليه) اى فيكون من جملة الفعل القابى (قوله ايهم أحسن) فانظر يتعدى لمفعول مفيد بحرف الجر فجملة ايهم أحسن في محل نصب مفعول لانظر والنظر هنا بابصر لانه بمعنى العلم وكذا يقال فيما بعده فقوله كما تقول الخ تنظير في كون التعلق يتأني في الفعل المؤدى للعلم وان لم يكن أصل الفعل يتعدى لمفعولين (قوله ولم أقف الخ) ذكر الرضى أن افعال الحواس تعلق لانها طرق للعلم ولم ينقل كتاب الرضى للقاهرة الا بعد موت المصنف كما ذكره عبد القاهر البغدادي في شرح شواهد على السكافية وقد سبق للمصنف نحوه آفنا في امانى اى رفق ههنا (قوله ولا يسمى هذا) اى وقوع الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول (قوله ان يوقع بعد العامل) اى بلاصقه من غير فصل بالمفعول الاول وقوله ان يوقع الخ هذا الحصر بالنظر لما يتعدى لمفعولين أو بالنظر لتضمين جميع العوامل معنى علم وقد حاول بعضهم التوفيق بين كلاميه بحمل التعليق المثبت على اللغوى (قوله الا ترى انه لا يفترق الحال) اى حال جزأى الجملة من وقتها (قوله بعد تقدم احد الخ) كقولك عرفت زيدا ابوه قائم او عرفت زيدا ابوه قائم وقوله الا ترى الخ زاجع لقوله ولا يسمى هذا تعليقا اى لعدم افتراق الحال بين مجي عماله الصدارة وغيره (قوله ولو كان) هذا اشارة الى قياس استثنائى وخاصة لو كان مجي الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول تعليقا لا يفترق الحال بين مجي عماله الصدر وغيره لكن الحال لا يفترق وحينئذ فلا يكون مجي الحال على الوجه المذكور تعليقا (قوله لا يفترقا) اى حال جزأى الجملة (قوله كما افترقا الخ) فالاول لا تعليق فيه والثانى فيه معلق وهو الهمة (قوله وغير ذلك) بالنصب عطف على محل الجملة وقوله من أموره اى من امور زيد (قوله واستدل ابن عصفور) اى على ان محل الجملة التى علق عنها العامل نصب وعلى ظهوره في التابع لها بقول كثير وهو من التابعين وكثير بالتصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الخزاعي أحد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير من اسماء الاضداد لانه كان شديد القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطأ رأسك للابن يذيك السقف بما زحبه بذلك (قوله عزة) هى بنت جليل بن حفص لقيها في طريق مصر متوجهة لها وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير بمصر فوجد الناس منصرفين من جنازتها (قوله ما البكا) ما استفهامية مبتدأ والبكا خبر والجملة سدت مسد مفعولى أدري وموجعات عطف على محل تلك الجملة (قوله ولك ان تدعى) اى لاجل ان ترد استدلاله بأنه يحتمل غير مدعا والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال وقوله ان البكاء مفعول اى وحينئذ فلم يكن في البيت تعليق وقوله وان الاصل الخ اى وحينئذ فلم يظهر النصب في التابع (قوله وان الواو للجمال) اى من التاء في كنت (قوله ورأيت الخ) هذا تايد لما ذكره المصنف في أول التنبيه ولما قاله ابن عصفور غاية الامر انه يهتض على ابن عصفور من حيث الدليل بأنه طرقه الاحتمال (قوله أقول القياس جواز العطف الخ) اى من غير اطلاع على نص مصرخ بذلك الجواز

* (الجملة الرابعة) *

(١٠ - دسوقى نى) كنت أدري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجوده ما البكا ورأيت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله اتمت مسد أقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رأيت منصوصا انتهى ومن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيهم قولهم ان المعلق عامل في المحل * (الجملة الرابعة)

المضاف اليها) * ومجملها الجر ولا يضاف الى الجملة ٧٤ الثمانية (احدها) اسماء الزمان ظروفًا كانت او اسماء نحو والسلام على يوم ولدت

(قوله المضاف اليها) قال الدماميني لا ينبغي عد هذه الجملة لانها في معنى المفرد لان قولك زمن قام زيد في معنى زمن قيام زيد لان المضاف اليه محكوم عليه بمعنى وانما يحكم على الاسماء فالسكالم في الجمل الباقية على بجليتها وخرج الدماميني على ذلك اللغز الذي نظمته

أبا علماء الهنداني سائل * فمنه - وابتحقيقه يظهر السر
ارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه * يحسر ولا حرف يكون به الجسر
وليس بمحكي ولا بمجاور * لدى الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم استفيده * فمن بحر كم مازال يستخرج الدر
وجوابه بيت طرفه يجفان تعترى نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

الجفان جمع جفنة آنية كالقصعة وتعترى نادينا تاتي مجلسنا والسنام أعلى ظهر الجبل والصنبر بكسر الصاد
وفتح النون المشددة وكسر الواو وسكون الراء فاعل هاج فحقه الرفع لكنه جره نظر الى ان الفعل وهو هاج
لكونه مضافا اليه في قوة مفرد مضاف لما بعده ثم نقل جره لما قبله وسكن آخره لاروي والاصل حين هيجان
الصنبر وهو البرد الشديد وقوله بالفعل أي في صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر فجر فاعله معهود نحو ولولا
دفع الله الناس (قوله اسماء الزمان) أي فهمي تضاف للجملة لكن بعضها وجوبها واداءها وما عداها
جوازا (قوله ظروفًا) أي اسماء منصوبة على الظرفية أي مضمومة معنى في وقوله أو اسماء أي اسماء زمان
غير منصوبة على الظرفية (قوله لينذر يوم التلاق) يوم مفعول ثان والمفعول الاول محذوف أي لينذرهم يوم
التلاق والكلام في يوم الثاني (قوله الاترى الخ) تعليل لما ذكره من ان اسماء الزمان تضاف للجملة مطلقا سواء
كانت ظروفًا أو غير ظروف (قوله ومفعول ثان في الثانية) أي انذر الناس يوم ياتيهم الخ أي انذرهم
ونحو فهم الا أن من ذلك اليوم وليس المراد خوفهم في ذلك اليوم حتى يكون ظرفًا (قوله أن يكون ظرفًا
ليخفي) وعلى هذا فالوقف على التلاق أي لينذرهم ذلك اليوم ليخفي على الله منهم شيء يوم هم بارزون (قوله
واذا عند الجمهور) أخذ من قولهم خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وهذا القول هو التحقيق خلافا لما
صححه المصنف سابقا من انها مفعولة لشرطها (قوله المبهم) أي كمين وزمن ووقت ونحوها (قوله في
اختصاصه بالجملة الفعلية) أي وان كانت اضافة اذا اليها واجبة وضافة اسم الزمان لها جائزة ويجوز عدم
اضافته لها بان يضاف المفرد أو يقطع عن الاضافة رأسا أو اضافة جملة غير فعلية فلا (قوله الى الجملتين)
أي لان اذ تضاف لهما قال تعالى واذا تكلم بك الذين كفروا وقال الشاعر * اذهبم قريش واذا ما ملهم بشر *
(قوله اختصاص المستقبل) أي الزمن المبهم المستقبل (قوله بقوله تعالى يوم هم بارزون) أي فان اليوم
هنا مبهم مستقبل وقد أضيف للجملة الاسمية (قوله وبقول الشاعر) أي سواد بن قارب (قوله يوم لا ذو
شفاعة) أي فذو اسم لا النافية للوحدة وقوله بمن أي نافع خبرها والجملة في محل جر باضافة يوم اليه ولا شك
ان اليوم مبهم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية (قوله فتبلا) بالقاء والتاء وهو الخيط الابيض
الذي يكون في نواة البلحة أي يوم لا صاحب شفاعة غنيا قدر فتبيل (قوله عن سواد بن قارب) هو صحابي
جليل كان له اجتماع ببعض الجن فاجبر بهعت النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على اذا اذا كان ظرفا للخ)
حاصل هذا الجواب ان قول سيديوه ان الزمن المبهم اذا كان مستقبلا يختص بالفعل مشروط بما اذا كان
الزمن المبهم ظرفا وفي الآية ليس ظرفا بل بدلا وهذا جواب عن الاحتمال الاول في الآية لا على الاحتمال
الثاني من كونه ظرفا (قوله ولا يتأتى هذا الجواب في البيت) أي لان المعنى كنى لي شفيعا في ذلك اليوم
فهو ظرف قطعاً قال الدماميني يمكن تخريج البيت باضمار يكون وزيادة الهاء في خبرها أي يوم لا يكون
ذو شفاعة غنيا وغنيا وحيتئذ يوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله على حد ونفخ في الصور) أي فقد صبر عن

ونحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم ظرف في الاول ومفعول ثان في الثانية وبديل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفا ليخفي من قوله تعالى لا يخفي على الله منهم شيء ومن اسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة * اذ باتفاق واذا عند الجمهور وما عنده من قال باسمياتهم وزعم سيديوه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كذا في اختصاصه بالجملة الفعلية وان كان ماضيا فهو كذا في الاضافة الى الجملتين فتقول آتيتك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول آتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر
وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمن فتبلا عن سواد بن قارب وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه انما يشترط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يتأتى هذا الجواب في البيت والجواب الشامل له ما أن

يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضى فيعمل على اذلا على اذلا على حد ونفخ في الصور

النفخ

* الثاني حيث وتخص بذلك عن سائر أسماء المكان وضافتها الى الجملة لازمة ولا يشترط ٧٥ لذلك كونهم اظرفا وزعم المهدي شارح

الدريدية وايس بالمهدي
المفسر المسمى أن حيث في
قوله * ثم راح في الملبين الى
حيث تتجى المازمان ومعنى
لما خرجت عن الظرفية
بدخول الى علمها خرجت عن
الاضافة الى الجمل وصارت
الجملة بعد هاء صفة لها وتكاف
تقدير رباط لها وهو فيه
وليس بشئ لما قدمنا في أسماء
الزمان * الثالث آية بمعنى
علامة فأنما تضاف جوارا
الى الجملة الفعلية المنتزعة
فعلها مثبتا أو منفيما كما كقول
بآية يقدمون الخليل شعنا
وقوله

بآية ما كانوا عافا ولا عزلا
هذا قول سيبويه وزعم
أبو الفتح أنهم انما تضاف الى
المفرد نحو آية ملكه أن
بآية تكلم التابوت وقال الاصل
بآية ما يقدمون أي بآية
اقدامكم كما قال

بآية ما يحبون الطعاما
انتهى وفيه حذف موصول
حرفي غير أن وبقاء صلته ثم
هو غير مثبت في قوله * بآية
ما كانوا عافا ولا عزلا * الرابع
ذو في قولهم اذهب بذى تسلم
والباء في ذلك ظرفية وذو
صفة لزم محذوف ثم قال
الاكثر ونهى بمعنى صاحب
فالوصف نكرة أي اذهب
في وقت صاحب سلامة أي في
وقت هو مظنة السلامة وقيل
بمعنى الذي فالوصف معرفة

الفتح الاستعانة بالفعل الماضي لتحق وقوعه (قوله الثاني) أي من الأسماء الثمانية التي تضاف للجملة
(قوله وتخص بذلك) أي باضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان اذ هي انما تضاف للمفرد (قوله كونها
ظرفا) أي بل هي مضافة للجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وزعم المهدي) نسبة لاهديه قريه من
بلاد المغرب نسبة على غير قياس والقياس المهدي (قوله شارح الدر يدية) قصيدة لابن دريد موصوفة لقصر
أو آخر أيباتها (قوله ثم) أصلها ثم العاطفة لثقتهم التاء لتأنيث السكامة واذا دخلت عليها التاء اختصت
بمعطف الجمل (قوله في الملبين) أي الذين يقولون لبك (قوله تتجى) أي أقام وقوله المازمان اسم محل
ضيق بين مزدلفة وعرفة فالمعنى ثم راح الرجل مع الملبين الى مكان موصوف بأنه محل فيه هذان المسكان وهما
المازمان ومعنى فالمكان الموصوف كبير تحتها افراد من الامكنة من جملة ذلك المازمان ومعنى وقوله المازمان فاعل
تتجى (قوله بدخول الى علمها) أي ومن المعلوم ان اسم الزمان أو المكان اذا خرجت عن الظرفية
(قوله لما قدمنا في أسماء الزمان) أي وهو ان ما بعده من الجمل في محل جر سواء كانت تلك الأسماء ظرفا
أو خارجة عن الظرفية في قياس حيث على ما سبق بجماع اسمية الظرف في كل هـ ذامر اده ورد بأنه لا يلزم من
كون الاولى تكون مضافة للجمل سواء كانت ظرفا أو أسماء أن تكون أسماء المكان كذلك الا ترى ان
أسماء الزمان كلها تضاف للجمل ولا يضاف من أسماء المكان للجمل الا حيث فاضفتها للجمل خلاف الاصل
فلا يلزم جريان الحكم الذي في أسماء الزمان في أسماء المكان لكانت أسماء المكان كلها مضافة للجمل
تأمل (قوله بآية يقدمون الخ) تمامه * كأن على سنابكها داما * وقوله

الامن مبلغ عني تيمنا * بآية ما يحبون الطعاما
وهذا هو ابني تيمم لانهم عرفوا بحب الطعام ويقال لهم أسرى اللحن أي بعلمة ما يحبون الطعام وبعلمة
يقدمون والسنابك جمع سنبل بضم أوله وثالثه مقدم الحافر شبه ما يتسبب من عرفها ودمعها من الجهد والتعب
بالمدام (قوله بآية ما كانوا عافا الخ) أي لان ما هنا نافية لا مصدرية والالزم العطف على مثبت وهو غير
جائز فهذا في الاعتراض وقد يقال انه يتأتى ذلك فيه بأن تجعل ما مصدرية والحرف النافي مقدر بعد
كانوا وقبل ضعفا أي بعلمة كونهم لا ضعفا قاله الدماميني وهو بعيد لان النافية انما تحذف اذا كانت
داخلة على مضارع جوا بالاسم (قوله بآية ما كانوا الخ) صدره * الكنى الى قومي السلام رساله * ألا
يليك باغ أي باغ عني الى قومي الخ وبعده

ولاسي زى اذا ما تلبسوا * الى حاجة يوم الخميس بزل
سبئي جمع سبئي من السوء والزي بكسر الزاي اللباس والهبة وتلبسوا بمعنى ركبوا وخيصة صفة لمحذوف أي
ر واحدل خيصة بضم الميم وقع الحساء المجبة والياء المشددة والسين المههولة أي مذلة بالركوب والزل بضم
الموحدة وسكون الزاي الحسنة جمع بازل قال المصنف وهو جمع غريب (قوله هذا قول سيبويه) المشاره
كون آية بمعنى علامة تضاف للجملة أو اضافة آية بمعنى علامة للجملة (قوله آية ملكه) آية مضاف
وملكه مضاف اليه (قوله وقال الاصل الخ) أي وقال بجيبا عن البيتين أي الاصل في البيت ذلك (قوله
أي بآية اقدامكم) هذا يناسب رواية تقدمون بالتاء والمناسب لرواية الياء بآية اقدامكم (قوله كما
قال) أي ان هذا الظاهر فافيه مصدرية ولا شك ان ما المصدرية مع صلته في قوة المفرد لسببها مصدر (قوله
وفيه حذف الخ) هذا اعتراض على أبي الفتح (قوله غير أن) أي وهو غير جائز بخلاف أن فأنما تحذف
وجوابي الاجوبة الثمانية وبعلام كى وبعدي المصدرية (قوله هو مظنة السلامة) أي او مظنة الاكل
او العلم فيقدر ذلك بما يناسب المقام كما اذا قلت اذهب بذى تأكل أو تعلم (قوله فلا محل لها) أي وجبت سد
لجعل ذي مضافة للجملة بعدها انما هو على القول الاول من أن ذي بمعنى صاحب فالوصف بها نكرة (قوله
والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ويضعه ان استعمال ذي موصولة تختص بطبي

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وأن الغالب علمهم في الغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وأن حذف العائد الجزر وهو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف ولأن هذا العائد لم يذ كر في وقت وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش في بآتهم الناس ان ايام و صولة ٧٦ والناس خبر محذوف والجملة صلة وعائد أي يامن هم الناس على أنه قد حذف العائد

حذف فالزمان في نحو ولا سيما يوم فيمن رفع أي لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا يحسن الجمل عليه * والخامس والسادس لندن وريث فانهم ما يضافان جواز الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلاف مع آية فالمدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت أو مكانية ومن شواهد ما قوله لزمانا لندن سالمتهونا وفاتكم * فلا يملك منكم للخلاف جنوح وأما ريث فهي مصدر راثا إذا أبطأ وعملت معاملة أسماء الزمان في الاضافة الى الجملة كما هو مالت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلاة العصر قال الشاعر خلب لي رفقا ريث أفضى لبانة * من العرصات المذكرات هودا * وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أن الفعل بعده ما على ضمائر أن والاول قوله في التسهيل وشرحه وقد يذرف ريث لانهم ليست زمانا بخلاف لندن وقد يجاب بانهم لما كانت لمبدأ الغيات مطلقا لم تخص الوقت وفي الغرة لابن الدهان

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم) أي فحينئذ تعين أن تكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذي كما يقوله أهل طي (قوله ولم يسمع هنا الا الاعراب) أي ولو كان ذو معنى الذي لوجدت ولو في بعض الترا كيب مبنية (قوله متحد المعنى) أي واللفظ في كلامه اكتفاء (قوله ويشرب مما تشربون) أي منه فكل من من الجارة لما والعائد متعلق بيشرب (قوله والمتعلق هنا مختلف) أي لان البناء الجارة للموصول متعلقة باذهب والجارة للعائد متعلقة بقوله تسلم (قوله ولأن هذا العائد لم يذ كر الخ) أي فلو كانت ذو موصولة لذ كر عائد ها في بعض الاوقات لان العائد لا يكون واجب الحذف أصلا (قوله والناس خبر محذوف) أي يضعف بان ذلك العائد لم يصرح به في تركيب أصلا (قوله على أنه قد حذف العائد) العلاء هنا بمعنى نعم استدرالك قصده الجواب عما يقال انه قد حذف العائد حذف فالزمان في نحو ولا سيما يوم في رواية الرفع فإنه لم يصرح به في نظائره فتحمل الآية على ذلك وحاصل ما أجاب به نعم وورد ذلك لكنه نادر وحينئذ فلا يحمل القرآن عليه (قوله لمبدأ الغاية) أي لا بتداه المغيا بالغاية تأمل وحاصله انهم لمبدأ المغيا بالغاية من زمان أو مكان (قوله سالمتهونا) أي من وقت مسالمتكم أي ترككم الحرب أي نحن لزمانا الوفاق من ابتداء مسالمتكم الى هذا الوقت وهذا شاهد لانهم لمبدأ الغاية الزمانية (قوله فهي مصدر راث الخ) أي وحينئذ فهي منصوبة نصب المصادر لان أصل معناها البقاء فقوله ريث أفضى لبانة معناه أهل امهال قضاء لبانة أي حاجة (قوله رفقا) أي ترفق بي في السير ترفقا وقوله ريث نصب على المصدرية أي أبطى بقاء قضاء حاجة فاللبانة بالضم معناها الحاجة (قوله من العرصات) جمع عرصه وهي التسعة التي تكون امام الدار (قوله على اضممار أن) أي وأنهم الا يضافان الا الى مفرد وحاصل كلامه في الكافية وشرحها ان لندن وريث لا يضافان الا للمفرد فان وقع بعدهما جملة فإنه يقدر قبل الجملة أن لاجل أن تكون تلك الجملة في قوة المفرد وهذا خلاف كلامه في التسهيل وشرحه من أنهم ما يضافان للجمع فقوله والاول أي والقول الاول وهو ما صدر به المصنف (قوله وقد يذرف) أي ابن مالك أي قد سلم له ذلك في ريث لانهم لما كانت ليست زمانا فقدر فيها أن بخلاف لندن فلا يقدر فيها أي ان ريث ليست زمانا وما كان غير زمان لا يضاف للجمع فحينئذ يقدر أن بخلاف لندن فانهم لما كانت زمانا والزمان يضاف للجملة لم يقدر ان (قوله وقد يجاب) أي عن لندن أيضا بحيث يقدر فيها أيضا ان (قوله بانهم) أي لندن (قوله لم تخص) أي فلذا قدر أن (قوله وفي الغرة الخ) هذا موافق لما في الكافية فهو مصدر للجواب (قوله من لدشولا) بفتح فسكون جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي خف لبنتها وارتفع ضرعها وقيل التي رفعت ذنبها للقاح وعمامه فالي اتسلاهم مصدر اتات الناقة اذا اتسلاها ولدها وروى الجرحى شولا بلاتنوين على ان أصلها المدوقصر للضرورة (قوله ولم يقدر من لندن كانت) أي ولو قدر كانت فقط بدون ان لزم عليه اضافة لندن للجملة وهو لا يضاف لها (قوله قول بالرجال الخ) أي قول القائل بالرجال بصير الكهول والشبان منانا هضين له جملة ينهض خبر عن قوله وقوله فقوله مبتدأ وهو مضاف وجملة بالرجال مضاف اليه واعتبر بان المقصود منها الفظها فهي في قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف الخ أي قائل هذا اللفظ فهي مفرد والجواب ان المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر أي ولو كانت في المعنى مفردا كذا اجاب الشنبي اه تقرير شيخنا دردير (قوله بصالح) متعلق باجبت وكثر منى ذلك حتى ملات وملني عوادي كناية عن طول مرضه وملات بابه علم

أن سيويه لا يري جواز اضافتها الى الجملة ولهذا قال في قوله من لدشولا ان تقديره من لد أن كانت شولا ولم يقدر من لندن كانت * والسابع والثامن قول وقائل كقوله قول بالرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبان وقوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح * حتى ملات وملني عوادي

* الجملة

* (الجملة الواقعة بعد الفاء أو اذا) * جواب الشرط جازم لانها تصدق بمفرد ٧٧ يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقوم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمك

* (الجملة الخامسة) *

(قوله الواقعة بعد الفاء) أي ومحملها جزم وقوله أو اذا أي التبعائية (قوله جواب الشرط جازم) أي جوابا لاداء شرط جازمة واستظهر الشارح ان جملة الجواب لا محصل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت بعد الفاء أو اذا أم لا لان جملة الجواب لا محصل محلها المفرد اذا المضارع لا بد له من فاعل كما هو قاعده ماله محصل من الاعراب وجعل جزم المعطوف باضمار شرط أي وان يضل يذرمهم وقس (قوله لانها تصدرا الخ) أي حتى لا تكون الجملة في محل وقوله لانها تصدرا بمفرد أي بفعل مفرد أي قابل للجزم في اللفظ بان كان مضارعا أو محلابان كان ماضيا (قوله كما في قولك ان تقوم اقم) هذا مثال للمنفى وكذلك قوله ان جئتني اكرمك مثال للمنفى (قوله ولهذا قرئ) أي ولا محل أن الجملة الواقعة جوابا لجزم في محل جزم اذا قرئت بالفاء قرئ الخ (قوله بجزم يذرم) أي وقرئ بالرفع على الاستئناف (قوله عطف على المحل) هذا على ما قاله المصنف تبعا لغيره من كون الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم في محل جزم اذا قرئت بالفاء وقد علمت أن اللما ميني قد خالف في ذلك وجعل جزم المعطوف باضمار شرط (قوله الله يشكرها) أي فالتبعية يشكرها فالجملة في محل جزم وحذف الفاء ضرورة (قوله ومنه عند المبرد) أي مما حذف فيه الفاء عند المبرد نحو ان قمت اقوم أي فالاصل فان اقوم فالفاء مقدره مع مبتدا وقوله اقوم خبر والجملة في محل جزم جواب الشرط (قوله وقول زهير) بالرفع عطف على المضاف أي نحو والوجه الجرح عطف على المضاف اليه أعني ان قمت وقوله في قول زهير أي في مدح هرم (قوله وان انا خليل) من الخلال أي الذي احتمل حاله وهو الفقير او من الخلة بالفتح وهي الحاجة أي انه اذا اتاه الفقير يعطيه المال مطلقا أي كان زمن مجاعة او لا ولا يقول له ان مالي غائب ولا يقول له انا حرم أي محروم أي ليس عندى مال (قوله والوجه الآخر) أي المشهور عنه (قوله وحسين بندي) أي حين اذ كان على التقديم والتأخير فلا يجوز الخ أي واما عند المبرد فيجزم بالعطف على محله وقوله فلا يجوز ما عطف عليه أي لانه ليس في محل جزم بل لا محصل له (قوله ويجوز) أي عند سيبويه بناء على الوجه الثاني له اما عند المبرد فلا يجوز ان يفسر لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عملا (قوله نحو زيد ان اتاني اكرمه) أي فالاصل زيد اكرمه ان اتاني فزيدا مفعول محذوف دل عليه اكرمه الموجود وقوله ان اتاني ان اداة شرط وقوله اتاني فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة اكرمه عليه فاكرمه مفسر له عامل في زيد ودال على الجواب المقدر لانه وان تاخر لفظا فهو في نية التقديم على الاداة فلا محذور في تفسيره للمحذوف (قوله لا ينوي به غيره) يقال الرفع دليل على نية تقديمه واضمار مبتدأ مع الفاء خلاف الاصل (قوله والا لجاز ضرب غلامه زيد) أي مع انه لا يجوز لما فيه من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك اللزوم بانه فرق بين الامرين وذلك لان ضرب غلامه زيد المفعول واقع في محله اذ الاصل فيه التأخير وهو منصوب فلا دليل على تقديمه بخلاف ما نحن فيه فان اقوم لما وقع مرفوعا دل ذلك على انه ليس واقعا في محله والجزم فرعه دل على نية تقديمه (قوله وكذا القول في فعل الشرط) أي فاذا كان غير مجزوم لفظه للمحل للفظ الفعل (قوله على افعال الاول) أي ولذا اضمرف في الثاني ما يناسبه وهو الفاعل (قوله العطف) أي عطف بقية هذا (قوله قبل ان تكمل) أي وهو لا يجوز لانه حينئذ قد عطف وفصل بين ما هما كالجزأين اعني الفعل والفاعل ويمكن ان يقال يجوز العطف على الجملة قبل كمالها في باب التنازع لانهم يتغفرون فيه ما لا يتغفرون في غيره الا ترى انهم جوزوا فيه عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ولذا حكاه المصنف بتبديل (قوله وجزم اصدق) أي باداة شرط مقدره او بنفس الطلب لنيابه عن الشرط (قوله على المعنى) أي ان تؤخر في اصدق واكن (قوله على التوهم) أي بان يتوهم ما ليس موجودا وهو اشتراط الفاء وكون اصدق بالجزم موجودا وقوله

مثال المقرونة بالفاء من يضل الله فلا هادي له ويذرمهم ولهذا قرئ بجزم يذرم عطف على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سببته بما قدمت ايديهم اذاهم يقتطون والفاء المقدره كالموجوده كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو ان قمت اقوم وقول زهير وان انا خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الآخر انه على التقديم والتأخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجوز ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيد ان اتاني اكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشيء اذا حصل في موضعه لا ينوي به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيد واذا خذ الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء واذا نحو ان قام زيد قام عمر وفعل الجزم محكوم به للفعل لا للعمل وكذا القول في فعل الشرط قبل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعدا اخواله على افعال الاول ولو كان محل الجزم للعمل باسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل * (تنبيه) * قرأ

غير أبي عمرو ولولا آخرتي الى أجل قريب فاصدق واكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعده

وهو أصدق ومجزة الجزم لأنه جواب التخصيص ويجزم بأن مقدره أو أنه كالعطف على من يضال الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضاً
 إلى الضابط المذكور أن يقال أو جواب طلب ولا تقيده هذه المسئلة بالفاء لأنهم أنشدوا على ذلك قوله فابولوني بليستكم على * أصالحكم
 وأسند درج نوبيا وقال أبو على عطف أستدرج ٧٨ على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعل وما بعد هانفت فكان هذا هانفت منزلة * من

يفعل الحسنات الله يشكرها
 * في باب الشرط وبعد
 فالتحقيق ان العطف في الباب
 من العطف على المعنى لان
 المنصوب بعد الفاء في تاويل
 الاسم فكيف يكون هو
 والفاء في محل الجزم وسأوضح
 ذلك في باب أقسام العطف
 * الجملة السادسة التابعة
 لمفرد * وهي ثلاثة أنواع
 أحدها المنعوت بها فهي في
 موضع رفع في نحو من قبل
 أن يأتي يوم لا يبيع فيه ونصب
 في نحو واتهوا يوم ترجعون
 فيه إلى الله وحرف في نحو ربنا
 انك جامع الناس ليوم لا ريب
 فيه ومن مثل المنصوبة المحل
 ربنا أنزل علينا ما نأدب من
 السماء تكون لنا عيداً أخذ
 من أموالهم صدقة تطهرهم
 الآية فجمله تكون لنا عيداً
 صفة لما نأدب وجملة تطهرهم
 وتزكهم صفة لصدقة ويحتمل
 أن الأولى حال من ضمير ما نأدب
 المستتر في من السماء على
 تقديره صفة لها لامتعلقاً بانزل
 أو من ما نأدب على هذا التقدير
 لأنها قد وصفت وأن الثانية
 حال من ضمير أخذ ونحوه فب
 لي من لذنك وليا برئني أي
 وليا وارثا وذلك فيمن رفع
 برئ وأما من جزمه فهو جواب

في غير القرآن أي أو ما في القرآن فلا يقال فيه ذلك لبشاعة اللفظ وان كان المعنى صحيحاً أي توهم ما ليس
 موجوداً موجوداً (قوله في بعض النسخ وهو اصدق) هذا تفسير لما بعد الفاء (قوله وانه كالعطف على
 من الخ) أي في ان كلاً في العطف على محل الجواب (قوله فيضاً إلى الضابط) أي المذكور في قوله الجملة
 الخامسة الواقعة بعد الفاء الخ فيقال الواقعة بعد الفاء أو اذا جواب الشرط جازم والواقعة جوا بالطلب سواء
 كانت مقترنة بالفاء أو لا (قوله ولا تقيده هذه المسئلة) أي مسئلة جواب الطالب (قوله انشدوا على ذلك)
 أي على العطف على محل الجملة (قوله فابولوني) أي اعطوني بليستكم أي ناقضكم لان البليسة هي الناقصة التي
 تعقل على قبر صاحبها الميت بلا طعام ولا شراب حتى تموت (قوله لعل) هذا هو محل الشاهد وأستدرج عطف
 على محل لعل من غير تقدير فاع واما على كلام أبي على فيقدر الفاء (قوله نوبيا) بفتح الواو كهوى وأصله نواي
 كعصاى قلبت الالف ياء وأدغمت الياء في الياء على لغة هذيل والشاعر منهم والنوى هي الجهة التي ينوبها
 المسافر (قوله على محل الفاء الداخلة) أي ان الفاء محذوفة من قوله لعل والجملة جواب الشرط أي فان تبولوني
 فلعلى فالفاء مقدره فعنده الجملة الواقعة جوا بالطلب انما تكون في محل جزم اذا قرئت بالفاء (قوله هذا) أي
 تقدير الفاء وقوله قلت الخ هذا كلام أبي على الذي يقدر الفاء وعلى كلامه فتيقيد المسئلة بالفاء ولو تقديرها
 (قوله هنا) أي في الطلب (قوله وبعد فالتحقيق ان العطف الخ) هذا ترجيح للقول الاول الذي قدمه (قوله
 ان العطف في الباب) أي باب العطف على جواب الطالب وقوله من العطف على المعنى أي في الآية المعنى
 كما قدمته ان تؤخرني لاجل قريب اصدق وأكن وفي البيت على ان الاصل ان تبولوني بليستكم (قوله من
 العطف على المعنى) أي في الآية وكذا البيت (قوله لان المنصوب) أي في الآية (قوله في تاويل
 الاسم) والتقدير ليكن منك تأخير وتصديق معنى

* (الجملة السادسة)

اعلم ان الجمل بعد النكرات المحضة صفات وأما بعد النكرات غير المحضة فيجوز في الجملة أن تكون حالا وأن
 تكون صفة فقوله ومن مثل الخ إشارة للمعتمل وما قبله إشارة للامتثال للصفة وهذا هو النكته في الفصل في قوله
 ومن مثل والمراد بغير المحضة أن تكون وصوفة (قوله ثلاثة أنواع) أي لان الجملة لا تتو كد المفرد وأما
 نحو ز يدفأتم قام فلا شاهد له فليظنر (قوله ثلاثة أنواع) أي لانها ما أن تكون نعمنا للمفرد أو معطوفة
 عليه بالحرف أو بدلامنه (قوله ومن مثل الخ) فصله للاحتتمالات الالتيية (قوله ربنا أنزل علينا ما نأدب
 من السماء) هذا بناء على ان من السماء متعلق بانزل فهو ظرف لغو (قوله أي وليا) أي مهياً للايحاء
 فيصير نيبيا والافالنبوة لا تورث (قوله وارثا) أي بالقوة لا بالفعل لانه مات قبله (قوله فيمن رفع) أي على
 انه صفة وقوله وأما من جزمه أي جوابا للطلب (قوله جواب للدعاء) وهو قوله فب لانه دعاء ولا يشال أمر
 ناديا (قوله فتصبح الارض مخضرة) فتصبح فعل والارض فاعل وهذه الجملة ان جعلت مفسرة لضمير القصة
 أي فهي تصبح كأن لها محل من الاعراب وهو الرفع وان جعلتها عطفاً على انزل بمعنى أصبحت فلا محل لها هذا
 حاصل كلام أبي البقاء لئكن يرد على الاول شيء وهو ان حذف ضمير القصة المبتدأ يلزم عليه حذف
 ما لم يعلم وهو ممنوع كالمائد الذي تصلح الجملة بعده لكونها صلة بخلاف ان من أشد الناس
 صدابا يوم القيامة المصورون فان عمل ان يقتضيه (قوله فتصبح) بالرفع بناء على ان الاستفهام معنى

للدعاء ومثل ذلك أرسله معي رداً يصدقني قري برفع يصدق جزمه والثاني المعطوفة بالحرف نحو ز يدمنطلق وابوه ذاهب الخبر
 ان قدرت الواو عطفة على الخبر فلا قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها أو قدرت الواو والحال فلا تبعية والحل نصب وقال أبو البقاء في قوله
 تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة

الاصل فهي تصبغ والضمير القصة وتصبح خبره أو تصبغ بمعنى أصبحت وهو معطوف ٧٩ على أنزل فلا محل له اذا انتهى وفيه اشكالان

أحدهما أنه لا محو في
الظاهر لتقدير ضمير القصة
والثاني تقديره الفاعل
المعطوف على الفعل الخبر به
لا محل له وجواب الاول أنه
قد يكون قدر الكلام مستأنفا
والنحو لو يقدر في مثل
ذلك مبتدأ كما قالوا في وتشرى
البن فمن رفع ان التقدير
وأنت تشرى البن وذلك اما
لقد هم ايضا الاستئناف
ولانه لا يستأنف الاعلى هذا
التقدير والالزم العطف الذي
هو مقتضى الظاهر وجواب
الثاني أن الفاء تزلت الجلتين
منزلة الجملة الواحدة ولهذا
اكتفي فيهما بضمير واحد
وحينئذ فالخبر مجموعهما كما
في جاتي الشرط والجزاء
الواقعتين خبرا والمحل لذلك
المجموع وأما كل منهما فجزء
الخبر فلا محل له فافهمه فانه
يدعي ويجب على هذا أن يدعي
أن الفاء في ذلك وفي نظيره
من نحو زيد يطير الذباب
فيغضب قد أحصت لمعنى
السببية وأخرجت عن
العطف كما ان الفاء كذلك في
جواب الشرط وفي نحو
أحسن اليك فلان فأحسن
اليه ويكون ذكر أي البقاء
للعطف تجوزا وأسوأ مما
يلحق بهذا البحث انه اذا قيل
قال زيد بعد الله منطلق
وعبر ومقيم فليست الجملة

الخبر أي أنت قدر أيت انزل الله الماء من السماء فتصبغ الخ واذا كان الاستفهام بمعنى الخبر فلا يكون له جواب
فلا ينصب حينئذ الفاعل وأيضا الخ لم ينصب الفعل لان ما بعد الفاء لا ينصب الا اذا كان المستفهم عنه سببها
وزوبته لانزال الماء لا يوجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والماء ليس مستفهما عنه (قوله فهي تصبغ)
اعلم ان ضمير القصة والشأن المراد منهما مؤنث واحد من حيث ان ضمير الشأن هو ما بعده جملة تخبر بها عنه
مبسرته وكذلك ضمير القصة لكن يختلفان من حيث ان الجملة ان كان فيها مؤنث ليس فضلة أي بالضمير مؤنثا
ويقال له ضمير القصة كما هنا فان الارض مؤنث وفاعل ونظيره هي هند المليحة ولا يرد فانها لا تعمى الابصار فانه
انما أنت قصد الى المطابقة لانه لا يكونه راجعا مؤنث وان كانت الجملة فيها مذكروا ليس بفضلة جعل مذكروا يقال
له ضمير الشأن نحو قول هو الله أحد (قوله وتصبح خبره) أي فالجملة لها محل (قوله أنه لا محو) اذ لا يتوقف عليه
(قوله والثاني تقديره) أي جعله فالفعل الاول قوله الفاعل وقوله لا محل له مفعول ثان وقوله الفاعل أي تصبغ
وفيها ان الذي جعل معطوفا الجملة بتمامها او قوله على الفعل الخبر به الخ المراد بالفعل الخبر به أنزل فانه خبر ان
ولكن فيه تسامح اذا الخبر جملة أنزل وقوله لا محل له أي فلا يظهر لان المعطوف على الخبر خبر فتكون الجملة لها
محل حينئذ وهذا الاعراب الثاني هو محل مناسبة كلام أبي البقاء للقسم الثاني وذلك ان أبا البقاء جعل الجملة
المعطوفة على الجملة التي لها محل وهو الخبر لا محل لها وان كان كلامنا في عطف الجملة على المفرد وكلام أبي
البقاء مناسب في الجملة (قوله فيمن رفع) أي وأما على النصب فهو منصوب بان مضمرة بعد واو المعية واذا جزم
فهو مجزوم عطف على تأكل (قوله وذلك) أي ووجه ذلك أي تقديرهم المبتدأ (قوله ايضا الاستئناف) أي
من غير توقف الاستئناف عليه (قوله أولانه لا يستأنف الخ) أي لا يصح استئناف المضارع الاعلى تقدير المبتدأ
لانه لو لم يقدر المبتدأ للزم العطف والعطف مع رفعه لا وجه له (قوله والالزم الخ) في قوة العلة وكأنه قال لانه لو لم
يقدر للزم العطف والالزم باطل فكذا المزوم وانما باطل الالزم وهو العطف لانه ليس في الكلام ما يعطف
عليه المضارع المرفوع واعترض بان العطف صحيح بان يعطف وتشرى على جملة النهى بتمامه وهي لا تأكل
السبك والمعنى صحيح على أننا نسلم لزوم العطف بل قوله وتشرى مستأنف وكأنه كلام ابتدئ به وحده (قوله)
منزلة الجملة الواحدة) أي لان الفاء مجرد السببية فهي لا ربط فقط فالمحل حينئذ محكوم به للمجموع وكل
واحد لا محل له على انفراد (قوله ولهذا) أي ولا جل التنزيل (قوله اكنفي فيهما بضمير واحد) أي لان الله في
الاصل مبتدأ والضمير الذي اكنفي به في أنزل وأما تصبغ فلا ربط فيها ولما كانت الجملة ان بمنزلة جملة واحدة
كنفي ضمير واحد فيهما (قوله كفي جلتى الشرط الخ) نحو زيد ان جاء في أكرمه فزيد مبتدأ وان شرط وجاء في
فعل الشرط وأكرمه الجزاء وجملة الجواب والشرط اللتين في محل رفع خبر عن زيد وليست احدهما في
محل (قوله زيد) مبتدأ ويطير فعل مضارع والذباب فاعل فيغضب الفاء مجرد السببية وليس فيها راحة العطف
ويغضب فعل مضارع والفاعل ضمير يعود على زيد وكل من الجملة التي أعني يطير الذباب ويغضب في محل رفع
خبر عن زيد بذليل أنا اكنفيها فيهما بضمير رابعا (قوله وأخرجت عن العطف) أي فلا يصح جعلها للعطف لانه
يقضى المغيرة والتشريك في الاعراب فيفيد أن كلامنا من الجملة التي له محل مع انه ليس كذلك (قوله كما ان الفاء
كذلك) أي لمعنى السببية وأخرجت عن العطف لان العطف على فعل الشرط يدل على انه فعل الشرط
والفرض انه جوابه وهذا تناقض (قوله فأحسن اليه) يجب ان تكون الفاء للسببية لانه يلزم عطف
الانشاء على الخبر وهو لا يجوز (قوله ويكون الخ) كلام مستأنف (قوله تجوزا) أي لكونها على صورة العاطفة
وان لم تشرك في الاعراب (قوله لان المقول مجموعهما) يحتمل كفي الدمامي ان كل واحدة لها محل كالواقصر
عليها جزء المقول مقول (قوله جزء) أي للجملة أدنى عبد الله ومنطابق (قوله ما يقال لك الاما قد قيل) أي الا

الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معاني موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان
جزء أي الجملة الواحدة لا محل لواحدة منهما باعتبار القول فتأمل الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الاما قد قيل للرسول من قبل ان ريك

لذو مغفرة وذو عقاب أليم فإن وما عملت فيه بدل ٨٠ من ما وصلتها وجزا أسناد يقال الى الجملة كما جاز في واذا قبل ان وعد الله حق والساعة لا ريب

فيها هذا كما ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قيل فاما ان كان المعنى ما يقول لك كقار قوم من السكيات المؤذية الامثل ما قد قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزنجشري فالجملة استئناف ومن ذلك وأسر والنجوى ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم أفتأتون السجور قال الزنجشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله الى الله أشكو بالمديمة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى أى الى الله أشكو حاجتين تعذر التقاؤهما * (الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل) * ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالاول نحو زيد قام أبوه وتعد أخوه اذ لم تقدر الواو للعالم ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الاولى بتأديه المعنى المراد نحو وواتقوا الذي أمركم بما تعامون أمركم بانعام وبنين وحنان وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى وقوله أقول له ارحل لا تقيم عندنا فان دلالة الثانية على ما أراه من اظهار الكراهية لاقامته

الذي قد قيل للرسول من قبلك فأبدل من ما الذي هي مفردة لانها موصولة قوله ان ربك الخ (قوله من ما وصلتها) فيه تسامح المسبق أن المحل للموصول الاسمي وحده (قوله وجزا أسناد الخ) أى مع ان المسند اليه انما يكون مفردا (قوله الى الجملة) أى قوله ان ربك الخ فان قوله الاما قد قيل الخ نائب فاعل والجملة بدل منه (قوله كما جاز الخ) أى وانما جاز لسكون الجملة أو يدل لفظها او حينئذ فيحكم لها يحكم المفرد (قوله واذا قبل ان وعد الله حق) أى فجملة ان وعد الله حق نائب فاعل قيل (قوله هذا) أى ما ذكر من أن الجملة بدل من ما وان يقال مسند للجملة (قوله الاما قد قال) أى الا القول الذي قاله للرسول من قبلك (قوله ومن ذلك) أى من ابدال الجملة من المفرد (قوله هذا) أى ما ذكر من قوله هل هذا الا بشر مثلكم (قوله بدلا من النجوى) أى بدل كل أو بعض لان المراد بالنجوى الكلام الذي يقال سر خفيا أى قالوا قولا يخفيا وهو ما هذا الا بشر مثلكم (قوله ويحتمل التفسير) أى وحينئذ فلا محل لها (قوله جملة الاستفهام الخ) مقول القول واعلم أن الاستفهام الانكارى معناه النفي وكأنه قال لا يلتقيان أى أشكو عدم التقائهما وهذا معنى قول المصنف تعذر الخ وقوله بدل من حاجة أى بدل من الحاجتين ولا شك ان الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينافى انه منى

* (الجملة السابعة) *

(قوله والبدل خاصة) أى ولا يقع في النعت لان الذي ينعت انما هو المفرد كما انه لا يثنى الا ما كان مفردا ولا يقع ذلك في التوكيد لانه لا يؤكد بالالفاظ المخصوصة أى أجمع وتوابع أجمع الا المفردات واعترض بان يقع في التوكيد اللفظي نحو زيد قام أبوه قام أبوه وأجاب الشنبي بأننا لانسلم ان هذا توكيد لفظي بل هو تكرير للجملة وفيه نظر واصل الاول ان المصنف لم يعتبر بذلك لان الثانية لما كانت تكرير الاول كما أنها عينها (قوله اذ لم تقدر الواو للعالم) أى والالم يكن هنا تابعة وان كان محلها انصبا (قوله ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى) أى والا لم يكن لها محل (قوله والثاني) أى الوقوع في باب البدل (قوله بما تعملون) أى من النعم (قوله بخلاف الاولى) أى فان دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعترض بان الجملة الاولى صلة الموصول للمحل لها وحينئذ فليكن الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أى الجملة التابعة لما لها محل واعتذر عنه بان الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أوفى من الاولى وبدلا منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله ارحل) فى محل نصب مقول القول وقوله لا تقيم بدل من ارحل فيكون فى محل نصب واعترض بان قوله لا تقيم من جملة المقول وقد سبق أن جزء المقول للمحل له وحينئذ فلا يصح جعله بدلا والجواب ان ما هنا مبنى على ما قاله غيره من البيانيين وبعض النحاة ان جزء المقول له محل وأما مسبق فهو الذى حقه هو وان ما تقدم بخصوص بما اذا استقل كل جزء بمعنى أما اذا انحدر المراد منها فكل له محل لصلاحية لتمام المقولية أو يجاب بان الغرض التمثيل لكون الثانية بدلا من الاولى لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله من اظهار الكراهية) بيان لما أراه واعلم أن مدلول ارحل المطابق طلب الرحيل وعدم الإقامة فى هذا المكان ويلزمه الكراهية لاقامته وأما قوله لا تقيم فيدل مطابقة على اظهار الكراهية لاقامته مطابقة هذا كلامه ورد بان مدلول لا تقيم المطابق النهى والكف عن الإقامة ويلزمه كراهية الإقامة والجواب ان لا تقيم يدل على مطابقة على اظهار الكراهية بخلاف ارحل والاعتراض بمنه النظر للمعنى اللغوى لا العرفى (قوله بالمطابقة) خبران والمراد بالمطابقة العرفية فانه اشهر فى اظهار الكراهية عرفا (قوله بخلاف الاولى) أى فان دلالتها على ذلك بالاتزام (قوله وانحطى) يفتح الخاء وكسر الطاء مشددة أى الرمح المنسوب الى نخط هجر بلدة باليه حامية يقوم فيها الرياح المجلوبة من الهند وقوله يخاطر بكسر الطاء من خطر يخاطر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله نهب بكسر الهاء أى شرب اذ النهل الشرب أولا وأما ثانيا فبما قاله طالع والمراد شرب من الدم بسبب الطعن والمراد بشر بها نلظها وقوله المثقفة السمر أى الرياح المعتدلة (قوله من قوله وانحطى

بالمطابقة بخلاف الاولى قبل ومن ذلك قوله ذكر تلك وانحطى يخاطر بيننا * وقد نهبنا المثقفة السمر فانه أيدل وقد يخاطر

ثم من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتغال انتهى وليس معينا لجواز كونه من باب النسق على أن تقدر الواو العطف ويجوز أن تقدر واو الحال وتسكون الجملة حالا مامن فاعل ذلك على المذهب الصحيح في جوار ترادف ٨١ الاحوال وامان فاعل يخطر فتسكون الجملة

مدخلتين والرابطة على هذا الواو وإعادة صاحب الحال بمعناه فان المثقفة السمر هي الرماح ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا أولكمم وأخركم زعم ابن مالك أن التقدير لي قسم أولكمم وأخركم وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ولا تخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى ولا تضار والده بولدها ولا مولود له بولده * (تنبيه) * هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سماع جار على ما قرر والحق أنها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها أما الاولى فنحو است عليهم عسيطر الا من تولى وكفر في عذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ وعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء في قراءة بعضهم فسر بوا منه الا قليل منهم ان قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشروا وقال جماعة في الامر أنك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس من ذلك نحو ما مررت بأحد الا زيد خبر منه لان الجملة هنا حال من أحد باتفاق أو صفة

يخطر بيننا) أي والشروط موجودة فان قوله وقد نمت أو في بتأدية المعنى المراد وهو انه وقع الطعن بخلاف يخطر أي هم - تر فلا يدل على ذلك لاحتمال انها تتردون طعن (قوله بدل اشتغال) أي وعلى هذا فالواو زائدة وقوله بدل اشتغال أي لان اهتراز الريح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه (قوله الواو) أي في قوله وقد نمت وقوله للعطف أي على جملة يخطر بيننا فتسكون الثانية تابعة لجملة لها محل (قوله على المذهب الصحيح) وعلى هذا فاعني ذكر تلك حال كوني في هاتين الحالتين (قوله ومن غريب هذا الباب) أي باب بدل الجملة عن الجملة التي لها محل ووجه غرابته ان المتبادر في المثال بدل المفرد وان لم يتساع عليه عامل الاو لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في الاوائل (قوله زعم ابن مالك الخ) أي وأما غيره فجعل الامثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد ومن عطف المفرد وقال انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله ان التقدير لي قسم الخ) أي فالاصل قوموا لي قسم أولكمم وأخركم فاعني قوله أولكمم وأخركم مع ممول المحذوف وهذه الجملة بدل من جملة قوموا (قوله لا المفرد من المفرد) أي لان أولكمم وأخركم بدل من الواو في قوموا والآن البدل على نية تسليط العامل ولا يصح تسليطه هنا فلا يقال قم أولكمم (قوله اسكن أنت وزوجك الجنة) أي ولا يسكن زوجك الجنة فهو من عطف الجمل لان زوجك فاعل المحذوف ولا يصح عطفه على أنت اذ لا يقال اسكن زوجك (قوله ولا أنت) أي ولا تخلفه أنت اذ لا يقال لا تخلفه أنت (قوله ولا مولود) أي ولا بضار مولود (قوله على ما قرر) أي على ما قررته النحاة (قوله الجملة المستثناة) أي استثناء منقطع لان الاية بمعنى لكن وهي لا تدخل الا على جملة وانما كانت في محل نصب لان حق المستثنى بالامن كلامه موجب أن ينصب (قوله بيسطر) هو المساط المتولى أي لست مساطا عليهم ولا متوليا عليهم لكن من تولى وكفر فالله المتولى عليهم وبعذبه العذاب الا كبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع وقيل الاستثناء متصل والمعنى الامن تولى وكفر فأنت مساط عليه بالجهاد (قوله من مبتدأ) وقوله تولى صامتة من وقوله في عذبه خبر أي وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب وهي حالة محل مفرد أي لكن تعذيب الله من كفر قال ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالامن كلامه موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو وانما اتجوهم أجمعين الامر أنه قدرنا انهم من الغابر من ولا يعرف أكثر المتأخر من من البصريين في هذا الا لنصب وقد أغفلوا ورودهم فوعا ثابت الخبر ومحذوفان الاول قول أبي قتادة أحرموا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم فالاجمعي لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدري نفس باى أرض تموت الا الله أي لكن الله يعلم ذلك (قوله على الاستثناء المنقطع) أي لان الجملة لا يعقل دخولها في غيرها حتى يتحكم على الاستثناء بانه متصل (قوله والجملة بعده خبر) أي والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء (قوله لان الجملة هنا حال) وذلك لان قوله بأحد جار ومجرور متعلق بمحذوف وقوله الأداة استثناء وقوله زيد مبتدأ وخبر منه خبر والجملة حال من أحد أو صفة لاني محل نصب على الاستثناء (قوله باتفاق) أي حتى الانخفش وقوله عند الانخفش أي فقط واعترض بانه سمي أي أن الانخفش لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالا وأوجب بان الضمير في قوله أو صفة له أي لا احد لا يشيد كونه السابق على حد عندى درهم ونصفه بل هو صفة لاحد مقدر بعد الا بدل من أحد المذكور قبلها أي ما مررت بأحد الا أحد زيد خبر منه فالفصل انما هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه انه يلزم عليه حذف الموصوف بالجملة وهو ليس بعض اسم مجرور من أوفى وهو غير جائز عند الانخفش وغیره (قوله فانما حال) أي من المرسلين لاني محل نصب على الاستثناء (قوله فانما مفعول) أي لاني محل نصب على الاستثناء (قوله وأما الثانية) أي الجملة المسند اليها (قوله وأنذرهم مبتدأ) أي هذه الجملة مبتدأ مؤخر في محل رفع وانما صرح ذلك لقيامها مقام المفرد

(١١ - دسوقى نى) له عند الانخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذلك الجملة في الا انهم لما كوت الطعام فانما حال وفي نحو ما علمت زيد الا يقبل الخبر فانما مفعول وكل ذلك قد ذكره وأما الثانية فنحو سواء علمهم أنذرهم الآية اذا عرّب سواء خبر أو أنذرهم مبتدأ ونحو

تسمع بالمعدي خير من ان تراه اذ لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع فالتحتم مقام السماع كان الجملة بعد الظرف في نحو يوم تسير الجبال وفي نحو ان تذرهم في تأويل المصدر وان لم يكن ٨٢ معهم احرف سابتك واختلاف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالشهور المنع مطلقا وأجاز

هشام وتعلب مطلقا نحو
يجبني فامز يدو فصل القراء
وجامعة ونسبوه لسيويه
فقالوا ان كان الفعل قلبيا
ووجد معلق عن العمل نحو
ظهر لي اقامز يدو صح وال
فلا وجاوا عليه ثم بداهم من
بعد ما رأوا الآيات ليسيجننه
حتى حين ومنعوا يعجبني
يقومز يدو اجازهما هشام
وتعلب واحجاب قوله
ومار اعني الايسر بشرطة
ومنع الاكثر من ذلك كله
وأولوا ما ورد مما هوه فقالوا
في بدا ضمير البداء وتسمع
ويسير على اضماران وأما
قوله تعالى واذا قبيل لهم
لا تقصدوا في الارض وقوله
عليه الصلاة والسلام لا حول
ولا قوة الا بالله كتر من كنوز
الجنة وقول العرب زعموا
مطية الكذب فليس من باب
الاسناد الى الجملة لما بيننا في

أى انذارك وعدمه سواء (قوله تسمع بالمعدي) أى فتسمع فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر فيه جوارزا
تقدره أنت والجملة في محل رفع مبتدأ (قوله اذ لم يقدر الخ) أما اذا قدرت الاصل ذلك فيكون المصدر المؤول
هو المبتدأ لانفس الجملة (قوله مقام السماع) أى مقام المفرد وهو السماع (قوله ويوم تسير الجبال) أى
فيوم مضاف والجملة مضاف اليها وانما جعلت الجملة مضافا اليها لانها قائمة مقام مفعول أى يوم تسير (قوله في
تأويل المصدر) الاولى قائمة مقام المصدر لان الفرض ان المبتدأ نفس الجملة واماعلى كلامه فيوهم ان المبتدأ
المصدر الذي في تأويلها (قوله واختلف في الفاعل الخ) لما أفاد ان الجملة قد تكون مبتدأ أفاد ان في وقوعها
فاعلا أو نائب عنه خلافا (قوله يجبني فامز يد) أى فجملة فامز يد فاعل عنده (قوله معلق) أى أى معلق وقد
سبق للمصنف مختاراه قصره على الاستفهام (قوله ومنعوا الخ) أى لانه لم يوجد معلقا وان كان الفعل قلبيا
(قوله واجازهما هشام وتعلب) كرره هذا ليرتب عليه الاحتجاج (قوله واحتجاج الخ) قال الدماميني الاحسن ان
جملة يسير حال فاعلها راجع لما يرجع له ضمير راعني (قوله وما راعني الخ) تمامه * وعهدى به قينا يسير بكير
والقين الحداد والجمع قيون والكبير كير الحداد وهو رزق أو جاد غليظ ذو حافات وهو المنفاخ وأما الحفرة التي
يوضع فيها الفحم فيقال لها كور اه شمى (قوله الايسر) فعل مضارع والفاعل مستتر فيه جوارزا تقديره
هو والجملة في محل رفع فاعل راععني أى حافني والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهي علامة الولاية
ويقال للواحد من الولاية شرطي كتركي وشرطي كجهني سوا بذلك لانهم جعلوا لانفسهم علامات يميزون بها
(قوله ومنع الاكثر من ذلك) أى كون الجملة مستند اليها سواء كانت مبتدأ أو فاعلا أو نائب فاعل (قوله
وتسمع ويسير على اضماران) قال الدماميني الاحسن في المصراع أن يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى
ما يعود اليه ضمير يسير وهو الشخص وقوله يسير جملة في محل نصب على أنها حال من فاعل راعني والاستثناء
مفرغ أى مار اعني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير قال الشمي ويمكن أن يخرج البيت أيضا على
تقدير معلق أى الايسر كما في قوله * اني وجدت ملاك الشيمة الادبا * أى ملاك اه شمى (قوله على اضمار
ان) أى وحذف ان ورفع الفعل جائز لا شذوذ ذميمة بخلاف حذفها مع نصب الفعل فانه شاذ لا ينقاس الا في
مواضع معلومة (قوله لما بيننا في غير هذا الموضوع) أى من ان الجملة اذا قصد لفظها يحكم لها يحكم المفرد فيجوز
وقوعها مبتدأ أو فاعلا أو نائب عنه

*** (حكم الجملة بعد المعارف وبعد النكرات) ***

(قوله أو بغير المحضة) أى وان كانت مرتبطة بغير المحضة منها أى من المعرفة والنكرة والمراد بالمعرفة الغير
المحضة المعرفة بالجنسية والمراد بالنكرة الغير المحضة النكرة الموصوفة (قوله وجود المقتضى) أى وهو صحة
عمل العامل في صاحب الحال أو في الموصوف في الحال وفي الصفة (قوله وانتفاء المانع) أى الذي يمنع من الوصفية
أو الحالية (قوله ومنه الخ) انما فصله لاحتمال أنه ليس منه كما يأتي (قوله وانما عيذ ذكر الادل) أى الواقع بعد
استطعما أى ولم يأت بالضمير بدل الاسم الظاهر (قوله مع ان المراد وصف القرية) لان الحديث مسوق فيها
الآثرى فوجد فيها جدارا (قوله لزم حذف الصفة) أى لانه ليس فيها ضمير عائده الى الموصوف وهو القرية ورده
الدماميني بان الضمير في استطعما هم عائده الى الادل المقيد بالقرية لاضافته لها فالربط المعنوي حاصل والجواب
انه لا يكفي في الجملة الواقعة صفة الادل الربط اللفظي وهو الضمير عائده الى نفس الموصوف وقوله كان مجازا أى
وهو خلاف الاولى ورد بان المجاز باع من الحقيقة والقرآن مشحون به فلا مانع من المجاز حيثئذ واجب بعض

غير هذا الموضوع (حكم الجملة
بعد المعارف وبعد النكرات)
تقول المعربون على سبيل
التقريب الجملة بعد النكرات
صفات وبعد المعارف أحوال
وشرح المسئلة مستوفاة أن
يقال الجملة الخبرية التي لم
يستلزمها ما قبلها ان كانت
مرتبطة بنكرة محضة فهي
صفة لها أو بغير محضة فهي

حال عنها أو بغير المحضة منها فهي محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع (مثال النوع الاول) وهو بان
الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه لم تعظون قوما لله مهالكهم أو معذبهم من قبل ان يأتي يوم لا بيع
فيه ومنه حتى اذا أتياها قرية استطعما اهلها وانما عيذ ذكر الادل لانه لو قيل استطعما هم مع ان المراد وصف القرية لزم حذف الصفة

من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه أولى من ان تقدر الجملة جوابا بالاذان تكرار الظاهر يعرى حينئذ
عن هذا المعنى وايضا فلا الجواب في قصة الغلام قال اقتلت لاقوله فقتله لان الماضي المقرون بقولا يكون جوابا فليكن قال في هذه ايضا جوابا
(ومثال النوع الثاني) وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمن تستكثر ٨٣ لاتقربوا الصلاة واتم سكارى (ومثال النوع

الثالث) وهو المحتمل لهما
بعد النكرة وهذا ذكر مبارك
انزلناه فلان ان تقدر الجملة
صفة للنكرات وهو الظاهر
ولك ان تقدرها حالا عنها
لانها قد تخصصت بالوصف
وذلك يقربهما من المعرفة حتى
ان اباحسن اجاز وصفها
بالمعرفة فقال في قوله تعالى
فانخران يقومان مقامهما
من الذين استحق عليهم
الاوليان ان الاوليان صفة
لا تخران لوصفهما بيقومان
ولك ان تقدرها حالا عن
المعرفة وهو الضمير في مبارك
الا انه قد يضعف من حيث
المعنى وجه الحال اما الاول
فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة
الانزال كما وقعت الاشارة
الى البعل في حالة الشيخوخة
في وهذا بعلى شيخا واما الثاني
فلاقتضائه تقييد البركة بحالة
الانزال وتقول ما فيها احد
يقسر أفيجوز الوجهان ايضا
لزوال الابهام عن النكرة
لعمومها (ومثال النوع
الرابع) وهو المحتمل لهما
بعد المعرفة كمثل الجمار يحمل
اسفار فان المعرفة الجنسى
يشرب في المعنى من النكرة
فيصح تقدير يحمل جالا او

بان المجاز خلاف الاصل على كل حال وايضا حيث قيل أولا أتياهل قرية بنى الكلام على الحقيقة والتجوز بعد
من الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه (قوله كان مجازا) لان اسناد الاستطعام للاهل هو الحقيقة اى ولا يجوز
الاتيان بضمير الاهل والقرية معا بان يقول استطعما هوها (قوله ولهذا) اى ولا جعل تعليل اعادة الذكر بما
سبق كان هذا الوجه اى وهو جعل الجملة صفة (قوله لان تكرار الظاهر الخ) علة لم حذف اى وانما كان جعل
الجملة جوابا بالاذان اولوية فيه لان تكرار الخ وحاصله أنه على جعل الجملة صفة يكون للاتيان بالاسم الظاهر
في محل الضمير نكتة بخلاف جعلها جوابا بالاذان فانه لا يكون للاتيان بالظاهر محتمل الضمير نكتة وأيضا يلزم على
جعلها جوابا بالاذان مخالفة النفاير (قوله المقرون بقدر) وفي نسخة بالفاء اى الدالة على قد الدالة على تحقق الماضي
فلا يكون جوابا بالشرط اذا المستقبل وانما احتج لعدلان الماضي بدونهما صالح للشرطية فلا يقرب بالفاء (قوله
بقدر) اى المقدر بعد الفاء وفي نسخة لان الماضي المقرون بالفاء ووجه عدم صحة الجواب عنها ان الماضي صالح
للجوابية لجواز كونه مستقبلا في المعنى وحينئذ فلا يقرب بالفاء ودخول الفاء عليه مع الصلاحية يدل على أنه
لا يصلح للجواب وعدم الصلاحية له لا قترانه بقدره فالفاء دالة على قد محذوفة وقد تدل على تحقق الماضي فلا يكون
الفعل جوابا بالاذان اذ لا يكون الامستقبلا (قوله لا يكون جوابا) اى لانها تدل على تحقق الماضي وجواب اذا
لا يكون الامستقبلا (قوله قال الخ) اى ان الجواب عن اذا قال اقتلت لان الجواب قتلته من قوله لقينا غلاما
فقتله لان الماضي الخ (قوله بعد المعارف المحضة) ان قات هي في بابها لا يعجل ونحوه صفة مع أنه معرفة محضة
بتعيين النداء كما نص عليه ابن السيد والجواب انه صفة قبل النداء وهو اذ ذلك نكرة فهو من نداء الموصوف
لان وصف المنادى (قوله تستكثر) جملة حالية من ضمير تمن وكذلك واتم سكارى حال من ضمير لا تقربوا (قوله
فانخران يقومان مقامهما) اى في توجه اليمين عليهم وقوله من الذين استحق عليهم اى الوصية وهم الورثة
وقوله الاوليان بالميت اى الاقربان اليه بدل من انخران اوصفة له كما قال أبو الحسن (قوله ولك ان تقدرها)
اى جملة انزلناه والمراد بتقديرها جعلها (قوله وجه الحال الخ) بالثنية لان الحال اما من النكرة أو من ضمير
مبارك (قوله أما الاول) اى اما تضعيف الوجه الاول وهو انه حال من ذكر وحاصله ان الحال قيد في عالمها
والعامل هنا الاشارة فيفيدان الاشارة تقيده بالانزال مع ان الاشارة اليه ليست في وقت انزال جميعه (قوله وأما
الثاني) اى وأما تضعيف الثاني وهو انه حال من ضمير مبارك ويكون العامل مبارك فالحال قيد فيه (قوله يحمل
اسفارا) اى فهو حال من سمار وان كان مضافا اليه لكون المضاف كالجزء في صحة السقوط اذ يقال مثله كالجمار
والضمير حينئذ راجع للمضاف اليه وهو كثير منه يمثل آدم خلقه اهل قرية استطعما أهلها نعم اذا احتمل
عود الضمير للمضاف أو المضاف اليه فالاولى عوده على المضاف لانه المحدث عنه والمضاف اليه قيد لتعيينه الا ان
يكون المضاف لفظا كل او بعض لانهم اسور والمقصود ما بعدهما (قوله وقد اشتمل الضابط) اى السابق عند
الترجمة وهو قوله الجملة الخبرية الخ (قوله كذلك) اى تريد الانشاء واما لو اردت الخبر كانت الجملة حالا لوقوعها
بعد معرفة (قوله لا يكون نعمتا لاجالا) اى لانه لا يعلم مدلولها الا بعد النطق بها وكل من الحال والنعته لا بدان
يعلم مدلوله من قبل لان القصد من تعريف الموصوف (قوله ويجوز ان يكون) اى جملة بعتك في المثالين وقوله
خبرين اى عن اسم الاشارة وقوله آخرين اى والخبر الاول العبد المنكر في المثال الاول والمعرف في المثال الثاني

وصفا ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله * ولقد امر على التيم يسبني * وقد اشتمل الضابط المذكور على قود احدها كون الجملة خبرية
واحتزرت بذلك من نحو هذا عبد بعتك يريد بالجملة الانشاء وهذا عبيد بعتك كذلك فان الجملة مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعمتا لاجالا
ويجوز ان يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر

مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع ٨٤ تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وثوع الانشاء خبرا وهم طائفة من

السكوفيين ومن الجمل ما
يحتمل الانشائية والخبرية
فيختلف الحكم باختلاف
التقدير وله امثلة منها قوله
تعالى قال رجلان من الذين
يخافون انعم الله عليهم فان
جملة انعم الله عليهم احتمل
الدعاء فتكون معترضة
والاخبار فتكون صفة ثانية
ويضعف من حيث المعنى ان
تكون حالا ولا تضعف في
الصناعة لوصفها بالظرف
(ومنها) قوله تعالى اوجاؤكم
حصرت صدورهم فذهب
الجمه ورالى ان حصرت
صدورهم جملة خبرية ثم
اختلفوا فقال جماعة منهم
الانحفس هي حال من فاعل
جاء على اضمار قد يؤيده
قراءة الحسن حصرت صدورهم
وقال آخرون هي صفة ثلاثا
يحتاج الى اضمار قد ثم
اختلفوا فقبل الموصوف
منصوب محذوف أى قوما
حصرت صدورهم ورواؤا ان
اضمار الاسم سهل من اضمار
حرف المعنى وقيل مخفوض
مذكور وهم قوم المتقدم
ذ كرههم فلا اضمار البتة وما
بينهما اعتراض ويؤيده انه
قريء باسقاط ووعلى ذلك
يكون جاؤكم صفة لقوم
ويكون حصرت صفة ثانية
وقيل بدل اشتمال من جاؤكم
لان الجحى مشتمل على الحصر
وفيه بعدلان الحصر من صفة
الجائين وقال أبو العباس

(قوله مطلقا) أى سواء كان الثاني مفردا أو جملة كان انشاء أو خبرا (قوله تحتل الدعاء) أى فهى جملة انشائية
(قوله فتكون معترضة) أى بين القول والمقول (قوله من حيث المعنى) أى لانه ليس المعنى على التقييد (قوله
أن تكون حالا) أى لان جعلها حالا يقتضى ان قولهم فى وقت انعام عليهم فقط مع ان قولهم لا يتقيد بذلك
والحاصل ان الحالية تقتضى تقييد العامل مع ان المعنى ليس على التقييد (قوله اوجاؤكم) عطف على قوله
يصلون أى الا الذين يصلون الى قوم موصوفين بكونهم بينكم وبينهم ميثاق أى فلا تقتلواهم والا الذين جاؤكم
حصرت صدورهم فلا تقتلواهم وهذا بناء على أن حصرت جملة خبرية (قوله اوجاؤكم حصرت صدورهم) قبله
ودوالو تكفرون أى ود المنافقون لو تكفرون كما كفروا فتكفرون انتم وهم مستوون فى الكفر فلا تتخذوا
منهم اولياء توالونهم حتى يجرؤوا به على ما يحق لهم فان تولوا وأعرضوا واستبروا على ما هم عليه
فخذوهم بالاسر واقتلواهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولبا توالونه ولا نصير اتصرون به على اعدائكم الا
الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق أى عهد على الايمان وترك قتالهم وقتال من اتى اليهم كهلل بن
عويمر الاسلمى فلا تأخذوهم ولا تقتلواهم اوجاؤكم حصرت صدورهم أى ضاقت صدورهم عن قتالكم مع
قومهم وعن قتال قومهم معكم أى مسكين عن قتالكم وقتال قومهم فلا تتعرضوا اليهم باخذوا لا يقتل وقد نسخت
هذه الآية بآية السيف (قوله على اضمار قد) اعلم ان اضمار قد واجب عند البصريين فيقولون ان الجملة
الماضية اذا وقعت حالا بعد من افتراها بقصد ظاهرة أو مقدره وأما الانحفس فلا يرى وجوبها مع الماضى اذا
وقع حالا فيقول ان الجملة الماضية تقع حالا وتقرن بقدان وجدت فان لم توجد فلا تحتاج الى تقديرها اذا علمت
هذا فقول المصنف منهم الانحفس على اضمار قد لا يظهر فالاولى أن يقول ثم اختلفوا فقال الجمهور هي حال
من فاعل جاؤا على اضمار قد خلا فالانحفس القائل لا تحتاج لتقدير (قوله قراءة الحسن حصرة) أى ضيقة أى
حال كون قلوبهم ضيقة (قوله أى قوما حصرت صدورهم) أى اوجاؤكم حال كونهم قوما موصوفين بهذا
الوصف (قوله وقيل مخفوض) أى الموصوف (قوله وهم قوم المتقدم ذ كرههم) فالقوم المتقدم ذ كرههم
موصوفون بوصفين الاول قوله بينكم وبينهم ميثاق والوصف الثانى قوله حصرت صدورهم وقوله اوجاؤكم
اعتراض هذا هو كلام أبى البقاء الذى هذه عبارة وليس ما بين القوم وقوله حصرت كله اعتراض كقوله ظاهر
المصنف (قوله ويؤيده) أى يؤيد جعله صفة لقوله المذكور لاجل ان فاعل جاؤكم (قوله وما بينهما اعتراض)
هو اوجاؤكم وما بينكم وبينهم ميثاق فصفة لقوم وانما كان جاؤكم اعتراضا لان أو تمنع من جعله صفة
ثانية والواقع بين الشينين المتلازمين كالموصوف وصفته اعتراض (قوله ويكون حصرت صفة ثانية) فتعين
حصرت للوصفية على قراءة اسقاط أو يؤيد جعلها صفة لاجل ان على قراءة اثبات أولان الاصل التوافق بين
القراءة وعدم اختلافها تأمل (قوله ثانية) أى بالنسبة لجاؤكم فلا ينافى انه صفة ثالثة بالنظر لبينكم وبينهم
ميثاق (قوله لان الجحى) أى فى تلك الحالة مشتمل على الحصر أى على ضيق الصدر (قوله لان الحصر من صفة
الجائين) أى فهو صفة ثانية لانه من صفات الجحى حتى يكون بدلا منه قال الدماميني وقد يقال كون الحصر صفة
للجائين لا ينافى اشتمال الجحى عليه من حيث ان سبب الجحى حصر الصدر فتأمل (قوله من صفة الجائين) أى
لان صفة الجحى عوضا بدل الاشتمال انما يكون من صفات البديل منه ودال عليه دلالة اجالية حتى
اذا ذكر البديل يكون كالمعنى لما ذكر اجالا (قوله وقال أبو العباس المبرد الجملة) أى جملة حصرت صدورهم
(قوله معناها الدعاء) أى فالمعنى اوجاؤكم اللهم ضيق صدورهم كراهية أن يقتلواكم أو
يقتلوا قومهم (قوله مثل غلت الخ) أى فالمعنى اللهم ضيق صدورهم (قوله لا يتجه) أى لا يظهر وحاصل الرد
أن المعنى على هذا القول اللهم ضيق صدورهم عن قتالنا وعن قتال قومهم أى الكفار والدعاء عليهم بضيق
الصدور بالنظر لقتال المسلمين ظاهر وأما الدعاء عليهم بالنظر لقتال قومهم فلا يظهر اذا المطلوب الاجناد

المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء مثل غلت ايديهم فهى مستأنفة ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه الكفر

ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيب بين الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز أن تقدر لانهية وناهية وعلى الاول فهى مقولة لقول محذوف هو
 الصفة أى فتنة مقولة فيها ذلك ويرى بوجه أن تؤكد الفعل بالنون بعد الناهية قياسا نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهى صفة لفتنة ويرى بوجه
 سلامته من تقدير القيد الثانى صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة ٨٥ وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول قائم الا يستغنى عنها

بمعنى أن معقولية القول
 متوقفة عليها واشباه ذلك
 القيد الثالث وجود المقتضى
 واحترزت بذلك عن نحو فعلوه
 من قوله تعالى وكل شئ فعلوه
 فى الز بر فانه صفة لكل أولئى
 ولا يضح أن يكون حالا من كل
 مع جواز الوجهين فى نحو
 اكرم كل رجل جاءك لعدم
 ما يعمل فى الحال ولا يكون
 خبرا لانهم لم يفعلوا كل شئ
 وتظيره قوله تعالى لولا كتاب
 من الله سبق يتعين كون سبق
 صفة ثانية لاحال من الكتاب
 لان الابتداء لا يعمل فى الحال
 ولان الضمير المستتر فى الخبر
 المحذوف لان أبا الحسن حتى
 أن الحال لا يذكر بعد لولا كما
 لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا
 لما أشرفنا اليه ولا ينتقض الاول
 بقولهم لولا رأيت مدهونا
 ولا الثانى بقول الزبير رضى
 الله عنه
 ولولا بنوها حولها لخطبتها
 لندورهما وأما قول ابن
 السجري فى ولولا فضل الله
 عليكم ان عليكم خبر فردد
 بل هو متعلق بالمشدود والخبر
 محذوف القيد الرابع انتفاء
 المانع والمانع أربعة أنواع
 (أحدها) ما يمنع حاله كانت

الكفر ولو باهله وأجيب بان المراد الدعاء عليهم بسلب أهلية القتال بالمرّة تخيير لهم فتأمل (قوله لانهية)
 تقدم أن فيه اقامة السبب مقام السبب فالمعنى لا تتعرضوا لها فتصيب (قوله قياس) أى وأما التوكيد بعد
 لانهية فهو شاذ (قوله صلاحيتها للاستغناء) هذا القيد مأخوذ من قوله فى الضابط لم يستلزمها ما قبلها
 لانه اذا لم يستلزمها ما قبلها كانت صالحة للاستغناء عنها (قوله وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر) أى فاذا
 قلت جاء الذى قام ابوه أو زيد قام ابوه فلا تكون جملة تام ابوه حالا من المعرفة قبلها وكذا يقال فى قال زيد عمرو
 قام ابوه لا تكون جملة عمرو وقام ابوه حالا من المعرفة قبلها ولا صفة لانك مرة فى قولك قال رجل عمرو وقام ابوه
 لعدم الاستغناء عنها (قوله بمعنى ان معقولية القول) أى تعقل القول بمعنى المقول فاذا قلت قال زيد
 لا ترض فلا يتعقل كون زيد قال لا ترض الابم هذه الجملة أى جملة لا ترض (قوله بمعنى ان معقولية الخ) أى
 لا بمعنى انها عمدة (قوله وجود المقتضى) أى وهو صفة كون العامل فى صاحب الحال عاملا فيها بان كان
 قويا كالفعل وما شابهه لان كان ضعيفا كالابتداء فانه لا يصح حينئذ ولذا قالوا لا يصح الحال من المبتدأ (قوله
 فانه صفة الخ) أى والمعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت فى الزبر (قوله أولئى) أى والمعنى الشئ المفعول لهم
 كانه ثابت فى الزبر (قوله مع جواز الوجهين) هما جعل الجملة صفة لرجل أو حاله منه (قوله لعدم ما يعمل
 فى الحال) صفة لقوله لا يصح فان الابتداء لا يعمل فيها لانه عامل ضعيف فلا يعمل الرفع والنصب وانما كان
 ضعيفا لانه معنوى لا لفظى ولما اجاز سيبويه الحال من المبتدأ جعلها معمولة للاستقرار فى نحو
 * لمسة موحش اطال * ولم يبال باختلاف عاملها وعامل صاحبها والقوم يجعلونها من ضمير الاستقرار
 (قوله لعدم ما يعمل فى الحال) أى فقد عدم المقتضى للحال (قوله وتظيره) أى فى امتناع الحال لعدم
 المقتضى وامتناع الخبر وتعيين الصفة (قوله ولان الضمير المستتر فى الخبر) أى وجود المقدراى لولا
 كتاب من الله موجود حال كونه سابقا (قوله ولا يكون خبرا) أى لكتاب وقوله لما أشرفنا اليه أى بقول
 ابى الحسن ان الخبر لا يقع بعد لولا (قوله ولا ينتقض الاول) أى كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا)
 أى فان مدهونا حال من المبتدأ (قوله ولا الثانى) أى كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله بقول الزبير) بن
 العوام وكان ضربا للنساء وكان لاسماء الصديقية تزوجته وأولاد يحولون بينه وبين ضربها (قوله لخطبتها)
 من الخطب أى لخطبتها فى الارض وهو جواب لولا وقوله حولها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن
 المبتدأ وتام البيت * كخطبة عصفور ولم أتلعثم * (قوله والخبر محذوف) أى موجود (قوله لولا
 وجوده) أى المانع (قوله ويتعين حينئذ) أى حين اذ وجد المانع (قوله حال) أى يتعين كونها حالا
 (قوله بدليل استقبال) أى لان الحال منافية الاستقبال (قوله حال) أى من روى (قوله فسهو) أى لان
 هذا لا يصح جعله نظير لان السين فى هذا المثال المنظر به داخل على عامل الحال وفى الآية داخل على الحال
 وفرق بينهما وقد يقال ان ذلك القائل لاحظ فى التنظير انه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها وبالعكس
 لاتحاد زمنهما فصح التنظير (قوله بعد ان كانت ممنوعة) قبل المانع لان الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة
 يتعين جعلها صفة ويمتنع كونها حالا (قوله وهو خير لكم) أى فالواو معينة للحال اذ الصفة لا يفصل بينها
 وبين موصوفها بالواو أى عسى أن تكرهوا شيئا فى حال كونه خيرا لكم وفى حال كونه شرا لكم خزا فالترجى

متممسة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو زارتى زيدسا كفته أولان أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال وان السين وان
 مانعان لان الجالبة لا تصدر بدليل استقبال وأما قول بعضهم فى وقال انى ذاهب الى رضى سيدى ان سيدى من حال كما تقول سأذهب مهابدا فهو
 (والثانى) ما يمنع وصفية كانت متممسة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتعين الحالية بعد ان كانت متممسة
 وذلك نحو وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خيرا لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شرا لكم أو كالذى مر على قرية

واقفه (والثالث) ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان ماردا لا يسمعون وقد مضى البحث فيها (والرابع) ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكنا جازين بذلك نحو ما جاء في أحد الأقال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الاحتمال للوصفية والحالية فلما جاءت الامتنع الوصفية ومثله ما أهلكنا من قرية الالهة منذرون وأما ما أهلكنا من قرية الالهة كتاب معلوم فله وصفية مانسان الواو والواو ولم ير الزخشري وأبو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحو بين بخلاف ذلك قال الاخفش لاتفصل الابن الموصوف وصفته فان قلت ما جاء في رجل الاراكب فالتقدير الاراكب راكب يعني أن راكبا وصفته بدل محذوف قال وفيه قبح لجمع الصفة كلاسيم يعني في ايلاتك اياها العامل وقال الفارسي لايجوز ما مررت باحد الاقائم فان قلت الاقائم جاز ومثل ذلك قوله وقائلة تخشى على أظنة ستردي به ترحاله وجماعته فان جملة تخشى على حال من الضمير في قائلة ولايجوز أن يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل

في كلام الله بمعنى الجزم أي قد تكرر هو أشمياً الخ (قوله وهي حاوية) أي في حال كونها حاوية (قوله وقوله) أي قول قيس بن ذريح وعمامة * فهل لي إلى ايل الغدا تشفيح * يقولون صب بالنساء موكل * وهل ذلك من فعل الرجال بديع (قوله والمعارض) أي والمانع من الوصفية والمعين للحالية فيهن الواو (قوله ومن واقفه) أي كابي البقاء (قوله والثالث ما يمنعهما) أي ما يمنع من الوصفية والحالية بعد ان كانا جازين لولا المانع (قوله من كل شيطان) أي فهو نكرة ثقة ضاه صحة أن يكون لا يسمعون بعد صفة واذا نظرت لوصفه بما رده صحتها حالاً منه لسكن منع معنوي من كل من الامرين وهو انه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع ولا من شيطان في حال عدم سماعه وحينئذ يفعله لا يسمعون الخ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه على ما مر (قوله وقد مضى البحث فيها) أي الكلام فيها (قوله الاقال خيرا) أي فاخذ نكرة ويصح جعل قوله قال خيرا صفة له وأيضا اذا نظرت له من حيث انه نكرة في حيز النفي فيصح جعله حالا لكن منع من الصفة مانع وهو الا (قوله امتنع الوصفية) أي وبقيت الحالية (قوله ولم ير) وفي نسخة ولم يسم (قوله مانعا) أي من الوصفية فجوز في الجملة المذكورة كونها صفة وحالا (قوله وكلام النحو بين بخلاف ذلك) أي لان كلامهم يقتضي ان الامتنع من جعل ما بعد صفة لما قبلها وقوله قال الاخفش الخ أي بكلام الاخفش وكلام الفارسي دليل الما اذ عناه من ان كلام النحو بين بخلاف لما قاله الزخشري وأبو البقاء وهو ان الامتنع من كون ما بعد صفة لما قبلها (قوله فالتقدير) أي يجوز لذلك التركيب وهذا لا ينفي قبحه (قوله وفيه قبح) أي ويلزم شي آخر لهذا التقدير في ما جاء في احد الاقال خيرا أي الاحد قال خيرا وهو ان فيه حذف الموصوف بجملة والشرط غير موجود لانه ليس بعض اسم مجرور بمن أوفى (قوله لجمع الخ) أي قبل التقدير (قوله في ايلاتك اياها العامل) أي مع ان العامل لا يليه الا الاسماء لا الصفة (قوله في ايلاتك اياها العامل) مراده بالعامل الاذشائها العمل أي والعامل انما يليه الموصوف فيعمل في الصفة بالتبع (قوله لايجوز الخ) أي مطلقا سواء جمعت الاقائم صفة لاخذ الموجود دلالة يلزم عليه الفصل بالابن الصفة والموصوف أو جعلته صفة لاخذ محذوف بدلان من أحد المذكور لانه لايجوز زنده خلافا للاخفش الذي يتبعه فقط فحاصل كلامه منع ما قبحه الاخفش (قوله الاقائم) أي بالجزء على التبعية (قوله جاز) أي على الحالية (قوله ومثل ذلك) أي مثل ما تقدم من قولك ما جاء في احد الاقال خيرا وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا الهة منذرون في امتناع الوصفية دون الحالية قوله الخ (قوله أظنة) أي من الظنون التي تظن اني من موتي مثلا (قوله ستردي به) أي تمسكه والترحال التنقل في الاسفار والجماع تل جمع جعله بمعنى الجملة على الفعل (قوله لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل) قال اللماميني يحتمل ان جملة ستردي به مفعول ثانيا لظنة على انه قالهما أو انه ليس مفعولا لقائمه المذكور بل مفعول محذوف أي تقول ستردي أو اظنة ستردي الخ وحينئذ فلا يلزم من جعل جملة تخشى صفة لقائمه ما ذكره من وصف اسم الفاعل قبل العمل (قوله قبل العمل) أي لان قوله ستردي الخ مفعول القول فهني في محل نصب بقائمه (قوله قبل العمل) أي لان الوصف من خواص الايساء فيبعد الشبه بالفعل

* (الباب الثالث من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة) *

(قوله أو ما يشبهه) أي وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل (قوله أو ما أول بما يشبهه) وهو الاسم الجامد المؤول بالمشتق (قوله أو ما يشير إلى معناه) أي بان كان علما مشتهرا سماه بوصف فيشار به حال العلمية للوصف كخاتم فانه يشير إلى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير إلى معناه) أي إلى معنى الفعل (قوله

والله اعلم (الباب الثالث) من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور * (ذكر حكمهما في التعلق) * لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه فان

فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كما سيأتي وزعم الكوفيون وبنوا طاهر وخروف انه لا تقدر في نحو زيد عندك وعمر وفي الدار ثم
اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدأ وزعموا انه رفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد ٨٧ أخوك وينصبه اذا كان غيره وان

ذلك مسذهب سيمويه وقال
الكوفيون الناصب أمر
معنوي وهو كونه مخالفاً
للمبتدأ ولا معول على هذين
المذهبين * مثال التعلق
بالفعل وشبهه قوله تعالى
أنعمت عليهم غير المغضوب
عليهم وقول ابن دريد
واشتمل المبيض في مسوده
مثل اشتمال النار في خزل
الغضى * وقد تقدر في الاولى
متعلقة بالمبيض فيكون
تعلق الجارين بالاسم ولكن
تعلق الثاني بالاستعمال يريح
تعلق الاول بفعله لانه أتم
لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق
في الثانية بكون محذوف حالا
من النار وبعبارة الاصل
عدم الحذف ومثال التعلق
بما أول بمشبهه الفعل قوله
تعالى وهو الذي في السماء
اله اي وهو الذي هو اله في
السماء في متعلقة به وهو
اسم غير صفة بدليل انه
يوصف فتقول اله واحد ولا
يوصف به لا يقال شيء اله وانما
صح التعلق به لتأوله بجمود
واله خبر له وهو محذوف ولا
يجوز تقدير اله مبتدأ خبراً
عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف
لان الصلة حينئذ خالية من
العائد ولا يحسن تقدير
الظرف صلة واله بدلان
الضمير المستتر فيه وتقدير

فان لم يكن الخ) أي كإف ز يد عندك أو في الدار (قوله في نحو زيد عندك) أي بل نفس عند خبر وليس هنالك
متعلق مقدر (قوله ثم اختلفوا) أي في العامل في الظرف وقوله الناصب أي للظرف وقوله وينصبه اذا كان
غيره أي كإفنا فابتدأ عندهم نارة يكون ناصباً ونارة يكون رافعا (قوله نحو زيد أخوك) فان زيد انفس
الاخ (قوله اذا كان غيره) أي كإفنا فان العند والدار غير زيد (قوله كونهما مخالفاً) لان الخبر يخالف
للمبتدأ معنى اذ معنى العند ليس هو زيد او هذه المخالفة المعنوية تجعل عندهم المخالفة اللفظية في الاعراب
فتنصب الخبر (قوله مخالفاً للمبتدأ) أي لان المخالفة عندهم من عوامل النصب فيقولون في الاستثناء انه
منصوب على المخالفة (قوله ولا معول على هذين المذهبين) اي والمعول عليه ما تقدم في عامل الظرف في
المثالين مقدرا (قوله انعمت عليهم) على متعلقة بأنعم وهو فعل وقوله عليهم الثانية متعلقة بالمغضوب وهو
اسم مفعول (قوله الغضى) بالغين والصاد المعجمتين في الاولى في البيت متعلقة باشتمل والثانية متعلقة
بالاسم وهو اشتمال (قوله وقد تقدر) اي تجعل (قوله لمعنى التشبيه) اي لانه شبه اشتمال شيء في شيء
وهو البياض في السواد بان استعمال شيء كالنار في شيء وهو جزل الغضى (قوله بكون محذوف) اي حال كون
النار كائنة في جزل (قوله أي وهو الذي هو اله) اشار بذلك لتقدير المبتدأ المحذوف العائد على الموصول
(قوله ولا يوصف به) وهذا حقيقة الاسماء واما الاوصاف فيوصف بها ولا توصف (قوله له وهو محذوف) اي
وانما جاز حذف العائد لطول الصلة بالمعطوف والجار والمجرور والمعول (قوله ولا يجوز تقدير اله) اي
والمعنى حينئذ وهو الذي اله كائن في السماء (قوله مخبراً عنه بالظرف) اي والجملة صلة (قوله أو فاعلاً بالظرف)
اي والظرف صلة (قوله لان الصلة حينئذ) اي حين اذ جعل اله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف او جعل اله فاعلاً
بالظرف وقوله خالية من العائد اي لانه على الاول يكون الضمير في الظرف عائداً على المبتدأ وهو اله لانه على
الموصول وعلى الثاني يكون الظرف خالياً عن الضمير لرفع الظاهر (قوله خالية من العائد) اي لان ضمير
كائن انما يعود على المبتدأ أي اله (قوله من الضمير المستتر فيه) والتقدير وهو الذي في السماء اي يكون
هو في السماء ثم ابدل من الضمير المستكن في يكون اله (قوله معطوفاً كذلك) اي معطوفاً على ان في الارض
صلة وقوله اله بدل من الضمير المستتر في الظرف أي وهو الذي يكون هو في الارض ثم ابدل من هو اله (قوله
لتضمنه الخ) علة لقوله ولا يحسن (قوله وفيه) أي في الابدال من ضمير العائد مرتين (قوله حتى قيل الخ)
لانه لا يعرف تكرار البديل الا في بدل الاضراب كما مر للمصنف في لزوم اذا الاضافة واعتراضه ان الصانع نحو
لا تمر بهم الا الفتي الا العلافان الاول يختار فيسه الابدال والثاني يبدل واجيب بان مراده منع تكرار البديل
والمبدل منه والفتى يبدل من الضمير والعلافان من الفتى (قوله على الوجه البعيد) مراده بالوجه البعيد
الابدال من ضمير العائد (قوله ان يكون سببه الخ) اي ولا يخفى ذلك في الآية حتى يحتمل على هذا الوجه
(قوله واما ان يكون الخ) اي ان عدم الحسن لهذين الامرين واما كون عدم حسن هذا الاعراب لما يلزم
عليه من ارتكاب محذور محجوج في تصحيح الكلام الى تأويلين (قوله واما ان يكون) اي واما كونه موقعا
في شيء اي محذور محجوج في تصحيح الكلام الى تأويلين فقول فيسه ما يحجوج اي في محذور محجوج الى تأويلين
حتى يصح الكلام والمحذور هو ان الضمير اذا كان مبدلاً منه كان في نية الطرح وحينئذ يلزم خلو الصلة من
عائد وحاصل التأويلين انه وان كان في نية الطرح الا ان الخلو عن العائد في المعنى واما في اللفظ فلم تخل عن
العائد وهذا التأويل في العارف الاول ومثله يقال في الثاني فهما تأويلان بالنظر لكل مثال والافالتاويل
واحد (قوله واما ان يكون هو) اي هذا الاعراب (قوله فلا) اي فلا تقول ان هذا هو سبب عدم الحسن

وفي الارض اله معطوفاً كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الجمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه
التعاضد به من محذور واما ان يكون هو موقعا فيما يحجوج الى تأويلين فلا

ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الأرض المبتدأ أو خبر التلازم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائدان عطف ومن ذلك أيضا قوله وان لسانى شهدة يشترى بها * وهو على من صبه الله علقم ٨٨ أصله علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصبه والمد كورة متعلقة بعلقم لتأوله

(قوله ولا يجوز على هذا) أى كون فى السماء صلة والله بدل من الضمير المستتر فى الظرف (قوله فساد المعنى) أى لانه يلزم عليه التعدد فى الالته كانه قبل وهو الذى يكون فى السماء له وأن خبركم ان الهاتى الارض (قوله وخلو الصلة) أى لان جملة وفى الارض اله صامته لمطفها على الصلة فهى صلة ولا ضمير فيها فقوله تخلو الصلة أى بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه ففیه رابطة وهو الضمير المبدل منه اله (قوله ان عطف) أى ان عطف تلك الجملة على الصلة (قوله ومن ذلك) أى من المتعلق بما يشبه الفعل (قوله علقم عليه) المناسب ان يقول الاصل علقم على من صبه الله عليه لاجل مناسبة ما بعده (قوله ومن هنا) أى من أجل ما ذكرهنا من الاصل (قوله بما فيه راتحتنه) وهو المراد بقوله سابقا وبما يشير الى معناه (قوله بعض الاحيان) بعض ظرف لان لها حكم ما تضاف اليه وهى هنا مضافة للظرف والاصل فى بعض الاحيان كما ان اذ ظرف (قوله العلمين) وهما أبو المنهال وابن ماوية وهو علم على الشاعر (قوله النقر) وقف بنقل ضمة الراء للغاف الساكنة وهو صوت تنزع به الفرس للامشى وذلك بان ياصق اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة (قوله لا لتأولهما) أى لان العلمية مانعة من تأويل الاسم بالمشق (قوله لا لتأولهما الخ) حاصل ما قاله المصنف ان العلم اذا اشتهر مسماه بوصف كان فيه معنى المشتق ككاتبه وأبو المنهال لانه مؤلف بالمشق وهذا بخلاف النكرة كفى أسد على فانها تأول بالمشق أى صائل أو مجترى على (قوله بما فى حاتم الخ) الاولى بحاتم لما فيه من معنى الجود (قوله ومن هنا) أى من كون الظرف يكتب براءة الفعل (قوله وسو يرا) تصغير سائر وقد عمل فى قوله فرسخا (قوله وعلى سيبويه) أى ورد على سيبويه (قوله شأها) بالف بعد الهزة على وزن فاعلاها (قوله حتى شأها) أى السحاب أى حتى سبقها كليل أى برق كليل أى كثير الشكل أى التعب وقوله موهنا سم لنصف الليل أى فى نصف الليل وقوله عمل أى معطوب على العمل أى صار العمل طبعه وسجيته والمعنى حتى سبق السحاب برق كليل فى نصف الليل وعمل صفة ثانية لبرق (قوله كليل) هو على وزن فعيل وقد عمل فى موهنا (قوله وذلك) أى ويبان ذلك أى الرد على الكسائى وسيبويه (قوله وموهنا ظرف زمان) أى لانه نصف الليل وما فاربه (قوله بخلاف المفعول به) أى فانه لا يكتب براءة الفعل ولا يتم الاستدلال الا لو كان فرسخا وموهنا مفعول به (قوله وفعله لا يتعدى) أى فلا ينصب المفعول به (قوله بمعنى مكل) أى من كل بمعنى أتعب لانه كل وحيد ثم ذى يكون متعديا والمعنى حتى سبقها برق أى كل أى أتعب نصف الليل وايقاع الاتعاب على نصف الليل مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية كما ان اسناد الاكالات أى الاتعاب للبرق مجاز عقلى وحقه ان يسند للعقل فعلى هذا الجواب فيه مجازان عقليان (قوله وكان البرق الخ) أى وايقاع الاكالات على الوقت مجاز عقلى وكان البرق يتعب الوقت أى الى نصف الليل بسبب دوامه أى ترداده فيه (قوله وهذا أقرب) أى الجواب الثانى وهو أنه استشهد به على أن فاعلا يعدل به الى فعيل (قوله فان فى الاول) أى فى الجواب الاول (قوله جعل الكلام على المجاز) أى بخلاف الثانى فانه ليس فيه مجاز واهترض بأن المجاز لازم مطلقا اذ التعب والاتعاب لا يسندان للبرق ولا يقعان على الوقت الا مجازا والجواب انه على الجواب الاول فيه مجازان عقليان الاول اسناد الاتعاب للبرق والثانى ايقاع الاتعاب على الوقت بخلاف الثانى فان فيه مجازا عقليا فقط وهو اسناد التعب للبرق وقوعه فى الوقت لانه عليه لا مجاز فيه قال الشينى والاحسن أن يراد بالمجاز خلاف الاصل لان كون كليل بمعنى مكل من كل خلاف الاصل لان الاصل أخذ فعيل من الثلاثى لانه غير الاصل كونه من كل والمراد بالحقيقة الاصل اه تقرير دردير (قوله مع امكان جملة على الحقيقة) أى كفى الجواب الثانى (قوله خبره هو أخرى مقدره) أى والجملة

يصعب أو شاق أو شديد ومن هنا كان الحذف شاذا لاختلاف متعلقى جار الموصول و جار العائد ومثال التعلق بما فيه راتحتنه قوله أنا أبو المنهال بعض الاحيان وقوله أنا ابن ماوية اذ جحد النقر فتعاقب بعض واذا بالاسمين العلمين لا لتأولهما بابا يسميه الفعل بل لما فيه من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم فى قومه فتعلق الظرف بما فى حاتم من معنى الجود ومن هنا رد على الكسائى فى استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر يقول بعضهم أظنى مرتحلا وسو يرا فرسخا وعلى سيبويه فى استدلاله على اعمال فعيل بقوله حتى شأها كليل موهنا عمل وذلك أن فرسخا ظرف مكان وموهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه ورائع الفعل بخلاف المفعول به ووضوح كون الموهن ليس مفعول به ان كليل من كل وفعله لا يتعدى واعتذر من سيبويه بان كليل بمعنى مكل وكان البرق بكل الوقت بدوامه فيه كما يقال أتعبت يومك أو بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان فى الاول جعل الكلام على المجاز مع امكان جملة على الحقيقة صلة وقال ابن مالك فى قول الشاعر * ونعم من هو فى سر وعلان * يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم وهو مبتدأ خبره هو أخرى مقدره وفى متعلقة بالمقدرة لان فها معنى الفعل أى الذى هو مشهور راتحتنه

يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان فى الاول جعل الكلام على المجاز مع امكان جملة على الحقيقة صلة وقال ابن مالك فى قول الشاعر * ونعم من هو فى سر وعلان * يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم وهو مبتدأ خبره هو أخرى مقدره وفى متعلقة بالمقدرة لان فها معنى الفعل أى الذى هو مشهور راتحتنه

والاولى أن يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر وعلان وقد ر أبو علي من هذه تمييزا والفاعل مستتر وقد أجبر في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله تعالى وان كان علماء على معنى وهو المعبود ٨٩ أو وهو المسمى بهذا الاسم وأجبر تعلقه به علم

وبسر كم وجهركم وبخبر
محذوف قدره الزخشي
الم ورد الثاني بان فيه تقديم
معمول المصدر وتنازع
عاملين في متقدم وليس بشئ
لان المصدر هنا ليس مقدر
بحرف مصدرى وصاته ولانه
قد جاء نحو بال مؤمنين رؤف
رحيم والظرف متعلق باحد
الوصفين قطعا فكذا هنا ورد
أبو حيان الثالث بان في لاتدل
على عالم ونحوه من الاكوان
الخاصة وكذلك رد على
تقديرهم في فطلقوهن
لعدتهن مستقبلا لعدتهن
وليس بشئ لان الدليل ماجرى
في الكلام من ذكر العلم
فان بعده يعلم سر كم وجهركم
وابس الدليل حرف الجز
ويقال له اذا كنت تجيز
الحذف للدليل المعنوي
مع عدم ما يسد مسده فكيف
تتم مع وجود ما يسد وانما
اشترطوا الكون المطابق
لوجوب الحذف لاجوازه
ومثال التعلق بالمحذوف
والى نحو ادخاهم صاحب تقدير
وأرسلنا ولم يتقدم ذكر
الارسال ولكن ذكر النسب
والمرسل اليهم يدل على ذلك
ومثله في تسع آيات الى فرعون
ففي والى متعلقان باذهب
محذوف والى الدين احسانا أى
وأحسنوا بالوالدين احسانا
مثل وقد أحسن بي أو

صلة وقوله وفي متعلقة بالمقدرة هذا هو محل الشاهد (قوله والاولى أن يكون الخ) أى الاولى أن يفسر هو
الثانية ملازم لحالة واحدة أى ليس عنده نفاق وانما كان أولى لان مشهورا لا يناسب السر وعلى كل حال
فالظرف متعلق بهم والثانية لانها هى التى فيها معنى الفعل (قوله والفاعل مستتر) أى وهو مبتدأ محذوف
خبره والظرف متعلق بذلك الخبر أى والمعنى نعم هو شخصاً أى نعم المدح وشخصاً هو ملازم لحالة واحدة في سر
واعلان (قوله على معنى) متعلق بقوله تعلقه أى انه متعلق به لتضمنه معنى ما يشير للفعل وليس مؤولاً بمشتق
لان العلم عند المصنف لا يؤول بالمشتق (قوله ورد الثاني) أى تعلقه بسر كم وجهركم (قوله تقديم معمول
المصدر) أى لان في السموات معمول للمصدر وهو سر كم وقد تقدم ذلك المعمول عليه (قوله عاملين) أى
سر كم وجهركم وقوله في متقدم أى مع ان شرط التنازع أن يكون في معمول متأخر نحو قام وأكل زيد
(قوله وابس بشئ لان المصدر الخ) أى ومحل المنع لتقدم معمول المصدر عليه اذا كان المصدر يقدر بأن
وهنا ليس كذلك لان المعنى حينئذ وهو الله يعلم أن سر واوتجهر وفى السموات والارض فيبسط أن الاسرار
والجهر مستقبل وليس كذلك (قوله لان المصدر الخ) رد لقوله تقديم معمول المصدر وقوله ولانه قد جاء الخ
رد لقوله وتنازع عاملين الخ (قوله لان المصدر هنا ليس مقدر) رده الشارح بأن من الجائز أن يقدر ما المصدرية
وهى لاتدل على الاستقبال وأجاب الشمني بأن السر والجهر المراد منهما الكلام الخفى والكلام الجهر لانفس
الاسرار والاجهار (قوله والظرف متعلق باحد الوصفين) أى وحذف متعلق الاسطرلاب لانه عليه فكذا
هنا أى فلا يلزم التنازع بين عاملين في معمول متقدم وحاصله انه من باب الحذف من أحد الموضوعين لدلالة
الاسطرلاب من التنازع (قوله لاتدل على عالم الخ) أى وانما لاتدل على كون عالم (قوله وكذلك رد) أى أبو حيان
(قوله مستقبلا) حال (قوله للدليل المعنوي) أى للدليل عقلى كما لو اورد حذف ما يعلم جائز للدليل العنقى عليه
(قوله فكيف يمنع) أى الحذف مع وجود ما يسد أى وهو الجار والجرور والدليل لفظى (قوله ولكن
ذكر النبي) أى صالح وقوله والمرسل اليهم هم نوح (قوله ومنه) أى من المتعلق بمحذوف

(هل يتعلقان بالفعل الناقص)

أى هذا مجتهد هل يتعلقان الخ (قوله أنه لا يدل الخ) أى وادعى أن هذا هو معنى النقصان أى انه لا صار
لا يدل الاعلى مجرد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان واما على المختار من أنه
يدل على الحدث والزمان فسمى ناقضاً لانه لا يكتفى بمرفوعه بل لا بد في تمام الفائدة من ذكر المنصوب (قوله
والصحيح أنهم كاهاد اله) أى فكان يدل على حدث وهو كون مطاق والمقيد له خبرها فعنى كان زيد يحصل زيد
وقولك قائماً فاد أن المراد حصول قيام زيد وتدل أيضاً على زمن لكن خاص وهو الزمن الماضى وأما خبرها
وهو قائم فيدل على زمن مطاق فيقيدو يعين بالزمن في كان أو يكون فتحصل أن كان يدل على حدث متعلق
يقيد بالخبر ويدل على زمن مطلق يقيد بالزمن المستفاد من كان فتعوضا فان قلت ان الخبر وهو قائم
حقيقة في الحال فهو دال على الحال قلت ان هذه دلالة عرفية وقولنا انه دال على زمن مطلق أى بحسب الفعل
لان الحدث لا بد له من زمن وأما قولك في كان زيداً خالفاً فعنائه كان زيداً يحكمه بالاخوة فهو مؤول باسم
الفاعل وأما بقية الافعال كصار الدالة على الانتقال وأصبح الدالة على الدخول في الصباح الخ فدلالتها على حدث
لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور وقد استدل على بطلان القول بانها لاتدل على الحدث بما ورد منها أن الاصل
في الفعل الدلالة على الحدث والزمان اذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج
الفعل عن اصله الا بدليل ومنها أن الافعال المتساوية في الزمان انما تنماز بالاحداث فاذا زال ما به الافتراق

(١٣ - دسوقى فى) وصيغتهم بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بالديه حسنا ومنه باء البسمة *(هل يتعلقان بالفعل الناقص)*
من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد فانفار سى فابن جنى فالجربانى فابن برهان ثم الشلو بين والصحيح انها كاهاد اله عليه

الا ليس واستدل بالثبوت ذلك التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجباً ان اوحينا فان اللام لاتتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقدمضى عن قريب ان المصدر الذى ليس q في التقدير حرف موصول ولا صلته لا يمنع التقديم عليه ويجوز ايضا ان تكون

متعلقة بحذف هو حال من عجب على حذف قوله * عليه موحشا طلل * * هل يتعلقان بالفعل الجمادى زعم الفارسي في قوله

ونعم مراكم من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وعلان ان من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة في مامن نحو فنع ما هي وان الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انها موصولة فاعل وان هو مبتدأ خبره هو اخرى مقدر على حذف شعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوف لتضاهي معنى الفعل أى ونعم الذى هو باق على وده في سره وعلانه وان المحصور محذوف أى بشرى ابن مروان وعندى ان يقدر المحصول هو لتقدم ذكر بشرى البيت قبله وهو وكيف أربأ أمرأ أو أراع به وقد رأت الى بشرى بن مروان * فيبقى التقدير حينئذ من هو هو هو * هل يتعلقان بالحرف المعاني * المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائب عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصلة

وبقى ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما هو حجب خلافه ومنها انه لو كان معناها الزمن لجاز ان ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان وفي شرح الاسجرومية للشيخ خالد ان الذى يقول بعدم دلالة التعلق على الحدوث يريد انما لا يتدل على الحدوث التام الذى يقيد مجرد اسناده الى فاعله فلا ينافى انما يتدل على حدث ناقص لا تتم فائدته الا بالانصب فكان التامة لا وجود ضد العدم والناقصة للموصول على صفة تامة تعين بالخبر فقد رجح الخلاف لفظيا (قوله الا ليس) في الرضى ان ليس يدل على حدث أيضا وهو الانتفاء وانما سميت ناقصة لانه لا يتم بالرفع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فان الفائدة تتم برفعها (قوله واستدل الخ) وجه الاستدلال ان معناها امر او ثلاثة صالحة للتعلق بعجبا و اوحينا وكان فلا يصح تعلقه بعجبا لما ذكره وكذا لا يصح تعلقه باوحينا فتعين تعلقه بكان (قوله مؤخر) أى ومعمول المصدر لا يتقدم عليه (قوله لفساد المعنى) أى لانه حينئذ يكون المعنى اكان عجباً عجاؤا للناس فيقتضى ان الاجزاء للناس مع ان الاجزاء لا يبي (قوله لفساد المعنى) قد يقال الفساد منتف ان جعل الى رجل بدلام للناس او جعلت اللام في الناس تعيلية اى لاجل اهداء الناس (قوله ولانه صلة لان) أى ومعمول الصلة لا يتقدم عليها (قوله وقدمضى عن قريب) يحتمل انه رد لمنع تعلقه بعجبا اى ان القول يمنع تعلقه بعجبا لثلا يكون معمول المصدر مقدا على المصدر وهو ممنوع لا يسلم لانه انما يمنع تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ذلك المصدر مؤلاما من ان والفعل بعجبا ليس كذلك ويحتمل انه تقوية لقوله ولانه صلة لان لكن بحسب المفهوم فينبذ يكون قوله لا يمنع التقديم عليه أى ومفهومه ان ما كان مقدر ابا ان وصلته فلا يجوز التقدم فالولى اذا كانت ان مملوطة لا يجوز التقدم (قوله ويجوز ايضا) أى كما يجوز تعلقه بعجبا على الاحتمال الاول او بكان على الاحتمال الثانى (قوله حال من عجباً) أى فالناس في الاصل صفة لعجبا فتقدم عليه فيعرب حينئذ حالاً كما ان موحشا كان صفة لاطل فتقدم فأعرب حالاً الا ان الاول في الخبر والثانى في المبتدا (قوله في مامن نحو الخ) أى فالضمير الواقع بعد من في البيت وبعد ما في الاية مخصوص بالمدح (قوله وان الظرف متعلق بنعم) هذا هو محل الشاهد (قوله وزعم ابن مالك) هذا الكلام لاتعلق له بما هنا وانما ذكره لتتميم الكلام المتعلق بالبيت (قوله على حد) أى فيكون بعد التقدير على حذف شعري شعري أى ان شعري الا ان هو شعري المعروف في زمن الصبا أى لم يتغير عن حاله وكذلك قولك نعم هو هو أى ان بشرى المشهورة والآن هو بشرى المعروف سابقا أى انه باق على حاله لم يتغير (قوله من هو هو هو) هو مبتدأ وهو الثانية خبر وهو الثالثة هو المحصور بالمدح وعلى تقدير ان المحصور بعد خبر يقدر له مبتدأ هو رابعة

* (هل يتعلقان بالحرف المعاني) *

أى هذا مبحث جواب هل يتعلقان الخ وقوله المعاني أى الحروف التى وضعت لمان كان حقه ان يدل عليها بالفعل واحتر زعم حروف المباني كزاي زيدو يائه (قوله منع ذلك مطلقا) أى سواء كان الحرف تابعا عن فعل حذف أو كان غير نائب عن فعل (قوله وقيل بجوازه مطلقا) أى لما فهم من معنى الفعل وقوله منع مطلقا أى لعدم الاشتقاق (قوله متعلقة بيا) أى لنيابتها عن الفعل المحذوف وهو أدهو (قوله ان النصب بيا) أى لا بالفعل الذى نابت عنه وهو ادهو كما قاله الجمهور (قوله نظير قولهما الخ) وذلك ان ما زيدت عوضا عن كان (قوله الراجعة) أى لانت وقوله الناصبة أى للذاتفر وأما الجمهور فيقولون الناصب والرافع انما هو كان المحذوف الذى نابت ما عنها (قوله غداة البين) الغداة البكرة أو ما بين طلوع الفجر طلوع الشمس ويحتمل انه

والا فلا وهو قول ابى على وأبى الفخر زعمتا في نحو بال زيدان اللام متعلقة بيا بل قالوا في باب الله ان النصب بيا وهو نظير استعماله قولهما في قوله * أبأخراشة أما أنت ذانفر * ان ما للراجعة هى الراجعة الناصبة لا كان المحذوف وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب رضى الله تعالى عنه وما سعاد غداة البين اذ رحلوا

الاغنى غضب الطرف مكحول * غداة البين طرف للنقي أى انتفى كونها في هذا الوقت q الا كغنى وقال ابن الحاجب فيون ينفعكم

اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من
اليوم واليوم اما طرف للنفع
المنقى واما المنقى من معنى
النقي أى انتفى في هذا اليوم
النفع فالنقي نفع مطلق وعلى
الاول نفع مقيد باليوم وقال
أيضا اذا قلت ما ضربت به
للتأديب فان قصدت نقي
ضرب معل بالتحديد فاللام
متعلقة بالفعل والمنقى ضرب
مخصوص وللتأديب تعليل
للضرب المنقى وان قصدت
نقي الضرب على كل حال فاللام
متعلقة بالنقي والتعليل له أى
ان انتفاء الضرب كان لاجل
التأديب لانه قد يؤدب بعض
الناس بترك الضرب ومثله
في التعليل بحرف النقي
ما كرمت المسى علتاديه
وما أهنت المحسن لمكافأته اذ
لوعلى هذا بالفعل فسد المعنى
المراد ومن ذلك قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك مجنون
الباء متعلقة بالنقي اذ لوعلى
مجنون لانه قد يفتخر بنعمته
خاص وهو الجنون الذى
يكون من نعمة الله تعالى
وليس في الوجود جنون هو
نعمة ولا المراد نقي جنون
خاص انتهى لخصا وهو
كلام بديع الان جهور
التحويين لاوافقون على صحة
التعلق بالحرف فينبغي على
قولهم ان يقدر ان التعلق
يفعل دل عليه الناقى أى انتفى
ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت

استعمله في مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورخصوا انتقوا لوان مكثهم (قوله الاغنى) أى
الا كغنى أى الا كغنى أى يخرج صوته من خياشبه وقوله غضب الطرف أى فآثر الطرف أى
ناعسه ومسهله (قوله أى انتفى كونها في هذا الوقت الا كغنى) أى انتفى كونها في هذا الوقت متصفا بأى
صفة الاوصاف بكونها كغنى وأما خص هذا الوقت بالذ كرمع أنه لا مدخل له في التشبيه لانها تشبه الظبي
المدكور مطلقا في وقت الذهاب وفي غيره لان الرجل يقتضى مهنة وابتداء اذا كانت شبيهة بالظبي في تلك
الحالة فأولى غيرهما واعلم أنه ليس الجامع بين سعاد والظبي الاوصاف المدكور في البيت من كونه أغنى الخ
لانها لا تخص بهذا الوقت وحينئذ التقيد بالطرف على هذا التقدير يعد لغوا بل يضر لاقتضاء انتفاء
الشبه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناسف للغرض من المدح بل الجامع النور والذهب وحذفه اما للاشتهار
الظبي به واما للاشارة القيد اليه لان حالة البين والرجل حالة تقوى وذهب فيكون المعنى ان سعاد تشبهه عند
رجلها وذهابها عن محبتها الظبي النافر عن يديها لانسبه وانما ذكر هذه الصفات مع انه لا مدخل لها في
التشبيه ما زيد التلهف والتأسف على فوات ذلك الظبي وعدم الظفر به ليعتبر بذلك في جانب سعاد (قوله للنفع
المنقى) أى فالنقي انتفى نفعكم في هذا اليوم الذى هو وقت ظلمكم (قوله واما المنقى ان الخ) أى واما طرف
لنقي الكائن في لن (قوله فالنقي) أى على هذا الاخير (قوله فاللام متعلقة بالفعل) أى ضربت أى انتفى
الضرب الكائن لاجل التأديب أى بل الصادر ضرب لغيره (قوله ما كرمت المسى علتاديه) أى انتفى
اكرامه لاجل تأديبه أى لاجل أن يتأديب وانتفت الالهانة لوجود المكافاة (قوله فسد المعنى المراد) أى لان
المعنى حينئذ اكرام المسى لاجل تأديبه معنى واهانة المحسن لاجل مكافأته منفية وهذا لا ينساق أن الاكرام
والاهانة ثبنا لغير ذلك وهذا خلاف المعنى المراد لان انتفاء الاكرام المتعلق بالمسى لاجل أن
يتأديب وانتفاء الالهانة المتعلقة بالمحسن لاجل المكافاة وقوله المعنى المراد أى وأما المعنى في نفسه فهو صحيح
غايته انه خلاف المراد (قوله بنعمة) هى صفة ذات أى انتفى جنونك بسبب ارادة الله أوصفة فعل أى انتفى
جنونك بسبب انعام الله (قوله الباء) أى من قوله بنعمة ربك وأما الباء من مجنون فهى صلة لانها داخله
في الخبر (قوله يكون من نعمة الله) هذا مبنى على أن الباء بمعنى من الابتداءية وقوله وليس في الوجود الخ
مبنى على ان الباء بمعنى من البيانية فغيبه تليق الآن يقال ان الاول حمل معنى (قوله أى انتفى ذلك) أى
فلاصل ما أنت مجنون انتفى ذلك بنعمة ربك (قوله بمعنى التشبيه) الاضافة بيانية أى بالتشبيه بالانقي كإمر
(قوله بمعنى التشبيه) أى بالحرف الحامل معنى التشبيه (قوله وذلك على ان الخ) أى وذلك مبنى على ان الخ
وقوله على التشبيه الخ أى حالة كون ذلك الاصل آتيا على التشبيه المعكوس (قوله وما كسعاد الاظبي) أى
وما يشبهه سعاد في وقت ارتحالها وذهابها عن محبتها الاظبي اغنى فالظبي مشبه وسعاد مشبه به وفي الواقع انعكس
فهو تشبيهه مقابوب (قوله لئلا يكون الطرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل معنى التشبيه) أى واللفظ
الحامل معنى التشبيه لا يصح تقدم معموله لانه واقع بعد الاوهى تمنع من عمل ما بعدهما فيما قبلها هذا مراده
(قوله لئلا الخ) على حذف أى وانما جعلناه من باب التشبيه المقابوب بحيث جعلنا الكاف المقدره داخله على
سعاد لا على الظبي لئلا الخ وناقشه الدمامى بان هذا جائز في الطرف فقال لزوم تقديم الطرف على اللفظ
الحامل معنى التشبيه لا يضر ذلك بمجرد اذ الطرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوى نعم ان أريد خصوصية
العامل هنا من حيث هو واقع بعد الاوقد علم انهما مانعة من عمل ما بعدهما فيما قبلها الاستقام وانتفى الاعتراض
(قوله في التقدير) أى في هذا التقدير أى تقدير جعل التشبيه غير معكوس فليس المراد بالتقدير قسم اللفظ
لان تقدم الطرف في هذا الوجه على عامله موقوف بلام مقدر اه دمامى (قوله ابن عمرو) هو على وزن

في شرحي لقصيدة كعب رضى الله تعالى عنه ان المختار تعلق الطرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما كسعاد الاظبي
أغنى على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الطرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل معنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرو واذا

جاز الحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله كان قلب الطير رطبا ويايسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي مع أن الحال شبيهة بالمفعول به فعمله في الظرف أجدر فان قلت ٩٣ لا يلزم من صحة أعمال المذكور أعمال المقدر لانه أضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعر او حاتم

جدون والمشهور فيه الصرف والفارسي يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله لدى وكرها) أي العناب (قوله شبيهة بالمفعول به) أي من حيث ان الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط ظرف ملفوظ به ولا مقدر المعنى (قوله أجدر) أي أولى لانه يكتفي في العمل فيه برائحة الفعل (قوله من صحة أعمال المذكور) أي أعمال حرف التشبيه المذكور وكفي هذا البيت وقوله أعمال المقدر أي كفي بيت كعب على الوجه الذي ذكره المصنف في شرح بان سعاد (قوله أعمال المقدر) أي فالقياس حينئذ لا يصح لوجود الفارق (قوله زيد زهير شعرا) أي زيد كزهير شعرا وقوله وحاتم جودا أي وزيد كحاتم جودا (قوله وقيل في المنصوب) أي وهو شعر او جودا (قوله وهو الظاهر) أي لان المعنى على تبين وجه الشبه لا على القيد (قوله وهو الظاهر) أي لان شعر او جودا مصدران يقل وقوعهما حالا (قوله وايا كان) أي ومتى جعل حالا وتيميزا (قوله فالجدة) أي على أعمال حرف التشبيه المقدر فأنه أي بذلك القول (قوله فالجدة قائمه به) أي لان العامل في تلك الحال أو التمييز انما هو حرف التشبيه المقدر لما فيه من معنى الفعل واعتراض الهماميني بأنه لا يلزم من العمل أي من عمل حرف التشبيه في التمييز العمل في الظرف اذا التمييز معمول ضعيف يعمل فيه حتى الجامد بلا تاويل كعشرين درهما وقد يجاب بأنه بمعنى معد وذبكذ فهو وان كان جامدا الآن فيه معنى الفعل لانه مؤول به (قوله وهو أعماله) أي حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله تعيرنا) أي تنسبنا للعار والعيب (قوله اننا) أي من أجل اننا على أي فقراء (قوله ونحن) مبتدأ وأنتم خبر على التشبيه وصعاليك ومولو كاحلان والعامل فيها حرف التشبيه المقدر (قوله في حال صعلكتنا) أي فقرا ناملكم في حال الشرف والكرم في حال ملككم (قوله لا يتقدم الحال) المناسب للظرف لان غداة البين ظرف لالحال اللهم الآن يقال انه رأى ان الظرف له حكم الحال لانه يؤول به أي في حال كذا وقوله عليه أي على العامل المعنوي المقدر في قوله أنتم (قوله قلت سوغته الخ) حاصله انه سوغته وحسنه اختلاف المعنى لانه لو قيل نحن أنتم صعليك مولو كالا يدري الحال من المبتدأ والحال من الخبر أي ما لان الحالين قد يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المراد (قوله هذا بسرا) هذا مبتدأ وبسرا حال من ضمير أطيب الواقع خبر او رطبا حال من ضمير منه والعامل في الحالين هو أطيب فقد تقدم الحال على أفعال التفضيل وهو لا يجوز بحسب الاصل (قوله وهو) أي الذي سوغ تقدم بسرا (قوله اختلاط المعنى) أي لانه لو قيل هذا أطيب منه بسرا رطبا لا يدري الحال المفضلة من المفضل عليها على سبيل الجزم فيوهم أن رطبا حال من ضمير أطيب وذلك ان الحالين يأتیان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المعنى المراد فان قلت يمكن التخاص بتقدير رطبا على بسرا فتقول هذا أطيب منه رطبا بسرا قلت ان المسموع من العرب هكذا وهذه نكبات بعد الوقوع والنزول (قوله الآن هذا) أي التقديم وهو أعمال العامل في حالين متقدمة ومتأخرة (قوله ثم) أي في أفعال التفضيل (قوله ونادى رطبا) أي في حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله وهذا الذي ذكرته في البيت) أي قوله تعيرنا أننا على أي لعله أي تعيرنا أننا مثقلون للملوك بطرح تعينا عليهم ونحن كاتتم صعليك أي مثقلين للملوك فعلى هذا الوجه يكون صعليك حال من المجموع مقدمة على عاملها المعنوي فلذا جعل المصنف القول الاول أجود من هذا (قوله بطرح كلنا) أي تعينا من حيث المؤنة (قوله في هذا الامر) أي وهو كوننا صعليك أي مثقلين فصعليك حال (قوله مثله في وازواجه الخ) أي في انه على معنى التشبيه أي مثل أمهاتهم في التحريم والاحترام (قوله اننا نعول) أي نطعم (قوله تؤكد الضمير مستتر) أي فالعنى اننا نعول أي نطعم نحن الصعليك هم وأنتم أي نطعم الصعليك الذين

جودا وقيل في المنصوب فیهما انه حال أو تمييز وهو الظاهر وایا كان فالجدة قائمة به وقد جاء بانغ من ذلك وهو أعماله في الحالين وذلك في قوله تعیرنا أننا على وفتح صعلیک أنتم مولو كاذ المعنى تعیرنا أننا فقرا ونحن في حال صعلکتنا مثلکم في حال ملککم فان قلت قد أوجبت في بيت كعب رضی الله عنه ان يكون من عکس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي فما الذي سوغ تقدم صعلیک هنا عليه قلت سوغته الذي سوغ تقدم بسرا في هذا بسرا أطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو لهو كفوهم ناصر او خوشية اختلاط المعنى الآن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادى رطبا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران احدهما ذكره السجاي في كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من عاني الشيء اذا أنقضى ومولو كالمفعول أي اننا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن أنتم أي مثلکم في هذا الامر فلاخبار هنا مثله في وازواجه

أمهاتهم والثاني فانه الحريري وقد سئل عن البيت وهو أن التقدير ان عالة صعليك نحن وأنتم وقد نطقت في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو أن يكون صعليك مفعول عالة أي اننا نعول صعليك ويكون نحن تؤكد الضمير عالة وأنتم تؤكد الضمير مستتر في صعليك وحصل في البيت

تقديم وتأخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملو كوكانه عند حال من ضمير عالة والاولى على قوله أن يكون صعاليك حال من محذوف اي نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلة ما في اقيمته صعدا من محذوف فاقامهم نصوا على أنه يكون الاول ٩٣ للثاني والثاني للاول لان فصلا أسهل من فصلين

ويكون أنتم توكيد الله المحذوف
لا لضمير صعاليك لانه ضمير
غيبية وانما جازته اولان
الصعاليك هم المخاطبون
فيحتمل كونه راعى المعنى
* (ذكر ما لا يتعلق من حروف
الجر) * يستثنى من قولنا
لا بد لحرف الجر من متعلق
سنة أمور احدها الحرف
الزائد كالباء ومن في كفى بالله
شهادة من خالق غير الله
وذلك لان معنى التعلق
الارتباط المعنوي والاصل
ان افعالا قصرت عن الوصول
الى الاسماء فأعينت على ذلك
بحروف الجر والزائد انما
دخل في الكلام تقوية له
وتوكيد ولم يدخل للربط
وقول الحوفي ان الباء في أليس
الله بأحكام الحاميين متعلقة
وهم نعم يصح في اللام المقوية
ان يقال انها متعلقة بالعمال
المقوى نحو مصدق الله عليهم
وفعال لما يريد وان كنتم
للرؤيا تعبرون لان التحقيق
انها ليست زائدة محضة لما
تحيل في العامل من الضعف
الذي نزل منزلة القاصر ولا
معدية محضة لا طراد صفة
استقاطها فله منزلة بين
المتزلتين (الثاني) لعل في لغة
عقبيل لانها بمنزلة الحرف
الزائد الا ترى أن مجرورها

هم أنتم (قوله تقديم) أي تقديم الواو على نحن ووجهها الدخول على أنتم والتأخير لمفعول عالة وهو صعاليك إذ
حقه عدم الفصل بينه وبين عاله ووجه البعد في ذلك أنه عطف توكيد على آخر مع اختلاف المتبوع (قوله
حال من ضمير عالة) أي وجهه التأخير للمعنى تعبيرنا من أجل أننا نعول نحن في حال كوننا ملو كالصعاليك الذين هم
أنتم (قوله والاولى على قوله) هذا مقابل لقوله وصعاليك مفعول عالة وقوله على قوله أي على تقديره الذي
ذكره سابقا من ان الاصل انما عالة صعاليك نحن وأنتم وحاصله أن المناسب لتقديره ان الاصل تعبيرنا انما عالة
نعولكم صعاليك ملو كالتعريف وأنتم في الكلام محذوف جملة فحين توكيد لفاعله المستتر وأنتم توكيد
لمفعولها وقوله صعاليك حال من المفعول المحذوف وملو كاحال من الفاعل على سبيل اللغو والنشر المشروش لان
الكثير في الحالات المتواليمة أن يرتكب فيها ذلك لانه أسهل من اللغو لنشر المرتب لان فيه فصلا
واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين أي نعولكم في حال كوننا ملو كافي حال كونكم صعاليك ووجه بعد
هذا ما فيه من عطف توكيد على توكيد مع اختلاف المتبوع (قوله لانه ضمير غيبية) أي وهو لا يوثق
بضمير المخاطب

(ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر)

(قوله في كفى بالله) اصله كفى الله شهيدا لغير اسم الجلالة وهو الفاعل بحرف الجر الزائد (قوله هل من خالق
غير الله) اي هل خالق فجر المبتدأ وهو خالق بحرف الجر الزائد (قوله وذلك) أي وبيان الزيادة (قوله الارتباط
المعنوي) اي ارتباط العامل بالمجرور أي تعاقب معنى العامل بالمجرور (قوله والاصل) اي أصل الارتباط
(قوله على ذلك) اي على الوصول للاسماء (قوله تقوية له وتوكيدا) العطف للتفسير وقوله ولم يدخل للربط
اي المعنوي وهو تعلق معنى الفعل بالمجرور (قوله وهم) أي لانها زائدة في خبر ليس (قوله في اللام المقوية)
وهي الداخلة على معمول الفعل المتقدم عليه أو على معمول العامل الذي هو فرع في العمل (قوله انها متعلقة
بالعامل) أي وهو ما كان فرعا في العمل او قدم معموله عليه (قوله لان التحقيق) غلة لصحة القول بأنها
متعلقة بالعامل المعنوي (قوله لما تخيل في العامل من الضعف) أي بسبب فرعيته في العمل أو تقدم معموله
عليه (قوله فلها منزلة بين المتزلتين) أي بين منزلة الزائد المحض والمعدى المحض اي فلذا صح القول بتعلقها
بالعامل الذي قوته (قوله في لغة عقيل) اي الذين يجرون بها اي وأما في لغة غيرهم فلا تجر بل ترفع الاسم
وتنصب الخبر (قوله لانها بمنزلة الحرف الزائد) اي وليست بزائدة محضة لافادتها التبرجى والزائد لا يفيد معنى
غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها في محل رفع مبتدأ والحرف الجار الاصلى مجرور في محل نصب
(قوله الا ترى الخ) غلة لكونها شبيهة بالزائد وليست حرفا أصليا (قوله في موضع رفع) اي والحرف الاصلى
مجرور في موضع نصب على المفعولية (قوله ولانها لم تدخل) عطف على المعنى أي لان مجرورها ولانها الخ
وهما علمتان لقوله لانها بمنزلة (قوله ثم انهم) اي عقيل (قوله منبهة) اي تنبيهها أي جروا بها الاجل التنبيه
فهى مفعول لاجله ويصح أن تقرأ منبهة اسم فاعل اي حال كونها منبهة الخ (قوله فيمن قال) اي في قول
من قال (قوله ان لولا جارة للضمير) اي وهى بمنزلة الحرف الزائد وليست حرفا أصليا لانها بمنزلة الخ (قوله
جارة للضمير) اي فيقول ان لولا حرف جر والياء والكاف في محل جر والدليل على ذلك أن لولا ليست من
الحروف الناصبة للاسم بالاجماع اذ الناصب انما هي ان وأحواتها ولولا ليست منها وأيضا الياء والكاف
والهاء ليست ضمائر رفع هنالكان العامل للرفع في الضمير انما هو الفاعل وانائبه فتعين انها جارة (قوله فانها

في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال * لعل أبي المعوار منك قريب * ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادته معنى التوقع
كاذنات ليست لافادة معنى التمني ثم انهم جروا بها منبهة على أن الاصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاعراب المختصة به كحروف الجر
(الثالث) لولا فيمن قال لولا لولاك ولولا على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها

أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدهما مرفوع المحل بالابتداء فإن لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق وزعم أبو الحسن أن لولا غير حارة وان الضمير بعدهما مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما لنا كأنك في عساي ويردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب ٩٤ إنما ثبتت في المنفصل وانما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا

وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله أن لا يجاورنا الاكديار وعليه يخرج أبو الفتح قوله نحن بغرس الودي اعلمنا منابر كرض الجياد في السدف فادعى أن ما مرفوع مؤكد للضمير في علم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين اضافة أفعال وكونه بمن وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الاعراب (والرابع) رب في نحو رب رجل صالح لقيته اولقيت لان مجرورهما مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير أو التقليل لالتعمدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجسم هو ورهي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطا لانه يتعدى بنفسه ولا يستغناه معموله في المثال الاول وان قالوا عدت محذوفات تقديره محض او نحوه كما صرح به

أيضا هذا عام لا يكونه الاتعاق وقوله فان لولا لعله قبلها (قوله وان الضمير بعدهما مرفوع) أي في محل رفع بالابتداء (قوله ولكنهم استعاروا ضمير الجر) أي وهو الياء والكاف والهاء وقوله ضمير الرفع أي وهو أنا وانت وهو (قوله ما لنا كأنك) أي فالاصل كل واحد منهم عدلوا عن ضمير الجر إلى ضمير الرفع للاستئصال (قوله وهذا) أي ما تقدم من قوله استعاروا ضمير الجر ضمير الرفع كقوله الخ (قوله كقوله) أي كقول الحسن في عساي أي فالاصل عساي أنا فقد استعار ضمير الجر بدل ضمير الرفع (قوله ويردهما) أي برد قوله في لولا في عساي (قوله في المنفصل) أي في النائب المنفصل (قوله وانما جاءت النيابة في المتصل) أي في النائب المتصل (قوله أن لا يجاورنا الخ) صدره وما نابى اذا ما كنت جارتنا * والشروط الثلاثة متوفرة في البيت أما انفصال المنوب عنه والتوافق في الاعراب فلان الاصل الاياك ضرورة أنه استثناء مقدم وان الكاف ضمير نصب وأما كونه في الضرورة فواضح (قوله الاكديار) أي فالاصل الاياك فقد عدل عن ضمير النصب المنفصل إلى ضمير متصل منصوب وانما لم يكن أصله أنت لانه مستثنى والمستثنى منصوب فتعين أن الاصل ضمير منفصل منصوب (قوله وعليه) أي على انابة الضمير المتصل بالشرط الثلاثة خرج الخ ووجه تفرقه انه في الاصل أعلم نحن فقد أقم ضمير متصل مكان المنفصل وكلاهما ما نخله رفع وكون البيت ضرورة فواضح (قوله بغرس الودي) صغار النخل المسمى بالغسيل واحده وودية والسدف بضم السين وفتح الدال جمع سدفة يطلق على الظلمة والظوء فهو من أسماء الاضداد والماني ابن علمنا بغرس الودي أكثر من علمنا برض الجياد في السدف (قوله وهو نائب عن نحن) أي التي كانت مؤكدة للضمير المستتر في أعلم بحسب الاصل (قوله ليتخلص بذلك من الجمع) أي مع أنه لا يجمع بين اضافة أفعال التفضيل ومن فلا تقول أفضل الناس زيد منهم (قوله أشكل على أبي علي) أي من حيث انه جمع فيه بين الاضافة ومن (قوله ويقدر الناصب) أي لجر وره على أنه مفعول في المثال الاول (قوله لاقبل الجار) أي ولا بعده وقبل المجرور لانه لا يفصل بين الجار والمجرور بمثل هذا (قوله لان رب لها الصدر) أي ومن المعالوم أنه اذا كان لها الصدارة لا تتعلق بشئ (قوله لالتعمدية عامل) أي وحينئذ فلا تتعلق بشئ (قوله هي) أي رب وقوله فيهما أي في المثالين المذكورين (قوله لانه يتعدى بنفسه) أي وحينئذ فلا يحتاج لمعد بعده (قوله ولا يستغناه معموله) أي وحينئذ فلا يتعدى الزائد عليه (قوله تقديره حصل) أي فالاصل رب رجل صالح حصل لقيته (قوله من نحو زيد في الدار) أي وذلك لان في الظرفية تشعر باستقرار ما قبلها فيهما بعدها (قوله وان كان) أي المتعلق (قوله فهو متعدي بنفسه لا بالحرف) أي وحينئذ فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلا مناسباً (قوله ونحوه) أي الحال والصلة والصفة (قوله تدل الخ) أي وحينئذ فكاف التشبيه في هذا المثال متعلقة باستقرار محذوف أي كأن أو مستقر كعمرو (قوله اذا خفض) أي فان في هذه الحالة حروف جر غير متعلقة لان الخ (قوله لتخصية) أي ابعاد الفعل عما دخان عليه (قوله وذلك) أي ما ذكر من التخصية وقوله عكس الخ أي لان التخصية عكس الاصل ويمكن أن يقال ان التعمدية هي ائصال معنى الفعل إلى الاسم على معنى ما يقتضيه الحرف من اثبات أو نفي وحينئذ فهذه الافعال تعدى الفعل وتوصله على جهة النفي فقولك قام القوم غير زيد أو خلاز يد مثل قولك ما قام زيد فقد عدى الفعل به ما على جهة النفي وأما قام القوم الا زيد فالاعمدية له على

جباة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظه في وقت (الخامس) كاف التشبيه فإله الانخس وابن عصفور جهة مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقرا فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسباً للكاف وهو أشبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارية الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (السادس) حرف الاستثناء وهو خلاز يد او حاشا اذا خفض فان من لتخصية الفعل عما دخان عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعمدية الذي هو ائصال معنى

الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الاو انما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالاثلاثين ول الفرق بينهما افعالا واحرفا
 * (حكهما بعد المعارف والنكرات) * حكمهما بهما محكم الجمل فهما صفتان في نحو رايت طائرا فوق غصن وعلى غصن لانهما بعد نكرة
 محضة وحالان في نحو رايت الهلال بين السحاب او في الاقلاق لانهما بعد معرفة محضة ٩٥ ومحتملان لهما في نحو يعجبني الزهر في كياه والثر
 على اغصانه لان المعرف

الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا
 ثمر يانع على اغصانه لان
 النكرة الموصوفة كالمعرفة
 * (حكم المرفوع بعدهما) *
 اذا وقع بعدهما مرفوع فان
 تقدمه ماني او استغفهام او
 موصوف او موصول او
 صاحب خبر او حال نحو ماني
 الدار احد واتي الدار زيد
 ومررت برجل معه صقر وجاء
 الذي في الدار ابوه زيد عندك
 اخوه ومررت بزبد عليه جبة
 ففي المرفوع ثلاثة مذاهب
 (أحدها) ان الارجح كونه
 مبتدأ خبرا عنه بالظرف او
 المجرور ويجوز كونه فاعلا
 (والثاني) ان الارجح كونه
 فاعلا واختاره ابن مالك
 وتوجيهه ان الاصل عدم
 التقديم والتأخير (والثالث)
 انه يجب كونه فاعلا نقله ابن
 هشام عن الاكثريين وحيث
 اعرب فاعلا فهل عامله الفعل
 المحذوف او الظرف او المجرور
 لنيابتهما عن استقر وقربهما
 من الفعل لاعتقادهما فيه
 خلاف والمذهب المختار الثاني
 بدليلين احدهما امتناع
 تقديم الحال في نحو زيد في
 الدار جالسا ولو كان العامل

جهة الثبوت (قوله وانما خفض الخ) جواب عما يقال اذا كانت هذه الاحرف لتختص معنى الفعل فمادحت
 عامه كالفاو وجه خفض المستثنى بها ولم ينصب كالمستثنى بالا (قوله في آكلمه) جمع كم وهو وعاء النور كالكلمة
 والثر بالثائمة واليانع النضج الطيب

*** (حكم المرفوع بعدهما) ***

أي هذا مبحث حكم المرفوع بعدهما (قوله او موصوف الخ) أي والوصف والصلة والخبر والحال هو
 الظرف (قوله ماني الدار احد) هذه أمثلة على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله ويجوز الخ) هذا يقدح في
 قولهم انه متى وقع تقديم الخبر في الباس المبتدأ بالفاعل وجب تاخره نحو زيد قام (قوله والثالث أنه يجب الخ)
 وذلك لان أصحاب هذا القول يقدرون المتعاقب فلا فقط وحينئذ لوجه المرفوع مبتدأ وأخبر عنه بالظرف
 لزم عليه تقديم الخبر الفعلي مع أن الخبر الفعلي يجب أن يؤخر فمعين أن يكون فاعلا (قوله وحيث اعرب)
 أي المرفوع بعد الظرف فاعلا أي على جهة الوجوب أو الراجحية أو المرجوحية أي وحيث اعرب على أي وجه
 كان (قوله لاعتقادهما) انما كان الاعتماد مقر بان الفعل لانه معتمد على المسند اليه خصوصا ونحو
 الاستفهام الغالب دخوله على الافعال (قوله امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا) أي فزيد مبتدأ
 وفي الدار خبر وقوله جالسا حال ولا يصح أن تقول زيد جالسا في الدار لثلاثا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوي
 وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لان الفعل لفظي والعامل اللفظي وهو
 الفعل والوصف يجوز أن يقدم الحال عليه (قوله ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) قد يجاب عن هذا بان
 لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملقوب به جواز تقديمه عليه اذا أضمر واضعه بالاضمار ووجوب
 الحذف (قوله ولقوله) عطف على معنى قوله امتناع تقديمه وكأنه قال لا امتناع ولقوله ولقوله الخ هو
 الدليل الثاني وكأنه قال أحدهما لا امتناع الخ وثانيهما ما قوله الخ (قوله فان فؤادي الخ) صدره فان يك
 جثمانى بارض سواكم * فان فؤادي الخ (قوله فاكد الضمير المستتر في الظرف) أي وهو عندك بقوله أجمع
 (قوله الا في عامله) أي وحينئذ فالظرف هو العامل في الضمير فان لم يكن فيه ضمير لوجود المرفوع بعده كان
 هو العامل في ذلك المرفوع الذي هو خلف عن الضمير (قوله متناهيان) لان التوكيد للاعتناء والحذف لعدم
 اه تقريره ولكن سيأتي في خاتمة الباب الخامس ان الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتوكيد نحو
 جاء زيد ومررت بعمر وانفسهما برقع انفسهما بتقدير هما صاحباهما وبنيهما بتقدير أعينهما (قوله
 على محله) أي قبل دخول الناسخ وهو الرفع بالابتداء وقوله لان الطالب أعني الابتداء قد زال بوجود الناسخ
 (قوله لان الطالب للمحل قد زال الخ) يأتي في اقسام العطف من الباب الرابع ان في الاتباع على المحل خلافا
 في اشتراط بقاء الطالب للمحل فالقول بالمنع مبني على اشتراط بقاءه (قوله المذهب الاول) أعني كون العامل
 في المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف (قوله مع اعترافه بان الضمير) أي الذي في متعلق الظرف وقوله
 مستتر في الظرف أي عند حذف المتعلق (قوله الا في عامله) أي فهذا يفيد أن العامل في الضمير الظرف
 فان وقع بعد الظرف اسم مرفوع كان فاعلا بالظرف لخلوه من الضمير (قوله وان لم يعتمد) هذا مفهوم
 قوله سابقا فان تقدمه ماني أو استفهام الخ لان ذلك معناه ان اعتمد على واحد من الامور الخمسة (قوله

الفعل لم يمتنع ولقوله * فان فؤادي عندك الدهر اجمع * فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيد
 ضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متناقضان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك
 المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستمكن الا في عامله وان لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو في
 الدار وعندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والانعش والكوفون يجيزون الوجهين

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجزئون ٩٦ في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم بوجوب كونهم ما على التقديم

والتأخير (تنبيهات) * الاول
يحتمل قول المتنبى بذكر دار
المحجوب

طلت بها على كبد نضيجة
تنطوى فوق خلمها يدها
ان تكون اليد فيه
فاعلة بنضيجة أو بالظرف أو
بالابتداء والاول ابلغ لانه أشد
للحرارة والظرف زيادة الكبد
أو بحباب القلب أو ما بين
الكبد والقلب واطراف
اليد الى الكبد للملاسة
بينهما فاقدم ما في الشخص
ولاخلاف في تعيين الابتداء
في نحو في داره زيد لانه يعود
الضمير على متأخر لفظا ورتبة
فان قلت في داره قيام زيد لم
يجزها الكوفيون البتة أما
على الفاعلية فلما قدمنا وأما
على الابتدائية فلان الضمير
لم يعد على المبتدأ بل على ما
أضيف اليه المبتدأ والمستحق
للتقديم انما هو المبتدأ وأجازوه
البصريون على أن يكون
المرفوع مبتدأ لافاعلا
لقولهم في أ كفانه درج
الميت وقوله
بسعانه هلك الفتى أو نجاته
وإذا كان الاسم في نية التقديم
كان ما هو من تمامه كذلك
والارجح تعيين الابتدائية في
نحو هل أفضل منك زيد لان
اسم التفضيل لا يرفع الفاعل
الظاهر عند الأكثر على هذا
الحد وتجاوز الفاعلية في لغة
قبيله ومن المشكل قوله

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط) اقول حتى صاحب الضمير عن سيبويه انه يفصل في الاسم الواقع بعد
الظرف بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان كان حدثا فارتفاعه عنه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك
نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الارض اذا التقدير ومن
آياته رؤيتك وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاسماء عنده
بالابتداء وهو الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غير
اذا ظهر قوله فارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس
بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين اه دمايني (قوله قائم زيد) اي اسم الفاعل
غير المعتمد (قوله على التقديم) اي تقديم الخبر على المبتدأ (قوله الاول) في بعض النسخ يحتمل بدون
الاول (قوله طلث) بكسر التاء يخاطب به الناظرة وبفتحها خطا بالمن جرده من نفسه وقوله بها أي الدار
وتنطوى خبر ظل وهي بمعنى صار والباء فيهما بمعنى في أي صرت فيها وفاعل تنطوى ضمير المخاطب (قوله طلث)
أصله طلثت بلامين أو لاهما مكسورة فحذفت الاولى فصارت طلث وهذه لغة سليم ويجوز عندهم فتح الظاء
وكسرها وتحرير لغتهم انهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بتاء التضعيف نحو طلثت قائما
أو نونه نحو النساء ظنن متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء وجوبا ان سكنت نحو أحسنت بكذا أصله
أحسست وجوز ان تحركت العين بغير الفتح نحو طلثت وحينئذ حذف في طلثت عندهم كسر الظاء وفتحها
وأما ان كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تكون الفاء بعد التخفيف يحذف العين الافتوحة نحو هممت
(قوله نضيجة) من نضج اللحم وهو تكامل طبخه والمراد به أشد الحرارة وافتراطها (قوله فاعلة
بنضيجة) أي والظرف حال (قوله أو بالابتداء) اي والظرف خبر مقدم وقوله أو بالابتداء عطف
على فاعلة أي أو مرفوعة بالابتداء (قوله لانه أشد) اي لانه يفيد زيادة شدة الحرارة في الكبد
(قوله فانهم ما في الشخص) اي لانهم ما في الشخص والاولى ان الملاسة من حيث وضع يده عليهما اي انه
دائما واضع يده على كبده فانشوت يده من حرارة الكبد وانما كان هذا الاول لان ما قاله يلزم عليه ان
يقال رجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لان كلاً في الشخص (قوله ولاخلاف الخ) هذا هو التنبيه
الثاني من التنبيهات الرابع (قوله لانه يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) اي ولوجعل مبتدأ لعود
الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا لا يقال انه يلزم تقدم الخبر الفعلي لانا نقول انما يكون كذلك على طريقة
قليلة تعيين تقدير المحذوف فعلا ونحن لا نقول بالتعيين (قوله فلما قدمنا) أي من عود الضمير على متأخر لفظا
ورتبة (قوله انما هو المبتدأ) اي لاما اضيف اليه (قوله واجازة) أي هذا التركيب (قوله لافاعلا)
اي والالزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله لقولهم) اي العرب (قوله في أ كفانه) خبر مقدم
ودرج مصدر مبتدأ وخرف المرفوع بالرجح الفاعل الميت في أ كفانه (قوله وإذا كان الاسم في نية التقديم)
اي كالمبتدأ وهذا هو محط العلة في الجواز وهو رد على الكوفيين القائلين في علة المنع لان الضمير لم يعد الخ
(قوله ما هو من تمامه) اي وهو المضاف اليه وقوله كذلك أي في نية التقديم (قوله والارجح الخ) هذا هو
التنبيه الثالث وقد ذكره المصنف هو والذي بعده استطراد الان كلامنا في المرفوع بعد الظرف والجار
والجور والاف المرفوع بعد اسم التفضيل (قوله تعيين الابتدائية) اي ابتدائية الاسم المتأخر (قوله على هذا
الحد) اي على هذا الوجه وهو غير مسألة السكك اما على هذا الحد وهو مسألة السكك فيجوز ان يكون كل
فرع فاعلا (قوله في لغة) حكاه يونس عن جماعة من العرب ونقلها سيبويه في كتابه فتقول عليها مررت
برجل أكرم منه ابوه باتباع اكرم لرجل ورفع ابوه على انه فاعل باكرم فكأنهم اجازوا ذلك لانه بمعنى مررت
برجل فائق في الكرم ابوه فحذف (قوله ومن المشكل) هذا هو التنبيه الرابع (قوله ولم يثبت) أي لم

فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدرنا فاللزم اجمال الوصف غير معتهد ولم يثبت

وفعل أفعل في الظاهر في غير مسألة السكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو ٩٧ أجنبي بين أفعل ومن وخرجه أبو علي وتبعه

ابن خروف على ان الوصف
خبير لئلا نخذو فقه وقد نحن
الذ كورة توكيد الضمير في
أفعل * ما يجب فيه تعلقهما
بمحذوف * وهو ثمانية
أحدها أن يقع صفة نحو أو
كصيب من السماء * الثاني
أن يقع حالا نحو فخر ج على
قومه في زياته وأما قوله
سبحانه وتعالى فلما آراه مستقرا
عنده فزعم ابن عطية ان
مستقرا هو المتعلق الذي يقدر
في أمثاله قد ظهر والصواب
ما قاله أبو البقاء وغيره من أن
هذا الاستقرار معناه عدم
التحرك لا مطلق الوجود
والحصول فهو كون خاص
* الثالث أن يقع صفة له نحو
وله من في السموات والارض
ومن عنده لا يستكبرون
الرابع أن يقع خبرا نحو زيد
عندك أو في الدار ورر بما ظهر
في الضرورة كقوله
لك العزبان مولك عزوان
بين
فانت لدى بوجه الهون
كائن * وفي شرح ابن يعيش
الظرف الواقع خبرا صرح
ابن جني بوجه ازاظهاره
وهندي انه اذا حذف ونقل
ضميره الى الظرف لم يجز
اظهاره لانه قد صار أصلا
مرفوضا فاما ان ذكرته أولا
نقلت زيد استقر عندك فلا
يمنع مانع منه انتهى وهو
غريب * الخامس ان يرفعا

يرد في ذلك دليل يفيد الجواز وأما قوله خبير بنواهب فلاتك ماغيا * فان خبير وصف وبنواهب
فأهل به وهو غير معتمد فقد أجابوا عنه بأنه على نية التقديم والتأخير خبر مقدم بنومبتدأ وخر وفيه
انه كيف يخبر عن الجمع بالواحد وأجيب بان خبير اعلى وزن فعيل يستوي فيه الواحد والاكثر نحو والملائكة
بعد ذلك ظهير (قوله في الظاهر) اراد به ما سمع التلغظ به فمثل الضمير المنفصل كمثل لا قسم الضمير مطلقا
(قوله وهو اجنبي) انما كان المبتدأ أجنبيا من الخبر لان المبتدأ ليس معمولا للخبر اي والفصل بينهما باجنبي
ممنوع (قوله على ان الوصف) اي وهو خبير وقوله خبر لئلا محذوف اي والاصل نحن خبير نحن الخ
* (ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف) *

أي هذا باب بيان المواضع التي يجب فيها تعلقها بمحذوف اي بواجب المحذف اخذ مما يأتي في الواقعة على
مواضع وذ كرا الضمير نظار اللفظ ما وانما كان واجب الحذف لكونه كونا عاما والظرف حينئذ مستقرا لاستقرار
الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقيل لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بدهاة عند سماعه واذا واجب
حذفه كان ذكره عبثا بخلاف الخاص فانه يجب ذكره للدليل فيجوز وقد يجب حذفه كإياتي في الامثال
والاحوال والقسم ومقابل المستقر الغولاغائه عن تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا واجب الذكر
او جائزه للدليل والحاصل ان الظرف باعتبار متعلقه امام مستقرا لغو فالاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف
نحو وعنده علم الساعة والثاني ما كان متعلقه خاصا سواء واجب الذكر نحو زيد جالس في الدار او جائزه
كما اذا قيل هل صمت يوما فتقول يوم الجمعة (قوله أن يقع صفة) اي ذوان يقع اي أحد المواضع ووضع
صاحب الوقوع صفة (قوله من السماء) اي كائن أو حصل من السماء فالدار على تقدير المتعلق عاما سواء
كان اهما أو فعلا (قوله وأما قوله سبحانه الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من ان الظرف اذا
وقع حالا كان متعلقا بواجب الحذف وحاصله ان الظرف في هذه الآية قد وقع حالا وكر متعلقه (قوله فهو
كون خاص) اي وهو واجب الذكر للدليل اي وكلامنا في الاستقرار العام لاني اخلص فلا يرد (قوله وله
من في السموات والارض) اي يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) اي ومن ثبت أو استقر (قوله ورر بما
ظهر) اي الاستقرار العام الذي هو متعلق الخبر (قوله لك العزبان) ان خطاب لعبد وقوله ان مولك اي
سيدك ايها العبد وقوله عزاي عزه الناس وقوله بين اي وان يذل فانت الخ وبين من هان همون ضد عز فاذا
دخله الجازم صار همون فتحذف الواو لالتقاء الساكنين فهو بفتح الباء وضم الهاء كذا ضبطه الشارح والمحشى
ولكن ضبطه السيوطي في الشواهد بانه بالبناء للمفعول (قوله كائن) اي فكائن متعلق لدى الذي هو
ظرف متخبر به عن انت وقد يقال لانه لم ان لدى متعلق بكائن لجواز ان كائن اسم فاعل من كان الناقصة
وخبرها محذوف ولدى متعلق بذلك الخبر المحذوف اي وان بين فكائن انت مستقر الذي بوجه الخ سلمنا متعلق
لدى بكائن فلم لا يجوز ان يكون الكون خاصا بوجه كائن اسم فاعل من كان التامة فهو بمعنى الثبوت
الاستمراري وعدم التزلزل وهو خاص اي انت ثابت دائما عند بوجه الخ وكلامنا في الكون العام
لان الخاص اه تقرير دردير (قوله بجواز اظهاره) اي اظهار ذلك المتعلق بناء على نسخة متعلق الظرف
وفي نسخة الظرف الواقع الخ وحينئذ فقوله بجواز اظهاره اي الظرف اي متعلقه وقوله بجواز اظهاره اي سواء
نقل الضمير الى الظرف أم لا (قوله فاما ان ذكرته أولا) اي ان ذكرت او لا المتعلق وذكرت الظرف بعد
فلا يمنع مانع اي لان ذكر المتعلق أولا يدل على انه لم ينقل الضمير الى الظرف بل مستتر في العامل وقوله انتهى
اي كلام ابن يعيش وقوله وهو اي كلام ابن يعيش غريب لانه لم يوافق عليه احد (قوله فلا يمنع مانع منه)
اي من اظهاره والاتيان به (قوله ان يرفعا) اي ذوان يرفعا اي الخماس موضع يقعان رافعان للاسم الظاهر
فيه (قوله أفى الله شك) اي أثبت في الله أو استقر في الله (قوله أو كصيب من السماء) اي كائن أو حصل

وتحذف في قوله فيمنه طمانات اي استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق (قوله عندك زيد) اي استقر (قوله ان يستعمل المتعلق محذوف في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمره تقدم عهده حينئذ الا ان أصله كان ذلك حينئذ وابع الآن وقولهم للمعرس بالرفاء والبين باضمار ٩٨ أعرت * والسابع أن يكون المتعلق محذوف على شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة

صمت فيه ونحو بز يد مررت به عند من اجاز هم مستدلا بقراءة بعضهم وللظالمين اعد لهم والا كثرون بوجوب في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب باضمار جاوزت أو نحوه وبالوجهين قرئ في الآية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى أن يقدّر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل أو ماضيا اي ويعذب لمناسبة المفسر فيه فنظر والرفع بالابتداء وأما القراءة بالجاء فن توكيد الحرف باعادته داخل على ضمير ما يدخل عليه المؤكد مثل ان زيد انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيد الجار والمجرور لان الضمير لا يؤكّد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس * والثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لا كيدن اصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح في ذلك

من السماء وقوله فيمنه طمانات اي استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق (قوله عندك زيد) اي استقر (قوله ان يستعمل المتعلق محذوف في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمره تقدم عهده حينئذ الا ان أصله كان ذلك حينئذ وابع الآن وقولهم للمعرس بالرفاء والبين باضمار ٩٨ أعرت * والسابع أن يكون المتعلق محذوف على شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة صمت فيه ونحو بز يد مررت به عند من اجاز هم مستدلا بقراءة بعضهم وللظالمين اعد لهم والا كثرون بوجوب في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب باضمار جاوزت أو نحوه وبالوجهين قرئ في الآية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى أن يقدّر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل أو ماضيا اي ويعذب لمناسبة المفسر فيه فنظر والرفع بالابتداء وأما القراءة بالجاء فن توكيد الحرف باعادته داخل على ضمير ما يدخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند الاكثر (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمتي والظالمين اعد لهم عذابا ليمسوا وبالوجهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصبه وهي قراءة السبعة (قوله العطف على الجملة الفعلية) اي وهي قوله يدخل من يشاء في رحمتي (قوله اي ويعذب) انما قدره من جنس العذاب لانه مناسب للاستقبال بخلاف الاعداد فانه ليس مستقبلا وقوله اي وعذب انما لم يقل وأعد مع انه المفسر لان أعد لا يتعدى الا باللام لانفسه (قوله لمناسبة المفسر) اي وهو اعد لهم وقوله فيه نظر اي تردد (قوله والرفع بالابتداء) عطف على قوله والنصب قراءة الجمهور (قوله ولا يكون الجار والمجرور توكيدا) اي وأعد فاصلة بين المؤكّد والمؤكّد ولا يضر ذلك لانه من متعلقاته وقوله توكيد الجار والمجرور اعني للظالمين (قوله ولا يكون المجرور) اي الضمير في لهم (قوله لان العرب لا تبدل مضمرا من مظهر) اي وفا لابن مالك فقد قال ولا تبدل مضمرا من مظهر ولا من ظاهر (قوله بعض النحويين) مراده به ابن عصفور فقد صرح في قراءة والظالمين اعد لهم بان اللام الاولى متعلقة باعد ولهم بدل من الظالمين وهو عين ما منعه المصنف وبالجملة فالخلاف في المسئلة ما ثور (قوله بغير الباء) اي وأما ما فلا يجب تعاقبها محذوف بل تتعلق بالذكور والمحذوف (قوله ولو صرح في ذلك بالفعل) اي بأن قيل أقسم وقوله لوجب الباء اي لانها هي التي يجوز ان يصرح بفعل القسم معها بان يقال أقسم بالليل اذا يغشى واقسم بالله لا كيدن الخ * (هل المتعلق الواجب المحذوف فعل أو وصف) * (قوله بتقدير مستقر) اي ملتبس بتقدير مستقر (قوله على انه خبر المحذوف) اي جاء الذي هو مستقر في الدار وتعمل تلك الجملة صلة (قوله بالرفع) اي على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو أحسن (قوله لقلة ذلك) اي حذف العائد المرفوع كقوله قوله تماما على الذي أحسن وأشار بالكاف الدالة على البعد لانها بعيدة باعتبار ان البست مما نحن فيه وقوله واطراد هذا اي اطراد قوله جاء الذي في الدار الخ فلا يقاس المطارد على النادر ولك أن تقول انه لا يجوز الحذف في قوله جاء الذي في الدار لان الباقي صالح للصلة بدون الصدر كما قال ابن مالك * وأبو أن يختزل * ان صلح الباقي لوصل بخلاف الآية وانما منع حذف صدر الصلة اذا صلح الباقي للوصل لانه لا يدري المحذوف لاصلاحية الباقي (قوله وكذلك يجب) اي تقدير الفعل (قوله في نحو رجل في الدار) اي من كل نكرة موصوفة بخلاف وقع مبتدأ وخبرها مقرر وبالغاء وهو وجه (قوله لان الغاء تجوز الخ) اه ذلك ان الغاء انما دخلت على الخبر لانه الخبر بوجوب الشرط ولا يشبهه الخبر

بالفعل لوجب الباء * (هل المتعلق الواجب المحذوف فعل أو وصف) * لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة الجواب لان القسم والصلة لا يكونان الاجمالتين قال ابن يعيش وانما يجوز في الصلة أن يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر المحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى وكذلك يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الغاء تجوز

في نحو رجل يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله كل أمر مباح أو ممدان فنحو بحكمة المتعالي * فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فن قدر الفعل وهم الاكثر وفلان في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف فالاولان تقليل المقدراولى وليس بشئ لان ٩٩ الحق انالم تحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف

فالحذف فعل أو وصف
وكلاهما مفرد أو مافي
الاشتغال فيقدر بحسب
المفسر فيقدر الفعل في نحو
ايوم الجمعة تعتكف فيه
والوصف في نحو ايوم الجمعة
أنت معتكف فيه والحق
عندي انه لا يترج تقديره
اسما ولا فعلا بل بحسب
المعنى كما سيدينه * كيفية
تقديره باعتبار المعنى * اما
في القسم فتقديره اقسام
وأما في الاشتغال فتقديره
كالمنطوق به نحو يوم الجمعة
صمت فيه واعلم أنهم ذكروا
في باب الاشتغال أنه يجب أن
لا يقدر مثل المذكور اذا
حصل مانع صناعي كقبي زيدا
مررت به أو معنوي كقبي
زيدا ضربت أخاه اذ تقدير
المذكور يقتضي في الاول
تعدي القاصر بنفسه وفي
الثاني خلاف الواقع اذ
الضرب لم يقع بزيدا فوجب
أن يقدر جاوزت في الاول
واهنت في الثاني وليس
المانعان مع كل متعد بالحرف
ولامع كل سببي الا ترى أنه
لامانع في نحو زيد اشكرت
له لان شكر يتعدى بالجار
وبنفسه وكذلك الظرف

الجواب الا اذا كان وصف المبتدأ جملة لا جمل أن يكون مثل فعل الشرط ولا يكون الوصف جملة الا اذا كان
المتعلق فعلا اه تقرير دردير (قوله في نحو رجل صالح) أي في خبر المبتدأ المنكرة الموصوف بمفرد (قوله
مباعد) بكسر العين أي متباعد (قوله فنحو) خبر عن كل امر وهو منكرة ووصفت بمفرد وهو قوله مباعد
أو ممدان أي ممدان والمنوط المعلق والمراد بالحكمة العدل وهو من جملة معانيها لغة أو يريدان كل أمر مباعد
من شئ أو مقرب منه معلق بعدل الباري سبحانه لا يعطى الا بارادته (قوله واختلف في الخبر) أي واختلف
في الاول في الخبر الخ وقوله فن قدر الفعل أي فن قال الاول ان يقدر فعلا الخ وكذا يقال فيما يأتي وانما ذلك
لانه يجوز تقدير المتعلق فعلا ووصفا في هذه المواضع بانفاق والخلاف انما هو في الاول منها كما صرح بذلك
بعضهم (قوله فلان) أي فقد نظر والى انه الخ (قوله ولان تقليل المقدراولى) تعليلمهم بذلك ظنا ان
الفعل قد حذف مع فاعله وهو جملة الوصف مع مرفوعه في قوة المفرد (قوله فيقدر) أي المتعلق بحسب
المفسر أي لاجل المشاكلة امكن انت خبير بان المشاكلة لا تقتضي الوجوب (قوله في نحو ايوم الجمعة تعتكف
فيه) أي أنت تعتكف يوم الجمعة وقوله أنت معتكف فيه أي معتكف يوم الجمعة (قوله بل بحسب المعنى) أي
فكل ما اقتضاه المعنى من اسم أو فعل يقدر (قوله كيفية تقديره) أي تقدير المتعلق وهذا هو الذي وعده
حيث قال يقدره عامل بحسب المعنى كما سيبينه (قوله كالمنطوق) أي الملم يمنع من تقديره مثل المنطوق مانع
صناعي أو معنوي والا قدر مناسبه في المعنى (قوله أو معنوي) أي أو حصل مانع معنوي (قوله اذ تقدير
الخ) أي وانما كان لتقدير المذكور في المثال الاول مانع صناعي وفي المثال الثاني مانع معنوي لان تقدير
الخ (قوله اذ تقدير المذكور) أي وهو مررت في الاول بان تقول مررت زيدا وضرب في الثاني بان تقول
ضربت زيدا (قوله خلاف الواقع) أي وخالفه الواقع مانع معنوي (قوله لم يقع بزيدا) أي عليه (قوله
وليس المانعان) أي المانع الصناعي والمانع المعنوي (قوله مع كل متعد بالحرف) راجع للمانع الاول
أي انه ليس المانع الصناعي موجودا في كل فعل متعد بالحرف (قوله ولا مع كل سببي) راجع للمانع الثاني
أي انه ليس المانع الثاني وهو كون الكلام خلاف الواقع متأت في كل سببي (قوله كل سببي) نسبة للسبب
وهو الضمير لانه تربطه الصلة ونحوها أي ولا مع كل اسم مضاف للسبب (قوله لان العامل لا يتعدى) أي
فلذا يقدر صمت يوم الجمعة صمت فيه (قوله وكذلك الخ) رجوع للمانع الثاني (قوله وأما في المثال) أي
وشبهه أو تقول ان مراده بالمثل ما يشمل الشبه وقوله بحسب المعنى أي فيقدر قبل حينئذ كان وقبل بالرفاء
أعرست (قوله وأما في البواني) وهي خمسة الحال والصفة والخبر والصلة والرفع للاسم الظاهر لان ما ذكره
ثمانية وقد ذكر تفصيلا القسم وما كان على شريطة التفسير والمثل (قوله وهو كائن أو مستقر) الاول
الكون أو الاستقرار أي هذه المادة ثم يقول مضارعان أو يد الحال أو الاستقبال وما ضيا أو وصفه ان ار يد
المضى فان جهلت المعنى فقد ر الوصف فانه صالح للازمنة كلها وان كانت حقيقة الحال واعلم أن الكون
المقدر تام لانا نص والا كان الظرف خبره فيحتاج لمتعلق آخر ويتسلسل كما أفاده السعد (قوله أو وصفهما)
يعني وصف الماضي أي اسم الفاعل مراد به الماضي لكن الاول الاقتصار على الفعل لان الماضي لا يتبادر من
الوصف (قوله ولا فرق الخ) أي لا فرق بين هذه الامور الخمسة وبين الظرف في اذ كان أو اذا كان وحيث

نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لامانع في نحو زيدا أهنت أخاه
لان اهانة أخيه اهانة له بخلاف الضرب وأما في المثال فيقدر بحسب المعنى وأما في البواني نحو زيد في الدار فيقدر كونه مطلقا وهو كائن أو مستقر
أو مضارعهما ان ار يد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والجزء عند أو في الغد ويقدر كان أو استقر أو وصفهما ان ار يد الماضي
هذه الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضرب زيد فاما أن التقدير اذ كان ان ار يد الماضي أو اذا كان ان ار يده المستقبل ولا فرق

واذا جهات المعنى فقد در الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقة الحال وقال الزنخشي في قوله تعالى افانت تنقذ من في النار انهم جعلوا في النار الا ان لتحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره ابلغ واحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائه وجالس الالدليل ويكون الحذف ١٠٠ حينئذ جائز الا وواجبا ولا ينتقل ضميره من المحذوف الى الطرف والمجرور وتوهم جماعة

ذكر وهذا في اذوا اذا كان عليهم ان يذكروه في هذه الامور الخمسة (قوله وان كانت حقيقة الحال) فيه انه اذا كان كذلك لا يقدر الا اذا علم الحال لان الشيء اذا اطلق انما ينصرف لحقيقته (قوله انهم جعلوا في النار) أي انه يقدر المتعلق ماضيا لاجل افادتهم جعلوا في النار لتحقق الموعود به (قوله ولا يلزم ما ذكره) أي من تقدير المتعلق ماضيا لاجل الافادة الجمل المذكور ولا يجوز تقدير الوصف لان الصلة لا تكون الاجلة (قوله لانه لا يمتنع تقدير المستقبل) أي المضارع لانه صالح للعالم فاذا قدر المتعلق مستقبلا فاد الجمل المذكور (قوله ابلغ) أي لانه نزل الاستقرار المستقبل منزلة الواقع فعبر بالماضي بخلاف تقدير المضارع فلا تزيل فيه (قوله ولا يجوز) أي في البواقى (قوله الالدليل) أي لفظي أو معنوي فعلم من هذا ان حذف الكون الخاص للدليل جائز ولا واجب (قوله الالدليل) أي كما اذا قيل هل احد جالس في الدار فقلت في جوابه زيد في الدار أي جالس فيها فذكر جالس في السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف (قوله ولا ينتقل الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله ولا ينتقل ضميره من المحذوف) أي ولا ينتقل ضميره من الكون الخاص المحذوف لدليل الى الطرف الخ أي لعدم الانتقال سمي ظرفا لغوا فالظرف اللغوي هو ما كان متعلقه خاصا وانما سمي لغوا للظرف عن تحمله الضمير وانما المتحمل له ذلك المتعلق وأما الذي متعلقه عام فهو الظرف المستقر أي الذي استقر فيه الضمير لان العامل بالحذف وجوب الانتقل الضمير للظرف وصار متحملا له (قوله وتوهم جماعة) أي عند وجود الدليل أما اذا لم يوجد فلا خلاف في المنع (قوله وعدم وجود معمول) فاذا قيل أفاتم أحد فقيل زيد فاسأل دليل على الخبر المحذوف وهذا جائز والحال انه لم يذ كر ذلك الخبر معمول (قوله فكيف يكون وجود المعمول مانعا الخ) وهو الظرف في قولك زيد في الدار جوابا لمن قال هل احد جالس في الدار (قوله واشترط النحويين الخ) هذا وارد على قوله ولا يجوز ان يقدر الكون خاصا الالدليل وحاصله كيف تقول اذا وجد دليل صح أن يقدر الكون خاصا مع ان النخلة اشترطوا الكون العام (قوله واشترط النحويين) أي في متعلق الظرف في المواضع الثمانية (قوله انما هو لوجوب الحذف) أي فاشترط الكون العام ليس الالوجوب الحذف لا يجوز فلا ينافي انه يجوز ان يكون كونا خاصا ويحذف جوازا (قوله ومما يتخرج على ذلك) أي على حذف الكون الخاص للدليل هذه الامثلة وهذا شروع في الامثلة التي حذف فيها الكون الخاص (قوله ان الخاص) أي الكون الخاص (قوله لاستقبال) أي عند استقبال أي وقت استقبال لان لام التوقيت هي التي يحل محلها وقت (قوله تلك الشبهة) أي وهي كون الكون الخاص لا يجوز حذفه وقوله وقد بينا فساد الخ أي حيث قال ومما يبطله انما متفقون الخ (قوله مع ذلك) أي مع تقدير كائن (قوله بل تقدير خمسة) أي لان المعنى قتلكم الحر بقتله الحر أي قتلكم الحر الجاني بقتله الحر المجني عليه (قوله ومما يبعد ذلك) أي تقدير كائن في هذه الآية (قوله الابعدام الكلام) أي بالخبر وقد يدعى مثل ذلك في الخاص الا ان يقال الخاص يقدر في نفس الخبر لا قبله في المبتدأ على أنه قد يدعى دليل وهو القصاص في القتلى (قوله ان يعلم) أي المقدر ان يعلم تعيينه وقوله عند موضع تقدير مراده بموضع التقدير الكلمة الذي يقدر بعدها كقوله واسأل من المعالم انك اذا قلت واسأل ولم تكمل الكلام تعلم ان السؤال انما هو للادل (قوله ونظير هذه الآية) أي في كون المقدر كونا خاصا (قوله بمجرد) بالبدال المهمة أي مقطوع

امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انما متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه ان يكون هو الدليل أو مقورا بالدليل واشترط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطافقوهن لعدتهن أي مستقبلات لعدتهن كذا فسر جماعة من السلف وعليه قول الزنخشي ورده أبو حيان توهم ما منه أن الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف اه وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والاني بالاني التقدير مقبول أو يقتل لا كائن اللهم الا أن تقدر مع ذلك مضافين أي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكاف تقدير ثلثة الكون

والمضافان بل تقدير خمسة لان كلام المصدرين لا بد له من فاعل ومما يبعد ذلك أيضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدر مع المبتدأ الابعدام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو واسأل القرية ونظير هذه الآية قوله تعالى ان النفس بالنفس الآية أي ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفعولة بالعين والاني مجرد عن بالاني والاذن موصولة بالاذن والسن مفعولة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك الاربع في قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان

أن يقدر بحر يان فان قدرت الكون قدرت مضافا الى حريان الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والحجاز فان الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه وحجاز بالنسبة اليه تعالى واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال ١٠١ المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه

زعم أن الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذوران أن يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض ومن حوز اجتماع الحقيقة والحجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك وفي الآية وجه آخر وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تعيين موضع التقدير الاصل ان يقدر مقاما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخر او ما يقتضى ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصلة ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيد لان ان لا يليها مرفوعا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخر في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا (تنبيه) راجعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر في آياتنا وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الامر ونحوه فالشرط نحو فاما ان كان من

(قوله ان يقدر بحر يان) أي وهو كون خاص وقوله فان قدرت الكون أي المطلق (قوله لاستلزامه الخ) هذا بناء على أن من فاعل أي ان من في السموات والارض لا يعلم أحد منهم الغيب الا الله فانه يعلمه (قوله فان للظرفية المستفادة من في حقيقة) أي لان غير الله فهو مستقر في السموات وفي الارض قطعاً (قوله وحجاز بالنسبة اليه تعالى) أي لان الله ليس مستقر في السموات وفي الارض وقوله وحجاز بالنسبة اليه تعالى الخ لزوم الحقيقة والحجاز اذا جعل الاستثناء متصلاً (قوله ابدال المستثنى المنقطع) هذا اذا جعلت الاستثناء منقطعاً (قوله ابدال المستثنى المنقطع) أي وابداله لغة ضعيفة وهي لغة تميم وأما لغة غيرهم فيجب النصب في المنقطع على الاستثناء سواء وقع بعد ايجاب أو بعد نفي وشبهه فيقولون ما في الدار احد الاجار بالنصب على الاستثناء ولا يقولون الاجار بالرفع على انه بدل من أحد ووجهه انه ليس داخل في ما قبله فكيف يدل بما قبله (قوله قل لا يعلم من يذكر الخ) أي فيقدر كوناً خاصاً ولا شأن من يذكر في السموات والارض الله وغيره (قوله احد اللسانين) أي فقد أريد بهما اللسان بمعنى الجراحة وهو حقيقة واللسان بمعنى القلم وهو مجاز (قوله ونحوه) أي كالحال أحد الابوين فشبّه الحال بالاب على شئيل الحجاز وأطلق عليه وعلى الاب ابوين وكذا تقول في القلم أحد اللسانين (قوله والاستثناء مفرغ) أي والمعنى قل لا يعلم غيب من في السموات والارض أحد الا الله وقوله والاستثناء مفرغ الخ هذا آخر كلام ابن مالك ولكن هذا الكلام نقله المصنف بالمعنى (قوله الاصل ان يقدر) أي متعلق الظرف والجار والمجرور (قوله ايجابه) أي ايجاب تقديره مؤخر (قوله واصلة ان يتاخر الخ) لكن قد يقال ان مقتضى كونه عاملاً ان يقدر مقاما واعلم ان الارجح تقدمه في التقدير وسيأتي هذا للمصنف في الباب الآتي (قوله لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا) أي لثلاثة سبب المبتدا بالفاعل فان قلت ان حلة منع التقديم خوف الالتباس وهن المحذوف فلا يحصل التباس قلت ان المقدر عندهم كالثابت فلو قدر مقدا لم يلزم عليه ان الجملة فعلية فيوقع في بس اذ يحتمل ان المبتدا فاعل (قوله بنحو قوله تعالى الخ) أي في نحو قوله الخ أي ان بعضهم قدر الفعل في هاتين الآيتين فرد عليه ابن مالك بأنه لا يصح تقدير الفعل هنالان اذا الفجائية لا يليها فعل وأما لا يليها الفعل الامر ونحوه فالشرط ورد المصنف على ابن مالك بان هذا الرديف وارد لان الفعل يقدر مؤخر الجار وبعد اذ او بعد اما حتى يتم اعتراض ابن مالك (قوله وهذا) أي الرديف في تقدير الفعل أي وهذا الرديف وارد بناء على ما بيناه من انه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخر (قوله يقدره مؤخر) أي عن الجار والمجرور ولا مقدا عليه كما فهم ابن مالك فاعترض بما علمت

*** (الباب الرابع من الكتاب) ***

(قوله يكثر دورها) أي دور متعلقها فالاحكام مثل المعالومية والتعريف والتنكير الى آخر ما يأتي والمتعلق هو المبتدا والخبر والفاعل الخ فالذي يقع الجهل به احكام هذه المتعلقة كحكم المبتدا والمبتدا يعرف بالمعالومية فيصح الجهل بهذا الحكم اي يكون المعالوم مبتدا وقوله في ذلك أي في الاحكام التي يكثر دور متعلقها (قوله على وجهها) أي بان لا يعرفها أصلاً أو يعرفها على خلاف الواقع فهو صادق بالجهل المركب والبسيط فعلقه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله تساوت رتبتهما) أي في التعريف (قوله الله ربنا) انما كانا متساويين بناء على أن الله في رتبة غيره من الاعلام ورب مضاف للضمير والمضاف له في رتبة العلم وأما

المقربين وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدره مؤخر * (الباب الرابع من الكتاب) * في ذكر احكام يكثر دورها ويقع بالعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها في ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل (احداها) ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا

أو اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا ١٠٢ هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبر مطلقا وقبل المشتق خبر وان

تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتدا ما كان أعرف كزيد في المثال أو كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمه ما وجهه النسبة فالقدم المبتدا (الثانية) أن يكونا نكرتين صالحتين للإبتداء مع ما نحو أفضل منك أفضل مني (الثالثة) أن يكونا مختلفين تعريفيا وتنكيريا والاول هو المعرفة كزيد قائم وأما ان كان هو النكرة فان لم يكن له ما يشو غ الإبتداء به فهو خبرا اتفاقا وخبر ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور وأما سيبويه فيجعل المبتدا نحوكم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير وانهم ماشيهان بمعرفتين تأخر الاخص منهما نحو الفاضل أنت ويخبر عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد للإبتداء ثبوت النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب والخبر ينها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناصب بعد تقدير المعرفة مبتدا ولو لا هذا

على ان لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل تساوي (قوله زيد الفاضل) أي فزيد مبتدا أعرف من الخبر وقوله والفاضل زيد بالعكس أي والحامل على جعل الفاضل هنا مبتدا تقدمه لا كونه أعرف (قوله مطلقا) أي سواء تساوت رتبة ما في التعريف أولا كان أحدهما مشتقا أولا (قوله المشتق خبر) هو لازمي محتجا بان المبتدا هو المسند اليه والخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لانه صفة ورد صاحب التخصيص بان الصفة تووّل بالذات مجردة والجماد بالصفة أي صاحب هذه الصفة يسمى بهذا الاسم (قوله ما كان أعرف) أي والفرض انهما معلومان وقوله أو كان هو المعلوم أي والخبر هو المجهول فعلى هذا لو كان المجهول أعرف يجعل خبرا وكان على المصنف أن يقول والتحقيق انهما معلومان أو مجهولين أو اختلفا في كل أما أن يتساوى في التعريف أولا فالصورتان تساويان علميا أو جهلا فان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا تقدم أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالقدم هو المبتدا وان اختلفا في العلم والجهل فما كان معلوما هو المبتدا تقدم أو تأخر أعرف أولا لان ما ذكره فمسه تصور وحينئذ يقول المصنف ما كان أعرف أي سواء علمه ما أو جهله ما فالقدم المبتدا الاعرف تقدم أو تأخر وقوله أو كان هو المعلوم أي والثاني مجهول فالعلم مبتدا تقدم أو تأخر سواء تعريفيا أولا (قوله أو كان هو المعلوم عند المخاطب) المراد بكونه معلوما عنده انه مقرر عنده وهو بحسب زعمك كالمطالب لان يحكم عليه بالآخر فلا ينافي انه يعلم الطرفين لان الحكم على الشيء بالشيء فرع عن تصور (قوله من القائم) أي فتجعل القائم مبتدا ولو تأخر (قوله كم مالك) فكلم مبتدا عنده وخبر عند الجمهور وقوله وحسبنا الله بحسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو لا يعرف باضافته فهذا صح جعله له نكرة فهو مبتدا عند سيبويه وخبر عند الجمهور ولكن اعترض على المصنف بان سيبويه خص النكرة الموصوفة بكونها مبتدا في كم وفي أفعال التفضيل ويوافق في غيرهما فالاولى للمصنف الاقتصار على المثالين الاولين (قوله كم مالك) المسوغ هنا ملازمة الصدارة لكم (قوله ووجهه) أي ووجه ما قاله سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدا والمعرفة بعد خبرا عنها وما قاله الجمهور من أن النكرة الموصوفة المتقدمة تجعل خبرا (قوله وانهم ماشيهان بمعرفتين الخ) أي لان النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة لعدم الشيوغ في كل (قوله تأخر الاخص منها) أي فالمبتدا الاخص المؤخر فهو ذليل الجاهل وراغب به دليل سيبويه (قوله اعمالا للدليلين) أي دليل سيبويه ودليل الجمهور وهو أن الاصل عدم التقديم والتأخير وبعد فإذ كره من الاتجاه برده ما قاله من التحقيق من ان الذي يجعل مبتدا ما كان معلوما ومن البين ان المعلوم هو المعرفة لا النكرة أو ما كان أعرف وأجيب بان ما ذكره من التحقيق لغيره وما ماذ كره من الاتجاه فهو له هو فلا ضرر حينئذ وما ذكره من الاتجاه هو التحقيق أي ان كلامه ما يجوز ان يكون مبتدا ويجوز ان يكون خبرا (قوله ويشهد للإبتداء ثبوت النكرة) أي كما هو قول سيبويه (قوله فان حسبك الله) نصب النكرة بان ولا ينصب بها الا ما كان مبتدا وكذا تقول فيما بعد (قوله والخبر ينها) أي كما هو قول الجمهور (قوله ما حاجتك) فما نكرة خبر مقدم وحاجتك مبتدا مؤخر (قوله فدخل الناصب) أي جاءت لانه بمعنى صار وحينئذ فما خبر مقدم وحاجتك اسمها مؤخر (قوله لم يدخل) أي الناصب أصلا في الكلام لانه لو جعل ما مبتدا مقدم وحاجتك هو الخبر لكان الناصب اذا دخل انما يدخل على المبتدا وهو ما فيلزم أن يكون ما قبل أداة الاستفهام عمل فيها وهو باطل هذا توضيحه (قوله وأما من نصب) أي الحاجة بان قال ما جاءت حاجتك بالنصب (قوله فالاصل ما هي حاجتك) أي وعليه فما مبتدا أول وهي مبتدا ثان وحاجتك خبر الثاني فلما دخل الناصب على هي استتر فيه وانصب الخبر وهو الحاجة وحينئذ فتقول في اعراب ما جاءت حاجتك ما اسم استفهام مبتدا وقوله جاءت فعل ناصب واسمها مستتر وحاجتك خبر والجملة خبر ما (قوله فاستتر فيه) أي فانصبت

التقدير لم يدخل اذا عمل في الاستفهام ما قبله وأما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى أي حاجتك هي حاجتك ثم دخل الناصب على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان تقول زيد هو الفاضل وتقدر الحاجة

هو مبتدأ ثانيا لافصلا ولا تابعا فيجوز ذلك حينئذ ان تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتداءية المؤخر في نحو أبو حنيفة أبو يوسف وبنو بنو أبو نثار على المعنى ويضعفه ان يقدر الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ويخالف لأصول اللهم الا ان يقتضى المقام المبالغة والله اعلم * (ما يعرف به الاسم من الخبر) * اعلم ان لهما ثلاث حالات احدها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالله اعلم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو ١٠٣ لمن علم زيد او جهل اخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيد لمن يعلم أحاه

عرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلم ما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالخبر جملته الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع زيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان أحدهما هو الآخر ويجوز قليلا ان القائم زيد وان لم يكن أحدهما أعرفا فانت مخير نحو كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيد ويستثنى من يخفى الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا خاك وكان هذا زيد الامع الضمير فان الافصح في باب المبتدأ ان تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذاك لا يتأتى ذلك في باب الناسخ لان الضمير متصل بالعمل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على أنه سماع قليلا في باب المبتدأ هذا انا واعلم انهم حكمه والان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كان الضمير كذلك فهذا

الحاجه حينئذ على انها خبر (قوله ولا تابعا) اي لزيد على أنه توكيده (قوله ويجب الحكم الخ) هذا كالمستثنى من قوله سابقا يجب أن يكون الاول مبتدأ اذا تساوى في التعريف فكأنه قال الا أن تقتضى مراعاة المعنى خلاف ذلك (قوله للمبالغة) اي تنويها بان ابو يوسف بالغ غاية من الشرف والفضل حتى كان ابو حنيفة مثله (قوله للاصول) اي اصول النحولان اصول النحول انما ينظر فيها لما يفيد صحة المعنى المراد ولا ينظر فيها للمبالغة والذي ينظر فيها التسمية واصول علم المعاني (قوله ما يعرف به) اي اسم الناسخ من خبره (قوله كان زيد القائم) اي زيد كان القائم فتخبر عن الضمير بغيره ويمنع الاخبار بالضمير عن غيره على المختار (قوله نحو هذا) اي كل اسم اشارة قرن باداة التنبيه نحو هو ولا هو هذان وهاتان (قوله فانه يتعين الخ) اي ولو كان غيره اعرف (قوله لمكان) اي لمكان اي لوجود التنبيه اي بالتنبيه اذ انه تستحق الصدرة فتزيد قوة (قوله فلا يتأتى دخول التنبيه عليه) اي بل يدخل على اسم الاشارة الواقع خبرا فتقول كنت هذا يجعل مدخولا للتنبيه خبرا فلم يتعين للاسمية من ثم استثناه (قوله على انه سماع قليلا) هذا هو خلاف الافصح السابق (قوله واعلم انهم حكمه والخ) تقدم ان المخاطب اذا كان يعلم العارفين ويجهل النسبة بينهما فان كانا مختلفين في التعريف جعل الاعرف منهما اسما للناسخ وغير الاعرف خبره على المختار فعلى هذا المختار لا يخبر عن الضمير بما دونه في التعريف فتقول زيد كان القائم لمن عرفه ما ولا تقول زيد كان القائم من عرفه ما ولا تقول زيد كان القائم هو وذكرا هذان المصدر المعرف بالاضافة المنسب من ان والفعل كالضمير لا يجوز يخبر عنه بما هو دونه في التعريف على المختار والاخبار بما دونه منه ضعيف (قوله حكمه وا لان وان) الاولى حكمه والمصدر المعرف المنسب من ان وان وقوله معرف اي بالاضافة تأمل (قوله معرف) يقتضى انما هو كاتما قدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل أعجبني ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدر اي صنع رجل حسن (قوله بحكم الضمير) اي في كون كل لا يخبر عنه بما هو دونه على المختار ثم على بقوله لانه الخ وفي هذا التعليل شيء وهو ان ظاهره ان كل ما لا يوصف بحكمه لا يحكم الضمير مع ان هناك امور الا توصف ولا يحكم لها بحكمه تأمل (قوله قرأت انسبعا ما كان الخ) اي بنصب الخ وجواب قومه على ان كلامنا خبر مقدم وان والفعل بعدهما مؤول بمصدر اسم للناسخ فقد اخبر بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف (قوله والرفع ضعيف) اي رفع الخجة والجواب على انه اسم للناسخ وان والفعل بعده خبره ضعيف لما قبله من الاخبار بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فكذلك زيد كان القائم هو (قوله او تعكس) اي بان تقول كان خيرا من زيد شر من عمرو بتقديم الخبر على الاسم (قوله ولا يعكس) اي بحيث تجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر كأن تقول كان قائم زيدا الا في الضرورة وهذا اذا لم يكن للنكرة مسوغ واما ان كان لهما مسوغ جاز جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا وبالعكس ولو في غير الضرورة فيجوز أن تقول كان زيد خيرا منك وكان خيرا منك زيد اعلى ما اختاره المصنف فيما سر (قوله ولا يك موقف الخ) موقف نكرة لا مسوغ لهما ومنك متعلق بالوداع والخبرها وهو بكسر الواو وفتحها والبيت لا قطاى وصدره * ففي قبل التفرق يا ضبا عا * مرخم ضبا عت بنت زفر بن الحرث كان سره ثم أطلقه واطعاما ثمنه من الابل وبعده

قرأت السبعة ما كان يحتمهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف (الحالة الثانية) ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خيرا من زيد شر من عمرو او تعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط جعتهما الاسم نحو كان خيرا من زيد امرأه (الحالة الثالثة) ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة كقوله * ولا يك موقف منك الوداع * وقوله

* يكون من اجها غسل وماء * واما قراءة ابن عامر اولم تكن لهم اية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن نامة فاللام متعلقة بهم واو آية فاعلم ان يعلمه بدل من آية او خبر محذوف اي ١٤ هي أن يعلمه وان قدرت نامة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدأ واو آية خبره والجملة خبر

قفي فاقدى اسيرك ان قومي * وقومك لا أرى لهم اجتماعا
ا كفر بعد رد الموت عني * وبعده طائفة المائة الرنعا

(قوله يكون من اجها الخ) من اجها خبر مقدم وعسل اسمها مؤخر فقد اخبر عن النكرة بالمعرفة ضرورة ووردته
* كان سيئة من بيت رأس * يقال سبأت الخمر أسبوها الشتر يتهاون ويخيبه بمعنى شجأة والخبأة المصونة
ويروي سلافة وهو أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالاردن معروف بالخمر وقيل المراد من بيت
رئيس الخمرين والبيت من قصيدة لحسان قبل تحريم الخمر (قوله واما قراءة ابن عامر) هذا جواب عن سؤال
وارد على قوله ولا يعكس الا في الضرورة وحاصله انه قد ارتكب العكس في الآية وهي من غير الضرورة (قوله
فاللام متعلقة بهم) أي فقد خرجنا عن باب الاسم والخبر (قوله وآية فاعلمها) أي والمعنى اولم توجد لهم آية هي
علم علماء بني اسرائيل به (قوله او خبر محذوف) أي فلم يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة (قوله والجملة خبر كان)
أي ولهم حال من آية والمعنى اولم تكن هي أي القصة علم علماء بني اسرائيل له آية كائنة لهم (قوله لما ذكرنا)
أي من لزوم الاخبار عن النكرة بالمعرفة (قوله بان النكرة قد تخصصت بهم) أي فصارت قريبة من المعرفة (قوله
ما يعرف به الفاعل من المفعول) أي عند الالتباس (قوله واكثر ما يشبه الخ) ومن غير الاكثر ما يأتي في
الفروع وهو ان يكونا اسمين غير ناقصين لكن أحدهما اسم ذات عاقلة والثاني اسم معنى كما قال في المثال (قوله
ناقصا) هو ما لا يتم الا بصلة او صفة وقوله تاما المراد به هنا ما كان لا يعقل كما هو المتبادر من تمثيلهم (قوله وطريق
معرفة ذلك) أي ما ذكر من الفاعل والمفعول (قوله ان تجعل في موضع التام) وهو اسم الذات العاقلة (قوله ان
كان مرفوعا) أي وارتدت ان تختبر صحة الرفع وعدمها (قوله في العقل وعدمه) أي ان كان الاسم الموصول لمن
يعقل تقدر اسمها يعقل وان كان اسم الموصول لمن لا يعقل فتقدر اسمها لا يعقل وان كان اسم الموصول يصلح لمن
يعقل ولن لا يعقل فان أردت به من يعقل تقدر اسمها يعقل وان أردت به من لا يعقل تقدر اسمها لا يعقل (قوله بعد
ذلك) أي الجعل وقوله فهمي صحيحة قبله أي قبل الجعل المذكور (قوله ويجوز النصب) أي نصب زيد بان
تقول أعجب زيد ما كره عمر واثبات الجواز لاجل مقابلة نفيه السابق والافنصب زيد واجب اه تقرير
دردير (قوله فان وقعت ما على انواع من يعقل) في بعض النسخ فان وقعت ما على انواع النساء الاضافة بيانية
أي على النساء وذلك لان ما كما تستعمل في غير العاقل تستعمل في العاقل (قوله جاز) أي الرفع كما يجوز النصب
لانه يصح ان تقول أعجبت النساء (قوله أو الذي) صوابه أو الذين لانه هو الذي لا يقال الامن يعقل واما الذي فهو
مثل ما يطابق على من يعقل وعلى ما لا يعقل (قوله جاز الوجهان) أي رفع زيد ونصبه فتقول أعجب زيد من كره
عمر ولانك تجعله كان من خالد امثلا فتقول أعجبت خالد او تقول أعجب زيد ما كره عمر ولانه يصح أعجبت
خالد فقوله جاز الوجهان أي عربيته وان اختلف المراد (قوله فروع) أي ثلاثة اولها مسألة السفر والثاني
مسألة الخروج والثالث زيد في رزق عمر والخ (قوله امكنت السفر) اذ لا معنى له كونك صيرت السفر
ذام مكنة (قوله مادعا) ما اسم استفهام مبتدأ وادعا فعل ماض وزيد مفعول والفاعل ضمير ما مستترا وهو
الرباط للجملة الواقعة خبرا وكذا تقول فيما كره زيد الان الضمير المستتر فهم المفعول (قوله وما كره زيد) أي
أي شيء كرهه زيد من الخروج (قوله ويمنع العكس) أي وهو رفع زيد في الاول ونصبه في الثاني (قوله لانه
لا يجوز دعوت الثوب) هذا بدل ضمير النصب المستتر العائد على ما (قوله وكره من الخروج) الاول وكرهني
الثوب من الخروج لانه يجعل مكان زيد المنصوب بياء المتكلم والثوب مكان ما الواقعة مفعولا مقادما ولا يقال ان ما
اسم استفهام فكيف يجعل بدلها الثوب قلنا لان القصد حينئذ بيان المعنى قاطعين النظر عن الاعراب السابق ولا

كان أو آية اسمها ولهم خبرها
وان يعلمه بدل أو خبر محذوف
وآما تجوز الزجاج كون آية
اسمها وان يعلمه خبرها فردد
لما ذكرنا واعتذر له بان النكرة
قد تخصصت بهم (ما يعرف
به الفاعل من المفعول)
وأكثر ما يشبه ذلك اذا كان
أحدهما اسما ناقصا والا سخر
اسما تاما وطريق معرفة ذلك
ان تجعل في موضع التام ان
كان مرفوعا ضمير المتكلم
المرفوع وان كان منصوبا
ضميره المنصوب وتبدل من
الناقص اسما بعينه في العقل
وعدمه فان صحت المسئلة بعد
ذلك فهمي صحيحة قبله والا
فهمي فاسدة فلا يجوز أعجب
زيد ما كره عمر وان وقعت
ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز
أعجبت الثوب ويجوز النصب
لانه يجوز أعجبت الثوب
فان وقعت ما على انواع من
يعقل جاز لانه يجوز أعجبت
النساء وان كان الاسم
الناقص من أو الذي جاز
الوجهان أيضا * (فروع) *
تقول أمكن المسافر السفر
نصب المسافر لانك تقول
أمكنتي السفر ولا تقول
أمكنت السفر وتقول مادعا
زيدا الى الخروج وما كره
زيد من الخروج نصب زيد
في الاول مفعولا والفاعل

ضمير ما مستترا ورفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوف فالانك تقول مادعا في الخروج وما كرهت منه ويمنع
العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج

شك

وتقول زيد في رزق عمرو وعشرون ديناراً برفع العشر من لا غير فان قدمت عمراً فقلت ١٠٥ عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشر من

ونصبه وعلى الرفع فالفعل حال
من الضمير فيجب توحيد مع
المتنى والمجوع ويجب ذكر
الجار والجرور لاجل الضمير
الراجع الى المتبدا وعلى
النصب فالفعل محتمل للضمير
فيبرز في التثنية والجمع ولا
يجب ذكر الجار والجرور
(ما افترق فيه عطف البيان
والبدل) وذلك ثمانية أمور
أحدها ان العطف لا يكون
مضمر اولاً وتابعاً للضمير لانه في

شك ان ما معناها لا يعقل (قوله وتقول الخ) استعار ادلتها نائب الفاعل عن غيره (قوله لا غير) تقدم ان لا غير
لحن وانما تعين رفع العشر من لانه المفعول به في الاصل وهو اذا اجتمع مع المصدر أو مع الفاعل أو مع الجار
والجرور ولا يناب نائب الفاعل الا المفعول به فالاصل زاد السلطان في رزق عمرو وعشرين (قوله فان قدمت
عمر الخ) اعلم ان زادتارة تنعدي لمفعولين وتارة تنعدي لواحد فان لم يقدم عمر وفهو متعدي لواحد وان
قدمته يحتمل أنه متعدي لمفعول واحد ويحتمل انه متعدي لثنتين فان رفعت كان متعدياً لواحد وان نصبت
عشرين كان متعدياً لثنتين (قوله جاز رفع العشر من) أى على انه نائب فاعل زيد ونصبه على أنه مفعول ثان
(قوله فيجب توحيد مع المتنى والمجوع) أى فتقول الزيدان زيد في رزقهما عشرون والزيدون زيد في
رزقهم عشرون (قوله ويجب ذكر الجار والجرور) أى لاجل أن يتصل به ضمير مطابق للمبتدا المتنى
والجمع فتقول في رزقهما أو في رزقهم (قوله لاجل الضمير) أى لاجل أن يتصل به الضمير الراجع للمبتدا
مطابقاً لتثنية وجمعا (قوله فالفعل محتمل للضمير) فالفعل متعدي لثنتين على هذا فتقول الزيدان زيد في
رزقهما والزيدون زيدوا في رزقهم عشرون

*** (ما افترق فيه عطف البيان والبدل) ***

الجوامد نظير النعت في المشتق
وأما اجازة الزمخشري في ان
اعبدوا الله ان يكون بيانا
للهاء من قوله تعالى الاما
امر تنى به فقدم مضى رده نعم
اجاز الكسائي ان ينعت
الضمير بنعت مدح أو ذم أو
ترحم فالاول نحو لا اله الا هو
الرحمن الرحيم ونحو قل
ان ربى يقذف بالحق علام
الغيوب وقولهم اللهم صل
عليه الرؤف الرحيم والثاني
نحو مررت به الخبيث والثالث
نحو قوله * فلا تله ان ينام
البائس * وقال الزمخشري
في جعل الله الكعبة البيت
الحرام ان البيت الحرام
عطف بيان على جهة المدح
كأى الصفة لاعلى جهة
التوضيح فعلى هذا لا يمنع
مثل ذلك في عطف البيان على
قول الكسائي وأما البدل
فيكون تابعاً للضمير باتفاق
نحو وزنه ما يقول وما أنسانيه
الا شيخان ان اذ كره وانما

(قوله لا يكون مضمر اولاً وتابعاً) أى لا يكون المتبوع ضميراً وعطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعت
ولا ينعت به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره بياناً له (قوله لانه في الجوامد الخ) أى
فيما ان النعت يخص متبوعه المنكرة أو موضع متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخص
ولا يبين وحينئذ فلا يكون نعتاً ولا عطف بيان وأنت خير بان هذا التعليل انما يقتضى منع كون عطف البيان
ضميراً ولا يقتضى منع كون متبوعه ضميراً مع أنه من جملة المدعى بالدليل أنخص منه (قوله فقدم مضى رده) أى
في أن المفسرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نظير النعت المفيد أن الضمير لا ينعت أصلاً كما أنه لا يعطف
عليه عطف بيان أصلاً (قوله الرحمن الرحيم الخ) فهذه الامور كلها عند غيره بدل وأما هو فيجعلها نعتاً (قوله
علام الغيوب) نعت لفاعل يقذف (قوله الرؤف الرحيم) نعت للضمير في عليه (قوله فلا تله الخ) صدره
قد أصبحت بقرقرى كوانسا * والشاهد في قوله البائس الصفة لله في تله أى لا تلم البائس ان ينام وقرقرى
بقافين على وزن فعلا موضع والسكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في كئسه أى موضعه (قوله وقال
الزمخشري الخ) قصده بيان أن الزمخشري عنده عطف البيان لا ينصرف في كونه للتوضيح والتخصيص خلافاً
للمعهور وقصده بنقل كلام الكسائي قبله أن الضمير عنده ينعت (قوله ان البيت الحرام عطف بيان) أى
وأما الجمهور فيقولون انه بدل (قوله كأى الصفة) أى كأن الصفة تخرج عن اصلها وهو التخصيص والتوضيح
وتأتى للمدح (قوله فعلى هذا) أى كلام الزمخشري (قوله لا يمنع مثل ذلك) أى مثل ما سبق في النعت وهو اتيانه
نعتاً للضمير على سبيل المدح أو الذم أو الترحم وقوله في عطف البيان أى فيكون عطف البيان على كلام
الكسائي بعد الضمير على طريق الترحم والذم لان الذم ضد المدح والترحم مثلها وتوضيحه أن العلماء قالوا
ان النعت للتخصيص والتوضيح وقد يخرج للترحم والمدح والذم فقال الكسائي ان هذه الثلاثة الخارجة قد
تكون بعد الضمير ثم ان الزمخشري قال ان عطف البيان قد يكون للمدح ولكنه سكنت عن كونه بعد الضمير ثم
انك اذا نظرت تجد ان مثل المدح الذم لانه ضده والترحم لانه لا فرق بينهما أى فيكون عطف البيان قد يخرج
عن التوضيح الى هذه الثلاثة ثم انك اذا نظرت لكلام الزمخشري والكسائي تأخذ منهما انه يعطف بعد
الضمير للمدح والذم والترحم لان الضمير كغيره عند الكسائي وقد أجزت الثلاثة بعد الضمير عند الكسائي في
النعت ووجدت هذه الثلاثة في العطف في ضمير الضمير فيكون الضمير حينئذ كذلك (قوله يخجل بعائد
الموصول) أى لان المبدل منه في نسبة العارح (قوله وقدم مضى رده) أى بأن المضمر نحو الصلة من العائد في

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمرا كراهية ياء أو الظاهر كراهية زيد ياءه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان
الصواب في الأول قول الكوفيين انه توكيد كما في فت أنت (الثاني) ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأما قول الزنجشري ان
مقام ابراهيم عطف على آيات بينات فسهو وكذا ١٠٦ قال في انما عطفكم بواحدة أن تقوم وان تقوموا عطف على واحدة ولا يختلف

في جواز ذلك في البدل نحو
الى صراط مستقيم صراط
الله ونحوه بالاصية ناصية
كاذبة (الثالث) أنه لا يكون
جمله بخلاف البدل نحو ما
يقال لك الاما قد قيل للرسول
من قبل ان ربلك لذوم مغفرة
وذو عقاب أليم ونحوه وأسروا
النجوى الذين ظلموا هل هذا
الابشر مثلكم وهو أصح
الاقوال في عرف زيد أبو
من هو وقال
لقد أذهلتني امرؤ بكامة
أتصبر يوم البين أم لست
تصبر * (الرابع) أنه لا يكون
تابعا لجمله بخلاف البدل نحو
اتبعوا المرسلين اتبعوا من
لا يسألكم أجرا ونحوه أم دمكم
بما تعلمون أم دمكم بأنعام
و بنين وقوله
أقول له ارحل لا تعين عندنا
(الخامس) أنه لا يكون فعلا
تابعا لفعول بخلاف البدل
نحو قوله تعالى ومن يفعل
ذلك يأتي آثاما بضاعف له
العذاب (السادس) أنه
لا يكون بلفظ الاول ويجوز
ذلك في البدل بشرط أن
يكون مع الثاني زيادة بيان
كقراءة يعقوب وترى كل
أمة جاثية كل أمة تدعى الى

اللفظ لا في التقدير (قوله وأجاز النحويون) هذا قابل لقوله أو لان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمرا
(قوله أن الثاني) أي ابدال المضمير من الظاهر (قوله قول الكوفيين انه توكيد) فتخصص أن ابن مالك يمنع
ابدال المضمير من المضمير ومن الظاهر فعلى مذهبه كل من البيان والبدل لا يكون ضميرا او يكون البدل تابعا
لمضمير دون البيان (قوله لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره) أي بل يجب موافقته له فيما (قوله فسهو)
سيأتي في الجهة السادسة الجواب عنه بأنه أم لا في العطف وأراد ابدال بجماع أن كلامه بين فهو مجاز (قوله ان
أن تقوموا عطف على واحدة) أي مع أن تقوموا وقول مصدر معرف أي قيامكم (قوله ولا يختلف في
جواز ذلك في البدل) أي الاختلاف مع متبوعه في التعريف والتنكير (قوله انه) أي عطف البيان لا يكون
جمله (قوله ما يقال لك) أي ما يقول الله لك (قوله ان ربلك) بدل من ما قيل للرسول (قوله الابشر مثلكم)
بدل من النجوى (قوله أبو من هو) هو مبتدأ أو بؤ خبر ومن مضاف اليه والجمله بدل من زيد (قوله أتصبر يوم
البين الخ) بدل من كلمة والمراد هنا لفظ الجملة وسبق الكلام في أنه في قوة المقرد (قوله أنه لا يكون) أي
عطف البيان (قوله بخلاف البدل) أي فإنه يكون تابعا لجملة أي والغرض انه جملة اذ لا يبدل مفرد من جملة
وفيه أنه قد سبق له في الجملة الثالثة مما لا يحل له من الاعراب أن البدل والبيان لا يكون واحد منهما جملة
وهذا ينافيه وقد مر التنبيه على أن الاتباع انما يكون في الاعراب اثباتا ونفيًا وحينئذ فلا محذور في ابدال
الجملة من الجملة (قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا) بدل من قوله اتبعوا المرسلين (قوله أنه) أي البيان
لا يكون الخ (قوله يضاعف) بدل من يأتي بدليل الجزم لأنه من بدل الجملة من الجملة (قوله أنه لا يكون بلفظ
الاول) أي سواء اتصل بالثاني زيادة بيان أو لا هذا صريحه لان الشيء لا يبين بنفسه وقد اعترضه الدماميني بأنه
اذا اتصل بالثاني زيادة بيان كان بها غير الاول فلا مانع من كونه يجوز ان يكون بيانا ولا أنظهم يختلفون فيه
والذي لا يكون بيانا ما اذا لم يتصل بالثاني زيادة بيان فحينئذ لا فرق بين البدل وعطف البيان اه تقريره
(قوله بنصب كل الثانية) أي على انه ابدال لا على انه عطف بيان لان الشيء لا يبين بنفسه هذا مراده وأما بالرفع
فيكون جملة مستأنفة (قوله رويد بنى شيان الخ) في رواية بتنوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض وعيدكم
مفعوله وبنى شيان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومفعوله أي أمهلوا بعض وعيدكم يا بني شيان
(قوله تلاقوا) فعل مضارع مجزوم بحذف النون في جواب الامر (قوله على سفوان) بالسين والغاء المقتوحين
ماء على اميال من البصرة والبيت من قصيدة لبعض بني مازن من شعراء الجاسية و بعد الايات
عليها الكفاة الغر من آل مازن * ليوث طعان عند كل طعان
مقاديم وصالون في الروع خلوهم * بكل رقيق الشفرتين يمان
اذا استجدوا لم يسألوا من دعاهم * لا يهتوب أولاي مكان
وفي قوله وصالون خلوهم قلب لان السيف اذا قصر وصل بخطوة أقدام (قوله في المأزق) أي المضيق والشاهد
في تلاقوا الثاني والثالث فإنه بدل من الاول (قوله تلاقوهم الخ) من الطويل لكن دخله القبض تلاقوهم ولن
هو قطع مفاعلن رفوا كي فعولان فبه يرههم فاعان (قوله وفيه) أي في هذا القول نظار (قوله ان البدل ليس
مبينا للبدل منه) أي لانهم منه وفي البيان أن يكون بلفظ الاول لان الشيء لا يبين بنفسه وجوز وافي البدل

كتابهم بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكروا الجسوس وكقول الجاسي رويد بنى شيان بعض وعيدكم * كونه
تلاقوا عند الخبلى على سفوان تلاقوا جباة الاتعبد عن الوضي اذا ما غدت في المأزق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم *
على ما جنت فيهم يد الحدنان وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن
مالك وابنه وحقنهم أن الشيء لا يبين بنفسه وفيه نظر من أوجه (أحدها) انه يقتضى أن البدل ليس مبينا للبدل منه

وليس كذلك ولهذا منع سيبويه مررت بي المسكين و بك المسكين دون به المسكين وإنما ١٠٧ يفارق البديل عطف البيان في انه بمنزلة جملة

استؤنفت للثمين والعطف
تبيين بالمفرد المحض والثاني
أن اللفظ المكرر اذا اتصل
به مالم يتصل بالاول كما قدمناه
انجه كون الثاني بيانا عما فيه
من زيادة الفائدة وعلى ذلك
أجازوا الوجهين في نحو قوله
الذبل ياز يذز يدا اليعملات
ويا تيم تيم عدى اذا ضمت
المنادى فيهما (والثالث)
ان البيان يتصور مع كون
المكرر مجردا وذلك في مثل
قولك ياز يذز يدا اذا قلته
وبحضر تلك اثنتان اسم كل
منهما يذ فانك لما تذكر
الاول يتوهم كل منهما أنه
المقصود فاذا كررته تكرر
خطابك لاحدهما واقبالك
عليه فظهر المراد على هذا
يتخرج قول النحويين في قول
رؤية

لعاقل يا نصر نصر
ان الثاني والثالث عطفان
على اللفظ وعلى المحل وخرجه
هؤلاء على التوكيد اللفظي
فيهما وفي الاول فقط فالثاني
اما صدر دعائي مثل سقبالك
أو مفعول به بنقـ در عليك
على أن المراد اغراء نصر من
سيار بحاجبه امه نصر
على ما نقل أبو عبيدة وقيل لو
قدرا أحدهما توكيد الضمما
بغير تنوين كما لو كد (السابع)
أنه ليس في نية احلاله محل
الاول بخلاف البديل ولهذا
امتنع البديل وتعين البيان في
نحو ياز يذز الحرت وفي نحو ياسعبد كرز بالرفع

كونه بلفظ الاول ففاد كلامهم أن البديل لا يبيان فيه (قوله وايس كذلك) أي لان فيه بيانا للبديل منه وقوله
ولهذا أي لاجل كونه فيه بيان (قوله مررت بي المسكين) أي لان المسكين أقل تعريفا من الضمير وما كان أقل
تعريفا لا يكون بدل لانه ليس فيه بيان والبديل لا بد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة وان كان كذلك لكن
لما كان الضمير في حد ذاته مهما صدقه بمتعدد وكان المحل أقل أفراد الان ال فيه له مدح البيان فيه (قوله
دون به المسكين) أي لصـ دق ضمير الغيبة على متعدد بخلاف المتكلم ومن توجه اليه الخطاب (قوله بمنزلة
جملة استؤنفت الخ) أي لانه على نية تكرار العامل ويلزم في نحو مررت بزيد أخيك اعمال الجار محذوفا
(قوله والثاني) أي من أوجه النظر الثلاثة (قوله بما فيه) أي بسبب ما فيه من زيادة الفائدة اذ لا معنى للبيان
الا التوضيح بزيادة الفائدة فالحق انه لا فرق بين البديل والبيان في انه ان اتصل اللفظ الثاني بمالم يتصل بالاول
صح كونه بيانا وبلا لا فلا يصح أن يكون واحدا منهما (قوله وعلى ذلك) أي وينبغي على ذلك أي على
ما ذكر من صحة كون اللفظ المكرر بيانا بسبب ما فيه من زيادة الفائدة (قوله ياز يذز يدا اليعملات الذبل)
تمامه * تطاول الليل هديت فانزل * (قوله اليعملات) بفتح الميم لانه جمع بعمله بفتح الميم وهي الناقعة المتعززة
على العمل (قوله ياتيم تيم عدى) تمامه لا بالكـ لا توقعنكم وفي سواة عمر و والبيت لير من قصيدة
يـسـجـو بهـمـر بنـ الحـي التيمى أي انه وه عن شتهى لثلاث أهجوكم (قوله اذا ضمت الخ) ظرف لقوله أجازوا
الوجهين فالمنادى مبنى على الضم في محل نصب فبا بعده منصوب اما بديل أو عطف بيان باعتبار المحل لمافي الثاني
من زيادة الفائدة وبعضهم جعل الثاني منادى مضافا أو توكيدا أو مفعولا لا عنى في الثاني خمسة أعراب
وقوله اذا ضمت المنادى مفهومه انك لو فتحت الاول ففي فتحه مذهب ثلاثة الاول لسيبويه وهو أن يذ الاول
مضاف لليعملات و يذ الثاني مقم وهو توكيد لفظي بين المضاف والمضاف اليه الثاني مذهب المبردان يذ
لاول مضاف لليعملات محذوفة فهو من الحذف من الاول دلالة الثاني والاصل ياز يذ اليعملات يذ اليعملات
ومفاد المصنف انه لا يجوز في الثاني على هذا المذهب أن يكون بيانا ولا بد لانه بلفظ الاول بدون زيادة وقد
قد جواز الوجهين بضم الاول وحينئذ يجعل الثاني على هذا المذهب امامنادى بيا محذوفة أو مفعولا لا عنى
أوانه توكيد لفظي المذهب الثالث ان فتحة الاول فتحة بناء ف يذ الاول مركب مع يذ الثاني تركيب خمسة
عشر فهو مبنى على الفتح لتركيبه و اضافته لليعملات فركب يذ الاول والثاني وأضيف اليعملات كقولهم
يا سيبويه القوم (قوله والثالث أن البيان الخ) أي ان كلام ابن مالك ومن معه يفيد المنع في البيان سواء كان
في الثاني زيادة أم لا اما اذا كان زيادة فقد تقدم واما اذا لم يكن زيادة فأشار له بالثالث فعلى كل حال البيان جاز
أن يكون بلفظ الاول خلا للمنع ابن مالك مطلقا (قوله ياز يذز يذ) بتنوين الثاني ولا يصح أن يكون بالرفع
فقط ولا يصح أن يكون بدلا لصحة حلوله محل البديل منه وكلامنا فيما يتعين فيه البيان (قوله واقبالك عليه)
قد يقال ان الاقبال والمواجهة هنا زيادة مع الثاني فالزيادة اما لفظية أو معنوية اه تقرير دردين (قوله
على الالفاظ) ناظر للاول وقوله وعلى المحل ناظر للثاني (قوله وخرجه) أي ابن مالك وابنه وابن الطراوة (قوله
أوفي الاول) أي من الاثنين الاخيرين (قوله مثل سقبالك) أي فالعنى انصر نصر (قوله على أن المراد اغراء نصر
ابن سيار) أي فالعنى يا نصر بن سيار عليك نصر أي الزم نصر احاجبه لك (قوله وقيل) أي في الرد على ابن
الطراوة وابن مالك وولدوه حكاة بقيل لا يمكن رده بأن التوكيد قد يأتي على المحل كالنعت والبيان (قوله لو
قدرا أحدهما) هكذا في نسخة بذكر الاحد وعلما بالصواب أن يقال ان ضمير الافراد وفي نسخة ولو قدر توكيد
اضما وهي ظاهرة (قوله انه) أي البيان (قوله في نية احلاله) أي ايس على نية تكرار العامل (قوله
مخلاف البديل) أي فانه في نية احلاله محل الاول من حيث تكرار العامل (قوله وتعين البيان في نحو ياز يذ)
أي لان البديل في نية احلاله محل الاول ولو جعل بدلا لزم عليه بدعا ما فيه أل وهو لا يجوز لان بالانباتر آل (قوله

نحو ياز يذ الحرت وفي نحو ياسعبد كرز بالرفع

أو كرزاً بالنصب بخلاف ما سجد كرزاً بالضم فإنه بالعكس وفي نحو أنا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفي نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعمر وجماعك وفي نحو جاءني كلاً أخويك زيد وعمر و (الثامن) أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ولهذا ١٠٨ امتنع أيضاً البدل وتعين البيان في نحو قولك هندا قام عمر وأخوها ونحو مررت برجل

أو كرزاً بالنصب أي لأنك لو جعلته بدلاً لكان على نية تكرار العامل فيلزم عليه نصب المنادى المفرد ورفع منونا وهو لا يجوز (قوله فإنه بالعكس) أي فهو بدل لأنه يجوز يا كرز (قوله أنا الضارب) يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلاً واللازم إضافة ما فيه آل للعبء ومنها وهو لا يجوز (قوله الرجال والنساء) يتعين أنه بيان لا بدل لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه والبدل محل البدل منه فينحل المعنى زيد أفضل النساء فيفيد أنه من النساء وليس كذلك (قوله غلام زيد) أي أنه يتعين أن يكون بياناً ولا يصح أن يكون بدلاً واللاحل محل الرجل فيفيد أن نعت أي في النداء يكون معرباً بالاضافة مع أنه إنما يكون محلياً بال أو اسم إشارة (قوله أي الرجلين زيد) أي فيتعين أن زيد وعمر ابيان لا بدل واللاحل محل الرجلين فيلزم إضافة أي إلى مفرد معرفة مع فقد شرطه وهو نية الإجراء أو تكرير أي (قوله كلاً أخويك زيد وعمر) أي فزيد وعمر وبيان لأخويك لا بدل منه إذ لو حل محلهم لزم إضافة كلاً لزيد وعمر من غير ضرورة وهي إنما تضاف إلى معرف دال على اثنين بكاهة واحدة من غير تفرق (قوله أنه) أي البيان ليس (قوله هندا قام عمر وأخوها) أي فهندا مبتدأ وقام عمر وخبر وأخوها بيان لا بدل واللافتى أن أخوها من جملة أخرى فيلزم حينئذ دخول الجملة الأولى من رابط يعود على المبتدأ وفي المثال الثاني يلزم دخول جملة الصفة عن ضمير يعود على الموصوف وفي المثال الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق باجني منه مع أنه إنما يشتغل عنه بالعمل في ضميره أو في الملابس لضميره (قوله ما افترق فيه اسم الفاعل الخ) إما أوجه الاجتماع فلم يذكرها وهي ثلاثة الأولى أن كلاً يدل على حدث وصاحبه والثاني أن كلاً يثنى ويجمع والثالث أنهم ما يؤنثان ويذكران (قوله الأمن القاصر) أي ولو تنزىلا كما قيل في رحيم وإنما كان صوغها من القاصر لانهما تنصب المفعول به (قوله أنه يكون للآزمنة الثلاثة) أي أنه صالح لأن يكون للآزمنة الثلاثة وقوله اللاحض أي اللادلالة على الزمن الحاضر أي زمن التكلم وأما قول المصنف أي الماضي الخ أي به للوافق بين قولين وبيان ذلك أن السير في ذهب أنهم الماضي وابن مالك ذهب إلى أنه الحال فأشار المصنف للوافق بأن من قال بالماضي مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال مراده المتصل به الماضي فلا دلالة لها على الحدوث والثبوت في جميع الأزمنة وإنما يدل على الحدوث الحاضر (قوله لأن الأصل الخ) أي فقائم بحار لية يوم باعتبار أصله (قوله ولهذا) أي لأجل كون بحار إسم الفاعل للصفة في الحركات والسككات لافي أعيان الحركات (قوله هو) أي موافقة اسم الفاعل للمضارع في الحركات الخ (قوله وهي) أي الصفة المشبهة (قوله وطاهر العرض) بحار به يظهر (قوله من صديق) قبله
 اني رمت الخطوب فتي * فوجدت العيش أطوارا
 ليس يعني عيشه أحد * لا يلاقى فيه انوارا
 (قوله شاحط) أي بعيد وشاحط بحار يشحط فاتفقت الصفة مع المضارع في الوزن (قوله سيبيا) أي اسمها متصلاً بضمير يعود على الموصوف وهو أي السبي نسبة للسبب وهو لغة الجبل وسمى الضمير سبياً بحار أو شبه الضمير بالجبل استعارة مصرحة بجماع الرباط في كل فإذ أنسبت المضاف للسبب بمعنى الضمير قلت هذا سبياً أي متصل بالضمير الرباط (قوله وعمر) عطاف على غلامه فغلامه سبياً وعمر وأجني فقد اجتمعا في تركيب واحد (قوله أو الوجه) أي بدل من الضمير والمراد معاً ولها بطريق الشبهة باسم الفاعل فلا يرد زيد بك فروح

قام عمر وأخوه ونحو زيد ضربت عمراً أخاه (ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وذلك أحد عشر امراً (أحدها) أنه يصاغ من المتعدى والناصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر وهي لا تصاغ إلا من القاصر كسمن وجبل (الثاني) أنه يكون للآزمنة الثلاثة وهي لا تكون إلا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر (الثالث) أنه لا يكون إلا بحار باله مضارع في حر كانه وسكاته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لأن الأصل يقوم بسكون التاني فوضم الواو ثم نقسوا أو ما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عرضي لا تصرفي وهي تكون بحار به كمنطلق اللسان ومطعم من النفس وطاهر العرض وغير بحارية وهو الغالب نحو طريف وجيسل وقول جماعة أنها لا تكون إلا غير بحارية مردود باتفاقهم على أن منها قوله من صديق أو أخي ثقة

* أو عدو شاحط دارا (الرابع) أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو زيد عمر اضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن والحال (الخامس) أن معموله يكون سبياً أو أجنياً نحو زيد ضارب غلامه وعمر ولا يكون معمولها إلا سبياً تقول زيد حسن وجهه أو الوجه ويمتنع زيد حسن عمراً (السادس) أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فأنما تنصب مع تصور رفعها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب

خلاف بعضهم فاما الحديث ان امرأة كانت تهرق الدماء فالدماء تميز على زيادة ال قال ١٠٩ ابن مالك اومه فمفعول على ان الاصل تهرق ثم

قلبت الكسرة فتحة والياء
ألفا كقولهم جارة وناصاة
وبقاوهذا مردود لان شرط
ذلك تحريك الياء بحاراية
وناصية وبقى (السابع) أنه
يجوز حذفه وبقاء معموله
ولهذا أحازوا انازيد
ضاربه وهذا ضارب زيدا
وعمرسرا يخفف زيدون نصب
عمر وباضمار فعل أو وصف
منون وأما العطف على محل
المخفوض فممتنع عند من
شرط وجود المحرز كإسائتي
ولا يجوز مررت برجل حسن
الوجه والفعل بخفض الوجه
ونصب الفاعل ولا مررت
برجل وجهه حسنه بنصب
الوجه وخفض الصفة لانها
لا تعمل محذوفة ولان معمولها
لا يتقدمها وما لا يعمل
لا يفسر عاملا (الثامن) أنه
لا يقبح حذفه ووصف اسم
الفاعل واضافته الى مضاف
الى ضميره نحو مررت بقاتل
أبيه ويقبح مررت بحسن
وجهه (التاسع) أنه يفضل
مرفوعه ومنصوبه كزيد
ضارب في الدار أبوه عمرسرا
ويمتنع عند الجمهور زيد
حسن في الحرب وجهه رفعت
أو نصبت (العاشر) أنه يجوز
اتباع معموله بجميع
التوابع ولا يتبع معمولها
بصفة قاله الزجاج ومتأخرو
المغاربة ويشكل عليهم
الحديث في صفة الدجال أعور
عينه اليمنى (الحادي عشر)

والحال والتميز نحو زيد حسن وجهها أو راكبا (قوله خلاف بعضهم) أي فانه يجوز كون القاصر الذي
يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به (قوله فاما الحديث) جواب عما ورد على قوله ويمتنع الخ
وحاصل الايراد ان تهرق فعل مبنى للمفعول والفعل اذا بنى للمفعول صار قاضرا لا ينصب ما به دنائب الفاعل
أي اذا كان لا يتعدى الا لواحد وهنأ قد نصبه فهب ان الفعل القاصر الذي تصاغ منه الصفة المشبهة كالفعل
الذي ينصب للمفعول بجماع ان كلامهما لازم وحاصل الجواب ان الدماء تميز لانه مفعول أو ان الفعل غير مبنى
للمفعول بل هو فعل مضارع (قوله فاما الحديث) هذا وارده على قوله ويمتنع حسن وجهه بالنصب وحاصله
ان يقال هو لا يمتنع لور ودالحديث بنظيره فان تهرق بفتح الهاء وسكونه مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير
المرأة وقد نصب الدماء وهو نظير الوجه مع ان ذلك الفعل قاصر عنها لا يتعدى الا لواحد ينوب عن الفاعل فانه
مضارع أهراق زيد الدم أي أراقه (قوله تميز) أي والاصل ان امرأة كان الغير يهرقها من جهة الدم فالمرأة
مقتولة على هذا الجواب بخلاف الجواب الثاني فانها عليه قاتلة (قوله تميز) قال ابن الحاجب أو منصوب بفعل
مقدر أي تريق الدماء أو على التشبيه بالمفعول به قال الدماميني وفيه أن أكثر النحاة لا يقول بالتشبيه مع الافعال
(قوله كقولهم جارة) أي في جارية وفي ناصية وفي بقى (قوله لان شرط ذلك) أي قلب الكسرة فتحة والياء الفا
تحرك الياء أي والياء في تهرق يسا كنه لا متحركة (قوله تحرك الياء) أي ينقل حركتها ما قبلها فتحركت بحسب
الاصول وانفتح ما قبلها بحسب الاصل فقلب الفا (قوله بحاراية) أي تحركت الياء فنقلت حركتها ما قبلها
فقلبت الفا وكذا تقول في ناصية وحاصل ايضاح المقام ان من المقرر ان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها اتقلب
الفائمه وحذف اللفظ نطق فيها بالالف بحاراية والحال ان ما قبل الياء ليس مفتوحا وحاصل ما قالوا ان فيه الباء اذا
تحركت وكان ما قبلها ليس مفتوحا فانه يقدر نقل حركة الياء ما قبلها فتقلب الياء ألفا وتهرق ليس من هذا لان
ياءه سا كنه (قوله عند من شرط وجود المحرز) المراد بالمحرز الطالب للمحل والطالب للمحل ليس بوجود
هنا وذلك لان الاسم لا يعمل على الفعل أي بان ينصب المفعول الا اذا كان بال أو منونا وهنأ ليس بواحد
منهما فلا يكون عاملا في محزل زيد النصب واذا كان ليس محزل زيد النصب فلا يصح حينئذ العطف على محله
بالنصب (قوله عند من شرط) أي للعطف على المحل أي في ذاته أي لا بقيد كونه مجرورا أي ان بعضا شرط في
العطف على المحل أو ورائه ثلاثة أحدها وجود المحرز أي الطالب للمحل نحو ليس زيد بقائه ولا فاعله اذا بالنصب
ففاعله عطف على محل قائم العاملة فيه ليس ولا مانع من ذلك بخلاف مثاله هذا فان هنا ما نعا وهو عدم تنوين
ضارب الموجود وقوله كإسائتي أي في أقسام العطف (قوله ونصب الفعل) هذا وزن المثال الثاني في اسم الفاعل
وهو هذا ضارب زيد وعمرسرا وقوله ولا مررت برجل الخ هذا وزن المثال الاول وهو انازيد ضاربه (قوله بنصب
الوجه) أي بصفة محذوفة على طريق الاشتغال وقوله وخفض الصفة هذا الحاجة له لان الصفة لا تكون الا
مخفوضة اذا كان الموصوف مخفوضا (قوله ولان معمولها) علة للمنع في المثال الثاني وما قبله علة للمنع في المثال
الاول والثاني (قوله موصوف اسم الفاعل) أي الموصوف به (قوله الى ضميره) أي الى ضمير الموصوف المحذوف
(قوله بقاتل أبيه) أي برجل قاتل أبيه (قوله ويقبح مررت بحسن وجهه) أي برجل حسن وجهه واعتراض
بان اسم الفاعل لا يقبح فيه أصلا ذكر الموصوف أو حذفه وأما في الصفة فانه يقبح فيها اضافتها الى ضمير
الموصوف سواء ذكر الموصوف أو حذفته وليس القبح قاصرا على حالة الحذف (قوله أنه يفضل مرفوعه
ومنصوبه) أي منه (قوله رفعت) أي الوجه أو نصبته (قوله بجميع التوابع) بان تصفه أقولك هذا ضارب
زيد الظاريف أو أهلك اذا أبدلت أو نفسه اذا أكدت أو وعمرسرا على العطف (قوله ولا يتبع معمولها) أي لانه
لما اشترطت سببته ألحق بالضمير وهو لا يوصف (قوله ويشكل الخ) قد يجاب بان اليعنى خبر المحذوف أي وهي
اليمن وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل أي من قبيل هي البعني أو انه مفعول محذوف أي أعني

أنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكننا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن
يجر الوجه ونصب البدن خلافا للفرء أجاز هو قوى الرجل واليد برفع المعطوف وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بجرور في البابين كقوله
فظل طهارة اللحم ما بين منضج * صفيق شواء أو قدير مجمل ١١٠ القدير المطبوخ في القدر وهو عندهم عطف على صفيق وخرج على

ان الاصل أو طابح قدير ثم
حذف المضاف وأبقى جر
المضاف اليه كقراءة بعضهم
والله يريد الاخرة بالخفض
أو انه عطف على صفيق
ولكن خفض على الجوار أو
على توهم ان الصفيق مجرور
بالإضافة كما قال ولا سابق شيأ
(ما افترق فيه الحال والتمييز
وما اجتمع فيه) اعلم انهما
اجتمع في خمسة أمور وافتراق
في سبعة فأوجه الاتفاق
انها اسمان نكرتان فصلتان
منصوبتان رافعتان للابهام
* وأما وجه الافتراق
(فأحدها) أن الحال تكون
جمله كجاء زيد يضحك وظرفا
نحو رأيت الهلال بين السحاب
وجارا ومجرورا نحو فخرج
على قومه في زيارته والتمييز
لا يكون الاسماء (والثاني)
أن الحال قد تدور في معنى
الكلام عليها كقوله تعالى
ولاتمس في الارض مرحا
لاتقربوا الصلوة وأنتم سكارى
وقوله
انما الميت من يعيش كتيبا
كسفال به قليل الرجاء
بمخلاف التمييز (والثالث)
أن الحال مبينة للهيئات
والتمييز مبين للذوات

اليمنى (قوله اتباع مجروره) أي فقط أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجرور خلافا للبغداديين في الثاني
(قوله عند من لا يشترط) أي في الاتباع على المحل وجود المحرز أي وأما من يشترط في الاتباع على المحل وجود
المحرز فيمنع اتباع مجروره على المحل لعدم وجود المحرز (قوله المحرز) أي الطالب للمحل وهو هنا اسم الفاعل
منونا اومع ال لأنه لا ينصب الا كذلك (قوله ولا يجوز الخ) أي لانها ضعيفة فلا تعمل جوارها لانها اجتمعت عليه
في العمل (قوله برفع المعطوف) أي أو نصبه (قوله في البابين) أي اسم الفاعل والصفة المشبهة وقوله كقوله
مثل للصفة وأما اسم الفاعل فمثاله هذا ضارب عمر اوزيد (قوله فظل) أي صار وقوله طهارة اللحم جمع طاه وهو
الطباخ لأنه يطهو اللحم أي يصلحه بالطبخ والشئ (قوله منضج) صفة مشبهة (قوله صفيق) أي مصفوف أي
ما بين منضج وشواء مصفوف فهو من إضافة الصفة للموصوف وقوله قدير هو المطبوخ في القدر (قوله صفيق
شواء) هو اللحم الذي يصف على الحجر أو الرقعة حتى يشوى (قوله أو قدير مجمل) أي ومنضج قدير مجمل (قوله
أو طابح قدير) أي مجرور أي ما بين منضج وما بين طابح فالطهارة قسمان (قوله ثم حذف المضاف الخ) قد يقال
اننا نخرجه على الشاذل انه لما حذف المضاف جر المضاف اليه بجر المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله
وهذا شائع وأجاب الشئني بان محل كون المضاف اليه يعرب اعراب المضاف اذا حذف اذا كان مخالفا له في
اعرابه لان واقفه كنهنا تأمل (قوله كثرة بعضهم) أي فهو من القليل لان الشرط في ابقاء المضاف اليه على
حاله ان يكون ما حذف مما لا يمس عطف عليه لكن هذا الشرط انما هو في الكثير اذا قد يوجد كذلك بدون شرط
(قوله خفض على الجوار) أو على التوهم لا بالعطف على المحل (قوله ولا سابق) أي بالجر عطف على مدرك في
قوله بدالي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جاثيا
فقد توهم ان الباء داخلة على مدرك أي مدرك ولا سابق

* (ما افترق فيه الحال والتمييز) *

(قوله للابهام) أي وان كان الحال رافعا لاسمها منهم من الهيئات والتمييز للابهام في الذوات (قوله والتمييز
لا يكون الاسماء) أي لاجل ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا (قوله بخلاف التمييز) اعترض هذا بقولك ما طاب
بمحمد النفس الانك لو قلت ما طاب محمد لم يتم الكلام وأجيب بان كلامنا في التمييز بقطع النفاذ عن ما والا كان
الحال يتوقف عليها المعنى بدون ما والا فالتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام اذا كان بدونها (قوله أن الحال
مبينة للهيئات) أي وأما نحو جاء زيد والشمس طالعة فهو في تأويله بمقارنا لطلوع الشمس ولا شك ان هذا
مبين لهيئته سبحانه وان كان التصدي الزمان (قوله ان الحال يتعدد) أي لأنه مبين لهيئة الشئ والهيئات تتعدد
ولأنه صفة في المعنى لصاحبه والشئ يوصف باوصاف متعددة والتمييز أي لا مفرد مبين للذات والمبين للذات
لا يتعدد (قوله رجلان) حال من الباء في على وكذا حافيا حال من ياء على فقد تعددت الحال ويحتمل ان حافيا حال
متداخلة وحينئذ فلا تكون متعددة فلا يكون في البيت شاهد (قوله ولذلك) أي لاجل كون التمييز لا يتعدد
(قوله لا نعته) أي لأنه معرفة بالعلمية ولا ينعته بالنكرة (قوله لان الحق الخ) ومقابلته أنهما صفتان وهما
قولان والمشهور الثاني وهو الذي عليه كلام المؤلفين في البسطة وعليه فيجوز جعل رجمانا حالاً أو تمييزاً وجعل
رجيماناً تعال (قوله ليس بصفة) أي لا يدل على معنى وصاحبه بل انما يدل على مجرد الذات (قوله بل علم) أي
وحيث كان معرفة بالعلمية فلا يجوز وصفه بالنكرة (قوله وبم) (ذا) أي يكون الرجن علما يعال كونه تمييزاً

(والرابع) أن الحال يتعدد كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلا ن حافيا بخلاف التمييز ولذلك
كان خطأ قول بعضهم في تبارك رجمانا رجيماناً مؤنثا * انهما تمييزان والصواب ان رجمانا ناصمرا أخص أو مدح ورجيماناً حال منه لانعت
له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرجن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضا يعال كونه تمييزاً وقول قوم انه حال

وأما قول الزخشي إذا قلت الله رجن أنصرفه أم لا وقول ابن الحاجب أنه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لأنه لم يستعمل
صفة ولا مجردا من آل وانما حذف في البيت للضرورة وينبغي على علميته أنه في البسملة ١١١ ونحوها بدل لاعت وان الرحيم بعده نعت له
لانعت لاسم الله سبحانه وتعالى

اذلا بتقديم البدل على النعت
وان السؤال الذي سأله
الزخشي وغيره لم قدم
الرجن مع ان عادتهم تقديم
غير الابنغ كقولهم عالم تعير
وجواد فياض غير متجه ومما
يوضح لك انه غير صفة مجبوه
كثيرا غير تابع نحو الرجن
علم القرآن قل ادعوا الله أو
ادعوا الرجن واذ قيل لهم
اسجدوا للرجن قالوا وما
الرجن (والخامس) ان
الحال تقدم على عاملها اذا
كان فعلا متصرفا أو وصفا
يشبهه نحو خاشعا أبصارهم
يخرجون وقوله
نجوت وهذا تحمليين طليق
أي وهذا طليق مجول لا ولا
يجوز ذلك في التمييز على
الصحيح فالما استدلال ابن
مالك على الجواز بقوله
رددت بمن السيد منهم مقلص
يمش اذا عطفاه ماء تحلبا
وقوله
اذا المرء عيناقر بالعيش مثيرا
ولم يعن بالاحسان كان مذمما
فسهولان عطفاه والمرء
مرفوعان محذوف يفسره
المذكور والناصب للتمييز
هو المحذوف وأما قوله
ومار عويت وشيبار أي
اشتعل * وقوله
انفسا تطيب بنيل المنى

ويجوز كونه حال لان شرطهما التنكير وهو علم وقوله أيضا أي كإبطال بكونه علما جعل رحيمنا نعتا له (قوله وأما
قول الخ) هذا جواب عما يقال كيف تقول ان الرجن ليس بصفة بل علم مع ان كلام الزخشي وابن الحاجب
يقضيان انه صفة (قوله أنصرفه) أي بحيث يقال رجن وحينئذ فيكون مؤنثا رجائا وقوله أم لا أي بان يقال
رجن وحينئذ فتؤنثه رجن (قوله لأنه لم يستعمل) أي في لغة العرب صفة كقولهم الرجن والرجن
وانما يستعمل في لغتهم علما (قوله لم يستعمل صفة) أي حتى يقال يتختم مؤنثا بالناء أو لا وان كان العلم أيضا يمنع
للزيادة (قوله ولا مجردا من آل) هذا وجه ثان والاول ما قبله (قوله في البيت) أي بيت الشاطبية (قوله لانعت)
أي لان العلم جامد والنعت لابدان يكون مشتقا أو مؤؤلا به (قوله سأل) أي وأجاب عنه بان الرحيم جعل
كالتمية والرديف ولم يعكس لان الشان ان الشريف يجعل متبوعا لتابعه (قوله لم قدم الرجن) أي الذي هو
أباغ من الرحيم لزيادة معناه (قوله غير متجه) أي لان الرجن غير صفة والعادة المذكورة انما هي في الصفات لاني
العلم (قوله أو وصفا يشبهه) أي لان كان العامل معنويا أو فعلا جامدا فانها لا تتقدم (قوله خاشعا) حال من
فاعل يخرج أي يخرجون في حال كونهم قوما خاشعا أبصارهم (قوله خاشعا الخ) المثال يعني فيه الاحتمال ولا
يضر تجوزهم أنه مفعول يدعوا أي يدعو الداعي قوما خاشعا (قوله مجول لك) أي حال كونه مجولا لك فجملة
تحمليين حال من الضمير في طليق (قوله ولا يجوز ذلك في التمييز) أي ولو كان العامل فعلا متصرفا (قوله بمن
السيد) أي رددت العود عن نفسي بفرس مثل السيد أي مثل الذئب وقوله منهم صفة لفرس معناه الجسيم
الضخم وقوله مقلص أي طويل القوائم وقوله كيمش أي حاد في هدهوه (قوله ماء تحلبا) أي فالاصل تحلب ماء أي
عرقا فقدم التمييز (قوله عيناقر) الاصل اذا المرء قرع عينا بالعيش وقوله مثيرا أي حال كونه مثيرا أي غنيا
فقدم التمييز أي عينا على عامه وهو قر (قوله فسهو) فيه نظر لان مذهب ابن مالك ان اذا تدخل على الاسماء
موافقا لجن جنى اذ قد قال في التسهيل وقد يغني عن وقوع الفعل بعد اذا الاسم كقوله اذا السماء انشقت وحينئذ
فالتمييز مقدم وحينئذ نقوله مرفوعان محذوف جزه بذلك لا يظهر فالاولى في الرد على ابن مالك أن يقال له
ان التمييز هنا محتمل لان يكون منصوبا بفعل محذوف يدل عليه المذكور ويحتمل نصبه بالفعل بعده فالدليل
قد طرقة الاحتمال (قوله يفسره المذكور) أي وهو تحلبا وقرلان اذا انما تدخل على الافعال (قوله هو
المحذوف) أي وهو مقدم على التمييز (قوله فضرورتان) فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع امكان انتصاب
التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور والاصل وما رويت وقد اشتعل شيبار أي اشتعل وأتطيب نفسا
تطيب الخ (قوله ذهبنا) حال من الخبر أي هذا مالك حال كون المسال ذهابا وقوله بيوتنا أي حال كون الجبال بيوتنا
وأما قوله الجبال فهو مفعول وأما نسخة من الجبال بيوتنا فلا تصح لان البيوت فيها مفعول لان تحت يتعدى الى
مفعول بنفسه (قوله فارسا) أي فهو لا يصح ان يكون حال لانها لا تصح ان تكون مقيدة ولا مؤكدة أما الاول
فلان المقصود والتعجب من قروسية دأتمالا التعجب منه في حال كونه فارسا فقط أي را كبالفرس وأما الثاني
فلانه لم يستفد معناها بدونها لان قولك لله دره يتحمل ان التعجب منه من جهة العلم أو من جهة قروسيته ولكن
الظاهر انه يصح ان يكون حال مقيدة اذ لا يتعجب من القروسية الا اذا كانت موجودة اذ لو لم تكن موجودة
لا يقال له فارس حتى انه يتعجب من قروسيته الآن يقال انه يصح بالنظر للوصف الذي شأنه القيام به سواء كان
موجودا معه أو لا ولذا قال الرضي ان التمييز والحال هنا ما أحدهما وعلى انه تمييز فهو تمييز نسبة مابين الجهة
التعجب غير محمول من شيء ويصح ان يكون محمولا عن المضاف والاصل لله دره قروسيته ثم حذف المضاف وأوصل
الضمير بالدره فصار دره ثم أتى بفارسا بدل قروسيته (قوله كرمز يضيفا) أصله كرم يضيف زيد فهو تمييز محمول

* وداعى المنون بنادى جهارا فضرورتان (والسادس) ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو
هذا مالك ذهبنا تحتون الجبال بيوتنا ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولك كرمز يضيفا اذا أردت الثناء على ضيفك يديا بالكرم فان

كان زيدا هو الضيف احتمل الحال والتميز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلاف في المنسوب بعد حذو افعال الاخفش والغارسي
والرعي حال مطلقا و ابو عمرو بن العلاء تميز ١١٢ مطلقا وقيل الجماد تميز والمشتق حال وقيل الجماد تميز والمشتق ان اريد تقييد المدح به
كقوله

عن الفاعل (قوله الحال) أي كرم زيد حال كونه ضيفا ومن جهة كونه ضيفا (قوله والاحسن) أي في المثال
الثاني المحتمل للحال والتميز اذا قصدت التمييز ان تأتي بمن البيانية لانها تدل على ان ما بعدها تغيير لاحال حينئذ
تقول من ضيف (قوله ادخال من عليه) أي بان يقال من ضيف (قوله بعد حذوا) نحو حذوا زيد (قوله حال
مطلقا) أي سواء كان جامدا أو مشتقا نحو حذوا زيد او حذوا را كبا أي أنجب من حب هذا حال كونه مسمى
زيد أو حال كونه را كبا (قوله تميز) أي مبين لايهام الذات أي مبين لاسم الاشارة الواقعة فاعلا وقوله مطلقا
أي جامدا أولا (قوله يا حذو المال الخ) يا حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أي يا هؤلاء وحب فعل ماض
وذا فاعل والمال مخصوص ومبذول حال قصده تقييد مدح المال بكونه مبذولا من غير سرف (قوله والا
قتميين) أي والا يرد تقييد المدح به بان كان المراد المدح المطلق فهو تميز (قوله حذوا را كبا زيد) حب فعل ماض
وذا فاعل ورا كبا تمييز مبين للفاعل وزيد مخصوص بالمدح أي أنجب من حب هذا الراكب الذي هو زيد
فليس القصد مدح في حالة الر كوب فقط (قوله ولي مدبرا) أي لان معنى ولي أدبر فعني مدبرا وهو الادبار مستفاد
من قوله ولي فقد صدق تعريف الحال المؤكدة عليه وهي التي استفيد معناها بدونها (قوله فشهرا مؤكدا الخ)
حاصل هذا ان شهرا مستفاد من المبتدأ وهو عدة لانك اذا قلت ان عدة الشهور اثناعشر يعلم من المبتدأ انها
أشهر فهو مؤكدا لا يفتد أي بحسب الاصل وهو عدة وأما بالنظر للغير الذي هو عاملها وهو اثناعشر في حد ذاته
بقطع النظر عن الخبر عنه فلا يفهم منه التمييز وهي كونها أشهر او حينئذ فهو مبين للعامل لا مؤكدا بخلاف
الحال فانها تكون مؤكدة للعامل (قوله من نعم الرجل) أي من جوارزه وقوله فردود أي لانه لا يجوز لان النكرة
لا تبين المعرفة لان التمييز مبين وهنالك التبيين فلا يصح ذلك التركيب (قوله رجلا زيدا) أي فهو أو وقع رجلا مؤكدا
لعامله وهو الرجل (قوله زادا) أي فهو تمييز لانه قد ميز المعرفة بالنكرة فهو شاهد للمبرد فأجاب بقوله
والصحيح الخ أي واذا كان معمولا لتزود فلا يكون مبينا للنكرة فلا ينتج مدعى المبرد (قوله فالصحيح الخ)
أي ومقابلها أنه تمييز لفاعل نعم وأما زادا أيك فهو مخصوص بالمدح على كل حال (قوله نعمته) أي زادا فالاصل
زاد مثل زاد الخ (قوله نصار حالا) أي مثل * لبية موحشا طال * فالاصل طلل لبية موحشا فوحشا صفة اعطال فلما
قدم عليها أعرب حالا لان نعمت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا وأعربت هي بحسب العوامل
* (أقسام الحال) * (قوله باعتبارات) أشار بذلك الى أنه يمكن تدخيل الاقسام وانما تختلف بالاعتبار
(قوله منتقلة) نحو جاء زيد را كبا (قوله وملازمة) نحو دعوت الله سميعا (قوله وذلك) أي لزوم معناها
(قوله مالك ذهبيا) فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الجبة المعينة (قوله
بعته يدا) هذا هو الحال وقوله بيد جارا ومجر ورصة للعامل وموضع لها أي مقر ونية بيد وقوله بمعنى متقابضين
هو معنى الحال والجار والمجرور وهو يشير الى أن قوله بيد منضمة للحال معنى ومثل هذا المثال في كون الذي
يعرب حالا الاول والثاني صفة له قولك جاء رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا فان الثاني صفة عند ابن جنى على
حذف مضاف أي ذاباب مفارق باب ومن قدره قبل باب لم يشمل الاخير أو بعد باب لم يشمل الاول وعن الزجاج
أن الثاني تو كيد للاول ورد بانه غير معنى والجواب أنه يرى أن الاول بمعنى مرتبا وقيل هو على حذف الفاء
وقيل المجموع حال على حد الزمان حوالها ض (قوله بخلافها في الثاني) أي فان المراد ليس بخصوص
اليدبل التقابض (قوله وليس كذلك) أي بل نارة تكون مؤولة ونارة لا تكون مؤولة (قوله مدبرا)
حال لازمة لان التوبة لا تكون الاعلى وجه الادبار فقوله ولي ز يد مستفاد منه انه مدبر فهي حال لازمة (قوله

يا حذو المال مبذولا بلا سرف
فقال والافتيميز نحو حذوا
را كبا زيد (والسابع) ان
الحال تكون مؤكدة
لعاملها نحو ولي مدبرا فتبسم
ضاحكا ولا تغشوا في الارض
مفسدين ولا يقع التمييز
كذلك فاما ان عدة الشهور
عند الله اثناعشر شهرا فشهرا
مؤكدا لفهم من ان عدة
الشهور وأما بالنسبة الى عامل
وهو اثناعشر فمبين وأما
اختاره المبرد ومن واقفه من
نعم الرجل رجلا زيدا ففردود
وأما قوله

تزود مثل زاد أيك فينا
فنعم الزاد زاد أيك زادا
فالصحيح ان زادا معمول
لتزود اما مفعول مطلق أن
أر يديه التزود أو مفعول به
ان أر يديه الشيء الذي يتزود
من أفعال البر وعاملها مفعول
نعمته تقدم فصار حالا وأما
قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
ردا الخيبة نطقا أو بإيحاء
فتاة حال مؤكدة * (اقسام
الحال) * تنقسم باعتبارات
(الاول) انقسامها باعتبار
انتقال معناها ولزومها الى
قسمين منتقلة وهو الغالب
وملازمة وذلك واجب في

ثلاث مسائل * احدها الجماد غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبيا وهذا جيتك خراخيف نحو بعته يدا يدا فانه بمعنى متقابضين ومكذبا
وهو وصف منتقل وانما يؤول في الاول لانها مستعملة في معناها الوضعية بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجمادة لا تكون الامؤولة
بالمشتق وليس كذلك * الثانية المؤكدة نحو ولي مدبرا فالواو منه وهو الحق مصدق لان الحق لا يكون الا مصدقا والاصواب انه يكون مصدقا

ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهى مؤكدة الثالثة التى دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها الحال أطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك بدر الدين ومنه ١١٣ وهو الذى انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا

سهو ومنه لان الكتاب قديم وتقع الملازمة في غير ذلك بالسمع ومنه فائما بالقسط اذا أعرب حال او قول جماعة انهم مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها (الثانى) انقسامها بحسب قصدتها لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهى والغالب وموطئة وهى الجامدة الموصوفة نحو قمتل اهلها بشراسوا يا فائما ذكر بشراسوا توطئة لذكر سوايا وتقول جاءنى زيد رحلا محسنا (الثالث) انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنات وهى الغالب نحو وهذا بعلى شيئا ومقدرة وهى المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدر اذ ذلك ومنه ادخلوها خالد بن لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محققين رؤسكم ومقصرين ومحكمة وهى الماضية نحو جاء زيد أمس را كبا (الرابع) انقسامها بحسب النيىب والتوكيد الى قسمين مبينة وهى والغالب وتسمى مؤسسة أيضا ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبر او مؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لا آمن

ومكذبا) اى للباطل وقوله وغيرهما كالانشائيات ورد بان كون الحق وهو القرآن مصدقا ومكذبا بالنظر لذاته وان اتفق انه هذا لا يكون الا مصدقا لمامعهم وهو التوراة والنسخ ليس تكذيبا والمصنف لم ينظر لتمام الكلام وهو قوله لمامعهم بل نفا لقوله مصدقا فقط فاعتراض (قوله اذا قيل هو الحق صادقا فهى مؤكدة) اى لان الحق والصادق معناه واحد وهو المطابق للواقع (قوله الزرافة) بضم الزاى وفتحها (قوله مفصلا) حال لازمة أى مبينا أحكامه (قوله لان الكتاب قديم) أى فالتفصيل ليس لازماله وفيه أن المراد بالكتاب المكتوب أعنى الالفاظ الحادثة بقرينة أنزل وليس المراد به الصفة القائمة بالمولى فلا اعتراض لان الالفاظ المتزلة ما فيها من الاحكام مبيين (قوله بالقسط) اى العدل (قوله اذا أعرب حالا) اى الضمير فى لاله الا هو واجاز التخصيرى نصبه على المدح أو صفة لاله على المحل بناء على جواز الاتساع فى الفصل بين الصفة والموصوف (قوله انهم مؤكدة) أى فتكون لازمة (قوله لان معناها غير الخ) اى لان القيام بالقسط لا يستفاد من قوله شهد الله ورد بان الله ووصوف بكل كمال ومن جملة ذلك القيام بالقسط فالقيام بالقسط مستفاد بدونها ويمكن الجواب عن المصنف بان المراد أنه لا يستفاد معناها مما قبلها بحسب الوضع والمطابقة اذ هو المعبر فى المؤكدة ولا يفهم من لفظ الجلالة وضعها قائم بالقسط اه تقرير شيخنا دردير (قوله الثانى) اى من الانقسامات (قوله مقصودة) أى لذاتها وقوله وموطئة اى مهيأة لغيرها (قوله فائما ذكر بشراسوا) أى الذى هو حال لذكر سوايا الذى هو صفة لبشراسوا (قوله الثالث) اى من الانقسامات (قوله مقارنات) اى لعاملها فى الزمان (قوله شيئا) حال من الخبر والعامل فيه مافى المبتدأ من الاشارة اى وحينئذ فالشيء نحو مقارنة للاشارة اليه (قوله ومقدرة) ويقال لها موقوتية (قوله معه مقصر) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة صفة لرجل (قوله أى مقدر) هذا بيان لحاصل المعنى لا بيان للمعنى الحال وهو صائدا اذ لو كان بيانا لمعناه لكانت الحال مقارنات (قوله خالد بن) أى مقدرين الخ لو وليت مقارنات لان الخ لو ليس مقارنا للدخول (قوله محققين) ليس حال مقارنات بل مقدرته اى ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الخ لاق اذا الخ لاق لا يكون فى حال دخول المسجد واما قوله آمنين فهو حال مقارنات فلا شاهد فيه (قوله جاءنى يد أمس را كبا) فيه ان هذه الحال مقارنات لعاملها الان المحيى والركوب زمنهما واحد وهو الماضى والاضح فى المثال جاءنى يد اليوم فأتا بذكر أمس لاننا ننظر لذات الوصف من كونه ماضيا أو مستقبلا نظير ما أشرنا اليه فى المقدرة انظر الدمامينى (قوله والرابع) اى من الانقسامات (قوله وتسمى مؤسسة) اى وهى التى لا يستفاد معناها بدونها لانها أسست وبنيت معنى غير مقاد من غيرها (قوله نحو ولى مدبرا) اى فالادبار مستفاد من ولى (قوله طرا) أى جميعا ولا شك أن الجمعية تستفاد من القوم لانه جمع (قوله كلهم جميعا) اى لان الجمعية تستفاد من لانهم من صيغ العموم (قوله ومؤكدة لمضمون الجملة) اى وهى التى يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها والمراد أنهم مؤكدة لما يستفاد من الجملة لان أبوة زيد يستفاد منها العطف فليس المراد بالمضمون حقيقته وهو المصدر المأخوذ من الجملة (قوله عطوفا) حال عاملها وصاحبها محذوفان أى أحقه أو أعرفه عطوفا (قوله بتلك الامثلة) أى التى مثلنا بها الله وكدة لصاحبها وقوله له مؤكدة أى المسذكرة له مؤكدة (قوله مع انها الخ) بيان للاشكال (قوله لا تتحل الى مفرد) اى لان الجملة الحالية لها محصل وكل ماله محصل يُحذف المفرد (قوله ولا تبين الخ) أى والحال المبينة لا بد أن تبين هيئة واحد منهما (قوله ولاهى حال مؤكدة) حتى انهم لا تبين هيئة (قوله فقال ابن جنى) أى فى الجواب منه وحاصله اننا ناسلم أنهم لا تتحل لمفرد

(١٥ - دسوقى فى) من فى الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد بولك عطوفا وهى محمول نحو لونه مؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولد بتلك الامثلة لله مؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم فى نحو جاءنى يد الشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تتحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولاهى حال مؤكدة فقال ابن جنى ثابوا بها جاءنى يد

طالعة الشمس عند مجيئه يعنى فهى كالحال والنعمة السبين كمررت بالدار فاما ساكنهم او برجل قائم غلما نه وقال ابن عمرون هى مؤولة بقولك مبكر او نحو وقال صدر الافاضل تليد ١١٤ الزخشرى انما الجملة مفعول معه وان ثبت مجي المفعول معه جملة وقال الزخشرى فى نفسه سير

قوله تعالى والبحر عرده من بعده سبعة بحرى فى قراءة من رفع البحر هو قوله وقد اغتدى والعايرى وكناتهما وجئت والجيش مصطاف ونحوهما من الاحوال التى حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذى الحال ويجوز ان يقدر ويحجرها أى ويحجر الارض (اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها) اعلم انهم ادخل عليها جار أو مضاف فعلمها الجرنحوهم يتساءلون ونحو صبيحة أى يوم سفرك لغلام من جاءك والافان وقعت على زمان نحو ايان يبعثون أو مكان نحو فان تذهبون أو حدث نحو اى منقلب يتقابلون فهى منصوبة مفعولا فيه ومفعول مطلق والإفان وقع بعدها اسم نكرة نحو من أبلك فهى مبتدأة أو اسم معرفة نحو من زيد فهى خبر او مبتدأة على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان فى أسماء الشرط والافان وقع بعدها فعل قاصر فهى مبتدأة نحو من قام ونحو من يقيم أقم معه والاصح ان الخبر بفعل الشرط لافعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهى مفعولة به نحو فإى آيات

بل تحل له وانما لم تبين هيئته لان المفرد الذى تحل له حال سببية (قوله طالعة الشمس الخ) أى فقد انحلت الى مفرد وهو حال سببية أى جازية على غير من هى له غير ارفعة لضمير صاحب الحال بل لاسم اجنبى مـ لابس لضمير صاحب الحال وان لم تبين الهيئة لانها كحال سببية لان المفرد الذى تحل له حال سببية والسببية لا تبين هيئة وانما تبينها الحقيقية (قوله مبكرا) أى وهو اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهى مؤسسة (قوله ونحوه) أى كقالت الابا بالنسبة لقوله والجيش مصطاف أو شجاعا بالنظر له لان المراد ان تأويله بكامة من قوة الكلام (قوله مفعول معه) أى فالواو حيث ذوا والمعية (قوله وأثبت مجي المفعول معه جملة) أى وهذا لم يقل به أحد من النحاة فالحق أنها جملة حالية (قوله وقال الزخشرى) حاصله أن الجملة الاسمية تؤوؤها بطرف والمعنى وقت طلوع الشمس الخ أى مقارنا لطلوعها فقد انحلت المفرد وبينت هيئة مجي الفاعل (قوله وقد اغتدى) أى ذهب غدوة والحال أن الطير فى أعشاشها أى وقت كون الطير فى أعشاشها أى مقارنا لذلك وقوله والجيش مصطاف أى وقت اصطاف الجيش أى مقارنا لذلك وقوله والبحر عرده أى وقت مد البحر وقوله فلذلك عريت عن ضمير ذى الحال أى الموحود فى الكلام اكتفاء بالضمير الموجود فى متملق الظرف المأخوذ من المعنى (قوله وكناتهما) بفتح الواو والكاف وضمهما جمع وكنة هو عش الطير (قوله التى حكمها حكم الظروف) أى لانها فى قوة ونت اصطاف الجيش (قوله ويجوز ان يقدر ويحجرها) أى يجوز ان يقدر فى الجملة ضمير ولكن فيه أن الضمير انما يعود على الارض وهى ليست صاحب الحال اذ صاحب الحال انما هو ما من قوله ولو أن ما فى الارض نامل الآن يقال ان يعود الضمير للارض بمنزلة عوده على صاحب الحال وهو ما فى الارض كذا قاله الشمنى

* (اعراب أسماء الشرط والاستفهام) *

أى ان أسماء الشرط والاستفهام يكثر دورها على اللسان ويقع بالمعرب جهل أحكامها وكذا تقول فى كل ترجمة فى هذا الباب مما سبق أو مما سياتى فى مقولات مسوغات الابتداء ان النكرة من حيث الابتداء بها كثير فى الكلام ويقع بالمعرب جهل مسوغات التى هى من جملة أحكامها تأمل اه تقرير دردير (قوله ان دخل علمها جار أو مضاف الخ) من هذا يعلم أن قولهم ان أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها بحال اذ لم يكن جاراً ومضافاً ولا يعمل (قوله فعملها الجر) هذا اذا كان مبنياً أما اذا كان معرباً كما فى فهو مجرور لفظاً نحو صبيحة أى يوم سفرك (قوله والا) أى والاتكن واقعة على زمان أو مكان أو حدث (قوله مفعولاً فيه) راجع لما اذا وقعت على زمان أو مكان وقوله أو مفعولاً مطلقاً راجع لما اذا وقعت على حدث (قوله ولا يقع هذان النوعان الخ) أى لانه لا يقع بعدها الا الافعال (قوله والا) أى ولا يقع بعدها اسم نكرة أو معرفة بل وقع بعدها فعل أى والموضوع أنها لم تقع على مكان أو زمان أو حدث (قوله فان وقع بعدها) أى بعد كل من أسماء الشرط والاستفهام (قوله فعل الشرط) أى جملة الشرط لا الفعل وحده (قوله أو متعلقها) أراد به المتصل بضميرها (قوله بعدها) أى لاقبالان لها الصدارة (قوله المذكور) أى الفعل المتعدى المذكور بعدها (قوله فعل الشرط) أى جملة الشرط هذا هو المراد (قوله لانه) أى اسم الشرط (قوله وفعل الشرط) أى واذا وقع اسم تام ووقع بعده فعل مشتمل على ضميره كان الاسم مبتدأ والفعل خبره (قوله معنى الشرط) أى التعليق وضاقة معنى للشرط بيانية (قوله لكان بمنزلة الخ) أى لان من صيغ العموم فهى بمعنى كل الناس ويشوم باق على حاله (قوله أو فعل الجواب) يعنى جملة وعلى

الله تنكرون ونحو اياماً تدعون ونحو من يضال الله فى الاهادى له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رأيت أو متعلقها نحو من رأيت هنا أطاه فهى مبتدأة أو منصوبة بمحذوف تقدير بعدها يفسره المذكور * (تنبيه) * واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقيم لولم يكن فيه معنى الشرط اسكان بمنزلة قولك كل من الناس يشوم أو فعل الجواب لان

الفائدة: تمت ولا التزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي ياتي في ذرههم أو مجموعهما لان قولك من يقيم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقيم أقم معه والصحح الاول وانما الوقت الفائدة على الجواب ١١٥ من حيث التعلق فقط لان حيث الخبرية

(مسوغات الابتداء بالنكرة) لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الاعلى حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يمتد إلى مواطن الفائدة فتبعوها فن مقل مقل ومن مكثر موردا ما يصلح أو معدد لا موردا ما يصلح والذي يظهر لي انهم انحصروا في عشرة أمور (أحدها) أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى * فالاول نحو وأجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولك رجل صالح جاء في يوم من ذلك قولهم ضعيف عاذ بقمره اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف والخو بون يقولون يتبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف والاصواب ما بينت وليست كل صفة تحصل الفائدة ولو قلت رجل من الناس جاء في لم يجز * والثاني نحو قولهم السمين منون بدرهم أي منون منه بدرهم وقولهم شرهرا ذاناب وقدر أحلك ذالمجاز اذا المعنى شر أي شر وقدر لا يغالب * والثالث نحو رجل جاء في لانه في معنى رجل صغير وقولهم ما أحسن زيد لانه في معنى شيء عظيم حسن زيدا وليس في هذين النوعين

هذا القول فقد يجتمع فيها محلان باعتبار بن نحو من يقيم فاني أكرمه فجعله الجواب في محل جزم باعتبار كونها جوابا للشرط وفي محل رفع باعتبار كونها خبرا واذا قلت أكرمته كان لها محل فقط ولا محل لها باعتبار بن فهي في محل رفع باعتبار كونها خبرا وليست في محل جزم لان الجواب الماضي لا يعمل فيه الشرط لالفاظا ولا محل على ما سبق للمصنف (قوله عود ضمير منه) أي من الجواب وقوله اليه أي إلى اسم الشرط الواقع مبتدأ (قوله على الاصح) راجع لقوله أو فعل الجواب (قوله كل من الناس ان يقيم أقم معه) ظاهره ان كون ان يقيم أقم معه خبرا هذا محل اتفاق مع أنهم قالوا أيضا هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب تأمل * (مسوغات الابتداء بالنكرة) *

(قوله الاعلى حصول الفائدة) أي فان حصلت الفائدة عند الابتداء بها صح جعلها مبتدأ أو الافلا فاذا اعتقد الخاطب أنه ليس في الدار رجل فيصح أن يقال له رجل في الدار من غير مسوغ كما قال الرضي (قوله فن مقل) الاصل فهم من مقل الخ وفي العبارة قلب أي فهم مقل (قوله فن مقل) من تبعضية خبر المحذوف أي فهم بعض فربق مقل مقل بالبرصفة المحذوف ويصح أن تكون من بمعنى إلى أي فهم قد انقسموا إلى فريق مقل مقل اه تقرير دردير (قوله ما لا يصلح) أي ان يكون محلا للفائدة (قوله فالاول) أي فالقسم الاول (قوله وأجل) مبتدأ وعنده خبر (قوله ولعبد الخ) هذا هو المشهور وقال ابن الحاجب المسوغ فيه العموم (قوله بقمره) القرميل شجر ضعيف لاشوك له وهو مثل يقال لمن التجأ لشخص ضعيف قال جرير ان الفرزدق اذ بعوذ بنخاله * مثل الذليل بعوذ تحت القرميل

فقوله عاذ أي التجأ فبن الاعراب تقول ضعيف صفة موصوف محذوف مسوغ الابتداء به الوصف (قوله وهو موصوف) أي وذلك الوصف هو المسوغ للابتداء به (قوله اذا كانت موصوفة) أي نحو رجل صالح جاء في وقوله أو بدلا الخ أي كفي ضعيف لاذ بقمره (قوله والاصواب ما بينت) أي من ان المبتدأ في المثال المذكور محذوف وسوغ الابتداء به الوصف المذكور لأن المبتدأ ضعيف المذكور وسوغ الابتداء به كونه خلفا عن موصوف كما يقول النحاة (قوله لم يجز) أي لان من المعلوم ان الرجل من الناس فالوصف لم يقدشيا (قوله والثاني) أي من اقسام النكرة الموصوفة وهي الموصوفة تقديرا (قوله السمين) مبتدأ اول ومنون مبتدأ ثان مرفوع بالالف لانه مني منا كعصاو بدرهم خبر الثاني والجملة خبر الاول وسوغ الابتداء بالنكرة في عنوان الوصف المقدر (قوله شرهرا ذاناب) ذوالناب هو الكباب وهو ربه تصويته بخلاف العادة وهذا مثل يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هار بأوصوت مستغيثا بغيره (قوله ذالمجاز) اسم مركب علم على محل بني كان سوفا في الجاهلية أي تقدير من الله أحلك في هذا المكان ويروي ذالمجيز وتماه وقد أرى * وابي مالك ذالمجاز بدار * وقوله ابي بتشديد الياء وبعده الابدانكم بذي نفر الحجي * هيات ذونفر من المزدان

(قوله اذ المعنى شرأي شر) أي أو بمعنى شره عظيم (قوله وليس في هذين النوعين) الاولى المتألمين وقد يقال جعلها نوعين باعتبار التصغير والتعجب (قوله فيكونان) أي حتى يكونان (قوله والثاني) أي من المسوغات العشرة (قوله قائم الزيدان) أي قائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وسوغ الابتداء بالنكرة عملها الرفع وأما قائم الزيدان فلا ابتداء بها مسوغ آخر وهو وقوعها بعد الاستفهام (قوله قائم الزيدان) قال الدماميني هذا المبتدأ مسند في المعنى وقالوا المسند لا يجوز زهر يفه وحينئذ فلا يطلب له مسوغ فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن (قوله وأفضل من الخ) مقتضى كلامه السابق أن هذا من الوصف

صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني (والثاني) ان تكون علامة امار فاعنا نحو قائم الزيدان عندهم اجازة أو نصب نحو أمر بغير وف صدقة وأفضل منك جاءني

اذا الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف أو نحو غلام امرأه جاء في خمس مسائلون كتبهن الله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه منكرة كما
مثلا أو معرفة أو مضاف مما لا يتعرف بالاضافة ١١٦ نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف اليه فيه معرفة لانكرة

(والثالث) العطف بشرط
كون المعطوف او المعطوف
عليه مما يسوغ الابتداء به
نحو طاعة وقول معروف
أى أمثل من غيرهما ونحو
قول معروف ومغفرة خير
من صدقة تبعها الذي وكثير
منهم أطلق العطف وأهمل
الشرط منهم ابن مالك وليس
من أمثلة المسئلة ما أنشده
من قوله
عندي اصطبار وشكوى عند
قاتلي
فهل بأعجب من هذا امرؤ
اذيحتل ان الواو هنا الحال
وسببها ان ذلك مسوغ
وان سلم العطف ثم صفة
مقدرة يقتضيها المقام أى
وشكوى عظيمة على انا
لاحتجاج الى شئ من هذا كله
فان الخبر هنا ظرف مختص
وهذا مجرد مسوغ كما
قدمنا وكأنه توهم ان
التسوية مشروط بتقدمه
على النكرة وقد أسلفنا ان
التقديم انما كان لدفع توهم
انصفة وانما لم يجب هنا
لحصول الاختصاص بدونه
وهو ما قدمناه من الصفة
المقدرة أو الوقوع بعد واو
الحال فلهذا جاز تأخر
الظرف كما في قوله تعالى
واجل مسمى عنده فان قلت

اذا الاصل رجل أفضل منك (قوله اذا الظرف) اى الجار والمجرور في المثالين (قوله بالمصدر) اى في المثال
الاول وقوله والوصف أى في الثاني (قوله وشرط هذه) اى النكرة العاملة للمجرور فيه ان الموضوع في
النكرة متى أضيف لمعرفة كان معرفة فالشرط محرز له الموضوع فلا حاجة لتأمل (قوله ما عدا ذلك)
أى وهو ما اذا كانت النكرة مضافة لمعرفة وتتعرف نحو غلام زيد (قوله مما يسوغ الابتداء به) أى لو
انفرد فاذا كان المعطوف نكرة محضة والمعطوف عليه نكرة لها مسوغ فان المعطوف يجوز الابتداء به
والعطف مسوغ له وكذا اذا كان المعطوف له مسوغ والمعطوف عليه لا مسوغ له فالعطف مسوغ حينئذ
للابتداء بالمعطوف عليه فان قلت لان سلم ان مجرد العطف مسوغ مع وجود المانع اذا النكرة وانفردت
لا يجوز الابتداء بها وكيف العطف يصيرها مفيدة فلنا حرف العطف لما شريك بين المتعاطفين ما يصح الابتداء به
وما لا يصح صيرهما كالشئ الواحد فكان المسوغ في أحدهما بمنزلة في الآخر (قوله طاعة) هو مبتدأ
وقول عطف عليه ومعرفة وصفة لقول ولولا عطف قول معروف على طاعة ما صح الابتداء بها (قوله أى أمثل
من غيرهما) أى فالخبر محذوف ولك أن تجعلها ما خبرا والمبتدأ محذوف أى المقابول منا قول معروف (قوله
قول معروف) هذا مثال لما اذا كان المعطوف عليه مسوغ وعطف عليه ما لا مسوغ له عكس المثال
الاول (قوله قول معروف) هو مبتدأ والمسوغ للابتداء به الوصف بمعروف ومغفرة عطف عليه
والمسوغ للابتداء به العطف ويحتمل ان المسوغ للابتداء بكل منهما قصد الجنس نحو رجل خير من امرأة
أو العموم لان النكرة في الاثبات قد تنم ويأتى للمصنف في الباب الخامس أن قول خبر محذوف اى الامثل قول
وعلى هذا قوله ومغفرة خير من صدقة جملة مستأنفة وسوغ الابتداء فيها بالنكرة قصد الجنس أو العموم
(قوله وأهمل الشرط) أى كون احد المعطوفين لا بد ان يكون له مسوغ (قوله عندى اصطبار) اى انه
صابر على هجر محبوبته وهى تشكومنه وهذا عجيب (قوله وشكوى) عطف على اصطبار وهو مبتدأ
والمسوغ له عطفه على اصطبار هذا ما قاله ابن مالك (قوله ان ذلك مسوغ) اى فالمسوغ حينئذ واو الحال
لا العطف فلم يصح حينئذ ان يكون مثالا لما نحن فيه (قوله وان سلم العطف) اى وان سلم ان الواو للعطف
(قوله ثم صفة مقدرة) اى والصفة المقدرة من جملة المسوغات فتكون هى المسوغ لا العطف (قوله بمجرد)
اى من غير افتقار الى انضمام شئ اليه كوصف أو عطف (قوله كما قدمنا) الاولى كما سياتى قريبا في الرابع
وقوله وقد أسلفنا الخ لم يسلف بل سياتى له ايضا (قوله وكأنه) اى ابن مالك وقوله مشروط بتقدمه اى بتقديم
الظرف المختص (قوله ان التقديم انما كان الخ) اى فالذى سوغ الابتداء انما هو كونه ظرفا مختصا ولا
علاقة لتقدمه في التسوية (قوله لدفع توهم الصفة) اى توهم كون الظرف صفة وانما توهم ذلك لان
احتياج النكرة للوصف أشد من احتياجها للخبر ولو قدم لا يحتمل غير الخبر (قوله وانما لم يجب) اى التقديم
هنا اى في قوله وشكوى عند قاتلي لدفع توهم الوصف (قوله لحصول الاختصاص بدونه) اى فتستغنى
النكرة عن الوصف فينتفى الالبس (قوله وهو ما قدمناه من الصفة الخ) هذا الكلام يفيد اننا نحتاج للحال
أو للصفة المقدرة فينا فى قوله سابقا على اننا نحتاج الخ الا ان يقال قوله اننا نحتاج اى من حيث التسوية واما
آخرة الامر فلا احتياج من حيث عدم التقديم فلا تنافى (قوله فيكون العطف هو المسوغ) فيصح حينئذ
استدلال ابن مالك (قوله الجملة) اى جملة وشكوى عند قاتلي على جملة عندى اصطبار (قوله اسما) اى
شكوى وقوله وظرفاى عند قاتلي (قوله على مثابها) وهو عندى واصطبار (قوله معمول للابتداء)

لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة فيكون العطف هو المسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف فى
البيت الجملة لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو عطف اسم ظرفا على مثابها فيكون من عطف المفردات فلنا يلزم العطف على معمولين عاملين
مختلفين اذا اصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار فان قيل قد راسل من الظرفين استقرارا واجعل التعاطف بين الاستقرارين

معمول على عاملين (والرابع) أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً قال ابن مالك أو جملة نحو ولدينا خير يدوس كل أجل كتاب وقد صدقنا غلاماً من رجل وشرط الخبر فيمن الاختصاص فالوقيل في دار رجل لم يجز لان الوقت لا يتخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك فالواو التقديم فلا يجوز رجل في الدار وأقول انما رجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشترطه هنا ليوهم أنه مدخل في التخصيص وقد ذكر والمسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك لموضعها (والخامس) أن تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجب في الدار وهل رجل في الدار وألله مع الله وفي شرح منقوومة ابن الحاجب ان الاستفهام المسوق للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ما رجب في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية وايس كما قال (والسادس) أن تكون مراداً بصاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة أو تمره خير من جرادة (السابع) أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل نحو يجب ليد وضعاؤه بان يراد بها التعجب ونحو سلام على آل يس وويل

اي والابتداء عامل غير للاستقرار (قوله وهو معمول للمبتدأ نفسه) وهو اصطبار اي والمبتدأ معمول للابتداء والابتداء والمبتدأ عاملان مختلفان واذا عطف الاستقرار الثاني على الاول كانا معمولين للمبتدأ واذا عطف المبتدأ الثاني على الاول كانا معمولين للابتداء (قوله قال ابن مالك او جملة) في نسخة قبل قوله قال ابن مالك عند سيبويه وعلمها بقوله قال ابن مالك أو جملة معناه او يكون جملة وهو من عند نفسه انفرديه ولم ينقله عن سيبويه (قوله وقد صدق الخ) قصد فعل ماض والكاف مفعول وغلامه فاعل والجملة خبر بر رجل (قوله فيمن) اي فيما اذا كان ظرفاً أو مجروراً أو جملة (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ان يكون ما ضيف اليه الظرف أو المجرور أو المسند اليه في الجملة يصح الابتداء به ولا شك ان نافي لدينا يصح الابتداء به لانه معرفة وكذا في العموم وكذا غلامه لانه معرفة لا ضافته للضمير فاندفع اعتراض الشارح الفاهم أن المراد بالاختصاص اختصاص النكرة بامر ولا شك ان اضافة النكرة مطلقاً يفيد تخصيصاً ما وجد في لزم تأييده جواز الابتداء بكتاب من قولك عند رجل كتاب لان النكرة مخصصة بكونه عند رجل مع انه لا يجوز (قوله فلوقيل في دار رجل لم يجز) اي بخلاف في الدار رجل فانه جائز (قوله وأقول الخ) هذا هو الذي ادعى انه قدمه وقال وقد أسلفنا الخ (قوله انما وجب التقديم) اي تقديم الخبر الظرفي وقوله هنا اي فيما اذا كان المبتدأ نكرة (قوله واشترطه) اي تقديم الظرف الواقع خبراً وقوله هنا اي في المسوغات (قوله في التخصيص) الاولى في التسوية اي تسوية الابتداء بالنكرة (قوله وقد ذكر وافي المسئلة) اي مسئلة تقديم الخبر الظرفي على المبتدأ اذا كان نكرة (قوله وذلك موضعها) اي في حق الاشتراط المذكور هنا أن يذ كر هناك (قوله أن تكون عامة) اي ان يكون القصد منها العموم لان الاصل عدم العموم وقصدك للعموم حيث أوقتها بعد ما يفيد العموم أو اتيت بها عامه مسوغاً للابتداء بها (قوله عامة) يعني العموم الشمولي وهو تام الفائدة وأصل المنع في النكرة من عمومها البدلي وهو مهم الفائدة حيث لم يتعلق بالاهتمام غرض (قوله نحو ما رجب) اي ليس فرد من افراد الرجال في الدار لان النكرة في سياق النفي تعم وقوله ألله الخ الاستفهام لانكار فهو في معنى النفي والنكرة في سياق الاثبات الذي في معنى النفي تعم وقوله وهل رجل في الدار فيه انم انكرة في سياق الاثبات فلا تعم ودخول الاستفهام الحقيقي عليها لا يخرجهما عن ذلك وأجاب الشمني بان النكرة لما كان مدلولها فرادياً ما صاهاً قابلي فرد ولم يخص الاستفهام بواحد منها جاء الشروع (قوله وليس كما قال) اي بل وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوغاً للابتداء كان الاستفهام بالهمزة أو بهل كانت الهمزة معادلة بام أولاً (قوله صاحب الحقيقة) الاولى حذف صاحب ورجع ابن الحاجب هذا للعموم (قوله يجب لزيد) اي أتجب من زيد وقوله وضبطوه أي النخاعة أي ضبطوا ونحو يجب بان يراد بها أي بالنكرة (قوله الدعاء) اي فالاول بمعنى ادعوا لهم والثاني ادعوا عليهم واحترز بذلك عن كونه مراداً بالتعجب الاخبار وكذا ليس المراد الاخبار بان السلام على آل يس وأن الويل للمطغفين (قوله ولنحو قائم الخ) يعني أن كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوزه هذه الصورة وهو الانقش والكوفيون ولا يخفى أن في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل والآخر معنى الفعل واذا قيل ما قائم الزيدان كان فيه ثلاث مسوغات الاثنان المذكوران والنافي فقوله مسوغان الاولى ثلاثة (قوله عند من جوزهها) اي جوزهها هذه المسئلة وهو الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كافي قوله تعالى الخ) اي كان في قوله تعالى ولدينا كتاب حقيقاً مسوغين الوصف وكون الخبر ظرفاً مختصاً (قوله فليس لانه الخ) اي لان فيه مسوغاً وهو العمل لتأني معنى الفعل بل المنع شئ آخر (قوله اما الفوات شرط العمل الخ) اي لانه لم يعمد في معناه من حيث فقد شرط العمل واذا فقد الشرط فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) اي على نفي أو شبهة وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مسنداً

للمطغفين وضبطوا بان يراد بها الدعاء ونحو قائم الزيدان عند من جوزهها وعلى هذا في نحو ما قائم الزيدان مسوغان كافي قوله تعالى وعندنا كتاب حقيقاً مسوغان واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل اما الفوات شرط العمل وهو الاعتماد

أول فوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي والاستفهام وهذا أظهر لوجهين أحدهما أنه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو
زيد قائم أبوه كون قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد على الخبر عنه والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل
في المنصوب لمطلق العمل بدليين أحدهما أنه ١١٨ يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا الصحة نحو قائم الزيدان كون الوصف

الح (قوله أول فوات شرط الخ) أي لا يكون الفاعل سادسا لخبر الا اذا تقدم الوصف نفي أو استفهام وهنا
في قوله قائم الزيدان لم يوجد ذلك (قوله انه لا يكفي) أي في جعل الوصف مبتدأ مطلق الاعتماد اذا قد يوجد الاعتماد
ولا يصح الابتداء وظاهر التعليل الاول انه متى وجد الاعتماد صح الابتداء (قوله كون قائم مبتدأ) أي بل
يتعين جعل قائم خبرا عن زيد وابوه فاعل الوصف (قوله وان وجد الاعتماد) أي والحال انه قد وجد الاعتماد
على الخبر عنه لان المسند معتمد على المسند اليه (قوله انما هو للعمل) أي ان اشتراط الامر من معال العمل في
المنصوب للعمل الرفع لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد خاصة واستدل على ان عمل الرفع يكفي فيه الاعتماد خاصة
بدليين (قوله لمطلق العمل) أي لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد فقط أي وظاهر التعليل الاول ان الاعتماد
مع كون الوصف الخ شرط في مطلق العمل هذا كلامه وفيه نظر بل التعليل الاول يفيد ان الاعتماد شرط في الرفع
ولاشك ان الامر كذلك فقوله في التعليل الاول اما لفوت شرط العمل أي عمل الرفع وهذا لا ينافي ان العمل في
المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله أبوه أمس) فابوه مرفوع بقائم
لوجود الاعتماد وهو تقديم المبتدأ وهو زيد (قوله انهم لم يشترطوا الصحة الخ) أي بل مجرد الاعتماد كاف في الرفع
(قوله ذلك) أي السجود في الاول والكلام في الثاني (قوله في الاخبار به عنها فائدة) أي لسكونه ليس معلوما (قوله
بخلاف نحو رجل مات) أي فان وقوع الموت وقيامه بافراد هذا الجنس معتاد فلا فائدة في الاخبار به (قوله اذ
لا توجب العادة أن لا يتخلى) أي لا توجب عدم الخلو الذي هو الوجود بل تجوزه في الاخبار فائدة وقوله أن لا يتخلى
الحال من أن يفاجئك الخ أي بل يجوز ان تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالأخبار حينئذ فائدة (قوله
ما ذكرناه في المسئلة قبلا) وهو قوله اذ لا توجب العادة الخ فيقال هنا اذ لا توجب العادة ان لا يتخلى الحال من اضاءة
نجم في السرى أي بل قد يتخلى السرى من اضاءة نجم فصح الاخبار حينئذ (قوله يطررها) أي الغنم وقوله في الدهر
أي في العمر مرة واحدة وقوله وكل يوم أي نهى تخاف مني أكثر من خوفها منه لانها اكل يوم تراني ومعنى مديته
(قوله وكل يوم) بالنصب على الظرفية لاضافته للظرف (قوله مديته) مبتدأ والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها
اول جملة حالية (قوله وبهذا) أي البيت وقوله ليس بل لازم أي بل اللازم وقوعها في اول جملة حالية وان لم تقترب
بها والحال (قوله في اول جملة حالية) أي سواء تقدمتها او الحال اول (قوله ولا يحسن ان يكون بدلا) أي بدل
اشتمال لانه المنوهم وعدم الحسن لان شرطه ان تتشوف النفس اليه وتفهمه أو لامن المبدل منه فهما اجاليا
وهنا ليس كذلك لانك لو قلت الغنم كل يوم تراني لم تتشوف النفس لذ كر المديته (قوله بدلا من اليباء) أي لانه
لا يحسن ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بالشرط أن يكون بدل بعض كعجبتي وجهك أو بدل اشتمال
كعجبتي كلامك أو بدل كل مفيد للاحاطة نحو قوله تعالى تكون لنا عيدا والاولنا وأخرنا ويمتنع ان لم يفدها
خلافا للاخفش أجاز رأيتك زيدا وذكر أن الاولى ما علمته سابقا في علة عدم الحسن وقوله ولا يحسن أن يكون
بدلا الخ أي من اليباء أي لانه لا يصح هنا ابدال اشتمال وضابطه وهو ان تنظر النفس للبدل غير موجود (قوله
ولادليل فيهما) كأنه رأى ان المثال هذا في حكم الاستدلال ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لانه انما ذكرهما
مثالا لدليله (قوله ومما ذكر الخ) منه أيضا الوقوع بعد لولا كقوله * لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة *
والمقعة الحب وكان المصنف يرى المسوغ ووصفا مقدر (قوله رجل) مبتدأ والمسوغ التفصيل بعد الاجال

بمعنى الحال أو الاستقبال
(الثامن) أن يكون ثبوت
ذلك الخبر للنكرة من خوارق
العادة نحو شجرة صمدت
وبقرة تكلمت اذ وقوع
ذلك من أفراد هذا الجنس
غير معتاد في الاخبار به
عنها فائدة بخلاف نحو رجل
مات ونحوه (التاسع) أن
تقع بعد اذا الفجائية نحو
خرجت فاذا أسد أورجل
بالباب اذ لا توجب العادة
أن لا يتخلى الحال من أن
يفاجئك عند خروجك أسد
أورجل (العاشر) ان تقع
في أول جملة حالية كقوله
سرينا ونجم قد اضاء فزيدا
بمبالغة الخفي ضوعه كل شارق
وعلة الجواز ما ذكرناه في
المسئلة قبلا ومن ذلك قوله
الذئب يطررها في الدهر
واحدة
وكل يوم تراني مديته بيدي
وبهذا يعلم ان اشتراط
التخويلين وقوع النكرة
بعد او الحال ليس بلازم
وظاهر هذا الموضع قول ابن
صنفور في شرح الجمل
تكسر ان اذ وقعت بعد او
الحال وانما الضابط أن تقع
في أول جملة حالية بدليل قوله

تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ومن روى مديته بالنصب ففعل حال محذوفة أي حاملا وممسكا واكرمه
ولا يحسن أن يكون بدلا من اليباء ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهتمتهم أنفسهم وقول الشاعر عرضنا فسلمنا مسلم كارها *
عالمنا وترجم من الوحدها نطقه ولادليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية أي وطائفة من غيركم بدليل يغشى
طائفة منكم * ومما ذكره من المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل أول التفصيل نحو الناس رجلان رجل أكرمه

ورجل اهنته وقوله فأقبات زحفا على الركبتيين * فثوب نسيت وثوب اجر وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى او بعد فاء الجزاء نحو
* ان مضى عير فغير في الرباط * وفيه نزار اما الاولى فلان الابداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء انما واما الثانية فلا احتمال لرجل الاول للبدلية
والثاني عطف عليه كقوله وكنت كذى رجلين رجل صحيحة * ورجل رعى فيها الزمان فشات ١١٩ ويسمى بدل التفصيل ولا احتمال لشهر

الاول الخبرية والتقدير اشهر
الارض المطورة شهر ذو
ثرى أى ذو ثراب ندوشهر ترى
فيه الزرع وشهر ذو مرعى
ولا احتمال نسيت واجر
للاوصفية والخبر محذوف أى
فنها ثوب نسيت ومنها ثوب
اجر ويحتمل انها خبران
ونحو صفتان مقدرتان أى
ثوب لى نسيت وثوب لى اجره
وانما نسى ثوبه لشغل قلبه
بها كما قال

عوب تنسني اذا قتسربالى
وانما اجر الاخر ليعنى الاثر
على القافة ولهذا زحفت على
ركبتيه واما الثالثة فلان
المعنى فغير آخر ثم حذفت
الصفة ورأيت فى كلام محمد
ابن حبيب وحبيب ممنوع
من الصرف لانه اسم أمه قال
يونس قال روضة المطر شهر
ثرى الخ وهذا دليل على أنه
خبر ولا بد من تقدير مضاف
قبل المبتدأ تصحيح الاخبار
عنه بالزمان * (أقسام
العطف) * وهى ثلاثة
احدها العطف على اللفظ
وهو الاصل نحو ايس زيد
بقائم ولا فاعد بالخفض
وشرطه امكان توجه العامل
الى العاطف فلا يجوز فى نحو

وأكرمته خبير (قوله فثوب) مبتدأ ونسيت خبر والمسوق التفصيل بعد الاجمال لان الاصل على الركبتيين
فى ثوبين فثوب الخ (قوله ترى) بالشاء المثلثة وهو بلا تنوين لمناسبة ما بعده وكذلك مرعى بلا تنوين (قوله
شهر ترى) أى الاشهر شهر ترى فالاشهر مبتدأ أول وشهر مبتدأ ثان وثرى خبر وسوق الابداء بشهر التفصيل
بعد الاجمال اه تقرير رددير (قوله فعير) بالفتح أى حمار وعلى هذا يناسبه نسخة الرباط وعلى نسخة
الرهط يناسبه ضبط عير بالكسر أى جل (قوله أما الاولى فلان الابداء الخ) فيه ان هذا انما هو قدسح فى
المثال لافى القاعدة وهو لا يضر فيها ولك ان تخالفا بقولك انما قائم بجرى فاعتراض المصنف على هذا غير ظاهر
بخلاف ما بعده (قوله والثانى عطف عليه) أى بحسب الظاهر من اللفظ والافى نفس الامر مجموع الامر
هو البدل وهذا مثل الرمان حلوا ماض فقد جعلوا هذا من تعدد الخبر نظر الظاهر وأما فى المعنى ونفس الامر
فان خبر مجموع الامر من (قوله فشات) هذا من الالفاظ التى سميت بمنية للفعول مثل جب (قوله الخبرية)
أى وايس مبتدأ كما هو أصل الدعوى (قوله ند) أى مبلول بالماء (قوله للوصفية) أى ولا تجعل خبرا كما
هو قول المدعى (قوله أى فىها) فى نسخة فى أنوابى ثوب (قوله لعوب) أى امرأة لعوب أى كثيرة اللعب
(قوله وانما اجر الاخر) أى وانما اجر الثوب الاخر وقوله ليعنى الاثر أى ليعنى الاثر على القافة الذين
يعرفون أقدام من مشى (قوله ولهذا) أى ولا جعل اخفائه الاثر على القافة زحفت على ركبتيه ولم يمش
مبالغة فى اخفاء الاثر (قوله ممنوع من الصرف) أى فلا تصرفه وتقول ابن حبيب وما قاله المصنف قول
الاكثر وقال الاقل انه مصروف لانه اسم أبيه (قوله لانه اسم أمه) أى وانما نسب اليه لان أباه لا عنها وكان
عالم بالنسب واللغة توفى رجه الله لسبع بقين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل ان حبيب اسم
أبيه فيصرف (قوله ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ) الذى هو المطر أى أشهر المطر شهر ترى أى ذو ثراء
أى أشهر الارض المطورة شهر ذو ثراء

(أقسام العطف) *

(قوله امكان توجه العامل) هذا يقتضى أن مولود فى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له ليس عطف على والدة
وقد سبق أن ابن مالك قدر فى مثل هذا عالم لا وجه له عطف جل وغيره يقول يغتفر فى التابع (قوله لا تعمل)
الانساب لا تدخول وقوله فى المعارف أى اذا لتراد الالفى النكرات وقوله وقد يمنع أى لما منع فى كل من الامر من
(قوله وعلى المحل) أى محل قائم ومجمل ورفع على الخبرية لانه خبر فى الاصل (قوله نحو ما زيد قائما) ما مجازية
وزيد اسمها وقائما خبرها (قوله لان فى العطف على الالفاظ اعمالا) أى لان بل وليكن بصيران ما بعده
الذى موجب ما بعده الموجب منقيا وقوله فى الموجب أى مع ان من شروطها ان يكون معمولها منقيا (قوله
اعتبار الابداء) أى الذى هو المحرز وقوله معز والى الخ أى وسبأى ان من جملة شروط العطف على المحل
وجود المحرز أى الطالب للرفع كلابتداء (قوله على اضمار مبتدأ) أى لا عطف على المحل (قوله العطف
على المحل) أى وهو المسمى بالموضع (قوله ايس زيد بقائم) قد استوفى هذا المثال الشروط الثلاثة
الذكورة للعطف على المحل أعنى امكان ظهور المحل فى الفصح لانه يمكن حذف الباء والمحرز فيه موجود وهو
ليس لان خبر ليس منصوب والموضع هنا بحق الاصاله لان قائما حقه النصب لان خبر ليس حقه النصب (قوله

ما جاء فى من امرأة ولا زيد الالرفع عطف على الموضع لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف وقد يمنع العطف على الالفاظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد
قائما لكن أو بل فاعد لان فى العطف على الالفاظ اعمالا فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابداء مع زواله بدخول الناقض والصواب
الرفع على اضمار مبتدأ (والثانى) العطف على المحل نحو ايس زيد بقائم ولا فاعد بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها

امكان ظهوره في الفصح الا ترى انه يجوز في ايسر زيد بقائه وما جاء في من امره ان تسقط الباء فتصوب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز زممرت
زيد وعرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز زممرت ١٢٠ زيدا واما قوله * تمر ون الديار ولم تعوجوا * فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع

بأن يكون العامل في اللفظ
زائدا كما مثلنا بدليل قوله
فان لم تجد من دون عدنان
والدا
ودون معد فلتزك العواذل
واجاز الفارسي في قوله تعالى
واتبعوا في هذه الدنيا العنة
ويوم القيامة ان يكون يوم
القيامة عطف على محل هذه
(والثاني) ان يكون الموضع
يحقق الاصل فلا يجوز هذا
ضارب زيدا واخييه لان
الوصف المستوفى لشروط
العمل الاصل اعماله لا اضافته
لالتحاقه بالفعل واجازه
البغداديون تمسكا بقوله
منضج صيف شواء او تقدير
مجمل * وقد مرجوا به
(والثالث) وجود المحرز أي
الطالب لذلك المحل وابتنى على
هذا المتناع مسائل * احداها
ان زيدا وعمر قائمان وذلك
لان الطالب لرفع زيد هو
الابتداء والابتداء هو
التجرد والتجرد قد زال
بدخول ان والثانية ان
زيدا قائم وعمر اذا قدرت
عمر معطوف على المحل لا مبتدأ
واجاز هذه بعض البصريين
لانهم لم يشترطوا المحرز وانما
منعوا الاولى لما منع آخره وهو
توارد عاملين ان والابتداء
على معهول واحد وهو
الخبر واجازهما الكوفيون
لانهم لا يشترطون المحرز

امكان ظهوره) أي امکان ظهور ذلك المحل كما هو في نسخة (قوله امکان الخ) اعتراضه الدماميني بجواز
رب رجل صالح لقيت وامر اقمع أنه لا يجوز زرب رجل صالحا لقيت ومنع بعضهم الجواز (قوله لانه لا يجوز)
أي في الفصح لما فيه من تعدية القاصر بنفسه (قوله واما قوله تمر ون الديار) أي فان فيه تعدية مر
بنفسه وتعام البيت * كلامه على اذ احرام * (قوله كما مثلنا) راجع لقوله زائد الاله مثل بالباء
الزائدة ومن الزائدة (قوله من دون عدنان) أي ممن هو أنزل منه من اولاده أي ان لم تجد والدامن ذرية
معدولان ذرية عدنان الخ (قوله ودون معد) عطف على محل دون الاول ويظهر النصب لان وجد كما
يتعدى للمفعول الثاني بنفسه يتعدى له بمن تقول وجدت العلم ناعما ووجدت الخير من العلم (قوله فلتزك)
أي تمنع العواذل من الفخر لان الفخر قاصر على عدنان وقوله فلتزك وجد بخط المؤلف بفصح الزاء مضبوطا
لانه يقال وزعه أو زعا أي كفته (قوله واجاز الفارسي) هذا دليل لما قبله لان في من قوله في هذه
ليست زائدة (قوله واتبعوا في هذه الدنيا العنة) أي ولو كانت الدنيا طرف مكان اذ لا مانع من عطف الزمان
عليه لاشتراكهما في الفارقة كما حققه ابن المنير رد على الكشاف (قوله عطف على محل هذه) أي لان
قوله في هذه جار ومجرور متعلق باتبعوا فهو عامل في محله النصب (قوله يحق الاصله) أي يحق هو الاصله
أي ان يكون الموضع هو الاصل لان الاصل في خبر ليس النصب وفي الفاعل الرفع (قوله فلا يجوز) أي
لا يجوز عطف الاخ على محل زيد لان محله خفض بالاضافة وهو خلاف الاصل وفاد كلامه ان زيدا في محل
خفض حالة تصبه وائس كذلك والجواب ان مراده ان زيدا ثبت له الخفض في تركيب آخر فلا يجوز العطف
مراعاة له لانه ليس أصليا (قوله أو تقدير مجمل) أي تقدير عطف على محل صنف المنصوب (قوله وقد مر
جوابه) وهو ان تقدير عطف على صنف وجر الجوار بناء على جوازه مع العاطف اولئك وهم أولئك معهول
لمحذوف أي او طابخ تقدير وطابخ عطف على منضج اه تقرير دردير (قوله وجود المحرز) أي كما في ليس
زيد بقائم ولا قاعدا (قوله على هذا) أي على اشتراط هذا (قوله احداها ان زيدا الخ) أي وضابطها
العطف للرفع على منصوب ان قبل ان تستكمل وهذا بخلاف ما قاله ابن مالك من الجواز لانه لا يشترط
عنده في العطف على المحل ذلك الشرط قال في التلاصق

وجائز رفع معطوف على * منصوب ان قبل ان تستكمل

وأما الثانية فالعطف للرفع بعد الاستكمال (قوله على المحل) أي محل زيد وقوله لا مبتدأ أي ويكون
من عطف الجمل (قوله وهو توارد الخ) أي بخلاف المسئلة الثانية فان العامل في عمر والابتداء الذي كان
والعامل في خبر عمر والمحذوف الابتداء الذي عمل في نفس عمر وفلم يرد على قائم المقدرا العامل واحد وهو
الابتداء الذي كان (قوله وهو الخبر) أي لان قائمان خبر عن زيد وعمر والعامل فيه نظرا لزيد ان
والعامل فيه نظر العمر والابتداء المؤثر في عمر وهذا كما بناء على ان المبتدأ والخبر العامل فيهما الابتداء
لا على المشهور وهو ان الرفع للمبتدأ والابتداء والخبر المبتدأ واما عليه فانه ما لان ان وعمر وهو المبتدأ
ويمكن ان يمشي المصنف عليه فقوله والابتداء أي وذو الابتداء (قوله لانهم لا يشترطون المحرز) تصحیح
للمستثنين وقوله ولان ان لم تعمل الخ أي فصحت المسئلة الاولى (قوله الفراء) هو كوفي (قوله لصحة الرفع)
أي لصحة عطف المرفوع على محل اسم ان قبل الاستكمال (قوله نحفاء اعراب الاسم) أي بان كان مبنيا
نحو ان هذا وعمر وذاهبان أو يكون منصوبا بحركة مقدرة نحو ان موسى وعمر وقائمان (قوله لتلايتنا فر
اللفظ) أي لو لم يكن نحفا اعرابه (قوله وحقهما) أي الفراء والكسائي في عطف المرفوع على المنصوب

ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفرقة لصحة الرفع قبل مجيء قبل
الخبر نحفاء اعراب الاسم ائتلايتنا فر اللفظ ولم يشترطه الكسائي كما انه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ وحقهما قوله تعالى

ان الذين امنوا والذين هادوا
 والصابون الآية وقولهم
 انكوز يذاهبان واجيب
 عن الآيه بأمرين احدهما
 ان خبران محذوف اي
 مأجورون وآمنون او
 فرحون والصابون مبتدأ وما
 بعده الخبر ويشهد له قوله
 خابلي هل طب فاني واتما
 وان لم تبوحا بالهوى دنقان
 ويضعفه انه حذف من الاول
 لدلالة الثاني عليه وانما
 الكبير العكس والثاني ان
 الخبر المذكور لان وخبر
 الصابون محذوف اي كذلك
 ويشهد له قوله
 فن يك امسى بالمدينة رحله
 فاني وقيارم الغريب
 اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ
 حتى يقدم نحو لقائم زيد
 ويضعفه تقديم الجمله المعطوفة
 على بعض الجمله المعطوف
 ايها وعن المثال بامرین
 احدهما انه عطاف على توهم
 عدم ذكر ان والثاني انه
 تابع لمبتدأ محذوف اي
 انك انتوز يذاهبان
 وعلم ما خرج قولهم انهم
 اجمعون ذاهبون (المسئلة
 الثالثة) هذا ضارب زيد
 وعمر بالنصب (المسئلة
 الرابعة) اعجبني ضرب زيد
 وعمر وبالرفع او وعمر
 بالنصب منعهما الخذاق لان
 الاسم المشبه للفعل لا يعمل
 في اللفظ حتى يكون بال

قبل مجيء الخبر لانهما اتفقا على ذلك وان كان الفراء زاد شرطاً وما ذكر فيه حجة للفراء في اشتراط الشرط لان
 الذي سمع في القرآن والامثلة فيه خفاء اعراب الاسم مثل انكوز يدومثل الآيه فان الاسم مبني (قوله
 واجيب) أي من طرف البصريين (قوله أي مأجورون الخ) أما آمنون فلدلالة لاخوف عليهم وأما
 فرحون فلدلالة ولاهم يحزنون وأما مأجورون فالاولى حذف لان هذه الآيه التي فيها الصابون في المسئلة
 وليس فيها لهم أجرهم (قوله والصابون مبتدأ) الاول ان المبتدأ والذين هادوا والذين يكون شخصاً بقوله من
 آمن الخ فالذين هادوا ليسوا بمثابة الذين آمنوا في الفرح لجمعهم (قوله وما بعده الخبر) أي قوله من آمن
 منهم بالله الخ (قوله ويشهد له) أي من حيث ان خبران محذوف وذكروا بعد المبتدأ وخبره وحذف خبران
 لدلالة خبر المبتدأ عليه (قوله فاني) أي دنف وانتم مبتدأ وخبره دنقان وقوله وان لم تبوحا الجمله حال (قوله
 وانما الكثير) أي في كلامهم (قوله ان الخبر المذكور) أي وهو من آمن أو قوله فلاخوف (قوله
 وخبر الصابون) الاول وخبر الذين هادوا وما عطف عليه محذوف (قوله أي والمعنى حيثئذ ان
 الذين آمنوا من آمن منهم أي من استمر منهم على الايمان أو كان ايمانه على هذا الوجه لاخوف عليهم الخ
 والذين هادوا وما عطاف عليه كذلك أي من آمن منهم الخ لكن بمعنى حصل الايمان (قوله ويشهد له) أي
 من حيث ان الخبر للاول والمبتدأ خبره محذوف (قوله فن يك امسى الخ) قبله

دعك الهوى والشوق لما ترمت * هتوف الضمى بين الغصون طروب

تجاوبها ورق الحمام لصونها * فكل لكل مسعد ومجيب

(قوله فاني وقيار) هو غلام الشاعر أفرسه وهو ضاى بالجمعة وكسر الموحدة بن الحرف البرجى بضم
 الموحدة والجيم فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير في قوله * فاني
 وقيارم الغريب * قلت المعنى فن يك بالمدينة مقبلاً على صفة فاني وقيارم الخ (قوله حتى يقدم) أي
 حتى يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ (قوله تقديم الجمله المعطوفة الخ) هذا بناء على تقدير خبر المبتدأ وهو قيار
 قبل خبران وهو لغريب والافصت كل جملة بجزء الاخرى (قوله بأمرين) أي ويصح ان يجر باي الآيه
 فيصح ان تجعل الصابون عطفاً على تابع محذوف أي والذين هادوا وهم والصابون ويصح ان يكون الصابون
 عطفاً على الذين على توهم ان لم توجد أو الجوابان المذكوران في الآيه فلا يتأتى ان في المثال (قوله
 على توهم الخ) أي والعطف على التوهم لا يشترط فيه وجود محرز (قوله تابع لمبتدأ محذوف) أي انه
 عطاف على مبتدأ محذوف (قوله انهم اجمعون) حاصله ان اجمعون لا يصح ان يكون توكيد الاسم ان لانه
 منصوب اذ اراءيت اللفظ ولا على المحل لانه لا بد من وجود المحرز والمحرز قد زال والجواب انه توكيد لمبتدأ
 محذوف أي انهم هم اجمعون أو انه توكيد على التوهم أي توهم ان لم تذكر اه تقرير دردير (قوله
 بالرفع) أي اذا احطت ان اضافة ضرب لزيد من اضافة المصدر لفاعل وقوله أو عمر أي ان لاحقته من اضافة
 المصدر لفاعل (قوله لان الاسم) أي سواء كان وصفاً ولا وقوله لا يعمل أي لانصباً ولا رفعاً وقوله في اللفظ أي
 لفظ المعطوف عليه حتى يكون بال أو منون الخ فالاول نحو جاءني الضارب زيداً واعجبني الضرب عمر او زيداً
 وقوله أو منون نحو هذا ضارب عمر او اعجبني ضرب زيداً وقوله او مضافاً أي لان المضاف اليه يقوم مقام التنوين
 نحو اعجبني ضرب زيداً وعمر او جاءني ضرب القوم زيداً وقوله لا يعمل في اللفظ أي والغرض انه للحال
 والاستقبال (قوله لا يعمل في اللفظ) يعني لفظ المعطوف عليه لان وجود المحرز بالنسبة له (قوله حتى
 يكون بال) أي ويعمل معاً (قوله حتى يكون الخ) أي وقولك ضارب زيداً بالاضافة لم يتحقق عمله النصب
 لانه لم يأت اسم آخر منصوب به المضاف اليه فطلبه العامل للنصب ليس موجوداً ومفاد ذلك ان قولك
 هذا ضارب زيداً بالاضافة من اضافة اسم الفاعل للمفعول لا يقال ان زيداً في محل نصب وكذا اذا قلنا

أومنوناً أو مضافاً وأجازها قوم تسكبانها قوله تعالى وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباً و قول الشاعر * فلم تخل من تمهيد مجد
وسوددا * وأجيب بان ذلك على اضماع عامل يدل عليه المذكور أى وجعل الشمس ومهدت سودداً أو يكون سودداً معطوفاً ومعوه يشهد للتقدير
في الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضى والماضى ١٢٢ المجرى من آل لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل

ضرب زيد من اضافة المصدر لفاعله لا يقال له انه في محل رفع وكذا اذا اضيف لاه فمفعول فهو ليس في محل نصب
وهذا خلاف المشهور وجرح وانما فلنا المجرى ليس موجوداً لان المثلثين متفرعتان على عدم وجود المجرى
وان قلنا ان المجرى موجود والمنع لعدم الاضافة وأل والتنوين وان وجد المجرى زجر جناناً عن الموضوع وصار
تفرع المثلثين لا يسلم فتأمل ذلك وانصف اه تقرير شيخنا دردير (قوله أو مضافاً) أى الى غير ذلك المعمول
الذى يعمل فيه النصب اذا اضافته فاضمة بأن عمل الفعل في محله (قوله فلم تخل الخ) صدره هو بيت ثناء مستطاباً
مجدداً * وهذا شاهد للمسئلة الثانية وأما الآية فاشاهد للمسئلة الاولى (قوله والماضى المجرى من آل لا يعمل
الخ) ظاهره انه ان كان مستقبلياً يعمل مع تجرده من آل لوجود المجرى فيخالف ما قدمه اه تقرير دردير (قوله
مع نصح في مالك يوم الدين على انه الخ) أى في كلامه تناقض وحاصل الجواب ان المجرى على الزمن المستمر
أى المراد منه ذلك اما ان يلاحظ من حيثية المعنى فالاضافة محضة فلا يعمل ومن حيث الاستقبال والحال
فالاضافة لفظية فيعمل فيالك وان عمل على الاستمرار الا انه ملاحظ في الماضى وجاعل الليل ملاحظ فيه
الاستقبال والماضى فان قلت ما الحامل على ان مالك ملاحظ في الماضى دون الاستقبال قلت لاجل ان يكون مالك
اضافته محضة تفيد التعريف فيصح جعله صفة لله على ان المقصود انه صفة لا بدل لانه خلاف الاصل لانه قد
سبق صفتان والاصل جعل الكلام على وتيرة واحدة وانما لوجه الاستقبال في جاعل للعطف عليه بالنصب
ولان الجعل متجدد شيئاً نسبياً وانما اريد به جميع الأزمنة ابتداء لانه كذلك في الواقع اه تقرير دردير (قوله
في ان اضافة محضة) أى فيكون المضاف اليه غير معمول فيناقض جعل الليل في محل نصب المقتضى ان الاضافة
غير محضة وانما اللفظية (قوله وأما قوله) هذا جواب عما يرد على قوله سابقاً من ههنا الخذاق (قوله قد كنت
دايتبها) أى بالقبينة أى بعته بالدين بخافة افلاس غيره ومطاله (قوله والليانا) أى المطال (قوله ولو لم يقدر
المضاف لم يصح) أى عطفه على بخافة (قوله ان يكون للمعطوف عليه لفظاً) احترازاً من الضمير المستمر فلا
يقال للعطف عليه انه عطف على المحل على هذا بل هو عطف على ما يقتضيه العامل صريحاً اذ ليس له محلان
فتأمل (قوله وموضع) هذا هو الموضوع وجعله شرطاً (قوله فجعل صورة المسئلة) أى موضوعها وهو العطف
على الموضوع (قوله أسقط الشرط الاول) أى وهو ظهور الموضوع في التصحيح (قوله العطف على التوهم) أى
بسبب التوهم وكذا تقول في قولهم على المعنى أى العطف بسبب ملاحظة المعنى (قوله العطف على التوهم)
أى توهم ان العامل الموجود معدوم أو توهم ان المعدوم موجود فالاول كفى انك وزيد ذاهبان فزيد عطف
على الكاف على توهم عدم ان والثاني نحو ليس زيد قائماً ولا فاعده على توهم دخول الباء على قائماً وهذا هو
المسمى بالعطف على المعنى والاولى في القرآن ان يقال العبارة الثانية (قوله المتوهم) أى على المعطوف عليه
وقوله كثرة دخوله أى ذلك المتوهم وقوله دخوله هناك أى في المعطوف عليه (قوله ولا سابق) عطف على توهم
ان الباء داخله على مبدرك وكذا تقول في ولا بطل (قوله ولا سابق الخ) لكثرة دخول الباء الزائدة في خبر ليس
المعطوف عليه (قوله الشهم) أى ذوالشبهة أى القوة وقوله ولا بطل الخ لكثرة زيادة الباء في خبرها (قوله
ولا منمش) الشاهد في قوله ولا منمش فانه عطف على ذانيرب على توهم دخول الباء على المعطوف عليه (قوله
ذات البين) أى الحالة صاحبة البين أى التى تكون بين الناس كالصحبة (قوله وكما وقع هذا العطف) أى

والنهار لتسكنوا فيه الآية
وجوز الزنجشرى كون
الشمس معطوفاً على محل
الليل وزعم مع ذلك ان
الجعل مراد منه فعل مستمر
في الأزمنة لافي الزمن الماضى
بخصوصيته مع نصح في مالك
يوم الدين على انه اذا جعل على
الزمن المستمر كان بمنزلة
اذا جعل على الماضى في أن
اضافته محضة وأما قوله
قد كنت دايتبها احساناً
مخافة الافلاس والليانا
فيجوز أن يكون الليان مفعولاً
معه وأن يكون معطوفاً على
مخافة على حذف مضاف أى
ومخافة الليان ولو لم يقدر
المضاف لم يصح لان الليان
فعل لغير المتكلم اذا المراد
انه دابن حسان خشية من
افلاس غيره ومطاله ولا بد في
المفعول له من موافقته لعامله
في الفاعل ومن الغريب
قول أبى حيان ان من شرط
العطف على الموضوع ان يكون
لامعطوف عليه لفظاً وموضع
فجعل صورة المسئلة شرطاً لها
ثم انه أسقط الشرط الاول
الذى ذكرناه ولا بد منه
(والثالث) العطف على
التوهم نحو ليس زيد قائماً

ولا فاعده بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جواز محضة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنة كثرة دخوله العطف
هناك ولهذا حسن قول زهير بدلى انى لست بمدرك ما مضى * ولا سابق شيئاً اذا كان جانياً وقول الاسخى ما الحازم الشهم مقداماً ولا بطل
* ان لم يكن للهوى بالحق غلاباً ولم يحسن قول الاسخى وما كنت ذانيرب فهم هو ولا منمش فهم ممثل لكثرة دخول الباء على خبر كان بخلاف
خبر ليس وما وانيرب التهمة والمحل الكثير التهمة والمنش الغسدة ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور

وقع في أخيه الجزم ووقع أيضا في المرفوع مما وفي المنصوب اشتماء وفعلا وفي المركبات ١٣٣ فالما الجزم ونقال به الخليل وسيبويه في قراءة

غير أبي عمرو ولولا آخرتي الى
أجل قريب فاصدق واكن
فان معنى لولا آخرتي فاصدق
ومعنى ان آخرتي اصدق
واحد وقال السيرافي
والفارسي هو عطف على محل
فأصدق كقول الجيع في
قراءة الاخوين من يضل الله
فلا هادي له ويذرههم بالجزم
ويرده انهم هادي لسان ان
الجزم في نحو انتي أكرمك
باضمار الشرط فليست الفاء
هنا وما بعد هاء في موضع جزم
لان ما بعد الفاء منصوب بان
مضمره وان والفعل في تأويل
مصدر معطوف على مصدر
متوهم مما تقدم فكيف
تكون الفاعل مع ذلك في موضع
الجزم وليس بين المفرد
المعاطفين شرط مقدر ويأتي
القولان في قول الهذلي
فأباؤني بليتكم ولعلي
أصالحكم وأستدرج نوايا
أي نوايا وكذلك اختلف
في نحو قام القوم غير زيد
وعمر بالانصب والصواب انه
على التوهيم وانه مذهب
سيبويه لقوله لان غير زيد
في موضع الازيد ومعناه
فشبهوه بقولهم
فلسنا بالجمال ولا الحديد
وقد استنبط من ضعف فهمه
من انشاده هذا البيت ههنا انه
يراه عطف على المحل ولو اراد
ذلك لم يقل انهم شبهوه

العطف على التوهيم (قوله وقع في أخيه) انما جعله أخاه لانه نظيره في كونه مختصا بقبيل فالجزم مختص بالاسم
والجزم مختص بالفعل (قوله ومعنى ان آخرتي اصدق الخ) اي فاكن عطف على اصدق على توهيم دخول ان فهو
عطف عليه باعتبار المعنى لان اصدق في المعنى جواب للشرط (قوله واحد) أراد اتحادهما عرفا وانما كانا
واحد وان كان الشرط لا يدل على الطالب وضعا بخلاف التخصيص لان الشرط دال هنا عليه بقرينة وهي انه
لما كان التصديق أمر محبوبا وقد علق على التأخير فليكن المراد الطالب فحينئذ استوى معنى التركيبين
في الدلالة على الطالب وان كان أحدهما موضعا والاخر بقرينة (قوله عطف على محل فاصدق) أي لانه في محل
جزم جوابا للشرط مقدر أي ان تؤخرني اليه اصدق (قوله الاخوين) أي حمزة والكسائي (قوله ويذرههم)
عطف على محل قوله فلا هادي له والعطف في الآيتين على جواب الشرط وان كان الشرط في الآية الاولى
مقدرا وفي الثانية محققا (قوله ويرده) أي يردكون العطف هنا على المحل لانه في التوهيم وقد ذكر اللسان
هنا كلاما رده كلام المصنف لكن آل الى العطف على المعنى فلا وجه للرد فانظره تعلمه اه تقرير رددير
(قوله ويرده الخ) حاصل الرد انه اذا وجدت الفاء بعد الطالب فالفعل منصوب بان مضمره وانما سقطت الفاء
وقصد الجزاء فيجزم الفعل بشرط مقدر واذا كان ان شرط حاله سقوط الفاء ملحوظا فليكن الشرط حاله وجود
الفاء ملاحظا لكان على سبيل التوهيم لانه على سبيل التحقيق وانما لم يكن ملاحظا لتحقيقه لان الفاء تقضي انها
من عطف المفردات كما أشار لذلك بقوله فليست الفاء الخ أي خلافا لها ما حيث زعم ان الشرط مقدر تحقيقا
اه تقرير رددير (قوله انهما) أي السيرافي والفارسي (قوله في نحو الخ) أي وهو ما اذا سقطت الفاء بعد
الطالب وقصد الجزاء (قوله باضمار الشرط) أي اسقوط الفاء أي وحيدتها فيكون الجزم بعد الفاء على تقدير
شرط متوهم لا محقق فليست الخ فالفاء مفرقة على محذوف (قوله معطوف على مصدر متوهم) لهما ان لا يجعل
المصدر محذوبا بل هو خبر المحذوف والجملة جواب شرط مضمر والفعل معطوف عليه والتقدير ان تؤخرني
فتصدق ثابت فاكن فالفاء رابعة للجواب (قوله فكيف تكون الفاء مع ذلك) أي مع ما بعد هاء وقوله وليس
الخ حال (قوله القولان) أي قول الفارسي والسيرافي ان العطف على المحل وقول سيبويه والخليل ان العطف
على التوهيم (قوله لعل) جواب الطالب أي قوله فاباؤني أي اعطوني فهو على تقدير الفاء أي فاعلى اصالحكم
وقوله واستدرج بالجزم عطف على التوهيم أي ان تبأوني استدرج أو عطف على محل الجملة أعنى لعل
اصالحكم فانم في محل جزم على قول الفارسي جوابا لشرط مقدر أي ان تبأوني لعل اصالحكم (قوله نوايا) بفتح
الواو ولذا أشار المصنف بقوله أي نوايا فقلبت الالف باء وأدغمت الياء في الياء والنوايا جهة السفر (قوله انه
على التوهيم) أي توهيم ان الادخاله على المعطوف عليه وهو زيد (قوله وانه مذهب سيبويه) أي والصواب انه
مذهب سيبويه بخلاف ما قال ان هذا عطف على المحل لان غير زيد يحصل محل الازيد ونسب هذا السيبويه
(قوله فلسنا بالجمال) صدوره * معاوي اننا بشر فأصح * والشاهد في الحديد فانه عطف على محل بالجمال
لا على التوهيم وقوله من انشاده أي من انشاد سيبويه له هذا البيت وهذا البيت من انشاد عتبة بن الحرث
الاسدي يخاطب معارفة وبعده

أذير وهابني حرب عليكم * ولا ترمواهم الغرض البعيدا

(قوله ولو اراد ذلك) أي ولو ارادني العطف على الموضوع أي المحل لم يقل سيبويه أنهم شبهوه لان هذه اللفظة
تقتضي انه ليس من قبيله ولو كان من قبيله لاتي به شاهدا وقال على حد قولهم فلسنا الخ (قوله وقال به الفارسي)
أي وقال بالعطف على التوهيم في الجزم الفارسي (قوله على توهيم معنى من) أي على المعنى المستفاد من
الشرطية أي انه عطف على يتقي مراعى فيه توهيم ان من شرطية نقد توهيم ان ما ليس وجودا وهو من

* (رجع القول الى الجزم) وقال به الفارسي في قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات الياء في يتقي وجزم يصبر فزعم ان من موصولة
فلهذا ثبتت ياء يتقي وانما ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الجبر وانما جزم يصبر على توهيم معنى من

ويصل بل ويصل بنية الوقف كقراءة نافع وحياي ومحماني بسكون ياء محماني وصلا وويل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يامرهم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ١٢٤ ولام الفعل حذف للجازم وهذه الياء لام الفعل واكتفي بحذف الحركة المقدرة وأما

الشرطية موجود (قوله بل وصل يصبر) أي وصلها بما بعدها حال كونها متناسبة بنية الوقف المقتضى لسكونها (قوله وقيل بل سكن الخ) أي وهو الذي ينبغي تخريج القرآن عليه (قوله لتوالي الحركات) من ياء يصبر إلى همزان (قوله كما في يامرهم ويشعركم) أي بسكون الراء فيهما تخفيفا لثقل توالي ثلاث حركات (قوله بحذف الحركة) وهو الرفع المقدر الذي كان على الياء فلما دخل الجازم حذفه وحيثما يتبع بحزوم بسكون مقدر على آخره فالرفع والجزم كل منهما فيه حاصل بالاعتبار على هذا القول (قوله وأما المرفوع) أي وأما وقوع عطف التوهم في المرفوع (قوله وانك وزيد الخ) هذا محل الشاهد فده عطف على توهم ان الضمير المعطوف عليه مبتدأ وأما ما قبله فلا شاهد فيه اذ لعطف أصلا وان كان فيه تاكيد على توهم ان الضمير المؤكد مبتدأ وان ان غير موجود (قوله وذلك) أي وذلك العطف مبني على ان معناه الخ (قوله فيرى) أي المتكلم انه قالهم فلذا أكد بجمعون (قوله انتهى) أي كلام سيوييه (قوله ما عبر عنه غيره بالتوهم) أي لا الخطأ وقوله وذلك ظاهر من كلامه أي حيث ذكر توجيهه (قوله ويوضحه) أي يوضح كون مراده بالغلط التوهم انشاده البيت أي الذي فيه العطف على التوهم (قوله متى جوزنا ذلك) أي الخطأ وقوله عليهم أي على العرب وقوله الثقة أي التوثق (قوله وأما المنصوب) أي وأما وقوع عطف التوهم في المنصوب حال كونه اسما (قوله فيمن فتح الباء) أي واما فيمن رفعها فبمعقوب مبتدأ ومن وراءه خبر مقدم (قوله كأنه قيل الخ) حاصله انه عطف على اسحق من قوله فبشرناها باسحق وصح عطف المنصوب على المجرور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصبا وهو وهبنا والاصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أي ووهبنا لها يعقوب من وراء اسحق وقول الشارح كأنه قيل ووهبنا الاولى فوهبنا وقوله صوابه الهالان المبشر امرأة في الآية وكذا الآية فيهما فاء لا واو وانما كانت البشارة لها لان النساء أشد تأثرا بالسرور وأولانهم اليك انهما اولاد وكان لابراهيم ولد من غيرها (قوله على طريقة الخ) أي من حيث ان العطف على المبني في كل والا في البيت قد عطف مجرورا على منصوب عكس الآية (قوله ولانا عب) عطف على عشيرة على توهم ان الاصل مصلحي عشيرة (قوله في معنى الهمة) أي لان وعد الكريم لا يتخلف (قوله عطف على اسحق) أي فهو مجرور وعلامة جره الفتحه نيابة عن الكسرة والمانع له من الصرف العلمية والجملة (قوله عطف على اسحق) المراد على اسحق من باسحق وعلته أي بالباء اشارة الى ان المراد اسحق الاول (قوله أو منصوب الخ) أي بجملة الاحتمالات اربعة (قوله على محله) أي لان محل المجرور نصب بالفعل (قوله ويرد الاول) أي من هذين الاخيرين وهذا رد لدل دلل حقيقة أيضا فانه يلزم عليه الفصل بين العاطف والمعطوف المنصوب بالعامل التوهم (قوله بين العاطف) أي الواو والمعطوف هو يعقوب (قوله على المجرور) أي وأما الفصل بين العاطف والمعطوف على المنصوب فلا ضرر فيه هذا ظاهره وانظره (قوله واليوم عمرو) أي وكذا يرد الثاني لانه لا يظهر ذلك المحل في الفصح اذ لا يجوز في الفصح أن يقال فبشرناها اسحق وقد سبق ان من جملة الشروط في العطف على المحل انه لا بد من صحة ظهور المحل في الفصح ولعل المصنف لم يرد استغناء برده هناك اه تقرير دردير (قوله عطف على معنى الخ) أي عطف على زينة من قوله انازينا السماء الدنيا بزينة الكواكب بسبب ملاحظة معنى الكلام وحاصله انه عطف على زينة على توهم انه منصوب بعامل يصلح لنصبه (قوله مفعولا لاجله) أي مستقلا فلا ينافي انه في الوجه الاول مفعول لاجله الا انه عطف على مفعول لاجله متوهم وأيضا العامل في هذا مقدر بخلاف الاول فانه متوهم اه تقرير دردير (قوله زيناها بالكواكب) هذا هو العامل في المفعول لاجله وأما قوله حفظناها

المرفوع فقال سيوييه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك على ان معناه معني الابتداء فيرى انه قالهم كما قال * لست مدرك ماضي البيت * انتهى ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه باناه في جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان يثبت شيئا نادر الامكان أن يقال في كل نادر ان قائمه غلط وأما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كأنه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة

قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولانا عب الابن فراجها انتهى وقيل هو على اضمار وهبنا أي ومن وراء اسحق وهبنا يعقوب بديل فبشرنا لان البشارة من الله تعالى بالشئ في معنى الهبة وقيل هو مجرور عطف على باسحق أو منصوب عطف على محله

ويرد الاول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمرت بز يد اليوم عمرو وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظنا من كل فهو شيطان انه عطف على معنى انازينا السماء الدنيا وهو انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا بنية السماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بصايع وجعلنا نهارها جوما وجملا وأن يكون مفعولا لاجله أو مفعولا مطلقا عليهم ما فالعامل محذوف أي وحفظنا من كل شيطان زيناها بالكواكب

أوضحنا ما حفظنا وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوالوئدهن فيسدهنوا جلا على معنى وذوا أن تدهن وقيل في قراءه حذف لعل على أبلغ
الاسباب أسباب السموات فاطاع بالنصب انه عطف على معنى لعل أبلغ وهو لعل ان ١٢٥ أبلغ فان خبر لعل يقترب بأن كثيرا نحو الحديث

فعل بعطفكم أن يكون الحن
بحجته من بعض ويحتمل
أنه عطف على الاسباب على
حد للبس عباءة وتقر عيني
* ومع هذين الاحتمالين
فيذفع قول الكوفي ان هذه
القراءة حجة على جواز
النصب في جواب الترجي
جلاله على التمني وأما في
المركبات فحذف لعل في قوله
تعالى ومن آياته أن يرسل
الرياح مبشرات وليذيقكم
انه على تقدير لبشركم
وليذيقكم ويحتمل أن
التقدير وليذيقكم وليكون
كذا وكذا أرسلها وقيل في قوله
تعالى أو كالذي مر على قرية
انه على معنى رأيت كالذي
حاج أو كالذي مرو ويجوز أن
يكون على اضمار فعل أي أو
أرأيت مثل الذي حذف
لدلالة ألم تر الى الذي حاج عليه
لان كليم ما تعجب وهذا
التأويل هنا وفيما تقدم أولى
لان اضمار الفعل للدلالة المعنى
عليه أسهل من العطف على
المعنى وقيل الكاف زائدة أي
ألم تر الى الذي حاج أو الذي
مر وقيل الكاف اسم بمعنى
مثل معطوف على الذي أي
ألم تنظر الى الذي حاج أو الى
مثل الذي مر * (تنبيه) *
من العطف على المعنى على

فهو العامل في المفعول المطلق (قوله وأما المنصوب) أي وأما وقوع عطف التوهيم في المنصوب حاله كونه
فعلا (قوله فيدعونوا) عطف على تدهن ووصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجودان المصدرية في
الكلام بدل لو (قوله انه) أي أطلع (قوله على معنى لعل أبلغ) الأولى حذف لعل ويقول على معنى أبلغ
أي انه عطف على أبلغ باعتبار معناه (قوله ألحن) أي أقوى (قوله على حد للبس عباءة) فهو من عطف الفعل
على اسم خالص من التأويل بالفعل المشار له بقول ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منخذف

(قوله على جواز النصب) أي بأن مضمرة بعد فاء السببية أو والوالمعية (قوله وأما في المركبات) أي وأما وقوع
عطف التوهيم في المركبات (قوله انه على تقدير لبشركم الخ) أي فقد عطف المركب وهو ليديقكم على
مبشرات بسبب توهيم انه في معنى لبشركم (قوله وليكون كذا وكذا) كناية عن قوله تعالى ولتجرى الفلك
فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون وقوله أرسلها الإشارة لتقدير المتعلق الذي يتعلق به الجار وقد
ذلك المتعلق مؤخر اللادتهتمام بعموله وعلى هذا فالو في قوله وليذيقكم للاستئناف لا عاطفة (قوله أو كالذي
مر الخ) حاصله انه عطف على الذي حاج بسبب ملاحظة معنى الكلام وتوهم ان الاصل أرأيت كالذي حاج
وكالذي مر (قوله انه على معنى رأيت الخ) أي أرأيت مثل الذي حاج وأرأيت مثل الذي مر فعطف أو
كالذي مر على الذي حاج لتوهم ان الاصل أرأيت كالذي حاج وفيه ان هذا عطف مفردات فهو خارج عن
قوله وأما في المركبات وأجاب شيخنا بأننا أولنا ألم تر الى الذي بأرأيت كالذي فأول مركب بمثله وان كان
العطف في المفردات فقول المصنف وأما في المركبات معناه وأما وقوعه في المركبات وهو صادق بكونه في المفردات
التي هي أجزاء المركب أو ان المعطوف نفس المركب تامل اه تقرير دردير (قوله على اضمار فعل) أي
ويكون من عطف جملة ماضوية على جملة مضارعية (قوله لان كليم ما تعجب) أي لان الاستفهام فيهما للتعجب
فصح الحذف أي تعجب من هذين الاول ادعى المشاركة لله والثاني استبعاد الله سبحانه الموتى اه تقرير دردير
(قوله وفيما تقدم) وهو من آياته أن يرسل الرياح الخ (قوله وقيل الكاف زائدة) أي وعليه فالذي مر
عطف على الذي حاج وقوله زائدة المناسبة لهذا القول بعيد لان دعوى الزيادة في القرآن خلاف الاصل
(قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل) وعلى هذا فالتعجب الاول من الاول فقط والتعجب الثاني من الثاني وأمثاله
لان له نظائر لان استبعاد الموتى واقع من أشخاص كثيرة بخلاف صحابة ابراهيم فأنما وقع من نمر وذئق
(قوله نحو لزمنا الخ) المراد بنحوه كل فعل مضارع وقع بعد أو التي بمعنى الى أو الا أو وقع بعد فاء السببية
أو والوالمعية في الاجوبة الثمانية أو وقع بعد الواو أو الفاء أو ثم وكانت مسبوقه باسم خالص من التأويل
بالفعل فالصريون يقولون ان الفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة والحرف المذكور عطف للمصدر
المنسب لمن ان والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون ان الناصب الحرف المذكور ولا عطف
أصلا فالحرف المذكور غير عاطف (قوله باضماران) أي وأما الكوفيون فالنصب عندهم نفس أو فلا
يتأتى هذا (قوله تقائلونهم أو يسلموا) أي ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم (قوله أو على القطع) أي على
قطع الفعل عن عطفه على الفعل قبله بتقدير مبتدأ مخبر عنه بذلك الفعل والجملة عطف على الجملة قبلها فهو من
عطف جملة اسمية على فعلية وعلى كل من الوجهين فقوله تقائلونهم أو يسلمون وان كان تحبرا الا انه في معنى
الطلب والالزم الكذب للتخلف لان بعض الكفار لم يقائل ولم يسلم بل يكتم منه بأداء الجزية فتعين أن يكون

قول الصريين نحو لزمنا الخ أو تقضيني حتى اذا نصب عندهم باضماران وان والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أي ليكون
لزم معنى أو رضاع منك لحي ومنه تقائلونهم أو يسلموا في قراءة أبي جحذ النون وأما قراءة الجمهور بالنون فيها عطف على لفظ تقائلونهم أو على
القطع بتقدير أو هم يسلمون

ومثله ما تأتينا فقد تأتينا بالنصب أي ما يكون ١٢٦ منك اتيان الحديث ومعنى هذا اني الاتيان فينتفي الحديث أي ما تأتينا فكيف تحدثنا ونفي

المعنى ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم وأوللتوبيع أو جمع في الافلا يلزم الشك (قوله ومثله) أي مثل
لازمك أو تعضيني حتى في العطف على المعنى (قوله فينتفي الحديث) أي فهو من باب انتفاء السبب فينتفي
السبب (قوله ونفي الحديث فقط) أي فالنفي منصب على القيد دون المقيد وقوله كأنه قيل الخ أي ما تأتينا
محدثا فلا ينافي انك تأتي غير محدث واعلم ان الاصل في نصب الفعل المضارع انما هو على المعنى الاول لانه لا يكون
صبه الا بعد فاء السببية والوجه الثاني الفاء فيه للعطف ونصب الفعل بعدها تنزيلا لها، نزهة فاع السببية
وان كان الغالب انصباب النفي على القيد اه تقرير دردير (قوله ونفي الحديث الخ) أي فهو لنفي السبب
دون السبب أي ان الاتيان السبب عنه منفي فالفاء على هذا السببية ايضا لكن وقعت بين المبتدئ والمنفي وعلى
الاول بين المنفيين وفي الصواب مني عن الرضى انكار السببية على الثاني فلذا جعل القياس الاول (قوله أوعلى
القطع) أي عدم عطف الفعل على الفعل قبله بتقدير مبتدأ أو يسمى هذا استئنافا والاستئناف وجه آخر فيه
عليه المصنف (قوله وذلك) أي القطع واضح (قوله ما تأتينا فتجهل أمرنا) أي أنت لم تأتينا فأنت تجهل أمرنا
فخصل منه ان الواقع بعد الفاء المسبوقه بنفي ان جعلتها السببية نصبت الفعل الواقع بعدها وكان الكلام
محتما لامرين نفي كل من السبب والسبب ونفي السبب فقط وان لم تجعلها سببية رفعت الفعل وهو مختصم
لامرين اعطف الفعل الواقع بعد الفاء على الفعل قبله ولقطع الفعل الواقع بعد الفاء عن العطف بتقدير
مبتدأ أو الواو حينئذ للاستئناف (قوله بيقين) أي بخبر يقين (قوله فترجي) أي فخصن وترجي ونكثرت
الأميل بخلاف ما أتيت به (قوله فخصن نرجو) أي فلما جاء ثابت (قوله ولو خزمه) أي نرجو (قوله على حدته)
أي فالمعنى انتفي الاتيان باليقين فانتفي ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) أي فالمعنى انتفي الجمع بين الاتيان
بخبر يقين وبين ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) هذا صادق بوجهي النصب لان النفي اذا تسلط على
الجمع اما أن ينفي الامر من معا أو ينفي احدهما وهو الثاني فقط وعلى كل من نفىهما أو نفي الثاني فالمعنى
فاسد لان المراد اثبات الثاني فقط (قوله وأما جازتهم ذلك) أي القطع وقوله في المثال السابق أي وهو ما تأتينا
فحدثنا أي فأنت تحدثنا وقوله فمشكاة أي لانه ترتب على عدم الاتيان حديثك وهو فاسد اذا المترتب على عدم
الاتيان عدم الحديث لا الحديث لان الاتيان سبب في الحديث وقد انتفي فينتفي السبب ولا ينافي بوجود
السبب مع انتفاء سببه (قوله في المثال السابق) أي وهو ما تأتينا فقد تحدثنا وقوله فمشكاة أي لان المعنى ينحل أنت
ما تأتينا فانت تحدثنا فالحديث سبب وسببه الاتيان والاتيان منفي ولا يمكن أن يوجد سبب بدون سبب
وحيثئذ فالقطع لا يصح في هذا المثال (قوله وقد بوجه) أشار بقوله بعد السببية فيه وقوله بوجه قولهم أي بجواز
القطع فيه (قوله فانت تحدثنا الا سن) أي فالمراد اجلس شيئا من الزمن تحدثنا فيه لانه لم تأت في المستقبل
(قوله وللاستئناف وجه آخر) أي وهو جعل الفعل مرفوعا لكن ليس لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه
الاول من وجهي الرفع ولا مقطوع بتقدير مبتدأ بل هو فعل مضارع مقنض مستقل غير معطوف على شيء
مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطف على مصدر متوهم لان هذا وجه النصب والحاصل ان
رفع الفعل اما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقبلا غير معطوف على شيء
وللنصب وجهين وهو من عطف المعنى فيهما (قوله آخر) أي غير العطف وهو المقيد لاثبات الثاني (قوله
وانتفاء الثاني لانتفاء الاول) هذا بيان معنى السببية أي ولا يلاحظ على هذا المعنى عطف الفعل على الفعل بل
الفعل الآخر مستقل برأسه وقنض (قوله لانتفاء الاول) أي فتسبب عن انتفاء الاتيان انتفاء الحديث
(قوله وهو) أي معنى السببية (قوله وهو قليل) أي الوجه الاخر من أوجه الاستئناف قليل لا يرتكب الا
عند الحاجة اليه والحاصل أن أوجه الرفع ثلاثة (قوله وهو قليل) أي والاكثر النصب عند ارادة السببية (قوله
ولكنهم لم تعرفه فلم تجزع) أي فقد انتفي الجزع لانتفاء معرفتها الجزع وانما ارتكب هذا الوجه لان المعنى

الحديث فقط حتى كأنه قيل
ما تأتينا محدثا أي بل غير
محدث وعلى المعنى الاول جاء
قوله سبحانه وتعالى لا يقضى
عليهم فموتوا أي فكيف
يوتون ويجتمع أن يكون على
الثاني إذ يمنع أن يقضى
عليهم ولا يوتون ويجوز رفعه
فيكون اما عطف على تأتينا
فيكون كل منهما ماداخلا عليه
حرف النفي أو على القطع
فيكون موجبا وذلك واضح في
نحو ما تأتينا فتجهل أمرنا ولم
تترأف تنسى لان المراد اثبات
جهله ونسيانه ولانه لو عطف
بجزم تنسى وفي قوله
غير انما تأتينا بيقين
فترجي ونكثرتا أميلا
اذ المعنى انه لم يأت باليقين
فخصن نرجو وخلاف ما أتيت به
لان انتفاء اليقين عما أتيت به ولو
جزمه او نصبه لفسد معناه لانه
يصير منفيا على حدته كالاول
اذ جزم ومنفيا على الجمع اذا
نصب وانما اراد اثباته وأما
اجازتهم ذلك في المثال السابق
فمشكاة لان الحديث لا يمكن
مع عدم الاتيان وقد بوجه
قولهم بأن يكون معناه ما
تأتينا في المستقبل فأنت
تحدثنا الا سن وعوضا عن ذلك
وللاستئناف وجه آخر وهو
ان يكون على معنى السببية
وانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهو أحد وجهي النصب
وهو قليل وعليه قوله

فقد ترتب صفة مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع أي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنهم لم تعرفه فلم تجزع وقرأ عيسى عليه

ابن عمر فهو تون عطف على يقضى وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فهو تون أو لا يمكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه في سلك النفي لأن المراد بلا يؤذن لهم في الاذن في الاعتذار وقد نوهوا ١٢٧ عنه في قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتأتى

العدر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ما تؤذينا فنجيبك بالرفع والصحة الاستئناف يحتمل ثبوت الاعتذار مع محيى لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء في مؤيد لا يستل عن ذنبه انس ولا جان وقفوهم انهم مسؤولون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما أتت بنا فجهل أمورنا ويرده أن الفاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الاذن فيه في وقت آخر وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار مع منغبا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية وقد صرح به هنا الا علم وأنه في المعنى مثل لا يقضى عليهم في وتواورده ابن عصفور بان الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار بخلاف القضاء عليهم فإنه يتسبب عنه الموت جرما ورد عليه ابن الضائع بأن

عليه لأنه لا يمكن توجيه الرفع على نفي الامر من الابهذ الوجه (قوله على معنى السببية) أي فالعنى انتفا الموت لا انتفاء القضاء ولا يصح القطع لأنه يدخل المعنى انتفى القضاء وثبت الموت (قوله بممكننا مثله الخ) أي لان المعنى انتفى الاعتذار لاسم الاذن اهم فيه أي لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون وانتفى القضاء عليهم بالموت فلا يجوز قوله عدل عنه أي عن النصب وقوله لتناسب الخ أي وهو خلاف المشهور (قوله لتناسب الفواصل) كذا قيل في توجيهه (قوله بل إلى مجرد الخ) أي فالمراد مجرد العطف اشارة إلى أن كلامنا منقضي بذاته أمانتي الاذن فلقوله لا يؤذن لهم وأمانتي الاعتذار فلانهم من وعاصوه من شيء في يوم القيامة فهو منقضي لعدم إمكان المخالفة فيه والمعنى لا يؤذن لهم في الاعتذار وهم لا يعتذرون لكنهم من وعاصوه يوم القيامة (قوله نفي الاذن في الاعتذار) أي وهو ظاهر من قوله لا يؤذن (قوله وقد نوهوا عنه) أي عن الاعتذار أي ومن نهى عن شيء يوم القيامة فهو منقضي فلا يتأتى العذر منهم اه تقرر بدر دبر (قوله بتقدير فهم يعتذرون) أي والاذن منقضي والاعتذار ثابت (قوله على مذهب الجماعة) أي جماعة المفسرين القائلين ان كلامنا من الاذن والاعتذار منقضي (قوله ولصحة الاستئناف الخ) أي ويحتمل ثبوت الاعتذار الذي قصد به بدر الدين لاجل صحة الاستئناف على اختلاف الخ وقوله مع محيى عمته لم يحتمل وقوله على اختلاف كذلك متعلق يحتمل وقوله ولصحة الخ جواب عن ابن مالك وحاصله أن ما ذكره الجماعة من انتفاء الامر من هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا لا ينافي اعتذارهم في بعض آخر (قوله على اختلاف المواقف) أي ان المواقف تختلف يوم القيامة فتارة لا يؤذن لهم في الاعتذار فلا يعتذرون وتارة يؤذن لهم فيعتذرون وتارة لا يستل أحد من ذنبه وتارة يستل كل أحد (قوله واليه ذهب ابن الحاجب) أي إلى كون فيعتذرون مستأنفا بتقدير فهم ذهب ابن الحاجب اعترضه الدماميني بان ابن الحاجب ذكره وضعفه وحينئذ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وانما ضعفه لما يلزم عليه من عدم الصحة وهو كون الاعتذار مرتب على عدم الاذن فلا يصح حمل القرآن عليه إلا أن يقال لعل المصنف اطلع على عبارة لابن الحاجب في بعض كتبه مطلقا لم يقل فيها وهو وضعف وان ضعفه في بعض كتبه تأمل (قوله ان الفاء غير العاطفة) أي كما هنا وأما العاطفة فتأتى للسببية وغيرها (قوله ولا يتسبب الخ) أي فكيف يصح الحمل على اختلاف المواقف فالاعتراض على ابن مالك ما زال باقيا (قوله وقد صح الخ) أي ان الاستئناف بمعنى القطع لم يصح وقد صح الاستئناف الخ الذي هو مذهب ابن خروف (قوله قد يكون على معنى السببية) وفي نسخة قد يكون منقضا على السببية (قوله وأنه في المعنى الخ) أي انتفى الاعتذار لا انتفاء الاذن فتحصل أن قوله لا يؤذن الخ امارفة لتناسب واما مجرد العطف واما الاستئناف على معنى السببية (قوله ورده) أي رد قوله وأنه مثل لا يقضى الخ وحاصل الرد أننا نسلم المثلية لان السبب في قوله لا يؤذن الخ غير مساو بخلافه في قوله لا يقضى الخ فإنه مساو فلا تتم المثلية وحاصل ما رده ابن الضائع أنه لا يشترط أن يكون السبب مساويا فصحة قوله مثل لا يقضى الخ لوجوده مطلق السببية فالمدار على تسبب الثاني على الاول (قوله والذي أقول الخ) هذا رد لقوله وقد صح الاستئناف بوجه آخر والحاصل ان ثبوت النون في يعتذرون امالا لتناسب والعطف على اللفظ ولا يحتمل على الاستئناف بتقدير مبتدا كما قال ابن مالك ولا على الاستئناف على معنى السببية وانتفاء الثاني لا انتفاء الاول لقلته (قوله عند الجميع) من البصرين وغيرهم لان الواو للجمعية فهي معية للجمع أي سواء كان العطف على المعنى كما قال البصريون أم لا (قوله مع شرب لبن) أي والتفريق بجائز

النصب على معنى السببية في ما أتت بنا فتحد ثنا جائز باجماع مع انه قد يحصل الايمان ولا يحصل التحدث والذي أقول ان محيى الرفع مع هذا المعنى قابل جدا فلا يحسن جعل التنزيل عليه (تنبيه) لا تأكل سمكاً وشرب لبنا ان حزت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع أي لا يمكن منك أكل سمكاً مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه منهي عن الاول وبالجملة

لثاني وان المعنى والتشرب اللين وتوجهه انه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الذين بن مالك ان معناه كعنى وجهه النصب ولكنه على طر يق لانا كل السبل وانت تشرب اللبن انتهى وكانه قدر الواو لئلا يخل وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكيل من اوجه الاعراب معنى ١٢٨ * (عطف الخبر على الانشاء وبالعكس) * منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معهما من

*** (عطف الخبر على الانشاء وبالعكس) ***

(قوله منعه البيانيون) قيد بعضهم المنع بالجل التي لا محمل لها او اما الجل التي لها محمل فيجوز فيها تنافا نحو زيد ابوه قائم وما افسقه فما افسقه جملة انشائية عطف على الاولى ولذا جازوا وقالوا احسبنا الله ونعم الوكيل على ان الواو من الحكاية لا من المنحى لان الجملة التي لها محمل في قوله المفرد فكان الانشائية والخبرية غير معتبرين (قوله وبشر الذين آمنوا الخ) أي فان هذا انشاء عطف على خبر وهو قوله أعدت للكافرين ونصر من الله وفتح قريب (قوله على ان يكون العاقلان خبر الخ) أي لا على انه صفة لهما فانه لا يجوز كسبائى آخر المبحث (قوله شفاقي) ضد الضر والعبء الدموع والمهراقة المصبوبة ولا شك ان هذه جملة خبرية وقوله وهل عند الخ جملة انشائية عطف على الخبرية وقوله وهل الخ أي وليس عند الخ لانه استهفام انكارى ورسم الدار هو أثرها والدارس البالى وقوله مفعول اسم مفعول أي صرخ ومصوت (قوله من معول) مبتدأ مؤخر خبره الظرف قبله ومن زائدة والمفعول اسم مفعول بمعنى العويل أي البكاء والصراخ (قوله تنافى) أي تلك المرأة أي تنافى المرأة صبيبا أي تكلمه بما يحبه ويحبه (قوله أما قبك) هذا هو الشائع على الاسن والذي في الشراح ما قبك جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف (قوله هذه خولان) أي فهى جملة خبرية عطف عليها الانشاء بقوله فانكح وتنام البيت * وأ كرومة الحمين خولوا كاهيا * (قوله وأقول) أي في رد الاستدلال للجواز بهذه الآيتين والشواهد (قوله ليس المعتمد) أي ليس المراد وقوله بل المراد عطف جملة ثواب ليس المراد جملة الانشاء وجملة الخبر بل المراد أنه عطف جملة المعنى المتحصل من الجملة الثانية على جملة المعنى المتحصل من الاولى أي ان المراد ضم معنى الكلام المفيد للثواب على المعنى المفيد للعقاب وانما لم يزد بالجملة الانشائية والخبرية لانا لو أردناه لكان فيه دليل على القائل بالجواز مع ان المراد الرد عليه (قوله عذاب الكافرين) أي فكأنه قيل الذين كفروا أعدت لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة فيبشر عطف على أعدت لكن نظر اعطف المعنى على المعنى فلم يكن حينئذ عطف انشاء على اخبار بل خبر على خبر هذا حاصل ما ناسبه السيد لكلام الزنجشري (قوله كقولك زيد الخ) أي فالقصد ان فلانا حاله سيئ وقلنا حاله حسن فقد عطف جملة هذا المعنى على جملة هذا المعنى (قوله وجوز الخ) هذا جواب ثان فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ويراد عليه الخ) فيه انه لازم يادع وان مراد الزنجشري بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصل منها فهو عطف على المعطوف وأما ان حمل كلام الزنجشري على نفس الجملة كان صريحا في عطف الانشاء على الخبر فينافي غرض المصنف (قوله ويراد عليه الخ) فيه ان هذا هو مراد الزنجشري أي ان العطف انما هو جملة معنى على جملة المعنى لاجل الكلام فان كنت أم المصنف أردت ان المراد بالجملة في كلام الزنجشري الجملة الانشائية والجملة الخبرية فكلام الزنجشري لا يرد حينئذ على من قال بالجواز فالحق أن الاولى حذف وقوله ويراد الخ (قوله لانه لا يصح ان يكون جوابا) حاصل هذا النظر انه لو عطف على اتقوا لكان جوابا للشرط لان العطف على الجواب جواب وهذا لا يصلح ان يكون جوابا لانه لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جوابا اذا المعنى فان عجزوا فبشر الخ فيكون التبشير مسببا عن العجز المذكور (قوله ويحجب الخ) الذي أجاب به السيد عن الزنجشري انه جواب في الظاهر وان كان الجواب محذوف والمذكور مترتب على الجواب المحذوف أي وان لم تنفعلوا أيها الكفار فاعلموا انه رسول بحق وحينئذ فتقوا النار أي لاتفعلوا الافعال الموجبة للنار وبشر المؤمنين بان لهم الجنة وهذا الجواب أظهر اه تقرير دردير (قوله

كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقوله عن الاكثرين وأجازة الصغار بالفاء تليذان عصفور وجاعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيدي به جاء في زيد ومن عر والعاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ويؤيده قوله وان شفاقي خبره مهراقة وهل عند رسم دارس من معول * وقوله تنافى غز الا عند باب ابن عامر وكل أما قبك الحسان بائد واستدل الصغار بهذا البيت وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم فان تقديره عند سيدي به هذه خولان وأقول أما آية البقرة فقال الزنجشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشا كل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقييد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا وأتم من كلامه في الجواب الاول ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويراد عليه فيقال والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكأنه قيل والذين آمنوا

ويعملوا الصالحات لهم جنات فيبشرهم بذلك وأما الجواب الثاني ففيه نظرا لانه لا يصح ان يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويحجب بالله

قد علم انهم غير المؤمنين فكانه قبل فان لم يقعوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم من الجنة وقال في آية الصف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا ولا يقدر في ذلك أن المخاطب بتؤمنون ١٢٩ المؤمنون ويشر النبي عليه الصلاة والسلام ولان يقال في تؤمنون انه

تفسير للتجارة لاطلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما في بحث الجمل المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدر تقول قوموا واقعد يازيدولان يؤمنون لا يتعين للتفسير مسلمانا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه امر او ذلك بان يكون معنى الكلام السابق تجر وتجارة تنجيكم من عذاب اليم كما كان فهل انتم منتهون في معنى انتهوا او بان يكون تفسير في المعنى دون الصنعة لان الامر قد يساق لافادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة بقول هل ادلك على سبب تجارة آمن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدره قبل يا ايها وحذف القول كثير وقيل معطوفان على امر محذوف تقديره في الاولى فانذر وفي الثانية فابشر كما قال الزنجشري واهجرني ما بان التقدير فاحذرنى واهجرني لدلالة لا رجعت على التهديد واما وهل عند رسم دارس من معول فهل فيه نافية مثلها في فهل ملك

قد علم انهم) أي العاخرين من الامعان (قوله ومعنى هذا) أي بطريق التعريض والتلويح لانه اذا قيل فبشر غيرهم بالجنات ملوحا للكفار صار المعنى فبشر هؤلاء المعاندين الخ فصار قوله وبشر الذين آمنوا عطف على المعنى التلويحي وهو قوله فبشر هؤلاء المعاندين فمعصمه ان قوله بشر عطف على اتقوا اي عطف على معناه التلويحي (قوله لاحظ لهم من الجنة) أي ماداموا على عنادهم (قوله وقال) أي الزنجشري (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي فهو عطف انشاء على انشاء وتكون جملة تؤمنون استئناف جواب سؤال ثان (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي ويكون يغفر مجزوما في جواب الطالب لاني جواب الاستفهام (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي فلذا جزم المضارع في جوابه وهو يغفر ثم عطف على الطالب أعني تؤمنوا بشر فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ولا يقدر في ذلك) أي العطف هذا من كلام المصنف لان كلام الزنجشري (قوله ويشر النبي عليه الصلاة والسلام) أي فقد اختلف الفاعل في الطالبين فلا يصح العطف وجواب المصنف بالانسان لم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز اختلافه (قوله لا طلب) اذ الطالب لا يقع تفسير أي فلا يصح عطف وبشر عليه (قوله وان يغفر لكم جواب الخ) هذا جواب من القادح عن اعتراض وارد عليه وحاصله انه اذا كان تؤمنون تفسير للتجارة فكيف يصح الجزم في جوابه أي الاستفهام مع أنه لا يترتب عليه وحاصل الجواب عنه أن الدلالة على التجارة سبب للايمان الذي هو سبب في الغفران فقد نزل سبب السبب الذي هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذي هو الايمان لان الايمان سبب للغفران أي وحيث نزلنا فكأنه سببه فلذا جزم في جواب الاستفهام (قوله لان تخالف الفاعلين) هذا رد للقادح الاول وقوله ولان الخ رد للقادح الثاني (قوله سلمنا) أي انه تفسير وقوله لكن يحتمل الخ أي فقد اتفق المفسر والمفسر في انه مخاطب لان الطالب لا يفسر الامثلة ويكون تفسير اصناعيا (قوله او بان يكون تفسير في المعنى) أي ولا تؤول قوله تجارة بالتجرؤ (قوله لعدم دخول الخ) أي فلو عطف وبشر على تؤمنون لكان قوله وبشر تفسير لان المعطوف على المفسر مفسر فيفيد أن التجارة مفسرة بالايمان والتبشير وليس كذلك (قوله وحينئذ فيمتنع العطف الخ) الاولى ثم تمتنع العطف لان هذا لا يتفرع على ما قبله وانما هو استدراك عليه (قوله الامران) أي بشر في آية البقرة وآية الصف وقوله قبل يا ايها أي يا ايها الناس اعبدا واركبوا في البقرة ويا ايها الذين آمنوا هل ادلكم في الصف وعلى هذا القول والذي بعده فهو عطف انشاء على انشاء (قوله وقيل معطوفان على امر) أي مقدر قبل بشر في الآيتين أي وفتح قريب فابشر يا محمد في نفسك وبشر المؤمنين والفاء في الامر مجرد السببية وفي آية البقرة أعيدت للكافر من فانذر الكفار من النار السابقة يا محمد وبشر الذين آمنوا (قوله ان التقدير فاحذرنى) مقدر قبل قوله واهجرني أي لئن لم تنته عن التعرض لآلهتي وتعييبها لرجعتك بالحجارة أو الكلام القبيح فاحذرنى واهجرني مليا أي زمانا طويلا (قوله وأما وهل الخ) هذا رد للاستدلال بالشواهد (قوله فهل ملك الا القوم الظالمون) اي فهو عطف خبره على خبر (قوله فعناه تنبه) هذا الفعل مأخوذ من الهاء في هذه لان الهاء للتنبيه وقوله فعناه الخ أي فهو عطف انشاء على انشاء نفاذ المعنى (قوله استدلا) أي الصفار والجماعة وليس المراد الصفار وأبو حيان لان أبا حيان لم يستدل به كما سبق في أول عبارة المصنف (قوله فهلا استدلا) أي فكان عليهم الاستدلال بهذه الآية لانهم مثل البيت المذكور (قوله ونحوه في التنزيل كثير) وقد أجابوا عن الآية بأن الفاء مجرد السببية لا للعطف المفيد حينئذ انه من عطف الانشاء على الخبر ويحمل هذا الجواب الذي أجيب به عن الآية يجب عن بيت خولان لانه مثل الآية (قوله واما ما نقله أبو حيان عن سيبويه) أي من تجوز جاني ز يدومن عمرو العاقلان وقوله فغلط عليه من الغلط معنى الكذب فلذا عاده بعلى أي فقد كذب فيه على سيبويه لان هذا

(١٧ - دسوقي في) الا القوم الظالمون وأما هذه خولان فعناه تنبه لخولان أو الفاء مجرد السببية مثلها في جواب الشرط واذا قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فضل ربك وانحر ونحوه في التنزيل كثير وأما وكل أماتك في توقف على النظر فيما قبله من الايات وقد يكون معطوفا على امر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكحل كقيل في واهجرني مليا وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه

وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تنفي الاعلى من أثبتته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحد وقال الصغار ١٣٠ تمامه سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصحها فتصرف أبو حيان في كلام

الصغار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصغار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لانه الذي اقتضاه المقام والله أعلم (عطف الاسم على الفعلية وبالعكس) فيه ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا أكرمته ان نصب عمرا أرجح لان تناسب الجملة المتعاطفتين أولى من تخالفهما * والثاني المنع مطلقا حتى عن ابن جني انه قال في قوله

ليس كلام سيبويه وانما هو كلام الصغار بتصرف من أبي حيان فيه (قوله وانما قال) أي سيبويه (قوله رفعت) أي الرجلين أو نصبتهما على القطع في كل من الرفع والنصب فان نصبت على اضمار أعني أو رفعت على اضمار مبتدأ وكذا امتنع الرفع على الاتباع لان العاملين مختلفان وهما من وهذا فلا يتواردان على النصب (قوله لانك لا تنفي الاعلى من أثبتته وعلمته الخ) فهم الصغار من هذا التعليل انك اذا لم تأت بالنعت أصلا بل قلت هذا عبد الله ومن زيد جاز والى هذا أشار المصنف بقوله وقال الصغار لما منعها أي لما منع سيبويه هذه المقالة الخ وقوله علم أن زوال النعت أي من أصله وقوله يصحها أي هذه المقالة (قوله ومن لا تعلم) أي وهو المستفهم عنه لانه مجهول (قوله من جهة النعت) أراد به الصغار ما يشمل المقطوع فالزوال بحذف الرجلين الصالحين رأسا وغلط أبو حيان ففهم أن المراد النعت التابع وزواله بالقطع (قوله ان زوال النعت) أراد بالنعت التابع وبزواله سقوطه أصلا (قوله يصحها) أي وحينئذ فيجوز عطف الخبر على الانشاء (قوله فتصرف أبو حيان الخ) أي حيث فهم من قول الصغار علم أن زوال النعت يصحها ان المراد بالنعت الصناعي وزواله بقطعه فاذا أتى به مرفوعا على انه خبر أو منصوبا على انه مفعول لفاعل محذوف فانه يجوز والحاصل انه فهم ان المراد بزوال النعت زوال النعت الصناعي بالقطع لان المراد بالنعت ما يشمل المقطوع فقد فهم كلام الصغار على وجه ليس بحق بل وهما فقولهم لم يقله فهو غلط منه (قوله ولا حجة) أي لعطف الانشاء على الخبر وقوله فيما ذكر أي من قوله لما منعها من جهة النعت علم أن زوال النعت بحذف الرجلين الصالحين يصحها * (عطف الاسم على الفعلية وبالعكس) *

(قوله ان نصب عمرا) أي بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله أرجح) أي من رفقه على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الفعلية قبلها (قوله لان تناسب الجملة) أي الحاصل عند نصب عمرا وقوله أولى من تخالفهما أي الحاصل عند رفعه أي فهذا يدل على الجواز (قوله عاضها الله) أي زوجهما الله بعد أن كبرت وصارت في هذا السن (قوله نقد) بالقاف من باب فرح أي تأكل وتكسر (قوله ان الضرس الخ) فيه انه لا يؤخذ من هذا الوجوب اذ يحتمل ان ذلك على جهة الاولوية لا على سبيل الوجوب وهذا الاعتراض وارد على نسخة انه قال واما على نسخة وانه قال فلا يراد لان المعنى والثاني المنع وحتى عن ابن جني وانه قال الخ أي وحتى أنه قال هذا في البيت وانه أوله بان الضرس فاعل الخ (قوله فاعل محذوف) أي ونقد الضرس أي بعد ما شابت وبعد ما نقد الضرس فهو عطف جملة فعلية على فعلية (قوله وليس مبتدأ) أي مخبر عنه بما بعده (قوله في مسألة الاشتغال السابقة) وهي قام زيد وعمرا أكرمته أي مع انهم صرحوا بجواز الرفع (قوله أقرر الواو) أي عند الرفع (قوله فقط) أي لانها أصل حروف العطف والأصل يخص بجزا لا يوجب غيره (قوله في سر الصناعة) اسم كتاب (قوله عاطفة) أي لما يلزم عليه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالفاء وقوله منع كونها عاطفة أي وجعلها مجردا لسببية أي فتسبب عن خروجي مفاجأة حضور الاسد (قوله بحل كل متروك التسمية) أي سهوا أو عمدا واغتفر بعضهم التسمية وهو مشهور من ذهب مالك وقال بعضهم بعدم الاكل مطلقا وهو ظاهر الآية (قوله ليست للعطف) أي على تأكلوا (قوله ان تكون للجمال) فيه ان التأكيدي يقتضي قصده استقلا لاراد على مخالف على ان الحال قد تأتي للعلة نحو لا تضرب زيدا وهو أحوك ولا تشرب الخمر والله نهي عنه (قوله ان تكون للجمال) اعترض بانهم لو كانت للحال لغال وهو فسق من غير نو كيد بان واللام لان التوكيد انما يناسب المنكر حقيقة أو حكما والقرآن في أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا وأوجب بان المشركين أنكروا ذلك فرد عليهم وفيه ان الخطأ انما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذ فلا يناسب التوكيد للكفار الا ان يقال انه وان كان الخطاب للمؤمنين الا ان فيه تعريضا بالكفار أي كوا منه خلافا للكفار وفيه انه وان كان

عاضها الله غلاما بعد ما شابت الاصد اغ والضرس نقد بان الضرس فاعل محذوف يفسره المذكور وليس مبتدأ ويلزمه استحباب النصب في مسألة الاشتغال السابقة لان قال أقرر الواو للاستئناف والثالث لابي على انه يجوز في الواو فقط نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة وبني عليه منع كون الفاعل في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضي الله عنه ان مجلسا جمع وجاعة من الحنفية وانهم زعموا ان قول الشافعي بحل كل

متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه انفسق فقال نقلت لهم لادليل فيها بل هي حجة للشافعي فيه وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملة الاسمية والفعلية ولا للاستئناف لان أصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها فبقي أن تكون للجمال

فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لاتأكلوا منه في حاله كونه فسقا ومفهوما جواز الاكل اذ لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى بقوله أو فسقا أهل غير الله به فالعنى لاتأكلوا منه اذا سمى عليه غير الله ومفهوما كوا منه اذ لم يسم عليه غير الله انتهى لمخضام وفسحا ولو ابطال العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا * (العطف على معمولي عاملين) * وقولهم ١٣١ على عاملين فيه تجوزا جمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو

ان زيدا ذاهب وعمر اجالس
وعلى معمولات عامل نحو اعلم
زيد عمر ابكر اجالس او ابكر
خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع
العطف على معمول أكثر من
عاملين نحو ان زيدا ضارب
أبوه لعمر وأحاك غلامه
بكر وأمام معمولي عاملين فان لم
يكن أحدهما جارا فقال ابن
مالك هو ممنوع اجماعا نحو
كان آكلنا طعامك عمرو
وتحرك بكر وليس كذلك بل
نقل الفارسي الجواز مطلقا
عن جماعة وقيل ان منهم
الانخس وان كان أحدهما
جارا فان كان الجار مؤخر نحو
زيد في الدار والحجرة عمرو أو
وعمر والحجرة فنقل المهدي
انه ممنوع اجماعا وليس كذلك
بل هو جائز عندهم ذكرا
وان كان الجار مقدما نحو في
الدار زيد والحجرة عمرو
فالشهور عن سيبويه المنع
وبه قال المبرد وابن السراج
وهشام وعن الانخس
الاجازة وبه قال الكسائي
والفراء والزجاج وفصل قوم
منهم الاعلم فقالوا ان في
المخفوض العاطف كالمثال
جاز لانه كذا سمع ولان فيه
تعادلت المتعاطفات والا

فيه تعريض الا ان هذا لا يساوي كون الواو للاستئناف لانه الاصل فيها سلمنا انها للحال فلان سلمنا انها مقيدة لان
الاكل مما ذبح للاصنام واضح في كونه فسقا فلا حاجة لبيانها فيبقى ان الحال مبينة لعنى النهي مثل لا تضرب
زيدا وهو أخوك وهي مسوقة لبيان العلة أي لا تضرب زيدا لانه أخوك وهي أي تلك الحال لا تقيد المفهوم
أي لا يستفاد منه عدم الاكل في حال كونه فسقا كذا يستفاد منه عدم ضرب زيد في حال كونه أخا (قوله مقيدة
للنهي) أي لان الحال مقيدة لعاملها (قوله والفسق قد فسره الله الخ) هذا يشير الى أن الفسق مجمل وفسره بقوله
أهل الخ وفيه ان الفسق ظاهر في الشريعة هو العصيان سلمنا انه مجمل فلان سلمنا تفسيره بخصوص ما قال لاحتمال
أن يكون الفسق أعم أو أخص مما قال في التفسير ولا يعدل الى هذا التفسير الا للدليل ولادليل هنا (قوله اذالم
يسم عليه غير الله) أي أعم من أن يذكر اسم الله عليه ولم يذكر (قوله بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر) أي
لان جملة ولاتا كوا انشائية وجملة وانه لفسق خبرية وقوله لكان صوابا فيه ان لمخضام أن يلتزم بخلاف مذهب
المعتز بان يقول بمذهب الصفار اذ كل مسألة خلافية للمعتز أن يلتزم فيها بخلاف مذهب المعتز

*** (العطف على معمولي عاملين) ***

(قوله وقولهم على عاملين) أي قولهم عطف على عاملين وقوله تجوز أي فيه مجاز بالحذف لان العطف ليس
على العامل كالاتداء والجار مثلا (قوله وعمر اجالس) جالس عطف على ذاهب وعمر عطف على زيد والعامل
في السجل ان والعطف في الباب من عطف المفردات (قوله ان زيدا ضارب أبوه لعمر و) اللام للتقوية وتقوية
للاوصف لاجل أن يعمل (قوله وأحاك غلامه بكر) أحاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه وبكر عطف
على عمرو والعامل في الثالث لام التقوية وفي الثاني ضارب وفي الاول ان (قوله اجماعا) أي باجماع سيبويه
وغيره (قوله آكلنا) خبر كان وطعامك معمول لا تسلك وعمر واسم لكان مؤخر (قوله وتحرك بكر) تحرك
عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل في طعامك آكل وفي عمرو وكان فاختلف العامل (قوله الجواز
مطلقا) أي جواز العطف على معمولي عاملين ولو كان أحدا للعاملين ليس حرف حر (قوله مطلقا) أي سواء
كان احدا للعاملين حرف حر أم لا سواء كان حرف الجر متقدما أو متأخرا (قوله والحجرة) عطف على الدار وعمرو
عطف على زيد والعامل في الاول ابتداء وفي الثاني الجار فاختلف العامل (قوله انه ممنوع) أي سواء ارتكبت
في العطف طريق اللف والنشر المشوش أو المرتب كما أشار له المصنف (قوله عندهم ذكرا) أي من الانخس
والفارسي (قوله ان ولي المخفوض العاطف) أي بان كان الاول من المعطوفات للاول والثاني للثاني (قوله
كالمثال) أي وهو في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله تعادلت المتعاطفات) أي جاءت على ترتيب واحد (قوله
تعادلت المتعاطفات) أي تناسبت أي من حيث تقدم الجرور وفي كل من المعطوفات والمعطوف عليها وقوله والا
امتنع أي لعدم السماع وعدم التعادل (قوله وعمر والحجرة) أي لان عمر ارجح لزيد والحجرة عطف على الدار
والعامل في الاول الجار وفي الثاني الابتداء (قوله في السموات) خبر مقدم وقوله لا يات اسمها مؤخر منصوب
بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم (قوله وفي خاتمتكم الخ) لاشاهد فيه لذكرفي وقوله واختلاف الليل الخ حذف
فيه في فقيه الشاهدي كإياتي ايضا وانما لم يكن في الثانية شاهدا لانه اذا فرغ آيات كان مبتدأ وفي خاتمتكم خبر
وهو عطف مجمل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفي خاتمتكم على خبر ان فهمامه معمول واحد (قوله
قرأهما الاخوان) هما حجرة والكسائي (قوله فعلى نيابة الخ) هذا يفيد أن الواو عاملة بطريق النيابة وهو قول

امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة وقد جاءت واضحة يدل ظاهرها على اختلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان في السموات والارض لايات
للمؤمنين وفي خاتمتكم وما يثبت من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحياه بالارض بعد موتها
وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع وقد
استدل بالقرءتين في آيات الثالثة على المسئلة أما الرفع فعلى نيابة الواو

مناب الابتداء وفي وأما النصب فغسل على نيابتهما مناب ان وفي وأجيب بثلاثة أوجه أحدها ان في مقدرة العمل لها ولو يده ان في حرف عبد الله التصريح بقى وعلى هذا الواو فاقبة مناب عامل ١٣٣ واحد وهو الابتداء أو ان الثاني ان انتصاب آيات على التوكيد للواو ويرفعها على تقدير مبتدأ أي هي آيات

شاذ (قوله مناب الابتداء) هو ظاهر ان عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المر فوجه على انها مبتدأ فالعامل في آيات الابتداء وعطف اختلاف على خالقكم والعامل في فيه العطف على معمولي عاملين (قوله وأما النصب) أي بناء على عطف آيات الثالثة على آيات الاولى والعامل ان وعطف اختلاف على السموات والعامل في ويحتمل ان قوله أما الرفع الخ أي بناء على عطف آيات الثالثة على محل آيات الاولى بناء على انه لا يشترط المحرز (قوله وأجيب) أي من طرف سيبويه (قوله ان في مقدرة) أي وفي اختلاف الليل فقد عطف في اختلاف على الجار والمجرور أعني وفي خالقكم أو في السموات والعامل فيهما ان أو الابتداء بناء على انه عامل في المبتدأ والخبر وحاصله انه اذا قدرنا في داخله على اختلاف الليل فعلى قراءة لرفع يجعل عطف على قوله وفي خلقكم وآيات عطفها على آيات الثانية والعامل فيهما الابتداء فهو من العطف على معمولي عامل واحد وعلى قراءة النصب يجعل قوله وفي اختلاف الليل عطفها على في السموات وآيات الثالثة عطفها على آيات الاولى والعامل فيهما ان (قوله أن في حرف عبد الله) الحرف يطلق على القراءة أي وفي قراءته (قوله وهو الابتداء) أي بناء على انه العامل في المبتدأ والخبر معا والا كان عطفها على معمولي عاملين (قوله الابتداء) ان جعل العطف على ما قبله وهو وفي خلقكم وقوله أو ان أي ان جعل عطفها على في السموات وقوله الابتداء منظور فيه لقراءة الرفع وقوله أو ان منظور فيه لقراءة النصب (قوله على التوكيد) أي فالعطف هو اختلاف فقط فهو نظير في الدار زيدو بالحجرة عمرو ويكون زيدون كيدا لا اول والمعطوف هو الحجر فقط (قوله يخص قراءة النصب) أي ولا يجزى في قراءة الرفع (قوله واضماران بعيد) أي فيكون الجواب الثالث بعيدا (قوله على مذهب سيبويه) أي القائل بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقا (قوله منها) اسم ليس وآتيك مجرور بالباء وقوله فاصر عطف على آتيك وأمورها عطف على منها فاختلف العامل وهو ليس والباء (قوله اذا التقدير حينئذ فليس الخ) أي لانه ليس هناك ضمير في الجملة الخبرية يعود على اسم ليس وهو منها (قوله وقد اجيب الخ) حاصله انا نختار ان أمورها فاعل بقاصر لكن لانسلم عدم ارتباط الخبر بالخبر عنه لان ضمير أمورها عائده على الامور ومن جعلها المنهيات التي هي الخبر عنه (قوله لدخولها في الامور) أي الذي هو مرجع الضمير وقوله لدخولها أي لان الاضافة من اضافة الخاص للعام (قوله الآيات) الشاهد في قوله والنهار اذا جلاها فقد عطف النهار على الشمس والعامل فيه الواو التي هي حرف جر لانها حرف قسم وعطف اذا من اذا جلاها على اذا من قوله اذا تلاها والعامل فيه أقسم المحذوف وهو ظاهر أيضا في الليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى (قوله معضل) أي مشكل من أعضل اذا أشكل وصعب (قوله ان جعلت الواو) أي في قوله والقمر والنهار والليل الخ (قوله وقعت في العطف على عاملين) أي على معمولي عاملين (قوله يعني ان اذا) أي من اذا جلاها وقوله عطف على اذا المنصوبة بأقسام الاولى من اذا تلاها وقوله والمنفوضات أي من القمر والنهار وما بعده (قوله وان جعلتهن) أي الواو الدخيلة على القمر والنهار والليل وما بعده وقوله للقسم أي كان واو الشمس كذلك (قوله وقعت فيهما) أي في تعدد القسم الذي اتفق الخ (قوله الى جواب يخصه) أي ولا يقال ان الجواب عن واحد منها وحذف من الباقي لدلالة المذكور لان الحذف خلاف الاصل وهذا هو سبب الاستكراه (قوله ثم اجاب) أي ان اختار الاول وهو كون الواو عطفات وتنعكس لزوم العطف على معمولي عاملين (قوله كأنها هي الناصبة) أي لانها قامت مقام الفعل الناصب ومن حيث نفسها هي الجارة فكأنه عامل واحد على عاملين جوار ونصبا (قوله ثم اعترض الخ) أجاب عنه الرضي بان الكلام فيه

تقدير مبتدأ أي هي آيات وعلمها فليست في مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضماران وفي ذكره الشاطبي وغيره واضماران بعيدو مما يشك على مذهب سيبويه قوله هو ن عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس بآتيك منها ولا فاصر عنك مأمورها لان فاصر عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفها على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عنه اذا التقدير حينئذ فليس منها بقاصر عنك فأمورها وقد اجيب عن الثاني بانه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الامور واعلم ان الزنجشري ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له ان يسأل في قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الآيات فقال فان قلت نصب اذا معضل لانك ان جعلت الواو عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة بأقسام والمنفوضات عطف على الشمس والمنفوضات بواو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انهما حذف استكراه ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم اجاب بان فعل القسم لما كان لا يذ كر مع واو القسم بخلاف البناء ضارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذا قوة منه واستنباط المعنى دقيق ثم اعترض

على الشمس والمنفوضات بواو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انهما حذف استكراه ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم اجاب بان فعل القسم لما كان لا يذ كر مع واو القسم بخلاف البناء ضارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذا قوة منه واستنباط المعنى دقيق ثم اعترض

عليه بقوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوارى الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجاز هنا الباء وقد صرح مع غيره بالقسم فلا تنزل
الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالتحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار ١٣٣ زيدوا الحجر عمر وولا اشكال حيث سئذ في

الآية وأخذ ابن الجباز
جواب الزمخشري فجهله قولا
مستقلا فقال في كتاب النهاية
وقيل اذا كان أحد العاملين
محدوفا فهو كالمعوم ولهذا
جاز العطف في نحو والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما
أظنه وقف في ذلك على كلام
غير الزمخشري فينبغي له ان
يقيد الحذف بالوجوب

* (المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة)
* (المواضع التي يعود الضمير
فيها على متأخر لفظا ورتبة) *
وهي سبعة (أحدها) أن
يكون الضمير مرفوعا بنعم
أو بنس ولا يفسر بالتمييز
نحو نعم رجال زيد وبنس
رجال عمرو ويلحق بهم ما فعل
الذي يراد به المدح والذم نحو
ساء مثلا القوم وكبرت كلمة
تخرج ونظر ف رجال زيد
وعن القراء والكسائي ان
المخصوص هو الفاعل ولا
ضمير في الفعل ويرد نعم
رجال كان زيد ولا يدخل
الناسخ على الفاعل وانه قد
يحذف نحو بنس للظالمين
بدلا (والثاني) أن يكون
مرفوعا بأول المتنازعين
المعمل ثانياً نحو قوله
حرفي ولم أجف الاخلاء انتي
لغير جميل من خليلي مهمل
والكوفيون ممنعون من
ذلك فقال الكسائي يحذف

حذف مضاف أي وعظمة الليل اذا عسعس فعظمة عاملة في الليل وفي اذا وعاملة فيهما عطف عليهما فهو من
العطف على معمولي عامل (قوله والصبح اذا تنفس) أي فالصبح والليل عطف على الخنس واذا عطف على
اذا من اذا عسعس والعامل في الاول الباء وفي الثاني أقسم وكل منهما مامصرح به (قوله منزلة الناصبة الخافضة)
وحيث يلزم في الآية المذكورة العطف على معمولي عاملين (قوله في نحو في الدار الخ) أي فيما اذا كان
أحد العاملين جارا تقدم وولي المنفوض العاطف وهذا مذهب الاعلم السابق (قوله ولا اشكال حيث سئذ في
الآية) أي آية والشهس وضحاها الخ وذلك لانها نظير المثال أحد العاملين فيها جاز تقدم وولي المنفوض
العاطف (قوله فهو كالمعوم) أي وكان العطف على معمولي عامل واحد (قوله وما أظنه وقف في ذلك على
كلام غير الزمخشري) أي حتى يقال انه أطلق في حذف أحد العاملين تبعا له (قوله فينبغي له أن يقيد الخ)
أي لاجل أن يكون كلامه موافقا لما قاله الزمخشري (قوله أن يقيد) أي بأن يقول اذا كان محدوفا وجوبا

* (المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة)
(قوله ولا يفسر) أي ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بنس الا بالتمييز أي بنكرة منصوبة على التمييز وانما
فسر ولا لاجل ان يحصل في النفس انبساط به لان ذكر الشيء بجملته ثم تفصيله بعد ارجوع في النفس من كونه يذكر
أولامه لان النفس تتشوف لتفصيله بعد ذكره بجملته والحاصل بعد الطلب اعز من المناسق بالاتباع وقوله
ولا يفسر الا بالتمييز أي واما اذا كان فاعلا محلي أو مضافا للمحلي فليس كذلك فلا يميز فاعلا الا اذا كان ضميرا
(قوله ويلتحق بهم ما الخ) أي بنعم وبنس أي في وجوب تفسير الضمير المرفوع به بتمييز (قوله نحو ساء)
أصله سوا نحر كت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والقوم مخصوص (قوله مثلا) تمييز للضمير في ساء وقوله
وكبرت كلمة أي فكامة تمييز للضمير في كبرت والجملة بعدها صفة كلمة (قوله ان المخصوص) أي ما يجعله
القوم مخصوصا (قوله نعم رجال كان زيد) أي وكان لا تدخل على فاعل بل على المتدافع ان قالوا انها زائدة
قلنا ان الزيادة بخلاف الاصل (قوله وانه قد يحذف) أي المخصوص الذي جعله فاعلا والفاعل لا يحذف
الا في مواضع ليس هذا منها عندهم (قوله ان يكون) أي الضمير مرفوعا كما في ضرب بنى وضربت زيد فاعل
ضرب بنى ضمير عائده على زيد المتأخر لفظا ورتبة (قوله جوف في الخ) الواو فاعل جفا وهو عائده على الاخلاء
المتأخر (قوله من ذلك) أي من كون الضمير من اول المتنازعين عائدا على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائي
الخ (قوله يحذف الفاعل) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين فاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالاصل في
ضرب بنى وضربت زيد اضرب بنى زيد وضربت بنى فاعل عنده بانة قد حذف الفاعل وهو لا يحذف فاجاب
انما فاعل ذلك خوف ان يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ويرد عليه بان يعود الضمير على المتأخر وارد واما
حذف الفاعل فهو شاذا وجد وانظر ما اذا يقول في البيت المذكور راذ لا يتأتى كلامهم فيه الا ان يدعوا ندره
أو شذوذه او يقولوا ان الواو علامة الجمع تأمل اه تقرير دردير (قوله يضر) أي فاعل اول الفعلين
المتنازعين ويؤخر في ضرب بنى وضربت بنى فاعل يضر بنى وضربت بنى يدا هو وانما أخر عن المفسر ولم
يقدم عليه فرارا من يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فاعل هما) أي وحيث سئذ فلا يضر لاول
ضمير الرفع بخلاف البصريين فانهم يوجبون أن يقال فاعل ما وقع أحد أخواله وقوله فاعل هما اعتراض بانة يلزم
عليه ورود عاملين على معمول واحد وهو ممنوع ولعله يجيزه فرارا من يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
(قوله مخبرا عنه) أي يفسر بغيره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشان فانه لا يخبر عنه الا بجملة تفسره

الفاعل وقال القراء يضر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو ونحو قام وقعد أخواله فهو عنده فاعل هما
(الثالث) أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره

نحو ان هي الاحياتنا الدنيا قال الزخشي هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس ١٣٤ تحمل ما جلت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في

جملة (قوله ان هي الاحياتنا) ان نافية وهي مبتدأ وقوله الاحياتنا الدنيا خبره (قوله واصله الخ) اي وانما فعل ذلك لان التفصيل بعد الاجمال اوقع في النفس (قوله هي النفس) اي فالاصل النفس النفس وكذلك العرب العرب ثم عدل الى الضمير لما في التكرار من التنافر فهي مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد على العرب المتأخر (قوله النفس والعرب بدل الخ) اي فهو ليس من الضمير المفسر له خبره بل هو القسم بالضعف الاعتراض وحاصل الكلام ان الزخشي ان كان قصده الحصر فيما قال فبرد عليه انه يصح فيه هذا الثالث كما يصح فيه الثاني الذي اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك ان ظاهره انه لا يعترض على الزخشي الا بما قال مع انه يرد عليه هذا الاخر ايضا وان اراد الزخشي عدم التعمين بما قال فلا يرد عليه اعتراض وانما يعترض على ابن مالك بان ظاهره ان المثال انما يخرج على ما قاله الزخشي او على ما قاله هو مع انه يرد عليه هذا الاخر ايضا وقد يجاب عن ابن مالك بان القادح في امر لا يلزمه ان يقادح بكل قادح يقادح في ذلك الامر فيمكن ان يقادح فيه بواحد (قوله وجه ثالث) حاصله انه يمكن ان يجعل هي ضمير القصة مبتدأ وقوله العرب مبتدأ ثان وقوله تقول خبر الثاني والجملة خبر لهي ومميزه وعلى كل من الوجة الثلاثة فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله ضمير الشأن والقصة) هما واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له وانما يختلفان من جهة ان ذلك الضمير اذا كان ضمير مذكرا قيل له ضمير الشأن وان كان مؤنثا قيل له ضمير القصة وضابط تذكره وتأنيثه انه ان كان في الجملة المفسرة وثبت عمدة أنت نحو هي هند قام ابوها والاذا كرفلا يجوز هي بنيت غرفة أو تقول في ضابط تذكره وتأنيثه ان كانت الجملة بعدهما المبينة لهما محتوية على مسند اليه مذكرا فيذكر الضمير وان كان مؤنثا فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشأن هو الضمير المبين بجملة عائد على متأخر لفظا ورتبة (قوله والكوفي يسمي) أي هذا الضمير المفسر بالجملة وفي نسخة يسميه (قوله ولا شيء منها عليه) أي مع ان شأن الضمير ان يفسر مرجعه المتقدم عليه (قوله في قوله) أي الفرزدق (قوله ابن المراغة) هو جرير والمراد لقوله لا ماله لقبها به الا حطل اشارة لتمرغ الرجال عليها أي انها يحمل المرغ والتعمل أي انها زانية لا تصون نفسها من أحد وسبب هذا البيت ان جريرا هاجمها قبيلة الفرزدق وكانوا حينئذ في الشام ثم ان هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جريرا كان سكران جريرا أم متساكرا حيث هاجمها جميعا مع ثبوت المناقب لهم (قوله مبتدأ وخبر) أي فان المراجعة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن ويقسمه تلك الجملة (قوله والصواب ان كان زائدة) أي على رواية الرفع وحينئذ فان المراجعة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم وكان زائدة بين المبتدأ والخبر (قوله نصب سكران) أي على انه خبر (قوله بالمراد) أي لا بالعطف على سكران لانه منصوب خبر السكان ولا يعطف المر فوع على المنصوب (قوله ويروي بالعكس) أي برفع سكران ونصب ابن وعليه فارتفع متساكرا عطف على سكران المر فوع (قوله فاسم كان مستتر فيها) أي والجملة خبر سكران (قوله ولا يشاركه في هذا ضمير) اذ كل ضمير غيره يفسره مفرد (قوله تفسيره) أي ضمير الشأن (قوله بمفرد له مر فوع) أي لانه في معنى الجملة (قوله كان قائما زيد) كان شائبة واسمها ضمير وقائمها خبرها وزيد فاعل بقائم (قوله وظننته) الهاء ضمير الشأن مفعول أول وقائمها مفعول ثان مفسر وعمر فاعل بقائم (قوله وهذا ان سمع الخ) هذا رد من البصريين القائلين ان مفسر ضمير الشأن لا يكون الا جملة على الكوفيين المجوزين تفسيره بمفرد له مر فوع (قوله

تمثله بمعنى النفس وهي العرب بضعف لا مكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبر بن وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لا مكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو وكون هي ضمير القصة فان اراد الزخشي ان المثالين يمكن جملة ما على ذلك لانه متعين فيما فالضعف في كلام ابن مالك وحده (الرابع) ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاحصة ابصار الذين كفروا والكوفي يسمي ضمير المجهول وهذا الضمير يخالف للقياس من خمسة اوجه * احدها عوده على ما بعده ز وما لا يجوز الجملة المفسرة له ان تتقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف ابن السيراني اذ قال في قوله أسكران كان ابن المراجعة اذ هما

مستتر فيها والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير وأجاز الكوفيون والاحفش تفسيره بمفرد له مر فوع على نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمر وهذا ان سمع خرج

على أن المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها أو أجاز الكوفيون أنه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفعل أو للمفعول وفيه فسادان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل * والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه * والرابع انه لا يعمل فيه الا ابتداء ١٣٥ أو أحد نواحيه * والخامس انه ملازم

للأفراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحدِيثين أو أحاديث واذا تقر هذا علم انه لا ينبغي الجمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزنجشري في انه يراكم هو وقبيله ان اسم ان ضمير الشأن والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة المحققة ضمير شأن والاولى ان يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه في أن يابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك وفي كتب اليه ان لا يفعل انه يحزم على النهى وينصب على معنى لتلاوي رفع على انك (الخامس) أن يجز رب مفسرا بتمييز وحكمه حكيم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا قال

ربه فتية دعوت الى ما

بورث المجدد اثبا

فاجابوا ولكنهم يسلمون أيضا التذكير يقال ربه امرأة لارجها ويقال نعمت امرأة هند وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التانيث

على ان المرفوع) وهو زيد في الاول وعمر وفي الثاني فاصل الاول زيد كان فاعما وأصل الثاني عمر وظننته فاعما (قوله ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها) هذا التأويل لا يتأتى الا في ظننته (قوله مبنيا للفعل الخ) لف ونشر مرتب فقوله مبنيا للفعل راجع لقام وقوله أو للمفعول راجع لضرب (قوله فلا يؤكد الخ) أي بخلاف غيره من الضمائر فانه يجوز توكيد العطف عليه والابدال منه تقول القوم مررت بهم كاهم ومررت بك وبزيد وتكون لسا عيدا الاولنا وآخونا (قوله لا يعمل فيه الا ابتداء الخ) أي بخلاف غيره من الضمائر فانه يكون مجرورا ومنصوبا أي في محلها ما بسبب عاملهما (قوله وان فسر بحدِيثين أو أحاديث) أي قصتين أو قصص نحو هو زيد قائم وعمر و منطلق ونحو هو عمر وقائم وبكر منطلق ونحو الدجالس (قوله واذا تقر بهذا) أي مخالفتها للقياس من اوجه خمسة (قوله اذا أمكن غيره) أي وكان الغير موافقا للقياس اما ان كان مخالفا للقياس ايضا فيجوز الحمل عليه كما سبق له في جواز الوجه الثالث والاعتراض على ابن مالك (قوله ومن ثم) أي ومن اجل انه لا ينبغي الجمل عليه اذا أمكن غيره ضعف الخ (قوله وضمير الشأن لا يعطف عليه) قال الدماميني يمكن النصب على انه مفعول معه (قوله وقول كثير) عطف على قول الزنجشري أي قول الزنجشري وقول الضمير (قوله والاولى ان يعاد الخ) أي ولا يجعل ضمير الشأن (قوله ويؤيده) أي يؤيد عدم جعل اسم ان ضمير الشأن قول سيبويه الخ (قوله تقديره انك) أي فلما جعل امام الصناعة اسمها ضمير المخاطب يعلم ان جعله ضمير الشأن ضعيف (قوله وفي كتب الخ) أي وقول سيبويه في كتب الخ (قوله ان لا يفعل) بالياء التحتية فهو من نهى الغائب وهو قبل (قوله انه يحزم) أي يفعل على النهى أي والجازم لا الناهية وان مفسرة (قوله وينصب على معنى الخ) أي فان من النواصب لكن الكلام على اضمار اللام قبلها فالفعل منصوب بأن (قوله ويرفع) أي الفعل على انه خبر لان المحققة (قوله على انك الخ) هذا هو محل الشاهد فلم يقدر الا ضمير الشأن (قوله ان يجز) أي الضمير (قوله ويقال نعمت الخ) أي ضمير نعم لا بد ان يكون مفردا الا انه يوافق في التذكير والتانيث بخلاف ضمير رب فلا يكون الامذكرا (قوله واجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز الخ) أي فيجوز عندهم ان يقال ربه رجلا ورهها امرأه ورهها رجلين وأمرأتين ورههم رجلا ورههم نساء (قوله وعندى ان الزنجشري الخ) أي واما غيري فلا يجعله مفسرا للضمير في غير بابي نعم ورب بالتمييز بل يؤول ما جاء من كلامه وهو هو لذلك والحاصل ان الضمير لا يفسر بالتمييز الا في بابي نعم ورب عند الجمهور وقد وقع في كلام الزنجشري ما ظاهره أن الضمير يفسر بالتمييز في غير البابين المذكورين فاختر المصنف ابقاء كلامه على ظاهره وغير المصنف أول كلامه (قوله في غير بابي الخ) أي ولا يقتصر عليهما كما قال الجمهور (قوله في تفسير فساهاهن) أي الواقعة في سورة البقرة (قوله وقيل راجع الى السماء) أي المذكورة قبله في قوله ثم استوى الى السماء (قوله والسماء في معنى الجنس) أي فصح حينئذ جمع الضمير (قوله وتؤول) أي وتؤول غيري كلام الزنجشري وجعله لا يخالف غيره من كونه لا يفسر الضمير بتمييز الا في بابي نعم وبئس (قوله بدل) أي فهو من أفراد الوجه السادس فراد الزنجشري بالتفسير البديل لاحقية التفسير وحينئذ فلم يكن الزنجشري مخالفا للجماعة في أن الضمير لا يفسر بتمييز الا في البابين وقوله وظاهر الخ زعم المصنف للتأويل وكان المصنف لم يطلع على كلام الزنجشري في سورة فصلت

والثنية والجمع وليس يسمو وعندي ان الزنجشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في تفسير فساهاهن سبع سموات الضمير في فساهاهن ضمير بهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا ورههم نساء الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سموات والوجه العربي هو الاول انتهى وتؤول على أن مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بره رجلا ياباه (السادس) ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازة الاخفش ومنعه سيبويه

فقال تقديم الخال هنا على غامها وهو ذاهبة ممنوع لان فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك ١٣٧ انه لو قدم كان كقولك غلامه ضرب زيد

ورفعه لان مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا وهو انه منع من التقديم لكون العامل صفة ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ومن الغريب ان ابا حيان صاحب هذه المقالة وقع له انه منع عود الضمير الى ما تقدم لفظا واجاز عوده الى ما تأخر لفظا ورتبة اما الاول فانه منع في قوله تعالى وما علمت من سوء تود كون ما شرطية لان تود حينئذ يكون دليل الجواب لاجب واما لكونه مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون حينئذ الضمير في بيته عائد على ما تأخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الاثنان عائد على متقدم لفظا ولو قدم تود لغير التركيب ويلزمه ان يمنع ضرب زيد غلامه لان زيد في نية التأخير وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما للمعول عليه واما الثاني فانه قال في قوله تعالى ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه ان فاعل بداهم على السجود المفهوم من ليسبحنه (شرح حال الضمير المسمى فصلا

وسرجهما معمول للعالم (قوله تقديم الحال) أي مكسورا (قوله ولا شك) رد على أبي حيان وحاصل الرد أنه لو قدمه لكان مثل قولك غلامه ضرب زيد وهو جازم اتفاقا لان ضرب عامل في غلامه ورتبة العامل مقدمة على المعمول وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على متقدم رتبة جازم اتفاقا وهذا لو قدم وقال مرتب برجل مكسورا سرجهما ذاهبة فرسه لقبيل ان ذاهبة عامل ومكسورا معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير في سرجهما عائد على فرس المؤخر لفظا المقدم رتبة (قوله منع من التقديم) أي من تقديم الحال وقوله لكون العامل أي العامل فيها صفة أي ولا يجوز تقديم معمول الصفة عليها (قوله ولا خلاف) رد على ابن مالك (قوله بدون الموصوف) أي دون أن يتقدم على الموصوف (قوله هذه المقالة) أي المردود عليها وهي منعه عود الضمير على ما تأخر لفظا وتقدم رتبة في نحو مرتب برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجهما (قوله الى ما تأخر لفظا ورتبة) هذا الشق الثاني هو محل الغرابة بالنظر لما نحن فيه واما بالنظر للكلام في حد ذاته فكل من الشقيين يتعجب منه لانه جواز ما منعه ومنع ما جوزه (قوله اما الاول) أي اما القسم الاول وهو منعه عود الضمير على ما تقدم لفظا (قوله فيكون في نية التقديم) أي لان دليل الجواب محل التقديم عند سيبويه (قوله فيكون حينئذ الضمير في بيته الخ) أي لانه من متعلقات تود وتوذيته التقديم فليكن أيضا بيته كذلك فينحل التركيب تود لو ان بيته وبينها أمدا بعد ما علمت من سوء وضمير بيته عائد على ما تقدم لفظا ورتبة (قوله وهذا عجيب الخ) أي انه لا يسلم ان الضمير عائد على ما تأخر لفظا بل هو عائد على متقدم لفظا وان كان متأخر رتبة (قوله الاثنان) أي في هذا التركيب على هذا الكلام (قوله ولو قدم تود) أي لو فرض أنه أر يد تقدمه لغير التركيب بتركيب لا محذور فيه بأن يقال يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا تود لو ان بينها وبين ما علمت من سوء أمدا بعيدا (قوله ضرب زيد غلامه) أي ضمير غلامه عائد على زيد المتقدم لفظا المتأخر رتبة (قوله وفرق الخ) حاصله ان بين الفاعل والمفعول ارتباط بعمل الفعل فيهما حتى كان أحدهما طاب لا لا آخر فاذا قدم المفعول وتأخر الفاعل وفيه ضمير عائد على المفعول جاز للارتباط بينهما ولا كذلك بين الشرط ودليل الجواب لان دليل الجواب غير معمول لعامل الشرط فلو عاود ضمير من دليل الجواب على الشرط للزم التسد اقع لان جملة الدليل من حيث انها دليل لا يقتضيه الشرط ومن حيث ان في الدليل ضميرا عائد على الشرط يكون مقتضيا للدليل فيلزم ان الشرط مقتض لا دليل وهو ليس مقتضيا للدليل وهذا تناقض ووجه رد هذا الفرق ان لنا نظرا للارتباط وعدمه مع التقديم اللفظي على ألا نسلم انه لا ارتباط بين الدليل والشرط بل هناك ارتباط من حيث ان الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط سلنا عدم الارتباط فلا نسلم التناقض اه تقرير دردير (قوله واما الثاني) أي واما القسم الثاني وهو تجوز عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله المفهوم من ليسبحنه) أي المتأخر عن الضمير لفظا ورتبة

* (شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا) *

(قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله كونه مبتدأ في الحال) أي حال التسكيم وقوله أوفي الاصل أي بان يدخل على المبتدأ الذي قبله ناسخ (قوله أولئك هم المفلحون) أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل والمفلحون خبر (قوله وانا نحن الصافون) ان حرف توكيد ونا سميها ونحن ضمير فصل والصابون خبران (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) التاء اسم كان وأنت ضمير فصل والرقيب خبرها (قوله تجوده) الهاء مفعول أول وخبر المفعول ثان وهو ضمير فصل (قوله ان ترى) الياء مفعول أول وأقل مفعول ثان وانا ضمير فصل ومالا تميز (قوله هو ضاحكا) هو ضمير فصل وضاحكا حال من زيد (قوله هو لاه) مبتدأ وبنائي خبر وهن ضمير فصل وأطهر

(١٨ - دسوقي في) * أحدهما كونه مبتدأ في الحال أوفي الاصل نحو أولئك هم المفلحون وانا نحن الصافون الآية كنت أنت الرقيب عليهم تجوده عند الله هو خير ان ترى انا أقل منك مالا واجاز الاخفيس وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا ويجعل منه هولا

بنائي هن اظهر لكم فيمن نصب اظهر ولحن أبو عمر ومن قرأ بذلك وقد خرجت علي ان هو لاء بنائي جملة وهن اما توكيد ضمير مستتر في الخبر
أومبتدا أولكم الخبر وعلمها فاطهر حال وفيهما ١٣٨ نفاً أما الاول فلان بنائي جامد غير مؤول بالمشق فلا يتحمل ضمير عند البصريين وأما

حال وليكم متعلق بالحال (قوله ولحن أبو عمر ومن قرأ بذلك) أي بنصب اظهر لما يلزم عليه من توسط ضمير
الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقوله من قرأ الح أي فهي قراءة شاذة والذى قرأ بهذه القراءة ابن
مروان وكذا قرأ بها ابن مروان نقلت عن سعيد بن جبير والحسن البصري وزيد بن علي (قوله وقد خرجت)
أي هذه القراءة على وجهين كل منهما اجازة غريبة وحينئذ فلا تكون لحننا (قوله جملة) أي فهو لاء مبتدا
وبنائي خبر وهن توكيد للضمير في الخبر واطهر حال من الضمير المستتر في الخبر والجواب الثاني ان هن مبتدا
ولكم خبر واطهر حال من ضمير الخبر أي لكم فهو على كل حال حال من ضمير الخبر (قوله أما الاول) أي
أما النظر في التخريج الاول (قوله جامد غير مؤول الخ) فيه انه لا يسلم بل هو مؤول بالمشق لانه في معنى
مولوداتي وهو مشتق ويدل له النعت في قواهم مررت بنساء بنات الفلان فبنات صفة ولا يجعل صفة الا اذا كان
مؤولاً بالمشق وما ذكرناه من الجواب والاستدلال عليه هو كلام الجيب بالجواب الاول الذي رد عليه المصنف
وهو ابن صفور واذا كان ابن صفور قال ذلك فالعجب للمصنف كيف يعترض عليه (قوله عند البصريين)
أي وأما الكوفيين فانهم يقولون ان الجامد يجعل الضمير (قوله وأما الثاني) أي وأما النظر في التخريج
الثاني (قوله على علمها الظرفي) أي لانه عامل معنوي والعامل المعنوي لا يتقدم الحال عليه عند الاكثر بل
عند الاقل وتخرج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة وانما يخرج القرآن على الاقوال
المشهوره (قوله والثاني) أي من الامر من المشترطين فيما قبله (قوله كونه نكرة) أي كون السابق
على ضمير الفضل نكرة (قوله كان رجل) رجل اسمها والقائم خبرها وهو ضمير فصل لا يحمل له (قوله ان
تكون أمة) أمة اسمها وأر بي خبرها وهي ضمير فصل فقوله فقدروا أر بي منصوباً لاجل ان يكون خبراً
لـ كان والحق ان هي مبتدا وأر بي مرفوع خبره والجملة لكان (قوله كما تقدم في خير او أقل) أي لان أفعل من
لا يقترب باللام سواء كانت من ظاهرة كفي أقل أو مقدره كفي خيرا (قوله وخالف في ذلك) أي في اشتراط
اسميه وقال يجوز ان يكون فعلاً مضارعاً كما يجوز ان يكون اسماً (قوله لتشابههما) أي لان الفعل المضارع
مشابه لاسم الفاعل (قوله انه هو يبدئ ويعبد) خبره القوم على ان هو توكيد لاسم ان وجملة يبدئ في محل
رفع خبر ان وليس هو ضمير فصل وان هو مبتداً وجملة يبدئ خبره والجملة خبر ان فعلى كل حال لم يجعلوا الضمير
ضمير فصل (قوله أولئك هو بيور) أي فهو ضمير فصل ويور خبراً ولتلك عندهم والقوم يخربونه على
ما علمت في انه هو يبدئ ويعبد (قوله لا فرق بين كون امتناع آل) أي في المشابهة للمعرفة (قوله كأهل
من) أي الذي يقترب من كثير من كذا وأقل منه أي فان المانع من آل من (قوله كذلك) أي فالمانع من آل
الاضافة (قوله وغلام زيد) فيه ان غلام معرفة وليس من أقسام المشبهة للمعرفة على ان المتبادر
من قوله أولئك كالفعل شامل للماضي والمضارع فلا خصوصية لقصره على المضارع فكلامه
في حد ذاته شامل للماضي الذي يقول به السهيلي والمتبادر من كلامه أنه لم يقل بالماضي لانه تابع
للجرجاني وهو لم يقل به (تنبيه) في بعض النسخ وتعميمه بغلام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال انه يلزم
اجازة ذلك مع الماضي وهذه النسخة هي المعقول علمها لان قوله وهو قول السهيلي انما يترب على هذه
النسخة لان الماضي على النسخة غير عالم يذ كر فيها حتى يعود عليها الضمير تأمل (قوله قد ثبت هذه الافعال
لغير الله) أي واتي بضمير الفصل لافادة قصرها على الله ونفيها عن غير رداً على ذلك الجاهل (قوله انتهى)
أي كلام السهيلي (قوله وقد يستدل الخ) قد يقال يحتمل ان قوله يبدئ معمول لمخسوف أي ويرونه
يبدئ فليس معطوفاً على الحق بل هو عطف جمل سلمنا أنه عطف عليه فيغتنق في التابع ما لا يغتنق في المتبوع

الثاني فلان الحال لا يتقدم
على عاملها الظرفي عند
أكثرهم والثاني كونه
معرفة كعلمنا وأجاز الفراء
وهشام ومن تابعهما من
الكوفيين كونه نكرة نحو
ما ظننت أحدها والقائم
وكان رجل هو القائم وجاؤا
عليه ان تكون أمة هي أر بي
من أمة فقدروا أر بي منصوباً
ويشترط فيما بعده أمران
كونه خبراً المبتداً في الحال
او في الاصل وكونه معرفة او
كالعرفه في انه لا يقبل آل كما
تقدم في خير او أقل ويشترط
الذي كالمعرفة ان يكون
اسماً كما علمنا وخالف في ذلك
الجرجاني فالحق المضارع
بالاسم لتشابههما وجعل
منه انه هو يبدئ ويعبد وهو
غند ضميره توكيداً ومبتداً
وتبع الجرجاني أبو البقاء
فأجاز الفصل في ومكر أولئك
هو ويور وابن الجباز فقال
في شرح الايضاح لا فرق بين
كون امتناع آل لعرض
كفعل من والمضارع كذلك
وغلام زيد أولئك كالفعل
المضارع انتهى وهو قول
السهيلي قال في قوله تعالى
وانه هو أضحك وابي وان
هو مات واحي وان خاق
الزوجين الذك والانس انما
اتي بضمير الفصل في الاوين

دون الثالث لان بعض الجهال قد ثبت هذه الافعال لغير الله كقول نمر وذنا يحيى وأميت واما الثالث فلم يبدعه أحد من
الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أتوا العلم الذي أنزل اليك من ربك

هو الحق ويهدى فعمدته مدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى * ويشترط له في نفسه أمران أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع فيمنع
زياداه الفاضل وأنت اياك العالم واما أنت اياك الفاضل فحائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني ان يطابق ما قبله
فلا يجوز كنت هو الفاضل فأما قول جرير بن الخطابي وكائن بالباطح من صديق ١٣٩ يراني لو أصبت هو المصابا وكان قياسه يراني انما مثل ان

ترني أنا اقل منك فقيل ليس
هو فصلا وانما هو توكيد
للفاعل وقيل بل هو فصل
فقيل لما كان عند صديقه
بمنزلة نفسه حتى كان اذا
أصيب كان صديقه هو وقد
أصيب بفعل ضمير الصديق
بمنزلة ضميره لأنه نفسه في
المعنى وقيل هو على تقدير
مضاف الى الباء اي يرى
مصابي والمصاب حينئذ مصدر
كقولهم خبر الله مصابك اي
مصيبتك اي يرى مصابي هو
المصاب العظيم ومثله في حذف
الصفة الا ان جئت بالحق
اي الواضح والالكفر وا
بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم
يوم القيامة وزنا اي نافع الان
اعمالهم توزن بدليل ومن
خفت موازينه الا آية
وأجازوا سير بز يد سير
بتقدير الصفة اي واحد والا
لم يقدروا على ان الحاجب ان
الاشاد لو أصيب باسناد الفعل
الى ضمير الصديق وان هو
توكيده أو لضمير يرى قال
اذلا يقول عاتل يراني مصابا
اذا أصابني مصيبة اه وعلى
ما قدمناه من تقدير الصفة
لا يتجه الاعتراض ويروي
يراه اي يرى نفسه وتراه
بالخطاب ولا اشكال حينئذ

ولذا أشار المصنف لضعف هذا الاستدلال بقوله وقد الخ (قوله هو الحق) هذا هو المفعول الثاني والاول
هو قوله الذي أنزل وقوله هو الحق الضمير للفصل (قوله انتهى) هكذا وقع في نسخة ولكن لا معنى لها لان
هذا الاستدلال من كلام المصنف تأمل (قوله فيمنع الخ) أي لأنه في هذه الامثلة بصيغة المنصوب وانما
الترمز أن يكون بصيغة المرفوع لان الاصل فيه أن يكون بعد المبتدا فتكون صيغته صيغة مرفوع للتناسب
ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة (قوله على البدل) أي لا على أنه ضمير
فصل اذ لا يصح أصلا لأنه بالتساق لا يكون الا بصيغة المرفوع (قوله أن يطابق ما قبله) أي في التكلم والخطاب
والغيبة وفي التذكير والتأنيث وفي التثنية والجمع والافراد (قوله كنت هو الفاضل) أي لعدم مطابقة
ضمير الفصل لما قبله في الخطاب (قوله جرير بن الخطابي) بفتح الفاء هو الشاعر المعروف المعادل للفرزدق
قال الدماميني الذي رأيت في أكثر النسخ اثبات ألف ابن وحينئذ ذينون جرير بناع على القول الضعيف
المشترط في العلم المضاف اليه ان يكون علم أبيه لا علم جده كما هو هلالان جرير بن عطيبة بن حذيفة الخطابي
فهو لقب جده وحينئذ ذينون العلم الاول ولا تحذف ألفه والمشهور أن المدار على وقوعه بين علمين وان
لم يكن الثاني اسم أبيه اه تقرير دزدير (قوله وكائن الخ) على وزن فاعل وبعده

اذ اسعر الخليفة نار حرب * رأى الخجاج أنقيم اشهابا
(قوله فقيل) أي في توجيه عدم مطابقتها لما قبله (قوله فقيل لما كان) أي جرير وقوله بمنزلة نفسه أي
نفس الصديق وقوله حتى كان اذا أصيب أي جرير وقوله فجعل أي جرير وقوله لأنه نفسه في المعنى أي
بحسب المعنى المقصود له لأنه في الواقع كذا (قوله أي يرى مصابي) أي يرى الصديق مصابي ففاعل يرى
يعود على الصديق ومصابي هو المفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل
لمطابقتها لما قبله في الغيبة فان قلت ان الجمل لا فائدة فيه اذا المعنى يرى الصديق مصيبتي هي المصيبة ولا فائدة لذلك
فأجاب المصنف بان الكلام على حذف الصفة أي يرى مصيبتي هي المصيبة العظيمة (قوله مصدر) أي ميمى
أي وليس اسم مفعول لأنه ينحل المعنى يرى الشخص المصاب المضاف الى هو الشخص المصاب ولا معنى له (قوله
والا) أي والا يكن المعنى هكذا (قوله بمفهوم الظرف) أي بسبب مفهوم الظرف أي الا ان مفهومه
انك قبل الا ان لم تأت بالحق ولا شك ان هذا كفر بموسى وحاصل الجواب أن الكلام على حذف الصفة أي
الحق الواضح (قوله والالم يقد) اذلا فائدة لقولك سير بز يد سير (قوله اذلا يقول عاتل الخ) علة للحذف
أي ولا يصح اسناده لضمير المتكلم اذلا يقول الخ وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسندا لضمير المتكلم والمصاب
انهم مفعول كان المعنى اذا أصبت أي أصابني مصيبة يراني الصديق مصابا وهذا لا يقول عاتل لعدم الفائدة فيه
فضلا عن هذا الشاعر البليغ واذا قدر مضاف قبل المياء لزم اتحاد المبتدأ والخبر ولا فائدة فيه فتعين أن الفعل
مسند لضمير الصديق اي انه اذا أصيب بمصيبة يرى اني المصاب بها لانني نفسي في المعنى (قوله اذلا يقول عاتل
الخ) رد بان الذي في البيت المصاب خبر معرف بال فيفيد الحصر أي يراني الصديق عند أصابتي محصورا في
الاصابة فاصية المتعلقة بغيري كعدم وهذا معنى صحيح (قوله لا يتجه الاعتراض) أي اعتراض ابن الحاجب
من أن هذا التركيب لا فائدة فيه لانه معلوم وحاصل جوابه اننا قد در الصفة فالمعنى يرى مصابي مصابا عظيمها
(قوله بان ما بعده خبر) أي ان ضمير الفصل هو الدافع ابتداء توهم أن ما بعده تابع وأن الخبر سيأتي فاذا

ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولو أنه قال يراه لكان حسنا أي يرى الصديق نفسه مصابا
اذا أصبت * (المسئلة الثانية) * في فائدته وهي ثلاثة أمور * أحدها الغنى وهو الاعلام من أول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي
فصلا

من ذكر أكثرهم الصفة
لوقوع الفصل في نحو كنت
أنت الرقيب عليهم والضمائر
لا تو صف والثاني معنوي
وهو التوكيد وذكره جماعة
و بنوا عليه أنه لا يجامع
التوكيد فلا يقال زيد بنفسه
هو الفاضل وعلى ذلك سماه
بعض الكوفيين دعامة لانه
يدعم به الكلام أي يقوى
ويؤكده والثالث معنوي
أيضاً وهو الاختصاص وكثير
من البيانين يقتصر عليه
وذكر الزمخشري الثلاثة في
تفسيره وأمثالهم المفلحون
فقال فائدته الدلالة على
أن الورد بعد خبر لاصفة
والتوكيد واجب أن فائدة
المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره * (المسئلة الثالثة
في محله) * زعم البصريون
أنه لا يحل له ثم قال أكثرهم
انه حرف فلا اشكال وقال
الخليل اسم ونظيره على هذا
القول اسماء الافعال فيمن
يراه غير معموله لشيء وأل
الموصولة وقال الكوفيون له
محله ثم قال الكسائي محله
بحسب ما بعده وقال الفراء
بحسب ما قبله فمحله بين
المبتدأ والخبر ورفع وبين
معمولى ظن نصب وبين
معمولى كان رفع عند الفراء
ونصب عند الكسائي وبين
معمولى ان بالعكس

دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لانه لا يكون قبله الامتداد ولا يكون بعده الا الخبر (قوله لانه فصل) أي
يميز بينهما (قوله وعمادا) أي ويسمى أيضاً عمادا (قوله لانه يعتمد عليه) أي يعتمد عليه من أول
الامر من حيث افادته أن ما بعده مسند لما قبله ونحو به عنه ففاد التسميتين وما لهما واحد ولكن الاولى
تسميته بالفصل لان الفصل معناه المطابق التمييز وأما العماد فمعناه المطابق ما يعتمد عليه وافادته لما قبله
بالزوم (قوله على ذكر هذه الفائدة) وهي الاعلام المذكور (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) أي
فالضمير رافع لتوهم أن الرقيب صفة لان الضمائر لا توصف وظاهره أنه يحتمل أن الكلام يدونه يحتمل أن
يكون بدلاً أو توكيداً مع أنه لا يتوهم لان التوكيد انما يكون بالفاظ ليس هذا منها ولا نسقا وهو ظاهر ولا
بدلاً لانه لا يبدل الظاهر من الضمير الا اذا كان مفيداً للاحاطة والشمول والرقيب ليس كذلك ولا ينادى لانه
مشتق والبيان لا يكون الا جامداً وقوله وذكر التابع اولى لهذه العلة لا يسلم فتأمل (قوله وهو التوكيد)
أي توكيد النسبة أي تقويها وليس المراد التوكيد النحوي لانه ليس توكيد الفظا ولا معنوي يارهم هذا اندفع
قول ابن الحاجب لا يظهر كونه للتوكيد لانه ليس توكيداً معنوي يارهم ولا نحو يارهم فهم أن المراد التوكيد النحوي
(قوله وبنوا عليه) أي على افادته التوكيد وقوله انه لا يجامع التوكيد أي اللفظي ائلا يجتمع مؤكداً
وهو تحصيل الحاصل (قوله وبنوا عليه الخ) لان ذلك البناء وذلك لان التوكيد المستفاد من ضمير الفصل
توكيد للنسبة والثاني توكيد للمسند اليه وهو زيد فليس المؤكداً بالامر من شيئاً واحداً سلمنا أنهم ما وردان
على شيء واحد فنقول ما المانع من توكيد الشيء الواحد بمؤكدين قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون
(قوله وعلى ذلك) أي ولاجل هذه الفائدة (قوله الاختصاص) أي قصر الحكم على المذكور ونفيه
عماده (قوله يقتصر عليه) أي على هذا الامر في فائدته (قوله واجب أن فائدة المسند ثابتة الخ) قد
بحث في هذه الفائدة الثالثة السعد وقال لان سلم هذه الفائدة الا لو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمر ومما
الخبر فيه نكرة يفيد الحصر مع انه لا يفيد وأما ما ذكره من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين
لان الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر اه تقرير دردير (قوله انه حرف) أي وتسميته بضمير مجاز انظرا
للاصورية ومن اجل كون صورته صورة الضمير تثنى وأفرد وجمع (قوله وقال الخليل) هو بصرى وقوله
ونظيره الخ جواب عن سؤال وارد عليه وحاصله ان كل اسم لا بد له من محل فكيف تقول انه اسم ولا محل له من
الاعراب فأجاب المصنف عنه بأن السكينة ليست مسئلة بل بعضها لا محل له كاسماء الافعال وأل الموصولة
واعترضه الهمامي بأن هذا الجواب انما زاد الاشكال ولم يدفعه لانه يقال أيضاً كيف تكون أسماء
الافعال أسماء ولا محل لها وكذا يقال في أل وأجاب الشمني بأن المصنف ليس مراده الجواب بل التنظير وحاصله
ان الخليل يقول بالاسمية ولا محل لها ولا يستبعد كلامه لان لذلك نظيراً كاسماء الافعال ولكن هذا جواب
لا يرد شيئاً تأمل (قوله فيمن يراها الخ) أي وبعضهم يجعلها مبتدآت أغنى من فروعها عن الخبر وبعضهم
جعلها مفعولات مطابقة (قوله وأل الموصولة) أي بناء على انها اسم والاولى حذفه لان اعراب على هذا القول
نقل ما بعدها لتكون على صورة الحرف فينبذ لها محل تأمل اه تقرير دردير (قوله بحسب ما بعده)
اعترض بأنه يقتضى أن يكون تابعاً لما بعده ولم يعهد في التوابع أن تكون تابعة لما بعدها بل لما قبلها تأمل
(قوله بحسب ما قبله) أي لان ضمير الرفع يؤكده الضمير الذي قبله المرفوع والمنصوب والمجرور وتقول صن
نفسك أنت ومررت بك أنت فهو مؤكداً لما قبله لان ضمير الفصل عنده ضمير رفع ولا غرابة في توكيد ضمير
الرفع للضمير المجرور والمنصوب لكن يرد على هذا شيء وهو انه اذا تقدم اسم ظاهر لا يضح أن يكون مؤكداً
لان الضمير لا يؤكده الظاهر عند الجمهور ومنهم الفراء (قوله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع) أي باتفاق
الكسائي والفراء وقوله وبين معمولي ظن نصب أي باتفاقهما (قوله وبين معمولي كان رفع) أي بحسب

(المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الواجهه) يحتمل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لان تصاب ما بعده وفي نحو وانما نحن الصافون ونحو ز يدهو العالم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الاولى وليكون ما قبله ظاهر في الثانية والثالثة ولا يوافق كذا الظاهر بالضمير لانه ضعيف والظاهر قوي وهم أبو البقاء فأجاز في ان شئت انك هو الابن التوكيد وقدير يد أنه تو كد لاضمه مستتر في شئت انك لانفس شئت انك ويحتمل الثلاثة في نحو أنت أنت الفاضل ونحو انك أنت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو ان ز يدهو الفاضل البدلية وهم أبو البقاء فأجاز ١٤١ في تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل

الكتاب قد حركت فكنت انت انت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لغت انت اياك والضمير في قوله تعالى ان تكون أمة هي اربي من أمة مبتدأ لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتذكيره يمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ان قدر في يكون ضمير لكل فأبواه مبتدأ وقوله هما امام مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه واما فصل واما بدل من أبواه اذا جوزنا ابدال الضمير من الظاهر واللذان خبر أبواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بدل وعلى الاول فالذان بالالف وعلى الاخير ين هو بالياء *(روابط الجملة بما هي خبر عنه)* وهي عشرة أحدها الضمير وهو الاصل ولهذا

ما قبله وقوله ونصب عند الكسائي أي بحسب ما بعده (قوله فيما يحتمل من الواجهه) أي بالنظر له في حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل والاماتاني أوجهه (قوله لدخول اللام الخ) أي لان اللام تدخل على المبتدأ وتدخل على ضمير الفصل ولا تدخل على التوكيد (قوله التوكيد) أي فظاهر كلام أبي البقاء أن الضمير توكيد لشئت انك ولا شئت انك لان الاسم الظاهر لا يوافق كذا الضمير (قوله وقدير يد الخ) جواب عنه (قوله مستتر في شئت انك) أي لان شئت انك اسم فاعل بمعنى مبغض واعترض على المصنف بأنه اذا كان كلامه يحتمل وجهين كما في المعنى للاعتراض على أبي البقاء من اول الامر (قوله البدلية) أي وعلى كل حال فالتمسك بمنوع والجائز أمور ثلاثة وهي الفصل والبدلية والمبتدأ ويمتنع التوكيد (قوله وهم أبو البقاء) أي لان ابدال الضمير من ضمير هو وافق له في الغيبة والحضور ولا يصح لان المبدل منه في نية الطرح والمقصود البديل واذا توافقا فلما معنى لكون الاول غير مقصود ودون الثاني (قوله واللذان خبر أبواه) أي والجملة خبر كان

(روابط الجملة بما هي خبر عنه)

(قوله بما هي خبر عنه) أي بالمبتدأ حالا أو في الاصل (قوله وكل وعد الله الحسنی) أي فالتقدير وكل وعدده الله الحسنی وحذف الضمير اذا كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه فحسب ابن مالك في التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصر بين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك اه دما ميني (قوله وهذا) أي الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة مما اعطفواه أي لانهم انما تكلموا على الترجيح باعتبار ما يعطف عليه الجملة (قوله ولم يذكر وامثل ذلك الخ) أي لم يقولوا بترجيح النصب على الرفع في نحو ز يضر بنه واكرمت عمرا للتناسب (قوله ولا فرق) أي والحال أنه لا فرق بين المثال الاول والثاني في أن النصب في كل منهما يؤولى لعطف فعالية على فعلية (قوله وقول أبي النجم) عطف على قراءة ابن عامر وصدره * قد اصحبت ام الخيار تدعى * على ذنبا كذا الخ فسكاه مبتدأ ووجه لم اصنع خبره والرباط محذوف وهو الضمير الواقع مفعولا أي لم اصنعه (قوله لا ذنبا لكره) أي غير محدودة وهي لا يجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فأجازها السكوفيون دون البصر بين نحو صمت شهرا كله (قوله كان فاسدا) وذلك لان نصب كل يقتضي دخولها في حيز النفي فيتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفسد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون أبو النجم على هذا التقدير معترا ببعض الذنوب التي ادعتها ام الخيار عليه وليس لغرض ذلك (قوله في فصل كل) هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ في فصل لو وهي غير صواب لانه لم يبين شيئا من ذلك في الكلام على لو (قوله الا توكيدا ومبتدأ) أي وهما لا يصح التوكيد لما قاله ولا مفعولا لفساد

يربط به مسد كورا كز يضر بنه ومحذوف امر فوعان نحو ان هذان اسحران اذا قدر لهما سحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنی ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدن فساوي بين الجملةتين في الفعلية بل بين الجملة لان بعده وفضل الله المجاهدن وهذا مما اعطفواه أعنى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكر وار بجان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا أكرمته للتناسب ولم يذكر وامثل ذلك في نحو ز يضر بنه واكرمت عمرا ولا فرق بينهما وقول أبي النجم كله لم اصنع ولو نصب كل على التوكيد لم يصح لان ذنبا لكره أو على المفعولية كان فاسدا معنى لما بيناه في فصل كل وضعه فاصناعة لان حتى كل المتصلة بالضمير ان لا تستعمل الا توكيدا او مبتدأ

نحو ان الامر كما لله قري
 بالنصب والرفع وقرأ جماعة
 أخطكم الجاهلية يبعون
 بالرفع ويجرور نحو السمن
 منون بدرهم أي منه وقول
 امرأة زوجي المس مس
 أرنب والريح رنج زرنب اذا
 لم نقل ان ال نائبة عن
 الضمير وقوله تعالى ولن صبر
 وغفران ذلك لمن عزم الامور
 أي ان ذلك منه لا بد من هذا
 التقدير سواء أقدرا اللام
 للابتداء ومن موصولة أو
 شرطية أو قدرا اللام موطئة
 ومن شرطية أما على الاول
 فلان الجملة خبر وأما الثاني
 فلانه لا بد في جواب اسم
 الشرط المرتفع بالابتداء من
 أن يشتمل على ضميره
 سواء قلنا انه الخبر أو ان
 الخبر فعل الشرط وهو
 الصحيح وأما على الثالث
 فلان اجواب القسم في اللفظ
 وجواب الشرط في المعنى
 وقول أبي البقاء والخوفي ان
 الجملة جواب الشرط مردود
 لانها اسمية وقولها انها على
 اضمار الغاء مردود
 لاختصاص ذلك بالشعر
 ويجب على قولها أن تكون
 اللام للابتداء لا للتوطئة
 * (تنبيه) * قد يوجد الضمير
 في اللفظ ولا يحصل الربط
 وذلك في ثلاث مسائل
 * احدها أن يكون معطوفا
 بغير الواو نحو زيد قام عمرو
 فهو أو ثم هو * والثانية أن
 يعاد العامل نحو زيد قام

المعنى كما قال واضعه صناعة فتعين الرفع على انه مبتداه تقرير ردي (قوله كاه) تو كيدان قري بالنصب
 ومبتدأ على قراءته بالرفع (قوله أخطكم) مبتدأ أو يبعون خبر (قوله ويجرورا) عطف على قوله سابقا مرفوعا
 ومنصوبا (قوله أي منه) أي منون كائنان منه بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومنون مبتدأ ثان وبدرهم خبر
 الثاني والجملة خبر الاول والربط محذوف وهو الضمير الجرور الكائن في الصفة المحذوفة المسوغة للابتداء
 بالنسبة وهو المبتدأ الثاني (قوله وقول امرأة) بالجر عطف على السمن وهذه المرأة إحدى النساء اللاتي
 اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهن إحدى عشرة امرأة
 ويعرف هذا الحديث بحديث امززع والارنب واحد الارانب دابة معروفة وهذا اللفظ قيل يطلق على
 الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال لذكرها خنزير بمجمات على وزن صدر والزرنب بزاي فراء
 فنون فباء موحدة ثبت طيب الرائحة وقيل شجر طيب الرائحة يذآن زوجها كالارنب في نعومة الجسد
 وايته وكالزرنب في طيب الرائحة (قوله زوجي) نمبتدأ أول والمس مبتدأ ثان وقوله مس أرنب خبر المبتدأ الثاني
 والجملة خبر الاول والربط محذوف أي المس منه مس ارنب وكذا يقال في زوجي الريح رنج زرنب (قوله نائبة
 عن الضمير) أي والافهسي الرباط (قوله ولن صبر) اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدأ وجملة ان ذلك لمن
 عزم الامور خبر والربط محذوف أي أن ذلك منه (قوله أي ان ذلك منه) هذا بناء على ان الاشارة للضمير
 المأخوذ من صبر والغفران ويحتمل ان الاشارة من الاصل من ذوى عزم الامور وعلى هذا فالربط الاشارة
 للضمير (قوله ومن موصولة) حاصله ان اللام في قوله ولن صبر ان جعلت للابتداء من امام موصولة أو شرطية
 وان جعلت موطئة للقسم في شرطية لا غير (قوله فلان الجملة) أي جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله خبر
 أي عن المبتدأ وهو من الموصولة في من صبر والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابطة (قوله وأما الثاني) أي وهو
 كون اللام للابتداء ومن شرطية وفيه أنه اذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير وهي قوله ان ذلك لمن
 عزم الامور هي الجواب وهي اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال
 بان هذا الكلام وقول أبي البقاء والخوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولها انها على اضمار
 الغاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فها هذا الذي فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم
 أبو البقاء والخوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم أبطل الجوابية بعدم
 الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمل اه دمايني (قوله وأما
 على الثالث) أي وهو ان اللام موطئة ومن شرطية وقوله فلانها أي جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله
 وجواب الشرط في المعنى أي وجملة الجواب يجب اشتغالها على ضمير الشرط الواقع مبتدأ (قوله لانها اسمية)
 أي والجملة الاسمية اذا وقعت جوابا ووجب اقترانها بالفاء (قوله وقولها) أي جوابا عن عدم اقترانها بالفاء
 (قوله لا للتوطئة) أي لان القاعدة أنه اذا اجتمع قسم وشرط حذفت جواب المتأخر منهما وهو هنا الشرط
 وهما قد حكى على أن الجملة جواب الشرط فتعين أن تكون اللام للابتداء (قوله ولا يحصل الربط) أي وحينئذ
 يكون الكلام فاسدا (قوله أن يكون) أي الضمير معطوفا على شيء في الخبر (قوله بغير الواو) أي وأما اذا
 كان العطف بالواو نحو زيد قام عمرو وهو جازت المسئلة وذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها أو
 الاسماء بمنزلة اسم مثنى او مجموع فية ضمير المبتدأ اه دمايني (قوله فهو) أي فزيد أي فقام زيد او ثم قام
 زيد (قوله ان يعاد العامل) أي مع العطف بالواو فان لم يعد حصل الربط وانما الشرط عدم إعادة العامل عند
 العطف بالواو لانها ليست للجمع في الجمل بل في المفردات فليست للواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية
 للفاء لانها تنزل الجملتين بالسمية بمنزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجازوا قائم وقاعد وأما
 قول بعض المعربين في هذا من شيعته وهذا من عدمه وان الجملتين صفة ثانية لجلين فردود (قلت) وينبغي أن

يكون

عرو و قام هو * والثالثة أن يكون بدل نحو حسن الجارية الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتغال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل ١٤٣ في المبدل منه أن تصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة

الاشتهال فيجوز انصب والرفع في نحو زيد ضربت عرا وأباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وهم مع التصريح بالعامل وإذا أبدلت أخاه ونحوه من عرا لم يجوز عرا على ما مر من الاختلاف في عامل البدل فان قدرته بياناً جاز باتفاق ويجوز بالاتفاق زيد ضربت رجلاً لا يجزى زيداً أو نصبت لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد * الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا بائنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكف نفسا الاوسعها أولئك أصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير ونخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا لما مر من وزيد قام ذلك لما منع والجهة عليه في الاية الثالثة ولا جهة في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلاً او بياناً وجوز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف

يكون هشام قائلاً بصحة هذه المسئلة فقد حكى المصنف عنه بعد هذا أنه اجاز نحو زيد قامت هندوا كرمها ونحو زيد قام وقد عدت هندوانه بناء على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملته اه دماميني (قوله وهو في التقدير) أي لانه في التقدير الخ فهو علة لعدم الربط (قوله كأنه من جملة أخرى) أي لان البدل على نية تكرار العامل على الصحيح (قوله ونحو ذلك) أي ما ذكر من منع المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الربط للجهة الواقعة خبراً (قوله وأباه) أي لان الواو للجمع فالاسمان معهما بمنزلة اسم فيه ضمير وحينئذ فان رفعت بجملة الخبر احتوت على ضمير المبتدأ وان نصبت كان الفعل المفسر لعامل الاسم السابق قد اشتغل بالعمل في سببي الاسم السابق (قوله مع الفاء وهم) أي لانهم ليسوا بالمتعلق بالجمع وقوله ومع التصريح أي وامتنع مع العطف بالواو ومع التصريح الخ لما علمت أن الواو لمطلق الجمع في المفردات لاني الجمل وحينئذ اذا رفعت فالجملة الواقعة خبراً خالية عن ضمير المبتدأ وان نصبت كانت الجملة المفسرة لعامل الاسم السابق ليست مشتملة على ضمير الاسم السابق (قوله من الاختلاف في عامل البدل) اما على قول من يقول العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيجوز (قوله فان قدرته بياناً جاز باتفاق) هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت أن العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقاً وكيف يثبت هذا وقد صرحوا بالاختلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو ضميره من غير تفصيل أو يفصل بين البدل وغيره فاذا كان من النحاة من يقول ان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يثبت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بياناً على سبيل الاتفاق اه دماميني (قوله جاز باتفاق) لعل المراد اتفاق طائفة والافهناك من يقول عامل التابع مطلقاً مقدر وحينئذ فقياس قوله المنع (قوله كالشيء الواحد) وحينئذ فالجملة الخبرية أو المفسرة مشتملة على ضمير المبتدأ أو على ضمير الاسم المشتغل عنه (قوله الثاني) أي من روابط الجملة (قوله أولئك أصحاب الجنة) مبتدأ وخبر والجملة خبر ثان عن قوله والذين آمنوا والربط الاشارة وقوله لانكف نفسا خبر أول والربط ضمير مقدر أي لانكف منهم (قوله كل أولئك) مبتدأ أو جملة كان عنه مسؤولاً وخبره والجملة خبر ثان والاشارة (قوله ويحتمله) أي ويحتمله أن يكون بياناً أو بدلاً من لباس وخبر خبر لباس فالخبر مفرد (قوله ويحتمله ولباس التقوى الخ) ظاهر تخصيصه الاحتمال بهذه الاية يقتضي أن الايتين اللتين تلاهما أولاً متعينان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتتمال البدل والبيان جار فيهما أيضاً اه دماميني (قوله ذلك خير) فذلك مبتدأ وخبر خبر والجملة خبر لباس (قوله ونخص ابن الحاج) أي في شرحه لمقرب ابن هصفور (قوله المسئلة) أي مسئلة الربط بالاشارة للمبتدأ (قوله لسانين) هما كون المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً والاشارة ليست للبعيد (قوله لسانع) هو كون المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً (قوله في الاية الثالثة) أي وهي ان السمع والبصر والفؤاد فان المبتدأ فيها ليس موصولاً ولا موصوفاً وقد ربط خبره به بالاشارة (قوله ولا جهة) أي عليه (قوله كونه) أي ذلك صفة للمبتدأ وهو لباس (قوله لا تكون اعرف) لعله بالسمع أو أن التابع لا يكون اشرف والا فكونها مخصوصة أو موصوفة أنسب بكونها اعرف (قوله وأكثر وقوع ذلك الخ) اعلم أن وقوع الظاهر وضع المضمرة في معرض التخييم والتعظيم جائز قياساً وفي غيره يجوز عند سبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام زيد قام أبوطاهر اذا كان أبوطاهر كنية زيد كما في عباب اللباب اه دماميني (قوله يسبق) في نسخة يشبهه (قوله يسبق الموت شيئاً) الجملة مفعول ثان وهي خبر بحسب الاصل والربط اعادة المبتدأ بلفظه (قوله نغص) من التنغيص وهو التكدير (قوله اعادته) أي المبتدأ (قوله كنية) أي لزيد (قوله

* والثالث اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التحويل والتفخيم نحو الحاقه بالحاقه واصحاب اليمين وقال لا أرى الموت يسبق الموت شيئاً * نغص الموت ذا الغنى والفقير * والرابع اعادته بجمعه نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له

جازه أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى والذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة إننا لنضيق أجراً للمصلحين وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ بـ
أجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن ١٤٤ سلم فالرابط العموم لأن المصلحين أعم من المذكورين أو ضمه بمحذوف أي منهم وقال الحوفي

أجازه أبو الحسن) أي ومنعه غيره (قوله والذين يسكنون بالكتاب) الذين مبتدأ أو جملة إننا لنضيق
أجر المصلحين خبر والرابط إعادة المبتدأ بمعنى المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب (قوله وأجيب)
أي من طرف المانعين للرابط بإعادة المبتدأ بمعنى (قوله على الذين يتقون) أي من قوله تعالى والدار
الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون (قوله ولئن سلم) أي أنه مبتدأ (قوله أو ضمه بمحذوف أي
منهم) يفيد أن المصلحين أخص فنأتي ما ذكره أولاً من عمومهم ويمكن الجمع بينهما وبين الأول بالعموم
الوجهي وبعد هذا فإفرد على هذا الثاني أن الذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون إلى
مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا نضيق أجر المصلحين منهم اللهم إلا أن تجعل من المحذوف بياناً لا تبعيضاً
(قوله والجملة) أي جملة إننا لنضيق أجر المصلحين (قوله دليل) أي دليل ذلك الخبر المحذوف (قوله عموم)
أي في الجملة (قوله نحو ز يدنم الرجل) أي فالرجل أعم من ز يدلان ال في فاعل نعم للجنس (قوله نعم الرجل)
أي فان اللام لما كانت للجنس وان لم يكن على سبيل الاستغراق للقطع بان المتكلم لم يقصد مدح جميع من
في العالم والجنس مشتمل على كل أفراده كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فخرى اشتماله عليه مجرى الذكر
اللفظي (قوله فلا صبرا) أي فلا صبري عن شيء وقوله فأما الصبر الخ * صدره * ألا ليت شعري هل إلى أم حذر *
سبيل فأما الخ (قوله ويلزمهم أن يجيزوا ز يدنم الناس وعمر الخ) أي واللازم باطل لتفكيك الكلام
وعدم التثامه (قوله في صحة تلك المسئلة) أعني الرابط بإعادة المبتدأ بمعنى وفيه أن أكثرهم على خلاف أبي
الحسن وعلى أن ال في فاعل نعم للجنس (قوله أو بالعكس) متعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجملة
أي أو يقع العطف ملتبساً بالعكس (قوله نحو الخ) التمثيل وقع على طريق اللف والنشر الغير المرتب
فالآية مثال للصورة الثانية وهي عطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه والبيت مثال للصورة الأولى
بكل من شرطيه وهي عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه (قوله وانسان عيسى الخ) انسان العين هو
المثال الذي يرى في سوادها ويحسر بضم السين مضارع حسر بفتحها أي انكشف وقوله يحجم بضم الجسيم
وكسرها أي يكثر ويفرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها (قوله يحسر الماء) أي ينكشف الماء وقوله يحجم
أي يكثر الماء وقوله يحسر الماء الخ الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتملة على خبر المبتدأ عليها بغاء السببية
المصيرة للجملة كاشي الواحد (قوله محتمل الخ) لكن ما قالوه أظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة
تدعو إليه فيافي البيت كقولهم الذي يطير الذباب فيغضب زيد (قوله وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه)
وهو الجملة السادسة من الجمل التي لها محل وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء نزلت الجملة من منزلة الجملة
الواحدة ولهذا اكتفي فيها بضمير واحد وحيث نزل الخبر مجرور بهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً
والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك يعنى في قوله
تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الارض مخضرة وفي نظائره من نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد
قد اخلصت المعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله العطف بالواو) أي العطف على جملة فيها ضمير خالية
من ضمير أو العكس كما سبق في الفاء (قوله وأكرمها) الرابط هنا في الثانية وأما قوله ونحو ز يدنم الخ الرابط في
الجملة الأولى أعني قام والواو وضيرت الجملة كشيء واحد (قوله بناه) أي هشام (قوله وانما الواو الخ) رده على هشام
(قوله هذان قائم وقاعد) أي لان الواو في المفردات تصيرهما بمنزلة المثنى في المعنى وان كان لا يمكن ذلك في اللفظ
فلذا صح الاخبار وتصير الاسماء بمنزلة الجمع وأما في الجملة فلا تكون لمطلق الجمع فلذا لم يصح الحمل (قوله)
زيد يقوم عمر الخ) زيد مبتدأ أو جملة يقوم خبر والرابط الشرط أعني قوله ان قام الدالة على جوابه جملة الخبر

الخبر محذوف أي ما جورون
والجملة دليله * والخامس
عموم يشمل المبتدأ محذوف
نعم الرجل وقوله
* فأما الصبر عنها فلا صبرا *
كذا قالوا ويلزمهم أن يجيزوا
زيد مات الناس وعمر وكل
الناس عوتون وخالد للرجل
في الدار اما المثال فقبيل
الرابط إعادة المبتدأ بمعنى بناء
على قول أبي الحسن في صحة
تلك المسئلة وعلى القول بان
ال في فاعل نعم وبتس للعهد
للاجنس وأما البيت فالرابط
فيه إعادة المبتدأ بلفظه وليس
العموم فيه مراد اذا المراد
انه لا صبره عنها الا أنه لا صبره
عن شيء * والسادس أن
يعطف بغاء السببية جملة ذات
ضمير على جملة خالية منه أو
بالعكس نحو ألم تر أن الله أنزل
من السماء ماء فتصبغ الارض
مخضرة وقوله
وانسان عيسى يحسر الماء تارة
فيدو وتارات يحجم فيغرق
كذا قالوا والبيت محتمل لان
يكون اصله يحسر الماء عنه
أي ينكشف عنه وفي المسئلة
تحقيق تقدم في موضعه
* والسابع العطف بالواو
اجازه هشام وحده نحو
زيد قامت هندوا كرمها
ونحو زيد قام وقعدت هند

بناء على ان الواو للجمع فالجملة كجملة الفاء وانما الواو للعمم في المفردات لاني الجملة دليل جواز هذان قائم وفي
وقاعدون هذان يقوم ويقعد * الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمر وان قام * التاسع ال النابتة عن
الضمير وهو قول السكونيين وطائفة من البصريين ومنه

* وامان خاف مقامه به ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى الاصل ما واه وقال المانعون ان التقدير هي الماوى له العاشر كون الجملة نفس مبتدأ في المعنى نحو هجرى أبي بكر لاله الا الله ومن هذا اخباره من الشان والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي شاخصه بأصا الذين كفر وا* (تنبيه) * الرابطة في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ١٤٥ اما النون على ان الاصل وأزواج الذين واما كلمة مخفوفة محذوفة

هي وما أضيف اليه على التدرج وتقدر به الما قبل يتر بصن أى أزواجهم يتر بصن وهو قول الاخفش واما بعده أى يتر بصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتر بصن أزواجهم ثم جىء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكره فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تصاف لكونه ضمير او حصل الربط بالضمير لتمام مقام الظاهر المضاف للضمير * (الاشياء التي تحتاج الى رابطة) * وهي احد عشر * احدها الجملة الخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لا كرمتم ان لا كرمتمك هو الخبر وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لا ملاءن ان لا ملاءن خبر الحق الاول فيمن قرأه بالرفع وقوله ان التقدير ان أملاء مردود لان أن تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيها محذوف أى لولا زيد موجود والحق قسمي كفى لعمرك لا فعلن الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا

وفي الحقيقة الرابطة انما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الرابطة بالضمير السابق لان الربط هناك بضمير في جملة الخبر وهناك في جملة شرطية بخارجة عن الخبر الا انها شرط فيه (قوله من خاف) من مبتدأ وجملة ان الجنة هي الماوى اما خبر على جعل من اسم موصول مبتدأ أو جواب الشرط بناء على ان من شرطية وعلى كل حال لا بد من ضمير لما تقدم أن جواب الشرط لا بد فيه من ضمير عائد على اسم الشرط اذا كان الشرط مرفوعا بالابتداء قال نائبة عن الضمير (قوله وقال المانعون) أى المانعون لكون آل تنوب عن الضمير وهم البصريون (قوله كون الخبر نفس المبتدأ في المعنى) عده هذا من الروابط لا ينافي ما يأتي في تنبيهه ما لا يحتاج لرابطة لان المراد لا يحتاج لرابطة زائدة عن ذات الجملة وهذا لا ينافي أن هناك رابطة في ذاتها (قوله هجرى) بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء أى دأبه وعادته التي كان يستمر عليها في الهجرة لان شأن أبي بكر كان يقول في الهجرة لاله الا الله فالأدب والعادة في ذلك الوقت هو لاله الا الله وفيه أن لاله الا الله المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالأخبار انما هو مفرد لا جملة وحينئذ فهذا خارج عما نحن فيه (قوله والذين) مبتدأ وجملة يتوفون منكم صلة الموصول وقوله يتر بصن خبر والربط النون بناء على أن الاصل وأزواج الذين لان النون انما تعود على الأزواج لا على الذين ويحتمل أن الخبر محذوف والذين هو المبتدأ أى يذرون أزواجاً ووجه خبرهم يتر بصن وحينئذ يتر بصن خبر لذلك المحذوف والجملة خبر للذين والربط هو الضمير وقيل ان يتر بصن خبر الذين ولكن العائد محذوف أى يتر بصن بعدهم فالضمير عائد على الذين وقيل ان يتر بصن خبر عن الذين والربط حصل بالضمير أعنى النون القائمة مقام الظاهر المضاف للضمير (قوله الاصل يتر بصن أزواجهم) أى فجملة يتر بصن أزواجهم خبر عن الذين (قوله ثم جىء بالضمير) وهو النون وقوله فامتنع ذكر الضمير أى الذي كان في أزواجهم ثم حذف وبقى ذلك الضمير (قوله مكان الأزواج) أى وحذف الأزواج وبقى للضمير المضاف اليه الأزواج (قوله لكونها ضميرا) أى تحذف الضمير وقوله وحصل الربط بالضمير أعنى النون * (الاشياء التي تحتاج الى رابطة) *

أى سواء كانت جلاؤلا (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن الجملة الخبر بها تحتاج الى رابطة (قوله هو الخبر) انما كان مردودا لخلو تلك الجملة عن رابطة يربطها بالمبتدأ فيبتع بن جعل هذه الجملة جواب الشرط وخبر المبتدأ محذوف (قوله فالحق والحق أقول) برفع الحقيين على أن الاول مبتدأ خبره محذوف أى فالحق قسمي وجملة لا ملاءن جواب القسم والحق الثاني مبتدأ وجملة أقول خبر وجملة والحق أقول معترضة بين القسم وجوابه وقال ابن الطراوة الحق الاول مبتدأ خبره جملة لا ملاءن والتقدير فالحق أن أملاء (قوله خبر الحق الاول) انما كان مردودا لانه لا ضمير في تلك الجملة والجملة الخبرية لا بد لها من رابطة (قوله وقوله ان التقدير الخ) فيه أنه يقول ان لا ملاءن خبر وحينئذ فتقديره لا ملاءن بالمفرد مسلم لان الاصل في الخبر أن يكون مفردا فالاولى في الاعتراض عليه أن يقال انه لا يسلم ان لا ملاءن خبر لانه لا رابطة فيها وحينئذ فيبتع بن ان يكون لا ملاءن جواب القسم وحينئذ لا يصح تشديده لا ملاءن بأن أملاء لان جواب القسم لا بد ان يكون جملة لكن هذا الاعتراض الثاني نفازا للواقع والافهول لا يسلم انه جواب القسم حتى يرتد عليه تأمل (قوله ورب قتل عار) هذا خبر محذوف أى هو عار والجملة صفة لقتل (قوله وما شئى حجت بمسبح) صدره * حجت جىء تمامه بعد نجد (قوله واتقوا) فعل امر مبني على حذف النون ويومافعول وقوله لا تجزى ولا تقبل ولا يؤخذ ولا هم

الضمير اما مذكور ان نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه أو مقدر الاما مرفوعا (١٩ - دسوقى في) كقوله ان يقتلوك فان قتلتم يكن عارا عليكم ورب قتل عار أى هو عار أو منصوبا بقوله وما شئى حجت بمسبح أى حجة أو مجرورا نحو واتقوا وما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات

فانتصب الضمير واتصل
بالفعل كما قال
ويوما شهدناه سليمان وعامرا
أي شهدناه فيه ثم حذف
منصوبه بالاول عن
سبويه والثاني عن أبي
الحسن وفي أمالي ابن
الشجري قال الكسائي
لا يجوز ان يكون المحذوف
الالهاء اي ان الجار حذف
أولا ثم حذف الضمير وقال
آخر لا يكون المحذوف الا
فيه وقال أكثر النحويين منهم
سبويه والخنس يجوز
الامر ان والاقس عندي
الاول انتهى وهو مخالف
لما نقل غيرهم من أبو حيان
ان الاولى أن لا يقدر في
الآية الاولى ضمير بل
يقدر ان الاصل يوم ما لا
يجزى ببدال يوم الثاني من
الاول ثم حذف المضاف ولا
يعلم ان مضافا الى جملة حذف
ثم ادعى ان الجملة باقية
على محلها من الجر فشاذاً و
انها انبت عن المضاف فلا
تكون الجملة مفقولة ولا في
مثل هذا الموضوع * الثالث
الجملة الموصولة بالاسماء
ولا ير بظها غالباً الا الضمير اما
مذكور نحو الذين يؤمنون
ونحو وما علمته أيديهم وفيها
ما تشتهى النفس ونحو
ياكل مما تأكلون منه
واما قدر نحو أيديهم أشد

ينصرون صفات ليوم (قوله وقراءة) بالجر عطف على واتقوا المجرور باضافته نحو (قوله على تقدير فيه)
أي فالاصل سمعوا فيه وتصيحون فيه (قوله فانتصب الضمير) أي بالفعل بسبب حذف الخافض (قوله
ويوما شهدناه سليمان وعامرا) تمامه * قليلا سوى الطعن النحال نوافله * (قوله شهدناه) أي حضرنا فيه
حرب هاتين القبيلتين والنحال جمع نهل كجمل وجمال ونهل جمع ناهل كطالب وطالب والناهل من أسماء
الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافله وهي العطية المتطوع بها التي لا يجب فعلها
ومنه نافلة الصلاة وقيل هنا للنفي أي ما اعطيتني في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور والنحال صفة للمراح وشم
مضاف محذوف هو بدل من الطعن أي قلسل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النحال للدم أي العطاشي
له لشدة الحيف على العدو أو الريانة منه لكثرة ما وقع من القتل بها (قوله أي شهدناه) أي حذف الجار
وانتصب الضمير واتصل بالفعل (قوله ثم حذف) عطف على قوله واتصل وقوله منصوب بحال من ضمير
حذف (قوله الاول) أي وهو ان الحذف دفعي وقوله والثاني أي وهو ان الحذف تدريجي (قوله الالهاء)
أي وحدها أي انه اول حذف الجار ثم حذف الضمير فالذي نسبناه لسبويه نسبة ابن الشجري للكسائي
(قوله وقال آخر الخ) أي فانسبناه لابن الحسن الاخفش نسبة ابن الشجري لرجل آخر وجهل سبويه
والخنس ممن يجوز الامر من فقد عكس ابن الشجري في النقل (قوله الاية) أي الجار والمجرور معا
(قوله والاقس عندي) الضمير لابن الشجري لان هذان كلامه وقوله انتهى أي كلام ابن الشجري
(قوله وهو مخالف لما نقل غيره) أي وهو ما علمته سابقا (قوله وزعم أبو حيان الخ) اعترض على المصنف
بان ابا حيان قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين ان لا تقدر ضمير بل تجعل الجملة مضافة ليوم محذوف
وحذف دلالة يوم عليه ومراعاة مذهب الكوفيين الذي بنى عليه تجوز حذف المضاف وبقاء المضاف اليه
على جره واذا علمت ذلك فالوجه ان لم يقل ان الاولى الخ وانما قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين واما عند
البصريين فهو ممتنع وحينئذ تعلم ان قول المصنف ثم ادعى الخ لا يتم هذا التردد اذ حيث بناه على المذهب
الكوفي كان جاريا على النسق الاول اه تقرير دردير (قوله في الآية الاولى) أي وهي واتقوا يوما
الخ (قوله ببدال يوم الثاني من الاول) أي والبديل من المفعول مفعول والجملة مضاف اليه فلا تحتاج لرباط
(قوله ولا يعلم الخ) هذا رد من المصنف على ابي حيان (قوله فشاذاً) أي لان حذف المضاف وبقاء المضاف
اليه على جره شاذاً اذا كان المحذوف مما لا لعطف عليه (قوله أو أنها انبت الخ) أي وحينئذ الجملة
منصوبة بدل من يوما والبديل على نية تكرار العامل فينحل المعنى واتقوا لا تجزى أي فقد وقعت الجملة مفعولا
في موضع ليس من المواضع التي تقع فيه الجملة مفعولا لانها ليست محكية (قوله وفيها ما تشتهى النفس)
هذه الآية في سورة الزخرف وفيها قراءتان سببعيتان فقرأ بأبواب الهاء نافع وحفص وابن عامر كما أورده
المصنف وأولاً قرأ الباقر بن جعفر كذا كرهن وفي سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهى أنفسكم بحذف الهاء
باجماع القراء (قوله أقوى) حاصله أن شدة الارتباط تعني عن وجود الضمير (قوله أقوى) أي أحسن
وذلك لان الموصول مع صلته كالشيء الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظي عن
الارتباط لئلا يكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فإنه وان كان كالجزم من الجملة إلا أنه قد يفارق إذ قد يوجد
موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولولاه
فلذا جعلت الصفة حاله وسطى بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهي مستقلة بذاتها لاتعلقها بالابتداء
(قوله أقوى منه) أي أقوى من نفسه (قوله وقد ير بظها) أي من غير الغالب (قوله وهو قليل) بل قال
أبو علي في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا يجزئ سبويه في خبر المبتدأ فأحرى ان لا يجيزه

ونحو وما علمت أيديهم وفيها ما تشتهى النفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة في أقوى منه من الخبر وقد ير بظها ظاهر يخالف الضمير كقوله فيارب ليلى أنت في كل موطن * وأنت الذي في رحمة الله أطمع وهو قليل قالوا

وتقدزه وأنت الذي في رحمة وقد كان يمكنهم أن يقدروا في رحمتك كقوله وأنت الذي أخافتنى ما وعدتني * وكانهم كرهوا بناء قليل
على قليل إذا الغالب أنت الذي فعل وقولهم فعات قليل ولا كنه مع هذا مقيس وأما أنت ١٤٧ الذي قام زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا

فقول الزخشرى في قوله
تعالى الحمد لله الذي خلق
السموات والأرض وجعل
الظلمات والنور ثم الذين
كفروا بهم يعدلون أنه
يجوز كون العطف بثم على
الجملة الفعلية ضعيف لانه
يلزمه أن يكون من هذا
القليل فيكون الاصل كقروا
به لان المعطوف على الصلة
صلة فسلابد من رابط وأما
إذا قدر العطف على الحمد لله
وما بعده فلا اشكال * الرابع
الواقعة حالاً ورباطها الما الواو
والضمير نحو لا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى أو الواو فقط
نحو لئن أكله الذئب ونحن
عصبة ونحو جاء زيد والشمس
طالعة أو الضمير فقط نحو
ترى الذين كذبوا على الله
وجوههم مسودة وزعم أبو
الفتح في الصورة الثانية أنه
لا بد من تقدير الضمير أي
طالعة وقت مجيئه وزعم
الزخشرى في الثالثة أنها
شاذة نادرة وليس كذلك
لورودها في مواضع من
التنزيل نحو ابطوا بعضكم
لبعض عدو فنبذوه وراء
ظهورهم كأنهم لا يعلمون
والله يحكم لامعقب حكمه
وما أرسلنا قبلك من المرسلين
الأنهم لياكلون الطعام
ويوم القيامة ترى الذين

في الصلة وصرح المصنف في أوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك مختص بالشعر وليس في التسهيل
ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فإنه عرف الموصول بأنه ما افتقر أبداً إلى عاثر أو خلفه وإلى جملة
صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية فأشار بقوله أو خلفه إلى ما أنشده المصنف ومنه في النثر قولهم أبو
سعيد الذي رويت عن الخدرى أي عنه وقولهم الخراج الذي رأيت ابن يوسف بنصب ابن أي هو الذي رأيت
(قوله وتقديره الخ) أي فالظاهر قد خلف ضمير الغيبة (قوله وقد كان يمكنهم الخ) أي بحيث يجعله ضمير
مخاطب ويكون الظاهر قائماً مقام ضمير الخطاب وقوله كقوله الخ أي فإن الربط فيه بضمير الخطاب (قوله
بناء) أي خلف (قوله قليل على قليل) وذلك أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل
منه وأما الربط بضمير الغيبة فهو الكثير فالوقدر وهو في رحمتك لكان فيه نيابة الظاهر الذي هو قليل عن ضمير
الخطاب الذي هو قليل بخلاف ما لو قدر ضمير غيبة لكان فيه بناء قليل على كثير (قوله إذا الغالب الخ) حاصله
أن المبتدأ إذا كان ضمير متبكم أو مخاطب وأخبر عنه بموصول جازر بط الصلة بضمير الغيبة نظر الموصول
لانه اسم ظاهر من قبيل الغيبة وضمير المتكلم أو الخطاب نظر المبتدأ وكلا الوجهين مقيس إلا أن الأول
أكثر من الثاني فإن كان المبتدأ ضمير خطاب أو اسم ظاهر وأخبر عنه بموصول ربطت صلته باسم ظاهر بدلا
عن الضمير كان قليلا غير قياسي (قوله يجوز كون العطف بثم) أي ودخول المعطوف في سياق الحمد من
حيث جعله على من عدل به غير مع انفرادها بخاق ما ذكر (قوله على الجملة الفعلية) أي جملة الصلة (قوله
ضعيف) خبر عن قول الزخشرى (قوله ان يكون من هذا) أي القليل الغير المقيس (قوله فلا بد من
رابط) أي فلا بد من ضمير رابط وليس هنا رابط موجود فتعين ان يكون الاسم الظاهر الذي هو الرب هو
الرابط خلفا عن الضمير فقد خرج القراءة على القليل الغير المقيس وهذا لا يصح أصلا (قوله وأما إذا قدر
العطف على الحمد لله) أي وجعلت ثم للترتيب الاخبارى أي الذكري (قوله ورباطها) أي والرابط لها
بصاحبها (قوله وأنتم سكارى) أي والحال أنكم سكارى فالرابط الواو وأنتم (قوله وأنتم سكارى) ذكر
عبد القاهر الجرجاني أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاءوا وهم سكارى أن معنى الأول
جاءوا وهم كذلك والثاني جاءوا وهم كذلك باستئناف الاثبات (قوله ونحن عصبة) أي فالرابط الواو إذا لضمير
يعود على صاحب الحال وهو الذئب أو الهاء من أكله أي مصاحب الكوننا عصبة (قوله وجوههم) جملة
حالية الرابط فيها الضمير العائد على الذين الذي هو صاحب الحال (قوله انه لا بد من تقدير الضمير) أي لان
الواو لا تكفي في الربط بل اما الواو والضمير أو الضمير فقط وهو غير قول الزخشرى لانه يقول ان الربط
بالضمير وحده نادر (قوله أي طالعة وقت مجيئه) أي ونحن عصبة وقت أكله (قوله ابطوا بعضكم
لبعض عدو) أي فهذه جملة حالية والرابط الكاف (قوله فنبذوه) صوابه نبذ فريق من الذين أو قوا
الكتاب ثاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون لان هذا هو التلاوة فقوله كأنهم لا يعلمون حال والربط من
فريق بالهاء من كأنهم وأما آية فنبذوه فليس فيها كأنهم لا يعلمون بل هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا
به ثمنا قليلا فبئس ما يشتركون وقوله كأنهم لا يعلمون في هذه الآية تعريض بالزخشرى فإنه مفسر فكيف
يتخفى عليه هذه المواضع (قوله لامعقب حكمه) أي نافذ حكمه (قوله وجوههم مسودة) حال والرابط
الهاء (قوله ففريق بدرهم) أي ففريق بدرهم أي حال كونه مسعرا كل ففريق بدرهم (قوله نصف
النهار) أي انتصف والماء عامر الجملة حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب
الحال إذا الضمير الملقوظ به عائد على الغائض فاحتج لتقدير الواو (قوله الماء عامر) أي والماء عامره

كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد يخلو منها لفظا فقد قدر الضمير نحو مرت بالبر ففريق بدرهم أو الواو كقوله يصف عائدا الطالب للواو انتصف
النهار وهو غائض وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء عامره * ورفيقه بالغيب لا يدري

واعترض بأن الربط يحصل بالواو والضمير فيث لاواو ولا ضمير بقدر أحدهما وكل من المثال والبيت
يحتسب الواو والضمير فيحتمل وقفه يز بدرهم ويحتسب قفيزه منه بدرهم وكذلك يحتسب البيت والماء
غامره ويحتسب الماء غامره فيه فتخصيص المصنف المثال بحذف الضمير والبيت بحذف الواو وتخصيم
(قوله المشتغل عنه) أي بالعمل في ضميره أو بالعمل في سببه أي المضاف اضميره فالاول نحو زيد
ضربته أي ضربت زيدا ضربته والثاني زيد اضربت أخاه أي أهنت زيدا ضربت أخاه (قوله أو عمر أو أخاه)
أي زيد اضربت عمرا وأخاه لأن الواو تجمع المفردات فكان الضمير واقع في الجملة المفسرة وقوله إذا قدرت
الخراب جمع لقوله أو عمرا أو أخاه (قوله لم يصح نصب الاسم على الاشتغال) أي لعدم اشتغال الجملة المفسرة على
ضمير الاسم المشتغل عنه وقوله ولا رفعه على الابتداء أي لعدم اشتغال الجملة الواقعة خبرا على رابط يربطها
بالمبتدا (قوله لم يصح نصب الخ) أي بناء على القول الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل وأما القول أن
العامل في البدل هو العامل في البدل منه جاز أيضا (قوله وكذا لو عطف) أي وكذا امتنع الرفع والنصب
لو عطف الخ (قوله بغير الواو) أي كالفاء لأنها لا تجمع المفردات بخلاف الواو ونحو زيد اضربت عمرا فأخاه (قوله
الذين مبتدا) أي الذين فيه مبتدا وهذا خبر قوله (قوله لفعل محذوف هو الخبر) أي والفاء في قوله فتعسا داخله
على الخبر المحذوف أي فاعسهم الله وانما دخلت الفاء في خبر الموصول مع كون صلته ماضوية لكونه أشبه
الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما إذا كانت الصلة مضارعة وأما لو كانت الصلة تجلّة اسمية فلا يجوز قرن
الخبر بالفاء فلا تقول الذين أبوهم قائم فأكرمهم والباطن في الآية الضمير في الفعل المحذوف (قوله ولا يكون
الذين منصوباً بمحذوف الخ) أي فليس من باب الاشتغال (قوله زيد اضرباياه) نزيدا مفعول محذوف أي ضربا
زيدا ضرباياه والفرق بين الآية وبين هذا المثال أن الضمير في المثال اشتغل بضمير الاسم السابق بخلاف
تعا في الآية لأن لهم ليس متعاقبا بالمصدر فلا اشتغال (قوله خلافا لجماعة) هذا راجع للآية وللمثالين وهما
زيدا جرحه و عمر الخ لانهم قالوا الآية من باب الاشتغال وكذلك يجوز زيد جرحه وعمر اسقيه على الاشتغال
(قوله لان اللام) علة لعدم الجواز في الآية والمثالين ان قلت هلا عال بان الفاء في قوله فتعسا مائة من عمل
ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت انما اقتصر على ذلك لعدم موافقه بخلاف الفاء فهي ماضية على
الآية فان قلت ان المانع فاع جواب الشرط لفاء الخبر قلت ان فاء الخبر منزلة منزلة فاء الشرط فهي مانعة وبهذا
التقرير اندفع ما قاله الشارح ان ظاهره ان الفاء ليست مانعة والالذ كرها (قوله بمحذوف) أي غير العامل في
المصدر تقديره في الآية ارادني لهم وتقديره في المثالين ارادني له وهو مستأنف جواب عما يقال من تريد
بالتعس والجذع والسقي (قوله لا بالمصدر) أي فلم يشتغل المصدر بضمير الاسم السابق فلا يفسر عاملا فيه
واعترض بان ابن مالك جعل اللام متعلقة بالمصدر واللام للتمييز وحينئذ صح النصب على الاشتغال في المثالين
ولا يصح في الآية لمانع وهي الفاء (قوله لانها لازمة ولا م التقوية الخ) معارض بقول ابن الحاجب قد تحذف
اللام نحو جرحه عازيذا وسقيها زيدا (قوله لانها الخ) جواب عما يقال نسيتم أنها ليست للتعدية لكنها للتقوية
(قوله سل بن اسرائيل) سل يتعدى لفعولين الاول بن اسرائيل وكم اسم استفهام مبتدأ ووجه آتيناهم
خبرها والرباط الهاء من آتيناهم وهي مفعول اول لا آتيناهم والثاني قوله آية ومن زائدة والمميز محذوف أي
كم جماعة آتيناهم آية أي أي جماعة آتيناهم ووجه كم الخ مفعول ثان اسئل معلى عنها بالاستفهام هذا على
اعراب كم مبتدأ ومفعول محذوف أي أي جماعة آتيناهم آية فهو من باب الاشتغال والجملة مفعول
ثان اسئل معلى عنها بالاستفهام (قوله سل الخ) تقدم أن الآية الاولى ليست من الاشتغال لان الفاء مانعة على
ما تقدم وكذلك المصدر ليس مشتغلا على ضمير الاسم السابق وأما هذه الآية فتحتمل الاشتغال والمبتدا (قوله
مقدر بعده) أي لان الاستفهام له الصدر وآية مفعول ثان على كل حال (قوله لعدم الرجوع حينئذ إلى كم)

الخامس المفسرة لعامل
الاسم المشتغل عنه نحو زيد
أضربته أو ضربت أخاه
أو عمرا وأخاه أو عمرا
قدرة الاخر بياناً فان قدرته
بدلاً لم يصح نصب الاسم على
الاشتغال ولا رفعه على
الابتداء وكذا لو عطف بغير
الواو وقوله تعالى والذين
كفروا فتعسا لهم الذين
مبتدا وتعسا مصدر لفعل
محذوف هو الخبر ولا يكون
الذين منصوباً بمحذوف يفسره
تعسا كما تقول زيدا ضربا
ياه وكذا لا يجوز زيدا
جرحه ولا عمر اسقيه
خلافا لجماعة منهم ابو حيان
لان اللام متعلقة بمحذوف
لا بالمصدر لانه لا يتعدى
بالحرف وليست لام التقوية
لانها لازمة ولا م التقوية خبر
لازمة وقوله تعالى سل بنى
اسرائيل كم آتيناهم من
آية ان قدرت من زائدة فكلم
مبتدأ ومفعول لا آتيناهم
مقدر بعده وان قدرتها
بياناً لكم كما هي بيان لما في
ما ننسخ من آية لم يجز واحد
من الوجهين لعدم الرجوع
حينئذ إلى كم

وانما هي مفعول ثان مقدم مثل عشر من درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق
العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كذا مناد وانما زاد بعد الاستفهام بل خاصة وقد ١٤٩ يكون نحو زيد ذلك على قول من لا يشترط

كون الكلام غير موجب
مطلقا وعلى قول من يشترطه
في غير باب التمييز ويرى
انها في رطل من زيت وخاتم
من حديد زائدة لامدينة
الجنس (السادس والسابع)
بدلا البعض والاشتمال ولا
يزبطهما الا الضمير ما فوظا
نحو ثم عمو واصموا كثير منهم
يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه أو مقدر ان نحو من
استطاع اي منهم ونحو قتل
اصحاب الاخدود النار اي
فيه وقبل ان الخلف عن
الضمير اي ناره وقال الاعشى
لقد كان في حول ثواء ثوبته
تقضى لبانات ويسأم سائم
اي ثوبته فيه فالهاء من ثوبته
مفعول مطلق وهي ضمير
الثواء لان الجملة مفعلة
والهاء رابط الصفة والضمير
المقدر رابط للبدل وهو ثواء
بالبدل منه وهو حول وزعم
ابن سيده انه يجوز كون
الهاء من ثوبته للحول على
الاتساع في ضمير الظرف
بحذف كلمة في وليس بشئ
نحو الصفة حينئذ من ضمير
الموصوف ولا شرط الرابط
في بدل البعض ويجب في نحو
قولك مرت بثلاثة زيد
وعسر والقطع بتقدير منهم
لانه لو أتبع لكان بدل بعض

اي لان كم واقعة على آية وضمير آتيناهم لبني اسرائيل (قوله وانما هي مفعول ثان) أي لا آتيناهم مفعول مقدم
أي والجملة مفعول ثان لسل (قوله وجوز الزمخشري الخ) أي ان ما سبق كله بناء على أن كم اسم استفهام
وهذا مقابله (قوله في كم) أي المذكور في هذه الآية (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق الخ)
اعتراض بانه سيأتي في الباب الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فانظر مع ما هنا سلنا أن كم الخبرية
تعلق فلان سلم أن سل هنا تعلق بل مفعوله الثاني محذوف أي سل بني اسرائيل عما آتيناهم من الآيات ثم
استأنف لافادة أنهم كثيرة قوله كم آتيناهم ولا تجعل كم مفعولا ثانيا لسل لانها المصدر (قوله أن كم
الخبرية تعلق) أي وكم هنا عادت سل عن مفعوله الثاني على كل من الاحتمالات الثلاثة (قوله وجوز بعض
زيادة من) أشار به الى أن كلامه السابق مبنى على قول ضعيف كما أشار له بقوله وانما زاد بعد الاستفهام
بهم لا بكم (قوله أو على قول من يشترطه) أي كون الكلام الذي تراد فيه غير موجب وقوله في غير التمييز أي
وأما في التمييز فلا يشترط كون الكلام غير موجب والاولى حذف هذا القيل لان من آية ليس تمييز الكم بل
مفعول ثان لا آتيناهم عند جعل من زائدة كسر تأمل (قوله كثير منهم) بدل بعض لان الكثير بعض والرابط
ضمير منهم (قوله قتال فيه) بدل من الشهر الحرام والرابط ضمير فيه (قوله من استطاع) بدل من الناس بدل
بعض (قوله النار) بدل اشتمال من الاخدود (قوله خلف عن الضمير) أي فقوله الا الضمير أي أو خلفه (قوله
ثواء) بالثلاثة أي لقد كان في اقامة حول أقمته تقضى الخ فثواء بدل اشتمال من حول وقوله ثوبته جملة فعلية صفة
لثواء وفيها الرابط لها بالموصوف (قوله تقضى) اسم كان أي فراغ لبانات أي حاجات (قوله ويسأم)
منصوب بان مضمرة تجوزا وهي مع صلتها مؤولة بصدر معطوف على المصدر المذكور أي تقضى لبانات وسائمة
سائم (قوله للحول) أي والاصل ثوبته فيه ثم حذف الجار فاقبل الضمير بالفعل أي ثوبته وقوله للحول أي فهى
رابطه للبدل وليس الرابط مقدر (قوله وليس بشئ) الاولى أن فيه تكافؤ الا فهو صحيح لان الرابط التقديرى
كاف اذ لا فرق بينه وبين البدل والالكان أيضا كلامه لا يصح لانه أيضا يقدر ضمير البدل وابن سيده يقدر
للاصغر رابطانم ابن سيده يلزمه تكافؤ حذف الجار وخالف الصفة (قوله وليس بشئ) خلق الصفة حينئذ من ضمير
الموصوف ان أراد خلقها من الضمير لفظا وتقدير افعول وان أراد خلقها لفظا فسلم ولا يضر والحاصل
أن في البيت موصوف واحد لا منبه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير واحد فان
قدر رابطا للصفة احتج الى تقدير ضمير آخر ربط البدل اي ثوبته فيه كفاعل المصنف وان قدر رابطا للبدل
احتج الى ضمير آخر ربط الصفة اي ثوبته اياه فالمتصل يعود للحول والمنفصل يعود للثواء غير ان تقدير المصنف
أولى من هذا التقدير الذي رآه ابن سيده لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار
والجر ورحذف معا وان قلنا على التدرج فالأوسع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله وجب القطع) محل ذلك
اذ لم تستوف أفراد الحمل اما ان نوبت استيفاء أفراده بحذف معطوف أو واستوفيت أفراده بذكرها بعده
فانه يجوز البدل ويكون بدل مفصل من مجمل ولا يحتاج الى رابط (قوله القطع) فاعل وجب (قوله بتقدير
منهم) أي على انه خبر وقد يقال بصحة البدل ويقدر منهم رابطا والرابط كما يكون مذكورا يكون مقدر (قوله
لا يحتاج الى رابط) أي زائد عن ذات الجملة (قوله الا الضمير) أي العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله
وجهه) فاعل بحسن وقوله أو وجهه انصب على التشبيه بالمفعول به (قوله بالرفع) أما بالنصب أو بالجر نحو حسن
الوجه أو الوجه فانه حينئذ لا يقتدر الى رابط لوجود الضمير في الصفة والحاصل ان الصفة ان وجد فيها ضمير كفى

من غير ضمير * (تنبيه) * انما لا يحتاج بدل الكل الى رابط لانه نفس البدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك
(الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطها ايضا الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه أو وجهه منه أو مقدر ان نحو زيد حسن وجهه اي
منه واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه

وقيل ألخاف عن الضمير وقال تعالى وان للمتقين لحسن ماآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات بدل او بيان والثاني عن البصر بون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان ١٥٠ في النكرات وقول الزمخشري انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن

عباده لوصح تعينت البدلية بالاتفاق اذ لا تبين المعرفة النكرة وان كان قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة والسبب في الآية بدل لانعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفة لها لصفة الحسن لانه مذكر وان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول مالم يسم فاعله او بدل من ضمير مستتر والاول اولي لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه وعابها فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها والابواب ابوابت آل عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لاشتمال خلافا للزمخشري (التاسع) جواب اسم الشرط المر فروع بالابتداء ولايربطه ايضا الا الضمير امامه كورا نحو فن يكفر بعد منكم فاني اعذبه او مقدر او منو باعنه نحو فن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اي منه او الاصل في حجه واما قوله تعالى بلي من اوفى بعهده واتي فان الله يحب المتقين ومن يتول الله وزسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشاعر فن تكن الحضارة بحبته

والا لا بد من كونه في معه ولها وان لم يكن فيه انه يرد حسن وجهان في الصفة ضمير امع انهم قدر والضمير في معه ولها تأمل (قوله خلف عن الضمير) اي وهو مذهب الكوفيين وعلى هذا فقول الا الضمير اي وخلفه (قوله الحسن ماآب) اي لماآب حسن (قوله بدل) اي من حسن ماآب ولا شك ان البدل يقع في النكرات وقوله او بيان اي على الراجح من ان البيان كالنعت مخصوص في المعارف وموضع في النكرات واما على قول البصريين ان البيان انما يكون مخصوصا فلا يصح ان يكون بيانا (قوله والثاني عن البصر بون الخ) فالوا النكرة غير مبينة في ذاتها فلا تبين غير هاجوا به ان النكرات تتفاوت فبين بما كان واخصامها فبين به غير الواضع قال تعالى من ماء صديد (قوله انه معرفة) اي ان جنات معرفة لاضافته الى عدن الذي هو معرفة (قوله لانه عدن) اي الذي اضيف اليه (قوله علم على الاقامة) اي فهو علم جنس للمعنى كسبحان وبرة والمضاف للعلم معرفة (قوله بدل الخ) وجه الدليل انه وصف جنات عدن بالاسم الموصل الذي هو معرفة فيقيد دانه معرفة اذ لا يوصف بالمعرفة الا المعرفة (قوله لوصح) خبر عن قوله وقول الزمخشري (قوله اذ لا تبين الخ) اي بل لا بد من التوافق في التعريف والتنكير (قوله ولكن قوله) اي الزمخشري ممنوع اسه تدرا على قوله لوصح الخ فانخط الامر على ان جنات بدل باتفاق او بيان على المذهب الكوفي (قوله والتي في الآية) اي ولفظ التي الواقع في الآية (قوله ومفتحة الخ) عطف على قوله جنات بدل او بيان (قوله بالاضافة) اي اضافتها لعدن وقوله لانه اي الحسن مذكر ومفتحة مؤنث ولا بد من تطابق النعت للمنعوت (قوله ولان البدل الخ) اي ولانا عر بنا جنات بدلامن حسن فلو جعل مفتحة صفة له لم تقدم البدل على النعت وهو لا يجوز اه تقرير دردير (قوله او بدل من ضمير مستتر) اي في مفتحة (قوله حسنة الوجه) حسنة نعت لامرأة والوجه بدل من ضمير حسنة بدل بعض من كل وابدال ذي اللام من ضمير مستتر في اسم يشترط فيه الضمير فيجوز عند البصر بين ولا شك ان حسنة يشترط فيه الضمير لكونه صفة (قوله وعابها فلا بد الخ) اي على انه بدل او مفعول فلا بد الخ اما على كونه بدلا فلا بد من البدل او الاشتمال لبدله من ضمير ولانه على جملة نائب فاعل صار معه ولا لصفة لان اسم المفعول اذا اريد به الدوام كان صفة مشبهة وهو لا بد فيه من ضمير (قوله الابواب منها) اي فالرابط محذوف (قوله او ابوابها) اي قال عوض عن الضمير (قوله وهذا البدل) اي بدل الابواب من ضمير مفتحة (قوله بدل بعض) اي لان الباب جزء من الدار (قوله لاشتمال) اي بناء على ان الجنة مشتملة على الباب اي مستلزمة له وليس الباب جزءا منها وبعضهم قال الحق ما قاله الزمخشري لان الباب هو الفرجة فليس بعضا من الجنات لان الجنات هي البساتين والباب ليس جزءا منها وقد يقال ان الباب هو الفرجة والجنات شامل لها والشجار وغير ذلك وحينئذ فيكون مالم يصنف ارجح تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله فن فرض فيهن الحج) اي من قدر الحج على نفسه في هذه الاشهر ووجهه على نفسه بالاحرام به فيها فلا رفث منه اي لا ينبغي ان يصدر منه ذلك فيسه (قوله واما قوله تعالى) هذا جواب عما يقال ان من في الآيتين شرطية مبتدأ وجواب الشرط حال عن الضمير العائد عليها (قوله الحضارة) بفتح الحاء وكسر هاء ضد البداء بكسر الباء وفتحها والحضارة سكنى الحضارة كان البداءة سكنى البادية واي مفعول ثان لترانا واما مفعول الاول والفاعل ضمير المخاطب واي لتتمام والتعجب اي ترانا تامين في الكلمات من رجال البادية اي من اهلها وبعده البيت ومن ربط الخماش فان فينا * قناسلما وافر اساحسانا وقوله سابا اي طوا والبيتان للقطامي (قوله يحبه الله) مجزوم لانه جواب الشرط وقوله فان الله دليل الجواب وكذا

فان رجال بادية ترانا فقال الزمخشري في الآية الاولى ان الرابط عموم المتقين والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكره وانما الجواب في الآيتين والبيت محذوف وتقديره في الآية الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت

فاسناعلى صفة (العاشر) العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بباطن كافي فاما وقد اخذوا بعمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفينا على الله شططا وانهم ظنوا كاطنتم ان ان يبعث الله أحدا أو كون ثانيهما جوا بالاول اما جوا بية الشرط نحو تعالى واستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني أفرغ عليه قطرا وجوابية السؤال نحو يستغفونك قل الله يفتيك ١٥١ في السكالة أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ولا يجوز زمام قعدز يدولذلك

وكذا ما بعده (قوله فاسناعلى صفة) اي لانك ترانا تامين في السكالات من اهل البادية (قوله كافي فاما وقد) اي اذا عملت الثاني والرباط الواو (قوله في ثانيهما) يعني في جلته فاندفع الاعتراض (قوله وانه كان يقول الخ) فسهفهنا تنازعه كان ويقول وعمل الثاني واسم كان مستتر عائد على السفينة ولا شك ان العامل الثاني وهو يقول معمول كان لانه خبرها وفيه تسميح لان خبر كان جملته يقول سفينا (قوله ان يبعث الخ) تنازع انهم ظنوا وظنتم وعمل الثاني واضر في الاول وحذفه لكونه فضلة وكاطنتم معمول لظنوا وما موصولة أو مصدرية وفي جعل ظنتم معمولا لظنوا وتسميح بل المعمول كاطنتم (قوله رسول الله) تنازعه تعالى على تضمينه معنى اتوا ويستغفر وأعمال الثاني واضر في الاول وحذفه لكونه فضلة والثاني وهو يستغفر جواب الاول لان المعنى ان اتوا يستغفر (قوله قطرا) تنازعه آتوا وأفرغ وعمل الثاني واضر في الاول وحذفه لكونه فضلة وأفرغ جواب آتوني (قوله يستغفونك) اي يسألونك عن السكالة قل الله يفتيك فيها (قوله في السكالة) تنازعه كل من يستغفونك ويقتيكم وقوله قل الله الخ جواب السؤال (قوله من أوجه الارتباط) أي كأن يكونا معمولين لعامل واحد كافي القاسم والفاضل أبوه وكان يكون العامل الثاني حال من العامل الاول على ما سيقول (قوله ولا يجوز زمام قعدز يد) أي لعدم الارتباط بين العاملين (قوله ولذلك) أي لاجل وجوب الرباط بين العاملين بعامل الخ لان الواو فيه متعينة للاستئناف لا للعطف حتى يكون ارتباط اذ لو جعلت للعطف لزم فساد المعنى (قوله وانه حجة الخ) أي انهم قالوا ان كافي تنازعه كافي وأطلب وعمل الاول واضر في الثاني وحذفه وعدوله عن اعمال الثاني مع امكانه وسلامته من الحذف دليل على رجحان اعمال الاول (قوله وقد ارتكبه) أي اعمال الاول (قوله لاختلاف مطالبو العاملين) أي لعدم الرباط لاختلاف الخ فالعلة في الحقيقة في عدم التنازع وهو عدم الرباط (قوله للدليل) أي وهو البيت الذي بعده وهو * ولكنهما أسعى لخدمته * الخ (قوله معطوفا على كافي) أي لاجل ان يحصل الرباط بين العاملين (قوله وحينئذ) اي وحين اذ كان معطوفا على كافي كان اي لم أطلب مثبتا (قوله كونه) أي لم اطلب وقوله لانه أي لم اطلب داخل في حيز الامتناع أي الذي نفي في المعنى اي ونفي النفي اثبات (قوله بعدما نفاه الخ) فينحل المعنى ان سعى لادنى معيشة وطالب للقبيل من المال منقبي بل اطلب الكسب وانتفاء طالي للقبيل منقبي بل اطلب القبيل والسعي للادنى (قوله وانما يجوز ان يعذر مستأنفا) ويكون العاملان تنازعا في قبيل (قوله فلا تنازع بينهما) أي لان شرط التنازع الارتباط بين العاملين ولو بالعطف (قوله افادت الخ) اي افادت انتفاء الاجابة لانتفاء الدعاء وكذلك البيت انتفي كفاية القبيل لانتفاء السعي لادنى معيشة وله كون عدم طلب القبيل مستمرا (قوله لان المعنى حينئذ) اي واما في المثال السابق فالقبيل ليس نقيضا للشرط لان عدم التواني لا يناقض الدعاء وانما المناقضة في البيت وفي قولك لوجاءني لا كرمته غير جاء فان القيد مناقض للشرط فلا يصح التعليق (قوله فيكون انتفاء الخ) اي أنه عاق كفاية القبيل المقيدة بعدم الطلب على السعي ومن المعلوم ان القيد جزء في المعنى وان السعي لادنى معيشة هو طلب القبيل فيقول الامر الى أنه عاق عدم طلب القبيل على طلب القبيل فاذا ادخلت لوصارت مفيدة لعدم عدم الطلب وهو ثبوت الطلب لانتفاء الطلب فقد توقف الشيء على عدمه فقول الشارح فيتوقف عدم الشيء أي عدم الطلب وهو القيد وقوله على وجوده وهو وجود الطلب وهذا كله قبل دخول لو

متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني (قلت) اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح الفصل ووجهه قول الفارسي والكوفي ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القبيل في حالة اني غير طالب له

متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني (قلت) اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح الفصل ووجهه قول الفارسي والكوفي ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القبيل في حالة اني غير طالب له

وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للاحاطة نحو قمت ثلاثكم وبدل السكك لاحتياج إلى ضمير ويجوز لكل أن تلي
العوامل اذالم تتصل بالضمير نحو جاء في كل القوم فيجوز تحيها بدلا بخلاف جاء في كلهم ١٥٣ فلا يجوز الا في الضرورة فهذا أحسن

ما قبل في هذه القراءة وخرجها
ابن مالك على ان كلا حال
وفيه ضعفان تكبير كل بقعاها
عن الاضافة لفظا ومعنى وهو
نادر كقول بعضهم مررت بهم
كلا أي جئنا وتقديم الحال
على عاملها الظرفي واحترزت
بذكر الاول عن أجمع
وأخواته فانها انما أتت
بعد كل نحو فسجد الملائكة
كلهم أجمعون* (الامور
التي يكتبها الاسم بالاضافة)
وهي عشرة * أحدها
التعريف نحو غلام زيد*
الثاني التخصيص نحو غلام
امرأ أو المراد بالتخصيص
الذي لم يبلغ درجة التعريف
فان غلام رجل أخص من
غلام ولا كنه لم يتميز بعينه
كإيمير غلام زيد* الثالث
التخفيف كضارب زيد
وضارب بامر ووضارب بكرر إذا
أردت الحال أو الاستقبال
فان الاصل فيه ان يعملن
النصب ولكن الخفض
أخف منه اذ لا تنوين معه
ولا تنوين يدل على أن هذه
الاضافة لا تفيد التعريف
قولك الضارب زيد والاضارب
زيد ولا يجتمع على الاسم
تعريفان وقوله تعالى هديا
بالغ الكعبة ولا توصف النكرة
بالمعرفة* وقوله تعالى ثاني

أي من ما (قوله وإبدال الظاهر) جواب عما يقال انه لا يجوز إبدال الظاهر من الضمير (قوله اذا كان)
أي ذلك الظاهر (قوله اذالم تتصل بالضمير) أي وأما ان اتصت به فلا تبأثرها العوامل فلا تقع الامتداد
أو مؤكدة (قوله وبدل السكك الخ) جواب عما يقال انه ليس هناك ضمير (قوله ويجوز الخ) جواب عما
يقال كيف البدل مع أنه على نية تكرار العامل فيلزم ايلاع كل العوامل والعامل لا يلي كلا (قوله وهو نادر)
أي اذ الغالب اضافة لفظا ومعنى أو معنى فقط فهي معرفة في الغالب (قوله فانها انما أتت كد بعد كل) يعني
لا قبلها اذا اجتمعت معها فلا ينفى في انما أتت كد بها وحدها نحو انما أتت كد بعد كل (قوله فانها انما أتت كد بعد كل)
قال الدماميني هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى فككبوا فيهاهم والغاؤون وجنودا ليس أجمعون وقال تعالى
حكايه عن ابليس لا غوى بينهم أجمعين وقال تعالى لا قطع من أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لا صلبنكم أجمعين
وقال انما نجوهم أجمعين وان جهنم لو عددهم أجمعين فقد أدهم هذه الآيات كلها باجمعين دون الايمان بكل في
حالات اعراب الاسم وأجاب الشمني بان قول المصنف انما أتت كد بعد كل أي لا قبلها اذا اجتمعت معها فلا ينفى
انه يؤكدها وحدها

* (الامور التي يكتبها الاسم بالاضافة) *

(قوله الاسم) أي المضاف من المضاف اليه وقوله بالاضافة أي بسبب الاضافة (قوله عشرة) الاولى أحد عشر
(قوله والمراد بالتخصيص الخ) قال الدماميني فيه نظرفان مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص لدخل فيه التعريف
وابس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص
بخلاف زيد فإنه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له شخص اه وقد يقال ليس مراد المصنف بقوله والمراد
الاحتراز بل بيان ما اصطلاحه عليه في التخصيص (قوله الذي لم يبلغ الخ) أي التمييز الذي لم يبلغ الخ وقوله
درجة التعريف أي التعيين (قوله فان غلام رجل) أي وكذا غلام امرأه وقوله أخص من غلام أي من
مطلق غلام وقوله كإيمير غلام زيد أي المفيد للتعريف (قوله كضارب الخ) أي من كل وصف بمعنى الحال
أو الاستقبال مضاف لمعوله وتسمى اضافة لفظية لانها لم تغدش بأغـير التخفيف في اللفظ ولانها في نية
الانفصال بالأعمال مع النون أو التنوين لا يجرد الضمير لوجوده مع الماضي مع ان اضافة معنوية (قوله أخف
منه) أي من حيث انه يترتب عليه حذف التنوين والنون فالخفة بالحذف لان ذات الخفض أخف من النصب
لان الامر بالعكس (قوله اذ لا تنوين) أي في الوصف المفرد وقوله ولا تنوين أي في الوصف المثني أو المجرع
(قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) قال الدماميني هذا منقوض باي الموصولة المضافة لمرقة نحو جاء في
أبهم أكرمه فان تعريفها على المشهور بصانها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعاً فتفيد التعريف
فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندى أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع اجتماع التعريفين اذا
اختلفا (قوله ولا يجتمع مع في الاسم تعريفان) أي وهو تعريف الموصولة والاضافة فان قلت ان المعرفة
بالموصولة آل والمعرف بالاضافة صلتهما لم يتوارد المعرفة على شيء واحد أجيب بان ألما كانت في صورة
الحرف ولازمت الدخول على الاسم وظهور اعرابها فيما بعد ما صار كالشيء الواحد فكان الاضافة المتعلقة بالصلة
كضارب متعلقة بأل وكان الموصولة القائمة بأل قائمة بالصلة (قوله بالغ الكعبة) نعت لهديا لان اضافة بالغ
للكعبة لم تغدش تعريفها واللامتنع الوصف اذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله ثاني عطفه) أي فانه حال من من
في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير والحال واجبة التذكير (قوله
حوش الفؤاد) أي ذكبه والمبطن ضامر البطن وهو وصف محمود في الرجال وتامه * شهد اذا ما نام ليل الهوجل

وقول خير يارب غابطنالو كان يطلبكم ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الاتخفة فقال بل
تفيد أيضاً التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وهذا سهو وان ضارب زيد أصله ضارب زيد بالنصب وليس أصله ضارب بألفاظ التخصيص
حاصل بالمعمول قبل ان تأتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافة محضة تفيد التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير
الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله ١٥٤ تعالى بمالك يوم الدين قال الزنجشري أريد باسم الفاعل هنا الماضي كقولك هو مالك عبده

والسهد بضم السين والهاء قابل النون أو السهران والهوجل الاحق واسناد النون لايل مجاز عقلي والشاهد في
قوله حوش الفؤاد فانه حال وهو صفة مشبهة مضافة لعمه ولها (قوله يارب الخ) تمامه * لاقى مبعده منكم وحرمانا *
(قوله يارب غابطنالو) أي فاضافة غابط للضمير الغفيلة لا تفيد تعريفها والامتنع دخول رب عليه اذ لا تدخل
على المعارف (قوله ولا تفيد) أي اضافة الوصف بمعنى الحال والاستقبال لعمه (قوله أخص من ضارب)
أي من مطلق ضارب (قوله قبل أن تأتي الاضافة) وحيث لم تفيد الاضافة الا مجرد التحقير كما قال
ابن الحاجب (قوله فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال) أي بل كان بمعنى الماضي (قوله فاضافته
محضة) أي خالصة من نية الانفصال (قوله تفيد التعريف) أي ان كانت الاضافة لمعرفة وقوله والتخصيص
أي ان كانت الاضافة لتسكرة (قوله ولهاذا) أي لاجل كون مالك بمعنى الماضي (قوله ولهاذا الخ) أي فنزل
مالك الاستقبال منزلة الملك في الماضي لتحقيق التوقع واستعمل اللفظ الدال على الماضي فيه فاللفظ مستعمل في
ملك ماضٍ لكن تنزيلاً وكذا يقال في نادى أصحاب الجنة (قوله وأما الزمان المستمر) أي المتناول للماضي
والحال والاستقبال فباعتماد تناوله للماضي كانت الاضافة حقيقة مفيدة للتعريف فلذا جعل وصفه باسم الله
(قوله مالك العبيد) أي مالك لهم على سبيل الاستمرار في الحال والاستقبال والماضي (قوله فتكون) أي
حتى تكون وهو تفريع على المنفي وقوله ليس في معنى الماضي أي فقط وقوله في الأزمنة المختلفة أي المتناولة
للماضي والحال والاستقبال أي فباعتماد تناوله للحال والاستقبال كانت الاضافة غير حقيقية فخالصه أنه
جعل هنا الوصف المراد منه الحدوث المستمر في الأزمنة اضافة غير حقيقية وفي الكلام على قوله مالك يوم الدين
جعل اضافة حقيقية وقد يجب بان الاستمرار حاصل في الماضي وغيره فيسوغ جعله على كل منهما فهنا لا يحفظ
اعتبار الاستمرار في الاستقبال وفي مالك يوم الدين اعتبار الاستمرار في الماضي (قوله وليس الامر كذلك) أي
بل تكون اضافة حقيقية ولا يكون عام لأمثل ما لو كان بمعنى الماضي كما ذكره في مالك يوم الدين (قوله كبرت
بالرجل الحسن الوجه) أي فالحسن يكسب بسبب الاضافة زوال القبح والتجوزات تكافى الاصل
(قوله بخلوا الصفة لفظاً) أي وان كان في المعنى لا بد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلاً من الضمير أو عطف
بيان (قوله باجرائك الوصف القاصر) أي لان الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللزوم فاذا نصب الوجه
كان منه وبها على التشبيه بالمفعول به لانه مفعول به (قوله باجرائك الوصف) أي وهو خلاف الاصل (قوله
تذكير المؤنث) أي أن المضاف المؤنث يكسب التذكير من المضاف اليه المذكر بسبب الاضافة (قوله
مكسوف) خبر انارة ومقتضاه أن يقول مكسوف لكنه جرد من التاء لا كسب المضاف التذكير من المضاف
اليه (قوله حيث لا اضافة) أي فهذا يفيد ان تذكير قريب في الالية الاولى ليس للاضافة بل ذكر في الالية
الاولى لان قريب فاعل بمعنى مفعول وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث أو أن قريب صفة محذوف أي شيء قريب
وكلام الفراء جواب ثالث (قوله ولكن ذكر الخ) استدراك على محذوف حاصله وحيث ذكر الوصف
حيث لا اضافة كان ذلك مشكلاً لكن ذكر الفراء في الجواب الخ (قوله اذ لم يرد قرب النسب) أما ان أريد
به قرب النسب طابق نحو هند قريبة لعمرو ووزيد قريب لعمرو وهنالم يرد قرب النسب فلذا ذكر الاستمرار

أمس أي مالك الامور يوم
الدين على حد ونادى أصحاب
الجنة ولهاذا قرأ أبو حنيفة
مالك يوم الدين وأما الزمان
المستمر كقولك هو مالك
العبيد فانه بمنزلة قولك مولى
العبيد انتهى ملخصا وهو
حسن الا أنه نقض هذا المعنى
الثاني عند ما تكلم على قوله
تعالى وجعل الليل سكناً
والشمس والقمر فقال ترى
بحر الشمس والقمر عطفاً
على الليل وينصب ما بضم
جعل أو عطفاً على محل الليل
لان اسم الفاعل هنا ليس في
معنى الماضي فتكون اضافة
حقيقية بل هو دال على جعل
مستمر في الأزمنة المختلفة
ومثله فائق الحب والنوى
وفائق الاصباح كما تقول زيد
قادر علم ولا تصد زمانا دون
زمان انتهى * وحاصله ان
اضافة الوصف انما تكون
حقيقية اذا كان بمعنى الماضي
وانه اذا كان لافادة حدث
مستمر في الأزمنة كانت
اضافته غير حقيقية وكان
عاملاً وليس الامر كذلك
الرابع ازالة القبح أو التجوز

كبرت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام بخلوا الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف وان نصب التذكير
حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله أنارة العقل مكسوف بطوع هوى * وعقل عاصي الهوى
يزداد تنويراً ويحتمل ان يكون منسباً لوجه الله قريب من الحسين ويبيده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن ذكر
الفراء انهم التزموا التذكير في قريب

اذ لم يرد قرب النسب قصد الفرق وأما قول الجوهرى ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم ١٥٥ لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة

والموعظة نافعة وانما يفتقر
حكم المجازى والحقيقى
الظاهر من لا المضمير من
* السادس تانيث المذكرة
كقولهم قطعت بعض أصابعه
وقرى نلتقطه بعض السيارة
ويحتمل ان يكون منه فله
عشر أمثاله او كنتم على شئ
حفرة من النار فأخذكم منها
أى من الشئ ويحتمل ان
الضمير للنار وفيه بعد لانهم
ما كانوا فى النار حتى ينقذوا
منها وان الاصل فله عشر
حسنت أمثاله او المعدود فى
الحقيقة الموصوف المحذوف
وهو مؤنث وقال
طول الليالى أسرع فى نقضى
نقضن كلى ونقضن بعضى
وقال
وما حب الدير شغفن قلبى
وأندس سيويه * وتشرق
بالقول الذى قد أذنته
كأشرفت صدر القنائة من الدم
والى هذا البيت يشيران
حزم الظاهرى فى قوله
تجنب صدق يقامثل ما واحذر
الذى
يكون كعمر وبين عسرب
وأعجم * فان صدق السوء
يزرى وشاهدى
كأشرفت صدر القنائة من الدم
ومراده بما الحكاية عن
الرجل الناقص كنعص ما
الموصولة وبعمر والحكاية
عن الرجل المرید أخذ ما ليس
له كأخذ عمر والواو فى الخط

التذكير حينئذ (قوله قصد الفرق) أى بين المراد بهما قرب النسب والمراد بهما غيره (قوله وأما قول
الجوهرى) أى فى الصحاح جوابا عن تذكير الخبر فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب (قوله لوجوب التانيث)
أى تانيث الخبر فيما ذكر من المثاليين مع أن المبتدأ فيهما من مجازى التانيث (قوله لوجوب التانيث فى نحو
الشمس طالعة) أى كما يجب فى نحو هند فائمة (قوله وانما يفتقر الخ) أى فى مجازى التانيث الظاهر يجوز
فيه التذكير والتانيث وحقيقى التانيث الظاهر يجب فيه التانيث (قوله الظاهر من) كما هتافى الشمس
والموعظة (قوله لا المضمير من) أى لا فى الضمير العائد الى مجازى التانيث فان ذلك الضمير يجب تانيثه كأن
العائد على حقيقى التانيث كذلك فالحاصل ان مجازى التانيث ان كان ظاهرا جاز فيه التذكير والتانيث
فتقول طامع الشمس وطالعت الشمس وأما حقيقى التانيث فيجب التانيث معه نحو قامت هند وان كان ضميرا
عائدا عليه وجب فيه التانيث بحيث يؤنث الفعل أو الوصف المستدله ذلك الضمير نحو الشمس طلعت أو طالعة
كأن العائد على حقيقى التانيث كذلك نحو قامت (قوله تانيث المذكر) أى ان المضاف المذكر
يكتسب التانيث من المضاف اليه المؤنث بسبب اضافته له (قوله قطعت بعض أصابعه) أى فهو وانما أنت
الفعل مع كون الفاعل وهو بعض مذكر الا اكتساب الفاعل المذكر التانيث من المضاف اليه المؤنث أعنى
الأصابع والسيارة فى الآية (قوله عشر أمثاله) أى انما يقل عشرة أمثاله مع ان المعدود أمثال وهو
مذكر الا اكتساب المعدود التانيث من المضاف اليه أعنى الضمير العائد الى الحسنت (قوله على شئ) أى
على طرف وجانب وقوله أى من الشئ أى فانت الضمير العائد على الشئ مع أنه مذكر الا اكتساب المضاف أعنى
الشئ التانيث من الحفرة (قوله ويحتمل أن الضمير للنار) أى بناء على ان الكون على شفاها كالكون
فيها (قوله فله معدود فى الحقيقة الموصوف المحذوف) أى فقد جاء على الاصل (قوله طول الليالى الخ) البيت
للاغلب العجلى وقيل للعماج وپروى عجزه * أخذن بعضى وتركن بعضى * وبعده
حنين طولى وطوين عرضى * أتعذنى من بعد طول النهض
(قوله أسرع) انما يقل أسرع أى الطول لا اكتساب الطول التانيث من الليالى (قوله شغفن) أى فلم
يقبل شغف الحب لا اكتسابه التانيث من المضاف اليه وهو الدير وتتمام البيت * ولكن حب من سكن الدير ارا
وقبله أمر على الدير الدير ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا
(قوله وتشرق الخ) البيت للاعشى يصف رجلا بافشاء السر وقبله
فلو كنت فى حب ثمانين قامة * وزقت أسباب السماء بسلم
ليستدر جنك القول حتى تهزه * وتعلم أنى لست عنك بفهم
(قوله وتشرق) أى تعصب بالقول الذى فشيته كان صدر القنائة يعص بجمود الدم الذى عابها (قوله شرفت)
بكسر الراء أى كما غصت صدر القنائة أى الرشح من الدم والشاهد فى شرفت فلم يقل شرق أى الصدر لاضافة
الصدر للقنائة (قوله صدر القنائة) أى ان صدر الذى هو مذكر لما اضيف للقنائة التى هى مؤنثة حسنها واكتسب
التانيث منها بسبب الاضافة (قوله ومراده بما الحكاية) اراد الكناية اللغوية وهى ما عبر به عن المعنى لان
الواقع هنا تشبيه (قوله ومراده بما الحكاية) الاولى ومراده بما الموصولة ومراده بالصدق الذى يكون
مثل ما الصدق الناقص شبهه من حيث انها ممتدة فلما يكملها وهو العائد والصلة وأما كلامه فلا يظهر لان
كلامه حينئذ يكون تجنب صدقيا يكون كناية عن رجل ناقص وكذا تقول فى قوله عجز الخ فالمراد بعمر ولفظ
عمر والمرسوم الذى رسم فيه ما ليس حقه وشبهه الرجل به من حيث ان كلابا أخذ ما ليس مستحقا له (قوله المرید
أخذ) فى نسخة المتزید الا أخذ (قوله هذه المسئلة الخ) يعنى السادس والخامس (قوله فلا يجوز أمة
زيد جاء) لانه لو حذف أمة لم يعلم اسناد المجىء لانه لا ملامة بل لزيد وكذا فى غلام هند ذوهذا بخلاف قطعت بعض

وشرط هذه المسئلة والتى قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز أمة زيدا ولا غلام هند ذهبت

ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول أبي الفتح في توجيحه قراءة أبي العالية لا تنفع نفسها بما نبت الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ايرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو قول يزيد ١٥٦ اظلم تريدانه ظلم نفسه وذلك لا يجوز * السابع الظرفية نحو توفى أكلها كل حين وقوله

أصابه لانك لو قلت قطعت أصابعه لعلم قطع البعض في الجملة بأن يكون على سبيل التجوز مشلاتأمل (قوله ومن ثم) أي من اجل هذا الشرط رد الخ وقوله لان المضاف الخ جملة لقوله رد الخ (قوله انه) مقول القول وقوله من باب قطعت بعض أصابعه أي ان الفعل أنت مع كون الفاعل مذكرا لا كسباب الفاعل التانيث من المضاف اليه (قوله بتقديم الخ) أي لان الضمير يعود بعد الحذف على النفس وحيث يذيل بزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه فالخلص أن يقدم نفسا وجوبا (قوله الذي ناب عن الايمان) أي الذي كان مضافا اليه (قوله الى ظاهره) أي بأن يكون الظاهر مفعولا للفعل الرفع لضميره المتصل (قوله كل حين) أي فكل منصوب على الظرفية لا كسبابه الظرفية من المضاف اليه وكذا بعض في بعض الاحيان وأي في بيت المتنبي وان كانت كل وبعض وأي ليست أسماء زمان ولا مكان (قوله لم تسوفي) تقدم للمضنف انشاده لم تر عني وسيأتي له ذلك في التقدير (قوله المعنى) أي المراد الذي هو أنت ماسر رتني يوما بوصول الاوقد أسأتني وعاقبتني ثلاثة بفرار وصدود أي فالمعنى أي معذب معك على طول الدوام ولو جعل المعنى على الشرط لكان المعنى ان سر رتني بوصول يوما لم تحصل لي الاساءة بالفراق لحصول السرور والاول بالوصول فأنادت منعم (قوله لا يقال الخ) حاصله أنه يلزم على جعل أي للاستفهام الانكارى فساد وحاصله أنه يلزم عليه أن تكون الجملة المنفية اعنى لم تر عني مستأنفة لعدم الربط لهما بما قبلها او جعلها استئنفا يلزم عليه فساد في الكلام وذلك لان قوله أي يوم سر رتني بوصول بمعناه سلب كلي أي لم يحصل منك سرور وأصل قوله لم تسوفي الخ معناه ايجاب جزئي أي لم تحصل منك اساءة في بعض الاوقات واذا انتفت الاساءة في بعض الاوقات ثبت السرور في بعض الاوقات والايجاب الجزئي يناقض السلب الكلي ولا جاء النقص الامن جعل أي استفهامية فتعين جعلها شرطية والوضع في العبارة انه كان يقول انه على جعل أي للاستفهام تكون الجملة الثانية مستأنفة لعدم الربط وجعلها للاستئناف يلزم عليه فساد المعنى اه تقرير شيخنا دردير (قوله لا يقال الخ) فيه انه استدل قبل هذا على انها غير شرطية بأنه لو قيل مكان ذلك ان سر رتني انعكس المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف يستدل بالاستئناف على انها شرطية مع ما تقدم من ان كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى (قوله ثم حذفنا) أي المضاف والمضاف اليه (قوله بقاء محذوفه) أي فاء السببية وهي تربط ما بعدها بما قبلها (قوله أي سر رتني غير مقدر الخ) راجع لجعلها الحالية فالاولى ان يقدمه عندها (قوله فالحالية ممنوعة لعدم الربط) قديقال ان الربط يحصل بتقدير ضمير أي يصدود منك فلا تمتنع الحالية حينئذ اه دمايني (قوله وأي غيرم) أي مبتدأ وخبرها خبره (قوله لامفعول مطلق) قد تقدم صحته بحمل الدين على التداين وعلى ما ذكره المصنف فالبيت ليس مما الكلام فيه اذ لم يكتب المضاف فيه شيئا من المضاف اليه (قوله لانهم تضاف لمصدر) أي وانما أضيفت لاسم ذات (قوله غلام من عندك) غلام مبتدأ ومن مضاف اليه وعندك خبر (قوله صبيحة) خبر مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لاضافته لواجب التصدير وسفرك مبتدأ (قوله من غلام أيهم الخ) الجار والجرور متعلقان بأفضل الواقع خبرا عن أنت وتقدم من وسجور ورها هنا على عاملها واجب لاضافة الجرور لواجب التصدير (قوله أيهم) مبتدأ مقدم وزيد خبره والعكس ووجب رفع أبو لاضافته لواجب الصدارة فاذا علق علم عن العمل ولم يقل أيهم والجملة في محل نصب سادة مسددة مفعول على علم (قوله والى هذا) أي الى ما ذكر من وجوب التقديم والرفع هذا والواو اتهم معنى ويحتمل والى الرفع (قوله بغض الفضلاء) هو الشيخ

انا أو المنهال بعض الاحيان وقال المتنبي
 أي يوم سر رتني بوصول
 لم تسوفي ثلاثة بصدود
 وأي في البيت استفهامية يراد
 بها النسبة لاشروطية لانه لو
 قيل مكان ذلك ان سر رتني
 انعكس المعنى لا يقال يدل
 على انها شرطية أن الجملة
 المنفية ان استوفيت ولم تربط
 بالاولى فسد المعنى لانا نقول
 الربط حاصل بتقدير هاصة
 لوصول والربط محذوف أي
 لم تر عني بعده ثم حذفنا دفعة أو
 على التدرج أو حاله ان ناء
 الخائب والربط فاعلها وهو
 حال مقدرة أو معطوفة بقاء
 محذوفة فلاموضع لها أي
 ماسر رتني غير مقدر أنك
 تر وعني ومن روى الآلة
 بالرفع فالحالية ممنوعة لعدم
 الربط * الثامن المصدرية
 نحو وسيعلم الذين ظلموا أي
 منقلب ينقلبون فأى مفعول
 مطلق ناصبه يتقانون ويعلم
 معلاقة عن العمل بالاستفهام
 وقال
 ستعلم ليلى أي دين تداينت
 وأي غيرم للتقاضى فرمها
 أي الاولى واجبة النصب بما
 بعدها كقبي الآلة الا انها
 هنا مفعول به كقولك

تداينت مالا لافعل مطاق لانهم تضاف لمصدر والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها في ان علم أي الخبرين أحصى وتعلن أينا أشد عذبا
 * التاسع وجوب التصدير وهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة أي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام أيهم
 أكرمتم ومن وسجور ورها في نحو من غلام أيهم أنت أفضل ووجب الرفع في نحو علبت أيوم زيد والى هذا يشير قول بعض الفضلاء

أبومن ثم خفض مزمل بين
قولي مغر يا محذرا والاشارة
بقوله ثم خفض مزمل الى
قول امرئ القيس
كان أبانا في عرائن وباله
كبير أناس في بجاد مزمل
ذلك ان مزمل لاصفة لكبير
فكان حقه الرفع ولكنه
خفض لمجاورته للخفض
* والعاشرا لارباب نحو هذه
خمس عشرة زيد فيمن اعربه
والاكثر البناء * والحادى
عشر البناء وذلك في ثلاثة
أبواب (أحدها) أن يكون
المضاف مبهما كغير ومثل
ودون وقد استدل على ذلك
بأمور منها قوله تعالى وحيل
بينهم وبين ما يشتهون ومنا
دون ذلك قاله الاخفش
وخولف وأجيب عن الاول
بأن نائب الفاعل ضمير
المصدر أى وحيل هو أى
الحول كقوله وقالت متى
يجل عليك ويعتال * يسؤك
وان يكشف غرامك تذب
أى ويعتال هو أى الاعتلال
ولابد عندى من تقدير عليك
مدلولا لها بالمدكورة
وتكون حال من المصدر
ليتقيد بها فتقيد ما لم يفده
الفعل وعن الثانى بأنه على
حذف الموصوف أى ومنا
قوم دون ذلك كقولهم منا
ظعن ومنا قام أى منا فريق
ظعن ومنا فريق أقام ومنها

أبمن الدين العروضى المحلى (قوله فرقع أبومن) أى من قولك علمت أبومن زيد فلما أضيف لواجب التصدير
وجبر رفعه وان كان أصله النصب (قوله بين قول الخ) فيه أنه لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدأ من المتعاطفين
ولاعن أحدهما اما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل بينان وأما الثانى فلا شمال الجملة على زيد لا يصح تعاقبه بكل
منهما وذلك لان رفع أبومن لا يبين قوله مغر يا محذرا بل مغر يا محذرا (قوله مغريا) أى فى قوله
محذرا فتنطق كيف السبيل الى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغر يا محذرا قيد المحذوف لانه المذكور
ويجعل قوله يمين بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر الاخر محذوف والتقدير على ان يكون الحذف من الثانى
مثلا فرقع أبومن بين قولى وخفض مزمل كذلك هما يمينان قولى مغر يا محذرا (قوله مغريا) أى فى قوله
عليك بأر باب الخ وقوله ومحذرا أى فى قوله واياك ان ترضى الخ (قوله أبانا) هو جبل ويروى ثبير وهو جبل
بمكة وقوله عرائن جمع عرين معظم الانف او كما شبهه أول المطر لتقدمه على بقية الوجه واستعاره له وقوله
وبله أى معاره أى كان هذا الجبل ملفوف في بجاد أى كساء مخطط حال نزول المطر عليه أى كأنه بين الجبال حال
نزول المطر كبير أناس ملفوف في بجاد أى كساء (قوله لارباب) أى اذا كان المضاف اليه معر با هذا كلامه
وفيه ان ارباب هذه اللغة يقولون المضاف ولو كان مضافا للمبنى نحو خمسة عشر ك فلو جب لارباب المضاف
الاضافة لا المضاف اليه كما هو ظاهر كلامه لان الموضوع ان المضاف اليه موصوف بوصف فيكسبه المضاف
من المضاف اليه بسبب الاضافة (قوله هذه خمسة عشر زيد) أى فلما اضاف عشر لزيد المعرب أعرب عشر
ورفع مع أنه مبنى على الفتح وأما خمسة فهى على حالها مبنية على الفتح (قوله البناء) أى اذا كان المضاف اليه
مبنيا (قوله مبهما) أى وغير اسم زمان كما يؤخذ مما يأتى (قوله وحيل بينهم) أى فبين مبنى على الفتح وحقه
الرفع لانه نائب فاعل لاضافته للمبنى (قوله ومنا دون) أى فلم يقل دون بالرفع مع أنه مبتدأ ومنا خبر لاضافته
للمبنى فاكتسب منه البناء (قوله وخولف) لاجابة لهذا مع قوله وأجيب (قوله أى وحيل هو الخ) المراد
بالحول الجزأى أى جزأى بينهم أى ثبت الجزأى بينهم كما يؤخذ مما يأتى فى المصنف (قوله كفى قوله) أى فهاذا
نظيره فى كون نائب الفاعل ضمير المصدر العائد على الفعل (قوله متى يجلى عليك) أى بالوصل وقوله ويعتال
أى يعتذر لك من تركه وقوله يسؤك أى يحزنك (قوله تذب) بفتح الراء من تذب والراد به يحتد لسانك أى
متى يجلى عليك بالوصل ويعتذر لك فى تركه تصرخ زينا وحيتنا نذخضع وتدل وان كشف غرامك بالوصل صار
لسانك حادا طلقا كثيرا الكلام (قوله ولا بد الخ) أى لاجل ان تحصل فائدة لان الفعل يدل على مصدره فلم
يحصل بهما فائدة فاذا أتيت بالحال أفاد فائدة (قوله ولا بد عندى الخ) لاجابة الى هذا الذى ذكر أنه لا بد منه
عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع للمصدر المعهود أى الاعتلال وقد صرح به المصنف معر فافقد
أفاد المصدر فائدة لم يدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدره نكرة والنائب هنا مصدر معرف معهود وقد
قال المصنف فى توضيحه على اللفية المعنى ويعتال الاعتلال المعهود وأعتال ثم خصه بعليك أخرى محذوفة
للدليل كما تحذف الصفات فجوز الامرين ولم يجعل أحدهما متعينا لالبد منه وهذا الذى قاله فى التوضيح هو
الحق اه دما مبنى (قوله مدلولا عليها) أى بحيث يكون الاصل متى يجلى عليك ويعتال هو عليك (قوله
ليتقيد) أى المضمرب أى بالحال لان الحال فى المعنى وصف لصاحبها والوصف مقل للاشتراك وفيه ان تقدير
الاعتلال بأل العهدية كاف ومن عن تقدير عليك ولا يحتاج لتقديرها الا لو قدر اعتلال منك أى متى يجلى
عليك ويعتال الاعتلال المعهود بكونه عليك لا على غيرك (قوله على حذف الموصوف) أى فدون منصوب
على النظرية صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ومنا خبر وابش دون هو المبتدأ حتى يأتى كلامه (قوله
ومنها) أى من الامور التى استدل بها على اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه (قوله فبين فتح الخ) أى

قوله تعالى لقد تقطع بينكم فبيننا ففتح بيننا قاله الاخفش ويؤيده قراءة
الرفع وقيل بين طرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل

لاجتذبت من قلمي تعلمنا * على حين يستصين كل حليم روي بالفتح وهو ارجم من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معر بأوجه اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم وقراءة غير ابي عمر وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح وقال اذا قلت هذا حين أسألو يهيجني * ١٥٩ نسيم الصبان حيث يطالع الفجر وقال آخر

ألم تعلمي يا عمرك الله انني
كريم على حين الكرام قليل
واني لاخزي اذا قيل مما
سختي واخزي ان يقال بخيل
روي بالفتح ويحكي ان ابن
الاحضر سئل بحضرة ابن
الارض عن وجهه النصب في
قول النابغة
اناني أبيت الا انك لبتني
وتلك التي تستك منها المسامع
مقالة ان قد قلت سوف أناله
وذلك من تلقاء مثلك رائع
فقال ولا تصحب الاردي
فتردى مع الردي * فقيل له
الجواب فقال ابن الارش
قد اجاب يريد انما أضيف
الى المبنى اكتسب منه البناء
فهو مفتوح لا منصوب وبخلة
الرفع بدلا من انك لبتني وقد
روي بالرفع وهذا الجواب
عندي غير جيد لعدم اجماع
المضاد ولو صح لصح البناء
في نحو غلامك وفرسه ونحو
هذا مما لا قائل به وقد مضى
ان ابن مالك منع البناء في
مثل مع اجماعها الكونها تثنى
وتجمع فساظنك بهذا وانما
هو منصوب على اسقاط البناء
أو باضمار ارضي أو على
المصدرية وفي البيت اشكال
لوسال السائل عنه لكان
أولى وهو اضافة مقالة الى

الفعل من حيث هو البناء لان المضارع على الخصوص أشبه الاسم فاعرب وجعل ما يرده الى البناء أمر اطارنا عليه اه دمايني (قوله لاجتذبت الخ) الاجتذاب الساب والتعلم تكلف الحلم بالكسر يعني لا سلبني قلمي من هذه النسوة تكلفا مني لظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في وهي متعلقة بالفعل أو بالمصدر ويستصين بمعنى يصين أو بمعنى يظلم الصبوة (قوله روي) أي حين في البيتين وقوله بالفتح أي على انهما مبنيان لاضافتهما للمبنى (قوله عند ابن مالك) قال في الخلاصة * واختر بنامه لوفعل بنيا (قوله والصحيح) أي مع انه خبر مبتدأ محذوف أي هو يوم الخ (قوله بفتح يوم) أي مع انه خبر عن اسم الاشارة فهو مبنى على الفتح في محل رفع (قوله هذا حين أسألو) هذا مبتدأ والاشارة للوقت الحاضر وحين أسألو مبنى على الفتح في محل رفع وهو مضاف لجملة أسألو (قوله حين أسألو) من السألو وهو النسيان وقوله يهيجني بفتح حرف المضارعة أي يثير في أي يحرك شوق والصباب يهيج ثوب من مطاع الشمس عند استواء الليل والنهار (قوله حين أسألو) أي فأسألو فعل مضارع كاكغزو (قوله ألم تعلمي) مجزوم محذوف النون والياء فاعل (قوله يا عمرك) ياتينهية أو المنادى محذوف وعمرك منصوب محذوف أي أعمرك بالله أي أعمرك قلبك بتذكرك بالله اه تقرير دردير وعلم من هذا أن لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ويروي برفع اسم الجلالة على انه فاعل والمصدر مضاف للمفعول (قوله على حين الكرام) أي حين مبنية على الفتح مع ان المضاف اليه جملة اسمية (قوله لاخزي) أي لا أذل ولا أهان والمعلق الفقير (قوله بالفتح) أي حين في البيت الاول وهو اذا قلت هذا وفي الثاني وهو قوله ألم تعلمي الخ وأما البيت الثالث فلا شاهد فيه (قوله عن وجهه النصب) أي نصب مقالة (قوله اللعن) هو الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب كثيرا في الدعاء للانسان بالشرف والعز وتلو المراتبة والمعنى جعلك آيما للعن ولا يكون كذلك الا اذا كان شريفا أبي النفس على الهمة (قوله وتلك التي) أي وتلك الملامة هي التي يضرب منها المسامع فتلك مبتدأ والتي خبره والجملة بعده صلة (قوله تستك منها المسامع) استكالك المسامع ضمها ووضيعةها (قوله مقالة) نصب مقالة بدل من انك لبتني وهي في تأويل مصدر فاعل باناني فمقتضاه أن يرفع مقالة لان البديل من المرفوع مرفوع (قوله أناله) بضم اللام فعل مضارع أي أصيبه وقوله رائع من أراعه بمعنى اخافه (قوله من تلقاء) يقال جلس تلقاه أي حذاءه أي وذلك القول من عندهم ذلك الخفيف (قوله ولا تصحب الاردي الخ) هذا مجزئيت ثان وأول البيتين عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه * فسلك قرين بالمقارن يقتدى اذا كنت في قوم فصاحب خبارهم * ولا تصحب الاردي فتردى مع الردي (قوله الى المبنى) أي وهو ان ولكن فيسه ان الاضافة انما هي للجملة وهي لا توصف بكونها مبنية ولا معرفة تأمل (قوله وقد روي بالرفع) أي وقد روي البيت برفع مقالة (قوله ولو صح) أي البناء هنا في مقالة (قوله لصح البناء الخ) أي يجامع ان كلامه اسم غير مضمون مضاف لمبنى (قوله فساظنك بهذا) أي الذي لا اجماع فيه أصلا (قوله أو على المصدرية) أي وعاء له ما بعده وهو ان قد قلت (قوله وجوابه الخ) أي أو أنه من اضافة العام للخاص وهي المسماة بالبيانية أي مقالة هي قولك سوف أناله (قوله بدل من مقالة) أي فهي في محل نصب على ان مقالة نصب بنزع الخافض أو مفعول لا عني أو على أنه مصدر (قوله أو من انك لمتني) أي فهي في محل رفع لان المبدل منه فاعل اناني (قوله أو خبر محذوف) أي هي أن قد قلت الخ (قوله وقد يكون) هذا جواب آخر عن الاشكال الوارد على الشاعر من حيث ان في البيت اضافة الشيء الى نفسه

ان قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه ان الاصل مقالة محذوف التنوين للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمتني او خبر محذوف وقد يكون الشاعر

قد بقتان في التعدي لاثنتين نحو استخبرته الخبر فاحبر في الخبر واستفهمته الحديث فافهم في الحديث واستعطيتهم درهما فاعطاني درهم او في التعدي
لو احد نحو استفنته فافنتي واستنصحته فنصحتي والصواب ما قدمته لك وهو قول الخويزني وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب
والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله ١٦١ لذلك التاثير (الثالث عشر) ان يكون

ارباعا من زيد فيه نحو تدرج
واخرجهم واقشعروا طمان
(الرابع عشر) ان يضمن
معنى فعل فاصغر نحو قوله
تعالى ولا تعد عينك عنهم
فما يحذر الذين يخالفون عن
أمره اذا عوا به وأصلح لى
ذرى تى لا يسمعون الى المسلا
الاعلى وقولهم سمع الله من
جده وقوله يجرح في عراقيها
نصلى * فانهم ضمنت معنى ولا
تنب ويخرجون ويتحدوا
وبارك ولا يصغون واستجاب
ويعث أو يفسد * والسته
الباقية ان يدل على سجيبة
كاووم وجبن وشجع أو على
عرض كفرح وبطر وأشر
وخرن وكسل أو على نظافة
كطهر وروض أو دنس كنجس
ورجس وأجنب أو على لون
كاخرو واخضر وأدم واحمار
واسواد أو حلية كدعج
وكل وشب وسمن وهزل
* (تنبيه) * في فصيح ثعلب في
باب المشدد فلان يتعهد
ضبعته قال ابن درستويه
ولا يجوز عنده يتعهد لانه
لا يكون عند أصحابه الامن
اثنين ولا يكون متعد ياورده
قوله * تجاوزت احراسا
اليهاومعشرا وأجاز الخليل
يتعهد وهو قابل وسأل

المشارح لذلك (قوله قد بقتان في التعدي لاثنتين) أى وقول النحاة لا بد ان ينقص عنه درجة لا يسلم هذا كلامه
(قوله فنصحتي) أى فالباء مفعول والهاء في الاول مفعول (قوله والاجابة) أى والاجابة مثل الطالب في التعدي
(قوله وانما حقيقة الخ) أى وما ذكره من قوله استعطيتهم درهما الخ وما معه لا يصدق عليه هذا (قوله ان يدل
احد الفعلين الخ) أى وقولك كسرت الحجر الفعل دل على تأثير في شئ كالحجر وقولك فانكسر دل الفعل على قبول
الحجر لذلك التاثير اعنى الانكسار وكان عليه ان يزيد قيدا ويقول مع التوافق في الاشتقاق فخرج نحو
ضربته فتألم لانه وان صدق عليه ما قاله لانه ليس موافقا في الاشتقاق (قوله ربا عبا) هذا أعلم من افعال
لوجود هذا في المطاوعة وغيرها (قوله تدرج) على وزن تفعلل واخرجهم على وزن افعلل وما بعده على وزن
افعل (قوله ان يضمن) أى الفعل المتعدي (قوله اذا عوا به) أى فاذا عوا متعدي تقول أذعت الحديث
أى انشيتة فضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء في صائمه وكذا أصل منعد تقول أصلح الله حاله فضمن معنى
بارك وهو لازم يوصل بنى قال تعالى وبارك فيها وكذا اسمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصغلازم بمعنى مال
يوصل بالى تقول صغوت الى فلان أى ملت اليه (قوله يجرح في عراقيها الخ) الضمير للناقاة والفعل متعد لانك
تقول جرحت عرقوبه وهذا شاعر بيت وصدده * وان تعذر بالمثل من ذى ضرورتها * الى الضيف يجرح الخ
(قوله فانها) أى هذه الأفعال وقد رجح لها الامور المضممة لها على سبيل النشر المرتب بعد الالف (قوله معنى
ولا تنب) أى فعدا متعد بمعنى جاوز تقول عد فلان طوره أى جاوزه وتنب لازم بمعنى تجفاف وتباعد وكذا
يخالفون عن أمره فان خالف متعد تقول خالفت أمر فلان أى ارتكبت خلافه وخرج لازم فدخل عن في صلته
وهكذا (قوله ويعث او يفسد) راجعان ليجرح فكل من يفسد ويعث يتعدى بنى يقال عاث الذئب في
الغنم ولا تفسدوا في الارض (قوله ان يدل على سجيبة) هذا أخص من الاول وهو كون الفعل على زنة فعل
لانه يدل على السجاييا وما شابهها وحيث كان ما تقدم اعم فيستغنى به عما ههنا (قوله اودنس) أى ما يزول
بسرهة (قوله او حلية) في نسجها وعلى حلية وهى الاوصاف الظاهرة والسجاييا الاوصاف الباطنة وكلاهما
ملازم بخلاف العرض والدعج سعة العين مع سوادها والشب عذوبة الاسنان وبرودتها ووصفاؤها وحدتها
والسكحل ان يعالجون العين سواد مثل السكحل من غيرا كسكحل قال * ليس التسكر في العينين كالسكحل
* (قوله وهزل) فيه ان هزل لا يدل على حلية (قوله لانه لا يكون الخ) أى لان التفاعل لا يكون الامن متعدد
ولا بد ان يكون لازما ولو قيل يتعاهد صنعته كان متعد يا وليس هنا متعدد (قوله و برده) أى هذا التعليل الذى
ذكره ابن درستويه (قوله تجاوزت الخ) أى فقد عدى تفاعل وليس التجاوز واقعا من متعدد ومن المعلوم ان
الموجبة الجزئية تناقض السالبة السكبية (قوله ابن قنبر) بفتح القاف وبعدها وحدة (قوله فجمع) أى
الحكم بين يونس وبين أبى زيد (قوله كم من علم استفدناه) هذا مدح لابي زيد من يونس فعلم من هذان
يتعاهد ممنوعة (قوله تعانقه) التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق صاحبه والفعل منه لازم كما قال ابن
السيد البطليوسى وغيره فلا يقال زيد تعانق عمرا وانما يقال تعانقه أو اعتمقا وتعانقا وحيثما لم يمت مشكل
سواء قرى بالجر أو الرفع أى يجز التعانق على أنه مصدر مضاف لابين أو بالرفع على أنه فعل والجملة مضافة لابين
ووجه الاشكال على كل أن ذلك المصدر أو الفعل متعد للضمير والكافة على كمال المصنف والكافة جمع
كفى وهو الشجاع المتكفي في سلاحه لانه كفى نفسه أى سترها بالدرع والبيضة والروع مصدر راع أى

(٢١ - دسوقى فى) الحكم من قنبر أباز يده عن فمها وسأل نونس فأجازها فجمع بينهما وكان عند ستة من فصحاء العرب
فستلوا عنها فامتنعوا من يتعاهد فقال نونس يا أباز يدكم من علم استفدناه كنت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال فى قول أبى
ذؤيب بينا تعانقه السكاة وروعه * يوما تبجلى حرى سلفع *

ان من رواه بجزر التعاقب مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بأنه ان كان قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطته الدرهم وتعاطينا الدرهم وان كان متعديا الى واحد فإنه يصير قاصرا نحو تضار بز يدومر والاقليل نحو جاوزت زيدا وتجاوزته وعاقته وتعانته انتهى وانما ذكر ١٦٣ ابن السيدان تعاقب لا يتعدى ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعديا وايضا لم يخص الرد

برواية الجزر ولا معنى لذلك
 * (الامور التي يتعدى بها
 الفاعل القاصر) * وهي
 سبعة (احدها) همزة فاعل
 نحو اذهبتم طيبتكم ربنا
 امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين
 والله انبتكم من الارض نباتا
 ثم يعيدكم فيها ويخرجكم
 اخراجا وقد ينقل المتعدى
 الى واحد بالهمزة الى التعدى
 الى اثنين نحو ابست زيدا
 ثوبا واعطيتهم دينارا ولم ينقل
 متعد الى اثنين بالهمزة الى
 التعدى الى ثلاثة الا في رأى
 وعلم وقاسه الاخفش في
 اخواتهما الثلاثة القلبية
 نحو ظن وحسب وزعم وقبل
 النقل بالهمزة كله سمعي
 وقيل قياسي في القاصر
 والمتعدى الى واحد والحق
 انه قياسي في القاصر سمعي
 في غيره وهو ظاهر مذهب
 سيويه (الثاني) ألف
 المفاعلة تقول في جاس زيدا
 ومشي وسار جالست زيدا
 وما شيت وسارت (الثالث)
 صوغه على فعلت بالفتح افعال
 بالضم لافادة الغلبة تقول
 كرمت زيدا بالفتح اي غلبته
 في الكرم (الرابع) صوغه
 على استفعل للطلب او النسبة

مال عن الشيء وحاده، واتج قدر له والجرى به من الاستخوذ والجرأة وهي الاقدام على الشيء والسلفع بكهفر
 الجسور (قوله ان من رواه) هذا مقول ابن السيد كما نقل ابن عصفور (قوله لا يتعدى) أي لاهو ولا
 مصدره أي وهناتعدى لان تعاقب تفاعل وقد اضيف الى مفعوله والسكاة فاعله (قوله قبل دخول التاء) أي
 لان التاء للمطاوعة والفعل المطاوع أحط رتبة من المطاوع كما سبق (قوله ثمرد) أي ابن عصفور وعلى ابن
 السيد (قوله الاقليل) مستثنى من قوله يصير قاصرا (قوله وانما ذكر الخ) حاصله اعتراض على ابن
 عصفور من المصنف وحاصله انك يا ابن عصفور جرت كلام ابن السيد واعتضت عليه وحاصله أن عبارة ابن
 السيد لان تعاقب لا يتعدى وأنت نقلت عنه ان تفاعل الخ فهو وانما تلفظ بجزي فانت اعتضت عليه بشي لم
 يقل به على أن ابن السيد لم يقع في كلامه أن من رواه بجزر الخ لان ابن السيد انما جعل المخطئ الشاعر حيث
 جعل تعانته متعديا مع أنه لا يكون الا قاصرا فاعتراضه ليس خاصا برواية الجزر كما نقلت عنه فهو لم يجعل الراوي
 مخطئا بل الشاعر أي فكلام ابن السيد مسلم وأنه لا يتعدى لكن يقال عليه انه ورد تعانته وان كان قليلا
 فلعل الشاعر جاء كلامه على ذلك الا أن يقال ان مراده برده له انه يخالف للقياس وان كلام الشاعر شاذ
 (قوله ولا معنى لذلك) أي ولا معنى لتخصيص الرد برواية الجزر بل الشاعر مخطئ سواء روى البيت بالرفع أو
 بالجر واعتراض بان التخطئة للشاعر لا تصح لانه عربي الا أن تفسر بالشذوذ

* (الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر) *

(قوله همزة فاعل) أي وهي المسماة بهمزة النقل (قوله أمتنا الخ) الظاهر انه أطلق على العدم السابق
 امانة تغليبا والاحياء في الدنيا والقيامة (قوله ابست زيدا ثوبا) أي فالاصل بس زيدا ثوبا فلما دخلت
 الهمزة صيرت الفاعل مفعولا أول (قوله نحو ظن) الاولى وهي ظن الخ كما هو في نسخة (قوله كله سمعي)
 اي في المتعدى الى واحد والى اثنين وفي القاصر (قوله سمعي في غيره) أي سواء كان متعديا الى واحد
 أو اثنين فهو الهمزة النقل تعدى أي تعدى القاصر قياسا وتعدى المتعدى زيادة على ما كان متعديا له لكن
 سمعا قياسا يقال وما لم يسمع لا يقاس على ما سمع اه تقرير رد ردي (قوله على فعلت بالفتح افعال بالضم) أي
 الذي مضارعها فعل وهي لافادة الغلبة (قوله كرمت زيدا) أي غلبته في الكرم (قوله للطلب أو النسبة)
 خرج الصيرورة كاستعجر الطين والزائدتان للتوكيد (قوله كاستخرجت المال) أي طلبت خروجه
 (قوله واستخسنت زيدا) أي نسبته للحسن ونسبت الظلم للقيح (قوله وقد ينقل) اي بصوغه على استفعل
 للطلب أو النسبة ذوالمفعول (قوله استكبت الكتاب) أي فالاصل كتب زيد الكتاب فلما دخلت السين
 والتاء صيرت الفاعل مفعولا وكذا أصل ما بعده غفر الله الذنب فلما أدخل السين والتاء التي للطلب صير
 الفاعل مفعولا (قوله وانما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفعل على استفعل للطلب
 المتعدى لواحد الى اثنين مع انه لم يتعد للثاني في هذا المثال بنفسه (قوله لتضمنه معنى استتبت) اي وهو يتعدى
 للمفعول الثاني بمن وقوله لتضمنه الخ أي لالكونه من باب اختار خلافا لالاكتنى (قوله ولو استعمل على
 اصله لم يجز) اي لان صوغه على صيغة استفعل للطلب فوجب تعديته لاثنتين بنفسه (قوله من باب اختار الخ)
 هو كل فعل متعد لواحد بنفسه وللثاني بحرف جر انما وان أتى في بعض الحالات متعديا للثاني بنفسه فهو من

الى الشيء كاستخرجت المال واستخسنت زيدا واستخسجت الظلم وقد ينقل ذوالمفعول الواحد الى الاثنين نحو استكبت الكتاب
 الكتاب واستخسجت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على اصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن
 الطراوة وابن عصفور واما قول اكثرهم ان استغفرت من باب اختار فردد (الخامس) تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحت ومنه قد افلح
 من زكاهو الذي يسير كم وزعم ابو على ان التضعيف

في هذا للمبالغة للتعدية لقولهم سرت زيدا وقوله فأول راض سنة من يسيرها * وفيه نظر لان سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه في البيت على اسقاط الباء توسعا وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله ١٦٣ تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا

لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وانزل الفرقان وزعم الخشري ان بين التعتبتين فرقا فقال لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة واحدة جىء بنزل في الاول وانزل في الثاني وانما قال هو في خطبة الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما موافقا منظما ونزله بحسب المصالح منجما لانه اراد بالاول انزله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في اننا انزلناه في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن واما قول الفغال ان المعنى الذي انزل في وجوب صومه والذي انزل في شأنه فتكاف لاداعي البه والى الثاني تسريته من السماء الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوماني ثلاث وعشر من سنة ويشكل على الخشري قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجمالة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليك في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا الاية وهي آية

باب التوسع وهو سماعي والمسموع منه اختار واستغفر وامر وسعى وكفى ودعا وزوج فقول زوجت زيدا هذا هو قول الشارح مردودا لان صيغة استعمل الناقلة للمتعدى لواحد الى اثنين وجدت فلو جبه لجهله من باب اختار ولا يرد علينا استغفرت الله من الذنب لان هذا من التضمين اه تقرير ردير (قوله للمبالغة) أى في المعنى لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى فهو في الاصل قبل التضعيف متعد والتضعيف انما افاد المبالغة يقال زكزيدي نفسه والفرسخ سرته (قوله فأول راض الخ) هو لخالد بن زهير بن عم أبي ذؤيب الهذلي وصدره * فلا تجز عن من سنة انت سرتها * وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقه فافسدها عليه وكان أبو ذؤيب أفسدها الى عبد الله بن عمرو (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء الخ) الاولى بالهمزة والتضعيف لانه هو الموجود في الايات المذكورة (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدية هنا بالتضعيف (قوله وانزل التوراة) التعدية هنا بالهمزة (قوله ان بين التعتبتين) أى التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف (قوله منجما) أى مفردا اجزاء (قوله والكتابان) أى التوراة والانجيل (قوله جىء بنزل في الاول) أى المقتضى للتجسيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فانها تقتضى أن الفعل حصل مرة (قوله وانما قال الخ) جواب عما يقال اذا كان القرآن نزل منجما والفعل المضعف يفيد التخميم فبالله عبر في خطبة كشافه بانزل القرآن هلالا نزل (قوله ويشكل الخ) جوابه ان محل كون نزل المضعف مفيد للتدرج مما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيد كلام الخشري حيث قال في هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير كغيره بمعنى أخبر والا كان متدافعا يعنى لان نزل للتدرج ويجوز جملة واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه مراده وحينئذ فلا إشكال (قوله وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب الخ) يعنى أن هذه الآية الواردة في سورة النساء ترد على الخشري أيضا وذلك لانه قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعـل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة غيره وأن تخفة من التثنية واسمها الماضى ير الشان على رأى قوم أو ضمير مخاطب على رأى أى نزل عليكم في الكتاب ان الشأن كذا والشان مأفادته الجملة بشرطها وجزائها أو نزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما في حينها في قراءة عاصم في محل نصب بنزل وفي محل رفع بنزل في قراءة غيره والنزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره فما في سورة النساء تكبير له مؤمنين بما نزل أو لا بمكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل في شأنه نزل المضعف وهو مناف لقول الخشري باقتضائه التدرج في التنزيل ولا تدرج مع وحدة الآية والجواب أن الجملة على التدرج انما تكسب عند فقد المنافي وهو موجود فيما ذكر فيجوز نزل ذو التضعيف على أنزل ذى الهمزة وقد قال الخشري في آية الانعام نزل بمعنى أنزل اه دما بيني (قوله ان اذا سمعتم) أى نزل عليكم في القرآن ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ أى فاعرضوا عنهم والذي نزل في القرآن هو قوله واذا رأيت الذين يخوضون الخ (قوله وذلك) أى قوله نزل عليكم في الكتاب أى ان آية النساء تشير الى آية الانعام (قوله اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون الخ) أى التي هي في الانعام (قوله وهى) أى قوله واذا رأيت الذين (قوله آية واحدة) أى والآية الواحدة لايتأتى فيها تدرج (قوله والنقل) أى والتعدى (قوله سماعي مطلقا) أى في القاصر والمتعدى لواحد واما المتعدى لاثنتين فلم يسمع كما قال قبل وهذا هو نفس ماسبق والانساب أن يذ كر هذا قبل كلام الحريرى ويقول وهو ظاهر قول سيبويه وقوله وقيل قياسى أى وقيل قياسى مطلقا أى في القاصر والمتعدى لواحد (قوله

واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما تملأ في التعدى لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في التعدى لاثنتين وزعم الحريرى انه يجوز في علم التعدية لاثنتين أن ينقل بالتضعيف الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسى في القاصر والمتعدى الى واحد

(السادس) التضمين فالذلك عدى رجب وطلع الى المعول لما تضمنها معنى توسع وبلغ وقالوا فرقت زيد اوسفه نفسه لتضمنها معنى خاف وامتن أو أهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمة بمعنى قصرت الى المعولين بعدما كان قاصرا وذلك في قولهم لا أولك نصحا ولا أولك جهدا الماضي بمعنى لا آمنك ومنه قوله تعالى لا يألونكم خبالا وعدى أخبر وخبر وحدث وأبأ ونبأ الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى ١٦٤ بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر الجار نحو أنبأهم باسمهم بنوفا

أبأهم باسمهم بنوفا
 بعلم (السابع) اسقاط
 الجار توسعا نحو ولكن
 لا تواعدوهن سراى على
 سراى نكاح أعجلتم أمر
 ربكم أى من أمره واقعدوا
 لهم كل مرصداى عليه
 وقول الزجاج انه طرف رده
 الفارسي بأنه مختص بالمكان
 الذى يرصديه فليس مبهما
 وقوله
 * كما عسل الطريق الثعلب *
 أى فى الطريق وقول ابن
 الطراوة انه ظرف مردود
 أيضا بأنه غير مبهم وقوله انه
 اسم اسكل ما يقبل الاستطراق
 فهو مبهم اصلحيته لكل
 موضع منازع فيه بل هو
 اسم اسما هو مستطرق ولا
 يحذف الجار قياسا الامع أن
 وان وأهمل نحو يون هنا
 ذكر كى مع تجوزهم فى نحو
 جئت كى تسكر منى أن تكون
 كى مصدرية واللام مقدره
 والمعنى لى وأجازوا أيضا
 كونها تعيلية وان مضرة
 بعدها ولا يحذف مع كى الا
 لام العلة لانها لا يدخل عليها
 جار غيرهما بخلاف أختها

قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات شهد الله أنه لا اله الا هو أى بان لهم وبانه وترغبون ان
 تنسكوهن أى فى ان أو عن ان الى خلاف فى ذلك بين المفسرين ومما يحتملها قوله ورجب ان بينى المعالى خالد * ويرغب ان رضى صنيع
 الالاتم أنشده ابن السبكي فى أوله عن ثانيا فمدح وان عكس فدم ولا يجوز أن يقدرفه ماعانى أو عن للتناقض ومحل ان وان وصلتهما بعد
 حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر نحو بين جلا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه وجوز سيبويه أن يكون المحل جارا فقال
 بعدما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جركان قولوا قولوا له نظائر نحو قولهم لاه أولك

التضمين) أى وهو سماعى كما سبق للدما مبنى قال شيخنا الدردير والظاهر ان فيه قولاً بأنه قياسى لكثرة (قوله
 رجب وطلع) أى مع انه فعل لازم وقوله عدى رجب أى فقيل رجبتمكم الطاعة وطلع زيد الين (قوله فرقت
 زيدا) من الفرق بمعنى الخوف فقوله خاف راجع لفرقت وقوله وامتن أو أهلك راجع ان لسهفه (قوله قد ينقل
 الفعل) أى قد ينقل التضمين الفعل (قوله لا أولك) هو مبهم مرتين قبل اللام وقد عمد (قوله الى ثلاثة) أى
 بنفسها بعد ان كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بحر الجار الخ (قوله اى نكاح) تفسيرا لمر (قوله
 مرصد) أى طريق وقوله عليه أى على كل (قوله انه ظرف) أى لان كل مضافة للظرف وهو مرصد وكل يحسب
 ما تضاف اليه (قوله بانه) أى المرصد (قوله فليس مبهما) أى ولا ينصب على الظرفية الا ما كان مبهما (قوله كما
 عسل) أى كما اهتز ونط الثعلب الطريق أى فى الطريق (قوله وقوله) أى ابن الطراوة جواب عما ورد عليه من
 انه ليس مبهما (قوله مستطرق) أى بالفعل وهو الذى يكون بين المزارع أو بين المنازل وهذه ليست مبهما
 (قوله الامع ان الخ) أى وأما مع غيرهما فهو سماعى (قوله هنا) أى فى المواضع التى يحذف معها الجار قياسا
 (قوله واللام مقدره) هذا محل الشاهد أى يحذف الجار هنا قياسا (قوله كونها تعيلية) أى فهى بمعنى لام
 العلة وقوله على هذا الشاهد فيها (قوله بخلاف أختها) أى أختى كى وهما ان وان فانه يحذف معهما كل جار (قوله
 على خلاف فى ذلك) مبنى الخلاف فى سبب النزول هل هو معرض رغبة فيهن أو ذم فن قدر فى رأى الاول ومن
 قدر عن رأى الثانى فأن دفع ما يقال ان شرط الحذف أمن اللبس وهنا قد وجد اللبس لان اللبس عند عدم
 القرينة والقرينة هنا موجودة وان اختلف فيها وقيل ان الاجسام تتعلق به غرضه انما يبرز من رغب فيهن
 لما لهن ومن رغب عنهن لفرهن (قوله ومما يحتملها) أى فهو من الكلام الموجه المحتمل لمعنيين أحدهما
 مدح والثانى ذم (قوله المعالى) جمع معلاة بفتح الميم وهى كسب الشرف (قوله صنيع الالاتم) أى فعل القبيح فالأ
 لاثم جمع الأثم من قولك أثم الرجل فهو أثم أى ذمى الاصل شحيح النفس (قوله للتناقض) أى لانك متى أثبت له
 الرغبة فى بناء المعالى نفيت عنه الرضا بصنع الالاتم وان أثبت الثانى له وهو الرضا بصنع الالاتم نفيت عنه الاول
 لانها ماضدان لا يجتمعان فلا يصح أن يثبت له الرغبة فى بناء المعالى والرضا بصنع اللثام ولا الرغبة عن بناء المعالى
 وعن الرضا بصنع اللثام فان قلت لا شك فى ان الانسان يرغب فى الخير فيفعله وفى الشر فيفعله فى وقت آخر وقد
 يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما ولا يريد فعله ولا تناقض فى ذلك قلت الذى فى البيت الاخبار
 باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة فى الخير واستمرار الرغبة فى الشر لانه متى
 استمرت الرغبة فى الخير لزم انتفاء الرغبة فى الشر لانها شرف لوفرض وجودها لم تستمر الرغبة فى الخير وقد فرض
 استمرارها وكذلك العكس وكذا الاستمرار فى الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور اذا الرغبة عن الخير رغبة
 فى الشر والرغبة عن الشر رغبة فى الخير فثبت التناقض على تقديرى أو عن فى الموضوعين كما ذكر المصنف (قوله
 ومحل ان وان الخ) أى محلها ما نصب وجوبا (قوله جلا على الغالب) أى لان الغالب ان الجار اذا حذف
 انتصب الجار والاولى التخرج على الغالب لاعلى النادر (قوله انه) أى محلها ما جر (قوله لاه أولك) أى

فلاصل

جهتها وهي عشرة * (الجهة الاولى) أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصنعة ولا يراعى المعنى وكثيرا ما نزل الاقدام بسبب ذلك وأول واجب على المعرب ان يفهم معنى ما يعر به مفردا أو مركبا ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور على القول بانها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه وله وحده على أن بعض مشايخ الاقراء أعرب لتليذه بيت المفصل لا يعد الله التليذ وال *

بخارات اذ قال الخليل نعم فقال نعم حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجده اه فظهر لي حيث نذ حسن لغة كانه في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر محذوف أي هذه نعم وهو محل الشاهد وسألني أبو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف بحقلد من قول زهير

تقى نقي لم يكتر غنيمة
بنهكة ذى قرى ولا بحقلد
فقات حتى أعرف ما الحقلد
فقطرنا فاذا هو السبي الخلق
فقلت هو معطوف على شئ
متوهم اذا المعنى ليس بكثير
غنيمة فاستعظم ذلك وقال
الشوايبي حتى لي ان نحو يا
من كبار طلبة الجز ولي سئل

فاذا كان متعد بالواحد فخطا وعه فاصرو الذي يتعدى لاثنين مطاوعه يتعدى لواحد فستر يتعدى لواحد فخطا وعه فاصرو وكسامة تعدل لاثنين فخطا وعه متعد لواحد (قوله ومنه البيت) أي ان كسى الجوارى فالمفعول محذوف أي ان كسى الجوارى انوبا (قوله ولكن حذف فيه المفعول) تقديره كسا وجهها جبالا أو نحو ذلك اه دما ميني * (الباب الخامس من الكتاب) *

(قوله من جهتها) أي من سببها أي بسببها وقوله يدخل الاعتراض أي موجب الاعتراض كذا حرر والظاهر انه لا حاجة له لان المعرب مثلا اذ ارعى ظاهر الصنعة ولم يراع المعنى دخل عليه الاعتراض تأمل كاتبه (قوله ما نزل الاقدام) أي ما نزل الاقدام وكفى هذا عن الخطا (قوله بسبب ذلك) أي بسبب مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصنعة وعدم مراعاة المعنى (قوله ان يفهم معنى ما يعر به) أي ما ير يداعر به (قوله ان بعض مشايخ الاقراء) وفي نسخة المشايخ القراء (قوله الاقراء) أي الذين يقرؤن الناس وقوله بيت المفصل أي البيت الذي استدل به في الفصل على جواز حذف المبتدأ وابقاء خبره فاعر به هذا الشيخ وقال لانافية وبعد فعل مضارع والله فاعل والتليذ مفعول والغارات عطف عليه واذ ظرف والخمس فاعل قال ونعم حرف فلم يوجد حيث نذ في البيت خبر عن المبتدأ الذي حذف كوهو محل الاستشهاد والحق ان نعم اسم خبر لمبتدأ محذوف أي هذه نعم وقوله الخليل اسم للخبث لانه خمسة أقسام مقدمة للخبث وهي الطائفة المقدمة منه وساقه وهي الجماعة المتأخرة منه وقاب وهي الطائفة التي في الوسط وميمنة وهي الطائفة التي جهة اليمين وميسرة وهي الطائفة اليسرى ويقال لهما جناحان والشكل يسمى خميسا وخميسا (قوله لا يعد الله التليذ الخ) البيت لامر قش الاكبر وهو قمر بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زمة بن سفيان بن سعد الخ وأول القصيدة

هل بالديار ان تجيب صهم * لو كان رسم ناطقا بكلم
الدار قفر والرسم كما * رقت في ظهري الاديم قلم
وهذا البيت سمي مر قشا ومنها

الشعر مسك والوجوه دنا * نير واطراف الاكف عتم
ليس على طول الحياة ندم * ومن وراء المرء ما يعلم
(قوله التليذ) مصدر تليذ اذا لبس السلاح والغارات جمع غارة بمعنى اغارة (قوله لغة كناية) أي انهم قد فر وامن هذا وجه أو حرف الجواب مكسور العين مع فتح النون (قوله أي هذه نعم) أي فغير واعلمها ونحوها فلو عرفوا المعنى ما غلطوا (قوله وقد عرض اجتماعنا) أي فالاجتماع لم يكن مقصودا (قوله بنهكة ذى قرى) النهكة الانتهاك بالاسر والعقوبة أي انه لم يكتر الغنيمة بسبب أسره وعقوبته شخص قرى به بل لذاته (قوله ولا بحقلد) بفتح الحاء وكسر هاء كذا ذكر شيخنا العدوي عن شيخه الملووى وفي الصحاح الحقلد الضيق الخيل وفي القاموس حقلد كعماس الضيق الخيل والضعيف وكزرج السبي الخلق واذا علمت هذا فالبيت يضبط بفتح الحاء والقاف وفتح اللام المشددة وأيضا كان الاولى للمصنف ان يقول فهو الضيق الخيل لان السبي الخلق انما هو معنى حقلد كزرج وهو لا يصح في البيت انما الذي في البيت حقلد كعماس (قوله فاذا هو سبي الخلق) الظاهر انه انما أتى بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الحقلد وعلى أبي حيان تبيكيتا لابي حيان لما كان بينهما من المنافسة في مسألة بيمانية والشأن أن المغاربة يكونون سبي الخلق فاذا قال سبي الخلق (قوله هو معطوف على شئ متوهم) يحتمل وجه آخر وهو عطفه على نهكة على حذف مضاف أي ولا بنهكة حقلد أي شخص متصف بسوء الخلق لدناءة الحقلد وهو لا يتوجه الا لشريف ولك أن تقول انه عطف عليه من غير حذف والمراد أنه لا يستعين بحقلد (قوله تمييز) أي محمول عن الفاعل

عن اعراب كلاله من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلاله فقال له الورثة اذ لم يكن فيهم أب (قوله فاعلا ولا ابن فاسئل فقال فهى اذا تميز ونوحيه قوله ان يكون الاصل وان

كان رحل يرثه كلاله ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جىء بكلاله تمييزاً ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله
واخطأ في جوابه فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها
ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب أخوك رجلاً وما قرأه من قرأ يسجد له فيها بالعدو والأصل رجال بفتح الباء فالذي سوغ فيها أن يذكر
الفاعل به ما حذف أنه انما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها وكأعراب هذا المغرب كلاله ١٦٧ تميزاً بقول بعضهم في هذا البيت

يسط لا ضياق وجهار حبا
بسط ذراعيه له ظم كبا
ان الاصل كبا بسط كبا
ذراعيه ثم جىء بالمصدر
واسند للمفعول فرفع ثم
اضيف اليه ثم جىء بالفاعل
تمييزاً والصواب في الآية
ان كلاله بتقدير مضاف اي
ذا كلاله وهو اما حال من
ضمير يورث فكان ناقصة
ويورث خبراً وتامة فيورث
صفة واما خبر فيورث صفة
ومن فسر الكلاله بالميت
الذي لم يترك ولد ولا والدا
فهى ايضا حال وخبر ولكن
لا يحتاج الى تقدير مضاف
ومن فسرها بالقرابة فهى
مفعول لاجله واما البيت
فتخريج على القلب واصله
كبا بسط ذراعاه كبا ثم جىء
بالمصدر واضيف للفاعل
المقلوب عن المفعول وانتصب
كبا على المفعول المقلوب عن
الفاعل * وهانما ورد بعون
الله امثلة متى بنى فيها على
ظاهر اللفظ ولم ينظر في
موجب المعنى حصل الفساد
وبعض هذه الامثلة وقع
للمعسر بين فيسه وهم بهذا
السبب * وسترى ذلك معنا

(قوله يرثه كلاله) أى ورثة ليس فيهم أب ولا ابن (قوله ثم حذف الفاعل) أى لغرض من الاغراض
المذكورة في البيان (قوله ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله) أى عن معنى الكلاله (قوله واخطأ في
جوابه) حيث أجاب بأنه تمييز (قوله نقض) أى ابطال (قوله من طي) بيان لما في قوله عما بنيت وقوله
وتراجع أى رجوع وقد يقال ان الغرض الذي حذف هنا الفاعل لاجله الاجمال ثم انه فصل بعد والاجمال
أولاً ثم التفصيل أو وقع في النفس وحينئذ كلام النحوي ظاهر تأمل (قوله ولهذا) أى ولاجل كون التمييز
بالفاعل فيه نقض للغرض الذي حذف لاجله الخ (قوله ضرب أخوك الخ) أصله ضرب أخك رجل ثم بنى
الفعل للمفعول فارتفع أخك على انه نائب فاعل وأعراب رجل تميزاً (قوله وأما قراءة الخ) جواب عما يقال
اننا نسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض للغرض والدليل القراءة السبعية في الآية (قوله انما ذكر
في جملة الخ) أى فهو واقع في جملة استثنائية ولا يصح الدليل بها الا لو كان مذكوراً في الجملة الاولى (قوله انما
ذكر في جملة أخرى) أى لانه فاعل لفعل محذوف (قوله كبا بسط كبا ذراعيه) أى ذراعيه واقع مفعولاً
وحيث كان كذلك فقد أضاف الشاعر المصدر لمفعوله فما وجه نصب كبا مع أنه فاعل وهو مرفوع وحاصل
الجواب الذي ذكره المصنف أن بسط مصدر المبنى للمفعول وحينئذ فيكون ذراعيه في محل رفع نائب فاعل فهو
مصدر مضاف لنائب الفاعل وكبا بذكر على أنه تمييز بعد أن كان محذوفاً لغرض (قوله ثم اضيف اليه) أى
ثم اضيف المصدر الى المفعول النائب عن الفاعل وقوله فرفع أى لنيابته عن الفاعل (قوله واما خبر) أى
لكن وهو عطف على قوله اما حال (قوله فيورث صفة) أى لرجل الذي هو اسمها (قوله ومن فسر الكلاله)
أى ان ما ذكره سابقاً بنى على التفسير السابق في الكلاله وهم الورثة الذين لأصل ولا فرع معهم (قوله
حال) أى على الوجهين السابقين من كون كان تامة أو ناقصة وقوله أو خبر بناء على انها ناقصة (قوله ولكن
لا يحتاج الخ) أى لان المعنى وان كان رجل يورث كلاله أو حال كونه كلاله (قوله بالقرابة) أى القرابة
المخصوصة وهى التي لأصل ولا فرع معها وهو المعنى السابق لكن هذا مبني على أن الكلاله اسم للمعنى وما
سبقه بنى على انها اسم للرجال فالمعنى على هذا وان كان رجل يورث من أجل القرابة المخصوصة (قوله على
القلب الخ) أى فهو على حد خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر فذراعاه مفعول مرفوع وكبا فاعل
منصوب لأن اللبس لكن قول المصنف وانتصب كبا بالخ يخالف ذلك لانه يفيد أننا بنا على المفعول فجعل
فاعلاً وفي الفاعل فجعل مفعولاً وهو بعيد فالاحسن ما قلناه (قوله وأصله) أى بعد القلب (قوله المقلوب
عن الفاعل) أى في الاعراب (قوله وهانما الخ) في حواشيه على التسهيل أن دخولها التنبيه على الضمير
الذي لم يخبر عنه باسم الإشارة شاذ (قوله لانه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون) أى وانما أمرهم
بفعل ضد ما يفعلونه في أموالهم فكانوا لا يوفون السكيل ولا الميزان فشا أو فوا السكيل والميزان بالعسقل ولا
تخسوا الناس وأدوا الزكاة (قوله من قرأت فعل وتشاء بالشاء) هى قراءة ابن أبي عملة (قوله فالعطف على
أن نترك) أى أصواتك تأمرك أن نترك وأن نفعل في أموالنا أى فكأنه لما أمرهم بضد ما يفعلونه في
أموالهم كأنه هو الذي يفعل فيها ما يشاء (قوله وموجب الوهم) أى المشاركة بتبادر الذهن (قوله مرتبين)

* فاحدها قوله تعالى أصواتك تأمرك أن نترك ما يعبراً بأوتنا وان نفعل في أموالنا ما نشاء فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك
باطل لانه لم يأمرهم ان يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون وانما هو عطف على ما فهم مفعول لا تترك والمعنى ان نترك ان نفعل نعم من قرأت فعل وتشاء بالتاء
لا بالنون فالعطف على ان نترك وموجب الوهم المذكوران المعرب يرى ان الفعل مرتبين وبينهما حرف العطف وتأخير هذا سواء ان يتوهم في
قوله ان مارأيت ابايزيد مقاتلاً * ادع القتال واشهد الهجاء * ان الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وقد بينت في فصل

بخفت وهو فاسد في المعنى والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اى خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلافتهم او محذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اى كائنين من ورائي او فعل الموالي من ورائي وما من قسرا خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر الراء فن متعلقة بالفعل المذكور * الثالث قوله تعالى ولا تسأموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر تعلق الى تكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو حال اى مستقر الى النعمة الى اجله ونظيره قوله تعالى فاماته الله مائة عام فان المتبادر انتصاب مائة باماته وذلك ممنوع مع بقائه على معناه الوضعي لان الامانة سبب الحياة وهى لا تمتد والصواب ان يضمن اماته معنى البتة فكانه قيل فألبته الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق به الطرف بما فيه من المعنى العارض له بالنسبة الى معنى البتة لا معنى الالباب لانه كالامانة في عدم الامتداد فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي ويصير هذا التعلق بمنزلة في قوله تعالى قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام وفائدة

في نسخة مرتين (قوله خطأ) اى لانه اذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفيبا بلان فيكون المعنى لا ادع القتال واحضر الهيجاء وهذا تناقض لان الهيجاء هو القتال فاول الكلام يقتضى ملازمته لها واخر الكلام يقتضى عدم حضوره لها والنخاص منه ما ذكره المصنف (قوله معطوف على القتال) اى فهو عطف مصدر مؤول على اسم خالص من التأويل بالفعل اى ان ادع القتال ولا ادع شهودا الهيجاء (قوله واني خفت الموالي) اى الذين يلونى في النسب كبنى العم وقوله من ورائي اى من بعدى اى من بعد موتى على الدين ان يضيعوه كمشاهدته في بنى اسرائيل من تبديل الدين (قوله وهو فاسد) وجه الفساد ان الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائي متعلقا بخفت لزم ان يكون الخوف واقعا في المستقبل اى بعد موته وهو ظاهر الفساد اه دما ميني (قوله لما فيه من معنى الولاية) اى فهو في قوة المشتق (قوله او مضاف اليهم) اى وان ذلك المحذوف مضاف الى الموالي فقوله او مضاف اليهم عطف على قوله اما حال (قوله اى كائنين من ورائي) لف ونشر مرتب وقوله فعل الموالي اى خفت فعل الموالي (قوله او فعل الموالي) هو تبديلهم وسوء معاملتهم (قوله واما من قرأ) هو عثمان بن عفان ومحمد بن علي بن الحسين وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوليد بن مسلم (قوله وكسر التاء) اى لا اجل الخلوص من التقاء الساكنين (قوله متعلقة بالفعل) اى بناء على ان قوله من ورائي معناه من قد ادى فالمعنى انه ذهب الموالي من قد ادى ودر جوا ولم يبق منهم من يعقوى الدين فهب الى الخ (قوله متعلقة بالفعل المذكور الخ) اعلم انه على قراءة التشديد ان كان من ورائي معناه من بعدى كان متعلقا بالموالي اى ان الموالي الذين يأتون بعدى خفوا وقلا وعجزوا عن اقامة الدين فهب لي وليا يعوهم وان كان معناه من قد ادى فهو متعلق بخفت والمعنى اني خفت الموالي اى قلت من قد ادى اى انه رأى الموالي قلت بين يديه فطلب من الله غلاما والزابط للخدمة هو الياء من قوله ورائي وهذا كله اذا كان خفت مشددة فان كانت مخففة فهو ما ذكره المصنف قبل اذا علمت هذا تعلم ان قول المصنف فن متعلقة بالفعل المذكور مبنى على ان من ورائي معناه من قد ادى اه تقرير دردير (قوله الثالث الخ) جعل فيه امثلة ثلاثة لان التوجيه فيها واحد (قوله ان تكتبوه) اى الدين حال كونه صغيرا اى قليلا وكثيرا (قوله استمرار الكتابة الى اجل) اى لان المعنى عليه ان تكتبوه كتابة مستمرة الى اجله وهذا لا يصح اذ الكتابة تقع في زمن يسير ولا تمتد للاجل الذي هو وقت حاول الدين (قوله وانما هو حال) اى متعلق باستمرار حال (قوله لا تمتد) اى بل تحصل في لحظة فراه بسبب الحينة نزع الروح (قوله يتعلق به) اى باماته وقوله بما فيه اى بسبب ما فيه وقوله من المعنى العارض وهو اللبث فقول الشارح اى معنى اللبث الاضافة بيان للمعنى العارض وقوله لا معنى الالباب اى لا معنى هو الالباب الذي هو معنى الفعل المضمن (قوله اى معنى اللبث) الذي يستلزمه الالباب الذي هو مصدر البت الذي صار معنى للفعل بحسب التضمن فظهر ان في الكلام تأويلين وهو تكاف فالاول انه متعلق بامات لما فيه من معنى الموت الذي هو وصف وجودى او عدم الحياة عما من شأنه ان يكون حيا وعلى كل فهو مستمر وحينئذ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة والمعنى حينئذ فاماته الله اى جعل الوصف قائما به او جعل استمرار عدم الحياة قائما به مائة عام اه تقرير دردير (قوله لا معنى الالباب) اى لا بسبب ما فيه من معنى الالباب (قوله فلو صح ذلك) اى فلو صح تعلقه باماته باعتبار ما فيه من معنى الفعل المضمن وهو الالباب (قوله بما فيه من معناه) اى لعلقناه باماته بسبب ما فيه من المعنى الوضعي وهو الامانة ولا يحتاج للتضمن (قوله و بصير) اى وحينئذ يصير هذا التعلق وهو تعلقه باماته بسبب ما فيه من المعنى العارض (قوله على معنى كئتين) ظاهرا لجمع بين الحقيقة والجواز (قوله على معنى كئتين) كالمات فانه مضمن معنى الالباب ويدل على سلب الحياة (قوله يدل ذلك على ذلك) اى على كون الكلمة بعد التضمن تدل على كئتين (قوله اسماء الشرط)

التضمن ان يدل بكلمة واحدة على معنى كئتين يدل ذلك على ذلك اسماء الشرط والاستفهام

* وتظايرها ايضا قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواههما ١٦٩ اللذان يهودانه وينصرانه لا يمجوزان يعلق حتى

بيولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بسل الذي يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعليقه بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل * الرابع قول الشاعر تركت بنا لحوالوشئت جادنا بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح فان المتبادر تعليقه بقوله بعيد الكرى بجاد والاصواب تعليقه بما في ثلج من معنى بارد اذا المراد وصفها بان يرقها يوجد عقب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لانه يتسنى ان تجوده به بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات والروح يفتح اللام العاشس الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع يبلغ قال الزمخشري لى فلما بلغ ان يسعي مع أبيه في اشغاله وحواله قال ولا يتعلق مع يبلغ لاقتضائه انهم ما عدا السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كما انه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقبل مع من فقبل مع اعطاف الناس عليه وهو ابوه اى انه لم يستحكم قوته بحيث يسعي مع غير مشفق

أى فن معناها العاقل وتدل مع ذلك على معنى ان ومتى تدل على التعليل الذي هو معنى الحرف وعلى الزمان وهو معنى الاسم وقوله والاستفهام ككيفية فأن تدل على معنى الحرف وهو طلب الفهم وعلى معنى الاسم وهو الحالة لان المكيف حالة واعلم انه وقع خلاف في التضمن فقبل انه من استعمال الحكمة في حقيقتها وبجازها وقيل انه من باب الحقيقة لكن يلوح الى المعنى المضمن قال ابن جني لوجعت تضمينات العرب ملائمت مجلدات فظاهرة القول بانه قياسى (قوله على الفطرة) بكسر الفاء اى على الخلقة الاصلية اى التوحيد (قوله لا تستمر الى هذه الغاية) اذ الولادة انما تكون في لحظة (قوله منصوب على الحال) اى ويكون حاله منتفزة اذ الكون المغيبا به هذه الغاية لا يوجد وقت الولادة والاطهر جعله غاية لمحذوف اى ويستمر على ذلك حتى الخ (قوله تركت) الخطاب المحبوبة وقوله لحوالى عطشا وقوله جادنا اى اروا لنا من قولهم جددت الارض فهى مجودة اذا اصلها الجود وهو المطر الغزير والكبرى النعاس وثلج صفة لمحذوف اى ريق ثلج اى كالثلج وقوله بكرمان بفتح الكاف اسم لبلدة بين فارس وسجستان والفتح في كرمان أشهر من الكسر وهى بلدة من بلاد الثلج وقوله ناصح اى شديد البياض صفة لثلج ومعنى البيت تركت بنا عطشا ولو شئت اروا بعيد النوم بربق بارد كالثلج في كرمان لغت والبيت الجري من قصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان اولها

أريت بعينيك الدموع السوافح * فلا العهد منسى ولا الريع نازح
وبعديت المصنف صنعت شفاه النفس ممن تركته * به كالجوى مما تحن الجوانح
مدحناك يا عبد العزيز وطالما * مدحت فلم يباغ فعالك مادح
تفديك بالاساءة باء في كل موطن * شباب قريش والكهول الخاجح

(قوله عقب الكرى) اى النوم (قوله فما الظن به في غير ذلك الوقت) اى لانه اذا كان باردا بعد النوم الذى الشأن ان يكون بعده سخنا فن باب اولى غيره (قوله به) اى بالربق (قوله قال الزمخشري الخ) اى لمحذوف اى وليس كذلك لانه قال الزمخشري الخ (قوله اى فلما بلغ ان يسعي مع أبيه) هذا بيان لحاصل المعنى لانه حل اعراب وان مع متعلق بالسعي المذكور (قوله لاقتضائه الخ) وجهه الاقتضاء ان المعية تشعر باستحداث المصاحبة في الزمن وقد قيد الفعل بما فيجب الاشتراك فيها اى بلغ مع ابراهيم حد السعي مع ان ابراهيم بلغ حد السعي قبل ولده وهذا بخلاف قوله تعالى وأسأمت مع سليمان فان مع متعلقة بأسأمت وهو صحيح لان اسلام سليمان تمتد فالمتأخر يصاحب المتقدم وأما بلوغ حد السعي لا امتداد فيه (قوله حد السعي) اى الطرف الاول من السعي ولا شك ان ابراهيم حصل له اول السعي وهو القدرة على فعل الامور التى تصدر من الرجال قبل وجود اسمعيل فلم يشتر كفى اول السعي بل اول سعي ابراهيم متقدم (قوله لان صلة المصدر لا تتقدم عليه) وبعضهم كالسعد توسع في الظرف في مثل هذا (قوله وانما هى الخ) اى وحينئذ تكون الجملة معترضة بين الفعل والمفعول (قوله متعلقة بمحذوف) اى بسعي محذوف يدل عليه المذكور وقوله على ان يكون اى المحذوف بيانا اى استثناء فابى انما فكأنه قيل فلما بلغ ان يسعي فقبل مع من يسعي فقبل مع أبيه اى مع أشفق الناس اليه وهو الاب وفيه اشارة الى ان الامر بذبحه كان في صغره قبل استحكامه السعي اه تقرير دردير (قوله يعلم المكان المستحق للرسالة) المراد بالمكان ذات الرسول (قوله لان علمه) في المكان اى ذات الرسول (قوله لا مفعول فيه) قد يقال لو قيل ان المراد بعلم الفضل الذى هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رساله من الايمان لانه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للرسالة ولستم كذلك اه دما ميني (قوله وحينئذ) اى وحينئذ كان مفعولا به (قوله فلا ينتصب بأعلم) لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به (قوله الاعلى قول بعضهم)

(٢٢ - دسوقى فى) * السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث طرف مكان لانه المعروف فى استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لان علمه فى المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ فلا ينتصب بأعلم الاعلى قول بعضهم

بشرط تأويله بعالم والصواب انتصابه بعالم محذوف فادل عليه اعلم * السابع قوله تعالى فخذار بعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعاقب الى
بصرهن وهذا لا يصح اذا صرصرهن بقطعهن وانما تعلقه بخذوا ما ان فسر باملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف أى الى نفسك
لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن نحو ان رآه استغنى فلا يحسبهم بمخازة فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف
في نحو وهزى اليك بجذع النخلة ١٧٠ واضم اليك جناحك أمسك عليك زوجك وقوله هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها

وقوله

دع عنك نمباصح في حجراته
قوله حجراته بفتحين أى
نواحيه وقول ابن عصفور ان
عن وعلى في ذلك اسمان كفى
قوله * عدت من عليه بعد ما تم
ظموها وقوله
فلقد أراى للمراح دريئة
من عن يمينى مرة وأما
دفعاً للحدود المذكور وهم
لان معنى على الاسمية فوق
ومعنى عن الاسمية جانب ولا
يتأتى هنا لان ذلك لا يتأتى
مع الى لانها لا تكون اسما

أى القائل ان أفعل التفضيل ينصب المفعول به (قوله والصواب الخ) مقابله قول بعضهم السابق (قوله اذا
فسرصرهن بقطعهن) أى لان قطع لا يتعدى الى وهذا تفسير بصرهن على قراءة الضم يقال صرت الشئ بمعنى
قطعته (قوله وانما تعلقه بخذ) أى وحينئذ في الآية تقديم وتأخير فكأنه قيل خذ اليك أربعة من الطير
فسرهن (قوله ان فسر باملهن) هذا تفسير لقراءة الجبر ويصح تفسير القراءة بالرفع به (قوله أى الى نفسك)
أى فالواقع مفعول لا حينئذ انما هو النفس لا الضمير المتصل (قوله فعل المضمر) أى فعل الفاعل المضمر
(قوله الى ضميره المتصل) أى لان الجبر وهو الضمير فى اليك مفعول فى المعنى (قوله الا فى باب ظن) أى وما
حل عليه من فقد وعدم فلا يقال الحصر منقوض بفقده وعدم (قوله فلا يحسبهم) أى بالياء التحتية (قوله
فيمن ضم الباء) أى وأما من فتحها ففاعل الفعل ضمير مستتر لا واحد والمفعول ضمير الجماعة فلم يتعد فعل
المضمر ضميره بل ضمير غيره (قوله وهزى اليك) أى الى نفسك وكذا تقول فيما بعده (قوله وقوله) أى
قول امرئ القيس وتمايم البيت * ولكن حديث ما حديث الرواحل * (قوله وقول ابن عصفور) أى فى
الجواب عن عدم تقدير النفس وحاصله ان يجعل عن وهى اسمين وحينئذ فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله وهم)
خبر عن قول ابن عصفور وهذا الرادى حيان ولم ينسبه له المصنف وفى النفس من ذلك شئ لانه حينما يمر له أدنى
غلط يصرح بالرد عليه ويبالغ فيه واذا ذكره كلاما حسنا فيورده غير منسوب اليه وما حق أبى حيان الا أن
يشمل بقول القائل

ان يسمعو اسبة طاروا بها فرحا * عنى وما سمعوا من صالح دفنوا

اه دما ميني (قوله لا يتأتى مع الى) أى كفى قوله تعالى وهزى اليك (قوله لمجاورته له) أى لمجاورته من
لا غنياء (قوله علم أنهم فقراء من المال) أى وانهم استغنوا بالتعفف (قوله فلا يكون جاهلا بحالهم) أى بل عالم
بانهم فقراء وحينئذ فيخاله يحسبهم الجاهل أى عن حالهم (قوله متعلقة بحسب) أى والمعنى يظنهم الجاهل
من أجل تعففهم أغنياء (قوله ألم ترى الى الملا) أى ألم ينته علمك أو نظرك الى الجماعة الكاثبة من بنى اسرائيل
وقوله من بعد موسى أى من بعده موته وقوله اذا قالوا النبي لهم هو شمويل وقوله ابعث أى اقم لنا ملكا نقاتل
فى سبيل الله أى نقاتل معه فى سبيل الله فتنقلم كلمتنا ورجع اليه (قوله انه لم ينته) أى لم يصل علمه فأخذ الانتهاء
من الى لان مدلولها الانتهاء أى لم ينته العلم اليهم اذا جعلت ترى علمية وقوله أو نظره أى اذا جعل ترى بصريه
(قوله انه لم ينته علمه) أى المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اليهم أى لهؤلاء الجماعة الكاثبة من بنى
اسرائيل وقوله فى ذلك الوقت أى وقت قواهم لنبيهم ابعث لنا ملكا وانما يصل له علمهم فى ذلك الوقت لانه لم
يكن فى ذلك الوقت موجودا وانما وجد بعد ذلك (قوله أى ألم ترى الى قصتهم) أى ألم ينته علمك الى قصتهم فى ذلك
الوقت (قوله انما هو من ذلك) أى من قصتهم ومن خبرهم (قوله فن شرب منه) أى من مائه على وجه الشبوع
والكبرع (قوله الامن اغترف) أى الامن شرب شربا طيبا بان اغترف بيده (قوله ليس منه) أى ليس من
أصحابه الممتثلين لامره (قوله بل ذلك) أى الاغتراف (قوله وانما سهل الفصل الخ) هذا زاجع لقوله وانما

* الثامن قوله تعالى يحسبهم
الجاهل أغنياء من التعفف
فان المتبادر تعاقب باغنياء
لمجاورته له ويفسده انهم
مقنظهم ظان قد استغنوا
من تعففهم علم انهم فقراء
من المال فلا يكون جاهلا
بحالهم وانما هى تعاقبة
يحسب وهى للتعليل التاسع
قوله تعالى ألم ترى الى الملا من
بنى اسرائيل من بعد موسى
اذ قالوا فان المتبادر تعاقب
بفعل الرؤية ويفسده انه لم
ينته علمه ونظره اليهم فى ذلك
الوقت وانما العامل مضاف

محذوف أى ألم ترى الى قصتهم او خبرهم اذا تعجب انما هو من ذلك لان ذواتهم * العاشر قوله

تعالى فن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى الامن اغترف غرفة فان المتبادر تعاقب الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من
اغترف غرفة ليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى وهو أبو البقاء فى تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل
الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصلة لانه اذا ذكر أن الشارب ايس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه فكل الفصل به كلا
فصل * الحادى عشر قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا ودرده بعضهم

هو

بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليها تقول ضربته الى ان مات ويمتنع قتله الى ان مات وغسل البدل لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق لان اليد شاملة لرؤس الاقدام والمناكب وما بينهما قال فالصواب تعلق الى باسقطوا ١٧١ محذوفوا يستفاد من ذلك دخول المرافق

في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على أنه ليس من الاقدام بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب ان ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذالم يدخل في الاسقاط بقي داخلا في الماء مور بغسله وقال بعضهم الايدي في عرف الشرع اسم لا كف فقط بدليل آية السمرقنة وقد صح الخبر باقتضاره صلى الله عليه وسلم في التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسير الامراد بالايدي في آية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف أيضا أي ومدا للغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية للغسل الكف الثاني عشر قول ابن دريد

ان امرأ القيس جرى الى مدى فاعتاقه جسامه دون المدى فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذلك كان الجرى قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه جسامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أي طالبا الى مدى ونظيره قوله أيضا

هو مستثنى من الاولى (قوله ما قبل الغاية) أي وهو الحدث كالضرب والغسل (قوله ان يتكرر) اعلم ان التكرار امران الاول ان يحصل الحدث شيئا فشيئا والثاني ان يتكرر بحسب اجزاء المحل فالاول نحو ضربته الى ان مات والثاني غسأت يدي من أصبغى الى المنكب فالغسل يتكرر باعتبار اجزاء المحل أي غسأت جزأ بعد جزء الى ان وصلت الى المنكب اذا علمت هذا تعلم ان محط النبي في قول المصنف لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق هو قوله قبل الوصول الى المرفق وأما أصل التكرار فهو حاصل فمحط النبي الطرف واما التكرار في نفسه فهو موجود باعتبار الاجزاء قبل الوصول الى المنكب الذي هو الغاية فينبذ تعلق الى بغسل يؤدي الى التناقض لان غسل اليد شاملة يصدق بغسلها من طرف الاصابع الى المنكب فقوله الى المرفق منافي لذلك اذا علمت ذلك فالمناسب للمصنف ان يعالج بالتناقض لاجتماع التكرار لان تكرار الغسل حاصل باعتبار الاجزاء وهو كاف في الغاية لكن قد علمت ان قوله وغسل اليد لا يتكرر معناه لا يقصر تكرر على ما قبل الوصول بل يتجاوز المرفق الى ان يصل للمنكب لان اليد شاملة له وحينئذ فيؤدي للتناقض اه دما ميني (قوله لا يتكرر) أي لا يقصر تكرر به باعتبار كل جزء دفعة على ما قبل الوصول الى المرفق بل يتجاوز المرفق الى ان يصل للمنكب لان اليد شاملة له فقوله الى المرفق تناقض (قوله فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوف) أي وأسقطوا الغسل الى المرافق أي وأسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله باسقطوا محذوف) أي وأسقطوا الغسل الى المرافق (قوله ويستفاد من ذلك) أي من تعلقه باسقطوا (قوله وقد انتهى الى المرافق) أي والمعنى وأسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله واذالم يدخل) أي المرافق (قوله فكان ذلك) أي اقتضار النبي في بعض احواله في التيمم على المسح الى الكفين بتفسير الايدي في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (قوله وعلى هذا) أي على كون اليدين في الشرع اسمي الكف فقط (قوله غاية للغسل) أي المذكور وتكرر ما قبل الغاية بحسب الاجزاء (قوله ان امرأ القيس) هو الشاعر المشهور وقد كان أبوه ساطانا في الجاهلية وكان يسمى ضليلا ومن كلام بعض

تنقل فلذات الهوى في التنقل * ورد كل صاف لا تقف عنده منهل
ففي الارض أحباب وفيها منازل * فلا تبك من ذكرى حبيب وم منزل
ولا تتبع قول امرئ القيس انه * مضل ومن ذا يقصدى بمضلل

(قوله جسامه) هو الوقت الذي يكون فيه موته وقد يطلق على نفس الموت وقوله اعنتاه أي حبسه والمدى هو الغاية (قوله وذلك مناقض لقوله فاعتاقه جسامه دون المدى) أي لان قوله دون المدى معناه عرفاً أنه لم يبلغ المدى (قوله طالبا الخ) هذا التقدير فيه نظر اذ لا يقال طلب الى كذا ويقال قصدته وقصدته وقصدت اليه فالاولى أن يقدر كونا خاصا غير هذا أي جرى فاصدا الى مدى ويجوز أن يتعلق بجرى على أن المعنى أراد الجرى أو أن جرى على معناه الحقيقي لكن على تقديره مضاف في الاخير أي دون قطع المدى (قوله ينوي) أي يقصد والتي صفة للكعبة أو مكة ودحا بسطا والبنى مقصورا ما يضم الباء جمع بنية كغرفة أو بكسر هاء جمع بنية كقربة وهي البناء بالمدوكسر الباء اه دما ميني (قوله لفساد المعنى) أي لافادته أن الله بسطها لها على البني جمع بنية كغرفة وغرف وهي الابنية أي الحيطان ويقال فيها أيضا بنا جمع بنية كقربة وقرب اه تقرير دردير (قوله ولم يجعل له عوجا) أي ولم يجعل فيه اختلافا وتناقضا وقوله قيسا أي مستقيما (قوله من القراء) أي وهو حفص (قوله وانما قيساحال) المراد بكونه قيسا مستقيما معتدلا وفائدة الجمع بين نفي

يصف الحاج ينوي التي فضلها رب العلي * لما حاترت بها على النبي فان قوله على النبي متعلق بابعد الفعلين وهو فضل لا باقر بهم ما هو ودحا بمعنى بسط لفساد المعنى الثالث عشر ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخنا يعرب لتلميذه قيسا من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيسا صفة له وجاهل فقالت له يا هذا كيف يكون العوج قيسا وترجت على من وقف من القراء على ألف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهيم وانما قيساحال

امان امهم مجذوف هو وعامله اى انزله قوما واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول ومعرضة على الثانى قالوا ولا تكون معطوفة لثلا
يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضهير ١٧٢ الجور باللام اذا اعيد الى الكتاب لالى مجرور على أو جملة النفي وقوما حالان

العوج وانبات الاستقامة وفي أحدهما غنية عن الآخر التام كيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو
عن أدنى عوج عند التصفح أو المراد بكونه قوما على سائر الكتب مصداقها شاهد بصحتها اه دما ميني (قوله
ولا تكون معطوفة) أى على الثانى لان الحال من جملة الصلة وأشار بقول التبرى إشارة الى أن الحق أن الصلة
هى التى لا يتم الكلام الا بها او الحال فضلة يتم الكلام بدونها (قوله لالى مجرور على) أى لا اذا اعيد الى
مجرور على وهو العبد لان سباق الآيه في وصف الكتاب والتبويه بشأنه وذلك يقتضى كونه حالاً من الكتاب
أو من ضميره لان العبد أو ضميره (قوله أو جملة النفي الخ) عطف على قوله حال امان امهم الخ (قوله حالان
من الكتاب) أى مفيدان للتأكيدي (قوله أن يكون الحال كذلك) أى وحينئذ فلا يصح هذا الاحتمال
الاخير (قوله قد صرح ذلك) أى التعدد بختلاف اجزاء افرادا (قوله في النعت) يعنى والحال في المعنى نعت
لصاحبها فكما أن النعت يتعدد بختلاف الافراد والجملة ينبغي أن يكون الحال كذلك (قوله بل قد ثبت الخ) أى
فلا يحتاج للخروج على النعت وهذا ترق (قوله وأتم سكارى) أى بجملة وأتم سكارى جملة حالية وقوله ولا
جنباحال ثان مفرد وقوله لان الحال علة لقوله لا يقال (قوله لان الحال الخ) هذا منع للخروج على النعت لاعلى
الخبر وقوله بالخبر أشبه أى لانك اذا حذف العامل في الحال من نحو جاء زيد راكبا كان الحال مع صاحبها مبدأ
وخبر الانعنا ومنعوتنا وحينئذ فالخروج على الخبر أولى لانه أشبه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل شبه الحال
بالخبر اختلف في تعدده أى الحال والخبر أى جرى الخلاف في الحال كما جرى في الخبر (قوله لاحال) أى
وكلامنا في الحال المتعددة المستقلة بدون عطف وقوله وأما جنبنا منع لقوله بل قد ثبت الخ (قوله لاحال) هذا
مشكل اذ لو كان المعطوف غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة التى يجب فيها تشارك
المعطوف والمعطوف عليه وحينئذ فجنبنا حال قطعاً لا غير حال والجواب أن نفي الحال عنه انما هو باعتبار
الاصالة والاستقلال وهو صحيح لان جنبنا معطوف وانما جاء به الحالية بطريق التبعية لا بطريق الاصالة واذا
كان كذلك فلا ينتهز الرد به على أى على لان الثواني يعترف فيها ما لا يعترف في الاوائل (قوله بديل) أى بديل
كل فمكانه قيل لم يجعل فيه عوجاً جعله فيما (قوله بديل منها) أى فقد أبدل المفرد من الجملة وأما في المثال فقد
أبدل الجملة أعنى قوله أبومن من المفرد أعنى زيد (قوله في أحوى) أى من قوله تعالى والذى أخرج المرعى
الخ أى أنبت العشب فجعله بعد الحضرة عشاء أى جافاً هشيماً أحوى أى اسوداً يابساً (قوله لغشاء) الغشاء
بتخفيف الشاء وتشديد هاما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش والنبات اليابس والاحوى سواد
يضرب الى الحضرة وقيل حضرة عليها اسواد و يطلق الاحوى أيضاً على الطي الذى في ظهره خطان من سواد
وبياض (قوله كما فسر مداهمتان) أى فانه فسر بسوداوان من شدة خضرتها (قوله فجعله صفة لغشاء كجعل
الخ) أى لانه يتخل المعنى فجعله يابساً شديد الخضرة وهو تناقض بخلاف المعنى الاول جعله جافاً اسوداً ومن
الجفاف واليبس (قوله وانما الواجب) أى على التفسير الثانى (قوله فأخرج جنبنا) أى بسببه أى الماء المتقدم في
قوله وهو الذى أنزل من السماء ماء (قوله فأخرج جنبنا منه خضراً) أى زرعاً يخرج منه أى من الزرع الخضر
وقوله ومن النخل خبر مقدم وقوله من طلعا بديل وقنوان مبتدأ والجملة حالية (قوله وهذا يقتضى أن جنبنا
الاعناب يخرج من طلعا النخل) أى لان المعنى حينئذ القنوان الدانية والجنبنا من الاعناب كائنان من طلعا
النخل (قوله بعد قوله تعالى يطاف عليهم) الاول بعد قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون الخ فقوله
بعد قوله يطاف عليهم الخ هذا خطأ اذ ليست التلاوة كذلك فى الآية التى فيها حور عين وانما التلاوة فيها

من الكتاب على أن الحال
يتعدد وقياس قول الفارسي
في الخبر انه لا يتعدد بختلاف
بالافراد والجملة أن يكون
الحال كذلك لا يقال قد صرح
ذلك في النعت نحو وهذا
ذكر مبارك أنزلناه بل قد
ثبت في الحال في نحو لا تقر بوا
الصلاة وأتم سكارى ثم قال
سبحانه ولا جنبنا لان الحال
بالخبر أشبه ومن ثم اختلف في
تعددهما واتفق على تعدد
النعت وأما جنبنا فعطف
على الحال لاحال وقيل المنفية
حال وقوما بديل منها عكس
عرفت زيدا أبومن هو
* الرابع عشر قول بعضهم
في أحسوى انه صفة لغشاء
وهذا ليس بصحيح على
الاطلاق بل اذا فسر الاحوى
بالاسود من الجفاف واليبس
وأما اذا فسر بالاسود من
شدة الخضرة لكثرة الري كما
فسر مداهمتان فجعله صفة
لغشاء كجعل قوما صفة لوجوا
وانما الواجب ان تكون
حالان المرعى وأخر لتناسب
الواصل * الخامس عشر
قول بعضهم في قوله تعالى
فأخرج جنبنا به نبات كل شئ
فأخرج جنبنا منه خضر انخرج
منه جبابه تراكبا ومن النخل
من طلعا قنوان دانية

وجنات من أعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضى أن جنبنا الاعناب يخرج من طلعا النخل وانما هو يطوف
مبتدأ بتقدير وهناك جنات أو ولهم جنات وتفايره قراء من قرأ حور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين أى ولهم حور
وأما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شئ

وهو من باب وملائكته وجبريل وميكال * السادس عشر قول ابن السدي في قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا لان من فاعل بالمصدر ويرده ان المعنى حينئذ والله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصنعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله * ١٧٣ أفتى تلاميذ وما جعت من نسب

قصر القوا قيرأقواء الابار يق
فيه من رواه برقع أقواء الحق
جواز ذلك في النثر الا انه قليل
ودليل الجواز هذا البيت فانه
روى بالرفع مع التمكن من
النصب وهي الرواية الاخرى
وذلك على أن القوا قير
الفاعل والقوا مفعول
وصح الوجهان لان كلاهما
قارع ومقروع ومن مجيئه
في النثر الحديث وسج البيت
من استطاع اليه سبيلا ولا
يتأتى فيه ذلك الاشكال لانه
ليس فيه ذكر الوجوب على
الناس والمشهور في من في
الاستطاعة انما يبدل من الناس
بذل بعض وجوز الكسائي
كونها مبتدأ فان كانت
موصولة فخيرها محذوف أو
شرطية فالمحذوف جوابها
والتقدير عليهم ان استطاع
فليحج وعليهم ان فالعوم
مخصص اما بالبدل أو بالجملة
السابع عشر قول الزنجشري
في قوله تعالى يا ويلتأعجزت
ان أكون مثل هذا الغراب
فاواري سواة أحمى ان انتصاب
أو اري في جواب الاستفهام
ووجه فساد ان جواب الشيء
مسبب عنه والمواراة لا تتسبب
عن العجز وانما انتصابه

يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفا كنه مما
يتخبرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين بالرفع وفي قراءة بالجر عطف على الاكواب (قوله وهو من باب
الح) أي أنه من عطف الخاص على العام وليس القصد تلاوة الآية ولذا اقتصر المصنف على محل الشاهد
ولم يقل ورسله وجبريل (قوله ان من فاعل بالمصدر) وهو حج من قوله ولله على الناس حج البيت (قوله
فيلزم الح) هذا الالزام مبنى على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها اللام المذكرة
والمعهود المستطيعون نعم يكون من استطاع من قبيل الاظهار في موضع الاضمار (قوله أفتى تلاميذ)
هو المال القديم الاصل الذي ولد عنه ذلك والنسب العمار والقوا قير الاقداح جمع فاقوزة والابار يق جمع
بريق فارسي معرب والبيت للمغيرة بن الاسود الاسدي وقوله

أقول والكأس في كفي أقلها * اخاطب الصيد أبناء العماليق
لاتشربن أبدا راحا مسردة * الامع الشم أبناء البطاريق

لصيد جمع أصيد وهو الملك والعماليق الجبابرة أولاد عملاق والمسردة المتواليمة والبطاريق كبير الروم (قوله
مع التمكن من النصب) فيه ميل لمذهب ابن مالك في تفسير الضرورة وهي ما ليس للشاعر عنه مندوحة
(قوله ومن مجيئه) أي الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر للمفعول (قوله في النثر) روى عن ابن عاصم أنه
قرأ ذكر رجعة بك بعد ذكر ياء بضم الدال والهمزة وهو من هذا القبيل (قوله بدل بعض) أي وحذف
الرباط لفهمه أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ (قوله
وعلمين) أي على جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية (قوله ان انتصاب أو اري في جواب الاستفهام)
أي فقال الفاء سببية أو اري فعمل مضارع منصوب في جواب الاستفهام أعني أعجزت (قوله لا تتسبب
عن العجز) اذ العجز انما يتسبب عنه عدم الموارد والمواراة انما تتسبب عن القدرة وأجاب السعد في حاشية
الكشاف بانه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه لانكار الاباطي فيفيد النفي وهو سببه أي ان لم أعجز فواريت
(قوله ومن هنا) أي ومن أجل أن جواب الشيء مسبب عنه (قوله لا يتسبب عن روية انزال المطر) أي واذا
لم يتسبب عنه وجب الرفع لتجرده من الناصب والجازم (قوله وقيل انما ينتصب) أي قوله فتصبح وحاصل هذا
القول ان عدم النصب هنا ليس لعدم صحة السببية بل لسكون الاستفهام ليس حقيقيا وانما ينتصب في جواب
الاستفهام الحقيقي (قوله وقيل النصب) أي في قوله فتصبح (قوله فتكون لهم قلوب) أي فتصب فتكون بعد
فاء السببية والاستفهام فيها غير حقيقي فكذلك هنا في قوله فتصبح جواز النصب بعد ما ولكن منع النصب لاجل
قصد العطف (قوله على تأويل الح) أي فهو ماض في المعنى وان كان مضارعاً فاذا صح عطفه على الماضي (قوله
القول الاول) أي وهو أن عدم انتصاب فتصبح لكونه ليس جوابا للاستفهام لان اصباح الارض مخضرة
لا يتسبب عن روية المطر ولا ينصب بعد فاء السببية الا ما كان جوابا وجواب الشيء ما كان متسببا عنه (قوله
لم يبيناه) أي من ان اصباح الارض مخضرة ليس مسببا عن روية المطر وأما الآية المنظرها فالسببية فيها صحيحة
لان كون القلوب تفسقه يتسبب عن السير ورؤية الارض وما فيها من الاشجار والزرع (قوله الذين
الح) صفة لمحذوف أي الاصنام الذين اتخذوا وفيه أنه يفيد أن المتخذون بان الاصنام فيجاب بأن المفعول الاول
بالعطف على أكون ومن هنا منع نصب تصبح في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة
لا يتسبب عن روية انزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل انما ينتصب لان ألم تر في معنى قدرأت أي انه استفهام تقريرى مثل ألم نشرح وقيل
النصب جائز كما في قوله تعالى ألم يسير وافي الارض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على تأويل تصبح باصباح والصواب
القول الاول وليس ألم تر مثل ألم يسير والمبايناه * الثامن عشر قول بعضهم في قولنا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله

بالعطف على أكون ومن هنا منع نصب تصبح في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة
لا يتسبب عن روية انزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل انما ينتصب لان ألم تر في معنى قدرأت أي انه استفهام تقريرى مثل ألم نشرح وقيل
النصب جائز كما في قوله تعالى ألم يسير وافي الارض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على تأويل تصبح باصباح والصواب
القول الاول وليس ألم تر مثل ألم يسير والمبايناه * الثامن عشر قول بعضهم في قولنا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله

قر بانا آلهة أن الاصل اتخذوهم قربانوا ان الضمير وقر بانا مع ولان وآلهة بدل من قربانوا وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب
أن آلهة هو المفعول الثاني وان قربانوا حال ١٧٤ ولم يبين وجه فساد المعنى ووجه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانوا من دون الله اقتضى

مفهوما الحث على أن يتخذوا
لله سبحانه قربانوا كما انك اذا
قلت اتخذ فلانا معلما دوني
كنت أمره أن يتخذك معلما
له دونه والله تعالى يتقرب
اليه بغيره ولا يتقرب به الى
غيره سبحانه * التاسع عشر
قول المبرد في قوله تعالى أو
جاؤكم حصرت صدورهم
ان جملة حصرت صدورهم
جملة دعائية وردة الفارسي
بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر
صدورهم عن قتال قومهم
ولك أن تجيب بأن المراد
الدعاء عليهم بان يسلبوا أهلية
القتال حتى لا يستطيعوا
أن يقاتلوا أحد البتة منهم
العشرين قول أبي الحسن
في قوله تعالى ولبثوا في
كهفهم ثلاث مائة سنين فيهن
نون مائة انه يجب ووز كون
سنين منصوبا بلامن ثلاث
أو مجرور بلامن مائة والثاني
مردود فانه اذا أقسم مقام
مائة فسد المعنى * الحادى
والعشرون قول المبرد في
كان فيهما آلهة الا الله لفسد
ان اسم الله تعالى بدل من
آلهة ويرده ان البدل في
باب الاستثناء مستثنى
موجب له الحكم اما الاول
فلان الاستثناء اخراج وما
قام احد الاز يد مفعولا لخراج

محذوف أى اتخذوهم (قوله قربانوا) أى مقتر بهم (قوله وان قربانوا) فيه أنه يرده عليه أن الحال مقيدة
اعمالها فيفيد أن توبيخهم لاتخاذهم الآلهة في وقت التقرب بهم مع أنهم موبخون على اتخاذهم دائما لأن
يقال انهم حال مدينة أى ان من شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قربانوا لهم ما زعمدهم الا ليقربون الى الله
زاني (قوله ووجه الخ) قد وجه بعضهم بأن المبدل منه في نية الطرح فيقتضى أنهم لا يعترفون بألوهيته تعالى
لان تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون
الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهبة المولى تعالى مع قولهم ان الاصلم آلهة تقربنا اليه والمفهوم
من قوله تعالى فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانآلهة لولوا بالهبة الاصلم ولم يقولوا بالهبة
تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانوا لآلهة الا انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله تعالى فانه
لا يفهم من هذا نفي الهية الله تعالى (قوله على اتخاذهم) أى الاصلم قربانوا (قوله أو جاؤكم الخ) قبله
ودوا أى المنافقون أى تخنوا وتسكفرون كما كفر واقتكفونون أنتم وهم سواكم في الكفر فلا تتخذوا منهم
أولياء تولونهم وان أظهروا الايمان حتى يهاجروا في سبيل الله هجرة صحيحة تحقق ايمانهم فان تولوا أو أقاموا
على ما هم عليه فخذوهم بالاسر واقبلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا تولونه ولا نصيرا تنتصرون
به على عدوكم الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق اى عهد بالامان لهم وان وصل اليهم كما عهد النبي
هلال بن عويمر الاسلمى أو الذين جاؤكم وقد حصرت اى ضاقت صدورهم عن ان يقاتلواكم مع قومهم أو
يقاتلوا قومهم معكم اى محسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تتعرضوا لهم بأخذ ولا قتل (قوله حصرت صدورهم)
اى صدور الكفار الجائنين لكم (قوله جملة دعائية) اى لاحالية كما قال غيره (قوله عن قتال قومهم) اى
الكفار أى بل المطلوب أن يدعى بكونهم يععون في بعضهم حتى يسلبوا بعضهم (قوله بان يسلبوا) أى بالمرض
(قوله اذا أقيم مقام الخ) اى لان المنظور له البدل والمبدل منه في نية الطرح وهذا مذهب الجمهور وقال
الزمخشري المنظور له كل من الامرين (قوله فسد المعنى) اى لانه يصير المعنى ولبثوا في كهفهم ثلاث سنين
(قوله ويرده الخ) اى حينئذ فالاولى جعل الاسم بمعنى غير صفة لا آلهة والتقدير لو كان فيهما آلهة
مغيرة لله لفسد نالكنهم لم تفسد افايس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد الذى سبقت الآية لبيان وعلم من
هذا أنه لا يشترط في جعل الاسم بمعنى غير صفة الاستثناء (قوله أما الاول) اى كونه مستثنى (قوله فلان
الاستثناء اخراج) اى بالاولى واحدى اخواتها والبدل يخرج بالافهم مستثنى (قوله وأما الثانى) اى وهو
كونه موجبا له الحكم (قوله صدق قام زيد) اى لان زيد يخرج من نفي عنه القيام ومن كان كذلك
كان القيام ثابتا له (قوله أما الاول) اى كون اسم الله ليس مستثنى وقوله فلان الجمع أى مثل آلهة
(قوله فيستثنى منه) اى حتى يستثنى منه لان الاستثناء معيار العموم (قوله ولان المعنى الخ) حاصله ان
ما بعد لومثب لفظا والاستثناء من الاثبات نفي فلو كانت الا الاستثناء هنا كان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس
الله فيهما لفسد نالكنهم لم تفسد افايس فيهما آلهة ليس الله منها وذلك يحتمل أن يكون فيهما آلهة الله منها
فلا يحصل التوحيد الذى سبقت الآية له (قوله وأما انه ليس بموجب له) اى ليس بثابت له الحكم أى الفساد
اعتراض بان البدل في باب الاستثناء ليس ما بعد الابل الامع ما بعد هابديل قولهم في ما قام احد الاز يد ان الا
زيد ابدال اذ لو كان البدل زيدا فسد المعنى اذ يكون المعنى ما قام احد زيد وهو فاسد لانه عكس الواقع لان الواقع
ان زيدا موجب له القيام واذا أقمته مقام احد المبدل منه كان القيام منفعيا عنه بخلاف ما قام الاز يد ونحن هنا

زيد واما الثانى فلانه كما صدق ما قام احد الاز يد صدق قام زيد واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم أما
الاول فلان الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولان المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسد نال ذلك يقتضى انه لو كان فيهما آلهة
فهم الله لم يفسد وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا وأما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما آلهة لفسد نال بستم

وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه لو كان معنار رجل الازيد لغلبة الان رجلا ليس بعام فيسبني منه ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبة الاقضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف فان قيل لان سلم ان الجمع في الآية والمفسر في المثال غير عامين لانهم ما واقعان في سياق لوهي للامتناع ١٧٥ والامتناع انتفاء قلت او صح ذلك لصح ان يقال

لو كان فهم من احد ولو جاءني ديار ولو جاءني فأكرمه بانصب لكان كذا واللازم ممتنع * الثاني والعشرون قول أبي الحسن الانحس في كاتمه فاه الى في ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض اى من فيه ورد المبرد فقال انما يتكلم الانسان من في نفسه لامن في غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في كاتمي فاه الى في أو قاله في ذلك رجلا على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبي العباس فلنعدل الى مثال غير هذا حتى عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي أطولم ان مصابكم رجلا رد السلام تحية ظلم ان الصواب رجل بالرفع خبرا لان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين أهل الادب روي عن ابي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذله مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياجه لتسليمه تلميذه المبرد فاجابه بأن الكتاب مشتمل على ثمانمائة وكذا كذا آية

لو قلنا على رأى المبرد لو كان فيهما الا الله لفسد تا لكان المعنى صحيحا (قوله اقتضى) اى يفهمه (قوله وهذا وان كان معنى صحيحا الخ) هذا مبتدأ وقوله وان كان معنى صحيحا حال والخبر محذوف اى ليس مراد ابدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع (قوله انما هو ان زيد وحده) اى فالتكلم بهذا مراده ان زيد وحده هو الذى نفع وحده (قوله والامتناع انتفاء) اى والنكرة اى جمعا ومفردا في سياق النفي تفيد العموم فبطل الدليل الاول (قوله قلت الخ) حاصله ان لولا تعلى حكم النسي من كل وجه (قوله لو صح ذلك) اى السؤال من ان لولا نفي فتكون النكرة بعد عامتها (قوله لكان كذا) جواب الثالث قبله (قوله لكان كذا) وكذا كناية عن جواب لوى لكان لى ثواب مثلا (قوله واللازم ممتنع) اى لانهم قالوا ان من لا تزداد الا بعد نفي صريح وكذا ديار قالوا لا تقع الا بعد نفي صريح وكذا النصب بعد فاء السببية انما ينصب بعد النفي المحض ولم يجوز واو قوع كل بعد لوفدل هذا على ان لولا ليست موضوعة للنفي وحينئذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم فان قلت انهم دائما يقولون ان ما بعد لولا منفي فيدل على انها موضوعة للنفي قلت ممنوع وذلك لان لولا موضوعة لتعليق شئ على شئ غير موجود واذا كان المعلق عليه غير موجود كان المعلق وهو ما بعدها غير موجود فنفي ما بعدها ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود المعلق عليه اه تقرير دردير (قوله على اسقاط الخافض) لما كان المشهور ان نصبه على الحال تركه المصنف وتعرض للجواب على أبي الحسن (قوله لامن في غيره) اى فكيف يقول ان المعنى كاتمه من فيه (قوله وقد يكون الخ) جواب عن أبي الحسن وحاصله انه يمكن أن ابا الحسن انما قال ان النصب على نزع الخافض اى في هذا المثال بل في كاتمي فاه (قوله وحمله على القلب) اى فالاصل كاتمه من في الى فيه ثم انه فاب ضمير التكلم الى ضمير الخطاب (قوله فلا يرد عليه) اى على كلام أبي الحسن سؤال أبي العباس المبرد وقوله فلنعدل الخ اى ليكون هذا المثال صحيحا لافسادا (قوله العرجي) نسبة للعرج محل بطريق مكة وهو اى العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (قوله رد السلام) في نسخة اهدى السلام (قوله ولا يتحصل له معنى) اى صحيح اى بل هو فاسد قال الشارح بل له معنى صحيح وهو ان رجل خبر وجملة رد صفة وظلم خبر لمحمذوف اى هي ظلم اى الاصابة ويحتمل ان ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة كضرب الامير وعلى هذين الاعرابين فصاب اسم مفعول اى ان هذا الذى أصبتموه بما فعلتم معكم من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك اى يكونه رد السلام تحية وتودد او هذا اى اصابتمكم له بالجفاء ظلم لان من حيا أحبته وتودد باه داء السلام اليهم جسد يربان لا يجنى وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفتين وكلام المصنف مبنى على ان مصابكم مصدر والمعنى ان اصابتمكم رجل مظلوم فاخبر باسم الذات عن المعنى (قوله بحضرة الواثق) هو ابو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد يبيع بالخلافة بعد موت ابيه وسنة ست وثلاثون سنة فقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الاربعاء لست بقين من ذى الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولما مات ترك وحده واشتغل الناس بالبيعة للمتوكل فجاء حرذ اى فأر فاستل عينيه وأكلها فاسبحان المعز المذل (قوله على ابي عثمان) اى المازني (قوله باشخاصه) اى باحضاره بشخصه (قوله ورجلا مفعوله) اى واصابة مصدر مضاف لفاعله وقوله أطولم الهمة فيه للنداء اى يا طولم ان اصابتمك فهو نداء للمحبوبة اى يا شدة يده الظلم ان اصابتمك الرجل الموصوف بكونه اهدى لك السلام ظلم (قوله ولهذا) اى لاجل كون ظلم خبر لا يتم المعنى بدون اى محذوفه (قوله

من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذى من قراءتها ثم قدر ان غنت جارية بحضرة الواثق يوم هذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأضرت الجارية على النصب وزعمت أمم اقرانه على أبي عثمان كذلك فأمر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر وأوجب النصب وشرحه بأن مصابكم بمعنى اصابتمكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدون اى محذوفه هو كقولنا بان ضربك زيد اظلم

فاستحسنه الواثق ثم أمر له بألف دينار ورده ١٧٦ مكرما فقال له بردتر كنا لله مائة فعوضنا ألقا * (الجهة الثانية) * أن يراعى المعرب بمعنى صحبها

ولا ينظر في صحته في الصناعة
وها أنامو ردلك أمثلة من
ذلك أحدها قول بعضهم في
وغيرها أبقى ان تعودا معول
مقدم وهذا ممنوع لان لما
النافية الصدر فلا يعامل
مابعد ما قبلها وانما هو
معطوف على عادا وهو
بتقدير وأهلك تعودا وانما
جاء * ونحن حسن فضلك
ما استغنيا * لانه شعر مع أن
المعول ظرف وأما قراءة
عرب وبن فاندون شرما خلق
بتسوية شر فابدل من شر
بتقدير مضاف أي ومن شر
شرما خلق وحذف الثاني
لدلالة الاول * الثاني قول
بعضهم في اذ من قوله تعالى
ان الذين كفر واينادون
لمقت الله أكبر من مقتكم
أنفسكم اذ تدعون الى الايمان
فتكفروا انما ظرف للمقت
الاول والثاني وكلاهما
ممنوع أما امتناع تعلقه
بالثاني ففساد المعنى لانهم
لم يحقوا أنفسهم ذلك الوقت
وانما يحقونها في الآخرة
ونظيره قول من زعم في يوم
تجدد انه ظرف ليجدركم
حكاهم حتى قال وفيه ففسد
والصواب الجزم بانه خطأ
لان التجديز في الدنيا لا في
الآخرة ولا يكون معولا به
ليجدركم كفي وانذرهم يوم
الآخرة لان يجدركم استوفى

معنى صحبها) أي وهذه الجملة عكس الجهة الاولى (قوله ولا ينظر في صحته) أي في صحة الاعراب أي فيفسد الاعراب
صناعة وقوله في الصناعة أي الى الصناعة (قوله وها أنامو ورد الخ) فيه ادخالها التنبيه على ضمير الرفع
المنفصل مع ان خبره ليس اسم إشارة وهو شاذ كذا كره المصنف في حواشي التسهيل (قوله من ذلك) أي
من الامور التي يراعى المعرب فيها المعنى دون الصناعة وحينئذ فيفسد ذلك الاعراب صناعة (قوله لان لما
النافية الصدر الخ) أي ولو وجود الفاء العاطفة وهي تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فالمنع لا من وقد يقال
لصاحب هذا القول ان يجعل اما محذوفة وهو من مضان حذفها قياسا أي وأما تعودا فباق وحينئذ فلا يمنع
التقديم لغرض الفصل بين اما والفاء بجزء مما في خبرها ولو كان عاملا مقترنا بما له الصدر نحو واما زيد فاقنى
ضارب على ما ذهب اليه البردوان درسته وبالفراء واختاره ابن الحاجب وغيره اه دما ينبي (قوله على
عادا) أي من قوله قبل وانه أهلك عادا الاولى وعلى هذا الوجه فالعطف من عطف المفردات (قوله وهو
بتقدير الخ) وعلى هذا فهو من عطف الجمل وفيه أنه حيث أمكن عطف المفردات لا يعمل عنده لعطف الجمل
فالاولى الاقتصار على ما قبله (قوله ما استغنيا) أي فان قوله عن فضلك معمول استغنيا فاقدم على ما بعد النفي
فيما قبله (قوله ومن شرما خلق) الاولى حذف الواو من هنا ومن التقدير اذا الآية من شرما خلق بدون
واو (قوله فابدل من شر) قال الدماميني يحتسب أن يكون ما في هذه هي الابهامية وهي التي اذا اقترنت
باسم نكرة أبهمتها اسم اما وزادته شيوعا وعموما كقولك أعطني كتابا ما زيد أي كتاب كان وخلق صفة له والعاود
محذوف وعلى كل فليس مما نحن فيه وهو ما للنافية اه دما ينبي (قوله فابدل الخ) أي فهمي اسم
موصول وليست نافية خلافا لفهمه المعتزلي مستدلا به على ان الله لا يخلق الشرور (قوله بتقدير مضاف)
أي وفي الحقيقة ان البديل هو المضاف (قوله ينادون) أي من قبل الملائكة وهم يحقون أنفسهم عند
دخولهم النار (قوله لمقت الله) اللام لام الابتداء ومقت مبتدأ أو كبر خبر وقوله لمقت الله من اضافة المصدر
لفاعله والمفعول محذوف أي لمقت الله اياكم (قوله اذ تدعون الى الايمان) أي في الدنيا (قوله فلفساد
المعنى) هذا ليس من الجهة الثانية بل من الجهة الاولى لرعاية المعرب الصناعة دون المعنى وأما تعلقه بالمقت
الاول الذي فيه المعنى فصحيح الامة مخالف للصناعة وهو الذي من هذه الجهة فهذا هو المقصود بالذات (قوله
لفساد المعنى) أي لان المعنى حينئذ ينادون لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم وقت دعائكم الى
الايمان وهذا لا يصح لان مقتهم أنفسهم انما يكون في الآخرة ودعائهم للايمان في الدنيا وقد يجب بانه
على تقدير مضاف والاصل اذ ظهر صفة دعائكم للايمان أي أكبر من مقتكم أنفسكم وقت ظهور رحمة
دعائكم للايمان ومن المعلوم ان ظهور رحمة الدعاء للايمان لهم انما هو يوم الآخرة وان كان دعائهم اليه في
الدنيا (قوله ذلك الوقت) أي وقت دعائهم للاسلام (قوله وانما يحقونها في الآخرة) أي عند دخولهم
النار ودعائهم للايمان في الدنيا (قوله ونظيره) أي من جهة فساد المعنى لاختلاف الزمان وان كان مخالفا
وعكسا للاول من جهة أن المعول الظرف هنا مقدم بخلاف الاول فانه مؤخر (قوله وفيه نظر) أي تردد
وتحير (قوله لان التحذير في الدنيا) أي واليوم الذي تجد كل نفس ما عملته محضرا يوم القيامة فكيف يكون
الامر الواقع في الدنيا ظرفه يوم القيامة (قوله تقديره اذ كروا) أي يوم تجد وقوله أو احذر وأي يوم
تجد الخ (قوله وأما امتناع تعلقه) يعني اذ تدعون وقوله بالاول اي بالمقت الاول (قوله فلا ستلزامه) أي
وهذا ممنوع عند غير الزمخشري وذلك الغير هو السعدو الزمخشري جوز الفصل اذا كان المعول ظرفا كما
هنا (قوله بالاجنبي) أي وهو أكبر الواقع خبر ان قلت الخبر ليس اجنبيا من المبتدأ لانه معمول له قلت جعلوه
اجنبيا لاختلاف جهة العمل لان عمل المبتدأ في الخبر من حيث انه مبتدأ أو عمل في الظرف من حيث انه مصدر

مفعوليه وانما هو نصب محذوف تقديره اذ كروا واحذر واو اما امتناع تعلقه بالاول وهو رأي جماعة منهم الزمخشري (قوله)
فلا ستلزامه الفصل بين المصدر ومفعوله بالاجنبي ولهذا الوافي قوله وهن ووقف ينتظرن قضاءه بضاحي غداة أمره وهو ضامر

ان الباء متعلقة به ضائفة لا يوقوف ولا ينتظران لئلا يوصل بين قضاءه وامره بالاجنبي ولا حاجة الى تقدير ابن الشجري وغيره اخره معمول ولا يقضى محذوف والوجود كما يعمل ونفايه لزم الزنخشري هنا لما زعمه اذ علق يوم تبلى السراثر بالرجوع من قوله تعالى انه على رجه لقادر واذا علق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما ١٧٧ معدودات فان في الاولى الفصل بخبران وهو

لقادر وفي الثاني الفصل
بمعمول كتب وهو كما كتب
فان قيل لعله يقدر كما كتب
صفة للصيام فلا يكون متعلقا
بكتب قلنا لا يلزم محذوف آخر
وهو اتباع المصدر قبل ان
يكمل معموله ونظير الا لازم
له على هذا التقدير ملزمه اذ
قال في قوله تعالى وصعدن
سبيل الله وكفربه والمسجد
الحرام ان المسجد عطف على
سبيل الله وانه حينئذ من جملة
معمول المصدر وقد عطف
كفر على المصدر قبل مجيئه
والصواب ان الظرف
الثلاثة متعلقة بمحذوف اي
مقتدم اذ دعون ووصوموا
اياما ويرجعه يوم تبلى السراثر
ولا ينتصب يوم بقادر لان
قدرته تعالى لا تنقيد بذلك
اليوم ولا غيره ونظيره في
التعاقب محذوف يوم يرون
الملائكة لا بشري يومئذ
للحجر من الاتري ان اليوم
لوعلق ببشري لم يصح من
وجهين انه مصدر وانه اسم
للا واما اليوم يا تهم ليس
مصرفا عنهم فعلى الخلاف في
جواز تقدم منصوب ليس
عليها والصواب ان خفض
المسجد بباء محذوفة دلالة ما
قبلها اعانها بالاعطف وبمجموع
الجار والمجرور عطف على به

(قوله بالاجنبي) اي وهو ا كبرلانه خبر عن المبتدا واعلم ان الاجنبي هنا ما كان غير معمول للمصدر غير الجملة
المعترضة والمراد بغير الاجنبي ما كان معمول لاه فيشمل الفاعل والمفعول والظرف والجار والمجرور والصفة لان
هذه منزلة مع المصدر كالجزء فاذا قلت ضربني في الدار زيد احسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت
بينهما بما يتعلق به داخل في حيزه بخلاف ضربني حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون
تتمة لما قبله في الجزئية وانما نزل الجمل الاعترضية منزلة لعدم لانه اتى به الغرض فلذا نزل الفصل به كالمعمول
وايضالانه لا يتوهم انهم من متعلقات الاول ولا من متعلقات الثاني لاستقلالها بنفسها اه تقرير دردير (قوله
والهكذا) اي ولا جعل كون الفصل بالاجنبي من المصدر ومعموله باجنبي مضرا فالو في قوله الخ (قوله وهن)
الضمير للاتن والقضاة والحكم والضمير في قضاءه وامره للعمار والغداق بين صلاة الفجر وطلوع الشمس
وضا حيا وقت ضحاها وهي تشرق والضا من الضاد والزاى المعجمتين اي الساكت (قوله وهو ضامن) اي ساكت
عن النهيق (قوله بالاجنبي) اي وهو ممنوع الا ان يكون الاجنبي جملة معترضة (قوله ما لزم الزنخشري هنا) اي في
جعل اذ تدعون متعلقا بالقب الاول واللازم له الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي (قوله فان في الاولى الفصل
بخبران) قال ابن الحاجب ان الفصل معتبر في الظروف لا تساعدهم فيها والمعمول هنا المفعول بينه وبين
عامله بخبران وهو يوم تبلى ظرف (قوله فان قيل) اي في الجواب عن الزنخشري (قوله قبل ان يكمل معموله)
اي بقوله اياما (قوله اللازم له) اي للزنخشري (قوله على هذا التقدير) اي تقدير جعل كما كتب صفة
للصيام (قوله وانه) اي المسجد الحرام وقوله حينئذ اي حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر
الذي هو وصل لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال انه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه المسجد
في لزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله وقد عطف الخ) اي فقد لزمه العطف على المصدر قبل استكمال
مع انه لا يتبع قبل استكمال (قوله قبل مجيئه) اي ذلك المعمول (قوله ان الظروف الثلاثة) اي اذ في قوله
اذ تدعون واياما في قوله اياما معدودات ويوم في قوله يوم تبلى السراثر (قوله لان قدرته تعالى لا تنقيد بذلك
اليوم ولا غيره) قد يقال انه اذا كان قادرا على رجه يوم تبلى السراثر فقد رته على روجه قبل البلى من باب
اولى تأمل (قوله يوم يرون) اي احذروا اليوم واذا كروا يوم (قوله انه مصدر) اي ومعموله لا يتقدم عليه
وقوله وانه اسم للاي ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله واما اليوم يا تهم ليس مصرفا عنهم)
اي فانه قد عمل ما بعده ليس فيما قبلها مع ان لها الصدارة (قوله فعلى الخلاف) اي فجواز تعلق يوم بمصرفا
وعدمه جار على الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها وعدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم
معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز ان يتقدم معمول الخبر عليها (قوله ومن امثلة
ذلك) اي الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي فقوله وفاؤ كما مبتدأ وقوله كالربيع خبر وقوله بان تسعدا متعلق
بالمصدر اعنى وفاؤ وقد علمت ان الخبر اجنبي من المصدر وقوله اشجاء اي احزنه والطاسم الدارس والساجم
الهامل وهو الفائنض والسائل الذي لا مانع له (قوله اشجاء) اي احزنه طاسمه اي دارسه اي انما يكون
باعثا على الحزن اذا كان دارسا (قوله بان تسعدا) اي بان تسعداني وتعاوناني بالبكاء عند ربيع الاجبية
والحال ان الدمع الهامل اشجاء اي احزنه (قوله وقد سأل ابو الفتح) اي ابن جنبي وقوله المتنبى هذا هو المفعول
فهو المسؤل (قوله اياد) بكسر الهمزة حى من معدى لسنا كقبيلة اياد التي جعلت دارها تكثر بتجشاة فوقية

(٢٣ - دسوقى في) ولا يكون خفض المسجد بالاعطف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المحذوف الا باعادة الخافض ومن امثلة ذلك قول
المتنبى وفاؤ كما كالربيع اشجاء طاسمه بان تسعدا والدمع اشجاء ساجمه وقد سأل ابو الفتح المتنبى عنه فاعرب وفاؤ كما كالربيع مبتدأ وخبره وعلق
الباء وفاؤ كما يقال له كيف تخبر عن اسم لم يتم فأنشده قول الشاعر اسنا كن جعلت اياد دارها * تكثر بتجشاهان بجودا

أى ان يابدل من من قبل محي معمول جعلت وهو دارها والصابو تعليق دارها وان تسعدا بمحذوف أى جعلت ووفيتما او معنى البيت وفاؤكما
يا صاحبي بما وعدتني به من الاسعاد بالبكاء عند ربح الاحبة انما يسليني اذا كان يدمع ساجم أى هامل كان الربع انما يكون أبعث على
الجزن اذا كان دار ساجم الثالث تعليق ١٧٨ جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم ومن قوله

مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فثناة تحتية ساكنة فثناة فوقية بالاسميت بتكريرت بنت وانل وقوله
تمنع أى تلك القبيلة أى ان هذه القبيلة ليجلها تبقى الزرع في تلك الارض ولا تحصد لثلاثا كل منه فيذهب
(قوله أى ان يابدل الخ) أى وكما جاز اتباع الموصول قبل تمام صلته جاز الاخبار عن المصدر قبل تمامه (قوله
والصواب تعليق دارها وان تسعدا بمحذوف) على هذا فابدل من من وجعلت منزلة منزلة الا لازم أى لسنا
كهذه القبيلة التي حصل منها جعل ثم ابدل من جعلت قوله جعلت دارها الخ (قوله ومعنى البيت) أى بيت
المتنبي (قوله من الاسعاد) أى المساعدة (قوله انما يسليني) أى يذهب الجزن من قلبى (قوله مطول) أى
شبيهه بالماض وهو واجب النصب وليس مبنيا على الفتح اذ لا يكون كذلك الا المفرد (قوله بمحذوف) أى خبر
المتنبي الواقع به دلا والتقدير لا عاصم اليوم لا تريب تريب عليكم اليوم ولا مانع مانع لما أعطيت (قوله
بمحذوف) أى دل عليه المذكور أى مانع لما أعطيت فاسم لامفرد وهو مانع (قوله الا عند البغداديين) الذين
يقولون ان اسم لا اذا كان شبيها بالماض يجوز نصبه من غير تنوين (قوله وقدمضى) أى مذهب البغداديين
(قوله تمنع عند الجمهور) القائلين ان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ولا يكون الا كوناعاما وقيل ان كان
كوناعاما محذوف وجوبه وان كان كوناعاما صواب ذكره ان لم يدل عليه دليل فان دل عليه دليل جاز ذكره
وحذفه (قوله قول بعضهم الخ) أى نقوله مسلمة عطف على مسلمين لك وقوله أمة عطف على ناسم قوله اجعلنا
وأصل الكلام واجعل أمة مسلمة من ذر يتناوأول الا آية بنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذر يتنا وهذا يلزم عليه
ما قاله المصنف من الفصل المذكور فالاولى أن يجعل قوله ومن ذر يتنا متعلقا بمحذوف أى واجعل من ذر يتنا
الخ (قوله ان الظرف) أعنى قوله ومن ذر يتنا (قوله فى الظان بالحال) أى وحينئذ فالاولى أن يجعل الظرف
متعلقا بمحذوف دل عليه المذكور أى واجعل من ذر يتنا والجملة عطف على الجملة قبلها (قوله التي هي شبيهة
بالمفعول به) أى من حيث ان العامل مساط عامها بدون واسطة حرف ملاحظ لفظا ولا تقديرا (قوله ومثله قول
أبي حيان الخ) أى فقد فصل بين المعطوف وحرف العطف بالحال وهو ممنوع فالاولى أن يجعل قوله أو أشد ذكرا
حال معمولة للمحذوف أى أو أشد ذكروه حال كونكم أشد ذكرا منكم لا بآئكم وهو من عطف الجمل لان من عطف
المفردات كما عند أبي حيان وأجاب أبو حيان عن اعتراض المصنف بقوله لا يقال انه لا يجوز الفصل بين الحرف
العاطف وهو أو وبين المعطوف وهو ذكرا بالحال لان جواز الفصل اذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان
الفصل قسما أو الظرف أو المجرور فالشرط الاول وجد والثانى فقه دلانا نقول ان الحال شبيهة بالمفعول فيه لان
قولك جا زيدا كباقي قوة جاز يذرى وقت الركوب والحال شبيهة بالظرف والمصنف رده بان الحال شبيهة بالمفعول
به لا بالمفعول فيه اه تقر بردير (قوله كان فى الاصل صفة) أى فالاصل أو ذكر أشد من ذكركم لا بآئكم وهو
عطف على محذوف أى اذ كروا الله ذكرا كذكركم لا بآئكم أو ذكرا أشد فهو من عطف المفردات عند أبي
حيان (قوله أن الاستفهام له الصدر) أى فلا يعمل ما قبله فيه والاخرج عما ثبت له (قوله وأيضا) أى انه يرد بما سبق
من أن أنى له الصدارة فلا يعمل ما قبله فيه ويرد بانه يلزم الخ (قوله لا وقع لها) أى لا يحل لذكروه ولا وجه له
وذلك لان المقصود الدعاء عليهم يقتل الله لهم فى أى حال لافى حاله أفكهم وصر فهم عن الحق بعد ما تبين لهم
وجهه فقط هذا والمرادوا ليس المراد لا وقع له من الاعراب لانه فى محل جر بالاضافة (قوله تعلقها بما بعدها)
أى فالمعنى قاتلهم الله كيف يصر فون عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه ويرجع المرسلون بأى شئ (قوله فعلقوا

عليه الصلاة والسلام لا مانع
لما أعطيت ولا معطى لما
منعت باسم لا وذلك باطل
عند البصريين لان اسم
لا حينئذ مطول فيجب نصبه
وتنوينه وانما التعليق فى ذلك
بمحذوف الا عند البغداديين
وقدمضى الرابع وهو عكس
ذلك تعليق بعضهم الظرف
من قوله تعالى ولولا فضل الله
عليكم بمحذوف أى كائن
عليكم وذلك ممنوع عند الجمهور
وانما هو متعلق بالمذكور وهو
الفضل لان خبر المبتدأ بعد لولا
واجب الحذف ولهذا الخ
المعرى فى قوله
* فلولوا العمد يسكها لسا الا *
الخامس قول بعضهم فى ومن
ذر يتنا أمة مسلمة لك ان
الظرف كان صفة لامة ثم ذم
عابها فانصب على الحال
وهذا يلزم منه الفصل بين
العاطف والمعطوف بالحال
وأبو على لا يجيرها بالظرف فى
الظن بالحال التي هي شبيهة
بالمفعول به ومثله قول أبي
حيان فى فاذا كروا الله
كذكركم آباءكم أو أشد
ذكرا ان أشد حال كان فى
الاصل صفة لذكرا * السادس
قول الحوفي ان الباء من قوله
تعالى فئاظرة بمرجع

المرسلون متعلقة بناظرة بمرده ان الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية فى قاتلهم الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم ما قبل
الله وأيضا يلزم كون يؤفكون لاه وقع لها حينئذ والصواب تعلقها بما بعدها وانظيرها ما قول المفسر من فى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم
تخرجون ان المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض فعلقوا

ما قبل اذا جاء بعد ذلك عنهم أو حاتم في كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح في العربية أي لان اذا الظمانية لها الصدارة وتعامل ما بعدهما فيما قبلها يتغير جهان ذلك وأجيب بان تقديرهم هذا لا يفيدان ما قبلها متماثلين بما بعدها الاحتمال أن مرادهم أن ما بعدهما له متعلق محذوف جار ومجرور والاصل تخرجون منها أي من الارض ثم انهم عدلوا عن الضمير الى الاسم الظاهر وليس قصدهم تعلق من الارض المذكور سابقا بتخرجون بل السابق متعلق بدعاها

تقرر بردير (قوله من معمول تقفوا) أي الفاعل وهو الواو (قوله لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا آخر) اذ لا يجوز أن تقول قام القوم الاز يداعمر ابل الاز يداعمر او الحال اذا وقعت بعد مستثنى وهي مما قبل الا كنهنا كانت الامسطة عليهم فتكون الامسطة على الحال فاعني هنا حية لا يجاورونك الا قليلا من الرجال الامعونين (قوله وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أي نظيره قول بعض المفسرين وقول آخر (قوله وهذا ممنوع) أجاب ابن الحاجب عنه بان تقدم معمول الصلة على اللمغتر وذلك لانها على صورة الحرف فهي كال المعرفة فليست كالوصولات غيرها من كل وجه الأثرى ان صلتهما مخالفة لسائر الصلات لان الصلة جلة وصلتها صريحة اه تقر بردير (قوله بائني) فيه ان أعني متعدية بنفسها لا بحرف وتقديره هذا يفيد ان متعدية بنفسها (قوله أو بالكون المحذوف) فيه انه اذا كان الكون محذوفا كان خبرا فيكون المعنى حينئذ وكأنا كائنين فيه من الزاهدين ولا معنى لكونهم كائنين فيه (قوله ابعده) بكسر الهاء زنة وفتح العين أمر من بعد بكسرها أي اهلك يقال بعد بعد بعدا كفرح فرح بجمعني هلك وبيضا تميز بحول عن الفاعل أي بعد بياضك ولا بياض له في محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس أي بعدت بياض الأيسر وقبل البيت

يخاطب الشيب
أبعدت بياضا لا بياض له
لانت أسود في عيني من الظلم
أن من متعلقة بأسود وهو هذا
يقضى كونه اسم تفضيل وذلك
ممنوع في الألوان والصحيح أن
من الظلم صفة لا سود أي
أسود كائن من جملة الظلم
وكذا قولهم
يلعالك مرتديا باجر من دم
ذهبت بخضرته الطلي والاكبد
من دم امانه لعل أي أحر من
أجل التباسه بالدم أو صفة
كان السيف لكثرة التباسه
بالدم صار دما * الثامن قول
بعضهم في سقيالك ان اللام
متعلقة بسقيال ولو كان كذا
لقيل سقيالك فان سقي

ما قبل اذا) أي وهو من في الارض (قوله وهذا لا يصح في العربية) أي لان اذا الظمانية لها الصدارة وتعامل ما بعدهما فيما قبلها يتغير جهان ذلك وأجيب بان تقديرهم هذا لا يفيدان ما قبلها متماثلين بما بعدها الاحتمال أن مرادهم أن ما بعدهما له متعلق محذوف جار ومجرور والاصل تخرجون منها أي من الارض ثم انهم عدلوا عن الضمير الى الاسم الظاهر وليس قصدهم تعلق من الارض المذكور سابقا بتخرجون بل السابق متعلق بدعاها تقرر بردير (قوله من معمول تقفوا) أي الفاعل وهو الواو (قوله لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا آخر) اذ لا يجوز أن تقول قام القوم الاز يداعمر ابل الاز يداعمر او الحال اذا وقعت بعد مستثنى وهي مما قبل الا كنهنا كانت الامسطة عليهم فتكون الامسطة على الحال فاعني هنا حية لا يجاورونك الا قليلا من الرجال الامعونين (قوله وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أي نظيره قول بعض المفسرين وقول آخر (قوله وهذا ممنوع) أجاب ابن الحاجب عنه بان تقدم معمول الصلة على اللمغتر وذلك لانها على صورة الحرف فهي كال المعرفة فليست كالوصولات غيرها من كل وجه الأثرى ان صلتهما مخالفة لسائر الصلات لان الصلة جلة وصلتها صريحة اه تقر بردير (قوله بائني) فيه ان أعني متعدية بنفسها لا بحرف وتقديره هذا يفيد ان متعدية بنفسها (قوله أو بالكون المحذوف) فيه انه اذا كان الكون محذوفا كان خبرا فيكون المعنى حينئذ وكأنا كائنين فيه من الزاهدين ولا معنى لكونهم كائنين فيه (قوله ابعده) بكسر الهاء زنة وفتح العين أمر من بعد بكسرها أي اهلك يقال بعد بعد بعدا كفرح فرح بجمعني هلك وبيضا تميز بحول عن الفاعل أي بعد بياضك ولا بياض له في محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس أي بعدت بياض الأيسر وقبل البيت

ضيف ألم برأبي غير محتشم * والشيب أحسن فعلامنه بالاهم
(قوله ابعده) أي اهلكها سكنت من جهة كونك بياضا لا حسن فيه ولا سرور (قوله لانت أسود الخ) أي أنت بياض في الظاهر فقط وأما في نفس الامر فليست بياضا لانك توجب الغم (قوله وهذا يقتضى الخ) فيه أن المنبئ كوفي وهم يجيزون بناء أفعال التفضيل من الألوان امامطلقا كما قاله جهورهم أو من الابيض والاسود كما قاله الكسائي وهشام والمنبئ كلامه بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بمذهب غيره والحاصل انه انما قصد التفضيل على مذهبه الكوفي والمعنى ان بياض الشيب عنده أشد وسواد من سواد الظلم وحينئذ فالنظير من حيث ان له الصدارة ولو في الجملة (قوله يلعالك مرتديا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعاره شبه بقلده بالسيف بذلك والعالى بضم الطاء المهمة الاعناق واحدهم طلية أو طلاء على الخلاف والا كبد جمع كبد وباء بخضرته للتعدية أي أذهبت الطلي والا كبد بخضرته بما كسبه من دمها (قوله باجر) أي بسيف أحر (قوله امانه لعل) أي ولا يجعل من متعلقة باجر لئلا يلزم بناء أفعال التفضيل من الألوان (قوله أو صفة) أي أو انه متعلق بمحذوف صفة لاجر (قوله كان السيف الخ) انما احتاج لهذا لانه على الصفة ينحل المعنى مرتديا بسيف أحر ذلك السيف كائن من الدم مع انه من حديد لا من دم (قوله اللام للتقوية) أي انها متعلقة بسقيال على انها للتقوية لانه على انها للتعدية (قوله فلام التقوية لا تلزم) أي وهذه اللام لازمة لا تفارق أصلا فدل على انها ليست للتقوية واذا ممنوع تعلقها بسقيال تميز تعلقها بمحذوف أي ارادني لك هذا وقد تقدم ان ابن الحاجب حتى عدم لزوم اللام هنا وان يقال سقيالك وسقيالك (قوله ومن هنا) أي من أجل امتناع تعلق اللام بالمصدر هنا ممنوع (قوله ليس متعلقا بالمصدر) أي فليس العامل المتأخر مشتغلا بضمير الاسم السابق ولا بسببه وحينئذ فلا يفسر عاملا فيه هـ ذ او قد سبق أن ابن الحاجب قال انها للتقوية وانه يجوز اسقاطها من قوله سقيالك (قوله بالليل) راجع لقوله منامكم

يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية مثل مصدرها معهم فلام التقوية لا تلزم ومن هنا ممنوع في الذين كفروا فنعسا لهم كون الذين نصبوا على الاستغفال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر * التاسع قول الزمخشري في ومن آياته منامكم بالليل

والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من الالف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح الكلام وزعم عصرية في تفسيره على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى يحولون أصابعهم في آذانهم من الصواقي حذر الموت أن من متعلقة بحذر أو بالموت وفيه ما تقدم معمول المصدر وفي الثاني أيضاً تقديم معمول المضاف ١٨٠ اليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد

المفعول له من غير عطف إذ كان حذر الموت مفعولاً له وقد أوجب بان الأول تعليل للعلل مطلقاً والثاني تعليل له مقيداً بالأول والمطلق والمقيد غيران فالعلل متعدد في المعنى وان التحذير في اللفظ والصواب أن يحتمل على ان المنام في الزمانين وان الابتغاء فيهما * العاشر قول بعضهم في قليلاً ما يؤمنون ان ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قلب على أنه خبر * الحادي عشر قول بعضهم في وما هو بجزخه من العذاب ان يعمران هو ضمير الشأن وأن يعمر مبتدأ وجزخه خبر ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحى ما أتى بقرآن ما استغفاهم مفعولاً تقارياً ودخول الباء في الخبر يأتي ذلك * الثاني عشر قول الزنخشري في أينما تكونوا يدرككم الموت فبين رفع يدرك أنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله أي ولا تظالمون قليلاً وإنما تكونوا

وقوله والنهار راجع لقوله وابتغاؤكم من فضله لان الابتغاء أي طلب الرزق يناسبه النهار (قوله وهذا) أي تقديم معمول المصدر وعطف ذلك المعمول على معمول مصدر آخر المقتضى كونه معمولاً لذلك المصدر الا آخر الذى عطف على معموله (قوله وهذا لا يجوز الخ) فيه أن قول الزنخشري من باب الالف لا يلزم عليه أن يكون مراده العمل الذى قاله المصنف بل مراده أن الليل مرتبط بمعنى المنام وقوله والنهار مرتبط بمعنى بالابتغاء وبالليل خبر مبتدأ محذوف والتقدير وذلك كأن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها التأخير (قوله عصرية) أي شخص منسوب للعصر الذى كنت فيه وهو قاضى القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل تلميذ أبي حيان وقد فسر هاتين السورتين فقط (قوله وفيه ما تقدم معمول المصدر) أي لان حذر مصدر بذليل حر ما بعده وليس فعلاً وكذلك الموت مصدر أيضاً (قوله لزم تعدد المفعول له) أي وهذا ممنوع لان الشئ لا يعمل بأمرين لما فيه من التخالف (قوله غيران) كان المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أوخر الامور التي يكسبها الاسم بالاضافة من أن قولهم غيران واغيار ليس بعربي اه دما مبنى (قوله غيران) استعمل المصنف هذه الكاه على قياس المولدين والاف قد سبق له أنه ايس بعربي (قوله والصواب الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ذكر هذه الجملة قبل قوله وزعم عصرية (قوله ان ما بمعنى من) أي لان الايمان من أوصاف العقلاء والذى يستعمل للعاقل من فتعين أن تكون ما بمعنى من (قوله لرفع الخ) أي وهو منصوب على أنه مفعول لتؤمنون المتأخر وما صلة لتأكيد القلة أي يؤمنون ايماناً قليلاً أو ان ما مصدرية وقليلاً منصوب على الظرفية خبر مقدم أي ايمانهم كأن في قليل من الازمنة (قوله على انه خبر) أي ما الموصولة الواو اقعة مبتدأ (قوله وجزخه خبر والمعنى أي شئ هو التعمير جزخه من العذاب أي مبعده عن النار) (قوله لم يدخل الباء في الخبر) أي الموجب كنهان ما استغفاهم امان كان الخبر منفيًا فإنه تدخل عليه الباء وسواء كان خبر ما أو خبر المبتدأ المنفي بما بناء على انها لا تعمل أو بليس أو المنفي بلا (قوله في الخبر) أي قد دخل الباء في الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتدأ أول عائد على الاحد للشأن وأن يعمر مبتدأ ثان وجزخه خبر الثاني والجملة خبر الاول أي وما ذلك الاحد تعميره جزخه ومبعده عن العذاب أي عن النار قد دخلت الباء على خبر المبتدأ المنفي بما وهو جازئ (قوله ودخول الباء في الخبر) أي الخبر الموجب وقوله يأتي ذلك أي فتعين ان ما نافية وبقارى خبر المبتدأ وهو الضمير (قوله فبين رفع يدرك) أي وهو طلحة بن سليمان (قوله يعنى) أي بانصال الشرط بما قبله أن ما قبله دليل لجوابه المحذوف (قوله ثم يبتدئ يدرككم) أي فهذا كلام مستأنف والوقف على قوله تكونوا (قوله وهذا مردود) أي وحينئذ فيخرج على اضممار الفاء أي فيدرككم أي فهو يدرككم الموت (قوله وهم يميزون ذلك) أي ذلك التركيب (قوله لا على الحذف) أي حذف الجواب (قوله عند أصحابنا) أي البصريين (قوله لان الشرط) أي الاداة الصادرة ولذا تقدم عليها الجواب خرجت عماله من الصدارة (قوله مفعول به) أي لا لاخيرين (قوله لا يتعدى) أي وحينئذ لا يتعدى الوصف المشتق منه (قوله وثلاثهم) أي البعض القائل انه مفعول به وابن خروف وابن الصغار القائلين ان خسرا لا يتعدى (قوله

المفعول له من غير عطف إذ كان حذر الموت مفعولاً له وقد أوجب بان الأول تعليل للعلل مطلقاً والثاني تعليل له مقيداً بالأول والمطلق والمقيد غيران فالعلل متعدد في المعنى وان التحذير في اللفظ والصواب أن يحتمل على ان المنام في الزمانين وان الابتغاء فيهما * العاشر قول بعضهم في قليلاً ما يؤمنون ان ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قلب على أنه خبر * الحادي عشر قول بعضهم في وما هو بجزخه من العذاب ان يعمران هو ضمير الشأن وأن يعمر مبتدأ وجزخه خبر ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحى ما أتى بقرآن ما استغفاهم مفعولاً تقارياً ودخول الباء في الخبر يأتي ذلك * الثاني عشر قول الزنخشري في أينما تكونوا يدرككم الموت فبين رفع يدرك أنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله أي ولا تظالمون قليلاً وإنما تكونوا

يعنى فيكون الجواب محذوفاً له ولولا عليه بما قبله ثم يبتدئ يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود مشبه بأن سيبويه وغيره من الأئمة تصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم ان فعات ولا تقول أنت ظالم ان تفعل الا في الشعر وما قول أبي بكر في كتاب الاصول انه يقال آتيتك ان تأتي فنقله من كتب الكوفيين وهم يميزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند أصحابنا لان الشرط له المصدر الثالث عشر قول بعضهم في بالاخيرين اعمالا ان اعمالا مفعول به ورد ابن خروف بأن خسرا لا يتعدى كنهية ويرجوا وفقه الصفا ومستدل بقوله تعالى كره خسرة اذ لم يردانها خسرت شيئاً وثلاثهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب

المفعول به ولان خسرت تعد في التنزيل الذين خسروا انفسهم خسرو الدنيا والاخرة واما حاسرة فكاتبه على النسب اي ذات خسرو ربح ايضا
يتعدى فيقال ربح دينارا وقال سيويو به اعمالا مشبها بالمفعول به ويرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تحقه علامات الفروع الا بشرط
والصواب انه تمييز * (الجملة الثالثة) * ان يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة فلنذكر منه أمثلة (أحدها) قول
ابي عبيدة في كذا خرجك ربك من بيتك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال لله ١٨١ والرسول والذي أخرجك وقد شنع ابن
الشجري على مني في حكاية

هذا القول وسكوته عنه
قال ولوان قائم لا قال كالله
لا فاعل لا يستحق ان يبصق في
وجهه ويبطال هذه المقالة
اربعة أمور ان الكاف لم
تجى بمعنى واو القسم واطلاق
ما على الله سبحانه وربط
الموصول بالظاهر وهو فاعل
اخرج وباب ذلك الشجر
كقوله وأنت الذي في رحمة
الله اطمع * ووصله باول
السورة مع تباعد ما بينهما وقد
يجاب عن الثاني بأنه قد جاء
نحو والسماء وما بناها وعنه
انه قال الجواب يجادلونك
ويرده عدم توكيده وفي
الآية أقوال آخر * ثانيها
ان الكاف مبتدأ وخبره
فاتقوا الله ويفسده اقترانه
بالفاء وخلوه من رابط وتباعد
ما بينهما * وثالثها انها نعت
مصدر محذوف اي يجادلونك
في الحق الذي هو اخرجك
من بيتك جد الامثل جدال
اخراجك وهذا فيه تشبيه
الشيء بنفسه * ورابعها وهو
اقرب مما قبله ان نعت مصدر
ايضا ولكن التقدير قل
الانفال ثابتة لله والرسول مع

مشبه بالمفعول به) اي لا مفعول به (قوله لا يشبه باسم الفاعل) اي فلا يكون منصوبه مشابها لمنصوبه
بجاء الاف الصفة المشبهة فانها الماشبهت اسم الفاعل في الحاق التأنيث والتذكير والتنثنية والجمع كان
منصوبها مشبها للمفعول به الذي هو منصوبه (قوله الا بشرط) اي خلوه عن من فاذا حذفتها لاحتسبه
العلامات لكن تارة وجوبه وذلك بان دخلت عليه آل أو أضيف وقصد التفضيل كالمثبات الفصليات
وهند فضلي النساء واما ان لم يقصد التفضيل عند الاضافة ففي المطابقة وجهان (قوله والصواب انه تمييز)
اي تمييز نسبة من الضمير المستتر في الاخير من (قوله ان يخرج) اي المعرب الكلام على ما أي شيء (قوله قول
أبي عبيدة) كلام غير المصنف قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما يعني الذي واقعة على ذي العلم والجواب
يجادلونك (قوله والذي أخرجك الخ) جواب القسم محذوف دل عليه السابق أي الانفال لله والرسول وهذا غير
ما يأتي له من أن أبا عبيدة يقول ان الجواب يجادلونك فهذا التقرير ليس على طبق كلام أبي عبيدة (قوله وسكوته
عنه) أي وعدم سكوته عنه بأن يتركه بالمرّة ويحتمل وسكوته عنه بلا اعتراض بل سلمه وهذا أول (قوله وهو
فاعل اخرج) أعني قوله ربك (قوله ووصله) أي الموصول أي ربطه باول السورة وذلك ظاهر التقدير الذي قدره
وهو مع ما سبق يقتضى ان أول السورة أعني الانفال لله والرسول دليل لجواب القسم المحذوف (قوله يجاب
عن الثاني) أعني اطلاق ما على الله (قوله والسماء وما بناها) اي اقسام بالسماء وأقسام بالذي بناها فقد وقع
ما على الله لانه هو الذي بناها (قوله وعنه الخ) مراد به هذا التخلص عن الاعتراض الرابع (قوله الجواب
يجادلونك) اي وهو أقرب من جعل أول السورة دليل الجواب لغيره وهذا من القسم (قوله عدم توكيده)
اي مع ان جواب القسم اذا كان مضارعا منفيًا يجب توكيده (قوله أقوال آخر) أي مغايرة لهذا القول
(قوله ثانيها) أي ثاني الاقوال بقطع النظر عن قوله آخر والا كان هذا أولها (قوله ان الكاف مبتدأ) أي
والمعنى مثل اخرج الله لك من بيتك في الكراهية تقوى الله واطاعته ورسوله واصلاح ما بينهما بالمودة (قوله
وخبيره فاتقوا الله) أي الواقع قبله وهذا الاعراب لا معنى له لان تقدير الكلام مثل اخرج الله لك من بيتك
فاتقوا الله الخ (قوله ويفسده اقترانه بالفاء) أي والخبر لا يقترن بالفاء الا اذا كان المبتدأ أشبه الشرط في العموم
(قوله انها) أي الكاف نعت الخ فهي اسم بمعنى مثل على جميع الاقوال (قوله وهو أقرب) أي لكونه
ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه (قوله مثل ثبوت اخرج ربك اياك من بيتك) أي ثبوت الاخراج معلوم لهم فشبّه
به ثبوت الانفال لله والرسول وهذا بعيد من جهة اللفظ لبعدهما (قوله كما أخرجك) أي كما اخرجك
(قوله والذي سهل هذا) أي الوجه اي جعله سهلا وأقرب مما قبله (قوله من تنفيلك الغزاة) اي اعطاء بعضهم
من الخمس زيادة عن سهمه لمصلحة (قوله مثل حالهم في كراهية خروجه من بيتك للحرب) وذلك ان أباسفيان
قدم بعير من الشام فخرج النبي وأصحابه ليغنموا فعملت قريش بذلك فخرج أبو جهل ومقاتل ومكة ليدبوا عنها
وهم النضير وأخذ أبو سفيان بالبعير طريق الساحل فنجت فقيل لابي جهل ارجع فأبى وسار الى بدر فساور النبي
أصحابه وقال ان الله وعدني احدى الطائفتين العبراء والنضير فوافقوه على قتال النضير وكره بعضهم ذلك وقالوا لم
نستعمله كما قال تعالى يجادلونك في الحق اي القتال بعد ما تبين اي بعد ما ظهر لهم وجهه وهو وعد الله لك احدى

كراهيتهم ثبوتها مثل ثبوت اخرج ربك اياك من بيتك وهم كارهون * وخامسها وهو أقرب من الرابع انها نعت لتمام أي أولئك هم المؤمنون حقا
كما أخرجك والذي سهل هذا اتقوا الله ما ووصف الاخراج بالحق في الآية * وسادسها وهو أقرب من الخامس أنها خبر محذوف اي هذه الحال
لكمال اخرجك اي ان حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجه من بيتك للحرب وفي الآية أقوال آخر متشرة
(المثال الثاني) قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ ان البقر تشابهت

بشديد التاء ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في اول الماضى وأنشد * تتطعت بي دونك الاسباب * ولاحقة لهذا البيت ولا لهذا القاعدة
وانما أصل القراءة ان البقرة بناء الوحدة ثم أدغمت في تاء تشابهت فهو ادغام من كئنين (الثالث) قول بعضهم في ومالن ان لانقاتل في سبيل الله
ان الاصل ومالن وان لانقاتل اي مالنا ١٨٢ وترك القتال كما تقول مالك وزيد ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه (الرابع) قول

محمد بن مسعود الزكي في كتابه
البديع وهو كتاب خالف فيه
اقوال النحويين في أمور
كثيرة ان الذي وان المصدرية
ينقارضان فيقع الذي
مصدرية كقوله
اتقرب اكبدا للمجيب كالذي
أرى كبدى من حبمية
يقرح وتقع ان بمعنى الذي
كقولهم زيد أعقل من أن
يكذب اي من الذي يكذب
انتهى * فأما وقوع الذي
مصدرية فنقله يونس
والفراء والفارسي وارتضاه
ابن خروف وابن مالك
وجعلوا منه ذلك الذي يبشر
الله عباده وخضتم كالمذي
خاضوا واما عكسه فلم اعرف
له قائلا والذي جراه عليه
اشكال هذا الكلام فان
ظاهرة تفضيل زيد في العقل
على الكذب وهذا لا معنى له
ونظائر هذا التركيب كثيرة
مشهورة الاستعمال ونقل
من يتنبه لاشكالها ونظيرها
فيها توجيهان أحدهما ان
يكون في الكلام تأويل على
تأويل فقول ان والفعل
بالمصدر ويؤول المصدر
بالوصف فيؤول الى المعنى
الذي أراده ولكن بتوجيه
يشبه العلماء الا ترى انه قيل

الطائفتين كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون اليه عيانا في كراهيتهم له (قوله تزيد تاء على التاء) اي كالتاء
في أول تشابه (قوله وأنشد الخ) أي استدللا على ان الماضى قد تزداد فيه تاء على التاء المزيدة في أوله
وحيث قد يكون الاصل في الآيات تشابهت بنحر ينك التاء من مثل هذا الفعل الموجود في البيت ثم أدغمت
التاء في التاء (قوله ومالن وان لانقاتل) أي فالاستفهامية مبتدأ ولنا خبره وان لانقاتل الخ مؤول بمصدر
مفعول معه وفي الكلام حذف واو المعية (قوله اي مالنا) اي اي شئ ثبت لنا مع ترك القتال لجسالت وقومه
وقد أخرجوننا من ديارنا وأخذوا أبناءنا وقوله وترك القتال أخذ ترك من لا النافية (قوله ولم يثبت في العربية
حذف واو المفعول معه) أي فالحق أن الكلام على حذف في اي مالنا في ترك القتال أي أي شئ ثبت لنا حتى
نتركه (قوله قول محمد بن مسعود الزكي) وفي نسخة محمد بن مسعود بن الزكي وهي التي حل الشارح عليها
وفي نسخ عدة بدون ابن وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدي من نسخة (قوله ينقارضان) بالغا ف
اي تقع هذه موضع هذه وهذه موضع هذه (قوله أتقرب الخ) القرح الجر ح والضعف اي كالقرح الذي
أرى كبدى تقرحه والذي موصول اسمي وعائدها محذوف هـ ذاهو الحق كما هو مذهب الجمهور (قوله
اتقرب الخ) ينبغي ان تكون صلة الذي على جعلها مصدرية هي الجملة الاسمية وهي كبدى من حبمية
تقرب وقوله أرى جملة معترضة بين الصلة والموصول فالمعنى أتقرب أكبدا للمجيب مثل قرح كبدى من حب
مية فمما أراه وانما لم تجعل الجملة الفعلية صلة لعدم صحة التشبيه لان المعنى حيثما أتقرب أكبدا للمجيب قرحا مثل
رؤية كبدى ويحتمل ان يجعل الذي موصولا اسما وصلته اري وما بعده والعائد محذوف اي أراه وقوله يقرب
في موضع نصب على انه مفعول ثان لارى وكبدى مفعول به منصوب بيقرب فهو بالياء التختية والذي وصف
لمحذوف والمعنى أتقرب اكبدا للمجيب كالقرح الذي اراه يقرب كبدى من حبمية اه دما مبني ويصح أن
يكون بالتاء الفوقانية والمعنى كالقرح الذي اري كبدى تقرحه (قوله كالذي اري كبدى) اي كقرب
كبدى والحامل على انها مصدرية عدم وجود عائذ في الكلام لان ضمير اري عائذ على المتكلم وكبدى مفعول
أول وجملة يقرب مفعول ثان (قوله ذلك الذي يبشر الخ) أي ذلك تبشيرا لله عباده وقوله خضتم كالمذي
خاضوا أي خضتم كخوضهم (قوله فلم اعرف له قائلا) اي ويرده ايضا قولهم انت أعقل من ان تكذب
بالفوقية وانا أعقل من ان اكذب فانه لو جعل ان بمعنى الذي لم يكن الفعل المذكور متحملا لضمير الغيبة
العائد على الموصول بل لضمير الخطاب في الاول والتكلم في الثاني فيتعين ان تؤول ان والفعل بالمصدر والمصدر
يؤول باسم الفاعل (قوله جراه) أي جملة عليه اي على القول بان ان بمعنى الذي في المثال المذكور (قوله
وهذا لا معنى له) اذ لا معنى لقولك هو اكـ شرعا لمن الكذب (قوله توجيهان) أي في ذلك التركيب
ومما ائله (قوله تأويل على تأويل) اي تأويل بعد تأويل فأول تأويل ان والفعل بالمصدر ثم يؤول المصدر
باسم الفاعل فنؤول أن يكذب ثم يؤول الكذب بالكاذب ولاشك ان قولك زيد أعقل من الكاذب يرجع
لقولك زيد أعقل من الذي يكذب (قوله ويؤول المصدر بالوصف) أي اسم الفاعل فيقال زيد أعقل من
الكذب ثم يؤول الكذب بالكاذب ويقال زيد أعقل من الشخص الكاذب وهذا يرجع لقولك زيد أعقل
من الذي يكذب (قوله الى المعنى الذي اراده) أي ابن مسعود (قوله ولكن بتوجيه يقبله العلماء) أي
بخلاف التوجيه الذي ذكره ابن مسعود نفسه فانه لا يقبله العلماء (قوله وذلك) أي التأويل (قوله

في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يقترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كن مقتري وقال أبو الحسن في قوله الى
تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون لقول والقول في تأويل المقول اي يعودون للمعقول فيمن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول
جمهور العلماء ان الود الموجب للكفارة العود الى المرأة العود

الى القول نفسه كما يقول اهل الظاهر و بعد فهذا الوجه ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه وعليه قوله اذا أنت فضلت امرأ ذابراة على ناقص كان المدح من النقص * التوجيه الثاني ان عقل ضمن معنى أبعد ففي المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره فن المذكورة يست الجارة للامضول بل متعلقة بأفعل لما تضمنه من معنى البعد لما فيه من ١٨٣ المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك أبدأ مع

أفعل هذا القصد التعميم ولولا خشية الاسهاب لا وردت لك امثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجيب * (الجهة الرابعة) * ان يخرج على الامور البعيدة والواجبه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوى فان كان لم يظهر له الا ذلك فله عذر وان ذكر الجميع فان قصد بيان المحتمل او تريب الطالب فحسن الا في الفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الاعلى ما يغلب الظن ارادته فان لم يغلب شئ فليذكر الوجه المحتمل من غير تعسف وان أراد مجرد الاغراب على الناس وتكثير الوجه فصعب شديد وسأضرب لك امثلة مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجنبها وامثالها * أحدها قول جماعة في وقيله انه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض وعلى محالها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذکر ان خبره أولئك ينادون من مكان بعد وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص

الى القول نفسه) أي من أنت على كظهر أي (قوله كما يقول اهل الظاهر) أي القائلين انه اذا قال لها أنت على كظهر أي لا تحب عليه الكفارة الا اذا كرر هذا اللفظ مرارا وانظر ما المراد بأهل الظاهر هنا المقلدين داود الظاهري والفرقة الضالة (قوله وبعد) أي واقول بعد ذلك وهذا التوجيه تنبهه بهذا الوجه الخ وقوله فهذا الوجه أي تأويل أن والفعل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل (قوله لا فضل فيه) أي فقوله لا فضل في العقل من الكاذب فيه تفضيل الكامل على الناقص وهذا البلاغة فيه (قوله الثاني الخ) فيه نظر فان الفعل الذي ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر مستند الى ضمير المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في أعجبي ما صنعت المعنى أعجبي صنعك واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيكون زيدا مفضلا على الناس في البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك أعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا عن مقان التوجيه بمزلة ثم في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع فقد ظهر لك ان التوجيه بين اللذين ظهر الالامعول عليهما اه دما بيني قال الشمني والجواب عن النظر الاول أن المصدر المنسبك من ان والفعل لا يجب اضافته ولا نسبه لفاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يصرف فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكه ايمان المصدر الحاصل فيه - ه اول ادخل للفاعل في ذلك والجواب عن النظر الثاني قد ذكرناه (قوله من غيره) متعلق بفضل ومن بمعنى على ولا يصح ان يكون هو المفضل عليه لان أبعد مضاف فلا يوصل عن واندفع اعتراض الدماميني (قوله من المعنى الوضعي) أي التفضيل (قوله هذا) أي الذي ذكر بعده من أن يكذب (قوله الاسهاب) أي الاكثار والتأويل (قوله الجهة الرابعة) أي من الجهات الموجبة لفساد الاعراب (قوله ان يخرج) أي المعرب الكلام (قوله ويترك الوجه الخ) أل للجنس لاجل ان يصدق بالمتعدد (قوله الجميع) أي القوى والضعيف (قوله الا ذلك) أي الوجه الضعيف (قوله فان قصد بيان المحتمل) أي الوجه المحتمل (قوله فان لم يغلب شئ) أي فان لم يغلب على الفان ارادة شئ من الاوجه المحتملة (قوله من غير تعسف) أي ولا ينبغي ان يذکر الاوجه البعيدة التي فيها تعسف (قوله وسأضرب لك امثلة) أي اذ كرر لك امثلة وليس المراد ضرب المثال الذي هو معلوم من تشبيه شئ بشئ لاجل التقريب للفهام كأن يقال مثل العالم الذي لا يعمل مثل الجمار يحمل أسفارا فليس هذا مرادا (قوله وامثالها) عطف على الضمير في تجنبها (قوله انه عطف على لفظ الساعة) أي فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قبيله أي قبل النبي يارب (قوله فيمن خفض) أي خفض قبيله وهما اعاصم وجزرة وقوله فيمن نصب قبيله أي وهم ما عدا اعاصم وجزرة وقرأ الحسن وبجاهد وقتادة وقيله بالرفع وخرجت على أنه عطف على علم الساعة على حذف مضاف أي وعلم قبيله حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وعلى محالها) أي لان الساعة مضاف للمصدر الذي هو علم فهو من اضافة المصدر للامعول فمحله نصب فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قول النبي يارب (قوله قول أبي عمرو) أي ابن العلاء (قوله وقول بعضهم) عطف على قوله قول الكوفيين وكان عليه أن يقول وأبعد منه قول بعضهم لان هذا أبعد مما قبله (قوله وقول الزنخشري) عطف على قوله قول جماعة لا على قول الكوفيين والالزم ان هذا أبعد مما في فصات مع أنه ليس أبعد منه (قوله فيمن جزمه مستقر) أما من رفع فمستقر خبر عن كل (قوله عطف على الساعة) أي اقتربت الساعة واقتربت كل أمر مستقر وثابت (قوله قوله) أي قول

والقرآن ذي الذکر ان جوابه ان ذلك الحق وقول بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على و هبنا له الحق وقول الزنخشري في وكل أمر مستقر فيمن جزمه مستقر ان كلا عطف على الساعة وأبعد منه قوله في وفي موسى اذ ارسلنا له عطف على وفي الارض آيات وأبعد من هذا قوله في فاستفتهم الربك البنات انه عطف على فاستفتهم أهم أشد خلقا

ويرد أن اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا مده عليه رجلا ١٨٥ ليسنى أى ليلزم غيرى والذي فسرت به عائشة

رضى الله عنها خلاف ذلك
وقصتها مع عروبة بن الزبير
رضى الله تعالى عنهم في ذلك
مسطورة في صحيح البخارى
ثم الايجاب لا يتوقف على
كون عليه اغراء بل كلمة على
تقتضى ذلك مطلقا أما قول
بعضهم في قل تعالوا أتى ما حرم
ربكم عليكم أن لا تشركوا به
شيئا ان الوقف قبل عليكم
وان عليكم اغراء فحسن وبه
يتخلص من اشكال ظاهر في
الاية تنحوي للتأويل
(الثالث) قول بعضهم في
انما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس أهل البيت ان أهل
منصوب على الاختصاص
وهذا ضعيف لوقوعه بعد
ضمير الخطاب مثل بك الله
نرجو الفضل وانما الاكثر
أن يقع بعد ضمير التكلم
كالحدث نحن معاشر الانبياء
لانورث والواو أنه منادى
(الرابع) قول الزمخشري في
فلا تجعلوا لله أندادا فهو
كون تجعلوا منصوبا في
جواب التبرجى أعنى لعلمكم
تتقون على حد النصيب في
قسرة حفص فاطم وهذا
لا يجيزه بصرى ويتأولون
قسرة حفص اما على أنه
جواب للامر وهو ابن لى
صرحا أو على العطف على
الاسباب على حد قوله

بل مباح فقط مع انه ركن (قوله عليه رجلا الخ) هذا مقول قول الرجل الذى بلغه ان انسانا مده (قوله
خلاف ذلك) أى خلاف كون عليه اغراء على السعي بينهما (قوله وقصتها الخ) هى ما روى هشام عن ابيه
عروته قال قلت لعائشة وانابو منذ حديث السن ارايت قول الله تعالى ان الصفا والمر وقمن شعائر الله فمن حج
البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما انما على الرجل ان لا يطوف بهما قالت عائشة كلالو كان كما تقول
لكانت الاية فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما انما نزلت هذه الاية في الانصار كانوا يملكون لينة الطاغية
التي كانوا يعبدونها وهو صم كان حذوقا وكافوا يخرجون ان يطوفوا بين الصفا والمر ولانه كان على
الصفا صم يقال له اساف وعلى المر وصم يقال له نائلة يقال انهما كانا رجلا وامراة زنيا في الكفر فمسخا
عجرين فوضعا ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبادا من دون الله فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ذلك وقالوا ان يطوف بحمل الاصنام فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمر وقمن شعائر الله فمن
حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فعرى وقراى دلالة الاية على اباحة السعي لاعلى وجوبه
ووجهه أنه اقتصر في الاية على نفي الاثم في السعي ونفي الاثم بجمع فعل المطلوب فعله والمكر وهو المباح فلو كان
واجبا لما اکتفى بذلك بل كان يذکر اخص منه وهو اثبات الاجر لانه اذا كان للحقيقة اعتبار ان أحدهما عام
يشملها وغيرها والاخر خاص بها فالبلغة أن يعبر عنها بما هو خاص بها فاما جواب عائشة فهو من بدیع فقهها
وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لان هذا يتضمن سقوط الاثم عن
ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك ووردت الاية على ما هى عليه لم يكن نصا في انتفاء الوجوب ثم بينت له ان
الانتصار هنا على نفي الاثم له سبب خاص وهو أنهم توقعوا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سؤالهم فقبل لهم لاثم
فيه خلاف لما توقعتموه وكونه واجبا ولا فشيء آخر فلم ترد عائشة الا كفاء في اثبات الايجاب بما ذكرته وانما
أرادت نفي دلالة الاية على كونه مباحا وأما وجوب السعي بينهما فقد علم من السنة (قوله تقتضى ذلك مطلقا)
أى جعلت اغراء أولا (قوله وبه يتخلص من اشكال الخ) الاشكال هو أن ما من قوله ما حرم موصولة وان
لا تشركوا بديل أو خبر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشرک لا عدمه وان الاوامر الواردة بعد
ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الانشاء على الخبر وجعل المعاني الواجبة للمأمور به محرمة فيجوز
ذلك الى التأويل بادعاء أن لازمة لانافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم من تلك التكاليف كلها وعطف
الوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق انشاء معنى والمعنى عليكم أن لا تشركوا به
شيئا أى الزموا ترك الشرك به وقدم الكلام على ذلك في لامن حرف اللام (قوله فلا تجعلوا لله أندادا) لانها
وتجعلوا مجزوم بلا الناهية وهذا الاعراب هو الوجيه (قوله في جواب التبرجى) أى ولانهاية وقوله في جواب
التبرجى أى على مذهب الكوفيين المجوزين للنصب في جواب التبرجى (قوله على حد قوله وليس عبادة) أى فهو
من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح (قوله موقع أبلغ) أى فهو من العطف على التوهم أى توهم أن
أن موجودة (قوله ولا سابق) أى فهو عطف على معنى ما يقع موقع مدرک في قوله * بدالى أنى لست مدرک
ما مضى * ولا سابق الخ والذي يقع موقع مدرک بمدرک (قوله قول القراء) أى الذى هو كوفي وقوله ان جواب
أى من أن جواب بيان لقول القراء أى ان ثبت قول القراء مع من وافقه من الكوفيين والافهه وليس منفردا
بمذا القول (قوله فهو قليل) أى فنصب جواب التبرجى قليل (قوله وهذا) أى التبرجى على النصب في جواب
التبرجى مثل تخرج الزمخشري قوله تعالى الخ أى مثله في كون كل قبلا (قوله منقطع) انما حمله على ذلك توهم
حلول استقرار المولى في السموات أو فى الارض وهو لا يصح فاذا جعل منقطا ولم يجعله متصلا فان قيل ان الراجح
في الاستثناء المنقطع بعد النسبى النصب على الاستثناء فما وجه الرفع اجاب المصنف بانه جاء على البدل الخ أى

(٢٤ - دسوقى فى) وهو أن أبلغ على حد قوله ولا سابق شيئا ثم ان ثبت قول القراء ان جواب التبرجى منصوب كجواب التمنى فهو قليل
فكيف تخرج عليه القراءة فاجمع عليها وهذا كخبره قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله على أن الاستثناء منقطع

وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها ونظيره ذاع على العكس قول الكرماني في ومن رغب عن ملة انراهم الامن سبطه
نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه تو كيد فعل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام أحد الازد كجمل الزنجشري قراءتهم على البدل في
مثل ما فيها أحد الاحجار وانما تأتي قراءة ١٨٦ الجماعة على أفصح الوجهين ألا ترى الى اجسامهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم

وأن أكثرهم قرأه في ما
فعلوه الاقليل منهم وأنه لم يقرأ
أحد بالبدل في وما لاحد
عنده من نعمه تجزى الابتغاء
وجهر به الاعلى لانه منقطع
وقد قبل ان بعضهم قرأه
في ما لهم به من علم الاتباع
الظن واجماع الجماعة على
خلافه ونظير حمل الكرماني
النفس على التوكيد في موضع
لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم
في قوله تعالى والمهاقات
يتربصن بانفسهن ان الباء
زائدة وأنفسهن تو كيد للون
وانما لغة الاكثرين في تو كيد
الضمير المرفوع المنصل
بالنفس والعين ان يكون
بعد التوكيد بالمنفصل نحو
قتم أنتم أنفسكم (الخماس)
قول بعضهم في لتستوا على
ظهوره ان اللام للامر
والفعل مجزوم والصواب
أن اللام العلة والفعل منصوب
لضعف أمر المخاطب باللام
كقوله
لتقم أنت يا ابن خنيز قرأ
* فانتقض حواجج المسلمين
(السادس) قول التبريزي
في قراءة يحيى بن يعمر تماماً
على الذي أحسن بالرفع ان
أصله أحسنوا فحذف الواو
اجتزاء عنها بالضمه كما قال

اذا ما شاء ضرر ومن أرادوا ولا يألوهم احد ضرارا واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله منه
* وان الذي حانت بطلج دماؤهم * ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدأ أي هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل
الكوفة يقيسونه والاتفاق على أنه قياس مع أي كقوله * فسلم على ابيهم أفضل * وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيص بن أراد أن يتم الرضاة

ان الاصل ان يتم وابل جمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون ولكن ١٨٧ أظهر منه قول الجماعة انه قد جاء على اجمال

أن الناصبة جلا على اختها
ما المصدرية (السابع) قول
بعضهم في قوله تعالى وان
تصبروا وتنفقوا لا يضركم
كيدهم شيئا فمن قرأ بتشديد
الراء وضه الله على حد قوله
انك ان بصرع أخوك تصرع
فخرج القراءة المتواترة على
شيء لا يجوز الا في الشعر
والصواب انه يجوز وموان
الضمة اتباع كالضمة في
قولك لم يشد ولم يرد وقوله
تعالى عليكم أنفسكم لا يضركم
من ضل اذا هتديتم اذا قدر
لا يضركم جواب الاسم الفعل
فان قدر استثنافا فالضمة
اعراب بل قد امتنع
الزخشي من تخريج
النزيل على رفع الجواب مع
مضى فعل الشرط فقال في
قوله تعالى وما علمت من سوء
تود لا يجوز ان تكون ما
شرطية لرفع تود هذا مع
تصريحه في المفصل بجواز
الوجهين في نحو ان قام زيد
أقوم ولكنه اراد ان الرفع
من جرحه يستعمل تخريج
القراءة المتفق عليها عليه
بوضع لك هذا انه يجوز ذلك
في قراءة تشاذه مع كون فعل
الشرط مضارعا وذلك على
تأويله بالماضى فقال قرئ
أيما تكونوا يدرككم الموت
برفع يدرك فيقول هو على
حذف الفاء ويجوز ان يقال

منه أي من هذا الباب وهو حذف صدر الصلة عند عدم طولها (قوله ان الاصل ان يتم وابل جمع) أي
لحذفت الواو واجتزى عنها بالضمة (قوله ولكن أظهر منه الخ) الاظهرية من جهة مخالفة الاول للرسم
من غير واو اه تقرير دردير (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة الخ) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه
لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل أن الناصبة على ما المصدرية في الاصل فيقال ليس بقياس وانما وقع في
شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ووقعه في فصيح الكلام شائع الثاني أنه قد ذكر في
أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير شديد
وذلك مناف لقوله هنا بان القول أن الاصل ان يتم وابل جمع جلا على معنى من حسن وبيان المنافاة أن كون
هذا حسنا يقتضى سداه كذا اعترض الشارح الدماميني وأجاب الشمني عن الاول بأن المراد أنه أظهر لتبادره
الى الذهن وهذا لا ينافي أنه غير قياسي وعن الثاني أن هذا الحمل مما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح
عند أهل الخط ولا يسلم امكان الاصل فيه (قوله فيمن قرأ بتشديد الخ) أما قراءة السكون وكسر الضاد
فهو جواب ان (قوله على شيء لا يجوز) أي وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا وهذا هو
المشار به بقول الخلاصة * ورفعه بعد مضارع وهن * (قوله اتباع) أي والقياس فتح الراء لان المضارع
المجزوم اذا كان اخره مشددا فيفتح آخره للتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة للتحفة وقوله اتباع
أي لحركة الضاد قبلها فيضركم مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع (قوله لم
يشد ولم يرد) بضم الدال فيهما اتباعا لضم الشين والراء (قوله وقوله تعالى) عطف على قوله في قولك لم يشد
(قوله لا يضركم من ضل) أي فلا يضركم مجزوم وضمة للاتباع فسكونه مقدر (قوله جوابا لاسم
الفعل) أي فهو جواب الامر فيكون مجزوما (قوله فالضمة اعراب) أي رفع لتجرده من الناصب والجازم
(قوله بل قد امتنع الزخشي الخ) هذا ترق على ما استقدم من قوله فخرج القراءة الخ أي ان رفع الجواب مع
كون فعل الشرط مضارعا ضعيف لا يجوز الا في الشعر فكيف يخرج عليه القرآن بل قد امتنع الزخشي
من تخريج القرآن على رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا كونه كثيرا في نفسه (قوله هذا) أي
وانظر هذا (قوله بجواز الوجهين) أي جزم الجواب بحيث يقال أقوم ورفعه اسكون الاداة تعمل في لفظ
الشرط مع قربه منها فلا تعمل في لفظ الجواب (قوله لم يستسهل الخ) أي فكيف يصح تخريج القراءة على
ما هو خاص بالشعر كما تقدم (قوله عليه) أي على الرفع المرجوح (قوله بوضع لك هذا) أي عدم استسهاله
تخريج القراءة المتفق عليها عليه أنه أي الزخشي جوز ذلك في الشاذة فالخاصة لان القراءة المتفق عليها
لم يخرجها الا على الوجه الافصح بخلاف الشاذة فجوز تخريجها على خلافه فلما جوز في الشاذة ومنع في المتفق
عليها علم أن المتفق عليها لما تخرج على الافصح بخلاف الشاذة (قوله أنه جوز ذلك) أي رفع الجواب
(قوله على تأويله بالماضى) أي فيقول تكونوا بكنتم فيفرض ما ليس واقعا فيفرض أيما تكونوا واقعا
(قوله على حذف الفاء) أي مع المبتدأ أي فالجمله اسمية أي فأنتم يدرككم (قوله ويجوز ان يقال الخ) وهذا
هو محل الشاهد (قوله محمول الخ) أي فيدرككم مرفوع لكونه جواب شرط ماض تأويله فيقول تكونوا
بكنتم (قوله وهو) أي ما يقع موقعه هو أيما كنتم (قوله كما حل ولا ناعب) أي فناعب مجرور عطف على
مصلحين خبر ليس باعتبار تأويله بمصلحين وقوله ولا ناعب تمامه الا بين غرابها (قوله ولا ناعب) أول البيت
* متشائم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب (قوله وهو ليسوا) بيان لما يقع موقعه (قوله والصواب
ما بينت لك) حاصل دفع التناقض عن الزخشي أنه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه
القراءة قراءة الجماعة وتساها ل في نحو يزما أجاز في أيما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان

انه محمول على ما يقع موقعه وهو أيما كنتم كما حل ولا ناعب على ما يقع موقعه ليسوا مصلحين وهو ليسوا مصلحين وقد يرى كثير من الناس قول
الزخشي في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك

قال ويجوز أن يتصل بقوله ولا تظلمون انتهى وقد مضى رده (الثامن) قول ابن حبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتدأ والله حال والصواب أن الحمد لله مبتدأ وخبر وبسم الله على ما تقدم في اعرابها ١٨٨ (التاسع) قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم ثم

مثل ما منعه أو أشد لسكون القراء فتشاذة فلم يبال بالتسريح فيها وفيه نظار فانه يرى ان القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراها بطاق صنان القول في تحطته بعض القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبالى بما يقول لظنه أن القراءة بالرأى لا بالرأية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا يعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزخشي وان كان يرى ان القراءات كلها آحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها القارئ بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسرح فيها لقلة القارئ بها اه شمني (قوله ويجوز أن يتصل الخ) أي بان يجعل قوله ولا تظلمون دليل الجواب وقوله يدرككم مستأنف أي أينما تكونوا لا تظلموا فتيلا (قوله وقد مضى رده) أي بان جواب الشرط لا يحذف اذا كان فمحل الشرط مضارعا بل ماضيا (قوله ان بسم الله خبر الخ) أي والمعنى الحمد حاله كونه لله كأن باسمه تعالى (قوله قول بعضهم ان أصل بسم الخ) هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المغرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكر المصنف في ديوانه الكتاب أنه يجنب ذكر ما يتعلق بالاعراب فكان حقه أن يجنب ذلك في كتابه رأسا اه دمايني (قوله لثلاث يتوالى كسرات) راجع لقوله سم وقوله أول ثلاث الخ راجع لقول سم (قوله لثلاث يتوالى كسرات) وهو أنقل من توالى كسرات (قوله انه وصل بنية الوقف) أي فالميم سا كنة للوقف ولم يوقف عليها بل وصلها مع نية الوقف عليها مع سكونها باللام السا كنة من الحمد وحذفت الالف من الحمد لانها ههز وصل تحذف عند الوصل فالتقى سا كنان فركت الميم بالكسر لاجل التخلص من التناقض ما (قوله لثلاث يتوالى كسرات) أي لاجل التخلص من التناقض من التقاء السا كنين (قوله ونظير هذا) أي كون الكسر في الميم لاجل التخلص من التناقض السا كنين (قوله ان حركة الخ) أي لان ألفاظ الاذان حزم وكل جملة آخرها سا كن فالراء من أكبر سا كنة ولم يوقف عليها بل وصلها باللفظ الجلالة فالتقى سا كنان فركت الراء للتخلص (قوله حركة السا كنين) أعني الراء ولام الله أي حركة التخلص منهما (قوله وانما لم يكسروا) أي مع أن الاصل في التخلص من السا كنين يكون بالكسر (قوله حفظا للتفخيم اللام) أي مع خفة الفتح والافتح والتفخيم يحصل أيضا مع الضم وكل من الضم والفتح ليس أصلا في التخلص (قوله لتفخيم اللام) أي من اسم الله لان اللام اذا كان ما قبلها مفتحة نغمت لان كان ما قبلها كسرة اذ هي حينئذ تترقق (قوله حركة الههزة) حاصله نقلت حركة الههزة لسا كن قبلها وهو الراء ثم وصلت بما بعدها بنية الوقف (قوله لغير داع) فيه أن فيه داعيا في الاذان لان الاذان لم يسمع الاموقوفا في نقل الحركة ايدان بانه واقف حكما ولو لا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكسرة من السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على أو آخرها فهو ان لم يقف حسا ووقف حكما من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة سا كنانا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الههزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمه الاعرابية كما استصوبه المصنف كان لم يقف حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالسكينة اه دمايني (قوله فتنتل حركتها) أي حتى تنتقل حركتها (قوله قول الجماعة) أي المفسرين (قوله علمت) هو معنى تبينت (قوله معنى حسن) أي وأما ظاهر الآية فهو بعيد اذ ظاهره أن كل الجن ادعوا علم الغيب ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب الا حين خرسا ليمان ميتا (قوله لم يظهر الدليل عليهما) وقد يقال الدليل عليهما ما توقف المعنى عليهما فالدليل عقلي ولا يقال ان ظاهر الآية صحيح لانه يقول انه بعيد متى كان بعيدا عقلا أو عادة ارتكب خلافه (قوله بمعنى وضع) أي لا بمعنى علم فهو كقولك تبين جهل زيد أي اتضح للناس جهله (قوله على تسمى هنا) الاولى هنا على تسمى

سكنت السين اثلا يتوالى كسرات أو اثلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون أصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يتبدون اسماءهم من الوصل (العاشر) قول بعضهم في الرحيم من البسلة انه وصل بنية الوقف فالتقى سا كنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لان تقائهما ومن جوز ذلك ابن عطية ونظيره هذا قول جماعة منهم المبردان حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة السا كنين وانما لم يكسر واحفظا للتفخيم اللام كفي الم الله وقيل هي حركة الههزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب أن كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة اعرابية وليس الههزة الوصل ثبوت في الدرج فتنتل حركتها الا في ندور (الحادي عشر) قول الجماعة في قوله تعالى تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كانوا رؤسا وهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهم ما والاولى ان تبين بمعنى وضع وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن أي وضع للناس أن الجن لو كانوا الخ (الثاني عشر) قول بعضهم في عينها فيما تسمى ان الوقف على تسمى هنا أي عينها سمائة معروفة وان سل سبيلها جملة أمرية

ويكون

الجن أي وضع للناس أن الجن لو كانوا الخ (الثاني عشر) قول بعضهم في عينها فيما تسمى ان الوقف على تسمى هنا أي عينها سمائة معروفة وان سل سبيلها جملة أمرية

أى أسأل طر يقام وصله اليها ودون هذافي البعد قول آخزانه علم مركب ككأ بطا شر او الاظهر انه اسم مفرد مبالغته في السلسال كما أن السلسال مبالغته في الساس ثم يحتمل أنه نكرة ويحتمل أنه علم منقول وصرف لانه اسم لماء وتقدم ذكر العين لا لوجوب تأنيده كما تقول هذه واسط بالصرف ويبدأ أن يقال صرف للتناسب كقوارير الاتفاقيهم على صرفه (الثالث عشر) قول مكى وغيره ١٨٩ في قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به

أزواجهم زهرة الحياة الدنيا
ان زهرة حال من هاء به أو من
ما وان التنوين حذف
للسا كتنين مثل قوله
* ولا ذا كر الله الا قليلا *
وان جرح الحياة على أنه بدل
من ما والصواب أن زهرة
مفعول بتقدير جعلنا لهم أو
اتيناهم ودليل ذلك ذكر
التمتع أو بتقدير أذم لان
المقام يقتضيه أو بتقدير
اعنى بينا لما والضمير أو بدل
من أزواج اما بتقدير ذوى
زهرة أو على أنهم جعلوا نفس
الزهرة مجازا للجماعة وقال
الفراء هو تمييز لما والهاء
وهذا على مذهب الكوفيين
في تعريف التمييز وقيل بدل
من ما ورد بان لنتفهم من صلة
متعنا فيلزم الفصل بين
ابعض الصلة بالجني وبان
الموصول لا يتبع قبل كمال
صلته وبانه لا يقال مررت
بزيد اخطك على البدل لان
العامل في المبدل منه لا يتوجه
اليه بنفسه وقيل من الهاء
وفيه ما ذكره زيادة الابدال
من العائدو بعضهم عنعه
بناء على ان المبدل منه في
نية الطرح فيبقى الموصول بلا
عائد في التقدير وقد مر ان
الزخشي منع في ان اعدوا

ويكون على تسمى بيانها (قوله أى أسأل طر يقام وصله) أى أسأل العلماء طر يقام وصله اليها وأن المعنى الزم طر يقام وصله اليها وقد شنع الزخشي في الكشاف على من قال بهذا القول ومن نسب له على بن أبي طالب وقال ان هذان الاحداث في كتاب الله (قوله السلسال) بفتح السين لانه في الاصل مصدر والتفعال لم يأت منه سهل المساغ يقال شراب ساس وسلسال وسلسيل وكل واحد ابلغ مما قبله في اساغته الشراب لان كل واحد أزيد حروفا مما قبله اه تقرير دردير (قوله ثم يحتمل) أى على كونه مفردا وقوله نكرة أى فصره ظاهر لانه لم توجد فيه العلتان (قوله وصرف لانه الخ) حاصله أنه اذا كان علما فقد وجد فيه العلتان العلمية والتأنيث اذ هو اسم للعين كما سبق عينا فيها تسمى الخ فلما شئ صرف والجواب انه صرف نظر الكونه اسم للماء الذى هو مذ كر فلو روي كونه اسم للعين لمنع من الصرف والحاصل أنه يجوز فيه الامران (قوله وتقدم ذكر العين الخ) جواب عن سؤال حاصله أن تقدم ذكر العين يفيد أنه اسم للعين فينبذ يجب منه من الصرف وحاصل الجواب أن تقدم ذكر العين لان اسم معين لمنع لجواز ملاحظة كونه علما للماء (قوله هذه واسط) أى فالصرف للاحظة أنها اسم موضع وهو مذ كر ويجوز المنع من الصرف نظر الـ كونه اسم بلد (قوله لاتفاقهم على صرفه) أى في هذه الآية أى لاتفاق السبعة فلا ينافى أن هناك قراء تشاذة تمنعه من الصرف وقوله لاتفاقهم الخ أى ولو كان الصرف للتناسب لوجد قراء سبعة بالمنع من الصرف لان المنع للتناسب وقع فيه خلاف قوى تأمل (قوله أزواج) أى أصنافا منهم زهرة الحياة الدنيا أى زينتها وهم جنتها (قوله وان التنوين) جواب عما يقال ان الجمال واجبة التنكير وزهرة مضاف للحياة فهو معرفة (قوله ولا ذا كر الخ) أى فالاصل ذا كر الحذف التنوين للسا كتنين (قوله بدل من ما) أى والمعنى حينئذ لا تمدن عينيك الى الحياة الدنيا التى متعناهم أزواجهم حالت كون ذلك المتع به زهرة وزينة (قوله والصواب الخ) أى وأما قول مكى فغير صواب لانه يلزم عليه الفصل بين ابعاض الصلة بالجني لان لنتفهم متعلق بمتعنا الواقع صلة لما ولانه يلزم عليه أيضا اتباع الموصول بـ قبل كمال صلتته وهو ممنوع (قوله وقيل بدل من ما) أى والمعنى لا تمدن عينيك الى زهرة الحياة الدنيا التى متعناهم أزواجهم (قوله على البدل) أى بدل المنصوب من الجرح ونظرا للمعمل (قوله بنفسه) أى بل بحرف الجر فيجب تعديده أيضا للبدل بحرف الجر لان البدل على نية تكرار العامل (قوله وفيه ما ذكر) أى مجموع ما ذكر الخ من الاعتراضات وليس المراد الجميع اذ الذى يأتى هنا انما هو الاعتراض الاول والثالث وأما الثانى فلا يأتى هنا لانه ليس في هذا الوجه ابدال من الموصول (وردناه عليه) بان المضرب بدل الموصول فلا عائد في اللفظ وأما ما ذكره بلا عائد في التقدير فلا ضرر فيه (قوله حكم المؤخر) أى بالفعل فلا يعود الضمير عليه فقوله ضرب الخ المفعول في نية التأخير فلو كان في حكم المؤخر بالفعل لازم عود الضمير على متأخر افضا ورتبة مع أن الآية فيها ذلك والامة اجعت على جوازه (قوله كقراءة ابن عامر) أى فانهم اخرجت على اوجه ثلاثة وكل منها يتخلو عن ضعف ولا يأتى تخريجهما على غير ما ذكر (قوله وعاصم) أى من رواية شعبة قال في الحرز في الانبياء ونحو احذف وشدد كذا صلا (قوله وكذلك نجي المؤمنين) هذا اعتراف من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير فصحة لكونها لا تتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغى ارتكاب مثله اه دما ينى قال الشئى أقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير

الله ان يكون بدلا من الهاء في امر تبنى به وردناه عليه ولو لم اعطاء معنى الطرح حكم المعارض لزم اعطاء معنى التأخير حكم المؤخر فكان يتمنع ضرب زيد اغلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه * (تنبيه) * وقد يكون الموضوع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على نخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين فقيل الفعل ماض مبنى لانه مفعول

مضارع اصله نجى يسكون
ثانيه وفيه ضعف لان النون
عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد
زعم قوم انها ادغمت فيها
قليلاً وان منه اترج واجاصة
واجالة وثيل مضارع واصله
نجى بفتح ثانيه وتشديد
ثالثه ثم جذفت النون
الثانية ويضعفه انه لا يجوز
في مضارع نبات ونقبت
ونزلت ونحوه ان اذا ابتدئت
بالنون ان تحذف النون
الثانية الا في ندور كبراءة
بعضهم ونزل الملائكة تنزيلاً
* (الجهة الخامسة) * ان
يترك بعض ما يحتمله اللفظ
من الوجة الظاهر وتونورد
مسائل من ذلك ليستمرن بها
الطالب مرتبة على الابواب
ليسهل كشفها

* (باب المبتدا) *

مسئلة يجوز في الضمير
المنفصل من نحو انت انت
السميع العليم ثلاثة اوجه
الفصل وهو اوجه والابتداء
وهو اضعفها ويختص بالغة
تيمم والتوكيد * (مسئلة) *
يجوز في الاسم المفتوح به
من نحو قولك هذا اكرمته
الابتداء والمفعولية ومثله كم
رجل لقيته ومن اكرمته
لكن في هاتين يقدر الفعل
مؤخراً ومثله ما رب رجل
صالح لقيته * (مسئلة) *
يجوز في المرفوع في نحو
أنى الله شك وما فى الدارز بد

فصيحة غاية الامر فيه انهم ارجوحه ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله وفيه ضعف من جهات) أى
ثلاثة (قوله اسكان آخر الماضي) أى مع انه مبنى على الفتح وفيه انه لا بد من تخفيف الياء بالاسكان ولا
بعد اضافى اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر اباغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل
متعداً ولازم لا بد له من مصدر الا ما شذف فكان قيامه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به بخصوصا في موضع
يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل وهو النتيجة ههنا واذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمن بين بالفعل لان
المصدر قام مقام الفاعل فيبقى المؤمن مفعولاً به صريحاً والتقدير ونجى النجاء المؤمن اه شئى (قوله
وانابة ضمير المصدر) أى مناب الفاعل (قوله مع انه مفهوم من الفعل) أى فاسناد الفعل له لا يفيد (قوله
يسكون ثانيه) أى فادغمت النون الثانية في الجيم (قوله تخفى) اى بان تسكن وتغير وقوله ولا تدغم أى
وهنا ادغمت في الجيم (قوله وقد زعم الخ) أى وزعمهم لا يسلم وما ذكره من اجاصة وما معها فهو من ادغام
المثلين المتقاربين وقد يقال يدل على جواز هذا الادغام هذه الآية فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز
بفصاحته وقول من يقول انه لم يحى مثله عن العرب مشيراً الى انه احاط بجميع كلام العرب فيه تحجيراً واسع
وكيف يجوز الاحتجاج والاختصاص بقولنا ان العرب من لا يعتمد عليه لجهله اول عدم عدالته اول جهالة عمله
ونترك الاخذ والتسليم بما ثبت تواتره عن ثبتت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح
العرب مع قوله تعالى ان نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون فان قلت القرا آت السبع متواترة فيما لم يكن من
قبيل الاداء واماماهو من قبيل الاداء كالدوالامة وتخفيف الهجزة والادغام فغير متواتر كذكر ابن الحاجب
وغیره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من ناقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن
فيما نقله القراء الثقات بأنه لم يحى مثله ومن أين عرف انه لم يحى مثله ولو نقلنا قولون عن مجهول الحال لقلناه
فقبول هذا أولى اه شئى (قوله ادغمت فيها قليلاً) أى وما ههنا من القليل (قوله واجالة) هى حريم
التخلة (قوله ونحوه) أى من كل ماض مبدوء بالنون (قوله اذا ابتدئت بالنون) نحو تنبى ونزل ونقبت
(قوله ان يترك) اى المغرب بعض ما يحتمله اللفظ أى فيعترض عليه بأنه قد ترك بغض الوجة الظاهرة التى
يحتملها اللفظ (قوله من ذلك) أى من الامور التى يحتملها اللفظ لا بقيد كونها ظاهرة بدليل انه سبذ كر
في باب كل ونحوها اوجه اضعفها (قوله باب المبتدا) اى باب الاسم الذى يحتمل ان يكون مبتدأ احتمالاً
ظاهراً (قوله اضعفها) افعال التفضيل هنا كالذى قبله ليس على بابه والا كان بينهما تناقض واعلم ان محمل
ضعف كون الضمير مبتدأ اذا تعين فيه الفصل وذلك فيما اذا احتمل كون المرفوع صفة لولا الضمير نحو
زيد هو الفاضل فلولا ذكر الضمير لتوههم ان الفاضل صفة وأتى بالضمير للفصل بين الخبر والصفة واما ان لم
يتعين الضمير للفاضل كفى الآية فلا يس فيه ضعف اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح وهو اضعفها لا يظهر
اه تقر يرد دير (قوله ويختص بلغة تميم) فيه ان اللفظ متحد الا ان يكون عمرة ذلك اذا زالت ان واختلف
الاعراب نحو كان زيد هو الفاضل بنصب الفاضل عند غير بنى تميم ورفعه عندهم (قوله لكن في هاتين
يقدر الفعل مؤخراً) أى وأما فى المثال الاول فيقدر مقدماً (قوله ومثلهما رب رجل صالح لقيته) أى مثل
كم رجل لقيته ومن اكرمته فى جواز الوجهين وفى تقدير الفعل مؤخراً رب رجل صالح لقيته وان كان بينهما
وبين رب رجل لقيته فرق من جهة ان معمول الفعل والابتداء فيهما كم ومن وفيه هو المجرور ورب وقد تقدم
في رب انهما اتفردا بالزيادة فى الاعراب دون المعنى وان محمل مجرور هاتين نحو رب رجل صالح عندى رفع على
الابتداء وفى نحو رب رجل لقيته نصب على المفعولية وفى رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كفى قولك هذا
لقيته اه شئى (قوله الابتداءية والفاعلية) أى لان الطرف اعتمد على الاستفهام فى الآية وعلى النفى
فى المثال (قوله لان الاصل عدم التقديم والتأخير) أى وهذا لازم على الابتداءية (قوله ومثله) أى فى

جواز

الابتداءية والفاعلية وهى أرجح لان الاصل عدم التقديم والتأخير ومثله

ككتاغ عرف في سورة الزمر لان الظرف الاول معتمده على الخبر عنه والثاني على الموصوف اذ الغرف الاول موصوفة بما بعد ها وكذلك نارف في قول
الجنساء * كأنه علم في رأسه نار * ومثله الاثني التالي للوصف في نحو زيدا قائم أبوه وأقائم زيدا ما ذكرنا لان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيدا
مفردا وهو الاصل في الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ١٩١ لان الاصل في الصفة الاقراء فان قلت أقائم

أنت فكذلك عند البصريين
وأوجب الكوفيون في ذلك
الابتداءية ووافقهم ابن
الحاجب وهسم اذ نقل في
اماليه الاجماع على ذلك
وختهم أن المضمرة المرتفع
بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه
لا يقال قام أنا والجواب انه
انما انفصل مع الوصف لئلا
يجهل معناه لانه يكون معه
مستترا بخلافه مع الفعل
فانه يكون بارزا كقمت او
قمت ولان طالب الوصف
لمعموله دون طالب الفعل
فذلك احتمال مع الفصل
ولان المرفوع بالوصف سد
في اللفظ مسد واجب الفصل
وهو الخبر بخلاف فاعل
الفعل ومما يقطع به على
بطلان مذهبهم قوله تعالى
راغب أنت عن آلهتي وقول
الشاعر
* خليلي ما واف به عهد انتما *
فان القول بأن الضمير مبتدأ
كإزعم الزمخشري في الآية
مؤد الى فصل العامل من
المعمول بالاجنبي والقول
بذلك في البيت مؤد الى
الاجبار عن الاثنين بالواحد
ويجوز في نحو ما في الدار زيد
وجه ثالث عند ابن عصفور

جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله ككتاغ عرف) أي في قوله لكن الذين اتقوا بهم لهم غرف من فوقها
غرف (قوله على الخبر عنه) أي وهو قوله لكن الذين اتقوا لان الذين مبتدأ ولهم غرف خبر (قوله والثاني
على الموصوف) أي في الغرف الاول اي غرف موصوفة بكونها من فوقها غرف (قوله وكذلك) اي يجوز
الوجهان والفاعلية أرجح والظرف معتمده على الموصوف أعني علم (قوله ومثله) أي في جواز الوجهين
والارجح الفاعلية (قوله لما ذكرنا) أي من ان الاصل عدم التأخير (قوله كان خبر زيد مفردا) أي
لان الصفة مع مرفوعها في حكم المفرد وهذا التوجيه الثاني كما يأتي هنا يأتي في نارف وفي غرف الثاني اه تقرير
دردير (قوله فكذلك) أي يجوز فيه الوجهان والارجح الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير
(قوله في ذلك) أي الضمير (قوله على ذلك) أي على وجوب الابتدائية ووجه الوهم ان البصريين يجوزون
الوجهين وحينئذ فلا يصح حكاية الاجماع (قوله وختهم) أي وخجة الكوفيين على وجوب الابتدائية
بالضمير (قوله لا يجاوره) اي لا يجاور الضمير الفعل حال كون الضمير منفصلا عن الفعل أي لانه متى
أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال أي ومثل الفعل الوصف اذ لا فرق بينهما وما جاء مخالفا لذلك نخرج على
التقديم والتأخير هذا حاصل توجيههم وبما ذكرناه تم كلامهم (قوله والجواب الخ) حاصله انه انما لم يجب
الوصل في الوصف لانه لو وصل لاستترا الضمير ولو استترا لم يعلم مرجعه هل هو للضمير أم لا لاجتماعه بخلاف
الضمير الذي في الفعل فانه لو اتصل لبرز ولم يستتر ففرق بين الوصف والفعل فقوله لهم في التوجيه لا فرق بين
الوصف والفعل لا يسلم اه تقرير دردير (قوله لئلا يجهل معناه) أي المراد منه من كونه ضمير متكلم
أو مخاطب (قوله احتمال معه) أي اغتفر معه الفصل (قوله مسد واجب الفصل) أي فلذا جاز فصله (قوله
بخلاف فاعل الفعل) أي فانه ليس واجب الفصل (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم) أي من وجوب
الابتدائية بالضمير وذلك لان الضمير في الآية والبيت يمنع جعله مبتدأ (قوله مؤد الخ) قال الدماميني ليس
هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فلان قوله عن آلهتي يحتمل أنه متعلق بفعل محذوف أي ترغب
عن آلهتي وأما البيت فلان الخبر يحتمل أن يكون الجملة الشرطية مع جوابها المحذوف المدلول عليه بالنفي اي
أنتم اذا لم تكونا لي مساوفاً بعهدى موجود لان غير كما بالاولى وحيث كانت الآية والبيت محتملين لما ذكر
فلا يتم ما ذكره المصنف من أنهما قاطعان ببطلان مذهب الكوفيين وأجاب الشنبي بأن مراد المصنف بالقطع
الظن الغالب وحينئذ فلا يدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك أن غالب الظن في الآية يتعلق عن آلهتي براغب
وفي البيت أن المعنى اذا لم تكونا لي على من أقاطعه فأنتما وافيان بعهدى (قوله فصل العامل) أعني راغب
وقوله من المعمول أعني آلهتي وقوله بالاجنبي أعني المبتدأ لما علمت سابقا ان الاجنبي ما ليس معمولا لما قبله
ومن المعلوم ان المشهور ان المبتدأ ليس معمولا للخبر (قوله الى الاخبار عن الاثنين) أعني أنتما وقوله بالواحد
أعني واف والمطلوب أن يقول وافيان (قوله بالواحد) أي فتعين كون الضمير فاعلا (قوله
لا اعتماد على ذي الحال) أي فالمعنى زيد يضرب هو في حال كون أخيه في الدار (قوله على تقديره) أي
فالمعنى زيد يضرب أخوه في حال كونه في الدار وقوله خاليا من الضمير أي فالمضروب على هذا الاخ (قوله وأن
يكون مبتدأ خبره الفارغ) مرجع هذا في المعنى الاول من حيث ان المضروب في كل زيد لكن الحال

ونقله عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسما للجزائية والفارغ في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند
تقدم الخبر ولو ظرفا * (مسئلة) * يجوز في نحو أخوه من قولك زيد يضرب في الدار أخوه ان يكون فاعلا بالفارغ لاعتماد على ذي الحال وهو
ضمير زيد المقدر في ضرب وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الفارغ والجملة حال والفراء
والزمخشري يريان هذا الوجه شاذرا ديا لئلا يخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو

وإذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل يعني لان التكثير لا ينصرف الى الواحد وليس بشئ لان النبي هنامته عدد لا واحد بدليل كائن وانما افسرد الضمير بحسب لفظها * (مسئلة) * زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعلمه ما فالرابط العموم او اعادة المبتدأ بعينه على الخلاف في الالف واللام الحسن هي ام العهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبرا المحذوف وجوب بالى الممدوح زيد وقال ابن صفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدأ محذوف خبره وجوب بالى زيد المحذوف وجوب بالى الممدوح ورد بانه لم يسد شئ مسده * (مسئلة) * حجبنا زيد يحتمل زيد على القول بان حجب فعل وذو الفاعل ان يكون مبتدأ خبرا عنه بجبنا والرباط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قول ابن صفور السابق ان يكون مبتدأ محذوف خبره ولم يشمل به هنانا لانه يرى ان حجبنا اسم وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يعمل بحال الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله * وحجبنا نفعات من بمانيه ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل

على هذا الجملة الاسمية وعلى الاول الظرف (قوله ووجبان الفاعلية) أى كون الاسم فاعلا للظرف كانه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو (قوله وليس كزعموا) أى لان الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو ونحو جاء زيد عليه على رأسه والحاصل ان اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية وانفراد الواو متعاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط وأما انفراد الضمير فان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ونحو جاء زيد وهو راكب فتصدر بالواو واذا انما من أول الامر بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاء زيد عليه على رأسه وكلمته فوه الى فى أو نحو بران نحو خرجت مع البازى على سواد فلم يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرباط في أول الجملة نعم هو أقل من اجتماع الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير فى آخر الجملة كقوله * نصف النهار الماء غامرة * فلا شك في ضعفه وظاهر كلام الزمخشري أن انفراد الضمير فى الجملة الاسمية ضعيف مطلقا وليس كذلك كما علمت (قوله والوجه الثلاثة) أى وتجاوز الواجهة الثلاثة (قوله وكان الخ) كآمن مبتدأ ومن نبي تمييزه وقوله قبل نائب الفاعل ضمير نبي و ربيون نائب فاعل الظرف الواقع حالا من نائب الفاعل أو ان ربيون نائب فاعل قبل أو انه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال (قوله قبل واذا قرئ) أى فاسبق من الواجهة الثلاثة اذا قرئ بتخفيف التاء (قوله لزم ارتفاع ربيون بالفعل) أى على أنه نائب فاعل قبل (قوله لان التكثير الخ) عملة لمحذوف أى لا بالظرف ولا بالابتداء ونائب الفاعل ضمير لان الخ (قوله بدليل كائن) أى لان كائن يدل على الكثرة كما هو الغالب فيها اه شئنى (قوله وانما افسرد الضمير) أى فى معناه العائد على نبي وقوله بحسب لفظها أى لفظ كائن والاولى مراعاة لفظه (قوله يتعين) أى عند تقديم المخصوص وقوله الابتداء أى والجملة بعده خبر وقوله ونعم الرجل زيد أى اذا اخبر المخصوص (قوله قبل كذلك) أى يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدأ والجملة قبله خبر (قوله وقيل يجوز ايضا) أى فى المخصوص اذا تأخر (قوله ورد بانه لم يسد الخ) لم يورد هذا على ما قبله لانه انما يعرف فى الجزء المتم الفائدة لاني المبتدأ وهذا الخبر مما قاله الشئنى فانه قال قوله وقيل يجوز ايضا أن يكون خبر المحذوف وجوب بالخ ان قيل يرد على هذا ما سيورده المصنف على ابن صفور من أن شرط المحذوف وجوب بأن يسد شئ مسده أوجب بان هذا شرط فى المحذوف قياسا وحذف المبتدأ وجوب باليس قياسا ولو سلم ففعل المدح مع فاعله ساد مسده اه كلامه (قوله لم يسد الخ) أى والخبر المحذوف وجوب بالابد ان يسد مسده شئى (قوله على القول) أى المشهور (قوله وذو فاعل) أى لازم الافراد والتسديد كبرلانه كالمثلى فاندفع ما يقال لو كان فاعلا لم يرد ولم يذ كر فى الاحوال كلها نحو حجبنا زيد بالزيدان والزيدون وحجبنا هندو الهندان والهندات (قوله وان يكون خبر المحذوف) أى الممدوح زيد (قوله حذف خبره) أى وجوب باو يرد عليه مامر (قوله اسم) أى تغليب الا لشرف وهو مبتدأ وزيد خبره أو بالعكس ومعنى حجبنا على هذا المحبوب (قوله انه لا يعمل) أى لان فاعل حجب انما يكون اسم اشارة (قوله وانه لا يجوز الخ) أى فلا يقال حجبنا فقط وهذا بخلاف البدل فانه يسد معنى عنه فى نحو جاء زيد اخوك وقوله فلا يسد معنى عنه أى وحجبنا فلا بد من ذكره او ذكر ما يشعر به اذا حذف (قوله من بمانيه) بتخفيف الباء واصوله بمانيه عوض الالف عن احدى ياء النسب وتماهه * تأتيل من قبل الريان احيانا * والريان جبل ببلاد بنى عامر والبيت الجسر والنفحات جمع نفحة يقال نطح الطيب ينفخ اذا فاح (قوله ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق) أى ولو جعل نفحات بياننا لزم بيان المعرفة بالنكرة وقد يجب ان يكون رده المذكور يجوز ان يكون صاحب هذا القول أطلق عطف البيان على البدل كما عتذر به المصنف سابقا عن الزمخشري فى بعض المواضع وحجبنا فلا يصح الختالف بالتعريف والتشكير اه دما مئنى (قوله واذا قيل الخ) فانه

فاعل وهذا الضعيف ما قيل
لجواز حذف المخصوص
كقوله

الاحبذا لولا الحياء و ربما
منحت الهوى ما ليس بالمتقارب
والفاعل لا يحذف (مسئلة)

يجوز في نحو فصح برجيل
ابتدائية كل منهما وخبرية
الآخر أي شاني صبر جليل أو

صبر جليل امثل من غيره
(باب كان وما جرى مجراها)
* (مسئلة) * يجوز في كان

من نحو ان في ذلك لذكرى
ان كانه فاقب ونحو زيد
كان له مال نقصان كان

وتماها وز يادتها هو
ضعفها قال ابن عصفور باب
زيادتها الشعر والظرف

متعلق بها على التمام
وباستقرار محذوف مرفوع
على الزيادة ومنصوب على

النقصان الا ان قدرت
الناقصة شانية فالاستقرار
مرفوع لانه خبر المبتدأ

* (مسئلة) * فانظر كيف كان
عاقبة مكرهم يحتمل في كان
الوجه الثلاثة الا ان الناقصة

لا تكون شانية لاجل
الاستفهام ولتقدم الخبر
وكيف حال على التمام وخبر

كان على النقصان وللمبتدأ
على الزيادة * (مسئلة) * وما
كان لبشر ان يكلمه الله الا

وحيا أو من وراء حجاب أو
يرسل رسولا لتحتمل كان
الوجه الثلاثة فعلى الناقصة

حجاب بتقدير أو موصل ذلك

المبرد (قوله حبذا اسم للمحبوب) أي فالاصل أن حب فعل وذال اسم لكن جعله لاسم كبا للمحبوب (قوله)
عندهم يميز في قولك زيد الفاضل وجهين) أي وأما على القول بأنه يتعين جعل الاعرف وهو زيد مبتدأ
فلا يصح هنا أن زيد خبر بر عن حبذا بمعنى الممدوح لان زيد أعرف من المعرف بال (قوله واذا قيل الخ) قوله
الاخفش (قوله كانه فعل) أي تغليباً للسابق (قوله لجواز حذف المخصوص) أي فقد حذف في البيت
المخصوص وهو قولنا حبيب لاسميه فهذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا لاسميه أخذاً من قول الشاعر
لولا الحياء (قوله والفاعل لا يحذف الخ) مقتضى هذا القول أن الاسم المرفوع بعد حبذا لا يحذف لانه
فاعل مع انه قد حذف في البيت (قوله كل منهما) أي من ركني الاسناد وليس المراد كلا من صبر وجليل
اذ لا يصح اذ هما صفة وموصوف والدليل على عود الضمير لما قلنا أن الصبر الجميل لما كان شيئاً واحداً وهو
احد ركني الاسناد فلا بد من شيء آخر فالمقام دال عليه (قوله كل منهما) أي من ركني الاسناد المذكور
والمحذوف ولا ضرر في الاجمال بين معنيين كل منهما كاف في المقام دفني وسبأني في الخاتمة بيان الاولى منهما
(قوله شاني صبر جليل) شاني مبتدأ وصبر خبر وقوله أو صبر مبتدأ وقوله أمثل خبر (قوله من نحو الخ) أي
وهو كل تركيب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ ووقع بعد الظرف اسم مرفوع (قوله وهو أضعفها)
أفعل التفضيل ليس على بابه ولا يقال انه كيف يخرج القرآن على أضعف الاوجه مع انه ممنوع ككلمة بقره
لان غرضه بيان الوجوه المحتملة وبيان الضعيف منها لاجل أن لا يرتكب (قوله باب زيادتها الشعر) فيه
أنهم اتفقوا على زيادتها بعد التمجية وفي الوسط قياساً وفي الآخر على خلاف نحو ما كان أصح علم من تقدما
والمراد بالوسط وسط الامر من المتلازمين وبالآخر آخر الكلام الملازم لبعضه بعض اه تقرير دربرأي ولا
فرق بين شعر وغيره (قوله مرفوع) أي ذلك الاستقرار لانه خبر للاسم بعده وقوله ومنصوب أي ذلك
الاستقرار أي لانه خبر لكان تقدم على اسمها (قوله لانه خبر المبتدأ) أي والجملة خبر كان الثانية (قوله)
يحتمل في كان الاوجه الثلاثة) فان كانت ناقصة فكيف خبرها مقدماً وعاقبة ناقصة فكيف خبر
مقدم وعاقبة مبتدأ مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها (قوله لاجل الاستفهام) أي وذلك أن
ضمير الشأن لا يفسره الاجلة خبرية والاستفهام لا يفسره وأيضاً ضمير الشأن لا يفسره ان يكون متأخراً
عنه بتمامه وهنابعض المفسر وهو الخبر أعني كيف قد تقدم وهذا معنى قوله ولتقدم الخبر (قوله وما كان
لبشر أن يكلمه) يحتمل كان الاوجه الثلاثة أي يحتمل أنها ثامة وانها زائدة وانها ناقصة وهو الظاهر فعلى
التمام فان يكلمه فاعل ولبشر تبين أي ارادني كائنة لبشر وعلى الزيادة فان يكلمه مبتدأ ولبشر خبره أي
ما تكلم الله ثابت لبشر الا في حالة الايحاء الخ والمعنى على التمام وما ثبت تكليم الله ارادني لبشر الا في حالة
الايحاء الخ ومعنى ارادني أي قصدني بالتكلم لبشر وعلى النقصان فان يكلمه اسمها والخبر لبشر أو وحيا ومن
المعلوم ان لبشر اذا كان خبراً كان فيه ضمير يجوز جعل الحال منه كما يجوز مجيئه من المصدر (قوله الخبر لما
لبشر) أي واسمها قوله ان يكلمه الله أي تكلم الله (قوله فعناها وحيا) أي ان جعلته استثناء مفرغاً من
الاحوال المقدره في فاعل يكلمه وهو الله وقوله أو وحى اليه أي بناء على انه مستثنى من الاحوال المقدره
من مفعول يكلمه وهو الضمير في يكلمه وتفاير هذا ماضرب الدابة الاركو بافركو وان جعلته حالاً من
الاحوال المقدره في الدابة كان المعنى ماضرب الدابة في حال من الاحوال الا في حال كونها مركوبة فركوبها
مراد منه اسم المفعول وان جعلته استثناء من الاحوال المقدره في فاعل ضربت كان ركو بامر اذ منه اسم
الفاعل والمعنى ماضرب الدابة في حال من الاحوال الا في حال كونها ماضرب الدابة في حال كونها ماضرب الدابة في حال
لبشر ان يكلمه الله في حال من الاحوال الا في حال كونه موحياً وعلى الثاني ما كان لبشر ان يكلمه الله في حال
من الاحوال الا في حال كون البشر موحى اليه فقوله أو وحى اي اليه وكذا تقول في موصل بكسر الصاد وفتحها

من وراء حجاب أو يرسل بتقدير أو ارسال أي أوذا ارسال وأما وحيوا والتفرغ في الاخبار أي ما كان تكليمهم الإيحاء أو إيصال من وراء حجاب
أو ارسالاً وجعل ذلك تكليماً على حذف ١٩٤ مضاف ولبشر على هذا تبين وعلى التمام والزيادة والتفرغ في الأحوال المقدر في

وعلى الفتح فأصله موصل إليه ولم يكره موصلان بقول وصل أو موصل لأنه لم يتغير اللفظ (قوله أي أوذا
ارسال) أي منه على أنه حال من الفاعل أوذا ارسال إليه على أنه حال من المفعول (قوله في الاخبار) أي اخبار
كان نحو ما كان زيداً قائماً وفيه أن الخبر من المبتدأ في المعنى وهو لا يظهر بالنسبة لقوله وحيوا لأن الإيحاء
هو الإلهام وهو غير التكليم وكذا الارسال ليس عين التكليم والجواب ما أشار له المصنف بقوله وجعل ذلك
تكليماً على حذف مضاف أي ذال إيحاء الخ أو تكليم إيحاء أو تكليم ارسال من إضافة الشيء إلى سببه (قوله
وجعل ذلك) أي الطرفان الإيحاء والارسال وأما إيصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور أنه تكليم
من غير احتياج إلى تقدير فاسم الإشارة تراجع للطرفين أو انه أرجح إلى أنه مذكور في كلامه وهو الإيحاء
فيدخل الارسال بالطريق الأولى ومعنى الآية على هذا ما كان تكليم الله الاتكليم الهام فالمراد بالوحي
الإلهام والإيصال الكلام من وراء حجاب والاتكليم ارسال رسول وهو الملك والمراد بالإيصال من وراء حجاب
أن يسمع النبي كلام الله وهو محبوب عن الله كما وقع موسى فامسحوا عن تكليم الله الشخص وهو يراه
(قوله تبين) أي متعلق بحذف أي ارادني أو أعني والمعنى ارادني ذلك لبشر وهذا أولى لأن أعني لا يتعدى
بنفسه أه تقرير دردير (قوله وعلى التمام والزيادة الخ) فالعنى على الأول ما ثبت تكليم الله حال
كونه كائناً بشر في حال من الأحوال التي حال كونه إيحاء أو إيصالاً أو ارسالاً وعلى الثاني ما تكليم الله كائن
لبشر في حال من الأحوال التي حال كونه إيحاء أو ارسالاً أو إيصالاً (قوله في الأحوال) أي النحوية وقوله في
الضمير أي منه (قوله وعلى الزيادة والتمام فقائماً حال وأين طرف له) اعتراضه الداميني بأنه على التمام فزيد
فاعل بكان وقائماً حال منه وأين طرف لغو متعلق بحذف وجو باوقائماً حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى أن يكون طرفاً
فيكون طرفاً مستقراً متعلقاً بحذف وجو باوقائماً حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى أن يكون طرفاً
لقائماً هذا مما لا سبيل إليه اللهم إلا أن يكون كلامه بناء على لغة ونحن عصبه بالنصب (قوله في نحو زيد عسى
أن يقوم الخ) أي وينبغي علم ما برز ضمير التثنية والجمع فيها وعدم الإبراز (قوله واسمها مستتر) أي
والصدر المنسب لخبرها على التأويل أو نظراً للفظ الجلالة (قوله لا ضمائر وكل شيء في محله) أي وان وما دخلت
عليه مؤول بمصدر فاعلها (قوله لتلازم فصل صلة أن) أي وهو يقوم ويغيبك (قوله من معمولها) وهو في
الدار ومقاما (قوله بالاجنبي) أي وهو اسم عسى (قوله وأوجب الفارسي الخ) عبارة عن الخشري في
المفصل ودخول البناء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيد بمنطلق
أه وحينئذ فاندفع ما يقال الظاهر انما عسى أو جواز ذلك في القرآن لأنه لم تقع فيه ما لا يجازية فيجمل ومما
بغافل على المتيقن وحكم المصنف عليهم ما انما لذلك لظنهم ما ان المقضى لزيادة البناء نصب الخبر بمجرد سوء
ظنهم ما غير تثبت (قوله ظننا ان المقضى لزيادة البناء نصب الخبر) أي ولا ينصب الخبر بعدما لا اذا كانت
جازية (قوله وانما المقضى نفيه) أي ونفيه كما يتحقق بعد الجازية يتحقق بعد التثنية (قوله لا امتناع
البناء الخ) أي لعدم نفي الخبر (قوله وفي ما نزيد بقائماً) أي فن الخبر منفي وغير منصوب ابطلان عمل ما (قوله
على الارجح) أي ولا تميز علة (قوله لا الجازية) أي وهي التي لني الوحدة وهي العاملة عمل ليس (قوله
عند سيويه) أي لأنه يرى ان المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل
دخولها وهي مع مدخولها في محل رفع بالابتداء فلا مانع عند من جعل الخبر للجمع كما في قولك زيد وبكر
ونحو ذلك في الدار وكذا في الآية التفسير كائناً في الجمع وفتح جميع هذه الاسماء هي قراءة من

الضمير المستتر في البشر
* (مسئلة) * ابن كان زيد
قائماً يحتمل الأوجه الثلاثة
وعلى النقصان فالخبر ما قائماً
وأين طرف له أو أين فيتعلق
بمخروف وقائماً حال وعلى
الزيادة والتمام فقائماً حال
وأين طرف له ويجوز كونه
طرفاً لكان ان قدرت ثامة
* (مسئلة) * يجوز في نحو
زيد عسى ان يقوم نقصان
عسى واسمها مستتر وتامها
فان والفعل مرفوع المحل
بها * (مسئلة) * يجوز
الوجهان في عسى أن يقوم
زيد فعلى النقصان زيد اسمها
وفي يقوم ضمير هو وعلى
التمام لا ضمائر وكل شيء في
محله ويتعين التمام في نحو
عسى ان يقوم زيد في الدار
وعسى ان يبعثك ربك مقاما
لتلازم فصل صلة أن من
معملها بالاجنبي وهو اسم
عسى * (مسئلة) * ومما
بغافل تحتمل ما الجازية
والتميمية وأوجب الفارسي
والخشري الجازية ظناً
ان المقضى لزيادة البناء نصب
الخبر وانما المقضى نفيه
لامتناع البناء في كان زيد
قائماً وجوازها في لم أكن
بإفعالهم وفي ما نزيد ببقائهم
* (مسئلة) * لا رجل ولا

امرأة في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الارجح او اسمان للالجازية فان قلت لازيد ولا عمرو في الدار تعين
الأول لان انما تعمل في النكرات فان قلت لا رجل في الدار تعين الثاني لان لا اذالم تتكرر يجب أن تعمل ونحو فلارفت ولا تسوق ولا جدال في
الجمع ان ففتح التثنية فالطرف خبر للجمع عند سيويه ولو احدث عند غيره وتقدر لا تسبحين طرفان لان المركبة عند غيره عاملة في الخبر

ولا يتوارد عاملان على مفعول واحد فكيف عوامل وان رفعت الاولين فان قدرت لامفهما ١٩٥ حجازية تعين عند الجميع اضمار خبرين

ان قدرت لا الثانية كالاولى
وخبرها واحدا ان قدرت
مؤكدة لها وقد قدرت الرفع
بالعطف وانما وجب التقدير
في الوجهين لاختلاف خبري
الحجازية والتبرئة بالنصب
والرفع فلا يكون خبر واحد
لها وان قدرت الرفع
بالابتداء فهما على انهما
مهمتان قدرت عند غير
سيبويه خبرا واحدا للاولين
اولا والثالث كما تقدم في زيد
وعسرو فاشم خبرا للاول او
لثاني ولم يخرج لذلك عند
سيبويه

* (باب المنصوبات المتشابهة
ما يحتمل المصدرية
والمفعولية) * من ذلك نحو
ولا تظلمون قتيلا ولا تظلمون
نقيرا أي ظلماما أو خيرا ما
أي لا تنقصونه مثل ولم تظلم
منه شيئا ومن ذلك ثم لم
ينقصوكم شيئا أي نقصا أو
خيرا واما ولا تضره شيئا
فصدر لا يستفاد من مفعوله
وأما فن عني له من أخيه شيئا
فشي قبل ارتقاء مصدر أيضا
لامفعول به لان عني لا يتعدى
* (ما يحتمل المصدرية
والظرفية والحالية) * من
ذلك سرت طويلا أي سيرا
طويلا أو سرت طويلا أو سرت
طويلا ومنه وأزلفت الجنة
للمتقين غير بعيد أي أزلافا
غير بعيدا وزمنا غير بعيد

عدا بأعرو وواين كثير (قوله وان رفعت الاولين) أي وفتحت الثالث كقوله قراءة للمسي وأبي عمرو (قوله
حجازية) أي نافية للوحدة عاملة عمل ليس أي و قدرت تمام مع الثالث للتبرئة (قوله اضمار خبرين) خبر للاول
وخبر للا الثانية اذ جعل الخبر المذكور للا الثانية وانما قدرنا الخبر لكل من الاولين لان خبر الحجازية في محل
نصب وخبر للا الثانية في محل رفع فقوله وان رفعت الاولين أي وفتحت الثالث على أن لاعامة عمل ان (قوله
كالاولى) أي في كون كل منهما حجازية (قوله وخبر واحد الخ) خبر منصوب بفعل محذوف أي واضمرت
أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة
لتأكيد النسق فلا ينافي تقريره على كون لامفهما حجازية وقد يجب بانه اذا كانت الاول حجازية والثانية
مؤكدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار حجازية اعطاء للمؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة
وأضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لامفهما حجازية فيكون قسمه له ولا يكون من التفرع في شيء
(قوله وانما وجب التقدير) أي تقدير خبرين اذا قدرت ان الثانية كالاولى والى تقدير خبر اذا كانت الثانية
مؤكدة أي و قدرت تمام مع الثالث للتبرئة (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فهما) هذا ما قبل لقوله فان قدرت
لامفهما حجازية (قوله قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا) أي لان في الاولين المهملة والاسم بعدها
مبتدأ وفي الثالث عاملة في خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعلامتين مختلفتين
المبتدأ بالنسبة لكونه خبرا عن الاولين ولا بالنسبة لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يخرج لذلك عند سيبويه)
أي لانه لا يرى للاعمال في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع (قوله ما يحتمل المصدرية
والمفعولية) أي كونه مفعولا به (قوله فتبلا) هو ما يكون في شق النواة وقيل ما يكون بين الاصلين من الوسخ
والنقىير ما يكون في النقرة التي في ظهر النواة والمراد هنا أقل قليل كما اشار له بقوله أي ظلماما أي أي ظلم
مفعول مطلق (قوله أو خيرا) اشارة الى كونه مفعولا به فالمراد بالفتيل والنقىير الخبر لسكن على تأويل تظلمون
وتضمنه بتقصون (قوله ولم تظلم منه شيئا) أي تنقص (قوله ومن ذلك) أي المحتمل (قوله أي نقصا) بيان
لكونه مصدرا وقوله أو خيرا بيان لكونه مفعولا به (قوله لاستيفاء مفعوله) يحتمل ان يكون الضمير
المنصوب من قوله تعالى ولا تضر ودعا ندا على المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعول به أي ولا تضر والضرر شيئا
من الاشياء وتعبير المنصف بضر غير مناسب لان المذكور في الآية مضارع لما مضاه دما ميني (قوله فن عني
له من أخيه) هو ولي المقتول وقيل له أخوه لانه لا يسه من جهة انه رلى الدم ومعال به وقوله شيء أي من العفو (قوله
أي سيرا طويلا) أي فالتعال على حذف الموصوف المصدر أو الموصوف الظرف وهو زمنا (قوله أو سرت) أي
السير المفهوم من الفعل وقوله طويلا حال مؤكدة لعلامها واصحابها أيضا كقوله مابعد (قوله ومنه وأزلفت
الخ) أي فيحتمل وأزلفت أزلافا غير بعيد أو أزلفت زمنا غير بعيد ويحتمل الحالية أي أزلفت غير بعيد (قوله أو
زمنا غير بعيد) أي فهنا ذكره لان الجنة بمعنى البستان أو على معنى النسب أي خيرات بعد (قوله الا ان هذه
الحال مؤكدة) أي لعلامها وهو أزلفت واصحابها وهو الازلاف لان الازلاف معناه القرب وأزلفت معناه قربت
ولاشك ان معنى قوله غير بعيد انهم اقرب لانه غير البعيد هو القريب (قوله وقد يجعل) أي قوله غير بعيد
(قوله غير بعيد) أي بالتعالن الحال وصف في المعنى والوصف له وث مؤنث (قوله حال مؤكدة) أي لعلامها
فقط وهو أزلفت لاصحابها لان الجنة لا تفيد قربا (قوله في لعل الساعة قريب) أي فتمد كبير قريب نظرا
لمعنى الساعة أي الزمن أو على معنى البعث أو على معنى النسب أي ذات قرب (قوله اي ركض ركضا) اي
فهو مفعول مطلق عاملة محذوف موافق له في لفظه (قوله أو عاملة جاء) أي ان عاملة من معناه (قوله على حد
قدت جلوسا) اي على قياس الاختلاف الواقع في قدت جلوسا أي الواقع بد فعل غير موافق له في الاشتقاق

وأزلفت الجنة اي الازلاف في حاله كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة وقد يجعل حال من الجنة فالاصل غير بعيدة وهي أيضا حال مؤكدة ويكون
التمد كبير على هذا مثله في لعل الساعة قريب * (ما يحتمل المصدرية والحالية) * جاز يد ركضا اي ركض ركضا أو عاملة جاء على حد قدت جلوسا

والتقدير جاءه را كذا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى اثبتا طوعاً وكرهاً فالثابتان ينطابقان في موضع المصدر السابق ذكره
* (ما يحتمل المصدر بقوله الخالية والمفعول لاجله) من ذلك يريدكم البرق خرفا وطعمهما أي فتخافون خوفاً وتطعمون طعمهما وابن مالك يمنع حذف
عامل المصدر المؤكداً فيما استثنى أو خاتمين ١٩٦ وطامعين أو لاجل الخوف والطامع فإن قلنا لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعامل

وان وافقه في المعنى فقال سيبويه أنه نصب بفعل مقدر من معنى ذلك المصدر وقال المازني والمبرد أنه نصب
بالمذكور والتحقيق الثاني إذ لا ضرورة للتقدير اهـ (قوله أو التقدير جاءه را كذا) أي فهو حال (قوله فجاءت
الحال الخ) يعني أن أتيننا طائعين لما كان جواباً لا تبتاطوعاً وكرهاً كان طائعين في موضع طوعاً ولأن الجواب
على طبق السؤال فلما أتى بالحال في الجواب علم أن المصدر في السؤال حال فقوله في موضع المصدر أي في مقابلة
المصدر لأن طائعين في الجواب مقابل طوعاً في السؤال (قوله أي فتخافون) أي من افساد المطر أو من الصواعق
(قوله الأفيما استثنى) أي بأن حذف عمله قياساً بجوابه أنت سير أو وجوداً بنحو ما زيد الأيسر أو سماعاً
في نحو سقيا و جدعا وحاول المصنف بهذا الرد على بدر الدين بن مالك حيث اعترض على قول أبيه
* وحذف عامل المؤكداً متنع * بأنه قد حذف عامل المصدر المؤكداً في نحو هذه الصور وحاصل الجواب ان
الكلام في مجرد المصدر المؤكداً من غير هذه الصور ولا في ما ناب المصدر المؤكداً فيه من باب الفعل وجعل عوضاً منه
كهذه الصورة اهـ شئني (قوله فان قلنا لا يشترط الخ) مر تبط بالمفعول لاجله (قوله فواضح) أي جعل
خوفاً وطعمهما مفعولاً لاجله أو فاعل الإراءة هو الله و فاعل الخوف والطعم الخاطبون (قوله فوجهه) أي مع
أن فاعل يرى هو الله و فاعل الخوف والطعم هو الخاطب فاختلف الفاعل (قوله باعتبار الرؤية) أي و فاعل
الرؤية الخاطب كما أن فاعل المصدر كذلك (قوله باعتبار الخ) تحقيق ذلك أن يقال إن الكاف في يريدكم
مفعول الآن وفي الأصل فاعل فنظر لفاعل الفعل الأصلي فاصل يريدكم ترون من رأى ثم دخلت الههزة فصار
أرى ثم أخذ منه يريدكم فصارت الكاف مفعولاً بعد أن كانت فاعلاً لا اتحاداً في الفاعل الأصلي كاف (قوله
لا الإراءة) أي التي فاعلها المولى (قوله أو الأصل اخافه واطمعا) أي و فاعل الاخافة والاطمعا هو الله كأنه
فاعل الإراءة (قوله يمنع الأول) أي التقدير الأول لما يلزم عليه من حذف عامل المصدر المؤكداً وهو ممنوع
عنده (قوله يمنع الثاني) أي التقدير الثاني لأن تقديره كذلك يؤدي إلى إخراج رغبة عن كونه مفعولاً مطلقاً
إلى كونه مضافاً إليه (قوله قلت الخ) هذا تقوية لما قاله ابن الحاجب من منع التقدير الثاني (قوله بلا دليل)
المناسب بلا فائدة بدليل التعليل والأفالد ليس هو الفعل المتقدم قبله فهو دليل على حذف المصدر (قوله أبلى
الهوى أسفاً الخ) تمامه * و فرقا لهجرتين الجفن والوسن

كفي بحسبى نحو لا أتني رجل * لولا مخاطبتي أياك لم ترني
(قوله أبلى الهوى) يقال ابلا إذا جعله بالياً والأسف أشد الحزن والوسن النعاس (قوله أسف) مضارع أسف
كفرح وأسف بفتح السين أصله أسف (قوله اتحاد الفاعل) أي فاعل المصدر المنصوب على أنه مفعول له مع
فاعل عامله (قوله والمفعول به) أي بدني والفاعل هو الهوى وسكت عن الفخر وهو يوم النوى لأنه تارة
يتقدم وتارة يتأخر وتارة يتوسط (قوله أسف أسفاً) وقوله أو ابلاء أسف كلاهما إشارة للمفعول المطلق وقوله
أولاً لاجل الأسف إشارة إلى المفعول لاجله وسكت عن الحال مع أن الترجمة لما يحتمل الثلاثة لوضوحه أي أسفاً
وأما المصدر فهو خفي لأن تحتها وجهين والمفعول لاجله فيه خفاء ولذا قال من لم يشترط الخ (قوله أو ابلاء أسف)
أي حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله يبعونها) أي يبعون لها أو جاجا (قوله أولان الهوى
الخ) عطف على قوله أما على أن الفعل الخ (قوله لحصول الخ) أي لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يصح
الأذا فصل بين المتعاطفين بضمير منفصل أو فاصل ما (قوله وقد أجيز) أي الأعراب الأول ذهب إليه الزجاج

وهو اختيار ابن خروف
فواضح وان قيل باشرطه
فوجهه ان يريدكم بمعنى
يجعلكم ترون والتعليل
باعتبار الرؤية لا الإراءة أو
الأصل اخافه واطمعا
وحذفت الزوائد وتول جاء
زيد رغبة أي يرغب رغبة أو
يجي رغبة أو رغباً والرغبة
وابن مالك يمنع الأول لاسر
وابن الحاجب يمنع الثاني
لأنه يؤدي إلى إخراج الأيوب
عن حقايقها الذي يصح في
ضربته يوم الجمعة ان يقدر
ضرب يوم الجمعة نلت وهو
حذف بلا دليل ان لم تدع
إليه ضرورة وقال المتنبى
أبلى الهوى أسفاً يوم النوى
بدني * والتقدير أسف
أسفاً ثم اعترض بذلك بين
الفاعل والمفعول به أو ابلاء
أسف أو لاجل الأسف فن
لم يشترط اتحاد الفاعل فلا
اشكال وأما من اشترطه فهو
على اسقاط لام العلة توسعاً كما
في قوله تعالى يبعونها أو جاجا
الاتحاد وجود تقدير الأما
على أن الفعل المعامل مطاوع
أبلى محذوفاً أي قبلت أسفاً
ولا تقدر فبلى بدني لأن
الاختلاف حاصل إذا أسف
فعل النفس لا البدن أولان

الهوى لما حصل بنسبته كان كأنه قال ابليت بالهوى بدني * (ما يحتمل المفعول به والمفعول معه) * نحووا كرمتمك وزيدا
يجوز كونه عطفاً على المفعول به وكونه مفعولاً معه ونحووا كرمتمك وهذا يحتملها أو كونه معطوفاً على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد أجيز
في حسابك وزيدا درهم كون زيد مفعولاً معه وكونه مفعولاً به

باضمار يحسب وهو الصحيح
 لانه لا يعمل في المفعول معه
 الا ما كان من جنس ما يعمل
 في المفعول به ويجوز جره
 فقبل بالعطف وقيل باضمار
 حسب اخرى وهو الصواب
 ورفعه بتقدير حسب حذف
 وخلفها المضاف اليه وروا
 بالاوجه الثلاثة قوله
 اذا كانت الهجاء وانشتت
 العضا

فسببك والضحاك سيف
 مهند * (باب الاستثناء) *
 يجوز في نحو ماضرت بأحدا
 الا زيدا كون زيد بدلا من
 المستثنى منه وهو أرحمها
 وكونه منصوبا على الاستثناء
 وكون الا وما بعدها تعنا وهو
 أضعفها ومثله ليس زيد شيئا
 الاشياء لا يعبا به فان جئت
 بما كان ليس بطل كونه بدلا
 لان الاتعمل في الموجب
 * (مسئلة) * يجوز في نحو
 قام القوم حاشاك وحاشاه
 كون الضمير منصوبا وكونه
 مجرورا فان قلت حاشاي
 تعين الجر وحاشاي تعين
 النصب وكذا القول في خلا
 وعدا * (مسئلة) * يجوز
 في نحو ما أحدي بقول ذلك الا
 زيد كون زيد بدلا من أحد
 وهو المختار وكونه بدلا من
 ضميره وأن ينصب على
 الاستثناء فارتفاعه من
 وجهين واتصابه من وجه
 فان قلت ما رأيت أحدا يقول
 ذلك الا زيد

وابن عطية والزخشرى قائلين ان حسب اسم فعل بمعنى يكفي فالضمة بنايئة والكاف مفعول به ودرهم فاعل
 وز يدا مفعول معه وذهب غيرهم الى ان حسب اسم فاعل بمعنى كافي فالضمة اعرابية وهو مبتدأ أو الكاف في
 محل جربه مضافا اليها ودرهم خبر المبتدأ وز يدا مفعول به بتقدير فعل هو يحسب بمعنى يكفي والواو لعطف جملة
 على جملة وفاعل يحسب ضمير يعود على الدرهم لتقدمه مرتبة اه دمايني (قوله باضمار يحسب) يضم
 أوله وكسر ثالثه اه شئني وعلى هذا فالواو لعطف الجملة ودرهم في نية التقديم (قوله وهو الصحيح) أي وكونه
 مفعول به هو الصحيح أي والمفعول معه غير صحيح لانه لا يعمل الخ وقوله الا ما كان من جنس الخ أي وجنس الذي
 يعمل في المفعول به الفعل مطلقا وما جرى مجراه وحسب ليس فعلا ولا يس جار يمجرا وحيث لم يكن وز يدا
 مفعولا معه لعدم وجود العامل في المفعول به وقد ظهر لك ان المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل وما
 أشبهه أي اسم الفاعل والمفعول ونحوه من الاوصاف وبهذا اندفع ما أورد على المصنف من أن ظاهرا ان الفعل
 اللازم لا يعمل في المفعول معه مع ان يعمل نحو سرت والنيل وهذا الايراد مبني على ان المراد بجنس العامل في
 المفعول به هو الفعل المتعدي وبعدهذا فيرد على هذا التعليل أن اسم الفعل جار مجرى الفعل لان اسم الفعل في
 التعدي والازوم حكمه محكم فله لاه وافقة في المعنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب أي يكفي وهو متعد فيكون
 اسم العمل كذلك وحيث لم يندفع المفعول معه انما عمل فيه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل في المفعول به
 فان قالوا ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف لا اسم فعل فلنا هو جار مجرى الفعل بل لا يرب ثم ان القول الذي صححه
 المصنف العطف على الجملة قبل ان تكمل اجزاؤها والقول الاول سالم من ذلك فيترج على الثاني اه تقرير شيخنا
 دردير (قوله فقبل بالعطف) أي على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهو جائز عند تونوس والاختف
 والكوفيين وهو اختيار ابن مالك والقول الثاني الذي استصوبه المصنف هو مذهب أكثر البصريين القائلين
 بمنع العطف في الصورة المذكورة (قوله باضمار حسب) أي حذف المضاف وبني المضاف اليه على جره والشرط
 موجود (قوله وروا بالاوجه الثلاثة) أي فالنصب في الضحاك على وجهين أن يكون مفعولا معه أو
 مفعول به ووجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف ورفعه بالعطف على الاسم المرفوع
 بتقدير مضاف أي وحسب الضحاك وانشتت العضا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكامة (قوله
 مهند) أي مطبوع من حديد الهند (قوله وهو أرحمها) أي لانه اذا ذكر المستثنى منه وكان الكلام
 منفي ترجى البدل على الاستثناء (قوله وهو أضعفها) أي لان كون الانعنا خلاف الاصل فيها فالضعف
 لما فيه من خروج الاعن أصلها من الحرفية والاستثناء وتحتي اللفظ بغير اعرايه (قوله وهو أضعفها) فيه
 تدافع وتقريره أن قوله أرحمها يقتضي رجحان الجميع وأرحمها البدل وقوله وهو أضعفها يقتضي ضعف
 الجميع وأضعفها النعت فحصل من ذلك أن البدل ارجح وضعيف وان النعت أضعف وارجح وتناقية ظاهر
 وجوابه أن أفعال فيها ليس على بابه (قوله ليس زيد شيئا) زيد اسم ليس وشيئا أخبرها (قوله بطل كونه
 بدلا) أي وتعين الوجهان الاولان (قوله لان الاتعمل في الموجب) أي والبدل يقتضي اعمالها فيه فان البدل
 على نية تكرار العامل واذا كرر العامل انتقض النفي بالا (قوله كون الضمير منصوبا) أي مفعول حاشاي
 (قوله وكونه مجرورا) أي بحاشاه على أنها حرف جر (قوله تعين النصب) أي لان نون الوقاية لا تلحق بحروف
 الجر (قوله وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) اما وجهه الثاني فهو واشتمال النفي على الضمير من حيث
 المعنى لان معنى ما أحدي يقول ذلك الا زيد ما يقول أحد ذلك الا زيد فاندفع ما يقال كيف الابدال من الضمير مع
 أنه استثناء من موجب واما وجه اختيار الاول فلان الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل وانه لا يحتاج
 الى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فارتفاعه من وجهين) أي البدل من أحد أو من ضميره (قوله الا
 زيد) أي رفعه انما هو من وجه وهو الابدال من الضمير واتصابه من وجهين الابدال من أحد والاستثناء

قوله في ليله لانرى بها أحدا يحكى علينا الإكوا كبا وعلى هانبا منى عن أوضن يحكى معنى ينم أو يشنع (مايحتمل الحالية والتميز) من ذلك كرمز يذصفان قدرت أن الضيف غير زيد فهو تميز محمول عن الفاعل يمتنع أن يدخل عليه من وان قدر نفسه احتمال التمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك هذا خاتم حديدا والارجع التميز للسلامة به من جود الحال ولزومها أى عدم انتقالها وتوحيها من نكرة وتوحيها من الفاعل بالاضافة (من الحال ما يمتثل كونه من الفاعل وكونه من المفعول) نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو فأتوا المشركين كافة وتجويز الزخشرى الوجهين في ادخالوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بن يعقل وهمه في قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعمتا مصدر محذوف أى ارسله كافة أشد لانه أضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه مما التزم فيه من الحالية وهمه في خطبة المفصل اذ قال سبحانه بكافة لا يواب أشد وأشد لاخر اجه ياه عن النصب البتة (من الحال ما يمتثل باعتبار عامله وجهين) نحو وهذا يعلى شيخا يمتثل أن عامله

(قوله فبالعكس) يعنى فرفعه من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البديل من أحد والاستثناء قال الرضى ولولم يرجع الضمير للمبتدأ فى الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ما قبل فلا تقول ما ضربت أحدا يقول ذلك الاز يد بالرفع بدل من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الاز يد اورأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا كلامه قال الرضى وأتلا أرى باساقى غير نواسخ الابتداء فيصح أيضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النقي على عامل ذلك الضمير نحو ما كتبت أحدا نصفنى الاز يد الان المعنى ما أنصفنى أحد كلمة الاز يد او منه قول عدى بن زيد

فى ليله لانرى بها أحدا * يحكى علينا الا كوا كبا

ونرى من رؤية العين وفى جعله من رؤية القلب كإذهب اليه سيبويه نظرا لكونه مخرجا للمعنى البيت الظاهر منه فالانصاف والحكاية منفيان معنى ولوقلت لأوذى أحد ايو حداثته تعالى الاز يد الم يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط اه شبنى (قوله يمتنع ان يدخل عليه من) أى لانهم اللبيان (قوله وان قدر نفسه) أى وان قدر ان الضيف نفس زيد (قوله احتمال الحال والتميز) أى ويكون من التمييز غير الغالب وهو غير المحمول كامتلاء الخوض ماء فقد ذكر ابن مالك ان ميرا الجملة لا يلزم أن يقدر الاسناد اليه والتزام بعضهم فى كل ميمز وقع عن النسبة فى الجملة أن يكون فى الاصل مسندا اليه تكاف اذ هو غير مثنات فى نحو قولهم امتلاء الاناء ماء ونحو طاب زيد بأباحيث راد أن زيد انفس الاب كفى مسئلتنا هذه (قوله فالاحسن ادخال من) أى لما فى ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه (قوله للسلامة به من جود الحال) أى والاصل فى الحال الاشتماق وأن تكون منتقاة وأن يكون صاحبها معرفة (قوله وخير منهما) أى من النصب والجر بن اه دما يبنى وقال الشبنى قوله منه ما أى من كون حديدا حالا ومن نصبه على التمييز (قوله وخير منهما) لعلة لكثرة بحسب الاستعمال وقال الدمامينى لسلامته من الامر المكروه وهو لحصول التخفيف الناشئ عن الاضافة (قوله ادخالوا فى السلم) أى الاسلام (قوله كافة) ان جعل حالا من الفاعل فالمعنى ادخلوا جميعا وان جعل حالا من السلم فالمعنى جميع شرائعه (قوله مختص بن يعقل) أى وهو أيضا انما يكون منصوبا على الحال فقد خالف فى الاول والامر ان متفق عليه ما وقوله مختص بن يعقل أى والسلم أى الاسلام لا يعقل (قوله وهمه) مبتدأ وقوله أشد خبر (قوله اذ قدر كافة نعمتا مصدر محذوف الخ) انما قدره الزخشرى كذلك فرار من تقديم الحال على صاحبها الجور وبالخرف فان سيبويه وأكثر البصريين ممنهونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والجور لا يتقدم على الجار فكذلك تابعه ونقل عن ابن كيسان وأبى على وابن الدهان الجواز استدللاجده الآية وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسفاه شبنى (قوله أشد وأشد) أى أشد من الاول وأشد من الثانى (قوله أشد وأشد لاخر اجه الخ) فى الباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وكافة وقاطبة واستهجن اضافتها قال السيبى عند الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا فى كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضى الله عنه قد جعلت لآل بنى كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهب ابريزا كته عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخطم موجود فى آل بنى كاهلة الى الا سن فلا وجه للخطئة اه ما فى شرح الباب قال الدمامينى ان صح هذا سقطت الوجة الثلاثة بأسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخر اجه عن النصب البتة قال الشبنى وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذى يلبسه وهم كانوا يختمون به اه كلامه (قوله يمتثل ان عامله الخ) ان قيل ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها واذا كان العامل فى الحال

معنى التشبيه أو الإشارة لا يكون كذلك لأن بعلى خبر والعمل فيه الابتداء أو المبتدأ أو أوجب بان انتصاب الحال
عن بعلى ليس باعتبار أنه خبر المبتدأ بل باعتبار أنه مفعول محذوف أي أنه أو أشير والاصل هذا بعلى أشير إليه
أو أنه عليه شيخا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد اه شئني (قوله معنى التشبيه) هو الاول بالعمل
عند الكوفيين لسبقه (قوله معنى التشبيه) أي ما في ها التشبيه من معنى الفعل وهو أنه وقوله أو معنى الإشارة
أي وهو الاول بالعمل عند البصريين لقربه من الحال وقوله أو معنى الإشارة أي ما في اسم الإشارة من معنى
الفعل وهو أشير (قوله هابينا الخ) تمامه * وطمع فطاعة مهـ ر نصحه رشـ د * (قوله ذا صريح) الصريح
الخاص وقوله فاصغله أي فعله (قوله يمتنع) أي لتقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله فيمتنع على كل
تقدير) أي لتقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله نحو جاء زيدرا كبا ضاحكا) اعلم أنهم نصوا على أن
الحال إذا تعددت وتعددت صاحبها لا تجعل لغير الأقرب الإبدليل تقليلا للفصل فينبغي أن يكون هنا كذلك لأن
كونها لا تترى بسالم من الفصل وكونها لا لا بعد مستلزم للفصل وقد يفرق بأن الفصل هنا يسير واقع في موضع
واحد وهناك وإن كان يسيرا بقدر الفصل هنا لأنه واقع في موضعين (قوله وذلك) أي التداخل واجب
عند من منع تعدد الحال أي مطلقا أي كانت متضادة نحو اشترى الرمان حاوا حامضا أو غير متضادة نحو اخرج
منها مذوما مدحورا وشبهة المانعين لتعدد الحال القياس على ظرف الزمان والمكان فإن الحال في المعنى ظرف
اذ معنى جاء زيدرا كبا جاء في جالة الر كوب فكلا لا يتعدد الظرف الزماني أو المكاني والمظروف واحد لا يتعدد
الحال وصاحبها واحد قال الرضي والأوجه للقياس وذلك أن وقوع فعل واحد في زمانين أو مكانين مختلفين
بحال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس فلو جئت بالواو لجاز دلالة على تكرير الفعل وأما
تقييد الفعل بقيد من مختلفين كقوله تعالى اخرج منها مذو ما مدحورا فلا بأس به اه دما ميني وسواء كان
القياسان المختلفان غير متضادين كمثل أو كانا متضادين نحو اشترى الرمان حاوا حامضا (قوله ويستحيل
التداخل) أي لعدم إمكان تقييد الحال الاولى بالثانية لاستحالة الجمع بينهما (قوله ويجب الخ) الذي
ذكره الرضي أن الحال إذا تعددت وتعددت صاحبها الاكثر فيهن تجعل كل حال يجنب صاحبها نحو لقيت
مصعدا زيدا متخدرا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول يجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا
متخدرا والمصعد زيد وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالان وقد ثبت حال
المفعول اذا قل أن يكون أحد الحالين يجنب صاحبه لما يمكن كل واحد يجنب صاحبه اه كلامه وانظر
كيف حكيم على ما جعله المصنف واجبا بانه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد (قوله تقليلا للفصل) أي لان
الفصل حينئذ واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية
من المفعول فإنه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل
(قوله خرجت بهم أمشي الخ) تمامه * على اثر يناديل مرط مرحل * والبيت لا مرئى القيس من معلقته
المشهور وهو على اثر ناديل مرط والاثر والاثر واحد والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم
وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحى بالحاء المههله المنقش بنقوش تشبه حال الأبل يقول اخرجتها
من خدرها في حالة كوني ماشيا وكوني متجرا على آثار اقدم ناديل مرطها الخفي الاثر على الغافة قصر اللستر
اه دما ميني (قوله عهدت سعادت الخ) ذات هوى حال من المفعول وهو سعادم معنى حال من الفاعل وهو تاء
عهدت والمعنى من عني بالكسر يعني تعب ونصب وعادم من اخوات كان الناقصة والسوان النسيان والترن
يقول كنت أنا وسعادم متحابين فأما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وقوامها هي فصارت الى السوان ونسيان المودة وفي
الصحاح السوانة بالضم خوزة كقوا يقولون اذا صب عليهم الماء المطر فشر به العاشق سلاقال
شربت على سلوانة ماء مزرنة * فلا وجد العيش يا حى ما أسلو

معنى التشبيه أو معنى الإشارة
وعلى الاول فيجوزها فاعلم
ذا زيد قال
هابينا ذا صريح النصح فاصغ
له * وعلى الثاني يمتنع وأما
التقديم عليه ما معا فيمتنع
على كل تقدير (من الحال ما
يحتمل التعدد والتداخل)
نحو جاء زيدرا كبا ضاحكا
فالتعدد على أن يكون
عاملها جاء وصاحبها ما زيد
والتداخل على أن الاول من
زيد وعاملها جاء والثانية من
ضمير الاول وهي العامل
وذلك واجب عند من منع
تعدد الحال وأما لقيته مصعدا
منجدرافن التعدد لكن مع
اختلاف صاحب ويستحيل
التداخل ويجب كون الاولى
من المفعول والثانية من
الفاعل تقليلا للفصل ولا
يجعل على العكس الإبدليل
قوله خرجت بهم أمشي تجر
وراءنا * ومن الاول قوله
عهدت سعادت هوى معنى
فزدت وعاد سلوانا هواها
* (باب اعراب الفعل) *
* (مسئلة) * ما تانينا فتحدثنا
لأرفع تحدث على العطف
فيكون شريكا في النقي أو
الاستئناف فتكون مثبتا أي
فانت تحدثنا بالان

بإدلاء ذلك ونصبه بأضمار أن وله معنيان ٢٠٠ نفي السبب فيمتنع المسبب ونفي الثاني فقط فإن جئت بلن مكان ما فالنصب وجهان أضمار

أن والعطف والرفع وجبة وهو القطع وان جئت بـ سلم فلنصب وجهه بأضمار أن والرفع وجهه وهو الاستئناف ولك الجزم بالعطف فان قلت ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع * (مسئلة) هل تأتي في فاعركم الرفع على وجهين والنصب على الأضمار وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف وهل لك التفات إليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب أو على العطف على التفات واضمار أن واجب على الأول وجائز على الثاني وكلثال سواء فلو أن لنا كرة فنكون ان سلم كون لوللتنى * (مسئلة) ليتنى اجسدهم الا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار أن وليت لي مالا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف * (مسئلة) ليقيم زيد فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الأضمار (مسئلة) نحو أفلم يسير وفي الارض فينظر ويحتسب هل الجزم بالعطف والنصب على الأضمار مثل أفلم يسير وفي الارض فتكون لهم نلوب ونحو وان تؤمنوا وتتقوا

واسم ذلك الماء السلوان (قوله بإدلاء ذلك) أي عن عدم مجيئك فيما مضى (قوله نفي السبب) فالمعنى أنت لم تأتينا فكيف تحدثنا (قوله ونفي الثاني فقط) أي ما تأتينا بعد تأبل غير محدث (قوله وهو القطع) أي الاستئناف (قوله لعدم تقدم الفعل) المراد بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالبنية يقضى متبوعا شتمل على مثل ذلك الاعراب اه شئني (قوله وانما هو على القطع) أي ويجوز النصب بأضمار أن (قوله الرفع على وجهين) هما العطف على تأتي في والاستئناف (قوله لا يرفع على العطف) لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بممانع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا يمنع اذ يمكن الاستفهام عن أخوتك يدعون اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة (قوله بل على الاستئناف) وسكت عن نصبه على اضمار أن والظاهر ان سكوتك عنه لجوازه (قوله الرفع على الاستئناف) وأما الرفع على العطف فبمنه معلوم مما مر قبله وفيه مامر (قوله أو على العطف على التفات) أي فهو من باب * وليس بعبارة وتقره يني * (قوله واضمار أن واجب على الأول الخ) قال ابن الحاجب انما واجب اضمار ان على الأول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون المحذوف انحصر وقال غيره لان الواو ظهرت لظهور عطف الاسم على الفعل وهو غير مستحسن وانما جاز اضمار أن على الوجه الثاني لان الغناء تدخل على الاسم الصريح نحو ما عجبني ضرب زيد فغضبه فجاز ان يظهر معهما ما يقرب الفعل الى اسم صريح (قوله على الأول) أي لان ان تضم وجوبا في جواب الاستفهام (قوله وكلثال) هو هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لوللتنى لانها لو كانت للشرط لم تكن الاية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تأتي النصب على الجواب فيها وتأني في المثال (قوله ان سلم الخ) اما ان لم تجعل للتني بل جعلت شرطية لم يكن فيه الا وجهان الرفع على الاستئناف والنصب اما على العطف على المصدر الصريح أي كرة أو على تقدير انه في جواب النفي (قوله يمتنع الرفع على العطف) أي لعدم مرفوع يعطف عليه ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب بأضمار أن (قوله فتكرمه) بالنون لابتداء لان امر المخاطب قليل الا أن يقال يعتذر في الثواني (قوله على القطع) أي الاستئناف (قوله والنصب على الأضمار) أي في جواب الامر وسكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في اعرابه (قوله على الأضمار) أي في جواب الاستفهام (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اعلم أن الناصبة يجوز اضمارها بعد الغاء والوار الواقعتين اما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو وان تؤمنوا فتكرمني آتلك ونحو الآية التي تلاها على وجه والمصراع الذي أنشده والتقدير ان يلك منك اتيان فاكرام وان يكن منكم ايمان وتقوى يؤتكم اجوركم ومن يكن منه اقتراب منا ونحوه لئلا تؤمنوا وهو اما بعد الشرط والجزاء نحو وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب وانما جاز النصب في هذه الصور لمشاكلة الشرط في الأول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء شرط وجوده وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فسكالا هما غير موصوف بالوجود حقيقة فعمل نصب المضارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا في جواب النفي اه دما يني (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اشار في الالفية لجواز الوجهين المذكورين بقوله

وجزم أو نصب لفعل انرفا * او واوان بالجمتين ا كنتفا

(قوله باضمار أن) أي تنزيلا للشرط منزلة النفي (قوله ماضى شرحة) أي في الباب الثاني فيما يجب على المسؤول عنه أن يفصل فيه وهو انما اسم استفهام وذام موصول خبر وصنعت صلة الموصول والعاقد في الأول محذوف ويجوز ان تكون ما ذكرتها اسم استفهام وهي اما في محمل نصب على المعنوية وفي الثاني الجملة مفسرة للعامل المحذوف واما في محمل رفع على الابتداء والجملة من الفعل والفاعل خبر وهذا الوجهان أحد

يؤتكم اجوركم يمتنع الرفع والنصب باضمار أن على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه (باب الموصول) * (مسئلة) يجوز في نحو ما صنعت وماذا صنعت ماضى شرحة وقوله تعالى ماذا أجيتم المرسلين اوجه

ماذا مفعول مع معلق لا مفعول به لان أحباب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتدأ وخبر لان التقدير حينئذ ما الذي اجبت به ثم حذف العائد الجرور من غير شرط حذفه ٢٠١ والا كثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة

خبراً واقية جملة حالية ويقل كون ذاموصوله ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا اذا كقرءة تزيد ابن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام * (مسئلة) * فأصدع بما تؤمر ما مصدرية أي بالامر أو موصول اسمي أي بالذي تؤمره على حد قولهم أمرتكم الحيرة وأما من قال أمرتكم بكذا وهو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العائد الجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنى ومعلقاً نحو ويشرب مما تشربون أي منه وقد يقال ان اصدع بمعنى أومر وأما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه فلا اشكال أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح في سورة نونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا يؤمنوا به منزهة كذبوا في المعنى وأما ذلك الذي يشير الله عباده فقيل الذي مصدرية أي ذلك يشير الله وقيل الاصل يشير به ثم حذف الجار توسعاً فانصب الضمير ثم حذف * (مسئلة) * يجوز في نحو تمام على الذي أحسن كون الذي موصولاً اسمياً فيحتاج

أوجه ستة تقدمت (قوله ماذا مفعول معلق) أي اسم استفهام مفعول معلق أي أجبتوهم أي اجابة (قوله واسقاط الجار ليس بقياس) أي وحينئذ فلا يصح جعل ماذا مفعولاً به ثانياً (قوله مبتدأ وخبراً) أي ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبر اسم موصول وأجبت صلة الموصول (قوله كون ذا للاشارة الخ) حاصله أن ذا الواقعة بعد ما يجوز جعلها اسم موصول اتفاقاً وأما الواقعة بعد من الاستفهامية فلا أكثر أن اسم الإشارة بدل دخولها كثيراً على الذي نحو من ذا الذي وخلاف الاكثر أنهما تكون موصولاً وقيل ان ذابعد من لا تكون موصولة أصلاً وحينئذ فن مبتدأ وذا اسم إشارة خبر ولقيت جملة حالية العامل فيها في ما في الاشارة من معنى الفعل أي من ذا أشير اليه حال كونه لا قبالك (قوله أي بالذي تؤمره) أي حذف العائد المنصوب بالفعل (قوله على حد قولهم) أي من كون أمر يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وهذا قيل (قوله أمرتكم بكذا) أي من كون أمر يتعدى للمفعول الثاني بالباء وهذا هو الاكثر (قوله معنى ومعلقاً) أي وهنا الجاران مختلفاً في المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة باصدع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر (قوله أي منه) أي فالعائد جرور بمن كالموصول واتفقا متعلقان الاول متعلق بتشرب والثاني متعلق بيشربون والمعنى فيهما أي في الحرفين واحد أي التعدي (قوله بمعنى أومر) أي فكل من الجارين متعلق بالامر فقد اتفق المتعلقان معنى وان اختلف اللفظ وهذه طريقة والحق أنه لا بد في الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظاً ومعنى كالحرفين (قوله فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه) أي فالعائد المحذوف منصوب توسعاً بحذف الجار أي كالشيء الذي كذبوه من قبل (فلا اشكال) أي لان العائد المحذوف منصوب وهو يجوز حذفه (قوله بمنزلة كذبوا في المعنى) أي فقد اتفق المتعلقان في المعنى وقد علمت أن طرقة والحق أن ما في هذه الآية مصدرية والباء سببية (قوله مصدرية) هذا بناء على قول ابن مالك والكوفيين ان الذي قد يأتي حرفاً مصدرياً أي موصولاً حرفياً لا يحتاج لعائد وهو هذا القول مردود لانه لم يثبت ان الذي يأتي حرفاً مصدرياً واستدلوا بهم بقوله تعالى ونحضتم كالذي خاضوا اذ المعنى كحوضهم مردود لجواز كون الذي موصولاً اسمياً صفة مصدر محذوف أي ونحضتم كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف اقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس فالحاصل أن الذي قد ثبتت اسميته ولا يعدل عما ثبت الابدليل وما استدل به على الحرفية محتمل (قوله وقيل الاصل الخ) أي بناء على ان الذي اسم موصول وهذا القول مردود لانه يؤدي الى فتح باب حذف الجار توسعاً فكل ما يوجد مثل هذا يقال ان العائد المحذوف منصوب لحذف الجار أو لا توسعاً وذلك ودال على عدم اشتراط الشروط المذكورة في حذف العائد الجرور وحينئذ فالوجه ان الذي هنا صفة مصدر محذوف أي ذلك التبشير الذي يبشره فالعائد منصوب اه تقرير دردير (قوله وقيل الاصل يبشر به الخ) هذا أحد أقوال ذكرها الشيخ مشي كما ذكرنا من أنه الاولى لكن ما قلنا انه الاولى اعترضه أبو حيان بأنه لا يظهر اذ لم يتقدم لفظ التبشير ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه وقد يقال حذف الموصول للدلالة الصلة والدليل يكفي ولو متأخراً اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم حذف) أي فهو من باب حذف العائد المنصوب بالفعل ولا يشترط في حذفه شيء (قوله أي زيادة على العلم الذي أحسنه) أي أجاد معرفته من قولك أحسن الشيء اذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على أن المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعلية فسر الشيخ مشي حيث قال ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن أي على الذي أحسن موسى من العلم والشرايع من أحسن الشيء اذا أجاد معرفته أي آتينا الكتاب زيادة على علمه على وجه التيميم (قوله أي تماماً على احسانه) على هذا في أحسن ضمير عائد على موسى أي تماماً على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بامرنا ونهينا وقيل الضمير في أحسن يعود على الله ومتعلق الاحسان الى آتينا والى موسى وعلى هذا في الآية التفات أي آتينا الكتاب زيادة على احساننا

(٢٦ - دسوقى في) الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولاً حرفياً فلا يحتاج لعائد أي تماماً على احسانه

وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلته ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لافعال ماضيا وفتحته اعراب لابناء وهى علامة الجر وهذا الوجهان
كوفيان وبعض البصريين يوافق الثاني * (مسئلة) * نحو أعجبتى ما صنعت بجوز فيه كون ما بمعنى الذى وكونها نكرة موصوفة وعليها فالعائد
مخذوف وكونها مصدرية فلا تاء ونحو حتى ٢٠٢ تنفقوا مما يحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعاني لا ينفق منها وكذا

اليه والى الايناء على وجه التثنية (قوله وكونه نكرة موصوفة) أى وأحسن صفة أى تماما على شئ أحسن
أى زائد فى الحسن وهو علمه وقيامه بالأوامر والنواهي (قوله وهى علامة الجر) أى فهو ممنوع من الصرف
لوصفيه ووزن الفعل (قوله فالعائد مخذوف) أى لان كلام الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد دائما يحتاجان
فى أن الأولى تحتاج للصلة والثانية للصفة (قوله يحتمل الموصولة والموصوفة) أى وعلمها فالعائد مخذوف
(قوله لان المعنى أى التى منها المحبة) قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون أى تحتمل ما فيه أن تكون موصولة
وأن تكون موصوفة ولا تحتمل المصدرية (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أى فالمعنى على المصدرية
وينفقون من رزقناهم والرزق تعالى القدرة ولا ينفق منه (قوله نحو سرى ما معجب لك) أى فالباء مفعول وما
فاعل ومعجب بالرفع صفة لما وصفه المرفوع مرفوع (قوله ولو ثبت نحو سرى ما معجب لك لثبت ذلك) أى لثبت
بمعنى ما نكرة موصوفة لا تنفعا احتمالا الزيادة فى نحو سرى ما معجب لك لان ما انما ترادين الجار والمجرور وفيه
نظارة فقدمضى فى ما الزائدة أنه اتفق بعد الرفع كقولك شستان ما زيد وعبر ووأيا يحتمل ان تكون موصولة
مخذوف صدر صلتها قال الدمامى فى كلام المصنف اشعار بوجاهة أى حيان على انه لو سمع سرى ما معجب لك
لثبت كون ما موصوفة والظاهر أنه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان تكون موصولة مخذوف صدر صلتها ويمكن
الجواب بان كلام أى حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف والحاصل انه لا يلزم من ثبوت سرى ما معجب
لك ثبوت كون ما نكرة موصوفة لجواز كونها فى هذا المثال زائدة بين الفعل ومرفوعه أو أنها غير زائدة بل
موصول اسمى وحذف صدر صلتها اه تقرير شيخنا دردير (قوله لثبت ذلك) أى مجيئها نكرة موصوفة لان
هذا الاحتمال فيه (قوله ولأعلمهم الخ) هذا رد من المصنف على أى حيان فى قوله ان ما فى قولهم مررت بما
معجب لك تحتمل ان تكون زائدة وحاصله ان ما انما ترادين الباء اذا كانت الباء للسببية وهى فى قوله مررت
بما معجب لك لا تصاق للسببية فدل على ان ما غير زائدة فتم كونها نكرة موصوفة (قوله ومن الناس الخ)
اعترض بأنه لا فائدة فى هذا الاخبار اذ من المعلوم ان من يقول آمنا الخ من الناس وأجيب بان الفائدة حصلت
من الاخبار بالعضية أى أن الذى قال ذلك بعضهم لا كلهم (قوله بانزلت الخ) أى وحينئذ فليس المعنى على
الاجرام (قوله وعطف البيان) هذا مبنى على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق لان عطف البيان فى الجوامد
كالنعت فى المشتقات (قوله ابراهيم الخ) يجوز أن يكونا بدل من الآباء أو بيانا (قوله فانظر كيف كان عاقبة
مكرهم) يحتمل أن تكون كان زائدة فكيف خبره تقدم وان تكون تامة فكيف حال وعاقبة فاعل وان
تكون ناقصة فكيف خبره مقدم (قوله هذا) أى الآية الاخيرة وقوله أى هى الضمير للعاقبة (قوله سبح اسم
ربك) أى نزهة الله عن الاحاد فيه بالتأويلات الزائفة واطلاقة على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتنزيهه
فان دفع ما يقال ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف عاق التسبيح بالاسم وأجاب
بعضهم عنه بان الاسم صلة ورد بان زيادة الاسماء لم تثبت وأجاب عنه أيضا الغزالي بأنه انما تعلق التسبيح بالاسم
وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لا جبهه فكيف يجب تنزيه ذاته وصفاته
تعالى عن النقصان يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفث وسوء الادب (قوله فالصفة للمضاف) أى
الغلام وانما جاز فى الآية جعل الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه لان المضاف اليه فى الآية
مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف اليه فى المثال كذلك (قوله انما جى به لغرض التخصيص)

ومما رزقناهم ينفقون فان
ذهبت الى تأويل ما يحبون
ومما رزقناهم بالحب والرزق
وتأويل هذين بالمحبوب
والمرزوق فقد تعسفت من
غير محجوج الى ذلك وقال أبو
حيان لم يثبت جى ما نكرة
موصوفة ولا دليل فى مرت
بمعجب لك لاحتمال الزيادة
ولو ثبت نحو سرى ما معجب
لك لثبت ذلك اه ولا أعلمهم
زادوا ما بعد الباء الا ومعناها
السببية نحو فبما نطقهم
ميشاقهم لعيناهم فبما رحمة من
الله لنت لهم * (مسئلة) *
اذ انقلب أعجبتى من جارك
احتمل كون موصولة
أو موصوفة وتذو زانى
ومن الناس من يقول وضعف
أو البقاء الموصولة لانها
تتناول قوما باعيانهم والمعنى
على الاجرام وأجيب بانها
نزلت فى عبد الله بن أبى
وأصحابه * (باب التواضع) *
(مسئلة) * نحو آمناب
العالمين رب موسى وهرون
يحتمل بدل السكل من السكل
وعطف البيان ومثله نعت
الهك واله آباتك ابراهيم
واسماعيل واسحق فانظر كيف
كان عاقبة مكرهم أنادمرناهم
فبين فتح الهدنة ويحتمل

هذا تقدير مبتدأ أى هى أنادمرناهم * (مسئلة) * نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة
الرب أو ما نحو جاء فى غلام زيد القارىف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جى به لغرض التخصيص ولم
يؤتبه لذاته وعكسه * وكل قى يتقى فانز فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جى به لغرض التخصيص ولذالك ضعف قوله

وكل أخ مفارقة أخوه * لهمز أيبك الا الفرقدان * (مسئلة) * نحو هدى للمتقين الذين ومروث بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول أن يكون تابعا أو باضمار أئى أو مدح أو هو وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر نحو ٢٠٣ ويل لسكل همزة الذي جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة

* (باب حروف الجر) *

* (مسئلة) * نحو زيد كعبه وتحتسمل الكاف فيه عند

المعربين الحرفية فيتعاقب باسنة قرار وقيل لا يتعاقب والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جرا بالاضافة ولا تدبر بالاتفاق ونحو جاء الذي كز يدتبعين الحرفية لان الوصل بالمتضامين ممنوع

* (مسئلة) * زيد على السطح

يحتسمل على الوجهين وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف

* (مسئلة) * قيل في نحو والضحي والليل ان الواو

الثانية تحتسمل العاطفة والقسمية والصواب الاول

والاحتياج كل الى الجواب وبما يوضحه مجيى الفاء في

أوائل سورتي المرسلات والنازعات

* (باب في مسائل مفردة) *

* (مسئلة) * نحو يسبح له فيها بالغدو فممن فتح البناء

يحتسمل كون النائب عن الفاعل الطرف الاول وهو

الاولى أو الثاني أو الثالث ونحو ثم نفتح فيه أخرى النائب

الطرف أو الوصف وفي هذا ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل * (مسئلة) *

يتجلى الشمس يحتسمل كون تجلى ماضيا تركت التاء من آخره لجواز التانيث وكونه مضارعا صله تجلى ثم حذف احدى التاء من على جسد

قوله تعالى نار اتقلى ولا يجوز في هذا كونه ماضيا والاقبل تالفت لان التانيث واجب مع الجازى اذا كان ضمير متصلا بلام جازى كرنان من الوجهين في المثال الاول

أى ولم يوث به لذاته فان قيل ما الفرق بين الآية وهـ هذا المثال حيث جازى الآية أن يكون الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه وتعين في المثال أن يكون الظار بنفسه صفة للغلام المضاف أحيب بان المضاف اليه فى الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسيج ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك اه شئى (قوله وكل أخ) كل مبتدأ وأخ مضاف اليه وجمله مفارقة أخوه مخبر وقوله الا الفرقدان حقه أن يقول الا الفرقدان بالجر صفة للاخ فلا اسم بمعنى غير ظهرا عراجم افيها بعدا أى كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدان لكنه لاحقا انه صفة للمضاف وهو كل فرقع ويحتسمل أنه أى على قصر المنى (قوله ان يكون تابعا) أى على النعت لان الموصول مع صلته في قوة المشتق ولا يجمع أن يكون بدلا (قوله فهو نعت لا بدل الخ) قال الدمامي ينبغي أن ينظر في وجه تعين النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مروث بالرجل الذي فعل وقديقال لغله اقتضار على الاقرب للذهن من تعين السابق لا طرحه وقال الشئى وجه تعين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كما صرح به الرضى في باب الصفة وسبقه قوله عن المصنف في الجهة السادسة والموصول الذى فيه الالف واللام دائما متصرفة لموصوف مذكور أو مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا له لان جعله غير ذلك لا يغنى عن جعله نعتا لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغنى عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلا وان ذكره الشئى حيث قال يحتسمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثاني انه بدل والثالث عطف بيان اه كلامه (قوله الا اذا تعذر) أى بان وقع الموصول بعد نكرة والذى فى الآية بدل من لمزة لانعت اذا لا توصف النكرة بالمعربة (قوله وقيل لا يتعاقب) بناء على أن كاف التشبيه حرف حشيه بالزائد فلا تتعلق بشئ (قوله لان الوصل الخ) أى ولو جعل الكاف اسماء مضافا لما بعده لزم ان تكون الصلة مضافا ومضافا اليه مع انهما التاماتكون جملة (قوله يحتسمل على الوجهين) يعنى كون على حرفا وكونهما اسماء ظرفا بمعنى فوق وعليهما فمضى متعلقة باستقرار محذوف لانها مع ما بعده فى موضع الخبر (قوله والاحتياج الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع بكلمة (قوله مجيى الفاء في أوائل سورة المرسلات) أى لان الفاء بالضرورة هناك حرف عطف فتعين ان تكون الواو هنا كذلك

* (باب في مسائل مفردة) *

(قوله في مسائل) مراده بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الامثلة ان (قوله فيمن فتح) أى فى قراءة من فتح البناء وهو شعبية (قوله وهو الاول) أى لانه القائم مقام المفعول لان الفعل يتعدى باللام وأيضا القربة من العامل وسبقه وأما ر جال فهو فاعل محذوف أى يسبحه جال والجملة مستأنفة جواب السؤال مقدر تقديره من يسبحه (قوله لضعف قولهم سير عليه طويل) وجهه الضعف أن سير عليه الاول فيه ان يكون نائب الفاعل الجار والمجرور ولانه القائم مقام المفعول عند حذفه فاذا وجد مجرورا ومجرور كان الجار والمجرور أحق بالنياية وحينئذ فعليه نائب الفاعل وطويلا يقرأ بالنصب صفة لموصوف محذوف أى سير اطويلا (قوله لجازية التانيث) أى لان مجازى التانيث اذا كان اسما ظاهرا يجوز تجر يدفعه (قوله وبما ذكرنا من الوجهين الخ) اعلم انه انما علم الفساد باحتمال الوجه الثانى وهو كون الفعل مضارعا محذوفاً منه اجدى انتاءين لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في تبين الفساد أصلا اه دمامي وأجيب بأن قوله وبما ذكرنا من الوجهين فيه حذف مضاف أى من جواز الوجهين وهما كون تجلى ماضيا

يتجلى الشمس يحتسمل كون تجلى ماضيا تركت التاء من آخره لجواز التانيث وكونه مضارعا صله تجلى ثم حذف احدى التاء من على جسد قوله تعالى نار اتقلى ولا يجوز في هذا كونه ماضيا والاقبل تالفت لان التانيث واجب مع الجازى اذا كان ضمير متصلا بلام جازى كرنان من الوجهين في المثال الاول

تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هندی في الشعر، قوله * ثمنى ابتى أن يعيش أوهما * لجواز أن يكون أصله تنمى الجهة السادسة أن لا يراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب ٢٠٤ يشترطون في باب شيأ ويشترطون في آخره نقض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم

و صحیح أقيستهم فاذا لم يتأمل
المعرب اختلافات علمه الابواب
والشرائط فلنورد أنواعا من
ذلك المشيرين الى بعض ما
وقع فيه الوهم للمعربين
(النوع الاول) اشتراطهم
الجود لعطف البيان
والاشتقاق للنعته ومن
الوهم في الاول قول
الزخشي في ملك الناس
اله الناس انهم اعطاف بيان
والصواب انهم نعمتان وقد
يجاب بانهم ما أحرى بجري
الجوامد اذ يستعملان غير
جارين على موصوف
وتجربى عليهم الصفات نحو
قواناله واحد وملك عظيم
ومن الخطا في الثاني قول
كثير من النحويين في نحو
مررت بهذا الرجل ان الرجل
نعت قال ابن مالك أكثر
المتأخرين يقلدون بعضهم بعضا
في ذلك والحامل لهم عليه
توهمهم أن عطف البيان لا
يكون إلا أخص من متبوعه
وليس كذلك فإنه في الجوامد
بمنزلة النعت في المشتق ولا يمنع
كون المنعوت أخص من
النعت وقد هدى ابن السيد
الى الحق في المسئلة فعمل
ذلك عطف الانعتا وكذا ابن
جنى انتهى قلت وكذا الزجاج
والسهيلي قال السهيلي وأما
تسمية سيبويه نعتا فتساع
في سمي التوكيد وعطف
البيان صفة وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو
جامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه اذا قدر نعتا فاللام فيه

أو مضارعا فالسقوط جامع من جوازهما (قوله تعلم فساد الخ) حاصله أن بعضهم قال ان حقيقى التأييد يجوز
تجريد فعله من التاء اذا كان في الشعر واستدل بهذا الشعر فقال أصله تمت ابتى وحاصله أنه يحتمل أن أصله
تنمى وان أصله تمت والدليل اذا طرقت الاحتمال سقط به الاستدلال (قوله الجهة السادسة) أى من الجهات
التي يدخل على المعرب الفساد بسببها (قوله ويشترطون) أى ياتزمون (قوله نقض ذلك الشيء) مثلا
عطف البيان لتوضيح ذات الشيء فالحكمة تقتضى جوده وصحح القياس على التمييز والنعت لبيان رسم الشيء
فالحكمة تقتضى اشتقاقه وصحح قياسه على الجمال (قوله فاذا لم يتأمل المعرب) أى في تلك الشروط (قوله
اختلطت عليه الابواب) أى فيعرب ما لا يكون بدلا ولا وهكذا (قوله لعطف البيان) أى في أن أعرب
المشتق بيانا فقد أخطأ ومن أعرب الجامد نعتا فقد أخطأ (قوله والصواب انهم نعمتان) أى لان ملك والاله
مشتقان لجامدان (قوله بجري الجوامد) أى في كونها قد لا يقعان نعتا لشيء وفي أنهم ما يوصفان وهذا شأن
الجوامد وحينئذ صح جعلهما بيانا (قوله اذ يستعملان غير جارين على موصوف) نحو اله الخلق وما لكهم
(قوله وملك عظيم) أى وكذا يقال مالك عظيم فاندفع ما يقال ان الجواب انما يظهر على قراءة ملك لا مالك
(قوله ومن الخطا في الثاني) أى وهو النعت (قوله ان الرجل نعت) أى مع أنه جامد فالصواب أنه بدل أو عطف
بيان (قوله يقلدون بعضهم بعضا في ذلك) أى في جعل الرجل نعتا للاشارة (قوله والحامل لهم عليه
توهمهم الخ) لانهم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحى
عليه مع عدم التكافؤ وذلك لان النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة
في لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه
للذات في غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دل على الذات فتعين دلالة
الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة بذلك أعنى اسم الجنس المعروف باللام لانه
لادلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتج الى بيان حقيقة انها فى باسم الجنس لبيان حقيقة
تلك الذات فان قيل لم يجوز أن يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له كساتر المهجمات
التي هي في غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بما يقال مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل
وبذلك الاسد فان شخصا وسبعهما مان كاسماء الاشارة فالجواب أن ذلك لم يجوز لتعذر الموصوف في مثله عن
فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية
وأما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معناها كذا قرره الرضى اه دما معنى
(قوله الأخص) أى الأعراف أى وهما المبين أعرف لان اسم الاشارة أعرف من المحلى فلذا عدلوا عن جعله
بيانا لجملة نعتا وقوله من متبوعه أى لاجل ان يصح تبيينه به (قوله و ليس كذلك) أى وليس هذا مطابقا
لواقع (قوله بمنزلة النعت) أى في فائدة تخصيص المتبوع ان كان نكرة وتوضيحه ان كان معرفة والفارق
انما هو الجود والاشتقاق (قوله ولا يمنع كون المنعوت أخص من النعت) أى أو مساو ياله وكذا عطف
البيان يجوز أن يكون مساو بالمبين أو أدنى رتبة منه بان يكون المبين أخص من البيان فصحة التبيين تابعة
لشهرة الالاحصية والاعرفية (قوله في ذلك) أى في الرجل من مررت بهذا الرجل (قوله بان البيان
أعرف) أى يجب أن يكون أعرف من المبين لاجل ان يصح تبيينه به وفيه أن صحة التبيين تابعة لاهل الافراد
والشهرة لا الاعرفية وقد أجاز سيبويه في بابها اذا الجملة أن ذلك الالاحصية عطف بيان فكلامه هذا في حيز المنع
(قوله وهو جامد) هذا الاشتراط مسلم فلا اعتراض به مسلم وأما اشتراط أعرفيته عن المبين فلا تسلم للماعلم
من كلام ابن مالك قريبا (قوله والنعت دون المنعوت) أى في رتبة التعريف أو مساو له فيها وحينئذ فلا

يكون
جامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه اذا قدر نعتا فاللام فيه

العهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذ قدر بيانا فاللام لتعريف ٢٠٥ الحضور فيساوي الاشارة بذلك ونز يدعيا بافاذته

الجنس المعين فكان اخص
قال وهذا معنى قول سيبويه
انتهى وفيما قاله نظر لان
الذي يؤوله التجويز
بالحاضر والمشار اليه انما
هو اسم الاشارة نفسه اذا
وقع نعتا كمررت بيدها
فاما نعت اسم الاشارة فليس
ذلك معناه وانما هو معنى
ما قبله فكيف يجعل معنى
ما قبله تفسيره له وقال
الزنجشري في ذلكم الله ربكم
يجوز كون اسم الله تعالى
صفة للاشارة او بيانا وربكم
الجبر فجوز في الشيء الواحد
البيان والصفة وجوز كون
العلم نعتا وانما العلم نعت
ولا ينعته به وجوز نعت
الاشارة بما ليس معرفا بالاسم
الجنس وذلك مما اجعوا على
بطلانه (النوع الثاني)
اشتراطهم التعريف لعطف
البيان ولنعت المعرفة
والتنكير للحال والتميز
وافعل من ونعت النكرة
ومن الوهم في الاول قول
جماعة في صديق من ماء صديد
وفي طعام مساكين من كفارة
طعام مساكين فيمن فون
كفارة انهم ماء عطف البيان وهذا
انما هو معترض على قول
البصريين ومن وافقهم فيجب
عندهم في ذلك ان يكون بدلا
واما الكوفيون فيرون ان
عطف البيان في الجوامد

يكون النعت اعراف من المنعوت وذلك لان التابع لا يشرف على المتبوع وفيه ان النعت موضع أو مخصص
للمنعوت فيقتضاه أنه يجوز أن يكون أشرف منه (قوله للعهد) أي الحضور أي من غير ملاحظة افادة
الجنس المعين وحينئذ فهو مساو لدلول اسم الاشارة من حيث ان كل معين حاضر فالحاضر المعين هو المشار اليه
وحينئذ في قول مدخول اللام اما بالحاضر أخذ منه من اللام أو بالمشار اليه أخذ من الاشارة وانما قلنا من
غير ملاحظة افادة الجنس لانه لو لوحظ لكان زائدا على المنعوت مع أنابصد أن لا يزيد عليه وبهذا حصل
التساوي فهما وحصل الاشتقاق من حيث التأويل (قوله والاسم) أعني الرجل (قوله لتعريف
الحضور) أي والحاضر هو المشار اليه وبهذا ساوى مدخول ال اسم الاشارة وهذا لا يكتفي في جعله بيانا لاذ لا بد
أن يكون البيان اخص وحينئذ فيلاحظ مع كون ال للحضور افادة الجنس المعين وحينئذ فالاسم المعروف
مفيد لحضور الجنس المعين دون غيره من الاشياء بخلاف اسم الاشارة فانه انما أفاد حاضر امه ما وحينئذ فقد
حصل الشرط الاول وهو اعرافية البيان وسكت عن الشرط الثاني وهو الجود لوضوحه (قوله فيساوي) أي
الرجل (قوله فيساوي الاشارة الخ) فيه نظر اذ المعروف بال دون المعروف باسم الاشارة (قوله بذلك) أي
بسبب دلالة اللام على الحضور (قوله ونز يدعيا الخ) فيه نظر لان اسم الاشارة يفيد التعمين بالحس
والعقاب واما التعمين من ال فهو تعميمين قلبين ولا شك أن التعمين بالحس والقاب أقوى من التعمين بالحس
فقط فلا يسلم زيادة المعرفة بال و قد علمت أن اشتراط الاعرفية غير مسلم بل الشرط هو الجود فقط
(قوله الجنس المعين) أي جنس الرجل دون غيره من الاشياء (قوله وفيما قاله نظر) والجواب عنه
أنه فسر بالحاضر أخذ من ال لان اسم الاشارة لا يتم كلام المصنف الا لو كان التأويل أخذناه من معنى
الاشارة والحاضر هو المشار اليه فصح نفسه بانه المشار اليه واحتج بذلك التأويل ليصح كونه نعتا وبالجملة فما
قاله ابن صفور هو المناسب فعند جعله نعتا يؤول بالمشهور وعند جعله بيانا لا يؤول الا ان اشتراط ابن صفور
الاعرفية في البيان لا تسلم (قوله فليس ذلك معناه) يقال هو معناه أيضا أي من ال التي للعهد الحضورى والنعت
لا بد من تأويله فالجاءه بيان لذاته نعت لتأويله (قوله فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة) أي وجواب
ابن صفور السابق لا يتأتى هنا لان ال في الله صارت جزءا من العلم لأن التعريف (قوله وجوز كون العلم الخ)
أجيب عن ذلك بأنه لاحظ الاصل قبل العلمية والغاية فهو بمنزلة ذلككم المعبود وحينئذ فاندفع هذا وما بعده وقد
أجاز واتعاق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم على معنى وهو
المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعاق فلم لا يجوز مثله لاجل الوصف (قوله اشتراطهم التعريف
لعطف البيان) أي فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة لان النكرة غير بينة في نفسها فكيف تبين غيرها
وفيه أن النكرات تنفاوت في الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد
بالمجموع وأن يكون عطف البيان للمدح (قوله والتنكير للحال والتميز) أي وانغير ذلك فيشمل خبر لا التبرئة
والمضاف اذ لا يكون الانكارة كما أتى له (قوله في الاول) أي ما يشترطون فيه التعريف أعم من عطف البيان
ونعت المعرفة (قوله انما هو معترض) أي بكونه نكرة والبيان لا يكون نكرة (قوله على قول البصريين)
أي المشترطين لكون البيان معرفة (قوله فيكون في المعارف والنكرات) أي كما ان النعت كذلك والتحقيق
مذهب الكوفيين (قوله من الرقش الخ) صدره * فبت كأنني ساورتني ضئيلة * وقوله ساورتني أي عانتني
والضئيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقتش وهي من الحيات المنقطعة بسواد وبياض والنافع البالغ في القتل
(قوله انه نعت للسم) أي وهو خطأ لان نعت المعرفة لا يكون الا معرفة وأجيب عنه بان الاسم في معنى النكرة
لان ال للجنس والمعرف في حكم النكرة (قوله وليس من ذلك) أي من الخطا في الاول (قوله كونه

كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في نافع من قول النابغة * من الرقش في انيابهم الاسم نافع * انه
نعت للسم والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان وليس من ذلك قول الزنجشري في شديد العقاب انه يجوز كونه

العقاب معنا شديد عقابه
ولهذا قالوا كل شيء اضافته
غير محضة فانه يجوز ان تصير
اضافته محضة الا الصفة المشبهة
لانه جعله على تقدير ال
وجعل سبب حذفها ارادة
الازدواج واجاز وصفيته
ايضاً بالبقاء لكن على ان
شديداً بمعنى مشدداً كان
الاذن في معنى المؤذن
فأخرجه بالتنازل من باب
الصفة المشبهة الى باب اسم
الفاعل والذي قدمه
الزخشي انه وجب ما قبله
ابدال امانه بدل فلتنكيره
وكذا المضافان قبله وان كانا
من باب اسم الفاعل لان
المراد بهما المستعمل واما
البواقي فالتناسب وورد على
الزجاج في جعله شديد
العقاب بدلا وما قبله صفات
وقال في جعله بدلا وحده من
بين الصفات بنو ظاهر ومن
ذلك قول الجاحظ في بيت
الاعشى * ولست بالا أثر
منهم حصي * انه يبطل قول
النحويين لا يتجوع ال ومن
في اسم التفضيل فجعل كالا
من ال ومن معتدا به جار يا
على ظاهره والصواب ان
تقدر ال زائدة أو معرفة ومن
متعلقة باكثر من كرا محذوفاً
مبدلاً من المذكور أو
بالمذكور على أنها بمنزلة التاني
قولك أنت منهم الفارس
البطل أي أنت من بينهم
وقول بعضهم انها متعلقة بليس

صفة لاسم الله تعالى) أي فإدعاه به أن شديد بصفة مشبهة واصفاً لها غير محضة لانها دائماً من إضافة الوصف
لمعوله واصفاً له الى معمله دائماً غير محضة والاضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً بل يفرق بين وصف المعرفة بالنكرة
(قوله في أوائل الخ) أي الواقع في أوائل الخ (قوله واصفاً لها لا تكون الخ) أي فلا تكون محضة أصلاً إذ
لا يمكن قصرها على الماضي حتى تكون اضافتها لغير معمله وتكون محضة بخلاف غيرهما من الصفات كما هي
الفاعل والمفعول (قوله الا في تقدير الانفصال) لانه دائماً من إضافة الوصف الى معمله (قوله كل شيء)
أي كاسم الفاعل واسم المفعول (قوله أن تصير اضافته محضة) أي بان يراد منه الماضي فلا يكون حينئذ مضافاً
لمعوله اذ لا يعمل اذا أريد منه الماضي (قوله لانه جعله الخ) علة للثاني أي قوله وليس من ذلك قول الزخشي
الخ (قوله على تقدير ال) أي فالاصل الشديد العقاب (قوله الازدواج) أي الموافقة لما معهما من الصفات
في انتفاء ال من كل اه تقزير دردير (قوله الى باب اسم الفاعل) أي والمراد منه الماضي أي شديد عقابه
في الماضي أي واسم الفاعل اذا كان المراد منه الماضي كانت اضافته محضة لانه من إضافة الوصف لغير معمله
(قوله والذي قدمه الزخشي) أي على غيره من كلامه أي والذي ذكره في كشافه قبل هذا الوجه أن
شديد العقاب وجميع ما قبله وهو قوله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب (قوله أما أنه بدل) أي أما
كون شديد العقاب بدلا (قوله فلتنكيره) أي لانه من إضافة الصفة المشبهة لمعوله افاضاً لها غير محضة لا تفيد
تعريفاً (قوله فلتنكيره) أي والنكرة لا تكون نعمتاً للمعرفة ولا بياناً لها وقوله فلتنكيره أي وحيث كان
ذكره وما قبله معرفة فلا يعرب الثاني نعمتاً لانه يشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف البديل الذي لا يكون من
المعرفة جائز (قوله لان المراد بهما المستعمل) أي واسم الفاعل اذا أريد به المستعمل كان عاملاً واصفاً باسم
الفاعل لمعوله غير محضة فلا تفيد تعريفاً (قوله وأما البواقي) أي وأما كون البواقي أعني العزيز العليم
بدلاً فالتناسب أي لتناسب ما بعدهما في كونه بدلاً اذ جعلهما صفات وما بعدهما بدلا يكون خالياً عن التناسب
(قوله وأما البواقي) المراد بها العزيز العليم لانها البواقي من جميع ما قبل شديد العقاب أو هما وذو الطول
ان أريد البواقي من التوابع في الآية (قوله وورد على الزجاج الخ) أي لانه يكون خالياً عن المناسبة (قوله
ورد على الزجاج الخ) تحصل من كلامه ثلاثة أقوال الاول جعل الجميع صفات الثاني جعل الجميع أبدالاً
والثالث جعل الرابع الاول صفات وجعل الاخير بدلاً والاولان للزخشي والاخير للزجاج (قوله نبو
ظاهر) أي لانه لا موجب للتخالف بالبديهة والوصفية مع امكان أن الكل بدل وقال اليماني يحتسب أن يكون
وجه النبوة وأن هذه النكرة لو كانت بدلاً فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنجي ولما كان ما قبله
وما بعده صفات لزم أن لا تكون في حكم المنجي وأيضاً كونه بدلاً يقتضي أن يكون هو المقصود بما نسب الى
المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون المتبوع هو المقصود دونه وأيضا لو كان بدلاً والبديل
على نية تكرار العاقل لكان مع عاملة أجنبياً عن الصفات اه كلامه (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) الاولى
ومن الوهم في الثاني أي في اشتراط التنكير في الحال وما بعده اذ ليس هذا من الوهم في الامر الاول كما هو
ظاهر بل من الثاني لانه ذكر من جملة الثاني أفعال من (قوله حصي) أي عدد او تمامه * وانما العزة للكائر *
العزة القوة والغلبة والكائر الكثير (قوله جار يا على ظاهرة) أي من أن ال معرفة ومن جارة للمفضول
متعلقة بالمذكور (قوله ومن متعلقة بأكثر من كرا محذوفاً بمبدلاً من المذكور) فيه أنه يلزم عليه ابدال
النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع (قوله على أنها بمنزلة الخ) أي فهي جارة لغير المفضول عليه
والممنوع انما هو متعلقها بأفعال مع كونها جارة للمفضول (قوله قد يرد بانها لا تتدل على الحدث عند من قال في
أحوالها انما تتدل عليه) ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انما تتدل على الحدث عند
من لم يقبل في أحوالها انما تتدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هو ما قولنا أحدهما أن أحوالها ليس

ولان فيه فصلين افعال وتييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة قولك انتفى وبان فصل التمييز قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعد ما قدمي * ثلاثون للمجر حولاً كيلاً وافعل اقوى في العمل من ثلاثون ٢٠٧ ومن الوهم في الثاني قول من في قراءة ابن

ابن عجلان فانه آثم قلبه بالنصب ان قلبه تمييز والصواب انه مشبه بالفعل به كسمن وجهه أو بدل من اسم ان وقول الخليل والاختف والمجازني في اياي واياك واياه ان اياضه اضيف الى ضمير فكهم والاضمة بالحقم الذي لا يكون الا لاسكرات وهو الاضافة وقول بعضهم في لاله الا الله ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة ويرده انها لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح ان يقال خبر لا لامع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيدويه وزعم ان المركبة لا تعمل في الخبر اضعفها بالتركيب عن ان تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذي عندي ان سيدويه يرى ان المركبة لا يعمل في الاسم ايضاً لان جزء الشيء لا يعمل فيه وأما لا رجل ظريفاً بالنصب فانه عند سيدويه مثل يازيد الفاضل بالرفع وكذا البحث في لاله الا هو لتعريف والايجاب ايضاً في لاله الا الله واحد للايجاب واذا قبل مستحقاً للعبادة الا الله واحد أو الا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم لان في ذلك عاملة في

دالة على الحدث الثاني انهما غير دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قولاً واحداً فان قلت فماذا ثمة التقييد اذن قلت التذييل على ان انتفاء يتعلق بالظرف بليس عندهم لا يقول بان اخواتهم تبدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة اه دلهي (قوله بالاجنبي) اي والفضل بين المديز والتمييز لا يجوز (قوله يتعلق بالوهم) أي بما يتوهم فيه رائحة الفعل (قوله للمجر) متعلق بضمي وحولاً تمييز للعدد وهو ثلاثون (قوله وافعل اقوى في العمل) اي لانه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل في التمييز لانه هو المميز والمميز ينصب التمييز لمساكنة الفعل من حيث ان كلا طالب لما يعمل فيه (قوله ابن ابي عجلان) بالعين المهملة والباء الموحدة (قوله تمييز) أي فهو وهم لا شترط تنكير التمييز وقلبه معرفة ويمكن أن هذا القائل مشي على طريقة الكوفيين من جواز تعريف التمييز (قوله والصواب انه مشبه بالفعل به) اي ويكون آثم على هذا صفة مشبهة مما جاء على صيغة فاعل كقوله

من صديق أو خيثة * أو عدو وشاحط داراً

(قوله وقول الخليل) هذا عطف على قول مني وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف (قوله الا لاسكرات) قد يقال لعل مسذهبهم جواز اجتماع معرفتين على معرف واحد من وجهين مختلفين ولا يتحاشون من ذلك كما قال به الرضي في أهم الموصولة وغيرها اه تقر بردير (قوله واسم الله تعالى معرفة) هذا هو المقصود بالاعتراض به وان كان الاعتراض بالايجاب حاصل ايضاً (قوله فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيدويه) قال الدماميني كيف يجعل الكلمة مع ما يتقدم على تعريف المبتدأ غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لاله مجرد أو لصفة معتمدة الخ قال الشمني وأقول لان اسم ان مجموع لاله ليس اسماً مجرداً بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر اه أو يقال لعل سيدويه أراد الحاقها بالابتداء تأمل (قوله لان جزء الشيء لا يعمل فيه) كان مقتضى الظاهر ان يقول لا يعمل في جزئه الا سخران الشيء مصدوقه مجموع المركب الا ان يقال أراد بالشيء مسدخولاً وانها في حكم جزئه تأمل (قوله بالنصب) أي فنصب التعتد دليل على اعتبار المحل وما جاء المحل الامن اعتبار العمل في الاسم وحاصل الجواب ان ظريفاً بالنصب مثل يازيد الفاضل من جهة ان حركة التابع فيه اعرابية مجعولة على حركة لفظ الاول العارضة لانها مجعولة على محله وتوضيحه أن سيدويه يرى أن هذا التعتد مراعى فيه لفظ المنادى وانما روى حركة البناء لكونها عارضة لانها مشابهة للحركة الاعرابية في العروض وقولهم حركة البناء لا تراعى محله ما لم تكن حركة البناء عارضة بان كانت لازمة لا تشابه الحركة الاعرابية وحينئذ فظريفاً منصوب مراعاة لفظ رجل لانه ركب مع لا تركيب خمسة عشر والمجموع عندهما مبتدأ في محل رفع والحاصل ان حركة البناء يجوز مراعاتها اذا كانت عارضة عند المنصف (قوله وكذا البحث) أي القول في لاله الا هو مثل القول في لاله الا الله (قوله لم يتجه الاعتذار) أي المشار له بقوله نعم يصح (قوله لعدم التركيب) أي لانه في حالة التركيب يكون ما بعدهما منياً على الفتح لانه مركب معجزة تركيب خمسة عشر ومستحقاً لعرب لانه مشبه بالمضاف (قوله بدل من محل اسم لا) أي قبل دخول الناصخ وفيه انه زال بالناسخ (قوله ما جاء في من أحد الازيد) أي فز يبدل من أحد المجرور بحرف الجار الزائد (قوله ان البدل لا يصلح هنا لانه محل الاول) قال الدماميني انما يتيم هذا الاشكال أن لو كان هذا أمر الابدان من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما في فنتني هند حسنها أو كات الازغة جزأ منها (قوله وقد يجب الالح) هذا لا يصلح أن يكون جواً لانهم قالوا المرتفع بدل من محل اسم لا ولم يقولوا بدل من محل لامع اسمها

الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثر أن المرتفع بعد الا في ذلك كما يبدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من أحد الازيد ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لانه محل الاول وقد يجب

بأنه بدل من الاسم مع لافتمهما كالشيء الواحد ويصح أن يخلفهما ولو كان يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسئلة أكتفاء بتأليف مفرد له فيها وزعم فيه أن الأصل الله المعرفة بمبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر ٢٠٨ والايجاب على المبتدأ وركبت لامع الخبر فيقال له فإنا نقول في نحو لا طالع عاجل إلا زيد لم

وعلى تقدير تسليم أنهم أرادوا ذلك وتجاوزوا من حيث إطلاق الجزء وإرادة السك فهاذا البدل من الانقسام المذكورة في باب البدل قال الشنبي وأقول أنه بدل كل من كل باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله على المسئلة) أى مسئلة لاله الا الله (قوله أن الاصل) أى أصل لاله الا الله (قوله على القاعدة) أى من أنه اذا وجد معرفة ونكرة جعل المعرفة مبتدأ وأخبر بالنكرة (قوله وركبت لامع الخبر) أى فلا له خبر مقدم والا الله مبتدأ مؤخر (قوله في نحو لا طالع عاجل الخ) أى مما كان الواقع بعد لامضافاً أو شبهها بالمضاف (قوله عمل ليس) أى فطالعاً خبرها مقدم وزيداً مفعولاً مؤخر وأنه لا تركيب لأنه انما يكون اذا كان خبر المبتدأ مفرداً (قوله لتقدم الخبر) أى خبر لا التي هي كليس في الاعمال وتقدم خبرها على اسمها منع من اعمالها (قوله ولا انتقاض النفي الخ) أى وشرط عمل لأن يبقى خبرها مفعولاً وقوله ولتعريف الخ أى وشرط عمل لأن يكون الجزآن نكرتين (قوله فاما قوله الخ) هذا منع لدليله وهو قوله للقاعدة الخ (قوله يجب كون المعرفة المبتدأ) أى والنكرة خبر ولا يجوز العكس وظاهره مطلقاً ولو كانت النكرة مخصوصة فير دال المنع حينئذ الذي ذكره المصنف بقوله فقد مر الخ اه تقرير شيخنا دردير (قوله ان أول بيت) أى في بيت نكرة والمضاف اليه وهو أول كذلك وقد أخبر عنه بالمعرفة وهو قوله للذي وذلك لتخصيصه بالوصف وظاهر الزمخشري جعل المعرفة مبتدأ مطلقاً ولا تجعل النكرة مبتدأ أصلاً (قوله ما شئت من رجل) أى رجل مشيئتك واعتراض بان اللفظ في كلام القارسي لا يحمل على ظاهره بل لابد من تقدير أى مثل مشيئتك أى رجل مماثل مشيئتك بمعنى أنه على وفقها فكلامه صحيح وأجيب بان الاعتراض بالنظر للظاهر من غير تقدير هذا حاصل ما قاله الدماميني (قوله صفة لرجل) أى مشيئتك أى مشيئة لك وعلى وفق مرادك ووجه الوهم ما يأتي للمصنف من ان حرف المصدرى مع صلته معرفة فذسقط ما في الدماميني والشنبي (قوله في نحو ذلك) يريد أن يكون الفعل الواقع بعد ما مسنداً الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسنداً الى نكرة لم يكن المصدر المقدم معرفة وقوله في نحو ذلك معرفة المراد بالحرف المصدرى أن وأن لانها مع صلتهما يتحكم لهما بما يتحكم الضمير (قوله والحرف المصدرى) بيان للوهم في جميع مامر (قوله الجملةتان معنا) أى جملة الشرط والجواب فاشترطية وشئت فعل الشرط وقوله من رجل بيان لما أى مررت برجل موصوف بكونه أى رجل شئته فهو كذلك أى من تشاؤه أى رجل شئته فهو كذلك أى فهو مثل من تشاؤه أى في جميع صفات الرجال المدوحة فيه وهذا معنى دقيق (قوله وأما الآية) أى في أى سورة ما شاء ربك (قوله وعليهما) أى فالنفي في أى صورة شاء ربك عليهما وأن شاعر ربك عليهما (قوله اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) الاولى اذ لا يتقدم معمول الجواب على اداة الشرط وهناقدر جعل ربك جواباً للشرط والجواب المتقدم متعلقاً به فلزم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم يتحقق معناه ولا وجه كونه حلاً لاطلاق القول بشرطية ما اه دماميني وأجاب الشنبي بان هذا من باب نفي الشيء لنفي ما زومه اذ المراد من عدم تعاق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معاً ولا الجوابه واذا انتفى كون الشرط الجازم معمولاً للجوابه انتفى كون ما قبله معمولاً للجوابه قال وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية ولا احتمال ان يقال أن غير الجازم كذا يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه اه كلامه (قوله ولا تكون الخ) اعتراض على قوله والصفة الجملة وظاهره جملة الشرط مع أن الصفة جملة الشرط وجملة الجواب معاً والحاصل أنه أجل في الجملة على الاحتمالين فظاهره اتحاد عليهما (قوله والتقدير شاءها)

انتصب خبر المبتدأ فان قال ان لا علم له عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولا انتقاض النفي ولتعريف أحد الجزآن فاما قوله يجب كون المعرفة المبتدأ تقدم أن الاختبار عن النكرة المختصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول القارسي في مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية وانما وصاتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى في أى صورة ما شاء ربك أى في أى صورة مشيئته أى يشاؤها وقول أبي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد الا الله ان أن وصاتها بدل من سواء وبدل الصفة صفة والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بعضهم في ويل لسكل همزة قلزة الذي جمع ان الذي صفة والصواب ان ما في المثال شرطية حذف جوابهاى فهو كذلك والصفة الجملةتان معاً وأما الآية الاولى فقال ابو البقاء ما شرطية او زائدة وعليها ما جملة صفة لصورة

والعائد محذوف أى عليها وفي متعلقة بربك انتهى كلامه وكان حقه اذ علق في ربك وقال الجملة صفة أن يقطع بان ما زائدة أى اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب ان يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والنقدير شاءها وفي متعلقة بربك أو باسما مخرار محذوف هو

حال من مفعوله او بعد لك اي وضعت في صورة اي صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضا وتقديرها
وتكون في حينئذ متعلقة بعد لك اي عدلك في صورة اي صورة ثم استؤنف مابعد الصواب ٢٠٩ في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدا

وفي الثالثة ان الذي بدل او
صفة مفعولة بتقدير هو
او اذم او اعنى هـ ذاهو
الصواب نحو لان اجاز
وصف الذكرة بالمعرفة مطلقا
ولن اجاز بشرط وصف
الذكرة ولا بتكرره وهو قول
الافخش زعم ان الاوليان
صفة لا تخران في فات خران
يقومان مقامهما الا آية
لوصفهما بقومان وكذا قال
بعضهم في قوله تعالى ان الله
لا يحب كل مختال فخور الذين
يختلون ومن ذلك قول
الزخشي في انما اظلمكم
بوحدة ان تقوموا الله ان
تقوموا عطف بيان على
واحدة وفي مقام ابراهيم انه
عطف بيان على آيات بينات
مع اتفاق النحويين على ان
البيان والمبني لا يتخالفان
تعريفاتوكبير او قد يكون
عبر عن البدل بعطف البيان
لنأخيهما ويؤيده قوله في
أسكنوهن من حيث سكنتم
من وجدكم ان من وجدكم
عطف بيان لقوله تعالى من
حيث سكنتم وتفسيره قال
ومن تبعضية حذف بعضها
أي أسكنوهن مكانا من
مساكنكم مما تطيقون
انتهى وانما يزيد البدل
لان الخافض لا يعاد الامه
وهذا امام الصناعة سيويه

أي لا علمها كإزعم أبو البقاء (قوله حال من مفعوله) أي حال كونه كأننا (قوله ثم استؤنف مابعد) أي وهو
الجملتان الشرطية والجوابية وهذا مناف لقوله فيما سبق ان الجملة صفة لان المعنى على الصفة في صورة مفعول
فيها ما شاء الله ربك الآن يقال انه وصف في المعنى استئنافا لغنا فتأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم استؤنف
مابعد) مراده ان مابعد وهو ما شاء ربك كلام منقطع عن قوله في أي صورة بمعنى أنه غير عامل في ذلك الجار
والجرور لما أنه متعلق بما قبل على ما بين فلا ينافي أن جملة الشرط والجزاء صفة لصورة كما سلفه أي صورة مفعول
فيها ما شاء ربك علمها هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام اه من حاشية الشيخ الامير (قوله في الآية الثانية) وهي
قوله قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الخ (قوله على تقدير مبتدا) أي هي أن لا نعبد الا الله (قوله وفي الثالثة)
وهي قوله ويل لعل هـ مزلة الذي جمع مالا وقوله وهو قول الافخش راجع لقوله ولن اجاز بشرط الخ
(قوله زعم ان الاوليان صفة) أي والحق انه بدل (قوله ومن ذلك) أي من الوهم في الثاني (قوله لا يتخالفان الخ)
أي بل اما ان يكونا معرفتين فقط كما يقول البصريون او ونكرتين أيضا كما يقول الكوفيون واما جواز
اختلافهما فلم يقل به أحد وحينئذ فالصواب جعل أن تقوموا لله بدل من واحدة وجعل مقام ابراهيم بدل من
آيات بينات (قوله تعريفها) أي وان تقوموا معرفة لتأويله بقيامكم وكذا مقام ابراهيم معرفة وهو ظاهر
(قوله وقد يكون) أي الزخشي كما أن ضمير قوله قال بعد ذلك عائد عليه وقوله وقد يكون الخ جواب عن
الزخشي وحاصله أن مراده بعطف البيان البدل وعبر عن البدل بعطف البيان لتأخيهما إذ كل ما جازان
يكون في بيان جازان يكون بدلا اما استثنى (قوله أسكنوهن من حيث سكنتم) أي أسكنوهن مكانا من الامكنة
التي تسكنونها مما تطيقونه (قوله ومن) أي الداخلة على حيث تبعضية (قوله وانما يريد) أي بالبيان
البدل (قوله امام الصناعة) بدل من هـ ذا أي واذا كان يسمى هـ من صفة فأولى تسمية البدل بيانا لانه
مؤاخذ للبيان اذ كل ما كان بيانا كان بدلا الا فيما استثنى (قوله كمنع الصرف) أي فانه لا يكون في التكررة
لانها مضمرة والمعارف المضمرة والمبهمات من مبنية فلا تكون مضمرة ولا ممنوعة منه فلم يبق للمنع من
الصرف الاعتراف العلمية (قوله اشترطوا له تعريف العلمية او شبهه كما في اجمع) قال الرضي وذلك لان من
المعارف المضمرة والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف عندهم قال غير المنصرف ما حذف
منه التنوين والكسر تبع للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال
غير المنصرف هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا فلم يبق من جملة المعارف الا العلم واما تعريف التوكيد
فهو بتقدير اللام والاضافة نحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والعمل والتعريف واعتباره اولي للاحتياج
اليه في منع صرف بعض التأكيدي لانه ان تعريف التأكيدي تعريف العلمية لان الفاظ التوكيداء اللام لها
واليسه ذهب ابو علي الفارسي (قوله كما في اجمع) أي فانه معرفة بالاضافة المقررة لان اصله اجمع فحذف
الضمير فاكتفوا بالاضافة في المعنى فهو مثل العلم في كون تعريف كل ليس ظاهرا اه تقرير دردير (قوله
اشترطوا لهما) أي لنعتمها تعريف الخ قال الرضي فلا ينعى اسم الاشارة الابدي اللام او بما حمل عليه من
الموصول ذي اللام او ذو الطائفة وكان الواجب بناء على ان الموصوف اخص او مسا وان ينعى اسم الاشارة
بكل واحد من اسم الاشارة والموصول بذى اللام والمضاف الى احد الثلاثة لكن اسم الاشارة مبهم الذات وانما
تعيين الذات المشار اليها بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يدفع
الاجهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احد هـ ما وتعرف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة
ان يرفع اجسام المبهم بما هو متعين في نفسه كذى اللام بالشيء الذي يكسب التعريف من معرف آخر ثم يكسب

(٢٧ - دسوقى نى) يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر (النوع الثالث) اشترطهم في بعض ما التعريف شرطية تعريفها خاصا
كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كما في اجمع وكمنع الاشارة في النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية وكذا تعريف

فاعلى نعم وبس لكنها تكون مباشرة اولما اضيف اليه بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن ابي
صبلة ان ذلك الحق تخصم أهل النار بنصب ٢١٠. التخصم انه صفة للإشارة وقد مضى ان جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الاشارة الاشتقاق

كما اشترطوه في غيرهم من
النوع ولا يكون التخصم
أيضا عطف بيان لان البيان
يشبهه الصفة فكما لا توصف
الإشارة إلا بما فيه آل كذلك
ما يعطف عليها وله - إذ ما منع
أبو الفتح في وهذا على شيخ في
قراءة ابن مسعود برفع شيخ
كون بعلى عطف بيان
واوجب كونه خبرا وشيخ
أما خبرتان أو خبر محذوف
أو بدل من بعلى أو بعلى بدل
وشيخ الخبر ونظير منع أبي
الفتح ما ذكرنا منع ابن
السيد في كتاب المسائل
والاجوبة وابن مالك في
التسهيل كون عطف البيان
تابعاً للمضمر لا متتابع ذلك في
النعت ولكن أجاز سيبويه
يا هذان زيد وعمر وعلى
عطف البيان وتبعه الزيادة
فأجاز مررت بهذين الطويل
والقصير على البيان وأجازه
على البدل أيضاً ولم يجزه
على النعت لان نعت الإشارة
لا يكون الاطبقة في اللفظ
* وعن نص على منع النعت
في هذا سيبويه والمبرد
والزجاج وهو مقتضى
القياس ومنع سيبويه فيها
بخلاف إجازته في النداء
(النوع الرابع) اشتراط
الإبهام في بعض الالفاظ
كظروف المكان والاختصاص

في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الاحوال ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في فاستبقوا الصراط وفي سنعدها سيرتها
الاولى وقول ابن الطراوة في قوله * كما غسل الطريق الثعلب * وقول جماعة في دخات الدار أو المسجد أو السوق

المهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذى اللام لتعيينه في نفسه وحمل الموصل عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام
فالذى ضرب بمعنى الضارب (قوله مباشرة) نحو نعم الرجل وقوله اولما اضيف الى الفاعل اليه اي الى
المباشر نحو نعم غلام الرجل (قوله بخلاف ما تقدم) اي من الاشارة واي في النداء (قوله فشرطها المباشرة) (قوله
اي مباشرة اللام الجنسية) (قوله انه صفة للإشارة) اي فهذا وهم لان تخصم ليس معرفاً بالجنسية (قوله
انه صفة للإشارة) قال الشمني يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وهو غير جائز (قوله وقد مضى
الخ) وجه ثان للوهم (قوله كما اشترطوه في غيرهم من النعت) اي وتخصم غير مشتق فلا يكون نعتاً للإشارة (قوله
كذلك ما يعطف عليها) اي عطف بيان لا يكون الا بال (قوله ولا يكون التخصم ايضا عطف بيان) اي كالا يكون
نعتاً (قوله ولهذا) اي لكون البيان لاسم الاشارة لا بدان يكون مقراً وبال (قوله كون بعلى عطف بيان)
اي خلوه من ال (قوله واوجب كونه خبراً) اي عن هذا وقوله او بعلى بدل اي من هذا (قوله لا متتابع ذلك
في النعت) اي لان الضمير لا ينعى ولا ينعى به والقاعدة ان كل ما كان بياناً يجوز ان يكون صفة اذا اول مشتق
(قوله ولكن اجاز الخ) قصد المصنف به اذا كرر قول آخر والحاصل ان المسئلة فيها قولان الاول ان كل ما جاز
ان يكون بياناً يجوز ان يكون صفة وهذا هو الصحيح والقول الثاني انه لا يلزم ذلك (قوله ولكن اجاز سيبويه
الخ) هذا استدراك على قوله فكما لا توصف الاشارة إلا بما فيه ال فكذلك ما عطف عليها فادبه ان هذا ليس
متفقاً عليه (قوله على عطف البيان) اي مع انه لا يجوز ان يكونا صفة لئلا سبق ان نعت الاشارة لا بدان
يكون محلي بلام الجنس (قوله لا يكون الاطبقة في اللفظ) وذلك لان نعت اسم الاشارة اشترط فيه شروط
سنة الاول ان يكون بال والثاني ان يكون جنساً لاوصفاً وهذا غالب لا لازم والثالث ان يكون مفرداً والرابع
ان يكون متصلًا فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم وانما من ان
لا يقطع والسادس ان لا يخالف متبوعه في افراده وغیره فلا يجوز مررت به - ذين الرجل والمرأة (قوله الا
طبقة في اللفظ) اي فاذا كانت الاشارة مفردة لا بدان تكون الصفة كذلك وهذا ان لفظ مثنى والطويل
والقصير لفظان مفردان تابع احدهما للآخر (قوله ومنع سيبويه فيها) اي في هذه المسئلة وهي
مررت بزيد الطويل والقصير (قوله في النداء) اي فانه قال في قولك يا هذان الطويل والقصيران
الطويل والقصير يجوز ان يكونا نعتاً لاسم الاشارة مع انه لم يطابقه في اللفظ وقصد به هذا الاعتراض على
سيبويه (قوله في بعض الالفاظ) لم يقل في بعض المعمولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص
في بعضها عارداً على المعمولات وقد عد من هذا البعض اصحاب الاحوال واصحاب الحال من حيث انه
صاحبها ليس بمعمول اه شئ وتأمله (قوله كظروف المكان الخ) قال الرضي انما نصب الفعل جميع
أنواع الزمان لان بعض الازمنة أعني الازمنة الثلاثة من مدلوله فطرد النصب في مدلوله وغيره وأما المكان
فما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شئ منه بل دلالة عليه عقلية لالفظية لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب من
المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أعني الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور كالجهات الست والمحدود
كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كفي الازمنة الثلاثة (قوله كظروف المكان)
أما ظروف الزمان فنصب على الظرفية كانت مهمة أو مختصة (قوله كما غسل الطريق الثعلب) هذا بعض
يجز من بيت وهو * لئن جز الكف بعسل متنه * فيه كما غسل الخ (قوله وقول جماعة) اي ومنهم سيبويه
فانه قال ان الدار نصب على الظرفية وهو مستثنى من اشتراط إبهام ظرف المكان فهو مثل تعدت مقعد زيد
فان مقعد ليس مبهماً وانفقوا على انه ظرف مكان وذلك لكثرة دورانه في الكلام (قوله وقول جماعة الخ)

هؤلاء

ان هذه المنصوبات ظرفا وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا ٢١١ لكل بقعة سكنان وناحية وجهه وجانب

وامام وخلف والصواب ان
هذه المواضع على اسقاط
الجار توسعا والجار المقدر الى
في سنها سيرتها الاولى وفي
البيت وفي اوالى في الباقي
ويحتمل ان استبقوا ضمن
معنى تبادروا وقد اجيز
الوجهان في فاستبقوا الخبرات
ويحتمل سيرتها ان يكون
بدلا من ضمير المفعول بدل
اشتمال اى سنهاها
طريقتها ومن ذلك قول
الزجاج في واقعوا الهم كل
مرصدان كلا ظرف ورده
أبو علي في الاغفال بماذا كرنا
وأجاب أبو حيان بأن اقعوا
ليس على حقيقة بل معناه
أرصدوهم كل مرصد ويصح
أرصدوهم كل مرصد فكذا
يصح قعدت كل مرصد قال
ويجوز قعدت مجلس زيد
كيجوز قعدت مقعده انتهى
وهذا مخالف الكلام اذ
اشترطوا توافق مادتي
الظرف وعامله ولم يكنوا
بالتوافق المعنوي كما في المصدر
والفرق ان انتصاب هذا
النوع على الظرفية على
خلاف القياس لكونه
مختصا فنبغي أن لا يتجاوز
به محل السماع وأما نحو
قعدت جالوسا فلا دفع له من
القياس وقيل التقدير على
كل مرصد فخذت على كمال
* واخفى الذي لولا الاى

هؤلاء الجماعة هم الاكثرون ومنهم امام الصناعة سيبويه فيرون ان دخول وسكن وتزل تنصب على الظرفية
كل مكان دخلت عليه مبهما ما كان أو لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال
هذه الافعال الثلاثة في كلامهم فحذف حرف الجر أعني في معناه في غير المبهم أيضا وانتصب ما بعده على
الظرفية ولو اختصا فهو مستثنى من قولهم انما ينصب من الظرف المكانية ما كان مبهما وقال الجرجاني دخلت
متعد بنفسه فبا بعده مفعول به على طريق التوسع لا مفعول فيه والاصح أنه لازم كما هو القول الاول الا ترى
أن غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع
الامكنة أيضا نحو دخلت في البلد وسكنت في مساكن الذين طلبوا وتزلت في الخان وكون مصدر دخلت هو
الدخول والفعل في مصادر اللزوم أغلب وكون دخلت ضد خرجت وهو لازم اتفاقا بجرحان كونه لازما اه
شمي (قوله ان هذه المنصوبات ظرف) أى مضمنة معني في (قوله و يعرف) أى المكان المبهم (قوله
والصواب الخ) أى وهو مذهب ابن مالك وهذا بناء على أن الفعل فيها لازم وقوله والصواب الخ وقيل ان
الدار والمسجد مفعول ببناء على انه متعد (قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا) قال
الدماميني هو مذهب ابن مالك ولا يخفى أن التخريج على ذلك ليس بأولى من تخريج الجماعة فان من يرى ان
هذه المنصوبات منصوبة على الظرفية يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما
استصوبه المصنف من التخريج على نزع الخافض توسعا ليس بمقتضى ما اقتضى كون هذا صوابا دون
قولهم اه قال الشمني يمكن ان يكون الذي اقتضى كون هذا صوابا كثيرة وجود النصب على اسقاط الجار
توسعا في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية (قوله في الباقي) أى فالمعنى دخلت الى الدار
أى انتهى الدخول اليها أو دخلت فيها وهما المتبادر واستبقوا في الصراط أى في المروور عليه أو استبقوا
الى الصراط أى الى الممر ورعاه (قوله تبادروا) أى وهو مشعب بنفسه ويتبادر مضارع والماضى تبادروا أمره
تبادروا أن ماضيه بادرلانه يتعدى بالى (قوله الوجهان) أى النصب على نزع الخافض والتضمين (قوله
سنعيدها طر يقتها) أى فالمعنى سنعيد طر يقتها (قوله ان كلا) أى فى كل مرصد (قوله في الاغفال)
اسم كتاب وضعه الفارسي فيها أغفله الزجاج (قوله بماذا كرنا) أى من أن ظرف المكان لا بد ان يكون
مبهما او كل مرصد مختص اذ محل الارصاد مختص (قوله بان اقعوا الخ) حاصله انه من جملة الظرف الملاقي لعامله
في اللفظ والمعنى فهم كما اشترطوا الجاهم الظرف استثنوا منه ما اذا كان موافقا لعامله في اللفظ والمعنى وهناك
توافقا في المعنى فهو من جملة المستثنى غاية الامر انه عبر بآقعد وابدل ارصدوا (قوله فكذا يصح قعدت الخ)
أى لان اقعوا وليس على حقيقة بل بمعنى ارصدوا (قوله كيجوز قعدت مقعده) أى فالمدار عنده على
الاتفاق في المعنى وأن التوافق في اللفظ لا يشترط (قوله وهذا مخالف الخ) هذا رد لجواب ابي حيان المذكور
(قوله توافق مادتي الظرف وعامله) أى التوافق في اللفظ والمعنى وأما التوافق في المعنى فقط فلا يكفي فهو
ليس كالمصدر (قوله كفى المصدر) أى فقد اكتفوا فيه بالتوافق في المعنى فقط على القول الصحيح (قوله
على ظرفيته) أى على الظرفية (قوله محل السماع) أى والسموع انما هو توافق الظرف وعامله في
اللفظ والمعنى (قوله على كل الخ) أى فهو منصوب على نزع الخافض (قوله واخفى الذي الخ) صدره
* تحق وتبدي ما من صبابه * (قوله لقضى على) أى فحذف على وأنى بنون الوفاية لتقى الفعل من الكسر
(قوله مثل قوله في واقعوا الهم كل مرصد) أى من ان صراطك تنصب على الظرفية أى انه لم يقل فيه ذلك بل
قال انه نصب على نزع الخافض وقال ذلك في اقعوا الهم كل مرصد وهما متماثلان فجارى في احدهما
يجرى في الاخر فهذا اعتراض ثان على الزجاج (قوله الظاهر) أى على الظاهر فهو منصوب على نزع

لقضاني * أى لقضى على وقياس الزجاج أن يقول في لاقعدن الهم صراطك المستقيم مثل قوله في واقعوا الهم كل مرصد والصواب في الموضوعين
أنهما على تقدير على كقولهم ضربت يدا الظاهر والبطن فيمن نصبهما أو ان لاقعدن واقعوا

ضمنا معنى للزمن والزموا ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جلة مخبر بها عن ظلمات وظلمات
مختص فاصواب قول الجماعة انه خبر محذوف ٢١٢ أي تلك ظلمات نعم ان قدر ان المعنى ظلمات أي ظلمات عظام أو متكايفة

وتركت الصفة دلالة التمام عليها كما قال

له حاجب في كل أمر يشينه صح وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب زيد اضربه واعترضه

ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصا بصح رفعه

بالابتداء والمشهور انه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة ولا بد من تقدير مضاف أي

وحب رهبانية وانما لم يحتمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله فقال لان ما ابتدعوها

لا يتعلق به الله عز وجل وقد يتخيل ورود اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في

تجوزيه في وأخرى تجبونها كونه كزيد اضربه ويجيب بان الاصل وصفة أخرى

و يجوز كون تجبونها صفة والخبر ما نصر وما محذوف أي ولكم نعمة أخرى ونصر

بدل أو خبر محذوف وقول ابن مالك بدر الدين في قول الجاسي

* فارسا ما غادروه لمحا * انه من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية والظاهر

أنه نصب على المدح لما قدمنا وما في البيت زائدة ولهذا أمكن أن يدعى انه من باب

الخاص (قوله ضمنا) أي فهو نصب على المعهولة (قوله ومن الوهم في الثاني) وهو اشتراط الاختصاص في المبتدآت وأصحاب الاحوال (قوله أو متكايفة) بالثناء وفي نسخة بالنون ومعناها واحد (قوله حاجب الخ) هذا صدر بيت لروان بن أبي حفصة المعروف بابن أبي السمط وعجزه * وليس له عن طالب العرف حاجب * وقوله يصم عن الفعشاء حتى كانه * اذا ذكرت في مجلس القوم غائب

ويشبهه يعيبه من الشين وهو العيب والعرف بضم العين المعروف وهو الاحسان أي له حاجب عظيم في كل ما يعيبه وليس له حاجب حقير يحجب عنه طالب الاحسان فضلا عن الحاجب العظيم واستعمل الشاعر في مع حاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشينه يمكن المانع منه يمكن المظروف من الظرف فجعل الحاجب كائنا في ذلك الامر الذي يشين واستعمل مع حاجب الثاني عن لانه لا يقال في طالب العرف حاجب (قوله وقول

الفارسي الخ) عطف على قول الحوفي (قوله ورهبانية) أول الآية ثم قفينا على آثارهم برسائنا وفيها يعيسى ابن مريم وأتينا الانجيل وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة الخ (قوله في هذا الباب) أي باب الاشتغال (قوله ليصح رفعه) أي ورهبانية نكرة غير مختصة (قوله على ما قبله) أي رأفة (قوله وحب رهبانية) أي لانه الذي يتعلق بالقلب لانفس الرهبانية وهذا بناء على أن المراد الرهبانية بالادعاء الظاهرية (قوله أبو علي)

أي الفارسي (قوله على ذلك) أي على العطف وحاصله أنه لو جعل ورهبانية عطف على ما قبله لكان في الكلام تناقض وذلك أن مفاد العطف يقتضي أن تكون الرهبانية مخلوقة لله والوصف بالابتداء يقتضي أنهم مخلوقه لهم وما كان مخلوقا لهم لا يخلق الله فهو تناقض فعدل الفارسي عن العطف وجعله من باب الاشتغال والتناقض مبنى على مذهب من أن الوصف بالابتداء عنهم لها ينافي كونهم مخلوقه لله اذا ما ابتدعوها لا يخلق الله عنده (قوله لا اعتزاله) أي لانه كان من المعتزلة (قوله في تجوزيه في وأخرى الخ) أي فيقال ان أخرى

نكرة غير مختصة وشرط المنصوب في باب الاشتغال أن يكون مختصا برفع بالابتداء (قوله بأن الاصل الخ) أي فالوصف المحذوف مختص فيجوز حينئذ نصبه على أنه من باب الاشتغال (قوله ويجوز كون تجبونها صفة) أي لاخرى الواقعة مبتدأ (قوله أو خبر) أي هي نصر (قوله فارسا الخ) قال الهمامي سني هذا صدر بيت عجزه * غير زميل ولا نكس وكل * والبيت في الجاسة منسوب لامرأة من بني الحرث

ولم أر فيها النصب في فارسا وانما رأيت فيها مرفوعا لعل النصب رواية وما زائدة وغادروه تر كوه ومحا بما ضم الميم وبالحناء الميمه لما كول اللحم للسماع والزميل بضم الزاي وفتح الميم المشددة الضعيف والنكس بكسر النون من لاخير فيه والو كل العاجز بكل أمره غيره (قوله كقول أبي علي) أي نورده عليه ما ورد على أبي علي من أن فارسا ليس مختصا وغير المختص لا ينصب على الاشتغال (قوله لما قدمنا) أي من أن المنصوب على الاشتغال لا بد أن يكون مختصا (قوله ولهذا) أي لزيادة ما أي انه ما جاءه دعوى الاشتغال الامن جعل

ما زائدة اما لو جعلها نافية فلا يتأق له دعوى الاشتغال لان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعد ما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله أمكن ان يدعى انه من باب الاشتغال) أي وان كان يردعاه بعد ذلك الاعتراض السابق (قوله بجر ورولا) أي عند سيبويه (قوله ولا يختصان بضمير خطاب) بل مثله ضمير المتكلم

وضمير الغائب (قوله وجر ورولا وسعدى وحناني) وفي بعض النسخز يادقود والى قبل حناني قال المصنف في أوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادك بعد اسعاد أي اعانة بعد اعانة ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك تخنالك بعد تخنك وذوالبك تداولا بعد تداول (قوله وشذ الخ) أي عندم

الاشتغال (النوع الخامس) اشتراطهم الاضمار في بعض المعولات والاظهار في بعض فن الاول بجر ورولا وجر ورولا اضافته وحده ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولا لولاك ولولا ووحدي ووحده وجر ورولا وسعدى وحناني ويشترط لهن ضمير الخطاب وشذخ قوله

فيالي اذهدرت لهم وقول آخر * لقات ليمان يدعوني * كاشدت اضافتها الى الظاهر في قوله فاي فاي يدى مسوز * ومن ذلك مرفوع
خبر كادوا خواتم الاعسى تقول كاذر يدعوت ولا تقول يموت أبوه ويجوز عسى زيد أن يقوم أو يقوم أبوه فيرفع السبي ولا يجوز رفعه الاجنبي
نحو عسى زيد أن يقوم وعنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة السكحل ٢١٣ وهذا شرط مع الاضمار الاستتار وكذا

مرفوع نحو قوم وأقوم
ونقوم وتقوم ومن الثاني
تأكيد الاسم المظهر والنعته
والمنعوت وعطف البيان
والبين ومن الوهم في الاول
قول بعضهم في لولاي وموسى
ان موسى محتمل الجر وهذا
خطا لانه لا يعطف على
الضمير المجرور والاباءة
الجار ولان لولا لا تجر الظاهر
فلو أعيدت لم تعمل الجر
فكيف ولم تعد وهذه مسألة
يحتاجيها فيقال ضمير
مجرور ولا يصح أن يعطف
عليه اسم مجرور وأعدت
الجار لم تعد وقول مجرور
لانه يصح ان تعطف عليه
اسم مرفوع لان لولا محكوم
لها بحكم الحروف الزائدة
والزائد لا يحدح في كون
الاسم مجرور من العوامل
اللفظية فكذلك ما شبه الزائد
وقول جماعة في قول مدنية
عسى السكر الذي امسيت
فيه
يكون وزاءه فرج قريب
ان فرج اسم كان والصواب
انه مبتدأ خبره الظرف والجملة
خبر كان واسمها ضمير
السكر وما قوله
وقرعت اذا ماقت يثقلني

اضافته ليام المتسكك وقوله وقول آخر أي لاضافته لضمير الغائب (قوله فيالي الخ) مضاف ليام المتسكك
وهو من الطويل أنشده السيوطي
دعوني فيالي اذهدرت لهم * شقاشق أقوام فأسكنها هدرى
وحينئذ فاذ ساكنة لا مفتوحة كما هو الواقع في نسخ هذا الكتاب (قوله لقات ليمان الخ) قبله
انك لودعوتني ودوني * زوراء ذات مترع بيوتى
الزوراء الارض البعيدة وقوله مترع أي ممتلئة بالماء وقوله بيوتى بفتح الباء أي بعد مدة متسعة (قوله فاي
يدى) أي فاي مضاف ويدي مضاف اليه وأما بي الاول فهو فعل ماض لا شاهد فيه ومصدر البيت
* دعوت لمانبى مسورا * ومعنى البيت دعوت مسورا ينصرف في لاجل مانبى من الشدايد فأجابني
ولباني أحاب الله دعاه ونصره كما نصرني (قوله ومن ذلك) أي الاول (قوله مرفوع خبر كاد وأخواتها)
أي فلا يكون الاضمير اعاد على اسمها (قوله الاعسى) أي فان مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسما ظاهرا
لكن لا بد أن يكون سببيا أي مضافا لضمير اسمها ولا يكون أجنبيا (قوله ومن ذلك) أي الاول (قوله مرفوع
اسم التفضيل) أي فلا يكون الاضمير اعاد على الموصوف به (قوله وهذا) أي مرفوع اسم التفضيل أي أنه
يشترط فيه أمران (قوله ومن الثاني) أي اشتراط الاظهار في بعض المعدولات (قوله تأكيد الاسم المظهر)
أي فلا يؤخذ المظهر الا بظهوره لا بضمير (قوله والنعته) أي لان الضمير لا ينعته ولا ينعته ولا يبين ولا يبين به
(قوله محتمل الجر) أي عطف على الباء المجرورة بالاولا (قوله وهذا خطأ) أي من وجهين (قوله ولان
لولاي الخ) هذا هو المنقول في الوهم (قوله يحتاجيها) أي بلغزبها (قوله في كون الاسم) أي الواقع بعده
وقوله مجرور من العوامل اللفظية أي فيكون مبتدأ (قوله فكذلك ما شبه الزائد) أي حينئذ فالباء
مبتدأ لظهورها بالابتداء والعطف على انظر الهمج (قوله ان فرج اسم كان) أي وجهه كان وخبرها خبر عسى
وفيه أنه يلزم عليه أن مرفوع خبر عسى اسم ظاهر غير سببي وهو لا يجوز وهذا وجه الوهم (قوله فأنقض)
أي أقوم والتمثل السكران (قوله لا فاعل يثقلني) أي وبالجملة من الفعل والفاعل خبر جعل لانه من أخوات
كذلك لا يلزم عليه أن مرفوع خبر أخوات كذا اسم ظاهر مع أنه لا يرفع الا الضمير (قوله انه يجوز كون
هو تو كيدا) أي لثاني وهو وهم لانه يلزم عليه تو كيدا الاسم الظاهر بالضمير وهو لا يصح وقوله وقد
مضى إشارة الى الاعتذار عنه بما سبق له في باب ضمير الفصل من أنه يحتمل أن مراد أبي البقاء أنه تو كيدا ضمير
مستتر في شأنك لانفس شأنك وحينئذ فلامعنى للقطع بتوهمه (قوله عطف بيان) ووجه الوهم أن الضمير
لا يبين كما انه لا ينعته وقد يجاب عنه بأنه أراد بالبيان البدل لتأخيها (قوله وقول النحويين) أي ومن
الوهم في الثاني قول النحويين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني اشتراط الاظهار في بعض
المعدولات ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسما ظاهرا قال
الشمي وأقول الاوهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني لان ردا بن مالك على النحويين يقتضى أن عطف الاسم
الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا أو يضح في موضعه ظاهر (قوله ان العطف
على الضمير المستتر) أي وهو وهم لانه يقتضى أن فعل الامر يرفع الظاهر وهو لا يجوز وقد يجاب بأنه ينعته في

ثوبى فأنقض منض الشارب التمل فتوحي بدل استعمال من تاء جعلت لافاعل يثقلني ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في ان شأنك هو الا بتر
انه يجوز كون هو تو كيدا وقدمه ضى وقول الزخشرى في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله اذا تدرت ان مصدره وانتم اوصلتها
عطف بيان على الهاء وقول النحويين في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك وجهه من عطف
الجل والاصل وليسكن زوجهك وكذا قال في لا تخلفه نحن ولا أنت ان التقدير ولا تخلفه أنت

لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهر او مرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله نطوف ما نطوف ثم نأوي
ذو الاموال من والو العديم الى حفرا سافلهم جوف ٢١٤ * وأهل من صفاح مقيم كون ذوو فاعلا بفعل غيبة محذوف أي يأوي ذوو الاموال

التابع وقد أشارت وجوبه الوهم المصنف بقوله لان مرفوع الخ (قوله لان مرفوع فعل الامر الخ) أي
وانما جعله من عطف الجمل لان مرفوع فعل الامر الخ (قوله لا يكون غير ضمير المتكلم)
أي ولو عطف أنت في المثال الثاني على الضمير المستتر كان المضارع المبدوء بالنون رفع ضمير المخاطب مع انه لا
يرفع الا ضمير المتكلم وهذا لتعليل لقوله وكذا قال في لاختلفه وأما قوله قبل لان فعل الامر فراجع لقوله وليسكن
زوجه الخ (قوله وجوز) أي ابن مالك (قوله الى حفرا) أي القبور (قوله جوف) أي واسعة (قوله صفاح) هي
الحجارة العريضة (قوله أي يأوي ذوو الاموال الخ) اي وليس قوله ذوو الاموال فاعلا لتأوي لان الفعل المضارع
المبدوء بالنون لا يرفع الا ضمير المتكلم وحده أو معه غيره (قوله تو كيدا) أي ضمير نأوي (قوله على حد ضرب
زيد الظهر والبطن) اعلم انهم أجازوا فيه التأكيذ كذا كرهوا أجازوا فيه أيضا البديل وهو بدل البعض من
الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه مع معنى كله فيجوز أن يكون ارتفاعها على البديل أو على
التأكيذ فان قلت فلم يجوزوا في البيت البدلية وقد نصوا على أن البديل اذا كان مفيدا للاحاطة جاز كونه بدلا
من ضمير الحاضر كما في قنا أو لنا أو آخرا قلت كأنهم امتنعوا من ذلك لاجل اشتراطهم في البديل صحة حلوله محل
البديل منه وفيه أن هذه القاعدة من منظور فيها الا لا يمنع أن يقال أكلت الارغفة جزء منها ولا سكنت الدار بيت
منها على ان يكون كل منهما مابديل بعض مع ان الثاني لا يتصل محل الاول اذا يقال أكلت جزء من الارغفة ولا
سكنت بيت من الدار اه دما بيني (قوله الظهر والبطن) تو كيدل بدي أي الظهر منه والبطن منه (قوله
ونعم رجلين) أي نعم همارجلين فرجلين تمييزا لزيدان المخصوص بالمدح (قوله نعم) أي باراز الضمير
(قوله في لفة) أي ضعية وهي لغة كوني البراغيت (قوله وهو رب) نحور به رجلا ورب رجلا ولا وربجلين
وامرأة ونساء فالضمير على كل حال مفرد مذكر (قوله فقد مر البحث فيما) أي فليس ليسجنته فاعل بديل
الضمير العائد للبداء وكذا نائب الفاعل لهم لاجل لا تفسدوا (قوله ومن الثاني) أي مما اشترطوا فيه ان
يكون جملة (قوله خبران المفتوحة الخ) قال في الخلاصة

وان تخفف ان فاسمها استسكن * والخبر اجمل جملة من بعد ان

(قوله وخبر القول المحكي) حاصله ان القول اذا وقع فالمان تفصح حكايته أو الاخبار عنه بأمر فان كان الاول
وجب الاخبار عنه بجملة مراد فاعلم وان كان الثاني أخبر عنه بمفرد (قوله خبر ضمير الشأن) أي فيجب ان
يكون جملة (قوله وعلى هذا) أي كون خبر ضمير الشأن جملة (قوله اذا قدر الخ) هذا يفيد جواز التقديرين
وهو يخالف لما سبق في محبت ضمير الشأن من انه اذا احتمل كونه غير ضمير شأن تعين ولا يعدل لغيره
والجواب ان المراد هناك لا يعدل لغيره أي لاجمعيته وهذا قصد التدرج في الاعراب مع ارخاء الغنان وقطع
النظر عن الارجمية وعدمها (قوله كون آثم خبرا) أي لا مبتدأ وقلبه خبر اذا لا يخبر عن النكرة الغير
المتخصصة بالمعرفة ولا يجوز أن يكون آثم خبران وقلبه فاعل به لان خبر ضمير الشأن لا يكون مفردا (قوله وخبر
أفعال المقاربة) نحو طفق يتسكلم وأخذ يشعر (قوله ومن الوهم) أي في أفعال المقاربة (قوله ان مسحا خبر
طفق) أي فقد جعل خبرها مفردا وهو وهم (قوله ومن الوهم) أي في جواب القسم (قوله ان اللام وما بعدها
جواب) أي جواب للقسم أي وهو خطأ لأن المضمرة بعد لام ك والفعل بعدها في تأويل مفرد والمفرد
لا يجاب به القسم (قوله وقد مر البحث الخ) أي فقد قال سابقا وأجاز أبو الحسن تلقي القسم باللام ك وجعل منه
يختلفون بالله لكم ليرضوكم وقال المعنى ليرضوكم وان أبا علي قال وهذا عندي أول من ان يكون متعلقا
بمختلفون والمقسم عليه محذوف والجماعة يأبون ذلك بناء على ان القسم انما يجاب بالجملة ويقدرون في الآية

وكونه وما بعده تو كيدا على
حد ضرب زيد الظهر والبطن
* (تنبيه) * من العوامل
ما يعمل في الظاهر وفي
المضمر بشرط استناره وهو
نعم وبتس تقول نعم الرجلان
الزيدان ونعم رجلين الزيدان
ولا يقال نعم الا في لفة أو
بشرط افراده وتذكيره وهو
رب في الاصح (النوع
السادس) اشترطوا لهم المفرد
في بعض المعمولات والجملة
في بعض فن الاول الفاعل
ونائبه وهو الصحيح فاما ثم بدا
لهم من بعد ما أو الالات
ليسجنته واذا قيل لهم لا
تفسدوا في الارض فقد مر
البحث فيما ومن الثاني خبر
ان المفتوحة اذا حطقت وخبر
القول المحكي نحو قولي لا اله
الا الله وخرج بذلك المحكي
قولك قولي حق وكذلك خبر
ضمير الشأن وعلى هذا فقول
تعالى ومن يكتمها فانه آثم
قلبه اذا قدر ضمير الشأن
لزم كون آثم خبرا مقدم
وقلبه مبتدأ مؤخر واذا قدر
راجعنا الى اسم الشرط جاز
ذلك وان يكون آثم الخبر
وقلبه فاعل به وخبر افعال
المقاربة ومن الوهم قول
بعضهم في طرفة ق مسحا
بالسوق والاعناق ان مسحا
خبر طفق والصواب انه

مصدر الخبر محذوف أي مسحا وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائي وأبي حاتم في نحو يختلفون
بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث في ذلك

ليكون

وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى آمن زين له سوء عمه له فرآه حسنانا جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم خسارة بدليل
فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويمهدي ٢١٥ من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه

كون من موصولة وقد يتوهم
ان مثل هذا قول صاحب
الواو المح وهو أبو الفضل
الرازي فانه قال في قوله تعالى
أم من خلق السموات
والارض لا بد من اضمار
جملة معادلة والتقدير كمن
لا يخاف انتهى وانما هذا
مبنى على تسمية جماعة منهم
التي تخشى في مفصله الظرف
من نحو زيد في الدار جملة
ظرفية لكونه عندهم خلفا
عن جملة مقدرة ولا يعتد
بمثل هذا عن ابن مالك فان
الظرف لا يكون جوابا وان
قلنا انه جملة (النوع
السابع) اشترط الجملة
الفعلية في بعض المواضع
والاسمية في بعض ومن الاول
جملة الشرط غير لولا وجملة
جواب لولا لولا وما والجملة
بعد ما والجملة التالية أحرف
التخصيص وجملة أخبار
أفعال المقاربة وخبر ان
المفتوحة بعد لوعند
التخصيص ومن تابعه نحو ولو
أنهم آمنوا ومن الثاني الجملة
بعد اذا الفجائية وليتبعها على
الصحيح فهم ما من الوهم في
الاول أن يقول من لا يذهب
الى قول الاخفش والكوفيين
في نحو وان امرأة خافت
وان أحد من المشركين
استجارك واذا السماء

ليكون كذا يرضوكم (قوله وقول بدر الدين) هذا ناظر لجواب الشرط (قوله ان جواب الشرط) أي من
قوله آمن زين الخ (قوله حسرة) الاولى حسرات بالجمع ليوافق المقدر المنعوق به الدال عليه ولان الجمع
ذ كره ليعني فاذا قدر المفرد فان ذلك المعنى المراد (قوله باطل) أي لان الجار والمجرور لا يكون جوابا للشرط
(قوله باطل) أي على ان من شرطية وهذا جوابها (قوله ويجب عليه الخ) هذا كلام مستأنف أي انه على
التقدير الثاني نجعل من موصولة ولا نجعلها شرطية بخلافه لانه لا بد من ان يكون هذا المقدر خبرا للمبتدأ وهو
من الموصولة والحاصل ان التقدير الثاني باطل ان كان معتمداً ان مالكا ان من شرطية لا موصولة وان كان
مراده أنهم موصولة وأطلق على خبرها جواب الشرط تخوذاً من حيث كونه شبهة في المعنى فلا يطلان
ووجه المشابهة ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابهة لاسم الشرط فصلته بجملة الشرط وخبره
بجملة الجزاء في المعنى اذ قولك الذي يأتي أكرم في معنى من يأتي أكرم فان قلت هذا الاطلاق مجازي
لكن لا قرينة على التخوذاً القرينة قائمته هي عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب الشرط فتعذرت
الحقيقة فعمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقد يتوهم) أي يقع في الوهم أي الذهن ولو على
سبيل الرجحان (قوله ان مثل هذا) أي مثل التقدير الثاني والمثلية المتوهمه في البطلان ووجه بطلانه ان قوله
لا بد من اضمار جملة معادلة ان ارادهم اجلة من اللفاظ فهو صحيح وان اراد الجملة المصطلح عليها في التخوفاً ليس
كذلك اذ الجار والمجرور من قبيل المفرد وقوله وانما هذا أي التعبير بالجملة الخ جواب عن هذا الاعتراض
فلما كان هذا الاعتراض مجابا عنه بخلاف الوارد على ابن مالك كان تقدير صاحب الواو كالتقدير ابن مالك
في البطلان على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق (قوله خلفا عن جملة مقدرة) أي والاصل يكون واستقر
(قوله ومن الاول) أي الذي اشترط فيه الجملة الفعلية (قوله خير لولا) أي وكذا شرط لوما لان كل جملة شرطية
فهي فعلية الا شرط لولا ولو ما فان شرطها جملة اسمية (قوله وجملة جواب لو) أي بجوابها كشرطها لا يكون
الاجلة فعلية واما لولا ولو ما فجاوبها لا يكون الاجلة فعلية وشرطها لا يكون الاسمية (قوله والجملة ان بعد لما)
أي لا يكونان الا فعلية نحو لما جازي كرمته (قوله والجملة التالية احرف التخصيص) أي لا تكون الا فعلية
نحو هلا كرمت زيدا والا كرمته ومقابلته بالجمع بالجمع يفيد ان كل حرف من احرف التخصيص يليه جملة
واحدة وهو كذلك كما قلنا (قوله وجملة) أي وجميع اخبار افعال المقاربة فلا يكون الاجلة فعلية (قوله افعال
المقاربة) أي فلا يكون الاجلة فعلية لا يقال ان من جاتها عسى وخبرها مفرد لانه غالباً مقرون بان قال في الخلاصة
* وكونه بدون ان بعد عسى * نزل الخ لان المراد جملة ولو بحسب الظاهر تأمل (قوله عند التخشيري الخ) أي
القائلين ان ان وما بعده ما مؤوله بمصدر فاعل محذوف لان لوعندهم مختصة بالافعال فشرطها لا بد ان يكون جملة
فعلية أي ولو ثبت ايمانهم (قوله ومن الثاني) أي الذي اشترط فيه الجملة الاسمية (قوله وليتبعها) أي لان ليت
اذا ادخات علمها بالازول اختصاصها عن العمل في الاسماء على الصحيح بخلاف اخواتها فانه يجوز فيها الاعمال
والاهمال (قوله على الصحيح فيها) أي من اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية (قوله ومن الوهم في
الاول) أي اشترط الجملة الفعلية في الشرط (قوله الى قول الاخفش) أي من ان المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ
وما بعد المرفوع خبر والاخفش بصري (قوله وان امرأة) أي بان يقول ان امرأة مبتدأ وخافت خبر وكذا وان
أحد (قوله ان المرفوع مبتدأ) أي والجملة بعده خبر (قوله وذلك خطأ) أي للزوم دخول أدوات الشرط على
الجملة الاسمية (قوله لانه خلاف قول من اعتمد عليهم) أي من ان جملة الشرط انما تكون فعلية (قوله وانما
قاله سهواً) أي عن التواعد البصرية (قوله وانما اذا قال ذلك الاخفش) أي او من قلده أيضا (قوله واجازوا)

انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليهم وانما قاله سهواً وانما اذا قال ذلك الاخفش أو الكوفي فلا يعد ذلك الاعراب
خطأ لان هـ ذاه ذهب ذهبوا اليه ولم يقلوه سهواً عن قاعدة نعم الصواب خلاف قواهم في أصل المسئلة وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على

أضمار فعل كما يقول الجمهور وأجاز الكوفيون وجهائنا وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباني * ما للجم مال مشبهها وتبدأ * فحين رفع مشبهها وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر أى مشبهها يكون وتبدأ أو يوجد وتبدأ ٢١٦ ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الطرف كما كان فيمن حزه بدل اشتمال من الجمال

لأنه عائد على ما الاستهامة
ومسقى أبدل اسم من اسم
استفهام وجب اقتتران
البديل بميزة الاستفهام
فكذلك حكم ضمير الاستفهام
ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى
المبدل منه ومن ذلك قول
بعضهم في بيت الكتاب وقلما
* وصال على طول الصدود
يدوم ان وصالا مبتدأ
والصواب انه فاعل يبدوم
محدوفا مفسرا بالمذكور
وقول آخر في نحو آتيتك
يوم زيدا تلقاه انه يجوز في
زيد الرفع بالابتداء وذلك
خطأ عند سيبويه لان الزمن
المبهم المستقبل يحتمل
على اذ اني أنه لا يضاف إلى
الجملة الاسمية وأما قوله
تعالى يوم هم بارزون فقد
مضى أن الزمن هنا محمول
على اذ لا على اذ وأنه لتحققه
نزل منزلة الماضي وأما
جواب ابن عصفور عن
سيبويه بأنه انما يوجب
ذلك في الظرف واليوم
هنا بدل من المفعول به وهو
يوم التساق في قوله تعالى
لتنذر يوم التلاق فردود
وانما ذلك في اسم الزمان
ظرفا كان أو غيره ثم هذا
الجواب لا يتأني له في قوله

أى الاخفش والكوفيون (قوله واجاز الخ) أى ولم يوافق على ذلك الاخفش بل وافق قومه البصريين على امتناع تقديم الفاعل على عامله (قوله فيمن رفع) أى اما من حرفه و بدل من الجمال بدل اشتمال وجه استدلالهم على تقديم الفاعل على عامله ان رفع مشبهها ما ان يكون بالتبعية او بالاصالة ولا يتأني هنا بالتبعية الاعلى انه بدل من الضمير المستكن في الطرف وقد منعه المصنف بما علمت فتعين ان يكون الرفع اصليا ولا وجه له الا ان يكون مبتدأ أو فاعلا لا سبيل الى الاول اذ لا خبر له من حيث المعنى الا وتبدأ وهو منصوب فامتنع كونه خبرا للمبتدأ وتعين ان يكون مرفوعا على انه فاعل وتبدأ الذى هو حال من الجمال أى أى شئ ثبت للجمال في حال كونها وتبدأ مشبهها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره في المتن من تقدير الخبر يكون او يوجد (قوله وتبدأ) الوتبدأ الرزاة والتأني أى على تأن (قوله بدل من الضمير المستتر في الطرف) أى أى شئ ثبت هو للجمال فهو عائد على الشئ (قوله ولأنه لا ضمير فيه) أى و بدل البعض لا بد فيه من رابطة يعود على المبدل منه (قوله في بيت الكتاب) أى كتاب سيبويه وهذا الذى انشده عجزيت للمرار وصدده صددت فاطولت الصدود وقلما * الخ (قوله ان وصالا مبتدأ) أى وجملة يدوم بعده خبره وهو خلاف الصواب لان قل المسكوفة بما الزائدة لا يليها الا الجملة الفعلية للاسمية وكان على المصنف ان يرد قلما في الاول المشروط في الجملة الفعلية لاجل ان يبنى عليه ما ذكره من الوهم (قوله والصواب الخ) لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصال مبتدأ بنى على ان ما في البيت مصدر به لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل قاله الدماميني قال الشمني واقول لمالم يذ كر هذا القائل انه مبنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه انه مبنى على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه ليس كذلك (قوله وذلك خطأ عند سيبويه) قال الشمني اقول ان المصنف لم يخطئ ذلك القائل مستندا الى قول سيبويه وانما الخبر بان قول هذا القائل خطأ عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره وهذا يندفع الاعتراض المذكور بعد (قوله لان الزمان المبهم) أى كيوم اعم من ان يكون طرفا أو غيره (قوله لا يضاف الى الجملة الاسمية) بل لا يضاف الى الفعلية واعتراضه بان كان خطأ عند سيبويه الا انه صواب عند غيره وهو قول مشهور واذا كان صوابا عند غير سيبويه فيمكن ان المعرب مقلد لذلك القول القوي فالحق ان هذا الاعراب ليس وهما (قوله واما قوله الخ) هذا وارد على قول سيبويه فان يوم قد اضعف في الآية للجملة الاسمية (قوله فقد مضى ان الزمن) أى اسم الزمن (قوله محمول على اذ لا على اذ) أى قلما اجل على اذ اجازت اضافته للجملة الاسمية (قوله وانه لتحققه) هذا جملة على اذ (قوله نزل منزلة الماضي) أى الموضوع له اذ فلذا اصح جملة عليها (قوله بانه انما يوجب ذلك) أى اضافة الزمن المبهم للجملة الفعلية (قوله في الظرف) أى فيما اذ وقعت اسماء الزمان المبهمه ظرفا أى وليس كلامه في مطاق الزمن المبهم سواء كان طرفا او لا (قوله وانما ذلك) أى كلام سيبويه (قوله ثم هذا الجواب) أى جواب ابن عصفور وانما يتأني لان يوم هنا ظرف قطعاً واضيف الى الجملة الاسمية فلا يوجب عنه الا بالجواب الاول من انه نزل المستقبل وهو يوم القيامة منزلة الماضي لتحققه فهو حينئذ محمول بعد التنزيل على اذ وهى تضاف الى الجملة الاسمية وقد يقال يمكن تخريبه على حذف يكون أى يوم لا يكون ذوشماعة بمغن فتميلا فتكون الاضافة للجملة الفعلية وحينئذ فتم جواب ابن عصفور فيه (قوله كون الجملة الاسمية) اعنى اوبه اذى (قوله على انه) أى ذلك البعض القائل بما تقدم من ان اوبه اذى من رأسه

وكنى شفيها يوم لا ذوشماعة * بمغن فتبلا عن سواد بن قارب ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم عطف مرضا اوبه اذى من رأسه بعد ما خرم بأن من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها

على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهة حينئذ باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله فان لامل اعطيه فاني صديق من غدو اورواح وقول آخرين في قول الشاعر ونبتت ليلي أرسلت بشفاقة

الى فهل انفس ابلى شفيها
ان ما بعد ان لا وهلا جملة
اسمية ثابتة عن الجملة الفعلية
والصواب أن التقدير في
الاولى فان أكن وفي الثاني
فهل كان أي الامر والشأن
والجملة الاسمية فيها خبر
ومن ذلك قول جماعة منهم
الزنجشري في ولو أنهم آمنوا
واتقوا المثوبة من عند الله
خبر ان الجملة الاسمية جواب
لو والاولى أن يقدر الجواب
محدوفا أي لكان خبر المهم
أو أن يقدر لو بمنزلة تبت في
افادة التمني فلا تحتاج الى
جواب ومن ذلك قول جماعة
منهم ابن مالك في قوله تعالى
فلما نجحهم الى البرفتهم
مقتصدان الجملة جواب
لما والظاهر أن الجواب جملة
فعلية محدوفا أي انفسها
قسمين فمهم مقتصد ومنهم
غير ذلك ويؤيد هذا أن
جواب لسالية تترن بالفاء
ومن الوهم في الثاني تجوز
كثير من النحويين الاشتغال
في نحو خرجت فاذا زيد
يضر به عرو ومن العجب
أن ابن الحاجب أجاز ذلك
في كافيته مع قوله فيها في
بحث الظروف وقد تكون
للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها
وأجاز ابن أبي الربيع في ليتها

عطف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور (قوله على انه لو قدر من موصولة) اي وجعلت مبتدأ لم يصح قوله ايضا اي بأن يجعل اوبه اذى عطف على كان وانما لم يصح لان المبتدأ الذي هو الموصول اعنى من كان خبره قوله ففدية والموصول لا يقرب خبره بالفاء الا اذا كانت صلاته فعلية لان الموصول الواقع مبتدأ لا يشبه الشرط الا اذا كان صلاته كذلك وهنا الموصول صلاته جملة اسمية بالتأخر للجملة المعروفة وحاصل الجواب عن هذا الاعتراض والذي قبله انه يعترف في التابع ما لا يعترف في المتبوع فقد قالوا رب رجل واخيه مع امتناعهم من ان يقولوا رب اخيه وقال الشاعر

ان تر كبو فركوب الخيل عادتنا * او تنزلون فانا معشر نزل

قال بونس ارادوا انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن فيه (قوله وقول ابن طاهر) عطف على قول بعضهم (قوله ان ما بعد ان لا الخ) حاصله انه يقول ان ان شرطية ولا نافية للجنس ومال اسمها وجملة اعطيه خبرها وجملة لا واسمها وخبرها شرط لان وجملة فاني صديق جواب ان وهذا وهم لان جملة الشرط لا تكون اسمية (قوله وهلا) حاصله ان هلا حرف تفضيض ونفس مبتدأ مضاف اليه ما بعده وشفيها خبر المبتدأ وهذا وهم لان حرف التفضيض لا يليه الا الجملة الفعلية (قوله فان أكن) اي فالجملة الاسمية خبر كان المحدوفا الواقعة شرطا (قوله فهل كان) اي وحينئذ الجملة الاسمية خبر لكان المحدوفا مع اسمها ضمير الشأن (قوله اي الامر والشأن) هذا تفسير للضمير المستتر في كان (قوله ومن ذلك) اي ومن الوهم في الاول المشترط فيه الجملة الفعلية (قوله قول جماعة منهم الزنجشري) فيه ان هذا ليس وهم او ذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية جوابا للو وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا فالاولى في الرد عليهم ان يقال والصواب خلاف قولهم في اصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك انه دمىني (قوله ان الجملة الاسمية جواب لو) اي وهو وهم لان لو جوابها كشرطها لا يكون الا جملة فعلية (قوله ان يقدر الجواب محدوفا) اي لان جواب لو لا يكون الا فعلية (قوله بمنزلة تبت في افادة التمني) اي وعليهما فاللام في المثوبة موطئة للقسم (قوله ان الجملة) اي الاسمية جواب لما هو وهم لان جواب لما وشرطها لا يكون الا جملتين فعليتين (قوله ويؤيد هذا) اي كون الجواب محدوفا لا فمهم مقتصدان جواب الخ (قوله في الثاني) يريد بالثاني اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع (قوله الاشتغال) اراد بالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير وانما كان هذا وهم لان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة الاسمية على الاصح (قوله ومن العجب الخ) هذا الاعتراض متوجه عليه وقد حاول ابن الحاجب النقص عنه بما يظهر فقال وكان قياس وقوع المبتدأ والخبر بعد اذا المفاجأة ان يمتنع النصب فيما اضرع عمله اذا وقع بعدها كقولك فاذا عبد الله يضر به عرو لان لزوم وقوع المبتدأ والخبر منافي للنصب ولكمهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة نظرا لصورة المبتدأ والخبر اي انه لما كان بعد اذا مبتدأ وخبر والخبر مشغول عن المبتدأ بضميره اجري هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع بعد اذا الفجائية نحو زيد يضر به فمكجا جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكانهم قطعوا النظر عن اذا ورعى مجرد صورة المبتدأ والخبر فيوزان النصب انما نشأ عن قطع النظر عن اذا ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود مراد الغاء لما حقه عدم الالغاء فالنصب الناشئ عنه يكون باطلا (قوله لانه لم يسمع الخ) اي لان ما لا تكف ليت عن الاختصاص بالاسماء بخلاف ان فان ما زالت اختصاصا بها (قوله لا يمنع التعاطف) لكن التناسب اولى ولا يقع التعاطف الا للشيء تقضيته فقد يقال اريد في قضية الكافر بن

(٢٨ - دسوق في) زيد اضر به أن يكون انتصاب زيد على الاشتغال كأن نصب في انما زيد اضر به والصواب أن انتصابه بليت لانه لم يسمع نحو ليتها قام زيد كما يسمع انما قام زيد (تنبيه) اعترض الرازي على الزنجشري في قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله اولئك هم الخاسرون ان الجملة معروفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال

مردود لان الاسمية لا تبدل
من الفعلية انتهى ولم يعم
دليل على امتناع ذلك (النوع
الثامن) اشتراطهم في بعض
الجل الخبرية وفي بعضها
الانشائية فالاول كثير كالصلة
والصفة والحال والجملة الواقعة
خبر السكبان أو خبر الان أو
لضمير الشأن قبل أو خبرا
للمبتدأ أو جواب القسم غير
الاستعطافي ومن الثاني
جواب القسم الاستعطافي
كقوله * بربك هل ضمنت
اليك ايلي * وقوله
يعيشك يا سلمى ارجى ذابابة
وماررد على خلاف ما ذكر
مؤول فن الاول قوله
واني لراج نظرة قبل التي
لعل وان شطت فوها أزرورها
وتخريج على اضممار القول
أي قبل التي أتول لعل أو على
أن الصلة أزرورها وخبر لعل
محذوف والجملة معترضة أي
لعل أفعل ذلك وقوله
جاؤا بمدق هل رأيت الذئب
قط * وقوله
* فإنا أنت أبخ لان عدمه *
وتخريجهم على اضممار القول
أي أخ مقول فيه لاجه لنا الله
بعدهم ومدق مقول عند
رؤيته ذلك وقول أبي الدرداء
رضي الله عنه وجدت الناس
أخبر تقله أي صادفت الناس
مقولا فيهم ذلك وقوله
وكوفي بالمكارم ذكريني
ودلى ذل ماجدة صناع

الدلالة على ثبات خسرتهم فناسبه الاتيان بالاسمية وأر يد في فضيلة المؤمنين تصوير نجاتهم مما نال غيرهم من
السوء اشعارا بتعظيم منة الله عليهم وفضله فناسبه الاتيان بالفعلية ذات المضارع اه دماميني (قوله هذا)
أي مقول قول بعض المتأخرين مردود لان الاسمية أي كمنهم من كالم الله ونحوها (قوله لا تبدل من الفعلية)
أي كفضلنا ونحوها (قوله ولم يعم دليل) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين لما جوزه أبو البقاء في الآية
(قوله على امتناع ذلك) أي الابدال (قوله قيل أو خبر المبتدأ) الصحيح ان المبتدأ يجوز أن يخبر عنه
بالجملة الخبرية وبالانشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان وأخواتها وان وأخواتها الا اذا كان
خبر جملة خبرية (قوله أو جواب القسم) قال بعض جملة القسم جملة انشائية أو كجملة أخرى هي جملة
الجواب فان كانت الأخرى خبرية فهو غير استعطافي وان كانت انشائية فهو الاستعطافي فعلى هذا القسم
الاستعطافي ما أوجب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف (قوله
ربك هل ضمنت اليك ايلي) أي فقوله بربك قسم وقوله هل ضمنت الخ جواب القسم وتتمام البيت كافي
نسخة * قيل الصبح أو قبالت فاها * وهو للمجنون وبعده

وهل رفعت عليك نرون ايلي * رفيف الاقوانة في نداها

قر ونم اشعورها خاطب به ز وجهه وهو يصل في يوم شات فقال اللهم اذ حلفتني نعم فقبض الجنون على النار
وخومعشيا عليه ورفعت معناه برقت وتلا لأن والاقوانة بضم الهمزة واحدة الاقوان والافاحي بتشديد الياء
وتخفيفها ووردة يشبههم الاسنان (قوله يعيشك الخ) هذا صدر بيت وعجزه * أبي غير ما يرضيك في السر والظهر *
(قوله على خلاف ما ذكر) أي من مجيء الصلة أو الصفة أو الحال أو ما بعده انشائية فلا بد من تأويله وورده للخبرية
(قوله والجملة) أي جملة لعل وقوله معترضة أي بين الموصول وصلته وكذا جملة وان شطت وجواب الشرط محذوف
لدلالة خبر لعل عليه (قوله لان عدمه) جملة انشائية لانها دعاء وليس المراد بها وصف الاخ بانه غير معدوم اه
دماميني (قوله مقول عند رؤيته ذلك) أي هل رأيت الذئب قط (قوله وجدت الناس) الناس مفعول
لوجدوا خبر بضم الهمزة والياء لانه من باب نصر فعل أمر أي استخبر وتقله فعل مضارع مجزوم محذوف الالف
فالأصل تقلاه أي تبغضه أو يحذف الباء لوقوعه في جواب الامر وهو الخبر ومفعول أخبر محذوف أي أخبرهم
وقول المصنف أي صادفت الناس يشير الى ان وجدنا ثمة كقولك وجدنا ثمة وحينئذ بجملة أخبر جملة على
اضمار القول وهذا محل الشاهد فان الجملة انشائية ووقعت حالا لكن على اضممار القول والهاء في تقله للسكت
أو انها للناس وأفر د نظر الشكل فرد فرد من الناس والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم استخبر عن حال كل
واحد منهم يترتب على ذلك البغض له (قوله تقله) يقال قلاه يقليه ببغضه وقلى من باب رمى فاللام مكسورة
وطي تقفح فيقولون قلاه يقلاه (قوله وكوفي الخ) قبله

الأيام فارع لاتا لوى * على شئ رفعت به سماعي

أي صيقي وقوله ودلى بفتح الدال من الدلال وهو الخفر والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد
الحاذقة المماهرة بعمل اليندين (قوله والجملة) أي ذكريني (قوله مؤولة بالجملة الخبرية) أي والالزم ان
خبر كان يكون جملة طلبية (قوله لا تحسبوا الخ) أي فلا بد من تأويلها بالخبرية لانها خبر ان أي والاصل
لا تحسبون بنأويل لانا هيبة بالنافية والنهي واقع موقع النفي والنفي خبره واسناد نام الى ضمير الليل مجاز
والمراد نوم أهله أي لا تحسبوا نوم سكتوا عنكم وتركووا الاخذ بشارسيدهم منكم جعلت ر كهم الاخذ بالثار
نوما على سبيل الاستعارة اه تقرير شيخنا دردير (قوله كانوا أنجيه) جمع نجى على ضيغة فعيل وهو الذي
تسارره من النجوى وهي المساررة والارضية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الجبل الذي في الدلوير يدان

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية أي وكوفي تذكريني مثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدده الرحمن مدا أي فيه مد وقوله الناس
ان الذين قتلتم آمن من سيدهم * لا تحسبوا اليه من ليحكمكم نالما وقوله * اني اذا ما القوم كانوا أنجيه * واضطرب القوم اضطراب الارضية

هناك أوصى ولا توصى به * ويذبحني ان يستثنى من منع ذلك في خبري ان وضه ير الشان ٢١٩ خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون

جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ ان بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم امان جزاك الله خيرا فبين فتح الهمزة واذالم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن ان يقدر والخامسة انهم او امانك واما نودي ان يورك من في النار فيجوز كون ان تفسيرية ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى وانظر الى العظام كيف ننشرها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشروا ان الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك في الجملة لان الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف زيد واختلف في نحو زيد كيف هو وقول آخرين ان جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيدا ابومن هو وقد مر واعلم ان النظر البصري يعاق فعله كالنظر القايي فال تعالي فلينظر ايم اركي طعما كما قال سبحانه انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض ومن ذلك قول الامين الحملي فيما رأيت بخطه ان

الناس اذا سار بعضهم بعضا واضطربت آراؤهم كاضطراب الاحبال في الآبار عند الاستقاء منها فهو ثابت الرأى لا يتزلزل اسداد فكره وحسن نظره فكان جدير الاجل ذلك بان يعصى على غيره ولا يعصى غيره عليه اه دمايني (قوله هناك) متعلق باوصى وهو جملة انشائية وقع خبر الان فلا بد من تأويلها بخبرية والمعنى اني استحق ان اكون وصيا على غيري في تلك الحالة (قوله ولا توصى به) أي على فالبا معني على والهاء للسكت وجواب اذا محذوف للدلالة خبر ان عليه (قوله من منع ذلك) أي من منع وقوع الجملة الانشائية خبر الصهير الشان ولان (قوله ان يكون) أي خبر ان وخبر ضمير الشان (قوله دعائية) أي وهي انشائية (قوله ان غضب) أي انه أي الحال والشان غضب الخ (قوله امان جزاك الله خيرا) أي فالاصل انه جزاك الخ (قوله واذالم نلتزم الخ) أي ان يحل كونه يعترف في خبر ان المفتوحة المخففة كونه جملة دعائية اذا مررنا على مذهب الجمهور ومن ان اسمها لا بد ان يكون ضمير الشان (قوله كون اسم ان هذه) أي المخففة ضمير شان أي بل يجوز ان يكون ضمير الغير الحال والشان (قوله فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان) بل خبره بمنع كونه جملة طلبية وقوله بالنسبة الى ضمير الشان أي والاستثناء انما هو بالنسبة لان فقط (قوله انما) أي المرأة غضب (قوله انك) أي المخاطب جزاك الخ فتح خبر ان وقع جملة دعائية واعلم ان الاتصال بالضمير يرد الاشياء لاصولها فاذا شدت ان (قوله واما نودي ان يورك الخ) جواب عما يقال ان ان المخففة في هذه يتعين ان اسمها يكون ضمير الشان اذ لا يصح غيره وحينئذ فقد وقع خبر ضمير الشان جملة انشائية فكيف يقال اذا مشينا على مذهب غير الجمهور فلا استثناء وحاصل الجواب انه لا يتعين في هذه الاية ان تكون ان مخففة اسمها ضمير الشان بل يجوز ان تكون غير مخففة وحينئذ فلا يراد (قوله فيجوز كون ان تفسيرية) أي ويجوز ان تكون مخففة من الثميلة وخبرها جملة دعائية (قوله ان جملة الاستفهام حال من العظام) وجه الوهم ان الاستفهام انشاء والجملة الحالية لا تكون الاخبارية (قوله بدل من العظام) يرد عليه ان هذه الجملة لا تحل محل المبدل منها وهو شرط صحة البديل لانه يلزم دليسه تعليق حرف الجر الا ان يلتفت للمعنى أي الى العظام كيفية نشرها أو يقال انه يعترف في التابع على ان هذه القاعدة انشائية كما مر (قوله كيف زيد) كيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر (قوله واختلف في نحو زيد كيف هو) أي فقبل ان جملة كيف هو يصح ان تكون خبرا وهو الصحيح وقيل لا يصح لان جملة انشائية (قوله زيد كيف هو) زيد مبتدأ وكيف خبر وهو مبتدأ ثان والجملة خبر عن زيد (قوله وقول آخرين) عطف على قول بعضهم (قوله عرفت زيدا ابومن هو) زيد مفعول وأبو خبر مقدم ومن مضاف اليه وهو مبتدأ مؤخر والجملة سدت مسد المفعول الثاني لا حال كما قاله بعضهم لان الحال لا تكون الاخبارية (قوله واعلم ان النظر البصري الخ) قال الدمايني ساق المصنف الحكم المذكور وهو تليق النظر البصري مساق الحكم المقرر المعلوم الذي لا خلاف فيه مع انه قد قال في الباب الثاني من الكتاب ولم أذف على تعليق النظر البصري الامن جهة الزخشي اه قال الشمني أقول كونه لم يقف عليه الامن جهته لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضى ان غير الزخشي ينفيه ثم بعدهذا يقال على المصنف ان مقتضى كون النظر البصري يعاق يرد ما تقدم له في كيف في الاية السابقة قريبا تأمل (قوله النظر البصري) أي الذي يتعدى الى مفعول واحد وقوله يعاق فعله أي عن العمل في ذلك المفعول (قوله كالنظر القايي) أي كما ان النظر القايي المتعدى لاثنتين يعاق اتفاقا (قوله فلينظر الخ) هذا مثال للنظر البصري وقوله انظر كيف الخ مثال للنظر القايي (قوله ومن ذلك) أي من الوهم (قوله وان لانا هية) أي والفتحة فتحة بناء لاجل نون التوكيد المحذوفة (قوله والصواب ان الواو للعطف) أي ولانا هية لانا هية وقوله ان الواو للعطف أي لان الجملة الحالية لا تقع انشائية (قوله ان الفتحة اعراب الخ) أي فهو منصوب بان مضمرة بعد

الجملة التي بعد الواو من قوله * اطلب ولا تضجر من مطلب * حاوية وأن لانا هية والصواب ان الواو للعطف ثم الاصح ان الفتحة اعراب مثلها في لانا يكل السهم وتشرب اللبن لانا هية لاجل نون توكيد مخفية

في النداء والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير وما رطبى به من خبر أو صفة أو حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل أتم قوم تقنون واقه لضربنا للناس في هذا القرآن الى قوله تعالى قرأنا عسر ييا وقول الشاعر أأكرم من ليلى على فتبتني به الجاه أم كنت امرأ لأطيعها * ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى

رب رفده رفته ذلك ابو م وأسرى من معشر أقبال متعلقا بأسرى انشلايخوما تطاف على مجرور رب من صفة قال فاما قوله

فيارب يوم قد لهوت ولبيلة بانسة كأنها خطت مال فعلى أن صفة الثانية مخذوفة مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الازاحة انلاف فقد تجعل دليلا عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما الذكرتين فائم ما بوصفان نحو ومررت بمن مجب لك وبما مجب لك والحق بهما الاخفش أيا نحو ومررت بى مجب لك وهو قوى في القياس لانها معربة ومن ذلك الضمير وجوز

والمعينة في جواب الامر (قوله مخذوفة) أى والاصل لا تضجرت فهو مبني على الفتح فحذفت النون لاجل الخفة تبقى الفعل على حاله (قوله اذا كان ظاهرا) نحو رب رجل كريم أو رب رجل لقيته (قوله وأى في النداء) نحو يا أيها الذين آمنوا (قوله الجماء) بالمد والغفير أى الساكن للارض لكثرة (قوله والجماء في قولهم الخ) في الصحاح يقال جاؤا جماء غفيرا بمدودا والجماء الغفير أى جاؤا بجملة لهم الشريف والوضع ولم يتخلف منهم أحد والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر اتي في معناه كقولك جاؤوا في جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها في قولهم أو ردها العرك أى أو ردها عرا كاه شئى (قوله وما رطبى به) أى ما جعل تهيدا للغيره مثل رجل في المثال الاول فانه لا فائدة للاخبار برب رجل وانما أتى به لاجل الوصف بكونه صالحا واذا كان هذا الخبر أو الصفة والحال اتي به لاجل كونه موصوفا بامر فلا ينبغي أن يقطع ذلك الوصف لانه المقصود لانه المتوصل اليه بالخبر والحال (قوله أأكرم من ليلى الخ) هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوخ قال الدماميني وأظن أن هذا البيت بعد قوله

ونبت ليلى أرسلت بشغاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيها

وتدني بمعنى تطلب وهو نصب بان مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا كما في قراءة أبي جعفر من أوسعا ما قطعاه من أها اليكم بسكون الياء وأم منقطعة (قوله فتبتني به الجاه) أى فتطلب منه الجاه بان تسوقه على (قوله رب رفد الخ) الرشد بفتح الراء القدر الضخم أو الدلو وبكسر الراء العطاء وهرقته أرقته أبدلت الهزة هاء بمعنى صببته وأسرى جمع أسير والمعشر جماعة من الناس والاقبال ان كان بالمشافة فوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمشافة التحتية فهو جمع قتل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حير وقيل هو دون الملك الا دلى سمي به لانه يقول ما شاء فينهذ ومعنى البيت أنه حصل منه في ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم أو رب قدح كبير اسيد كان يطعم فيه الناس صببته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفاع عنه أو كنى بذلك عن قتله واعلم أن قول أبي على انه لا يصح تعاقب من معشر بأسرى مبني على شيئين أحدهما أن مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كإذ كر المصنف وهو مذهب السيد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وخالف فيه الاخفش والفراء والزجاج وبنوا طاهر وخروف والثاني أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت أن الثواني يعتذر فيها ما لا يعتذر في الاوائل فكلا الوجهين المستند اليهما قابل للمنازعة (قوله فقد تجعل دليلا عليه) أى والمعنى وأسرى أتلفتهم أو قتلتهم (قوله ومن الثاني) أى ما اشترط فيه عدم الوصف (قوله والاسماء المتوغلة في شبه الحرف) أى الاسماء المبنيّة المشابهة للحرف (قوله لانها معربة) أى والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف فاذا وصفت (قوله ومن ذلك) أى من الاسماء المتوغلة في شبه الحرف الضمير وانما لم يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصفها أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وأما وصف مفعلة مدح أو الذم فلم يستعمل فيها لانه امتنع فيها ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف ضمير الغائب لان مفسره في الاغلب لفظى فصار بسببه واضحا غير محتاج للتوضيح المطاوب في وصف المعارف الاغلب أو أنه حمل على ضمير المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعمته الخ) كما في قوله تعالى لاله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمه وور يحملون مثل هذا على البدل اه شئى (قوله والنعت لغير التوضيح) أى بأن كان المدح أو ذم (قوله نعمتا الضمير) وحمله الجمه وور على البدل منه وكذا يقال فيما بهد (قوله وأجاز غير الفارسي الخ) تبسح المصنف في هذه العبارة ابن مالك في التسهيل وانه عرض المصنف في حاشيته عليه بأن المانع انما هو الجمه وور لابن السراج والفارسي وهما القائلان

الكسائي نعمته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو قول ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لاله الا هو الرحمن بالجواز الرحيم فقد راعى علام نعمتا الضمير المستتر في يقذف والرحمن لرحيم نعمتين لهو وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعمت فاعلى نعم وبئس

تسكب قوله نعم الفتي المري أنت اذا هم * حضر والدي الخبزات نار الموقد وحمله الفارسي وابن السراج على البدل وقال ابن مالك عن منع نعتهم
اذ قصد بالنعته التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد فاما اذا تولى بالجامع لا كمال الخصال فلا مانع من
نعتهم حينئذ لا مكان أن ينوي في النعت ما نوي في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى ٢٢١ وقال الزنجشيري وأبو البقاء في وكم أهلكنا

قبلهم من قرن هم أحسن
ان الجملة بعدكم صفة لها
والصواب انهما صفة لقرن
وجع الضمير جلا على معناه
كجامع وصف جميع في وان
كل لما جميع له نيتا محضون
(النوع العاشر) تخصيصهم
جواز وصف بعض الاسماء
بمكان دون آخر كالعامل من
وصف مصدر فاه لا يوصف
قبل العمل ويوصف بعده
وكالموصول فانه لا يوصف قبل
تمام الصلة ويوصف بعد
تمامها وتعميم الجواز في
البعض وذلك هو الغالب
* ومن الوهم في الاول قول
بعضهم في قول الخطيب
أزمت ياساميينان فوالسكم
وان ترى طارد الحجر كالبأس
ان من متعلقة بياسا والصواب
ان تعلقها ببيتست محذوف
لان المصدر لا يوصف قبل ان
يأتي معموله وقال أبو البقاء
في ولا أمين البيت الحرام
يتغون فضلا لا يكون بيتغون
نعلا أمين لان اسم الفاعل
اذ اوصف لم يعمل في الاختيار
بل هو حال من أمين انتهى
وهذا قول ضعيف والصحيح
جواز الوصف بعد العمل
* (النوع الحادي عشر) *

بالجواز وهذا الاعتراض بعينه يرد على المصنف اه دمايني (قوله تسكب قوله نعم الفتي المري الخ) المري
نسبة لمرة البيت زهير بن أبي سلمى يمدح سنان بن حارثة والموقد بضم الميم وكسر القاف وتسكوا أيضا بقوله
تعالى بس الرعد المر فود (قوله وحمله الفارسي وابن السراج) الاولى وحمله الجمهور على البدل لما علمت وهذا
مبنى على أن الصفة تخصصه والمقصود العموم والابهام قال الرضي وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا باق اذ
التخصيص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبده ومن (قوله يمتنع نعمته) أي فاعل نعم (قوله مع اقامة الفاعل مقام
الجنس) أي مع كون الفاعل مراد منه الجنس (قوله مناف لذلك القصد) أي لان ارادة الجنس تخصص
الابهام (قوله اذا تولى) أي الفاعل (قوله وعلى هذا يحمل البيت) أي فالعني نعم الجامع لا كمال الخصال
المنسوبة (قوله ان الجملة بعدكم) المراد بها جملة هم أحسن (قوله والصواب انهما صفة لقرن) أي لان كم
متوغل في شبه الخرف فلا توصف وفيه أن هذا لا يكفي في الدلالة على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل
فاه وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى أن الطرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي
مبتدأ أي كثير من الرجال فاه وكثير من القرى هلك قال الرضي واذا انجز المميز بمن وجب تقدير كم منونة
يعني أنها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى مساعد عليه اه دمايني (قوله تخصيصهم
الخ) حاصله أن بعض الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول العامل والمصدر نحو جواز وصفها بعد العمل
ومنعه قبله وكذلك الموصول نحو جواز وصفه بعد الصلة ومنعه قبل تمامها (قوله بمكان) هو البعدية
كيا تأتي (قوله كالعامل) أي كالوصف العامل من اسم فاعل أو مفعول (قوله وتعميم الجواز الخ) أي أن بعض
الاسماء جواز ووصفها مطلقا قبل عمله وبعده (قوله الخطيبية) بالخاء المهملة (قوله أزمت الخ) قبله

لما بدالى منكم عيب أنفسكم * ولم يكن لجرأحي فيكم أس

أزمت الخ أي خزمت وعرفت والياس القنوط ومبيننا اسم فاعل من أبات بمعنى بان أي ظهر واتضح والنوال
العطاء (قوله أزمت) قال الكسائي يقال أزمت الامر ولا يقال أزمت عليه وقال الفراء أزمته
وأزمت عليه بمعنى (قوله ان من متعلقة بياسا الخ) انما كان هذا هو الماسية من وصف الاسم المصدر قبل
أن يأتي معموله (قوله قبل أن يأتي معموله) أي ولو جعل متعلقا بياسا كان المصدر أعني ياسا موصوفا
بميدان قبل عمله (قوله اذا اوصف لم يعمل) ظاهره ان وصفه يمنع عمله سواء وصف قبل تمام العمل أو بعد تمامه
(قوله جواز الوصف) أي جواز وصفه بعد العمل لا قبله هذا وما ذكره المصنف من التفصيل أصح الأقوال
في المسئلة وهو قول البصريين والفراء وجهه أن الوصف يزيل شبه الفعل أو يضعفه وذلك انما يتحقق
قبل العمل لا بعده اذ لا يمتنع ايقاع ما وقع ثانيا قول الكسائي وباقي الكوفيين جواز الوصف مطلقا وثالثها
ظاهر كلام ابن عصفور في المنع مطلقا واختاره ابن مالك (قوله أن يتصل بالناح) أي وذلك كان
واخوانها قال في الخلاصة وفي جميعها توسط الخبر * أجز (قوله ومنع ذلك في البعض) وهو ان واخوانها قال
في الخلاصة وراع هذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أو هنا غير ابدي
وانما جاز تقديم الخبر اذا كان ظرفا لتوسيعهم في الطرف ما لا يتوسع في غيره لان كل شئ من المحدثات لا بد ان
يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقر ينسه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره واجرى الجار

اجازتهم في بعض اخبار النواضع أن يتصل بالناح نحو كان فاما زيد ومنع ذلك في البعض نحو ان ريدا قائم ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم
ان من افضلهم كان زيد انه لا يجب ان يعمل على زيادة كان كما قال سيديويه بل يجوز ان تقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه متقدم رتبة اذ هو
اسم ان ومن افضلهم خبر كان وكان ومعه ولاها خبر ان يلزمه تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس ظرفا ولا مجرور وهذا لا يجيزه أحد * (النوع
الثاني عشر) * ايجابهم بعض معمولات الفعل وشبهه

ان يتقدم كلاستفهام والشرط وكم الخبرية ٢٢٢ نحو فاي آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ايما الاجلين قضيت

ولهذا قدر ضمير الشأن
في قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما
يلاق فيها جاك ذرا وطباء
ولبعضها ان يتأخر اما لذاته
كالفاعل ونائبه ومشبهه أو
لضعف الفاعل كالمفعول
التعجب نحو ما احسن زيدا
أو لعارض معنوي أو لفظي
وذلك كالمفعول في نحو ضرب
موسى عيسى فان تقدمه
يوهم انه مبتدأ وان الفعل
مستند الى ضميره وكالمفعول
الذي هو اي الموصولة نحو
ساكرم امهم جاءني كأنهم
قصدوا الفرق بينها وبين اي
الشرطية والاستفهامية
والمفعول الذي هو ان وصاتها
نحو عرفت انك فاضل كرهوا
الابتداء بان المفتوحة
لئلا يلتبس بان التي بمعنى
لعل واذا كان المبتدأ الذي
أصله التقديم يجب تأخره
اذا كان ان وصاتها نحو وآية
لهم انما جملنا ذريتهم فان يجب
تأخر المفعول الذي اصله
التأخر برنحو ولا تخافون
انكم أشركتم احق وأولى
وكالمفعول عامل اقترن بلام
الابتداء أو القسم أو حرف
الاستثناء أو ما النافية أو لا
في جواب قسم ومن الوهم
في الاول قول ابن عصفور في
أولم يهد لهم كم أهل كنان
كم فاعل يهد فان قلت خرج

والجور وجره انما نسبة بينهما اذ كل طرف في التعدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج
الظرف اه دما ميني (قوله ان يتقدم) أي على العامل (قوله كلاستفهام) اي وذلك المعمول
كلاستفهام والشرط وكم الخبرية انما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمني مما يغير معنى
الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله فلو جاز ان يجي بعده ما غيره لم
يدرا السامع اذا سمع بذلك المغير أو هو راجع الى ما قبله بالتغير أم مغير لما سيجي بعده من الكلام فيشوش
لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة لانشاء التكبير فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء اه
دما ميني (قوله أي منقلب ينقلبون) هو وما قبله مثال لتقديم اسم الاستفهام على عامله لكن اسم الاستفهام
في الاول مفعول به وفي الثاني مفعول مطلق (قوله ايما الاجلين) أي شرطية مفعول لقضيت اي ان قضيت
أي الاجلين فلا عدوان على (قوله ولهذا) اي لوجوب التقديم لاسماء الاستفهام واسماء الشرط (قوله
ولهذا قدر الخ) انما جاز حذف ضمير الشأن منصوبا به انما ان حذفه ضعيف لصيرورته بالنصب في صورة
الفضلة مع دلالة الكلام عليه ووجهها هنا ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلمة المجازاة اه دما ميني (قوله
ان من يدخل) من اسم شرط جازمه الصدر فلا يصح ان يكون اسم ان لتلايخرج عمله من الصدارة فوجب
ان يقدر اسمها ضمير الشأن وقوله من مبتدأ يدخل فعل الشرط ويلق جوابه والجملة خبر ان والمبتدأ في
خبرية ان الجملة (قوله ولبعضها) أي وايجابهم لبعض المعمولات ان يتأخر عن العامل (قوله ومشبهه)
المراد بمشبهه الفاعل اسم كان الناقصة واخواتها (قوله كالمفعول التعجب) أي فهو لضعفه من حيث عدم
اتيان المصدر منه واسمى الفاعل والمفعول يشبه الاسماء (قوله نحو ضرب موسى الخ) موسى فاعل وعيسى
مفعول والمانع هنا معنوي لانه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لانه يقيدان موسى هو المضروب والفرض انه
الضارب ومن ثم لا يجب التأخير عند وجود القرينة المعتبرة للمراد نحو أكل موسى الكهني فلو قلت
الكهني أكل موسى لم يحصل ليس لما فيه من القرينة الدافعة له اذ لا يشك ان موسى أكل والكهني
ما كوله سواء قدمت أو أخرت (قوله فان تقدمه) اي المفعول اعني عيسى على العامل (قوله وكالمفعول
الذي هو الخ) اي فالمانع انما هو أمر لفظي وهو زوال النكتة اللفظية وهي الفرق بين اي الموصولة
والشرطية وأما من جهة المعنى فلا يحصل خال واعلم ان وجوب تقديم عامل اي الموصولة مذهب الكوفيين
على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في اي الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقدمه خلافا للكوفيين
اه شمني (قوله كأنهم قصدوا) أي بتأخير اي الموصولة (قوله والمفعول الذي هو الخ) هذا مما
العارض فيه معنوي وذلك لانه عند التقديم يتوهم ان المعنى لعل فتكون الجملة حينئذ انشائية مع ان
الغرض الخبر (قوله وكالمفعول الخ) هذا مثال للعارض اللفظي وذلك لان معمول هذا العامل لو قدم عليه
لم يلزم خال في المعنى وانما يلزم خال في الصنعة فاذا قلت ان زيد عمر اليه ضرب لم يحصل خال في المعنى وانما
يطوت الامر اللفظي وهو استحقاق لام الابتداء الصدارة فالاولى حينئذ ان زيد اليه ضرب عمرا (قوله أو ما
النافية) أي لان لها الصدارة مطلقا في قسم اولانحو والله ما ضرب زيد عمرا ونحو ما ضرب زيد عمرا فلا يجوز
تقديم عمر وعلى العامل في المثالين بخلافه لانها لا تستحق الصدارة الا في جواب القسم نحو والله لا يضرب زيد
عمرا فلا تقدم عمر اعلى لا (قوله أو القسم) نحو والله لا يضرب زيد عمرا وقوله الاستثناء نحو ما جاء الا الضارب زيد
فلا يجوز ان يقدم زيد اعلى الا (قوله ومن الوهم في الاول) اي في القسم الاول وهو بعض المعمولات التي أوجبوا
تقديمها على عاملها (قوله ان كم فاعل) ووجه الوهم ان كم الخبرية يجب تقدمها على عاملها وحينئذ
فلا يكون فاعلا لان الفاعل يجب تأخره عن عامله (قوله والى الهدى) اي المفهوم من يهدى فالاصل اولم يهد

الهدى

على لغة حكاها الاخفش وهي ان بعض العرب لا يلزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فتخرج التنزيل
عليها بعد ذلك رداءها الصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه وتعالى أي أولم يبين الله لهم أو الى الهدى والاول

قول أبي اليقين والثاني قول الزجاج وقال الزنجشيري الفاعل الجملة وقد مر أن الفاعل ٢٢٣ لا يكون جملة وكم مفعول أهلكتنا والجملة

مفعول به وهو معلق عنها
وكم الخبرية تعاقب خلافا
لاكثرهم ومن الوهم في
الثاني قول بعضهم في بيت
الكتاب وقلمنا * وصال على
طول الصدود يدوم ان
وصال فاعل يدوم وفي بيت
الكتاب أيضا * أطبي كان
أملك أم حجار * ان ظبي اسم
كان والصواب ان وصال
فاعل يدوم محذوفه مدلوله
عليه بالذكور وان ظبي اسم
لنكان محذوفه مفسرة بكان
المدكور أو مبتدأ والاول
أولى لان همزة الاستفهام
بالجمل الفعلية أولى منها
بالاسمية وعليها فاسم كان
ضمير راجع اليه وقول
سيبويه انه أخبر عن النكرة
بالمعرف فوضه على الاول
لان ظبيا المذكور اسم كان
وخبره أملك وأم على الثاني
فخبر ظبي انما هو الجملة
والجمل نكرات ولكن
يكون مجمل الاستشهاد قوله
كان أملك على ان ضمير النكرة
عنده نكرة لا على ان الاسم
مقدم وقول بعضهم في قوله
تعالى ان السمع والبصر
والفؤاد كل أولئك كان
عنه مسؤولا ان مرفوع
المجمل بمسؤولا والصواب ان
اسم كان ضمير المكلف وان
لم يجزله ذكور وان المرفوع
مسؤولا مستتر فيه راجع اليه
أيضا وان عنه في موضع نصب
* وقول بعضهم

الهدى أي أولم يبين لهم البيان أي أولم يحصل لهم البيان وان الفاعل ضمير العلم فهمي احتمالات ثلاثة كالم
(قوله الفاعل الجملة) أي لان المراد منها معناها أي مضمونها والتقدير أولم يبين لهم كثرة اهلا كما هكذا كلام
الزنجشيري واذا كان المراد من الجملة معناها فإعتراض المصنف عليه بان الجملة لا تكون فاعلا وبما علمت من
ان الزنجشيري قدر هذا التقدير تعلم ان اعتراض الدماميني والشمعي على المصنف لا يصح لانها لا يمكن ان
الزنجشيري مراده ان الفاعل لفظ الجملة أي واذا أريد لفظ الجملة صح جعلها فاعلا اتفاقا لانها حينئذ مفرد فهو
مثل قول لاله الا الله فالحق ان اعتراض المصنف على الزنجشيري ظاهر (قوله وقد مر الخ) هذا اعتراض
على الزنجشيري أي لا يكون جملة على الصحيح وقد مر انه قبل انها تكون فاعلا مطلقا وقيل انه يجوز ان تكون
فاعلا ان لم تقترن بماله الصدارة (قوله وكم مفعول أهلكتنا) هذا على وجهي الصواب السابقين (قوله
والجملة مفعول به) هذا المفعول مخرج باعتبار تضمن به معنى بين فتكون الجملة في محل مفعول مخرج
أي يتعدى اليه الفعل بنفسه أي ألم يبين الله لهم ذلك (قوله وهو معلق عنها) أي عن العمل في لفظ الجملة
(قوله خلافا لاكثرهم) أي وغير الاكثر الفائل بانها تعاقب انما هو الزنجشيري وقد سبق له صنف في الباب
الرابع وجوز الزنجشيري كون كم الخبرية تعلق ولم يصرح به أحد من النحويين لكن في كلام المصنف شيء
وذلك انه أولا اعتراض على الزنجشيري وهناسلمه الا ان يقال أولا اعتراض عليه لعدم ظهوره له ثم ظهر له وهو
بجته لكن قوله خلافا لاكثرهم يفيد ان أكثر النحويين صرح بالرفع وظاهر ما سبق انه لم يصرح بالرفع أحد
منهم اذ ليس مجرد سكوت النجاة عن كونها تعلق مسوغا للمقل عنهم انها تعلق فان كان المصنف ظفر بنقل من
جتهتم صريح في ذلك وظاهر فيه فذلك مسلم لكنه يشكك على قولهم ان لها الصدور تأمل اه تقرير شيخنا
دردير (قوله ومن الوهم في الثاني) أي وهو واجبهم تأخير بعض المعمولات عن العامل (قوله وفي بيت الكتاب
أيضا) صدره * فانك لم تبالي بعد حول * (قوله والصواب الخ) أي لان الفاعل وكذا مشبهه لا يتقدم على عامله ولا
يجوز ان يكون وصال مبتدأ أو جملة يدوم خبر لان قل المكفوفة بما الزائدة لا تدخل الاعلى الجمل الفعلية كما
مر (قوله والصواب ان وصال فاعل به يدوم الخ) قد يقال انه لا وهم فيه على مذهب سيبويه فانه يرى تقديم
الفاعل لضرورة الشعر (قوله وان ظبي اسم لكان محذوفه) أي وأملك خبر لكان المحذوفه أو المذكور
وحذف مثله من الآخر (قوله وعالمها) أي وعلى أن ظبي اسم كان محذوفه أو مبتدأ (قوله راجع اليه)
أي الى الظبي (قوله وقول سيبويه) أي في هذا البيت أي قال ذلك لبيان الواقع (قوله وأم على الثاني)
أي جعل ظبي مبتدأ (قوله والجمل نكرات) أي فقد أخبر بالنكرة عن النكرة أي فكلام سيبويه لا يتجه
على الاعراب الثاني (قوله والجمل نكرات) يعني في حكم النكرات من حيث انه يصح تأويل الجملة بالنكرة
كما تقول في قامر جل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قامر جل ذاهب أبوه وكذا تقول في مررت برجل أبوه زيدانه
بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيدوه هذا اندفع ما يقال ان التعريف والتذكير من عوارض الاسم والجملة من
حيث هي جملة اسم او حينئذ فلا يتم قول المصنف والجمل نكرات (قوله ولكن الخ) اشارة الى الجواب
عن اتجاهه على الاعراب الثاني وكانه قال لكن يجب على هذا الاعراب عن سيبويه بأنه يمكن أن يكون كلام
سيبويه في قوله كان أملك ولكن كلامه ذلك بناء على القول الضعيف الذي له ان ضمير النكرة نكرة (قوله
لا على ان الاسم مقدم) أي بناء على ان الضمير الخ لا على ان الخ كما فهمه الواهم (قوله وقول بعضهم) عطف
على قول بعضهم السابق (قوله مرفوع المحل بمسؤولا) أي واسم كان ضمير السائل (قوله وان لم يجزله ذكور)
أي لفهمه من الاوامر السابقة ومسؤولا خبر كان (قوله وان عنه في موضع نصب) أي على انه مفعول ثان لمسؤولا
لانه يتعدى لمفعولين ثانيهما بعن هذا ويجوز ان يكون هذا القائل أراد ان منه مرفوع المحل بمسؤولا محذوف
مدلوله عليه بالمدكور وحينئذ فلا يتم رد المصنف قاله الدماميني ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له مثل اه

لا اطعمه وقول الفراء في وان
كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم
فمن شق ان انه ايضا من
باب الاشتغال مع قوله ان
اللام بمعنى الاوان نافذة ولا
يجوز بالاجماع ان يعمل
مابعد الا فيمات قبلها على ان
هنا ما تعال آخرو هو لام القسم
وأد قوله تعالى ويقتول
الانسان أنذامات اسوف
أخرج حيا فان اذا ظرف
لاخرج وانما جاز تقديم
الظرف على لام القسم
لتوسعه في الظرف ومنه قوله
رضي ليان ثدى أم تحالفا
باسم داج عوض لا تفرق
أى لا تفرق أبدأ ولا النافية
لها الصدر في جواب القسم
وقيل العامل محذوف أى
أنذامات أبعث لسوف
أخرج * (النوع الثالث
عشر) * منهم من حذف
بعض الكاهات واجابهم
حذف بعض ما فى الاول
الفاعل ونائبه والجار الباقى
عنه الا فى موضع نحو قولهم
الله افان و بكم درهم
اشريت أى والله بكم من
درهم ومن الثانى أحد
معمولى لات ومن الوهم فى
الاول قول ابن مالك فى افعال
الاستثناء نحو وقاموا ليس
زيدا ولا يكون زيدا وما خلا
زيدان مرفوعهن محذوف
وهو كلمة بعض مضافة الى
ضمير من تقدم والصواب
انه ضمير عائدا على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاذا الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد والمراد

شئى (قوله آيت الحج) تمامه * والحب يأ كما فى القرية السوس (قوله آيت) أى حافت (قوله الدهر)
ظرف معمول لما بعده ويتوسع فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها والافتقار لا ينافى تقديم المعمول أو ان
الدهر معمول المحذوف (قوله كما قال سيويه) راجع للمنى والحاصل ان سيويه جعله على اسقاط على وامتنع
من جعله من باب الاشتغال مع انه قياى بخلاف حذف الجار لان اطعمه بتقدير لا اطعمه ولا النافية فى جواب
القسم لها الصدر لحواله لاجل أداة الصدر كلام الابتداء وما النافية وماله الصدر لا يعمل مابعد فيه سابقه وما لا
يعمل لا يفسر عملا (قوله بتقدير لا اطعمه) أى ولها الصدرة فلا يعمل مابعدا فيما قبلها وما هو كذلك
لا يفسر عملا وحينئذ يتعين تقدير على أى حافت على حب العراف (قوله بتقدير لا اطعمه) أى لان حرف
النفي يجوز حذفه اذا كان الفعل الواقع بعده مضارا وتقدمه قسم كما قال بعضهم
ويحذف ناف مع شروط ثلاثة * اذا كان لامع المضارع فى قسم
(قوله مع قوله ان اللام بمعنى الحج) فيه نظرا أما أولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الأ أن تعطى حكمها فكم
من كلمة بمعنى كلمة أخرى وهما متخالفان فى الاحكام وأما ثانيا فن المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ وان الخبر
يترافعان فكل منهما عامل فى الخبر فيلزم ان يكون قائم فى قولنا ما زيدا الا قائم علاما فى زيدا مع وقوعه بعد الا
فى كناية الاجماع على هذا مشكاة اه دما مبنى (قوله مع قوله ان اللام) أى فى ما بمعنى الادا مبنى ليوفين
كلا الذى ليوفينهم الحج (قوله ولا يجوز بالاجماع الحج) هذا رد على الفراء وقوله أن يعمل مابعد الا فيما
قبلها أى وما لا يعمل لا يفسر عملا (قوله ولا يجوز بالاجماع) أى وحينئذ فالصواب ان أن تخففه وكلا
اسمها اول ما لا يتبداء وما موصولة تخبران وجملة ليوفينهم جواب القسم دلت عليه والقسم وجوابه فى محل
نصب مقول اقول محذوف صلة ما أى وان كالا الذى يقال فيه والله ليوفينهم ربك أعمالهم (قوله وهو
لام القسم) أى فانها تمتع من عمل مابعدا فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عملا (قوله ومنه) أى من تقديم
الظرف توسعا (قوله لها الصدر فى جواب القسم) أى فلا يعمل مابعدا فيما قبلها لکن جاز تقديم الظرف
المعمول مابعدا عنها لتوسعه فى الظرف (قوله فى الاول الفاعل) أى فلا يجوز حذفه وكذا ما بعده (قوله
فى الاول الفاعل ونائبه) يزيدا هو مرفوع بغير المصدر وأما ما هو مرفوع به كفى قولك أعجبني ضرب
الامير اللص بتنوين ضرب ورفع الامير على أنه فاعل به فلانزع فى أنه يجوز حذفه فتقول أعجبني ضرب اللص
والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزع من الكامة فكروها وحذف ما هو كالجزء منها بخلاف
الفاعل مع المصدر فان قلت انهم صرحوا فى نحو ما قام وقعد الا زيدا وما قام وقعد الا أنت بانته تريب صحيح وان
محمول على الحذف والتقدير ما قام الا زيدا وما قام الا أنت وما قعد الا أنت واذا كان مثل هذا
ان تركيب محمول على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل فى مثله فيكون اطلاق القول بامتناع
حذف الفاعل كإصنع المصنف مستدركا وأجاب بعضهم بان الممنوع حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا
مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الأنت مثلا فاعل لها معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما
وادعى بعضهم انه من باب التنازع ورده ابن الحاجب بان لو كان منه لوجب أن يضم فى أحدهما لانها
موجهان للفاعل فيقال مثلا ما ضربت وما أكرم الأنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفى احد الفعلين عن
المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله الا فى واضع) أراد بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكره موضعين
الاول ما اذا كان الباقى بعد الجار المحذوف مقسما به والثانى ما اذا كان ضمير الكرم الاستفهامية (قوله الا فى
مواضع) راجع للثلاثة (قوله أحد معمولى لات) أى اما الاول أو الثانى (قوله مضافة الى ضمير من تقدم) أى
قاموا ليس بعضهم زيدا أو قاموا ما خلا بعضهم زيدا أى فقد لزم على هذا حذف الفاعل وهذا ليس من المواضع
التي يحذف فيها (قوله على البنات المفهومة من الاولاد) أى فالاولاد متضمن للبنات كما ان الجمع متضمن للبعض

انه ضمير عائدا على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاذا الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد والمراد

في توصيكم الله في اولادكم واماعلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل أى لا يكون هو أى الفاعل زيدا كما جاء لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واماعلى المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا ٢٢٥ يكون تقول قاموا خالزا يداى جانب

هو أى قيامه - م زيدا ومن ذلك قول كثير من العربيين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وبانه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهو دون نحوهن ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في آل عمران جوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله ورب السموات العلوا وربها والارض وما فيها المقدر كأنه وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزل عليه سورة البقرة لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله * حنت نوار ولات هنا حنت * ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أى وقت حنت فاقضى اعرابه الجمع بين معيها وخراج هنا عن الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النابتة عن المضاف وحذف المضاف الى الجملة والاولى قول الفارسي ان لات مهمة

والمراد من الاخبار عنهن بالنساء انهن نخلص لاذ كور معهن وحينئذ فاندفع ما يقال ان الخبر يجب ان يفيد ما لا يفيد الخبر عنه ولا شك ان الضمير اذا جعل عائدا على البنات وهن نساء لم يفد الخبر شيئا غير ما أفاده الخبر عنه (قوله المفهوم من الفعل) أى الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك خالزا يداى لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه وقد يجب بانه عند عدم تقدم الفعل يؤخذ اسم الفاعل من المعنى أى الكائنات انما مثلا (قوله وهو مؤمن) أى وهو أى الزانى وقوله حين يشربها وهو أى الشارب المفهوم من يشرب والشاهد في هذا في الزانى لانه مصرح به والمراد في الايمان الكامل لانه يرفع حال العصيان ثم يعود كما قيل والالزم ان الميت حال العصيان كافر (قوله واماعلى المصدر المفهوم من الفعل) أى من الفعل السابق على افعال الاستثناء (قوله ومن ذلك) أى من الوهم في الاول وهو منع حذف بعض الكمات كالفاعل ونائبه والخارج بقاء مجروره (قوله في غير ليس ولا يكون) انما قيد بذلك وان كان غير لم يفيد به لان المستثنى بايس ولا يكون خبر فلو كان المستثنى فيه ما ضمير الفعل السابق ازم الاخبار بالذات من الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هناك مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ايس هو أى قيامه - م قيام زيدا يجب بان دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط تكاف اه شئى (قوله بان ذلك) أى حذف حرف القسم (قوله ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب) أى اجعل ذلك الكتاب (قوله وحذفت اللام) أى من جواب القسم (قوله المقدر) أى له مقدر كأنه (قوله هذا مقام) أى لهذا مقام (قوله لان ذلك) أى حذف اللام من جواب القسم (قوله بخصوص باستطالة القسم) أى المقسم به فان لم يكن هناك استطالة فلا يجوز حذفها والحاصل انه عند عدم الاستطالة يمنع الحذف ويقبل مع وجودها هذا محصل كلام المصنف ومصرح ابن مالك بان حذف اللام من الجملة الاسمية المحجوب بها القسم دون استطالة قابل كقول أبي بكر الصديق والله انا كنت أظلم منه قال وامان كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن كفى البيت وكفى كلام ابن مسعود (قوله باستطالة الخ) أى ولا استطالة هنا ولا يخرج القرآن على القليل (قوله ومن الوهم في الثاني) أى وهو استحباب حذف أحد معمولي لات (قوله حنت نوار الخ) نوار مبنى على الكسر كويار والبيت لشبيب بن جميل يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كاثوم وقد أسره بنو قتيبة بن معين في حرب وتماه وبدا الذي كانت نوار أجنحت * لما رأت ماء السلاش بالهما * والفرث بعصر في الاناء أرنت حنت من الحنين وهو الشفقة وقوله أجنحت أى الذى سترته في جنينها من المحبة والسلا بالالقصر وعاء المولود وأرنت صاحبت (قوله أى وقت حنت) أى وليس هذا الوقت وقت حنت أى وقت حنين (قوله واعمال لات في معرفة ظاهرة) أى وهو هنا لانه اسم اشارة (قوله وفي غير الزمان) أى مع انه لا تعمل الا في الزمان وحنت ليس ظرفا (قوله وحنت مبتدا مؤخر بتقدير ان) أى والمعنى وليس الحنين هنا أى كأننا في هذا الوقت (قوله وعكسه) أى تجوز يزهم في النثر ما لا يجوز في الشعر (قوله بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن اللفظ الذى ذكر غلط الا ان المبدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل من اللفظ الذى ذكر نسيانا (قوله زعم الخ) ان قلت قد استدل المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام العرب بقول ذى الرمة

لميات في شفتها حوة لعس * وفي اللثا وفي أنيابها شنب فان الحوة السواد والعس سواد مشرب بحمرة وفي استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم قلت لأدليل في هذا البيت على ذلك اذ هو محمول على التقديم والتأخير كما قال

(٢٩ - دسوقى في) وهنا خبر مقدم وحنت مبتدا مؤخر بتقدير ان مثل تسبح بالمعبدى خير من ان تراه * (النوع الرابع عشر) * تجوز يزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير وقد أفرق بالتصنيف وعكسه وهو غير يبجد او ذلك بدلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء

أنه لا يجوز في الشعر لانه يقع غالباً عن نزو وفكر * (النوع الخامس عشر) * اشتراطهم وجود اليرط في بعض المواضع وفقد في بعض
فالاول قد مضى مشروحا والثاني الجملة المضاف ٢٢٦ اليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وتسخن ليله لا يستطيع * بناحاها السكب الاهريرا
وقوله

بعضهم أي في شفتيها حوة وفي لثانتها العس ورد ذلك الجواب بانه يلزم عليه تقدم ما في حيز الوالو العاطفة عاها وهو
باطل فصح الاستدلال (قوله أنه) أي المذكور من البدلين لا يجوز الخ (قوله فالاول قد مضى) أي كجملة
الخبر والصفة والصلة والحال (قوله والثاني الجملة المضاف اليها الخ) حال ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة
انما هو مضاف في التقدير الى مصدر من معناها وكلا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه
ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد ذلك نادرا اه شئني (قوله نحو يوم قام الخ) أي من كل ظرف زمان
مهم كيوم وليلة وحين ووقت أضيف لجملة بعده (قوله وتسخن) بفتح المشناة الفوقية وضم الناء المعجمة
من السخونة وفاعل ضمير المرأة ونباح السكب بضم النون صباحا وهو يرصوته دون نباحه من قلة صبره على
البرد (قوله ليله لا يستطيع الخ) أي فقد أضاف الظرف للجملة وفيها رابط وهو ضمير لها (قوله لا يستطيع)
نصف البيت الباء (٣) وآخره الباء من هريرا وزاد سببا خفية الترقيل الكامل (قوله مضى سنة الخ) السنة
والعام والحجة بكسر الحاء المهملة بمعنى واحد وقوله

ومن يك سائلا في فاني * من الغنمان أيام الختان

وأيام الختان وقعة لهم قال فائل منهم وقد لقوا عدوهم اختنهم بالرماح (قوله لعام ولدت فيه) أي فقد
أضاف عام الى الجملة والجملة فيها رابط وهو فيه (قوله فنادر) الحكم بالندور اذا لم يلاحظ التصويب
المذكور والافعل لا يوجد مثل ذلك (قوله فنادر) صفة مذرف أي فشي نادر والافعال واجب التنبيه لانه مطابقة
اه دما بيني (قوله وهذا الحكم) أي جعل الجملة فيما ذكر مضافا اليها ما خفي على أكثر النحويين لان
الجملة حينئذ أي حين احتوت على الرابطة صفة ولا يضاف موصوف الى صفة (قوله في مثل قولك الخ) أي
من كل ظرف زمان وقع مضافا لبا بعده من الجملة التي فيها رابط (قوله تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له)
أي حينئذ فيكون الاتيان بالضمير واجبا لانه رابط للجملة الموصوف بها (قوله وكذلك أجمع) عطف على
الجملة المضاف اليها وقوله وما تصرف منها أي مثل جمع وجمعاء وأجمعون (قوله لا يفتحها) نقل الخليلي في شرح
الزهري عن النووي جواز فتحها (قوله وهو جمع) أي لأنه من ألفاظ التوكيد وقوله بجماعتهم الاولى
بجماعتهم ليبين ان جمع بمعنى جماعة اه تقرير دريد (قوله هذا وجدكم الخ) يروي هذا العمر كم
الصغار الخ وقوله هذا وجدكم هذا مبتدأ والصغار خبره وبعينه توكيد له مرفوع بضمه مقدره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد وقوله وجدكم الواو حرف قسم وجو وجدكم مقسم به بحرف ووجه
القسم معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله فكان يصح اسقاطها) أي وهذه لا يصح اسقاطها فلا تكون زائدة
وحيث لم يكن باجمعهم من ألفاظ التوكيد وقد يقال انه لا يلزم من عدم صحة اسقاطها الصالحا اذ كم من زائد
لازم كالباء في فاعل كفي (قوله أن تقطع عن الاضافة) أي لفظا (قوله ومن الوهم في ذلك) أي الثاني
(قوله وأي مبنية مقطوعة عن الاضافة) أي في محل نصب مفعول تنزع (قوله وهذا يخالف لرسم المصحف)
أي العثمانى فان فيه أي متصلة بالضمير ومقتضى كوا أي مقطوعة عن الاضافة أن ترسم غـ يرمته صلة بالضمير
(قوله ولا جماع النحويين) أي ويخالف لاجماع النحويين من ان أي في هذه الآية مضافة للضمير

* (قوله الجملة السابعة) * أي من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (قوله ان يحتمل)
أي المعرب كلاما محتملا (قوله بخلافه) أي بخلاف ذلك الجمل أي وحيثئذ فالذي ينبغي للمعرب أن يلاحظ
الحالات المتقاربة ويجعل الاعراب في المحل المحتمل مثل ما لا اعراب فيه ظاهر (قوله له أمثلة) أي كثيرا خطأ
فيها بمعنى خلاف الاولى (قوله ولم يجعله معطوفا على يخرج الحى من الميت) أي الذي هو خبر ثان (قوله

مضت سنة لعام ولدت فيه
وعشر بعد ذلك وجمتان
فنادر وهذا الحكم خفي على
أكثر النحويين والصواب
في مثل قولك أعجبني يوم
ولدت فيه تنوين اليوم وجعل
الجملة بعده صفة له وكذلك
أجمع وما تصرف منه في باب
التوكيد يجب تجر يده من
ضمير المؤكد وأما قولهم جاء
القوم باجمعهم فهو بضم الميم
لا يفتحها وهو جمع لقولك
جمع على حد قولهم نلس
وأفلس والمعنى جاؤا بجماعتهم
ولو كان توكيد الباء كانت
الباء في زائدة مثلها في قوله
هذا وجدكم الصغار بعينه *
فكان يصح اسقاطها
* (النوع السادس عشر) *

اشتراطهم لبقاء بعض الاسماء
أن تقطع عن الاضافة كقيل
وبعد وغيره وليتبع بعضها
أن تكون مضافة وذلك أي
الموصولة فانها لا تبني الا اذا
أضيفت وكان صدر صلتها
ضمير محذوف وانحوا بهم أشد
ومن الوهم في ذلك قول ابن
الطراوة هم أشد مبتدأ
وخبر وأي مبنية مقطوعة
عن الاضافة وهذا يخالف
لرسم المصحف ولا جماع
النحويين الجملة السابعة أن
يحمل كلاما على شئ ويشهد

استعمال آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه وله أمثلة * أحدها قول الزمخشري في مخرج الميت من الحى انه عطف على فائق الحب بدل
والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحى من الميت (٣) قوله نصف البيت الخ البيت من المتقارب فالعين آخر النصف الاول ولا ترقيل اه

لان عطف الاسم على الاسم اولى ولكن مجيىء قوله تعالى يخرج الحى من المبت ويخرج ٢٢٧ المبت من الحى بالفعل فيهما يدل على خلاف

ذلك * الثاني قول مكى وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لثلاث لا او مستأنفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله به - اذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء (الثالث) قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف هنا على ريب ويبدأ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة الم تنزل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين (الرابع) قول بعضهم في ولن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور ان الرابطة الاشارة وان الصابر والغافر جعل من عزم الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان صبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يشل انكم (الخامس) قوله هم في ابن شركائى الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمونهم شركاء بدليل وما ترى معكم شفعاكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صر يحابل على ان وصلها ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا قوله * تعلم رسول الله انك مدركى

يدل الح) أى لان العطف فيها على يخرج اذ ليس فيها اسم وحينئذ فيجعل يخرج هنا عطف على يخرج لاجل ان يوافق المحل الظاهر اعرابه فيكون من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله يدل على خلاف ذلك) قال الدمامي في كلام الزنجشري ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك انه قال ان يخرج الحى من المبت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فائق الحب والنوى ولذا ترك العاطف وانما كانت كما مبينة له لان فائق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحى من المبت لان الذمحي في حكم الحيوان واذا كان يخرج الحى من المبت في موضع البيان لفائق الحب والنوى لم يثبت عطف يخرج المبت من الحى عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعل عطف على فائق الحب في تلك الآيات وجد ما بين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل في كل جملة متضاه وظاهر بذلك ان كلام المصنف غير متبع (قوله كذلك يضل الله الح) أى فهذا لا يصح ان يجعل صفة للمثل وحينئذ فليكن في آية البقرة كذلك وفي هذائى لان تعيين الاستئناف في آية المدثر لا يعينه في آية البقرة لجواز الوجهين فيانعم الاولى الاستئناف للموافقة لان ذلك هو الصواب دون غيره كما هو كلامه واذا كان هذا اولى فلا ينبغي ان يعد هذا من جملة الجهات التي يلحق المعرب الخلال منها واجيب بجواب بعيد وحاصله ان المراد بالصواب ما يشمل الاولى ومراده بالخاطا ما يشمل خلاف الاولى اه تقرير ددير وقال الشافعي اقول القران يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظ منه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وفيه يرجمل في الاخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثم ترى المهرقة من شارحى المختصرات التي لها مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتها وان احتملت غير ما في المطولات احتسم الاظاهرا اه كلامه (قوله ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة) أى فان فيه فيها متعلقة برب وحينئذ فليكن هنا كذلك لاجل التوافق (قوله ويبدأ فيه هدى) أى والمعنى ذلك الكتاب لا شك ثم قال فيه هدى وهذا معنى صحيح (قوله ان الرابطة الاشارة) اى لان الجملة خبر من (قوله مبالغة) اى لانه لا يصح الاخبار عن الصابر والغافر بكونه من الامور السديدة (قوله والصواب ان الاشارة للصبر والغفران) قديش كل جعل الاشارة راجعة للغفران والصبر بانه يلزم عليه عدم الارتباط اذ يقول الامر الى قولك ولن صبر وغفران الصبر والغفران لمن عزم الامور وجوابه ان الاشارة رفعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير من فكأنه قال ان صبره وغفرانه فصل الرباط بهذا الاعتبار واما الآية الثانية فيتعين ان تكون الاشارة فيها راجعة للصبر والتقوى لالى الصبر والمتقى لانهما مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث انه مخاطب فسلو اريد مخاطب الغير يقين لقيس انكم اه دمامي (قوله ان التقدير تزعمونهم) اى فان خبر مقدم وشركائى مبتدأ مؤخر والذين بدل وكنتم تزعمون صلة والعائد محذوف اى تزعمونهم وكذلك المفعول الثاني محذوف (قوله بدليل وما ترى معكم شفعاكم الذين زعمتم انهم الح) اى والاولى التناسب (قوله في التنزيل الا كذلك) اى الاعلى ان وصلتها (قوله ومثله في هذا) الاولى ومثله في هذا الحكم وهو الوقوع على ان وصلتها تعلم كما في قوله وقد وجد هذا في بعض نسخ (قوله تعلم الح) هو اسار به بن زعيم معذرا للنبي صلى الله عليه وسلم وأول القصيدة

تعلم رسول الله انك قادر * على كل حى من تمام ون نجد
تعلم رسول الله انك مدركى * فان وعيدك امانك كالخذ باليد
تعلم بان الركب الاعوج برا * هم الكاذبون الخافو كل موعد
ونبي رسـول الله انى هو حوته * فلا رفعت سوطى الى اذ يدي
وما جلت من ناقة فوق ظهرها * ابر وأوفى ذممة من محمد

(قوله تعلم الح) أى فتعلم ليس وانما على صريح المفعولين بل واقع على ان وصلتها هي سادة مسد المفعولين

ومن القليل فهم ما قوله * زعمتني شيخا واست بشيخ * وقوله * تعلم شفاء النفس فهدى وهو عكسهما في ذلك هب بمعنى ظن فالغالب تعديده الى صريح المفعولين كقوله فقالت اجرتي ابا خالد ٢٢٨ والا فبهني امر اهل الكا و وقوعه على ان وصلتها نادرا حتى زعم الحريري ان

قول الخواص هب ان زيدا

قام لحن وذهل عن قول

القائل هب ان ابانا كان حمارا

ونحوه (السادس) قوله هم

في سواء عليهم ان نذرتهم ام لم

تنذرتهم لا يؤمنون ان

لا يؤمنون مستانفا وخبر

لان وما ينسبها اعتراض

والاولى الاول بدليل وسواء

عليهم ان نذرتهم ام لم تنذرتهم

لا يؤمنون (السابع) قواهم

في نحو وما ربك بظلام وما الله

بغافل ان المجرور في موضع

نصب او رفع على الجزية

والتميمية والصواب الاول

لان الخبر بعد ما لم يحكي في

التنزيل مجردا من الباء الا

وهو منصوب نحو ما هن

امهاتم هم ما هذا بشرا

(الثامن) قول بعضهم في

ولئن سألتهم من خلقهم

ليقولن الله ان اسم الله سبحانه

وتعالى مبتدأ وفاعل أي

الله خلقهم ام وخلقهم الله

والصواب الجمل على الثاني

بدليل ولئن سألتهم من خلق

السموات والارض ليقولن

خلقهم العزير العليم

(التاسع) قول أبي البقاء

في آفن أسس بنيانه على تقوى

ان الظرف حال اي على قصد

تقوى او مفعول أسس وهذا

الوجه هو المتمد عليه عندي

لتعيينه في المسجد أسس على

(قوله ومن القليل فهم ما قوله) أي في زعم وتعلم (قوله زعمتني شيخا) أي في زعم واقعة على صريح المفعولين وقوله

زعمتني شيخا الخ هو لابي أمية أو الخنفي وبعده * انما الشيخ من يدب دبيبا

انما الشيخ من يستره الخ ويمشي في بيته منحجوبا

ان اراد الخرج وخاف من الذر * ب وان كان لا يرى الخي ذيبا

كيف يدعي شيخا نحو مضلعات * ليس يشنى تقريبا وكوبا

يدب بالكسر يدرج في المشي ويبدأ ومضلعات من الاضلاع الامالة (قوله تعلم شفاء النفس الخ) تمامه

* فبالغ بلطف في التجليل والمكر * (قوله في ذلك) أي فهمي تقع كثيرا على صريح المفعولين وقيل لا على ان

وصلتها (قوله هب بمعنى ظن) كون هب من أفعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وانشد

عليه هذا البيت (قوله أجزني) أي انصرتني وانسح ظالمي من ان يظلمني (قوله ان قول الخواص) أي في

كتابه دره الخواص في لحن الخواص أي العارفين من الناس (قوله لحن) لعله استند في ذلك الى قول

صاحب الصحاح وهبني فقلت كذا أي احسبني واعددني ولا يقال هب اني كذا نقله المصنف في حواشي

النسبيل (قوله وذهل عن قول القائل) أي قوله لعمري بن الخطاب في المسئلة الحمارية وهي زوج وأم

واخوان لام واخوان لاب وام حكم فيها عمر بن الخطاب بالثالث للاخوان من اللام ولم يجعل للاخوة لاشفاء

شيئا فقالوا له يا أمير المؤمنين هب ان ابانا كان حمارا فاشركنا بقربة أمنا فأشركهم (قوله لان) أي في قوله ان

الذين كفروا (قوله والاولى الاول بدليل الخ) قد يقال انه قد وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون لا يؤمنون

خبر عنه ولم يوجد ذلك في الآية الأخرى وهي آية يس فرتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر

الجهات التي يدخل على العرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما تركه بخلاف الاول ولا يكون

خطأ فليس ثم خلل دخل على العرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بقوله

والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمل اه دما بيني قال الشمني أقول ليس مراده بالخلل الخطأ

بل ما يشمل خلاف الاول كما مراده بالصواب ما غالب على الظن (قوله بدليل وسواء عليهم ان نذرتهم) أي في

هذه لم توجد ان حتى يكون لا يؤمنون خبرها فيمنذ تعين أن تكون مستأنفة فتجعل آية البقرة كذلك لاجل

الموافقة (قوله الا وهو منصوب) أي وحيد حيث ذليل الذي فيه حرف الجر الزائد كذلك لاجل التوافق (قوله

نحو ما هن الخ) الاول حذف نحو لانه ليس في القرآن من مثل ما لجزية المنصوبة الخبر لفظا سوى الايتين

اليتين تلاهما اه دما بيني (قوله من خلقهم) مفعول ثان لسأل على حذف عن (قوله والصواب الجمل الخ)

هذامعارض بقوله تعالى قل من ينحيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه الى ان قال قل الله ينحيكم منها ومن كل

كرب قاله الدماميني قال الشمني وأقول لا يعارضه لان الكلام انما هو في خصوص الجواب الذي سنده مخلق

لا في كل جواب (قوله ان الظرف حال) أي من ضمير أسس أي فأصدا ببنيانه التقوى (قوله وهذا الوجه)

أي الذي آخره وقوله لتعيينه الخ فيه انه لوجه لتعيين كونه طرفا لغوا متعلقة بأسس مع احتمال كونه طرفا مستقرا

حال من الضمير المستكن في أسس (قوله لتعيينه) أي المفعول واذا تعين ذلك في هذا الموضوع حل في الاخر عايمه

للموافقة (قوله لمسجد أسس على التقوى) قبل هو مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله فاجعل بيننا وبينك وعدا) يحتمل أن المراد وعدا ويحتمل أن المراد زمان وعدا ويحتمل أن المراد مكان

وعده وقد وجد ما يرجع كلامنا من الاحتمالات الثلاثة (قوله محتمل له مصدر) أي وهو الوجود وقوله ويشهد

له لا تخلفه أي لان الذي يتصف بالاختلاف وعدمه الوجود لا زمانه ولا مكانه (قوله وللزمان) أي زمان الوجود

(قوله)

التقوى * (تنبيه) * وقد يحتمل الموضوع أكثر من وجهه ونوجد ما يرجع كلامنا من الاحتمالات الثلاثة (قوله محتمل له مصدر) أي وهو الوجود وقوله ويشهد له فاجعل بيننا وبينك وعدا فان الموضوع محتمل له مصدر ويشهد له لا تخلفه نحن ولا أنت وللزمان ويشهد له

قال موعدهم يوم الزينة والله كان ويشهد له مكانا سوى واذا أعرب مكانا بلادته لا طرفا فالتخلفه تبين ذلك الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شئ وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا أصعب من الذي قبله وله أمثلة (أحدها) قول بعضهم في إن هذان ساحران إنما واسمها أي إن القصة وهذان مبتدأ وهذا يدعى رسم أن منفصلة وهذان متصل (والثاني) قول الاخفش وتبعه أبو البقاء ٢٢٩ في ولا الذين يموتون وهم كفار اللام لا ابتداء

والذين مبتدأ والجملة بعده خبره ويدفعه أن الرسم ولا وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على الذين يعملون السيئات لا مرفوع بالابتداء والذي جملها على الخروج عن ذلك اظاهر أن من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى له ما ان الالف في لازمة كالف في لا إذ يحسنه فانها زائدة في الرسم وكذا في لا أوجه وأجاب ان هذه الجملة لم تذ كر ليقاد معناها مجرد بل يسوي بينهما وبين ما قبلها أي انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بسنين من آخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفي الاسم عن المتأخر فين يتجمل في يومين فلا اسم عليه ومن تأخر فلا اسم عليه مع ان حكمه معلوم لانه أخذ بما عزيمة بخلاف المتجمل فانه أخذ بالرخصة على معنى يستوي في عدم الاسم من يتجمل ومن لم يتجمل وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد (والثالث) قول ابن الطراوة في أيامهم أشدهم أشد

(قوله قال موعدهم) أي زمان وعدهم (قوله تبين ذلك) أي كون المراد بالموعد مكان الوعد ودوار تقع الاحتمال (قوله الجهة الثامنة) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها (قوله أن يحمل المعرب) أي الكلام على شئ (قوله ما يدفعه) أي ما يدفع حمله (قوله وهذا أصعب من الذي قبله) أي لان الدافع اذا كان في المحل أصعب مما اذا كان الدافع في محل آخر (قوله إنما واسمها) أي فهو يقول ان الاصل إنما اذان لساحران فان حرف توكيد ونصب وضمير القصة اسمها واذان مبتدأ وقوله لساحران خبر والجملة خبران (قوله رسم ان منفصلة) أي رسمها في المصحف الامام (قوله والجملة بعده) أي وهي قوله أو تلك أعتدنا لهم هذا بابا ألبها وأما جملة يموتون وهم كفار فصلة (قوله وذلك) أي ورسمه بالالف وقوله يقتضي انه مجرور بالعطف أي بالواو ولان التأكيد النفي وقوله على الذين يعملون السيئات أي من قوله وليست التوبة للذين يعملون السيئات (قوله لا مرفوع بالابتداء) أي وأن اللام لام الابتداء بل هي نافية مؤكدة للنفي قبلها (قوله لا توبة له) أي ونفي الشئ فرع عن صحة ثبوته (قوله ويمكن الخ) هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله أن الالف في لازمة أي وان اللام لا ابتداء (قوله فانها زائدة في الرسم) أي واللام لا ابتداء (قوله وكذا في لا وضوا) أي من قوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبلا ولا اوضعا ولا لكم يبعونكم الفتنة (قوله والجواب) أي عن قوله والذي جملها على الخروج عن ذلك الظاهر المحتمل (قوله لم تذ كر ليقاد معناه بمجرد) أي حتى برد الاعتراض بان نفي الشئ فرع عن صحة ثبوته ومن مات على الكفر لا تتأني توبته فكيف تنفي عنه (قوله مع ان حكمه) أي المتأخر معلوم وهو عدم الاسم (قوله على معنى الخ) أي فالجملة الثامنة مسوقة لاجل النسوية بينهما وبين ما قبلها في عدم الاسم لانها ذكرت لاجل افادة معناها بمجرد لانه معلوم والحاصل أن سوق الكلام لاجل التحقيق وقيل ان أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتجمل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما لتضييقه على نفسه وتشديده عليها فورد القرآن بنفي الاسم عنهما جميعا فسوق الكلام ليس لاجل التحقيق بل لاجل نفي الاسم المتوهم على التقديرين فكل من الجملتين ذكر لافادة معناه بمجرد (قوله وحمل الرسم الخ) هذا رد لقوله سابقا ويمكن أن يدعى له ما ان الالف في لازمة (قوله وان يا اذالم تضاف) أي لفظا أعربت (قوله والثانية كذلك) أي والمعنى واذا كانوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم (قوله ما بعده) وهم جملة يتخسرون وحذف خبر أحد المبتدئين لدلالة الاسخ وقوله خبر أي خبر المبتدأ والجملة جواب اذا (قوله لرسم الواو بغير ألف) أي فهذا يدل على أن الضمير متصل بالفعل لان الفعل اذا كان آخره واو الجماعة رسم بعدها ألف (قوله ولان الحديث) أي لان الحديث عنه وهو الذي ذم وامن أجله وقوله في الفعل أي الانحذوا ليعطاء وهو المشار له بقوله اذا اكلوا على الناس يستوفون واذا كالوهم الخ وقوله لافي الفاعل أي وحينئذ فلا وجه لنا كيد (قوله اذا أخذوا من الناس) راجع لا كالأو وفيه اشارة الى أن على بمعنى من وقوله واذا اعطوا راجع لكالوهم أو وزنوهم (قوله استوفوا) أي أخذوا عنهم بكلمة (قوله واذا اعطوهم) أي واذا اعطوا الناس أخسر وهم ونقصوهم حقهم (قوله أخسروا) أي وحينئذ يفضيهم كالوهم ووزنوهم للناس (قوله واذا جعلت الضمير) أي هم في قوله كالوهم أو وزنوهم (قوله اذا أخذوا استوفوا) أي من الناس بأن كال أو وزن لهم غيرهم

مبتدأ وخبر وأي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم أيامهم متصان وان يا اذالم تضاف أعربت باتفاق (والرابع) قول بعضهم في واذا كالوهم أو وزنوهم يتخسرون انهم الاولى ضمير رفع مؤكدا للواو والثانية كذلك أو مبتدأ ما بعده خبره والصواب انهم مفعول فيهم الرسم الواو بغير ألف بعدها ولان الحديث في الفعل لافي الفاعل اذا المعنى اذا أخذوا وان الناس استوفوا واذا اعطوهم أخسر واذا جعلت الضمير لانه مطلقين صار معناه اذا أخذوا استوفوا واذا تولى الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا

يدخلونها ان جنات بدل من
الفضل والاولى انه مبتدأ
لقراءة بعضهم بالنصب على
حذف يداضرتة (السادس)
قول من غيره الخويين في
قوله تعالى ان عبادي ليس
لك عليهم ساطان الا من
اتبعك انه دليل على جوار
استثناء الاكثر من الاقل
والصواب ان المراد بالعباد
المخلصون لا عموم المملوكين
وان الاستثناء منقطع بدليل
سقوطه في آية سبحان ان
عبادي ليس لك عليهم
ساطان وكفي بربك وكيفا
ونظيره المثال الآتي السابع
قول الزمخشري في ولا يلتفت
منكم احدا الامر اترك
ان من نصب قدر الاستثناء
من فأسر بأهالك ومن رفع
قدره من ولا يلتفت منكم
أحد ويرد باستلزامه تناقض
القراءتين فان المرأة تكون
مسرى بها على قراءة الرفع
وغيره مسرى بها على قراءة
النصب وفيه نظر لان
اخراجها من جملة النهى لا يدل
على انها مسرى بها بل على
انها مهيمة وقد روى انها
تبعتهم وانما التفت فرأت
العذاب فصاحت فأصابها
حجر فقتلها وبعد فقول
الزمخشري في الآتي بخلاف
الظاهر وقد سبقه غيره اليه
والذي جملهم على ذلك ان
النصب قراءة الاكثرين فاذا
قرر الاستثناء من احد كانت قراءتهم

وقوله استوفوا أي حقهم وقوله واذا قولوا الكيل أي وأخذوا لانفسهم انحسر وأنفسهم أي وهذا بعيد
لكون الشأن انهم انما يحسرون اذ لم يتولوا الكيل واذا قولوا الكيل بأنفسهم فلا يحسرون على أن هذا
ليس فيه ذم لهم (قوله متنافر) أي المخالفة للطبع (قوله وهو كلام متنافر) قد يقال ان المعنى واذا قالوا
بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم لغيرهم يحسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه وحينئذ فلا تنافر (قوله
لافي المباشر) أي الذي هو انفاعل (قوله لقراءة بعضهم بالنصب) أي وكل ما جاز أن يكون منصوبا على الاشتغال
انما يكون رفعه على الابتداء (قوله على جواز استثناء الاكثر من الاقل) الاولي حذف الاقل ويقول استثناء
الاكثر فقط لان الاستثناء من المجموع فهو كونه وللجاءني عشرة الاسبعة وظاهر قوله من الاقل انه يجوز قولك
جاءني ثلاثة الا عشرة لانه حينئذ استثناء الاكثر من الاقل مع أنه لا يصح (قوله والصواب ان المراد الخ) أي
بدليل الاضافة للباء المفيدة للتشريف ولا شك ان الباء من نفس الموضع لان الدال آية سبحان حتى يكون من
الجهة التي قبل هذه وقوله بدليل آية سبحان دليل مجرد كون الاستثناء منقطعاً عن كونه المراد بالعباد
المخلصين وهذا في الحقيقة ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكر هنا لانه من هذه الجهة
وانما ذكره لانه لا يخلو من المراد بالعباد المخلصين أو لانه قد يكونه دعاء السؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد
المخلصين فما هذا الاستثناء اه تقرير شيخنا دريد و به سقط بحث الدماميني (قوله والصواب ان المراد بالعباد
المخلصون الخ) قال الدماميني اختياره لكون الاستثناء منقطعاً مقدوح فيه بأنه ارتكاب لخلاف الاصل من غير
ضرورة لا يمكن حل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضري ذلك أن
آية سبحان بدون استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء وقد يجب بان القرآن يفسر بعضه
بعضا فاذا تكررت لفظا فيه وكان له في موضع مجمل واحد وفي آخر ذلك المجل وغيره مجمل في الآخر على ذلك المجل دون
غيره والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل الا انه فصيح شائع اه قال الدماميني في ثم هذا المثال لا يصلح
لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده
ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهي الدالة على أن المراد بالعباد المخلصون وحينئذ فهو من أمثلة
الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء ويشهد استعماله في مكان آخر بخلافه اه دماميني (قوله
المثال الآتي) أي في السابع في قوله ولا يلتفت منكم أحدا والنظير هو قوله الآتي والذي أجزم به أن
الخ (قوله قدر) أي جعل الاستثناء من فأسر بأهالك لان قوله ولا يلتفت منكم أحد لان المختار الاتباع بعد
النفي وشبهه ولا ينبغي تخريج قراءة الاكثر على خلاف المختار (قوله ومن رفع قدره) أي جعله أي الاستثناء
من ولا يلتفت منكم أحد أي فهو بدل من أحد بدل بعض من كل (قوله ويرد) أي ذلك القول وهذا ابن
الحاجب (قوله تكون مسرى بها) أي لان المعنى لا يلتفت منكم أحد أيها السارون الامر اترك فأن من
السارين وتلفت (قوله على قراءة الرفع) أي لان الالتفات بعد الاسراء وحينئذ فتكون مسرى بها (قوله
وفيه نظر) أي في الرد الذي قاله ابن الحاجب لكلام الزمخشري نظر بل كلام الزمخشري وجيبه ولا يرد عليه
الرد السابق وأجاب بنجم الأئمة الرضى عن رد ابن الحاجب بجواب آخر وهو أن الاسراء المأمور به مقيد بعدم
الالتفات معنى أي أسرا سرا غير ملتفت فيه باهالك الامر اترك فان اسراءها مع التفاتها وحينئذ فقراءة النصب
تدل على انها مسرى بها كقراءة الرفع فاصوله منع أن قراءة النصب تدل على أنها غير مسرى بها وأما جواب
المصنف فاصوله منع كون قراءة الرفع تدل على أنها مسرى بها بل انما تدل على أنها غير مسرى بها كقراءة النصب
اه تقرير دردير (قوله لا يدل على أنها مسرى بها) أي قصد ابل على أنها مهيمة أي حال الاسراء (قوله
وقدر وي) سند للمنع أي فيه نظر لانه قد روى الخ (قوله انها تبعتهم) أي وليست مسرى بها مقصدا (قوله
وبعد فقول الزمخشري) أي وأقول لك بعد ما تقدم من البحث في كلام الزمخشري والجواب عنه تنبه فقول

على الوجه المرجوح وقد

الترجم بعضهم حوازيجي
 قسراء الاكثر على ذلك
 مستدلا بقوله تعالى انا كل
 شئ خلقناه بقدر فان نصب
 فيها عند سيبويه على حد
 قولهم زيد اضربته ولم يبر
 خوف الباس المفسر بالصفة
 مر كذا آه بعض المتأخرين
 وذلك لانه يرى في نحو خفت
 بالكسر وطلت بالضم انه
 يمتثل لفعل الفاعل
 والمفعول ولا خلاف ان نحو
 تضار يمتثل لهما وان نحو
 مختار يمتثل لوصفهما
 وكذلك نحو مشترى في
 النسب وقال الزجاج في قفا
 زالت تلك دعواهم ان
 النحويين يجيزون كون
 الاول اسما والثاني خبرا
 والعكس * ومن ذكر الجواز
 فيهما الزمخشري قال ان
 الحاج وكذا نحو ضرب
 موسى عيسى كل من الايمن
 يمتثل للفاعلية والمفعولية
 والذي اترجم فاعلية الاول
 انما هو بعض المتأخرين
 والالباس واقع في العربية
 بدليل اسماء الاجناس
 والمشتري كانت انتهى والذي
 اترجم به ان قراءة الاكثرين
 لا تكون مرجوحة وان
 الاستثناء في الآية من جملة
 الامر على القراءتين بدليل
 سقوط ولا يلبث منكم أحد
 في قسراء ابن مسعود وان
 الاستثناء منقطع بدليل
 سقوطه في آية

الزمخشري الخ (قوله على الوجه المرجوح) أي لان الاستثناء من الكلام الغير الموجب الارجح فيه الابدال
 ولذلك جعلوا الاستثناء من بأهالك (قوله على ذلك) أي على الوجه المرجوح (قوله فان نصب فيما الخ)
 فقد شرح قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وحينئذ فلا تكن هنا كذلك مخرجة على الوجه المرجوح ولا
 ضرر فيه (قوله فان نصب فيما عند سيبويه الخ) حاصل ذلك ان بعضهم قرأ انا كل بالرفع وهذه القراءة
 يمتثل ان يكون خلقناه صفة لشيء مخصوص بقدر خبر وهذا لا يفيد عموم القدر في جميع المخلوقات فيوهم
 وجود شئ ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له وذلك لان المعنى على هذا الاحتمال انا كل شئ مخلوق لانا كائن بقدر
 فيفيد ان الشئ الغير المخلوق لله ليس بقدر وهذا قول القدر به وهو باطل ويحتمل ان خلقناه خبر وقوله بقدر
 خبر ثان والمعنى كل شئ مخلوق لنا مخلوق بقدر وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية وهو عوم وخلق الاشياء
 بقدر خيرا كان او شرا كما يقول اهل السنة واما قراءة النصب فلا يمتثل الامذهب اهل السنة اذ لا يتوهم عند
 نصب كل شئ كون خلقناه صفة لكل شئ لانه اذا نصب كل شئ ازم ان يكون خلقناه مفسر بالناسبه واذا كان
 مفسرا فلا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير خلقنا كل شئ بقدر (قوله زيد اضربته) أي
 ونصب زيد على الاشتغال مرجوح والراجح الرفع على ما بين في محله فانه من افراد قول ابن مالك
 * والرفع في غير الذي مرر جمع * (قوله ولم يبر) أي سيبويه وحاصله ان نصب كل شئ عند سيبويه في الآية من
 قبيل النصب المرجوح لامن قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب في الآية مرجوحا وانما هو راجح
 لانه في الرفع في الآية يخاف التباس المفسر بالصفة أي يخاف التباس ما جعل مفسرا في حالة النصب بالصفة
 وهو تر جمع للنصب اذ التباس فيه واجيب بان سيبويه لم يخوف التباس المفسر بالصفة اذ ارفع الاسم
 مرجحا للنصب على الرفع كما مر غيره وذلك لكثرة وقوع الالباس في العربية فلا تكون السلامة منه مرجحة
 (قوله مرجحا) أي اقراءة النصب أي انه يجعلها من باب الاشتغال المرجوح ولم يرتزجها بخلافها عن الالباس
 الا لزم على قراءة الرفع لكثرة وقوع الالباس في العربية واما عند سيبويه فقد جعل ذلك مرجحا للنصب
 (قوله نحو خفت) اعلم انه يمتثل له معنى للفاعل وأصله خوفت نقلت حركة الواو للخاء بعد سلب حركتها ثم
 حذف الواو لالتقاء الساكنين ويحتمل بناؤه للمفعول وأصله خوفت ففعل به ما تقدم (قوله وطلت)
 يمتثل له معنى للفاعل فأصله طوات بفتح الطاء وضم الواو ومبني للمفعول فأصله طوات بضم الطاء
 وكسر الواو فعلى الاول نقلت حركة الواو لما قبلها بعد سلب حركتها ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين وعلى الثاني
 استقلت الكسرة على الواو فحذف الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين (قوله يمتثل لهما) لانه ان كان الاصل
 تضار بفتح الزاء الاولى فهو مبني للمفعول وان كان أصله بكسر الزاء الاولى فهو مبني للفاعل (قوله يمتثل
 لوصفهما) أي لوصف المبني للفاعل بأن يكون اسم فاعل ولو وصف المبني للمفعول بأن يكون اسم مفعول وذلك
 لانه ان كان أصله مختبر بكسر الياء فهو اسم فاعل وان كان بفتحها فاسم مفعول (قوله في النسب) أي يمتثل
 لاحد الوصفين من اشترى فيحتمل انه نسبة لاشترى بفتح التاء وكسر الراء اسم فاعل أو نسبة لاشترى بفتحها
 اسم مفعول (قوله كون الاول) الاول تلك وقوله والثاني خبر أي دعواهم (قوله والالباس واقع في العربية
 بدليل الخ) أي لانه خلاف الاصل والاصل مراعاة ما يدفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابرار
 الضمير في مسألة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في نحو يا مسلمة على لغة من لا ينتظر وترك بناء
 فعل التعجب واسم التفضيل من الفعل المبني للمفعول (قوله والمشتري كان) جمع مشتري بمعنى كلمة مشتركة
 (قوله ان قراءة الاكثرين) وهي نصب امرأتك (قوله وان الاستثناء في الآية من جملة الامر) أي من أهالك
 الواقعة في جملة الامر (قوله وان الاستثناء منقطع) أي لكن امرأتك الخ فالمراد باهله المأمور باسراة بهم
 غير المرأة (قوله بدليل سقوطه الخ) أي والمتصل لا يقطع وكل هذا من باب وخير مفسرته بالوارد (قوله في آية

الجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين يؤيدهما جاء في ابن نوح عليه الصلاة والسلام
 يا نوح انه ليس من اهل بيته بل من اهل بيته ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر الامن تولى وكفر
 فيعذبه الله واختار ابو شامة ما اخترته من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الجزية والرفع على التيمية وهذا يدل على انه
 جعل الاستثناء من جملة النهى وما قدمته ٢٢٢ أولى لضعف اللغة التيمية ولما قدمت من سقوط جملة النهى في قراءة ابن مسعود حكاهما

الجر) وهى فأسر بانك بقطع من الليل وامضوا حيث تؤمرون (قوله يا نوح انه ليس من اهلك) أى الناجين
 (قوله ووجه الرفع) أى مع أنه استثناء من كلام تام وموجب وهو واجب النصب (قوله على اللغة الجزية)
 حاصله ان الاستثناء اذا كان من كلام تام وغير موجب بان تقدمه نفي أو نهي فان كان متصلا فالارجح الاتباع
 ويجوز النصب على الاستثناء وان كان منقطعاً تعين النصب على الاستثناء عند الجزية بين وجاز الاتباع أيضا
 عند التيميين (قوله وهذا يدل على) أى لان الاستثناء لو كان من جملة الامر تختم النصب عند الجزية بين
 والتيميين جميعاً على تقدير الانقطاع مثل الاتصال (قوله من جملة النهى) أى من أحد الواقع في جملة النهى
 ووجه الانقطاع أن الخطاب في منكم للمؤمنين (قوله وما قدمته) أى من كون الاستثناء من جملة الامر على
 القراءة تين (قوله من سقوط جملة النهى) أى فان سقطها في بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الامر
 اذ لا يجوز حذف المستثنى منه مع عامله (قوله أحصى ذهنا) قديته وهم أن ذهناهما مضبوط بالباء الموحدة
 بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان والا كان مثل أحصى مالا والذهن قوة للنفوس
 معدة لا تناسب الآراء وشدها هي الذكاء وجودتها هي التصور ما يرد عليها هي الفطنة اه شئى (قوله تميز
 أى محول عن الفاعل (قوله فان الامدالخ) هذا تعميل للوهم (قوله كزيدا كثر مالا) أى ففاعل الكثرة فى المعنى
 المال لازيد اه تقرير دردير (قوله كونه فاعلا فى المعنى) أى كما قال فى الخلاصة
 والفاعل المعنى انصبين بافعلا * مفضلا كانت أعلى منزلا
 (قوله بخلاف مال زيد الخ) هذا تمييز بخفض موضع خبر المنصوب فلا يشترط كونه فاعلا فى المعنى لان فاعل الكثرة
 مال زيد مطلق مال اه تقرير شيخنا دردير (قوله لعدم الفائدة) أى لان من المعلوم ان زيد ارجل وشروط
 الخبر ان يفيد مالا يفيد مالا يفيد الخبر عنه اما بنفسه أو بغيره كالخبر الموطئ كما هنا (قوله يفعل الخير) أى فالجملة اما خبر
 ثان أو صفة للخبر وقوله وزيد رجل يفعل الخير أى فهى صفة لا غير لعدم افادة الاول على انفراد (قوله صفة
 فهما) أى فى المثالين وقوله والمشهور وفيهما أى فى المثالين (قول الجواز) أى جواز كون الجملة خبرا كما يجوز
 أن تكون صفة (قوله ذلك) أى تعدد الخبر (قوله جائز فى الصفات) أى اذا كان كل منهما صفة نحو زيد عالم
 فاضل (قوله وعليه) أى على ذلك المشهور يخرج قول بعضهم (قوله لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما
 لا يعقل) أى فلا يجوز أن يكون صفة لقردة لان جمع الخ (قوله وفقها مفعول ثان) فان قيل لم لا تكون رأى فى
 الاول بصرية وفقها حالاً أجب بان الغالب فى الحال أن تكون منتهية وفقها ليس كذلك اه شئى (قوله على
 الاول) أى بان جعل ترك بمعنى صير (قوله فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) وفى عبارته بحث وذلك
 أن الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يصح أما أولاً فلانه مناف لغرضه من جعل كل
 منهما مفعولاً وأما ثانياً فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذا جمعو علم يتكرر فالاولى أن يقول ان الظرف
 مفعول ثان ولا يبصرون مفعول آخر تكرر أى ذكرنا بالامن جهة خصوصية اللفظ بل من جهة ذاته أى كونه
 مفعولاً لان لا يبصرون لم يذكر الامر مرة واحدة اه تقرير شيخنا دردير (قوله مفعول ثان تكرر) معناه ان أصلهما

أبو عبدة وغيره الجهة
 التاسعة أن لا يتأمل عند
 وجود المشتهات ولذلك
 أمثلة (أحدها) نحو زيد
 أحصى ذهنا وعروا أحصى
 مالا فان الاول على ان أحصى
 اسم تفضيل والمنصوب تميز
 مثل أحسن وجهها (والثاني)
 على ان أحصى فعل ماض
 والمنصوب مفعول مثل
 وأحصى كل شئ عددا ومن
 الوهم قول بعضهم فى أحصى
 لمالبوا أمدا انه من الاول
 فان الامد ليس محضابا
 محصى وشروط التمييز المنصوب
 بعد أفعال كونه فاعلا فى المعنى
 كزيد أكثر مالا بخلاف مال
 زيد أكثر مالا الثانى نحو زيد
 كاتب شاعر فان الثانى خبر أو
 صفة للخبر ونحو زيد رجل
 صالح فان الثانى صفة لا غير
 لان الاول لا يكون خبرا على
 انفراده لعدم الفائدة ومثلها
 زيد عالم يفعل الخير وزيد
 رجل يفعل الخير وزعم
 الفارسى ان الخبر لا يتعدد
 مختلفا بالافراد والجملة فيتعين
 عنده كون الجملة الفعلية صفة
 فهما والمشهور فيهما الجواز

كان ذلك جائز فى الصفات وعامه قول بعضهم فى فاذا هم فى يقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان أو صفة ويحتمل الحالية خبران
 أيضا أى فاذا هم مفترقون مختصمين وأوجب الفارسى فى كونه قادره خاصين كون خاصين خبرا ثانى لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما
 لا يعقل (الثالث) رأى زيد وفقها أورأت الهلال طالعا فان رأى فى الاول علمية وفقها مفعول ثان وفى الثانى بصرية وطالع الحال وتقول تركت
 زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فاعلم المفعول ثان أو بخلافه فقال واذا حمل قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف
 ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر أو الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال أو بالعكس

وان جعل على الثاني فالان (الرابع) اعترف بشفقة بيده ان فحمت الغيز ففعل مطلق او ضممتها ففعل به ومثلها حسوت حسوة وحسوة (الجهة العاشرة) ان يخرج على خلاف الاصل او على خلاف الظاهر غير مقتض كقول منى في لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذى الاية ان الكاف نعت لمصدر محذوف أى ابطالا كالذى ولزمه ان يقدر ابطالا كابطال انفاق الذى ينفق والوجه ٢٣٣ ان يكون كالذى حال من الواو اى لا تبطلوا

صدقاتكم مشبهين الذى ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض العصرين في قول ابن الحاجب الكامة لفظ اصله الكامة هي لفظا ومثله قول ابن عصفور في شرح الجبل انه يجوز في زيد هو الفاضل ان يحذف مع قوله وقول غيره انه لا يجوز حذف العائد في نحو جاء الذى هو في الدار لانه لا دليل حينئذ على المحذوف ورده على من قال في بيت الفرزدق * واذا ما مثلهم بشر * ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف خبره واذا ما بشر مكانا مثل مكانهم بان مثلا لا يختص بالمكان فلا دليل حينئذ وكقول الزمخشري في قوله * لا نسب اليوم ولا خله * ان النصب باضمار فعل اى ولا ارى وانما النصب مثله في الاحول ولا قوة وقول الخليل في قوله * الارجاج حرام الله خيرا * ان التقدير الاتروفي رجلا مع امكان ان يكون من باب الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجب عن هذا ثلاثة امور احدها ان رجلا نكرة وشروط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للرفع بالابتداء

خبر ان متعددان وجماعة فعولان به مدخول الفعل فاذا كانت الاخبار متعددة ودخل علم افعال متعددين مثلا صار له مفاعيل كثيرة ثلاثة كنهانما كثر تقول ظننت زيدا نقيها عالم الشاعر كاتبنا يفا فلا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبارا وقيل يجوز تعدد الخبر (قوله وان جعل على الثاني) أى بان جعل تركب بمعنى خلقى (قوله ففعل مطلق) أى لان العرفه بالفتح اسم للفعل (قوله ففعل به) أى لان عرفة بالضم اسم للمعروف وكذا تقول في حسوة (قوله اوعلى خلاف الظاهر) خلاف الظاهر اعم مما قبله لانهم ما قد يجتمعان فيما اذا خرج الكلام على حذف وينفرد الثاني فيما اذا احتمل الكلام اعرابين وكان أحدهما لا دليل عليه فهو خلاف الظاهر (قوله ان الكاف) أى في قوله كالذى (قوله ويلزمه ان يقدر الخ) أى لان الابطال معنى فلا يصح ان يشبهه بالذات فلذا قدر مدخول الكاف ابطال (قوله كابطال انفاق الخ) انما قدر انفاق لان الابطال حكم لا يتعمد بالذوات وانما يتعمد بالافعال (قوله انفاق الذى ينفق) ماله رثاء الناس ولا ير يد بافناء رضا الله ولا ثواب الاخرة (قوله والوجه الخ) ذكر الزمخشري في الكشف كلام من الوجهين وصدر بالاول (قوله مشبهين الذى ينفق) اى وانما كان هذا الاعراب هو الوجه لانه لا حذف في الكلام عليه اذ هو الاصل اه تقرير دردير (قوله وقول بعض العصرين) بالجر عطف على قول منى والمراد بذلك البعض ابن الاكفاني الحكيم المشهور كما قاله أبو العباس تلبذا المنصف (قوله ان يحذف) أى ذلك الضمير (قوله لانه لا دليل الخ) اى واذا كان كذلك فكيف يجوز الحذف في زيد وهو الفاضل وفي الكامة لفظا مع انه لا دليل عليه (قوله ورده) اى ومعرده (قوله واذا ما مثلهم بشر) هذا جزم بيت وصدره * فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قرش وقوله لان نسب الخ هذا صدر بيت بجزءه * اتسع الحرق على الراقع (قوله بان مثلا) متعلق برده (قوله لا يختص بالمكان) اى بل يضاف لغيره (قوله فلا دليل حينئذ) اى على ذلك الخبر المحذوف اى وحينئذ فالاولى ان يجعل بشر مبتدأ خبر محذوف ومثلهم حال اى اذا ما بشر في الوجود مماثلة لهم ولا يجوز ان يكون مثلهم خبره او بشر اسم لان شرط اعمال ما عند الجز بين ترتيب جمعها وانما (قوله ان النصب) اى في خلة (قوله اى ولا ارى) اى والتقدير بخلاف الاصل فالنصب انما هو مثله الخ (قوله وانما النصب مثله) اى فهو على الغاء الثانية والعطف على محل اسم الاولى (قوله وقول الخليل) قد يجب عنه بانه انما ارتكب خلاف الاصل لمتض وذلك ان شرط المنصوب على الاشتغال لا بد من صحته رفعه على الابتداء ورجل لا يصح رفعه على الابتداء على ان الشاعر لم يرد ان يدعول رجل هذه صفة وانما قصده طابه وحينئذ فتقدير الخليل اولى من تقدير غيره (قوله الارجاج حرام الله خيرا) هذا صدر بيت وتامه * يدل على محضلة تبيت * (قوله وهو) اى ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور اولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يجب عن هذا) اى الاعتراض الاخير وهو قولنا ان نصب رجلا على الاشتغال اولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور (قوله نكرة) اى خالية عن موعان الابتداء (قوله قابلا للرفع بالابتداء) بان يكون معرفة أو نكرة لها مسوغ وهنالك كذلك وحينئذ فيكون تقدير الخليل اى جعله منصوبا بمحذوف غير مفسر بمذكور اولى (قوله بان النكرة هنا ووصوفة) اى وحينئذ فهي قابلا للرفع بالابتداء (قوله ان امرؤ هلك ليس له ولد) اى فقد فصل بالجملة المفسرة وهى هلك بين الموصوف اذنى امرؤ وصفته اذنى ليس له ولد (قوله هذه صفة) يعنى يدل وأما

(٣٠ - دسوقى في) ويجاب بان النكرة هنا ووصوفة بقوله يدل على محضلة تبيت * الثاني ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه صفة أهم من الدعاء له

فكان الجمل عليه أولى وأما قول سيبويه في قوله * آ ليت حب العراق الذهر أطعمه * ان أصله آ ليت على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياسي بخلاف حذف الجار فبوابه ان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لخلوها محل أدوات الصدور كلام الابتداء وما النافية وماله الصدر ٢٣٤ لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما قال في قل اللهم فاطر السموات

والارض انه على تقدير ياولم يجعله صفة على الجمل لان عنده ان اسم اللدسجانه وتعالى لما اتصل به الميم المعروضة عن حرف النداء أشبه الاصوات فلم يحز نعمته وانما قال في قوله

اعتاد ذلك من سلمى عوانده * وهاج أحرانك المكثونة الطلل

ربيع قواء اذاع المعصرات به وكل حيران سارم مؤمخض ان التقدير هو ربيع ولم يجعله على البدل من الفاعل لان الربيع أكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل ولذا يصير الشعر مع التعلق أحد البيتين بالاستخار البدل تابع للبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافي تضييها ولان اسماء الديار قد كثرت فيها أن تجعل على عامل مضمر يقال دارمينة وديار الاحباب رفعا باضمار هي ونصبها باضمار اذ كره هذا موضع ألف فيه الحذف وانما قال الانطس في ما أحسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة أو نكرة موصوفة وما بعده موصولة أو صفة مع أنه اذا قدر ما نكرة تامة والجملة بعدها خبرا

جملة جزاء الخ فهي معترضة للدعاء على هذا والحاصل ان قصد الشاعر انهم يرونه رجلا ويدلونه عليه موصوفا بكونه يدل على محصلة تبيت وليس قصده الدعاء للرجل الموصوف به هذه الصفة لان الاول أهم من الثاني وحينئذ فالجمل عليه أولى (قوله فكان الجمل عليه أولى) اي والجمل عليه يكون يجعل النصب محذوف غير مفسر مذكور بخلاف لو جعل النصب على الاشتغال فإنه يفيد ان المقصود الدعاء للرجل موصوف بالصفة المذكورة (قوله وأما قول سيبويه الخ) هذا شرع في جواب عن أمور مما يتوهم تخريبها على خلاف الاصل أو على خلاف الظاهر فأحب ان يجعل المصنف عنها (قوله على الاشتغال) أي فيقدر ان الاصل آ ليت أطعم حب العراق والاشتغال هو الظاهر فلذا كن قياسيا بخلاف تقدير على فإنه لا دليل عليه فلذا كان النصب على تزج الخافض سماعيا (قوله وانما قال) أي سيبويه في قل اللهم فاطر السموات اي وكذا قال ذلك في قل اللهم مالك الملك (قوله انه) أي فاطر وقوله على تقدير يا اي انه نداء ثان (قوله ولم يجعله صفة على الجمل) اي مع انه الظاهر بخلاف جعله منادى ثانيا فإنه خلاف الظاهر اذ الاصل عدم الحذف ولا دليل على حذفها (قوله أشبه الاصوات) فقد صار مثل هلاذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم الله مع بقائها على معنيهما (قوله الطلل) هو ما تنحصر من آثار الديار والربيع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف والمد المنزل الذي لا أندس به وأذاع أفضي ومفعوله محذوف اي اذاع انصب والمعصران السحاب تعصر المطر أو تعصره الرياح فتمطر وقوله وكل عطف على المعصرات والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد البارد الرطب والنبث الناعم اه شمني (قوله وكل حيران) اي في سيره من السحاب لثقله وعدم الريح التي ترفقه فهو يتردد في الذهاب لاي جهة (قوله ان التقدير الخ) اي اذ رفعت واما اذا نصبت فالتقدير اذ كرر بعاقبة جوز سيبويه فيه الرفع والنصب الا ان الرسم لا يساعد الثاني (قوله ولم يجعله على البدل من الطلل) اي مع انه ليس خلاف الاصل بخلاف جعله خبرا للاحتياج الى تقدير (قوله لان الربيع أكثر منه) اي لان الدار عن الربيع أكثر من آثارها ووجدارها وهو الطلل (قوله فكيف يبدل الاكثر الخ) اعترض بأنه كما يمنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر مجتمع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح سيبويه بان الاخبار هنا يوضح ولا بدله من مصحح وأي شيء فرض مصحح الاخبار كان بعينه مصحح البدلية قال الشافعي وأقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغ في توهي لامعنى لها في الابدال (قوله ان تجعل) اي يخبرهم عن عامل اي عن مبتدأ محذوف وجوبه لا يجوز اظهاره وكذا لا يجوز اظهار الفاعل العامل فيها النصب وانما لم يحذف الظاهر الرفع ولا النصب مع ذكر الدار والديار لكثرة ما حرق في أشعارهم من تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم مجرى المثل والامثال لا تغير فكذا ما جرى مجراها اه دما ميني (قوله لم يتنج الخ) اي بخلافه على كلامه لان المعنى عاينه الذي حسن زيدا شئ عظيم او شئ حسن زيدا عظيم (قوله ان ما التامة) هي التي لا تحتاج لصلة او صفة وقوله الجمل عليه اي جمل ما حسن زيدا على حذف الخبر (قوله وانما أجاز الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن كثيرا من النحويين أجاز في نحو نعم الرجل زيد أن يكون زيد خبر المحذوف وهو خلاف الظاهر (قوله خبر المحذوف) أي الممدوح زيد (قوله العامين) أي في صفات المدح والذم فعني نعم الرجل أمرح الرجل بجميع صفات المدح ومعنى شئ الرجل أذمه بجميع صفات الذم (قوله فتناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل) أي وحينئذ فيكون هذا الاعراب الذي أجازوه كثيرا من النحاة مخالفا للظاهر لمتقتض وهو هذا غير خطأ

كما قال سيبويه لم يتنج الخ تقدير خبر لانه رأى ان ما التامة غير ثابتة او غير فاشية وحذف الخبر فاش فترج عنده الجمل عليه وانما أجاز كثيرا من النحويين في نحو قولك نعم الرجل زيد يكون زيد خبر المحذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبره لان نعم وبتس موضوعان للمدح والذم العامين فتناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل والخطا

وله - إذ يجزى في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون أن يكون الذين نصبوا بتقدير أمده أو رفعا بتقديرهم مع إمكان كونه صفة تابعة على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ أو قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش ٢٣٥ وهو ظاهر قول سيديوه وأما قولهم نعم

الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله مع قوله وإذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه فسوى بين تأخير المخصوص وتقدمه والذي غرأ أثر النحويين أنه قال كأنه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم أنه قال أيضا وإذا قال عبد الله فكانه قيل له ماشأه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قدمت أو آخرت وجوز أن يصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا إلا أن سدشئ مسده وذلك وارد على الاخفش في ما أحسن زيدا وأما قول الزنجشري في قول الله عز وجل قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقرآنه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقرآنه مبتدأ أو في آذانهم منه وقرآنه جملة خبر الذين مع إمكان أن يكون لاحذف فيه فوجهه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا في القرآن قدر

وانحطاً أنما هو نحو الفته غير مقتض كما مر (قوله وهذا) أي لاجل كون مقام المدح يقتضي الاطناب وينبغي فيه تكبير الجمل (قوله يجزى) أي لان المقام مدح الكتاب (قوله على أن التحقيق) أي لكن التحقيق وهذا استدراك على ما يتوهم من أن ما جازه كثير من النحاة هو التحقيق لكونه لمقتض (قوله وأما قولهم الخ) هذا مقول قول سيديوه (قوله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة قبله خبر عنه (قوله مع قوله) أي قول سيديوه (قوله وإذا قال) أي القائل (قوله فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة بعده خبر عنه (قوله فسوى الخ) أي حيث جعل المخصوص في كل مبتدأ والجملة خبره كانت متقدمة عليه أو متأخرة عنه (قوله والذي غرأ أكثر النحويين) أي في جعل المخصوص إذا تأخر عن الجملة نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عبد الله خبر المبتدأ المحذوف (قوله أنه) أي سيديوه (قوله كأنه) أي القائل (قوله فقال عبد الله) أي هو عبد الله فظاهر هذا الكلام أن المخصوص بالمدح أو اللزم إذا كان متأخرا كان الكلام جملتين ثانيتهما جواب سؤال مقدر حذف مبتدأها وبقي خبرها (قوله أنه قال أيضا) يعني أنه يرد على أكثر النحاة أن سيديوه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أن الكلام مع فعل المدح أو اللزم إذا كان المخصوص متأخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدأها وبقي خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها أن الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر ولم يقبل أحدان المخصوص إذا تقدم يكون خبر المحذوف (قوله وإنما أراد) أي سيديوه بالعبارة التي وهما جواب عما يقال إذا لم يرد سيديوه بهذا الكلام ظاهر من أنه خبر المحذوف فماذا أراد به (قوله بالكلام) أي بالجملة التي قبله أو بعده (قوله إلا بالمجموع) أي مجموع جملة المدح أو اللزم والمخصوص وقوله قدمت أي المخصوص أو آخرته وهذا يفيد أن المخصوص مبتدأ والجملة قبله أو بعده خبره (قوله وجوز الخ) هذا قول ثالث (قوله في ما أحسن زيدا) حيث قال ان الخبر محذوف بناء على أن ما موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة لها (قوله وأما قول الزنجشري الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن الزنجشري قد ارتكب في هذه الآية وحاصل الجواب أنه انما ارتكب لمقتض وهو توافق هذه الجملة لما قبلها وما بعدها ومخالفة الظاهر لمقتض غير خطأ (قوله قل هو) أي القرآن فهو مبتدأ خبره هدى وشفاء وقوله للذين آمنوا متعلق بالخبر أو محذوف أي بالنسبة للذين آمنوا (قوله تقديره هو في آذانهم وقرآنه) أي فهو مبتدأ وفي آذانهم حال من وقرآنه الواقع خبرا عن هو والجملة خبر الذين لا يؤمنون (قوله أو في آذانهم منه وقرآنه) عطف على قوله هو أي تقديره هو الخ أو تقديره في آذانهم منه وقرآنه في آذانهم خبر مقدم وقرآنه مبتدأ وخبر منه حال من وقرآنه كونه الوقر كأنها من القرآن (قوله حديثا في القرآن) أي كلاما في شأن القرآن وقوله ما قبل هذه الجملة هو قوله ان الذين كفروا بالذكر إلى قوله هدى وشفاء وقوله وما بعدها هو قوله وهو عليهم عسى (قوله قدر ما بينهما) أي وهو قوله والذين لا يؤمنون في آذانهم وقرآنه وكذلك أي كلاما في شأن القرآن (قوله إلا على ذلك) أي التقدير بأن يقدري في الكلام ضمير يعود على القرآن قبل قوله في آذانهم أو بعده واعرابه وان كان مخالفا للظاهر لكن يقتض وحينئذ فلا عيب فيه (قوله فيلزم الخ) أي فيكون حديثا في شأن القرآن من غير تقدير شيء في الكلام لكن يلزم الخ (قوله على معمولي عالمين) أي لان العامل في الذين الاول لام الجر والعامل في هدى المبتدأ وهو ضمير القرآن (قوله في أول ما أقول) أي اول قول أو اول القول الذي أقوله (قوله وجعلت الجملة خبرا) أي والمعنى اول قول هذا اللفظ (قوله

ما بينهما كذلك ولا يمكن ان يكون حديثا في القرآن إلا على ذلك اللهم إلا ان يقدري عطف الذين على الذين وقرآنه هدى فيلزم العطف على معمولي عالمين وسيديوه لا يجيزه وعلية فيكون في آذانهم نعمتالو قد قدم عليه فصار حالا وأما قول الفارسي في اول ما أقول اني اجد الله فيمن كسر الهمزة ان الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذ كر سيديوه المستله وذكرها بوبكر في اصوله وقال الكسيري على الحكاية

فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول ٢٣٦ المذكور فقد راجع الجملة منصوبة المحل فبقوله المبتدأ بلا خبر فقد روي وانما اراد ابو بكر انه حتى

لنا اللفظ الذي يفتح به قوله
* (خاتمة) * واذا قد انجز بنا
القول الى ذكر الحذف
فلنوجه القول اليه فانه من
المهمات فنقول ذكر شروط
وهي ثمانية * احدها وجود
دليل حالي كقولك ان رفع
سوطا زيدا باضا ما اضر
ومنه قالوا سلاما أي سلمنا
سلاما ومثالي كقولك ان
قال من اضر زيدا ومنه
واذا قيل لهم ماذا انزل ربك
قالوا خيرا وانما يحتاج الى
ذلك اذا كان المحذوف الجملة
بأسرها كما قلنا او احد
ركبتها نحو قال سلام قوم
منكروا أي سلام عليكم
أتم قوم منكرون المحذوف
خبر الاولى ومبتدأ الثانية أو
لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية
دليلا نحو والله تقوى أي لا تقوى
وأما اذا كان المحذوف فصلة
فلا يشترط حذفه وجدان
الدليل ولكن يشترط أن لا
يكون في حذفه ضرر معنوي
كفي قولك ما ضربت الا زيدا
أوصناعي كفي قولك زيد
ضربته وقولك ضربني
وضربته زيد وسياحي شرحه
ولا يشترط الدليل فيما تقدم
امتنع حذف الموصوف في
نحو رأيت رجلا أبيض
بخلاف رأيت رجلا كاتبا
وحذف المضاف في نحو جاني
غلام زيد بخلاف نحو وجاء
ربك وحذف العائد في نحو
جاء الذي هو في البار بخلاف

وانما اراد الخ) يعنى أن أبابكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم
بمذا الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله (قوله واذا قد انجز الخ) كانه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة
الشرط نحو واذا لم يمتدوا به فسيقولون واذا عترته وهم وما يمدون الا الله نأو والى الكهف لكن يصعدن
ذلك وجوده لا يمنع دخوله في الشرط اه دما يني قال الشبني وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل
الفاء بعدها لا يقتضى اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله كقولك ان رفع سوطا زيدا) أي فالدليل حالي
(قوله أي سلمنا سلاما) أي والدليل على ذلك المقدر حالهم وهو مجيبهم ودخولهم عليه (قوله من اضر زيدا)
أي اضر زيدا (قوله قالوا خيرا) أي أنزل خيرا (قوله الى ذلك) أي الدليل مطلقا حالي أو مثالي (قوله
ومبتدأ الثانية) أي والدليل فيها حالي (قوله أوله نفا) أي أو كان المحذوف لفظا وهو لاني الية يفيد ذلك
اللفظ معنى واللفظ مبنية الجملة عليه أي ان معناها متوقف عليه (قوله هي أي الجملة) أي معناها (قوله
أي لا تقوى) أي فالدليل حالي (قوله وأما اذا كان المحذوف فصلة) أي كذا قيل ضربت وأردت زيدا فانه
يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله ولكن يشترط الخ) ظاهره ان الذي في حذفه ضرر معنوي أو صناعي
انه لا يجوز الحذف ولو وجد دليل وايس كذلك بل القصد انه يجوز الحذف مع الدليل فهذا في قوة الاستثناء
من قوله لا يشترط وجدان الخ تأمل (قوله ما ضربت الا زيدا) أي ولو حذف هذه الفصلة لتوهم أنه لم
يحصل منك ضرب أصلا مع ان القصد في الضرب عن غير زيد (قوله زيد ضربته) أي فلو حذف الضمير
وأبقيت زيدا على الرفع اكان فيه تهمة العامل للعامل وقطعه عن العمل وأيضا كان فيه أعمال العامل
الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع (قوله وسياحي شرحه) أي شرح المانع الصناعي من هذا
المثال أي في الشرط السابع والثامن من شروط الحذف (قوله فيما تقدم) أي فيما اذا كان المحذوف
جملة أو ركنا منها أو فصلة ولكن كان في حذفها ضرر معنوي أو صناعي (قوله امتنع حذف الموصوف)
أي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوي (قوله امتنع حذف الموصوف) أي فهو وان كان فضلة لكن
حذفه يحصل عليه خال معنوي اذ لو حذف رجل لم يعلم هل هو ابيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو لنبات اذ
الابيض يصلح وصف لكل منها فان قلت كيف يقول ولا يشترط الدليل مع انه لم يشترط المحذوف مثل هذا لئلا
وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي أو الصناعي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر
معنوي في حكم الاستثناء من الاول فمكانه قال ولا يشترط حذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي
اه شبنى (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتبا) أي فلو حذف رجل لم يلبس بالمرأة لانه يقال فيها كاتبة
وفيه أنه لو حذف لاحتمال ان تقدر الموصوف شخص أو انسان وهو يصدق بالذكور والانثى والصغير والكبير
مع ان الموصوف الرجل بخصوصه الا أن يقال انه لا يحصل لهم بحسب الشأن لان العادة أن الكاتب انما
هو الرجل والصغير لا يراد غالباً بالرجل بمعنى مطلق ذكر كحديث الحقوا الفرائض باهلها فابق فلا ولي
رجل ذكر (قوله وحذف المضاف في نحو الخ) أي وامتنع حذف المضاف في نحو الخ لما يترتب على حذفه
من الخلل المعنوي ولا دليل عليه (قوله في نحو جاءني غلام زيد) أي فلو حذف غلام لم يعلم هل الجاني نفس
زيد أو غلامه (قوله وجاء ربك) أي فان الأصل وجاء أمر ربك فحذف المضاف والدليل عليه حالي وهو
استحالة تجيء الرب (قوله وحذف العائد) أي وامتنع حذف العائد في نحو الخ لما فيه من الخلل مع عدم
الدليل الدال عليه (قوله جاء الذي هو في البار) أي فلو حذف العائد لم يعلم هل الصلة جملة اسمية أو هي الجار
والمجرور ولذا قال ابن مالك وأبو ان يختزل * ان صلح الباقي لوصول كعمل (قوله أيهم أشد) أي لان صلة
أي يجوز فيها الحذف وان لم يحصل استطالة (قوله وحذف المبتدأ) أي وامتنع حذف الخ لوجود الخلل
وعدم الدليل الذي يدل على ذلك المحذوف (قوله لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه) أي فلو حذف ضمير

أشد وحذف المبتدأ اذا كان ضمير الشأن لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه

الشأن

ومن ثم حاز حذفه في باب ان نحو وان بك زيد ما نحو ذلك ان عدم المنصوب دليل عليه وحذف ٢٣٧ الجار في نحو ورغبت في ان تفعل او عن ان

تفعل بخلاف عجت من ان تفعل وأما وترغبون أن تنسكوهن فانما حذف الجار فيها قرينة وانما اختلف العلماء في المقدرم الحرفين في الآية لاخلاف فهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وكان مردودا قول أبي الفتح انه يجوز جلست زيد ابنته زيد مضاف أي جلوس زيد لاحتمال ان المقدم كامة الى وقول جماعة ان بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل وانما نحو لا أحد اغـير من الله وقولك مبتدأ من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فانبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثر من ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا ير يد لولا زيد وجوده ونحوه وأما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذف فواجبة الذكر نحو لولا زيد رسالة مسلم ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثه عهد بالاسلام لاسست البيت على فواعد ابراهيم وقال الجمهور لا يجوز لابن من الاسد يأكل بالجزم لان الشرط المقدران قدر مبتدأ أي فان تدن لم يناسب فعل النهى الذي جعل دليلا عليه وان قدر منقيا أي فالادن فسد المعنى بخلاف لادن من الاسد تسلم فان الشرط المقدم في ذلك صحيح والمعنى والصناعة وذلك ان تجيب

النسأ لم يعلم هل وجد هنا حذف أم لا وذلك نحو هو زيد كرم هو هي هذمه لجمعة (قوله ومن ثم) أي من اجل استغنائها عنه (قوله ان بلز يد مأخوذ) زيد مبتدأ أو مأخوذ خبر و رفع زيد هنا وعدم وجود منصوب بعد ان دليل على ان اسم ان محذوف لان بك متعلق بمأخوذ ولا يكون اسمها (قوله وحذف الجار) أي وامتنع حذف الجار (قوله في نحو ورغبت في ان تفعل او عن ان تفعل) أي لانه اذا حذف في لم يدراهما هل هو في أو عن لاحتمال كل منهما لان رغبت يتعدى بكل منهما ولادليل على عينه (قوله بخلاف عجت الخ) أي فيجوز حذف الجار فيه لان عجت انما يتعدى بمن وأما رغبت فيتعدى في للمرغوب فيه و بمن للمرغوب عنه فاذا حذف الجار لا يدري عينه (قوله لقرينة) أي معلومة عن من نزلت في شأنهم الآية (قوله فان الخلف في الحقيقة في القرينة) أي نقيل هي المحبة في نكاحهن وقيل الكراهية له فعلى الاول تقدر في وعلى الثاني تقدر عن (قوله وكان) عطاف على قوله سابقا لمتنع أي ولاشترط الدليل امتنع وكان مردودا الخ (قوله بتقدير مضاف) أي حذف المضاف وأتم المضاف اليه مقامه فاتصبا انتصابه (قوله لاحتمال ان المقدم الخ) أي فلا دليل على ما قاله وقوله وقول جماعة عطاف على قول أبي الفتح وكذا قوله وقول الاكثرين (قوله لا يثبتون الخ) أي وظاهر هذا الاطلاق أي وجد دليل يدل عليه أو لم يوجد دليل كان كونا عاما أو خاصا وقوله وانما ذلك الخ أي وهو مردود لان حذفهم للخبر انما هو عند الخ أما عند عدم الدليل كفي الحديث وكفي قولك ابتداء الخ فلا يجوز الحذف (قوله وانما ذلك) أي عدم اثباته عندهم (قوله فانبات الخبر فيه اجماع) يعني من التيميم وغيرهم أي ولا يجوز الحذف باتفاق قال الدماميني كلام المصنف هذا مناف لما يأتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا خبر كيب عبري وان اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي ذلك ان تجيب عن الجمهور الخ يقتضي ان الجمهور قائلون بان هذا التبركيب غير حربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وأنه اذا اريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا راضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوف على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل اه كلامه قال الشمني وأقول لا تنافي بين كلاميه فان مراده من الاجماع على اثبات الخبر ليس اجماع النخابة بل اجماع تميم وغيرهم على ذكره أهم من ان يكون على انه خبر كاهو مقتضى كلامه وألا وهو قول بعض أوعلى أنه غير خبر كاهو مقتضى كلامه ثانيه أو هو قول الجمهور (قوله ان الخبر بعد لولا واجب الحذف) ظاهره مطلقا كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا (قوله موجود) أي ولا شك ان الوجود كون عام (قوله لولا زيد رسالة مسلم) أي فلو قيل لولا زيد رسالة مسلم لم يعلم سألته بخلاف الوجود (قوله وقال الجمهور) هذا كلامه مستقل والمراد بالجمهور ما عدا الكسائي والانساب في التعبير وقول الكسائي انه يجوز الخ أي وكان مردودا قول الخ (قوله لم يناسب فعل النهى) أي لان النهى نفي في المعنى (قوله ولك أن تجيب الخ) حاصله ان قول الجمهور ان بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة أي مطلقا سواء كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل فلا يثبتونه على أنه خبر بل اذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل اسما لالا و أضيف لما كان اسما لها بحسب الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوف على سبيل الوجوب ولا شك ان أنه اذا كان كذلك يصدق عليه قولهم ان خبر لا الخاص لم يثبتونه أي على أنه خبر وهذا لا ينافي في اثباته لا على أنه خبر وكذا يقال في قول الاكثر من ان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف مطلقا هذا محصله ويرد عليه ان مقتضى هذا الجواب أنه اذا كان الخبر خاصا ولم يدل عليه دليل لا يصح التصريح به ويكون التصريح به غير حربي وهو ينافي قوله سابقا وقولك مبتدأ من غير قرينة لا رجل يفعل كذا اثبات الخبر فيه اجماع فانه يقتضي أن الايمان بالخبر الخاص الذي لم يدل عليه دليل على أنه خبر

قدر منقيا أي فالادن فسد المعنى بخلاف لادن من الاسد تسلم فان الشرط المقدم في ذلك صحيح والمعنى والصناعة وذلك ان تجيب

عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولاً واجب أن يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا فيقال لولا قياماً بذو لا قيام أي وجود ولا يقال لولا زيد ولا لرجل ويراد قائم أثلاً يلزم المحذور المذكور وأما لولا فقولك حديثه وعهد فعله مما روى بالمعنى وعن الكسائي في إجازته الجوزية بأنه يقدر الشرط من تمامه لولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً * (تنبيهان) * أحدهما أن دليل ٢٣٨ الحذف نوعان أحدهما غير صناعي وينقسم إلى حالي ومقال كما تقدم والثاني صناعي وهذا

يختص به زنة الخويون لأنه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في قوله تعالى لا أقسم بيوم القيمة ان التقدير لا ناقص وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصر بين وفي قمت وأصلك عينه ان التقدير وأنا أصلك لان واو الحال لا تدخل على المضارع المذنب الخالي من قد وفي انما الابل أم شاء ان التقدير أم هي شاء لان أم المنقطعة لا تعطف الابل وفي قوله

ان من لام في بني بنت حسا * لان أمه وأصه في الخطوب * ان التقدير انه أي الشأن لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه

* ولكن من يبصر حفتوك يعشق * وفي ولكن رسول الله ان التقدير ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفاً للدخول الواو عليها ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها منفي ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو شريك في النفي والاثبات

عربي وان اتيان الخبر على هذه الصورة واجب وهذا يحصل بحيث اللمام بيني السابق اه تقرير رددير (قوله عن الجمهور) أي الذين عبر عنهم بالاكثر من سابقا القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والذين عبر عنهم بالجماعة القائلين بان نفي تميم لا يثبتون خبراً للتبرئة (قوله بان الخبر) أي خبر لولا وخبر لا تبرئة (قوله اذا كان مجهولاً) أي بان كان كونا خالصا يدل عليه دليل فالجـ نور المذكور الحذف من غير دليل وحاصل الجواب أن المراد انهم لا ينطقون بالخبر الخاص الذي يجعل عند حذفه بل اذا أرادوا النطق به يجملونه نفس الخبر عنه فلا يقولون في نحو لولا زيد كرم زيد أي موجود مثلاً (قوله فله الخ) فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله والذي فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك في كل حديث استدلال به بذلك الرد (قوله فعله مما روى بالمعنى) أي لعله من جملة الاحاديث المروية بالمعنى وحيث فلا يكون فيه دليل لاحتمال أن لا يكون هذا الفقه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدي الى عدم الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور الى كل حديث استدلال به منها وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزراله في الرد على ابن مالك حيث استدلال على بعض احكام النحوي بالفاظ الحديثية اه دما بيني (قوله وعن الكسائي) أي ويجاب عن الكسائي (قوله الصناعة) أي صناعتهم (قوله لا أقسم) هو بلام مفتوحة وبعدها همزة مضمومة فتعطف ساكنة ولكن ترسم اللام ألف بزيادة ألف بعدها والهمزة بعده بصورة ألف ويقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير اشباع فتحة اللام اذا استشهدا نغما وعلى هذه القراءة (قوله ان التقدير لا الخ) أي فاللام لام الابتداء داخلية على مبتدأ محذوف فلا يصح أن تكون للقسم لان الفعل للعالم والفعل الذي للعالم لا يقسم به ولا تصح تلك اللام الا على جعلها لام الابتداء فالصناعة دلت على حذف المبتدأ (قوله لان فعل الحال) أي الفعل الدال عليه (قوله لا يقسم عليه) أي لا يقسم به فعلى بمعنى الباء وقوله لان الخ علة لمحذوف أي واللام للابتداء لا للقسم لان الخ (قوله لا تعطف الابل) لوقال لا يقع بعدها الابل لكان أحسن لان كثير من النحاة لا يرى ان أم المنقطعة عاطفة كبل الداخل على الجمل (قوله لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله) نعم ما قبله يعمل في جلته بتماها كما هنا لان خبران (قوله وما كنت ممن يدخل الخ) وبعده

وبين الرضا والسخطا والقرب والنوى * مجال للدمع المقيلة المترقرق

وأحلى الهوى ما سكت في الوصل ربه * وفي الحجر فهو الدهر زرجو وبتقي

وقوله يعشق مجزوم لانه جواب الشرط وخبره سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكسة العارضة لاجل الروي (قوله ولكن) أي ولكنه من الخ (قوله صح تخالفهما) أي في النفي والايجاب وان كانهما متفقين في الصدق والتحقق كما هنا في ولكن كان رسول الله (قوله بان لكن تشبهه الفعل) أي لان معناها أن تستدرك (قوله فلا تدخل عليه) أي على الفعل (قوله فالفعل مقدم في الرتبة عليه) أي على الشرط وحيث أن ذلك يمكن داخلية على الفعل (قوله ولهذا الخ) قد يقال ان المشددة مشبهة للفعل لفظا ومعنى وأما المنخفضة فهي مشبهة في المعنى وحيث أن ذلك يمكن ان يسبوا به اكتفى بالشبه المعنوي ووجه كون المشددة مشبهة للفعل لفظا البناء على

فاذا قدر ما بعد الواو جملته صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمر و زعم سيبويه في قوله

واستبحر لالتلال سخافة * ولكن متى يسترفدا القوم أرفد ان التقدير ولكن أنوار وجهه بان لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلية عليه ان متى منصوب به فعل الشرط فالفعل مقدم في الرتبة عليه وورده القاربي بان المشبه للفعل هو لكن المشددة لان المنخفضة ولهذا لم تعمل المنخفضة

الفتح

لعدم اختصاصها بالاسماء وقيل انما يحتاج الى التقدير اذا دخلت عليها الواو لانها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف * (التنبيه الثاني) شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمر وأي ضارب وتر يدضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربت في الارض والآخر بمعنى الايام ٢٣٩ المعروف ومن ثم أجمعوا على جواز زيد قائم وعمر وروان زيد قائم

وقمروا على منع ليتزيدا قائم وعمر وروان في العمل وكان لان الخبر المذكور مثنى أو مترجى أو مشبهة به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدأ فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قرآته من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول للدلالة الثانية أي ان الله يصل على وملائكته يصلون وليس عطفًا على الموضوع يصلون خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال الفراء في قوله تعالى أحسب الانسان أن لن نجعل عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى يحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم اذا تردد في الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به وقال بعض العلماء في بيت الكتاب ان تراها ولو تأملت الا ولها في مفارق الرأس طيبا ان ترى المقدره الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقضى

الفخ كالماضى وأما معنى فلانم بمعنى استدركت (قوله لعدم اختصاصها بالاسماء) الانسب لعدم شبهها بالفعل (قوله لمعناها) أي الاستدراك (قوله اللفظي) أي المقتضى (قوله أن يكون طبق المحذوف) أي موافقا له لفظا ومعنى كما في زيد ضارب به أو معنى فقط يجوز يد امررت به وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكفي عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيين (قوله والآخر بمعنى الايام المعروف) ليس هذا معناه الموضوع له انما يقبل معناه المقصود منه لان الضرب لغة اسم لفعل بصورة معلومة وهو استعمال آله التأديب في محل صالح للتأديب والمعنى المقصود هو الايام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايام ولهذا لو حذف لا يضرب فلانم اضربه بعد موته لا يثبت لغوات معنى الايام (قوله أجمعوا على جواز زيد قائم وعمر) أي قائم فقائم المذكور دليل على المحذوف الواقع خبرا عن عمر ومطابق له في اللفظ والمعنى وكذا يقال في ان زيد قائم وعمر والواو في المثالين عاطفة لجملة على جملة (قوله مثنى) قال الشمني كذا في نسخة وفي أخرى مثنى عنه وهو الذي رأيت بخط المصنف (قوله لانه خبر المبتدأ) فالمحذوف وان مطابق لفظه لفظا المذكور لكن تخالف في المعنى ثم ان في حكاية الاجماع على منسح ذلك في ليت ولعل وكان أمر اغرب بالاحتمال مثله من المصنف فان اختلف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره (قوله ولائكته يصلون) أي مع ان الصلاة المذكورة غير الصلاة من الله فلم يتطابقا معنى (قوله لثلاثي تواردا عاملان) ان والمبتدأ وقوله على معمول هو الخبر (قوله والصلاة) أي والحال ان الصلاة الخ وهذا مرتبط بقوله وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول للدلالة الثانية (قوله بمعنى الاستغفار) وحينئذ فالصلاة المذكورة مغايرة للمحذوف في المعنى فلم يتطابقا معنى (قوله وقال الفراء) الاولى بقول الفراء أي وكيف يصنع بقول الفراء الخ (قوله ليحسبنا) اللام لام الامر وقوله والحسبان الواو والحال وقوله والمحذوف بمعنى العلم أي فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى وان تطابقا اللفظ (قوله اذا تردد) أي وايست المحذوفة بمعنى الفن لان الخ (قوله وقال بعض العلماء) الاولى بقول بعض الخ (قوله الاولها) أي الاوترى لها في المفارق طيبا (قوله بالخبر) هو بالخاء والفاء المتحركتين (قوله مع ان رأى المذكور بصريه) أي وحينئذ فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى (قوله الصواب عند الخ) هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بتبأ عيج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظن الفظة اشتراك ولا استعارة انما معانها العطف ويكون محسوسا ومعمولا ثم حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة هي رقة القلب (قوله بمعنى واحد وهو العطف) أي وحينئذ فالدليل مطابق للمحذوف في آية الاحزاب لفظا ومعنى (قوله بمعنى واحد الخ) هذا القول هو المناسب لسياق الآية وذلك ان سياق الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتأسببهم فيما ذكر وحينئذ فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع اذ لا ارتباط في أن يقال ان الله يرحم النبي وملائكته يستغفرون له بأبها الذين آمنوا ادعوا الله له لما في هذا الكلام من غاية الركا كتمه والانفكاك فعمل أنه لا بد من اتحاد معنى الصلاة لاجل ارتباط الكلام ولما رأى بعضهم هذا التزم ان الصلاة معناها الدعاء مطلقا المراد ان الله يدعوه وذاته باصا الخبر للنبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة هذا محصل ما قاله الشمني نقلا عن صدر الشريعة في توضيحه وقد يقال ان اعتبار المشاركة في مطلق الاعتناء والنعظيم أسهل من هذا أو في مطلق العطف كما قال المصنف (قوله وهو العطف) أي الخنو (قوله قول الجماعة)

كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تدح النساء بالخبر والتصون لا بالتبذل مع ان رأى المذكور بصريه قلت الصواب عندى ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الاكديمين دعاء بعضهم لبعض واما قول الجماعة فيعيد من جهات احدها اقتضاؤه الاشارة والاصل عدمه

لما فيه من الالباس حتى ان قوما نفوه ثم المبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثانية انا لانعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه ٢٤٠ اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة نعلها متعددا والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن

أي ان الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة التضرع ومن الاكديمين الدعاء (قوله لما فيه من الالباس) أي لتعدد الوضع (قوله نفوه) أي قالوا بعدم وجوده (قوله قدم عليه) يعني واذا حلت الصلاة على معنى كل واحد وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطى أو التشكيك وهو أولى من الاشتراك والمجاز وجوابه ان ذلك انما يكون أولى اذا دار اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتض لاحدها بخصوصه اما اذا دل الدليل على الاشتراك أو المجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على أن الصلاة مشتركة بين المغفرة والاسد تغفارا لتبادر الذهن اليه عند الاطلاق اه دما ميني (قوله انا لانعرف في العربية الخ) قال الدما ميني بل ذلك معروف يقال أرض الرجل بمعنى ارعد أوز كم وأرض الجذع بمعنى أكانته الأرض وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كتاب ثلثة وهمة فان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وان أسندته الى النبات كان معناه طام أو غلظ أو طال وان أسندته الى القدر كان معناه أزدب ومنه قنوان أسندته للرجل كان معناه ذل وصغروا ان أسندته لشيء من الماشية كان معناه سم ومن يتبع الافعال في اللغو وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا اه (قوله فعلها متعد) فيقال رحم الله زيدا (قوله ولا يحسن الخ) فيه انه شائع (قوله حذوف كل منه يحمل الآخر) في هذه المسئلة وهى انه هل يجب صحة اقامة كل واحد من المترادفين كان الآخر ثلاثة مذهب أحدها أنه غير واجب واختاره الامام والثاني أنه واجب مطلقا واختاره ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث النقص بل فان كانا من لغة واحدة وجب والا فلا واختاره البيضاوى والصفي الهندي والمسئلة بدسوطه بادلتها في أصول الفقه (قوله بلى نجههها قادرين) أي وليس مفعولا ثانيا بحسبنا محذوفا (قوله من فعل الحسبان) أي أن فعل الجمع أقرب لقادرين في العبارة من فعل الحسبان فيكون هو الدليل على عامله المحذوف (قوله وهو) أي المنفي في الآية فعل الجمع أي فيكون بلى اثباتا له فيكون المقدر نجههها (قوله وذلك) أي جزههم واعتقادهم أن لن يجمع الله عظام الانسان بعدموته لا فرط أي شدة كفرهم (قوله وأما قول العرب في البيت) أي ان ترى المقدرة قلبية وقوله فردود بلى هى بصرية كالذكورة (قوله فحال أهل المدر) أي البناء واحد مدرة تطلقها العرب على القرية (قوله الوبر) أي الخيش وقوله وحال أهل الوبر مختلف ففهم من يرى كشف رأس المرأة ابتداءا ومنهم من لا يراه ابتداءا (قوله عن ارسال شعيب) أي عن اقتضائه ارساله لهما عدم المر وأه واحداصل ما قاله الزنجشمرى ان قلت كيف ساع لنبى الله شعيب ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية قات الامر في نفسه ليس يحفظوا فالدين لا ياباه وأما المر وأه قال الناس يختلفون في ذلك والعمادات متناقضة وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم ومذهب البدوية خلاف مذهب الحضرة اه كلامه (قوله لسقى الماشية) أي فقال انهم عرب وليس هذا عندهم بخلاف المرأة (قوله الشرط الثاني) أي من شروط الحذف الثمانية (قوله ولا مشبهه) أي ولا مشبهه الفاعل وهو اسم كان (قوله على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء) أي القائل انهم محذوفة وأن نحو قام القوم فلا زيد تقديره محذوفه (قوله بعض محذوف لفظا بعض محذوف لفظا) أي وان مثل القوم هو المخصوص وقوله فردود أي لان الفاعل لا يحذف (قوله فأين تفسيره) يعنى فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبئس ضمير مستترا أن يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام المصنف السؤال عن مكان التفسير وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا * ثلاث الاثني والديار البلاقع

تفسير القاصر بالمتعدى والرابية انه لو قيل كان صلى عليه دعاء عليه انه كسر المعنى وحق المترادفين صحة حلول بكل منهما يحمل الآخر واما آية القيامه فالصواب فيها قول سيديويه ان قادرين حال أي بلى نجههها قادرين لان فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ولاز بلى ايجاب لا منفي وهو في الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا يسلم ان الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وخبر وذلك لا فرط كفرهم واما قول العرب في البيت فردود وأحوال الناس في الالباس والاحتشام مختلفة فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر وحال أهل الوبر مختلف وجم هذا أجاب الزنجشمرى عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية وقال العمادات في مثل ذلك متباينة وأحوال العرب تختلف أحوال العجم (الشرط الثاني) أن لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء وقال الكسائى وهشام والسهيلى في نحو ضربنى وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لامضمر وقال ابن عطية في نفس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير نفس المثل مثل القوم فان أراد ان الفاعل لفظا المثل محذوفا فردود وان أراد تفسير المعنى وان في نفس ضمير المثل مستترا فان نفس غيره

مقام
محذوف لامضمر وقال ابن عطية في نفس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير نفس المثل مثل القوم فان أراد ان الفاعل لفظا المثل محذوفا فردود وان أراد تفسير المعنى وان في نفس ضمير المثل مستترا فان نفس غيره

وهذا لازم للزخشري فإنه قال في تقديره بس مشلاوقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم و بس لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المحصوص أي مثل هؤلاء أو مضاف أي مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز ٢٤١ حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيرا ويا عبد الله

وزيد اضربته (الثالث أن لا يكون مؤكدا) وهذا الشرط أول من ذكره الاخفش منع في نحو الذي رأيت زيدان يؤكدا العابد المحذوف بقوله نفسه لان المؤكدا يريد الطول والحذف يريد الاختصار وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاعفال قول الزجاج في ان هذان ان التقرير ان هذان لهما اسحارن فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبعه أبا علي أبو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه من يدك لا يجوز ادغام نحو انعسس لما فيها جميعا من نقض الغرض وتبعه م ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكدا كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتفسيره بمعناه والحذف مناف لذلك وهو لاء كهم يخالفون للخليل وسيبويه أيضا فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مرت بزيد وأناني أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد فأجاب بأنه يرفع بتقديرهما صاحبى أنفسهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واسندوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا * وان مالار وان ولدا

مقام خاوذلك المسكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب شمني (قوله وهذا) أي عدم وجود التمييز المستفاد من قولنا فأين تفسيره ويحتمل وهذا أي ما ذكر من استنثار الضمير مع حذف المميز لازم للزخشري لانه قدر مثلا اه تقرير دردير (قوله وهذا لازم) الاشارة الى ما كنى عنه المصنف بقوله فأين تفسيره وهو خلو فاعل بس اذا كان ضميرا من ميم اه شمني (قوله بس مثلا) أي فتقديره مثلا يفيد ان فاعل نعم ضمير وهذا الذي قدره يدل على الضمير فيقال عليه ان المفسر الدال على الضمير لا يحذف (قوله وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم و بس لا يحذف) أي لان الحذف ينافي التمييز قال الدماميني مجرد منع سيبويه بذلك لا ينهض رداعلى الزخشري فله أن يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العمد وقال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون أي عشرون رجلا وقال تعالى تاليها سبعة عشر أي ملكا وقد سمع حذفه في نعم في الحديث من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصته وادعاء شذوذه ممنوع قال الشمني أقول ان أراد أن الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضرن لان الكلام في منافاته في محل مخصوص وهو باب نعم وان أراد أنه لا ينافية في باب نعم فهو ممنوع وما ورد من ذلك فهو شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذه مكابرة ضمير مسموعة (قوله وحذف المحصوص) أي حال كونه غير مضاف للذين (قوله أو مضاف) أي أو حذف والحال أنه مضاف للذين المذكور فالذين ليس صفة للقوم على هذا (قوله أو مضاف) أي أو حذف مضافا أي مضافا الى الذين أي اما أن يكون المحصوص هو المحذوف برتمه واما أن يكون المحصوص الذين لكن على حذف مضاف (قوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله) هذا مرتب بقوله فلا يحذف الفاعل ولان نائبه وقوله ولا خلاف الخ أي والممنوع انما هو حذف الفاعل بدون الفعل وهذا مرتب بقوله الثاني الخ لانه مرتب بالمسئلة قبله (قوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله) أي اذرب شئ جازتبعه ومنع استقلالا (قوله أن لا يكون) أي المحذوف مؤكدا أي لان التأكيد يقتضي التطويل والحذف ينافية (قوله لان المؤكدا) أي لان الشخص المؤكدا (قوله والحذف) أي والشخص المحذوف (قوله الحذف) أي لا مبتدا (قوله متنافيان) قد يقال ان اللام مؤكدة لنسبة المبتدا لانه مبتدا فلا يجوز حينئذ (قوله وتبعه أبا علي) أي الفارسي في عدم جواز تأكيد المحذوف (قوله أبو الفتح) أي فقال لا يجوز توكيد المحذوف (قوله لا يجوز ادغام نحو انعسس) أي بحيث تقول انعسس (قوله من نقض الغرض) أي والغرض في الاول التطويل وفي الثاني الحاقه بالجويم اه تقرير دردير (قوله وسيبويه أيضا) أي من حيث انه رضى بجواب الخليل ولما كان الجواب للخليل قال في الثاني أيضا (قوله ووافقهما) أي وافق الخليل وسيبويه وقوله على ذلك أي على توكيد المحذوف (قوله وفيه نظر) أي في استدلالهم على تأكيد المحذوف بما ذكره (قوله فان المؤكدا) أي فيما ذكر من قول العرب ان محلا وان مرتحلا وما بعده (قوله وقال الصغار) أي في شرح كتاب سيبويه (قوله لان المقضى للحذف) أي حذف العائد الطول أي طول الصلة بذكر المفعول (قوله ولهذا) أي لكون المقضى للحذف الطول لا يحذف في نحو الذي الخ لعدم الطول بذكر ما هو زائد على ركني الجملة (قوله فاذا فرغ من الطول) أي بحذف الضمير فكيف يأتيون بتوكيد أطول من الضمير (قوله واما حذف الشئ الخ) هذا مرتب بقوله الثالث أن لا يكون المحذوف مؤكدا وكنه قال وهذا عند عدم الدليل الدال على ذلك المحذوف واما الخ (قوله مع والده) أي جمال الدين صاحب الالفة والتسميل (قوله بحث) قال بدر الدين في شرح الالفة والذي ذكره الشيخ يعني والده في هذا الكتاب

(٣١ - دسوقي في) حذفوا الخبر مع أنه مؤكدا وفيه نظر فان المؤكدا نسبة الخبر الى الاسم لانفس الخبر وقال الصغار انما فرغ الاخفش من حذف العائد في نحو الذي رأته نفسه زيد لان المقضى للحذف الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا فرغ من الطول فكيف يؤكدون واما حذف الشئ الدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف للدليل كالتاب ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث اجاد فيه

يعني الالفية وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله
وتقوية معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجوز ان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقوية معناه دائما
فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المؤكد يقصد به التقوية
والتقوية وقد يقصد به مجرد التقوية فليس ممنوعا ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر
معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة تقوية عليه أحق
وأولى ولولم يكن هذا القياس كافي في دفع ما قاله لكان في دفعه بالسماح كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد
حذفاً جائزاً اذا كان خبراً عن اسم عين من غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيراً وحذفاً واجباً في مواضع نحو
سقياً ورعياً وحذفاً وشكر الأكرام فمفعول هذا اما سهو عن وروده واما البناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه
نية التخصيص وهو دعوى خلاف الاصل ولا يقتضها نحوى الكلام اه وحاصله أن حذف عامل المؤكد
جائز نقلاً كما في أنت سيراً أي تسيراً ويراد به لانه المحذوف أحوج للنا كيد ومنع ابن عقيل أن المحذوف
مؤكد بالفتح كما أن يكون مكابرة حيث قال في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة المذكورة ليست من باب
التأكيدي لان المصدر نائب فيها نائب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه وبدل على ذلك عدم
جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكد (قوله الرابع) أي من شروط
الحذف أن لا يؤدي حذفه أي المحذوف الى اختصار المختصر أي حذف المختصر (قوله لانه اختصار للفعل) أي
وحذفه يؤدي الى اختصار المختصر (قوله أيها المانح) المانح بالتحية هو الذي ينزل البئر ويؤمل الدلو بيده
لقلة ماء البئر وأما بالفوقية فهو الذي يجذب الدلو على رأس البئر (قوله ودونك دلولي) أي فدلولي مفعول
لمحذوف دل عليه المذكور (قوله ودونك دلولي) أي فظاهاه أن اسم الفعل قد حذف وبق معمله (قوله
فقالوا) يحتمل التبري منه ويحتمل أنه عزاء لانه افتاء اعتماداً والظاهر أنه أراد التبري بدليل أن ابن مالك عزاه
لسيبويه أنه يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله وحينئذ قاله سيبويه تفسيراً صناعياً (قوله وانما التقدير
نخذلولي والزم زيدا والزم الحج) أي فهمي مفعولات لافعال محذوفة (قوله ودونك خبره) أي وعلى هذا
فدونك ظرف بمعنى قد املك الاسم فعل (قوله الخامس أن لا يكون) أي المحذوف (قوله الا في مواضع)
أي كمن بعدكم الاستفهامية ولا م الطالب فان حذفها مطر عند بهض ومنها حذف أن الناصبة في مواضع
مخصوصة بعد فاء السببية وواو المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ليت زيدا قائم فاقوم فهذه
المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسي وقوله ولا يجوز القياس عليه أي فلا يجوز أن يحذف مطلقاً قياساً على
من في هذا الموضع أو في غيره ولا مطلقاً جازم قياساً على لام الطالب ولا مطلقاً ناصب قياساً على ان (قوله أن
لا يكون) أي المحذوف عوض عن شيء والالزم حذف العوض والمعوض (قوله فلا تحذف ما في أم أنت منطلقاً
انطلقت ولا كلمة لان قولهم فعل هذا امالاً) قال الدماميني نص المصنف في الباب الاول في فصل ما من حرف
الميم على ان ما غير الكافة نوعان أحدهما عوض والآخر غير عوض فالعوض في موضعين أحدهما نحو
قولهم ما أنت مطلقاً انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقاً فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار
وكان للاختصاص وجهي بما للتعويض وادغم النون للتقارب والثاني نحو قولهم فعل هذا امالاً وأصله ان كنت
لا تفعل غيره فهذا تصریح منه بان العوض في المثال الثاني كلمة ما وهو مخالف لقوله هنا لان فيه عوض وأجاب
الشمي بانه لا يخالف لان ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المنفي وهو تفعل (قوله ولا التاء من عدة) أي
فانما عوض من الفاء (قوله واقامة) أي فان التاء عوض عن عين افعال وهو الواو فالاصل اقوام نقلت حركة
الواو للساكن قبلها فتمكنت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا ان نقلت الفاء حذفت للساكنين
وعوض عنها التاء (قوله فما يجب الوقوف عنده) أي فلا يجوز أن يتعدى ويجعل أمراً يقاس عليه (قوله

(الرابع) أن لا يؤدي حذفه
الى اختصار المختصر فلا
يحذف اسم الفعل دون
معمله لانه اختصار للفعل
وأما قول سيبويه في زيدا
فانقله وفي شأنك والحج وقوله
أيها المانح دلولي دونك *
ان التقدير عليه كزيد
وعليك الحج ودونك دلولي
فقالوا انما أراد تفسير المعنى
لا الاعراب وانما التقدير
نخذلولي والزم زيدا والزم
الحج ويجوز في دلولي أن
يكون مبتدأ ودونك خبره
(الخامس) أن لا يكون عاملاً
ضعيفاً فلا يحذف الجار
والجازم والناصب للفعل
الا في مواضع قويت فيها
الدلالة وكثرت استعمال
تلك العوامل ولا يجوز
القياس عليها (السادس)
أن لا يكون عوضاً عن شيء
فلا تحذف ما في أم أنت
منطلقاً انطلقت ولا كلمة لان
قولهم اسم فعل هذا امالاً ولا
التاء من عدة واقامة
واستقامة فاما قوله تعالى
واقام الصلاة فما يجب
الوقوف عنده ومن هنالم

يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجزمه ان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر أحرف النداء وعوضا من أدهو وأنادي لاجازتهم حذفها (السابع والثامن) أن لا يؤدي حذفه الى تهية العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى افعال العامل الضعيف مع امكان افعال العامل القوي وللامر الاول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو ضربني ٢٤٣ وضربته ز بدلتا تسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول

ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو زيد ضربته لان في حذفه تسلط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من افعال الفعل ثم جلاوا على ذلك ز يدا ضربته أو هل ضربته فنعوا الحذف وان لم يؤدي ذلك وكذلك منعوا رفع رأسها في أكل السمكة حتى رأسها الآن يذكر الخبر فقوله ما كول واجتماعهما مع الالباس منع الجمع تقديم الخبر في نحو زيد قام ولانقاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم مع ممول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا وان لم يجوز تقديم الخبر فجازوا زيدا أجملة أحرز وقال البصريون في قوله بما كان اياهم عطية عودا ان عطية مبتدأ و اياهم مفعول عود والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن وقد خفيت هذه النسبة على ابن عصفور فقال هووا من محذور وهو أن يفضوا بين كان واسمها بمفعول

فما يجب الخ) أي فهو مسموع لا يقاس عليه أي انه شاذ وفيه شيء والاحسن ان يحل عدم جواز حذف التاء عوضا ما لم يحصل بدل التاء شيء يسد مسدها كما اضاف اليه والاجاز اه تقرير رددير (قوله من مصدرها) أي لان المصدر من نسبة الافعال للذات مصادرها أي الكون (قوله ومن هنا) أي من أجل اشتراط أن لا يكون عوضا وكذا تقول في ومن هنا الثاني (قوله ان العرب لم تقدر الخ) أي بل بالم تكن عوضا عن شيء بل هي أصلية خلافا لغيره (قوله حذف المفعول الثاني) الاحسن حذف مفعول العامل الثاني وهو الضمير الثاني من ضربته (قوله لئلا تسلط على زيد) أي أن حق الفعل أن يكون مساطا عليه فينصبه مفعولا لرفعه فلهذا قطع عن العمل ورفعه بالاول (قوله ثم جلاوا على ذلك الخ) يعني أنهم منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤدي حذفه الى تسلط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه والى افعال الابتداء مع التمكن من افعال الفعل لان ما وهل لصدر يتم الا تسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن المصدرية ووقوعهما حشوا (قوله ثم جلاوا على ذلك) أي ان علة المنع لا توجد فيه ولكن انما منع حلا على نظيره (قوله وكذلك منعوا الخ) الاشارة والتشبيه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع رأسها في هذا المثال اذ لم يذكر له خبر لان في رفعه تهية حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضغ وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان افعال الاقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولا اجتماعهما) أي الامر من المسد كوزين وهما تهية العامل للعمل وقطعه عنه واعمال العامل الضعيف مع امكان افعال العامل القوي أما الاول فلان في تقديم قام على زيد تسلطه على العمل فيه مع قطعه عنه لانك أعملته في ضمير زيد لاني زيد وأما الثاني فلاعمال الابتداء في زيد اذ هو مبتدأ بالفرض مع التمكن من افعال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي وأما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدري على هذا التقدير هل الجملة اسمية أو فعلية اه دمايني (قوله منع الجميع) أي جميع البصريين وأما الكوفيون فيجيزونه (قوله تقديم معمول الخبر) أي الفعلي في نحو زيد ضرب عمرا أي فيجوز عمرا ز يدا ضرب (قوله زيدا أجملة أحرز) أي فالاصل أجملة أحرز زيدا فأجملة مبتدأ وز يدا مع ممول لآحرز والجملة خبر (قوله بما كان اياهم الخ) هو للفرزدق صدره * فمأخذها جون حول بيوتهم * والقنا فذجع فنهذ بالمجتمه والهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهمله بمعنى متحرك من هـ دج الظالم اذ امشى في ارتعاش وعطية والذبحر أي انه علم قومه السرقة (قوله هذه النسبة) يريد بالنسبة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا مع امتناع تقديم الخبر (قوله لمعنى مفعول) أي وذلك المعنى هو مجموع تهية العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان افعال القوي والالباس المبتدأ بالفاعل (قوله فانه) أي المنع (قوله هذين الشرطين) يعني السابع وهو تهية العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو افعال الضعيف مع امكان افعال القوي (قوله فالاول) أي مخالفة الشرطين وهما أن لا يؤدي الحذف الى تهية العامل للعمل وقطعه عنه وأن لا يؤدي الى افعال الضعيف مع التمكن من افعال القوي ومخالفة الشرطين في البيت واضحة فان الاصل وخالد يحمد ساداتنا حذف هذا الضمير يؤدي الى تسلط يحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد بالابتداء فاجتمع الامر ان اه دمايني (قوله وخالد الخ) تمامه * والحق لا يحمد بالباطل * (قوله يحمد

خبرها فوقعوا في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يقدم خبر المبتدأ او قد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفعول في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما لنا في نحو ما ضربت زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما لنا في حشوا * (تنبيهه) * ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو دليل من الكلام فالاول كقوله * وخالد يحمد ساداتنا * وقوله *

كانت لم أصنع وثيل هو في صبيغ العموم أسهل ومنه ثراء ابن عامر وكل وعد الله الحسيني والثاني كقوله **بمكاط يعشى الناظر** *
اذاهم لحواشعاه * فان فيه تهمة نحو العمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك باعمال يعشى فيه وليس فيه اعمال ضعيف دون قوى وذكر
ابن مالك في قوله عمهتهم بالندي حتى غواتهم ٢٤٤ فكنت مالك ذي غي وذى رشد انه يروى غواتهم بالوجه الثلاثة فان ثبت رواية

الرفع فهو من الوارد في النوع
الاول في الشذوذ اذ لا ضرورة
تتمنع من الجبر والنصب وقد
روى * (بيان انه قد يظن ان
الشيء من باب الحذف وليس
منه) * حرت عادة الخوئين
ان يقولوا يحذف المفعول
اختصارا واقتصارا ويريدون
بالاختصار الحذف لدلبل
وبالاقتصار الحذف انخير
دلبل و يملونه بنحو كوا
واشربوا أى أوقعوا هذين
الفعالين وقول العرب فيما
يتعدى الى اثنين من يسمع
يخلى أى تكفى منه خيلة
والتحقيق ان يقال انه تارة
يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد
وتوع الفعل من غير تعيين
من أوقعه أو من أوقع عليه
فيجاء مصدره مسند الى فعل
كون عام فيقال حصل حريق
أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام
بمجرد ايقاع الفاعل للفعل
فيقتصر عليه ما ولا يذكر
المفعول ولا ينوي اذا نوى
كان ثابت ولا يسمى محذوفا
لان الفعل ينزل هذا القصد
منزلة مالا مفعول له ومنه ربي
الذي يحيى ويميت هل
يستوى الذين يعلمون والذين
لا يعلمون وكواوا واشربوا ولا
تسرفوا واذا رأيت ثم اذالمعنى

ساداتنا) أى فقد هيل بحمد للعمل وقطعه والاصل بحمد فسادا تنافعا بل بحمد (قوله كاه لم أصنع) صدره
قد أصبحت أم الخيار ندى * على ذنبا أى فالاصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدي الى تهمة أصنع للعمل في
كل وقد قطع عن ذلك برفعها (قوله ودونى صبيغ الخ) أى القطع عن العمل بعد التهمة في صبيغ العموم
أسهل لانه يسمع (قوله وليس فيه اعمال ضعيف الخ) أى لان العامل في البيت فعلان فلا قوة لاحدهما بالنسبة
الى الآخر بل هما مستويان في أصل العمل وان ترجع اعمال أسبقهما عند الكوفيين وأقرهم ما عند
البصريين (قوله فان ثبت رواية الرفع) قال الدماميني شك المصنف في ثبوت رواية لرفع مع تصريح ابن مالك
الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وايضا فهو مناف لجزءه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد يروى
بالوجه الثلاثة قوله عمهتهم البيت قال الشنبي وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وحزم المصنف بها لا يقتضى
ثبوتها بمعنى صحتها فكيف من مروى ايسر بصحح والشك انما هو في الصحة (قوله في النوع الاول) يريد به
ما خوف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تهمة
حتى للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوى وهو حتى
* (بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه) *

(قوله أى أوقعوا هذين الفعلين وقوله أى تكفى منه خيلة) ههنا يفيد تنزيها من منزلة الا لازم كما أتى له في
التحقيق لكن ههنا لا يناسب قوله والحذف اقتصار الحذف لغير دليل لانه يثنى على المتعدى منزلة الا لازم
لا يسمى المفعول الغير المذكور حيث يثنى محذوفا الا ان يقال مراده بالحذف لغير دليل عدم الذكر (قوله
والتحقيق) أى تحقيق ما يقال في مقام الحذف لغير دليل (قوله بمصدره) أى وهو حرق أو نهب لآخر يقوى
عبارة قلب تقديره فيجاء بفعل كونه عام مسند الى مصدره فان المصدر هو المسند اليه والفعل هو المسند (قوله
فيقال) أى في مقام تصديقه الاخبار بخصوص حرق أو نهب من غير اعادة بيان من أوقعه ومن وقع عليه (قوله
بمجرد ايقاع الفاعل للفعل) أى ولا ينظر الى مفعول معين ولذا يقولون حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله
ولا يسمى) أى المفعول الغير المذكور محذوفا (قوله ومنه) أى من الذى قصد منه الاعلام بمجرد ايقاع الفاعل
للفعل وقوله على الاصح هو قول عبد القاهر والرخششى وقد راسكا كى المفعول وفيه أنه لو كان المذود غنما
والمسقى غنما لم يأت الترحم (قوله ومنه على الاصح الخ) ذهب عبد القاهر الجرجاني وصاحب الكشاف الى
ان حذف مفعول الافعال المذكورة في هذه الآية للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة الا لازم أى يصدر منهم
السقى ويصدر منهم الذود وقالوا لا يصدر مناسق وأما كون المسقى ابلا والمذود غنما فخارج عن المقصود بل
تقديره يوهم خلاف المقصود اذ لو قيل بسقون ابلاهم وتذودان غنمهما لاهم ان الترحم عليهم ليس من جهة
كونهما يصدر منهما الذود ويصدر من الناس السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقى الناس ابل الأثرى
انك اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكر اللبغ لامن حيث هو ومنع بل من حيث هو ومنع الاخر ومن المعلوم ان
كون مذودهما غنم ومسقى الناس ابل لا يوجب الترحم عليهما (قوله انه) أى موسى عليه السلام (قوله اذ
كانت على صفة النيات) وهو امتناعها من السقى وايسر الترحم على منع سقى الغنم فليس القصد للمفعول فلا آية
من الذى نزل منزلة الا لازم (قوله على صفة الذباد) أى لاجل كونها متصفين بالذباد كان المذود غنما أو ابلا
وقومها متصفين بالسقى كان المسقى ابلا أو غنما (قوله ومن لم يتأمل الخ) مراده به السكا كى حيث قال في

ربي الذى يفعل الاحياء والامانة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم وأوقعوا الاكل والشرب وذروا
الاسراف واذا حصلت منزلتو به هناك ومنه على الاصح وما ورد من الآيه الأثرى أنه عليه الصلاة والسلام انما رجها ما اذا كانت على
صفة الذباد وقومها على الرقى لا كون مذودهما غنما ومسقىهم ابلا وكذلك المقصود من قولها لا نسقى السقى لا المسقى ومن لم يتأمل قدر

المفتاح

يسئون بالهم ويؤدون عندها ولا نسئ في غنمنا وثارة بقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر ان نحو لا تأكلوا الرابوا لا تقر بوا
الزنا وقول ما أحسن زيد وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما وعدك ٢٤٥ ر بك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه

فيحصل الجزم بوجوب

تقديره نحو هذا الذي بعث

الله رسولا وكل وعد الله

الحسنى

* وما شئى حيث يستباح

* (بيان مكان المقدر)

القياس ان يقدر الشئ في

مكانه الاصلى لئلا يخالف

الاصل من وجهى الحذف

ووضع الشئ في غير محله

فيجب ان يقدر المفسر في

نحو زيد اياته مقدم عليه

وجوز البيانيون تقديره

مؤخر عنه وقالوا لانه يبعد

الاختصاص حينئذ وليس كما

توهموا وانما يرتكب ذلك

عند تعذر الاصل او عند

اقتضاء امر معنوى لذلك

فالاول نحو ايمهم رأيت به اذ

لا يعمل في الاستفهام ما قبله

ونحو وأما غودفهم ديناهم

فحين نصب اذ لا يلى أما فعل

وكنا قد منافي نحو في الدار

زيدان متعلق الظرف يقدر

مؤخر عن زيد لانه في الحقيقة

الخبر وأصل الخبر ان يتأخر

عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه

يتمثل تقديره مقدم المعارضة

أصل آخر وهو أنه عامل

في الظرف وأصل العامل

أن يتقدم على المعمول اللهم

الان يقدر المتعلق فعلا فيجب

التأخير لان الخبر الفعلي

لا يتقدم على المبتدأ في مثل

المفتاح ان المفعول في هذه الآية محذوف لجزم الاختصار والمراد انهم يسقون بالهم وتؤدون عندهما وكذا
سائر الافعال المذكورة في هذه الآية لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس
بل من جهة ذودهم ما عندهما وسقى الناس وما شئى حتى لو كانتا تؤدون عن غير عندهما وكان الناس يسقون
غيره وما شئى مثلا لم يصح الترحم فتأمل وتحقق ذلك ان الشيخين اعتبر ان المفعول هو الابل والغنم وأحدهما
يقابل الآخر وجهلا ما يضاف اليه أحدهما خا جاعن المفعول غير المحوظ معه فلو قدر في الآية المفعول لادى
الى فساد المعنى فانهم لو كانتا تؤدون ابلالهم ما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب
المفتاح نظر الى أن المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشئ المضافة اليهم وكل منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر
المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا وأصح معنى اه (قوله وما قلى) أى ما فلك أى ما ترك عادة
احسانه اليك وما أبغضك (قوله ما يستدعيه) أى ما يقتضى ذلك المفعول ويطلبه (قوله فيحصل الجزم) لعل
مراده التأكيد والافضل الجزم يحصل بمجرد تصد اسناد الفعل للفاعل وتعليقه بمفعوله (قوله فيحصل الجزم
بوجوب تقديره) قال الدمامي فرض الكلام فيما اذا تصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فالذم يذكر
حينئذ جزما بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله
الحسنى أولم يوجد نحو ما وعدك ر بك وما قلى اى وظاهر المصنف أن الجزم بوجوب التقدير انما هو اذا وجد
في اللفظ ما يستدعيه وليس كذلك وأجاب الشئى بان تصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بمفعوله مع حذف
المفعول أمر قائم بالتمسكهم غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والام
يجزم (قوله أهذا الذي بعث الله رسولا) أى بعثه اذ لا بد من العائد (قوله وكل وعد الله الحسنى) أى
وعده الله فالجمله خبر محذوف منها الرابط (قوله حيث) أى حيثه والجمله صفة محذوف منها الرابط وصد
البيت * حيث جئتم اية بعد نجد *

* (بيان مكان المقدر)

(قوله وانما يرتكب ذلك) أى التأخير اعتراض بان البيانيين انما قالوا بالتأخير عند وجود مقتضى لذلك
كهذين الامرين لا معالقا وقد وافقهم على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو اقتضاء أمر
معنوى لذلك وحينئذ فلا وجه للاعتراض عليهم وأجاب الشئى بالله عند هذين الامرين مجمع عليه والخلاف
عند فقد الامرين فالمصنف بوجوب التقديم والبيانيون يجيزونه (قوله أمر معنوى) أى كإفادة الاختصاص
(قوله وأما غودفهم ديناهم) أى فلا يقال وأما غودفهم ديناهم (قوله اذ لا يلى أما فعل) أى لانه يجب الصاق
أما بالاسماء (قوله وكنا قد منافي) أى فى آخر الباب الثالث (قوله مؤخر) أى وجوبه (قوله أنه يحتتمل)
أى يجوز (قوله فى مثل هذا) احتراز عما اذا دخلت كان كىأتى (قوله وجب تأخير المتعلق) أى وجب
تأخيرها عن الاسم وهو زيد (قوله فعلا كان) أى المتعلق (قوله جاز الوجهان) أى تأخير المتعلق بعد
الاسم وتقدم على الظرف (قوله اذ لا تلبس الخ) يبنى ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في نحو زيد قام
هو حصول الالباس بين الاسم والفعلية على تقدير جواز التقديم اذ لو قدم الخبر فى هذا المثال وقيل قام زيد
لم يدر هل الجمله اسمية ان قدر زيد مبتدأ أو فعلية ان قدر فعلا ولا شك ان مفاد الجملتين مختلفتان فكأن
ما يابس بينهما محذور وهذا بخلاف نحو كان زيد يقوم اذ الجمله فعلية سواء قدمت زيدا أو أخرته فالمانع منتف
فيثبت الجواز واقائل أن يقول الالباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ وذلك لان مع تأخير زيد يمحتمل
أن يكون هو مع رافعه وهو يقوم جله فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل أن

هذا واذا قلت ان خلفك زيد اوجب تأخير المتعلق فعلا كان أو اسم لان مرفوع ان لا يسبق منصوبه واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان
ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح

تقول باسم الالات والعزى
نعمل كذا فيؤخرون أفعالهم
عن ذكر ما اتخذوه معبودا
لهم تفخيم شأنه بالتقديم
فوجب على الموحدان
يعتقد ذلك في اسم الله تعالى
فانه الحقيق بذلك ثم اعترض
بأقرأ باسم ربك وأجاب بانها
أول سورة نزلت فكان
تقديم الامر بالقراءة فيها
أهم وأجاب عنه السكاكي
بتقدير هامة بآقرأ الثاني
واعترضه بعض العصرين
بامتزاجه الفصل بين المؤكد
وتأكيد به معمول المؤكد
وهذا سهو منه اذ لا تؤكد
هنا بل أمرأ ولا يبيحاد القراءة
وثانيا بقرأة مقيمة ونظيره
الذي خلق خلق الانسان
ومثل هذا لا يسمى أحد
توكيدا ثم هذا الاشكال
لازم له على قوله ان الباء
متعلقة بانسأ الاولي لان
تقديم الثاني اذا منع من كونه
توكيدا فكذا تقييد الاولي
ثم لو سلم فصل الموصوف من
صفته بمعمول الصفة جاز
باتفاق كررت برجل عمرا
ضارب فكذا في التوكيد
ثم قد جاء الفصل بين المؤكد
والمؤكد في ولا يحزن
ويرضين بما آتيتن كلهن
مع أنهم - مما فرددان والجل
أجل للفصل وقال الرازي
اذن ظلت الدهر أبكى أجمعا

يكون مبتدأ مؤخرأ أخبر عنه بالفعلية المقدمه عليه وهي تقوم وليس ثم ضميرشان والفرق بين الجملتين قبل
دخول الناسخ عليهما ثابت بعد دخوله ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه
فتجوز التقديم بوقع في الالباس بعد دخول الناسخ أيضا اه دما ميني (قوله اذلا تلتبس الجملة) اي
لا يتأتى الالتباس لعدم الاسمية بل كلها فعلية (قوله والثاني) أي تقدير المتعلق مؤخر الامر معنوي مقتض
لذلك (قوله لان قر يشا) أي الكفار منهم (قوله تفخيمها) أي اهتماما واعتناء بشأنه بسبب التقديم
(قوله بذلك) اي بالتفخيم والاهتمام (قوله ثم اعترض) ضميرا عترض وأجاب للزمخشري (قوله باسم
ربك) أي فقد قدم المتعلق على اسم الله فلو كان تأخير المتعلق أولى لقبل باسم ربك أقرأ (قوله أهم) اي
في خصوص عارض المقام فقدم لحق المقام وهذا لا ينافي أن اسم الله أهم في حد ذاته (قوله متعلقة بآقرأ الثاني)
أي ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعدية لمقروء به كما يقال فلان يعطى أي يوجد الاعطاء من
غير اعتبار تعلقه بالعلية بالفتح كذا في المفتاح وهذا مبني على ان تعلق باسم ربك بآقرأ الثاني تعلق المعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام والاحسن أن أقرأ الاول والثاني منزلا منزلة اللازم اي افعال
القراءة أو جدها والمفعول محذوف من كليهما أي أقرأ القرآن والباء للاستعانة أولا ملاسبة أي مستعينا
باسم ربك أو متبركا أو مبتدئا باسم ربك وانها للتعدية على حد اخذت الخطام واخذت بالخطام (قوله
بعض العصرين) هو شهاب الدين الحلبي المشهور بالهين (قوله بين المؤكد) وهو أقرأ الاول وقوله
وتأكيد به وهو أقرأ الثاني وقوله بمعمول المؤكد بكسر الكاف أي بمعمول الثاني ولو قال بمعمول اي التأكيد
أو قال بمعمول التأكد كان احسن (قوله وهذا سهو منه) يمكن انه لاحظ اصول معنى القراءة (قوله بل
أمرأ ولا يبيحاد القراءة) اي كانه قبل له أقرأ فقال ما الذي أقرؤه فقال أقرأ باسم ربك الذي خلق اي اوجد
الخلق وقوله خلق الانسان خلق مقيم مبتدئ في الاول (قوله ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين
المؤكد وتوكيده وقوله لازم له اي لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة بآقرأ الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه
ولم يعترض عليه وانما كان لازما لان أقرأ الثاني اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاولي يمنع من
كون أقرأ الثاني توكيدا (قوله فكذا تقييد الاولي) أي يمنع من كون أقرأ الثاني توكيدا (قوله ثم لو سلم)
يعني لو سلم أن مثل هذا يسمى توكيدا (قوله ضارب) صفة لرجل وفصل بعمر والمعمول اضارب (قوله ثم
قد جاء الخ) هذا ترق في الرد وقوله كلهن توكيد لنون النسوة في ويرضين وفصل بقوله بما آتيتن (قوله
اذن ظلت الخ) لا يعلم قائله وقبله

بالبني كنت صبا مرضا * تحملي الذلفاء حولاً كنتا * اذ بكيت قبلني أربعا
اذن ظلت الخ فقوله أجمعا توكيد لدهر وفصل بابي (قوله اذا اعترض) أي ورد وأتى بعد شرط آخر (قوله
مدلول الخ) أي والشرط الاول وجوابه متأخره معنى لكونه دليل الجواب (قوله المتأخر عن القسم) اي فانهم
جعلوه للاول وجه الجواب الثاني محذوف فامدلول عليه بجواب الاول (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء) أي من
الشافعية أما من المالكية فالطلاق بالجمع بينهما على أي ترتيب كان لاحتمال حذف العاطف وهو الواو وكذا في
قول الشاعر كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود في فؤاد الكئيب
قال الدماميني ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون
جواب الاول محذوف فمدلول عليه بجواب الثاني أي ان أكلت فأنت طالق ان شربت فأنت طالق وغاية ما فيه
حذف الجواب لقرينته ولا محذوف فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول
وجوابه بالشرط الثاني (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء الخ) توضيحه أنه قد وجد في هذه الصورة شيطان

* (تنبه) ذكر وأنه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان أكلت ان شربت فأنت طالق فان الجواب المذکور لاسبق منهما وجواب وليس
الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذکور انما

لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكات ٣٤٧ فان طالق وهذا كما حسن ولكنهم جعلوا

منه قوله تعالى ولا ينفعكم
نصحي ان اردت ان انصح
لكم ان كان الله يريد ان
يغويكم وفيه نظر اذ لم
يتوال شرطان وبعدهما
جواب كافي المثل وكافي قول
الشاعر

ان تستغيثوا بان تدعروا
تجدوا
منا معاقل عز زانها كرم
وقول ابن دريد

فان عثرت بعد هان وآلت
نفسى من هان فتقول لا لعا
اذ الاله الكرم بمعلم يذ كر
فيها جواب وانما تقدم على
الشرطين ما هو جواب في

المعنى للشرط الاول فينبغي
ان يقدر الى جانبه ويكون
الاصل ان اردت ان انصح
لكم فلا ينفعكم نصحي ان

كان الله يريد ان يغويكم
واما ان يقدر الجواب بعدهما
ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى
جانب الشرط الاول فلا وجه
له والله اعلم

(بيان مقدار المقدر)
ينبغي تقديره ما يمكن لتقبل
مخالفة الاصل ولذلك كان
تقدير الاخفش في ضربى

زيدا قائما ضربه قائما اولى
من تقدير باقى البصريين
حاصل اذا كان او اذا كان
قائما لانه قدر اثنين وقدروا

خمس و لان التقدير من
اللفظ اولى وكان تقديره في

وليس فيما يصلح للجواب الاثنى واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا له مامعا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من
اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل وامان لا يجعل جوابا له مامعا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من الاتيان
بما لا مدخل له في الكلام وترك ما له مدخل فيه وهو عيب وامان يجعل جوابا للاخير دين الاول وهذا لا سبيل
اليه لانه يلزم عليه ان يكون الثانى وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم
الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثانى ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى فالاصل ان شربت
فان اكات فان طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تشرب ثم تأكل فيكذاماهو بمعناه (قوله حتى
تقدم المؤخر الخ) أى لا تطلق الا بفعل الامر من مقدمة للمؤخر (قوله اذ لم يتوال شرطان) أى كاهو الموضوع
(قوله اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب) أى وانما توالى شرطان وتقدم عليهما ما هو جواب في المعنى
للشرط الاول (قوله ان تستغيثوا الخ) الاغاثة طلب الاعانة والمعاذل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف
المجاز وزانهاز ينهما من الزين خلاف الشين (قوله ان تدعروا) بضم التاء وفتح العين مبنى للمفعول أى
تخوفوا وقوله تجدوا وهذا والجواب (قوله فان عثرت) أى زلت بالتكلم بعدها أى الواقعة (قوله وآلت
نفسى) أى طلبت النجاة وقوله من هان أى من هذه القضية وقوله لا لعا أى لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا
عليك وهو دعاءه بأن ينتعش أى يرتفع (قوله فينبغي ان يقدر الى جانبه) أى ويجعل ذلك الشرط وجوابه
دليلا على جواب الثانى (قوله وامان يقدر) أى وامان تقدير الخ

(بيان مقدار المقدر)

(قوله لتقل مخالفة الاصل) أى فالتقدير بخالف للاصل والكثرة تخالفة للاصل (قوله كان تقدير الاخفش الخ)
فيه أنه يلزمه حذف المصدر وبقاء بعض معمولاته أعنى الحال وهو لا يجوز اذا المصدر بتقدير الحرف المصدرى
مع الفعل الذى هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته اللهم الا ان يقال يجوز ان يدل دليل
على ذلك المحذوف كما فعل سيديوه في قوله مالك وزيد فانه قدر ان زيد معمول للمصدر المحذوف أى مالك
ولا يستلزم زيدا (قوله ضربى) هو مصدر مبتدأ وزيد معمول للمصدر وقائم بحال من الهاء الواقع مفعولا
محذوف أى ضربه قائما أى ضربه قائما أى ضربه حال كونه قائما هذا عند الاخفش (قوله او اذا
كان) أى فعلى هذا قائما حال من اسم كان التامة (قوله او اذا كان الخ) يريد بتقديره ان كان اذا أريد المضى
واذا كان اذا أريد المستقبل (قوله لانه قدر اثنين) المصدر ومفعوله (قوله وقدر وخمسة) أى لان
حاصل فيه ضمير وكان فيها ضمير (قوله من اللفظ) أى من جنس اللفظ (قوله أنت منى الخ) أنت مبتدأ
ومنى متعلق به لان الكلام على حذف مضاف وهو بعدك وهو مصدر يكفى في التعاقب به وفرسخان خبر ولا بد
من تقدير حتى يصح الجمل لان الخبر نفس المبتدأ فقدر الاخفش ان الاصل بعدك منى فرسخان ففرسخان
خبر بعدك وحذف البعد وانفصل الضمير فقبل أنت (قوله أنت منى ذو مسافة الخ) أى فهو قدر فى الخبر
وبقى المبتدأ على حاله (قوله لانه قدر مضافا) أى وهو البعد وقوله الظرف وهو منى وقوله الى تقدير ثالث
اى يتعاقب به الظرف وهو منى فقوله أنت منى ذو مسافة أى أنت كائن منى ذو مسافة فرسخين فقوله كائن منى
خبر اول وذو مسافة خبر ثان (قوله لانه قدر مضافا لاحتياج الخ) الضمير فى لانه وفى قدر عائدا على الاخفش ان
قلت قول المصنف قدر مضافا وهم لانه قدر بعدك وهو مضاف وضاف اليه قلت لاهم لان الاخفش يقول
التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع قال الدمامينى اما كون
ماندره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعاقب به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر
يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد فى المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف

انت منى فرسخان بعدك منى فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لاحتياج معه الى تقدير شئ آخر يتعاقب
به الظرف والفارسي قدر شئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم فى واشر بوا فى قولهم الجمل ان التقدير بحسب عبادة الجمل

والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في الالاء يثنى الآية بان الاصل والالاء لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل والالاء لم يحضن كذلك وكذا ٢٤٨ ينبغي ان يقدر في نحو زيد صنع بعمر وجيلاو بخالد سو او بكر اى كذلك ولا يقدر عين

الذي كور تقبلا للمحذوف ولان الاصل في الخبر الا فراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم لتقل التكرار ولك ان لا يقدر في الآيه تشبها بالتمه وذلك بان تجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور له مامعا وكذا تصنع في نحو زيد في الدار وعمر ولا يثنى ذلك في المثال السابق لان افراد فاعل الفعل يا باه نعم لك ان تسلم فيه من المحذف بان تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صح ما ذكرته في الآيه والمثال السابق لصح زيد قائمان وعمر بنقدير زيد وعمر وقائمان قلت ان سلم منه فلقيح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصده ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقرا للرجال ظلامه ابي ذلك سمى الاكرمان وخاليا * وقد جوزوا في أنت أعلم وزيد كون زيد مبتدأ محذوف خبره وكونه عطفًا على أنت فيكون خبرا عنهما

* (بيان كيفية التقدير) * اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايقة أو موصوف وصفة مضافة أو جار ومجرور

يصح معه الاخبار اى مسافة بعدك منى فرسخان واجاب الشمني بان البعد مصدر اراد به هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين وتعلق منى به لان الظرف يكفيه راحة الفعل (قوله تقدير الحب فقط) اى لان الكلام مستقيم عليهم ونحن في غنية عن تقدير عبادة وفيه ان التثنية عليهم انما هو من حيث حب عبادته لامن حيث حبه نامل اه تقرير دردير (قوله وبكر) اى وبكر كذلك اى صنع بعمر وجيلاو بخالد سو (قوله ولا يقدر) اى في الآيه والمثال (قوله لو صرح بالخبر) اى بان قيل والالاء لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر وضعف بعمر وجيلاو بخالد سو (قوله بان تجعل الموصول) اى والالاء لم يحضن اى فتجعل العطف عطف مفردات لا اجل كما هو على التقدير وقوله معطوفا على الموصول اى الالاء يثنى (قوله فيكون الخبر المذكور له مامعا) اى وان تقدم على المبتدأ الثاني (قوله زيد في الدار وعمر) اى فتجعل عمر عطفًا على زيد وفي الدار خبرا عنهما وان تقدم (قوله في المثال السابق) يعنى به زيد صنع بعمر وجيلاو بخالد سو وبكر (قوله لان افراد فاعل الفعل يا باه) اى لانه لو كان صنع خبرا عنهما وكان بكر عطفًا على زيد لقال صنعنا (قوله ان تقدر العطف) اى عطف بكر على ضمير الفعل اى المستتر اى والشروط وجود وهو الفصل (قوله لو صح ما ذكرته) اى من جعل الخبر المذكور خبرا عن المبتدأ المتقدم والمتأخر عنه وقوله في الآيه اى والالاء يثنى الخ (قوله والمثال السابق) اى وهو قوله زيد في الدار وعمر وبخلاف المثال السابق فان المراد به زيد صنع الخ (قوله لصح زيد قائمان وعمر) اى لكن هذا لا يلزم لم يصح (قوله قلت ان سلم منه) اى قلت لان سلم منه غير صحيح بل جائز سلما انه ممنوع ففتح القبح اللفظ من حيث ان فيه الاخبار بالثنى عن المفرد صورة لالتقدم الخبر على المبتدأ الثاني والقبح هنا منتف (قوله فلقيح اللفظ) اى من حيث ان فيه الاخبار بالثنى عن المفرد صورة (قوله فيما نحن بصده) اى الآيه والمثال اعنى زيد في الدار وعمر وانما كان منتفيا لانه ليس فيه الاخبار بالثنى عن المفرد صورة (قوله ولكن يشهد للجواز) اى لان الصفة قريبة من الخبر اى ولا اجل كون الاكرمان في البيت صفة والذي فيه الكلام هو الخبر فال ويشهد الخ (قوله ابي ذلك) يحتتمل ان ابي فعل ماضى اى امتنع وانه مضاف لبياء المتكلم اى ابي هو ذلك المعلوم بالحسب وقوله عى الخ جملة اخرى والاصل عى وخالى هما الاكرمان (قوله وخاليا) اى فلا كرممان صفة للعلم والخال وان تقدم على خالى

* (بيان كيفية التقدير) * (قوله تقدير اسماء) مراده بالجمع ما فوق الواحد بدليل مثاله (قوله الى الرباط) بان كان مبتدأ أو صاحب حال (قوله فالاول) اى وهو ما اذا كان الكلام مستدعىا التقدير اسماء متضايقة (قوله كدوران) الاول اى دوران كدوران عين الخ الا ان يقال انه نظار له معنى المراد من المقدر فتأمل (قوله كدوران الخ) اى محذوف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصار تدور أعينهم كعين الذى ثم حذف المضاف اليه فصار تدور أعينهم كالذى وقد يقال يمكن ان يكون قوله كالذى حال من فاعل تدور أو من المضاف اليه لان المضاف جزء ولا حذف أصلا (قوله والثاني) اى استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة وقوله اذا قامت الخ قبله

كذلك من أم الحويرث قبلها * وجارها أم الرباب بما سئل والدأب العادة والمسائل بفتح السين جبل بعينه وبكسر هاء بعينه والرواية بفتح السين هذا ويمكن أن نسيم نصب بنزع الخافض أى كنسيم وهو حال من المسلك والبيت من معلقة امرئ القيس (قوله اذا قامت) أى المرأتان أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين في البيت قبله وقوله يذوع أى ينتشر وقوله برى أى برائحة والقرنفل معلوم عند العطار (قوله مثل تذوع الخ) أى فقد حذف الموصوف أى تذوعا ثم حذف الصفة

مضمرة عائدي الى الرباط فلا تقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدرج فالاول نحو كالذى يغشى عليه أى كدوران عين الذى والثاني كقوله اذا قامت يذوع المسلك منهما * نسيم الصبا جاءت برى بالقرنفل أى تذوعا مثل تذوع نسيم الصبا

والثالث كقول تعالى واتقوا اولمالات تجزي نفس عن نفس شيئا أى لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزيه ثم حذفت الضمير منصوب بالمتخوف فوا هذا قول الاخفش وعن سيديويه انهم ما حذفت فادفعه ونقل ابن الشجري القول الاول عن الكسائي ٢٤٩ واختاره قال والثاني قول نحو وى آخر

وقال أكثر أهل العربية
منهم سيديويه والافخش
يجوز الامر ان انتهى وهو
نقل غريب * (ينبغي أن
يكون المحذوف من لفظ
المذكور مهما أمكن) *
فيقدر في ضرب زيد فاعلم
ضربه فاعلم فانه من لفظ
المتدا وأقل تقدير ادون اذ
كان أو اذا كان ويقدر
اضرب دون أهـ في زيد
اضربه فان منع من تقدير
المذكور معنى أو صناعة
قدر ما لامانع له فالاول نحو
زيد اضرأ أخاه يقدر فيه
أهن دون اضرأ فان قلت
زيد أهـ أخاه قدرت أهـ
* والثاني نحو زيد امرأه
تقدر فيه جاوز دون امرأ
لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان
كان العامل مما يتعدى تارة
بنفسه وتارة بالجار نحو وضغ
في قولنا زيد انصحت له جاز
أن يقدر نصحت زيد ابل هو
أولى من تقدير غير الملفوظ
به ومما لا يقدر فيه مثل
المذكور لما منع صناعى قوله
أهم المانع دلوى دونسكا
اذ قدر دلوى منصوباً فاقدر
خذلادونك وقد مضى وقوله
وأضرب منابالسيوف
القوانسا * الناصب فيه
للقوانس فعمل محذوف
لا اسم تفضيل محذوف لانا

ثم حذفت المضاف اليها على التدرج (قوله والثالث) هو استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمرة عائذ على ما يحتاج الى رابط (قوله هذا) أى حذفت الجار أو لام حذفت الضمير المجرور بعده (قوله وعن سيديويه الخ) الظاهر أن هذا الخلاف يجري فيما قبل الجار والمجرور وان كان النقل انه في الجار والمجرور (قوله فيقدر) أى كما قال الاخفش (قوله فاعلم) أى ضربى له فاعلم (قوله اذا كان) أى فانه ليس من لفظ المتدا وأيضاً أكثر من ضربه (قوله معنى الخ) أى انه اذا كان المانع من تقدير المذكور المعنى أو الصناعة قدر ما لا مانع له وجوباً وان كان من غير لفظ المذكور (قوله فالاول) أى ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور المعنى (قوله فالاول نحو زيد اضرأ أخاه) يقدر فيه أهـ دون اضرأ أى لان تقدير اضرأ في هذا المثال يؤدى الى خلاف المقصود اذ غرض المتكلم الامر بضرأ الاخ لا الامر بضرأ زيد فلما تعذر تقدير اضرأ لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة هذا وقد وقع له صنف فى حواشى التسهيل أنه قال لو قدرت العامـ فى زيد اضرأ أخاه لفظاً ضربت لم يكن عندي بعد اوى يكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرأ المذكور كناية عن الضرب الحقيقى وهذا مخالف لما قرره فى المعنى من ان شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف يعنى بحسب معناه كما مر فاعلمه وفى قوله والضرأ المذكور كناية عن الضرب الحقيقى نفاً أهـ دما مئى (قوله يقدر فيه أهـ) أى لان القصد الامر باهانة زيد لا ضربه (قوله قدرت أهـ) أى لان اهانة زيد اهانة للاخ (قوله والثاني) أى ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصناعة (قوله أن يقدر نصحت زيد) أى فاعلمنى نصحت زيد انصحت له (قوله أولى من تقدير غير الملفوظ) وهو ارشدت أى انك لا تقدر ارشدت زيد انصحت له لان الارشاد معناه النصح لكن ليس من اللفظ المذكور (قوله وقد مضى) أى بانه لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله لانه يلزم على الحذف اختصار المختصر ولا يجوز ان يكون دلوى معه ولدونك المذكور لان اسم الفعل لا يتقدم مع عمله عليه (قوله واضرب من الخ) القوانس جمع قونس يطلق على بيضة الحديد وعلى عظام بين اذنى الفرس قال ابو عبيدة فى كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورتبهم عباس بن مرداس السلمي مراداً لجمع له عمرو بن معدى كرب فاقته لواقنا لا شديد حتى كره كل واحد منهما صاحبه فقال عباس بن مرداس معلقته ومنها

- فدعها ولو لكن هل أتاها مغارنا * لاعدائنا نرجو الخقال الكوانسا
- فلم ار مثل الحى حيا مصبجا * ولا مثلنا يوم التقينا ذوارسا
- أكر فاجمى للحقيقة منهم * وأضرب منابالسيوف القوانسا
- اذا ماشدنا شدة تصبوا لها * صدور العوالى والرياح المداعسا
- اذا الخيل هالت عن صريع فكرها * عليهم فبارحهن الاعواسا

والكوانس المستترات والمراد بالحقى اعداؤه والمضرب بفتح الباء الذى يؤتى فى الصباح للغارة والكر الرجوع والجمابة المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحمله وصف قومه المغار عليهم بصدر البيتين أى لم ار مثل الحى الذى أغرنا عليهم صبا ولم أركر امثل كرههم ووصف قومه بهجز البيتين أى لم أرفوارس مثلنا عند ملاقاتهم ولم أضرأ منابالسيوف بضرأ القوانس (قوله القوانسا) لا يصح نصبه باضرأ لانه أفعال تفضيل وهو لا ينصب المقبول به فهو حينئذ معمول المحذوف لكن يقدر فعلاً أى بضرأ القوانسا ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور (قوله فكيف يعمل فيه المقدر) أى اسم التفضيل المقدر (قوله من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرى) أى واذا كان اسم الفاعل الماضى المجرى المذكور لا يعمل فاولى المقدر لانه

(٢٢ - دسوقى فى)
فرربا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول فكيف يعمل فيه المقدر
وقولك هذا معلى زيد اضرأ أخاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرى وقد قال بعضهم

في قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة فيجب ان يقدر
والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يحجب بان الا في الضرورة كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بحمهم حتى اوسدى التراب دفينا وقال
الفارسي ومنا به وفي والذئ لم يحضن التقدير ٢٥٠ فعدتهن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكلا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان

يقال كذلك ولا تعاد الجملة
الثانية * (اذا دار الامر بين
كون المحذوف مبتدا او كونه
خبرا فليهما اولي) * قال
الواسطي الاول كون
المحذوف المبتدا ان الخبر
محط الفائدة وقال العبدى
الاولى كونه الخبر لان التجوز
في اواخر الجملة اسهل نقل
القولين ابن اياز ومثال
المسئلة نصير جميل اى شأنى
صير جميل او صير جميل امثل
من غيره ومثله طاعة معروفة
اى الذى يطالب منكم طاعة
معلومة لا يرتاب فيها الايمان
باللسان لا يواطئه القلب او
طاعتكم طاعة معروفة
اى عرف انهم بالقول دون
الفعل او طاعة معروفة
امثل بكم من هذه الايمان
الكاذبة ولو عرض ما يوجب
التعيين عمل به كفى نعم ارجل
زيد على القول بانها جملتان
اذ لا يحذف الخبر وجوبه بالا
اذا سد شئ مسده ومثله
حبذا زيد اذا جعل على
الحذف وخزم كذب يرم
النحو بين في نحو عرك
لا فلهن وايمان الله لا فعلن
بان المحذوف الخبر وجوز
ابن عصفور كونه المبتدا

ضعيف (قوله دليل الجواب) اى جواب القسم وقوله جملة النفي اى قوله لن نؤثرك اى ان هذه الجملة دليل
الجواب القسم لانها جواب لتقدمها (قوله ويجب ان يقدر الخ) اى ان تقدر جواب القسم على طبق الدليل
ليكن لا من كل وجه لانا لا نقدر لن في الجواب بل نقدر لان القسم لا يحجب الخ فهنا انما نحول المذكور للصناعة
(قوله ويجب ان يقدر الخ) اى كما يجب ان يقدر جواب لما في قوله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما
ظلموا ما ضا بجراد من قد وان كان دليل الجواب مقترنا بالمسئبة من ان لما لا يقترن جوابا بقوله هذا ان قلنا
انما حرف وجود وجود ان قلنا انما طرف بمعنى حين كان عالمها اهلكنا المذكور ولا جواب مقدر (قوله
والله ان يصلوا اليك الخ) قدم الكلام على هذا البيت في الباب الاول في فصل لن من حرف اللام ومرا أنه يحتمل
ان يكون محذوف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده اى والله انك لا آمن على نفسك فلا دليل فيه على ان
الجواب يكون جملة مصدرية بلن كما سبق اه دما ميني

* (اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا فليهما اولي) *

(قوله اذا دار الامر) اى لتعارض القرائن او لحصول الغرض بايها فلا تلزم قرينة باحدهما على الخصوص
(قوله الاول كون المحذوف المبتدا) اى وهو الارجح (قوله وقال العبدى الاول كونه الخبر) قد يقال قد تقرر أنه
لا بد في الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف لامع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذنا
كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة والجواب ان
فرض الكلام عند تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف اه دما ميني (قوله لان التجوز) اى
التساهل والحذف وقوله اسهل اى من الحذف في اولها (قوله طاعة معروفة) اى في قوله تعالى قل لا تشعروا
طاعة معروفة (قوله الذى يطالب منكم) اى ايم المنافقون (قوله لا ايمان) بكسر الهمزة يعنى التصديق اى
لا تصديق باللسان (قوله او طاعتكم الخ) هذا تنويع في تقدير المبتدا (قوله او طاعة معروفة) اشارة لتقدير
الخبر (قوله الايمان) اى الحلف الدال عليه قوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم (قوله ما يوجب التعيين) اى
تعيين المحذوف (قوله اذ لا يحذف) هالة المحذوف اى فانه يتعين ان يكون المحذوف هنا المبتدا لانه لا يحذف الخ
(قوله على الحذف) اى فهو محتمل لحذف المبتدا وزيد الخبر والاصل حبذا الممدوح زيد والحذف الخبر وزيد
مبتدا والاصل حبذا زيد الممدوح وهذا كانه بناء على ان حب فعل وذا فاعل لان الحذف انما هو على هذا
القول لا على القول بان حبذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدا وزيد خبر ولا حذف (قوله بان المحذوف الخبر)
اى لسد جواب القسم مسده (قوله لم يمتنع) اى لم يمتنع كون قسمي خبرا (قوله والباقي) اى الاسم الموجود بلا
حذف (قوله فالثاني اولي) اى كون المحذوف مبتدا والموجود خبرا وذلك نحو زيد جوابا لمن قام فان اعرابه
خبر المبتدا محذوف والتقدير القائم زيد اولى من اعرابه فاعل الفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله الا ان
يعتضد الاول) اى كون المحذوف الفعل والوجود فاعل فان تعضد كان اولى (قوله او بموضع آت على طريقته)
هذا بمعنى ما قبله بدليل ما يأتي (قوله فالاول) اى ما اذا اعتضد المحذوف برواية اخرى في ذلك الموضع (قوله
يسجل فيها) الشاهد في قوله بعد رجال اى يحتمل أنه خبر والاصل هم اى المسجونون له بالقدور والاصال رجال
ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف اى يسجد رجال وهذا اولى لانه يعضد بقراءة كسر الباء فان رجال فيها فاعل

ولذلك لم يعد في محذوف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمي ايم الله وايمان الله قسم لي انتهى ولو
قد رت ايمان الله قسمي لم يمتنع اذا المعروفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح * (اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا
وكونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني اولي) * لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف فاعلا الفعل فانه غير الفاعل اللهم
الان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسجل فيها

بفتح الباء وكقراءه من كبر وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءه بعضهم وكذلك من كبرهم من المشركين
قتل اولادهم شركاؤهم يبنوا من لامة مول وورفع الثقل والشركاء وكقوله * ٢٥١ لبيك يذوار ع لخصومة * فيمن ر واهم بنال الله فعول

فان التقدير يسبحه حال
ويوحيه الله وزينه شركاؤهم
ويبيكهم ضار ع ولا تقدر هذه
المرفوعات مبتدآت حذف
أخبارها لان هذه الاسماء
قد ثبتت فاعليتها في رواية
من بنى الفعل فيهن للفاعل
* والثاني كقوله تعالى ولئن
سألتهم من خلقهم ليقولن
الله فلا يقدر ليقولن الله
خلقهم بل خلقهم الله الخبيء
ذلك في شبه هذا الموضع وهو
ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز الليم وفي
مواضع آتية على طريقتيه
نحو قالت من أنبأك هذا قال
نبأني العليم الخبير قال من
يحيى العظام وهي رميم قل
يحيها الذي أنشأها * (إذا
دار الامر بين كون المحذوف
أولا أو ثانيا فكونه ثانيا
أولى) * وفيه مسائل
* أحدها نون الوقاية في نحو
أتحاجوني وتأمروني فيمن
قرأ بنون واحدة وهو قول
أبي العباس وأبي سعيد وأبي
علي وأبي الفتح وأكبر
المتأخرين وقال سيديويه
واختاره ابن مالك ان المحذوف
الأولى * الثانية نون الوقاية
مع نون الأناث في نحو قوله
* بسوء الغالبات إذا نلتني *
هذا هو الصحيح وفي البسيط
أنه يجمع عليه لان نون
الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل أن المحذوف الأولى وأنه مذهب سيديويه

(قوله بفتح الحاء) أي فالله العزيز الحكيم يحتمل أن يكون خبر المحذوف تقديره هو أي الموحى وأن يكون فاعلا
للفعل محذوف أي يوحيه الله وهذا أولى لانه تعضد بقراءة كسر الحاء فانه فاعل لا خبر (قوله وورفع الثقل)
أي على أنه نائب الفاعل وأما رفع الشركاء فمحتمل لكونه خبر المحذوف تقديره هم أي الزينون ومحتمل
لكونه فاعلا محذوف أي زينه شركاؤهم وهذا الثاني أولى لانه تعضد بقراءة البناء للفاعل فان الشركاء فيها
فاعل لزين مؤخر وقتل اولادهم مفعوله مقدم (قوله لبيك يذوار ع) هذا مصدر بيت عجزه
* ويختبطن مطيح الطوائج * والبيت للحرث بن ضرار النهشلي وقيل للحرث بن نعيم وقيل لمرثمة بن عمر والنهشلي
وزيد المذكور في البيت هو زيد بن نهمش والضرار الذليل الخاضع وقوله لخصومة متعلق بضرار ع وان لم
يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفينا رائحة الفعل أي يبيكهم من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملحاً وظهوراً
للاذلاء والضعفاء والمختبطن من يأتيك للامعروف من غير وسيلة وتطبخ من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائج جمع مطبوخة على غير قياس والقياس مطاوح لكن جمع على حذف الواو وكذا وقع جمع مالمقحة ومما
متعلق بمختبطن ومصدر به أي يسأل من أجل اذهاب الوفاة ماله أو يبيك المقدر أي يبيك لاجل هلاك المنايا
يزيد وتطبخ على التقديرين بمعنى الماضي يدل اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهائل قال بعضهم يحتمل أن
لا يكون البيت من الحذف بالكافية بان يكون يزيد مندادي أي لبيك يا يزيد لفقده ويكون ضار ع هو الفاعل
ان كانت الرواية بفتح ياء ابيك والنائب عن الفاعل ان كان بضمها وورد بان المعروف مع بناء لبيك للفاعل نصب
يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحاً لكونه في رواية الرفع نائباً عن الفاعل لامنادي اه دما ميني (قوله
فيمن ر واهم بنال الله فعول) أي ويزيد بالرفع نائب فاعل وضار ع محتمل أنه خبر المحذوف تقديره هم أي
الباكون عليه ويحتمل أنه فاعل محذوف أي يبيكهم ضار ع وهذا أولى لانه تعضد بقراءة البناء للفاعل فان ضار ع
فيها فاعل لبيك ويزيد بالنصب مفعوله (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت) الصواب ولا تقدر هذه
المرفوعات أخباراً حذف مبتدآت في الكلام قلب (قوله لان هذه الاسماء) هلة لتقدير المرفوعات
فواعل لا أخباراً (قوله قد ثبتت فاعليتها) أي فتعين الفاعلية في هذه الرواية يعضد احتمال الفاعلية في الرواية
الأخرى (قوله والثاني) وهو ما اذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه (قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم)
أي بحيث يجعل الله مبتداً والخبر محذوف وفيه أن هذا خلاف البحث لان أصل البحث أن الموجود يحتمل أنه
خبر أو فاعل والمحذوف يحتمل أنه مبتدأ ويحتمل أنه فعل فالأولى أن يقول فلا يقدر ليقولن هو الله بل يقدر
خلقهم الله (قوله ليقولن خلقهن العزيز الليم) أي فلم يقل هو العزيز الخ
* (إذا دار الامر بين كون المحذوف اولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى) *
(قوله أولى) أي لان الحذف في الاسهل منه في الاول (قوله نون الوقاية) أي مع نون الرفع (قوله بنون
واحدة) أي بدون تشديد وهي نون الرفع والنون المحذوفة نون الوقاية لانها الثانية (قوله وهو قول الخ)
أي كون المحذوف هو الثاني وهو نون الوقاية (قوله ان المحذوف الاولى) أي نون الرفع (قوله بسوء الغالبات
الخ) جمع فاعلية وهي من تقش الشعر لخراج القمل وهذا عجز بيت لعمر بن معد يكرب صدره
* تراه كالثغام يعل مسكاً * والضمير المنصوب في تراه للشيب والثغام نبت يكون في الجبال أبيض اذا ليس يشبه
به الشيب ومعنى يعل مسكاً يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العسل وهو الشرب الثاني يقال عله يعله بالضم
والكسر اذا سقاها السقية الثانية ويسوء الغالبات يفعل من ما يكبره منه (قوله اذا فاني) أي فهذه النون
نون الأناث وحذفت نون الوقاية (قوله هذا) أي كون المحذوف نون الوقاية هو الصحيح (قوله الاولى)
وهي نون الأناث الفاعلة (قوله وأنه مذهب سيديويه) وفيه أنه يلزمه حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه

* الثالثة ناء الماضي مع ناء

المضارع في نحو ونارا تلظي
وقال أبو البقاء في قوله تعالى
فان تولوا فان الله سميع
بالقسدين يضعف كون تولوا
فعلا مضارعا لان حرف
المضارعة لا يحذف انتهى
وهذا فاسد لان المحذوف
الثانية وهو قول الجمهور
والخالف في ذلك هشام
الكوفي ثم ان التنزيل مشتمل
على مواضع كثيرة من
ذلك لاشك فيها نحو نارا تلظي
ولقد كنتم تمنون الموت
* الرابعة نحو قول ومبيوع
المحذوف منها واومفعل
والباقى عين الكلمة خلافا
للاخفش * الخامسة نحو
اقامة واستقامة المحذوف
منها ألف الافعال والاستعمال
والباقى عين الكلمة خلافا
للاخفش أيضا * السادسة
نحو ياز يذو يذو يذو يذو
بفتحهما * وبين ذراعى
وجبهة الاسد * وهذا هو
الصحيح خلاف الاله ببرد
السابعة نحو يزو يزو يزو
فانمومذهب سيويوه ان
الحذف فيه من الاول
اسلامته من الفصل ولان
فيه اعطاء الخبر للجار ومع
ان مذهبه في نحو ياز يذو
اليعملات ان الحذف من
الثاني قال ابن الحاجب
انما اعترض بالضاف الثاني
بين المتضامين ليقى المضاف
اليه المذكور في اللفظ

عنده ولا عند أصحابه (قوله ناء الماضي) أى الناء التى فى الماضى قبل جمع له مضارعاً تلتقى فعلاً ماضياً إذا
جعل مضارعاً قبل فيه تنالطى بدخول ناء المضارعة فإذا أريد حذف إحدى الناءين كان المحذوف هى الثانية
وهى ناء الماضى (قوله نحو نارا تلظى) أى فهو مضارع حذف منه ناء الماضى ولو كان ماضياً لقلبت
لاستناده الى ضمير المؤنث (قوله فعلا مضارعا) أى وانما هو ماضى للغائبين (قوله لان المحذوف) أى على تقدير
كونه مضارعا الثانية أى وهى ناء الماضى لا الاولى وهى ناء المضارعة (قوله والخالف فى ذلك هشام) أى فى فعل
المحذوف ناء المضارع (قوله ثم ان التنزيل) هـ ذاترق فى الاعتراض على أبى البقاء القائل انه يضعف كونه
فعلا مضارعا وحاصله له أنه يلزم حينئذ أن لا يكون فعلا مضارعا فى القرآن حذف منه التاء لان القرآن
ليس فيه ضعف (قوله مشتمل على مواضع كثيرة) أى يحذف منها التاء (قوله لاشك فيها) أى لاشك
فى كون الفعل فيها مضارعا (قوله ولقد كنتم تمنون الموت) أى تمنون فحذفت الثانية فهو مضارع
اذ لو كان ماضياً لما حقه تون علامة الرفع (قوله الرابعة الخ) فيه أن هذه المسئلة لرابعة والخامسة من مسائل
الصرف فلما دخل الهم فى الاعراب فالاولى حذفهما (قوله نحو مقول ومبيوع الخ) أصل مقول ومبيوع مقول
ومبيوع نقلت حركة الواو والياء الى الفاء فالنتى سا كان أحدهما عين الكلمة والآخر حرف المد وهو واو
مفعول فحذف أحدهما ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واومفعل كما ذكر المصنف لانها زائدة وقريبة
من الطرف وبدليل بقاء الياء فى مبيوع ولا وجه لتكافؤهما عن واو ومذهب الاخفش أن المحذوف عين
الكلمة لان واومفعل جى عم الغرض ولان السا كئبن اذا التقى فى كلمة حذف الاول منهما (قوله خلافا
للاخفش) أى القائل ان المحذوف عين الكلمة (قوله والباقي) أى وهو الالف المنقلبة عن الواو لان الاصل
اقوام واستعمال نقلت حركة الواو للساكن قبلها فحركات الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الاصل
فقلبت ألفا فالنتى سا كان حذف أحدهما (قوله ياز يذو يذو يذو يذو) هـ ذابعض بيت من مشطور الرجز
تمامه الذبل وبعده * تطاول الليل على كفا نازل * والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابله وهى
الضامرة (قوله اليعملات) جمع يعمله وهى الناقاة النجبية المذلة المطبوعة على العمل بفتح الياء والميم فى
المفرد والظاهر أن الجمع كذلك أيضا لاضرورة للتغيير ولكن الشائع ضم الميم فى الجمع تأمل (قوله بفتحهما)
أى بفتح يذو يذو يذو يذو يذو وبين ذراعى وجبهة الاسد) أى فى كل فيه الحذف من الثانى للدلالة الاول والاصل
ياز يذو يذو يذو يذو يذو وبين ذراعى الاسد وجبهة الاسد ثم حذف من الثانى ووسطا يذو وجبهة بين
المضاف والمضاف اليه وعلى هذا الاعراب يقال ان يذو الاول مضاف واليعملات مضاف اليه موز يذو الثانى
فصل بينهما وهو مضاف لمحذوف (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) الواو الاولى من المصنف للعطف وما بعدها
عجز بيت لفرزدق صدره * يامن رأى عارضا أسربه * والمنادى محذوف أى ياتقوم ومن استفهامية ويحتمل
أن تكون موصولا وهى المنادى فلا حذف والعارض السحاب الذى يعترض فى الاقوى وأسره مضارع مبنى
للمفعول أى اجعل مسرورا فرحابه وذراعا الاسد كوكبان معلومان من منازل القمر وجبهة الاسد أربعة أنجم
من منازل القمر أيضا (قوله خلافا لاله برد) أى القائل انه حذف من الاول للدلالة الثانى لتلازم الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بالاجنبى وهذا وجهه ولكن الاول أرجح (قوله يزو يزو يزو يزو) أى فقام خبر عن
الاول وحذف من الثانى وقوله ومذهب الخ مقابل للقول الذى مشى عليه المصنف (قوله أن الحذف فيه
من الاول) أى وان قائم المذكور خبر عن يذو وقوله لسلامته من الفصل أى بين المبتدأ والخبر وقوله ولان
فيه اعطاء الخبر أى المذكور للجار أى لجاوره وهو خبر و (قوله مع ان مذهب الخ) أى فقد وقع فى
كلامه تعارض على ان الفصل بين المبتدأ والخبر أسهل من الفصل بين المتضامين الذى قال به (قوله قال
ابن الحاجب الخ) جواب عن التعارض الواقع فى كلام سيبويه (قوله ليقى المضاف الخ) حاصل كلامه

أنه لو لم يوسط ز يد الثاني بين المتضابقين لكان في اللفظ قبح بخلاف ما لو قدم خبر المبتدأ و ذكر المبتدأ بعده بلا
 خبر فلا قبح فلما كان لا قبح ولم يقدم الخبر علم انه لا ثاني (قوله عوضا ما ذهب) اي لا جعل دفع قبح نصب زيد
 الثاني من غير تنوين (قوله عوضا ما ذهب) بيانه أن سيبويه والجماعة قالوا في ياز يبرز يد اليعملات
 ان الحذف من الثاني فز يد الاول مضاف للعمليات المفوظ بهماوز يد الثاني مضاف للعمليات محذوفة
 وخالف المبرد فعكس حيث ذهب الى ان الحذف من الاول لان الثاني وشبهته انه يلزم على المذهب الاول
 محذوران احدهما التقديم والتأخير من غير فائدة والا سخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجوابه أن
 الجماعة ارتكبوها وذلك لاستقامة الكلام فلا يضر و بيانه انه لما حذف المضاف اليه من الثاني وز يد الاول
 مضاف للعمليات المذكور صارت كيب هكذا ياز يد اليعملات زيد بقية يد الثاني غير تام لان تمام الاسم
 اذا لم تكن ال بالتنوين أو الاضافة فآخر اليعملات لتكون موصوفا بحسب اللفظ عن تمام زيد الثاني وتم
 الاول بما بعده وهكذا القول في بين ذراع وجهه الاسد (قوله اذ كان) كان زائدة وهذا علة لما قبله أي لان
 الخبر محذوف الخ (قوله من غير قبح) أي بخلاف حذف التنوين من غير اضافة ولا ساد مسدها (قوله عامل
 في الخبر) اي على طريق التنازع ولم يعجزه الجماعة (قوله فالاول الخ) اي لان المذهب البصري يرجع
 اعمال الثاني في باب التنازع (قوله في مسألة الاضافة) أي فيقال ان الاسمين تنازعا المضاف اليه وامل
 الثاني لقربه (قوله في مسألة الاضافة) اي فالمنصوص في المبتدأ من لافي الاضافة في قياس عليه (قوله
 الخلاف) أي في المسئلة السابقة (قوله عند التردد) أي الاحتمال وأما ان قامت قرينة على محله تعين
 (قوله في ان الحذف من الاول) أي لان افراد الخبر وهو رضى بعين انه خبر عن المبتدأ الثاني وخبر الاول
 محذوف أي راضون (قوله هل طب) اي طبيب فاني اى دنف وقوله دنفان أي هالكان من العشق (قوله
 ومن الثاني) اي ولا ترد في ان الحذف من الثاني في قوله الخ (قوله اثن اجتمعت الانس والجن الخ) اللام
 موطنه للقسم وان حرف شرط جازم واجتمعت فعل الشرط ولا يأتون جواب القسم لانه اذا اجتمع شرط وقسم
 حذف جواب المتأخر وجوبا (قوله اذ لو كان الجواب للثاني) هو الشرط (قوله فقلنا بذلك) أي يجعل
 الجواب للثاني في نحو ان اكلت الخ قياسا على ما سبق مما اذا اجتمع شرط وقسم قال الدماميني ظاهرا ان القول
 بذلك في هذه اليمين انما هو بطريق القياس على ما سبق فقط مع ان في اليمين دليل على ذلك غير القياس لان
 الجواب لو كان للثاني وهو وجوبه جواب الاول لدخول الفاء على الشرط الثاني ولا فاء تنوع كونه مع
 الجواب المتأخر جوابا (قوله وفي فأما الخ) المقصود التنظير في مطلق ان الحذف من الثاني لان الاول وجوبه
 جواب الثاني (قوله فروح) جواب اما الجواب ان لان أما سبق (قوله ولولا لجال مؤمنون الخ)
 هذا يقتضى ان يكون لعذبنا جوابا للولا ولولا وجوابها لاي على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي
 الشرطين وهذا مشكل في هذا الظاهر ان هذا ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لولا محذوف أي لولا كراهة
 ان تم انكروا ناسا مؤمنين بين ظهرائي المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلا كهم مكروه ومشقة لما
 كف ايديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وفي الكشف يحتمل ان لوتز يلو أي تميز وامن
 الاختلاط كالتا كيد لما قبله وحينئذ فلا يطالب جوابا اذا ما سلمها واحدا فقوله لعذبنا جواب لولا وانما كان
 ما لهما واحدا وان كانت لولا لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره ولتدل على امتناع الشيء لامتناع غيره لان
 لو دخلت هنا على وجود معناه عدم اذا التزيل معناه المقارقة فصار معناه ثبوتا اه ومن هذا تعلم ان قول
 البوصيري ان لم يكن في معادى البيت ليس من توارد شرطين اذ قوله والا تا كيد لما قبله وقد زعم ذلك الرضى
 في نحو ياز يبرز يد اليعملات فقال الثاني غير مضاف كإان الفعل المؤ كد لفاعل له (قوله لعذبنا) اي فهو
 جواب لولا وأما جواب لو فهو محذوف لدلالة جواب لولا عليه وليس لولا وجوابها لاي للجواب في لولا عدم

عوضا مما ذهب وأما هنا
 فلو كان قائم خبرا عن الاول
 لوقع في موضعه اذ لا ضرورة
 تدعو الى تأخيره اذ كان الخبر
 محذوف بلا عوض نحو زيد
 قائم وعمر ومن غير قبح في
 ذلك انتهى وقيل ايضا كل
 من المبتدأ من عامل في الخبر
 فالاولى اعمال الثاني اقربه
 ويلزم من هذا التعليل ان
 يقال بذلك في مسألة الاضافة
 * (تنبيه) * الخلاف انما
 هو عند التردد والا فلا تردد
 في ان الحذف من الاول في
 قوله

نحن بما عندنا وأنت بما
 عندنا راض والرأى مختلف
 وقوله
 خليلي هل طب فاني وانما
 وان لم تبوحا بالهوى دنفان
 ومن الثاني في قوله تعالى
 قل لئن اجتمعت الانس والجن
 على ان ياتوا بمثل هذا القرآن
 لا يأتون بمثله اذ لو كان الجواب
 للثاني يلزم فقلنا بذلك في
 نحو ان اكلت ان شربت
 فانت طالق وفي فاما ان كان
 من المقربين فروح ونحو
 ولولا لجال مؤمنون ثم قال
 تعالى لوتز يلو لعذبنا وانبي

على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر إذا التقديران أثبتت فالتى طالت ان شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث
المعنى هو الشرط الاول وجوابه كان الجواب ٢٥٤ من حيث المعنى في انتظام ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط بل قال جماعة انه الجواب

استقامة الكلام فهو من الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله على ذلك) اي على الحذف من الثاني (قوله
على اسم الشرط) الاولى على اداة الشرط لان المذكور حرف الاسم (قوله لغريب) خبر اني لا خبر عن قيار
لان خبر المبتدأ لا يقترن باللام (قوله ولا يحفظه مثل نحن قائم) قد يعترض بان مثله محفو وبديل قول الشاعر
والمسجدان وبيت نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر
والجواب ان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمه كما في قوله
اذا ما شاء ضر وامن سواهم * ولا يألوهم احد ضرارا
(قوله ولا يحفظ الخ) أي بل المحفوظ نحن قائمون (قوله وانال نحن الصافون) فيه ان الضمير لاما لا شدة وهم جمع
للامعظم نفسه فالاولى التمثيل بقوله ونحن الوارثون لان الضمير لله وحده (قوله فافردي) اي لانه قال ياربي فافردي
الرب وجعه ثانيا حيث قال ارجعون فعمل المسند اليه جمعاً (قوله فلان) جواب اما (قوله فلان غير المبتدأ
والخبر) مراده بالغريب غير مخصوص وهو المسند اليه فلا ينافي ان الحال واصفة مثل المبتدأ والخبر نحو جاء
الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين (قوله لا يجب لهما) ثنى الضمير لان غير هاتين المنادى والمسند
اليه الفعل

* (ذكر اما كن من الحذف يترن بهم المعرب) *

(قوله أي أمره) راجع للامرين وقوله لاستحالة الحقيقي في أي المعنى الحقيقي (قوله أي أمره) فيه أن الامر
معنى لا يوصف بالمجيء ولا بالاتبان وأجيب بأن بقدر مضافاً ثانياً أي جاء رسول أمر ربك وأتى رسول أمر الله أو
حامل أمره أو يقال ان المصنف لاحظ أن المجيء بمعنى الحصول والتحقق بعد عدم نحو أتى أمر الله تأمل (قوله
فالباء للتعدي) أي لا لام صاحبة حتى يكون الذهاب مسنداً لله تعالى ويحتاج للتقدير كتحسن فيه (قوله ومن
ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذي (قوله لان الطالب) الاولى لان الحكم لاجل أن
يشمل الاباحة لانهم احكم ولكن ليست يطلب (قوله ليتناول الخ) أي فتقدير الاكل لا يتناول ذلك بخلاف
التناول (قوله أي منافعها) أي منافع ظهورها ولا يقدر زكوب ظهورها لعدم شهوة التجميل (قوله واحلت
لكم الانعام) أي منافعها (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذي (قوله
بما قد وقع) أي بما قد انقضى (قوله فانها) أي العهود والعهد قولان لان كلامهما قول وكذا بالقسمة (قوله
وهو أولى) أي تقدير المرادة أولى (قوله لانه) أي ما ذكر من المرادة أو ذكر نظر الخبر (قوله لانه فهما)
أي الاختياري وهو ملام عليه (قوله بخلاف الحب) أي فانه أمر قهري لا يلام عليه نهي بلام عليه من حيث
تعاطى أسبابه كالسكينة بالايمان والحاصل أن المرادة فعل لها حاصله باكتسابها فهي قادرة على دفعها
فيتأتى اللوم عليها بخلاف الحب فانه ليس فعلاً لها ولا تقدر على دفعه لان الفرض كونه مفروضاً لا بدليل قد شغفها
والحب المفروض يقهر صاحبها ولا يطيق ان يدفعه وحينئذ لا يلام عليه فان قلت قضية هذا أن يكون تقدير في
مرادته متعيناً لأولى كما ادعاه فالتسليم كان يلام عليه باعتبار أسبابه صح تقديره اه تقريره شجنا ذرير
(قوله واسأل القرية) عطف على فذليكن (قوله أي والى أهل مدين) أي لان مدين بلد (قوله أي أهل
القرية) ذهب قوم الى ان القرية عبر بها عن أهلها بما جاز امر سبله لاقفة المحلية ولا حذف فيه والتأنيب فيها نظراً
للغزوة فيسأل أريد الحقيقة على سبيل العجز وقيل القرية اسم مشترك بين المسكن وأهله نقله ابن داود الظاهري
عن بعض أهل اللغة كما في عروس الافراح لابن السبكي (قوله بديل أخاهم) أي ولم يقل أحاهم وأيضاً الاخ انما

في الصناعة ايضاً * ومن ذلك
قوله فاني وقيار به الغريب
وقد تكلف بعضهم في البيت
الاول فزعم ان نحن للمعظم
نفسه وان راض خبر عنه ولا
يحفظه مثل نحن قائم بل يجب
في الخبر المطابقة نحو وانا
لنحن الصافون وانا نحن
المسجون وأما قال رب
ارجعون فافردي ثم جمع
فان غير المبتدأ والخبر لا
يجب لهما من التوافق ما
يجب لهما * (ذكر اما كن
من الحذف يترن بهم المعرب)
* (حذف الاسم المضاف) *
وجاء ربك فأتى الله بنيانهم
اي امره لاستحالة الحقيقي
فأما ذهب الله بنورهم فالباء
للتعدي أي اذهب الله نورهم
ومن ذلك ما نسب فيه حكم
شرعى الى ذات لان الطالب
لا يتعلق الا بالافعال نحو
حرمت عليكم أمهاتكم اي
استمتاعهن حرمت عليكم
الميتة اي اكلها حرمنا عليهم
طيبات اي تناولها لا اكلها
ليتناول شرب ألبان الابل
حرمت ظهورها اي منافعها
ليتناول الركوب والتجميل
ومثله واحلت لكم الانعام
ومن ذلك ما لقي فيه الطالب
بما قد وقع نحو اذ فوالعقود
واوقوا بهم سدا لله فانها

قولان قد وقع فلا يتصور فيهما انقض ولا فاء وانما المراد الوفاء بمقتضاها ومنه فذلك الذي

هو
لنتنى فيه اذ الذوات لا يتعلق بها اللوم والتقدير في حبه بديل قد شغفها حبا وفي مرادته بديل تراود فتأها وهو أولى لانه فعلاً بخلاف الحب واسأل
القرية التي كتافها ابراهيم التي اقبلناهم الى أهل القرية واهل العير والى مدين أخاهم شعباً الى والى أهل مدين بديل أخاهم

وقد ظهر في وما كنت ناوياني أهل مدين وأما وكم من قرية أهلكتنا فحماها باسنا فقدر الخو بون الاهل بعد من وأهلكتنا وجاء وخالفهم
 الزمخشري في الاولين لان القسرية تم لك ووافقتهم في فحما لاجل أوهم فأتولون اذا الذنك ضعف الحياة وضعف الممات أي ضعف عذاب الحياة
 وضعف عذاب الممات ان كان يرجو الله أي رجته يخافون بهم أي عذابه بدليل ويرجون رجته ويخافون عذابه يضاهون قول الذين كفروا
 أي يضاهي قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى * ألم تغتمض عينك ليلة ارمدا * ٢٥٥ حذف المضاف الى ليله والمضاف اليه ليله

واقام صفة مقامه أي
 اغتمض ليس له رجل ارمدا
 وعكسه نيابة المصدر عن الزمان
 حيثك طلوع الشمس أي
 وقت طلوعها فتاب المصدر
 عن الزمان وليس من ذلك
 حيثك مقدم الحجاج خلافا
 لالزمخشري بل المقدم اسم
 لزمان القدم * (تنبه) * اذا
 احتاج الكلام الى حذف
 مضاف يمكن تقديره مع اول
 الجزأين ومع ثانیه ما فتقديره
 مع الثاني اولى نحو الحج
 اشهر ونحو وان كان البر من
 امن فيكون التقدير الحج
 حج اشهر والبر من آمن اولى
 من ان يقدر اشهر الحج اشهر
 وذا البر من آمن لانك في
 الاول قدرت عند الحاجة الى
 التقدير ولان الحذف من
 آخر الجملة اولى * (حذف
 المضاف اليه) * يكثر فياء
 المتكلم مضافا اليه المنادى
 نحو رب اغفر لي وفي الغايات
 نحو لله الامر من قبل ومن
 بعده أي من قبل الغلب ومن
 بعده وفي أي وكل وبعض
 وغيره بدل ليس وور بما جاء
 في غيرهن نحو فلا تخوف
 عليهم فيمن ضم ولم ينون أي

هو الال للبلد (قوله وقد ظهر) أي المقدر في الآية قبل (قوله لان القرية تم لك) أي بدورها (قوله
 أي ضعف عذاب الحياة الخ) أي لان الحياة والممات لا يتضاعفان بل عذابهما (قوله ألم تغتمض الخ) هذا
 صدر بيت من افتتاح قصيدة وعجزه * وبت كليات السليم مسهدا * ومن هذه القصيدة يدكر ناقته وقصده
 الوفاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفوقه ذلك لامر اراده الله
 فآلت لا أرى لها من كلاله * ولان حفي حتى تلاقى محمدا
 السليم اللديغ كأنهم تغاءلوا به بالسلمة والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته اذا جعلته قليل النوم وآيت
 حلفت ولا أرى لأرق والسكالة الاغياء والتعب والحفي رقنا خفا فها من كثرة المشى (قوله أي اغتمض ليله
 رجل ارمدا) أي حذف المضاف وهو مصدر وأقيم المضاف اليه وهو اسم زمان مقامه (قوله خلافا للزمخشري)
 أي حيث جعل مقدم مصدرا بمعنى القدم وحينئذ فالاصل وقت مقدم الخ (قوله مع الثاني اولى) قال العلامة
 الخليلي ان التأويل في الاوائل بمنزلة قلع الخطف قبل الوصول الى شاطئ النهر (قوله الحج أشهر) أي فالجمل
 لا يصح لان الحج هو الهيئة الحاصلة من الركان (قوله اولى من ان الخ) أي وهذا اولى الخ (قوله عند الحاجة
 الى التقدير) أي لان المسند اليه وقع في محله والخبر لم يصب فاحتاج فيه لتقدير لاجل حتمته (قوله رب) الاصل
 ياربي (قوله الغايات الخ) انما سميت بذلك لانها تصير غاية وأخر عند الحذف وتبني عندهم لاحظة المعنى
 (قوله وفي أي الخ) نحو يعجبني أي قائم وكلا وعد الله الحسنى وفضلنا بعضهم على بعض وقبضت عشرة ليس غير
 (قوله فلا تخوف) لانا في العمل لهما مثلها في قراءة من فون (قوله فيحتمل ذلك الخ) قال الدمامي في لوجه
 لتفريق المصنف بين الاثنتين حيث جزم في الاولى بنحو جرح واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع ان
 الاولى كذلك اذ يحتمل ان يقدر فلا تخوف عليهم (قوله فانها) أي شعائر الله (قوله من أفعال ذوى تقوى
 القلوب) الشاهد في الحذف من الثاني وهو حذف أفعال وذوى وهذا التقدير قدره الزمخشري حيث تكلم
 على الآية قال حذف هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا به لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من ايرتبط به
 واعترضه أبو حيان بان ما قدره عار من راجع من الجزاء الى من الأتري ان قوله فان تعظيهمهم من أفعال ذوى
 تقوى القلوب ليس في شيء من ضمير يعود الى من يربط بجزء الجزاء بجملة الشرط الذي أداته من فالاولى ان
 يكون التقدير فان تعظيهمهم من تقوى الخ فيكون ضمير منه عائدا على من فيربط الجزاء بالشرط هذا كلامه
 قلت الذي يظهر لي ان في تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع من جهة ان المصدر من قوله فان تعظيهمهم مضاف
 الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيهمهم اياها فالرابط
 ضمير غاية انه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر للمفعول فلزم الاتيان به متصلا وهذا الجرح فيه وبعد هذا
 كانه فالظاهر أن من الجارة تعليمية لا تبعيضية أي فان تعظيهمهم لاجل تقوى القلوب اولا بتدء الغاية أي ان
 تعظيهمهم ناشئ من تقوى القلوب وعليه فلا يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلوب
 وأفرد الضمير قلت جلا على معنى من ولفظها اه دماميني (قوله جمعنا) أي العراة وهي الفرس المذكورة
 في صدر البيت (قوله وقد جمعنا الخ) نسبة هذا الرؤبة سهو فانه من أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبة في الفصل

فلا تخوف شيء عليهم وهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أي سلام الله أو ضمرا آل * (حذف اسمين مضافين) * فانهم من تقوى القلوب أي فان
 تعظيهمهم من أفعال ذوى تقوى القلوب قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه أي كدوران عين الذي وقال رؤبة
 * وقد جمعنا من خزيمة اصبعنا * أي ذامسافة اصبع * (حذف ثلاث متضامات) * فكان قاب قوسين

أى فكان مقدار مسافة قربه مثل فاب قوسين فحذفت الثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزنجشري * (تنبيه) * للقب مغنيان
القدر وما بين بعض القوس وطرفها ٢٥٦ وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقبل هي على القاب والتقدير قاي قوس ولو أربده هذا لاغنى
عنه ذكر القوس

للا سودين يعفر وصدرة * فادرك أرفال العرادة طلعها * العرادة بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر والارقال
بالكسر نوع من السير والطلع العرج وخزيمة اسم رجل وغطا من قال قبيلة من باهلة لقوله
فان تنج منها ياخريم طارق * فقد تركت ما خلف ظهري بلقما
اذ المرء لم يغش السكره أوشكت * حبال الهون بنا بالفتى أن تقطعا
وخزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي ومعنى البيت أن هذه الفرس أدركها العرج وقد أدتني من هذا الرجل
أو القبيلة وبقي بيني وبينه مقدار مسافة أصبح (قوله فكان مقدار مسافة قربه) أى من الله (قوله من اسم كان)
أى المستتر وهو البار ز عند التقدير الذى أضيف إليه القرب (قوله وواحد من خبرها) وهو مثل المضاف لقباب
قوسين (قوله القدر) أى وعلى هذا الاحتياج لتقدير مثل (قوله وما بين) أى المقدار الذى بين (قوله وطرفها)
أى الطرفين الذين يشد الوتر فيهما (قوله فقبل هي على القاب) أى لان كل قوس له قابان لأن القوسين لهما
قاب واحد كما هو صريح الآية فلذا كان مغلوبا أى قاي قوس ومعالم ان القابين هما نفس القوس فلما أريد
ذلك لقال فكان قوسا ويحذف قاب فتعني أنه ليس على القاب والمعنى قابان قوسين وهو كناية عن القرب
(قوله لاغنى عنه ذكر القوس) كيف الاغناء مع أن المراد بتحديد القرب بقرب أحدهما من الآخر
لاتحديد القرب بالقوس وذ كر القوس مجردا عن إضافة القابين إليه لا يفيد ذلك المراد بل انما يفيد الثاني ثم ان
هذا التحديد لقربه عليه السلام من جبريل أو أن هذا التحديد تقرب للقرب المعنوي من الله (قوله آمنوا بالذى
أنزل البنا الخ) صوابه آمنوا كما هو التلاوة في سورة العنكبوت وقولوا آمنوا بالذى أنزل البنا وأمنوا بالذى
ما الذى دأبه) الدأب بفتح الدال المهملة وسكون الهمزة والعادة والشأن وقد تفتح همزته والاحتياط الاخذ
بمأنيته الثقة والحزم ضبط الامر (قوله أى والذى أنزل الخ) الداعى للتقدير في الآية أن القرآن المنزل البنا
مغاير لما أنزل لليهود من التوراة والداعى للتقدير في البيتين الاخبار عن المبتدأ بمادة النسوية وهى انما تكون
بين متعدد (قوله والذى أطاع هواه) أى فهو في البيت مفعول مقدم * (حذف الصلة) * (قوله يجوز قليلا)
أى يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقلة (قوله وعند الذى) خبر مقدم واحنة مبتدأ مؤخر وقوله عند ذلك من
العبادة وهى زيارة المربى والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء الحقة ويجمع على احن بكسر الهمزة وفتح
الحاء المهملة قال الدماميني وفي البيت تعليل المؤنث على المذكور اذا العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع من
تقدم ذكره وفيه مذ كر فدخوله في ذلك انما هو بطريق التعليل ويحتمل أن يكون على حذف عاطف ومعطوف
أى كيد العوائد والعائدة فلا تغليب قال الشمني وأقول الوجه هو الثاني لان المصنف ذكر في السادس عشر من
الباب السادس أن تغليب المؤنث على المذكور انما هو في مسلتين وليس مانع فيهما واحد منهما (قوله أى الذى
عائد) أى بدليل اللات عندك (قوله أو دلالة غيرها) أى غير الصلة كلقام (قوله بعد اللتيا) بفتح اللام باجتماع
التخا الا لاخفش فانه أجاز الضم فيها وهو تصغير التي والشاهد في اللتيا الاولى والثانية (قوله ترت) أى
سقطت (قوله نظير الخ) أى فيكون من حذف الصلة لدلالة صلتها مثل * وعند الذى واللات عندك احنة *
(قوله المذكورة) أى اذا علمتها (قوله لان التصغير يقتضى ذلك) أى فيكون من حذف الصلة لدلالة صلتها عليها
مثل نحن الاولى فاجمع جو * على ثم وجههم البنا

* (حذف الموصول الاسمي)
ذهب الكوفيون والاختفش
الى اجازته وتبعهم ابن مالك
وشرط في بعض كتبه كونه
معطوفا على موصول آخر
ومن حتمهم آمنوا بالذى أنزل
البنا وأنزل اليكم وقول
حسان
أمن بهجور رسول الله منكم
ويدهو وينصره سواء
وقول آخر
ما الذى دأبه احتياط وخزم
وهو أطاع يستويان
أى والذى أنزل ومن يدهو
والذى أطاع هواه (حذف
الصلة) يجوز قليلا لدلالة
صلة أخرى كقوله
وعند الذى واللات عندك
احنة
عليك فلا يغرك كيد العوائد
أى الذى عادك أو دلالة غيرها
كقوله
نحن الاولى فاجمع جو *
على ثم وجههم البنا *
نحن الاولى عرفوا بالشجاعة
وقال بعد التبا والتبا والتبا
اذ علمتها نفس تردت
فتقبل بقدر مع اللتيا فيهما
نظير الجملة الشرطية المذكورة
وقيل بقدر اللتيا وفتقبل
دقت لان التصغير يقتضى
ذلك وصلة الثالثة الجملة
الشرطية وقيل بقدر مع اللتيا

فيهما عظمت لادقت وانه تصغير تعظيم كقوله * دو بهية تصغر منه الانامل * (حذف الموصوف) قوله تعالى وعندهم غالب
قاصرات الطرف اى حور قاصرات والناله الحد يدان اعمل سابعات اى دروعا سابعات فليضحكوا ذللا وليكوا كثيرا اى فليضحكوا كثيرا ذللا
كثيرا كذا قيل وفيه بحث سيأتي وذلك دين القيمة اى دين الملة القيمة ولدار الاسخرة خير اى ولدار الساحة الاسخرة قوله المبرد وقال ابن السجري

الحياة الاخرة بدل بل وما الحياة الدنيا الامتع الغرور ومنه حب الحصيد اي حب النبت الحصيد وقال سحيم * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * قبل تقديره انا ابن رجل جلالا ورو قبل جلا علم يحيى على انه منقول من نحو قولك زيد جلا ٢٥٧ فيكون جملة لان قولك جلا زيد ونظيره قوله *

ثبت احوالى بنى زيد

ظلمنا لمننا لهم فزيد
فيز يد منقول من نحو قولك
المال يز يد لان قولك يز يد
المال والا لا عرب غير
منصرف فيكون يفتح لانه
مضاف اليه * واختلف في
المقدوم مع الجملة في نحو منا
طعن ومنا قام فأصحابنا
يقدر ون موصوفاً أى فربق
والكوفون يقدرون
موصولاى الذى اومن وما
قد رناه أقدس لان اتصال
الموصول بصلته أشد من
اتصال الموصوف بصلته
لتلازمهما ومثله

مامنهم امان حتى لقبته
نقدره بأحد ويقدرونه بمن
وان من أهل الكتاب الا
ليؤمنن به اى الانسان أو الا
من وحكى الفراء عن بعض
قدمائهم أن الجملة القسمية
لا تكون صلة وورده بقوله
تعالى وان منكم لمن ليبطئن
* (حذف الصفة) *

ياخذ كل سفينة غصبا الى
صالحة بدل بل انه قرئ كذلك
وأن تعييبها لا يخرجها عن
كونها سفينة فلا فائدة فيه
حينئذ تدمر كل شئ اى
سلطت عليه بدل ما نذر
من شئ أتت عليه الآية
قالوا الا ان جئت بالحق اى

غالب النسخ وهو تقدير الزخشي وجساءة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وازافة دين للجملة بيانية وفي
بعض النسخ اى دين الامة القيمة وهو وافق لما روى عن النضر بن شميل أنه قال سألت النخيل عن القيمة فقال
القيمة جمع القيم والقيم والنائم واحد ومعناه وذلك دين انعمين بالتوحيد (قوله وقال سحيم) هذا هو الصواب
وما فى نسخة ابن سحيم خلاف الصواب وتتمام البيت * متى أضع العمامة تعرفونى * وقد تقدم الكلام عليه فى
غير (قوله علم يحيى) اى علم على ابيه وقوله على انه منقول اى وحيد فهو علم يحيى من جملة وحيد فلم يصرف
بل هو مبنى (قوله لان قولك جلا زيد) انما منع نقله عند هذا الناقول من جلا فى قولك جلا زيد لانه لو كان
كذلك لكان مفردا منصرفا وهذا الوزن غير وثقى منع الا صرف عند الجهور ولانه وزن لا يخص الفعل بل
يستوى فيه الفعل واسم واما اذا جعلناه جملة كان مبنيا لان ما كان من قبيل المبنيات اذا حكى فانه يبقى على بناءه
قبل الحكاية لان الحق أن الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علم مبنية وان كانت اجزوا معربة (قوله جلا زيد)
اى بحيث يكون منقولا من مفرد والانتونه لانه ليس على وزن يخص الفعل (قوله ثبت احوالى الخ) الفزيد
الصوت يقال فدر الرجل يقد فزيد اذا صوت وبني يز يد منصوب على البسمل من احوالى ولهم فزيد جملة
فى موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بحذف اى كائن وعلاينا متعلق بلهم ولا يمنع تقديمه عليه وان كان
العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب وايس متعلقا بزيد لانه مصدر كالتنقي فلا يتقدم عليه معمله وظلمنا فى
وضع الحال بن الضمير فى عاينا أو انه مفعول له والعامل فيه محذوف متعلق به عاينا دل عليه قوله لهم فزيد
والنقدري جلا ولنا أو شذوا عاينا أو يصحون عاينا ظلمنا ويجوز جعل هذه الجملة مفعولا لثنا ويجوز أيضا جعل
ظلمنا مفعولا لثنا أى ذوى ظلم ويكون لهم فزيد على هذين الوجهين فى موضع الحال كالتفسير لقوله ظلمنا
ويجب أن تضبط الميم من قوله لهم بضمة مشبهة ليكون قوله ظلمنا عاينا لهم فزيد وما فى قوله ثبت احوالى
بني يز يد فى الوزن لان الوزن وان كان لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثانى من مخارج
البيسط فطهران سكنت الميم والاول امانت من مصرع الجزاؤه شطور السريع المكشوف ومثل ذلك
محذور عندهم (قوله المال يزيد) اى فهو منقول من جملة فالذالم يتون وحى (قوله يز يد المال) اى
حتى يكون منقولا من مفرد (قوله والا لا عرب غير منصرف) اى غير ممنون لانه على وزن يخص الفعل
(قوله واختلف فى المقدراى قوله حذف الصفة) موجود فى بعض النسخ (قوله فأصحابنا) اى البصريون
بدليل المقابلة بالكوفيين لأن المراد المصاروة الشامل للمغاربة وان كان هو من المصاروة وهم بصريون لان
المقابلة تأتى ذلك (قوله لتلازمهما) جملة لقوله أشداى واذا كانا متلازمين فلا يسهل حذف أحدهما وقوله
قدمائهم اى الكوفيين وقوله أن الجملة القسمية لا تكون صلة اى وهذا بخلاف كلام الكوفيين فانهم لما
قدروا من فى قوله وان من أهل الكتاب الا يؤمنن به لزم أن تكون الصلة قسمية وقوله ورده اى الفراء
وقوله وان منكم لمن ليبطئن اى فقد وقعت الجملة القسمية صلة * (حذف الصفة) * (قوله
اى صالحة) اى لا يرفها (قوله فلا فائدة فيه) اى فى التعييب الحامل على عدم أخذها فوجب أن يقدر
الوصف لاجل أن يكون للتعيب فائدة (قوله فلا فائدة فيه) اى فى تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعنى
وتعييبها لا يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها اه شمنى (قوله
والا كالمفهوم) وهو أنه كان قبل الا أن على الباطل (قوله وايست دارنا الخ) هذا عجز بيت صدره
* وليس عيشنا هذا مهابة * اى صفاء ولذة وقوله هاتا اى هذه اى دار الدنيا (قوله دفعا للتناقض فيهن)

(٣٣ - دسوقى فى) الواضح والا كان مفهوما كقراواترهم من آية الاهى أكبر من اختها وقال * فلم أخط شيئا ولم امنع *
(وقال) * وليست دارنا تبارك * اى من اختها السابقة تبارك ولم اعط شيئا لادفعها للتناقض فيهن قل يا أهل الكتاب لستم على شئ
اى نافع ان نفلن الاظنا اى ضعيفا (حذف المعطوف) * ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفخز وقال اى ومن

أنفق من بعده دليل التقدير
 أن الاستواء إنما يكون بين
 شيئين ودليل المقدر أولئك
 أعظم درجة من الذين أنفقوا
 من بعد وقابلوا لا تفرق بين
 أحد من رسله والذين آمنوا
 بالله ورسله ولم يفرقوا بين
 أحد منهم أي بين أحد وأحد
 منهم وقيل أحد فيهما ليس
 بمعنى واحد مثله في قل هو الله
 أحد بل هو الموضوع للعموم
 وهمزته أصلية لا مبدلة. تن
 الواو فلا تقدر ويرد بانه
 يقتضى حيثئذ ان المعرض
 بهم وهم الكافرون فرقوا
 بين كل الرسل وانما فرقوا
 بين محمد عليه الصلاة والسلام
 وبين غيره في النبوة وفي لزوم
 هذا نظر والذي يظهر لي
 وجه التقدير وأن المقدر
 بين أحد وبين الله بدليل
 ويريدون أن يفرقوا بين
 الله ورسله ونحو سرايل
 تقيكم الحجر أي والبرود قد
 يكون اكتفى عن هذا بقوله
 سبحانه في أول السورة لكم
 في هادف ووله ما سكن أي وما
 تحرك واذا فرسكن باستقر
 لم يحتاج إلى هذا فان احصرتم
 فما استيسر من الهدى أي
 فان احصرتم فقلتم فن كان
 منكم مريضا و به اذى من
 رأسه ففدية أي فعلق ففدية
 لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن
 آمنت من قبل أو كسبت في
 إيمانها خيرا أي إيمانها
 وكسبها والآية من اللف

أما التناقض في قوله دارنا فيقيد أنه له دار وقوله ليست بدار يفيد أنه ليس له دار وقوله فسلم أعط شيئا ظاهره
 أنه لم يحصل له إعطاء شيء وقوله ولم أمنع يفيد أنه أعطى شيئا وهو تناقض وأما الآية فقوله الإلهي أكبر من
 أختها من المعلوم أن مقاد الآية أن كل آية توصف بكونها أكبر وغيرا كبرلأنه إذا كان كل آية أكبر من
 غيرها فتكون هذا أكبر وغيرها مفضولة والغير أيضا أكبر وهذه مفضولة فصار كل آية فاضلة ومفضولة وهو
 تناقض فاذا قلنا أكبر من أختها السابقة اندفع التناقض (قوله دليل التقدير) أي الدليل على أن الكلام
 لا يفيد من تقدير أن الاستواء الخ وقوله ودليل المقدر أي والدليل على خصوص ذلك المقدر (قوله أي
 بين أحد وأحد منهم) أي بين واحد وواحد منهم (قوله فيهما) أي الآيتين (قوله مثله في قل هو الله
 أحد) أي فانه بمعنى واحد فاصله وحده أبدلت الواو همزة (قوله مثله في قل هو الله أحد) أي خلافا لقول
 الأول الذي يقدر بين أحد وأحد فانه يجعل أحد من الذي همزته منقابلة عن الواو وهذا أي أحد هو الذي
 لا يلزم النفي بخلاف أحد الذي همزته أصلية الموضوع للعموم كديار (قوله فلا تقدر) أي لان المعنى
 ولم يفرقوا بين أحد أي أحد (قوله وفي لزوم هذا نظر) أي لان اللازم من نفي التفرقة بين كل الرسل على
 سبيل التعريض بالغير ليس تفرقة المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفرقة بين كل الرسل والتفرقة
 بين بعض منهم (قوله وفي لزوم هذا) أي الرد على هذا القول فنظر أي لان السلب السلكي يكفي في مناقضته
 الإيجاب الجزئي وحيثئذ في التفرقة بين كل الرسل لا يلزم أن يكون المعرض بهم فرقا بين السلك وانما هو
 تعريض بمن لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض (قوله وأن المقدر الخ) أي ولان تقدر بين
 أحد واحد (قوله وأن المقدر بين أحد وبين الله) أي بل تؤمنون بالله وبكل أحد من الرسل (قوله بدليل
 ويريدون الخ) أي فهذا التقدير أرجح مما ذهب اليه القائل بأن أحدها هنا هو الموضوع للعموم بسبب
 ما ذكره من الدليل لان القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعض مواضعه من بعض (قوله
 أن يفرقوا بين الله ورسله) أي بأن يؤمنوا بالله ويكفروا بالرسول (قوله وقد يكون اكتفى عن هذا) أي
 عن ذكر هذا هنا وحيثئذ فلا حذف هنا (قوله أي وما تحرك) أي لان الموجود اما متحرك أو ساكن وكل
 منهما مملوك لله (قوله لم يحتاج إلى هذا) أي لان المستقر شامل للساكن والمتحرك (قوله أي خلت) أي بدليل
 ما قبله وهو ولا تحلقه وارثكم (قوله أو كسبت) أي ولم تكن كسبت وقوله في إيمانها أي تصديقها فالمراد
 بالإيمان التصديق الذي هو إيمان لغوي وهذا على كلام المعتزلة (قوله وكسبها) يقدر بعد قوله إيمانها من
 قوله لا ينفع نفسا إيمانها (قوله والآية من اللف والنشر) أي فقوله لم تكن آمنت من قبل راجع لقوله
 لا ينفع نفسا إيمانها وقوله أو كسبت في إيمانها خيرا راجع لقوله وكسبها أي ان التي لم تؤمن من قبل لا ينفعها
 إيمانها أي يوم طلوع الشمس من مغربها التي لم تكن كسبت خيرا قبل ذلك لا ينفعها كسبها خيرا اذ ذلك
 تأمل (قوله وبهذا التقدير تندفع الخ) أي لان قوله لم تكن راجع لقوله إيمانها وقوله أو كسبت راجع
 لمخزوف أي وكسبها والمعنى لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل ولا ينفع نفسا كسبها لم تكن كسبت
 فالمنفي هو النفع بالكسب وحيثئذ فانتمسوية في الآية انما هي بين عدم النفع بالإيمان وعدم النفع بالكسب
 لا بين عدم الإيمان والإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح كإيمانهم المعتزلة (قوله تندفع شبهة المعتزلة) أي
 في قولهم ان الإيمان لا ينفع اذا كان مجردا عن العمل الصالح (قوله تندفع شبهة المعتزلة كالزنجشري) حاصله
 ان الزنجشري جعل لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله أو كسبت في إيمانها خيرا عطفا على آمنت
 والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت ذهب أو ان التكليف عند هاتم ينفع الإيمان حينئذ نفسا غير مقدمة
 إيمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة إيمانها غير كاسبة خيرا في إيمانها فلم يفرق كثير بين النفس الكافرة
 اذا آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيرا هذا حاصل كلامه وأجاب المصنف

والنشر وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزنجشري

وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح ٢٥٩ في عدم الانتفاع به وهذا التأويل ذكره

ابن عطية وابن الحاجب
ومن القليل حذف أم
ومعطوفها كقوله

بما أدري أرسد طلابها
أي أم غي وقد مر البحث فيه

* (حذف المعطوف عليه) *

ان اضرب بعصا الحجر

فانفجرت أي فاضرب

فانفجرت وزعم ابن عصفور

أن الفاء في فانفجرت هي

فاء فاضرب وأن فاء فانفجرت

حذفت ليكون على المحذوف

دليل ببقاء بعضه وليس بشئ

لان لفظ الفاء من واحد

فكيف يحصل الدليل

وجوز الزنجشري ومن تبعه

أن تكون فاء الجواب أي

فانضربت فقد انفجرت

ويرده أن ذلك يقتضي تقدم

الانفجار على الضرب مثل

ان يسرق فقد سرق أخله من

قبل الا ان قيل المراد فقد

حكمنا بترتب الانفجار على

ضربك وقيل في أم حسبتم

أن تدخلوا الجنة ان أم

متصلة والتقدير أعلمتم أن

الجنة حفت بالكاره أم حسبتم

* (حذف المدل منه) *

قيل في ولا تقولوا المتصف

ألسنتكم الكذب وفي كما

أرسلنا فيكم رسولنا منكم ان

الكذب بدل من مفعول

تصف المحذوف أي المتصفه

وكذلك في رسولنا بناء على أن

ما في كما موصول اسمي ويرده

عن التمسك بالآية بأنهم من قبيل اللف التقديري فتبدر محذوفاً معطوفاً على فاعل ينفع وهو إيمانها أي لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها أي لا ينفع نفساً إيمانها في التي لم تكن آمنت من قبل ولا كسبها أخيراً في التي آمنت من قبل ولكن لم تكسب خيراً قبل فنفي نفع الإيمان راجع للنفس التي لم يصدر منها الإيمان قبل ذلك ويكون نفي نفع الكسب راجعاً إلى النفس التي صدر منها الإيمان قبل ذلك ولكنها لم تكن كسبت في إيمانها خيراً وبهذا التأويل توافق الآيات والأحاديث الشاهدة على أن مجرد الإيمان ينفع وورث النجاة من العذاب ولو بعد حين (قوله اذ قالوا الخ) حاصل الشبهة أن الله سوى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع فيكون الإيمان من كل من التصديق والعمل وأن التصديق بدون العمل الصالح لا ينفع وهذا مبني على ما فهموه من أن معنى الآية لم تكن آمنت أو كانت آمنت ولم تكن كسبت في إيمانها خيراً (قوله الذي لم يقترن بالعمل الصالح) أي وتمسكوا بظاهر الآية على أن الإيمان مجرداً عن العمل الصالح لا ينفع (قوله ومن القليل الخ) أي أنه يكثر في العاطف أن يحذف مع المعطوف بخلاف أم العاطفة فإنه يقل حذفاً مع (قوله كقوله) أي قول أبي ذؤيب الهذلي وصدره * دعاني إليها القلب في لأمره * سبيح (قوله وقد مر الخ) حاصله أنه لا مانع من جعل المهزوزة بمعنى هل وهل لا معادل لها وحينئذ فلا حذف * (حذف المعطوف عليه) * (قوله أي فاضرب فانفجرت) أي حذف المعطوف عليه والفاء الداخلة على فانفجرت عطفت تلك الجملة على الجملة المحذوفة ولا يصح أن تكون عاطفة لجملة انفجرت على جملة اضرب ولو على القول بجواز عطف الخبر على الإنشاء لانه لا يترتب على مجرد الأمر بالاضرب الانفجار (قوله هي فاء فاضرب) أي المحذوف حينئذ هو المعطوف عليه والعاطف معاً (قوله أن ذلك يقتضي الخ) أي لأن الجزاء اذا صدر بالفاء وقد لزم أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقاً على الضرب (قوله يقتضي تقدم الانفجار على الضرب) أي مع أنه في الواقع متأخر عنه (قوله الا ان قيل الخ) هذا استثناء مما يفيد الرد أي وتقدم الانفجار باطل الخ وتوضيحه أن المراد فقد انفجرت في حكمنا وترتيبنا لا في الخارج ولا شك أن الحكم بالانفجار وترتيبه على الضرب سابق عليه وان كان الانفجار بالفعل متأخراً عنهم ثم ان الفاء على التقديرين تسمى فصيحة لانصاحها عن المقدر ولو غير شرط ويقال فيها أيضاً الفاء الفصيحة بالجملة لفضحها المقدر وكشفه ومن أمثلة ما داله على شرط قول الشاعر

قالوا خراسان أفضى ما يراد بنا * ثم القبول فقد حثنا خراسانا

أي ان كان الامر كذلك فقد حثنا وفي المفتاح انها فصيحة على التقدير الاول وهو كونها العطف على محذوف والاكثر أنها فصيحة على التقديرين (قوله فقد حكمنا بترتيب الانفجار) أي والحكمم بالترتيب سابق على الانفجار والانفجار بعد الضرب (قوله ان أم متصلة) أي عاطفة على محذوف (قوله وكذلك في رسولا) أي وكذلك يقال في رسولا أي انه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف (قوله موصول اسمي) أي كالذي أرسلنا حال كونه فيكم رسولا (قوله من أولى العلم) أي مع أنها إنما تكون للمال يعقل (قوله من أولى العلم) أي وهو خلاف الظاهر (قوله والظاهر أن ما كفته) أي والسكافة تبعا لتعيين الدخول على الاسماء وقوله والظاهر ان ما كفته أي لكاف عن عمل الجبر وحينئذ فلا داعي لتقدير ضمير ورسولا مفعول أرسلنا (قوله أنهم صدر به) أي ورسولا مفعول أرسلنا ولا داعي لتقدير ضمير (قوله والجمتان بعده) أي هذا حلال وهذا حرام (قوله أي لا تقولوا الخ) هذا مل معنى والاخل التقدير ولا تقولوا الكذب هذا حلال وهذا حرام في شأن البهائم التي تصفها ألسنتكم بالحل والحرمه بأن تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه البهيمة حرام فقوله من البهائم بيان لما تصفه ألسنتكم أي لا تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه حرام كذبا وافتراء على الله (قوله واما المحذوف) أي والامل

أن فيه اطلاق ما على الواحد من أولى العلم والظاهر ان ما كفته وأظهر منه أنهم صدر به لابقاء الكاف حينئذ على عمل الجر وقيل في الكذب انه مفعول اما تقولوا والجمتان بعده بدل منه أي لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمه واما المحذوف أي فنقولون

الكذب واما التصف على ان ما صدر به والجلتان بحكيمة القول أي لا تحلوا وتحرروا المجرى بقول تنطق به أستمتمكم وقرئ بالجر بعد ما على
انما السمو بالرفع وضم الكاف والذال جمع الكذب صفة للفاعل وقدم أنه قيل في لاله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف
* (حذف المؤكد وبقائه توكيده) قدم ٢٦٠ أن سيويوه والخليل أجازاه وأن أبا الحسن ومن تبعه منعه * (حذف المبتدا) *

ولا تقولوا في شأن البهائم التي تصفها أستمتمكم بالحل والحرمة هذا حلال الخ فتقولون الكذب (قوله على
أن ما صدر به) أي لا على أنهم وصول والا كان العائد أسمى المفعول محذوف (قوله أي لا تحلوا الخ)
هذا حل بمعنى إشارة إلى أن في الكلام حذف أصل التقدير لا تقولوا هذا حلال وهو ذاحم لاجل وصف
أستمتمكم البهائم بالكذب (قوله وقرئ بالجر) أي لا الكذب وكذا تقول فيما بعد (قوله وقرئ بالجر) أي
والمعنى لا تقولوا لاجل البهائم التي تصفها أستمتمكم بالحل والحرمة أي لا تقولوا الكذب هذا حلال الخ
(قوله صفة للفاعل) أي وهو أستمتمكم (قوله وقدم) أي في النوع الثاني من الجهة السادسة (قوله
قدم) أي في الشرط الثاني من الشروط الثمانية المذكورة للحذف في الخاتمة (قوله منعه) فشرطوا
في الحذف أن لا يكون المحذوف وكذا بالفتح لان الحذف ينفي التوكيد (قوله الآيتين) المراد بالآية الثانية
قوله وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في يوم أي هم في سرد وهم في يوم (قوله قل هل أنبئكم بشر
من ذالككم) صوابه أفأنبئكم لأنه التلاوة وقوله من ذالككم النار أي هي النار (قوله فطل) أي فالصيب طل
(قوله فيؤس) أي فهو يؤس (قوله فان لم يكونا رجلين) أي الشهيدين (قوله أي فالشاهد) أي للشخص
الصادق بالشاهدين وهم يعني الشهيدين فلا حاجة للاعتراض بان الأولى أي فالشهيدين (قوله أي فالشاهد)
قال الدماميني المناسب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أي فليست تشهد
رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدره الزخشي فاعلان الشهادة يقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه
أولى اذا ما أمرهم الخاطبون لا الشهاد وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر
فالشهيدين لا فالشاهد اه قال الشمني وأقول المناسب لقوله فان لم يكونا بقية المبتدأ وانما بقية
فالشهيدين لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله فعبادك) أي فهم عبادك (قوله
الاقالوا ساحر أو مجنون) أي هو ساحر أو مجنون (قوله وقالوا أساطير الاولين) أي هو أساطير الاولين
قال الدماميني ويحتمل ان أساطير الاولين مبتدأ أو جملة كتبها خبر وحينئذ فلا حذف أصلا (قوله سيقولون
ثلاثة) أي هم ثلاثة (قوله أضغاث) أي هو أضغاث (قوله وبعد ما الخبر الخ) أي وبعد شئ كالمؤمنين
والقوم الذين اشتروا الضلالة بالهدى في الآيتين الخبر صفة لذلك الشئ في المعنى ولا شك أن التائبون هم
المؤمنون ولا يصح أن يقال بعد مبتدأ ان المبتدأ دائما كذلك (قوله متاع قليل) أي هو متاع أي تقابلهم
متاع قليل (قوله ولا تقولوا ثلاثة) أي لا تقولوا هم أي مريم وعيسى والله آلهة ثلاثة أي مستتورون في
استحقاق العبادة وقوله ولا تقولوا ثلاثة الخ الأولى حذفه لان هذا في الامثلة المذكورة للحذف بعد القول
وقدم سبق والكلام هنا في حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول (قوله وقد صرح به) أي بذلك المبتدأ (قوله
أي هذه سورة) أي جملة أنزلناها صفة لسورة ويحتمل أن سورة مبتدأ وجملة أنزلناها صفة والخبر محذوف
أي فيما أوحينا اليك سورة أنزلناها (قوله وسيويوه يصرح به) أي بالمبتدأ في ذلك فيقول هذا باب
(قوله والمحصنات من المؤمنات) أي حل لكم وقوله أي حل لكم أي يقرر في الموضعين (قوله الى دعوى
حذف) أي أم الله أعلم (قوله لصحة كون أعلم خبرا عنهما) أي فالخبر عنهما واحد غاية الامر أنه قدم
على أحدهما (قوله لم كون أعلم الخ) أي وهذا لا يصح نظر الالامل لانه لا يعلم (قوله لم كونه شريكه)

يكثر ذلك في جواب الاستفهام
نحو وما أدراك ما الحطمة
نار الله أي هو نار الله وما
أدراك ما هي نار حامية ما
أصحاب اليمين في سرد شخصود
الآيتين هل أنبئكم بشر
من ذالككم النار وبعد فاء
الجواب نحو من عمل صالحا
فلنفسه ومن اساء فعلمها
أي فعمله لنفسه واسأته
عليها وان تخاطبوه هم
فانحوا انكم أي فهم اخوانكم
فان لم يصبها وابل فطل وان
مسه الشرف فيؤس قنوط فان
لم يكونا رجلين فرجل
وامرأتان أي فالشاهد وقرئ
ابن مسعود ان تعذبهم
فعبادك وبعد القول نحو
وقالوا أساطير الاولين الا
قالوا ساحر أو مجنون
سيقولون ثلاثة الآيات بل
قالوا أضغاث أحلام وبعد
ما الخبر صفة في المعنى نحو
التائبون العابدون ونحو
صم بكم عبي ووقع في غير
ذلك أيضا نحو لا يغرنك تقلب
الذي كفو في البلاد متاع
قابل ولا تقولوا ثلاثة لم يلبثوا
الاساعة من نهار بلاغ أي
هذا بلاغ وقد صرح به في
هذا بلاغ للناس سورة

أنزلناها أي هذه سورة مثله قول العلماء باب كذا وسيويوه يصرح به * (حذف الخبر) * وطعام الذين أوتوا الكتاب أي
حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم أكابادانم وظلها أي دائم وأما
أنتم اعلم أم الله فلا حاجة الى دعوى حذف كقول لصحة كون أعلم خبرا عنهما واما أنت اعلم وما لك فشكل لانه ان عطف على أنت لزم كون اعلم
خبراً عنهما او على اعلم لزم كونه شريكاً في الخبر به او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم

المسرفوع المتصل من غير
توكيد ولا فصل واعمال
افعل في الظاهر وان قدر
مبتدا حذف خبره لم كون
المحذوف اعلم والوجه فيه ان
الاصل بمالك ثم ائيب الواو
مناب الباء قصد الالتسا كل
اللفظي للاشتراك المعنوي
كما قصد بالاعطاف في نحو
وارجلكم فمن خفض على
القول بان الخفض للجوار
ونفسه بعث الشاء شاة
ودرهما والاصل شاة بدرهم
وقالوا الناس مجزون
باعمالهم ان خير فخير أي ان
كان في علمهم خير فحذف
كان وخبرها وقال

لهفي عليك للهفة من خائف
يبني جوارك حين ليس مجير
أي ليس له وقالوا من تأتي
أصاب أو كاد من استعمل
أخطأ أو كاد وقالوا ان مالا
وان ولدا وقال الاعشى
ان محلا وان مرتحلا
أي ان لنا حلالا في الدنيا
وان لنا رتحالا عنها وقد مر
البحث في ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله ان
الذين كفروا بالذكريما
جاءهم مستوفى وقال تعالى
قالوا الاضيرأي علينا ولوترى
اذ فرغوا فلان فونأي لهم
وقال الجاسي

من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لابرأح
* وقد كثر حذف خبر لاهذه

أي فيلزم أن المخاطب نفس المال لان المبتدأ نفس الخبر (قوله اليه) أي الى المال أي ونسبة العلم للمال
لا تصح (قوله وان قدر) أي مالك أي وجه ل من عطف الجمل (قوله لم كون المحذوف اعلم) أي بدليل
المذكور أي ولا يصح أن يكون المال بعلم (قوله والوجه فيه الخ) هذا التوجيه مخالف للقواعد والحق
ما قاله الرضي أن الأصل أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك أي مقترنان لاعلاقة لنا بك فلا نشير عليك فيه بشئ
فحذف بحال مالك وهو متعلق أعلم وحذف المبتدأ الثاني وهو أنت المعطوف عليه مالك لقيام القرينة عليه
فصار أنت اعلم ومالك فالواو حرف عطية للمعية ومالك عطية على أنت المحذوفة ووجهه فانت ومالك عطية على
الجملة الاولى وما قوله وأرجلكم فالحق ان الواو عاطفة على الوجه مشركة في المعنى والاعراب انتقديرى
والخفض انما جاء من الجوار لان الجوار رة تؤثر وأما قوله ودرهما فاصلة دفعت شاة واخذت درهما فحذف
الفعل المعطوف والمعطوف عليه فهو من الباب الاتي لا يمانحن فيه بل القول بالخفض للجوار هو دليل على
ان الواو عاطفة على وجوهكم لأنهما عاطفة على الرأس حتى تكون الواو والتشريك اللفظي والمعنوي (قوله
قصد الالتسا كل) أي التشابه في ان كلام المتعاطفين مرفوع أي فالواو حرف عطية صورة وفي المعنى
نايبة عن الباء وقوله للالتسا كل اللفظي أي في الاعراب بين أعلم ومال (قوله كما قصد) أي الاشتراك المعنوي
(قوله على القول) أي بناء على القول الخ (قوله ونظيره) أي نظير المثال في كون الواو نائبة فيه من باب
البناء قصد الالتسا كل اللفظي (قوله فحذفت كان وخبرها) أي وهو محل الشاهد لان المراد بالخبر في الترجمة
المحذوف الخبر الذي للمبتدأ والخبر لغيره (قوله لهفي عليك) اللفظ بفتح الهاء مصدر لهف بكسر الهمزة
حزن وتحمس وقولهم بالهف فلان كلمة يتحمس بهما على ما فات والجوار بكسر الجيم ان تعطى الرجل ذمة يكون
بها جارك فخير اه شئى وهذا يفيد ان الهافي لهفي مفتوحة ولكن في نسخ عدة سكونها أي أتلهف عليك
لاجل لهفة من خائف والبيت لشهر دل اللينى ابن شريك بن عبد الله بن روية شاعر اسلاحي في أيام جرير
والفرزق بن ريثي منصور بن زياد وبعده

- أما القبور فانهن أو انس * بجوار قبرك والديار قبور
- عمت فواضله فعم مصابه * فالناس فيه كلهم مأجور
- يثنى عليك لسان من لم توله * خير الانك بالثناء جدير
- ردت صنائعه اليه حياته * فكانه من نشرها منشور
- والناس ماتهم عليه واحد * في كل دار أنة وزفسير
- عجب الاربع أذرع في خمسة * في جوفه جبل أثم كبير

(قوله حين ليس مجير) الذي في توضيح المصنف حين لان مجير مستشهد بذلك على اهمال لالتا عدم
دخولها على الزمان (قوله أو كاد) أي أو كاد أن يصيب (قوله أو كاد) أي أن يخطف فقده حذف خبر
كاد في الموضعين (قوله ان مالا وان ولدا) أي ان لنا مالا وان لنا ولدا (قوله وقد مر البحث الخ) الآية
الاولى لم يبق دم فيها كلام أصلا وما الآية الثانية فتقدم في المثال الاول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها
محذوف أي هالكون أو هو مذكور وهو قوله أو كاد ينادون الخ وما بينهما ما اعتراض وقوله ان الذين
كفروا الخ قال الزمخشري خبر ان في هذه الآية محذوف أي فنذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط
بعد (قوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) والمجد الحرام أي ويصدون عن المسجد الحرام الذي
جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد (قوله وقال الجاسي) أي الشاعر المذكور شعره في ديوان الجاسية
وهذا الشاعر هو سعد بن مالك (قوله لابرأح) أي بالرفع كسابق فلا (قوله وقد كثر حذف خبرها) أي
النافية للجنس (قوله ان ليس لي) خبر ان قوله لعلها مع الخبر المحذوف (قوله جوى الخ) جواب ادا والقرن

حتى قيل انه لا يذكر وقال آخر اذا قبل سير وان ليلى لعلها جرى * دون ابل مائل القرن أعضب

أي له ما قرينة (ما يحتمل النوعين) أكثر بعد الفاء نحو فتح ررقبة فعدة من أيام أخر فالاستيسر من الهدى فنظرة إلى مبصرة أي فالواجب كذا
أرفعه كذا أو فليكن كذا أو يأتي في غيره ٢٦٢ نحو فصبر جميل أي أمرى أو أمثل ومثله طاعة وقول معروف أي

بالنون والاعضب مكسور شبه السانع بكبش كذلك بجماع القبح (قوله ما يحتمل النوعين) أي حذف
المبتدأ أو حذف الخبر (قوله يكتر بعد الفاء) أي عقبة من غير فاصل بينه وبينها اه شئني (قوله أي
فالواجب) هذا هو المبتدأ المحذوف وقوله كذا هو المذكور من التحرير وما معه (قوله أو فليكن الخ) هذا
ناظر للاخبر إذ لا يصح فيه إلا ذلك أي فليكن نظرة (قوله ويأتي في غيره) أي في غير هذه الفاء (قوله ويأتي
في غيره) أي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لان احتماله للنوعين وان كان بعد
الفاء إلا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور اه شئني (قوله ويدل للاول) أي تقدير المبتدأ قوله أمرك طاعة
أي قد وقع لفظ الطاعة في كلام العرب خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر فترجع بذلك انه عند احتمال
الحذف يجعل خبر المبتدأ محذوف تقدير أمر (قوله ويدل للاول) قال الدماميني فيه نظرا لانه لا يلزم من
وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب ثم الظاهر
أن الامر في البيت واحد الامر وهو ضد النهي أي أمرك ذو طاعة أي مطاع ممثلا والامر المقدر في الآية
واحد الامر وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني قال الشمني لم يدع المصنف لزوم ذلك
لزوما قليا وانما يريد أنه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر
ولم يقع في كلامهم مبتدأ محذوف خبره ترجع بذلك أنه عند الحذف خبرا مبتدأ محذوف (قوله الوجهين) أي
فيجوز لعمر كيميني أو يميني لعمر كوكذا أيمن (قوله كان من حذف المبتدأ) أي ولو جعل من حذف الخبر
لسد شئ مسد ولم يوجد (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أي وان استجارك أحد فحذف الفعل وحده
مع الضمير المنصوب (قوله اذا السماء انشقت) أي اذا انشقت السماء انشقت فحذف الفعل وحده (قوله
والاصل لو تملكون تملكون) أي فقد حذف الفعل وحده (قوله لوز يدقام) أي انهم يقولون انه لا يجوز أن
تدخل لولا على فعل ظاهر لاء على مقدر الاندور او ردع عليهم بقوله تعالى لو اتتم تملكون (قوله وقيل لو كنتم
أنتم) أي فحذف الفعل مع مرفوعه وبقى التوكيد (قوله مثل النمس ولو خاتما من حديد) أي ولو كان
النمس خاتما من حديد فقد حذف الفعل مع مرفوعه (قوله ويكثر) عطف على بطرد (قوله ويكثر في
جواب الاستفهام) وكذا جواب النفي نحو يز يدرد على من قال ما قام أحد و بعد فعل يستلزمه نحو * لبيك
يزيد ضارع لخصومة * على البناء للمفعول أي يبكي ضارع ونظم بعضهم مواضع حذف الفعل ومواضع حذف
الفاعل فقال عند النيا بمصدر وتوجب * ومفرغ ينقاس حذف الفاعل
والفعل بعد اذا وان مستلزم * وجواب نفي أو جواب السائل
والمراد بالتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أي بهم لكونه على صورة الفضلة كما يأتي ولا يرد نحو أغزن لان المحذوف
لهة تصريفية كالثابت (قوله خلقهن الله) أي فحذف الفعل مع الضمير المنصوب (قوله فالواخيرا) أي
قالوا أنزل خيرا فحذف الفعل مع ضمير الرفع (قوله حذف القول) أي حذفه اذا كان قولا وقوله وأكثر من
ذلك أي من حذفه اذا كان مفسرا أو واقعا في جواب استفهام (قوله سلام عليكم) أي يقولون سلام عليكم
وسيد كر المصنف في حذف الحال أنه يجوز ان يكون التقدير قائلين سلام عليكم اه شئني فعلى الاحتمال
الثاني لا تكون الآية مما حذف فيه الفعل لكنها على كل حال مما حذف فيه القول (قوله من حديث
البحر) أي من الحديث الذي ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمره متسع فيكون متسعا (قوله أي وأتوا خيرا)
الدليل على تقدير انك نهيتم في الاول عن شئ ثم جئت بهد بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن
ينصب بآية أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضي (قوله يكن الانتهاء خيرا) أي فالمحذوف على هذا

أمرنا أو أمثل ويدل للاول
قوله فقالت على اسم الله
أمرك طاعة * وقد مر تجوز
ابن عصفور الوجهين في
لعمر كوكذا لافعال وان الله
لافعال وغيره جزم بان ذلك
من حذف الخبر وفي نعم
الرجل زيد وغيره جزم بأنه
إذا جعل على الحذف كان
من حذف المبتدأ
* حذف الفعل وحده
أومع مضمرة مرفوع أو
منصوب أو معهما * بطرد
حذفه مفسرا نحو وان أحد
من المشركين استجارك اذا
السماء انشقت قل لو انتم
تملكون والاصل لو تملكون
تملكون فلما حذف الفعل
انفصل الضمير قاله لزمشري
وأبو البقاء وأهل البيان
وعن البصر بين انه لا يجوز
لوز يدقام الا في الشعر أو
النودور نحو لو ذات سوار
اطمئني وقيل الاصل لو كنتم
قد ذقت كان دون اسمها
وقيل لو كنتم أنتم فحذف المثل
النمس ولو خاتما من حديد
وبقى التوكيد ويكثر في
جواب الاستفهام نحو
ليقولن الله أي ليقولن
خلقهن الله واذا قيل لهم
ماذا أنزل بكم قالوا خيرا
وأكثر من ذلك كاه حذف
القول نحو والملائكة يدخولن

تألم من كل باب سلام عليكم حتى قال أبو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج و يأتي حذف الفعل في غير ذلك
نحو انتهوا خيرا لكم أي رأوا خيرا لكم وقال الكسائي يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء السلام

يعطيك ربك وأولهم حافظ خلافاً للسهلي نحو حتى يعطوا الجزية * (حذف الحال) * أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً انتهى عنه المقول نحو
 والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك ومثله واذ فرغ إبراهيم القواعد من البيت واسمعي ربنا تقبل منا ويحتمل ان
 الواو للحال وان القول المحذوف خبراى واسمعي يقول كما ان القول حذف خبر الموصول في الذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا لمقر نونا
 ويحتمل ان الخبر هنا ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب أو رفع خبرا أول هذا كله أو لا موضع له لانه بدل من الصلة ان كان الذين
 للكفار والعائد الواو فان كان له معبودين عيسى ٢٦٤ والملائكة والاصنام والعائد محذوف أي اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم بينهم وجملة

القول حال أو بدل

* (حذف التمييز) *
 نحو كم صمت أي كم يوما
 وقال تعالى ألمها تسعة عشر
 ان يكن منكم عشرون
 صابرون وهو شاذ في باب نعم
 نحو من توأما يوم الجمعة فيها
 ونعمت أي فبالرخصة أخذ
 ونعمت رخصة

* (حذف الاستثناء) *
 وذلك بعد الواو غير المسبوقين
 بليس يقال قبضت عشرة ليس
 الأوليس غير وقد تقدم
 وأجاز بعضهم ذلك بعد لم
 يكن وليس بمسحوع

* (حذف حرف العطف) *
 بابه الشعر كقول الحطيئة *
 ان امرأ رطه بالشام منزله
 يبرين جار شدا غترا با
 أي ومنزله برمل يبرين كذا
 قالوا ولك أن تقول انثانية
 صفة ثانية لامعطوفة وحكى
 أبو زيد أكلت خبز الجاهل
 فقيل على حذف الواو وقيل
 على بدل الاضراب وحكى أبو
 الحسن اعطه درهادره من
 ثلاثة وخرج على اضمار أو
 ويحتمل البدل المذكور وقد

يعطيك أي خبرا وقوله حتى يعطوا أي يعطوكم (قوله ربنا تقبل منا) أي قائلين ربنا الخ (قوله اي واسمعي
 يقول اي والحال ان اسمعي يقول (قوله ما نعبدهم) اي يقولون ما نعبدهم فما نعبدهم مقول القول الواقع
 خبر للذين (قوله فالقول المحذوف نصب) اي على الحال أي فالذين ما نعبدهم (قوله هذا) أي ما ذكر من
 الاحتمالات الثلاثة في جملة القول (قوله تسعة عشر) أي ملكا (قوله ان يكن منكم عشرون) اي ر جلا
 (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم أنت فالفاعل ضمير مستتر فيها يميز بنكرة محذوفة بدل عليه السياق أي نعم كرمي
 أو شجاعا أو فني ذانت هو المحضوص بالمدح (قوله حذف الاستثناء) أي المستثنى (قوله قبضت عشرة ليس الا)
 أي ليس المقبوض الا هي وقوله أوليس غير أي ليس المقبوض غيرها (قوله بابه الشعر) أي المسحوع فيه
 وهذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل انه مختص بالاعداد المسروقة وقيل انه قياس مطرد شعر او نثر او هو مذهب ابن
 مالك (قوله ان امرأ رطه بالشام منزله * يبرين) كذا في بعض النسخ ووقع في بعض منها منزله برمل يبرين وهو
 الصواب لان البيت من بحر البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع وهو بياض مثناة تحتمية
 مفتوحة في أوله ويبرين كصيين اسم بالذوق للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما
 يلزم الاسماء المفردة التي لا تنصرف ومنهم من يجره بجرى الجمع فتقول على الاول هذه يبرين ونصيبين ورأيت
 يبرين وتقول على الثاني هذه يبرون ورأيت يبرين ومررت بيبرين (قوله الثانية) أي الجملة الثانية (قوله
 صفة ثانية) أي لامرأ أي ان ذلك المرء موصوف بكون رطه بالشام وموصوف بكون منزله برمل يبرين (قوله
 وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم
 المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول
 وهو بدل النسيان (قوله وقد خرج على ذلك) أي على حذف حرف العطف (قوله ويعدده) أي حذف
 العاطف من الآية الثانية (قوله بين المتعاطفين المرفوعين) أي نقد وسط بين المنصوبين وهما انه لا اله الا
 هو وقوله ان الدين عند الله الاسلام مرفوع وهو والملائكة وفصل بين مرفوعين وهما انه والملائكة
 بمنصوب وهو قوله انه لا اله الا هو (قوله وصلتها) أي فالمنى شهد الله والملائكة ان الدين عند الله الاسلام
 فهو بدل اشتمال على الظاهر (قوله أو من القسط) أي ان القسط هو كون الدين الحق الاسلام أي انه بدل
 اشتمال (قوله على ان أصله الخ) أي ولا يصح أن يكون معه ولا الحكيم بدون ذلك لان الصفة المشبهة لا تشمل
 الا في السببي أي المنصل بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه
 والمعمول هنا غير سببي (قوله أي قلت) أي وعلى هذا الجواب اذا تولوا (قوله وقيل بل هو) أي قلت لا أجد
 ما حملكم عليه (قوله وقيل تولوا) أي كما سألني ان الماضي اذا وقع حالا كان على اضمار قد (قوله على اضمار
 قد) أي قلت لا أجد الجواب اذا والحاصل انه على جعل قلت لا أجد الجواب بافتي تولوا احتمه لان امانه
 مستأنف جواب لقد رآه حال (قوله أن يكون) أي قوله قلت لا أجد (قوله ثم وسطا) أي ذلك الاستئناف

خرج على ذلك آيات احداها وجوه مثناة في وجوه عطف على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله (قوله)
 الاسلام فيمن فتح لهمزة أي وان الدين عطف على انه لا اله الا هو ويعدده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين المرفوع
 وقيل بدل من ان الاولى وصلتها أو من القسط أو معمول للحكيم على ان أصله الحاكيم ثم حوّل لانه بالغة والثالثة ولا على الذين اذا ما أتوك لتعلمهم
 قلت لا أجد أي قلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذلك وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزنجشيري ان
 يكون استئنافا أي اذا ما أتوك لتعلمهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باين فقيل قلت لا أجد ما حملكم عليه ثم وسط بين الشرط والجزاء

* (حذف فاء الجواب) * هو مختص بالضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وقد مر ان ابا الحسن خرج عليه ان ترك خير الوصية للوالدين * (حذف واو الحال) * تقدم في قوله * نصف النهار الماء عامر * أي انصف ٢٦٥ النهار والحال ان الماء عامر هذا الغائض

* (حذف قد) *

زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالاً بدمعه من قد ظاهرة نحو وما لكم ان لا تأكلوا مما اذكار الله عليه وقد فصل لكم أو مضرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون أو جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً كان كقوله عليه الصلاة والسلام بعرض أصحابه اليس قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حبسنا كل بيضاء شخمة عشية لا فينا جزا ما وجريرا وخالفهم البصريون واجاز بعضهم ان يزيد القام على اضمار قد وقال الجميع حق الماضي المثبت المحاب به القسم ان يقرن باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل في قتل أصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جزم الطول وقال - لفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فحسان من حديث ولا صال * فاضمر قد واما واثن ارسا انار يحافر أو مصفرا انطالوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظلوام مستقبل لانه مرتب على الشرط وساده سد

(قوله وقد مر) أي في الكلام على الغاء المفردة فعنده لا يختص حذف فاء الجواب بالضرورة وقوله ان ابا الحسن اي الاخفش (قوله ان ترك خيرا) المراد بالخير المال الكثير وقوله الوصية اي فالوصية الخ وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب وجواب الشرط محذوف اي فليوص (قوله تقدم الخ) اي في مجتث الاشياء التي تحتاج الى رابطة في الباب الرابع والشاهد في البيت على رفع النهار فاعل نصف لانه بمعنى انتصف على ما في الصحاح فالجمله الحالية حينئذ الحالية من ضمير ذي الحال وهو النهار فاحتج الى تقدير الواو محذوفة ليحصل الربط وقد يقال انه لا يتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود الى النهار اي عامره فيه ويروي بنصب النهار على ان نصف من قولك نصفت الشيء بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير ممتد فيه عائد على الغائض وعلى هذا لا يكون في البيت شاهداً على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشبهة على ضمير ذي الحال (قوله لا بد من قد) على كثير هذا الحكم بان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من أجزاء الزمان الماضي فاذا دخلت عليه قد تقرر بتمه من الحال وانفي عنه ذلك الاحتمال فصالح للحال وهو مشكل من ان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الحال الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما بين هيئة الفاعل والمفعول فان الحال بهم هذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب علمها قد يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فهاذا غلط نشأ من استعمل لفظا الحال (قوله واتبعك) اي وقد اتبعك (قوله حصرت صدورهم) اي وقد حصرت (قوله واشترطوا ذلك) اي الاقتران بقد ظاهرة أو مقسرة (قوله في الماضي الواقع خبراً كان) اي واحدى اخواتها واما الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقد منهم (قوله حسبنا) اي قد حسبنا (قوله جردنا) بضم الجيم وذلك مجعومة تقييداً من اليمن تنزل بجبال حسمى وترجم نسبة ضرائحهم من معد وحسمى بجاء مهمله مكسورة اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق ماس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وجرير ابو قبيبة له من اليمن ومراذ الشعراء منهم طمعواني هاتين القبيلتين يفتنون القوم بضعه فاذا هم أتوا بيا (قوله وخالفهم البصريون) اي فلا يقدر ان في خبر كان الماضي قد (قوله ان زيد القام الخ) اي اضمار قد في خبر ان الماضي (قوله ان يقرن الخ) أي فان لم يكونا مذكورين قدرا (قوله انه جواب القسم) أي والسما ذات السروج (قوله لاطول) اي ان المسهل لحذف اللام وقد من جواب القسم طول الفصل بين القسم والجواب فالطول نزل القسم منزلة عدم ذكره في الجملة (قوله لفت لها الخ) تقدم انشاده هذا البيت في فصل قد من حرف القاف ومر هناك ان ابن عصفور اذ كان القسم اذا أجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جى باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله لينة وان كان بعيدا جى باللام وحدها وانشدها هذا البيت شاهداً عليه وفيه بحث مضى هناك اه دميمي (قوله لنا وما) أي لقد ناموا (قوله واثن ارسانا) أي والله اثن ارسلنا (قوله انه من ذلك) اي من الماضي المثبت المحاب به القسم فتكون قد مقسرة (قوله لان ظلوام مستقبل) اي ولا يقترن بقد واللام الاجواب القسم الماضي لفظا ومعنى (قوله لانه مرتب على الشرط) أي وهو ارسا ان اي والشرط مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل (قوله غيرها) اي غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالواو أي وغير لا النافية وهو الناهية والصواب النسخة الاولى اذ حذف لانه لانه لا يظنه جائزا بطريق الاستقلال فلا يجوز ان تقول تتم على ان المراد لا تقوم ولها - ذالم يذكر المصنف مثالا في هذه الترجمة لحذف لانه لانه نعم يجوز حذفها بطريق التبعيية نحو لانه العالم وتكرم الجاهل اي ولا تكرم (قوله بطار ذلك) اي حذف لا (قوله اذا كان المنفي الخ) في نسخة اذا كان المنفي معنى مضارعا (قوله تالله تفتأ الخ) أي لا تفتأ

(٣٤ - دسوق في) جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذا المنى لفظا ولكن النون لا تدخل على الماضي * (حذف لا التبرئة) * حتى الاخفش لارجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذف لا وبقي البناء لانه كيب بحاله (حذف لا النافية غيرها) بطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي مضارعا نحو تالله تفتأ كبر يوسف وقوله *

فقلت بين الله ابرح فاعدا * ويقل مع الماضي كقوله ٢٦٦ فان شئت آليت بين المقام * هو الركن والحجر الاسود نسيتك مادام عقلي معي

امده امد السرمد ويسهله
تقدم لاعلى القسم كقوله
فلا والله نادى الحى قوى
وسمع بدون القسم كقوله
وقولى اذا ما اطلقوا عن
بغيرهم

* يلاقونه حتى يؤب المنخل *
وقد قيل به في بين الله لكم
ان تضلوا اى لئلا تضلوا
المحذوف مضاف اى كراهة
ان تضلوا (حذف ما النافية)
ذكر ابن معطى ذلك في
جواب القسم فقال في الفيتة
وان اتى الجواب من غير الابل
او ما كقولى والسما ما فعلا
فانه يجوز حذف الحرف
ان آمن الالباس حال الحذف
قال ابن الجبار وما رأيت في
كتب النحو الاحذف لا وقال
لى شيخنا لا يجوز حذف ما لان
النصرف فى لا أكثر من
النصرف فى ما انتهى وانشد
ابن مالك

فوالله ما نلتكم وما نيل منكم
باعتدال وفق ولا متقارب
وقال اصله ما ما نلتكم فى بعض
كتبه قدر المحذوف بما النافية
وفى بعضها قدره ما الموصولة
(حذف ما المصدرية) قاله
ابو الفتح فى قوله
بأية تقدمون الخليل شعنا
والصواب ان آية مضاف
الى الجمله كما مر وعكسه قول
سبيو به فى قوله
بأية ما تتجرون الطعاما
ان ما زائدة والصواب انها

ولا ابرح (قوله فقلت بين الله الخ) هذا صدر بيت لامرئ القيس بجزه * ولوقطه وارأسى ليدك وأوصالى *
وقبل هذا البيت فنالت سبالك الله انك فاضحى * الست ترى السمار والناس احوالى
سبالك الله دعاء عليه بالسبى وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر وأحوالى بمعنى حولى أى
بازائى والواصل المفاصل أو مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يتخاطط
بغيره اه دمايينى (قوله ويقل) اى حذف لامع الماضى الواقع جوابا للقسم (قوله مع الماضى) أى
فكثرتنه اذا كان جواب القسم مضارعا وأما اذا كان جواب القسم ماضيا فيقل الحذف (قوله نسيتك) اى
لانسيتك والسرمد الدائم اى امد الزمان الدائم وهـ ذان البيتان من بحر المتقارب والاول منها مدرج آخر
صدره ألف المقام وأول العجز ميمـ هـ بذاهو والاولى ويحتمل أن لا يكون مدرجا بان يكون آخر اصل درميم
المقام وأول العجز واو الركن فيكون فيه التلم والشاهد الذى اورد له المصنف فى قوله نسيتك أى لانسيتك
وانما سهل الحذف فى هـ ذالان الفعل من قوله نسيتك ماضى لفظا مستقبلا معنى لعمله فى ظرف مستقبل
وهو قوله مادام عقلى اذ التمهيد مدة دوام عقلى فسهل حذف النافى معه كما سهل حذف مع المضارع المستقبل
اه دمايينى (قوله ويسهله) اى حذف لانا فى جواب القسم اذا كان ماضيا اهـ تقر بردير
(قوله فلا والله الخ) هذا صدر بيت للمختل وبجزه * هدو بالمساء قوائع لاط * ويروى ضيفى
بدل قوى والهـ دو والسكون وزناومعنى وأصله هـ درع مصدر هـ دأ خفف بقلب همزته واو اذ عثت الواو
الزائدة فيها كعزو وبالمساء متمعلق بنادى والعلاط بهما تين الخصاص وزناومعنى مصدر علاطه بشر اذا ذكره
بسوء اقسام الشاعر بالله على ان الحى لا ينادون ضيفه بما يكرهه من مساءة وخصوصة بان يقولوا له اسكن ولا
تتحرك عندنا بل ضيفه عز بزمكرم لا يقابل الابعار ضيفه وفى ذلك اعلم الى شرف الشاعر وعزته وقد جعل
المصنف وغيره النافى المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث وذلك لان الفعل هنا ماضى لفظا ومعنى
لان الانسان لا يتدح الابعار ولا يجامى توقع فلا ينبغي أن يكون المقدر لانهم لا تدخل على الماضى لفظا ومعنى
الامكرو ولا تكبر برى البيت فينبغى ان يقدر ما زعم الكوفيين انه لا حذف فى هذا البيت وان المذكورة
أولاهى ما فى الجواب قدمت اعتناء بالنفى وفيه تقديم ما فى جملة على جملة أخرى مع انه لا يثنى فى قوله تعالى
فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم اه دمايينى (قوله وسمع) اى حذف لا (قوله
وقولى الخ) هذا البيت للمخمر بن توب قال فى الصحاح والمختل يفتح الخاء المعجمة مشددا سم شاعر يقال لأفله
حتى يؤب المنخل وهو أحد القارظين اللذين خرجا فى طلب القرظ فلم ير جعافا قالوا آتيتك أو يؤب القارظان
وفى شرح الكافية لابن مالك بعد ما ذكر بيت المصنف اذ والله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفى وهذا
فى غاية الغرابة اه كلامه وجماعة من النحاة وروى مما حذف فيه لانا فى بدون اضممار القسم ومنهم
المصنف واظهار أن رأى المصنف أولى ليكون من قبيل ما حذفه ثبت بقياس باعتبار حذف لانا فى جواب القسم
والله أعلم اه دمايينى (قوله عربـ بـ بهم) عن زائدة وقوله يلاقونه أى لا تلاقونه (قوله ذكر ابن معطى
ذلك) أى جواز حذفها (قوله قال ابن الجبار) أى فى شرحها (قوله الاحذف لا) أى الاجواز حذف لانا فى
جواب القسم دون جواز حذف صاحبها (قوله وأنشد ابن مالك) أى دليل على جواز حذف ما فى جواب
القسم (قوله فوالله الخ) قال فى الصحاح الوثق من الموافقة بين الشيتين يقال حلوا به وفق عياله أى الهالبن
قدر كفايتهم لا فضل فيه ثم انه يحتمل أن يجعل قوله بعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية فى الموضوعين
والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير مالا نافية ولا موصولة اه دمايينى (قوله
بأية تقدمون) أى ما تقدمون أى اذناكم (قوله وكسه) أى من جهة انه فى هذا البيت الثانى صرخ بما
دون الاول فتم حذف وجهه كسبا بناء على مقابل الصواب (قوله لانهم أتم الباب) هذا بيان لوجه تقدير

مصدرية (حذف كى المصدرية) اجزاه السيرافى فى نحو جئت لك كرمى وانما قدر الجمهور هذا ان يعينها لانهم أتم الباب الجمهور

فهى أولى بالتجوز * (حذف أداة الاستثناء) لأعلم ان أحد أجزائه الان السهلي قال في قوله ٢٦٧ تعالى ولا تقولن لشيء الا بيه لا يتعلق

الاستثناء بفاعل اذ لم ينف عن ان يصل الان يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهي لانك اذا قلت أنت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست بمنهي فقد سلطته على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك وتاويل ذلك ان الاصل الا فان الا ان يشاء الله وحذف القول كثيرا انتهى فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال أى الا قولاً مصحوباً بان يشاء الله او الا ملتبساً بان يشاء الله وقد علم انه لا يكون القول مصحوباً بذلك لامع حرف الاستثناء فطوى ذكره لذلك وعلمها فالباء محذوفة من ان وقال بعضهم يجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة تأييداً لانه لا تقولن ابداً كما قيل في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله بنالان عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه وجوز الزنجشري ان يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشاء الله ان تقوله بان يأذن لك فيه ولما قاله مبعود وهو ان ذلك معلوم في كل أمر ونهي ومبطل وهو انه يقتضى النهى عن قول انى فاعل ذلك غدا مطلقاً وبهذا يراد أيضاً قول من زعم ان الاستثناء منقطع وقول من زعم ان الا ان يشاء الله كناية عن التأييد (حذف لام

الجمهور وفيه إشارة لوجه الرد على السيرافى (قوله فهى أولى بالتجوز) أى بالحذف الذى هو بخلاف الاصل * (حذف أداة الاستثناء) * أى وحدها لان الكلام في حذف الحروف (قوله لأعلم ان أحد أجزائه الخ) قال الدمامينى هذا عجيب كيف لا يعلم المصنف أحد أجزائه الا السهلي والمسئلة مذكورة في التسهيل وقد كتب منه نسخاً وملاً بحواشيه وفيه في باب تنازع ونحو ما قام وقع الاز يدبحول على الحذف لاعلى التنازع خلافاً لبعضهم يعنى ان التقدير ما قام الاز يدوم ما قدم الاز يدفهل هذائى غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة أيضاً واختار فيها ذلك أى انها محمولة على الحذف دون التنازع اه قال الشينى وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف أداة الاستثناء وحدها اه كلامه ذلك أن تقول انه قد صرح في محبث الآتية بحذف الجموع تأمل (قوله لا يتعلق الاستثناء بفاعل) أى لان المعنى لا تقولن لشيء انى فاعل الا ان يشاء الله أى بل قل انى فاعل ذلك بدون الا ان يشاء الله وهو لا يصح (قوله ولا بالنهى) أى المنهى عنه لان المعنى لا تقولن لشيء انى فاعل ذلك الخ مالم يشاء الله ذلك الامر فذلك القول وحينئذ لا يكون المخاطب منهياً عن شئ لانه يمكن ان يقول انى فاعل ذلك ويدعى ان الله شاء ذلك الامر (قوله الا ان يشاء الله) أى القيام وقوله فاست بمنهى أى فلا تنه عنه (قوله فقد سلطته الخ) أى لان له ان يقوم ويدعى ان الله شاء القيام (قوله ويقول) أى اذا صدر منه ذلك ولتمه (قوله وحذف القول كثير) أى حذف فان لا لذلك نبقى الا ان يشاء الله فحذف أولى ادنى الاستثناء ببقى الا ان يشاء الله فتكون الآتية على هذامن حذف أداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج في حذفه (قوله فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهلي بأنه قرر الآتية من حذف الاداة وحدها بما تضمنه ان من حذف الاداة والمستثنى جميعاً (قوله حذف أداة الاستثناء) أى فالمحذوف هما معاً حذف الاداة التى الكلام فيها وحينئذ فالذى تحصل ان حذف الاداة لم يقل به أحد وقول المصنف فتضمن الخ اعتراض على السهلي الذى جعل هذا إشارة الى حذف الاداة وحدها مع ان المتحصل منه حذفهما معاً (قوله والصواب الخ) مفاده ان كلام السهلي ليس فيه الاستثناء مفرغاً وليس صواباً مع انه أيضاً مفرغ وصواب تأمل (قوله وان المستثنى مصدر او حال) أى وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان شاء الله لان معناه الا بان يشاء الله (قوله الا قولاً مصحوباً بالخ) إشارة الى جعله مصدراً (قوله ملتبساً) إشارة الى جعله حالاً أى او الاحال كونك ملتبساً بالخ (قوله مصحوباً بذلك) أى بان يشاء الله وقوله لامع حرف الاستثناء أى مقرونه ونابه أى بان تقول انا فاعل ذلك الا ان يشاء الله وقوله وطوى ذكره أى ذكر أداة الاستثناء وقوله لذلك أى للعلم أى وحينئذ فالمحذوف انما هو أداة الاستثناء وقوله وقد علم أى من خارج (قوله مصحوباً بذلك) يعنى بان يشاء الله الامع حرف الاستثناء أى داخل على ان يشاء الله نحو لافعل ان الا ان يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآتية حرف الاستثناء الداخلى على ان يشاء الله وهو أداة الاستثناء وحدها اه شينى (قوله فطوى ذكره) أى غير مقدر في الكلام بل بغير كلام السهلي (قوله ويليهما) أى على جعل المستثنى مصدراً او حالاً (قوله ان يكون ان يشاء الله) الاولى ان يقول ان يكون الا ان يشاء الله (قوله ان ذلك معلوم في كل أمر ونهى) أى فالشيء المأمور بفعله انما يفعل مالم يشاء الله عدم فعله والمنهى عن فعله انما يترك اذ لم يشأ فعله وحينئذ فلا وجه لتخصيص النهى عن القول المذكور به بالمبنى (قوله مطلقاً) أى سواء قيد بشئ أو لم يقيد وهو بخلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لافعل غدا ان شاء الله (قوله وبهذا يراد أيضاً قول من زعم ان الاستثناء منقطع) أى لانه يؤدى الى نهى كل أحد عن ان يقول انى فاعل ذلك غدا مطلقاً قيد بشئ أو لم يقيد وهو بخلاف الاجماع اذ لا يختلف في جواز قول القائل لافعل غدا كذا ان شاء الله وجهه له منقطعاً بدرجة فى النهى (قوله كناية عن التأييد) أى وليست الاستثناء أصلاً متصلاً ولا منقطعاً ووجه الرد ان هذا لا يصح اذ لا يصدر مثل هذا الا عن جهل * (حذف لام

التوطئة) وان لم ينتهوا يقولون ايمس وان اطعمتهم انكم لم تمشركون وان لم تغفروا لنا ونرجونا ان تكونن من الخاسرين بخلاف وان لا تغفروا لي وثر جنى
اكن من الخاسرين * (حذف الجار) * يكثر ويتردد مع ان وان نحو يمشرون عليك ان اسلموا اي بان ومثله بل الله بين عليكم ان هذاكم
والذي اطعم ان يغفروا لنا ونطمع ان يدخلنا ٢٦٨ ربنا وان المساجد لله اي ولان ايعدكم اذ انتم اي بانكم وجاء في غيرهما نحو قدرنا

منازل اي قدرنا له ويغونها
عوجا اي يغون لها انما
ذلكم الشيطان يخوف
اولياءه اي يخوفكم باولياءه
وقد يحذف مع بقاء الجار
كقول رثبة وقد قيل له
كيف اصحت خير عاقل الله
وقولهم بكم درهم اشتريت
ويقال في القسم الله لا فعلن
* (حذف ان الناصبة) *
هو مطرد في مواضع معروفة
وشاذ في غيرهما نحو خذ
الاص قبل ياخذك ومرة
يخفرها ولا بد من تتبعها
وقال به سيبويه في قوله
ونم نمت نفسي بعدما كدت
أفعله * وقال المبرد الاصل
أفعلها ثم حذف الالف
ونقلت حركة الهاء لما قبلها
وهذا اولي من قول مس
لانه اضران في موضع حقه
ان لا تدخل فيه صريحا وهو
خير كاد واعتدبها مع ذلك
ببقاء عملها واذا رفع الفعل
بعد اضمماران سهل الامر
ومع ذلك لا ينقاس ومنه قول
أفغير الله نامروني أعبدومن
آياته يريكم البرق وتسبح
بالعيسى نحيب من انزاه
وهو الاشهر في بيت طرفه
الا أي هذا الزاجري أحضر

التوطئة) * (قوله وان لم ينتهوا) اي ولئن لم ينتهوا اي والله ان الخ بقوله ليمس جواب قسم محذوف (قوله وان
اطعمتهم) اي ولئن اطعمتهم اي والله ان اطعمتهم فقوله انكم لم تمشركون جواب لقسم محذوف (قوله وان
لم تغفروا لنا ونرجونا) اي ولئن لم تغفروا لنا اي والله ان لم تغفروا لنا فقوله لنتكونن من الخاسرين جواب لقسم
محذوف (قوله اكن من الخاسرين) فان اكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف (قوله ان هذاكم)
اي بان هذاكم اي بسبب ذلك (قوله والذي اطعم ان يغفروا لي الخ) اي في ان يغفروا لي وفي ان يدخلنا (قوله
وجاء في غيرهما) اي وجاء حذف الجار مع غير ان وان (قوله اولياءه) نصب بنزع الخافض (قوله
كقول رثبة الخ) صرح ابن مالك بجواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جوابا لمن قال لا بد من مررت
قال وهذا هو الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام اقربهم مني ما بينك وبين الجار في جواب قولها ان لي جارين فالي
اي ما اهدى وقول العرب خير بالجر لمن قال كيف اصحت فحذف الباء وابق عملها لان معنى كيف باي حال
فعلوا معنى الحرف دليل عليه فلو لفظ به كانت الدلالة اقوى وجواز الحذف اولي قال ابو حيان وينبغي ان
ثبت في القياس على ذلك اه دمايني (قوله خير) اي اصحت على خير (قوله بكم درهم) اي من
درهم (قوله الله لا فعلن) اي والله لا فعلن * (حذف ان الناصبة) * (قوله في مواضع معروفة) هي
تسعة مواضع اربعة اضمماران فيها واجب وخمسة اضمماران فيها جائز فتضمر وجوبه بلام الجود ووجه حتى
وبعدا والتي بمعنى الا او بمعنى حتى وتضمر جواز ابعدام التعليل وكى التعليلية وبعد فاء السببية وواو المعية في
الاجوبة الثمانية وبعد عاطف مسبق باسم خالص من التأويل بالفعل (قوله ولا بد من تتبعها) اي من ان
تتبعها (قوله ونم نمت) اي كففت وصدده * فلم ارمثلها احباسة واحد * والحباسة الظلامة وتوزناو معنى
ونسبه الزنجشري لامرئ القيس ونسبه العيني اعلم من جوبن الطائي وجعل صدره
* اردت بها فتسكافلم ارتض له * (قوله بعدما كادت افعله) اي فقال ان الاصل ان افعله (قوله ونقلت
حركة الهاء لما قبلها) اي بعد سلاب حركتها (قوله في موضع) اي وهو خير كاد اي انه قدر ان في خير كاد
مع انه محل لا تقع فيه الا نادرا وايضا اعتدبها محذوفة فنصبها بالفعل وهذا امران خلاف الاصل (قوله
ومع ذلك) اي ومع كونها مضرة في محل حقه ان لا تقع فيه صريحا وقوله ببقاء الباء سببية (قوله بعد
اضماران) اي بعد حذفها (قوله اغفروا لي الخ) اي تأمروني ان اعبد محذوف ان فرغ الفعل
اي قل تأمروني بعبادة غير الله (قوله يريكم البرق) اي ان يريكم البرق فحذفت ان فارتفع الفعل والداعي
لتقدير ان ان من آياته خبر مقدم وير يريكم وول يصدره مبتدأ وخبر (قوله وتسبح) اي فاصله ان تسبح
فحذفت ان فارتفع الفعل والداعي لتقدير ان تسبح وول يصدره مبتدأ وخبر (قوله احضروا غي) اي
فالاصل عن ان احضروا غي اي الحزب فحذفت عن لوجود ان واما حذف ان ارتفع الفعل (قوله وقرئ اعبد
بالنصب) اي فقد اعتدبان المضمرة (قوله وانتصاب غير في الآية الخ) اي اغفروا لي الخ (قوله لا تعمل فيما
قبل الموصول) اي لان اعبد على تقدير ان الموصول الحرفية (قوله في نحو قول الخ) اي من كل فعل مضارع
يجزوم وانعبد مطب (قوله قل له يفعل) اي ليفعل (قوله جواب لشرط) اي ان تغل لهم بشيئا او يقولوا
(قوله او جواب للطلب) وهو قل (قوله والحق ان حذفها) اي حذف لام الطلب اي وحينئذ فلا آية

الوغي * وان شهد الاذان هل أنت مخلدي وقرئ أعبد بالنصب كما روى أحضر كذلك وانتصاب غير في الآية على ليست
الفرع ايتين لا يكون باعبدالان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتامروني وان أعبد بدل اشتمال منه اي نامروني بغير الله عبادته * (حذف
لام الطالب) * هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له يفعل وجعل منه قل له عبادي الذين آمنوا بآية الصلة وقل له عبادي يقولوا وقل هو جواب لشرط
محذوف أو جواب للطلب والحق ان حذفها تختص بالشعر كقوله

ليست مخرجة على حذف لام الطالب بل الجزم فيها ما باذاعة شرط مقدرة او بنفس الطالب (قوله مجد الخ) هذا صدر بيت لابي طالب وعجزه اذا ما خفت من امر تبالا * وتقدم الكلام على هذا البيت وكذا الآية الاولى في مجت اللام (قوله وشذ في اسمي الجنس والاشارة) ير يد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل بالضم أو لم يتعرف نحو يا رجلا بالنصب وسواء كان مفردا كإمر أو مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو شبيها بالمضاف نحو يا صار باز يد اقصت بهم - هذه الثلاثة واحد بعينه أو لا والسرفي امتناعهم من حذفه في النكرة ان حرف التثنية انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منهم المانة قوله وهذا لا يكون الا في المعرفة وأما المعرفة المنعفة بحرف النداء فالتثنية وامن حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرفة او حرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مقدم مع التعريف التثنية والخطاب (فان قيل) يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء (والجواب) ان المتصوود بالنداء هو وصف أي كما تقرر وهو معرف قبل النداء باللام بخلاف ذلك واما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للخطاب الى شيء وبين كون الاسم مشار اليه وكونه منادى أي مخاطبا تناظر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجهه مخاطبا وهي حرف النداء ثم ان تقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسم الجنس والاشارة ظاهر في أن حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فبرده عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الامع تعويضا الميم المشددة في الاخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي أو باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة نداء الم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا اه دمايني (قوله اصح ليل) معناه يابل ادخل في الصباح وصر صبحا فالتام جندب زوجة امرئ القيس تبرمابه وكان مفركا أي تبغضه النساء ويقال انه سأها عن سبب تفر ك النساء له فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الارادة بعل الافاقة (قوله بمثل الخ) صدره * اذا همت عيني لها قال صاحبي * وهو لذى الرمة وأول ان قصيدة عليكن يا اطلال حتى بشارع * على ماضى من عهد كنى سلام ولا زال نوء الدلو ينعق ودقه * بكن ومن نوء السمالك نعام (قوله هذا لوعة) أي يا هذا لوعة ولوعة مبتدأ بمثل خبر (قوله ولحن الخ) قديقال ان المتنبى كوفي وهم يجيزون حذف حرف النداء من اسم الاشارة (قوله هذى) أي يا هذى والتلحين من حيث انه حذف حرف النداء مع اسم الاشارة (قوله فهجرت رسيسا) الرسيس ابتداء الحب وتعامه ثم التثنية وما شفيت رسيسا * والنسيس بقية الروح (قوله هذه البرزة) أي فحذف الصفة وقدم المفعول (قوله كضربته ذلك الضرب) أي وهنالم يذكر المصدر الواقع نعمتا المشار اليه (قوله انشده هو) أي ابن مالك (قوله يا عمرو الخ) الذي يظهر لي أن ذلك اشارة الى الملال المفهوم من قوله ملات أو الى الامر الذي تضمنه هيد البيت والمعنى انك قدمت صحبتك اياي وصحبتى اياك فيما حاله وأظنه وهذا الامر ذليل في الاصحاب فقوله ذلك مبتدأ أخبر عنه بقابل وقوله حال جملة ألغى فعلها أو أتى بها بعد الجملة السابقة ليبيان أن الاخبار بما تقدم عليها انشأ عن الغنن لا اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطابق ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك ثم ذال البيت اه دمايني قال الشنقى وقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتيك ولم ينعت اسم الاشارة بالشار اليه بل أخبر عنه بقابل اما على أن يكون من التعليق بالام ابتداء المقدرة حذف ضرورة كما قال سيوريه في * انى وجدت ملاك الشيمة الادب * وفي قوله * وبالخال لدي بناء ذك تنويل * ان الاصل الملال ولدينا واما أن يكون على الغناء المتوسط (قوله قد ذكري في أول الباب الخ) نحو وتلك نعمة تمنها

مجدت قد نفسك كل نفس
 * (حذف حرف النداء) *
 نحو أيها الثقلان يوسف
 أعرض عن هذا ان أدوا
 الى عبد الله وشذ في اسمي
 الجنس والاشارة في نحو
 أصح ليل وقوله
 بمثل هذا لوعة وغرام
 ولحن بعضهم المتنبى في قوله
 هذى برزت لنا فهجرت
 رسيسا * وأجيب بان هذى
 مفعول مطلق أي برزت هذه
 البرزة ورده ابن مالك بانه
 لا يشار الى المصدر الامنعوتنا
 بالمصدر المشار اليه كضربته
 ذلك الضرب ويرده بيت
 أنشده هو وهو قوله
 يا عمرو انك قدمت صحابتي
 وصحابتك حال ذلك ذليل
 (حذف هوزة الاستفهام)
 قد ذكري في أول الباب الاول
 من الكتاب حذف نون
 التوكيد

يجوز في نحو لا فعلان في الضرورة كقوله فلا وأبى لنا تباهيها ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف الخفيفة إذا قبلها ساكن نحو واضرب
 الغلام بفتح الباء والاصل اضرب وقوله لا تبين الفقير كذا أن تر كم يومار الدهر قدر فعه واذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة ويعاد حينئذ
 ما كان حذف لاجلها فيقال في اضرب بن ٢٧٠ يا قوم اضربوا في اضرب بن يا هندا اضرب في قيل وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله

اضرب عنك الهموم طارحها
 ضربك بالسيف قونس
 الفرس وقيل ربما جاء في
 النثر وخرج بهضهم عليه
 قسرا من قرأ لم نشرح
 بالفتح وقيل ان بعضهم نصب
 بلم ويجزم بلز ولك أن تقول
 لعل المحذوف فيه الشديدة
 فيجاب بان تقليد الحذف
 والجل على ما ثبت حذفه أول
 * (حذف نون التنبيه
 والجمع) تحذفان للاضافة
 نحو ثبت يدا أبي الهب وانا
 مرسلو الناقة ولشبهه الاضافة
 نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي
 اعمر واذالم تقدر اللام
 مقعمة ولتقصير الصلة نحو
 الضارب باز يدا والضارب بوعرا
 وللام الساكنة قليلا نحو
 لذائقو العذاب فيمن قرأه
 بالنصب وللضرورة نحو قوله
 هما خطنا ما اسار ومنه *
 وامادم والقتل بالمر اجدر
 فيمن رواه برفع اسار ومنه
 واما فين خفضا للاضافة
 وفصل بين المتضامين بالما فلم
 ينفك البيت عن ضرورة
 واختلاف في قوله لا يزالون
 ضار بين القباب * فتسيل
 الاصل ضار بين ضار في
 القباب وقيل للقباب كقوله
 أشارت كاياب بالاكف

على أي أو تلك نعمة وكقراءة ابن مجيب من سواء عليهم أنذرتهم مرة واحدة وكقراءة أبي جعفر سواء عليهم
 استغفرت لهم مرة واحدة للوصل (قوله يجوز الخ) أي في الثبيلة (قوله لما تبها) أي لما تبها (قوله بفتح الباء)
 أي ولو قيل بكسر الباء لعلم انه ليس ههنا فنون كبدلان الكسرة حيث نزل للتخفيف على الاصل (قوله واذا وقف
 عليها) أي على الخفيفة (قوله ما كان حذف لاجلها) أي الواو والياء لانهما يحذفان عند الاتبان بما هو قال يونس
 الواو والياء عوض عن النون (قوله اضرب عنك الهموم) الاصل اضرب من ويروي اصرف قال العين وليس
 بصحيح والسوطة بدل السيف والقونس بفتح القاف والنون عظم بين الاذنين (قوله ألم نشرح) أي فلا صل
 لم نشرح فان قيل هلا جعلتها الثبيلة قلت لاجل قلة الحذف لان الثبيلة بحرفين وأيضا الذي ثبت حذفه وجوبا
 انما هو الخفيفة (قوله ينصب بلم) أي فلي هذا نشرح منصوب بلم (قوله ولك أن تقول) أي على القول الاول
 (قوله ثبت يدا أبي الهب) الاصل يدان (قوله وانا مرسلو الناقة) أي مرسلون الناقة (قوله واشبهه الاضافة) أي
 بان يذكر بعد النون اللام التي للاضافة على معناها وهذا بناء على ان اللام أصلية اما اذا جعلت زائدة فالحذف
 للاضافة حقيقة لا لشبهها (قوله لذائقو العذاب) أي لذائقون فحذف النون لالتقاء الساكنين (قوله فيمن
 قرأه الخ) اما لقرئ بجر العذاب فالحذف انما هو للاضافة (قوله هما خطنا) الاصل خطنا فحذف النون
 للضرورة فلا اضافة حينئذ لان اساره يتدأ والخطة الحاصلة والامر وقد ثابتهما بحضرة أخرى بقوله بعد

وأخرى أصادى النفس عنها وانما * لمورد حزم ان فعلت ومصدر
 فرشت لها صدرى فزل عن الصفا * به جؤ جؤ عبل ومنه منخصر

أراد به هذه الخصلة التي ذكرها الفرار بالحيلة والمصاداة تدبير الشيء واتقان رأيه واصفا لجزء الاملس والجو جؤ
 يجيبين وهم مرتين الصدر وعبل ضخم والمتن الظاهر ونخصر دقيق (قوله لا يزالون الخ) صدره * رب حى عن رندس
 ذى طلال * (قوله ضار بين) أي فلا اضافة وجودة ولم تحذف النون (قوله ضار بين القباب) أي فحذف المضاف
 وأبقى المضاف اليه على حاله (قوله وقيل للقباب) أي وقيل الاصل ضار بين القباب فحذف الجار وبقي ما بعده
 على حاله (قوله معرب اعراب مساكين) أي انه معرب بالحر كات على النون مع لزوم الياء لانه معرب بالياء
 فالنون حينئذ منلوة بالاعراب لانه تالية والنون انما تحذف للاضافة اذا كانت تالية له (قوله فنصبه بالفتحة)
 أي فتحة النون أي فالنون على هذا منلوة بالاعراب لانه تالية له (قوله فهو مضاف) أي والنون حينئذ محذوفة
 للاضافة (قوله وللوقف في غير النصب) أي واما فيه فلا يحذف بل يبدل ألفا (قوله انه غير مضاف) أي بل في
 محل نصب على المفعولية وليس في محل جر للاضافة (قوله أمسلمني الخ) صدره * وما أدري وظني كل ظن *
 وحاصل ما فيه أن الجمهور على ان النون في مسلمني وضار بنى للوقاية دخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة
 والياء في محل نصب على المفعولية لاني محل خفض على الاضافة وهذا هو هشام الى انهم اللتوين وأجاز في السعة هذا
 ضار بك وضار بنى فالكاف والياء في محل نصب على انه مفعول لاني محل جر للاضافة وفي البيت ضرورة أخرى
 وهي الترخيم في غير النداء وذلك في قوله شرأح قال الفراء أراد شرأحيل فرخم في غير النداء فثبت يمكن ان
 شرأحيل منادى ومسلمني محذوف أي أنت مسلمني الى قومي يا شرأحيل وشرأحيل اسم رجل ممن وع من
 الاصل عند سيبويه كان معرفة أو نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الانخساف في النكرة اه دما يني
 (قوله ضرورة) كان الاولى أن يقول فونيه لوقاية دخات على اسم الفاعل للضرورة لا تنوين خلافا لهشام

الاصابع وقيل ضار بين معرب اعراب مساكين فنصبه بالفتحة لاجلها * (حذف التنوين) يحذف لزوما لدخول
 أل نحو الرجل وللإضافة نحو غلامك ولشبهها نحو لا مال لزيد اذالم تقدر اللام مقعمة فان قدرت فهو مضاف ولما منع الصرف نحو فاطمة والوقف في
 غير النصب والاتصال بالضمير نحو ضار بك فيمن قال انه غير مضاف فاما قوله امسلمني الى قومي شرأح ضرورة خلافا لهشام

ثم هو نون وقاية التنوين
 كقوله
 وليس الموافني ابرفد خائباً
 اذ لا يجمع التنوين مع أل
 ولكون الاسم علماً وصوفاً
 بما اتصل به وأضيف الى
 علم من ابن أو ابنة اتفاقاً أو
 بنت عند قوم من العرب
 فاما قوله
 جارية من قيس من نعلبه
 فسرورة ويحذف الالتقاء
 الساكنين قليلاً كقوله
 فالفتية غير مستعتب
 ولذا كر الله الانفلا
 وانما آثر ذلك على حذفه
 للاضافة لازادة تمانيل
 المتعاطفين في التنكير وقري
 قل هو الله أحد الله الصمد
 ولا الليل سابق النهار بترك
 تنوين أحد وسابق وينصب
 النهار واختلف لم ترك تنوين
 غير في نحو قبضت عشرة ليس
 غير فقيس لانه مبني كقبل
 وبعد وقبل لنية الاضافة
 وان الضمة اعراب وغير
 متعينة لانها اسم ليس
 لاحتماله لذلك وللخبرية
 ويرده ان هذا التركيب
 مطرد ولا يحذف تنوين
 مضاف لغير مذكور باطراد
 الا ان أشبه في اللفظ المضاف
 نحو قطع الله دور رجل من
 قالها فان الاول مضاف الى
 المذكور والثاني لجوارته له
 مع انه المضاف اليه في المعنى
 كأنه مضاف اليه لفظاً

(قوله ثم هو نون وقاية الخ) تصدق ذابان مذهب الجهو رفي نون مسألتي والرد على هشام فان مذهبه ان النون
 في نحو مسألتي ليست نون وقاية بل هي تنوين والباء مفعول لامضاف اليه كما سبق ولا شك ان هذه الدعوى
 لا تتأخر له في نحو الموافني لان ال صادرة عن التنوين فلم يبق الا أن يقال ان النون في كذا الموضعين نون وقاية
 لحقت الاسم شذوذاً (قوله اذ لا يجمع التنوين مع أل) هذا التعليل انما هو في المنظر به (قوله ولكون الاسم
 علماً) مراده بالعلم ما يشتمل الاسم والسكنية واللقب وفي حكم العلم ما كثر به عنه كفلان (قوله ولكون الاسم علماً)
 خرج الوصف نحو جاءني كريم ابن زيد وقوله وصوفاً خرج ما اذا كان الواقع به مدحاً برافداً كان القياس
 قراءتاً وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين (قوله ولكون الاسم علماً الخ) وذلك لكثرة استعمال ابن بين
 علمين وصفاً طالب التحفيف لفظاً بحذف التنوين من وصفه وخطاب بحذف ألف ابن فان لم يكن بين علمين
 نحو جاءني كريم ابن كريم أو زيد ابن أختنا لم يحذف التنوين لظاوالالف خطا لقلة الاستعمال وكذلك لم
 يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وشرافاً لاسم الله أيضاً مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه
 مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه الالة موجودة في المبتدأ وخبره اه شئني (قوله
 وأضيف الى علم) خرج جاءني زيد ابن كريم (قوله وأضيف الى علم الخ) ظاهره سواء كان هذا العلم الذي
 أضيف اليه ابن أو ابنة اسم الابن الاول أو وجدوه بهضم اشترط ان يكون علم الابن لاجد أو أم وكان وجهه
 ان هذا الحذف منوط بالكثرة والاكثرت نسبة الانسان الى أبيه لاجده اه دما ميني (قوله جارية من قيس بن
 نعلبه) تمامه * كريمة أخوها والصبه * قال ابن جنى الذي أرى انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان
 يجري ابنا وصفاً على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد ان يجري ابنا على ما قبله بدلا
 منه واذ كان بدلا لم يجعل معه كالشئ الواحد فوجب لذلك أن ينوي انفصال ابن مما قبله واذ اذ ذلك
 فقد قام بنفسه ووجب أن يتبدأ به وعلى ذلك تقول قلت زيد ابن بكر كأنك قلت زيداً قلت ابن
 بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل في التقدير من جملة أخرى غير جملة البدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان
 الامر على ما قاله ابن جنى لسكان مثل قلت زيد ابن بكر بالتنوين كثر في كلامهم لانه وجه سائغ معارذ ولكنه
 قليل فلقائه كان الوجه أن يجعل على انه ضرورة اه دما ميني (قوله ويحذف الخ) عطف على قوله يحذف
 لزوماً (قوله فالفتية) أي فوجدته غير طالب برضاي يقال استعنته فاعتني أي استرضيته فأرضاني (قوله
 ولذا كر الله) أصله ولذا كر عطف على مستعتب والله معمول لاسم الفاعل لا عتماده على النفي فقد حذف
 التنوين لانتقاء الساكنين (قوله وانما آثر) بالمد والضمير للشاعر وقوله ذلك أي الحذف لانتقاء
 الساكنين وقوله على حذفه متعلق بما آثر (قوله للاضافة لازادة الخ) اللام الاولى تعليل للحذف والثانية
 للاشارة وقوله للاضافة الخ أي بان كان يقول ولذا كر الله فيكون حذف التنوين لاجل الاضافة (قوله تمانيل
 المتعاطفين) أي اذا كر او مستعتب أو ولو ارتكب الاضافة لكان المعطوف معرفة لاضافته الى المعرفة ورد
 ذلك بان اضافة اسم الفاعل لمعوله لا تفيد التعريف وأجيب بان يحتمل كونها لا تفيد التعريف اذا جعل اسم
 الفاعل للحال أو الاستقبال اما ان جعل له ماضى أو لاسم امرائه يفيد التعريف وقوله المتعاطفين أي
 المعطوف والمعطوف عليه (قوله قل هو الله أحد الله الصمد) أي يحذف التنوين لانتقاء الساكنين (قوله
 وينصب النهار) أي وأما على جرحه فحذف التنوين للاضافة (قوله كقبل وبعد) أي فهم مبني على الضم
 لقطعها عن الاضافة لفظاً ونياً معاً وهي محتملة لان تكون اسم ليس ومحتملة لان تكون خبرها (قوله
 لانها اسم ليس) أي متعينة لكونها اسم ليس فقوله لانها صفة متعينة وليس علة لشئ (قوله ويرده الخ) حاصل
 الرد ان هذا التركيب مطرد وحذف المضاف اليه من غير معارذ اذ لا يحذف الخ (قوله الا ان أشبه) أي
 المضاف لغير المذكور في اللفظ المضاف للمذكور (قوله والثاني) مبتدأ وقوله مع أنه أي الثاني مضاف اليه

* (حذف أل) * تحذف للاضافة المعنوية ولذا عن نحو يارحمن الامن اسم الله تعالى والجل المحكية قبيل والاسم المشبهه نحو بالخليفة هيبه وسمع سلام عليكم بغير تبوين فقبيل على اضمار آل ٢٧٢ ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله عليكم وقال الخليل

في ما يحسن بالرحل خير منك أن يفعل كذا هو على نية آل في خير ويرده انما الاتجامع من الجارة لله فضول وقال الاخفش اللام زائدة وايس هـ ذا بقياس والتركيب قياسي وقال ابن مالك خير بدل وابدال المشتق ضعيف وأولى عندي ان يخرج على قوله

ولقد أمر على التميم يسبني * (حذف لام الجواب) * وذلك ثلثة حذف لام جواب ونحو لو نشاء جعلناه أجاها وحذف لام فقد يحسن مع الطول نحو قد أفلح من زكاه وحذف لام لافعان يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل وقيل مرة فأثرن فإنه

فرغ وان اخاكم لم يشار * (حذف جله القسم) * كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قبيل لافعان او لقد فعل او اثنى فعل ولم يتم تقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لا عذبه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن اخرجوا لا يخرجون معهم واختلف في نحو زيد قائم ونحو ان زيدا قائم او قائم هل يجب كونه جوابا لقسم او لا

أى الى المذكور خبر المبتدا وقوله لمجاورته له أى للمذكور صلة مقدمة على المفعول (قوله تحذف للاضافة المعنوية) أى لان الاضافة المعنوية موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه منكرة وتعرف به ان كان معرفة فلولا تحذف أل من المضاف اضافة معنوية لتزم تعريف المرفوع ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان منكرة وكل ذلك بتخصيل الحاصل (قوله للاضافة المعنوية) أى للاضافة اللفظية نحو الضارب رأس الجاني والضارب الرجل (قوله الامن اسم الله تعالى) نحو بالله وقوله والجل المحكية نحو بالرجل قائم (قوله بالخليفة هيبه) أى لان تقديره يامثل الخليفة في الهيئة فتدخل ياني الحقيقة على غير الالف واللام (قوله هو على نية آل في خير) أى لتوافق الصفة ووصوفها في التعريف (قوله انما) أى آل الداخلة على أفعل التفضيل (قوله الجارة لله فضول) قيد به لانها تتجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا بنى فاعل التفضيل مما يتعدى بن كقول الكميث فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل دم ويجوز أيضا أن تتجامع من هذه من الجارة لله فضول مقدمة عليها أو مؤخره نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير اه شئني (قوله اللام زائدة) أى اللام في الرجل (قوله وايس هـ ذا) أى زيادة اللام وقوله والتركيب قياسي اي فسد ما قاله الاخفش (قوله وايس هـ ذا) أى زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كلامنا فيه قياسي فبطل كلام الاخفش القائل ان أل في الرجل زائدة (قوله وابدال المشتق) أى من الجامد كالرجل وقوله ضعيف أى فبطل ما قاله ابن مالك قال الرضى والاغاب ان يكون البـ دل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله

فلا وأيدك خير منك انى * ليؤذني التجمعم والصهيل قدر الموصوف أى فلا وأيدك رجل خير منك اه شئني (قوله وأولى عندي أن يخرج على قوله) أى على طريقة قوله الخ أى بان تجعل آل جنسية وما بعده وصفه (قوله ان يخرج على قوله الخ) أى يجعل آل لتعريف الجنس فيكون مدحها في المعنى كالنكرة فيصح نعتها بالنكرة اه شئني (قوله وحذف لام لقد) أى لام جواب القسم الداخلة على قد (قوله يحسن مع الطول) أى مع طول الفصل بين القسم والجواب (قوله وحذف لام لافعان) أى حذف لام جواب القسم الداخلة على المضارع المؤكدا بالنون (قوله وقيل مرة الخ) مرة بضم الميم وراه مشددة وهما تأنيث أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان وأثرن أى اطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثار بفتح المثناة والهمز والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالعين المعجمة الهدير يقال ذهب دمه فرغى هدر الم يطلب (قوله أثارن) أى لأثرن (قوله مع غير الباء من حروف القسم الخ) اذ لا يجوز التصريح بفعلة الامعها (قوله زيد قائم والله) حذف جواب القسم لدلالة الجملة قبله عليه (قوله ومنه ان جاء في الخ) هـ هذا المثال الثاني ايس من القسم الاول قطعاً وانما هو من القسم الثاني وتدبرح بذلك في أول الترجمة التي تأتي وهي حذف جملة جواب الشرط فالظاهر ان ما هنا سهو والله الدماميني فلم يعتبر المصنف التقدم الرتبى وقال الشئني ايس هذا سهو او ذلك لان الشرط والقسم اذا اجتمعا يؤتى بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل في الجواب ان يلى ما هو جواب عنه فيكون أكرمه في المثال مقدم ما في الرتبة على القسم ويكون المثال محذوف منه جواب القسم لتقدم ما يغنى عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال المصنف ومنه اه شئني (قوله ان جاء في زيد والله أكرمه) هذا جواب الشرط وجواب القسم محذوف لدلالة ما قبله وهو الجملة الشرطية عليه (قوله زيد والله قائم) أى فزيد وقائم قائمان مقام الجواب فجواب القسم محذوف لدلالة الجملة التي اكنفته عليه (قوله خبرا عن المتقدم) أى فهو محذوف فيه الجواب لاجل

* (حذف جواب القسم) * يجب اذا تقدم عليه او كتنفه ما يغنى عن الجواب فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جاء في زيد والله أكرمه والثاني نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله انه قائم او قائم احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه

جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والنازعات غير الآيات اي تتبع من بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف
 او عام له اذ كرو قيل الجواب ان في ذلك لهبرة وهو بعد لبعده ومثله في القرآن الجيد اي لم يمكن بدليل كم اهلكنا وانك لمنذر بدليل بل عجبوا
 ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذ كور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قد افلح من زكاه ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية
 الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذى الذكراى انه لجزأ وانك لمن المرسلين أو ما الامر كما
 يزعمون وقيل مذ كور فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وفيه بعد الاخفش ان كل الاكذب الرسل الفراء وثعبان ص لان معناه صدق الله
 ويرده أن الجواب لا يتقدم وقيل كم اهلكنا وحذفت اللام للطول * (حذف جملة الشرط) * ٢٧٣ هو مطرد بعد الطالب نحو فاتبعوني

يحببكم الله أى فان تتبعوني
 يحببكم فاتبعني أهلك ربنا
 أخرنا الى أجل قريب نجيب
 دعوتك وتتبع الرسل وجاء
 بدونك نحو ان ارضى واسعة
 فاباى فاعبدون اي فان لم
 يتأت اخلاص العبادة فى
 هذه البلدة فاباى فاعبدون
 فى غيرها ام اتخذوا من دونه
 اولياء فآله هو الولي اي ان
 ارادوا وليا بحق فآله هو الولي
 أو تعلقوا لوانا نزل علينا
 الكتاب لكان اهدى منهم
 فقد جاءكم بينة من ربكم
 وهدى ورجة فمن أظلم ممن
 كذب بايات الله أى ان
 صدقتم فيما كنتم تعدون
 به من أنفسكم فقد جاءكم
 بينة وان كذبتم فلا أحد
 أكذب منكم فمن أظلم وانما
 جعلت هذه الآية من
 حذف جملة الشرط فقط وهى
 من حذفها وحذف جملة
 الجواب لانه قد ذكر فى اللفظ
 جملة قائمة مقام الجواب وذلك
 يسمى جوابا يتجاوز كما سيأتى

ما كتبه اى دلالة عليه (قوله الخبر) أى خبر المبتدا (قوله ويجوز) أى حذف الجواب فى غير ذلك أى فى
 غير ما اذا تقدم عليه أو اكتفه ما يعنى عنه (قوله والنازعات) هذا قسم (قوله بدليل ما بعده) أى يوم ترجف
 (قوله لبعده) أى من القسم (قوله ومثله) أى مثل المثال المتقدم فى كون جواب القسم محذوفاً ولم يتقدم
 عليه أو يكتفه ما يعنى عنه (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيماً فى العربية لتأخره جدا عن
 قوله والقرآن (قوله ص) أى والقرآن ص وهذا القول مبنى على جواز تقدم جواب القسم وان ص معناه
 صدق الله (قوله أن الجواب لا يتقدم) أى مطالقا سواء كان جواب قسم أو شرط (قوله حذف جملة الشرط)
 أى مع الاداة (قوله هو مطرد بعد الطالب الخ) هذا مبنى على ان الجملة الواقعة بعد الطالب لا اداة شرط مقدرة مع
 فعل الشرط وان الجازم للفظ فعل تلك الجملة اداة المقدرة واما على القول بان الجملة الواقعة بعد الطالب جواب
 للطلب المتقدم وان الجزم به فلا حذف فى الكلام (قوله فاتبعني أهلك) أى فان تتبعني أهلك (قوله
 نجيب دعوتك) أى ان تؤخرنا لاجل قريب نجيب دعوتك (قوله وجاء) أى حذف الشرط وقوله بدونه أى
 بدون تقدم الطالب (قوله فى هذه البلدة) أى مكة (قوله أى ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم)
 أى ووجب عليكم الايمان لانه قد جاءكم فهو جملة للجواب المحذوف (قوله وان كذبتم فلا أحد أكذب منكم)
 لعل الاظهر وان كذبتم فانتهم ظالمون اذ لا اظلم الخ تأمل اه تقرير دبر (قوله وهى من حذفها) أى
 والحال انهم ان حذفها الخ (قوله لانه قد ذكر فى اللفظ جملة) أى وهى فى أظلم وقوله فقد جاءكم بينة الخ
 وقوله قائمة مقام الجواب أى وهى تسمى جوابا يتجاوزا (قوله ويرده الخ) وأجيب باننا نسلم أن الجواب هنا جملة
 فعلية فعلها ما معنى بل بل هى جملة اسمية والتقدير فانتهم لم تقولوهم فالاسم الداخلة عليه الفاء محذوف وقد صرح
 بهذا الزنجشبرى حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتهم لم تقولوهم ولكن الله
 قتلهم فلامعنى لا تراض عليه تأمل (قوله لا تدخل عليه الفاء) أى وحينئذ فلا يصح ان يجعل قوله فلم تقولوهم
 جوابا للشرط مقدر (قوله كثير) أى لكن الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقا
 وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الامع بقاء النافية أيضا كهذا البيت اه شبنى (قوله هو ان فعل ظالم) هو
 مبتدأ وان فعل وفاعل فعل الشرط وظالم خبره بالبتدأ والجواب محذوف دل عليه ما كتبه اى هو وظالم
 (قوله وان ان شاء الله لم يتدون) أى ان شاء الله ان شاء الله لم يتدون (قوله وقول ابن
 معطى) أى فى القيمة (قوله اما ان ذلك) أى حينئذ قوله هو الكلام خبر اللفظ والجواب محذوف دل عليه
 ما كتبه (قوله مع كون الشرط مضارعا) أى لان الجواب لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا كما فى الامثلة
 المذكورة واما ان كان الشرط مضارعا فلا يجوز حذف جوابه الا فى الضرورة (قوله وهى حذف الفاء) أى من

(٣٥ - دسوقى فى) وجعل منه الزنجشبرى وتبعه ابن مالك بدر الدين فلم تقولوهم أى ان افتخرتم بقتلهم فلم تقولوهم ويرده ان الجواب
 المنفى لم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه أبو البقاء ذلك الذى يدع اليتيم أى ان اردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة
 كثير كقوله فطلقها فقلت لها بكف * والايعل مفرقك الحسليم أى وان لا تطلقها (حذف جملة جواب الشرط) وذلك واجب ان تقدم عليه
 أو اكتفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو وظالم ان فعل والثانى نحو هو وان فعل ظالم وان ان شاء الله لم يتدون ومنه والله ان جاءني زيدا كرمته
 وقول ابن معطى (اللفظ ان يفده هو الكلام * اما من ذلك ففيه ضرورة وهى حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا واما الجواب الجملة الاسمية
 وجملة الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة ايضا وهى حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها *

ووهم ابن الخباز اذ قطع به هذا الوجه ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطلعت ان تتبني نفقا في الارض الآية أي فافعل ولو ان قرأنا سرت به الجبال الآية أي ما آمنوا به بدل وهم يكفرون بالرحمن والنخويون بقدر ان كان هذا القرآن وما قدرته أظهر لو تعلمون علم اليقين أي لا تردتكم وما ألهاكم التكاثر ولو افتدى به أي ما تقبل منه ولو كنتم في ترويح مشيدة أي لا تدرككم واذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحون أي أعرضوا بدليل ما بعده ٢٧٤ أن ذكرتم أي تطيرتم ولو جئناكم بمثل ما مدد أي لنفد ولو ترى اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم أي

الجواب الواقع جملة اسمية (قوله ووهم ابن الخباز) أي في شرحه على الآية ابن معطي (قوله اذ قطع به هذا الوجه) أي ففقطعه بهذا الوجه يقتضي عدم صحة الاول وهو غلط (قوله في غير ذلك) أي في غير ما اذا تقدم عليه الشرط أو كتنف ما يعنى عن الجواب (قوله سيرت به الجبال) أي عن مقارها وزعت عن مضاجعها وقوله او قطعت به الارض حتى تصدع وتترايل قطعها واكامه بالموتى تسمع وتجب (قوله لكان هذا القرآن) أي لكونه غاية في التذكير ونهاية في الانذار والتخويف كما قال تعالى لو أنزلناه هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله (قوله وما قدرته أظهر) أي للدليل المذكور وفيه أن ما قدره أي ضادل عليه قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل فلم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم واعلم أن كلامنا من الوجهين ودليل كل واحد ذكره الشيخ فلم يقدر المصنف شيئا انفرد به عن غيره خلا لما يشعر به قوله وما قدرته أظهر الخ (قوله بدليل ما بعده) أي وهو قوله وما نأتيتهم من آية من آياتهم الا كانوا عنها معرضين (قوله تقديره أستم ظالمين) هذا صريح في أن الشيخ جعل جملة الاستفهام جوابا مع أنه لم يقع في الكشف هذا الكلام على هذه الصورة وليس فيه ما يقتضي أن جملة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بنى اسرائيل على نزول مثله مع إيمانهم به مع استكباركم عنه وعن الإيمان به أستم أضل الناس وأظلمهم اه كلامه فان قلت ان هذه الجملة المقدرة اذ لم تجعل جوابا للشرط فسام وقعها قلت موقعا مع قولنا أخبروني والعامل معاق فان قلت فإن جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف دل عليه الجائزتان المكتنفتان له والتقدير ان كان من عند الله فأخبروني أستم ظالمين اه دما ميني (قوله ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا) أي حينئذ فإذ قدره بقوله أستم ظالمين لا يصح أن يكون جوابا بل يقدر فأخبروني أستم ظالمين (قوله سواء أو جد الرجاء) أي رجاء لقاء الله أم لم يوجد حينئذ فلا يصح أن يكون قوله فان أجل الله لا تت جوابا لعدم تسببه عن الشرط (قوله ومثله وان تجهر بالنج) قال الدماميني يشكل عليه مضارعية الشرط في هذه الآية والاربعه بعدها مع أنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ما ضا لفظا وعدوا من الضرورات

لرأيت أمرا فظيما ولو لا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي لهلكتم قل أرايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الشيخ يترجمه الله تعالى على ما قدره أستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا بالفاء وخبرة عن الهامزة نحو ان جئتكم أفذا تحسن الى ومقدمة على غيرهما نحو فهل تحسن الى * (تنبيه) * التحقيق أن من حذف الجواب مثل من كان برجاء لقاء الله فان أجل الله لا تت لان الجواب سبب عن الشرط وأجل الله أت سواء أو جد الرجاء أم لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله لا تت ومثله وان تجهر بالقول أي فاعلم أنه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبك أي فتصبر فقد كذب رسول من قبلك ان عسى لكم فرح أي فاصبروا فقد مس القوم فرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان أي يفعل الفسواحش

لئن تلك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن بيتي واسع وقد يجاب بانه لما سد شئ مسد الجواب كأنه لم يحذف وقولهم لا يحذف الجواب الا اذا كان الشرط ما ضا مصادها مرادهم لا يحذف من خبر سد شئ مسده (قوله ان صدقت النفي) أي فعني نعم حينئذ لم يقم وقوله وبلى أي وتقول بلى ان أبطلته أي فعني بلى حينئذ انه قام (قوله ما ان تزال) ان زائدة أي لا تزال وقوله منوطة أي معلقة اسم مفعول من قولك نطت الشئ أنوطه اذا علقته والرجاء توقع أمر محبوب ضد اليأس فهو مادام مترجيا وقوع ما يجب خائف من عدم وقوعه (قوله بمعنى نعم) أي لانها لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز في الماصرحوابه من أن المؤكدة لا يجوز حذف جزأها معا اه تقرير شيخنا دردير (قوله خلافا لاكثرهم) أي حيث قالوا ان المعنى فقلت نعم أي قدس لاني فان بمعنى نعم والهاء للسكت

والمسكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا أي يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان قوله عزموا الطلاق أي فلا تؤذوهم بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه فان تولوا أي فلا لوم على فقد أبلغتكم (حذف الكلام بوجهه) يقع ذلك باطراد في واضع أخدها بعد حذف الجواب يقال أقام زيد فتقول نعم وألم يقم زيد فتقول نعم ان صدقت النفي وبلى ان أبطلته ومن ذلك قوله قالوا أخفت فقلت ان وخيفتي * ما ان تزال منوطة برجائي فان هنا بمعنى نعم وما قوله ويقان شيب قد علا * لوقد كبرت فقلت انه فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لاكثرهم

لجواز أن لا تكون الهاء للسكت بل اسم الان على انهم الموكدة والخبر محذوف اي انه كذلك * والثاني بعد نعم وبئس اذا حذف المخصوص وقيل ان الكلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد * والثالث بعد حروف النداء في مثل ٢٧٥ يابيت قومي يعلمون اذا قيل انه على حذف

المنادى اي يا هؤلاء * الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم ياسلمى وان كان فقيرا مدمما قالت وان اي وان كان كذلك رضيته * الخامس في قولهم افعل هذا اما لاى ان كنت لا تفعل غيره فافعله * (حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر) * انشد ابو الحسن

ان يكن طبك الدلال فلوفي سالف الدهر والسنين الخوالى * اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقالوا في قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى التقدير فضر بوه فحيى فقلنا كذلك يحيى الله وفي قوله تعالى انا انبئكم بتاويله فارسا ون الالية التقدير فارسا ون الى يوسف لاستعبده الرؤيا فارسا ون فائاه وقال له يا يوسف فوفى قوله تعالى فقلنا اذ ذهاب الى القوم الذين كذبوا باياتنا فامرناهم التقدير فائاهم فابلغاهم الرسالة فكذبوهم فامرناهم * (تنبيهه) * الحذف الذي يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بان يحذف خبرا بدون مبتدا او بالعكس او شرطا بدون جزاء او بالعكس

(قوله لجواز أن لا تكون الهاء للسكت) اي وأما لوجهما للسكت لكان منه (قوله وقيل ان الكلام جملتان) اي والحال انا قلنا ان الكلام جملتان اي نعم الرجل جملة والمخصوص مبتدأ خبره محذوف او خبر المحذوف واما اذا قلنا انه مبتدأ خبره الجملة قبله فالمحذوف جزء الكلام (قوله نعم العبد) اي هو ايوب (قوله بعد حروف النداء) اي لان المحذوف ادعو والمنادى (قوله اذا قيل انه على حذف المنادى) احترزهم ذمعا اذا قيل ان حرف النداء اذا ولى ما ليس بمنادى يكون لجراد التنبيه لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملة اي بحيث لم يبق منه سمة ولا فصلة لان المنادى عند سيبويه وجهور البصر بين مفعول به لا دعوم قدر او اصل يازيدا اذ هو زيد اذ حذف اوله وما اكثر الاستعمال ودلالة النداء عليه بجزأ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى ايضا كان الكلام بجملة محذوفا اه شئى (قوله وان كان فقيرا مدمما) يروى بدل مدمما (٣) عيبا بفتح العين المهملة وكسر اولى التختيتين وتشديد الثانية من العى ضد البيان قبل هذا البيت لقرينة وقوله

قالت سلمى ليت لي زوجا يمن * يغسل جلدي وينسني الحزن وحاجتي فما ان لها عندى عن * ميسورة قضاؤها منته ومن

قالت بنات العم الخ وعين يتخفف النون وأصله التشديد وحاجة عطف على زوجها اذ تدب الشهوة وما نافية وان زائدة قال اللمامى لا يخفى في انك اذا قلت ان جاء زيد اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هـ ذا التر كيب ان الشرطية وجملة ما وليس شئ من الجملة بين حال تعلق ان به وارتباطها به كالمال عدم استقلاله بالافادة قبل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في هذا الموضع والذي بعده بعض الكلام لا الكلام بجملة وجوابه ان المصنف انى الحرف اعدم دخيلته في الاسناد الكلامى والحكم الاعرابى (قوله اي ان كنت لا تفعل غيره فافعله) انما قدر كان لان المعاق عليه عزمه على عدم الفعل تدبر

* (حذف أكثر من جملة) *

(قوله في غير ما ذكر) اي من الشرط وجوابه وجواب القسم (قوله ان يكن طبك) بالباء الموحدة مثل الطاء وفي نسخة طبعت وهو جمعناه والبيت من ابيات العبيد بن الابرص وبعده

كنت بيضاء كالمهاة واذآ * تبتك نشوان مرخيا اذ يالى
فاز كى خطا حجبك وعيشى * معنا بال ر جاء والتأ مال
قد زعمت انى كبرت وانى * قل مالى وضمنى * فى الموالى
ان ترى تغير الراس معنى * وعلا الشيب مفرقى وقد زالى
فبما اذ دخل الخباء على مهى * ضومة الكشمح طفلة كالغزال
فتماطيت جيبدها ثم ماتت * ميلان الكتيب بين الرمال
ثم قالت قد النفس لك نفسى * وفدا المالم أهلا كمالى

(قوله فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك) اي فقد حذف جملة شرط لوجهما جوابها وذلك أكثر من جملة وفيه أن هذا لا يخرج عما تقدم لان حذف كل من الجواب والشرط قد تقدم والجواب أنه غير من حيث ان المحذوف الامران معاً اي وما تقدم حذف واحد فقط (قوله او بالعكس) أن بان يجد مبتدأ بدون خبر وقوله او بالعكس اي أو جزاء بدون شرط (قوله نحو ايقوان الله) اي خلقهم الله وقوله قالوا خيرا اي أنزل خيرا

أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمو لا بدون عامل نحو ايقوان الله ونحو قالوا خيرا ونحو خيرا فاك الله وأما قولهم في نحو سرايل تقيكم الحر ان التقدير والبرد ونحو تلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل ان التقدير ولم تعبدنى ففضول فى فن النحو (٣) قوله بدل مدمما الصواب بدل فقيرا لانه لا يستقيم الوزن الا بذلك

وانما ذلك للمفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فإنه تفضل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وأنشد وهل أنا الامن غزية أن غوت غويت وان ترشد غزية ارشد بل لاني وضعت الكتاب لافادة متعاطى التفسير والعربية جميعا وأما قولهم في ركب المناقطة ليجان انه على حذف عاطف ومهطوف أى والنقطة فلازم لهم ليطابق الخبر المحبر عنه وقيل هو على حذف مضاف أى أحد طاجين وهذا لا يتأتى في نحو غلام زيدضر بتما الباب السادس من الكتاب في التفسير من أمور اشهرت بين المعربين والصواب خلافها وهي كثيرة والذي يحضرنى الا ان منها عشر من موضع (أحدها) قولهم في لواحق حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب في ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيه بما لم نسبق اليه (الثاني) قولهم في اذا غير التجمائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالباً وذلك معيب من جهات احدها انهم يذكرونه في كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من حيث هي وعلى المعرب أن يبين في كل موضع هل هي متضمنة لمعنى الشرط أم لا

وقوله خير أى على خير فهذه أمثلة لما اذا وجد المفعول بدون عامل (قوله وانما ذلك للمفسر) أى لان المعنى لا يستقيم الاعليه (قوله جريا) علة للمعنى أى لم أذكر ذلك بحيث أكون جريا على عادتهم وأنشد هذا البيت اعتذارا (قوله وأنشد الخ) يحتمل أن يكون منصوبا بان مضرة عطفا على المصدر المتقدم وهو قوله جريا على حد قولها * وابس عبادة وتقرى حتى * ويحتمل أن يكون مرفوعا على الاستئناف أى وأنا أنشد والبيت لدريد بن الصمة وغزى به بغين مججمة مفتوحة وزاى قبيلة والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها يقال رشد رشدا كمنصر ينصر ورشد رشدا كفروح يفرح وغرضه أنه لم يذكر في كتابه بعض ما أورده مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى أن ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فاعله الامر آخرو هو وأنه رضع كتابه ليفيده من تعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر اه دما ميقى (قوله بل لاني الخ) الاوضح حذف الاضراب وقوله لاني الخ علة للمعنى أى لاني وضعت هذا الكتاب لافادة متعاطى التفسير والتعوى ويبان الاغراض التي يحذف الفاعل أو المفعول لاجلها لا تفيد متعاطى ما فائدة لان صناعة النحو لا تتوقف عليها وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها (قوله لافادة متعاطى التفسير والعربية جميعا) بل لافادة علم الادب وأطرافه مطابق العلم وما أحسن قول من جعل باشا في ديوانه

يداوى السقيم بصوت رخيم * وطبع سليم وذات تعجب كمال غريب ولفظ عجيب * ومعنى اللبيب بحسن الادب

وقيل للمصنف هلا فسرت القرآن أو عبرت به فقال أفتانى المعنى (قوله طليحان) من الطلاح وهي التعب من السير (قوله وقيل هو على حذف مضاف) أى ولا يكون التقدير المناقطة وراكب المناقطة بحيث يجعل من باب حذف العاطف والمهطوف عليه لان الحذف اتساع و بابه وسط الكلام وأخره لا أوله ألا ترى أن كان تزد وسطا وأخره لا أوله وحذف العاطف وبقاء المهطوف شاذ وانما حكي منه أبو عثمان أكلت خبزاً كما كتبت اه شئنى (قوله وهذا) أى حذف المضاف وهو التأويل والثاني وأما التأويل الاول وهو حذف الواو مع ما عطفت فانه يتأتى فيه بان يقال الاصل غلام زيدو زيدضر بتما

(الباب السادس من الكتاب) *

(قوله حرف امتناع لامتناع) أى حرف يدل على امتناع جواب الامتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لاقتضائها أن لو تكون لان انتفاء الامر من دائما وايس كذلك لانها انما تدل على انتفاء الامر من اذا كان الجواب مساويا للشرط في التحقق كقوله لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فان كان أعم منه فلا تدل على انتفاء الجواب بل على انتفاء الشرط فقط كقوله لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا الا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء وانما يلزم انتفاء القدر المساوى منبه للشرط وهو ضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواء وجد الشرط أولا كقوله لو لم يخف الله لم يعصه والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها تقيد أنها اذا امتناع الامر من مع انها قد تكون لامتناع الاول وقد تكون لتقرير الجواب معطالقا وجد الشرط أولا (قوله وقد بينا الصواب في ذلك) أى فيما يقال فيها وهو حرف يدل على انتفاء نال يلزم لثبوت ثبوت ناليه أى حرف يدل على انتفاء ناليه وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت ناليه وهو الجواب وانما كانت هذه العبارة صوابا لانه لم يتعرض فيها لثبوت الثاني بل لثبوت الاول وان الثاني انما ثبت عند ثبوت الاول وأما امتناع الثاني عند امتناع الاول فسكوت عنه (قوله أنهم يذكرونه) أى هذا التفسير (قوله وانما ذلك) أى التفسير أى كونها ظاهرا لما يستقبل وفيها معنى الشرط غالبا (قوله من حيث هي) في نسخة من حيث الجملة والمراد واحد أى من حيث ذاتها بقطع النظر عما تحصل فيه من المواضع وحينئذ فلا ينبغي أن يذكرك ذلك التفسير بتماه في كل موضع بل على المعرب أن يبين الخ (قوله أم لا) تقدم أول الكتاب أن هل لا يؤتى لها بمعدل فقد يشكل ارتكاب المصنف له هنا وجوابه ان أم هنا

وأحسن مما قالوه أن يقال إذا أريد تفسيرها من حيث هي طرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بحوايه صالح غير ذلك * والثانية
أن العبارة التي تلي للمترجم بين يباب فيها الإيجاز لتخفف على الألسنة إذا الحاجة داعية ٢٧٧ إلى تكرارها وكان أخصر من قولهم

لما يستقبل من الزمان أن
يقولوا مستقبل * والثالثة
أن المراد أنهم اطرف موضوع
للمستقبل والعبارة موهمة
أنهم يحل للمستقبل كما تقول
اليوم ظرف للسفر فإن
الزمان قد يجعل ظرفا للزمان
مجازا تقول كنته في يوم
النجس في عام كذا فإن الثاني
حال من الأول فهو ظرف له
على الاتساع ولا يكون بدلا
منه اذ لا يبدل الاكثر من
الاقل على الاصح ولو قالوا
ظرف مستقبل لسوا من
الاسهاب والابهام المذكورين
* والرابعة ان قولهم غالبا
راجع الى قولهم فيه معنى
الشرط كذا يفسر وبه وذلك
يقضى ان كونه ظرفا وكونه
للازمان وكونه للمستقبل
لا يتخلف وقد بينا في بحث اذا
ان الامر بخلاف ذلك
(الثالث) قولهم النعت يتبع
المنهوت في أربعة عشر
وانما ذلك في النعت الحقيقي
فاما السببي فأنما يتبع في
اثنتين من خمسة واحده من
اوجه الاعراب وواحدة من
التعريف والتشكيروا أما
الافراد والتذكير وواحدة ما
فهو فيها كالفعل تقول مررت
برجلين قائم ابواهما وبرجال
قائم آباؤهم وبرجل قائم
وبامرأة قائم أبوها وانما

منفعة لا متصلة وقد سبق ما يتعاقب بالواقع المذكورة (قوله وأحسن مما قالوه) أي من جهة ان هذه العبارة
ليست موهمة لخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة افادة هذه ان اذا صلح لتضمن معنى الشرط وليست
متضمنة لعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فانها في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفي بعضها غير متضمنة لذلك
(قوله من حيث هي) أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تقع فيه من المواضع (قوله ظرف مستقبل) أي وأما
ظرف لما يستقبل فهو موهمة بخلاف المراد لافادته ان اذا ظرف للظرف لان ما يستقبل من الزمان ظرف وقوله
ظرف خبر لمخذوف أي هي ظرف والجملة مقول القول (قوله منصوب بحوايه) هذا بناء على ما للجمهور والذي
اختاره هو انما منصوب بالشرط (قوله صالح غير ذلك) أي كضمها للمعنى الشرط (قوله فان الزمان الخ) علة لقوله
موهمة (قوله فان الثاني حال من الاول) أي لان المعنى حالة كون يوم النجس مظهر وفي عام كذا وقوله فهو أي
الثاني ظرف له أي الاول وقوله على الاتساع أي التجوز أي ان الظرفية مجازية لاحتمال ان لا يبدل فيها
من كون الظرف له احتواء والمظهر وفله تحيز (قوله ولا يكون) أي الثاني بدلا منه أي من الاول (قوله
على الاصح) أي خلافا لمن اجاز ابدال الكل من البعض وجعل منه قوله

رحم الله أعظماد فنوها * بسجستان طلحة الطلحات

بفعل طلحة بدلان اعظم بدل كل من بعض (قوله الاسهاب) اي التلويل (قوله وكونه للزمان) اي
موضوعا للزمان (قوله ان الامر بخلاف ذلك) أي فقد تخرج عن الظرفية بحيث لا تضمن معنى في فلا ينافي
انها اسم زمان فقد زعم الاخفش انها في محل جر مجيء في قوله تعالى حتى اذا جاؤها أي سبقوا الى وقت
مجيئهم ايها وزعم ابن جني في اذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية
خبر والمنصوب بين حالان من ضمير وقعت وكذا جملة ليس ومعها ايها والمعنى وقت وقوع الواقعة متحركة خافضة
لقوم رافعة لا تسخرين هو وقت رج الارض وقد تخرج عن الاستقبال فتجبي للماضي كفي واذا رأو اتجارة
اولها وانفضوا اليها ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم (قوله يتبع المنهوت في اربعة عشر) اي
فطاهره معا لما كان النعت حقيقيا وسببيا وقوله من اوجه الاعراب أي الثلاثة (قوله فهو فيها كالفعل)
يعني فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينهما وبين فاعله في التثنية والجمع فكما تقول مررت برجلين
أو برجال يقوم ابواهما أو آباؤهم تقول مررت برجلين أو برجال قائم ابواهما أو آباؤهم وكما تضعف
يشومان ابواهما ويقومون آباؤهم كذلك تضعف قائمين ابواهما وقائميين آباؤهم الا اذا كان النعت جمعا
لا يجري مجرى مفردة في المركبات والسكنات بان يكون جمع تكسيرا لجمع تصحيح فان المطابقة حينئذ
لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل نحو برجل يقعدون غلمانه لان اسم الفاعل
المشبه للفعل اذا جمع جمع تكسيرا يخرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبتة لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا
شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كإلزام في فاعل دون غلمانه اه شمني (قوله الظالم اهلها) اي فقد
طابق النعت مرفوعه في التذكير والمنهوت في التأنيث (قوله غير ان الصفة الخ) هذا يخرج من قوله
فهو فيها كالفعل وقوله الراجعة لجمع أي لجمع تكسير (قوله ان تفرد) اي بحيث يقال برجل قائم غلمانه
وان تكسر بحيث يقال برجل قعود غلمانه أي واما الفعل فلا يكسر (قوله وهو) أي تكسيرا لصفة الراجعة
ارجع اي من افرادها (قوله كقوله) اي قول زهير بن أبي سلمى وبعد هذا البيت

وأبيض فيباض نداء نجامة * على مقتضيه ما تعجب نوافله

وهما من القصيدة التي أولها

يقول قائم ابواهما وقائم آباؤهم من يقول آكلوني البراغيث وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها غير ان الصفة الراجعة لجمع
يجوز فيها في الفصح أن تزدوان تكسروا جمع على الاصح كقوله

بكرت عليه بكرة فوجدته * فعودا عليه بالصريم نحو اذله وصح الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال (والرابع) قولهم
في نحو فكلنا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر ٢٧٨ محذوف ومثله واذا كر ربك كثيرا وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مشوده *

صح القاب عن سلمى وأعرض باطلة * وعري أفراس الصباور واحله

(قوله بكرت عليه الخ) البكرة بالضم الغدوة ويقال بكرت على الشيء واليه وفيه بكورا ويقال أيضا بكرت
بالتشديد وابتكرت وأبكرت وباكرت كل ذلك بمعنى آتية بكرة وكل من يادر إلى شيء فقد أبكر إليه في أي وقت
كان مثل ان يقال بكر وابصلاة المغرب أي صلواها عند سقوط القرص كذا في الصحاح وحيث قد قوله بكرت
إليه بكرة معناه بادرت بالاتيان إليه غدوة أي اول النهار (قوله فوجدته) الهاء مفعول أول وقعودا مفعول
ثان وعواذله فاعل بقعود وقوله عليه أي عنده وقوله بالصريم جمع صريمة وهي القطعة من الرمل تنقطع
من معناه ويطلق على الزرع المحسود وعلى الليل والنهار من اسماء الاضداد لان كلامهما انقطع من الآخر
(قوله وصح الاستشهاد بالبيت) أي مع ان قعودا ليس نعتا بل مفعولا ثانيا لوجد (قوله هذا الحكم) أي
وهو رجحان تكسير الصفة الرافعة لجمع وقوله أيضا مقدم من تأخير أي ثابت للخبر والحال أيضا أي كأنه
ثابت للنعمة ولانك أن المفعول الثاني لوجد خبر في الاصل (قوله والرابع قولهم الخ) قال الدماميني لا ينبغي
ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب بخلافه لانه آل الامر من كلام المصنف الى ان الذي اشتهر في
هذا بين المعربين صواب وان تحطمتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلا قال الشمني وأقول انما عده
المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب بخلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه
واستدل لهم على ذلك لابناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله نعت مصدر محذوف) أي أكلارغا أي واسعا
لاجر فيه (قوله من ضمير مصدر الفعل) أي حال من الضمير المنصوب العائد على مصدر الفعل (قوله
قولهم) أي العرب (قوله سير عليه طويلا) أي فثائب الفاعل ضمير المصدر وطويلا حال منه (قوله ولو
كان) أي طويلا نعتا للمصدر لجازي ان يقال طويلا لانه يكون صفة للمفعول المطلق ومن المعلوم انه اذا
جعل نائب الفاعل المصدر فصفته تكون نابعة عن حذفه (قوله الا والصفة خاصة بجنسه) أي والرغدي يعني
السعة ليس خاصا بالاكل والكثرة ليست خاصة بالذكر ومماثلة اشتعال النار في جزل الغضى ليست خاصة
باشتعال الشعر الابيض في الاسود (قوله تقول رأيت كتابا) أي انسانا كاتباً وقوله ولا تقول رأيت طويلا
أي انسانا طويلا (قوله فيما احتجوا) أي سيبويه والمحققون (قوله أما الاول) أي أما النظر في الدليل
الاول (قوله أن المانع من الرفع) أي من رفع طويلا في قولهم سير عليه طويلا (قوله مجازين) أراد
بهما مخالفة الاصل أما المجاز البياني فلا يكره تعدده وسبق هذا نحو أحياء الارض شباب الزمان (قوله مفعولا)
أي نائب عن الفاعل وقوله على السعة أي على خلاف الاصل لان النائب حقيقة هو الموصوف فلما حذف قامت
صفة مقامه في النيابة على خلاف الاصل (قوله ولهذا) أي ولاجل كراهة اجتماع مجازين أي امرين
على خلاف الاصل (قوله لان تعلق الدخول بالمعاني مجاز) وتعلقه بالاجسام حقيقة ففي دخلت الدار
مجاز واحد وفي دخلت الامر مجازان وهم يكرهون الثاني دون الاول (قوله وتوضيحه) أي وحاصله أنهم
يفعلون ذلك أي الرفع أي يأتيون به في صفة الاحيان لانه لا يلزم عليه اجتماع مجازين الذي هو مستكره
عندهم (قوله طويلا بالنصب) أي على الحال من ضمير المصدر النائب عن الفاعل (قوله لما ذكرنا) علة
لمحذوف أي لا بالرفع لما ذكرنا من لزوم اجتماع مجازين وهو مستكره عندهم (قوله وأما الثاني) أي
وأما النظر في الدليل الثاني (قوله لاهي الاختصاص) أي لاهي اختصاص الصفة بجنس الموصوف (قوله
أي دروعا سابعات) أي كوامل يجرها لابسها على الارض فالكيل ليس خاصا بالدروع وقد حذف الموصوف
لدلالة قوله وألساله الحديد عليه لانه يدل على أن تلك السابعات دروع (قوله ومما يقدح في قولهم) أي أن

مثل اشتعال النار في جزل
الغضى
أي أكلارغا وذ كرا كرا
واشتعال مثل اشتعال النار
قيل ومذهب سيبويه
والمحققين خلاف ذلك وان
المنصوب حال من ضمير مصدر
الفعل والاصل فكلا
واشتهله أي فكلا الاكل
واشتهل الاشتعال ودليل
ذلك قولهم سير عليه طويلا
ولا يقولون طويلا ولو كان
نعتا للمصدر لجازو بدليل انه
لا يحذف الموصوف الا
والصفة خاصة بجنسه تقول
رأيت كاتباً ولا تقول رأيت
طويلاً لان الكتابة خاصة
بجنس الانسان دون الطول
وعندي فيما احتجوا به نظر
أما الاول فلجواز أن المانع
من الرفع كراهية اجتماع
مجازين حذف الموصوف
وتصير الصفة مفعولا على
السعة ولهذا يقولون دخلت
الدار محذوف في توسعوا معنوا
دخلت الامر لان تعاق
الدخول بالمعاني مجاز واسقاط
الخافض مجاز وتوضيحه أنهم
يفعلون ذلك في صفة الاحيان
فيقولون سير عليه زمن
طويل واذا حذفوا الزمان
قالوا طويلا بالنصب لما
ذكرنا وأما الثاني فلان
التحقيق أن حذف

الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لاهي الاختصاص بدليل وانثاله الجديد ان عمل سابعات أي دروعا سابعات
ومما يقدح في قولهم مجيء

نحو قولهم اشتبه الصماء أى الشهلة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه (والخامس) قولهم الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال رابطة
لجواب الشرط وإنما جواب الشرط الجملة (والسادس) قولهم العطف على ٢٧٩ عاملين والصواب على معمولي عاملين

(والسابع) قولهم بل حرف

اضراب والصواب حرف

استدراك واضراب فانها

بعيد النفي والنهي بمنزلة

لكن سواء (والثامن)

قولهم في نحو اتنى أكرمك

ان الفعل مجزوم في جواب

الامر والصحيح أنه جواب

لشرط مقدر وقد يكون وإنما

أرادوا تقريب المسافة على

المتعلمين (والتاسع) قولهم

في المضارع في مثل يقول زيد

فعل مضارع مرفوع نحو

من ناصب وجازم والصواب

أن يقال مرفوع نحو قوله محل

الاسم وهو قول البصريين

وكان حاملهم على ما فعلوا

أرادة التقريب والافصاح

بالهم يحشون على تصحيح

قول البصريين في ذلك ثم إذا

أعربوا أو عرّبوا قالوا

خلاف ذلك (والعاشر)

قولهم امتنع نحو وسكران

من الصرف للصفة والزيادة

ونحو عثمان للعلمية والزيادة

وإنما هذا قول الكوفيين

فأما البصريون فذهبهم أن

المانع الزيادة المشبهة لالقي

التأنيث ولهذا قال الجرجاني

وينبغي أن تعدد وانع

الصرف ثمانية لا تسعة وإنما

شرط العلمية أو الصفة لأن

الشبه لا يتقوم إلا بأحد

فإن أجابوا بأن الاعتبار إنما هو

بأحدتان بأعيانهم ماساً لتأنيثهم عن غلة الاختصاص

رغدا وما معه حال (قوله الصماء) هي أن يلف الثوب على ظهره ويديه جميعاً أى فالصماء صفة لصدر مخدوف
لا حال لتعذر الحال (قوله والحالية متعذرة) تعذر الحالية في هذا التركيب لما منع لا يقضى المنع من ارتكابها
عند عدم المانع اه دمايني (قوله والخامس) قال الدماميني غاية ما فعلوه في هذا والذي بعده أنهم حذفوا
مضافاً لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه في كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب
من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله ان الفعل مجزوم في جواب الامر) أى فان المتبادر من هذه العبارة أن الجازم
للفعل نفس الامر وهو خلاف الصحيح (قوله تقريب المسافة) أى والاصل مجزوم في جواب الامر بإدانة
شرط مقدر (قوله والصواب ان يقال مرفوع الخ) أى لان القائل بأنه انما رفع للتجريد المذكور انما هو
الكوفيون وأورد عليهم أن التجريد المذكور عدى والرفع أمر وجودى وكيف يصح أن يكون الامر عدى
علة لوجودى وأجيب بجمع كون التجريد من الناصب والجازم عدمه لانه عبارة عن استعمال المضارع على
أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقضى تغييره واستعماله والمجىء على صفة ما ليس بعدى اه شئني وهذا الجواب
كأن يكون مكابرة والحق أن عدم المقيّد يكون علامة لوجودى والعمل يرجع للعلامة وقال الكسائي
الرافع للفعل المضارع حرف المضارعة لانه المداخلت في أول الكلمة حدث الرفع بحديثها إذا أصل المضارع
اما الماضى أو المصدر ولم يكن فيها هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحر وفأحاطه عليها أولى من حالته على
المعنوى الخفي كما هو مذهب البصريين ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل الرفع له مضارعة للاسم ورد بان
المضارعة اقتضت مطلق الاعراب ولكل عامل (قوله لحواله محل الاسم) كان المراد لحواله في الجملة والافتقار
رفع غير حال محل الاسم كالواقع بعد أداة التخصيص (قوله لحواله محل الاسم) أى سواء حل محل اسم مرفوع
كقضى يديضرب أى ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ويرأيت رجلاً يضرب وإنما
ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فأعطى أسبق اعراب الاسم وأقواء وهو الرفع واعتراض بأنه
يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كفى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف
التنقيس من خواص الافعال وفى خبر كاذب يديقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو
الذى يضرب ويقوم الزيدان بأن يقال هو واقع موقعه لانه تقول الذى يضرب هو على أن ضارب خبر مبتدا
مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفيما وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسم غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن سيقوم بأن يقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كأحد أجزاء
الكلمة وعن نحو كاذب يديقوم ان أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كفى قوله وما كدت آيبا اه شئني (قوله
إذا أعربوا) أى أعربوا الكلام أو عربوا الطالب أى جعلوه يعرب (قوله المشبهة لالقي التأنيث) أى من
جهة امتناع دخول ناء التأنيث عليها معاً وقال المبرد جهة الشبه أن النون كانت في الاصل همزة بديل قلبها
اليه في صنعاني وهراني في النسبة الى صنعاء وجرأورد بأنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون
أبدلت منها وأما صنعاء وجرأورد فالتباس صنعاء وجرأورد كجرأورد فابدلوا النون من الواو وشذوذ
للمناسبة التي بينهما ألا ترى الى ادغام النون في الواو (قوله ثمانية) أى بأن يراد بالتأنيث ما يشبه مشبههما
(قوله لا تسعة) يعنى لان هذه الزيادة حكمها حكمه أى التأنيث في الاستقلال بمنع الصرف فينبغي اسقاطها
استثناء بعد التأنيث الشامل للذاتين أو ما هو بمثابة ما فيه نظر ظاهر اه دمايني (قوله وانما شرطت) أى
انما شرطت الكوفيين ما ذكر في منع الصرف مع الزيادة (قوله لان الشبه) أى بالفعل لا يتقوم أى لا يتحقق في
الواقع إلا بأحد ههنا لان هذه الزيادة لا توجد الا في علم أو صفة (قوله نحو عفرت علما) أى فان فيه العلمية وزيادة

الشبه لا يتقوم إلا بأحد ههنا ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عفرت علما
فإن أجابوا بأن الاعتبار إنما هو بأحدتان بأعيانهم ماساً لتأنيثهم عن غلة الاختصاص

ولا يجدون مصر فأن التعليل بمشابهة ألفي النانث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون (والحادى عشر) قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو نائب عن أو ولا يعرف ذلك في اللغة وإنما بقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين وأما الآية
 فقال أبو طاهر حجة بن الحسين ٢٨٠ الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول فيه ابان الواو بمعنى

الياء والتاء لانه من العفر وهو القوة (قوله ولا يجدون مصرفا) أى مدفعا يدفع ذلك الا لزام الا كون الزياتين
 مشابهيين لآلفي النانث (قوله نائب عن أو) أى فهذا غير صواب لانه لا يعرف الخ (قوله ولا يعرف ذلك) أى
 جعل الواو بمعنى أو خصوصا في هذا المقام الذى فيه العدم معد ولا عن الاصل بخلاف جعل أو بمعنى الواو فانه
 موجود في اللغة (قوله وأما الآية الخ) جواب عما يقال اذ لم يجعل الواو فى الآية بمعنى أو بل كانت باقية
 على حالها لم تجوز نكاح تسعة من النساء (قوله درك) بسكون الراء أى عن ادراك الحق وعن معرفته (قوله
 الاعداد التى تجمع) أى براد جمعها وضم بعضها البعض أى والتى لا تجمع قسمان (قوله الاعداد الاصول) أى
 غير المعدولة (قوله وسبعة) أى فالجملة عشرة ولذا قال بعد تلك عشرة (قوله كهذه الآية) أى فالتصدي
 أنسكحوا ما طاب لكم من قسم التثنية والتثليث والتربيع على سبيل الانفراد لا الاجتماع والحال أنه ليس
 القصد الجمع والضم حتى تكون الآية مفيدة لجواز تزوج تسعة كما هو شبهة القائل ويحتاج للجواب عنه بأن
 الواو بمعنى أو فكلام أبي طاهر أفاذ أنه لا حاجة لجعل الواو بمعنى أو (قوله واية سورة فاطر) وهى أولى
 آية مثنى وثلاث ورباع وقوله وقال أى أبو طاهر فى معنى آية فاطر (قوله تبغى) أى تتبغى أى تتطلب
 الناس وقوله مثنى وموحد حال من ذئاب (٢) بمعنى سباع ولك جعلها مخبرين لمحذوف أى بعضها مثنى وبعضها
 موحد أى أن هذه الذئاب تتطلب الناس حال كون بعضها اثنين اثنين وبعضها يتطلب الناس حال كونه
 واحدا واحدا (قوله ويريدون ثمانية) أى بحيث يريدون الضم أى وانما يريدون قسم كذا وقسم كذا
 وذلك لان العدد هنا معدول فلا يراد فيه الضم بخلاف غير المعدول كقضى الايتين الاولين فانه يراد فيه الضم
 والحاصل أن الاعداد المعدولة انما تستعمل فى موضع لم يراد فيه ضم الاعداد بعضها البعض وانما يراد فيه الانفراد
 والتقسيم بخلاف غير المعدولة (قوله ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم) أى فالقصد الضم لان العدد أصلى
 (قوله بمواقع هذه الالفاظ) يعنى الالفاظ المعدولة (قوله فى غير موضع التقسيم) أى بل استعملها فى موضع الشك
 وطلب التعيين بناء على ان أم متصلة لان المعنى أ أحاد أم سداس أى واحدة أم ست فى واحدة ليلة فراق (٣)
 الاحبة وفى مقام الاخبار المجرى عن التقسيم بناء على أنهم منقطعة لان المعنى ليلة فراقنا الاحبة ليلة واحدة ثم شك
 فيها الطولها فأضرب عن ذلك وأخبر أنهم استلبيال فى ليلة واحدة (قوله أحاد الخ) ان قدرت أن أم متصلة فالمعنى
 أنه استطال الليلة فشك واحدة هى أم ست اجتمعت فى واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف وعلى
 هذا فقد حذف الهمزة قبل أحادو يكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلىتنا تقديمها واجبال كونه
 المقصود بالاستفهام مع سداس لان شرط الهمزة المعادلة لام أن يلها أحد الامر من المطلوب تعين أحدهما
 ويلى أم المعادل الاستفهام السامع من أول الامر الشئ المطلوب تعيينه وان قدرت منقطعة فالمعنى أنه أخبر
 بحسب خبره عن آياته بأنها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بعد الشك بأنها ست فى ليلة فأضرب
 أضربا مجردا عن الاستفهام أو أنه لما نظر لطولها شك هل هى ست فى ليلة أم لا واستمر على شكه فأضرب
 واستفهم وعلى الانقطاع بوجهيه فلا همزة مقدرة قبل أحاد لان الكلام خبر محض ويكون تقديم الخبر وهو
 أحاد على المبتدأ وهو ليلىتنا ليس على الوجوب وأظهر الوجهين الاتصال لامورد كرها المصنف فى الكلام
 على هذا البيت فى مجت أم (قوله المنوطة) أى المتعلقة بيوم التنادى أى يوم الوصل لتنادى الاحبة فيه (قوله
 الذى أطلق) أى أبع (قوله فى الجمع) أى فى حاله تجمعه (قوله أو أربع) أى لأز يدمن ذلك وحيتئذ فمعى

أوعجز عن درك الحق فاعلموا
 أن الاعداد التى تجمع
 قسمان قسم يؤتى به ايضم
 بعضه الى بعض وهو الاعداد
 الاصول نحو ثلاثة أيام فى
 الحج وسبعة اذا رجعتم تلك
 عشرة كلمة ثلاثين ليلة
 واتمناها بعشر فتم ميعات
 ربه اربعين ليلة وقسم يؤتى
 به لا يضم بعضه الى بعض
 وانما يراد الانفراد لا الاجتماع
 وهو الاعداد المعدولة كهذه
 الآية وآية سورة فاطر
 وقال اى منهم جماعة ذور
 جناحين جناحين وجماعة
 ذور ثلاثة ثلاثة وجماعة ذور
 اربعة اربعة فكل جنس
 مفرد معدود وقال الشاعر
 ولست كما اهلى بوادانية
 ذئاب تبغى الناس مثنى
 وموحد
 ولم يقولوا ثلاث وخماس
 ويريدون ثمانية كقوله تعالى
 ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا
 رجعتم وللجهل بمواقع هذه
 الالفاظ استعملها المتنبى فى
 غير موضع التقسيم فقال
 أحادام سداس فى أحاد
 ليلىتنا المنوطة بالتنادى
 وقال الزنخشري فان قلت
 الذى اطلق لنا كح فى الجمع
 ان يجمع بين اثنين او ثلاث
 او اربع فمعى التكرير فى مثنى وثلاث ورباع

او اربع فمعى التكرير فى مثنى وثلاث ورباع (٢) قوله حال من ذئاب لتخصيص ذئاب بما بعده لكن التكرير
 لا يظهر الا ان كان موحد منصوبا وليس كذلك بديل قوله ولك الخ فالمناسب جمعها ماضيتين فان قدر لهما مبدءا فمقتدران الجمل بعد المنكرات
 صفات ٥١ (٣) قوله ليلة فراق الخ المتبادر منه انه تفسير للتنادى مع انه سيقدر بالوصل والمعنى عليه ٥١

قلت الخطاب للجمع فوجب التكرير. يصيب كل ناكح بريدا لجمع ما أراد من العدد الذي اطاق له كما تقول العمامة اقتسموا هذا المال
درهمين درهمين وثلاثة وثلاثة واربعه. ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت لم جاء العطف ٢٨١ بالواردون وانما كجاءهم افي المثال

المذكور ولو جئت فيه بأو
لا علمت انه لا يسوغ لهم ان
يقسموه الاعلى أحد انواع
هذه القسمة وليس لهم أن
يجمعوا بينها فيجعلوا بعض
القسمة على تشبيه بعضها
على تليث وبعضها على
تربيع وذهب معنى تجوز
الجمع بين انواع القسمة التي
دلت عليه الواو وتحريره ان
الواردات على اطلاق ان
يأخذ التليث ان يكون من ارادوا
نكاحها من النساء على
طريق الجمع ان شاءوا واختلف
في تلك الاعداد وان شاءوا
متفقين فيها ومختلفين
ما وراء ذلك وابلغ من هذه
المقالة في الفساد قول من
اثبت الواو الثمانية وجعل منها
سبعة وثلاثين كما بهم وقد مضى
في باب الواو ان ذلك لا حقيقة
له واختلف فيها هنا فقبل
عاطفة خبرها وجعل على خبر
مفرد والاصل هم سبعة وثلاثين
كأهم وقيل للاسنان في
الوقف على سبعة وان في
الكلام تقريرا لسكونهم
سبعة وكأنه لما قبل وسبعة
قبل نعم وثلاثين كما بهم واتصل
الكلامان وتظاير ان المولود
اذا دخلوا قرية الآية فان
وكذلك يفعلون ليس من
كلامها ويؤيده أنه جاء في
المقالتين الاولتين رجاء

التكرير أي لان معنى اثنين وثلاث واربعة ثلاثة وثلاثة وثلاثة واربعة (قوله قلت الخ) حاصل
الجواب انه لا يتأتى الا بتراض الالوكان الخطاب واحدا والامر ليس كذلك بل الخطاب لما كان متعددا تناسب
التكرار في كل نوع لان المختار لكل نوع متعدد فاسب تعدد كل نوع لاجل أن يصيب كل واحد من الناس
الناكحين المريد للجمع العدد الذي اراده من أي نوع من هذه الانواع الثلاثة ولو افردت وقال اثنين وثلاثة
وأربعة لعراب اثنين حال من النساء وذلك لا يصح لان المعنى على الضم فيفيد أن النساء اللاتي في الدنيا تسعة وهذا
اذا لحظت النساء مجردات عن النكاح فان لاحظت نكاحهن أفاد جواز نكاح التسعة كما أن اعراب اثنين
مفعول والمخدوف مفيد لجواز الجمع بين التسعة وهو باطل وأما التكرير فلا يفيد شيئا من هذا الفساد لانه يعرب
مثنى حال تأمل اه تقرير دردير (قوله ما اراده) مفعول يصيب وقوله الذي أطلق أي أبيع له (قوله اقتسموا
هذا المال) أي أقساما تقسم بقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة وثلاثة الخ (قوله لم يكن له معنى) أي صحيح
قال السعد لو افردت وقت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة واربعة لم يكن له معنى لان المقصد الجمع والضم
حينئذ فلم يصح جعل درهمين حال من المال الذي هو ألف درهم مثلا بخلاف ما ذكره فان المقصد فيه الى
التفصيل والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح (قوله قلت كجاء الخ) حاصله انه انما أتى
بالواو لان السكون المطلق الجمع يدل على جواز اخذ الناكحين من ارادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا
أي ان شاءوا مختلفين في تلك الاعداد بان يجمع أحدهم بين اثنين مثلا وغيره بين ثلاثة أو اربعة أو متفقين بان
يجمع كل واحد بين اثنين أو ثلاثة أو اربعة ولو أتى بالواو التي لاحد الشئين والأشياء لا فادت أنه لا يجوز لنا ناكحين
أخذ من ارادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها فالقابل على وجه الاتفاق بان يكون الجميع مشتركين في
التثنية أو التليث أو التربيع وكذا الواو في المثال لا فادت أنه لا يسوغ للخطاب بين اقسامه الاعلى وجه
التثنية فقط بان يأخذ كل واحد اثنين أو التثليث فقط كذلك أو التربيع فقط كذلك بخلاف التعبير بالواو
فانه يفيد أمر الخطابين بقسمه أقساما تقسم بقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة وثلاثة وثلاثة وقسم بقسم اربعة
أربعة (قوله لا علمت) أي لا فادت وقوله فيجعلوا أي بحيث يجعلون الخ (قوله ان شاءوا مختلفين) أي بان يجمع
أحدهم بين اثنين ويجمع غيره بين ثلاثة أو اربعة (قوله متفقين فيها) بان يكون الجميع مشتركين في التثنية
أو التثليث أو التربيع (قوله ما وراء ذلك) أي ما ذكر من الاعداد (قوله من هذه المقالة) أي ان
الواو بمعنى أو (قوله واو الثمانية) وهي الواو الداخلة على ألفاظ الثمانية اشارة لتسكين العدد فالمدود قبل
الثمانية حال منها وأما الثمانية فهي داخلة عليها (قوله أن ذلك) أي القول (قوله واختلف فيها) أي في
الواو هنا في هذه الآية (قوله وقيل للاسنان) أي في وليس من كلام القائل هم سبعة بل من كلام
الله ذكر تقرير الكلام الثامن سبعة (قوله فارتدوا) أي فالتعريف (قوله فارتدوا) أي فالتعريف (قوله فارتدوا)
(قوله ليس من كلامها) أي وانه أتى به تقريرا لكلامها وهذا غير متعين فقد جوز الخشري أن
يكون من كلامها وذلك أنه قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عدتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير
لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله ويؤيده) أي القول بان الواو في وثلاثين
كأهم للاسنان (قوله في المقالتين) أي سبعة يقولون ثلاثة اربعهم كما بهم ويقولون خمسة الخ (قوله
رجاء الغيب) أي لان رجاء الغيب راجع اليه ما عاود حذف من الاولى للدلالة الثانية (قوله فدل على
مخالفتها) أي وحينئذ فلا يكون رجاء الغيب أي كذبا بل صدقا (قوله ولا يرد ذلك) أي ولا يرد كون الواو
للاسنان وان في الكلام تقريرا لسكونهم سبعة اذ فاده أنه يعلمهم كبير اه تقرير شيخنا دردير (قوله

بالغيب ولم يجي بمثل في هذه المقالة ودل على مخالفتها لما افتكر كون صدقا ولا
يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم

أوتصفتهم قبل أن تتلوها عليك الانابل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزنجشري يقتضى أن القليل هم الذين فالوا سبعة
فيندفع الاشكال أيضا ولكنه خلاف ٢٨٢ الظاهر وقيل هي واوالوال داخلة على الجملة الموصوف بها لتأ كيد لصوق الاسم

أوتصفتهم قبل ان تتلوها عليك الانابل) وهذا لا ينافي أنه يعرف عدتهم كثير من المؤمنين (قوله الذين عرفوه)
أى عرفوا ما ذكر من عددهم أو تصفتهم (قوله فيندفع الاشكال) أى لان السبعة قليلون بالنسبة لغيرهم
من قال المغالطين الاوابين (قوله فيندفع الاشكال أيضا) أى وهو أن قوله تعالى ما يعلمهم الا قليل يرد
كون الواو في وثامتهم كالمهم للاستئناف وكون الكلام فيه تقرر بالكونهم سبعة فان مقاده أنه يعلمهم
كثير من الناس (قوله واوالوال داخلة) أى ان جملة وثامتهم كالمهم صفة اسبعية والواو زائدة لتوكيد لصوق
الصفة بالوصوف (قوله فأما الواو) أى فأما ابطال القول بذلك (قوله فأما الواو الاولى) أى واو
الثمانية والاولى حذف هذا السابق قريبا (قوله وأما واوالوال) أى وأما ابطال كون الواو هنا واوالوال
(قوله من باب الخ) أى أن العامل في الخال في هذا التنبيه من معنى الفعل قال اللماميني الظاهر أنه لا يمنع
الحذف في مثل قولك زيد قائما جوا بابلن قال من في الدار أى زيد فيها قائما القوة للدلالة على المحذوف وفي
التسهيل ويضمر عاملها أى الخال جواز الحضور معناه أو تقدم ذكره في استهفام أو غير ذلك وهذا يشمل المعنوي
وغيره (قوله يجوز مع التذكير والتأنيث) أى فان ظاهره جواز التذكير معه في الفعل وما أشبهه وفي اسم
الاشارة كان المؤنث المجزى المسند اليه الفعل وشبهه اسم ظاهر أو ضمير أو ليس كذلك فالصواب تقييده بما
قال المصنف (قوله في محاوراتهم) أى تخاطباتهم (قوله فعلا) أى لاسم اشارة فلا يجوز تذكيره
(قوله أو شبهه) أى اسم الفاعل واسم المفعول (قوله ويكون المؤنث) أى الذى يجوز مع تذكير الفعل
وتأنيثه ظاهرا أى اسم ظاهر الاضمر (قوله وذلك نحو طلع الشمس الخ) أى فكما يقال طلعت الشمس
وتطلع الشمس وأطلعت الشمس يجوز أن يقال طلع الشمس وطلع الشمس وأطلع الشمس (قوله ولا يجوز
الخ) أى لا يجوز تذكير الضمير أو اسم الاشارة مع مجزى التأنيث سواء وقع مسندا للواحد منهما أو وقع
واحد منهما مسندا للمجازى التأنيث وقوله ولا يجوز الخ أى بل يتعين هذه الشمس وهى الشمس (قوله ولا
أرض أبقل ابقالها) هذا مجزى بتصدره * فلان زنة ودقت ودقتها * المزنة السحابة البيضاء والودق المطر
وضمير ودقتها عائد على السحابة التى يشبهها الجبش فى البيت قبل هذا وأبقت الارض خرج بقلها يرد فلا
سحابة أمطرت مثل مطر السحابة التى يشبهها الجبش ولا أرض أبقت مثل ابقال أرض أصابها مطر تلك
السحابة المشبه بها اه دمايني (قوله بأننا نسلم أن هذا الشاعر فى لغته الخ) أى واذا كانت لغته لا يخفف
الهمزة بنقل أو غيره فعدوله عن ابقالت لا يقل اضرورة الشعر لانه لو عبر بأبقت لم ينقل حركة الهمزة لساكن
قبلها ينكسر الوزن وهذا الجواب مبنى على أن الضرورة مالم يس للشاعر عنه مندوحة أما على القول بأنهم
ما وقع فى الشعر مطلقا فجعل هذا ضرورة ظاهر (قوله ينوب بعض حروف الجر عن بعض) فظاهره أن
كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قد ينوب عن بعض منها (قوله ويسندلون به) أى هذا
القول بأن يقال ان فى قوله تعالى لاصليبتكم فى جذوع النخل معنى على والباء فى قوله تعالى فاستل به خميرا
بمعنى عن لان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (قوله بادخال قد على قولهم ينوب) أى قد ينوب (قوله
ولو صح قولهم) أى بابقائه على اطلاقه وقوله لجاز الخ أى مع أنه لم يسمع ولا يجوز (قوله مررت فى بدا الخ)
أى على معنى يزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم (قوله يرون) أى قد يرون الخ وذلك لأنهم يقولون ان
الحرف موضوع لمعنى واحد واسمته ماله فى معنى غيره اما بسبب التجوز فى الحرف أو ارتكاب التضمين فى
الفعل وهذا أولى لما قاله المصنف من أن التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف (قوله أسهل منه فى الحرف) أى

بالصفة كمررت برجل ومع
سيف فأما الواو الاولى فلا
حقيقة لها وأما واوالوال
فأن عامل الخال ان قدرت
هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة فان
قيل على التقدير الثاني
هو من باب وهذا على شيخنا
قلنا العامل المعنوي لا يحذف
(الثاني عشر) قولهم
المؤنث المجزى يجوز مع
التذكير والتأنيث وهذا
يتداوله الفقهاء فى محاوراتهم
والصواب تقييده بما سند
الى المؤنث المجزى ويكون
المسند فعلا أو شبهه ويكون
المؤنث ظاهرا أو ذلك نحو
طلع الشمس وطلع الشمس
وأطلع الشمس ولا يجوز
هذا الشمس ولا هو الشمس
ولا الشمس هذا وهو ولا
يجوز فى غير ضرورة الشمس
طالع خذ لافان كيسان
واخرج بقوله
* ولا أرض أبقل ابقالها *
قال وليس بضرورة لئلا
من أن يقول أبقت ابقالها
بالنقل ورد باننا نسلم أن هذا
الشاعر فى لغته يخفف
الهمزة بنقل أو غيره (الثالث
عشر) قولهم ينوب بعض
حروف الجر عن بعض وهذا
أبضا مما يتداولوه ويستدلون
به وتصحبه بادخال قد على

قوله ينوب وحينئذ فيبعض استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لاننا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ولو
صح قولهم لجاز أن يقال مررت فى زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على أن البصر بين ومن تابعهم يرون فى الاماكن التى ادعى فيها النيابة
أن الحرف باق على معناه وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف

(الرابع عشر) قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة واعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاولى وجاء على ذلك ما روى ابن بعلب عسر يسر بن قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم نبى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسر بن اه ويشهد للصورتين الاوليين أنك تقول اشتريت فرسانهم بعث فرسا فيكون الثاني غير الاول ولولدت ثم بعث الفرس لسكان الثاني عين الاول وللرابع قول الجاسي صفحنا عن بنى ذهل * وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجع * ن قوما كالذي كانوا ٢٨٣ ويشكل على ذلك أمور ثلاثة

احدها ان الظاهر في آية ألم نشرح ان الجملة الثانية تكرار للاولى كما تقول ان ازيد دار ان لزيد دار وعلى هذا فالثانية عين للاولى والثاني ان ابن مسعود قال لو كان العسر في حجر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه ان يغلب عسر يسر بن مع ان الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعينا من التأكيدي وعلى انه لم يستفد تكرار اليسر من تكرار بل هو من غير ذلك كان يكون فهمه بما في التنكير من التخييم فتأوله بيسر الدار بن والثالث ان في التنزيل آيات ترده هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الآية وهو الذي في السماء له وفي الارض له والله الواحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فالصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل به على استحباب كل صلح جائز ومثله زديناهم عذابا فوق العذاب والشئ

لان الكوفيين ينكرون وجوده في الحرف (قوله واذا اعيدت معرفة) انما كانت عين في هذه بناء على كون المذكور ثانيا معهودا سابقا في الذكر وقوله واعيدت المعرفة معرفة انما كان الثاني عين في هذه جملا له على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة او ما قوله او نكرة جعله عين في هذه بناء على احد قولين ذكرهما ابن السبكي في هذه ومشي العلامة السعد في التلويح على ان المعرفة اذا اعيدت نكرة تكون غير او هو القول الثاني (قوله قال الزجاج الخ) محصله ان العسر ذكر ثانيا معرفة واليسر ذكر ثانيا نكرة فوجب ان يكون عسر واحد ويسر واحد وهذا معترض فان قول القائل ان مع الفارس سيفان مع الفارس سيفان لا يوجب ان يكون الفارس واحد والسيف اثنين بل معنى الحديث ان يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها اليسر الذي وعدهم به في الآخرة وانما يغلب احدهما هو اليسر الدنيا واما اليسر الآخرة فدائم غير زائل (قوله ذكر العسر) أي في سورة الانشراح وقوله ثم نبى ذكره أي معهما (قوله ان مع العسر يسرين) أي ولا شك ان العسر اذا صاحبه يسر ان لا يغلبهما (قوله ويشهد للصورتين) أي وهما إعادة النكرة نكرة وإعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) وهو إعادة المعرفة معرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والاختصاص في قوله الاولين ان يقول الرابعة ولم يتعرض للثالث وهو إعادة المعرفة معرفة لانه ذكر اولها مشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا الخ) معناه عفونا وناو حقيقته اعرضنا عنهم واوليناهم صفحة اعناقنا ووجهنا أي جانبها فلم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى قوله يرجع قوما كالذي كانوا يرددن أمرهم الى الائتلاف والنواد كالذي كانوا عليه ويجوز ان يكون المراد كالذين كانوا اخذت النون تخفيفا كما في قول الشاعر وان الذي حانت بقلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يأثم خالد

(قوله قوما) أي ان يرجع القوم الاول (قوله ويشكل على ذلك) هذا واراد على الاول (قوله فالثانية) أي فالنكرة الثانية (قوله لو كان العسر الخ) أي ان العسر لا ينفك عنه اليسر فاذا فرغنا منه (قوله انه لن يغلب الخ) هذا يدل على ان اليسر الثاني غير الاول وقوله مع ان أي على ان الخ وقوله فدل اي ما ذكر من قراءته وما في مصحفه والحاصل ان قوله لن يغلب الخ يدل على تكرار اليسر وقراءته وما في مصحفه يدل على ابتعاده وحينئذ فتكراره في الآية على غير قراءته تا كيد فلعله فهم تكرار اليسر من غير الآية وحينئذ فدعوى ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الم تتم (قوله وعلى انه لم يستفد تكرار اليسر) أي في قوله لن يغلب عسر يسر بن وقوله من تكرره أي في الآية (قوله بيسر الدارين) أي ان يغلب عسر الدنيا اليسر الدنيا ويسر الآخرة بل يسر الدنيا بقط واما اليسر الآخرة فهو دائم لا يزول (قوله الله الذي خلقكم من ضعف) أي من ذي ضعف وهو الماء المهبين وقوله ثم جعل من بعد ضعف قوة أي ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب وقوله ثم جعل من بعد قوة أي من بعد قوة الشباب ضعفا وشيية أي ضعف الكبر وشيب الهرم والشاهد في قوة الاول والثاني فانهم ما نكرونا بمعنى واحد (قوله والثاني عام) يعني فلا يكون الثاني عين الاول لان المراد من كون الثاني عين الاول ان يكون المراد به هو المراد بالاول (قوله لم يكن في الاخبار به عنه فائدة) أي لان الخ يجب بغيره لا مبداه فهو ما واتحاده مع ما صدقا (قوله

لا يكون فوق نفسه والثالث قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل حزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العهل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس فان الاول القاتلة والثانية المقتملة وكذلك بقية الآية وعلى الرابع بسؤال اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا من السماء وقوله * اذا الناس ناس والزمان زمان * فان الثاني لوساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله أنا أبو الخيم وشعري شعري

أى وشعرى لم يتغير عن حالته فان ادعى ان القاعدة فيه انما هي مستثناة مع عدم القرينة فأما ان وجدت قرينة فالتعويل على ما سهل الامر وفي الكشاف فان قلت ما معنى ان يعاب عسر يسر من قلت هذا جعل على الظاهر وبناء على قوة لرجاء وان وعد الله لا يحتمل الا على ما بلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكرر بالاولى كتكرير رويل ومثلا للمكذبين لتقرر بمعناها في النفس وتكثير بر المفرد في نحو جاء زيد زيد وان تكون الاولى عدة بان ٢٨٤ العسر مردوف باليسر لا يحتمل والثانية عدة مستأنفة بان العسر متبوع باليسر لا يحتمل

أى وشعرى لم يتغير) أى وكذا يقال في البيت أى اذا الناس لم يتغير واو الزمان لم يتغير (قوله فان ادعى أن القاعدة الخ) لا يرتاب في ان هذا قصدهم ولا يجوز جعل كلامهم على غيره وكيف يتوهم أنهم ارادوا جعل الثاني على انه بين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى ان المراد غيره أو ارادوا جعل الثاني على أنه غير الاول مع وجود قرينة تدل على ان المراد به نفس الاول وهذا مما لا ينبغي أن يتخيل أصلا قال التتمة زان في التلويح بعد حريان هذه المسئلة وأعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلاو المقام عن القرينة والافتقار تعدد الذكر تذكرا مع عدم المغيرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء له وفي الارض له وقالوا لولا أنزل علينا آية من ربك لكان الله قادرا على أن ينزل آية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشبهة يعني قوة الشباب ومنه باب التأكيدي للفظي وقد تعدد النكرة معرفة مع المغيرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ثم قال ان تقولوا انما أنزل السكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعدد المعرفة معرفة مع المغيرة كقوله تعالى وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعدد المعرفة نكرة مع عدم المغيرة كقوله تعالى انما الحكم له واحد ومثله في الكلام كثير كقوله العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فقرأت دار كذا وكذا ومنه بيت الجاسي الى هنا كلامه اه دما بيني (قوله هذا جعل على الظاهر) من الآية من ان العسر معه يسر ان (قوله حل) في نسخة عمل (قوله وبناء على قوة الرجاء) اي في الله حيث وعد بان العسر يصاحبه اليسر وعده يحتمل على ابلغ ما يحتمله اللفظ وأبلغ ما يحتمله اللفظ ان العسر معه يسر ان بواسطة تعريف العسر من وتكثير اليسر من (قوله والقول فيه) اي وحاصل القول فيه أي في ايضاحه (قوله أن الجملة الثانية) أي في الآية وتوله لتقرر بمعناها أي وعلى هذا فاليسر واحد (قوله وأن تكون الاولى) أي ويحتمل أن تكون الجملة الاولى عدة اي وعدا من الله بان العسر الخ وقوله والثانية أي والجملة الثانية (قوله على تقدير الاستئناف) والمعنى ان مع العسر المعهود الذي أنتم فيه نوعا من اليسر ثم وعدهم ثانيا بان معه نوعا ثانيا من اليسر (قوله ان كانت فيه) أي في العسر الاول (قوله الذي كانوا فيه) أي وهو حصة معينة من العسر معهودة من المتكلم والمخاطب (قوله فهو هو) أي فالثاني عين الاول (قوله وان كانت) اي اللام الداخلة على العسر الاول للعنس وقوله فهو أي فالثاني هو الاول أيضا (قوله يقع الاحتمال) أي احتمال الاتحاد واحتمال التعدد (قوله والقرينة تعين) اي وهما قد عينت التعدد (قوله الخامس عشر) قال لدما بيني عده هذا الموضوع في هذا الباب مبنى على ان قول سيبويه في هذه المسئلة صواب وقد رده المصنف بعد هذا فاقال الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض وحيد شذو فلا ينبغي أن يعد من قبيل ما دونه من الخطا قال الشمني وأقول لم يرد المصنف قول سيبويه وانما ردهما استشهاد به ولا يلزم من ردهما استشهاد به لرده (قوله وايسر بل لازم عند سيبويه) لم يحك الرضى عدم لزوم ذلك عن سيبويه وانما حكاها عن الماتقي واختاره ونصه في باب المبتدأ والتمهاتم اتحاد العامل في الحال وصاحبها الدليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه الماتقي اه كلامه اه شمني (قوله ويشهد لذلك) أي لعدم اللزوم (قوله فان صاحب الحال) أي وهو زيد والضمير في صوته (قوله او الجار مقدر) او الحكاية للخلاف لانه اختلف

فهو ما يسر ان على تقدير الاستئناف وانما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو لان حكمه حكم زيد في قولنا ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذي يعلمه كل أحد فهو وهو أيضا وما اليسر فنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستأنفا فقد تناول بهضا آخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتح في زمنه عليه السلام والثاني ما تيسر في أيام الخلفاء ويحتمل ان المراد به ما يسر الدنيا وسر الآخرة مثل هل تر بصون بنا الا احدى الحسينين وهما الظفر والثواب اه ملخصا وقال بعضهم الحق أن في تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفي التكثير يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وصاحبه في عسر الدنيا وسع عليهم بالفتح والغنائم ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الآخرة خير له من الاولى فالتقدير ان مع

العسر في الدنيا يسر في الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسر في الآخرة للقطع بأنه لا عسر له في الآخرة وتحققنا اتحاد العسر وتيقنا ان في له يسر في الدنيا ويسر في الآخرة (الخامس عشر) قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم وايسر بل لازم عند سيبويه ويشهد لذلك ما أوردها قولك أعجبني وجهه زيد متبوعا وصوته قارئان فان صاحب الحل معمول للمضاف أو الجار مقدر

والحال منصوبة بالفعل والثاني قوله * بلمة وحشاطال * فان صاحب الحال عند سبويه النكرة وهو عند مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما
يقول الاخفش والكوفيون والنائب للعالم الاستمرار الذي تعلق به القارف والثالث وان ٢٨٥ هذه أممتكم أمة واحدة فان أمة حال من

معمول ان وهو امتمكم
ونائب الحال حرف التثنية
أو اسم الإشارة ومثله وأن
هذا صراطي مستقيما وقال
ها بيننا ذاصريح النصح فاصغله
العامل حرف التثنية ولأن أن
تقول لانسلم أن صاحب الحال
طلبل ضميره المستتر في
القارف لان الحال حيث شذ
حال من المعرفة وأما جواب
ابن خروف بأن القارف
انما يتحمل الضمير اذا تأخر
عن المبتدأ ففتح الف لاطلاقهم
ولقول أبي الفتح في
عليك ورحمة الله السلام
ان الاولى جملة على العطف
على ضمير القارف لا على
تقديم المعطوف على المعطوف
عليه وقد اعترض عليه بأنه
تخلص عن ضرورة باخرى
وهي العطف مع عدم الفصل
ولم يعترض بعدم الضمير
وجوابه ان عدم الفصل
سهل لوروده في التكرار
برجل سوا عدم حتى قيل
انه قياس وأما جواب ابن
مالك بان الجملة على طلال أولى
لانه ظاهر فانما يصح لو سوى
الظاهر الضمير في التعريف
وأما البواقي فاتخاذ العامل
فيها وجود تقدير اذا المعنى
أشير الى أممتكم والى صراطي
وتنبيه اصريح النصح بينا وما
مسئلة المضاف اليه فصلاحيه

في عامل الجرفي المضاف اليه فقبل هو المضاف وهو الصحيح وقيل حرف جر مقرر (قوله والحال) أي قوله
متبسم ما وفارنا وقوله بالفعل أي اعجب (قوله فان صاحب الحال عند سبويه النكرة) أي وهي طلال (قوله
وليس فاعلا) أي بالجار والمجرور لعدم اعتماده (قوله والكوفيون) أي لانهم لا يشترطون الاعتماد في
عمل القارف عمل الفعل وقوله والنائب للعالم أي مرشدا وقوله الاستمرار الذي تعلق به القارف أي والاصل
طلال كالتثنية وموحشا (قوله فان أمة حال) أي فاعمال في صاحب الحال هو ان العامل فيها في الهاء أو ذه
من معنى الفعل وقوله من معمول ان أي من غيرها (قوله ها بيننا الخ) هذا مصدر بيت عجزه * وطع فطاعة
مهور نصحه مرشد * وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الخامس في الجهة الخامسة في الترجمة التي
نصها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله العامل) أي في الحال وأما العامل في صاحبها وهو صريح
الواقع خبر عن ذافه والمبتدأ (قوله لانسلم أن صاحب الحال طلال) أي كما قال سبويه بل ضميره المستتر
وحينئذ فالعامل في الحال هو عامل صاحبها (قوله لان الحال حيث شذ حال من المعرفة) هذا هو المرجح لكون
موحشا حال من المستتر في القارف (قوله وأما جواب ابن خروف) أي عن قول من قال رداعلى سبويه
لانسلم أن موحشا حال من طلال بل هو حال من الضمير المستتر في القارف وحاصله أن بعضهم ردع على سبويه بخوز
أن يكون موحشا حال من الضمير المستتر في القارف فأجاب ابن خروف عن هذا التجويز بأن القارف هنا
لا مستتر فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا نحن المبتدأ وما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بأن هذه النفرقة
مخالفة لاطلاقهم ولقول أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه باواعتراضهم عليه بخلافها فقولنا وقول أبي الفتح
معطوف على لاطلاقهم اه تقرير رددير (قوله اذا تأخر الخ) أي وأما ان تقدم عليه فلا يتحمل ضميرا
وحينئذ تعين أن يكون الحال من طلال كما قال سبويه (قوله لاطلاقهم) أي ان ظاهر كلامهم تحمل القارف
للضمير تقدم على المبتدأ أو تأخر عنه (قوله عليك ورحمة الله الخ) هذا عجز بيت صدره * الأيا تخلة من ذات مرق *
كسنى بالتخلة عن المرأة ذات عرق موضع بالبادية وهو ميمات أهل العراق (قوله على ضمير القارف) أي عليك
هو ورحمة الله فقد جعل القارف المتقدم على المبتدأ متحلا للضمير (قوله لا على تقديم الخ) أي فالاصل عليك
السلام ورحمة الله (قوله وقد اعترض عليه) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله ان عطف ورحمة الله على
المستتر في عليك أولى من عطفه على السلام بأن ما ذهب اليه فيه تخلص من ضرورة وهي تقدم المعطوف على
المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبي
الفتح بأنه ليس في ذلك ضمير لتقدمه على المبتدأ وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن القارف فيه ضمير مستتر مع
تقدمه على المبتدأ (قوله تخلص عن ضرورة) وهو تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقوله بأخرى أي
وهو العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل (قوله وجوابه ان عدم الفصل أسهل) أي والجواب
عماء اعترضه على أبي الفتح من أنه تخلص من ضرورة بضرورة لم يتخلص من ضرورة بضرورة مثلها
وانما تخلص من ضرورة بضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك) حاصله أن
ابن مالك أجاب عن قولهم لانسلم أن صاحب الحال طلال بل هو الضمير المستتر في القارف بأن جعل صاحب
الحال طلال أولى من جملة الضمير المستتر في القارف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جملة ضمير
ذلك الاسم ورد ذلك الجواب بأنه انما ثبت الاولوية لولو كان الظاهر معرفة كالضمير وأما لو كان نكرة فجعل
صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال (قوله ضبع للمؤنث) أي فقد
غاب النرد للمؤنث على الفرد المذكور لانه حرف وحكى ابن الانباري أنهم قالوا لا يذ كرضبع كما قالوا لا يذ

المضف فيهما لاسقوط جعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتخاذ العامل تحقيقا أو تقديرا (سادس عشر) قولهم
يغلب المؤنث على المذكر في مسلتين احدهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث

وضمان له ذكر اذ لم يتولو اضيفه انان والثانية النار يخرج فانهم أرخوا باليالي دون الايام ذكر ذلك الجزائي وجاءه وهو سهل وان حقيقة التغليب
أن يجتمع شيان فيجزى حكيم احدهما على الآخر ٢٨٦ ولا يجتمع الليل والنهار ولا هاتين عن شيتين بل غلط احدهما على الآخر وانما

وأرخت العرب باليالي لسبقها
اذ كانت أشهرهم قربة
والقمر انما يطالع الايام
المسئلة الصحيحة قولك
كتبت لثلاث بين يوم وليلة
وضابطها أن يكون معنا
عدد ميم يمد كرو مؤنث
وكلاهما لا يعقل وفصلا
من العدد بكامة بين قال
قطاقت ثلاثا بين يوم وليلة
(السابع عشر) قولهم في
نحو خذتق الله السموات ان
السموات مفعول به والصواب
أنه مفعول مطلق لان المفعول
المطلق ما يقع عليه اسم
المفعول بلا قيد نحو قولك
ضربت ضربا والمفعول به
ما يقع عليه ذلك الامقيدا
بقولك به كضربت زيدا
وأنت اذا قلت السموات
مفعول كما تقول الضرب
مفعول كان صحيا ولو قلت
السموات مفعول بها كما تقول
زيد مفعول به لم يصح وقد
يعارض هذا بان يصاغ نحو
السموات في المثال اسم
مفعول تام فيقال فالسموات
مخلوقة وذلك يختص بالمفعول
به ايضا آخر * المفعول به
ما كان موجود قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل
به فعلا والمفعول المطلق
ما كان الفاعل العامل فيه

هو فعل ايجاده والذي غرأ كثر التجو بين في هذه المسئلة أنهم يقولون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجرى على والمقدور
أيديهم انشاء الافعال للذات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون الا حداثا ولو لمثلا بافعال الله تعالى اظهر لهم أنه لا يختص بذلك لان الله تعالى
موجد للذوات والافعال جميعا لا موجد لها في الحقيقة سواء سبحانه

ومن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاحب في أماليه، وكذا البحث في أنشأت كتابا وعمل فلان خيرا وآمنه وأوعى الصالحات ورعى ابن الحاحب في شرح المنصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة ويجعل من ذلك نحو قال زيد عمر ونحو ذلك وقد مضى رده وزعم أيضا في أنباء زيد عمر أيضا أن الأول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لأنهم ما نفس انبأ قال بخلاف الثاني والثالث في أعلمت زيد عمر أيضا فافضل فانهم ما متعلقا العلم لانفسه وهذا خطأ بل هما أيضا متباينان بالنفس البناء وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح (الثامن عشر) قولهم في كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فعناؤه أنه لم يفعل واذا قيل لم يكده فعناؤه أنه فعله دليل الأول ٢٨٧ وان كادوا اليقتنونك عن الذي أرحمنا اليك وقوله * كادت النفس أن تفيض عليه * ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا فقال

انحوى هذا العصر ما هي اللفظة
حرت في لساني جرحهم وتود
اذ ابست عملت في صورة الحد
أثبتت وان أثبتت قامت مقام
بحود والصواب أن حكمها
حكم سائر الافعال في أن نفيها
نفي واثباتها اثبات وبيانه
ان معناها المقارنة ولا شك
ان معنى كاد يفعل قارب الفعل
وأن معنى ما كاد يفعل ما قارب
الفعل فغيرها منقذ دائما أما
اذا كانت منفية فواضح لانه
اذا انتفت مقاربة الفعل
انقضى حصول ذلك الفعل
ودليله اذا أخرج يده لم يكده
براهوا لهذا كان أبغ من أن
يقال لم يبرهالان من لم يركده
يقارب الرؤية وأما اذا كانت
المقاربة الممتمة فلأن الاخبار
بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم
حصوله والاسكان الاخبار
حينئذ لا يحصل له المقاربة

والقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدر ورثته تعالى ايجادا ومقدور له عبد
كسبا اه شئني (قوله ومن قال بهذا الذي ذكرته) أي من كون السموات مفعولا مطلقا (قوله قال زيد
عمر ونطلق) أي بجملة عمر ونطلق في محل نصب على أنهم مفعول مطلق عنه لا مفعول به لانهم نفس القول
(قوله وقد مضى رده) يعني في الجملة الناشئة من الجمل التي لها محل من الاعراب وقوله مضى رده أي بانها متعلق
القول لانفسه (قوله وان كادوا اليقتنونك) أي فان معناه أنهم لم يفتنونك (قوله أن تفيض عليه) أي على هذا
المرث لم مات وصار في كفته لم تفيض نفس أصحابه لانه اذ لو فاضت لما تواتر (قوله ان تفيض) بانفعا مع الضاد المعجمة
أو الطاء المشالة وتعامه * مذغدا حشور يطة وبرود * وهو لمحمد بن منذر شاعر البصرة وقوله
ان عبد الحميد حين توفي * هدر كل ما كان بالهدود
مادري نعشه ولا حالموه * ما على النفس من عفاف وجود
(قوله وما كادوا يفعلون) أي فقد فعلوا الذبح (قوله في أن نفيها نفي واثباتها اثبات) أي فالنفي الموجود في تلك
الجملة مستفاد من المعنى لان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله (قوله أما اذا كانت الخ) أي أما وجه
انتفاء خبرها اذا كانت منفية (قوله ودليله) أي دليل كون خبرها منقيا اذا كانت منفية (قوله لم يكده يراها) أي لم
يقرب من رؤيتها واذا انتفى مقاربه قربة اليد انتفت رؤيتها (قوله ولهذا) أي لكونه يلزم من نفي مقاربة
الفعل انتفاؤه وقوله كان أي لم يكده يراها (قوله وأما اذا كانت الخ) أي وأما وجه انتفاء خبرها اذا كانت مثبتة
(قوله فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله) هذه دعوى وقوله والا الخ دليل عليه او حاصله أنه لو لم
يكن الاخبار بقرب الشيء يقتضي عدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله لكن التالي وهو كون الاخبار بقرب الشيء
مقتضيا لحصوله باطل اذ لا يحسن أن يقال في العرف لمن صلى قارب الصلاة وانما يقال ذلك لمن لم يصل واذا بطل
التالي بطل المقدم وثبت نفيه وهو المعلوم (قوله والا) أي والا يكن مقتضيا لعدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله
(قوله والاسكان الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع الا أن يقال انه جملة على لو (قوله
اذ لا يحسن الخ) دليل للاستثنائية المطوية (قوله على ذلك) أي على ما ذكر من الصواب (قوله أنه اخبار عن
حالهم في أول الامر) أي وقوله فذبحوها اخبار عن حالهم ثانيا ولا كانوا ممنوعين من الذبح ثم ذبحوها بعد ذلك
(قوله فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل) أي فيقال زيد فعل ذلك الفعل وما كاد يفعل (قوله ان هذا الفعل) يعني
ما كاد (قوله والاحسن الخ) قضية هذا أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فيلزم ان
يكون عدمه في هذا الموضوع في هذا الباب غير صواب لان الباب معقول لان يذكرك فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب
خلافه وقد بينا أن عبارته تقتضي أن يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطأ فليس من موضوع هذا الباب في شيء
اه دما ميني (قوله فان هذا الحرف ينقل الخ) أي لان المضارع محتمل للعالم والاشتهار فاذا دخلت عليه السين

حصوله اذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كادوا وكاد فان أورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع أنهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب أنه اخبار عن حالهم في أول الامر فانهم كانوا أولا بعداء من ذبحها بدليل ما ينسبنا من تعنتهم وتكرار سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى فذبحوها (الناسع عشر) قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه أوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال

* (وهي نائبها) * أحدهما ان الزخشي قال في أوائل سببهم الله ان السين مفيد وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوجود واعتراضه
بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل ٢٨٨ لان السين وبأن الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجب بان

السين موضوعه للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ايسر مقام تأخر اكونه بشارة تمحضت لا فائدة الوقوع وبتحقق الوقوع يصل الى درجة الوجوب * (الذي) قال بعضهم في مستجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السهلاء فانهم انزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قيامهم الآية ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار اه والحق انها للاستقبال وان يقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا في المضارع نظير يا ايها الذين آمنوا آمنوا في الامر هذا ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزخشي فانه سأل ما الحكمة في الاعلام بذلك قول وقوه (تمام العشرين) قولهم في نحو حاست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا يدخل في الخفض خصوصية كون المضاف ظرفا * (خاتمة) * ينبغي للمعرب ان يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فاعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول بنى الملم بسم فاعله لعل ذلك وخفائه وأن يقول في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول الملم بسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة بالنصب من نحو أعطى زيد ديناراً الأثرى انه مفعول لأعلى وأعطى لم يسم فاعله وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق الاعلى المرفوع وأن يقول في قد حرف لتقبل زمن الماضي وحده لا حتى وللحقين حديثهم ما وفي

أوسوف تخصص للاستقبال وعلى هذا فالسين لا تفيد تبعية في الاستقبال انما تخصص لاصل الاستقبال (قوله
وهي نائبها الخ) قد تقدم في مجتث السين ما عدا الاعتراض على الزخشي والجواب عنه فانه زائد على
ما سبق (قوله فهو مؤكدة للوجود) اي لان وعد المولى لا يتخلف (قوله مستفاد من الفعل) اي لانه يدل
على الوجود بعد عدم (قوله وبتحقق الوقوع) اي من كون المقام بشارة وعدا و وعد الكبريم لا يتخلف
وقوله وبتحقق الوقوع يصل الخ أي وحينئذ تم ما قاله الزخشي وسبق ما اعترض بعضهم عليه (قوله الثاني قال
بعضهم الخ) قد تقدم هذا كما في حرف السين (قوله للاستمرار) أي انما يتجمل الفعل مستمرا ومتجددا وقتها
بعد وقت وان كان قدمضى فأتى بالسين في الآية اشارة الى ان له بهم بالموثمين أمر مستمر وان كان قدمضى
وحاصله ان رجالا من الكفار وهم أسد وغطفان كانوا اذا اتوا المدينة أسلموا لاجل أن لا يقاتلوا واذ اتوا قومهم
كفروا فأتى المولى بالسين في الاحبار عنهم اشارة الى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوها وان كان ذلك قدمضى
فقوله ان يأمنوكم أي بالاسلام وقوله و يأمنوا قومهم أي بالكفر وقوله كلاردوا الى الفتنة أي دعوا
الى الشرك أو كسوا فيها أي وقعوا فيها أشد وقوع (قوله لا للاستقبال) اي لان هذا الخبر عن ماض (قوله
اشعار بالاستمرار) اي اشعار بان مفعولهم هذا مستمر لا ينقطع وان كان قدمضى (قوله وان يقول بمعنى
يستمر) أي وكذا استجدون بمعنى تستمرون على وجوده (قوله يا أيها الذين آمنوا آمنوا) أي فان المعنى
استمر والى الايمان (قوله فانه سأل ما الحكمة) اي فان سؤاله عن ذلك يقتضى ان الآية تزلت قبل قولهم
و حينئذ فيكون السين للاستقبال ظاهر وكذا يقال في قوله ستجدون آخر من فانه يحتمل انه اخبار عما يحصل
لا عما حصل وعبارة فان تلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه تلت فائدة ان المفاجأة بالمكروه
أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب اذا وقع اه يعني ان قول الكفار ما ولاهم عن قيامهم هذا
مكروه فاذا وقع منهم ذلك قبل أن يخبر المولى به حصل للصحابة كرب شديد واضطراب في أنفسهم فاذا علمنا
الله بذلك قبل صدورهم من الكفار اطمانت الانفوس وبعثت عن الاضطراب (قوله والصواب الخ) فيه أن
الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافض لزيد الذي
هو المضاف اليه فالتميز بين المضافين في المضاف اليه هو المضاف والمضاف اليه هو المضاف اليه من حيث هو
ظرف وانما زاد وان حيث هو مضاف وتركو التصريح بهذه الحيشية نظير والمراد ودعواه ان الصواب
أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء في تحطئة الجماعة عليه واه اه
دما مبنى قال السمعاني قلت قولهم مخفوض بالظرف هو ان تلصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك
فيذبحي الاحتراس منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى
المصدرى لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد
القول بانها عاملة قولاً اه كلامه (قوله خاتمة الخ) لانه في هذه الخاتمة في هذا الباب اذ ليس فيها
تحذير من أمر واشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللاتق ائمتهم في الباب السابع اه دما مبنى
ولك أن تقول ان المصنف لاحظ ان خلاف المتنبي من قبيل خلاف الصواب اه تقرير دردير (قوله مبنى)
اي مسند وقوله لساى لمفعول (قوله لذلك) أي للعلو والخفض (قوله وحديث الآتى) أي وتقبل
حدث الآتى وحاصله ان قد ان دخلت على ماض كانت دالة على تقابل زنه وان دخلت على مضارع دلت
على تقابل حدته نحو قد قام زيد وقد يصدق الكذب وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدته نحو قد

ماض لم يسم فاعله ولا يقول بنى الملم بسم فاعله لعل ذلك وخفائه وأن يقول في المرفوع به نائب عن
الفاعل ولا يقول مفعول الملم بسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة بالنصب من نحو أعطى زيد ديناراً الأثرى انه مفعول لأعلى وأعطى لم يسم
فاعله وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق الاعلى المرفوع وأن يقول في قد حرف لتقبل زمن الماضي وحده لا حتى وللحقين حديثهم ما وفي

أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويريد في ما الجازمة، تصلا نفيه متوقعا ثبوته وفي الواو حرف عطف لجر الجمع أو مطلق الجمع ولا تقول للجمع العاطف وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية. ٢٨٩ وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي

الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب وإذا اختصرت فيهن فقل عطف ومعطوف وناصب ومنصوب وجازم ويجزوم كما تقول جار ويجرور انتهى

* (الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب) *

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون * اعلم أن اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا معبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال فاعل كما بغنى عن بعض المعين اذ لا يكون اسم هكذا فأما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها نقلت في نحو قوله

وما هذا الى ارض كعالمها الكاف فاعل ولا تقول لك فاعل لزال ما نعتة دهابه ويجوز في نحو م الله وق نفسك وش الثوب ول هذا الامر ان تنطق بلفظها فتقول م مبتدا وذلك على القول بانها بعض أيمن وتقول ق فعل أمر لان الحذف فيهن عارض فاعته بر فيهن الاصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف

أفعل المؤمنين وقد يعلم ما أتم عليه (قوله حرف شرط الخ) أما فادتم الشرطية أي التعليق والتوكيد فهو دائم وأما فادتم التفصيل فقيس كذلك فيقدر فيها مجمل ومما دللنا ان لم يكن قد ذكر وقيل انه غالب لادائمه (قوله متصلان فيه) أي بالخال (قوله أو مطلق الجمع) أي للجمع لا بقدمية ولا لاحقية ولا سابقة (قوله ولا تقول للجمع المطلق) وذلك لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد سابقا والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة عناسها شي واحد وانما عبارة عن الماهية لا بقيد شي الماهية بقيد لا شي وأما قول الفقهاء فرق بين المصاع والمطلق وهو اصطلاح لهم طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم

* (الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب) *

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعني وايس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظها (قوله أو المشترك) أي ولا يعبر عنه بلفظه (قوله التاء فاعل أو الضمير فاعل) الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه (قوله اذ لا يكون اسم) أي اسم ظاهر وانما قيدنا به لان الضمائر المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف واحد وهو في هذه الحالة يجب أن يعبر عنه باسمه فيكون اسما ظاهرا وايس لنا باسم ظاهر على حرف واحد (قوله هكذا) أي موضوع على حرف ولذلك اذ اسمي بحرف متحرك ولم يكن بعض كلمة كمل بتضعيف يجانس حركته فتقول في التسمية بناء المتكلم توو في التسمية بناء المخاطب المذكور تاء بألف ممدودة بناء على قلب الثانية ههزة كفي جراء وفي التسمية بناء المخاطبة تى قال الدماميني والظاهر جواز ذلك أي جواز أن يقال ت فاعل اذ اريد منه لفظه فإنه علم على نفسه حتى انه يمنع من الصرف لعدم له أخرى وحينئذ قوله اذ لا يكون اسم هكذا ممنوع تأمل (قوله فأما الكاف الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقدير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وحاصل الجواب الخ (قوله ولهذا) أي لاجل اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه (قوله وق) أصله اوق من الوقاية فحذفت الواو لاجل المضارع وكذا يقال في شول فان أصله أول جذفت الواو لما ذكر (قوله وش) أصله اوش من الوشي وهو التزيين بالخطوط (قوله بعض أيمن) أي فاصله أيمن نخفف بالحذف (قوله لان الحذف) متعلق بجوز وقوله فيهن أي في م وق وش ول (قوله ولا تنطق بلفظها) أي بلفظ باء الجررواوالعطف فلا تقول ب حرف جز ولا حرف عطف لان كلامهما كلمة مستقلة لبعض كلمة (قوله على حرفين الخ) والاكثر فيه الحكاية ويجوز فيه الاعراب فيكمل بالتضعيف وهذا كما حيث كان علماء على اللفظ أما ان جعل علماء التفسير لفظه فلا يجب التضعيف بل يلحق به ودم (قوله نطق به) أي بلفظه أي لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم يحتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا لنفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا يخفى في أن هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاضطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست لاجب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به اه وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علماء اللفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف

(٢٧ - دسوقي في) عطف ولا تنطق بلفظها وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقبل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل أو مفعول والواجب ان يعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا قوله تاء بألف ممدودة هكذا بخطه وله سهولة ولان تضعيف حرف الاين وقبلة ههزة مجمله في النسب اه

ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كراهية ٢٩٠ الاطالة وعلى هذا قولهم ال اقبس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما

الخليل وسيمويه وان كان أكثر من ذلك نطق به أيضا فقبل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذا اسم ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض وانما فتحت على الحكاية بذلك على ما ذكرنا أن الفعل ماض على حدث وزمان وضرب هنا لا تدل على ذلك وأن الفعل لا يتخلو عن الفاعل في حالة التركيب وهذا لا يصح أن يكون له فاعل وبما أوضح لك ذلك أنك تقول في زيد من ضرب زيد بدمر فروع ب ضرب أوفاء ل ب ضرب فتدخل الجار عليه وقال في بعضهم لا دليل في ذلك لان المعنى بكاهه ضرب نقلته وكيف وقع ضرب مضافا اليه مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك فان قلت فاذا كان اسما فكيف أخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قائم ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهذا في أنه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور واسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف آل فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الجرعية الى الاسمية أحرقت عليه قياس همزات الاسماء كما أنك اذا سميت يا ضرب قطعتم همزته وأما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي فاصح

هذه نحو أكثر من السكم ومن الهم ل ومن الواي يكون على أقل أوزان المعربات وأما اذا جعلت علما غير اللفظ أوله بقصد ابراهيم فلا يشدد ثنائها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورايت منال لا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعا اه شئني (قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك) أي مما كان على حرفين بان تقول في قد الغشاق والدال وفي هل الهاء واللام (قوله أقبس) هذا منافا قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة اه دما ميني (قوله وان كان) أي اللفظ المعبر عنه أكثر من ذلك أي من حرفين نطق به أي باللفظ لا باسماء حروفه وقوله أيضا أي كما أنه ينطق به اذا كان موضوعا على حرفين لا باسماء حروفه كراهية الاطالة (قوله وضرب هذا اسم) قال الرضي اعلم أنه اذا قصد بكاهه اللفظ دون معناه كقولك أين كفاستنهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوعا شئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل عن مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ اه شئني واعلم ان السكاهة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ سواء كان ذلك اللفظ في الاصل اسما أو فعلا أو حرفا فلا أكثر الحكاية كقولك من يستفهم بهم او ضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ولك الاعراب فتقول مثلا بيت حرف تمن قال الشاعر

بيت شعري وأين مني بيت * ان ليتنا وان لو اعناء

ثم ان أولته بهذا كراهية كراهية باللفظ فهو منصرف مطلقا وان أولته بالكاهة أو اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط كسوف وابت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على أكثر أو ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا اه دما ميني (قوله يدل على ما ذكرنا) أي من ان ضرب اسم وقوله لا تدل على ذلك أي وانما تدل على لفظه وقوله وبما أوضح لك ذلك أي اسمية ضرب (قوله فتدخل الجار عليه) أي والجار انما يدخل على الاسماء (قوله قلت هو نظير الاخبار الخ) حاصله ان الاخبار عنه باعتبار مسماه لان ضرب هذا علم على ضرب الواقعة في التراكيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله باعتبار مسماه) أي وهو الذات (قوله الذي يدل على الحدث) أي وهو الواقع في التراكيب من ضرب زيد وضرب عمرو الخ (قوله مسماه لفظ) أي وهو لفظ ضرب المسند للفاعل مثلا وهو هذا وضع غير قصدى لا يوجب الاشتراك والا كانت جميع الالفاظ مشتركة لان الواضع لما استخضره بنفسه عند الوضع تضمن وضعه لنفسه أفاده السعد وتعبه السيد بانه يلزم في نحو جسيق مهمل ثبوت وضع في المهملات فلهذا يكفي في هذا باعتبار المتكلم لا الواضع تدبر (قوله كاسماء السور واسماء حروف المعجم) وذلك أن الالفاظ مسماه الالفاظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة بالمولفة من الاسماءات وجميع مسماه الحرف المخصوص وهو وجه وهو لفظ (قوله ومن هنا) وهو أن السكاهة اذا قصد لفظها تتكون اسما (قوله وذلك) أي ويبان ذلك (قوله لما نقلت اللفظ) أي لفظ آل (قوله الى الاسمية) أي لان المراد من حرف التعريف هذا اللفظ والسكاهة متى أريد لفظها كانت اسما لنفسها (قوله أحرقت عليه قياس همزات الاسماء) أي الصرفة وهي التي ليست جارية بحرفي الفعل ومن المعلوم ان قياس همزات الاسماء الصرفة تقتضي القطع وذلك لان همزة الوصل انما تكون في الاسم الصرف اذا كان من الاسماء العشرة المحفوظة وآل ليست منها فيجب قطع همزته وبقيت الاسماء بالصفة يندفع ايراد المصدر كالانطلاق والانتدار لانه ليس باسم صرف بالنفس يرا المذكور لانه جار مجرى الفعل اه دما ميني (قوله أحرقت عليه قياس همزات الاسماء) أي لان آل عند التسمية تتكون اسما صرفا والاسماء الصرفة يجب قطع همزتها اذا لم تكن من الاسماء العشرة المحفوظة وآل ليست منها (قوله اذا سميت يا ضرب قطعتم همزته) أي لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شئ من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة وهذا ليس منها فوجب قطع همزته فان قلت يلزم اذن قطع همزة مثل الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل السكاهة من قبيل الى قبيل

فاصح

فانما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي

يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تحقيق فيه وقال لي بعضهم كيف تتوهم ان ابن مالك اشبه
 عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقالت كيف توهم ابن مالك ان النحو بين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف
 لا يخبر به ولا عنه ومن ناد ابن مالك في هذا الوهم ابوحيدان ولا بد للمتكلم على الاسم ان يذكر ما يقتضيه وجه اعراجه كقولك مبتدا خبر فاعل
 مضاف اليه واما قول كثير من المعربين مضاف او موصول او اسم اشارة فليس بشئ لان هذه الاشياء لا تستحق اعراجا مخصوصا فلا تقتصر في الكلام
 عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المجتهد فيه مفعولا عين نوعه ٢٩١ فقبل مفعول مطلق او مفعول به اولاجله
 او مفعول او مفعول به وحري

اصطلاحهم على انه اذا قيل
 مفعول واطلاق لم يرد الا
 المفعول به لما كان أكثر
 المعاني دل دورا في الكلام
 خفوا اسمه وانما كان حق
 ذلك ان لا يصرف الاعلى
 المفعول المطلق ولكنهم
 لا يطلقون على ذلك اسم
 المفعول الامتداد بقيد الاطلاق
 وان عين المفعول فيه فقبل
 ظرف زمان أو مكان فحسن
 ولا بد من بيان متعلقه كما في
 الجار والمجرور الذي له متعلق
 وان كان المفعول به متعددا
 عينت كل واحد فقالت
 مفعول أول أو ثان أو ثالث
 وينبغي ان تعين للمبتدئ
 نوع الفعل فتقول فعل ماض
 أو فعل مضارع أو فعل أمر
 وتقول في نحو تامل في فعل
 مضارع أصله تامل وتقول
 في الماضي مبنى على الفتح وفي
 الامر مبنى على ما يجزم به
 مضارعه وفي نحو يتربص
 مبنى على السكون لاتصاله
 بنون الاناث وفي نحو اين بدن
 مبنى على الفتح لباشرته بنون

فاستصحب ما كان ثابتا لها قبل التسمية به ابجـ الفـ الـ واضرب اهـ دما ميني (قوله يكون في الاسماء) نحو
 زيد ثلاثي أي هذا اللفظ ثلاثي وقوله والافعال نحو ضرب فعل ماض أي هذا اللفظ الواقع في أي تركيب فعل
 ماض وقوله والحروف أي نحو من حرف جر أي تركيب حرف جر (قوله هو الاسم ناد
 المعنوي) أي الاسناد للمعنى نحو زيد قائم فان المسند له القيام معنى زيد وسمي باللفظ (قوله فلا تحقيق
 فيه) أي لان التحقيق ان الاسناد اللفظي كالمعنوي خاص بالاسم لان الكلمة متى أريد لفظها كانت اسما
 كانت في الاصل اسما أو فعلا أو حرفا (قوله ان ابن مالك اشبهه عليه الامر في الاسم الخ) حيث قال ان الاسناد
 اللفظي يكون في الثلاثة وليس من خواص الاسم أي كيف تتوهم ان قول ابن مالك ذلك وهم غلط منه (قوله
 كيف توهم ابن مالك الخ) لقائل أن يقول ان كلام ابن مالك السابق لا يقتضي تغليط النخاة في ذلك القول
 وانما يقتضي اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي المسند اليه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب
 كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب كلمة أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي كلمة شئني (قوله غلطوا
 الخ) الغلط من حيث عموم الاسناد واطلاق المقيده خطأ فسد ما في الشئني (قوله ان الفعل يخبر به ولا يخبر
 عنه الخ) أي فان هذا صريح في ان الفعل والحرف لا يسند اليهما باعتبار لفظهما ولا باعتبار معنهما (قوله لما
 كان الخ) لما بالنشيد بشرطية وجوابه قوله خففوا والجملة اسستيناف جواب عن سبب اصطلاحهم على
 اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به (قوله فحسن) أي لانه يترتب على تعيينه فائدة وهي البحث في
 كونه مختصا أو غير مختص بتقدير كونه ظرفا كان فع الاختصاص ينظر هل هو من الالفاظ التي تسبحوا في
 انتصابها على انها ظرف مكاني مع اختصاصها أولا وان كان غير مختص اي مبهما فلا كلام وكذا ان كان ظرف
 زمان لم يحتاج الى البحث في المخصص لاتصافه من غير شرط اهـ دما ميني (قوله ولا بد من بيان متعلقه) اي
 الظرف كان زمانيا أو مكانيا (قوله الذي له متعلق) وهو الذي ليس رائد ولا شبيه بالرائد ولا مما يستثنى به
 (قوله وتقول في نحو تامل) يعني من نحو نار التلظى وأما في مثل قولك تلظى النار يحتمل ان يكون ماضيا حذفت
 منه علامة التأنيث لاسناد الفعل الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى ويحتمل ان يكون مضارعا اهـ دما ميني (قوله
 علامة الرفع) من كونها ضمة ظاهرة أو مقدره أو الواو والالف أو ثبوت النون وقوله وعلامة النصب أي من
 كونها فتحة ظاهرة أو مقدره أو الياء أو الكسرة أو حذف النون وقوله وعلامة الجزم أي من كونه السكون
 أو حذف النون أو حذف حرف العلة (قوله كفي الخ) كفي فعل ماض وجسمي فاعل والباء فيه رائدة وانتي
 ر جل وؤل بصد مفعول ونحو لا تميز والبيت للمتنبي من قصيدة
 أبلى الهوى أسفا لوم النوى بدنى * وفرق القلعن بين الجفن والوسن
 (قوله انني ر جل) هذا جعل الشاهد فان ر جل خبره وطى لان من المعلوم ان المتكلم ر جل فالتصدي التوطئة
 للوصف بعده (قوله ولهذا) أي لكون الخبره وطى غير مقصود لذاته (قوله لا اليهما) أي والالقبيل يجهاون

التوكيد وتقول في المضارع المعرب مرفوع لخلوله جعل الاسم وتقول منصوب بكذا أو باضمار أن ومجزم بكذا وبين علامة الرفع والنصب
 والجزم وان كان الفعل ناقصا عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حال في غير محله عين ذلك
 فقبل في قائم مثلا من نحو قائم زيد خبره مقدم ليعلم أنه فارق موضعه الاصلى وليتطلب مبتدأه في نحو ولوترى الذين كفروا الملائكة الذين
 مفعول مقدم ليتطلب فاعله وان كان الخبره مثلا غير مقصود لذاته قبل خبره وطى ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى بل أتيتهم قوم تجهلون وقوله
 كفى بجسمي نحو لا أنتي ر جل * لولا تخاطبتي اياك لم ترني ولهذا أريد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما الا اليهما او مثله الحال الموطئة في نحو

انا ابرزناه قرأ ناعر بياوان كان الجحوث فيه حرفين نوعه ومعناه وعمله ان كان عام لافعال مثل ان حرف تو كد تنصب الاسم وترفع الخبر ان حرف نقي
 ونصب واستقبال ان حرف مصدرى ينصب الفعل المضارع لم حرف نقي يحزم المضارع وقبله ما ضيا تم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل
 ألهما محل من الأعراب أم لا * (فصل) * وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الأعراب ثلاثة أمور * أحدها أن يلتبس عليه الاصل بالزائد ومثاله
 أنه اذا سمع أن أل من علامات الاسم وأن ٢٩٢ أحرف تأتي من علامات المضارع وأن تاء الخطاب من علامات الماضي وأن الواو والفاء من

أحرف العطف وان الباء
 واللام من احرف الجر وان
 فعل ما لم يسم فاعله مضموم
 الاول سبق وهمه الى أن
 ألفيت و ألهيت اسمان
 وان أكرمت وتعلمت
 مضارعان وأن وعظ وفسخ
 عاطفان ومعتوفان وان
 نحو بيت و بين ولهو و لعب
 كل منهما جار ومجرور وان
 نحو أخرج مني لم اسم يسم
 فاعله وقد سمعت من يعرب
 ألهما كم التكاثر مبتدأ وخبر
 فظنه مما مثل قولك المنطوق
 زيد ونظير هذا الوهم قراءة
 كثير من العوام نارحامية
 المهاكم التكاثر بحذف
 الالف كتحذف في اول
 السورة في الوصل فيقال
 نجبير القارعة وذكر عن
 رجل كبير من الفقهاء ممن
 يقرأ علم العربية أنه استشكل
 قول الشريف المرتضى
 أتيت ريان الجفون من
 السكري
 وأبيت منك بليلة المسوع
 وقال كيف ضم التاء من تبيت
 وهي لأخطاب لالامتكلم

ولولا تخاطبتي اياه بالغيبة فيهما لان قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة (قوله بين نوعه) اعني
 كونه حرفا ومعناه كالنوكد والنقي والمصدرية (قوله ثم بعد الكلام على المفردات) أي بأعرابه لها وبيان
 معانيها وعملها

* (فصل وأول ما يحترز منه المبتدئ) *

(قوله ما يحترز منه) أي يتبعه عنده (قوله أحدها) أي أحد الامور التي يحترز ويتبعها ومنها أولا التباس
 الحرف الاصل بالزائد والتحرز من هذا الالتباس بمعرفة الحروف الاصول في الكامة وزوائدها (قوله
 ألفيت وألهيت اسمان) أي لوجود آل فيهما فاذا علم أن آل فيهما أصلية لانهم من الالف وهو الوجود ومن
 اللها ولم يتوهم أنهم اسمان لان آل المعرفة زائدة على بنية الكامة المعرفة لها (قوله مضارعان) أي لوجود
 الهمزة والتاء في أولهما وهما من حروف نأيت ولو علم ان الالف والتاء هنا أصليتان لانهم من الاكرام والتعلم
 ما توهم ذلك لان أحرف المضارعة زائدة على بنية الكامة (قوله وأن نحو اخرج الخ) هذا ليس فيه التباس
 أصلي بزائد تأمل (قوله وقد سمعت من يعرب الخ) قد يقال لا يجب على هذا المعرب الا اذا صرح بان ألهما كم
 نفسه هو المبتدأ وأما اذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحتمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ وخبر
 وألهما كم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة
 الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب تصد أن ألهما كم مبتدأ والتكاثر
 خبره اه دما بيني (قوله بحذف الالف) توهم أن هذه الهمزة همزة وصل فانهمزة آل المعرفة وليس كذلك
 بل هي همزة قطع وان ألهي فعل ماض من الالف فالهمزة في بنية الكامة لازمة على بنيتها للتعريف (قوله
 كتحذف في أول السورة) أي مع كسر التنوين أما ان فتح فهو نقل وورش (قوله ريان الخ) هو ضد العطشان
 والكري النوم والمسوع الذي أصابه ذوسم بآرته كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة تبعية حيث شبه امتلاء
 جفون المحبوب من النوم بالرئ وهو امتلاء الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش بجامع حصول الراحة في كل
 واستعير اسم المشبه به لاشبهه واشتق من الري ريان بمعنى تمتلئ الجفون وفي البيت كناية وذلك أنه كنى بليلة
 المسوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريحاً
 والسهر المستفاد من العجز كناية (قوله بان مضرة بعد واو المصاحبة) أي في جواب الاستفهام (قوله على حد)
 أي طر بقية قول الخطيب في كون المضارع فيه منصوباً بان مضرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام
 (قوله قول الخطيب) أي يخاطب الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بنى رفيع وأول القصيدة

الافات امامة هل تعزى * فنلت امام قد تل العزاء
 اذا ما العين فاض الدمع منها * أقول بهما قذى وهو البسكاء
 لعمرك ما رأيت المرء تبق * طر يقته وان طال البقاء

اذا

و فتحها من أبيت وهو لامتكلم لالخطاب فيدنت الحاكى أن الفعين مضارعان وأن التاء فيهما

لام الكامة وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة والاول مرفوع لحواله محل الاسم والثاني منصوب
 بان مضرة بعد واو المصاحبة على حد قول الخطيب ألمك جاركم ويكون بنى و بينكم المودة والاحاء وحيى العسكري في كتاب التصريف
 أنه قيل لبعضهم ما فعل أولك بحماره فقال باعه فقيل له لم قلت باعه قال فلم قلت أنت بحماره فقال أنا حرته بالباء فقال فلم تجز باؤك وباني لا تجز
 ومثله من القياس القاسم ما حكاه أبو بكر التار يخى في كتاب أخبار الجوى بين أن رجلاً قال لسمك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان

فضحك الرجل فقال السهمك أنت أحمق سمعت سبويه يقول ثم هاد رهمان وثالث يوم انزاد الجمل الا نسيمة الحامية بغير واو في فصيح الكلام خلافا
 لآنمخسرى كقوله تعالى و يوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضره هذه الواو في اولها واقلت يوما للفقهاء
 يلحنون في قولهم البايع بغيرهم فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهن وقال الطبري في قوله ٢٩٣ تعالى أم اذا ما وقع ان ثم تعني هناك
 وقال جماعة من المعربين في

قوله تعالى وكذلك ننجي
 المؤمنين في قراءة ابن عامر
 وأبي بكر بنون واحدة ان
 الفعل ماض ولو كان كذلك
 لكان آخره مفتوحا والمؤمنين
 مرفوعا فان قيل سكنت الياء
 للتخفيف كقوله هو الخليفة
 فارضوا ماضى لكم * وأقيم
 ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا
 الاسكان ضرورة واقامة غير
 المفعول به مقامه مع وجوده
 ممتنع بل اقامة ضمير المصدر
 ممتنع ولو كان وحده لانه
 بهم ومما يشبهه نحو قولوا بعد
 الجازم والناصب والقرائن
 تبين فهو في نحو فان تولوا
 فقل حسبي الله ماض وفي نحو
 فان تولوا فاني أخاف عليكم
 فان تولوا فاعلموا عليه ما حمل
 و عليكم ما حملت مضارع وقوله
 تعالى وتعارفوا على السبر
 والتقوى ولا تعارفوا على الاثم
 والعدوان الاول أمر والثاني
 مضارع لان النهى لا يدخل
 على الامر وتاقل في فانذركم
 نارا تاقل مضارع والاقبل
 تاقلت وكذا تمنى من قوله
 تمنى ابتغى أن يعيش أبوهما
 ووهب ابن مالك فتحه له ماضيا
 من باب * ولا أرض أبقل
 ابقالها * وهذا حمل على

اذا ذهب الشبان فبان منه * فليس لماضى منه لقاء
 ألباغ بنى عوف بن كعب * فهل قوم على خلق سواء
 ألم ألك جاركم الخ (قوله يقول ثم هاد رهمان) اي فقام درهمان في التركيب الاول على الذي في الثاني
 لان الذي في الاول مجرور والذي في الثاني مرفوع (قوله في اولها) اي اول الجملة الالهيمية وهي قوله
 وجوههم مسودة فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الجمال مع أنها من بنية الكلمة (قوله فقد قال
 الله تعالى الخ) أي ولم يدرك بائع اسم فاعل من البيع وبايعهن فعل من المبايع (قوله بمعنى هناك) أي
 فتوهم أن ثم هنا المضمومة التاء التي هي حرف عطف اسم إشارة لما كان كتم المفتوحة التاء (قوله ان الفعل
 ماض) أي مبنى للمفعول (قوله والمؤمنين مرفوعا) أي نائب فاعل (قوله الاسكان ضرورة) قد يقال
 انه لا بد في تخفيف الياء بالاسكان في غير الضرورة ولا بعد اضافة المصداق الفاعل لان اقتضاء
 الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعدي لا بد له من مصدر الا ما شذف فكان قيامه
 مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوص في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التخفيف هنا
 واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر مقام الفاعل فبقى المؤمنين مفعولا به
 صريحا وتقديره ونجى النجاء المؤمنين أو نقول نجى فعل مضارع أدغم نونه في الجيم وأصله نجى ونقول هذه
 القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن العجز بفصاحته وقول من قال انه لم يجئ
 عن العرب مثل هذا مشيرا الى أنه أحاط بجميع كلام العرب ففيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج
 والاختصاص أفعال نقالها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالتهم ويترك الاختصاص بما ثبت
 قوازه عن ثبت عصمته عن الغلط رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى ان نحن نزلنا
 الذكر وانذله لحافظون اه دما مبنى (قوله ولو كان وحده) أي بان لم يكن هناك مفعول به فبالاذا
 كان هناك مفعول به كما هنا وحيث بطل كونه فعلا ماضيا فتعين جعله مضارعا وأصله نجى بسكون ثانيه
 فأدغمت النون في الجيم وضعف هذا التخريج بان النون عند الجيم تخفي ولا تدغم وقد ذكر المصنف في آخر
 الجهة الرابعة من الباب الخامس أنه قد يكون الموضوع لا يخرج الاعلى وجهه مرجوح فلا حرج على منخرجه
 كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين وذ كرهناك التخريج الذي ذكره هنا والتخريج الذي ذكرناه
 (قوله فان تولوا فاعلموا عليه الخ) أي فاصله تنولوا (قوله لان النهى لا يدخل على الامر) أي وحيث شذ
 فأصله ولا تتعاونوا (قوله تاقلت) أي لان الفعل الماضي اذا أسند ضمير مجازي التأنيث يجب تأنيثه بالتاء
 (قوله تمنى ابتغى) أي فالاصل تمنى اذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تمنيت لان الفاعل حقيقي التأنيث
 (قوله من باب ولا أرض أبقل ابقالها) ببنى من باب في حذف تاء التأنيث من الماضي الذي وجب لحاقها به
 وان كان معنى مسندا الى ظاهر مؤنث حقيقي وأقبل مسندا الى ضمير مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا حمل على
 الضرورة الخ) أي لان حذف التاء من الماضي المسند الى ظاهر مؤنث حقيقي أو الى ضمير مؤنث غير
 حقيقي اضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى جعل تمنى في البيت كذلك لجواز جعله مؤنثا ماضيا من أوله
 احدى التائين اه شئني (قوله فهلا استشككت وورد الفاعل مجرورا) أي فان زان فاعل ينكحها
 وفي آخره كسرة وكان هذا السائل لعدم فطانتها لا يدرك الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وانما

الضرورة من غير ضرورة ومما يلبس على مبتدئ أن يقول في نحو مرت بقاض أن الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم بسند كل قوله تعالى
 لا ينكحها الا ازان أو مشرك وقد سألني بعضهم عن ذلك فقال كيف عطف المرفوع على الجر ورفعت فهلا استشككت وورد الفاعل مجرورا
 ويثبت له أن الاصل زاني ببايعه مضمومة ثم حذف الضمة للاستئصال ثم حذف الباء لالتقاء الساكنة هي والتنوين

فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمّة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال في نحو مرتب قاض جار ومجرور وعلامة حركه كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر وابل عشر والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعاطف وعلامة حركه فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع حقتها النيات بها عن الكسرة ونائب ٢٩٤ التثنية ثقيل ولهذا حذف الواو في هب كما حذف في يعد ولم تحذف في يوحى لان فتحة ليست

ثابتة عن الكسرة لان ماضيه وجعل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء بعده على ذلك واما هب فان الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن هنا أيضا قال أبو الحسن في يا غلام يا غلام يحذف الالف وان كانت أخف الحروف لان أصلها الياء ومن ذلك أن يبادر في نحو المصطفين والاعين الى الحكم بأنه مشى والصواب ان ينظر أولا في فونه فان وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم عندنا ان المصطفين الاخبار حكمه بانه جمع وفي الآية دليل ثان وهو وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من التبعية عليه بعد وانهم ومحال أن يكون الجمع من الاثنين وقال الاحنف

يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور والمذكورين فانهم ما يدرك بحاسة السمع (قوله على الياء المحذوفة) أي لالتقاء الساكنين نيابة عن الكسرة لانه لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله ولهذا) أي لاجل كون النائب عن التثنية ثقيلًا (قوله فقياس مضارعهما الكسر) فأصل مضارعهما يوهب ويوهب بكسر الهاء والعين فوقت الواو بين عدوتها الفتحة والكسرة فحذفت ولا عبرة بفتح الهاء في هب لانها ثابتة عن كسرة (قوله ومن هنا) أي ومن أجل ذلك أي من أجل ان النائب عن التثنية يكون ثقيلًا وقوله ومن هنا الخ عطف على قوله ولهذا حذف الواو وشاركه في الترتيب على كون نائب التثنية ثقيلًا (قوله لان أصلها الياء) أي اصل الالف في ياء غلام لان ياء غلام يجر زيفه اسكان الياء وفتحها واذا فتحت جازت الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفًا (قوله لان أصلها الياء) أي وهي ثقيلة والنائب عن التثنية ثقيل (قوله فان وجدها مفتوحة الخ) أي وان وجدها مكسورة كان مشى نحو جاء المصطفين والادنين (قوله وقال الاحنف بن قيس) نسب السيوطي القصبدة طائفة الجواد وأولها

أتعرف أطلا لا ونؤيا هدمًا * كخطك في رق كتابا بمنما
 اذا عتبه الارياح بهد أنيسه * شهورا وأياما وحولا بحرما
 فنفسك أكرهها فانك ان تمن * عايك فان تلقى لها الدهر كرمها
 آهن في الذي تموى التلادفانه * اذا مت صار المال نهبًا مقسما
 ولا تشقين فيه فيسه عدوارث * به حين تحشى أغبر الجوف مظلمًا
 قليلا به ما يحمدنك وارث * اذا احتاز بما كنت تجتمع عنهما

تعلم البيت والادنين جمع أدنى من الدنو وهو القرب أي أظهر الحلم لا قاربك واطلب بقاء ودهم (قوله ومن ذلك) أي الذي يلبس على المبتدئ (قوله امرأوا احدا) أي بأن يجعلها في الجميع مفعولات أو مضافا اليها في محل جر (قوله أو يعكس الصواب) أي او يعرهم العرايين ويعكس الصواب بأن يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافا اليها وعند اتصالها بالاسم مفعولات (قوله انهن) أي الياء والكاف والهاء وقوله بالاسم نحو غلامك وغلامه وغلامي (قوله اذا اتصان بالفعل) نحو أكرمك وأكرموا كرمي وقوله كن مفعولات أي في محل نصب (قوله كن مضافا اليهن) أي في محل جر (قوله ويستثنى من الاول) أي وهو أنهن اذا اتصان بالفعل كن مفعولات (قوله أرايت فعل وفاعل وزيد مفعول أول وما صنع مفعول ثان والكاف حرف خطاب أي أخبرني زيدا ما صنع أي أخبرني عن صنعه (قوله فان الكاف فيها حرف خطاب) أي فلا محل لها في نسخة فيه أي في النحو (قوله ومن الثاني) أي يستثنى من الثاني وهو انهن اذا اتصان بالاسم كن مضافا اليهن (قوله في محل نصب) أي لافي محل جر بالاضافة (قوله نحو الضاربك) أي اسم الفاعل المتصل به وهو الضمير في محل نصب لافي محل جر بالاضافة لان اسم الفاعل المحلى لا يضاف الا للحلي والضمير ليس محلى بال بل خاليا (قوله ونحو قوامهم) عطف على نحو الضاربك والأسم أفعل تفضيل من أوام الرجل أو ما على وزن فعل (قوله لا يهدى) لانافية للجنس وهدا اسمها مبنى على الفتح ولي متعلق بحذف خبر وقوله بالأسم جار ومجرور ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق بالخبر المقدر ومنه متعلق بالأسم

تعلم على الادنين واستبق ودهم وان تستطيع الحلم حتى تحلها ومن ذلك ان يعرب الياء والكاف والهاء في نحو غلامي أكرمى وغلامك أكرمك وغلامك أكرمك وغلامه اكرمه امرأوا احدا أو يعكس الصواب فليعلم انهن

اذا اتصان بالفعل كن مفعولات وان اتصان بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو أرايتك زيدا ما صنع وابصرك زيدان الكاف فيها حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لاجل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قوامهم ذلك وتلك واياى واياك واياه فانهم أحرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضارب به على قول سيبويه لانه لا يضاف الوصف الذي بال الى عارم منها ونحو قولهم لا يهدى بالأسم فتعلمه

ولا أوجهه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضار به الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب للمفعول اجساما
وايست مضافا اليها والاختصاص أو ضمير بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه ٢٩٥ لا أجره فان فتح الراء فالهاء منصوبة المحل
وان كسرت فافهمى مجرورته

وان كسرت فافهمى مجرورته
ومن ذلك قوله

* فان نكحها ماعا حرام *
فمن رواه مجرور معارف ضمير
منصوب على المفعولية وهو
فصل بين المتضامين (تنبيهه)
اذ قلت رويدك زيد فان
قدرت رويدك اسم فعل
فالكاف حرف خطاب وان
قدرته مصدر افهوا اسم
مضاف اليه ومجمله الرفع لانه
فاعل (الثاني) ان يجرى
لسانه الى عبارة اعتادها
فدستها في غير محلها كأن
يقول في كت وكلا في
الناقصه فعل وفاعل لما
ألف من قول ذلك في نحو
فعلت وفعلا واما تسمية
القديمين الاسم فاعلا والخبر
مفعولا فهو اصطلاح غير
مألوف وهو مجاز كتسميتهم
الصورة الجميلة ذمية والمبتدئ
انما يقوله على سبيل الغلط
فلذلك يعاب عليه (والثالث)
ان يعرب شيئا طال بالشئ
وهمل النظر في ذلك المطالب
كأن يعرب فعلا ولا يتطلب
فاعله او مبتدأ ولا يتعرض
لخبره بل ربما مر به فاعر به بما
لا يستحقه ونسى ما تقدم له
فان قلت فهل من ذلك قول
الزنجشري في قوله تعالى

وقفا تميز (قوله ولا اوجه) الواو عاطفة ولا لتوكيد النسب في واوضع عطاف على الام والمعطوف على الجرور
مجرور ووجه الفتحه نيابة عن الكسرة لئلا يمتنع من الصرف لا وصفية ووزن الفعل والهاء في محل نصب لشبهها
بالمفعول به (قوله ولا اوجه) أي ولا اوضع حقاقته أي ان قفاه دنى (قوله الا ان ذلك) أي الهاء في الضار به
(قوله وهذا) أي الهاء في ارضعه (قوله لان اسم التفضيل) هلة لكون الضمير في ارضعه ليس مفعولا (قوله
وليس) أي الهاء مضافا اليها (قوله والاختصاص اوضع بالكسر) أي لان المنوع من الصرف اذا اضيف
أو دخله لام التعريف انجزر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء
عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابله شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا ودخوله عليه حرف حرفان
ذلك بالعامل والفاعل لا يغيره عن مدلوله وقال الا كثر امتناع الكسرة بعمالمتين للتنوين للامتثال فاذا زال
التنوين بتغيرهما زال موجب المنع من الكسرة فدخل فيمتنع على هذا ما لم يرل أحد سببها كالساجد والجرء
والطبي والاجر والسكران وينصرف غيره اه شمني (قوله فان فتحت الراء) أي لكونه غير منصرف
لا وصفية ووزن الفعل فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان أجره لا ينصب للمفعول به وقوله فان فتحت
الراء أي وكذا يقال في أبيض الوجه ان فتحت أبيض كان الوجه منصوبا وان كسرت كان الوجه مخفوضا
(قوله منصوبة المحل) أي على التشبيه بالمفعول به (قوله وان كسرت الخ) أي لان ما لا ينصرف اذا اضيف
أو دخلت عليه لام التعريف انجزر بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله مجرورته) أي بالاضافة
(قوله ومن ذلك) أي ما استثنى من الثاني (قوله بجرحه مطر) أي فهو من اضافة المصدر للفاعل وفصل
بالمفعول وهو الضمير واما على رفعه مطر فالصدر مضاف للمفعول (قوله فان قدرت ويدا اسم فعل) أي ان
جعلته اسم فعل أمر وهو أمهل وقوله وان قدرته مصدر أي جعلته مصدرا بمعنى الار وادو الامهال فهو على
هذا منصوب بفعل محذوف أي ارودر ويدك وهو مضاف والكاف مضاف اليه (قوله فالكاف حرف خطاب)
أي وزيد مفعول والفاعل ضمير مستتر (قوله فهو اسم مضاف اليه) فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله
الثاني) أي من الامور التي يحترز منها المبتدئ (قوله الاسم فاعلا) أي اسم كان (قوله مجاز) أي والفاعل
الحقيقي مصدر الخبر المضاف للاسم (قوله كتسميتهم الصورة الخ) أي مع أنها في الاصل اسم للصورة الحسنة
من العجاج والبقس (قوله على سبيل الغلط) أي لا على سبيل التجوز (قوله والثالث) أي من الامور التي
يحترز عنها المبتدئ (قوله طالبا) أي ذلك الشئ (قوله ولا يتطلب فاعله) أي ويهمل النظر في فاعله أي
لا يتعرض له (قوله ما تقدم له) أي من المبتدأ (قوله وطائفة) مبتدأ (قوله قد أهمتهم صفة لطائفة) مفعول
قول الزنجشري (قوله احوال) عطاف على صفة (قوله أو استئناف) أي أو ان يظنون استئناف وقوله للجملة
قبلها أي قد أهمتهم الخ (قوله فالت له رأي) حاصله ان كلام الزنجشري ليس من هذا القبيل لاحتمال ان
الزنجشري رأى ان الخبر محذوف فالصنف لم يتعرض على الزنجشري ولم يشنع عليه نحو لا فالشارح في قوله في
ايراده من الازدراء بالزنجشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يابق من المصنف والادب مطلوب مع الاصاغر
فضلا عن الاكابر ورسوخ قدم الزنجشري في علوم اللسان وعاشه فيها مما لا ينكره منصف (قوله أي
ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت) أي أو طائفة أو فيكم طائفة على ان الخطاب للجميع من المؤمنين
والمناقين أو وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس (قوله والظاهر ان الجملة الاولى) أي قد أهمتهم خبراً وان

وطائفة قد أهمتهم الآية قد أهمتهم صفة لطائفة ويطنون صفة أخرى احوال بمعنى قد أهمتهم انفسهم طائفتين او استئناف على وجه البيان
للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكأنه نسي المبتدأ ان يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا له قلت له رأي ان خبره محذوف أي ومعكم طائفة
صفتهم كيت وكيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذي سنوخ الابتداء بالكسرة صفة مقدرة أي وطائفة من غيركم مثل السمن منون بدرهم

اي منه واعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار وسأت كثير من الطلبة عن اعراب أحق ما سأل العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المتدبر والصواب أنه الخبر والمفعول العائد المحذوف أي سأله وعلى هذا فيقال أحق ما سأل العبد به بالرفع وعكسه ان مضابك المولى فيجيب يذهب الوهم فيه الى أن المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل محي الخبر بعده ومن هنا أخطأ من قال ٢٩٦ في مجلس الواثق بالله في قوله أطلوم ان صابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم انه رفع رجل وقدمت الحكاية

الاولى صفة وجلة فانون خبر كمال الزجاج (قوله دخل وبرمة على النار) اي بقوله وبرمة مبتدأ (قوله والمفعول العائد المحذوف) وفيه انه أوقع ما على العالم ويمكن أن يجعل مولاه الخبر ويجعل ما مصدرية ويقدر في الاخرى أحق سؤال العبد لا حد سؤال مولاه (قوله فيقال أحق ما سأل العبد به) اي فأحق مبتدأ وما اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف ور به خبر (قوله وعكسه) اي من جهة أن المولى في الاول يتوهم انه مفعول والصواب انه خبر وفي الثاني يتوهم انه خبر والصواب انه مفعول (قوله يذهب الوهم) اي عند عدم الالتفات لقبح (قوله أن المصاب اسم مفعول) والمعنى ان الذي أصبته المولى (قوله وانما هو مفعول) اي والخبر فيجوز قد يقال لا يمنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال وليس صدرا والمولى هو الخبر ويصح خبر بابتداء المحذوف والتقدير ان الذي أصبته هو مولاه هذا فيجوز وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب فلا يسيل الى انكاره اه دمايني (قوله ومن هنا أخطأ الخ) قد يقال ان رفع رجل صواب أيضا على انه خبر ان وان صاب اسم مفعول وظلم خبر المحذوف والتقدير ياظلم ان الذي أصبته هو رجل أهدي السلام وهذا ظلم منكم (قوله برفع رجل) أي على انه خبر ان والصواب ان مصاب مصدر ورجلا مفعول به وظلم خبر ان اي يطلوم ان اصابتكم رجلان ظلم (قوله وقدمت الحكاية) أي في آخر الجملة الاولى من الباب الخامس (قوله ما أنت وشأنك) مثالان أي ما أنت وما شأنك (قوله فانم ما مبتدأ وخبر) أي فما اسم استفهام مبتدأ وأنت خبر اي أي شيء أنت وای شيء شأنك (قوله فان بنت به) اي وقلت ما أنت وزيدا وما شأنك وزيدا (قوله والاصل ما تصنع الخ) اي وأصل ما أنت وزيدا ما تصنع او ما تكون وقوله بعد وشأنك الخ اي وأصل ما شأنك وزيدا بتقدير ما يكون فيما أنت وزيدا محتمل احتمالا بين باعتبار أصله وامام شأنك وزيدا فأصله واحد لا يحتمل غيره (قوله وما فيهما) اي في ما شأنك وزيدا وفي ما أنت وزيدا (قوله خبرا ليكون) راجع لما شأنك وزيدا وقوله ما أنت وزيدا ان قدر تكون (قوله او مفعولا) راجع لما أنت وزيدا (قوله اذ لا تقع مفعولاه) اي وان قدر تكون كانت كيف خبر التكون (قوله وكذلك يختلف اعراب الشيء الخ) مثل كان في المثال الذي ذكره والمراد باعرابه تطبيقه على القواعد (قوله والصواب الخ) اي وكلام الطالب فيه اجمال في مقام التفصيل فهو خطأ (قوله وفاعلا ضمير اليعقوب) اي ضمير يعود على مصدرها (قوله وقيل ما أحسن ما كان زيد) اي ما أحسن ان يكون زيد وقوله ما كان زيد الخ أي برفع زيد بناء على انه فاعل بكان التامة والصواب ما قاله الطالب لان نصبه زيد في السؤال دليل على ان كان انما تقع قبل أحسن تأمل والحاصل انه لا يجب على ذلك الطالب في عدم التفصيل اذ له ان يقول متى وقتت كان بعد أحسن ويجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظا زائد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فيجوز يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال اه دمايني (قوله على تقدير ما) أي الواقعة بعد فعل التعجب اسماء موصولا

* (الباب الثامن من الكتاب) *

لانما قد حرت بحزب الحروف كان قل في قلماي قوم زيدما استعملت استعمال ما النافية لم تجوز لفاعل هذا قول الفارسي (قوله والمحققين وعند أبي سعيد هي تامة وفاعلا ضمير التكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما أحسن ما كان زيد وكان تامة وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير ما اسمها موصولا وأن ينصب زيد على أنه الخبر أي ما أحسن الذي كان زيد او رديان ما أحسن زيد ما عنده انتهى * (الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كناية يخرج علمها لا يخص من الصور الجزئية) * وهي إحدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما فالاول فله صور

رجل وقدمت الحكاية * (تنبه) * قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه فيبقى الخبر في ذلك من ذلك ما أنت وشأنك فانم ما مبتدأ وخبر اذ لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع به ل المحذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفعاه بالفاعلية أو على انه اسم لكان وشأنك بتقدير ما يكون وما في ما في موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف أنت وزيدا الأنت اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولاه وكذلك يختلف اعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه * وسأت طالبا ما حقة كان اذا ذكرت في قولك ما أحسن زيد افعال زائدة بناء منه على أن المثال المسؤل عنهما كان أحسن زيد وليس في السؤال تعيين ذلك والصواب الاستعصال فانما في هذا الموضع زائدة كذا كروليس لها اسم ولا خبر لانما قد حرت بحزب الحروف كان قل في قلماي قوم زيدما استعملت استعمال ما النافية لم تجوز لفاعل هذا قول الفارسي (قوله والمحققين وعند أبي سعيد هي تامة وفاعلا ضمير التكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما أحسن ما كان زيد وكان تامة وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير ما اسمها موصولا وأن ينصب زيد على أنه الخبر أي ما أحسن الذي كان زيد او رديان ما أحسن زيد ما عنده انتهى * (الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كناية يخرج علمها لا يخص من الصور الجزئية) * وهي إحدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما فالاول فله صور

كثيرة * احداها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بشاكر لانه في معنى اولم يروا الله بقادر والذي سهل ذلك التقدير تباعدا ما بينهما اولهذالم تدخل في اولم يروا ان الله الذي خلق ٢٩٧ السموات والارض قادر على ان يخلق مثاهم ومثله ادخال الباء في كفي بالله

شبهه بالمدخله من معنى
ا كتف بالله شهيدا بخلاف
قوله * قليل منك يكفيني *
وفي قوله * سودا المحجر لا
يقران بالسور * لمادخله
من معنى لا يتقرن بقرأة
السور ولهذا قال السهيلي
لا يجوز ان تقول وصل الى
كتابك فقرأت به على حد قوله
لا يقران بالسور لانه عار عن
معنى التقريب * والثانية
جواز حذف خبر المبتدأ في
نحو ان زيدا قائم وعمر
ا كتفاء بخبر ان لما كان ان
زيدا قائم في معنى زيدا قائم
ولهذالم يجوز ان يقرأ قائم
وعمر * والثالثة جواز انما
زيدا غير ضارب لما كان في
معنى انما زيدا الاضرب ولولا
ذلك لم يجوز ان لا يتقدم المضاف
اليه على المضاف فكذلك لا
يتقدم معموله لا تقول انما زيدا
اول ضارب او مثيل ضارب
ودليل المسئلة قوله تعالى وهو
في الخصام غير مبين وقول
الشاعر
فتي هو حقا غير ملغ قوله
ولا تتخذ يوما سواه خليلا
وقوله
ان امرأخصني لوما مودته
على التثنية لعندي غير مكفور
ويحتمل ان يكون منه فذلك
لوما مودته غير على الكافرين

(قوله فاما الاول) اي وهو اطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه (قوله في خبر ان) اي التي عمل فيها فعل منفى لانه لا يتأتى لها شبهه بليس الا عند ذلك وتوضيح ذلك انه لما كان العامل في ان فعلا لامنفيا فالنفي صير الكلام الذي من جملته خبر ان منفيا فشا به خبر ليس من حيث ان كلامه منفي (قوله لانه في معنى الخ) اي لان التركيب بتسامه في معنى الخ والشو يحتمل على ما كان بمعناه (قوله اولم يروا الله بقادر) اي بدليل انه جاء مضر حابه في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض بقادر (قوله والذي سهل ذلك التقدير) اي الجوز لدخول الباء في خبر ان (قوله تباعدا ما بينهما) اي ما بين ان والخبر بذكر الجمله المعطوفة على الصلة فتباعدا ان من الخبر صير ان كانه غير مذكورة (قوله ولهذا) اي ولاجل كون المسهل لذلك التقدير التباعد وقوله لم تدخل اي الباء في خبر ان في اولم يروا الخ لعدم التباعد (قوله ومثله) اي مثل خبر ان في جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر ليس (قوله في كفي بالله شهيدا) اي فكفي لا يتعدى بالباء بل بنفسه ولكن لما ضمن معنى ا كتف عدى بالباء ولما كان من باب التضمين فصله وقال ومثله الخ (قوله قليل منك يكفيني) اي فقد تعدى بنفسه لعدم تضمينه (قوله لمادخله الخ) ذكر المصنف في حرف الباء ان يقرأ من ضمن معنى رقيق ويتبركن ولم يذ كر هناك تضمينه معنى يتقرن وذكره هنا فكانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعدم ارادته في المثال (قوله ولهذا) اي لكون الباء انما دخلت به يد يقرأ لتضمينه معنى يتقرن (قوله لانه) اي قرأت به اي لان قراءة الكتاب عار به من معنى التقريب فلا يصح ان يضمه (قوله ليت زيدا قائم وعمر) اي لان ليت زيدا قائم ليس في معنى زيدا قائم لان ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيدا قائم يحتملها (قوله جواز انما زيدا غير ضارب) قال السيرافي والزنجشيري وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج مجتمع مطلقا وقيل ان كان المعدول ظرفا جاز والامتنع (قوله لا تقول انما زيدا اول ضارب الخ) هذا عند الجمهور وروى عن الكسائي جواز التقديم في المثال الاول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني (قوله ودليل المسئلة) اعني تقدم معمول ما أضيف اليه غير علمها سواء كان ذلك المعمول ظرفا أو غيره فلا يه ذليل على جواز تقديم الجار والمجرور واذ قوله في الخصام متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين (قوله فتى الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذي هو معمول ما أضيف اليه غير علمها والحال ان ذلك الاسم ليس ظرفا ولا شبهه اذ قوله حقا معمول به للمضاف اليه من قوله غير ملغ وفتى منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير اي قول فتى هو غير ملغ حقا ووجه التثنية معطوفة على جملة الامر المحذوفة لا المذكورة لان المحذوف هي المقصودة بالاصالة والمذكورة انما سبقت لغرض التفسير اه دما بيني (قوله ان امرأ الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الظرف فان عدى متعلق بمكفور من قوله غير مكفور فقد استوفيت أقسام العمول الثلاثة ومعنى خصني بكذا أفردني به بحيث لا مشاركتي فيه والتثنية التباعد وعلى له صاحبة كع نحو وان ربك لذوم مغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا جود النعمة ويقابله الشكر اي ان امرأ هذه المنة الغير محمود النعمة عندي وقوله مودته نصب بخصني على اسقاط الخافض او منصوب به على تضمينه معنى منح وأعطى اي منحني مودته (قوله ويحتمل ان يكون منه) اي من تقديم معمول ما أضيف اليه غير علمها اي فعلى الكافر من متعلق بيسير (قوله لم يجوز التقديم) اي تقديم زيدا على غير وفي بعض النسخ لم يجوز التقديم اي غير ضارب زيدا بلا أضرب زيدا اه شئني (قوله لا يحتمل مكان غير) حكم المصنف بجواز انما زيدا غير ضارب لانه عنده في معنى انما زيدا الاضرب وجعل لادخاله على المضارع ليكون تسكيرا غير واجب فاذ ذلك قال لان الثاني لا يحتمل هنا محتمل غير اذ لو قلت جاءني لا أضرب بزيدا لم يجوز اه دما بيني (قوله غير قائم الخ) غير مبتدأ قائم مضاف اليه والزيدان فاعل سدم سد

(٣٨ - دسوق في) غير يسير ويحتمل تعلق على يسير او محذوف هو نعت له أو حال من ضميره ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجوز التقديم لان الثاني هنا لا يحتمل مكان غير * والرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان

ولا تعتر به ارض سلم
وهو احسن ما قيل في بيت ابى
نواس
غير ما سوف على زمن
ينقضى بالهم والحزن
* والخامسة اعطاهم ضارب
زيد الان او عدا حكم ضارب
زيدا في التنكير لانه في معناه
ولهذا وصفوا به النكرة
ونصبوه على الحال ونخضوه
برب وادخلوا عليه ال واجاز
بعضهم تقديم حال مجروره
عليه نحو هذا ملتوتنا شارب
السويق كما يتقدم عليه حال
منصوبه ولا يجوز ثنى من
ذلك اذا اريد الماضي لانه
حينئذ ليس في معنى الناصب
* السادسة وقع الاستثناء
المفسر غ في الايجاب في نحو
وانها الكبيرة ال اعلى الخاشعين
ويأبى الله الا ان يتم نورهما
كان المعنى وانها لتسهل ال
على الخاشعين ولا ير يد الله
الا ان يتم نوره * السابعة
العطف بولا بعد الايجاب في
نحو * ابى الله ان اسهو بأم
ولا ب * لما كان معناه قال
الله لي لاتسم بأم ولا ب
* الثامنة زيادة في قوله تعالى
ما منعك ان تسجد قال ابن
السيد المانع من الشئ امر
للمنوع ان لا يفعل فكأنه
قيل ما الذي قال لك لا تسجد
والاقرب عندي ان يقدري
الاول لم يرد الله لي وفي الثاني
ما الذي امرك بوضعه في هذا

الخبر وكذا يقال في قوله غير لاه عداك (قوله ولو لا ذلك لم يجز) يعني لولا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان
لم يجز هذا التركيب لان جوارها ناهيها لو لم يكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع
يعني عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منها (قوله غير لاه الخ) هذا البيت مدرج من بحر
الخفيف وآخر صدره هاء الله واول عجزه الواو منه والاعتزاز الانخداع والعامع والعدى بمعنى الاعداء فهو
جمع والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بكسر السين وفتحها الصلح يقول ان اعداءك ليسوا بدهين
عن الحرب والاعتداد اهلها فاعتدانت ايضا ولاتتخدع بماء عرض من صلح لاثباته ووجه الاستدلال
بالبيت أن عداك اما أن يرفع على انه مبتدأ خبره ما تقدم أو على أنه فاعل بالوصف لكون التركيب في معنى مالا
عداك لا سبيل الى الاول لان غير ما يضاف الى ال وهو مفرد فيؤدى الى قولك الاعداء غير لاه وهو ممنوع اذ يقال
الزيدون غير قائم فتعين الثاني فثبت المطلوب ولما منع أن يمنع كون لاه مفرد اللفظ ومعنى لجواز كونه صفة
لفريق أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عداك غير فريق لاه لصلح فيبطل الاستدلال حينئذ اذ
دما معنى (قوله وهو احسن ما قيل في بيت ابى نواس) تقدم الكلام عليه في الباب الاول وذكرك هنا في
أعاريب ثلاثة أحدها هذا وهو أن الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدأ الخبر له والثاني أن غير خبره مقدم
والمبتدأ محذوف ووجهه ينقضى صفته والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير ما سوف عليه والثالث أنه خبر
محذوف وما سوف مصدر كالمسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف وسبق ما في ذلك من البحث
(قوله اعطاهم ضارب زيد الخ) أي اسم الفاعل المضاف للمعرفة الذي بمعنى الحال وقوله حكم ضارب زيد أي
اسم الفاعل المتون (قوله وله هذا) أي لكونه أعطى حكمه في التنكير (قوله وصفوا به النكرة) نحو هذا باباغ
الكعبة (قوله ونصبوه على الحال) نحو ثاني عطفه (قوله ونخضوه برب) نحو رب راجينا (قوله وأدخلوا عليه ال)
نحو الضارب زيد قال اللما معنى ظاهر هذا الكلام ان النخاة والعرب أجازوا ادخال ال على اسم الفاعل من
نحو قولك ضارب زيد الان أو غدا فتقول الضارب زيد يجرز يدومل هذا عند الجمهور ممنوع لان الوصف
المضاف لا تدخل عليه ال الا اذا دخلت على معموله أو على ما أضيف له معموله (قوله وأدخلوا عليه ال) أي
لكن الجمهور يشترطون لذلك وجود ال في المضاف اليه (قوله تقديم حال مجروره) أي الوصف وقوله كما تقدم
عليه أي على الوصف وقوله حال منصوبه نحو هذا ملتوتنا شارب سويقا (قوله اذا أريد) أي من الوصف
(قوله لانه حينئذ) أي حين اذ أريد به الماضي ليس بمعنى الناصب أي ليس بمعنى الوصف الناصب للمفعول لانه
بمعنى الحال أو الاستقبال فضافته لفظية لا تفيد تعريغا أو ما الذي بمعنى الماضي فضافته محضة تفيد التعريف
(قوله وقع الاستثناء المفرغ في الايجاب) أي مع أنه انما يقع في النفي (قوله لما كان المعنى الخ) أي لكون
الايجاب هنا في معنى النفي (قوله بولا) فيه تسميع لان العطف بالواو وحدها ولا تؤكد النفي عند الاجتماع
(قوله بعد الايجاب) أي مع أنه انما يعطف به بعد النفي (قوله في نحو ابى الله الخ) هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل
وصدره * فساودتني عامر عن ورائته * وقبل هذا البيت

وانى وان كنت ابن سيد عامر * وفارسها المشهور في كل موكب
ولكننى أحى جماها وأتقى * أذاها وأرمى من وراها بمنكب

وبعد
عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر ومعنى سوذتني جمعاني
سيداي معنى أنه ساد بنفسه لانه بنسبه وخبر ان وصلية والجملة حالية والتقدير وانى لأقتصر بنسبي
وان كان من العظمة بهذا المحل والغاء في البيت الثاني فصحة أي واذا كان الامر كذلك فساودتني الخ (قوله
ما الذي قال لك) أي ما الامر الذي قال لك لتسجد والمانع له انما هو كبره فلما كان ما منعك في معنى ما الامر
الذي قال لك صغ الاتيان بلا (قوله في هذا) أي التقدير الاخير (قوله أن الناهية) أي أن الناهية لاتصاحب

* لما كان رضى عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي انما جاز هذا جلا على نقيضه وهو سخط * العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب
في قراءة بعضهم فشر بوامنه الاقليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فن شرب منه فليس منى ٢٩٩ وقيل الاوما بعد هاء صفة ثقيل ان الضمير

يوصف في هذا الباب وقيل
مرادهم بالصفة عطف
البيان وهذا لا يتخلص من
الاعتراض ان كان لازمالان
عطف البيان كالنعت فلا
يتبع الضمير وقيل قليل
مبتدأ حذف خبره اى لم
يشربوا * الحادية عشر
تذكير الاشارة في قوله تعالى
فذا نك برهانان مع ان المشار
اليه البدو والعصا وهما وثنان
ولكن المبتدأ عين الخبر في
المعنى والبرهان مذكر ومثله
ثم لم تكن فتنهم الا ان قالوا
فبين نصب الفتنه وانث الفعل
* الثانية عشر قوله علمت
زيد من هو برفع زيد جوازا
لانه نفس من في المعنى
* الثالثة عشر قولهم ان احدا
الا يقول ذلك فوقع احدا في
الاثبات لانه نفس الضمير
المستتر في يقول والضمير في
سياق النفي فكان احدا
كذلك وقال

في ليلة لا ترى بها احدا

يحيى علينا الاكوا كها
فرجع كوا كها بدلان ضمير
يحيى لانه راجع الى احدا
وهو واقع في سياق غير
الايجاب فكان الضمير كذلك
وهذا الباب واسع ولقد حكي
ابوعرو بن العلاء انه سمع
نخصمان اهل اليمن يقول

ان الناصبة وهذا انما يلزم على تقدير ابن السيد لا على تقدير المصنف ثم ان كونها نافية او نافية انما هو باعتبار
المحذوفه واما اللفظ المحقق فهي فيه زائدة (قوله اقبل عليه) اى واقبل يتعدى على (قوله فشر بوامنه الاقليل)
بدل من الواو مع ان الاستثناء واجب النصب اذا كان الكلام تاما وجبا (قوله فلم يكونوا منه) اى لكون
ذلك الايجاب بمعنى النفي فأعلى حكمه من صحة الابدال (قوله بدليل فن شرب منه فليس منى) اى من أتباعى
فهذا يدل على ان قوله فشر بوامنه فى معنى فلم يكونوا من أتباعه الاقليل منهم وهم الذين لم يشرب بوامنه (قوله
وقيل الاوما بعد هاء صفة) اى للضمير اى الواو (قوله ثقيل ان الضمير الخ) جواب عما يقال ان الضمير لا يوصف
ولا يوصف به (قوله يوصف في هذا الباب) اى فقوله الضمير لا يوصف ولا يوصف به اى لا يوصف بغير الا اى
بمعنى غير وأما هي فيجوز وصلها بها (قوله في هذا) اى فى باب الاستثناء (قوله وقيل مرادهم الخ) حاصله
أنا لانسلم ان الضمير يوصف فى باب الاستثناء وحينئذ فراد القائل بالوصف عطف البيان (قوله وهذا) اى
جعل الصفة بمعنى عطف البيان (قوله لا يتخلص من الاعتراض) اى لان البيان فى الجوامد مثل النعت فى
المشتقات وحينئذ فلا ينعى كالضمير لا يبين فقول الشاعر فلا يتبع الضمير اى ببيان كالا يتبع نعت (قوله
ان كان لازما) اى ان كان الاعتراض لازما اى والواقع انه لازم على هذا القول فهو مثل زيد لا يحب فيه ان
كان له أم (قوله وقيل قليل مبتدأ) تحصل من هذا وما قبله ان قليل اما بدل من الواو فى فشر بوا أو أنه مبتدأ
خبره محذوف وكلاهما يرى أن الاحرف وقيل انهم اسم بمعنى غير وعليه فقيل هي صفة للضمير وقيل عطف بيان
وظاهر اعراضها على ما بعدها الكون على صورة الحرف (قوله ولكن المبتدأ الخ) حاصله أن البدو والعصا وان كانا معرفتين لكن لما
بقولهم انه ذكرا باعتبار الخبر (قوله ولكن المبتدأ الخ) حاصله ان البدو والعصا وان كانا معرفتين لكن لما
كانا فى معنى البرهانين والبرهان مذكر أعطى حكم المذكر فاشير اليهما باشارته (قوله ومثله) اى بطريق
العكس لانه أنت هنا باعتبار الخبر اى أنه أنت الفعل اى تكن وان كان الاسم مذكرا وهو المصدر المأخوذ من
قوله الا أن قالوا لكون الاسم وثنانيا فى المعنى (قوله علمت زيد) زيد مبتدأ ومن مبتدأ ثان وهو خبر عن من
والجمله خبر عن زيد والجمله سدت مسد مفعولى علمت فن لما كانت نفس زيد فى المعنى وهي يجب لها الصدارة فى
جائها الرفع حمل زيد عليها وأعطى حكمها فرفع فلا يرد أنه مفعول علم فلا يرد شي رفع (قوله جوازا) اى على أنه
مبتدأ أول ومن مبتدأ ثان وهو خبره ويجوز نصبه ومن هو فى محل المفعول الثانى (قوله نفس من) اى وهي مما
يجب لها الصدارة بالابتداء ولا يعمل فيها ما قبلها فكذا زيد (قوله فأوقع احدا فى الاثبات) اى مع انها لا تقع
الا فى النفي (قوله لانه نفس الضمير الخ) حاصله ان هذا الاثبات فى معنى النفي فلما كان معناه أعطى حكمه من
وقوع احدا فى سياقه (قوله يحيى علينا) اى ينم علينا (قوله فكان الضمير كذلك) اى منى هذا اذا كان ما بعد
الابدال منه (قوله وهذا الباب) اى اكنساب الشئ من الشئ حكمه لانه يكونه بمعناه (قوله لغوب) اى احق (قوله
فيها خطوط) الضمير للخيل (قوله ان اردت) اى يقولك كأنه (قوله فقال اردت ذلك) اى وذلك مفرد مذكر
واسم الاشارة الموضوع للواحد يجوز ان يكتب به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ما ذكر وما تقدم كما
يجوز ان يكتب به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك أفعالا
كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا أنه فى اسم الاشارة أكثر ولهذا قال
رؤية أردت ذلك وأردفه بلفظ ويالك على عادة العرب تحقير او تنبيهها اهدم ابنى (قوله ابنى عشرة) اى اولاده
عشرة (قوله فرفعوا الفاعل) اى الضمير فى الجوفى فى عرب ورفج وقوله الاسماء ابنى ابنى والعرب والعرفج

فسلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال أليس الكتاب فى معنى الصحيحة وقال ابو عبيدة روية بن الجراح لما أنشد
فيها خطوط من سواد وبلق * كأنه فى الجاد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كأنهم أو السواد والبق فقل كأنهم ما فقال أردت ذلك ويالك
وقال امرت رجل ابنى عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كما برفع التوكيد فيمن فرفعوا الفاعل بالاسماء الجمادة واكدوه

لم الحظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد * (تنبيهان) * الاول انه وقع في كلامهم المبلغ لما
 ذكرنا من تنزيههم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر كونه بمعنى وهو تنزيههم اللفظ الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله
 بدالى انى است مدرك ماضى ٣٠٠ * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقدمضى ذلك * (والثاني) * انه ليس بلازم ان يعطى الشئ حكم ما هو

في معناه الا ترى ان المصدر
 قد لا يعطى حكم ان أو ان
 وصانته وبالعكس دليل الاول
 أنهم لم يعطوه حكمه - ما في
 جواز حذف الجار ولا في
 سدهما مسد جزأى الاسناد
 ثم انهم شركوا بين أن وأن
 في هذه المسئلة في باب ظن
 وخصوا أن الخفيفة ترصتها
 بسدهما مسد ما في باب
 عسى وخصوا الشديدة بذلك
 في باب لو ودليل الثاني أنهما
 لا يعطيان حكمه في النياية
 عن ظرف الزمان تقول
 ععبت من قيامك وععبت
 أن تقوم وأنت قائم ولا يجوز
 ععبت قيامك وشذ قوله
 فأيالك بالمرء فإنه
 الى الشردعاء وللشرب جالب
 فأجرى المصدر مجرى أن يفعل
 في حذف الجار وتقول
 حسبته انه قائم أو أن قام ولا
 تقول حسبت قيامك حتى
 تذكر الخبر وتقول عسى أن
 تقوم ويمتنع عسى أنك قائم
 ومثاله في ذلك لعل وتقول لو
 أنك تقوم ولا تقول لو أن
 تقوم وتقول جئتكم صلاة
 العصر ولا يجوز جئتكم أن
 تصلى العصر خلافا لابن جنى
 والزنجشري * والثاني وهو
 ما أعطى حكم الشئ المشبه له

(قوله فرفعوا الفاعل) اى فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجاهدة وهى الاب والعرب والعرفج
 لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هذا لرفع مستتر فيه فاعلاله اه شئنى (قوله لم الحظوا
 فيها المعنى) اى فهم جوامد فى معنى المشتق فاعطوها حكمهما من تحملها للظهير ورفعها له على الفاعلية
 (قوله اذ كان) اى لسكون العرب (قوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا) اى فقد جعلوا سابق عطفها على
 خبر ليس على سبيل التوهم اى توهم أن الباء داخلة على مدرك فقد نزلوا اللفظ الصالح للوجود وهو مدرك منزلة
 الموجود ذلك اذ عطف عليه بالجر (قوله وقد مضى ذلك) اى فى السبب الرابع فى اقسام العطف (قوله
 والثاني) اى من التنبيهين (قوله دليل الاول) اى وهو ان المصدر لا يعطى حكم أن وأن وقوله ودليل
 الثاني وهو أن وأن لا يعطيان حكم المصدر (قوله فى جواز حذف الجار) اى فان الجار يحذف معهما
 اطراد دون المصدر فيجوز أن يقال ععبت أنك قائم ولا يقال ععبت قيامك (قوله ولا فى سدهما الخ) اى
 أن وأن يقومان مقام جزأى الاسناد كفعولى ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيدنا فاضل أو أن يقوم
 زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام (قوله فى هذه المسئلة) اى سدهما مسد ركنى الاسناد (قوله وخصوا
 أن الخفيفة وصلتهما سدهما الخ) انما سدت أن الخفيفة وصلتهما سدا الجزأين فى باب عسى على قول ابن مالك
 ان عسى بحيث تدنا قصة لاعلى ما يفهم من كلامهم انما سدت انما سدت الى أن والفعل (قوله فى باب عسى) نحو
 عسى أن يقوم زيد (قوله فى باب لو) اى نحو لو أن زيدا قائم لكان كذا اى لو ثبت قيامه كان كذا (قوله ولا
 يجوز) اى على حذف الجار بخلاف قولك ععبت أن تقوم أو ععبت أنك فاضل فان الاصل من أن تقوم
 ومن أنك فاضل فقد حذف من فيهما (قوله ععبت الخ) تمثيل لقوله أنهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف
 الجار (قوله فى حذف الجار) اى فالاصل من المرء (قوله وتقول حسبته أنه قائم) مثال لقوله ولا فى سدهما
 مسد جزأى الاسناد (قوله حتى تذكر الخبر) اى كأن تقول حسبت قيامك حاصل مثلا (قوله وتقول
 عسى أن تقوم) مثال لقوله وخصوا. أن الخفيفة الخ (قوله ومثاله فى ذلك لعل) يعنى ان لعل مثل عسى
 فى سدان الخفيفة مع صلتهما سدا جزأيهما وفى امتناع سدا أن المشددة مع صلتهما سدهما اه شئنى فيجوز أن
 تقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل أنك قائم (قوله وتقول لو أنك تقوم) مثال لقوله وخصوا الشديدة الخ (قوله
 وتقول جئتكم صلاة العصر) مثال لقوله ودليل الثاني أنهما لا يعطيان الخ (قوله لانها باللفظ ما النافية)
 اى التى تزدان بعدها (قوله ما ان رأيت) اى مدة رؤيته (قوله ما ان) اى الذى لا يراه (قوله ما ان
 رأيت) اى لم أرو وهذا البيت لدر يدب الصبغة وقيل للخنساء وبعده

متبدلا تبدو وحناسه * يضع الهناء مواضع النقب

والمبتدل بالذال المجمع من المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطاران والنقب بضم النون وسكون القاف
 بعدها باء موحدة جمع نغبة وهى أول ما يدوم من الجرب قطعاً متفرقة (قوله ما ان رأيت الخ) قال القتالى فى
 أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبي عبيدة قال خرجت تماضر وهى الخنساء فى ذود لها جرباء ثم نضت
 عنها ثيابها واغتسلت ودر يدب الصبغة يراها وهى لا تراها فأنشد

حيواتما حضر واربعوا صحبى * وقفوا فان وقوفكم حسبى
 أحناس قد هام الفؤاد بكم * واعتماده داء من الحب

فى لفظه دون معناه له صور كثيرة أيضا * احدها زيادة ان بعد المصدرية الظرفية وبعدهما التى بمعنى الذى لانها باللفظ فسلموه
 ما النافية كقوله ورج الفئى للخبير ما ان رأيت * على السن خبر الايزال يزيد وقوله يربحى المرء ما ان لا يراه * ويعرض دون أدناه الخطوب فهذان
 يجوزان على نحو قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله *

كاليوم هائى أنيق جرب * الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية جلالها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله لما أغفقت شكرك
فاصطعني * فكيف ومن عطائك جل مالى فهذا الجمول في اللفظ على نحو قولها تصنعها ٣٠١ حسن * الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد

لا النافية جلالها في اللفظ
على لا الناهية نحو ادخلوا
مساكنكم لا يحط منكم
سليمان وجنوده ونحو
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصة فهذا الجمول
في اللفظ على نحو ولا تحسبن
الله غافلا من أولها على
النهي لم يتخج الى هذا الرابعة
حذف الفاعل في نحو قوله
نعالي أسمعهم وأبصر لما
كان أحسن يزيد مشبه في
اللفظ لقولك امرر يزيد
الخامسة دخول لام الابتداء
بعد ان التي بمعنى نعم لشيها
في اللفظ بان المؤكدة فإله
بعضهم في قراءة من قرأ
ان هذان لساحران وقد
مضى البحث فيها السادسة
قواهم اللهم اغفر لنا أيها
العصاة بضم أيه ورفع صفتها
كيقال يا أيها العصاة وإنما
كان حقهما وجوب النصب
كقواهم نحن العرب أقرى
الناس للضيف ولكنهما
كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة
في النداء أعطيت حكمها
وان انتقي موجب البناء وأما
نحن العرب في المثال فإنه
لا يكون منادى لكونه بأل
فاعلى الحكم الذي يستحقه
في نفسه وأما نحن معاشر
الانبياء لانورث فسوجب
النصب سواء اعتبر حاله أو

فصلهم وعنى شناس اذا * غرض الجميع هناك ما خطبي
ومنها البيت المذكور (قوله هائى) الهائى هو الطالى بالهاء وقوله كاليوم في موضع نصب كان في الاصل
صفة لهائى أنيق ثم قدم عليه وانتصب على الحال منه والتقدير ما ان رأيت هائى أنيق كهائى اليوم فحذف
المضاف وأقسم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم (قوله أنيق) بتقديم النون جمع ناقة وقد تقدم الياء
على القاب (قوله لما أغفقت شكرك) اى فاللام للابتداء داخله على ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة
(قوله لا يحط منكم) اى لاجل أن لا يحط منكم الخ (قوله ومن أولها الخ) الضمير عائذ اللاتى في الآيات
التي أكد فيها المضارع بالنون بعد لا الأ أن قوله لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تاويله بالنهسى ان كان
صفة لفتنة فلا بد من اضممار القول أى مقولا فيها لا تصيبن وان كان غير صفة فالنهسى وان كان للفتنة الا ان
المراد نهسى القوم عن التعرض للظلم الذى هو سبب اصابة الفتنة اه شئنى (قوله ومن أولها على النهسى)
أى والمقصود بالنهسى السبب كما مر (قوله في نحو الخ) أى فى أفعال في التعجب وهو فعل ماض أنى به على
صورة الامر لاجل التعجب والضمير بعده فاعل به والباء الداخلة عليه زائدة لفتح رفع صورة الامر للظاهر
والشاهر في قوله وأبصر أرى بهم فبهم وان كان عمدة لكنه شبيه بالفضلة في اللفظ في قولك امرر يزيد والفضلة
تحذف فكذما أشبهها (قوله قاله بعضهم في قراءة الخ) حاصله ان هذه القراءة مشكاة اذ مقتضى القواعد
ان هذين لساحران فأجاب بعضهم بان ان حرف جواب بمعنى نعم وهذان مبتدأ وألساحران خبر وانما دخلت
لام الابتداء على خبر المبتدأ الشبهان التي بمعنى نعم بان المؤكدة في اللفظ والمؤكدة تقع بعد لام الابتداء
فاعلى هذا الحكم لما أشبهها (قوله ان هذان) أى نعم هذان (قوله وقد مضى البحث فيها) أى الكلام
على هذه القراءة أو على ان التي بمعنى نعم في الباب الاول في الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله كيقال
يا أيها العصاة) أى كيقال ذلك بضم أيه وصفته لان أيه منادى مبنى على الضم في محل نصب والعصاة نعت
لاى باعتبار اللفظ (قوله وإنما كان حقهما) أى أيه وصفته فى اللهم اغفر لنا أيها العصاة (قوله وجوب النصب)
أى وجوب نصب الأية وصفته لان الأية معمول محذوف أى أخص أيها العصاة (قوله نحن العرب) أى
أخص العرب (قوله ولكنهما كانت الخ) الضمير في لكنهما وكانت وأعطيت لاى في اغفر لنا أيها العصاة
والضمير في حكمها لاى المستعملة في النداء وأراد بموجب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع
حرف الخطاب اه شئنى (قوله أعطيت حكمها) وهو البناء على الضم (قوله وان انتقى) أى وان كان
موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع كاف الخطاب منتقيا وهذه الجملة حالية (قوله لكونه بأل) أى فلم
يشابه المنادى في اللفظ (قوله فاعلى الحكم الذي يستحقه) أى وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف
(قوله سواء اعتبر حاله) أى من حيث انه معمول محذوف (قوله أو حال ما يشبهه وهو المنادى) أى لان
معاشرهنه مضاف والمنادى المضاف بنصب (قوله باب حذام) أراد به ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان
المؤنثة سواء كان في آخره اء او لا وحذام بالحاء المهملة فالذال المعجمة علم على امرأة وانما قال في نعمة أهل
الحجاز لان أكثر بنى تميم بنى ما كان من ذوات الرء من هذا القسم على الكسر كضار وغير ذوات الرء كقطام
وحذام يعر به غير منصرف للعلية والتانيث وأقلهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف كان من
ذوات الرء أولا اه شئنى (قوله تشبها الهابدر الكونزال) أى فى أربعة أمور الوزن والعدل والتعريف
والتانيث وهذا بناء على قول الاكثر انزال اسم للمنازلة لانزال كما قال بعض وذبح الرضى الى ان حلة بناء
باب حذام عند الحجاز بين تضمنه معنى هاء التانيث وذبح المبرد الى أنها بنيت لتوالى العمل لانها كانت ممنوعة

حال ما يشبهه وهو المنادى * السابعة بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبها الهابدر الكونزال

وذلك مشهور في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه وجه قوله . باليت حظي من ذلك الصافي والفضل أن تترك كفاف فالاصل كفافا فهو حال أو ترك كفاف فصدر ومنه ٣٠٢ عند أبي حاتم قوله جاءت تصرعني فقلت لها اقصرى اني امرؤ صرعى عليك حرام وليس

كذلك اذ ليس لفعله فاعل
أوفاعلة فالاولى قول الفارسي
ان أصله حرامى كقوله
والدهر بالانسان دؤارى
ثم تخفف ولو اتسوى لكان
أولى وأما قوله
طلبوا صلحة اولان أو ان
فاجبنا أن ليس حين بقاء
فهلة بنائه قطعه عن الاضافة
ولكن هلة كسره وكونه لم
يسلك به في الضم هلك قبل
وبعد شبهه بنزال * الثامنة
بناء حاشاني وقان حاش لله
لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية
والدليل على اسميتها قراءة
بعضهم حاشا بالتونين على
اعرابها كما تقول تترجم الله
وانما قلنا انهم ليست حرفا
لدخولها على الحرف ولا فعلا
اذ ليس بعدها اسم منصوب
بها وزعم بعضهم انها فعل
حذف مفعوله أى جانب
يوسف المعصية لاجل الله
وهذا التأويل لا يتأتى في كل
موضع يقال لك اتفعل كذا
أو أفعل كذا فتقول حاشا
لله فانما هذه بمعنى تبرأت لله
براءة من هذا الفعل ومن
نونها أعرب على الغاء هذا
الشبهه كما بنى تميم أعربوا
باب حذام لذلك * التاسعة
قول بعض الصحابة رضى الله
تعالى عنهم قصرنا الصلوة مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم

الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا التعريف بنوا اذ ليس بعد منع الصرف الا البناء اه شئى (قوله
وذلك) أى بناء باب حذام على الكسر (قوله في غيرها) أى وهو النكرات (قوله باليت حظي الخ)
الجدابقع الجيم والدال المهملة مقصور وهو النفع والعطية والصافي السالم من الكدر وهذا على سبيل التهكم
أى باليت حظي من احسانك وعطائك الذي تزعم انه لاشئ يكدره من غيره أن تتركنى كافعا عن اساءتك الى
أو تتركنى ترك كفاف من ذلك فلا تلى ولا على (قوله فالاصل الخ) بيان ان يكون كفاف هنا نكرة (قوله
جاءت الخ) هذا البيت لامرئ القيس وصف فرس اجتمعت به لترميها فأمرها أن ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض
من رمية لقوته وثباته وقوله جاءت كذا في غالب النسخ وفي نسخة المؤلف جالت من الجولان أى تحولت كما ان
الذي في نسخة المؤلف قتلى بدل صرعى وفيها أيضا تصدى بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرقيق بدل اقصرى
والذي في نسخة المؤلف هو الموافق لأن كثر رويان البيت (قوله صرعى) مبتدأ وحرام خبر مبنى على
الكسر عند أبي حاتم في محل رفع والجملة صفة لامرؤ وعليك متعلق بحرام (قوله اذ ليس لفعله) أى وهو حرم
فاعل أى وصف على زنة فاعل أو فاعلة حتى يكون مع دولان واحد منهما (قوله والدهر بالانسان دؤارى)
صدره أطر باوأنت قنصرى (قوله ثم تخفف) أى بحذف الياء المشددة (قوله ولو أقوى لكان أولى)
الاقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الروى بالضم والكسر والقصد التي منها هذا البيت مكسورة
الروى منها هو جاعلى الطلل الجبل لأننا * نبتى الديار كباكي ابن حذام
والطلل ما يخص من رسم الدار والمجل الذي حال أى أتى عليه حول لا تنابقع اللام والهـ مزأى لعلمنا وابن
حذام بالخاء والذال المجتمين هو أول من بكي الديار من شعراء العرب ومعنى كلام المصنف ان الشاعر لو
ارتكب الاقواء فضم ميم حرام لكان أولى من محافظته على اتفاق حركة الروى لما ينشأ عنه من ارتكاب
التخريج على الوجوه الضعيفة والاقواء وان كان عيبا الا أنه أسهل من هذا الذي خرج البيت عليه لان كثيرا
من فصحاء المتقدمين استعملوه فقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روى قوله
قفانك من ذكري حبيب وعرفان * ورسم هفت آثاره منذ أزمان
بالاطلاق فالنون مكسورة وقال بعد ذلك في هذه القصيدة
بنات بنى عوف طهار نقيه * وأوجههم بيض المسافر غران
بضم النون وحينئذ فالامر في الاقواء خفيف بالنسبة الى ما ذكر في التخريج اه دما مبنى (قوله فعلة بنائه)
أى بناء أو ان وبقاء وقوله قطعه عن الاضافة أى فالاصل ولات الاوان أو ان صلح فحذف المضاف اليه وهو صلح
ونوى معناه فبنى أو ان وقوله شبهه بنزال أى في اللفظ وكذا قوله ان ليس حين بقاء فاصله ان ليس حين بقاء
صلح فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبنى وكسر شبهه بنزال (قوله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية) تقدم
الكلام على هذا في حرف الحاء وتقدم ان مجرد مشابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مقتضيا البناء ذلك الاسم
(قوله ومن نونها الخ) قال الدماميني تقدم في فصل حاشا من حرف الحاء المهملة في الباب الاول أنه يجوز كون
هذا التنوين للتسكين لا للتثنية كما لا بد له ثبوته على الاعراب (قوله لذلك) أى لالغاء الشبه بنزال (قوله
وآمنه) عطف على أكثر أى أكثر أو آمنه (قوله اعطاء الحرف الخ) قال الدماميني هذا لا مدخل
له في الاعراب فبالله قد ذكر مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب قال الشمني وأقول انما التزم
تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد (قوله حتى أدغم فيه)
أى بعد ابدال الاول من الثاني والثالث اذ غام التماثلين (قوله وحتى اجتمعا) أى الحرفان المتقاربان في

الخرج

أكثر ما كفاظ وآمنه فأوقع قطعه بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية * العاشرة اعطاء الحرف حكمه مقاربه
في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق كل شئ ولت قصورا وحتى اجتمعا وبين كقوله بنى ان البرشئ هين المنطق الطيب والطبع

وقول أبي جهل ما تنقم الحرب العوان مني باذل عامين حديث سني لمثل هذا ولد تني أي ٣٠٣ وقول آخر اذار كبت فاجعلوني وسطا *

اني كبير لا أطيق العندا
ويسمى ذلك اكفاء والثالث
وهو ما اعطى حكم الشيء
لمشابهته له لفظا ومعنى نحو
اسم التفضيل وافعل في
التعجب فانهم منعو الافعل
التفضيل أن يرفع الظاهر
لشبهه بافعل في التعجب وزنا
وأصلا وافادة للمبالغة
واجازوا تصغيرا فاعل في
التعجب لشبهه بافعل التفضيل
فيما ذكرنا قال

ياما أميلغ غزلا ناسدن لنا
ولم يسمع ذلك الا في احسن
واميلغ ذكره الجوهري ولكن
التخوي بين مع هذا فاسوه ولم
يجعل ابن مالك اقتباسه الا عن
ابن كيسان وليس كذلك قال
ابو بكر بن الانباري ولا يقال
الامن صغرسنه

*** القاعدة الثانية ***

ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا
جاوره كقول بعضهم هذا
بحر ضرب خرب بالجر والاكثر
الرفع وقال

كبير أناس في بجاد مزمل
وقيل به في وحو رعين فمين
جرهما فان العطف على
ولدان مخلدون لا على
أكواب وأباريق اذ ليس
المعنى ان الولدان يطوفون
عليهم بالحو روقيل العطف
على جنات وكأنه قيل
المقر بون في جنات وفا كمة
ولحم طير وحو روقيل

المخرج والروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت وقيل هي من آخر حرف في البيت
الى أول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله وحتى اجتماعها) أي
لكونها ما لحرف واحد (قوله العندا) جمع عاند وهو الجمل الذي يحود عن الطريق (قوله ويسمى ذلك)
أي اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد اكفاء مؤخوذ من أكفأت بمعنى قلبت أو بمعنى أمأت
لان الشاعر يقاب الروي ويجهل عن طريقه الى آخر ثم ان ثبوته في البيتين الاولين مقطوع به لعدم صلاحية
الواو فيهما الا أن تكون روي بالذهي حرف اطلاق فلروي ما قبلها وهو النون في الاول والميم في الثاني وهما
متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الاخيرين فان الالف فيها ما لا يطلاق فلا تكون روي وانما هو
ما قبلها وهو الطاء في الاول والدال في الثاني وهما متقاربان وأما آيات أبي جهل فلان سلم فيها اكفاء لجواز
جعل ياء المتكلم روي يافتد نص بعض علماء القوافي على جواز جعل الياء الساكنة التي لم يفتتح ما قبلها
روي ياء سواء كانت لامه تكلم أو غيره وان كان ذلك قليلا كقوله

نروح ونغدو لمجاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضى

تموت مع المرعاجاته * وتسبق له حاجة ما بقى

اه دما ميني (قوله وافادة للمبالغة) اللام للتعبية (قوله لشبهه بافعل التفضيل) أي فانه يصغر فيقال زيد أميلغ
من عمرو وأحيسن منه (قوله فيما ذكرنا) أي الوزن وارادة المبالغة (قوله ياميلغ) بكسر ما قبل آخره
وكذا تقول في ياما أحيسن وتماه من مؤليا تكن الضال والسمور * يقال شدن الغزال يشدون شدا ونا اذا قوى
وطاع قرناه واستغنى عن أمه وفي الصحاح عطون مكان شدون مأخوذ من لعطو وهو التناول ورفع الرأس
والظاهر ان المراد هنا الثاني أي رفع روضهن لنا وهو مؤليا تكن تصغيره ولا تكن والضال الصدر البري والسمور
بفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذوشوك يقال له الطلح (قوله ولم يسمع ذلك) أي تصغيرا فاعل
في التعجب (قوله مع هذا) أي مع كونه لم يسمع تصغيرا فاعل في التعجب الا في هذين اللغتين (قوله فاسوه)
أي فأجازوا أن يقال ما اليطف زيدا (قوله وليس كذلك) فقد قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك في ذلك عن
ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام
البصريين والكوفيين أما الكوفيون فاعتقدوا السمية فاعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا
على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله ولا يقال) أي أفعال في التعجب بصغر الا ان صغرسنه
(قوله حكم الشيء) أي في الاعراب وغيره على ما يأتي له وان اعترض بالنظر لغيره اذ لا دخل له في هذا الفن
(قوله خرب) صفة لجر فكان حقه الرفع ولكن جرحا لورته الجرح ورفعه مرفوع وعلامة رفعه ضمته مقدرة
على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة الجاورة فحركة الجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب أي وانما هي حركة
اجتماع للمناسبة بين اللغتين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاتيان بهما النما هو لجر دأمر استحسانا لفظيا
لا تعلق له بالمعنى (قوله كبير أناس) صدره كان أبان في عرائن وبله * فلفظ مزمل في المثال وان كان مخفوضا
لفظا فهو مرفوع تقدير او العامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا
تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية (قوله مزمل) بالجر
وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع وجر لجاورته الجور (قوله وقيل به) أي بالجر على الجوار (قوله وقيل
العطف الخ) أي وحينئذ فلا شاهد فيه وكذا فيما بعده (قوله على جنات) أي من قوله في جنات النعيم
(قوله على أكواب) المراد به الاقداح التي لا عرا لها والاباريق التي لها عرا وخراطيم (قوله انه عطف على
ايديكم) أي وحينئذ فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة الجاورة (قوله كما مثلنا) أي ببحر

على أكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في وأرجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم
لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لجاورته رؤسكم والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قلبه لا كما مثلنا

بخفض كلهم فقلت له هلا
قلت كلهم يعني بالنصب فقال
هو خير مماثلته أنا ثم استنشدته
اياها فأنشدني بالخفض ولا
يكون في النسق لان العاطف
يمنع من التجاور وقال
الزنجشري لما كانت الارجل
من بين الاعضاء الثلاثة
المغسولة تغسل بصب الماء
عليها كانت فطنة الاسراف
المذمومة شرعاً فحفظت على
المسوح لا تسمع واسكن
لبنيه على وجوب الاقتصاد
في صب الماء عليها وقيل الى
الكعبين في غاية امانة
ان من يغتنم انما المسوحة
لان المسح لم تضرب له غاية في
الشرعية انتهى * (تنبيه) *
انكر السيرافي وابن جني
الخفض على الجوار وتاولا
قولهم خرب بالجر على انه
صفة لضرب ثم قال السيرافي
الاصل خرب الخرم منه يتنوين
ورفع الخرب ثم حذف الضمير
للعلم به وحول الاسناد الى
ضمير الضرب وخفض الخرب كما
تقول مررت برجل حسن
الوجه بالاضافة والاصل
حسن الوجه منه ثم أتى بضمير
الخبره كما تقدم ذكره
فاستتر وقال ابن جني الاصل
خرب جرحه ثم أتى بضمير
البيه عن المضاف فارتفع
واستتر ويلزمهما الاستتار
الضمير مع جريان الصفة على

ضرب خرب وبالبيت بعده (قوله وفي التوكيد نادراً) اي ولا يكون في العطف لان العاطف فاصل بين المتجاورين
فيمنع من المجاورة والبديل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها الفصلة (قوله يا صاح الخ) صاح
مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التانيث فترخمه شاذ وقال ابن خروف أصله يا صاحبي فرخم
أولاً بحذف الكامة الثانية اجراءه بحسرى المركب المزجي ثم رخم ثانياً بحذف الباء من صاحب وهو تعسف
لاداعي اليه (قوله كلهم) هو بالجر لجاورة المجرور رأى الزوجات مع انه في المعنى توكيد لذوي المنصوب
(قوله اذا انحلت عرا الذنب) أراد بالذنب الذكر كناية أي بلغ الاذواج انه ان انحلت رأس الذكر وتروكوا
الجماع لضعفهم لا يوجد حينئذ وصل من الزوجات لهم (قوله هو خير) أي لكن المسموع عنهم هكذا
(قوله ثم استنشدته) أي لعلة أن يرجع عما قاله أولاً (قوله ولا يكون في النسق) أي لا يكون الجر على
المجاورة في النسق وقوله وقال الخ جواب عما قاله أولاً اذ لم يجز الجر بالعطف على المجاورة فتأصنع بالآية
فأجاب بما ذكره (قوله تغسل) أي شأنها أن تغسل وقوله بصب الماء عليها أي وأما الآسوخان فينقل
الماء اليهما أي الشأن أنه ينقل بالغرف الى وجهه ويديه وأما في الرجلين الشأن أن يصب عليهما ولا يرفع
لهما كما فيما قبلهما (قوله فحفظت على المسوح) أي لا على الايدي حتى يكون من الجر على المجاورة في
العطف (قوله لا تسمع) أي مصحاح قيقيا (قوله واسكن لبنيه) أي وحينئذ فالمسح مستعمل في
حقيقته بالنسبة للرأس وفي مجازة بالنسبة للرجل أو أنه من عموم المجاز بمعنى الانالة (قوله امانة) أي ازالة
(قوله لان المسح الخ) الحاصل ان الاتيان بالغاية يدل على ما ذكر من ان الارجل تغسل ولا تسمع لان المسح
لم يجعل له غاية في الشرع وانما جعلت للغسل وحينئذ فحفظها على المسوح انما هو للتنبيه على طلب
الاقتصاد في صب الماء عليها (قوله الخوض على الجوار) أي في الوصف والتوكيد وغيرهما (قوله ثم قال
السيرافي) أي في بيان التأويل (قوله الاصل خرب الخرم منه) أي فالاصل الاصل خرب الخرم منه فخر
نعت لضرب جار على غير من هو له والخرفاعل بخرب لانها صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف منه
للعلم به وان كان ضمير الصفة ثم حول الاسناد لضمير الموصوف فقيل هذا خرب ضرب الخرب ثم أضيف فقيل
هذا خرب ضرب خرب الخرب ثم أتى بضمير الخرب مكان الخرب وقيل خرب واستتر الضمير في خرب فقد تحمّل خرب
ضميرين ضمير الخرب وضمير الموصوف الذي استتر أولاً فتقول المصنف واستتر أي في خرب فعنده يجوز تحمّل
الوصف لضميرين (قوله يتنوين) أي خرب وقوله ورفع الخرب على القافية (قوله مع جريان الصفة الخ)
وذلك لان الصفة انما هي للضرب وأجريت على الخرب (قوله لا فاعدين) عطف على قائم الذي هو صفة لرجل
جارية على غير من هي له وقوله وقول السيرافي اي في الجواب عن الالزام وحاصله ان فاعدين في المثال صفة لرجل
لان المعطوف على الصفة صفة وهي جارية على غير من هي له لان ضمير فاعدين لا يبرز الضمير فيها
والا فاعيل فاعدين هما فيسكن كما جاز عدم الابرار في فاعدين فليجز في خرب (قوله لان ذلك) اي جعل الوصف
الجارى على غير من هو له غير محتو على الضمير انما يجوز الخ (قوله انما يجوز في الوصف الثاني) اي لا يشتماله
على ضمير الموصوف استتاراً ما فانه جار على من هو له بيان ذلك ان الضمير في فاعدين عائد على الابوين المشتمل
على ضمير الرجل لان الضمير في ابواه للرجل وضمير فاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل وحينئذ
ففاعدين مستلزم ضمير الرجل فمحل تعيين ابراز الضمير في الصفة اذا جرت على غير من هي له اذ لم تكن محتوية
على ضمير الموصوف استتاراً ما والالتمس يجب الابرار (قوله انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول) أي وخرب
في المثال ليس وصفاً ثانياً بل فاعدين بقياس خرب على فاعدين بقياس مع الفارق (قوله على ما سياتي) أي
في القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك) أي مما يعطى حكم المجاور واعلم ان ما ذكره من الامثلة ما عدا قوله سلا سلا

غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس وقول السيرافي ان هذا مثل مررت
برجل قائم ابواه لا فاعدين مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول على ما سياتي به من ذلك قولهم

هنا في ومرأى والاصل

أمرأى وقولهم هو رجس
 نجس بكسر النون وسكون
 الجيم والاصل نجس بفتح
 فكسرة كذا قالوا وانما يتم
 هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا
 نجس بفتح فكسرة وحينئذ
 فيكون محل الاستشهاد انما
 هو الالتزام للتناسب واما
 اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون
 تقدم رجس اذ يقال فعل
 بكسرة فسكون في كل فعل
 بفتح فكسرة نحو كتف ولبن
 ونبق وقولهم أخذ ما قدم
 وما حدث بضم دال حدث
 وقرأة جماعة سلاسل
 وأغلا لا بصرف سلاسل وفي
 الحديث ارجعن مازورات
 غير ماجورات والاصل
 موزرات بالواو لانه من الوزر
 وقرأة أبي حنيفة يؤقنون
 بالهمزة وقوله

أحب المؤمن الى مؤسسى
 وجمدة اذ أضاءهما الوقود
 بهمز المؤمن ومؤسسى على
 اعطاء الواو المجاورة للهمزة
 حكم الواو الضميمة تهمزت
 كما قبل في رجوه أجوه وفي
 وقتت أقتت ومن ذلك قولهم
 في صوم ضم على قولهم
 في صوصى وكان أبو على
 ينشد في مثل ذلك * قد يؤخذ

الجار يجرم الجار
 * (القاعدة الثالثة)
 قد يشربون لفظا معنى لفظا
 فيعطونه حكاه ويسمى ذلك
 تضمينا وفائدته ان تؤدى كلمة

في الآية الاولى حذفه لانه لا يدخل في الاعراب الذي وعد انه انما يأتي في كتابه بالاحكام المتعلقة به (قوله
 هنا في) أي اتاني هنيئا لامشقة وقوله ومرأى أي جعل عيشي مرأى أي جيد المعيشة مستحسنا لان الهمزة
 حذفت منه عند اقترانه بهنأى طلبا للمشاكاة (قوله بفتح فكسرة) أي فكسر والنون وسكنوا الجيم طلبا
 لمشاكاة ما قبله (قوله كذا قالوا) أي قال العلماء ان الكسر والسكون في رجس نجس لا جعل المشاكاة
 (قوله واما يتم هذا) أي ما قالوه وقوله أن لو كانوا أي العرب لا يقولون هنا أي عند اجتماع رجس ونجس
 (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كانوا لا يقولون عند الاجتماع نجس بفتح فكسر وقوله انما هو الالتزام أي
 التزام الكسر والسكون وقوله للتناسب متعلق بالاستشهاد (قوله واما اذا لم يلتزم) أي الكسر مع السكون
 عند الاجتماع بان كانوا تارة يكسرون النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا
 يكون الكسر مع الاسكان شاهدا للتناسب لان هذا جائز بدون تقدم رجس (قوله في كل فعل) أي في كل كلمة
 على وزن فعل سواء كانت اسما أو فعلا سواء كانت عينها حرف حلق مثل فذ وشهد أو غير حرف حلق كما ذكره
 من الامثلة ولهم في تخفيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين وبقاء الفاء على الفتح كفتح وكتف هذا في الاسم
 واما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين
 وجواز اتباع فائه لعينه في الحركة فيكون لك في نحو شهد وفتح من الوجوه الفرعية الثلاثة فتح الاول واسكان
 الثاني وكسر الاول واسكان الثاني وكسرها وان لم تكن عينه حرفا حلقيا نحو علم فليس فيه من الفرعية الاوجه
 واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يخرج الغمز وهو قوله

* خيلي دمع العين حزنا كوى القلب بسكون الميم وفتح العين من دمعه ورفع العين (قوله وقولهم) - ططف على
 قوله سابقا قولهم هنا في (قوله بضم دال حدث) أي والاصل بفتحها فضمت قصد المناسبة للزدواج (قوله
 بصرف سلاسل) أي ليناسب ما بعده وهو أغلا لا وسعيرا (قوله مازورات غير ماجورات) أي فهمز الاول
 لتناسب هذا الثاني ومشا كتته أي ارجعن وعليكن الوزر لا الاجر وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهن ذلك
 لانهم كن جالسات ينتقارن جنارة (قوله بالهمزة) أي لجواررة الملهوز وهو الاسخرة (قوله أحب المؤمن
 الخ) البيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجمدة بنته وكانا يوقدان نار القرى (قوله على اعطاء
 الواو الخ) أي وكذا يؤقنون في الآية (قوله حكم الواو الضميمة) أي والواو اذا كانت مضمومة بالفعل
 يجوز قلبها همزة ولكن في هذا شيء وذلك لان القاعدة اعطت التي حكم مجرور ذلك الشيء وهنالك الامر
 كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك الخ) حاصله ان لام الكامة اذا كانت واوا وقبلها واو فتدغم
 وتقلب الواو المتطرفة ياء وتدغم فأجرى عين الكامة في ذلك مجرى لام الكامة وأنت خبير بان هذا خارج
 عن القاعدة تأمل اه تقرير دردير (قوله في صوص) أصله صوو وقعت الواو متطرفة فقلبت ياء ثم قلبت
 الواو الاولى ياء (قوله قد يشربون لفظا معنى لفظا) هذا ظاهر في تغيير المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن بي أي
 لطف فان اللطف والاحسان واحد فالاول ان التضمين الحاق مادة باخرى لتضمينها معناها ولو في الجملة أعني بالتحاد
 او تناسب (قوله ان تؤدى كلمة وتؤدى كلمتين) ظاهر في أن الكامة تستعمل في حقيقة تها ويجازها الا ترى أن
 الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمير معني يمتنعون من نسائهم بالخلف وليس حقيقة اليلة
 الا الخلف فاستعمله في الامتناع من وطء المرأة انما هو بطريق الجازم من باب اطلاق السبب على المسبب فقد
 أطلق فعل اليلة امراديه ذاك المعنيين جميعا وذلك جوع بين الحقيقة والمجاز بلاشك وهو أي الجمع المذكور
 انما يأتي على قول الاصوليين ان قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مائة أما على طريقة البيهانيين من اشتراط
 كونها مائة من ارادة المعنى الحقيقي فقبل ان التضمين حقيقة لمؤخرة لغيرها وقد راعى العامل مع بقاء الفعل
 مستعملا في معناه الحقيقي فالعمل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حاله أخوذ من الفعل الاسخر

قال الزنجشري الأثرى كيف جمع معنى ولاتعد عينك عنهم الى قولك ولا تقفتم عينك مجاوزين الى غيرهم ولانا كلوا أموالهم الى أموالكم
أى ولا تضموها اليها آكلين انتهى ومن مثل ٣٠٦ ذلك أيضا قوله تعالى الرثا الى نساؤكم ضمن الرثا معنى الافضاء فعدى بالى مثل وقد

أفضى بعضكم الى بعض وانما
أصل الرثا أن يتعدى بالباء
يقال أرفث فلان بمرأته
وقوله تعالى وما تفعوا من
خير فلان تكفروا اي فلان
تحرموه أى فلان تحرموا ثوابه
ولهذا عدى الى اثنين لالى
واحد وقوله تعالى ولا
تعزوا عداة النسكاح اي
لا تتروا ولهذا عدى بنفسه
لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون
الى الملاء الاعلى أى لا يصفون
وقولهم سمع الله من جده أى
استجاب فعدى يسمع فى الاول
بالى وفى الثانى باللام وانما
أصله أن يتعدى بنفسه مثل
يوم يسمعون الصيحة وقوله
تعالى وانته يعلم المفسد من
المصلح أى يميز ولهذا عدى
بمن لا بنفسه وقوله تعالى
لاذين يؤلون من نسائهم أى
يتمتعون من وطء نسائهم
بالحلف فلها عدى عن ولما
نحى التضمين على بعضهم فى
الآية ورأى انه لا يقال حلف
من كذا بل حلف عليه قال
من متعلقة بمعنى للذين كما تقول
لى منك مبرة قال وأما قول
الفقهاء آلى من امرأته فغلطا
أو قههم فيه عدم فهم المتعلق
فى الآية وقال أبو كعبير
الهدلى
جاءت به فى ليلة مزودة

بعبوة القرينة اللفظية فتولنا أجد اليك فلانام عناه أجد منهيا اليك جده ويقلب كفيه على كذا أى
نادما على كذا فعنى الفعل المترول وهو المغمى معتبر على انه قيد له فى الفعل المذكور وزعم بعضهم ان
التضمين بالمعنى الذى ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المترول حال من فاعل المذكر يسمى تضمينا
ببانيوانه بمقابل للتحوى وقيل ان التضمين من باب المجاز وبه برالمعنى الحقيقى قيد وهذا هو الذى اعتبره
الزنجشري فعلى مذهب السعد يقال ولانا كلوا أموالهم ضامها الى أموالكم وعلى مذهب الزنجشري
تقول ولا تضموها اليها آكلين وقيل ان التضمين من الكناية أى لفظ أربده لازم معناه فلا قول خمسة
وانظر ما يبان صحة الاخيرة منها تأمل اه تقر برديري (قوله مجاوزين الى غيرهم) أى فى حال كونهم - ما
مجاوزين ومنصرفين الى غير الذين يدعون زهم بالغداة والعشي أى التفرغ (قوله لالى واحد) أى فثائب
الفاعل واحد والمصرح به الثانى (قوله فى الاول) أى فى الموضع الاول وقوله وفى الثانى مراده انه ثان فى المادة
والا فالاول يسمعون والثانى يسمع (قوله وانما أصله أن يتعدى بنفسه) قال فى الكشف فان قلت أى فرق
بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت الى حديثه فالتعدى بنفسه يفيد الادراك فقط
والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله بالحلف) أشار بذلك الى أن يؤلون مضمين معنى يتمتعون مع معناه
الاصلى وهو الحلف (قوله بمعنى للذين) أى لا بقوله يؤلون والواضح بمتعلق للذين أى التربص كأن للذين
وكان من نسائهم (قوله لى منك مبرة) أى مبرة كائنة لى وكأنت منك (قوله عدم فهم المتعلق) أى عدم فهمه
فهما صحيحا اذ فهمه وان قوله من نسائهم - م متعلق بيؤلون (قوله وقال أبو كعبير) أى فى وصف ربه تأبط شرا
والنطق بكسر النون شقة نلبسها المرأة فتشدها ثم ترسل الاعلى دلى الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر الى
الارض وانما ذكر ان أمه كانت مكرهة لان ذلك عند العرب من الخالات التى تقتضى نجابة الولد ومن كلام
بعضهم اذا أردت ان تحب الولد أى تأتى بالولد نجيبا كريما فاعرضها عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكان
السبب فيه ان غضب المرأة فى تلك الحالة يكسر سورة وشهوتها فلا يكون لها فى الولد حفظ كامل ويكون كمال
الشهوة لا يبيد فيكسب بذلك تمام خصال الرجولية (قوله لم يحال) أى غير مفكوك وبعده

فأنت به حوش القوادى بطنا * سهد اذا ما نام ايل الهوجل
(قوله ممن جان) ضمير جان للنساء وان لم يجزلهن ذكر لان المراد مفهوم وعواقد الحكاية الحال الماضية
ولهذا أعمله نحو وكلهم باسط ذراعيه واطافه حبل للنطاق من اضافة الصفة لاه وصف أى النطاق المحبوك
أى المقوش والحبل شقة تشد به المرأة رسعاها والحبل الطلى والطريق فى الرمل ونقش يشبهه وقوله فشب
أى فكان فى زمن الشباب غير مهبل أى غير كثير اللحم من قولك هبل اللحم أنقله والضمير فى به عائد على من
باعتبار لفظها والمعنى ان هذا الفتى من الغتيان الذين حلت بهم الامهات وهن خير مستعدات للفراش فنشأ
محمودا مرضيا (قوله مزودة) بالزاي كما قاله الشافى وقوله يروى أى وهو يروى لانه لا يروى الا بالجر
صفة أو بالنصب (قوله مثل واللبل اذا يسرى) أى مثله فى الاسناد المجازى اذا اللبل لا يخاف بل يخاف منه
ولا يسرى بل يسرى فيه (قوله وليس بقوى) أى ليس المعنى على النصب على الحال بقوى وقوله مع انه
الحقيقة أى لان الذمور وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حينئذ) أى حين نصب
مذعورة على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أى لانه لبيان الواقع فلا يدخل له فى المدح لان كون جملها يلا
أونها را الادخل له فى المدح وأما على رواية الجرف المعنى قوى لان كون جملها فى ايلة يتوقع فيها الخوف يفيد ان

* كرها وعقد نطقها لم يحال * وقال قبله ممن جان به وهن عواقد * حبل النطاق فشب غير مهبل مزودة أى
مذعور يروى بالجر صفة ليلية مثل واللبل اذا يسرى وبالنصب حال من المرأة وليس بقوى مع انه الحقيقة لان ذكر اليلة حينئذ لا كبير فائدة
فيه والشاهد

فيهما انه ضمن جل معنى عاق ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل جلته أمه كره او قال الفرزدق ٣٠٧ كيف تراني قال يا بنجي * قد ذل الله زيادا

عنى أى صرفه عنى بالقتل وهو كثير قال أبو الفتح في كتاب التمام أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراها

* القاعدة الرابعة *

انهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط فلهاذا قالوا الابوين في الاب والام ومنه ولا يويه لسكل واحد منهما السدس وفي الاب والخاله ومنه ورفع أبويه على العرش والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها * فارتى القهرين في وقت معا أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال التبريزي بجوزانه أراد قرا وقرا لانه لا يجتمع قران في ليلة كانه لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمران في العرف الشمس والقمر وقيل ان

أمه كانت كارهة للجماع (قوله فيهما) أى في البيتين حيث قال جملته وقال من جملته به (قوله بنجي) الجنب بكسر الميم الترمي والجمع سبحانه بفتحها أخذ من الجنة وهى السترة صاحبها يستتر به عما يقصده من مكر وهو قال بالياء المثناة التحتية أى باغضها وهاجرارضبطه الشمى بالوحدة ولعل معناه وضعه على عكس الاتقاء فيوافق نسخة المنشأة أى هاجر او زياد هو ابن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بانه أخوه من أبيه أسلم في زمان أبي بكر وولد في عام الفتح على فراش الحرب من كلابة من زوجته سائلة جاريتة وولى العراق سنة ثمان وأربعين ومات سنة ثلاث وخسين (قوله وهو) أى التضمين كثير وقوله قال أبو الفتح دليل لقوله وهو كثير (قوله قال أبو الفتح الخ) هذا مجاز أى يد القول بأن التضمين قياسى وقيل الثانى فقط وظاهره ان ليس كل حذف مقيد او كذا المجاز اذا ترتب عليه حكم زائد (قوله أنهم يغلبون على الشئ ما لغيره) وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر ويشئى بهذا الاعتبار قصد إليه والى الاستحسان حتى يكون معنى الابوين المسمين بالاب والام انما سميان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من أى أنواع علم أو أحد احكام حوله لكن أنت خير بأن قول المصنف للتناسب يقتضى ان الاول أعنى التغليب للتناسب استعمارة له مشابهة والثانى وهو التغليب للاختلاط مجاز مرسل لا ضدية أو المجازة وهو ظاهر فى جعل الام أبامثلا وأما ابوين فحقيقة ومجاز باعتبارين أو انه من عموم المجاز بأن يفسر الابوين بالوالدين اه تقرير شيخنا دردير (قوله لتناسب بينهما) أى بان كانا متصاحبين أو متشابهين أو متقابلين (قوله فلهاذا قالوا الابوين الخ) هذا مثال التغليب للتناسب وكذا المشرقين والمغربين ومثاله التغليب للاختلاط ما ياتي بعد (قوله لسكل واحد) دفع به توهم ان السدس للمجموع (قوله وفي الاب والخاله) أى بناء على أن زوجة يعقوب في ذلك الوقت هى خاله توسف وان أمه ماتت وقيل ان الموجدة اذذاك انما هى أمه وعلى الاول فالتغليب لمناسبة أى وجود التصاحب (قوله والمشرقين) هذا عطف على الابوين أى وقالوا المشرقين والمغربين قيل انه لا تغليب فى هذا والمراد مشرق الصيف ومشرق الشتاء ومغربهم ما قبل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق (قوله وانما الخافق المغرب) أى وأما المشرق فهو محل الطالع والخافق محل الخفوق أى الغروب (قوله مخفوق فيه) من خفق النجم غرب وقيل انه لا تغليب وانه من خفق اضطراب الاضطراب الارياح أو الكواكب أو الليل والنهار فيهما (قوله والقمرين) أى وقالوا القمرين فغلب هنا المذكر على المؤنث اذ لا بد للتغليب من زية فيغلب المذكر على المؤنث والأشرف على غيره (قوله واستقبلت الخ) قبله

نشرت ثلاث ذوائب من شعرها * في ليلة فأرت لبالي أربعا
(قوله بجوزانه أراد قرا وقرا) أى وحينئذ فلا تغليب بل فيه حقيقة ومجاز وقوله لانه لا يجتمع الخ عملة لمخذوف أى انه أراد قرا وقرا وصح التجب لانه الخ اه تقرير دردير (قوله انه أراد قرا وقرا) أى ان القمر انطبع في صفا ووجهها فقرأت بها كما قال

واذا انفارت الى محاسن وجهه * الغيب وجهك في سناه غزيبا
هذا هو الابن ويشير له قوله معالما يتبادر من انه نفاها والقمر في محله والاصل ان كلام التبريزي محتمل لامرين وجهه على ما قلناه أبغ وعلى كل منهما لا تغليب فى البيت وما قاله المصنف من التغليب امدح (قوله امدح) أى لان جعل وجهها شمسا أبغ وأعظم ولان القمرين فى العرف للشمس والقمر فالمصنف ذكر وجه واحد الامدحية (قوله والقمران فى العرف) أى كما يشهد له التعريف بأل المفيدة للعهد ومقتضى كلام التبريزي التنكير (قوله ان منه) أى من التغليب (قوله لناقراها) أى الشمس والقمر والمراد بالنجوم الكواكب (قوله انما أراد) أى بالقمرين محمد والخليل مجازا (قوله وقالوا العفرين) غلبوا الاخف وقيل لطول مدة عمره فكثرت استعماله وقوله فلا تغليب أى فى كل ما ورد فيه العفرين (قوله قيل لعثمان) أى وقد

منه قول الفرزدق أخذنا باق السماء عليكم لناقراها والنجوم الطوالع وقيل انما أراد محمد والخليل عليهم الصلاة والسلام لان نسبهم ارجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا العفرين فى أبي بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد بانه قيل لعثمان رضى الله عنه

رؤية والعجاج والمروتين في الصفا والمرور ولجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل في نحو ففهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجليه ومنهم من يمشى على أربع فان الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى كل دابة من ماء وفي من يمشى على رجليه اختلاط آخر في عبارة التفصيل فانه يمشى الانسان والطائر واسم مخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من الغائبين والملائكة على ابايس حتى استثنى منهم في فسجدوا الابليس قال الرخشري والاستثناء متصل لانه واحد من بين أظهر الاولف من الملائكة فعلى واعليه في فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء أحد ههم ثم قال ويجوز ان يكون منقطعاً ومن التغليب أو لتعود في الملتنا بعد لخر جنسك باشعيب والذين آمنوا عمل من قرئتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معناه ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الانعام أزواجاً يذروكم فيه فان

كان قبل عمر بن عبد العزيز (قوله سيرة العمرين) اي أبي بكر وعمر (قوله وهذا) أي قوله اعتق العمران (قوله أطلقت الخ) أي على وجه التغليب وهذا مثال التغليب للاختلاط (قوله كل دابة من ماء) أي ان قوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله ففهم من يمشى على بطنه الخ وفيه أيضاً اختلاط آخر لان الذي يمشى على رجلين يمشى الانسان وغيره (قوله واسم مخاطبين) عطف على من من قوله أطلقت من على ما لا يعقل أي لاجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل وأطلق اسم مخاطبين على الغائبين بطريق التغليب في هذه الآية وبيان ذلك ان لعلكم متعلقة أي لها تعاقب وارتباط بخلفكم وانطلقوا على مخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوى فكان مقتضى الظاهر ان يقال لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن غاب مخاطبين على الغائبين فقبل لعلكم تتقون والمراد بالجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا وليتفي التغليب لظهور انه ليس المراد اعبدوا ربكم لاجل التقوى لما يفيض اليه من تليل الشيء بنفسه (قوله على الغائبين) اي للعموم السابق (قوله لعلكم تتقون) أي خلقكم وخلق من قبلكم لاجل التقوى والحاصل انه تقدم غائب وهو والذين من قبلكم ومخاطبون وهو مدلول خلقكم وأطلق ضمير مخاطب في لعلكم عليهم (قوله لا باعبدوا) أي لتلازم تليل الشيء بنفسه أي اعبدوا لاجل التقوى والتقوى هي العبادة (قوله والمذكرين) اي ولجل الاختلاط أطلق اسم المذكرين فهو عطف على مخاطبين أي أطلق اسم مخاطبين وأطلق اسم المذكرين (قوله والمذكرين على المؤنث الخ) يعني ولجل الاختلاط أطلق وصف المذكرين على المؤنث وهذا هو تغليب المذكر على المؤنث في صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا اراد معاً أتى بصيغة المذكر كقوله تعالى وكانت أي مريم من القانتين أي المطيعين فعدت الانثى من الذكور حيث جعلت بمنزلة م في التعبير بلغة يخص به الذكر ووضعها ه دما بيني (قوله في وكانت من القانتين) أي ناولم يغاب لقال من القانتات (قوله والملائكة) أي وأطلق اسم الملائكة هو ذمان تغليب الجنس الكثير لافراد على فرد من جنس آخر معهما فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس متناولاً لذلك الفرد كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان ابليس داحس فيما اراد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان اسنة مؤه من قوله تعالى فسجدوا متصلاً على ما هو الاصل في الاستثناء (قوله ويجوز ان يكون منقطعاً) وجهه انه ليس بلك فلا يتناوله اسم الملائكة لكن ذكر الابهاء والاستكبار يدل على انه مأثور بالسجود تبعاً كالعام مع العلماء وان لم يتناول لفظ الملائكة (قوله ويجوز ان يكون منقطعاً) أي بالنظر للمعنى الحقيقي أي نظر الكونه ليس من الملائكة (قوله بخلاف الذين آمنوا معهم) أي ففهم كانوا من أهل ملتهم فغلبوا في العود عليه وان كان حقها ان لا يستعمل الا في قومه وفي الخطاب أي في قوله لتعودن تغليب أيضاً للاختلاط لان الخطاب في أولتعودن حيث عبر بالجمع شامل لشعيب وللذين معهم ان الخطاب انما هو شعيب فقط والحاصل ان الآية فيها تغليبان أحدهما تغليب اتباعه على نسبة العود الى تلك الملة وهذا مذكور في المتن والثاني تغليب شعيب في الخطاب عليهم حيث عبر بالجمع مع ان الخطاب هو فقط (قوله يذروكم فيه) أي فان الميم شامل للعاقل وغيره فلولا انه غلب لقال يذروكم ويذروكم وغاب الخطاب على الغيبة لان الكاف في يذروكم صادق بالانعام الذي هو من قبيل الغيبة صادق بالضمير مخاطب في لكم فلولا انه غلب الخطاب لقال يذروكم واياهن (قوله فان الخطاب فيه) أي في قوله يذروكم (قوله فغلب مخاطبون والعاقلون الخ) أي في الآية تغليبان لان المعنى جعل لكم أي خلق لكم أي الناس من أنفسكم أي من جنسكم أزواجاً أي حلالاً أو ذكورا واناثاً وخلق للانعام من جنسها أزواجاً يذروكم أي يبيشكم ويكثركم أي الناس والانعام فيه اي في هذا الجمل الذي هو منبع التكاثر بالتناسل والتوالد ففي لفظكم غلب مخاطبون أعني الناس على الغيب أعني الانعام والاقبال يذروكم واياهن وغاب فيه أيضاً

والسلام فتدلى فتعاقى في الهواء وهذا اولى ٣١٠ من قول من ادعى القلب في هاتين الايتين وان التقدير وكم من قرية جاءها بأسنا فاهلكها

ثم تدلى فدنى وقال

فارقنا من قبل ان نفارقه

لما قضى من جاعنا وطرا

اي اراد فراقنا في كلامهم

عكس هـ ذا وهـ والتعبير

بارادة الفعل عن ايجاده نحو

ويريدون ان يفرقوا بين الله

ورسله بدليل انه قول

بقوله سبحانه وتعالى ولم

يفرقوا بين أحد منهم

* والرابع القدرة عليه نحو

وعدا علينا انا كفاحا لئى

قادرين على الاعادة وأصل

ذلك ان الفعل يتسبب عن

الارادة والقدرة وهم يقيمون

السبب مقام المسبب

وبالعكس فالاول نحو ونبأوا

أخباركم أى ونعلم أخباركم

لان الابتداء الاختبار

وبالاختبار يحصل العلم

وقوله تعالى هل يستطيع

ربك الا يتفقرا غدير

الكسائي يستطيع بالغيبة

وربك بالرفع معناه هل يفعل

ربك فعبر عن الفعل

بالاستطاعة لانها شرطه أى

هل ينزل علينا بك ما نأمله ان

دعونه ومثله فظان ان لن

نقدر عليه اي لن نؤاخذه

فعبير عن المؤاخذه بشرطها

وهو القدرة عليها وأما قراءة

الكسائي فتقديرها هل

تستطيع سؤال ربك فخذف

المضاف أو هل تطلب طاعة

ربك في انزال المائدة أى

عابها فواعده بحرارة ثم انه انتقل الى صفة التي ينزل عليه فيها واراد الدنو من محمد فتدلى اي تعلق في الهواء الى ان
وصل الى النبي وقرب منه فكان منه قدر قوسين أو أدنى من ذلك حتى افاق النبي وسكن روجه فأوحى الله الى عبده
جبريل ما اوحاه جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فتعاقى في الهواء) تفسير لتدلى (قوله وهذا اولى الخ)
اي لان القلب خلاف الاصل (قوله في هاتين الايتين) اي وان المعنى ثم تدلى النبي محمد من السماء فدنا من بيت
المقدس وخله على القلب ان المتبادران الشخص يتدلى من العلو الى السفلى ثم يدنو فلذا قال بالقلب واما المعنى
الاول فليس المعنى عابها التدلى من السماء كما علمت (قوله لما قضى من جاعنا وطرا) اي اجتمعا ونوا في التعبير
بجماعنا فخش خصوصا مع تضاء الوطر والحب من المصنف في ايراده هذا البيت الشنيع الفاحش مع انه في
غنية عن ايراده بما أورده من الكتاب والسنة وتظهير هذا البيت ما وقع في المسألة لابي تمام من قول لربيع بن
مالك يرثي مالك بن زهير العسبي

من كان سيرورا بجقتل مالك * فليات نسوتنا بوجهه نهار

يجد النساء حواسرا يندبذه * بالصبح قبل تبليج الاسحار

ويروى * يلطمن أوجههن بالاسحار * قال الامام المرزوقي انى لا تعجب من ابي تمام مع تكافهم جوانب
ما اختاره من الايات كيف ترك قوله فليات نسوتنا وهى لفظة شنيعة وأصله المرزوقي بقوله

* فليات ساحتنا بوجهه نهار * واعترض على الربيع في قوله بالصبح قبل تبليج الاسحار بان الصبح لا يكون
الا بعد تبليج الاسحار فكيف يقول قبله * وأجيب بان المراد بقوله يندبذه بالصبح أى بالزبايا الواضحة كالصبح

(قوله عكس هـ ذا) أى يظلمون الارادة على الوقوع بالفعل (قوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله)
أى فهم فرقوا بالفعل فاستنوا بالله وكفروا برسله بدليل المقابلة بالؤمنين بقوله تعالى والذين آمنوا بالله

ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم * وأدلة الادباء يكفيها الظهور ولا يشترط أن تكون قطعية (قوله القدرة
عليه) أى أنهم يعبرون بالفعل ويريدون القدرة عليه (قوله وعدا علينا انا كفاحا لئى) قوله كبدنا بأول

خلق نعيده الكاف متعلقة بنعيده وضميرها عائد على أول خلقى ومصدرية أى نعيده أول خلقى بقدا - دامه
كبدتنا اياه وقوله وعدا منصور بوعده أى ووعدهنا بذلك وعدا علينا انا كفاحا لئى أى قادرين على

ما وعدنا به من الإعادة (قوله وأصل ذلك) أى سبب ما ذكر من التعبير بالفعل عن ارادة وقوعه والتعبير
بالارادة عن وقوعه واجاده والتعبير بالفعل عن القدرة عليه فقوله وهم يقيمون السبب مقام المسبب هـ ذا

بالنظر للحالة الثانية وقوله والعكس بالنظر للحالة الاولى والاخيرة (قوله أى ونعلم) أى بحسب ما عندكم
أى تعلموا وأنا علمنا (قوله يحصل العلم) أى فاطلق الابتلاء وهو السبب وأريد المسبب وهو العلم (قوله لانه

شرطه) أى فاطلق الشرط وهو سبب اعوى وأراد المسبب وهو الفعل (قوله أى هل ينزل) هذا تفسير لقوله
هل يفعل ربك أى فالمراد بالفعل الانزال والحاصل ان قوله أى هل ينزل تفسير لفعل الانزال أى الحاصل المعنى

للفعل فقط والا كان لا معنى لهل ينزل الانزال تأمل (قوله فعبير عن المؤاخذه الخ) أى انه أطلق الشرط وهو
القدرة وهو سبب اعوى واراد المسبب وهو المؤاخذه (قوله وأما قراءة الكسائي) أى هل تستطيع ربك

بالمطاب ونصير بك واذغام لام هل فى تاء تستطيع (قوله هل تستطيع سؤال ربك) أى هل تقدر على سؤاله
أن ينزل علينا مائدة المراد بالاستطاعة على هذا القدرة وقوله أو هل تطلب الخ يشير الى أن السين والتعاقى
الاستطاعة للطلب (قوله ومن الثاني) أى اقامة المسبب مقام السبب (قوله اى فاتقوا العناد الخ) أى فقد أطلق

المسبب وهو النار وأريد السبب فيها وهو العناد (قوله يعبرون عن الماضى) أى عن الامر الماضى والامر
الآتى وقوله كما يعبرون عن الشئ الحاضر أى بعبارة مماثلة لما يعبر بها عن الشئ الحاضر (قوله قصد الاحضاره)

استجابته ومن الثاني فاتقوا النار أى فاتقوا العناد الموجب للنار * (القاعدة السادسة) * انهم يعبرون عن الماضى والآتى
كيعبرون عن الشئ الحاضر قصد الاحضاره فى الذهن حتى كأنه مشاهد حاله الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة

لان لام الابتداء للعالم ونحو هذا من شيعته، وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقرب الرجاءين من النبي عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذ
وانما الاشارة كانت اليه في ذلك الوقت هكذا حكيت ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا ٣١١ تصدق قوله سبحانه وتعالى فتثير احضار

تلك الصورة البديعة الدالة
على القدرة الباهرة من اثاره
السحاب تبدوا ولا قطعها ثم
تتضام من قبله بين أطوار حتى
تصير ركلا ومنه ثم قال له
كن فيكون أي فكان ومن
يشرك بالله فكأنما يخون
السماء فحفظه الطير أو
تهوى به الريح في مكان سحيق
ونريد أن عن على الذين
استضعفوا في الارض الى قوله
تعالى ونرى فرعون وهامان
ومنه عند الجهور وكابهم
باسط ذراعيه أي يسط
ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم
يشل وثلبناهم وهم هذا
النقرير يندفع قول الكسائي
وهشام ان اسم الفاعل الذي
بمعنى الماضي يعمل ومثله
والله مخرج ما كنتم تكتمون
الان هذا على حكاية حال
كانت مستقبله وقت التداري
وفي الآية الاولى حكيت
الحال الماضية ومثلها قوله
جارية في رمضان الماضي
تقطع الحديث بلا يمض
ولولا حكاية الحال في قول

أي الامر الماضي أو الآتي (قوله لان لام الابتداء للعالم) أي فاذا دخلت على مضارع صيرته نصافي
الحال وأولى به امع أن الحكم مستقبل قصد الاستحضار الصورة فاندفع ما يقال ان المضارع صالح للاستقبال
(قوله اذ ليس المراد تقرب الرجاءين) أي قربهم - ما كما تفيد هذه الاشارة - ذا (قوله في حكيت) أي الى
النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ما وقعت (قوله تصالح) أي والافكان مقتضى الظاهر أن يقال فثار سحابا
(قوله قطعاً) أي متفرقة وقوله ثم تتضام أي فتصير قطعة واحدة (قوله ركلا) أي بعضه فوق بعض (قوله أي
فكان) أي فهو مجاز في الهيئة عكس أي أمر الله فان التجوز فيه في المادة (قوله فكان كما تخون السماء)
أي يخونان يشرك مستقبلي (قوله ونرى فرعون) أي وأردنا أن نرى فرعون الخ (قوله أي يسط
الخ) أي فهو من حكاية الحال الماضية حيث فرض البسط الواقع في الماضي واقعا في الحال وعبر عنه باسم
الفاعل (قوله وبهذا التقرير) أي من أن باسطا للحال تاويلا وعلى أنه على تقدير فعل (قوله والله مخرج
الخ) قبله واذا تاملت نفسا فادرا ثم فيها أي وادكر وا أي يابني اسرائيل اذ قتلتم نفسا فادرا ثم أي تخصصتم
وتدافعتم بسببها والله مخرج أي يخرج ويقاها ما كنتم تسكتمونه من أمرها فالخراج مس - مستقبل بالنسبة لوقت
التداري لأنه كان حاصل في الحال فهو من حكاية الحال المستقبلة حيث فرض الخراج الواقع في المستقبل حين
التداري واقعا في الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله والله مخرج) أي يخرج ذلك بالفعل عند وقوع الحكومة
عند موسى لان الخراج حاصل في الحال (قوله وقت التداري) أي التخصص والتدافع وان كانت ماضية وقت
قص ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وانزل هذه الآية عليه (قوله وفي الآية الاولى) أي باسط (قوله
حكيت الحال الماضية) أي لان البسط وقع من السكب فيما مضى قبل اعلام النبي بذلك ففرض واقعا في الحال
وعبر عنه باسم الفاعل (قوله ومثلها) أي مثل الآية الاولى وهي وكابهم باسطا ذراعيه في حكاية الحال الماضية
وقوله جارية بالرفع خبر مبتدأ محذوف يرجع لما تقدم ان كان أو المسمى بحبوبي جارية ويجوز الجرب رب
محذوفة والايماض لمح البصر وهو محبوب من المحبوب (قوله في رمضان) متعلق بتقطع بمعنى قطعت فهو من
حكاية الحال الماضية (قوله يغشون) أي يغشاهم الناس ويأتونهم للضيافة طائفة بعد طائفة حتى ان كلامهم
صارت لهم على أحد أي لم تصوت عليه لاعتباده على محبي الضيفان فقوله لا تهر بمعنى لم تهر لكنه عبر بالمضارع
لحكاية الماضي فهو من حكاية الحال الماضية وقوله يغشون الخ هذا صدر بيت يحجزه

* لا يسألون عن السواد المقبل * ومر الكلام على هذا البيت في محبته حتى وقبل هذا البيت
أولاد جفنة حول قبرا بهم * قبرا من مارية الكريم المفضل
بيض الوجوه كريمة أحسابهم * ثم الانوف من الطراز الاول

(قوله لم يصح الرفع) أي تهر وقوله لانه لا يرفع أي الفعل الواقع بعد حتى اذا كان للحال حقيقة أو تأويلا
كافي البيت والآية قال في الخلاصة

وبعد حتى حالا أو مؤولا * به ارفق وانصب المستقبلا

(قوله ومنه) أي ومن الحال الواقع بعد حتى وزلوا حتى يقول الرسول - على قراءة الرفع في يقول (قوله ان
اللفظ) أي كان والفعل مثلا وقوله يكون على تقدير أي بان يكون مؤولا بصدر وذلك المصدر يكون على
تأويل آخر بان يؤول باسم المفعول (قوله والافتراء مؤول بفتري) قال الدميري قد
تقدم في الباب الاول في فصل أن المفتوحة الهدزة الساكنة النون انه لو قيل بان كان تامسة وان يفتري في محل
رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراءه هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل

حسن
يغشون حتى لانهم كلامهم
لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا
وهو للحال ومنه قوله تعالى
حتى يقول الرسول بالرفع
(* القاعدة السابعة *)
ان اللفظ قد يكون على تقدير
وذلك المقدر على تقدير آخر نحو قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى
من دون الله فاني يسئري مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بفتري وقال

أى عسى أمرز يد أو عسى
زيد صاحب القيام وقيل ان
زائدة ويرده عدم صلاحيتها
للسقوط في الاكثر وانما قد
علمت والزائد لا يعمل خلافا
لابي الحسن وأما قول أبي
الفتح في بيت الجاسية
حتى يكون عزير في نفوسهم
أو ان يبين جميعا وهو مختار
يجوز كون ان زائدة فلان
النصب هنا يكون بالعطف
لابان وقيل في ثم يعودون لما
قالوا ان ما قالوا بمعنى القول
والقول بتاويل القول أى
يعودون للمقول فيهن لفظ
الظهار وهن الزوجات وقال
أبو البقاء في حتى تنفقوا
تجبون بجوز عند أبي على
كون ما صدر به والمصدر في
تاويل اسم المفعول انتهى
وهذا يقتضى أن خير أبي على
لا يجيز ذلك وقال السيرافى
اذ قيل فاموا ما خلا زيدا وما
عدا زيدا فإفهام صدر به وهى
وصاتها حال وفيه معنى
الاستثناء قال ابن مالك
فوقعت الحال معرفة لتاويلها
بالنكرة انتهى والتاويل
خالين من زيد ومتجاوزين
زيدا وأما قول ابن خروف
والشلوبين ان ما وصلتها نصب
على الاستثناء فغاط لان معنى
الاستثناء قائم بما بعدهما
لاجعها والمنصوب على معنى
لا يلبق ذلك المعنى بغيره
* القاعدة الثامنة *

على تاويل (قوله ان تنبت) أى نبات ثم يؤول نبات فالصدر مؤول باسم الفاعل أى ما الفتيان نابتي اللحي
ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل على التاويل أى مافتوة الفتيان نبات اللحي
واسكن بجز البيت يناسب الاحتمال الاول (قوله اللحي) بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع لحيمة بالكسر
فأما الكسر فيهما فهو مثل قرية وقرب وأما الضم في الجمع والكسر في المفرد فتأمل ذروة وذرى (قوله ند)
الذرى الجوادى يقال ندى اذا أجاد فهو ند (قوله على ذلك) أى على التاويل بالمصدر والمصدر على التاويل
باسم الفاعل أى القائم (قوله عدم صلاحيتها) أى صلاحية ان وقوله فى الاكثر الذى هو وقوله بعد عسى
فان انما تقع كثيرا بعد عسى فهذا يدل على عدم الزيادة (قوله خلافا لابي الحسن) أى الاخفش القائل بعمل
الزائدة (قوله وأما قول أبي الفتح) هذا جواب عما يقال كيف تكون الزائدة لا تعمل مع انها قد عملت فى
البيت وهى زائدة كإفص على زيدا منها فيه أبو الفتح (قوله فى بيت الجاسية) هو ليزيد بن حماد السلوتى
(قوله حتى يكون عزير الخ) قبله

انى جدت بنى شيان اذ جدت * نيران قومى وفهم شبت النار
ومن تكرمهم فى المحل انهم * لا يعلم الجار فيهم انه جار

حتى يكون الخ والمعنى انهم لا يرضون فى وقت المجاعة والتعطاب بما طبعوا عليه من الكرم بل يتكفون أكثر منه
ومن تكفهم أنهم يحلون جارهم من العناية به والاحسان اليه بحيث لا يتشكك به فى نفسه هل هو جارهم أو من
أنفسهم وضميتهم موعلى هذا تتعلق حتى من قوله حتى يكون عزير بالمعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم
انه جار أى يعلمونه بمذه المعاملة الى أن يكون عزير بمثابة واحد من أنفسهم أو أن يبين أى يفارق وهو مجتمع
الشملى والحال مختار لذلك غير مضر وقوله فى نفوسهم فى نسخة من بدل فى (قوله أو ان يبين جميعا) أى أو ان
يفارق مجتمع الشملى والحال (قوله يجوز كون ان زائدة) هذا مقول أبي الفتح أى ويجوز أن تكون أن الناصبة
كما قاله غيره وفيه ان أن الناصبة لا تظهر بعد حتى وأجيب بأنه انما ظهرت أن فى المخطوف على المنصوب بعد حتى
وان كانت لازمة الاضمار بعدها لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله يجوز كون ان زائدة الخ) أى
وأما غير أبي الفتح فيرى أنهم البتت زائدة فى البيت وأنما ظهرت فى المخطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت
لازمة الاضمار فى الاول نظرا الى أنه يغتفر فى الثوائى ما لا يغتفر فى الاوائل فيكون البيت من أمثلة القاعدة
الثامنة الاسمية ويمكن وجه ثالث وهو ان تكون مصدر به كإفص غير أبي الفتح لكن ليس العطف على ما بعد حتى
بل على خبر يكون وهو عزير على تاويل المصدر باسم الفاعل أى حتى يكون عزير أو باننا فيكون البيت من
أمثلة القاعدة السابعة التى الكلام فيها الا أن اه دما ينى (قوله فلان النصب الخ) أى فلا يرد لان النصب
بالعطف لابان (قوله أى يعودون للمقول فيهن) أى بالامسالك لهن والعزم على وطهن (قوله وهن
الزوجات) وقيل ان المعنى يعودون اضد ما قالوا (قوله والمصدر) أى حتى تنفقوا من الحب وقوله فى تاويل
اسم المفعول أى حتى تنفقوا من الامر المحبوب (قوله أن غير أبي على لا يجيز ذلك) أى وهو كذلك لانه يغنى
عن هذا التكاف جعل ما وصلها اسميا محذوفاً عازره (قوله وهى وصلتها حال) أى قاموا حال كونهم خالوا
زيد (قوله والتاويل الخ) أى فقد أوت ما وصلتها بالمصدر وأول المصدر باسم الفاعل (قوله لان معنى
الاستثناء) أى وهو الاخراج قائم بما بعده ما هو زيد فى المثال أى فكيف يقال ان ما وصلتها نصب على
الاستثناء (قوله على معنى) أى على الاستثناء أى وهو ما بعده ما (قوله لا يلبق) أى لا يلبق قيسام ذلك المعنى
أعنى الاستثناء والارضع لا يقوم وقوله بغيره مصدره هنا ما وصلتها (قوله وصلتها) السخلة ولد الشاة
ذكرا أو أنثى وهو عطف على شاة فيلزم تساط كل عليهما مع ان كالاتضاف لمرفة مفردة فيجاب بانه يغتفر

* وأى فستى هي جاء أنت

وجارها * ورب رجل وأخيه
وان نشان نزل عليهم من
السماء آية فظلت ولا يجوز
كل سخلتها ولا أى جارها ولا
رب أخيه ولا يجوز ان يتم
زيد قام عمرو فى الاصح الا فى
الشعر كقوله
ان يسمو واسبة طاروا بها

فرحا

عنى وما يسمو من صالح
دفنوا * اذلا تضاف كل واى
الى معرفة مفردة كما ان اسم
التفضيل كذلك ولا تجزى
الا النكرات ولا يكون فى
النثر فعمل الشرط مضارعا
والجواب ماضيا وقال
الشاعر

ان تركبوا فركو ب الخيل
عادتنا

أو تنزلون فانه عشر نزل
فقال يونس اراد أو أنتم
تنزلون فعمل الجمله الاسمية
على جمله الشرط وجعل
سيبو به ذلك من العطف على
التوهم قال فكأنه قال
أتركبون فذلك عادتنا أو
تنزلون فنحن معروفون بذلك
ويقولون مررت برجل قائم
أبواه لافاعدين ويمتنع قائمين
لا فاعدا أبواه على افعال الثانية
وربط الاول بالمعنى

* (القاعدة التاسعة)

انهم يتبعون فى الطرف
والجسرور مالا يتبعون فى
غيرهما فلذلك فصلوا بهما
الفعل الناقص من معوله

فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع (قوله واى فستى) مضاف ومضاف اليه وفقى مضاف وهي جاء مضاف اليه
وجارها عطف على فتى والمعطوف على الجبر ورب رجلا وروفيه أنه يلزم عليه تسليط أى على جارها مع أن أى
لا تضاف لمعرفة مفردة وأجيب بانه يغتفر فى الثانية مالا يغتفر فى الاول (قوله وأخيه) عطف على رجب
ويغتفر فى الثانية لان رب لا تجزى لانكره لا معرفة (قوله نزل عليهم) جواب الشرط وقوله فظلت تابع له
(قوله ولا يجوز ان يتم الخ) الاوضح ولا يجوز ان نشأ فظلت لانه الواقع فى الآية الا أنه تجانب الآية (قوله
فى الاصح) هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر بل يقع فى النثر واختاره ابن مالك مستدلا عليه
بحدِيث من يقوم ليلة القدر ايماناً واحتساباً باغفر له ما تقدم من ذنبه (قوله ان يسمو واسبة) السبته
ما يسب فاعلها وقوله كفى الجاساة

صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بشر عندهم اذنوا

جهلاء علمنا وحينئذ من عدوهم * فبئس الخلدان الجهل والحين

أى جمعوا جهلاء على القريب وجناب من العدو (قوله اذلا تضاف الخ) علة اقله ولا يجوز كل سخلتها الخ وقوله
اذلا تضاف كل واى الخ هذا مسلم فى أى وأما كل غير مسلم لان كلات تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الاجزاء
نحو كل زيد حسن أى كل جزء حسن ويجاب بان المراد اذلا تضاف كل أى المراد منها استغراق الافراد كما هنا
وهذا لا ينافى ان المراد منها استغراق الاجزاء تضاف للمعرفة والحاصل أنه اذا أريد منها استغراق الاجزاء
أضيفت لمعرفة وان أريد استغراق الافراد فإتم تضاف لذكره ولا تضاف لمعرفة فاذا قلت أكلت كل رغيف
لزيد كانت له موم الافراد وان قلت أكلت كل رغيف زيد كانت له موم أجزاء فرد واحد (قوله كما ان اسم
التفضيل) هذا تنظير وقوله كذلك أى لا يجوز اضافة معرفة مفردة فلا يجوز زيد أفضل عمرو (قوله ولا يكون
فى النثر فعمل الشرط مضارعا والجواب ماضيا) لا فائدة لهذا بعد قوله أولا ولا يجوز ان يتم زيد قام عمرو والا فى
الشعر وقوله والجواب مفعول عطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز تخفضه به لطف على الشرط
لانه يؤدى للعطف على معولى عامين وهو ممنوع فى مثل هذا على الصحيح (قوله ان تركيبوا) جملة تركيبوا مجزوم
بان وقوله فركو ب جواب الشرط وقوله أو تنزلون قال يونس انه نحو برحذوف أى أو أنتم تنزلون (قوله فعطف
الجمله الاسمية الخ) يعنى وجمله الشرط لا تكون الا فعلية فيكون عطف الاسمية عليها جاريا على قاعدة اغتفارهم
فى الثوائى مالا يغتفرونه فى الاوائل وينبغى ان يكون مثل هذا عند الكوفييز والاختفص جائز من غير حاجة الى
هذا الاعتذار لانهم يجوزون فى نحو وان امرأة خافت من بعلم الخ كون امرأة مبتدأ خبره خافت (قوله من
العطف على التوهم) أى انه توهم ان الاستفهام محل أداة الشرط (قوله لافاعدين) عطف على قائم الذى
هو صفة فيلزم أن يكون الاسم أيضا صفة وفيه أنه كيف يوصف الواحد بالثنى وأجيب بانه يغتفر فى الثانية (قوله
على افعال الثانية) أى وهو فاعدى أبواه فيفرد ويضم فى الاول وقوله ورب الاول أى قائمين وقوله بالمعنى أى
بالضمير المغتفر فى الثوائى (قوله فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص الخ) هذا مذهب جمهور البصريين وأجاز
ابن المراح والفارسي ومن تبعهما الفصل بغيرهما اذا اتصل بعامله نحو كان طعمه ملكيا كل زيد ولا يجوز كان
طعمه ملكيا كل وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما ما عدا ما عدا قوله

فنا هذا جاون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة واضمرا ضمير الشأن فى الفعل الناقص وحينئذ فليس ذلك الغير فاصلا بين الفعل
الناقص ومعوله ومما تسكوا به أيضا * وليس كل النوى تلقى المساكين * قال الدمامى ولو صح ما فالو القيل
تلقون فوجب ان كان شائبة وفيه ان ضمير الجماعة يصح فيه الافراد والتأنيث نعم لو قيل يلقي بالتحية كان
ما قاله متعجا (قوله أو عندك زيد جالساً) أى فزيد سبها وجالساً خبره وقد فصل بجمعهم والجر لان فى

(٤٠ - دسوقى فى) نحو كان فى الدار أو عندك زيد جالساً وفعل التعجب من المنجيب منه نحو ما أجس فى الهيجاء ليعاز يدوما أثبت

عند الحرب زيدوا بين الحرف الناصح ومنسوخه نحو قوله فلا تلحنى فمافان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلائله وبين الاستفهام والقول الجارى بحرى الظن كقوله * أبعد بعد تقول الدار جامعة ٣١٤ وبين المضاف وحرف الجر ويجر ورهما أو بين اذن وان ومنصوبهما نحو هذا

غلام والله زيدوا بشرية
بوالله درهم وقوله
اذن والله نريمهم بحرب وقوله
ان مارأيت أبابز يدمقاتلا
ادع القتال وأشهاد الهبياء
وقدم وهو ما خبر بن على الاسم
في باب ان نحو - وان في ذلك
لعبرة وممولين للخبير في باب
مانحو ما في الدار زيد جالس
وقوله * فما كل حين من
تواتي * وتأتيا * فان كان
المعمول غيرهما بطل علمها
كقوله * وما كل من وافي منى
أنا عارف * ومعمولين لصلة
أل نحو - وكانوا فيه من
الزاهدين في قول وعلى الفعل
المنفى بما في نحو قوله

ونحن عن فضل ما استعنيانا
قيل وعلى ان معمولا للخبيرها
في نحو أما بعد فاني أقول كذا
وكذا وقوله
أباخرشة أما انت ذانفر
فان قومي لم تأكلهم الضبع
وعلى العامل المعنوي في نحو
قولهم * أكل يوم لك ثوب *
وأقول أما مسئلة أما فاعلم انه
اذا تلاها ظرف ولم يل الفاء
ما يمنع تقدم معموله عليه
نحو أما في الدار أو عندك
فزيد جالس جاز كونه
معمولا لا ماولا بعد الفاء
فان تلا الفاء ما لا يتقدم
معموله عليه نحو أما زيد أو
اليوم فاني ضارب فاعمال

الدار متعلق بجالسا (قوله وبين الحرف الناصح) أى وفصلوا بين الحرف الناصح الخ (قوله فلا تلحنى الخ)
هذا خطاب لزيد كراى لا تلحنى أنت اياى فالياء مفعول واننون لاوقاية أى لا تلحنى (قوله تقول الخ) أى فالاصل
أقول الدار جامعة بعد بعد تفصل بين الهمزة الاستفهامية والقول وفيه أن الفصل بين القول والاستفهام
ليس من خواصهما حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما بل قد جاء بالمعمول الثانى نحو
* أجه الاتقول بنى لوى * الا ان يقال انه تخصيص نسبي أى بالنسبة لتفسير المفعول الثانى اه تقرير دردير
(قوله تقول الدار جامعة) تمامه * شبهلى بهم أم تقول البعد محتوما * أى محتوما مضميا (قوله هذا غلام والله
زيد) أى فقد فصل بين المضافين بالجزء والجور (قوله اذ اول الله نريمهم الخ) تمامه * يشيب الطفل من قبل المشيب
(قوله ان مارأيت) الاصل ان ادع القتال مدقرو تى أبابز يدمقاتلا ففصل بين ان ومنصوبها وهو ادع
بالظرف وهو ما (قوله وقدم وهو ما) عطف على قوله سابقا فاصولوا بهما من قوله ولذا فصلوا بهما (قوله ان في
ذلك لعبرة) أى انه يجب الترتيب في باب ان اذ لم يكن الخبر ظرفا أو جار أو مجرورا (قوله ومعمولين) أى
قدموهما حال كونهما خبرين أو معمولين للخبير (قوله فما كل حين الخ) صدره
* بادية حزم لذوان كنت أمنا * واعلم ان كلاب بحسب ما تضاف اليه وهى هنا أضيفت لطين وهو ظرف فصح
التمثيل (قوله فما كل حين) الاصل فما الذى تولى المواليا كل حين فقد فصل بالظرف وهو كل حين الذى
هو معمول للخبير الذى هو مؤاتيا (قوله تواتي) بالناء والاشهر في انشاده تواتي من الموالاة (قوله فان كان
المعمول) أى معمول خبر ما تولى لها (قوله وما كل من وافي الخ) أى فقد فصل بقوله كل من وافي وهو مفعول
للخبير أى قوله عارف وانما مبتدأ وقوله وما كل من وافي الخ صدره * وقالوا تعرفها المنازل فى منى * وبعد البيت
ولم أنس منها ليلة الجزع اذ مشت * الى وأصحابي منجى وواقف
والمنازل نصب على اسقاط الخافض توسعا أى في المنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان مختص فلا ينصب على
الظرفية (قوله في قول) أى والثانى بقدر الظرف عام لا أى زاهدين فيه وليس هذا اشتغالا حتى يقال ما لا يعمل
لا يفسر عاملا وتقدم الكلام على ذلك في الجهة الثانية من الباب الخامس (قوله وعلى الفعل المنفى بما) أى
مع ان لها الصدارة (قوله قيل وعلى ان) أى قيل ويقدمان أى الظرف والجار والمجرور على ان الخ وقوله
معدولا للخبيرها الاولى معمولا لخبيرها أى حال كونها معمولا لخبيرها (قوله أما بعد) أى فالما حرف شرط
وتفصيل وقوله فاني أعمل كذا جواب الشرط وقوله بعد متعلق بأفعل تقدم الظرف الذى هو معمول لخبيرها على
ان وقوله أما أنت ذانفر أى فالاصل لان كنت ذانفر والجار والمجرور متعلق بقوله لم تأكلهم الذى هو خبر ان
فتقدم الجار والمجرور على ان والحال أنه معمول لخبيرها (قوله أكل يوم لك ثوب) ثوب مبتدأ مؤخر ولك
جار ويجرور متعلق بمخذوف خبر وقوله أكل يوم متعلق بالجار والمجرور ولا شك انهم العامل
المعنوي عندهم (قوله وأقول الخ) اعلم ان الذى يلى أما تارة يكون ظرفا وتارة يكون غيره والتالى للقاء أما
أن يمنع تقدم معموله أم لا فهو هذه أربع صور (قوله اذا تلاها ظرف) أى أو غيره نحو أما الرغيف فزيد
أكل (قوله فزيد جالس) مبتدأ وخبر والجملة جواب الشرط وقوله في الدار أو عندك يحتمل أنه متعلق
بخبر المبتدأ لانه لا يمنع تقدم معموله ويكون من متعلقات الجزاء ويحتمل تعلقه بما فهو من متعلقات
الشرط (قوله فالعامل فيه عند المازنى أما) أى لان معمول خبرها لا يتقدم على ان وقوله فالعامل اما أى
لاما بعد الفاء لا يمنع تقدم معموله عليه (قوله معمولا لا) أى لنيابتها متاب فعل الشرط لان الاصل
مهما يكن من شئ فنى أفعال كذا أخذت مهابا ويكن وأنيبت أمامناهم - ما (قوله من وجهين) أى من

فيه عند المازنى أما فصحة مسئلة الظرف فقط لان الحروف لا تنصب المفعول به وعند المبرد نحو زمسئلة الظرف من وجهين جهة
ومسئلة المفعول به من جهة العمل ما بعد الفاء

واحتج بان اما وضعت على

ان ما بعد فاء جوامها يتقدم
بعضه فاصلا بينها وبين اما
و جوزه بعضهم في الظرف
دون المفعول به واما قوله اما
انت ذانفر فليس المعنى على
تعلقه بما بعد الفاء بل هو
متعلق بتعلق المفعول لاجله
يقول حذف والتقدير ألهذا
فحسرت على وأما المسئلة
الانجليزية فن أحجاز زيد جالس
في الدار لم يكن ذلك عنده
مختصا بالظرف

* (القاعدة العاشرة) *

من فنون كلامهم القالب
وأكثر وقوعه في الشعر
كقول حسان رضى الله تعالى
عنه كأن سبيته من بيت رأس
يكون مزاجها عسل وماء
فيمس نصب المزاج فعمل
المعرفة الخبر والنكرة الاسم
وتأوله الفارسي على ان
انتصاب المزاج على الظرفية
المجازية والاولى رفع المزاج
ونصب العسل وقدروى
كذلك أيضا ارتفاع ماء
بتقدير وخالطها ماء وروى
برفعهن على اضمار الشأن
واما قول ابن اسد ان كان
زائدة فخطا لانها لا تزداد بل فقط
المضارع بقياس ولا ضرورة
تدعو الى ذلك هنا وقول روية
ومهمه خبره أرحاوه
كان لون أرضه سماؤه
أى كان لون سمانه لغبتها
لون أرضه فمعكس التشبيه
مبالغة وحذف المضاف وقال

فان أنت لاقيت في نجدة * فلا يتهمك ان تقدما

جهة كونه معمو لا لا ما وما بعد الفاء (قوله واحتج) اى المبرد وقوله على ان الخ اى على شرط ان ما بعد
الخ (قوله وجوزه بعضهم) اى جوزه كون الظرف معمو لا ما وما بعد الفاء اى للجزء كما أجاز كونه معمو لا
لا ما وهذا مقابل لكلام السمرقاني لانه يقول انه ليس الامعمولا للشرط للجزء وهذا يقول بجواز كونه
معمو لا للجزء وللشرط وهذا القول هو قول المصنف سابقا قيل وعلى ان معمو لا لخبرها فالمسئلة السابقة فيها
خلاف (قوله وجوزه بعضهم الخ) علم من كلامه أنه اذا تلا ما طرف أو غيره وتلا الفاء ما لا يتقدم معمو له
عليه فيه أقوال ثلاثة امتناع مسئلة غير الظرف وتعين كون الظرف معمو لا لا ما وقيل بامتناع مسئلة غير
الظرف والظرف يجوز أن يكون معمو لا لا ما أو لما بعد الفاء وقيل بجواز المسئلتين (قوله دون المفعول به)
أى وبهذا خالف المبرد (قوله على تعلقه بما بعد الفاء) أى كما قال القول الاول (قوله ألهذا) أى الكونك
ذانفر (قوله وأما على المسئلة الاخيرة) أى تقدم المعمول الذى هو ظرف على العامل المعنوى (قوله فن
أجاز الخ) أى فن أجاز تقديم الحال على عاملها المعنوى نحوز يد الخ والمعمد عدم الجواز وعليه فيكون تقدم
المعمول على العامل المعنوى خاصا بالظرف (قوله لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف) أى بل مثل الظرف
الحال (قوله كأن سبيته) أى خبرا سبيته وهو بالهمز اذا كان المشتري للشرب وان كان منقولا من محل الى
محل قيل لها بلاهمز وبيت الرأس محل بالشام يتقن فيه عمل الخمر اه تهر يرد يرد (قوله كأن سبيته الخ)
هذا البيت لحسان من قصيدة مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويمجوا بأسقيان قبل اسلامه وأولها

ففت ذان الاصابع فالجواء * الى عذراء منزلها خلاء

ومن جللتها أمن يم سجور رسول الله منكم * وينصره ويلا حه سواء

أتمسحوه واستله بكف * فتمر كالحبير كإفداء

والسبيته بالهمزة الخمرة المشترقة للشرب وأما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبيته بالياء لا غير كما صرح به الجوهري
وتبعه التفتازاني على ذلك في شرح المفتاح ووقع في القاموس أن الجوهري قد وهم في ذلك وان الصواب عكس
ما قاله وبيت رأس قرية بالشام اشتهرت بجودة الخمر وخبر كان قوله بعد

على أنيابها أو طعم غصن * من التفاح حصره اجتناء

يقال حصرت الغصن تشديدا المهمة اذا أخذت برأسه فاهلته فقد شبره بق المحبو به بخمر من جت بعسل
أو بطعم تفاح (قوله فعمل الخ) اى فعمل المبتدأ الذى حقه التعريف نكرة وهو عسل وجعل الخبر الذى
حقه التنكير معرفة فهذا دليل على القلب حيث خالف الاصل (قوله على الظرفية) اى يكون في مزاجها
(قوله وقدروى) اى البيت كذلك اى برفع المزاج ونصب العسل ورفح الماء وقوله أيضا الى كاري
بالعكس (قوله فارفع ماء) اى على هذه الرواية (قوله ويروى برفعهن) اى الثلاثة (قوله وأما قول
ابن اسد) اى في توجيهه رواية رفع الثلاثة (قوله ولا ضرورة تدعو الى ذلك) اى الى جعلها زائدة لجهة
جعلها شانية (قوله ومهمه الخ) المهمة المفارقة والمغبرة المتلونة بلون الغبار وأرحاوه نواحيه وأطرافه جمع
رجبا بالقصر وبعد البيت

وصيحت في ليلة اصدراؤه * داع دعاما أدر مادعاؤه

(قوله فمعكس التشبيه) اى لانه عند انهيجاء انما تتغير السماء اى جهتها من الغبار الصاعد فيصير كالارض
(قوله مبالغة) يعنى مبالغة في خبره بلون السماء حتى كأنه أصل في العبرة وقوله وحذف المضاف أى لسماء (قوله
فان أنت لاقيت الخ) النجدة تعالق على الشدة وعلى القتال والهول والفرع وكل هذه المعانى يمكن هنا والتشبيب
الخوف والفعل بالثناة التحتية مسند الى أن تقدم أى لا يخفك الاقدام والمعنى لا تخف أنت من الاقدام على ملاقاته
العدو والدخول في الحرب والقلب فيه ظاهر اه دما ميني (قوله في نجدة) في زائدة (قوله أن تقدما) فاعل أى

فان أنت لاقيت في نجدة * فلا يتهمك ان تقدما

كان أوب ذراعها اذا عرقت
وقد ترفع بالقر والساقيل
الفرج جمع قارة وهى الجبل
الصغير والعساقل اسم
لاوائل السراب ولا واحد له
والتلفح الاشتمال وقال
عروة بن الورد
فديت بنفسه نفسى ومالى
وما أولك الا ما أطبق وقال
القطامي

فلما ان جرى سمن عايبا
كأطينت بالفدن السباعا
القدن القصر والسباع
الطين ومنه فى الكلام
أدخات القلنسوة فى رأسى
وعرضت الناقة على الحوض
وعرضتها على الماء قاله
الجوهري وجاءت منهم
السكاكى والزخشرى وجهل
منه ويوم يعرض الذين كفروا
على النار وفى كتاب التوسعة
ليعقوب بن اسحق السكيت
ان عرضت الحوض على
الناقة قلوب * وقال آخر
لأقلب فى واحد منهم ما
واختاره أبوحيان ورد على
قول الزخشرى فى الآية
وزعم بعضهم فى قول المتنبي
وعذات أهل العشق حتى
ذقته

فجبت كيف يموت من
لا يشق * ان أصله كيف
لا يموت من يعشق والصواب
خلافه وأن المراد أنه صار
يرى أن لا يبب للموت
سوى العشق ويقال اذا

طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحر باء

القدم بمعنى الاقدام والكاف مفعول وقوله يتهيبك أى يخوفك أى اذا أنت لا قيت شدة فلا تخوفن من الاقدام
عليها فظاهره ان الاقدام يخوف مع ان الذى يخوف انما هو الشخص فهو مقلوب والاصل فلا تخوف أنت
من الاقدام عايبا ولذا قال الشارح فلا تتهيبها أى الشدة أى لا تتهيب القدم عليها (قوله ولا تتهيبني المومات)
التهيب الخوف وأصله تتهيبني حذف احدى التاءين والمومة المفازة والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر اليوم
أو طير يصفر بالليل والسحر الزمن الذى قبل الصبح يسير والمعنى ولا تخوف منى المفازة التى أركبها فظاهره
ان المفازة تخاف منه مع انه هو الذى يخاف من المفازة فهو مقلوب والاصل أتهيب المومات (قوله وقال كعب) أى
ابن زهير فى قصيدته بانث سعاد (قوله أوب ذراعها) أى الناقة وقوله وقد تلفح حال (قوله اسم لاوائل السراب)
أى وظاهر أن الجبال تلفح بالسراب أى تشتمل عليه لان السراب يتلفح بالجبال كما هو ظاهره والمراد بالسراب
ما يترأى للظمان فى شدة الحر أنه ماء والحال انه غير ماء (قوله فديت بنفسه الخ) الاصل فديت نفسه بنفسى
فالمفدى نفس المحبوب والمفدى به نفس الشاعر لا العكس كما هو ظاهر البيت وقوله ما أولك أصله ما أمتنعك
ثم ضمن فى البيت معنى المنع والاعطاء فعدى الى اثنين أى وما أمتنعك الا ما أطيقه وأندر عليه وهو فدا عن نفسك
بنفسى وقال السيوطى المعنى ولا أمتنعك الفداء بنفسى ومالى أى لا أقدر على ذلك لاني مجبول عليه (قوله فلما
ان جرى سمن) بكسر السين وفتح الميم والضمير للناقة وجواب لما قوله بعد

أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن ان تستطاعا
وصحف بعضهم سمن بفتح فسكون وجهل فى وصف قصعة تثر يد عليه سمن وهو غلظ فان قبله ما يعين وصف الناقة
وهو قوله
فلما أن مضت سستتان عنها * وصارت حقة تعلقوا الجذاعا
عرفنا ما يرى البصر فيها * فأكينا عليها أن تباعا
وقلنا مهلوا لنبينها * لسي تزداد لاسفرا طلالعا

فلما أن جرى الخ (قوله كما طينت) أى وصارت كأطينت أى كتطيين السباع بالفدن (قوله والسباعا
الطين) فالمعنى كأطينت الطين بالقصر وهذا المعنى مقلوب لان القصر هو الذى يطين ويابس بالطين لان
الطين يطين ويابس بالقصر كما هو ظاهره (قوله القصر) أى الذى يسكن فيه (قوله أدخلت القلنسوة
فى رأسى) أى فالاصل أدخات فى القلنسوة ورأسى لان فى انما تدخل على الطرف والظرف القلنسوة لا الرأس
(قوله وعرضت الناقة على الحوض) أى فالاصل عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه مائل
كالناقة لا الحوض وقوله وعرضتها على الماء فالاصل عرضت الماء عليها (قوله قاله الجوهري) أى قال
بالقالب فى المثاليين (قوله على النار) أى فالاصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لان المعروض عليه
هو ماله ميل فيختار المعروض وخلافه (قوله مقلوب) كأنه رأى ان المعروض هو المساق وهو الذى عنده
ميل (قوله ورد على قول الزخشرى فى الآية) وهى ويوم يعرض الذين كفروا على النار بان عرض
الكفار على النار ليس مقلوب لان الكفار هم قهرون فكأنهم لا اختيار لهم والنار تصرفه فيهم كالمتاع
الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كذلولوا عرضت الجارية على البسع وعرضت القاتل على السيف والزاني
على السوط (قوله كيف لا يموت من يشق) أى لانه لما ذاقه ولم يشدته تجب من حياة أربابه (قوله أن
لا سبب للموت سوى العشق) أى فتجب من موت من لا عشق عنده لعدم وجود سبب الموت (قوله اذا
طلعت الجوزاء) هى نجم يطلع مع الفجر فى مبدأ الحر والحر باء دوية أكبر من ابن عرس لا عظم فيها وهى
المسمى بالحر باية وهى ضيقة يتصل بقوة الحرارة اشتدادها تدور كيف دارت الشمس لمجبتها لها (قوله اذا
طلعت الجوزاء) هى برج فى السماء اذا حلت الشمس به قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس برج القوس
فاذا حلت الشمس فيه قصر النهار وطال الليل والى هذا المعنى يشير قول القائل فى وصف حاله عند زيارته الحبيب

وعدمها

أى انتصب الحرس بآء فى العود وقال ثعلب فى قوله تعالى ثم فى سلسلة ذرعهما سبعون ذوا عافا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكها فجاءها بأسنا ثم دنا من دلى وقد مضى تأويلها وما نقل الجوهرى فى فسكان قاب ٣١٧ قوسين ان أصله فابى قوس فقلبت

التثنية بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيدتها أى طرفها ولها طرفان فله قبان وتظير هذا الشاذين الاعرابى

اذ احسن ابن العم بعد اساءة فاست لشرى فعله بجهول اى فاست لشر فعليه قيل ومن القلب اذهب بكتابى هذا الآية واجب بأن المعنى ثم قول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون مائة وقولونه بسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل فى فعميت عليهم ان المعنى فعميت عنها وفى حقيق على ان لا قول الآية فهم من حرم على ان وصلت على ان المعنى حقيق على باذخاها على باء المنكاه كافر أنافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفى ما ان مفتاحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء بالعصبة بها أى تنهض بها متناقلة وقيل الباء للتعدية كالمهزة أى لتنى العصبة اى تجعلها تنهض

متناقلة * (القاعدة الحادية عشر) * من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الاحكام ولذلك أمثلة * أحدها اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها اى فى الاخراج لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضررفين

نصب غير أو اعطاء الاحكام غير فى الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا * الثانى اعطاء أن المصدر به حكم ما المصدر به فى الاهمال كقوله

وعدمها فالشمس بالقوس أمست وهى نازلة * ان لم يزرني وبالجزء ان زارا أى ان لم يزر كان الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا وقوله فى الحرباء أى بالحرباء (قوله أى انتصب الخ) أى تعلق لان الحرباء هى التى تعلق بالعود عند شدة الحر وقوله فى العود أى به (قوله ان المعنى اسلكوا فيه) أى ادخلوا فيه أى فى عنقه سلسلة أى طرف سلسلة وهو الطوق فطرف السلسلة وهو الطوق مسلك وعنقه مسلك فيه لأن الشخص مسلك والسلسلة مسلك فيها كما هو ظاهر الآية وقد يقال انه لا قلب فى الآية لان فى تدخل على الفarf وهو ماله احتواء فالمعنى ثم فى طرف سلسلة فاسلكوه أى فاسلكوا عنقه فطرف السلسلة طرف وعنقه مظروف (قوله فجاءها بأسنا) أى لان جىء البأس قبل الاهلاك أى جاءها بأسنا فأهلكها (قوله ثم دنا الخ) أى فالاصل ثم بعد ان كان بالافق الاعلى تدلى فدنا من النبي صلى الله عليه وسلم وقرب منه أو المعنى ثم بعد ان كان النبي فى السماء تدلى فى الهواء فدنا من بيت المقدس (قوله وقد مضى تأويلهما) أى بأن المراد من الفعل الارادة فالمعنى أردنا هلاكها فجاءها أو أراد الدنو فتدلى وقوله التثنية بالافراد أى والافراد بالتثنية (قوله وهو حسن ان فسر الخ) أى لان فسر القاب بالقدرد فلا يحسن (قوله ولها طرفان) أى وهما يحمل ربط الوتر (قوله بجهول) أى بمحتمل وما قد قبل اصرفه عنى (قوله لشر فعليه) أى لست متمملا لشر الفعلين أى للشر من الفعلين وهما الاحسان والاساءة فهو له فعلان ولا يتحمل أحدهما وهو الاساءة حاقد ابل يصرفها وليس المراد ان فعله واحد ولذلك الفعل شران (قوله اذهب بكتابى هذا الآية) أى فألقه اليهم ثم قول عنهم فانظر ماذا يرجعون أى فالاصل فانظر ماذا يرجعون ثم قول عنهم وارجع الى وأخبرنى لان النار انما هو قبل التولى والانصراف عنهم (قوله فعميت عنها) الأولى فعميت عن النبأ لئلا يناسب الغيبة فى عليهم (قوله وفى حقيق) أى وقيل بالقلب فى حقيق الخ وحاصله ان حقيق على أن لا أقول معناه أى وجب على قول الحق فحقيق خبر مقدم وقوله الحق مبتدأ مؤخر وعلى جار ومجرور متعلق بحقيق وهذا المعنى قلب المعنى قراءة الجماعة حقيق على أن لا أقول حقيق خبر مبتدأ محذوف أى أنا حقيق وعلى حرف جر وان لا أقول مجرور به على فإنا كان مبتدأ أصار مجرور رابعا وما كان مجرور رابعا على صار مبتدأ وهو المقدر قبل حقيق أى أنا حقيق أى واجب على قول الحق ولا شك أن قلب هذا قول الحق واجب على (قوله على أن المعنى) أى بناء على ان المعنى أى ان القلب بناء على أن معنى قراءة التخفيف هو معنى قراءة التشديد أى لاعلى التضمين اذ لا قلب عليه (قوله لتنوء) أى لتثقل أى لتنهض بحملها متناقلة أى ان الجماعة العصبة أى القوية اذا حملوا المفاتيح لتنهض بحملها متناقلة فقوله لتنوء بالعصبة فيه قلب أى لتنوء بالعصبة بالمفاتيح أى لتنهض بالمفاتيح متناقلة (قوله لتنوء بالعصبة) أى لتنهض المفاتيح بحمل العصبة متناقلة هذا ظاهره وليس مراد والمعنى المراد لتنوء بالعصبة بالمفاتيح اى تنهض العصبة بحمل المفاتيح متناقلة (قوله وقيل الباء للتعدية) اى فالمضى أصله فاءت بالعصبة اى نقلت فاذا دخلت الباء قلت فاءت اى نقلت المفاتيح بالعصبة اى فاءت العصبة اى صيرت العصبة متناقلة والمضارع منه تنوء فالمعنى لتنى المفاتيح العصبة اى تجعلها وتصيرها ناهضة على ثقل (قوله ملح) جمع ملح كعرفة وغرف والمهمة ما يستملح ويستعارف ويستحسن من الكلام (قوله تقارض اللفظين) من القرض أى السلف فشيء تلبس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلف كل من شخصين شيئا من صاحبه واستعير اسم المشبه به وهو التقارض للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها) اى فى الاخراج به المابعد ما قبلها وان كانت غير تنصب بخلاف الا فانه لا تعرب فالنصب غير ايسر ملحوظ فى الحكم المعطى لها فقوله فى الاستثناء بيان للحكم (قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) اى فالمراد غير الله اى موصوفون

* أن تقرأ على اسماء ويحكى * منى السلام وأن لا تشعر أحدًا بالشاهد في أن الأولى وليست تخففه من الثبيلة بدليل ان المعطوفة عليها وعمالها
ما جعل على أن يروى من قوله عليه الصلاة ٣١٨ والسلام كما تكو نوأولى عليكم ذكره ابن الحنابل والمعروف في الرواية كما تكو نوون

بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء والورد أنه لو كان هناك آلهة منهم الله لفسدتا (قوله أن تقرأ الخ)
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا * وحيثما كنتما لا قيتما رشا
ان تحملا حاجة لي خف محملها * تستويجانعمة عندي بمأويدي
(قوله الشاهد في أن الأولى) أي فانهم أهلة اذ لو نصب بهم الحذف النون (قوله بدليل ان المعطوفة عليها) أي
فانهم مصدرية والاصل تناسب المعاطيف ثم ان قوله بدليل ان المعطوفة عليها فيه تسامح اذ ليس المعطوف ان
وحد هابل هي وصاتها فالأولى أن يقول المعطوفة مع صاتها عليها وقوله بدليل ان المعطوفة فيها انه يمكن أن تعطف
أن المصدرية وصلتها على أن تخففه وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندي أن لا تسمى على
تجيبك وأن لا تحسن الى عدوك برفع تسمى على أن ان تخففه من الثقبلة ونصب تحسن على أن ان ناصبه وحينئذ
فلا دليل على ان الأولى مصدرية بل يجوز أن تكون تخففة وأجيب بأن هذا دليل على الرجحان لان الاصل
التناسب لا على تعيين كونها مصدرية (قوله كما تكو نوأولى) أي فلم يقل تكو نوون وذلك ليس الاعمالها جلا على
أن المصدرية وفيه ان هذا اثبات لحكمه بالادليل عليه اذ لم يوجد في غير هذا المحل فالأولى ان النون حذفت
للتخفيف وقد جاء ذلك نظما ونثرا فأما الاول ففي قوله * أبيت أسرى وتبتي تداكي * فلم يقل تبتي تداكيين
لاجل الخفة وأما نثرا فكما في قراءة وقالوا ساحران تظاهرا بنشيد الطاء فان النون حذفت للخفة اه تقرير
دردير فالاصل أنتم ساحران تظاهران حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء في الطاء وفي الحديث لا تدخلوا
الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحبوا الشاهد فيها بعد لا (قوله فان لا تراها) أي فلم يقل تره قال الدماميني قد
مضى في لم يخرج ابن السيد البطايوسي * كان لم ترا قبل أسير امانيا * على اغتراب ابراء كعاف يخاف حذفت
الالف للساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحه ألفا فكذلك الحديث وتعقبه الشبلي بأنه كان يقول فانه
يركع بعد الجميع بين لغتين (قوله مبيعة) أي نشاط وتمام البيت * لاحق الاطال نهب رذو خصص *
جمع أطل وهي الخاصرة ونهب بفتح النون جسيم (قوله ذكر الثاني) وهو اعطاء لو حكم ان واستدل بهذا
البيت (قوله ويؤيده) أي التخريج الثاني الراد لا اول (قوله في هذا الموضع) أي لان لو شرط لا فائدة المعنى وان
موضوع لا فائدة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر (قوله لانه) أي البيت اخبار عما
مضى أي فلا يصح أن يحل محل لو ان واذا لم يصح حلول ان محله الم يصح أن تحمّل لو عليها لان المحل لشيء على
شيء فرغ عن صحة حلوله محله (قوله وبهذا) أي بهذا التأييد المفيد أنه لا بد من حلول المقيس عليه محل المقيس
وقوله في الحديث السابق أي قوله فان لا تراها الخ ووجه القبح أن لو تقييد امتناع الجواب لامتناع الشرط
والمعنى انتقيرؤية المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك أي عند رؤيتك له وهذا الاصححة له وأيضا لا تدخل على
لا النافية فلا تحل لوفى الحديث حتى تحمّل عليها ان (قوله على اجراء المعتل مجرى الصحيح) أي في حزمه
يحذف الحركة فالجزم حذف الحركة المقدره على حرف العلة (قوله بانبات يا، يتقى الخ) تقدم في الكلام
على أقسام العطف ان الظاهر يخرج هذه القراءة على ان من موصولة لاشريطة فائبات يا، يتقى حينئذ جائز
بل واجب واسكان الراء ليس جزمًا بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح
(قوله اذ لا تحل الخ) أي لان لا فائدة المستقبل ولم لا فائدة الماضي والقصد تقرير الماضي (قوله كقول
عائشة) أي في استنابة أبيها في مرضه عليه السلام يصلى بالناس (قوله وقيل أصله نشر الخ) يمكن ان فتحه الحاء
اتباعا لا مبعدها (قوله مع أنه كالفعل الماضي في المعنى) أي والماضي لا يؤكد (قوله الرواية بتكسر الباء)

(والثالث) اعطاء ان
الشرطية حكم لوفى الاهمال
يكره في الحديث فان لا تراها
فانه يركع واعطاء لو حكم ان
في الجزم كقوله لو يشاطر بها
ذومبغة ذكر الثاني ابن
الشجيري وخرجه غيره على
انه جاء على لغة من يقول
شايشا بالالف ثم أبدت الالف
هززة على حد قول بعضهم
العالم والخاتم بالهززة ويؤيده
انه لا يجوز مجيء ان الشرطية
في هذا الموضع لانه اخبار
عما مضى فالعنى لو شاء وبهذا
يقدرح أيضا في تخريج الحديث
السابق على ما ذكر وهو
تخرج ابن مالك والظاهر
أنه يخرج على اجراء المعتل
مجري الصحيح كقراءة تنبل
انه من يتقى ويصبر فان الله
بائبات يا، يتقى وخزم يصبر
* الرابع اعطاء اذ احكم
مضى في الجزم بها كقوله
واذا تصبكت خصاصة فتحمل
* واهمال متى حكى لها يحكم
اذا كقول عائشة رضى الله
عنها وان متى يقوم مقامك
لا يسمع الناس * والخامس
اعطاء لم حكم ان في عمل
النصب ذكره بعضهم
مستشهدا بقراءة بعضهم ألم
نشرح بفتح الحاء وفيه نظر
اذ لا تحل ان هنا وانما يصح

أو يحسن حل الشيء على ما يحل محله كقوله ما وقيل أصله نشر الخ ثم حذفت النون الخفيفة وبقى الفتح
دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفى بل مع انه كالفعل الماضي في المعنى وحذف النون لغيره مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء
ان حكمه في الجزم كقوله ان يجب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الخلقه الرواية بتكسر الباء

ويجب مجزوم بان وحرك بالكسرة لا لتقاء الساكنين وفيه أنه لا يصح هنا حلول لم يحل ان لان لم للماضى ولن للمستقبل ومراد الشاعر الاستقبال كذا قال الشارح وفيه أن يحل كون ان تفيد الاستقبال اذ لم يقيد الفعل بما يفيد دخلا فهو هنا قيد بالان فلم يكن القصد الا النفي للماضى ولا الاستقبال وجعلها اعلى لم في النفي لان لم ينفي بها الماضى الى الحال وان هنا القصد منها اني الحال تأمل (قوله الرواية بكسر الباء) فيه أنه انما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل بحله ولم لا يصح حياؤها هنا لان النفي في المستقبل للماضى ولم بالعكس ٥٥ دما ميني وتكاف الشئى بالالتفات لطلاق النفي (قوله والسادس) أى من أمثلة تقارض اللفظين في الاحكام (قوله اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال) أى وان كان الاصل في ما الالهة ولو كان عماء عند الخزاز بين بشر وما أربعة ان لاتقع بعدها وان لاتنقض بنفي وترتيب معهما او ان لايفصل بينهما وبين معهما بل بما معمول الخبر الا اذا كان ظرفا ومعلوم ان العمل بشرط خلاف الاصل وأعمالها بنو تميم مطلقا ومنه قوله

ومفهوم الاعطاف قلت له انتسب * فاجاب ماقتل المحب حرام

(قوله وهي لغة بنى تميم) أى وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقا (قوله في العمل) أى وهو نصب الاسم ورفع الخبر فالكاف في حسابها في محل نصب لاني محل رفع لان الكاف ليست من ضمائر الرفع (قوله اعطاء الفاعل الخ) وذلك لان القصد من الاعراب بيان المعنى فاذا ظهر لم يبالوا بما خلفه ما تقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهر المصنف أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل بقدر الفاعل رفع والمفعول نصب منع منه الحركة التي جعلها ظهروا والمعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو قلب (قوله وعكسه) أى اعطاء المفعول اعراب الفاعل وهو الرفع (قوله انقنافذ) بالذال المججمة جمع قنذ وهو الدابة المألومة وقوله هـ ارجون أى في مشيهم ارتعاش ونجيران اسم بلد بالين وكذا هجر وقوله سوا أنهم فاعل ونصبه وهجر مفعول ورفع له من اللبس وسوا أنهم منصوب بالكسرة (قوله وسبع أيضا نصهما) أى الفاعل والمفعول (قوله الحيات) فاعل وهو منصوب بالكسرة القدام مفعول وهو منصوب بالكسرة وألفه للاطلاق وتماه

* الافوان والشجاع الشجما * الافوان ذكر الافاعي والشجاع قوى الحيات والشجما الجرى ءتوكيد له (قوله في رواية من نصب الحيات) وأما على رواية الرفع فالامر ظاهر (قوله هما خطنا) تنبيه خطبة بمعنى الامر وتماه * وامادم والقتل بالجر أجدري والشاهد في خطبة فان أصله خطتان حذف نونه للضرورة (قوله فبين رواه الخ) أما من رواه بجر اسار ومنه فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف اليه بما (قوله كيف من صاد عققان وبوم) عققان مرفوع بالالف وبوم عطاف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤرل هذا بان يجعل قوله وبوم مبتدأ حذف خبره أى ومعها وبوم وقوله عققان مفعول منصوب بفتحمة مة قدرة على الاف فلا شاهد فيه حينئذ (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه الخ) تحصل من هذا أن الصفة المشبهة المقترنة هي ومعها بما بال الاصل فيهما الجرا وانما تنصب المفعول جلا على اسم الفاعل المائل لها وكذا الاصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعها به بأل عمله النصب والجرا انما هو بالجمل والسرف ذلك أن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذة من المتعدى فالاصل عمله وانما كان الجرا غير أصل فيه لان اضافته لا تفيد تخفي فاختلاف اضافتها لان الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع ثم اسار اذوا الاضافة حولوا الاسناد عن الوجه الى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتى بالوجه ونصبوه ثم جروه بالاضافة فالجر انما هو بعد ضمير ورته منصوب باتسبها بمفعول اسم الفاعل وحكمة الاضافة التخفيف بحذف الضمير في وجهه واستناره في حسن وأما الضارب الرجل فليس فيها تخفيفا وان كانت لفظية فهي مقبسة على الحسن الوجه (قوله اعطاء الحسن الوجه الخ) لا يخفى أن نصب الوجه في قولنا زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية اذ الصفة مأخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك الضارب الرجل فاعطى النصب واما اعطاء الضارب

* والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهي لغية أهل الخزاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الالهة عند انتعاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الامسك وهي لغة بنى تميم * والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله * يا ابتاعك أو عسا كا * واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فاعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض * والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم لم خرق الثوب السمبار وكسر الزجاج الخرو قال الشاعر مثل القنفاذ هذا جاون قد بلغت

نجران أو بلغت سوا أنهم هجر وسبع أيضا نصهما ما كقوله قد سدالم الحيات منه القدام في رواية من نصب الحيات وقيل القدماء تنبيه حذف نونه للضرورة كقوله * هما خطنا ما اسار ومنه * فبين رواه رفع اسار ومنه وسبع أيضا رفعهما كقوله ان من صاد عققان وبوم كيف من صاد عققان وبوم * التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه

في الجري العاشر اعطاء أفعل
 في التعجب همكم أفعل
 التفضيل في جواز التصغير
 واعطاء أفعل التفضيل حكم
 أفعل في التعجب في أنه لا يرفع
 الظاهر وقد مر ذلك ولو
 ذكرت أحرف الجر ودخول
 به ضما على بعض في معناه لجاء
 من ذلك أمثلة كثيرة وهذا
 آخر ما نيسر ارادته في هذا
 التأليف وأسأل الله الذي
 من على بانسانه واتمنا في
 البلد الحرام في شهر ردى
 القعدة الحرام ويسر على
 اتمام ما ألقته به من الزوائد
 في شهر رجب الحرام أن
 يعمر وجهى على النار وان
 يتجاوز عما تحمله من
 الاوزار وان يوقظنى من
 رقدة لغفلة قبل الفوت
 وان ياطف بى عند معالجة
 سكرات الموت وان يفعل
 ذلك باهلى واحب بى وجميع
 المسلمين وان يمدى اشرف
 صلواته وازكى تحياته الى
 اشرف العالمين وامام
 العالمين محمد بنى الرحمة
 السكاشف في يوم الحشر
 بشفاعته الغمة وعلى آله
 الهادين واصحابه الذين
 شادوا لنا قواعد الاسلام
 وان يسلم تسليما كثيرا الى
 يوم الدين اللهم صل وسلم
 وبارك على حبيبتنا محمد ود
 الرسل والديق وعدد
 الموج الدقيق وسلم تسليما

الرجل حكم الحسن الوجه في الجر فقرر به ان الاضافة في المحايين لفظية اذ هي اضافة الصفة الى معوم لها وشروطها
 ان تفيد تخفيفا في اللفظ وهذا تحقق في الحسن الوجه لان أصله الحسن وجهه برفع وجهه على أنه فاعل الصفة
 فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة وضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو في المعنى فشبها امر فوعه
 بالنصب فنصبوه لتصح الاضافة اليه ووجهوا الصفة في اللفظ لغيره وأضمر وافها الضمير المتصل وحذف الضمير
 من الوجه وعوض عنه ال لتلاين ولتعريفه ثم اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه
 واستتاره في الحسن ومثل هذا في الضارب الرجل غير متحقق فعلم أنه محمول في الجر على الحسن الوجه اهدما بينى
 رحمه الله تعالى (قوله في الجر) أى والاضافة (قوله اعطاء أفعل في التعجب) أى فاعل التفضيل اسم فيصغر
 بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر الا قياسا على اسم التفضيل (قوله في جواز التصغير) أى فان اصله لا لا سماه
 (قوله في أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضى أن الاصل في عدم رفع الظاهر أفعل في التعجب وأن أفعل التفضيل
 مقبس عليه بجماع مطلق الزيادة والحاصل أن الاسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير
 المنفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوبه بالا فعمل التفضيل لوجه على أفعل في التعجب بجماع مطلق الزيادة (قوله
 الظاهر) أراد به ما يشمل الضمير المنفصل (قوله وقد مر ذلك) أى في آخر القاعدة الاولى (قوله أن يحرم
 وجهى) مفعول أسأل واراد بوجهه ذاته فهو مجاز مرسل علاقته بالعضية والكناية أو هو ما بناء على الخلاف
 في ان العلاقة وصف المعبر به او المعبر عنه او هما (قوله من رقدة الغفلة) من اضافة المشبه به للمشبه أى من الغفلة
 الشبيهة بالرقدة مثل والريح تعبت بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء
 اى على ماء كاللجين (قوله قبل الفوت) أى قبل فوات الاعمال والتوبة بالموت (قوله شادوا) أى رفعوا ووقفوا
 (قوله والدقيق) اى كل شئ دقيق فهو عطف عام (قال المؤلف رحمه الله تعالى) لازمت شخبنا العلامة الشيخ أحمد
 الدردير في قراءته لهذا الكتاب من أوله الى آخره من ابتداء سنة ١١٧٣ الى تمام سنة ١١٧٤ اسادس سنة من
 مجاورتي في الازهر والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد وافق تمام هذا التجريد الذى على
 نسخة والذناومر بى وحننا أسكنه الله فى أعلى الجنان مصاحب السيد ولد عدنان ليلة الاثنين المبارك سابع ليلة
 خلت من شهر جمادى الثانى الذى هو من شهر سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بعد تمام الالف وأسأل الله الكريم
 المنان الرحيم الرحمن أن يغفر لنا ولوالدينا وما شئنا واخواننا فى الله تعالى أحياء وأمواتا خصوصا من كان سيدي
 فى اعانتى عليه جعلنا الله واياه من حزبه الفلحين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين

ان أولى مضاغفه لسان الانام ونقشه على صفحات الاوراق سنان الاقلام حدمه قبض الالكاء وشكره مفيد
 النعماء فتحمده على ما أولى من تحقيق علوم الادب ونشكره على ما وفق من نشر أجل كتاب يجود منها بكل
 أرب ونسأله ان يصل على سيدنا محمد وآله وكل من والاه باقتفاء منواله مادام الفرقدان وتوالى الجديدان
 (أما بعد) فيقول راجح غفران المساوى محمد الزهرى الغمراوى قد تم بحمده تعالى طبع حاشية العلامة
 المحقق والفهامه المدقق الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي على متن معنى اليبب للامام ابن هشام
 الانصارى وقد حليت هو امشهاهم هذا المتن الشريف على أحسن وضع منيف وذلك
 بالمطبعة الامينية بصحر المحروسة الحميه بجوار سيدي أحمد الدردير قريبان الجامع
 الازهر المنير ادارة المفتقر لعفوره القدير أحمد الباني الحلبي
 ذى العجز والنقصير فى او اخر شهر الحجة الحرام من
 شهر سنة ١٣٠٥ من هجرة من
 خافه الله على أكمل وصف

The preservation photocopy
was made and hand bound at BookLab, Inc.
in compliance with copyright law. The paper,
Weyerhaeuser Cougar Opaque Natural,
meets the requirements of ANSI/NISO
Z39.48-1992 (Permanence of Paper).



Austin 1994

